

الجزء الثالث

من شرح خاتمة المحققين وإمام العارفين  
العلامة سيدي محمد الزرقاني على صحيح  
الموطأ لإمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس  
نفعنا الله به والمسلمين آمين

وبه أمته صحيح سنن المصطفى صلى الله عليه  
وسلم جمع إمام المحدثين الإمام أبي داود  
سليمان بن الأشعث السجستاني رحمه الله  
تعالى ونفعنا به آمين

طبع

بالمطبعة الخيرية



باب الامام يكون بينه وبين

العدو عهد فيسير اليه

حدثنا حفص بن عمر التميمي قال ثنا شعبه عن أبي الفيض عن سليم بن عامر وجعل من حيدر قال كان بين معاوية وبين الروم عهد وكان يسير نحو بلادهم حتى اذا انقضى العهد غزاهم فخرج رجل على فرس أو برذون وهو يقول الله أكبر الله أكبر وفاء لا غدر فنظر فاذا عمرو بن عبسة فأرسل اليه معاوية فسأله فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشدد عقده ولا يخلها حتى ينقضي امدها أو ينفذ اليهم على سواء فرجع معاوية

باب في الوفاء للمعاهد وحرمة

ذمته

حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا وكيع عن عبيدة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل معاهدا في غير كنهه حرم الله عليه الجنة

باب في الرسل

حدثنا محمد بن عمرو الرازي ثنا سلمة يعني ابن الفضل عن محمد بن اسحق قال كان مسيلة كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وقد حدثني محمد بن اسحق عن شيخ من أمتي يقال له سعد بن طارق عن سلمة بن زعيم بن مسعود الانصبي عن أبيه زعيم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهما حين قرأ كتاب مسيلة ما تقولان أنهما قالوا نقول كما قال قال أما والله لو لانا ان الرسل لا تقتل لعزيت

كتاب النكاح

هو لغة الضم والتداخل وقال المطرزي والازهرى هو الوطء حقيقة ومنه قول الفرزدق

اذا سقى الله قوما صوب غادية \* فلا سقى الله أرض الكوفة المطرا

التاركين على طهر نساءهم \* والنا تكين بشطى دجلة البقرا

وهو مجاز في العقد لان العقد فيه ضم والنكاح هو الضم حقيقة قال

ضممت الى صدرى معطر صدرها \* كأنكمت أم الغلام صبيها

أي كاضمت أولانه سبيه فخازت الاستعارة لذلك وقال بعضهم أصله لزوم شئ لشيء مستعلا عليه ويكون في المحسوس والمعاني قالوا نكح المطر الأرض ونكح النعاس العين ونكحت القمح في الأرض اذا حترتها وبذرت فيها ونكحت الحصاة اخفاف الابل قال المتنبي

أنكمت صم حصارها خف بعملة \* تغشمت بي اليك السهل والجبل

والبعملة بفتح الباء الناقصة المطبوعة على العمل والتغشمت بغين معجمة الاخذ قهرا وقال الفراء العرب تقول نكح المرأة بضم النون بضعها وهي كناية عن الفرج فاذا قالوا نكحها أرادوا أصاب نكحها أي فرجها وقال ابن جني سألت أبا علي الفارسي عن قولهم نكحها فقال فرقت العرب فوقها لطيفا يعرف به موضع العقد من الوطء فاذا قالوا نكح فلان فلانة أو بنت فلان أو أخته أرادوا تزوجها وعقد عليها واذا قالوا نكح امرأته أو زوجته لم يريدوا الا الجماع لان بكرا المرأة أو الزوجة مستغنى عن العقد قال الابي وهذا يرجع الى أنه مشترك ويتعين المقصود بالقرائن التي ذكر الفارسي وفي حقيقته عند الفقهاء ثلاثة أوجه أحدها انه حقيقة في العقد مجاز في الوطء واحتج له بكثرة وروده في الكتاب والسنة للعقد حتى قيل لم يرد في القرآن الا للعقد ولا يرد مثل قوله تعالى حتى نكح زوجا غيره لان شرط الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والا فلا بد من العقد لان



أعناقكم **حدثنا محمد بن كثير** أنا  
 سفيان عن أبي إسحق عن خاتمة  
 ابن مضر بن انه أتى عبد الله فقال  
 ما بيني وبين أحد من العرب جنة  
 وأنا مروت بمسجد بني خنيفة فإذا  
 هم يؤمنون بمسيلة فأرسل إليهم  
 عبد الله فحى بهم فاستجابهم غير  
 ابن النواحة قال له سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول لو لا أنك  
 رسول لضربت عنقك فأنك  
 اليوم لست برسول فأمر قرظ بن  
 كعب فضرب عنقه في السوق ثم  
 قال من أراد أن ينظر إلى ابن  
 النواحة فليأب السوق  
**(باب في أمان المرأة)**  
**حدثنا أحمد بن صالح** ثنا ابن  
 وهب قال أخبرني عياض بن عبد  
 الله عن محرم بن سليمان عن  
 كريب عن ابن عباس قال حدثني  
 عائشة بنت أبي طالب أنها أجازت  
 رجلا من المشركين يوم الفتح  
 فأنت النبي صلى الله عليه وسلم  
 فذكرت له ذلك فقال قد أجرتنا من  
 أجرت وأمانا من أمنت **حدثنا**  
**عثمان بن أبي شيبة** ثنا سفيان  
 ابن عيينة عن منصور عن إبراهيم  
 عن الأسود عن عائشة قالت ان  
 كانت المرأة تخرج على المؤمنين فيجوز  
**(باب في صلح العدو)**  
**حدثنا محمد بن عبيد** أن محمد بن  
 ثور حدثهم عن معمر عن الزهري  
 عن عروة بن الزبير عن المسور بن  
 مخرمة قال خرج النبي صلى الله  
 عليه وسلم زمن الحديبية في بضع  
 عشرة مائة من أصحابه حتى إذا  
 كانوا بذى الحليفة قلدا الهدي  
 وأشعره وأحرم بالعمرة وساق  
 الحديث قال وسار النبي صلى الله  
 عليه وسلم حتى إذا كان بالثنية التي

معنى نسكح تزوج أي يعقد عليها ومفهومه ان ذلك كاف بمجرد ذلك لكن بينت المسنة انه لا بد مع  
 العقد من ذوق العسيلة قال ابن فارس لم يرد النكاح في القرآن الا للزواج الا قوله تعالى وابتلوا  
 البناي حتى اذا بلغوا النكاح فان المراد به الحلم والثاني انه حقيقة في الوطء مجاز في العقد  
 والثالث حقيقة فيها بالاشتراك ويتعين المقصود بالقربنة كما مر عن أبي علي وذكر ابن  
 القطاع للنكاح أكثر من ألف اسم وفوائده كثيرة منها انه سبب لوجود النوع الانساني وقضاء  
 الوطء بديل للذوق والتمتع بالنعمة وهذه هي الفائدة التي في الجنة اذ لا تناسل فيها ومنها غرض  
 البصر وكف الناس عن الحرام الى غير ذلك

**(بسم الله الرحمن الرحيم ما جاء في الخطبة)**

بكسر الخاء المعجمة التماس النكاح (مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) يقع المهمة وشدة الموحدة  
 ابن منقذ بالقاف والمعجمة الانصاري المديني ثقة فقيه مات سنة احدى وعشرين ومائة وهو ابن  
 أربع وسبعين سنة (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه (رفع يخطب خبر معنى النهي وهو أبلغ من صريح  
 النهي قال عياض وغيره المنع انما هو بعد الركون لخديث فاطمة بنت قيس حين أخبرت انه خطبها  
 ثلاثة فلم ينكر دخول بعضهم على بعض وبأني تفسير الركون قال الخطابي وفي قوله أخيه دليل ان  
 الاول مسلم فان كان يهوديا أو نصرانيا لم يمنع واليه ذهب الاوزاعي والجمهور على خلافه وأجابوا  
 بأن ذكر الاخ جرى على الغالب ولانه أسرع امتثالا والمعنى في ذلك ما فيه من الايذاء والتقاطع  
 (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب أحدكم على  
 خطبة أخيه) المسلم وكذا الذي زاد ابن جرير عن نافع عن ابن عمر حتى يترك الخطيب قبله أو  
 يأذن له الخطيب الاول رواه البخاري قال ابن القمام النهي انما هو في غير الفاسق أما الفاسق  
 فيخطب على خطبته قال عياض لا ينبغي أن يختلف فيه انتهى والفرق انه لا يقر على فسقه بخلاف  
 الذي وقد تابع مالك ابن جرير في البخاري والليث وعبيد الله وزاد الا أن يأذن وأيوب ثلاثتهم  
 عند مسلم الاربعة عن نافع (قال مالك وتفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روى) بضم  
 النون تظن (والله أعلم) بما أراد (لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه أن يخطب الرجل المرأة  
 فتركن اليه ويتفقان) بالنون استئناف وفي نسخ بحذفها عطف على يخطب (على صداق واحد  
 معلوم وقد تراخيا) على ذلك (فهى تشتط عليه لنفسها) وولى المجرة مثلها في هذا (فتلك التي نهي)  
 صلى الله عليه وسلم (أن يخطبها الرجل على خطبة أخيه ولم يعن) لم يرد (بذلك اذا خطب الرجل  
 المرأة فلم يوافقها أمره ولم تركن اليه أن لا يخطبها أحد فهذا باب فساد يدخل على الناس) لو أريد  
 ذلك لما فيه من الضيق المرفوع من الدين وقال عياض اختلاف في أن الركون الرضا بالزوج أو  
 تسمية الصداق وقال الشافعي انما النهي اذا أذنت لولي العقد ان يعقد لرجل معين ولا خلاف ان  
 الخطيب بعد الركون عاص واختلف اذا وقع العقد في صورة النهي هل يفسخ العقد أم لا وقال  
 الشافعي والكوفيون يفسخ العقد لان النهي ليس عندهم للوجوب أي للكراهة أو الحظر  
 والقولان لمالك وله ثالث يفسخ قبل البناء حكاه أبو عمر قال والمشهور انه يفسخ قبل البناء ويثبت  
 بعده (مالك عن عبد الرحمن بن القمام عن أبيه) القمام بن محمد بن الصديق (انه كان يقول في  
 قول الله تبارك وتعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم) لو حتم (به من خطبة النساء) في عدة غير  
 رجعية (أو اكنتم) أضمرت (في أنفسكم) من قصد نكاحهن فلم تذكروهن بالنكاح لا معرضين ولا  
 مصرحين (علم الله أنكم ستذكروهن) أي بالخطبة ولا تصبرون عنهن فأباح لكم التعريض  
 (ولكن لا تواعدوهن مرا الا أن تقولوا قولا معروفا) أي ما عرف شرعا من التعريض فلاكم ذلك



## والسر النكاح قال الشاعر

لقد زعمت بسباسة اليوم اتني \* كبرت وان لا يحسن السر أمثالي

فالتعريض (أن يقول الرجل للمرأة وهي في عداوتها من وفاة زوجها) وكذا من طلاقه البائن لا الرجعي فيحرم فيها التعريض أجماعاً حكماء القرطبي (أنك على كبرية) نفيسة عزيزة جمعها كرميات وكرائم (واني فيك أراغب) أي مرید وكان تعريضاً لأن الرغبة لا تمنع في النكاح فلا يكون صريحاً حتى يصرح بملق الرغبة كان يقول راغب في نكاحك (وان الله لسانك اليك خيراً ورزقا ونحو هذا من القول) الذي لا تصریح فيه كذا حلت فاذنبي ومن يحسد مثلك وفي مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت قيس إذا حلت فاذنبي وفي البخاري عن ابن عباس في التعريض أن يقول اني أريد التزوج ولوددت أن يتسرلى امرأه سالحة انتهى والله تعالى أعلم

(استئذان البكر والایم في أنفسهما)

الایم بكسر التخمينة لغة من لا زوج له رجلاً كان أو امرأة بكراً أو ثيباً قال الشاعر

لقد امت حتى لا مني كل صاحب \* رجاء سليمي ان تقيم كامت

والمراد هنا الثيب (مالك عن عبد الله بن الفضل) بن العباس بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب الهاشمي المدني ثقة من رجال الجميع تابعي صغير من طبقة الزهري (عن نافع بن جبير بن مطعم) ابن عدي القرشي النوفلي يكنى أبا محمد وأبا عبد الله المدني ثقة فاضل مات سنة تسع وتسعين روى له الكل (عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الایم أحق بنفسها من وليها) لفظة أحق للمشاركة أي ان لها في نفسها في النكاح حقاً ولو ابها وحققها أكد من حقها قاله النووي وقال عياض يحتمل من حيث اللفظ ان المراد أحق في كل شيء من عقد وغيره ويحتمل أنها أحق بالرضا ان لا تزوج حتى تنطق بالاذن بخلاف البكر لكن لما صرح قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي مع غيره من الاحاديث الدالة على اشتراط الولي تعيين الاحتمال الثاني أن المراد أحق بالرضا دون العقد وان حق الولي في العقد ودل أفعل التفضيل المقضي المشاركة ان لوليها حقاً لكن حققها أكد وحققها أن لا يتم ذلك الا برضاها قال واختلاف في معنى الایم هنا مع اتفاق أهل اللغة على إطلاقه على كل امرأة لا زوج لها صغيرة أو كبيرة بكراً أو ثيباً حكماء القرطبي واسماعيل القاضي وغيرهما فقال علماء الحجاز وكافة الفقهاء المراد الثيب المتوفى عنها أو المطلقة لأنه أكثر استعمالاً ولان جماعة من الثقات روه بلفظ الثيب ولمقابلته بالبكر وقال الكوفيون وزفر والشعبي والزهري الایم هنا على معناه اللغوي ثيباً أو بكراً بالغة فعقدها على نفسها جائز وليس الولي من أركان صحة العقد بل من غمامه ونعقب بأنه لو كان المراد ذلك لم يكن لفصل الایم من البكر معنى (والبكر) البالغ وفي رواية شعبة عن مالك واليمنية مكان البكر (تستأذن في نفسها) أي تستأذن لها وليها أبا كان أو غيره تطيبها نفسها (واذنها صماتها) بالضم سكونها قال القرطبي هذا منه صلى الله عليه وسلم مراعاة لتمام صونها وابقاء لاستحيائها لانها لو تكلمت صريحاً لظن أنها راغبة في الرجال وذلك لا يليق في البكر واستحب العلماء ان تعلم ان صماتها اذن واختلف قول مالك في جل البكر هنا على اليمنية كما جاء مفسراً في الرواية الاخرى ووجهه على ظاهره ولو ذات أب لكن على التدب لا الوجوب وقاله الشافعي وأحمد وغيرهما وقال الكوفيون والاوزاعي يلزم ذلك في كل بكر ومفهوم الحديث ان ولي البكر أحق بها من نفسها لان الشيء اذا قسّد بأخص أو صافه دل على أن ما عداه بخلافه فقوله في الثيب أحق بنفسها جمع نصاً ودلالة والعمل بالدلالة واجب كوجوبه بالنص وانما شرع للولي استئذاناً تطيبها لالواجب بديل جعله صماتها اذنها والصمات ليس باذن وانما جعل بمنزلة الاذن لانها قد تستحي ان تفصح ورواه مسلم عن سعيد بن منصور وقتيبة

محدث عليهم منهار كنت بهوا حلتبه فقال الناس حل حل خلات القصواء مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما خلات وما ذلك لها يخلق ولكن حبسها حابس القبل ثم قال والذي نفسي بيده لا يسألوني خطبة يعظمون بها حرمت الله الا أعطيتهم اياها ثم زجرها فوثبت فعدل عنهم حتى نزل بأقصى الحديبية على غدا قليل الماء فجاءه بديل بن ورقاء الخزاعي ثم أتاه يعني عروة بن مسعود فجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فكلاماً كله أخذ بالحديث والمغيرة بن شعبة قائم على النسي صلى الله عليه وسلم ومعه السيف وعليه المغفرة فضرب يده بهمل السيف وقال أخريدك عن حيتته فرفع عروة رأسه فقال من هذا قالوا المغيرة بن شعبة فقال أي غدر أو است أسعى في غدرتك وكان المغيرة صحب قوماً في الجاهلية فقتلهم ثم أخذ أموالهم ثم جاء فأسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما الاسلام فقد قبلنا وأما المال فانه مال غدر ولا حاجة لنا فيه فذكر الحديث فقال النبي صلى الله عليه وسلم اكتب هذا ما قاضي عليه محمد رسول الله وقص الخبر فقال سهيل وعلى انه لا يأتيك منا رجل وان كان على دينك الا ردته الينا فلما فرغ من قضية الكتاب قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحابه قوموا فانحروا ثم احلقوا ثم جاء نسوة مؤمنات مهاجرات الآية فنهاهم الله ان يردوهن وأمرهم ان يردوا الصداق ثم رجع الى المدينة فجاءه أبو بصير رجل من قريش يعني فارسلوا في طلبه فدفعه الى الرجلين فخرجه حتى اذا بلغا ذا الحليفة



نزلوا بأكلون من عمرهم فقال أبو  
 بصير لأحد الرجلين والله اني لارى  
 سيفك هذا يا فلان جيداً فاسته  
 الآخر فقال أجل قد حربت به فقال  
 أبو بصير اني أنظر اليه فأمكنه  
 منه فضر به حتى برد وفر الآخر  
 حتى أتى المدينة فدخل المسجد  
 بعد وقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 لقد أرى هذا عراً فقال قد قتل  
 والله صاحبي وانى لمقتول فجاء أبو  
 بصير فقال قد أوفى الله ذمتك قد  
 رددتني اليهم ثم تجاني الله منهم  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 ويل أمه مع حرب لو كانت له أحد  
 فلما سمع ذلك عرف انه سيرده اليهم  
 فخرج حتى أتى سيف البحر وبنفقت  
 أبو جندل فلحق بأبي بصير حتى  
 اجتمعت منهم عصابة \* حدثنا محمد  
 ابن العلاء ثنا ابن ادريس قال  
 سمعت ابن امحق عن الزهري عن  
 عروة بن الزبير عن المسور بن  
 مخزومة ومروان بن الحكم انهم  
 اصطلموا على وضع الحرب عشرين  
 يأمن فيهن الناس وعلى ان يئسنا  
 عيبة مكشوفة وانه لا اسلال ولا  
 اغلال \* حدثنا عبد الله بن محمد  
 النقبلي ثنا عيسى بن يونس ثنا  
 الاوزاعي عن حسان بن عطية قال  
 مال مكحول وابن أبي زكرياء الى  
 خالد بن معدان ومليت معهما فحدثنا  
 عن جبير بن نفير قال قال جبير انطلق  
 بنا الى ذى مخبر رجل من أصحاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم فأنبأه  
 فساله جبير عن الهدنة فقال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 ستصالحون الروم صلحاً أمناً  
 وتغزوني أنتم وهم عدواً من وراءكم  
 (باب في العداوة بيني وبين علي غرة  
 ويتشبه بهم)

ابن سعيد ويحيى التميمي الثلاثة عن مالك به وأخرجه أحدوا الشافعي وأصحاب السنن كلهم من  
 طريق مالك وتابعه زياد بن سعد عن عبد الله بن الفضل بإسناده بلفظ الثيب أحق بنفها من وليها  
 والبكر يستأذنها أبوها واذنها صماتها ورجعها قال وصحتها اقرارها رواه مسلم قال ابن عبد البر هذا  
 حديث رفيع أصل من أصول الاحكام رواه عن مالك جماعة من الجلة كشعبة والسفيانين ويحيى  
 القطان قبله ورواه أبو حنيفة ولا يصح وقال عياض رواه عن مالك أكثر أقرانه ومن هو أكبر منهم  
 كابي حنيفة والليث (مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب لا تنكح  
 المرأة الا باذن وليها) كلاب (أوذى الراى من أهلها) قال مالك في المدونة هو الرجل من العشيرة  
 أو ابن العم أو الموالي وروى ابن نافع عنه أنه الرجل من عصبته وقال ابن الما جشون العشيرة قد  
 تعظم انما هو الرجل من البطن أو من بطن من أعتقها لان البطن أصق من العشيرة (أو السلطان)  
 لانه ولي من لا ولي له قال الباجي يريد من له حكم من امام أو قاض فيزوجها مع عدم الولي أمامه  
 فروى أصبغ عن ابن القاسم ليس له أن يزوجه حتى يسأله فان امتنع اغبر عذر زوجته فان بدر  
 السلطان أو ذوالراى من أهلها فأنكحها في المدونة يعنى ورأى حديث عمر على المساواة وحكاها  
 ابن حبيب عن ابن القاسم ورده بأنه لو كان كذلك لرد قول مالك بتقديم الاعداء وانما معناه اذا لم يكن  
 لها ولي من القرابة وقال أبو عمر اختلف أصحابنا في قول عمر هذا فقال بعضهم كل واحد من هؤلاء  
 يجوز انكاحه اذا أصاب وجه النكاح من الكف والصلاح وقال آخرون على الترتيب لا التخيير  
 (مالك انه بلغه ان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كانا ينكحان بناتهما الابكار) بالغات بدليل  
 قوله (ولا يستأمران) أى يستأذنانهم اذ غير البالغ لا يستأمرها الاب (قال مالك وذلك الامر  
 عندنا في نكاح الابكار) انه لا يجب استئذانهم فالحديث محمول على النكاح أو على البتية كما جاء  
 في بعض طرقه (وليس للبكر جواز في مالها حتى تدخل بيتها) عند زوجها (ويعرف من حالها)  
 الرشد والصلاح (مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار كانوا يقولون  
 في البكر يزوجه أبوها بغير اذنها ان ذلك لازم لها) لانه يجبرها عند الجمهور  
 (ما جاء في الصداق والحباء)

بفتح الصاد في لغة الاكثر والثانية كسرهما ويجمع على صدق بضمين والثالثة لغة الجواز صدقة بفتح  
 الصاد وضم الدال وتجمع على صدقات على لفظها وفي التنزيل وآتوا النساء صدقاتهن والرابعة لغة  
 تميم صدقة والجمع صدقات مثل غرفة وغرفات في وجوهها والخامسة صدقة وجعها صدق مثل قرية  
 وقرى وأصدقها بالالف أعطاهما صداقها والحباء بالكسر والمد الاعطاء بلا عوض (مالك عن أبي  
 حازم) بالمهمل والزاي سلة (ابن دينار) المدنى العابد الثقة (عن سهل بن سعد) بن مالك الانصارى  
 الخرزجى (الساعدي) الصحابي ابن الصحابي مات وقد جاوز المائة سنة عثمان وثمانين وقيل بعدها  
 (أى رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة) قال الحافظ لم أقف على اسمها وقول ابن القطاع  
 في الاحكام انها خولة بنت حكيم أو أم شريك أو ميمونة نقله من اسم الواهبه في قوله تعالى وامرأة  
 مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي وقال في المقدمة ولا يثبت ثمن من ذلك (فقال يارسول الله انى قد  
 وهبت نفسي لك) بلام التملك استعملت هنا في تملك المنافع أى وهبت أمر نفسي لك أو نحو ذلك  
 والا فالحقيقة غير مرادة لان رقية الحرة لا تملك فكانها قالت أزوجك بلا صداق زاد في رواية للشيخين  
 فنظر اليها صلى الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوبه ثم طأ طأ رأسه (فقامت طويلاً) نعت  
 للمصدر أى قياماً معنى مصدر الالة اسم الفعل أو عده أو ما يقوم مقامه وهذا قام مقام المصدر  
 فسمى باسم ما وقع موقعه زاد في رواية للشيخين فلما رأت المرأة انه لم يقض فيها شيئاً جلست (فقام  
 رجل) لم يعرف الحافظ اسمه (فقال يارسول الله زوجنيها) لم يقل هبها الى لان ذلك من خصائصه



عن عمرو بن دينار عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اكعب بن الاشرف فانه قد آذى الله ورسوله فقال فقام محمد بن مسلمة فقال أنا يا رسول الله أنحب أن أقتله قال نعم قال فأذن لي أن أقول شيئا قال نعم قل فأتاه فقال ان هذا الرجل قد سألنا الصدقة وقد عانا قال وأيضاً تعلمه قال اتبعناه فمخن نكره ان ندعه حتى ننظر الى أى شئ يصير أمره وقد أردنا ان نسلقنا وسقنا وسقين قال كعب أى شئ زهونى قالوا وما تريد منا قال نساءكم قالوا سبحان الله أنت أجمل العرب زهونك نساءنا فيكون ذلك عاراً علينا قال فترهنونى أولادكم قالوا سبحان يسب ابن أحدنا فيقال رهنه بوسق أو وسقين قالوا زهونك اللامة يريد السلاح قال نعم فلما أتاه ناداه فخرج اليه وهو متطيب بنضح رأسه فلما ان جلس اليه وقد كان جاء معه بنفرتا ثلاثة أو أربعة فذكروا له قال عندي فلانة وهى أعطر نساء الناس قال تأذن لي فأشمت قال نعم فأدخل يده في رأسه فشمه قال أعود قال نعم فأدخل يده في رأسه فلما استمكن منه قال دونكم فضربوه حتى قتله **حدثنا محمد بن حزام ثنا أحمد بن يحيى عن ابن منصور ثنا أسباط الهمداني عن السدي عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الإيمان قيد القتل لا يقتل مؤمن**

(باب في التكبير على كل شرف في المسير)

**حدثنا القعني عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله**

صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى خالصة لك من دون المؤمنين فلا بد لهم من صدق قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة قال أبو عبيد أي عن طيب نفس بالفريضة التي فرضها الله وقال تعالى والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين آتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتوهن أجورهن وقال في الاماء فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن يعني مهورهن وان اقتضى القياس ان كل ما يجوز البذل به والعوض يجوز به لكن الله حرم بضع النساء الا بالمهر وان الموهوبة لا تحل لغيره صلى الله عليه وسلم قاله أبو عمرو وغيره (ان لم تكن) بفوقية (لها حاجة) بزواجها وفيه حسن أدبه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شئ) بزيادة من في المبتدأ والخبر متعلق الطرف وجلة (تصدقها اياه) في موضع رفع صفة لشئ ويجوز جزمه على جواب الاستفهام وتصدق بفتح الدال المعنوية ثانياً ما اياه وهو العائد من الصفة على الموصوف (فقال ما عندي الا ازارى هنا) زاد في رواية لهما فلها نصفه قال وماله رداه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أعطيتها اياه جلست لا ازارك) جواب الشرط ولا نافية والاسم مبني مع لا ولاك متعلق بالخبر أى ولا ازارك انك فتشكشع عورتك وفيه ان اصدقك الشئ يخرجك عن ملكه فن اصدقك جاريتك حرمت عليه وان شرط المبيع القدرة على تسليمه ثم عا ساء امتنع حسا كالطير في الهواء او شرعا فقط كالمرهون ومثل هذا الذي لو زال ازاره انكشف وفيه نظر الكبر في مصالح القوم وهذا بينهم لما فيه من الرقي بهم وفي رواية لهما ما تصنع أى المرأة بازارك ان لبسته لم يكن عليها منه شئ وان لبسته لم يكن عليك منه شئ اذهب الى أهلك (فالتمس شياً) فذهب ثم رجع (فقال ما أجد شياً قال التمس) اطلب (ولو خاتم من حديد) قال عياض هو على المبالغة لا التحديد لان الرجل نفي قبل ذلك وجود شئ ولو أقل من خاتم حديد وقيل لعله اغماط لب منه ما يقدمه لا أن جميع المهر خاتم حديد وهذا بضعفه استحباب مالك تقديم ربع دينار لا أقل وفيه جواز التحتم بالحديد واختلاف فيه السلف فأجازه قوم اذ لم يثبت النهى عنه ومنعه قوم وقالوا كان هذا قبل النهى وقبل قوله انه حلية أهل النار (فالتمس فلم يجد شياً) وفي رواية لهما فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خاتم من حديد وفي أخرى فجلس الرجل حتى اذا طال مجلسه قام فراه صلى الله عليه وسلم مولياً فأمر به فدعى له (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شئ قال نعم) معنى (سورة كذا وسورة كذا) بالتكرار وفي رواية ثلاثا (لسور سماها) في فوائد غام انما سبع من المفصل ولا يبي داود والنسائي من حديث أبي هريرة سورة البقرة أو التي تليها بأو وللا دارقطني عن ابن مسعود البقرة وسور من المفصل ولا يبي الشيخ وغيره عن ابن عباس انا أعطيناك الكونثى في فوائد أبي عمر ابن حيوية عن ابن عباس قال معى أربع سور أو خمس سور وفي أبي داود باسناد حسن عن أبي هريرة قال قم فاعلمها عشرين آية وهى امرأتك وجمع بينها بأن كلام من الرواة حفظ ما لم يحفظ الاخر أو تعددت القصة وهو بعيد جدا (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنكحتكما) وللتنبيس زوجنا كما وفي رواية لهما ملكككما قال الدارقطني وهى وهم والصواب زوجتكما وهى رواية الأكثرين وقال النووي يحتمل صحة الوجهين بأن يكون جرى ذكر التزويج أولاً ثم لفظ التملك ثانياً أى انه ملك عصمتها بالتزويج السابق (بما معك من القرآن) الباء للعوض كبعثت نوبى بدينار ولم يردانه أنكحها بحفظه القرآن أى ان الباء سببية كما قال القرآن لانها تكون بمعنى الموهوبة وذلك لا يجوز الا له صلى الله عليه وسلم قاله المازرى وقال عياض يحتمل وجهين أظهرهما أن يعلمها مامعه من القرآن أو قدرامنه ويكون صداقها تعلمها اياها وجاء هذا عن مالك واحتج به من قال ان منافع الاعيان تكون صداقاً وفي رواية لمسلم اذهب فاعلمها من القرآن وفي أبي داود فاعلمها عشرين آية وقال الطحاوى والابهرى وغيرهما والليث ومكحول هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم



وسلم والباء على هذا يعني اللام أي لما حفظت من القرآن وصرت لها ككوفي الدين وهذا يحتاج إلى دليل انتهى وقد حكى أيضا عن أبي حنيفة وأحمد ومالك وهما قولان من حبان في مذهبه ودليله ما أخرجه سعيد بن منصور وابن السكن عن أبي النعمان الأزدي الصحابي قال زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا يكون لاحد بعدك مهرا والقول الثاني لمالك والشافعي وغيرهما جواز جعل الصداق منافع على ظاهر الحديث قال عياض ويمكن أنه أنكهها للمامعة من القرآن اذ رضى له ما يبق ذكر المهر مسكوت عنه إماما لأنه أصدق عنه كما كفر عن الواطئ في رمضان وودي المقتول بخير اذ لم يخلف أهله رفقاً بأمته أو أبقى الصداق في ذمته وأنكحه نفقاً حتى يجد صداقاً أو يتكسبه بمعامته من القرآن وليحرص على تعلم القرآن وفضل أهله وشفاعتهم به وأشار الداودي إلى أنه أنكهها بلا مشورتها ولا صداق لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وإذا احتل هذا كله لم يكن فيه حجة لجواز النكاح بلا صداق وبما لا قدر له اه وفي حديث ابن مسعود عند الدارقطني وقد أنكحتكها على أن تقرئها وتعلمها وإذا رزقك الله عوضتها فزوجها الرجل على ذلك وهذا قد يقوى ذلك الاحتمال وفيه جواز أخذ الاجرة على تعليم القرآن وبه قال الجمهور والائمة الثلاثة وبديل له أيضا حديث الصحيح أن أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله وكرهه أبو حنيفة وأصحابه وجماعة الحديث ابن عباس من فروع ما على صبيانكم شراركم أقله راحة باليتيم وأغلظه على المسكين وحديث أبي هريرة قلت يا رسول الله ما تقول في المعلمين قال درهمهم حرام وقوتهم محض وكلامهم رياء وحديث عباد بن الصامت أنه علم رجلاً من أهل الصفة فأهدى له قوساً فقال له صلى الله عليه وسلم ان سررك أن يطوقك الله طوقاً من نار فاقبله وعن أبي بن كعب من فروع ما مثله وأجاب ابن عبد البر بان هذه أحاديث منكورة لا يصح منها شيء قال واحتجوا أيضاً بحديث أقرؤ القرآن ولا تأكلوا به ولا تسكروا قال وهذا يحتمل التأويل بأنه علمه الله ثم أخذ عليه أجره وهذا روى حديث الباب جماعة كثيرة عن أبي حازم وأحسنهم له سياقة مالك وهو يدخل في التفسير المسند لقوله وامرأة مؤمنة الآية انتهى وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف والترمذي من طريق اسحق بن عيسى وعبد الله بن نافع الثلاثة عن مالك به وتابعه عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وسفيان بن عيينة عند الشيخين وأبو غسان وفضيل بن سليمان عند البخاري وجاد بن زيد والدروري وزائدة وحسين بن علي كلهم عن أبي حازم عن سهل عن مسلم قال لا يريد بعضهم على بعض غير أن في حديث زائدة قال انطلق فقد زوجتكمها فعملها من القرآن ورواه البخاري أيضاً وابن ماجه مختصراً من طريق سفيان الثوري عن أبي حازم عن سهل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل تزوج ولو بخاتم من حديد (مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أعمار رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص) زاد ابن عيينة عن يحيى بن سعيد بسنده أو قرن (ففسها) غير عالم (فلها صداقها كاملاً وذلك لزوجها غرم) بضم فسكون مصد غرم إذا أدى (على وليها قال مالك وإنما يكون ذلك غرم ما على وليها الزوجها إذا كان وليها الذي أنكحها هو أبوها أو أخوها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها) من الأولياء (فأما إذا كان وليها الذي أنكحها ابن عم أو مولى أو من العشيعة ممن يرى أنه لا يعلم ذلك منها فليس عليه غرم وترد تلك المرأة ما أخذت من صداقها ويترك لها قدر ما تستعمل به) ربع دينار لحق الله تعالى لئلا يتحلوا البضع عن صداق (مالك عن نافع أن ابنه عبيد الله) بضم العين (ابن عمر) بن الخطاب القرشي العدوي ولد في العهد النبوي وكان من نصيحات فريش وفرسانهم قتل مع معاوية بصفين سنة سبع وثلاثين (وأما بنت زيد بن الخطاب) أخى عمر أسلم قبلها واستشهد قبله (كانت تحت ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب ولم يدخل بها ولم يسم لها

وسلم والباء على هذا يعني اللام أي لما حفظت من القرآن وصرت لها ككوفي الدين وهذا يحتاج إلى دليل انتهى وقد حكى أيضا عن أبي حنيفة وأحمد ومالك وهما قولان من حبان في مذهبه ودليله ما أخرجه سعيد بن منصور وابن السكن عن أبي النعمان الأزدي الصحابي قال زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا يكون لاحد بعدك مهرا والقول الثاني لمالك والشافعي وغيرهما جواز جعل الصداق منافع على ظاهر الحديث قال عياض ويمكن أنه أنكهها للمامعة من القرآن اذ رضى له ما يبق ذكر المهر مسكوت عنه إماما لأنه أصدق عنه كما كفر عن الواطئ في رمضان وودي المقتول بخير اذ لم يخلف أهله رفقاً بأمته أو أبقى الصداق في ذمته وأنكحه نفقاً حتى يجد صداقاً أو يتكسبه بمعامته من القرآن وليحرص على تعلم القرآن وفضل أهله وشفاعتهم به وأشار الداودي إلى أنه أنكهها بلا مشورتها ولا صداق لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وإذا احتل هذا كله لم يكن فيه حجة لجواز النكاح بلا صداق وبما لا قدر له اه وفي حديث ابن مسعود عند الدارقطني وقد أنكحتكها على أن تقرئها وتعلمها وإذا رزقك الله عوضتها فزوجها الرجل على ذلك وهذا قد يقوى ذلك الاحتمال وفيه جواز أخذ الاجرة على تعليم القرآن وبه قال الجمهور والائمة الثلاثة وبديل له أيضا حديث الصحيح أن أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله وكرهه أبو حنيفة وأصحابه وجماعة الحديث ابن عباس من فروع ما على صبيانكم شراركم أقله راحة باليتيم وأغلظه على المسكين وحديث أبي هريرة قلت يا رسول الله ما تقول في المعلمين قال درهمهم حرام وقوتهم محض وكلامهم رياء وحديث عباد بن الصامت أنه علم رجلاً من أهل الصفة فأهدى له قوساً فقال له صلى الله عليه وسلم ان سررك أن يطوقك الله طوقاً من نار فاقبله وعن أبي بن كعب من فروع ما مثله وأجاب ابن عبد البر بان هذه أحاديث منكورة لا يصح منها شيء قال واحتجوا أيضاً بحديث أقرؤ القرآن ولا تأكلوا به ولا تسكروا قال وهذا يحتمل التأويل بأنه علمه الله ثم أخذ عليه أجره وهذا روى حديث الباب جماعة كثيرة عن أبي حازم وأحسنهم له سياقة مالك وهو يدخل في التفسير المسند لقوله وامرأة مؤمنة الآية انتهى وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف والترمذي من طريق اسحق بن عيسى وعبد الله بن نافع الثلاثة عن مالك به وتابعه عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وسفيان بن عيينة عند الشيخين وأبو غسان وفضيل بن سليمان عند البخاري وجاد بن زيد والدروري وزائدة وحسين بن علي كلهم عن أبي حازم عن سهل عن مسلم قال لا يريد بعضهم على بعض غير أن في حديث زائدة قال انطلق فقد زوجتكمها فعملها من القرآن ورواه البخاري أيضاً وابن ماجه مختصراً من طريق سفيان الثوري عن أبي حازم عن سهل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل تزوج ولو بخاتم من حديد (مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أعمار رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص) زاد ابن عيينة عن يحيى بن سعيد بسنده أو قرن (ففسها) غير عالم (فلها صداقها كاملاً وذلك لزوجها غرم) بضم فسكون مصد غرم إذا أدى (على وليها قال مالك وإنما يكون ذلك غرم ما على وليها الزوجها إذا كان وليها الذي أنكحها هو أبوها أو أخوها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها) من الأولياء (فأما إذا كان وليها الذي أنكحها ابن عم أو مولى أو من العشيعة ممن يرى أنه لا يعلم ذلك منها فليس عليه غرم وترد تلك المرأة ما أخذت من صداقها ويترك لها قدر ما تستعمل به) ربع دينار لحق الله تعالى لئلا يتحلوا البضع عن صداق (مالك عن نافع أن ابنه عبيد الله) بضم العين (ابن عمر) بن الخطاب القرشي العدوي ولد في العهد النبوي وكان من نصيحات فريش وفرسانهم قتل مع معاوية بصفين سنة سبع وثلاثين (وأما بنت زيد بن الخطاب) أخى عمر أسلم قبلها واستشهد قبله (كانت تحت ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب ولم يدخل بها ولم يسم لها

((باب في الاذن في القفول بعد النهي))

\* حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت المروزي حدثني علي بن حسين عن أبيه عن يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر الآية نسختها التي في السوراعا المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله إلى قوله غفور رحيم

((باب في بعث السرايا))

\* حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع ثنا عيسى عن اسمعيل عن قيس عن جرير قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تري يحيى من ذى الخصلة فأتاها فخرقها ثم بعث رجلاً من أجس إلى النبي صلى الله عليه وسلم يشهره يكتفي أياً ارطاة

((باب في إعطاء البشير))

\* حدثنا ابن السرح أنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله ابن كعب بن مالك أن عبد الله ابن كعب قال سمعت كعب بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فركع فيه ركعتين ثم جلس للناس وقص ابن السرح الحديث قال ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين عن كلامنا أيها الثلاثة حتى إذا طال على تسورت جلدنا حاط



أبي قتادة وهو ابن عيسى فقلت  
عليه فوالله ما رد علي السلام ثم  
صليت الصبح صباح خمسين ليلة  
على ظهريت من يوتنا فسمعت  
صارخا يا كعب بن مالك ابشر فلما  
جاءني الذي سمعت صوته يشترني  
نزعته له ثوبي فكسبته وشم ما يراه  
فانطلقت حتى دخلت المسجد فإذا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس  
فقام إلى طلحة بن عبيد الله هرول  
حتى صافني وهنأني  
(باب في سجود الشكر)  
حدثنا محمد بن خالد ثنا أبو عاصم  
عن أبي بكرة بن عبد العزيز  
أنه سجد في أبي عبد العزيز عن  
أبي بكرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه كان إذا جاءه أمر  
عمر أو يسر به خرسا جدا شاكرا  
لله حدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن  
أبي فديك حدثني موسى بن يعقوب  
عن ابن هفان قال أبو داود وهو يحيى  
ابن الحسن بن عثمان عن أشعث بن  
إسحق بن سعد عن عامر بن سعد عن  
أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من مكة نريد المدينة  
فلما كنا قريبا من عروزا نزل ثم  
رفع يديه فدا الله ساعة ثم خرسا جدا  
فكث طويلا ثم قام فرفع يديه فدا  
الله ساعة ثم خرسا جدا فكث  
طويلا ثم قام فرفع يديه ساعة ثم خر  
ساجدا ذكره أحمد ثلاثا قال أني  
سألت ربي وشفعت لأمي فاعطاني  
ثلث أمي فخررت ساجدا شكرا  
لربي ثم رفعت رأسي فسألت ربي  
لأمي فاعطاني ثلث أمي فخررت  
ساجدا لربي شكرا ثم رفعت  
رأسي فسألت ربي لأمي فاعطاني  
الثلث الاخر فخررت ساجدا  
لربي قال أبو داود أشعث بن

صداقا بل عقد عليها نفويا (فابتغت) طلبت (أمها صداقا فقال عبد الله بن عمر ليس لها  
صداق ولو كان لها صداق لم نكحها ولم نطلبها فأبت أمها أن تقبل ذلك) من ابن عمر (فجعلوا بينهم  
زيد بن ثابت) حكما (فقضى أن لا صداق لها) لبقاء بضعها (ولها الميراث) بالموحدة وهذا قال على  
وجهور الصحابة وقال جماعة منهم يجب الصداق بالموت وقاله الشافعي وهو قول شاذ عندنا ووجهه  
ابن العربي وغيره لما في أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح عن معقل بن يسار أن بروع بنت  
واشق نكحت بلامهر فبات زوجها قبل أن يفرض لها فقضى لها صلى الله عليه وسلم بمهر نسائها  
وبالميراث لكن قال مالك ليس عليه العمل (مالك أنه بلغه) مما جاء من وجوه منها ما رواه عبد  
الرزاق عن معمر بن أيوب وغيره (أن عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته إلى بعض عماله أن كل  
ما اشترط المنكح بكسر الكاف (من كان أبأ أو غيره من حياء) بالكسر والمدعية بلا عوض  
(أو كرامة) شيء يكرم به وهو يعني ما قبله (فهو للمرأة أن ابتغته) طلبته وقدرى أبو داود من  
طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبا  
أمرأة نكحت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح  
فهو لمن أعطيه وأحق ما أكرم عليه الرجل ابنته أو أخته (قال مالك في المرأة ينكحها) بضم الياء  
يزوجها (أبوها وبشرط في صداقها الحياء يحجب به أن ما كان من شرط يقع به النكاح فهو لا ينته  
أن) وفي نسخة ابن وضاح إذا (ابتغته) لا أن تركته لا يبرأ زاد في غير الموطأ من رواية ابن القاسم  
عنه وإن أعطاه بعد ما تزوجها فأنما هي تكرمه أو كرمه بها فلا شيء لابنته فيها (وإن فارقها وزوجها  
قبل أن يدخل بها فزوجهما شرط) أي نصف (الحياء الذي وقع به النكاح) لأنه من الصداق وهو  
يشترط بالطلاق قبل الدخول (قال مالك في الرجل يزوج ابنته صغيرا لا مال له أن الصداق على أبيه  
إذا كان الغلام) المذكور (يوم تزوج لا مال له) زيادة بيان لقوله قبل لا مال له أعاده لقوله (وإن  
كان للغلام مال فالصداق في مال الغلام إلا أن يسمى الأب أن الصداق عليه) فعلى الأب (وذلك  
النكاح ثابت على الابن إذا كان صغيرا وكان في ولاية أبيه) لكن إنما يجبره لقطعة على المنصوص  
كشريعة أو ابنة عم أو ذات مال (قال مالك في طلاق الرجل امرأته قبل أن يدخل بها وهي بكر  
فيعفو أبوها عن نصف الصداق أن ذلك جائز لزوجهما من أبيها فبما وضع عنه وذلك أن الله تبارك  
وتعالى قال في كتابه) وإن طلقتموهن من قبل أن يغسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم  
(الا أن يعفون فهن النساء اللاتي قد دخل بهن أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح فهو الأب في ابنته  
البكر والسيد في أمته وهذا الذي سمعت في ذلك) أي معنى الآية (وعليه الأمر عندنا) بالمدينة  
زاد مالك في بعض روايات الموطأ وفي غير الموطأ ولا يجوز لأحد أن يعفو عن شيء من الصداق إلا  
الأب لا وصي ولا غيره وذهب الأئمة الثلاثة إلى أن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج وعفوه  
بإتمام الصداق وقال بكل من القولين جماعة واحتج الأئمة بأن ما قالوه مروى عنه صلى الله عليه وسلم  
وبأنه سقاط الولي ما لم يثبت عليه على خلاف الأصول وأجيب عن الأول بأنه ضعيف لما صححه لكن  
لا نسلم أنه تفسير للآية بل أخبار عن حال الزوج قبل الطلاق وعن الثاني بأن حكم الولاية تصرف  
الولي بما هو أحسن للمولى عليه وقد يكون العفو أحسن للبنت فيحصل لها بذلك مصلحة وهي رغبة  
الازواج فيها إذا سمعوا بعفوا الأب عن الزوج المطلق وقد يطلع الولي على أنها بسبب ذلك يرضى فيها  
من في صلته غبطة عظيمة ولنا وجوه منها أن المفهوم من قولنا بيده كذا أي يتصرف فيه والزوج  
لا يتصرف في عقد النكاح وإنما يتصرف في الحل والولي الآن هو المتصرف في النكاح فيتناوله  
اللفظ دون الزوج سلطنا أن الزوج بيده عقدة النكاح لكن بالنسبة إلى ما كان وانقضى وذلك مجاز  
وأما الولي فعقد النكاح الآن بيده فهو حقيقة وهي مقدمة على المجاز ومنها أن المراد بقوله إلا



امعنى أسقطه أحد بن صالح بن  
حدثنا به فحدثني به عنه موسى بن  
سهل الرملي

((باب في الطروق))

\* حدثنا حفص بن عمر ومسلم بن  
ابراهيم قال ثنا شعبة عن محارب  
ابن دثار عن جابر بن عبد الله قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره  
أن يأتي الرجل أهله طرورا  
\* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
جرير عن مغيرة عن الشعبي عن  
جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ان أحسن ما دخل الرجل على  
أهله اذا قدم من سفر أول الليل  
\* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا هشيم  
أنا سيار عن الشعبي عن جابر بن  
عبد الله قال كنا مع النبي صلى الله  
عليه وسلم في سفر فلما ذهبنا لدخل  
قال امهلوا حتى ندخل ليلنا لكي  
تغشط الشعثة وتستجد المغيبة قال  
أبو داود وقال الزهري الطروق بعد  
العشاء

((باب في التلقي))

\* حدثنا ابن السرح ثنا سفيان  
عن الزهري عن السائب بن يزيد  
قال لما قدم النبي صلى الله عليه  
وسلم المدينة من غزوة تبوك تلقاه  
الناس فلقيته مع الصبيان على  
ثنية الوداع

((باب فيما استحب من انفاذ الزاد  
في الغزو اذا قفل))

حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا حماد  
أنا ثابت البناني عن أنس بن مالك  
أن قتي من أسلم قال يا رسول الله اني  
أريد الجهاد وليس لي مال أتجهز  
به قال اذهب الى فلان الانصاري  
فانه كان قد تجهز ففرض قفل له ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرئ  
السلام وقل له ادفع لي ما تجهز

أي يعفون الرشيدات بلا خلاف اذا المحجور عليها لا ينفذ الشرع صرفها فالذي يحسن في مقابلتهن  
هن المحجورات في أيدي أوليائهن اما بالازواج فلا مناسبة ومنها أن الخطاب مع الأزواج لقوله  
فنصف ما فرضتم وهو خطاب مشافهة فلو كانوا امرأين في قوله تعالى أو يعفو الذي يسده عقدة  
النكاح وهو خطاب غيبة للزم تغيير الكلام من الخطاب الى الغيبة وهو خلاف الأولى وضعف  
هذا الوجه بورد في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرى بهم ريح طيبة وقول امرئ القيس  
نطاول ليلك بالاعث \* ونام الحسلى ولم ترقد

وبات وبات له ليلة \* كليلة ذي العار الارمد

وأجيب بان اقامة الظاهر مقام المظهر على غير الأصل فلو كان المراد الزوج لقيل الا أن يعفون  
أو تعفو وعمما استحق لكم فلما عدل عن الظاهر دل على أن المراد غيرهم ومنها أن الأصل في العطف  
بأوال التثريك في المعنى فقوله الا أن يعفون معناه الاسقاط وقوله أو يعفو الذي على رأينا الاسقاط  
فيحصل التثريك وعلى رأيهم ليس كذلك فيكون قولنا أرجح والله أعلم (قال مالك في اليهودية  
أو النصرانية تحت اليهودي أو النصراني قس لم) هي (قبل أن يدخل بها انه لا صداق) لها لان  
بضعها باق (قال مالك لا أرى ان تنكح المرأة بأقل من ربع دينار) أو ثلاثة دراهم فضة أو قيمة  
ذلك من الغروض (وذلك أدنى) أقل (ما يجب فيه القطع) في السرقة فقاسه عليها بما مع ان كل  
عضو يستباح بقدر من المال فلا بد ان يكون مقدرا بما وافق مالك على قوله جميع أصحابه الا ابن  
وهب واحتجوا به أيضا بان الله شرط عدم الطول في نكاح الاماء فدل على ان الطول لا يجزئ كل  
الناس اذ لو كان الفلاس والدائق ونحوهما طولا لما عدن أحد ولان الطول المال ولا يقع اسم  
المال على أقل من ثلاثة دراهم وهذا ليس بشئ لانه لا فرق في أقل الصداق بين حرة وأمة والله اعلم  
شرط الطول في نكاح الحر اذ دون الاماء ولا أعلم أحد اقال ذلك بالمدينة قبل مالك وقال له  
الدر او ردي تعرفت فيها يا أبا عبد الله أي ذهبت مذهب أهل العراق قاله ابن عبد البر وقال  
عياض انه فرد مالك بهذا التفاتا الى قوله تعالى أن يتعوا بأموالكم والى قوله ومن لم يستطع منكم  
طولا فدل على ان المراد مال له بال وأقله ما استيج به العضو في السرقة وكافة العلماء من الجواز  
وحصر والشام وغيرهم على جوازه بما تراضى عليه الزوجان أو من العقد اليه بما فيه منفعة  
كسوط ونعل ونحوهما وان كانت قيمته أقل من درهم وقال أبو حنيفة وأصحابه أقله عشرة دراهم  
وقال ابن شبرمة خمسة دراهم اعتبارا بالقطع عندهما أيضا وكرهه الحنفي بأقل من أربعين وقال  
مرة عشرة وتعقبه الزواوي بان زعمه تفرد مالك بذلك تناقض مع ما نقله عن الحنفية فوجب منه  
كيف غفيل عن نفسه وشنع على مالك مع موافقة أصحابه له الا ابن وهب وموافقة أبي حنيفة  
وأصحابه في القياس على القطع واشتراطهم فيه أكثر مما اشترطه مالك قال ابن عبد البر واحتج  
الحنفية بحديث جابر مرفوعا لا صداق أقل من عشرة دراهم ولا حجة فيه لانه ضعيف وروى عن  
على مثله ولا يصح عنه أيضا واحتج من أباحه بأي ممول فيه منفعة بقوله التمس ولو خافه من  
حديث قال عياض وتاوله بعض أهل المذهب بانه خرج على المبالغة لا على التقليل وتاوله غيره بانه  
طلب ما يقدمه قبل الدخول لا كل المهر وضعفه ان مالكا استحب تقديم ربع دينار لا أقل قال  
الزواوي وضعفه بين لانه ليس في الحديث دلالة على انه طلب منه ما يقدمه لاجمع المهر بل ظاهره  
ان المطلوب جميع الصداق لا بعضه وقال الابي يرجع قول ابن وهب ويعارض ما احتج به مالك ما صح  
من حديث من اقتطع مال امرئ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة وأدخله النار قبل وان كان يسيرا  
قال وان كان قضيبا من أراك فاطلق المال على ما ترى انتهى وفيه نظر لان اطلاقه على ذلك يجوز  
لقصد الزجر عن اقتطاع مال المسلم والحلف الباطل على نحو ما قيل في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا



به فأنا فقال له ذلك فقال يا فلانة  
ادفعني إليه ما جهزني به ولا تجبني  
منه شيئا فوالله لا تجبني منه  
شيئا فيبارك لك فيه  
(باب في الصلاة عند القدوم من  
السفر)

حدثنا محمد بن منصور الطوسي  
ثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن اسحق  
حدثني نافع عن ابن عمر أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم حين أقبل  
من حجته دخل المدينة فأنشأ على  
باب مسجده ثم دخل فركع فيه  
ركعتين ثم انصرف إلى بيته قال  
نافع فكان ابن عمر كذلك يصنع  
(باب في كراهة المقاسم)

حدثنا جعفر بن مسافر التنيسي  
ثنا ابن أبي فديك ثنا الزمعي عن  
الزبير بن عثمان عن عبد الله بن  
عبد الله بن مرقاة أن محمد بن عبد  
الرحمن بن ثوبان أخبره أن أباسعيد  
أخبره أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال يا أيكم والقاسمة قال قلنا  
وما القاسمة قال الشيء يكون بين  
الناس فيجى فينتقص منه \* حدثنا  
القاضي ثنا عبد العزيز يعني ابن  
محمد عن شريك يعني ابن أبي غر  
عن عطاء بن يسار عن النبي صلى  
الله عليه وسلم نحوه قال الرجل  
يكون على الغنائم بين الناس فباخذ  
من حظ هذا وحظ هذا

(باب في التجارة في الغزو)

حدثنا الربيع بن نافع ثنا معاوية  
يعني ابن سلام عن زيد يعني ابن  
سلام أنه سمع أباسلام يقول حدثني  
عبيد الله بن سلمان أن رجلا من  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
حدثه قال لما اقتضينا خيبرا خرجوا  
غنائمهم من المتاع والسبي فجعل  
الناس يتبايعون فبناهم سماء

متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الآية قال عياض والاجماع على أن الشيء الذي لا يقول ولا يقبه له  
لا يكون صدقا قال الحافظ فان ثبت هذا الاجماع فقد نزع ابن حزم حيث قال يجوز بكل ما يسهى  
شيئا ولو حبة من شعير قال ابن عبد البر ولا توقيت ولا تحديد لا أكثر الصدق اجماعا قال واحتج به من  
جوزوه بمقول ولو قل لأن الله ذكر الصدق ولم يحدد أكثره ولا أقله فلو كان له حد لينه صلى الله عليه  
وسلم لأنه المبين مراد الله والحد لا يصح الا بكاتب أو سنة ثابتة لا معارض لها أو اجماع انتهى وفي  
الحصر اظر من جملة ما يصح به القياس اذ هو من جملة الادلة

(ارضاء الستور)

هو عبارة عن التولية بين الزوجين وان لم يكن هناك ارضاء ستر ولا أغلق باب (مالك عن يحيى بن  
سعيد) الانصاري (عن سعيد بن المسيب) القرشي (ان عمر بن الخطاب قضى في المرأة اذا تزوجها  
الرجل انه اذا أرخيت الستور فقد وجب الصدق) اذا ادعت المسيس وأنكره الرجل (مالك عن  
ابن شهاب ان زيدا بن ثابت) الانصاري (كان يقول اذا دخل الرجل باهرا أنه فارخيت عليهما  
الستور فقد وجب الصدق) للمرأة اذا ادعت المس وأنكر (مالك انه بلغه أن سعيد بن المسيب  
كان يقول اذا دخل الرجل بالمرأة في بيتها) وادعت الوطء وأنكره (صدق الرجل عليهما) لأن  
الغالب انه لا ينشط في بيتها (واذا دخلت عليه في بيته صدقت عليه) لأن الغالب نشاطه في بيته  
(قال مالك أرى ذلك) التصديق (في المسيس) أي الجماع (اذا دخل عليها في بيتها افتات قدمي  
وقال لم أمها صدق عليها) فلا يتكلم عليه الصدق (فان دخلت عليه في بيته فقال لم أمها  
وقالت قدمي صدقت عليه) فخاصه انه يصدق الزائر من مباحين فيهما بخلاف خلوة الاهتداء  
فتصدق المرأة بهن لأن خلوة الزيارة لا تنشط النفوس فيها بخلاف الاهتداء

(المقام عند البكر والتيب)

كذا عند أبي عمرو في نسخة والايام أي التيب بفتح الميم وضعا قال الجوهري قد يكون كل منهما  
معنى الاقامة وقد يكون بمعنى موضع القيام لانك ان جعلته من قام يقوم ففتوح وان جعلته من  
أقام يقيم فمضموم لان الفعل اذا جاوز السلاثة فالوضع مضموم لانه مشبه ببنات الاربعه نحو  
دحرج وقوله تعالى لا مقام لكم بالفتح أي لا موضع لكم وقرئ بالضم أي لا اقامة لكم (مالك عن عبد  
الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن حزم) بالمهمله والزاي الانصاري المديني  
(عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام الخرومي) المديني ثقة من رجال  
الجميع مات في أول خلافة هشام (عن أبيه) قال ابن عبد البر ظاهره الانقطاع أي الارسل وهو  
متصل صحيح قد سمع أبو بكر من أم سلمة كافي مسلم وأبي داود وابن ماجه من طريق محمد بن أبي  
بكر عن عبد الملك عن أبيه عن أم سلمة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج أم سلمة)  
هند بنت أبي أمية الخزومية الفاضلة بارعة الجمال (وأصبحت عنده) وفي رواية لمسلم دخل عليها  
فأراد أن يخرج أخذت بثوبه (قال لها ليس بك) بكسر الكاف وفي رواية انه ليس بك بضمير الامر  
أو الشان (على أهلك) يعني نفسه الكريمة وكل من للزوجين أهل (هوان) أي لا أقبل فعلا  
يظهر به هوانك على أو تطنيه وفيه اللطف والرفق عن يخشى منه كراهه الحق حتى يتبين له وجهه  
الحق قاله عياض وقال النووي معناه لا يلدنك هوان ولا يضيع من حقت شيئا بل تأخذ منه كاملا  
قال الابي وقيل المراد بأهلها قبيلم لان الاعراض عن المرأة وعدم المبالاة بها يدل على عدم  
المبالاة بأهلها فالباء على الاول متعلقة بهوان وعلى الثاني للتبعية أي لا يلحق أهلك هوان  
بسيك (ان شئت سمعت عندك) أي أقت سبعا لانهم اشتقوا الفعل من الواحد إلى العشرة  
(وسمعت عندهن) أي أقت عند كل واحدة من بقية نسائي سبعا (وان شئت ثلثت) أي



رجل فقال يا رسول الله لقد ربحت  
 ربحا مارج مثله أحد من أهل هذا  
 الوادي قال ويحك ما ربحت قال  
 مازلت أبيع وأبتاع حتى ربحت  
 ثلثمائة أوقية فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أنا أنبئك بخير رجل  
 ربح قال ما هو يا رسول الله قال  
 ركعتين بعد الصلاة

((باب في حمل السلاح الى أرض  
 العدو))

حدثنا مسدد ثنا عيسى بن يونس  
 أخبرني أبي عن أبي اسحق عن  
 ذي الجوشن رجل من الضباب  
 قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم  
 بعد أن فرغ من أهل بدر يابن فرس  
 لي يقال لها الفرجاء فقلت يا محمد اني  
 قد جئت بياض الفرجاء لتخذه قال  
 لا حاجة لي فيه وان شئت ان  
 أقبضك به المختارة من دروع بدر  
 قلت ما كنت أقبضه اليوم بغيره  
 قال فلا حاجة لي فيه

((باب في الإقامة بأرض الشرك))

حدثنا محمد بن داود بن سفيان  
 ثنا يحيى بن حسان أنا سليمان  
 ابن مومي أبو داود ثنا جعفر  
 ابن سعد بن حمزة بن جندب حدثني  
 خبيب بن سليمان عن أبيه سليمان  
 ابن حمزة عن حمزة بن جندب أما  
 بعد قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من جامع المشرك وسكن  
 معه فإنه مثله

هذا آخر الجزء الاول من السنن

وأول الثاني كتاب

الاضاحي

أقمت ثلاثا (عندك ودرت) على بقية نسائي بالقسم يوم ما يوافقني حجة لمالك في ان القسم لا يكون  
 الا يوما واحدا وأجاز الشافعي يومين يومين أو ثلاثا ثلاثا ولا خلاف في جواز أكثر من يوم مع  
 التراضي هكذا قال عياض وغيره وقال الأبي وأما ليدل لمالك ان كان معنى درت ما ذكره وال  
 فقد قال المخالفات معناه درت بالثبوت ورد ابن العربي بان هذه زيادة لا تقبل الا بدليل وبقوله  
 للبكر سبع وللثيب ثلاث فجعله حكما مبتدأ أو الأولى في رده ان قوله درت احالة على ما عرف من حاله  
 والمعروف منه في القسم انما كان يوما ما وفي رواية لمسلم فقال صلى الله عليه وسلم ان شئت زدتك  
 وحاسبتك به للبكر سبع وللثيب ثلاث (فقلت ثلاث) قال عياض اختار الثبوت مع أخذها  
 بثوبه صاعا على طول اقامته عندها الانهارأت انه اذا سبيع لها وسبع لغيرها لم يقرب رجوعه اليها  
 وقال الأبي لا طغها صلى الله عليه وسلم بهذا القول الحسن أي ليس بك على أهلان هو ان عهدا  
 لله عز في الاقتصار على الثلاث أي ليس اقتصاري عليها هو انك على ولا لعدم رغبة فيك ولكنه  
 الحكم ثم خيرها بين الثلاث ولا قضاء لغيرها ما بين السبع ويقضى لبقية أزواجه فاختار الثلاث  
 ليقرب رجوعه اليها لان في قضاء السبع لغيرها طول مغيبه عنها انتهى وفيه تخيير للثيب بين  
 الثلاث بلا قضاء والسبع والقضاء واليه ذهب الجمهور والشافعي وأحد وقال مالك وأصحابه لا تخير  
 وتركوا حديث أم سلمة حديث أنس للبكر سبع وللثيب ثلاث قاله ابن عبد البر وبه تعقب نقل  
 النووي عن مالك موافقة الجمهور قال المازني ويمكن عندى أن مالك رأى ذلك من خصائصه صلى  
 الله عليه وسلم لانه خص في النكاح بخصائص اه ومعناه ان احتمال الخصوصية منع من  
 الاستدلال به فرجع الى حديث أنس ولا يرد أن التخصيص لا يثبت بالاحتمال وفي قوله ان شئت  
 الخ انه لا يحاسب الثيب بالثلاث خلافا للعنفية اذ لو حوسبت لم يبق فرق بين السبع والثلاث وبين  
 سائر الاعداد وقال الأبي وجه احتجاج أبي حنيفة بالحديث انه لو كانت الثلاث حقا للثيب خالصة  
 لكان حقه ان يدور عليهن أربعين الثلاث حتى لها والجواب ما قال ابن القصار انه انما هي لها  
 بشرط ان لا تختار السبع أيضا فعناء عند الاكثر سبعت بعد التثبوت قال القرطبي وقسمه صلى الله  
 عليه وسلم بين أزواجه انما هو تطيب لقلوبهم والا فالقسم لا يجب عليه لقوله تعالى ترجى من  
 تشاء منهم وتووي اليك من تشاء وهذا على مذهب مالك وذهب الاكثر الى وجوبه عليه صلى الله  
 عليه وسلم وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به على صورة الارسل وتابعه على ارساله  
 عبد الرحمن بن حميد عن عبد الملك بن أبي بكر عن مسلم أيضا ورواه محمد بن أبي بكر عن عبد الملك  
 عن أبيه عن أم سلمة وتابعه في شخه عبد الواحد بن أيمن عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أم سلمة  
 أخرجهما مسلم أيضا ولهذا استدركه الدارقطني على مسلم قال النووي وهو فاسد لان مسلمين  
 اختلاف الرواة في ارساله وانصاه ومذهبه ومذهب الفقهاء والاصوليين ومحقق الحديث اذا  
 روى الحديث مرسلًا ومتصلا فالحكم للوصول لانه زيادة ثقة (مالك عن حميد) بن أبي حميد  
 البصري (الطويل) اطول بديه أولانه كان له جار يقال له جيد القصير فقبل لهذا الطويل للفرق  
 بينهما طيات وهو قائم يصلي سنة اثنين ويقال ثلاث ولدين وما بقوله خمس وسبعون سنة (عن أنس  
 ابن مالك انه كان يقول للبكر سبع وللثيب ثلاث) قال ابن العربي هذا لا يقتضيه قياس اذ لا تظهر  
 له شبهة بغير الأصل يرجع اليه والعلماء يقولون حكمة ذلك النظر الى تحصيل الالف والمائة  
 وان يستوفي الزوج لذته فان لكل جديلا فلو كانت البكر حدينة عهدا الى رجل وحدينة  
 بالاستصعاب والنقار لا تلغ الا يجهد شرعت لها الزيادة على الثيب لانه ينفي نقارها ويسكن روعها  
 بخلاف الثيب فانها مارت الرجال فانما يحتاج مع هذا الحديث دون ما يحتاج اليه البكر قال وهذه  
 حكمة والدليل انما هو قول الشارع وفعلة انتهى وهذا الحديث موقوف في العاصمين عن خالده



«بسم الله الرحمن الرحيم»  
 «كتاب ما جاء في إيجاب الاضحية»  
 \* حدثنا مسدد ثنا يزيد ح وثنا  
 حيد بن مسعدة ثنا بشر عن  
 عبد الله بن عون عن عامر بن أبي  
 رملة قال أنا مخنف بن سليم قال  
 ونحن وقوف مع رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بعرفات قال يا أيها  
 الناس ان على اهل كل بيت في كل  
 عام أضحية وعتيرة أتدرون  
 ما العتيرة هذه التي تقول الناس  
 الرجبية \* حدثنا هرون بن عبد  
 الله ثنا عبد الله بن يزيد حدثني  
 سعيد بن أيوب حدثني عياض بن  
 عباس القتيبي عن عيسى بن  
 هلال الصديقي عن عبد الله بن  
 عمرو بن العاص ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال أمرت يوم  
 الاضحية عباد الله عز وجل  
 لهذه الامة قال الرجل أرأيت ان  
 لم أجد الاضحية أنثى أفأضحي  
 بها قال لا ولكن تأخذ من شعرك  
 وأظفارك وتقص شاربك وتحلق  
 فأنك فتلك تمام أضحيته عند الله  
 عز وجل

«باب الاضحية عن الميت»

\* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
 هريث عن أبي الحسن عن الحكم عن  
 حنش قال رأيت عليا يضحى بكبشين  
 فقلت ما هذا فقال ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أوصاني أن  
 أضحي عنه فأنا أضحي عنه  
 «باب الرجل يأخذ من شعره في  
 العشر وهو يريد ان يضحى»

\* حدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي  
 ثنا محمد بن عمرو بن مسلم اللبني سمعت  
 ابن المسيب يقول سمعت أم سلمة  
 تقول قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من كان له ذبيحة فذبحها فإذا

عن أبي قلابة عن أنس اذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعة اقسام واذا تزوج الثيب على  
 البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم قال أبو قلابة ولو شئت فقلت ان انسا رفعة الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم لصدقت ولكنه السنة ورواه الاسماعيلي من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره مصر حارفة واختلاف هل ذلك حق للزوج على بقية نياته  
 طاحنة بالذمة به هذه الجديدة فجعل له ذلك زيادة في التمتع أو حق للمرأة لقوله للبكر وللثيب بالام  
 التاميل روايتان عن مالك وحكي ابن القصار انه لهما جميعا وعلى أنه حق للمرأة في القضاء به على  
 الزوج رواية ابن القاسم وعدم القضاء رواية عبد الحكم كالمصلحة ثم اختلف هل هو حق لها سواء  
 كانت عنده زوجة أخرى أم لا للحديث فانه لم يفصل ونسبه أبو عمر لا كثر العلماء وقال غيره انما  
 الحديث فمن له زوجة غير هذه لان من لا زوجة له مقيم مع هذه غير مغارق لها وهذا من المعروف  
 المأمور به في قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وهو الظاهر لقوله في الحديث اذا تزوج البكر على  
 الثيب واذا تزوج الثيب على البكر وقد قال ابن العربي القول بان ذلك لها وان لم يكن له زوجة  
 لا معنى له ولا ينصور ولا يلتفت اليه (قال مالك وذلك) المروى بالفرق بين الثيب والبكر (الامر)  
 المعمول به (عندنا) بالمدينة وبه قال أكثر العلماء خلافا لاهل الرأي والحكم وحادي أن البكر  
 والثيب في القسم سواء والطارئة مع من عنده سواء فاجلس عند الطارئة حاسبها به وجلس عند  
 أزواجه مثله وخلافا لقول ابن المسيب والحسن والاوزاعي يقيم عند البكر سبعا والثيب أربعة فإذا  
 تزوج بكرا على ثيب مكث ثلاثا واذا تزوج ثيبا على بكر مكث يومين قال عياض والسنة تخالف  
 الجميع (فان كانت له امرأة غير الذي تزوج فانه يقسم بينهما بعد أن تمضي أيام التي تزوج بالسواء ولا  
 يحسب على التي تزوج ما أقام عندها) وهذا قال الجمهور خلافا لابي حنيفة في قوله يحاسبها لان  
 العدل واجب ابتداء ودواما للظواهر الا آمرة بالعدل والحديث يرد عليه لان اللام في للبكر  
 وللثيب للمالك ومالك الانسان لا يحاسب بهوا أيضا لو حوسبت لم يبق للفرق بين البكر والثيب وجه ولا  
 فرق بين السبع والثلاث وبين سائر الاعداد اذا كان القضاء واجبا في الجميع قاله المازري

«مالا يجوز من الشروط في النكاح»

(مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن المرأة تشترط على زوجها انه لا يخرجها من بلدها قال  
 سعيد بن المسيب يخرجها ان شاء) وان كان الافضل الوفاء بالشروط قال ابن عبد البر جاء هذا البلاغ  
 متصلا رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن المبارك عن الحرث بن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار عن  
 سعيد بن المسيب به وجاء عن جماعة من السلف أعلاهم علي بن أبي طالب أخرجه ابن أبي شيبة  
 وعبد الرزاق عن عباد بن عبد الله قال رفع الى علي رجل تزوج امرأة وشروط لها دارها فقال علي  
 شرط الله قبل شرطها أو قبل شرطه ولم ير لها شيئا أي شرط أن لا يخرجها من دارها وشرط الله قوله  
 أسكنوهن من حيث سكنتم وجاء عن جماعة أعلاهم عمر بن الخطاب قال لها شرطها والمسلمون عند  
 شروطهم ويؤيده حديث أحق الشروط ان توفوا به ما استحلتم به الفروج اهـ بخ ولكنه هنا محمول  
 عند مالك وموافقه على النكاح جميعا بين الأدلة (قال مالك فالامر عندنا انه اذا شرط الرجل للمرأة  
 وان كان ذلك عند عقدة النكاح) أي ابرامه واحكامه (ان لا أنكح عليك ولا أنسر ان ذلك  
 ليس بشئ) واجب اذا لا يقتضيه العقد ولا ينافيه (الا أن يكون في ذلك عين بطلاق أو عتاقة) بفتح  
 العين مصدر عتق (فيجب ذلك عليه ويلزمه) ان تزوج أو تسري  
 «نكاح المحلل وما أشبهه»

(مالك عن المسور) بكسر الميم واسكان المهملة وفتح الواو (ابن رفاعه) بكسر الراء بن أبي مالك  
 (القرظي) بضم القاف وفتح الراء وبالطاء المحجمة نسبة الى بني قريظة تابعي صغير مقبول مات سنة



أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذ من  
شعره ولا من أظفاره شيئا حتى  
يفضي

(باب ما ينبغي من الصايا)

\* حدثنا أحمد بن صالح ثنا عبد  
الله بن وهب أخبرني حيوة حدثني  
أبو صخرة بن أبي قسيط عن عروة  
ابن الزبير عن عائشة أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أمر بكبش  
أقرن يطأ في سواد وينظر في سواد  
ويبرك في سواد فأتى به فضحى به  
فقال يا عائشة هلي المدي ثم قال  
ثمذم الجحر ففعلت فأخذها وأخذ  
الكبش فأضجعه وذبحه وقال باسم  
الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد  
ومن أمه محمد ثم ضحى به صلى الله  
عليه وسلم \* حدثنا موسى بن اسمعيل  
ثنا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة  
عن أنس أن النبي صلى الله عليه  
وسلم فخر سبع يدات بيده قياما  
وضحى بالمدينة بكبشين أقرنين  
أملحين \* حدثنا مسلم بن إبراهيم  
ثنا هشام عن قتادة عن أنس أن  
النبي صلى الله عليه وسلم ضحى  
بكبشين أقرنين أملحين يذبح ويكبر  
ويسمى ويضع رجله على صفحتها  
\* حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي  
ثنا عيسى ثنا محمد بن إسماعيل عن  
يزيد بن أبي حبيب عن أبي عياش  
عن جابر بن عبد الله قال ذبح النبي  
صلى الله عليه وسلم يوم الذبح  
كبشين أقرنين أملحين موجهين فلما  
وجههما قال أتاني وجهت وجهي  
للذي فطر السموات والأرض  
على ملائكة إبراهيم حنيفا وما أنا من  
المشركين إن سبلائي ونسبي  
ومجاي ومجاتي لله رب العالمين  
لا تريبك له وبذلك أمرت وأنا  
من المسلمين اللهم منك ولك من

ثمان وثلاثين ومائة له في الموطأ من فروع هذا الحديث الواحد (عن الزبير بن عبد الرحمن بن  
الزبير) التابعي الكبير بفتح الزاي فيه ما ورواه ابن بكير بضم الاول وروى عنه الفتح فيهما  
كسائر الرواة عن مالك وهو الصحيح فيهما جميعا قال ابن عبد البر وافتقر الحافظ على ضم الاول  
فقوله الصحيح فقههما أي عن مالك قال في الإصابة هو بضم الزاي بخلاف جده فانه بفتحها  
وكسر الموحدة ابن باطيا القرطبي من بني قريظة ويقال هو ابن الزبير بن أمية بن زيد الاوسى  
كذا ذكر ابن منده وأبو نعيم فيتميم انه نسب الى زيد لشيء صنع في الجاهلية والافالزبير بن باطيا  
معروف في بني قريظة انتهى ولذا صوبه النووي وقال هو الذي ذكره ابن عبد البر والمحققون  
وقد قل بن باطيا كافر يوم بني قريظة (ان رفاعه بن هوال) بكسر السين واسكان الميم القرطبي  
الصحابي قال ابن عبد البر كذا أرسله أكثر الرواة ووصله ابن وهب وهو من أجل من روى  
الحديث عن مالك وتابعه ابن القاسم ومحمي بن زياد وابراهيم بن طهمان وعبيد الله بن عبد الحميد  
الحنفى كلهم عن مالك عن المسور عن الزبير بن عبد الرحمن عن أبيه ان رفاعه بن هوال (طلق  
امرأته عمة) بفتح الفوقية وقيل بضمها وقيل اسمها أمية وقيل سميتها وقيل عائشة (بنت وهب)  
القرطبية الصايبة لا أعلم لها غير هذه القصة (في عهد) أي زمن (رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثلاثا) وفي الصحيحين عن عائشة ان رفاعه قال يا رسول الله ان رفاعه طلقني فبت طلاق وفي  
رواية لهما انها قالت طلقني آخر ثلاث تطليقات والروايات تفسر بعضها بعضها فلا وجه فيه لجواز  
ابقاع الطلاق الثلاث في كلمة بلا كراهة (فكثرت عبد الرحمن بن الزبير) بفتح الزاي الصحابي راوى  
هذا الحديث (فاعترض عنه فلم يستطع أن يمها) لاسترخائه وعدم قدرته وفي رواية للشيخين وانما  
معه مثل الهدية وأخذت بهدية من جلباب اشبهته بذلك لصغر ذكره أو لاسترخائه وهو أظهر إذ  
يبعد أن يكون صغيرا الى حد لا يغيب معه قدر الحشفة (فقارقتها) طلقها قال عياض وهذا الخبر  
عمما اتفق بعد شكائهم للمصطفى ومناكرة عبد الرحمن لها في البخاري انها لما قالت وانما معه مثل  
الهدية قال كذبت والله اني لانفصها نفص الاديم (فاراد رفاعه أن ينكحها وهو زوجها الاول الذي  
كان طلقها) بالثلاث (قد كثر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه عن تزويجها) وفي رواية  
للبخاري ان المرأة هي التي ذكرت ولا خلف لجواز ان كلاما من الرجل والمرأة ذكر ذلك له صلى الله  
عليه وسلم ولفظ البخاري عن عائشة وكان معه مثل الهدية فلم تصل منه الى شيء تريد فلم يلبث ان  
طلقها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجي طلقني واتى تزوجت زوجا غيره فدخل بي ولم  
يكن معه الا مثل الهدية فلم يقربني الا هنة واحدة لم يصل مني الى شيء فأحل زوجي الاول فقال صلى  
الله عليه وسلم لا تحلين لزوجه الا اول حتى يذوق الاخر عسلتك وتذوق عسلتك وقولها لم يصل  
منى الى شيء صريح في أنه لم يطأها لامرة ولا أزيد فيعمل قواها الا هنة واحدة على ان معناه لم يرد  
القرب منى بقصد الوطء الامرة واحدة وهذا لا يخالف رواية الموطأ فلم يستطع أن يمها (وقال  
لا تحل لك حتى تذوق العسيلة) بضم العين وفتح السين تصغير عسيلة وهي كناية عن الجماع شبه لذة  
بلذة العسل وحلاوته فاستعار لها ذوقا وانت العسل في التصغير لانه يذكو ويؤث أي قطعة من  
العسل أو على ارادة اللذة تضمنه ذلك ووحده لئلا يظن أنه التحل الا بوطء متعدد وضعف زعم ان  
التأنيث على ارادة النطفة بأن الانزال لا يشترط باتفاق العلماء وشذا الحسن فقال العسيلة الانزال  
وعيا لمعنى العسيلة قال أبو عمر في قوله لا حتى الخ وجهان أحدهما ان كان كما وصفت فلا سبيل الى  
ذوق العسيلة فلا تحل للذي طلقها ثلاثا والثاني ان كان برجي ذلك منه فقال لها ذلك طمعا أن  
يكون ورعيا كان قال ابن العربي مغيب الحشفة هو العسيلة وأما الانزال فهو الدبيلة وذلك ان  
الرجل لا يزال في لذة الملاعبة فاذا أوجع فقد حصل ثم يتعاطى بعد ذلك ما فيه عار لنفسه وانما باب فضه



يحدوا منه باسم الله والله أكبر ثم  
 ذبح \* حدثنا يحيى بن معين ثنا  
 حفص عن جعفر عن أبيه عن أبي  
 سعيد قال كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يضحى بكبش أقرن  
 خيل ينظر في سوادها ويأكل في سواد  
 ويمشي في سواد

(باب ما يجوز من السنن في الصلوات)

\* حدثنا أحمد بن أبي شعيب  
 الحراني ثنا زهير بن معاوية  
 ثنا أبو الزبير عن جابر قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يصبر  
 عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن  
 \* حدثنا محمد بن صدران ثنا  
 عبد الأعلى بن عبد الأعلى ثنا  
 محمد بن اسحق حدثني عمار بن  
 عبد الله بن طعمة عن سعيد بن  
 المسيب عن زيد بن خالد الجهني  
 قال قدم رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في أصحابه ضحايا فأعطاني  
 عتودا جذعا قال فرجعت به إليه  
 فقلت إنه جذع قال وضع به فضجيت  
 به \* حدثنا الحسن بن علي ثنا  
 عبد الرزاق ثنا الثوري عن  
 عاصم بن كليب عن أبيه قال كنا مع  
 رجل من أصحاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم يقال له مجاشع من بني  
 سليم فمرت الغنم فأمر مناديا فنادى  
 إن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول إن الجذع يوفى مما يوفى منه  
 التي \* حدثنا مسدد ثنا أبو  
 الأحوص ثنا منصور عن الشعبي  
 عن البراء قال خطبنا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد  
 الصلاة فقال من صلى صلاتنا  
 ونسكنا فقد أصاب النسك  
 ومن نسك قبل الصلاة قتلناه  
 لحسم فقام أبو بردة بن نيار فقال

ونزف دمه واضعاف أعضائه فهو إلى الديسلة أقرب منه إلى العسيلة لأنه بدأ ببلدة وختم بلم قال  
 الأبى وهذا منه ذهاب إلى أن عاقبل الأنزال أمتع من ساعة الأنزال قال شيخنا أبو عبد الله يعني  
 محمد بن عرفة من له ذوق يعرف ذلك وقال الغزالي ساعة الأنزال الذلذات الدنيا وإن دامت قتلت  
 وهو ينفو إلى قول الحسن وهذا الحديث في الصحيحين من طرق عن ابن شهاب عن جروة عن عائشة  
 بنحوه (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (عن) عمة (عائشة)  
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها سئلت عن رجل طلق امرأته البتة من البت وهو القطع كأنه قطع  
 العصمة التي له بها فهي الثلاث (فتزوجها بعد رجل آخر فطلقها قبل أن يمسها فهل يصلح لزواجها  
 الأول) الذي أبتها (أن يتزوجها فقالت عائشة لا يصلح حتى يذوق عيبها) فأقنت بما رويته عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم في امرأته رفاعه وفي مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه عن  
 عائشة أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن المرأة يتزوجها الرجل فيطلقها فتزوج رجلا فيطلقها قبل  
 أن يدخل عليها أتحل أزواجها الأول قال لا حتى يذوق عيبها وفي الصحيحين من طريق عبيد الله  
 ابن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة طلق رجل امرأته ثلاثا فتزوجها رجلا فيطلقها قبل أن يدخل  
 بها فأراد أزواجها الأول أن يتزوجها فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا حتى يذوق  
 الآخر من عيبها ما ذاق الأول لفظ مسلم وهذا يحتمل أنه مختصر من قصة رفاعه ويحتمل أنه  
 قصة أخرى ولا يبعد التصديق إلى هذا ذهب الكافة وانفرد ابن المسيب فقال تحل بالعقد لقوله  
 تعالى حتى تنكح زوجا غيره ورد بأن الآية وإن احتملت العقد لكن الحديث بين أن المراد به الوطء  
 قال ابن عبد البر أظنه لم يبلغه الحديث أو لم يصح عنده قال غيره ولم يوافق الاطائفة من الخوارج  
 وشذذ في ذلك (مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد سئل عن رجل طلق امرأته البتة ثم تزوجها بعد  
 رجل آخر فأتها قبل أن يمسها هل يحل أزواجها الأول أن يراجعها) أي يتزوجها (فقال القاسم  
 ابن محمد لا يحل أزواجها الأول أن يراجعها) لأن الثاني مات ولم يمسها ولا فرق بين الموت والطلاق إذ  
 المدا على مغيب الحشفة (قال مالك في الحمل) أي المتزوج بمسنة بقصد انحلالها لباتها (أنه لا يقيم  
 على نكاحه ذلك) لفساده (حتى يستقبل نكاحا جديدا فإن أصابها في ذلك) القاسم (فلها مهرها)  
 عليه

(ما لا يجمع بينه من النساء)

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة النون عبد الله بن ذكوان (عن الأخرج) عبد الرحمن  
 ابن هرمز (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المرأة وعمتها) في نكاح  
 واحد ولا بين (ولا بين المرأة وخالتها) نكاحا أو ملكا أو حيث حرم الجمع فلو نكحها معا بطل  
 نكاحهما إذ ليس تخصيص أحدهما بالطلاق بأولى من الأخرى فإن نكحها معا بطل نكاح  
 الثانية لأن الجمع حصل بها وقدين ذلك في رواية أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح من وجه  
 آخر عن أبي هريرة وفيه لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على ابنتها ولا المرأة على خالتها  
 ولا الخالة على بنت أختها لا تنكح الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى والكبرى العمة  
 والخالة والصغرى بنت الأخ وبنت الاخت وهو من عطف النفس سيرة على جهة التأكيذ والبيان  
 ولذا لم يحمي بينهما بالعاطف قال عياض أجمع المسلمون على الأخذ بهذا النهي الاطائفة من الخوارج  
 لا يلتفت إليها واحتجوا بقوله تعالى وإن تجعوا بين الاثنين ثم قال وأهل لكم ما وراء ذلكم قالوا  
 الحديث خبر واحد ولا يحل لا تخصص القرآن ولا تنصصه وهي مسألة خلاف بين الأصوليين  
 والصحيح جواز الأمرين لأن السنة تبين ما جاء من الله ولأن مسألة المنع من الجمع بين الاثنين وهي  
 ما تحل عليه الغيرة من التقاطع والتدابير موجودة في ذلك الوقت من بعض أهل السلف عليه جملة  
 القرابة فمنع الجمع بين بنتي العم وبنتي العمة والخالة والجمع بينهما على خلافه وقصر النص في ما روي



يا رسول الله والله لقد نسيت قبل  
 ان أخرج الى الصلاة وعرفت ان  
 اليوم أكل وشرب فتجملت فأكلت  
 وأطعمت أهلي وجيراني فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك  
 شاة لحسم فقال ان عندي عناقا  
 جذعة وهي خير من شاتي لحم فهل  
 تجزى عني قال نعم ولن تجزى عن  
 أحد بعدك \* حدثنا مسدد ثنا  
 خالد بن مطرف عن عامر عن البراء  
 ابن عازب قال ضحى خال لي يقال  
 له أبو بردة قبل الصلاة فقال له  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 شاة لحسم فقال يا رسول الله  
 ان عندي داجن جذعة من المعز  
 فقال اذبحها ولا تصلم لعبرك  
 (باب ما يكره من الضحايا)  
 \* حدثنا حفص بن عمر النخعي ثنا  
 شعبه عن سليمان بن عبد الرحمن  
 عن عبيد بن فيروز قال سألت البراء  
 ابن عازب ما لا يجوز في الاضاحي  
 فقال قام فينا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وأصابني أفصر من  
 أصابعه وأنا ملي أفصر من أنامله  
 فقال أربع لا تجوز في الاضاحي  
 العوراء بين عورها والمريضة بين  
 مرضها والعرجاء بين ظلعها  
 والكسيرة التي لا تنقي قال قلت فاني  
 أكره أن يكون في السن نقص  
 قال ما كرهت فسده ولا تحرمه  
 على أحد \* حدثنا ابراهيم بن موسى  
 الرازي ح وحدثنا علي بن بحر  
 ثنا عيسى عن ثور حدثني ابن  
 جندب الرعيي أخبرني يزيد بن مصر  
 قال أتيت عتبة بن عبد السلمي  
 فقلت يا أبا الوليد اني خرجت  
 النفس الضحايا فلم أجد شيئا يعنيني  
 غير ثرمة ففكرتها فاقول قال  
 أفلا جنتي بها قلت سبحان الله

فيه نص أو ما ينطلق عليه لفظه من العبات والخالات وان علون كما قال ابن شهاب في الصحيحين  
 فتوى عمه أيها وخالة أيها بذلك المقتلة وهو صحيح لان كلا منهما يطلق عليه اسم عمه وخالة لان  
 العمه هي كل امرأة تكون اختا لرجل له عليك ولادة فأخت الجد للاب عمه وأخت الجد للام خالة  
 انتهى وقال النووي العمه حقيقة انما هي أخت الاب وتطلق أي بجواز أعلى أخت الجد أو أبا الجد  
 وان علا والخالة أخت الام وتطلق على أخت أم الام أو أم الجدة سواء كانت الجدة لام أو لاب وهذا  
 الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن القعني كلاهما عن مالك به (مالك عن  
 يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سعيد بن المسيب انه كان يقول ينهي) تحريما (أن تزكح  
 المرأة على عمتها أو على خالتها) وكذا العمه والخالة على بنت الاخ وبنت الاخت كما في الحديث قبله  
 وفي مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أربع نسوة أن  
 يجتمع بينهن المرأة وعمتها والمرأة وخالتها وله من وجه آخر عنه من فوقه لا تنكح المرأة على بنت  
 الاخ ولا بنت الاخت على الخالة (وأن يطأ الرجل وابدة) أي أمة (وفي بطنها جنين لغيره) لقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض رواه أحمد وأبو داود  
 وصححه الحاكم عن أبي سعيد

(ما لا يجوز من نكاح الرجل أم امرأته)

(مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سئل) بالبناء للمفعول (زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة)  
 أي عقد عليها (ثم فارقتها قبل ان يصيبها) أي يجامعها (هل تحل لها أمها فقال زيد بن ثابت لا)  
 تحل له (الام مبهمه) عن البيان فلا تحل بحال اذ (ليس فيها شرط) بالدخول (واعلم الشرط في  
 الراتب) كما قال تعالى وأمهات نسائكم ووراثتكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم  
 بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ولما سئل ابن عباس عن هذه الآية قال أمهوا  
 ما أبهم الله وفي رواية قال هذا من مبهم التحريم الذي لا وجه فيه غير التحريم سواء دخلتم بالنساء  
 أم لا فأمهات نسائكم حرم من عليكم من جميع الجهات وأما قوله ووراثتكم فليس من المبهم لان  
 لهن وجهين أحدهما حرمن في الآخرة فاذا دخل بأمهات الراتب حرم من وإذا لم يدخل  
 بهن لم يحرم من فهذا تفسير المبهم الذي أراد ابن عباس نقله الهروي عن الأزهري (مالك عن غير  
 واحد ان عبد الله بن مسعود استفتى) طلب منه الفتوى (وهو بالكوفة عن نكاح الام بعد  
 الابنة اذا لم تكن الابنة مست) جومعت (فارخص في ذلك) بناء على أن الشرط يعمهما (ثم ان  
 ابن مسعود قدم المدينة فسأل عن ذلك فأخبرانه ليس كما قال واعلم الشرط في الراتب فرجع ابن  
 مسعود الى الكوفة فلم يصل الى منزله) بها لانه كان ساكنا (حتى أتى الرجل الذي أفتاه بذلك  
 فأمره أن يفارق امرأته) روى عبد الرزاق عن الثوري عن أبي فريرة عن أبي عمرو الشيباني عن  
 ابن مسعود أن رجلا من بني فزارة تزوج امرأة ثم رأى أمها فحبسته فأفتاه ابن مسعود بأن يفارقها  
 ويتزوج أمها ان كان لم يمسها فزوجها وولد له أولاد ثم أتى ابن مسعود المدينة فسأل فأخبر  
 أنها لا تحل فلما رجع الى الكوفة قال للرجل انها عليك حرام ففارقها قال عبد الرزاق وأخبرني  
 معمر عن يزيد بن أبي زياد ان عمر بن الخطاب هو الذي رد ابن مسعود عن قوله ذلك فيما أحسب  
 وقوله ففارقها بحسب أن أمه وأنه فعل فيكون الرجل امتثل وفي هذا وضوء الاحتجاج بعمل  
 المدينة ترجوع ابن مسعود عن اجتهاده الذي أفتى به اليهم لانه انما أفتى بالاجتهاد وقد ذهب  
 بعض الأئمة المتقدمين الى جواز نكاح الام اذا لم يدخل بالبنت وقال الشرط الذي في آخر الآية يعم  
 الأمهات والراتب وجهور العلماء على خلافه لقول أهل العربية ان الخبرين اذا اختلفا لا يجوز  
 أن يوصف الايمان بوصف واحد فلا يقال قام زيد وقعد عمرو والظرفان وعمله سيمويه باختلاف



فجوز هنك ولا تجوز عنى قال نعم  
انك تشك ولا أشك انما نرى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن المصفرة  
والمسناصلة والنجقاء والمشبعة  
والكسراء والمصفرة التي  
يستأصل اذنها حتى يبدو عمامها  
والمسناصلة قرنها من أصله والنجقاء  
التي تبتق عينها والمشبعة التي  
لا تتبع الغنم بحفار ضعفا والكسراء  
الكبير حدثنا عبد الله بن محمد  
النفيلي ثنا زهير ثنا أبو اسحق  
عن مريح بن النعمان وكان رجل  
صدق عن علي قال أمرنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان نستشرف  
العين والاذنين ولا أضحي بعوراء  
ولا مقابلة ولا مدبرة ولا خرقاء ولا  
سرقاء قال زهير فقلت لابي اسحق  
اذ كر عضاء قال لا قلت فما المقابلة  
قال يقطع طرف الاذن قلت فما  
المدبرة قال يقطع من مؤخر الاذن  
قلت فما السرقاء قال تشق الاذن  
قلت فما الخرقاء قال تحرق اذنها  
السمة حدثنا مسلم بن ابراهيم  
ثنا هشيم عن قتادة عن جري بن  
كليب عن علي ان النبي صلى الله  
عليه وسلم نهى ان يقضى بعضاء  
الاذن والقرن قال أبو داود جري  
صري سدومي لم يحدث عنه  
الاقادة حدثنا مسدد ثنا  
يحيى ثنا هشام عن قتادة قال  
قلت لسعيد بن المسيب ما الاغضب  
قال النصف فافوقه  
باب في البقر والجوز هنك  
نجزى

العامل لان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف ويانه في الآية ان قوله اللاتي دخلتم بهن  
يعود عند هذا القائل الى نساكنكم وهو مخفوض بالاضافة والى ربائبكم وهو من فوع والصفة  
الواحدة لا تعلق بمختلفي الاعراب ولا بمختلفي العامل (قال مالك في الرجل يكون تحته المرأة  
ثم ينكح أمها فيصيبها انما تحرم عليه امرأته ويفارقهما جميعا ويحرمان عليه أبدا اذا كان قد  
أصاب الام فان لم يصب الام لم تحرم عليه امرأته وفارق الام) وبقي على امرأته البنت (وقال مالك  
في الرجل يتزوج المرأة ثم ينكح أمها) بعقد عليها (فيصيبها انه لا تحل له أمها أبدا ولا تحل لايه  
ولا لابنه ولا تحل له ابنته وتحرم عليه امرأته) لمسهما معا فان لم يمس الام فارقها ولم تحرم عليه  
امرأته كما قال قبل (قال مالك) هذا كله في النكاح (فأما الزنا فانه لا يحرم شيئا من ذلك) المذكور  
فان كان متزوجا بالبنت فزنى بالام أو عكسه لا تحرم عليه زوجته لان الحرام لا يحرم الحلال وقد  
روى الدارقطني عن عائشة وابن عمر رفعاه لا يحرم الحرام الحلال لكنهما ضعيفا السند الا انه  
يستأنس بهما (لان الله تبارك وتعالى قال و) حرمت عليكم (أمهات نساكنكم فاعلموا ما كان  
تزوجا ولم يذكر تحريم الزنا) والنكاح شرعا انما يطلق على وطء المعقود عليها لا على مجرد الوطء  
(فكل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه امرأته فهو بمنزلة التزويج الحلال) فيقع به  
التحريم وكل ما كان محض زنا لا يحرم لانه ليس بمنزلة التزويج (فهذا الذي سمعت والذي عليه امر  
الناس عندنا) بالمدينة وبه قال الجمهور والشافعي وأحمد وعليه جل أصحاب مالك بل صريح غير  
واحد من الاشباخ منهم يحضون بان جميعهم عليه وقوله في المدونة ان زنى بام زوجته أو ابنتها  
فليفارقها حمله الاكثر على الوجوب والنفى وابن رشد على الكراهة أى كراهة البقاء معها  
واستحباب فراقها وذهب أكثر أهل المذهب الى ترجيح ما في الموطأ وان دليل من ذهب الى  
التحريم كابي حنيفة وصاحبيه والمدونة بناء على ان الامر للوجوب لتحريمها عليه ضعيف لان  
عمدته قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فعملوا ولا تنكحوا على العقد وما نكح  
آباؤكم على الوطء ووجه ضعفه ان النكاح حيث وقع في القرآن والمراد به العقد الا ما خص من  
ذلك نحو حتى تنكح زوجا غيره الزاني لا ينكح الا زانية أو مشركة وليست عفاف الذين لا يجذون  
نكاحا وما ذكروه ليس من ذلك وابن مسلم أن المراد بما نكح آباؤكم الوطء فالمعنى به الوطء الحلال  
لانه الذي يطلق عليه في الشرع اسم النكاح أما الزنا فيقال فيه سفاح وأيضا فالزنا لا تثبت به  
العدة فلا يثبت به تحريم كاللواط وأيضا الحرمة حكم من أحكام النكاح الصحيح كالاخصان  
والنفقة واسقاط الحد فلا يثبت بالزنا فان قيل هو تحريم يثبت بالوطء فوجب أن يثبت بالوطء الحرام  
كتحريم الفطرية وافساد الحج أوجب بانه لا يصح اعتباره به وان استوي بان افساد الصوم والحج  
لانه يجري مجراه في افساد اللواط ولا ينشر الحرمة

((نكاح الرجل أم امرأته قد أصابها على وجه ما يكره))

(قال مالك في الرجل يزني بالمرأة فيقام عليه الحد فيها أنه ينكح ابنته أو ينكحها ابنه وان شاء)  
وأولى ان لم يقم عليه الحد فأنص على المتوهم (وذلك انه أصابها حراما) وهو لا يحرم الحلال  
(وانما الذي حرم الله ما أصيب بالحلال أو على وجه الشبهة بالنكاح) الذي يدرأ الحد (قال الله  
تبارك وتعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) والنكاح في عرف الشرع انما هو الوطء  
الحلال لا الزنا (فلو أن رجلا نكح امرأة في عدتها نكاحا حلالا) باستناده لعقد غير طام بانها في  
العدة (فأصابها حرمت على ابنه أن يتزوجها وذلك ان أباه نكحها على وجه الحلال لا يقام عليه  
فيه الحد) للشبهة (ويطابق به الولد الذي يولد فيه بأبيه) لان وطء الشبهة يدرأ الحد ويطلق به الولد  
(وكما حرمت على ابنه أن يتزوجها حين تزوجها أبوه في عدتها وأصابها فكذلك يحرم على الاب



ابتها اذا هو اصاب أمها) لان وطء الشبهة ينشر الحرمه بخلاف ما اذا لم يصيبها لان العقد في النكاح  
الصحيح على الام لا يحرم البنت فأولى الفاسد

((جامع ما لا يجوز من النكاح))

(مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) تحريمها (عن الشغار) هكذا  
لجل الرواة وقال ابن وهب عن نكاح الشغار بمجموعتين أو لهما مكسورة فألف فراء مصدور شاغر  
بشاغر شغار أو مشاغرة وفي رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا شغار في الاسلام (والشغار أن يزوج الرجل ابنته) أو أخته أو أخته (على أن يزوجه آخر ابنته)  
أو وليته (ليس بينهما صداق) بل يضع كل منهما صدق الاخرى مأخوذة من قواهم شغار البلد عن  
السلطان اذا خلا عنه خلوه عن المصداق أو خلوه عن بعض الشرائط وقال ثعلب من قواهم شغار  
الكلب اذا رفع رجلاه ليبول كان كلاما من الوليين يقول لا تخرا لا ترفع رجل ابنتي حتى أرفع رجل  
ابنتك وفي التشبيه بهذه الهيئة القبيحة تنبيه للشغار وتبليط على فاعله وأكثر رواة مالك لم ينسبوا  
هذا التفسير لاحد ولذا قال الشافعي رضي الله عنه لا أدري أهو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم  
أو ابن عمر أو نافع أو مالك حكاه البيهقي وقال الخطيب وغيره هو قول مالك وصح له بالمتم المرفوع  
بين ذلك ابن مهدي والقاضي ومحررين عون فيما أخرجه أحد وقار الباجي قوله نهى عن الشغار  
مرفوعا اتفاقا وباقيه من تفسير نافع والظاهر أنه من جملة الحديث حتى يبين أنه من قول الراوي  
انتهى وقد تبين ذلك في مسلم لم هنا والبخاري في ترك الجليل من طريق عبيد الله قلت نافع  
ما الشغار قال فذكره ولذا قال الحافظ الذي تحرر عنه من قول نافع قال عياض عن بعض العلماء  
كان الشغار من نكاح الجاهلية يقول شاغري ولبني بوليتك أي عاوضني جماعا بجماع ولا خلاف  
ان غير البنت من الاماء والاخوات وغيرهن حكم البنت وتعبه الابي بأن مذهب مالك اختصاصه  
بذوات الجبر وهو في غيره من غيرهن بمنزلة من تزوج على أن لا صداق فيمضي بال دخول قال ولا جهة فيما وقع  
عنده مسلم في حديث أبي هريرة نهى صلى الله عليه وسلم عن الشغار زاد بن غير والشغار أن يقول  
زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي وزوجني أختك وأزوجك أختي لانه ليس من لفظه صلى الله عليه وسلم  
قال عياض ولا خلاف في النهي عنه ابتداء فان وقع أمضاء الكوفيين والبيت والزهرى وعطا  
اذا صحح بصداق المثل وأبطله مالك والشافعي واختلف في علة البطلان فقيل لان كلام من الفرجين  
معقود به وعليه وقيل خلوه من الصداق فعلى الاول فساد في عقده فيفسخ بعد البناء وعلى الثاني  
فساده في صداقه فيمضي بالبناء وهما قولان لمالك رضي الله عنه قال غيره وانما اختلف قول مالك  
للاختلاف في النهي هل يدل على الفساد أو للخلاف في تفسيره هل هو مرفوع أو من قول ابن عمر  
وأبي هريرة وهما ما أدري جماعا لانهم ما عريبان عالمان بمواقع الالفاظ وانما الظاهر اذا كان  
من تفسير نافع فانه يعمى تعرب ولذا اختلف نظر العلماء وليس البطلان لترك ذكر الصداق اصح  
النكاح بدون تسميته لكن قال ابن دقيق العيد قوله ليس بينهما صداق بشعر بأن جهة الفساد  
ترك ذكر الصداق انتهى أي مع جعل بل يضع كل منهما صداقا لاخرى وهذا صريح الشغار قال  
مالك في المدونة يفسخ وان طال وولدت الاولاد قال ابن القمام بطلاق وأما وجه الشغار وهو أن  
يسمى لكل صداقا على أن يزوج كلا منهما الاخر فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بالاكثر من المسمى  
وصداق المثل وأما المركب منه ما هو أن يسمى لاحدهما صداقا والاخرى بلا صداق فالمسمى  
لها حكم وجهه والاخرى كصريحه وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم  
عن يحيى كلاهما عن مالك به ورواه أصحاب السنن الاربعة من طريق مالك وتابعه عبيد الله بن عمر  
في العيصين وعبد الرحمن السراج وأيوب عند مسلم الثلاثة عن نافع عن ابن عمر وتابعه أبو هريرة

(٣ - زرقاني ثالث)

عن سبعة تشترك فيها \* حدثنا  
موسى بن اسمعيل ثنا حماد عن  
قيس عن عطاء عن جابر بن عبد  
الله أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال البقرة عن سبعة والجزور عن  
سبعة \* حدثنا القاضي عن مالك  
عن أبي الزبير المكي عن جابر بن  
عبد الله أنه قال فخرنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم بالحديبية  
البدنة عن سبعة والبقرة عن  
سبعة

((باب في الشاة يضحي جماعة))

\* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا يعقوب  
يعنى الاسكندراني عن عمرو عن  
المطلب عن جابر بن عبد الله قال  
شهدت مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الاضحية بالمصلى فلما قضى خطبته  
نزل عن منبره وأتى بكبش فذبحه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بيده وقال بسم الله والله أكبر هذا  
عني وعن لم يصح من أمي

((باب الامام يذبح بالمصلى))

\* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ان أبا  
اسامة حدثهم عن اسامة عن  
نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يذبح أضحيته  
بالمصلى وكان ابن عمر يفعله

((باب في حبس لحوم الاضاحي))

\* حدثنا القاضي عن مالك عن  
عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت  
عبد الرحمن قالت سمعت عائشة  
تقول دف ناس من أهل البادية  
حضرة الاضحية في زمان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ادخروا الثلث ونصفه فوا بما بقي  
قالت فلما كان بعد ذلك قيل لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم يا رسول  
الله لقد كان الناس يتفخرون من



فصحاياهم ويحملون منها الولد  
ويتخذون منها الاسقية فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وما  
ذاك أو كما قال قالوا يا رسول الله  
نهيبت عن امساك لحوم الضحايا  
بعد ثلاث فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انما نهيتكم من أجل  
الدفة التي دفت فكلوا وتصدقوا  
وادخروا \* حدثنا مسدد حدثنا  
يزيد بن زريع حدثنا خالد الحذاء  
عن أبي الملقع عن نبيشة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انا كنا نهيناكم عن لحومها ان  
تأكلوها فوق ثلاث لئلا تسعكم  
جاء الله بالسعة فكلوا وادخروا  
واتجروا الا وان هذه الايام ايام  
أكل وشرب وذكر الله عز وجل  
((باب في المسافر يضيء))  
\* حدثنا عبد الله بن محمد الثقفي  
ثنا حماد بن خالد الحياط قال ثنا  
معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية  
عن جبير عن نفيل عن ثوبان قال  
ضحي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم قال يا ثوبان أصلي لنا الشاة  
قال فما زلت أطعمه منها حتى قدمنا  
المدينة

((باب في الرق بالذبيحة))

\* حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا  
شعبة عن خالد الحذاء عن أبي  
قلاية عن أبي الأشعث عن شداد  
ابن أوس قال خصلتان سمعتهما من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان الله كتب الاحسان على كل شيء  
فاذا قلتم فآحسنوا وغيروا مسلم يقول  
فاحسنوا القنلة واذا ذبحتم  
فاحسنوا الذبح واجدوا أحدكم شفرته  
وليرح ذبيحته \* حدثنا أبو الوليد  
الطبايسي ثنا شعبة عن هشام  
ابن زيد قال دخلت مع أنس علي

وجابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في مسلم أيضا (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) التميمي  
المدني قال ابن عيينة كان أفضل أهل زمانه مات سنة ست وعشرين ومائة وقيل بعدها (عن  
آبيه) القاسم بن محمد بن الصديق أحد الفقهاء (عن عبد الرحمن) أبي محمد المدني أخي عاصم  
ابن عمر لأمه يقال ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وذكره ابن حبان في ثقات التابعين مات  
سنة ثلاث وتسعين (و) عن أخيه (مجمع) بضم الميم وقع الجيم وتشديد الميم الثانية المكسورة  
وعين مهملة الانصاري الاوسي تابعي كبير مات سنة ستين (ابن) بالثنية (يزيد) بفتح الزاي  
(ابن جارية) بالجيم والراء والتخية (الانصاري) الاوسي أبي عبد الرحمن ذكره ابن سعد وغيره  
في الصحابة وقال ابن منده يزيد بن جارية وقيل زيد فجعلهما واحدا والصواب انهما اخوان قاله في  
الاصابة (عن خنساء) بفتح الخاء المعجمة واسكان النون وسين مهملة مهموز وممدود (بنت خدام)  
بالخاء المعجمة المكسورة والذال المهملة كافي الفتح والتقريب وقال بعضهم بالذال المعجمة  
الانصارية الاوسية زوج أبي لبابة صحابية معروفة من بنى عمرو بن عوف (ان أباها) خداما  
الصحابي يقال هو ابن ربيعة ويقال ابن خالد وقال أبو نعيم يكنى أبا ربيعة (زوجها وهي ثيب) لما  
تأملت من أنيس بن قنادة الانصاري حين قتل عنها يوم أحد كما رواه عبد الرزاق عن معمر بن  
سعيد بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن محمد مرسل وأخرجه الواقدي عن الخنساء نفسها وأنيس  
بالتصغير وسماه بعضهم انسا وأنكره ابن عبد البر وفي المبهمات للقطب القسطلاني ان اسمه أسير  
وأنه مات بيد (فكرهت ذلك) الرجل الذي أنكحها أبوها اياه ولم يعرف الحافظ اسمه قال نعم عند  
الواقدي انه من مزينه وعند ابن اسحق انه من بنى عمرو بن عوف (فأنت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم) فقالت ان أبي أنكحني رجلا وان عم ولي أحب الي منه (فردنكاحه) وجعل أمرها اليها  
كافي رواية عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد وله عن نافع بن جبير فأنت النبي صلى الله عليه وسلم  
فقالت ان أبي زوجني وأنا كارهة وقد ملكك أمرى قال فلا نكاح له انكحني من شئت فردنكاحه  
ونكحت أبا لبابة الانصاري وأخرج الواقدي عن خنساء بنت خدام أنها كانت تحت أنيس بن  
قنادة فقتل عنها يوم أحد فزوجها أبوها رجلا من مزينه فكرهته وجاءت الى النبي صلى الله عليه  
وسلم فردنكاحه فزوجها أبا لبابة فجاءت بالسائب بن أبي لبابة قال أبو عمر هذا الحديث مجمع على  
صحته والقول به لان من قال لا نكاح الا بولي قال لا يزوج الثيب وليها أبا أو غيره الا باذنها ورضاها  
ومن قال ليس للولي مع الثيب أمر أو أجاز به الاولي فأولى بالعمل بهذا الحديث ولا خلاف أن الثيب  
لا يجوز لايها ولا غيره جبرها على النكاح الا الحسن البصري فقال نكاح الاب جائز على بنته بكرة  
كانت أو ثيبا أكرهت أم لا قال اسمعيل القاضي لا أعلم أحدا قال بقوله في الثيب وروى عبد الرزاق  
عن ابن عباس مر فوعل ليس للولي مع الثيب أمر واختلف في بطلانه ولورضيت وقال الشافعي وأجوز  
لانه صلى الله عليه وسلم لم يقل لخنساء الا أن تحبزي وكذا قال مالك الا أن ترضى بالقرب بالبلد  
فيجوز لانه كان في وقت واحد وفور واحد وقال أبو حنيفة وأصحابه لها ان تحبزه فيجوز أو تبطله  
فيبطل انتهى ملخصا وأما حديث النسائي عن جابر ان رجلا زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها  
فأنت النبي صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما فحمله البيهقي على أنه زوجها من غير كفء اما اذا  
زوجها بكفء فينفذ ولو طلبت هي كفوا غيره لانها مجبرة فليس لها اختيار الا زواج والاب أكل  
نظرانها بخلاف غير المجبر فلا يزوجه الا من عينته لان اذنها شرط في أصل تزويجها فاعتبر  
تعيينها انتهى وهو على مذهب الشافعي أما على مذهب مالك انه لا كلام للبكر مع الاب ولو زوجها  
بغير كفء فيجوز على أنه زوجها بذى عيب ليس للاب جبرها عليه وحديث الباب رواه البخاري  
عن اسمعيل ويحيى بن قزعة بفتحات كاهما عن مالك به ولم يخرج به مسلم (مالك عن أبي الزبير) محمد



الحكم بن ايوب فرأى قتيبا ما أرو  
غلانا قد نصبوا دجاجة برموها  
فقال أنس نهي رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان تصبر اليها ثم  
((باب في ذبايح أهل الكتاب))

\* حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت  
المروزي حدثني علي بن حسين عن  
أبيه عن يزيد النحوي عن عكرمة  
عن ابن عباس قال فكلوا مما ذكر  
اسم الله عليه ولا تأكلوا مما لم  
يذكر اسم الله عليه فنسخ واستثنى  
من ذلك فقال طعام أهل الكتاب  
حل لكم وطعامكم حل لهم \* حدثنا  
محمد بن كثير أنا اسرائيل ثنا مهالك  
عن عكرمة عن ابن عباس في قوله  
وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم  
يقولون ما ذبح الله فلانا كلوا وما  
ذبحتم أتم فكلوا فأزل الله عز  
وجل ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم  
الله عليه \* حدثنا عثمان بن أبي  
شبة ثنا عمران بن عيينة عن  
عطاء بن السائب عن سعيد بن  
جبير عن ابن عباس قال جاءت  
اليهود الى النبي صلى الله عليه  
وسلم فقالوا أنا كل مما قتلنا ولا  
تأكل مما قتل الله فأزل الله ولا  
تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه  
الى آخر الآية  
((باب ما جاء في أكل معاقرة  
الاعراب))

\* حدثنا هرون بن عبد الله ثنا  
حامد بن مسعدة عن عوف عن أبي  
ريحانة عن ابن عباس قال نهي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
معاقرة الاعراب قال أبوداود اسم  
أبي ريحانة عبد الله بن مطر وغندور  
أوقفه عن ابن عباس

((باب في الذبيحة بالمرءة))

\* حدثنا مسدد ثنا أبو الجهم

ابن مريم (المكي ان عمر بن الخطاب أتى) بضم الهمزة (بشكا لم يشهد عليه الا رجل وامرأة  
فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه) لانه صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل رواه  
أحمد والطبراني والبيهقي وغيرهم واسناده صحيح (ولو كنت تقدمت) بفتح التاء والقاف والدال  
أي سبقت غيري وفي رواية ابن وضاح بضم التاء والقاف وكسر الدال بالبناء لله فعول أي سبقني  
غيري (فيه لرجت) فاعله وجعله سرا لان الشهادة لم تتم فيه وقد أجاز الكوفيون بشهادة رجل  
وامرأتين وقال مالك والشافعي وأحمد لا يدخل للنساء في النكاح فانما يصح شهادة عدلين الا أن  
مالك أجاز العقد بدون شهادة ثم شهد ان قبل الدخول وقال نكاح السر ما أوصى بكتمه والشافعي  
والكوفيون وغيرهم ما لم يشهد عليه ويفسخ على كل حال (مالك عن ابن هشام عن سعيد بن  
المسيب وعن سليمان بن يسار أن طلحة) بنت عبد الله (الاسدية) لها ادرال قال أبو عمر كذا  
وقع الاسدية في بعض نسخ الموطأ من رواية يحيى وهو خطأ وجهل لا أعلم أحدا قاله وانما هي نجيعة  
أخت طلحة بن عبد الله أحد العشرة النبوية (كانت تحت رشيد) بضم الراء وفتح الشين (الثقي)  
الطائي ثم المديني مخضرم (فطلقها فبكت في عدتها) رجلا غير مطلقها (فضربها عمر بن الخطاب  
وضرب زوجها بالحقفة) بكسر الميم واسكان المعجمة وفتح الفاء والقاف هكذا ضبط بالقلم في نسخ  
قدمة قال الجوهري الدرة التي يضرب بها وفي القاموس ككسفة أي بوزن ما فوافق الضبط  
المذكور (ضربات) تعزير الهما على العقد في العدة (وفرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب إنما  
امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها) في العدة (لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت  
بقية عدتها من زوجها الاول ثم كان الآخر) بعد تمام العدة (خاطبا من الخطاب) لها فتزوج  
من شاءت ولا يكون الآخر أحق بها (فان كان دخل بها) الآخر (فرق بينهما ثم اعتدت بقية  
عدتها من الاول ثم اعتدت من الآخر) بكسر الخاء (ثم لا يجتمعان أبدا) لتأبد التحريم بالوطء  
في العدة (قال مالك وقال سعيد بن المسيب ولها مهرها بما استحل منها) من الوطء (قال مالك الامر  
عندنا في المرأة الحرة يتوفى عنها زوجها فتعتد) وكاتبه قيد بالحرة وان كانت الامة كذلك لقوله  
(أربعة أشهر وعشرا) اذا الامة عدتها شهران وخمس أو هو على سبيل المثال والمراد المعتدة  
(انها لا تنكح بعدها ان ارباب من حبضتها حتى تستبرئ نفسها من تلك الرية اذا خافت الحمل)  
اذ عدة الحامل وضعه والله أعلم

((نكاح الامة على الحرة))

(مالك انه بلغه أن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر) رضي الله تعالى عنهم (سئلا عن رجل كانت  
تحت امرأته حرة فأراد أن ينكح عليها أمة فكرها أن يجمع بينهما) واختلاف فيه قول مالك فروى  
عنه لا بأس بذلك وقال ابن القاسم عنه تخير الحرة في نفسها ومحل الخلاف اذا كانت الامة من  
مناكحه والا فلا يجوز كما أفصح به الامام بعد قريبا (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن  
سعيد بن المسيب) القرظي (انه كان يقول لا تنكح الامة على الحرة الا أن نشاء الحرة فان طاعت  
الحرة فلها الثلثان من القسم) وبهذا قال ابن الماجشون قال واليه رجع مالك والمشهور وهو  
اختيار ابن القاسم في المدونة أنه لا يجوز أن تفضل الحرة عليها في القسم (قال مالك ولا ينبغي)  
لا يجوز (لحر أن يتزوج أمة وهو يجحد طولاً) غنى أي مهرا (لحرة ولا يتزوج أمة اذا لم يجحد طولاً  
لحرة الا أن يخشى العنت) الزنا وخوى كلامه هنا ان الطول هو المال وبه صرح في المدونة وزاد  
وليس وجود الحرة تحت بطول وروى محمد عنه هو وجود الحرة في عصمة ووجه الباجي الاول بأنه  
يتوصل بالمال الى ما يحتاج اليه من نكاح الحرث وأما الحرة فلا يتوصل بها الى ذلك ولا يسمى  
طولا لغة ولا شرعا (و) دليل (ذلك ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه ومن لم يستطع منكم طولا أن



ثنا سعيد بن مسروق عن عباية  
ابن رفاعه عن أبيه عن جده رافع  
ابن خديج قال أنبت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقات يارسول  
الله أنا نلقى العدو غدا وليس معنا  
مدى فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أرن أو اعجل ما أنهر  
الدم وذكرا سم الله عليه فكلوا ما لم  
يكن سنا أو ظفرا أو ساء حدثكم عن  
ذلك أمال بن فعظم وأما الظفر فدى  
الطيشة وتقدم سرعان من الناس  
فتجملوا فأصابوا من الغنائم ورسول  
الله صلى الله عليه وسلم لم في آخر  
الناس فنصبوا قدورا فمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بالقدور  
فأمرهم أفا كفت وقسم بينهم  
فعدل بعير بعير شياء وند بعير من  
ابل القوم ولم يكن معهم خيل فرماه  
رجل بهم فبسه الله فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم ان لهذه البهائم  
أولاد كأولاد الوحش ما فعل منها  
هذا فافعلوا به مثل هذا حدثنا  
مسدد أن عبد الواحد بن زياد  
وحاد احداهم المعنى واحد عن  
عاصم عن الشعبي عن محمد بن  
صفوان أو صفوان بن محمد قال  
أصدت أربسين فذبحتهن ما بمرو  
فسألت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عنهما فأمرني بأكلهما  
حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا  
يعقوب عن زيد بن أسلم عن عطاء  
ابن يسار عن رجل من بني حارثة  
أنه كان يرعى لقحة بشعب من  
شعاب أحد فأخذها الموت فلم يجد  
شيا ينحرها به فأخذ ذئبا فوجأ به  
في لبنها حتى أهرق دمها ثم جاء  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
فأخبره بذلك فأمره بأكلها حدثنا  
موسى بن إسماعيل ثنا حاد عن

بنكح المحصنات) الحرائر (المؤمنات) هو جرى على الغالب فلا مفهوم له عند الجمهور ولا نية  
المنع أرفاق الولد في الأماء وهو غير موجود في حرائر الكليات وقد نص في المبسوط على هذه  
النية وطرد أصله فأجاز نكاح الابن أمة أبيه وجده وأمهاته واختار بعضهم اشتراطه لظاهر الآية  
قال فان كان هناك إجماع كما قيل ألغى الوصف بالمؤمنات والافصح اعتبارها لان الامر هنا يبنى  
على اعتبار المفهوم انتهى ودليل الغائه قوله تعالى والمحصنات من الذين آمنوا الكتاب من  
قبلكم (فن ماملكت أيمانكم) فتكبح (من قياتكم المؤمنات) لا الكافرات فانها لا تحل  
بالنكاح بل بالملك (وقال ذلك) أي نكاح المملوكات عند عدم الطول (لمن خشى العنت منكم) أي  
خافه (والعنت هو الزنا) وأصله المشقة سمى به الزنا لانه سببه بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة  
(ما جاء في الرجل يملك امرأته) وفي نسخة الامه (وقد كانت تحته فقارقه)

(مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الرحمن عن زيد بن ثابت) قال ابن عبد البر اختلف في اسم أبي  
عبد الرحمن هذا فقيل سليمان بن يسار وهو بعيد لانه أجل من أن يستراجه ويكنى عنه وقيل هو  
أبو الزناد وهو أبعد لانه لم يرو عن زيد ولا راه ولا روى عنه ابن شهاب وقيل هو طاوس وهو أشبه  
بالصواب وانما كنتم اسمه مع جلالة لان طاوسا كان يطعن على بني أمية ويدعو عليهم في مجالسه  
وكان ابن شهاب يدخل عليهم ويقبل جوائزهم وقد سئل مرة في مجلس هشام أن روى عن طاوس  
فقال للسائل أما انت لورايت طاوسا علمت أنه لم يكذب ولم يحبه بانه يروى أولا يروى فلهذا كله  
دليل على أن أبا عبد الرحمن المذكور هو طاوس انتهى (انه كان يقول في الرجل يطلق الامه)  
امرأته (ثلاثا ثم يشترىها أمه لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره) لعموم الآية وعلى هذا الجمهور  
والآية الاربعه خلافا لقول بعض السلف تحل لعموم أو ماملكت أيمانكم قال أبو عمر هذا خطأ  
لانم الا تبص الامهات والاخوات والبنات فكذلك اسائر المحرمات (مالك انه بلغه أن سعيد بن المسيب  
وسليمان بن يسار سئلا عن رجل تزوج عبدا له جارية له فطلقها العبد البتة) أي جميع طلاقه وهو  
اثنتان (ثم وهبها سيدها له هل تحل له بذلك المين فقال لا لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره) لدخولها في  
الآية فوافقا زيدا على قتواه (مالك انه سأل ابن شهاب عن رجل كانت تحته أمة مملوكة) لغيره  
(فاشترها) منه (وقد كان طلقها واحدة فقال تحل له بذلك يمينه) ولو طلقها واحدة أرائتين (مالك  
بيت) بضم الباء (طلاقها فان بت طلاقها) أتمه ثلاثا (فلا تحل له بذلك يمينه حتى تنكح زوجا غيره)  
للاية اذ لم يفصل فيها بين حرة وأمة (قال مالك في الرجل ينكح الامه فتلد منه ثم يبتاعها أمها  
لا تكون أم ولد له بذلك الولد الذي ولدت منه وهي) مملوكة (لغيره) اذ الولد ملك لسيدها وأم الولد  
أمة ولدت من مالها فحملها منه حرة ويستمر عدم أمومة الولد (حتى تلد منه وهي في ملكه بعد  
اقتباها) فتكون أم ولد (وان اشتراها وهي حامل ثم وضعت عنده كانت أم ولده بذلك الحمل  
فيما يرى والله تعالى أعلم) بالحكم وبه قال الليث وقال الشافعي وأحمد لا تكون أم ولد وان ملكها  
حامل حتى تحمل منه في ملكه وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا ملكها بعد ولادتها منه صارت أم ولد  
وزيفه ابن عبد البر بان ولدها عبد تباع لها فكيف تكون له أم ولد قال وهذا واضح

(ما جاء في كراهية اصابة أختين بملك المين والمرأة وابنتها)

كراهية بخفة الباء مصدر كرهه مثل كراهية والمراد التحريم والمرأة بالخفض عطف على اصابة  
وبدأ بما أخره في الترجمة فقال (مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله) بضم العين (ابن عبد الله)  
بقبحها (ابن عتبة) بضمها واسكان الفوقية (ابن مسعود) الهذلي المدني الثقة ثبت أحد الفقهاء  
(عن أبيه) عبيد الله بن عتبة الهذلي ابن أخي عبد الله بن مسعود ولد في عهد النبي صلى الله عليه  
وسلم وثقه البخاري وجاعة وهو من كبار التابعين مات بعد السبعين (أن عمر بن الخطاب سئل عن



مهالك بن حبيب عن مري بن قطري

عن عدي بن حاتم قال قلت  
يا رسول الله أ رأيت أن أحدنا  
أصاب صيدا وليس معه سكين  
أبذبح بالمروة وشقة العصا فقال  
أمر بالدم بما شئت وأذ كرامهم  
الله عز وجل

((باب ما جاء في ذبيحة المتردية))  
حدثنا أحمد بن يونس ثنا حماد  
ابن سلمة عن أبي العترة عن أبيه  
أنه قال يا رسول الله أ ما تكون  
الذكاة إلا من اللب أو الحلق قال  
فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لو طعنت في فخذها لاجزأ  
عندك قال أبو داود وهذا لا يصلح  
إلا في المتردية والمتوحش

((باب ما جاء في الذبح))  
حدثنا هناد بن السري والحسن  
ابن عيسى مولى ابن المبارك عن  
ابن المبارك عن معمر عن عمرو  
ابن عبد الله عن عكرمة عن ابن  
عباس زاد ابن عيسى وأبي هريرة  
قالا نهى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن شريطة الشيطان زاد  
ابن عيسى في حديثه وهي التي تذبج  
فيقطع الجلود ولا يفسري الأوداج  
ثم ترك حتى تموت

((باب ما جاء في ذكاة الجنين))  
حدثنا القعني ثنا ابن المبارك  
ح وثنا مسدد ثنا هشيم عن  
مجالد عن أبي الوداك عن أبي  
سعيد قال سألت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن الجنين فقال  
كلوه إن شئتم وقال مسدد قلنا  
يا رسول الله نحر الناقة ونذبح  
البقرة أو الشاة في بطنها الجنين  
نلقيه أم نأكله فقال كلوه إن شئتم  
فإن ذكاته ذكاة أمه حدثنا محمد  
ابن يحيى بن فارس حدثني إسحق بن

المراة وابنتها من ملك اليمين نوطاً أحداً ما بعد الأخرى (فقال عمر ما أحب أن  
أخبرهما) بفتح الهمزة واسكان الخاء المجهمة وضم الموحدة أي أطأهما يقال للعرث خبير ومنه  
الخبرة (جميعاً ونهى عن ذلك) نهى تحريم باتفاق العلماء إلا ما روى عن ابن عباس أحلتها آية  
وحرمتها آية ولم أكن لأفعله ولم يوافقني أحد إلا أن الله حرم ذلك في النكاح وملك اليمين تبع له إلا  
في العدد (مالك عن ابن شهاب عن قبيصة) بفتح القاف وكسر الموحدة (ابن ذؤيب) بضم المجهمة  
وقع الهمزة مصغراً للخراعي (أن رجلاً) لم يسم (سأل عثمان بن عفان عن الاختين من ملك اليمين  
هل يجمع بينهما) ما قال عثمان أحلتها آية (قال ابن حبيب يريد قوله والمحصنات من النساء إلا  
ما ملكت أيمانكم فم لم يخص اختين من غيرهما وقال غيره هي قوله تعالى والذين هم لفروجهم  
حافظون الأعلى أزواجهم أم ما ملكت أيمانهم قيل وهذا أقرب ولو أراد ما قال ابن حبيب لقال  
أحلتها آيتان وقال ابن عبد البر يريد تحليل الوطء بملك اليمين مطاقاً في غير ما آية أنهى تحملاً آية  
على الجنس وبه يجاب عن ابن حبيب (وحرمتها آية) يعني قوله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين  
بلا خلاف وبعد أن بين لسائله اختلاف الآيتين أخبره بما اختاره بقوله (فأما أنا فلا أحب أن  
أصنع ذلك) الجمع بين الاختين بملك اليمين في الوطء أما احتياطاً لتعارض الدليلين وأما على الوجوب  
تقديماً للخطر على الإباحة (قال) قبيصة (خرج) الرجل السائل من عنده (فلقي رجلاً من أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك) لأن عثمان لم يقطع بالتحريم ولا الحل (فقال لو كان لي  
من الأمر شيء ثم وجدت أحداً فعل ذلك لجلسته نكالا) عبرة مانعة لغيره من ارتكاب مثل ما فعل  
قال الأزهرى النكاح العقوبة التي تشكل الناس عن فعل ما جعلت له جزاء قال أبو عمر لم يقل حدوته  
حد الزنا لأن المتأول ليس بزان إجماعاً وإن أخطأ إلا ما لا يعذر بجهله وهذا شبهته قوية وهي قول  
عثمان وغيره (قال ابن شهاب أراه) أظن الصحابي القائل هذا (علي بن أبي طالب) وكفى عنه  
قبيصة لعصبته عبد الملك بن مروان وبنو أمية تستقل سماع ذكر علي لأسباب ما خالف فيه عثمان  
قاله أبو عمرو وجهور السلف على المنع وأباحه بعضهم وسبب الخلاف أي العمومين يقدم وأي  
الآيتين أولى أن تخص بها الأخرى والأصح التخصيص بآية النساء لأنها وردت في تعيين المحرمات  
وتفصيلهن وأخذ الأحكام من مظانهم أولى من أخذها من مظانها فهي أولى من الآية  
الواردة في مدح قوم حفظوا فروجهم الأعماء أبيع لهم ولأن آية ملك اليمين دخلها التخصيص باتفاق  
اذ لا يباح بملك اليمين ذوات محارمه اللاتي يصح له ملكهن ولا الاخت من الرضاغة وأما آية  
التحريم فدخل التخصيص فيها لمختلف فيه لأنها عندنا على عمومها وعند المخالف مخصصة وتقرر  
في الأصول أن العام الذي لم يدخله تخصيص مقدم على ما دخله لأنه لان العام إذا خصص ضعف  
الاحتجاج به قال عياض وهذا الخلاف كان من بعض السلف ثم استقر الإجماع بعده على المنع إلا  
طائفة من الخوارج لا يلتفت إليها (مالك أنه بلغه عن الزبير بن العوام مثل ذلك) الذي قاله علي  
(قال مالك في الأمة أن تكون عند الرجل فيصيبها) يجامعها (ثم يريد أن يصيب اختها أنها لا تحل له  
حتى يحرم عليه فرج اختها بنكاح) بأن يزوجه من غيره (أو عتاقه) ناجزة أو موجهة (أو كتابه)  
لحرمة فرجها عليه بها لأنها أحرزت نفسها وماله بالكتابة (أو ما أشبه ذلك) كسر رباباً يابس  
وبيع (يزوجه أعبده أو عبد غيره) أوحرا بشرطه وهذا أيضاً لقوله أولاً بنكاح دفعاً لتوهم أنه إذا  
زوجه أعبده لا تحل اختها بقا ملكة لها

في النهي أن يصيب الرجل أمة كانت لا يبيح

(مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وهب لابنه جارية فقال لا نكحها فأنى قد كشفها قال الباقى معناه  
أنه نظر إلى بعض ما نكح من جسد لها على وجه طلب التلذذ والاستمتاع فأبدى العلة الموجبة



ابراهيم ثنا عتاب بن بشير ثنا  
عبيد الله بن أبي زياد القداح  
المكي عن أبي الزبير عن جابر بن  
عبد الله عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال ذكاة الجنين ذكاة  
أمه

(باب ما جاء في أكل اللحم لا يدرى  
أذ كرام الله عليه أم لا)

حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا  
حماد بن وثاب القعنبي عن مالك  
بن عمار بن يوسف بن موسى ثنا  
سليمان بن جبان ومجاضر المعنى  
عن هشام بن عروة عن أبيه عن  
عائشة ولم يذكر عن حماد ومالك  
عن عائشة أنهم قالوا يا رسول الله  
إن قومنا حديث عهد بالجاهلية  
يأتون بلحمان لا يدرى أذكروا  
أم الله أم لم يذكروا أفأكل كل منها  
فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم هموا وكلوا

(باب في العترة)

حدثنا مسدد وثنا نصر بن علي  
عن بشر بن الفضل المعنى ثنا  
خالد الحذاء عن أبي قلابة عن الملق  
قال قال نبشة نأدى رجل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أنا كنا  
نعتر عترة في الجاهلية في رجب فما  
نأمرنا قال أذبحوا لله في أي شهر  
كان وبروا الله عز وجل وأطعموا  
قال أنا كنا نقرع فرعا في الجاهلية  
فما نأمرنا قال في كل ساعة فرع  
تغدوه ما شئتم حتى إذا استعمل  
قال نصر استعمل للعبيد ذبحته  
فتصدقت بلحمه قال خالد أحسبه  
قال علي بن السبيل قال ذلك خير  
قال خالد قلت لأبي قلابة كم الساعة  
قال مائة \* حدثنا أحمد بن عبدة  
أنا سفيان عن الزهري عن  
سعيد عن أبي هريرة أن النبي

للنحر يم وهو الكشف فلو كان الملك كافيا كما يقول الشافعي لم يخرج إلى ذلك (مالك عن عبد الرحمن  
ابن الحجير) بفتح الجيم والموحدة الثقيلة واسمه أيضا عبيد الرحمن بن عبيد الرحمن ثلاثة ابن عمر بن  
الخطاب (أنه قال وهب سالم بن عبد الله بن عمر لابنه جارية فقال لا تقر بها فاني قد أردتها) على  
الجماع (فلم أنبسط إليها) لم أجتمعها بعد كشفها (مالك عن يحيى بن سعيدان أبا نهم شـل) بفتح النون  
واسكان الهاء وفتح الشين الموحدة ولا م ابن الاسود (قال للقاسم بن محمد اني رايت جارية لي منكشفا  
عنها) ثيابها (وهي في القمير فجلست منها مجلس الرجل من امرأته) بين وركيها الانكحاح (فقلت  
اني حائض فقامت فلم أقربها بعد) بضم الدال (فأهملها لا بني بطؤها فنهاه القاسم عن ذلك) أي هبتها  
للوطء اما الهبة بلاوطء فيجوز كإفعل عمرو سالم (مالك عن ابراهيم بن أبي عبلة) بفتح المهملة وسكون  
الموحدة واسمه شمر بكسر الموحدة الشامي يكنى أبا اسمعيل ثقة مات سنة اثنين وخمسين ومائة (عن  
عبد الملك بن مروان) بن الحكم الاموي أحد ملوك بني أمية (أنه وهب اصحاب له جارية ثم سأله  
عنها فقال قد هبمت أن أهملها لا بني فيفعل بها كذا وكذا) كناية عن جماعها (فقال عبد الملك  
لمروان) بفتح اللام في جواب القسم أي والله لمروان يعني أياه (كان أورد عنك وهب لابنه)  
يحتمل انه يريد نفسه أو أخاه عبد العزيز أو غيرهما من بنيهم (جارية ثم قال لا تقر بها فاني قد رأيت  
سافها منكشفة) فالتذذت بها

(النهى عن نكاح اماء أهل الكتاب)

(قال مالك لا يحل نكاح أمه يهودية ولا نصرانية لأن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه والمحصنات  
الحرائر (من المؤمنات والمحصنات) الحرائر (من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) حل لكم أن  
تنكحوهن (فهن الحرائر من اليهوديات والنصرانيات) فالمراد بالكتاب التوراة والانجيل لا الهوس  
وان كان لهم شبهة كتاب اذ لا كتاب بأيديهم وكذا من غلبت بصفت وادريس وابراهيم وزبور  
داود لانهم لم تنزل ينظم يدرس ويتلى وانما أوحى اليهم معانيها أو انهم لم تتضمن أحكاما وشرايع بل  
كانت حكماء ومواعظ (وقال الله تبارك وتعالى ومن لم يستطع منكم طولا) غنى (أن ينكح المحصنات)  
الحرائر (المؤمنات) أو الكتابيات بدليل والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم فالوصف  
جرى على الغالب فلا مفهوم له (فمن ما ملكت أيمانكم) تنكح (من قبياتكم المؤمنات فهن) أي  
القيسات (الاماء المؤمنات) فانما أحل الله فيما نرى نكاح الاماء المؤمنات (لمن لم يجد طولا وخاف  
العنت) ولم يحل (بالفك وفي نسخة يحل بالادغام) نكاح اماء أهل الكتاب اليهودية والنصرانية  
وهذا الاستدلال في غاية الجودة والظهور وكذا يحرم نكاح نساء سائر الكفار الحرائر غير اليهود  
والنصارى كعبدة شمس وقروصور ونحوهم ومعتلة وزنادقة وباطنية وفرق بين الكتابية وغيرها  
بأن غيرها اجتمع فيه نقص الكفر في الحال وفساد الدين في الاصل والكتابية فيها نقص واحد وهو  
كفرها في الحال (والامة واليهودية والنصرانية تحل لسيدها علك اليمين) لعدم قوله تعالى أو ما  
ملكتم أيمانكم (ولا يحل ووطء أمه مجوسية علك اليمين) للقاعدة ان كل من جاز ووطء حرائرهم  
بالنكاح جاز ووطء اماتهم بالملك وكل من منع ووطء حرائرهم بالنكاح منع ووطء اماتهم بالملك

(ما جاء في الاحصان)

(مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال) تفسير قوله تعالى والمحصنات من النساء (هن  
أولات الازواج) لانهن أحصن فرجهن بالزواج (ويرجع ذلك) (إلى أن الله تعالى حرم الزنا)  
وكذا روى نحوه عن علي وابن مسعود فمضى قوله الامام ملك أيمانكم عندهم غل يكون عصمتهم  
بالنكاح وبالشراء أي يجعل الال للعطف على قول الكوفيين فكانهن كلهن ملك يمين وما عدا ذلك زنا  
واقصرت طائفة من السلف والخلف على ان المراد بالسبايا ذوات الازواج خاصة فقوله الا



صلى الله عليه وسلم قال لا فرع ولا  
عتيرة \* حدثنا الحسن بن علي ثنا  
عبد الرزاق أنا معمر بن الزهري  
عن سعيد قال الفرع أول النجاج  
كان ينتج لهم فيسند بحوه \* حدثنا  
موسى بن اسمعيل ثنا حماد عن  
عبد الله بن عثمان عن خثيم عن  
يوسف بن ماهك عن حفصة بنت  
عبد الرحمن عن عائشة قالت أمرنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من كل خمسين شاة شاة قال أبو داود  
قال بعضهم الفرع أول ما ينتج  
الابل كافوا يذبحونه اطوا غنيمتهم ثم  
يا كانوا ويلقى جلده على الشجر  
والعتيرة في العشر الأول من رجب  
(باب في العقيقة)

\* حدثنا مسدد ثنا سفيان عن  
عمرو بن دينار عن عطاء عن  
حبيبة بنت ميسرة عن أم كرز  
الكعبية قالت سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول عن الغلام  
شاة أو مكافأتان وعن الجارية  
شاة قال أبو داود سمعت أبا عبد الله  
مستوريتان أو مقاربتان \* حدثنا  
مسدد ثنا سفيان عن عبيد الله  
ابن أبي يزيد عن أبيه عن سباع بن  
ثابت عن أم كرز قالت سمعت النبي  
صلى الله عليه وسلم يقول أقروا  
الطير على مكاناتهم قالت وسمعت  
يقول عن الغلام شاة أو مكافأتان وعن  
الجارية شاة لا يضركم أذكرا نأ  
كن أم أناتا \* حدثنا مسدد ثنا  
حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي  
يزيد عن سباع بن ثابت عن أم  
كرز قالت قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الغلام شاة أو  
مكافأتان وعن الجارية شاة قال  
أبو داود هذا هو الحديث  
وحدث سفيان وهم \* حدثنا

ما ملكت أيمانكم يعني منهن لهدم السبي النكاح وبه قال الأكثر والأئمة الأربعة وهو الصواب  
والحق وقيل المحصنات كل ذات زوج من السبايا وغيرهم فإذا بيعت أمة متزوجة كان ذلك طلاقا  
وحلت ما شترى بملك اليمين ويرده الله صلى الله عليه وسلم خير بريرة بعد ما بيعت وعنت فلو كان  
بيعها طلاقا ما خيرا قاله أبو عمر ملخصا (مالك عن ابن شهاب سمعا) وبلغه عن القاسم بن محمد  
أنهما كانا يقولان إذا نكح الحر أمة ففسها فقد أحصنته (ولا يحصنها) قال مالك وكل من أدركت  
كان يقول ذلك) الذي قاله ابن شهاب والقاسم وهو (تحصن الأمة الحر إذا نكحها ففسها) أصابها  
(فقد أحصنته) فهو واضح لما أفاده اسم الإشارة (قال مالك تحصن العبد الحر إذا فسها بنكاح ولا  
تحصن) بضم الفوقية (الحر العبد إلا أن يعتق) أي يعتقه - يده (وهو زوجها ففسها بعد عتقه  
فان فارقها قبل أن يعتق فليس يحصن حتى تزوج بعد عتقه ويمس امرأته) التي تزوجها حره أو  
أمة (والأمة إذا كانت تحت الحر فارقها قبل أن تعتق فلا يحصنها بنكاحه أياها وهي أمة حتى  
تنكح بعد عتقها ويصير أزواجا فذلك أحصانها) فالأمة تحصن الحر ولا يحصنها وزاده أيضا حاق قال  
(والأمة إذا كانت تحت الحر فتعتق وهي تحت قبل أن يفارقها أنه يحصنها إذا عتقت وهي عنده  
إذا هو أصابها بعد أن تعتق) فإن لم يصيبها بعده لم تحصن بنكاحه وهي رقيقة (والحر النصرانية  
واليهودية والأمة المسلمة يحصن) بضم الياء واسكان الحاء وكسر الصاد (الحر المسلم) بالنصب  
مفعول (إذا نكح أحداهن) فاعل أي نكاح أحداهن (فأصابها) جامعها فيحصنها بنكاح الحكاية  
والأمة المسلمة ولا يحصن هو واحدة منها فقدروى معمر بن الزهري قال سأل عبيد الملك بن  
مروان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أتحصن الأمة الحر قال نعم قال عن من قال أدركنا  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك

### (نكاح المتعة)

هو النكاح لأجل كآفسره في المدونة قال ابن أبي عمرة الانصاري كانت رخصة في أول الإسلام لمن  
اضطر إليها كالميتة والدم ولحم الخنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها رواه مسلم (مالك عن ابن شهاب  
عن عبد الله بن محمد بن علي العلوي أبي هاشم ابن الحنفية ثقة من رجال الكل مات سنة تسع  
وتسعين بالشام (والحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب) الهاشمي أبي محمد المدني ثقة فقيه يقال  
أنه أول من تكلم في الأرجاء مات سنة مائة أو قبلها بسنة (عن أبيهما) محمد بن علي أبي القاسم ابن  
الحنفية الهاشمي المدني ثقة عالم تابعي كبير مات بعد الثمانين (عن أبيه) (علي بن أبي طالب) أمير  
المؤمنين زاده في رواية جويرية بن أسماء عن مالك بهذا الإسناد أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان  
يعني ابن عباس أنت رجل تائه (أو رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء) ولا جد  
من طريق سفيان عن الزهري عن نكاح المتعة وهي النكاح لأجل معلوم أو مجهول كقدوم زيد  
سمعت بذلك لأن الغرض منها مجرد التمتع دون التوالد وغيره من أغراض النكاح وفي رواية عبيد  
الله عن ابن شهاب بإسناده عن علي أنه سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس  
فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها (يوم خيبر) هكذا اتفق مالك وسائر أصحاب الزهري  
على خيبر بخاء معجمة وراء آخره إلا ما رواه عبد الوهاب الثقفي عن يحيى القطان عن مالك في هذا  
الحديث فقال حينئذ هملة وتونين أخرجه النسائي والدارقطني وقال أنه وهم تفرد به القطان (وعن  
أكل لحوم الحرم الأنسية) قال عباس رواه الأكثر بفتح الهمزة والنون ورواه بعضهم بكسر الهمزة  
وسكون النون والأنس بالفتح والكسر الناس ولا خلاف في الأخذ بالنهي عن أكلها إلا أني روى  
عن ابن عباس وطائفة وبعض السلف وفي أن النهي للتحريم أو الكراهة قولان لمالك وفي أن علة  
تحريمها أنها لم تكن قسمة أو خوف فناء الظهر أو لأنها كانت جلالا لروايات وقيل هو نهى تحريم



حفص بن عمر القرني ثنا همام  
ثنا قتادة عن الحسن بن سمرة  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال كل غلام رهينة بعقيقته  
تذبح عنه يوم السابع ويحلق  
رأسه ويدي فكان قتادة إذا سئل  
عن الدم كيف يصنع به قال إذا  
ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة  
واستقبلت به أوداجها ثم توضع  
على يافوخ الصبي حتى يسيل على  
رأسه مثل الحيط ثم يغسل رأسه  
بعدو يحلق قال أبو داود وهذا وهم  
من همام ويدي \* حدثنا ابن  
المثنى ثنا ابن أبي عدي عن  
سعيد عن قتادة عن الحسن بن  
سمرة بن جندب أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال كل غلام  
رهينة بعقيقته تذبح عنه يوم  
سابعه ويحلق ويسمى قال أبو  
داود ويسمى أصح كذا قال سلام  
ابن أبي مطيع عن قتادة وإياس بن  
دعفل وأشعث عن الحسن  
\* حدثنا الحسن بن علي ثنا  
عبد الرزاق ثنا هشام بن حسان  
عن حفصة بنت سيرين عن  
الرباب عن سلمان بن عامر الضبي  
قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مع الغلام عقيقته فأهريقوا  
عنه دما وأميطوا عنه الأذى  
\* حدثنا يحيى بن خلف ثنا  
عبد الأعلى ثنا هشام عن  
الحسن أنه كان يقول إمطة  
الأذى حلق الرأس \* حدثنا  
أبو معمر عبد الله بن عمرو ثنا  
عبد الوارث ثنا أبو جوب عن  
عكرمة عن ابن عباس أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عاق عن  
الحسن والحسين كبشا كبشا

لغيره اه والتمتع عن مالك تحريمها واختلف في وقت تحريم نكاح المتعة والمتحصل من الأخبار  
أن أولها خير ثم صرة القضاء كما رواه عبد الرزاق عن الحسن البصري مرسلًا ومروا سبيله ضعيفة  
لأنه كان يأخذ عن كل أحد ثم الفتح كما في مسلم عن سبرة الجهمي مرسلًا بلفظ أنها حرام من يومكم  
هذا إلى يوم القيامة ثم أوطاس كما في مسلم عن سلمة بن الأكوع بلفظ رخص لنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثًا ثم نهى عنها ويحتمل أنه أطلق على عام الفتح عام أوطاس  
لتقاربهما لكن بعد أن يقع الأذن في أوطاس بعد التصريح قبلها في الفتح بأنها حرام من يوم  
القيامة ثم يقول فيما أخرجه الصحيح بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة وهو  
ضعيف لأنه من رواية المؤمل بن اسمعيل عن عكرمة بن عمار وفي كل منهما مقام وعلى تقدير صحته  
فليس فيه أهم استمعوا في تلك الحالة أو كان النهي قديمًا فلم يبلغ بعضهم فاستمر على الرخصة ولذلك  
قرئ صلى الله عليه وسلم النهي بالغضب كما رواه الحارثي من حديث جابر لتقدم النهي عنه ثم حجة  
الوداع كما عند أبي داود لكن اختلف فيه على الربيع بن سبرة والرواية عنه بام في الفتح أصح  
وأشهر فإن كان حفظه فليس في سياق أبي داود سوى مجرد النهي فلا بد صلى الله عليه وسلم أراد  
إعادة النهي ليسمع من لم يسمعه قبل ويقويه أنهم جوا بلسانهم بعد أن وسع الله عليهم بفتح خير  
بالمال والسبي فلم يكونوا في شدة ولا طول غربة قال عياض الصحيح أن الواقع في حجة الوداع أغما هو  
تجديد النهي لاجتماع الناس وليلبلغ الشاهد الغائب ولا تمام الدين والشرعية كما قرر غير شئ  
يومئذ اه فلم يبق صحيح صحيح سوى خبره والفتح مع ما وقع في خير من الكلام حتى زعم ابن عبد  
البر أن ذكر النهي يوم خير عاظم والسبيل إلى أنه شئ لا يعرفه أحد من أهل السير ولا رواة الآثار  
فالذي يظهر أنه وقع فيه تقديم وتأخير في لفظ الزهري اه أي فيكون نهى يوم خير بر عن لحوم الحرم  
الأنسية وعن متعة النساء فليس يوم خير بمرطفة المتعة النساء لأنه لم يقع في غزواته امتنع بالنساء فإن  
الصحابة لم يستمعوا بالمواريث وهذا نقله أبو عمر عن بعض أصحابه وقال أنه تأويل بعد وقال ابن  
عينة أن تاريخ خير في حديث علي أغما هو في النهي عن لحوم الحرم الأهلوية قال البيهقي وهو يشبه  
أنه كما قال فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه رخص فيه بعد ذلك ثم نهى عنه فيكون احتجًا بجانبه  
آخر حتى تقوم به الحجة على ابن عباس وتعقب هذا كله بأنه بعد اتفاق أصحاب الزهري عنه على  
ذلك لا ينبغي أن يقال لأنهم حفظوا ثقات ولذا قال عياض تحريمها يوم خير صحيح لا شك فيه وقد قال  
بعضهم إن المتعة مما تناووا الإباحة والتحريم والنسخ مرتين كما اتفق في القبله وقال النووي  
الصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين فكانت حلالًا قبل خير ثم حرمت يوم خير ثم  
أباحت يوم الفتح وهو يوم أوطاس لا تصالها بها ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريمًا مؤبدًا إلى  
يوم القيامة وقال ابن العربي نكاح المتعة من غرائب الشريعة أبغ ثم حرم ثم أبغ ثم حرم فالإباحة  
الأولى أن الله سكت عنه في صدر الإسلام فخرى الناس في فعله على عادتهم ثم حرم يوم خير ثم أبغ  
يوم الفتح وأوطاس على حديث جابر وغيره ثم حرم تحريمًا مؤبدًا يوم الفتح على حديث سبرة اه  
والاجماع على حرمها وما في مسلم عن جابر استمعنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر  
زاد في رواية حتى نهى عنه عمر مجمل على أن الذي استمع لم يبلغه النهي ولم يخالف في ذلك إلا  
الروافض قال المازري محققين بالأحاديث الواردة في ذلك بقوله تعالى فما استمتعتم به منهن من الآيات  
وقرأ ابن مسعود فما استمتعتم به منهن إلى أجل ولا حجة في شئ من ذلك لأن تلك الأحاديث نسخت  
والآية مجعولة على النكاح المؤبد وقراءة ابن مسعود لم تنوار القرآن لا يثبت بالآحاد واحتجاجهم  
بأن اختلاف الروايات في حديث النهي تناقض بوجب القدر في الحديث مدفوع بأنه لا تناقض  
لأنه يصح أن ينهى عن الشئ في زمان ثم يكرره النهي عنه في زمان آخرنا كيد أو تعقب قوله لم يخالف



• حدثنا القعني ثنا داود بن

قيس عن عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم • وحدثنا محمد بن سليمان الأنباري ثنا عبد الملك يعني بن عمرو عن داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه أراه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال لا يحب الله العسقوق كأنه كرهه الإمام ومن ولده فأحب أن ينسك عنه فلينسك عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة وسئل عن الفرع قال والفرع حق وأن تركوه حتى يكون بكر أشفيا ابن مخاض أو ابن لبون فتعطيه أرملة أو تحمل عليه في سبيل الله خير من أن تدبجه فيلحقه بوبره وتكفأ أناهك وتوله ناقتك • حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت ثنا علي بن الحسين حدثني أبي ثنا عبد الله بن بريدة قال سمعت أبي بريدة يقول كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ولطح رأسه بدمها فلما جاء الله بالسلام كنا ندبح شاة ونخلق رأسه ونلطحه برعفران

((باب في اتخاذ الكلب

للصيد وغيره))

• حدثنا الحسن بن علي ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ كلبا إلا كلب ماشية أو صيد أو زرع انتقص من أجره كل يوم فبراط • حدثنا يزيد ثنا يونس عن الحسن بن عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أن الكلاب أمة من الأمم لأمريت

إلا الروافض بأنه ثبت الجواز عن جمع من الصحابة كجابر وابن مسعود وأبي سعيد ومعاوية وأمهات بنت أبي بكر وابن عباس وعمرو بن الحويرث وسلمة وعن جماعة من التابعين وأجيب بأن الخلاف إنما كان في الصدر الأول إلى آخر خلافة عمرو الإجماع إنما هو فيما بعدواختلف هل يرجع ابن عباس إلى التحريم أم لا قال ابن عبد البر أصحابه من أهل مكة واليمن يرونه حلالا واختلف الأصوليون في الإجماع بعد الخلاف هل يرفع الخلاف السابق أولا يرفعه ويكون الخلاف باقيا ومن ثم جاء الخلاف فيمن نكح متعة هل يحدأ ولا يشبه العقد والخلاف المنقرو فيه ولا نه ليس من تحريم القرآن ولكنه يعاقب عقوبة شديدة وهو المروى عن مالك والشافعي وأجمعوا على أنه متى وقع إلا أن فسح قبل الدخول وبعده الأزفر فقال بحدته لأنه من باب الشروط الفاسدة إذا فارت النكاح بطلت ومضى النكاح على التأيد وفي الاستدكار روى عن علي وابن مسعود نسخ معنى قوله فما استمتعتم به منهن إلا فية بالطلاق والعدة والميراث وعن أبي هريرة رفعه مثله وفي تأويلها قول ثان لجمع منهم عمر بن الخطاب والحسن البصري أن المتعة النكاح الحلال فإذا عقد وطلق قبل الدخول فقد استمتع بالعقد فعليه نصف الصداق فإن دخل فلها الصداق كله لاستمتاعه بالمتعة الكاملة وقوله ولا جناح عليكم فيما تراضيت به معناه أن تترك المرأة أو يترك لها كقوله فإن طبن لكم عن شيء والا أن يعفون أو يعفو والذي بيده عقدة النكاح وهذا الحديث رواه البخاري في المغازي عن يحيى بن قزعة بفتح القاف والزاي والمهملة ومسلم عن يحيى التميمي ومن طريق جويرية الثلاثة عن مالك به وتابعه سفيان بن عيينة في الصحيحين وعبيد الله ويونس عند مسلم ثلاثتهم عن ابن شهاب نحوه وقد رواه عن مالك شعبة يحيى بن سعيد الأنصاري (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن خولة بنت حكيم) بن أمية السلمية يقال لها أم شريك يقال لها خويلة أيضا بالتصغير صحابية مشهورة يقال إنها التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وكانت قبل ذلك تحت عثمان بن مظعون (دخلت على عمر بن الخطاب فقالت إن ربيعة بن أمية) بن خلف القرشي الجمعي أخا صفوان أسلم يوم الفتح وشهد حجة الوداع وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقف تحت صدر راحلته وقال يا ربيعة قل يا أيها الناس إن رسول الله يقول لكم أي بلد هذا الحديث فذكره لأجل هذا في الصحابة من لم يعن النظر كالغوي وأصحابه مع أنه جاء من طرق أن عمر غربه في الحجر إلى خير فلقق بهرقل فتصرف فقال عمر لا أغرب بعده أحدا أبدا كما سطه في الإصابة (استمتع بامرأة مولدة لحملت منه) بعد نكاح عن المتعة (خرج عمر بن الخطاب قزعا) بالقاء والزاي (يجرد داه) من الجهلة (فقال هذه المتعة) التي ثبت نهيها صلى الله عليه وسلم عنها (ولو كنت تقدمت) أي سبقت غيري (فيها الرجعت) أي لرجته أو المراد لرجعت فاعلها ربيعة أو غيره لأن حذف المفعول يؤذن بالعموم وهذه القصة وقعت لبيعة قبل تنصره كافي الإصابة قال ابن عبد البر الحبر عن عمر من رواية مالك منقطع ورويه متصلا ثم أسنده عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال قال عمر لو تقدمت في الرجعت يعني المتعة وهذا القول منه قبل نهيها عنها وهو تغليظ ليرتدع الناس وينزجروا عن سوء مذهبهم وقبح تأويلاتهم واحتمال أنه لو تقدم بإقامة الحج من الكتاب والسنة على تحريمها لرجعت كإرجح الزاني ضعیف لا يصح الأعلى من وطئ سرا مالم يتأول فيه سنة ولا قرأناه واختلف كبار أصحاب مالك هل يحدأ البكر أو المحسن أولا حد عليه لشبهة العقد والخلاف المنقرو فيها ولا نه ليس من تحريم القرآن ولكنه يعاقب عقوبة شديدة وهو المروى عن مالك وأصل هذا عند بعض شيوخنا المتفرق بين ما حرمة السنة وبين ما حرمة القرآن وأيضا فإن الخلاف بين الأصوليين هل يصح الإجماع على أحد القولين بعد الخلاف أم لا ينعقد وحكم الخلاف باق وهو مذهب الباقلاني وهذا على عدم صحة رجوع ابن عباس عنها فاما على ما روى من



بقتلها فاقبلوا منها الاسود البهيم  
 \* حدثنا يحيى بن معين ثنا حماد  
 ابن خالد الخطاط عن معاوية بن  
 صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن  
 نفير عن أبيه عن أبي ثعلبة  
 الخشني عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال اذا رميت الصيد  
 فأدر كته بعد ثلاث ليل وسهمك  
 فيه فكله ما لم ينتن

((باب في الصيد))

\* حدثنا محمد بن عيسى ثنا  
 جرير عن منصور عن ابراهيم عن  
 همام عن عدي بن حاتم قال سألت  
 النبي صلى الله عليه وسلم قلت اني  
 أرسل الكلاب المعلمة فقتلن على  
 أفأكل كل اذا أرسلت الكلاب  
 المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما  
 أمسكن عليك قلت وان قتلن قال  
 وان قتلن ما لم يشركها كلب ليس  
 منها قلت أرمي بالمعراض فأصيب  
 أفأكل كل اذا رميت بالمعراض  
 وذكرت اسم الله فأصاب فخرق  
 فكل وان أصاب بعرضه فلا  
 تأكل \* حدثنا هناد بن السري  
 ثنا ابن فضيل عن بيان عن عامر  
 عن عدي بن حاتم قال سألت النبي  
 صلى الله عليه وسلم قلت انا نصيد  
 بهذه الكلاب فقال لي اذا أرسلت  
 كلابك المعلمة وذكرت اسم الله  
 عليها فكل مما أمسكن عليك  
 وان قتل الا ان يأكل الكلب فان  
 أكل فلا تأكل فاني أخاف ان  
 يكون انما أمسكه على نفسه  
 \* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا  
 حماد عن عاصم الاحول عن  
 الشعبي عن عدي بن حاتم ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال اذا رميت  
 بسهمك وذكرت اسم الله فوجدته  
 من الغد ولم تجدته في ماء ولا فيه أثر

رجوعه فقد انقطع الخلاف جلة وأجمعوا على أن من تكب نكاحا مطلقا ونقته أن لا يملك معها الا  
 مدة نواها أنه جائز وليس بنكاح منتهى لكن قال مالك ليس هذا من الجبل ولا من أخلاق الناس  
 وشذ الاوزاعي فقال هو نكاح منتهى ولا خير فيه قاله عياض  
 ((نكاح العبد))

(مالك انه مع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول ينكح العبد) أي يجوز له أن ينكح (أربع نسوة  
 كالحرة قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك) لعموم قوله تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء  
 متنى وثلاث ورابع وبه قال سالم والقاسم ومجاهد والزهرى وداود وقال ابن وهب لا يجوز له الزيادة  
 على اثنين كما لا يجوز للعمر الزيادة على أربع وكأنه قاسه على طلاقه ويحتمل بناء الخلاف على  
 الخلاف في العبد هل هو داخل في عموم الخطاب أم لا وبالثنائي قال أبو حنيفة والشافعي وعمر  
 وعلى وعبد الرحمن بن عوف انه لا ينكح أكثر من ثنتين قال أبو عمر لا أعلم لهم مخالفا من الصحابة  
 وفي البخاري عن الحكم أجمع الصحابة على أن المملوك لا يجمع من النساء أربعة (قال مالك والعبد  
 مخالف للمملوك ان أذن له سيده ثبت نكاحه وان لم يأذن له سيده ففرق بينهما) والفرق انه تكب  
 بلاذنه (والمطل يفرق بينهما على كل حال اذا أريد بالنكاح التحليل) من الزوج المحلل (قال مالك  
 في العبد اذا ملكته امرأته) بشراء أو هبة أو ارث (أو الزوج عك امرأته) كذلك (ان ملك كل  
 واحد منهما صاحبه يكون فضا غير طلاق) وثمرة ذلك (ان تراعى بنكاح بعده لم تكن تلك  
 الفرقة طلاقا) فبقى معه بصفة جديدة (والعبد اذا اعتقه امرأته اذا ملكته وهي في حدة منه  
 لم يترجعا الا بنكاح جديد) لوجود الطلاق قبل العتق  
 ((نكاح المشرک اذا أسلمت زوجته قبله))

(مالك عن ابن شهاب انه بلغه) قال ابن عبد البر لا أعلمه يتصل من وجه صحيح وهو حديث مشهور  
 معلوم عند أهل السير وابن شهاب امام أهلها وشهرة هذا الحديث أقوى من اسناده ان شاء الله  
 (ان نساء كن في عهد رسول الله) أي زمنه (صلى الله عليه وسلم بسطن بأرضهن وهن غير مهاجرات  
 وأزواجهن حين أسلمن كفار منهن) فاتحة بقاء ومجبة وفوقية (بنت الوليد بن المغيرة) الخزومية  
 أخت خالد بن الوليد (وكانت تحت صفوان بن أمية) بن خلف بن وهب الجعفي أحد الفقهاء  
 والمطعمين في الجاهلية وأحد من انتهى اليه شرف الجاهلية ووصله لهم الاسلام (فأسلمت يوم  
 الفتح) وبايعت قبل اسلام زوجها بشهر وليس لها حديث (وهرب زوجها صفوان بن أمية من  
 الاسلام) بغضافيه حتى هداه الله (فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه) أي صفوان  
 (وهب بن عمير) بضم العين مصفرا ابن وهب بن حذافة بن جمح القرظي الجعفي الصحابي  
 قال ابن دريد كان وهب من أحفظ الناس فكانت قريش تقول له قلبان من شدة حفظه فأرسل الله  
 ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه فلما كان يوم بدر أقبل منهزما ونعلاء واحدة في يده والاخرى  
 في رجله فقالوا ما فعل الناصر قال هزموا فقالوا فأن نعلاء قال في رجلي قالوا فاني يدك فقال  
 ما شعرت فعملوا أنه ليس له قلبان (برداء رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا لصفوان بن أمية  
 ودعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الاسلام وأن يقدم عليه فان رضى أمر اقبله والا سيره  
 شهرين) انظره فيما يتروى قال في الاصابة المعروف ان هذه القصة أي البعث بالرداء والامان  
 كانت لابي وهب عمير بن وهب كاذره موسى بن عقبة وغيره من أهل المغازي (فلما قدم صفوان  
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم بردائه ناداه على رؤس الناس) جهرا (فقال يا محمد ان هذا  
 وهب) بالنصب والرفع (ابن عمير جاءني بردائك وزعم أنك دعوتني الى القدوم عليك فان رضيت  
 بضم التاء (أمرأ) أي الاسلام (قبلته والا سيرتني شهرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم



انزل ابا وهب) كنية صفوان خاطبه بها فخطبها واستثلا فامع ان صفوان خاطبه باسمه فاغضى  
 عن ذلك وانك لعلى خلق عظيم (فقال لا والله لا أنزل حتى تبين لي) هل خبر وهب كما قال أم لا (فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بل لك نسبير أربعة أشهر) فزاده شهرين على ما بعث به اليه تفضلا  
 وزيادة في الاستئلاف (فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم) في شوال سنة ثمان (قبل) بكسر  
 القاف وقع الباء جهة (هوازن) قبيلة كبيرة فيها عدة بطون ينسبون الى هوزان بن منصور بن  
 عكرمة بن خصفة بن خزيمة بن كعب بن قيس بن عيلان بن ميمونة بن الياس بن مضر  
 (بحنين) واديين مكة والطائف (فأرسل الى صفوان بن أمية يستعير) أي مثله (أداة) كنس  
 وخودة (وسلاحا عنده فقال) صفوان (أطوعا أم كرها فقال بل طوعا) وفي رواية فقال اغصبا  
 يا محمد فقال بل عارية مضمونة حتى تردها اليك فقال ليس بهذا بأس (فأعاره الاداة والسلاح التي  
 عنده) وفي رواية فأعطى له مائة درع بما فيها من السلاح فسأله صلى الله عليه وسلم أن يكفهم  
 حملها فحملها الى أوطاس ويقال أعاره أربعة مائة درع بما يصلحها فان صبح فالمائة داخله في  
 الاربع مائة (ثم خرج صفوان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي نسخة ثم رجع (وهو كافر  
 فشهد حينئذ والطائف وهو كافر وامرأته مسلمة ولم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين  
 امرأته) فاخته (حتى أسلم صفوان) حين أعطاه من الغنائم فأكثر فقال أشهد ما طابت بهذا  
 الانفس نبى فأسلم وروى مسلم والترمذي عنه والله لقد أعطاني النبي صلى الله عليه وسلم وانه  
 لا يغض الناس الى فإزال يعطيني حتى انه لا يحب الناس الى (واستقرت عنده امرأته بذلك  
 النكاح) لاسلامه في عدنها (مالك عن ابن شهاب انه قال كان بين اسلام صفوان وبين اسلام  
 امرأته نحو من شهر) وعند ابن اسحق وروى صلى الله عليه وسلم امرأته صفوان بعد أربعة أشهر  
 وبين هذا وقول الزهري بكون كبير وعلى تقدير صحته يحمل على أن عدنها لم تنقض الخلع ونحوه (قال  
 ابن شهاب ولم يبلغنا ان امرأته هاجرت الى الله ورسوله وزوجها كافر مقيم بدار الكفر) وفي نسخة  
 بدار الحرب (الافرت هجرتها بينها وبين زوجها الا أن يقدم زوجها معها جازا قبل أن تنقض  
 عدنها) فيقر عليها (مالك عن ابن شهاب أن أم حكيم بنت الحارث بن هشام) بن المغيرة المخزومية  
 الصحابية بنت الصحابي (وكانت تحت) ابن عمها (عكرمة بن أبي جهل) عمرو بن هشام بن المغيرة  
 المخزومي (فأسلمت يوم الفتح) لمكة (وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم  
 اليهن) وعند ابن اسحق عن ابن شهاب عن عروة واستأمنت أم حكيم لعكرمة النبي صلى الله عليه  
 وسلم فأمنه وذكروا موسى بن عقيب عن الزهري واستأذنته صلى الله عليه وسلم في طلب زوجها  
 عكرمة فأذن لها وأمنه (فارتحلت أم حكيم حتى قدمت عليه اليهن) بإذن المصطفى كما ترى (فدعته  
 الى الاسلام فأسلم) وحسن اسلامه واستشهد بالشام في خلافة أبي بكر على الصحيح وأخرج ابن  
 مردويه والدارقطني والحاكم عن سعد بن أبي وقاص أن عكرمة لما ركب البحر أصابهم عاصف  
 فقال أصحاب السفينة أخلصوا فان آلهتكم لا تغني عنكم ههنا فقال عكرمة والله لن لم ينجني في  
 البحر الا الاخلاص فلا يتجني في البر غيره اللهم ان لك على عهد ان طافني مما أنا فيه أن آتي  
 محمدا حتى أضع يدي في يده فلا جسدته عفوا كريما وروى البيهقي عن الزهري والواقدي عن  
 شيوخه ان امرأته قالت يا رسول الله قد ذهب عني عكرمة الى اليمن وخاف أن تقتله فأمنه قال  
 هو آمن فخرجت في طلبه فأدركته وركب سفينة وفوتى يقول له أخلص أخلص قال ما أقول قال  
 قل لا اله الا الله قال ما هربت الا من هذا وان هذا أمر تعرفه العرب والعجم حتى التواني ما لدين  
 الا ما جاء به محمد وغيرة الله ما في قلبي وجاءت أم حكيم تقول يا ابن عم جئت من عند أرب الناس  
 وأوصل الناس وخير الناس لا تهلك نفسك اني قد استأمنت لك رسول الله فرجع معها وبقيت

غير سهمك فكل واذا اختلط  
 بكلابك كلب من غيرها فلان كل  
 لا تدري لعنه الله الذي ليس منها  
 \* حدثنا محمد بن يحيى بن فارس  
 ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن  
 زكريا بن زائدة أخبرني عاصم  
 الاحول عن الشعبي عن عدي بن  
 حاتم ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال اذا وقعت رميتك في ماء فغرق  
 فمات فلان كل \* حدثنا عثمان  
 ابن أبي شيبة ثنا عبد الله بن غير  
 ثنا مجالد عن الشعبي عن عدي  
 ابن حاتم ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال ما علمت من كلب أو باز ثم  
 أرسلته وذكر اسم الله فكل مما  
 أمسك عليك قلت وان قتل قال اذا  
 قتله ولم يأكل منه شيئا فاعما أمسكه  
 عليك \* حدثنا محمد بن عيسى ثنا  
 هشيم ثنا داود بن عمر عن بسر  
 ابن عبيد الله عن أبي ادريس  
 الخولاني عن أبي ثعلبة الخشني  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في صيد الكلب اذا أرسلت  
 كلبك وذكر اسم الله فكل وان  
 أكل منه وكل مما ردت يدك  
 \* حدثنا الحسن بن معاوية بن  
 حليف ثنا عبد الاعلى ثنا  
 داود عن عامر عن عدي بن حاتم  
 انه قال يا رسول الله أحدنا يرى  
 الصيد فيقتني أثره اليومين  
 والثلاثة ثم يجده ميتا وفيه  
 سهمه أياكل قال نعم ان شاء او  
 قال يأكل ان شاء \* حدثنا  
 محمد بن كثير ثنا شعبة عن عبد  
 الله بن أبي السمر عن الشعبي قال  
 قال عدي بن حاتم سألت النبي  
 صلى الله عليه وسلم عن المعراض  
 فقال اذا أصاب بحده فكل واذا  
 أصاب بعرضه فلا تأكل فانه



وفيد قلت أرسل كلبى فأجد عليه  
 كلبا آخر فقال لانا كل لانا غنا  
 سميت على كلبك \* حدثنا  
 هناد بن السمرى عن ابن المبارك  
 عن حيوة بن شريح قال سمعت  
 ربيعة بن يزيد الدمشقي يقول  
 أخبرني أبو إدريس الخولاني عاذا  
 الله قال سمعت أبا ثعلبة الخشني  
 يقول قلت يا رسول الله اني أريد  
 بكنى المعلم وبكنى الذى ليس  
 بعلم قال ما أصدت بكنىك المعلم  
 فاذ كرام الله وكل وما أصدت  
 بكنىك الذى ليس بعلم  
 فأدركت ذكاته فكل \* حدثنا  
 محمد بن المصنف ثنا محمد بن حرب  
 ح وثنا محمد بن المصنف ثنا  
 بقية عن الزبدي ثنا يونس بن  
 يوسف ثنا أبو إدريس  
 الخولاني حدثني أبو ثعلبة الخشني  
 قال قال لي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يا أبا ثعلبة كل ما ردت  
 عليك قوسك وكلبك زاد عن ابن  
 حرب المعلم ويدك فكل ذكيا وغير  
 ذكى \* حدثنا محمد بن المنهال  
 الضرير ثنا يزيد بن زريع  
 ثنا حبيب المعلم عن عمرو بن  
 شعيب عن أبيه عن جده ان  
 أعرابيا يقال له أبو ثعلبة قال  
 يا رسول الله انى كلابا مكلبة  
 فأقنتني في صيدها فقال النبي صلى  
 الله عليه وسلم ان كان لك كلاب  
 مكلبة فكل مما أمسكن عليك قال  
 وان أكل منه فقال يا رسول الله  
 أقنتني في قوسى قال كل ما ردت  
 عليك قوسك قال ذكيا أو غير ذكى  
 قال وان تغيب عني قال وان تغيب  
 عنك ما لم يضل أو تجد فيه أثر غير  
 سهمك قال أقنتني في آنية الجوس  
 اي اضطررنا اليها قال اغسلها

يطلب جاءها قاتلى وتقول أنت كافر وأنا مسلمة فقال ان أمر الله منى لا امر كبير فلما وافى  
 مكة قال صلى الله عليه وسلم لأصحابه يا أيكم عكرمة مؤمنة فلا تسبوا أباه فان سب الميت يؤذى  
 الحى فكأنه لما طلب جاءها وأبت وقال ما قال دعته الى الاسلام فأسلم (وقدم على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح) لمكة (فلما رآه صلى الله عليه وسلم وثب) بمنشاة فوحدة  
 قام بسرعة (فرحا) به بفتح الراء وكسرهما (وما عليه رداء) لاستبجاله بالقيام حين رآه (حتى  
 بايعه) وفي الترمذي من حديثه قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم جئته من جبابر جبابر اكب  
 المهاجر وعند البيهقي عن الزهري فوقف بين يديه ومعه زوجته منتقبة فقال ان هذه أخبرتنى  
 انك أمنتني فقال صلى الله عليه وسلم صدقت فأنت آمن قال الام تدعو قال ادعوا الى أن تشهد  
 أن لا اله الا الله وأنى رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وكذا حتى عد خصال الاسلام قال  
 ما دعوت الا الى خير وأمر بجميل قد كنت فينا يا رسول الله قبل أن تدعونا وأنت أصدقنا حديثا  
 وأبرنا ثم قال فاني أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ثم قال يا رسول الله علمني خيرا ثم أقوله  
 قال تقول أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله قال ثم ماذا قال تقول أشهد الله وأشهد  
 من حضرني انى مسلم مجاهد مهاجر فقال ذلك عكرمة وفي فوائد يعقوب الحصاص عن أم سلمة  
 مرفوعا رأيت لابي جهل عدوا في الجنة فلما أسلم عكرمة قال صلى الله عليه وسلم يا أم سلمة هو هذا  
 (فتبنا على نكاحهما ذلك) الى أن خرجت أم حكيم معه الى غزوة الروم فاستشهد فتزوجها خالد بن  
 سعيد بن العاصي فلما كانت وقعة مرج الصفر أرا دخاله النساء بها فقالت له لو تأخرت حتى يرم  
 الله هذه الجوع فقال ان نفسى تحببني أن أقبل قالت ادن فدنا منها فأعرس بها عند القنطرة  
 فعرفت بها بعد ذلك فقيل قنطرة أم حكيم ثم أصبح فأولم عليها فافترغوا من الطعام حتى رافتهم  
 الروم ووقع القتال فاستشهد خالد فشدت أم حكيم عليها ثيابها وتبذات وان عليها لاثرا خلوفا  
 فاقتلوا على النهر فقتلت أم حكيم يومئذ بعمود الفسطاط الذى أعرض به خالد عليها سبعة من  
 الروم ذكره في الاستيعاب (قال مالك واذا أسلم الرجل قبل امرأته وقعت الفرقة بينهما) اذا لم تكن  
 كتابية (اذا عرض عليها الاسلام فلم تسلم لان الله تبارك وتعالى يقول فى كتابه ولا تمسكوا بعصم  
 الكوافر) ثم من استدامة نكاحهن فقيل هو خاص بالمشركات اللاتي كانت بمكة وهو الاصح  
 وقيل عام ثم خص منه الكتابيات وسبب النزول برده وكذا قوله واسألو اما أن نفقتم فان معناه طلب  
 مهرهن من الكفار الذين فرقن اليهن وليسألو اما أن نفقوا أى يطلب الكفار من المسلمين مهرهن  
 فرت اليهن مسلمة كذا فى الاكليل وفيه نظير العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وان كانت  
 صورة السبب قطعية الدخول عند الاكثرو لا يردده أيضا قوله واسألو اما أن نفقتم فانه بيان الحكم من  
 وردت الآية بسببهم فلا يخالف الاستدلال بعمومها على حرمة امساك الكوافر كما فعل مالك  
 خص منه الكتابيات لآية المائدة

((ما جاء فى الولية))

هى طعام النكاح وقيل طعام الاملاك خاصة قاله عياض مشقة من الولم وهو الجمع لان الزوجين  
 يجتمعان (مالك عن جيد الطويل) الخراجى البصرى (عن أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن  
 عوف) قال ابن عبد البر هو من مسند أنس عند جميع رواة الموطأ ورواه روح بن عبادة عن مالك  
 عن جيد عن أنس عن عبد الرحمن انه جاء فجعله من مسند عبد الرحمن (جاء الى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وبه أثر صفة) نعلقت بجلده أو ثوبه من طيب العروس هذا أولى ما فسره وفى  
 حديث وبه ردع من زعفران أى أثره وليس بداخل فى النهى عن ترغفر الرجل لانه فيما قصده  
 التشبه بالنساء وقيل برخص فيه للعروس وفيه أثر ذكره أبو عبيد انهم كانوا يبرصون فيه للشباب



وكل فيها

((باب في صيد قطع منه قطعة))

\* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا هاشم بن القاسم ثنا عبد الرحمن ابن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي واقد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة

((باب في اتباع الصيد))

\* حدثنا مسدد ثنا يحيى عن سفيان حدثني أبو موسى عن وهب بن منبه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال مرة سفيان ولا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سكن البادية جفا ومن اتبع الصيد غفل ومن أتى السلطان افقتن

آخر كتاب النصاب

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((كتاب الوصايا))

((باب ما يؤمر به من الوصية))

\* حدثنا مسدد بن مسرهد ثنا يحيى عن عبد الله حدثني نافع عن عبد الله يعني ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده \* حدثنا مسدد ومحمد ابن العلاء قال ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة قالت ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً ولا درهما ولا بعيراً ولا شاة ولا أوصى بشيء

((باب ما لا يجوز للموصي في ماله))

\* حدثنا عثمان بن أبي شيبة وابن

أبي خلف قال ثنا سفيان عن

أيام عرسه وقبل لعله صلى الله عليه وسلم لم يشكر عليه لأنه يسير وقيل كان من يشكح أول الإسلام يلبس ثوباً مصبوغاً بصفرة علامة للسرور وهذا غير معروف على أن بعضهم جعله أولى ما قيل ومذهب مالك وأصحابه جواز الثياب المزعفرة للرجال وحكامه مالك عن علماء المدينة وهو مذهب ابن عمر وغيره وبحثهم حديث ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة وحكي ابن شعبان كراهة ذلك في اللحية وكرهه الشافعي وأبو حنيفة في الثياب واللحية قاله عياض وقال الباجي روى الداودي أن عمر بن الخطاب كان يصبغ لحيته بالصفرة حتى تمتلئ ثيابه من الصفرة وقال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها ولم يكن شيء أحب إليه منها وإنه كان يصبغ بها ثيابه كلها حتى العمامة قال الباجي وهذا في الزعفران وأما غيره مما ليس بطيب ولا ينفذ على الجسد فلا خلاف في جوازه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقال ما هذا وفي رواية فقال مهم أي ما هذا وكلاهما في الصحيح قال عياض فيه افتقار الكبير أصحابه وسؤاله عما يختلف عليه من حالهم وليس من كثرة السؤال المنهي عنه قال الأبي هذا بناء على أنه ليس سؤال انكار وقال الطيبي يحتمل أنه انكار لأنه كان نهي عن التضعيف بالطيب فأجاب به بأنه لم يتضمخ به وإنما تعلق به من العروس (فأخبر أنه تزوج) زاد في رواية امرأة من الانصار قال الحافظ ولم تسم إلا أن الزبير ابن بكار جزم بأنها ابنة أبي الحيسر بفتح المهملة بين يمينهما تحتية ساكنة آخره راء واسمه أنس بن رافع الانصاري وإنما ولدت له القاسم وأبا عثمان عبد الله (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم) كم سقت إليها مهراً وفي رواية كم أصدقها وفيه أنه لا بد في النكاح من المهر وقد يشعر ظاهره احتياجه إلى تقدير لأن كم موضوعه له ففيه حجة للمالكية والحنفية في أن أقل الصداق مقدور (فقال) سقت إليها (زنة فواة من ذهب) قال ابن وهب والخطابي والاصمعي خمسة دراهم من ذهب فأنواة اسم لمقدار معروف عندهم وقال أحمد بن حنبل أنواة ثلاثة دراهم وثلاث وقيل المراد فواة التمر أي وزنها من ذهب والاول أظهر وأصح وقال بعض أصحاب مالك أنواة بالمدينة وبيع دينار وظاهر كلام أبي عبيد أنه دفع خمسة دراهم ولم يكن ثم ذهب إنما هي خمسة دراهم تسمى فواة كما تسمى الأربعون أوقية قاله عياض قال الزواوي لكن قوله من ذهب يعد أن تكون خمسة دراهم فضة إلا أن يكون التقدير صرف زنة فواة من ذهب ويكون زنتها حينئذ من الذهب صرفها خمسة دراهم وذلك غير بعيد فان الصرف كان في زمانهم عشرة دراهم دينار ولا يبعد أن يكون من النوى ما زنته نصف مثقال ويكون ذلك هو المصطلح على الوزن به عندهم اهـ لكن ضعف ابن دقيق العيد والطبي القول بأنه نوى التمر بأن زنتها لا تضبط ولا يعتد بها قال عياض قيل زنة فواة من ذهب ثلاثة دراهم وربع وأراد قائله أن يحتج به على أنه أقل الصداق ولا يصح إقوله من ذهب وذلك أكثر من دينارين وهذا لم يقبله أحد وهو غفلة من قائله بل فيه حجة لمن يقول لا يكون أقل من عشرة دراهم ووهم الداودي رواية من ذهب وقال الصحيح فواة ولا وهم فيه على كل نفس سير لانها ان كانت فواة تمر كما قال أو قدروا معلوما عندهم صلح أن يقال فيه وزن كذا وما ذكره من ثلاثة دراهم وربع ووهمه ذكره أبو عمر عن بعض أصحاب مالك ووهمه أيضاً بأنه لا خلاف أن المثقال درهمان عدداً ودرهم الفضة كيل درهم وخسان ووزن ثلاثة دراهم وربع من ذهب أكثر من مثقالين من الذهب قال الزواوي وهذا الذي ذكرناه يصح الانفصال عنه بأن معناه صرفها ثلاثة دراهم وربع كما قلنا في تقدير فواة ولا بعد في هذا التماثل مع ما فيه من نفي الوهم عن امام من أصحاب مالك قال ويصح حمل الحديث على ظاهره بأنه أصدقها ذهباً زنته فواة وأنواة وزن معروف هو خمسة دراهم فضة وذلك عن أوقية لانها أربعون درهماً ولا مانع من ذلك مع أنه ظاهر الحديث ولا يحتاج إلى ذكر الصرف والتأويل اهـ وهو حسن



الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه  
قال مرض مرضاً شديداً فيه فعاده  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله ان لي مالا كثيراً  
وليس يرثني الا ابنتي أفأصدق  
بالمثلين قال لا قال فبالثلاثة  
لا قال فبالثلث قال الثلث والثلث  
كثير انك ان تترك ورثتك أغنياء  
خير من ان تدعهم حالة يتكففون  
الناس وانك ان تنفق نفقة الا  
أجرت بها حتى اللقمة ترفعها الى  
في امر أتت قالت يا رسول الله  
أختلف عن هجرتي قال انك ان  
تختلف بعدى فتعمل عملاً يزيد به  
وجه الله لا تزداده الا رفعة ودرجة  
لذلك ان تختلف حتى يتفجع بك  
أقوام ويضربك آخرون ثم قال  
اللهم أمض لا يحابي هجرتهم  
ولا تردهم على أعقابهم لكن  
البائس سعد بن خولة يرثي له رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان مات بمكة  
(باب في كراهية الاضرار  
في الوصية)

حدثنا مسدد ثنا عبد  
الواحد بن زياد ثنا عمار بن  
القعقاع عن أبي زرعة بن عمرو بن  
جرير عن أبي هريرة قال قال رجل  
للنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول  
الله أي الصدقة أفضل قال ان  
تصدق وأنت صحيح حريص تأمل  
البقاء وتحشي الفقر ولا تعمل حتى  
إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا  
ولفلان كذا أو قد كان لفلان  
حدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن  
أبي ذئب أخبرني ابن أبي ذئب عن  
شريحيل عن أبي سعيد الخدري  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا تصدق المرء في حياته يدورهم  
خير له من ان يتصدق بمائة عند

وقال الطيبي وابن دقيق العيد في المعنى قولان أحدهما ان الصداق ذهب وزنه خمسة دراهم  
فيكون ثلاثة مثاقيل ونصف والثاني انه دراهم خمسة بوزن نواة من ذهب قال الطيبي وهذا بعيد  
من اللفظ قال ابن دقيق العيد وعلى الاول يتعاق قول من ذهب بلفظ زنة وعلى الثاني بنواة قال  
ابن فرحون أما تعلقه برنة فلا تله مصدر وزن وأما تعلقه بنواة فيصح انه من تعلق الصفة  
بالموصوف أي نواة كانه من ذهب ويكون المراد ما عدله ادراهم أو يكون هو الموزون بها (فقال  
له رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية للعجمي فبارك الله لك (أولم) أمر ندب على المشهور  
عن مالك والشافعي وقيل للوجوب لحديث من لم يحب الدعوة فقد عصى الله ورسوله قال المازري  
ولا حجة فيه لان العصيان في ترك الاجابة لا في ترك الولية ولا بعد في أن الدعوة لا تحب والاجابة  
واجبة كالسلام لا يجب الابتداء به ورده واجب وأجاب بعض أصحابنا البغداديين بأن العصيان  
مخالفة الامر والمنسوب مأموره اهـ والاول الصواب لاقتضاء الثاني انه لا يأتي بالترك وان  
أطلق عليه اسم العصيان مع انه اثم (ولو بشاة) لو تقليلية لا امتناعية قال عياض فيه التوسعة  
فيها الواجب بدفع وغيره وان الشاة لاهل الجدة أقل ما يكون لا الحديد وانه لا يجزى أقل منها  
لمن لم يجد هابل على طريق الحضر والارشاد ولا خلاف انه لا حد لها وهي بحد حال الرجل وأخذ  
بعضهم من الحديث انها بعد الدخول وقال بعضهم لا دليل فيه والاول أظهر وقاله مالك  
وغيره ووجهه شهرة الدخول لما يتعلق به من الحقوق والفرق بين النكاح والسفاح وعن مالك  
جوازها قبل الدخول وعن ابن حبيب استحبابها عند العقد وعند البناء واستحبها بعض شيوخنا  
قبل البناء ليكون الدخول بها واختلف السلف في تكرارها أكثر من يومين بالاجازة والكراهة  
واستحب أصحابنا لاهل السعة أسبوعاً قال بعضهم وذلك اذا دعا في كل يوم من لم يدع قبله وكرهوا  
في المباهاة والسعة اهـ وقال الباقي أمر صلى الله عليه وسلم بالولية لما فيها من اشهار النكاح  
مع ما يقتري بها من مكارم الاخلاق قال ابن حزم عن مالك استحباب الاطعام في الولية وكثرة الشهود  
ليشتهر النكاح وتثبت معرفته وروى أشهب عن مالك لا بأس أن يولم بعد البناء قبل أن أخراي  
السابع قال فليحب وليس كالولاية ابن حبيب كان صلى الله عليه وسلم يستحب الاطعام على النكاح  
عند عقده ولفظ عند يحتمل قبله وبعده وكيفما كان فليس فيه منع لكن تقديم اشهاره قبل  
أفضل كالأشهاد ويحتمل ان مالك قال بعده لمن فاتته قبل أو لعله اختاره لان فيه معنى الرضا  
بما اطلع عليه الزوج من حال الزوجة والمباح من الولية ما جرت به العادة من غير صرف ولا سمعة  
والمختار منها يوم واحد قال ابن حبيب وأبج أكثر منه وروى أن اليوم الثاني فضل والثالث سمعة  
وأجاب الحسن في الاول والثاني ولم يجب في الثالث وروى عن ابن المسيب مثله وأولم ابن سيرين  
ثمانية أيام قال ابن حبيب من وسع الله عليه فليولم من يوم بنائه الى مثله يريد اذا قصد اشهار  
النكاح والتوسعة على الناس لا السمعة والمباهاة وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن  
يوسف عن مالك به وتابعه سفيان بن عيينة عند البخاري وشعبة عند مسلم كلاهما عن حميد  
نحوه وله طرق في الصحيحين وغيرهما وفيه قصة (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (أنه  
قال لقد بلغني) وصلة النسائي وقاسم بن أصبغ من طريق سعيد بن عفير عن سليمان بن بلال  
عن يحيى بن سعيد عن حميد عن أنس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يولم بالولية  
ما فيها خير ولا لحم) قال حميد قلت بأي شيء يا أبا جرة يعني انما قال غروسون كافي الطريق  
الموصولة وفي البخاري عن صفية بنت شيبة قالت أولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه  
بعدين من شعبه قال الحافظ لم أقف على تعيين اسم التي أولم عليها صريحاً لكن يحتمل انها أم  
سلة لحديثها عن ابن سعد عن الواقدي انه صلى الله عليه وسلم لما تزوجها أدخلها بيت زينب بنت



مونه \* حدثنا عبد بن عبد  
الله أنا عبد الصمد ثنا نصر  
ابن علي الحداني ثنا الاشعث  
ابن جابر حدثني شهر بن حوشب  
ان ابا هريرة حدثه ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل  
ليعمل أو المرأة بطاعة الله ستين  
سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران  
في الوصية فتجب لهما النار قال  
وقرأ على أبو هريرة من ههنا وصية  
يوصي بها أودين غير مضار حتى  
بلغ ذلك الفوز العظيم  
(باب ما جاء في الدخول  
في الوصايا)

\* حدثنا الحسن بن علي ثنا  
أبو عبد الرحمن المقرئ ثنا سعيد  
ابن أبي أيوب عن عبد الله بن أبي  
جعفر عن سالم بن أبي سالم الجبشاني  
عن أبيه عن أبي ذر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يا أبا ذراني أوالك ضعيفا واني أحب  
لك ما أحب لنفسك فلا تأمرن على  
اثنين ولا تولين مال يميم

(باب في نسخ الوصية للوالدين  
والاقربين)

\* حدثنا أحمد بن محمد المروزي  
حدثني علي بن حسين بن واقد عن  
أبيه عن يزيد النخعي عن عكرمة  
عن ابن عباس ان ترك خيرا  
الوصية للوالدين والاقربين  
فكانت الوصية كذلك حتى  
نسخها آية الميراث

(باب في الوصية للوارث)

\* حدثنا عبد الوهاب بن نجدة  
ثنا ابن عباس عن ثمر جيل بن  
مسلم سمعت أبا امامة سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول ان  
الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا  
وصية لوارث

خزينة فاذا جرة فيها ثمن من شير فأخذته فطعمته ثم عصمته في البرمة وأخذت شيئا من اهالة  
فأدمنته فكان ذلك طعامه صلى الله عليه وسلم وأما حديث ثمر بن عبد عن جند عن أنس انه صلى الله  
عليه وسلم أولم على أم سلمة بقرو من وسويق فوهم من ثمر بن عبد لانه كان مني الحفظ أو من الراوي  
عنه وهو جندل بن واق فان مسلما والبرازة معاه وانما المحفوظ عن جند عن أنس ان ذلك في قصة  
صفية أخرجه النسائي اه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال اذا دعي أحدكم الى وليمة فليأتها) أي فليأت مكانها أو التقدير الى مكان وليمة ولا يضر إعادة  
الضمير مؤثرا والامر لا يجاب والمراد وليمة العرس كما حله عليه مالك في المدونة وغيره لانها المعهودة  
عندهم ويؤيده رواية مسلم من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مر فوا اذا دعي أحدكم الى  
وليمة عرس فليجب قجب اجابة من عرس وان صاعدا لان ابن عمر كان يأتيها وهو صائم كافي مسلم  
بشروط في القروع كما حكى عليه عياض الاتفاق لكن فوزع بقول ابن القصار والمذهب لا تجب  
الاجابة وان كان ضعيفا اما وليمة غيره فلا تجب لان عثمان بن العاصي دعي الى ختان فلم يجب وقال  
لم تكن ندعي له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد وأوجبها الظاهرية لظاهر  
الحديث قال عياض وحله مالك والاكثر على الندب وكره مالك لاهل الفضل الاجابة لكل طعام  
دعي اليه فتأوله بعضهم على غير الوالمة وتأوله غيره على غير طعام السرور تكتان واملا ونفاس  
وحادث سرور لما في مسلم عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مر فوا اذا دعي أحدكم أخوه فليجب عرسا  
كان أو غيره وفيه أيضا من طريق الزبيدي عن نافع عن ابن عمر رفعه من دعي الى عرس أو نحوه  
فليجب والحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك وتابعه  
عبيد الله وأيوب والزبيدي وإسماعيل بن أمية وموسى بن عقبة نخسهم عند مسلم عن نافع نحوه  
(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة انه كان  
يقول) قال ابن عبد البر جل رواة مالك لم يصر حوا رفعة ورواه روح بن القاسم عنه مصر حار فقه  
وكذا أخرجه الدارقطني في الغرائب من طريق اسمعيل بن سلمة بن قعنب عن مالك مصر حار فقه  
الى النبي صلى الله عليه وسلم (ثمر) وليحيي النباوي بس (الطعام طعام الوالمة) قال البيضاوي  
يريد من شر الطعام فان من الطعام ما يكون شرامة وانما سمى شر القولة (يدعي اليها الاغنياء  
ويترك المساكين) وللتيسر الفقراء يعني الغالب فيها ذلك فكانه قال طعام الوالمة التي من شأنها  
هذا اللفظ وان أطلقه فالمراد به التقييد بما ذكر عقبه وكيف يريد به الاطلاق وقد أمر بالوالمة  
وأوجب اجابة الداعي ورتب العصبان على تركها وتغيبه الطيبى بأن التعريف في الوالمة للعهد  
الخارجي وكان من عادتهم مراعاة الاغنياء فيها وتخصيصهم بالدعوة وإيثارهم وقوله يدعي الخ  
استثنائي ينافي لكونها شر الطعام وعلى هذا يحتاج الى تقدير من وقوله ويترك الفقراء حال  
والعامل يدعي أي يدعي اليها الاغنياء والحال انه يترك الفقراء والاجابة واجبة فيكون الدعا سببا  
لا كل المدعو شر الطعام وقول التقييد جلة يدعي في موضع الصفة لطعام رده في المصايح بأن  
الظاهر انها صفة للوالمة على جعل اللام جنسية مثلها في قوله \* ولقد أمر على التيسر بسني \*  
ويستغنى حيث دعي عن تأويل تأنيث الضمير على تقدير كونها صفة لطعام انتهى (ومن لم يأت)  
وللتيسر ومن ترك (الدعوة) بفتح الدال على المشهور وهي أعم من الوالمة لانها خاصة بالعرس كما  
نقله أبو عمر عن أهل اللغة وقال النووي بفتح الدال دعوة الطعام اما دعوة النسب فيكسر هاء هذا  
قول جمهور العرب وعكسه تميم الرباب بكسر الراء فقالوا الطعام بالكسر والنسب بالفتح وقول  
قطرب دعوة الطعام بالغم غلطوه اه والمراد هنا دعوة العرس وان كان لفظ الدعوة أعم لقوله  
(فقد عصى الله ورسوله) اذ فيه دليل على وجوب الاجابة لان العصبان لا يطلق الا على ترك







حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني  
ثنا ابن وهب عن سليمان بن بلال  
عن ثور بن زيد عن أبي الغيث  
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال اجتنبوا السبع  
الموبقات قبل يارسول الله وما هن  
قال الشرك بالله والسهر وقتل  
النفس التي حرم الله الإباحة  
وأكل الربا وأكل مال اليتيم  
والتسولي يوم الزحف وقذف  
المحصنات الغافلات المؤمنات  
\* حدثنا إبراهيم بن يعقوب  
الجوزجاني ثنا معاذ بن هاني  
ثنا حرب بن شداد ثنا يحيى  
ابن أبي كثير عن عبد الحميد بن  
سنان عن عبيد بن عمير عن أبيه  
أنه حدثه وكانت له صحبة أن رجلا  
سأله فقال يارسول الله ما الكبائر  
فقال هن سبع فذكر معناه زاد  
وعقوق الوالدين المسلمين واستحلال  
البيت الحرام قبلتكم أحياء  
وأموالاً

﴿باب الدليل على أن الكفن من

رأس المال﴾

حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان  
عن الأعمش عن أبي وائل عن  
خباب قال مصعب بن عمير قتل يوم  
أحد ولم تكن له الأنفة كنا إذا  
غطينا رأسه خرجت رجلاه وإذا  
غطينا رجله خرج رأسه فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
غطوا بها رأسه واجعلوا على رجله  
من الأذخر

﴿باب الرجل يهب الهبة ثم يوصي

لها أو يرثها﴾

حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير  
ثنا عبد الله بن عطاء عن عبد الله  
ابن بريدة عن أبيه أنه سئل بريدة أن  
امرأة أنت رسول الله صلى الله

اليوم) اقتداء به صلى الله عليه وسلم وفي رواية التميمي وغيره من يومئذ وفي الترمذي من طالوت  
الشامي قال دخلت على أنس وهو يأكل قرعاً وهو يقول بالك من ثمرة ما أحبك إلى الحب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يا أباك ولا جد عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال له إذا طجنت قدراً فأكثر فيها  
من الدباء فإنها تشد قلب الحزين وللطبراني عن واثلة مرفوعة عليك بالقرع فإنه يزيد في الدماغ  
ولليهيقي عن عطاء مرفوعة عليك بالقرع فإنه يزيد في العقل ويكبر الدماغ وزاد بعضهم أنه يجالوا البصر  
ربلين القلب وفي تذكرة القرطبي مرفوعة أن الدباء والبطيخ من الجنة قال الخطابي فيه جواز  
الاجارة على الحيطة وداعلي من أبطها بعلة أنها ليست بأعيان مريئة ولا صفات معلومة وفي  
صناعة الحيطة معنى ليس في القين والصائغ والتجار لان هؤلاء الصنائع أغما يكون منهم الصناعة  
المحضنة فيما يستصنع صاحب الحديد والفضة والذهب والخشب وهي أمور موصوفة توقف على  
على حدها ولا يخطأ بها غيرها والحيطة أغما يخطئ الثوب في الأغلب يخطئ من عنده فيجمع إلى  
الصناعة إلا لة وأحدهما معناه التجارة والأخرى الاجارة وحصة أحدهما لا تميز من الأخرى  
وكذلك هذا في الخراز والصباغ إذا كان بخيوطه ويصنع هذا يصنع على العادة المعتادة فيما بين  
الصنائع وجميع ذلك فاسد في القياس إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم وجدهم على هذه العادة أول  
زمن الشريعة فلم يغيرها اذ لو طوبوا بغير ذلك لشق عليهم فصار بمنزل عن موضع القياس والعمل  
ماض صحيح لما فيه من الارفاق اه ووجه ادخال الامام هذا الحديث في الوليمة الاشارة الى أنه  
لا ينبغي الخلف عن الدعوة وإن لم تكن واجبة لا ردعوة الحيطة لم تكن في عرس اذ الظاهر من  
قوله اطعام صنعه انه صنعه للنبي صلى الله عليه وسلم وإن كان معناه صنعه في عرس ودعاه المصطفى  
فالمطابقة ظاهرة وقال أبو عمر أذخلة في وليمة العرس ويشبهه انه وصل اليه علم ذلك وليس في ظاهر  
الحديث ما يدل على أنها وليمة عرس وأخرجه البخاري في السيوع عن التميمي وفي الاطعمة عن  
قتيبة بن سعيد والقعنبي وأبي نعيم الفضل بن دكين وإسماعيل ومسلم في الاطعمة عن قتيبة بن سعيد  
الخمسة عن مالك به قال ابن عبد البر ورواه جماعة من أصحاب سفيان بن عيينة عنه عن مالك  
باسناده

﴿جامع الشكاح﴾

(مالك عن زيد بن أسلم) مرسل قال ابن عبد البر ورواه عنه بن عبد الرحمن وهو ضعيف عن زيد  
عن أبيه عن عمرو ورواه عنه من حديث ابن عمرو وأبي الاوس الخزازي (أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال إذا تزوج أحدكم المرأة أو اشترى الجارية فليأخذ) استحباباً (بناصيتها) مقدم رأسها  
(وليبدع بالبركة) كان يقول اللهم بارك لي فيها وبارك عليها زاد في حديث ابن عمر عند ابن ماجه  
اللهم اني أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه (وإذا اشترى  
البعير) بفتح الموحدة وقد تكسر عبر به دون الجمل لان البعير يشمل الانثى بخلافه وقصده التعميم  
(فليأخذ) عند تسليمه (بذروة) بكسر الهمزة وتشديد الزاي أي أعلى (سنامه) أي يقبض عليه  
بيده والاولى العين أو المراد فليركبه (وايستعذ بالله من الشيطان) لان الابل من مراكب الشيطان  
فإذا سمع الاستعاذة فرزاد في حديث ابن عمرو وليبدع بالبركة وليقل مثل ذلك أي اللهم اني أسألك  
الخوف في حديث آخر ما يفيد استحباب الاستعاذة ويحتمل ان الامر به المأني الابل من  
العز والغزو والخيلاء فهو استعاذة من شر ذلك الذي يحبه الشيطان ويأمر به ويحث عليه (مالك  
عن أبي الزبير المكي أن رجلاً خطب الرجل أخته فذكر) أخوها (أنها قد كانت أحدثت) زنت  
(فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فضر به أو كاد يضر به) شك الراوي (ثم قال مالك والخبر) يعني أي غرض  
لك في اخبار الخطاطب بذلك فيجب على الولي ستره عليها لان الفواحش يجب على الانسان سترها  
على نفسه وعلى غيره وفي الحديث من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله فإنه من



عليه وسلم فقالت كنت تصدقت  
على أمي بوليدة وانها ماتت وترك  
تلك الوليدة قال قد وجب أجر  
ورجعت اليك في الميراث قالت  
وانها ماتت وعليها صوم شهر  
أفبصري أو يقضى عنها ان أصوم  
عنها قال نعم قالت وانها لم تحج  
أفبصري أو يقضى عنها ان أحج عنها  
قال نعم

((باب في الرجل يوقف الوقف))

\* حدثنا مسدد ثنا يزيد بن  
زريع ح وثنا مسدد ثنا  
بشر بن المفضل ح وثنا مسدد  
ثنا يحيى عن ابن عوف عن نافع  
عن ابن عمر قال أصاب عمر أرضا  
بخير فأتى النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال أصبت أرضا لم أصب  
مالا قط أنفوس عندي منه فكيف  
تأمرني به قال ان شئت حبست  
أصلها وتصدق بها فتصدق بها  
عمرانه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا  
يورث للفقراء والقريب والرقاب  
وفي سبيل الله وابن السبيل وزاد  
عن بشر والضبيف ثم اتفقوا  
لا جناح على من وليها ان يأكل  
منها بالمعروف ويطعم صدقها غير  
متمول فيه زاد عن بشر قال وقال  
محمد غير متأثر مالا \* حدثنا  
سليمان بن داود المهرى ثنا ابن  
وهب أخبرني الليث عن يحيى بن  
سعيد عن صدقة عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه قال نسختها إلى عبد  
الحكيم بن عبد الله بن عمر بن  
الخطاب بسم الله الرحمن الرحيم  
هذا ما كتب عبد الله عمر بن  
قنص من خبره نحو حديث نافع  
قال غير متأثر مالا فاعفا عنه  
من عمره فهو للسائل والمحروم قال  
وساق القصة قال وان شاء ولي

يبدلنا صفته نعم عليه كتاب الله (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان القاسم بن محمد وعروة  
ابن الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عنده أربع نسوة فيطلق احدها من البتة انه يتزوج ان شاء  
ولا ينتظر ان تنقضي عدتها) لانه لا عدة على الرجل (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان  
القاسم بن محمد وعروة بن الزبير أفتيا الوليد بن عبد الملك) بن مروان أحد ملوك بني أمية (عام قدم  
المدنية بذلك) المذكور (غير ان القاسم بن محمد قال طلقها في محاسن شتى) بدل قوله طلقها البتة  
هذا هو المتبادر فطاق فعل ماض وظاهر قول أبي عمر أراد ان يشهر طلاقها البتات ويستفيض  
فتنقطع عنه الاسنة في تزويج الخامسة انه قرأه أمر وليس بظاهر لان مراد المحدث بمثل هذا  
انهم لم يتفقوا على لفظ واحد وهو لم يستشروه حتى يأمره انما سأله عن رجل وقع منه ذلك (مالك عن  
يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال ثلاث ليس فيهن لعب) أي لا ينفع قصده في عدم لزوم  
(النكاح) فن زوج ابنته هازلا لان عقد النكاح وان لم يقصده (والطلاق) فيقع طلاق الملاءب  
اجماعا (والعتق) فن أعتق رقيقه لا عباعته وان لم يقصده لان الملاءب بالقول وان لم يلتزم  
حكمه فترتب الاحكام على الاسباب للشارع لانه فاذا أتى بالسبب لزمه حكمه شاء أم أبي ولا يعتبر  
قصده لان الهازل قاصد للقول مراده مع علمه بعنايه وموجبه وقصده للفظ المتضمن للمعنى قصد  
لذلك المعنى لتلازمهما الا ان يعارضه قصدا آخر كالمكره فانه قصده غير المعنى المقول وموجبه  
فلذا أبطله الشارع وأصل هذا حديث مرفوع رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن  
غريب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم جده من جد وهزلهن جد النكاح والطلاق  
والرجعة قال ابن العربي وروى بدل الرجعة العتق ولا يصح وقال الحافظ وقع عند الغزالي العتاق  
بدل الرجعة ولم أجده ومراهما لا يصح ولم يجده مرفوعا فلا ينافي صحته عن ابن المسيب في الموطا  
لكن عجيب في وجدانه في الاستدكار روى أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن عمرو  
عن الحسن بن أبي الدرداء قال كان الرجل في الجاهلية يطلق ثم يرجع يقول كنت لأعيافا تزل  
الله ولا تتخذوا آيات الله هزوا فقال صلى الله عليه وسلم لم من طلق أو أعتق أو أنكح أو أنكح قال  
اني كنت لأعيافا فهو جائز عليه (مالك عن ابن شهاب عن رافع بن خديج) بن رافع بن عدي الحارثي  
الاومى الانصاري أول مشاهده أحد ثم الخندق مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين وقيل قبلها  
(انه تزوج بنت محمد بن مسلمة الانصاري) أكبر من اسمه محمد من الصحابة (فكانت عنده حتى  
كبرت) بكسر الموحدة أسنت (فتزوج عليها فتاة شابة فآثر الشابة عليها) قال ابن عبد البر يرد في  
الميل بنفسه اليها والنشاط لها الا انه آثرها عليها في مطعم وملبس ومبيت لان هذا لا ينبغي أن يظن  
بمثل رافع والله أعلم (فناشدته) طلبت منه (الطلاق فطلقها واحدة ثم أمهلها حتى اذا كادت  
قاربت) تحل) أي تنقضي عدتها (راجعها ثم عادها فآثر الشابة فناشدته الطلاق فطلقها واحدة)  
ثانية (ثم راجعها ثم عادها فآثر الشابة فناشدته الطلاق فقال ما شئت اغما بعت واحدة فان شئت  
استقررت) قررت عليك أي بقيت معي (على ما ترين من الاثرة) بضم الهمزة وسكون المثلثة  
وبفتح الهمزة والمثلثة الاستئثار عليك فبذلك فيه اشتراك في الاستلحاق (وان شئت فارقك قالت  
بل استقر على الاثرة فأمسكها على ذلك ولم يرد رافع عليه انما حين قررت عنده على الاثرة) لرضاها  
بذلك وهو حق لها فلها اسقاطه قال أبو عمر زاد معمر عن الزهري فذلك الصلح الذي بلغنا انه أنزلت  
فيه وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا الآية وروى ابن عيينة عن الزهري عن  
سعيد بن المسيب ان رافع بن خديج كانت تحته ابنة محمد بن مسلمة فمكره من امرها ما كبروا وما  
غيره فأراد ان يطلقها فقالت لا تطلقني واقسم لي ما شئت ففرت السنة بذلك ونزلت وان امرأة  
خافت من بعلها الآية



((بسم الله الرحمن الرحيم))

قدمها على الترجمة ليكون البدء بالحقيقة وفي كثير من التراجم يقدم عليها الترجمة لانه يجعلها كالعنوان والابتداء انما هو فيما بعد فاسب وصله بالسهولة وذلك من التفتن اللطيف

((كتاب الطلاق))

هو لغة رفع القيد الحسي وهو حل الوثاق يقال أطلق الفرس والاسير وشعر عارفع القيد الثابت بالنكاح فخرج به العتق لانه قيد ثابت شرعا لکن لم يثبت بالنكاح وفي مشروع عية النكاح مصالح للعباد دينية ودنيوية وفي الطلاق كمال لها اذ قد لا يوافقها النكاح في طلب الخلاص منه عند تباین الاخلاق وعروض البغضاء الموجبة لعدم اقامة حدود الله فشرعه رحمة منه سبحانه وفي جعله عددا حكمه لطيفة لان النفس كذوبة ربما تظهر عدم الحاجة الى المرأة والحاجة الى تركها فاذا وقع حصل الندم وضاق الصدر وعيل الصبر فشرعه تعالى ثلاثا ليحرب نفسه في المرة الاولى فاذا كان الواقع صدقها استمرحتى تنقضى العدة والا أمكنه التدارك بالرجعة ثم اذا عادت النفس لمثل الاول وغلبته حتى عاد الى طلاقها نظر أيضا فيما يحدث له في اوقع الثالثة الا وقد حرب وقعه في حال نفسه ثم حرّمها عليه بعد انتماء العدة قبل أن تنكح آخر ليثبت بما فيه غيظه وهو الزوج الثاني على ما عليه من حيلة الفعولية بحكمته واطفه تعالى بعباده

((ما جاء في البتة))

بفتح الموحدة والقوية الشديدة أى من قبل لها أنت البتة ويطلق أيضا على من انبت بالثلاث ولذا ذكر حديث ابن عباس وابن مسعود وايس فيهما لفظ البتة (مالك انه بلغه) مما رواه عبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة عن سعيد بن جبيرة وغيره (أن رجلا قال لعبد الله بن عباس اني طلقت امرأتى مائة تطليقة) في مرة (فماذا ترى على فقال له ابن عباس طلقت منك ثلاث) من المائة (وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزوا) مهر واهم انما الفتا لان الله انما جعل الطلاق ثلاثا وفي أبي داود باسناد صحيح عن مجاهد قال كنت عند ابن عباس فجاه رجل فقال انه طلق امرأته ثلاثا فسكت حتى طننت أنه رادها اليه ثم قال ينطلق أحدكم فيركب الاحوقة ثم يقول يا ابن عباس ان الله قال ومن يتق الله يجعل له مخرجا وأنتم لم تتق الله فلم أج ذلك فخرجت عصيت ربك وبانت منك امرأتك وجاء من طرق كثيرة عن ابن عباس انه أفتى بالزوم الثلاث لمن أوقعها مجتمعة وما رواه أحمد وأبو يعلى من طريق ابن امحق عن داردين الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق ركانة بن عبد يزيد امرأته ثلاثا في مجلس واحد فخرن خرنا شديد اذ قاله النبي صلى الله عليه وسلم كيف طلقتم اقول ثلاثا في مجلس واحد فقال انما ثلاث واحدة فارتجعتها ان شئت فارتجعتها فأجاب بأن ابن امحق وشيخه مختلف فيهما وقد عورض بفتوى ابن عباس بوقوع الثلاث فلو كان عنده هذا الحديث لم يخالفه وعلى فرض صحة عنه فلم يخالفه الا لظهور علة تقتضي عدم العمل به كتنسخ أو تخصيص له كانه كما قيل بذلك لان له أن يخص من شاء بما شاء والجمهور على وقوع الثلاث بل حكى ابن عبد البر الاجماع قال ان خلافه شاذ لا يلتفت اليه (مالك انه بلغه) وقد رواه ابن أبي شيبة عن علقمة (أن رجلا جاء الى عبد الله بن مسعود فقال اني طلقت امرأتى ثمان تطليقات) في كلمة بأن قلت لها أنت طالق ثمان تطليقات (فقال ابن مسعود فماذا قيل لك قال قيل لي انما قد بانت مني) فلا تحل لي الا بعد زوج (فقال ابن مسعود صدقوا من طلق كما أمره الله) بقوله الطلاق مرتان (فقديين الله له) ان المراد الذي فيه الرجعة بقوله فامسك بعروفي أو تسريح باحسان (ومن لبس) بفتح الموحدة خلط (على نفسه لبسا) باسكان الموحدة خلطا (جعلنا اليه ملصقا به لا تلبسوا) بكسر

ثغ اشترى من ثمره وفيما عمله وكتب معقب وشهد عبد الله بن الارقم بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به عبد الله عمر أمير المؤمنين ان حدث بي حدث ان غنا وصرمة بن الاكوع والعبد الذي فيه والمائة البهم التي يخبر ورفيقه والمائة التي أطعمه محمد صلى الله عليه وسلم بالوادي تليه حفصة ما عاشت ثم يليه ذوالرأى من أهلها ان لا يباع ولا يشتري بنفسه حيث رأى من السائل والمحرور وذو القربى ولا خرج على وليه ان أكل أو آكل أو اشترى رقيقا منه

((باب في الصدقة عن الميت))

\* حدثنا الربيع بن سليمان المؤذن ثنا ابن وهب عن سليمان يعني ابن بلال عن العلاء بن عبد الرحمن أراه عن أبيه عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا من ثلاثة أشياء من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له

((باب فمن مات من غير وصية يتصدق عنه))

\* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا حاد بن هشام عن أبيه عن عائشة ان امرأة قالت يا رسول الله ان اى اقلنت نفسها ولولا ذلك لتصدقت وأعطت أفبصرى ان أنصدق عنها فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم فتصدق عنها \* حدثنا أحمد بن منيع ثنا روح ابن عبادة ثنا زكريا بن امحق أنا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ان رجلا قال يا رسول الله ان اى توفيت أفبصرى



ان تصدقت عنها قال نعم قال فاق  
لي محرفاواني أشهدك اني قد  
تصدقبت به عنها

باب في وصية الحارثي بسلم ووليه  
أيلزمه ان ينفذها

حدثنا العباس بن الوليد بن يزيد  
أخبرني أبي ثنا الأوزاعي حدثني  
حسان بن عطية عن عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جده ان  
العاصي بن وائل أوصى أن يعتق  
عنه مائة رقبة فأعتق ابنه هشام  
خسين رقبة فأراد ابنه عمرو ان يعتق  
عنه الخسين الباقية فقال حتى  
أسأل رسول الله صلى الله عليه  
فأتى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله ان أبي أوصى  
بعتق مائة رقبة وان هشام أعتق  
عنه خسين وبقيت عليه خسون  
رقبة أفأعتق عنه فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لو كان مسلما  
فأعتقتم عنه أو تصدقتم عنه أو  
جهنم عنه بلغه ذلك

باب في الرجل يموت وعليه دين  
وله ولاء يستنظر غرماؤه ويرفق  
بالوارث

حدثنا محمد بن العلاء بن سعيد  
ابن اسحق حدثهم عن هشام بن  
صروة عن وهب بن كيسان عن  
جابر بن عبد الله انه أخبره ان أباه  
توفي وترك عليه ثلاثين وسقا لرجل  
من يهود فاستنظره جابر فأبى فكلم  
جابر النبي صلى الله عليه وسلم ان  
يشفع له اليه فجاء رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وكلم اليهودي  
ليأخذ غرماؤه بالذي له عليه فأبى  
عليه وكلمه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان ينظره فأبى وساق الحديث  
(بسم الله الرحمن الرحيم)

كتاب الفرائض

الموحدة (على أنفسكم وتصله عنكم هو كما يقولون) انها بانت منك ولا بن أبي شيبه أيضا عن  
علقمة أن رجلا قال لابن مسعود اني طلق امرأتى مائة قال بانت منك ثلاث وسائرهن معصية  
وفي لفظ عدوان وعنده أيضا ان رجلا قال كان بيني وبين أهلي كلام فطلقتهاعددا النجوم فقال  
بانت منك فهي وقائع متعددة وقد روى الدارقطني عن ابن عمر قلت يا رسول الله أرايت لو طلقته  
ثلاثا قال اذا قد عصيت ربك وبانت منك امرأتك والنساءى رجال ثقات عن محمود بن لبيد قال  
أنخبر صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام مغضبا فقال أيلعب  
بكتاب الله وأنا بين أظهركم وما في مسلم عن ابن عباس كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر ان الناس قد استعملوا  
في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم فقال العلماء معناه ان الناس  
كانوا يطلقون ثلاثا وحاصله أن المعنى ان الطلاق الموقع في زمن عمر ثلاثا كان يوقع قبل ذلك  
واحدة لانهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلا وكانوا يستعملونها نادرا وأما في زمن عمر فكثر  
استعمالهم لها وأما قوله فأمضاه عليهم فمعناه أنه صنع فيه من الحكم بإيقاع الطلاق ما كان  
يصنع قبله وقيل في تأويله غير ذلك (مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر) بن محمد بن عمرو (بن  
حزم) فأنسبه إلى جده أبيه شهرته (ان عمر بن عبد العزيز قال له البتة ما يقول الناس فيها قال أبو  
بكر قلت له كان أبان بن عثمان) بن عفان المدني أمير المدينة (يجعلها واحدة فقال عمر بن عبد  
العزيز لو كان الطلاق ألفا ما ألفت البتة منه شيئا) لانها من البت وهو القطع فمعناها قطع جميع  
العصمة التي بيده ولم يبق بينه وبين المرأة وصلة منها (من قال البتة فقد روى الغاية القصوى) فلا  
تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره (مالك عن ابن شهاب ان مروان بن الحكم كان يقضي في  
الذي يطلق امرأته البتة انها ثلاث تطليقات) وقضاؤه بذلك بالمدينة مع توفر العلماء بها من غير  
تكبير عليه دال على حقيقته (قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك) وفي الموازية روى أنه صلى  
الله عليه وسلم ألزم البتة من طلق بها أو ألزم الثلاث من طلق بها وقضى عمر فيها بالثلاث وقاله على  
وعائشة وابن عمرو وابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة وروى ذلك كله ابن عبد البر وغيره  
بالإسناد إليهم ومارواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس ان رجلا طلق زوجته البتة  
فخلفه صلى الله عليه وسلم انه ما أراد الا واحدة فردها اليه فطلقها الثانية في زمن عمر والثالثة  
في زمان عثمان فعارض برواية أحمد وغيره ان رجلا طلقها ثلاثا في مجلس واحد كما مر فلما  
تعارضنا ساقط ورجع لما به العمل

(ما جاء في الخلية والبرية واشباه ذلك)

(مالك انه بلغه انه كتب) بالبناء للمفعول (الى عمر بن الخطاب من العراق أن رجلا قال لامرأته  
جداك على غار بك فكتب عمر بن الخطاب الى عامله) على العراق (أن امرأته يوافيني) بمكة (في الموسم  
فبقيت امرأته يطوف بالبيت اذ لقيه الرجل فسلم عليه فقال عمر من أنت فقال أنا الذي أمرت أن  
أجلب) بضم الهزة واسكان الجيم (عليك فقال له عمر أسألك رب هذه البنية) قال الجوهري  
على فبيلة الكعبة وقال الجوهري البنية كعنية الكعبة لشرفها شرفها الله (ما أردت بقولك جداك على  
غار بك فقال له الرجل لو استخلفتني في غير هذا المكان ما صدقتك أردت بذلك الفراق فقال عمر بن  
الخطاب هو ما أردت) فتواه وفي المدونة عن مالك يلزمه الثلاث ولا ينوي وظاهره مدخولا بها  
أم لا وفي الموازية عنه ينوي في غير المدخول به او يحلف وفي النوادر عن أشهب عن مالك لو ثبت  
عندي أي عمر قال ينوي ما خالفته وقال بعض البغداديين يحتمل ان ماجاه عن عمر لم يدخل بها  
اذ ليس في أثره انه بنى أولم بين فهو محتمل (مالك انه بلغه) مما صرح من طرق (ان علي بن أبي طالب



(باب في تعليم الفرائض)

\* حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح  
 أنا ابن وهب حدثني عبد الرحمن  
 ابن زياد عن عبد الرحمن بن رافع  
 التميمي عن عبد الله بن عمرو بن  
 العاصي أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال العلم ثلاثة وما سوى  
 ذلك فهو فضل آية محكمة أو سنة  
 قائمة أو فريضة عادلة

(باب في الكفالة)

\* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا  
 سفيان سمعت ابن المنكر أنه  
 مع جارية يقول مرضت فأنا  
 النبي صلى الله عليه وسلم يعودني  
 هو وأبو بكر ماشيين وقد أعشى  
 على فلم أكلمه فتوضأ وصبه على  
 فقلت يا رسول الله كيف أصنع في  
 مالي ولي أخوات قال فيزلت آية  
 الموارث يستفتونك قل الله يفتيكم  
 في الكفالة

(باب من كان ليس له ولد له)

(أخوات)

\* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
 كثير بن هشام ثنا هشام بن  
 الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر  
 قال اشكت وعندي سبع  
 أخوات فدخل علي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فنخس في وجهي  
 فأفقت فقلت يا رسول الله ألا  
 أوصي لأخواتي بالثلث قال أحسن  
 قلت الشطر قال أحسن ثم خرج  
 وتركني فقال يا جابر لا أرأى ميتا  
 من وجهك هذا وإن الله قد أنزل  
 فيه الذي لأخواتك فجعل لهن  
 الثلثين قال فكان جابر يقول أنزلت  
 هذه الآية في يستفتونك قل الله  
 يفتيكم في الكفالة \* حدثنا مسلم بن  
 إبراهيم ثنا شعبه عن أبي إسحق  
 عن البراء بن طربال قال آخر آية

كان يقول في الرجل يقول لامرأته أنت علي حرام أنها ثلاث تطليقات قال مالك وذلك أحسن  
 ما سمعت في ذلك قال في المدونة هي ثلاث في المدخول بها ولا ينوي بوله نيته في التي لم يدخل بها ثم  
 كلامه يقتضي أنه مع غيره وقد روى عبد الرزاق عن الحسن البصري له نية وقد حكى أبو عمرو  
 عثمان بن قنول أشدها قول مالك وقاله علي وزيد بن ثابت وجماعة من التابعين (مالك عن نافع أن  
 عبد الله بن عمر كان يقول في الحلية والبرية أنها ثلاث تطليقات كل واحدة منهما) أي اللفظتين  
 (مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلا كانت تحته وليلة) أمة (لقوم فقال لاهلها  
 شأنكم بها) أي خذوها (فراى الناس أنها تطليقة واحدة) لأنها كناية خفية فإذا أراد بها  
 الطلاق وقع واحدة لا ثنية أكثر (مالك أنه مع ابن شهاب يقول في الرجل يقول لامرأته برئت  
 بكسر التاء خطا باباها) منى وبرأت) بضمها للمتكلم (منك أنها ثلاث تطليقات بمنزلة البتة) وفيه  
 أن الزهري يرى البتة ثلاثا (قال مالك في الرجل يقول لامرأته أنت خلية أو برية أو بائة أنها  
 ثلاث تطليقات للمرأة التي قد دخل بها ويدين) أي يوكل إلى دينه (في التي لم يدخل بها) فيقبل منه  
 (أو واحدة أراد أم ثلاثا فان قال واحدة حلف على ذلك) بالله الذي لا إله إلا هو (وكان خاطبا من  
 الخطاب) لا يملك رجعتها لأن الطلاق قبل الدخول بائن ووجه الفرق بينهما (لأنه لا يخلو) بضم  
 فسكون فكسر (المرأة التي قد دخل بها ووجهها ولا يبينها ولا يبرحها) بضم أولهما من زوجها (الا  
 ثلاث تطليقات والتي لم يدخل بها تخليها وتبريم أو تبينها الواحدة) بضم الفوقية في الثلاث (قال مالك  
 وهذا أحسن ما سمعت في ذلك) ولذا ذهب إليه وفي هذه المسائل أقوال آخر

(ما يبين من التعليل)

(مالك أنه بلغه أن رجلا جاء إلى عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن كنية ابن عمر) اني جعلت  
 أمرا امرأتى في يديها فطلقت نفسها فجاءتني فقال عبد الله بن عمر أراه كما قالت فقال الرجل لا تفعل  
 يا أبا عبد الرحمن فقال ابن عمر) رداعليه (أنا أفعل أنت فعلته) وكان هذا من تسمية القول فعلا  
 (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول إذا ملك الرجل امرأته أمرها بالقضاء ما قضت به) من  
 واحدة فأكثر (الا أن ينكر عليها ويقول لم أرد الا واحدة فيحلف على ذلك ويكون أملا) أحق  
 بها من غيره (ما كانت) أي مدة كونها (في عدتها) بخامصدرية

(ما يجب فيه تطليقة واحدة من التعليل)

(مالك عن سعيد) بكسر العين (ابن سليمان بن زيد بن ثابت) الانصاري المدني قاضيا من الثقات  
 ورجال الجميع (عن) هـ (خارجة بن زيد بن ثابت) الانصاري أبي زيد المدني الثقة أحد الفقهاء  
 مات سنة مائة وقيل قبلها (أنه أخبره أنه كان جالسا عند والده زيد بن ثابت فأتاه محمد بن عبد الله  
 (ابن أبي عتيق) محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق النخعي المدني مقبول روى له البخاري  
 والسنن (وعينه مدمعان) بفتح الميم (فقال له زيد ما شأنك) أي حالك (فقال ملكيت امرأتى  
 أمرها فقارقتني فقال له زيد ما جعلك على ذلك فقال القدر فقال زيد ارتجعتها ان شئت فأعماها  
 واحدة) ان قضت بها أو ناكزتها أو ان مذهب زيد أنها واحدة مطلقا (وأنت أملاك بها) أحق من  
 غيرها (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه) ابن محمد بن الصديق (أن رجلا من ثقيف ملك  
 امرأته أمرها فقالت أنت الطلاق فسكت ثم قالت أنت الطلاق فقال) منكراتها (بفتح الجيم)  
 بكسر الكاف (ثم قالت أنت الطلاق فقال بفتح الجيم) منكراتها أيضا (فاختصمها إلى مروان بن  
 الحكم) أمير المدينة من جهة معاوية (فاستلفه ما ملكها الا واحدة وردها إليه قال مالك قال  
 عبد الرحمن فكان القاسم) يعني أباها (يحب هذا القضاء وبراء أحسن ما سمع في ذلك قال مالك وهذا  
 أحسن ما سمعت في ذلك وأجبه إلى) يقتضي أنه مع غيره



تركت في الكلالة يستفتونك قل  
الله يفتيك في الكلالة \* حدثنا  
منصور بن أبي مزاحم ثنا أبو  
بكر عن أبي اسحق عن البراء بن  
عازب قال جاء رجل الى النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال يا رسول الله  
يستفتونك في الكلالة ما الكلالة  
قال تجزيت آية الصديق فقلت  
لابي اسحق هو من مات ولم يدع  
ولدا ولا والدا قال كذلك ظنوا انه  
كذلك

((باب ما جاء في الصلب))

حدثنا عبد الله بن عامر بن زرار  
ثنا علي بن مسهر عن الاعمش  
عن أبي قيس الاودي عن هزيل  
ابن شرحبيل الاودي قال جاء  
رجل الى أبي موسى الاشعري  
وسلمان بن ربيعة فسألهما عن  
ابنة وابنة ابن وأخت لاب وأم  
فقالا لا بنته النصف وللأخت من  
الاب والام النصف ولم يورثا ابنة  
الابن شيئا وأت ابن مسعود فانه  
سئلا عن أخته الرجل فسأله وأخبره  
بقولهما فقال لقد ضللت اذا وما أنا  
من المهتدين ولكن أقضي فيهما  
بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم  
لابنته النصف ولابنة الابن سهم  
تكملة الثلثين وما بقي فلاخت من  
الاب والام \* حدثنا مسدد ثنا  
بشر بن المفضل ثنا عبد الله بن  
محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله  
قال خرجنا مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم حتى جئنا امرأة من  
الانصار في الاسواق فجاءت المرأة  
بابتنتين فقالت يا رسول الله هاتان  
بتنتان ابنت بن قيس قتل معك يوم  
أحد وقد استنفا عجمهما مالهما  
وميراثهما كله فلم يدع لهما مالا  
الا أخذته فأتى رسول الله فوالله

((مالا يبين من التملك))

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عمته (عائشة أم المؤمنين انها خطبت علي) أي  
لاخيهما (عبد الرحمن بن أبي بكر) الصديق (قريصة) بفتح القاف وكسر الراء وسكون التنية  
وموحدة قاء تأنيث ويقال بالتصغير بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية الصمائية أخت أم سلمة  
أم المؤمنين وكانت موصوفة بالجمال روى عمر بن شبة لما قدمت مكة قال سعد بن عباد ما رأينا  
من نساء قريش ما كان يذكركم من جمالهن فقال صلى الله عليه وسلم هل رأيت بنات أبي أمية هل  
رأيت قريصة (فزوجوه) وولدت له عبد الله وأم حكيم وحفصة ذكراه ابن سعد (ثم انهم عتبا) أي  
وجدوا (علي عبد الرحمن) في أمر فعله وكان في خلقه شدة (وقالوا ما زوجنا الا عائشة) أي انما  
وثقنا بفضلهما وحسن خلقهما وانما لا نرضى لنا باذى ولا اضرار في وليتنا (فأرسلت عائشة الى عبد  
الرحمن فذكرت ذلك له فجعل أمر قريصة يسدها فاختارت زوجها فلم يكن ذلك طلاقا) ولابن  
سعد بسند صحيح عن ابن أبي مليكة قال تزوج عبد الرحمن قريصة أخت أم سلمة وكان في خلقه  
شدة فقالت له يوما أما والله لقد حذرتك قال فأمر لك بذلك فقالت لا اختار علي ابن الصديق أحدا  
فأقام عليها (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه  
وسلم زوجت حفصة بنت عبد الرحمن) بن الصديق من ثقات التابعين روى لها مسلم والثلثة  
(المنذر بن الزبير) بن العوام الاسدي أبا عثمان شقيق عبد الله روى عن أبيه وعنه ابنه محمد  
وحفيدة فليح ذكراه ابن حبان في ثقات التابعين وذكراه ابن عازب بن حكيم بن حزام أثبت عليه  
وذكراه مصعب الزبيرى ان المنذر غاضب أخاه عبد الله فخرج من مكة الى معاوية فأجازه بجائزة  
عظيمة وأقطعته أرضا بالبصرة وذكراه الزبير بن بكار ان المنذر كان عند عبيد الله بن زياد لما  
امتنع عبد الله بن الزبير من مبايعة يزيد بن معاوية فكذب يزيد الى عبيد الله أن يوجه اليه  
المنذر فبلغه فهرب الى مكة فقتل في الحصار الاول بعد وقعة الحرة سنة أربع وستين (وعبد  
الرحمن طاب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال ومثلي يصنع هذا به ومثلي يفتات عليه) يتزوج بنته  
وهو غائب (فكلمت عائشة المنذر بن الزبير) أخبرته بقول أخيهما (فقال المنذر فان ذلك بيد عبد  
الرحمن) والداها (فقال عبد الرحمن ما كنت لأرد أمر قضيت به) بكسر التاء خطا بالاخته عائشة  
وفي نسخة صحيحة قضيت به باثبات الياء لا شباع الكسرة (فقرت حفصة عند المنذر ولم يكن ذلك  
طلاقا) قال مالك في الموازية انما كان ذلك لمثل عائشة لمكانها من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أي لانه انما يجوز اجازة المحرم تزويج ابنته أو أخيه أو جده اذا كان قد قوض له أموره والام  
يجوز ولو أجازه الاب كما في المدونة وعائشة ليست واحدا من هؤلاء ولم يفوض لها أموره فالجواز  
في اجازة فعلها خصوصية قال ابن القاسم وأظنها وكلت عند العقد لكنهم نصوا على ان ولي  
المرأة لا يוכל الا مثله وعائشة لا يصح كونها وكيلها عن أخيها فكيف تוכל الا أن يقال ما نصوا  
عليه اذا وكل الولي من يتولى العقد أما اذا وكل من يتولى من يتولى العقد فلا مانع ان يוכל  
امرأة مثلا وذكراه الزبير بن بكار ان المنذر فارق حفصة فترجها الحسن بن علي فاجتال المنذر  
عليه حتى طلقها فأعادها المنذر (مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمرو أباه برة سئلا عن الرجل  
يملك امرأته أمرها فترد ذلك اليه ولا تقضي فيه شيئا فقال لا ليس ذلك بطلاق) لانها ردت ولم  
توقع شيئا (مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال اذا ملك الرجل امرأته أمرها  
فلم تفارقها وقرت) بالقاف ثبتت (عنده فليس ذلك بطلاق) لرد هاما ملك (قال مالك في المملكة اذا  
ملكها زوجها أمرها ثم افترقا ولم تقبل من ذلك شيئا فليس يسدها من ذلك شيء وهو لها مادام في  
مجلسهما) فاذا افترقا منه بطل التملك



لا تنكحان أبداً إلا وهما مال فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقضى الله في ذلك قال وترأت سورة  
النساء بوصيكم الله في أولادكم  
الآية فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ادعوا إلى المرأة  
وصاحبها فقال لهما أعطهما  
الثلثين وأعط أمهما الثمن وما بقى  
فذلك قال أبو داود وأخطأ فيه هما ابنتا  
سعد بن الربيع وثابت بن قيس قتل  
يوم اليمامة \* حدثنا ابن السرح  
ثنا ابن وهب أخبرني داود بن  
قيس وغيره من أهل العلم عن  
عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر  
ابن عبد الله أن امرأة سعد بن  
الربيع قالت يا رسول الله إن سعدا  
هلك وترك ابنتين وساق نضوه قال  
أبو داود هذا هو أصح \* حدثنا  
موسى بن اسمعيل ثنا أبان ثنا  
قتادة حدثني أبو حسان عن  
الأسود بن يزيد أن معاذ بن جبل  
ورث أختا وابنة فجعل لكل  
واحدة منهما النصف وهو باليمن  
ونبي الله صلى الله عليه وسلم يومئذ  
حي

((باب في الجدة))

\* حدثنا القعني عن مالك عن ابن  
شهاب عن عثمان بن أمية عن  
خرشة عن قيس بن ذؤيب أنه قال  
جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق  
تسأل ميراثها فقال مالك في كتاب  
الله شيء وما علمت لك في سنة نبي الله  
صلى الله عليه وسلم شيئا فأرجى  
حتى أسأل الناس فسأل الناس  
فقال المغيرة بن شعبه حضرت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أعطاهما السدس فقال أبو بكر هل  
معل غيرك فقام محمد بن مسلمة  
فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه

الإبلا

قال عياض في الإكمال الإبل الحلف وأصله الامتناع من الشيء يقال آلى بولي إبلًا ونألى نأليًا  
وانتلى انتلا وقال في تنبيهاته الإبل لغة الامتناع كقوله تعالى ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة  
الآية ثم استعمل فيما إذا كان الامتناع منه لأجل اليمين فنسبوا اليمين إليه فصار الإبل الحلف  
وهو في عرف الفقهاء الحلف على ترك وطء الزوجة وشذابن سيرين فقال هو الحلف على ما في تركه  
مساءة لها وطأ كان أو غيره كلفه لا يكلمها وقال الباجي هو لغة اليمين وقاله ابن المباحثون (مالك  
عن جعفر) الصادق (ابن محمد) الباقر (عن أبيه) محمد بن علي بن الحسين (عن علي بن أبي  
طالب) وفيه انقطاع لأن محمد لم يدرك عليا لكن قد رواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن علي (أنه  
كان يقول إذا آلى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق وإن مضت الأربعة الأشهر حتى يوقف)  
عند الحاكم (فأما ان يطلق وأما ان يفي) بطأ ويكفر عن عيئه (قال مالك وذلك الأمر عندنا)  
بالمدينة قال عياض لا خلاف أنه لا يقع الطلاق قبل الأربعة أشهر وأنه يسقط الطلاق إذا حثت  
نفسه قبل تمامها فإن مضت فقال الكوفيون يقع الطلاق وروى مثله عن مالك والشافعية وهو رده  
وعن أصحابه وهو قول الكافة أنه لا يقع بمضيها بل حتى يوقفه الحاكم فيفيء أو يطلق عليه فتقدير  
الآية عند الكوفيين فإن فاءوا فيهن وعند الجمهور فإن فاءوا بعد ما قال القرطبي وقوله تعالى فإن الله  
غفور رحيم حجة لكافة لأنه لو وقع بمضيها لم يقع للعزم عليه بعدها معني (مالك عن نافع عن عبد الله  
ابن عمر أنه كان يقول أيعا رجل آلى من امرأته فإنه إذا مضت الأربعة الأشهر وقف حتى يطلق)  
بنفسه (أو يفي) يرجع إلى جماعها (ولا يقع عليه طلاق إذا مضت الأربعة الأشهر) ولم يجامع  
فيها (حتى يوقف) عند الحاكم فيطلق بنفسه أو يفيء أو يطلق عليه وهذا لا يرد ذكره البخاري  
عن اسمعيل عن مالك وتابعه الليث عن نافع عن البخاري أيضا وعارضه بعض الحنفية بما رواه  
ابن أبي شيبة بسند على شرط الشيخين عن ابن عباس وابن عمر قالوا إذا آلى فلم يفيء حتى مضت  
أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة وجوابه أنه لا ينهض معارضته ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر  
وأخرجه البخاري بما رواه غيره عن ابن عمر أن كان على شرط الصحيح لأنه لا يلزم من إخراج البخاري  
لرجال السند الذي أخرجه غيره أن يكون بمنزلة المخرج فيه نفسه ولذا كان الصحيح مرآب فيقدم  
عند التعارض ما أخرجه على ما أخرجه غيره بشرطه وعلى تسليم انتهاء المعارضه لم يستدل  
بذلك فيرجع إلى ما دلت عليه الآية وكيف يسلم والترجيح يقع بموافقة الأكثر مع موافقة ظاهر  
القرآن (مالك عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب وأبا بكر بن عبد الرحمن كانا يقولان في الرجل  
يولي من امرأته أنها إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة) تقع بمضيها (ولزوجها عليها الرجعة  
ما كانت في العدة) لأن طلاق الإبل رجعي (مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يقضي في  
الرجل إذا آلى من امرأته أنها إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة) واحدة (وله عليها  
الرجعة مادامت في عدتها قال مالك وعلى ذلك كان رأي ابن شهاب) فوافق رأيه رأي شيخه ابن  
المسيب وأبي بكر وقاله أبو حنيفة والكوفيون وقال الجمهور كما علم خلافه ونقل ابن المنذوع عن  
بعض الأئمة قال لم نجد في شيء من الأدلة أن العزيمة على الطلاق تكون طلاقا ولو جازل كان العزم  
على النفي وفيما لا قال به وليس في شيء من اللغة أن اليمين التي لا ينوي بها الطلاق تقتضي طلاقا  
والعطف بالفاء على أربعة أشهر يدل على أن التحيير بعدمضي المدة فلا يتجه وقوع الطلاق بمجرد  
مضيها قال الشافعي رحمه الله ظاهر كتاب الله يدل على أن له أربعة أشهر ومن كانت له أربعة  
أشهر أجلاله فلا سيل عليه فيها حتى تنقضي الأربعة أشهر كالأجلتني أربعة أشهر لم يكن لك  
على أخذ حقك مني حتى تنقضي الأربعة أشهر ودل على أن عليه إذا مضت الأربعة واحدة من



فأنفذها أبو بكر ثم جاءت الجدة  
الأخرى إلى عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه تسأله ميراثها فقال مالك  
في كتاب الله تعالى شيء وما كان  
القضاء الذي قضى به إلا غيرك  
وما أنارائد في الفرائض ولكن  
هو ذلك السادس فإن اجتمعتما  
فيه فهو بينكما وأيكما خات به فهو  
لها \* حدثنا محمد بن عبد العزيز بن  
أبي رزمة أخبرني أبي ثنا عبد  
الله العنكي عن ابن بريدة عن  
أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
جعل للجد السادس إذا لم يكن  
دونه أم

(باب في ميراث الجد)

\* حدثنا محمد بن كثير أنا همام  
عن قتادة عن الحسن عن عمران  
ابن حصين أن رجلا أتى النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال إن ابني مات  
فقال من ميراثه فقال لك السادس  
فلما أدبر دعاه فقال لك سدس آخر  
فلما أدبر دعاه فقال إن السادس  
الآخر طعمه قال قتادة فلا يدرون  
مع أي شيء ورثه قال قتادة أقل شيء  
ورث الجد السادس \* حدثنا وهب  
ابن بقية عن خالد بن يونس عن  
الحسن أن عمر قال أيكم يعلم ما ورث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الجد فقال معقل بن يسار أنا ورثته  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
السدس قال مع من قال لا أدري  
قال لا أدري فتأني إذا

(باب في ميراث العصة)

\* حدثنا أحمد بن صالح ومحمد بن  
خالد وهما حديث محمد وهو  
الاشبع قال ثنا عبد الرزاق ثنا  
معمر عن ابن طاووس عن أبيه  
عن ابن عباس قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أقسم المال

حكم بين أمانتي أو يطابق فقلنا بما إذا قلنا لا يلزمه طلاق بعض أربعة أشهر حتى يحدث في سنة  
أو طلاق أو آجاب بعض الحنفية بأن الفاء تعقيب المعنى في الزمان في عطف المفرد كجاء يدفعه وهو  
وتدخل الجمل لتفصيل مجمل قبلها وغيره فإن كانت للدول نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا  
أرنا الله جوهرة فلا يفيد ذلك التعقيب الحقيقي بل التعقيب الذي كرى بأن ذكر التفصيل بعد  
الاجمال وإن كانت له برة فكلاول كجاء زيد فقام عمرو وكل من الأمرين جائزا لإرادة في الآية  
المعنوية بالنسبة إلى الأيلاء فإن فارقا بعد الأيلاء والذكر كرى فإنه تعالى لما ذكر أن إهم من نسائهم أن  
يتربصوا أربعة أشهر من غير بينونة مع عدم الوطء كان موضع تفصيل الحال في الأمرين فقوله فإن  
فاؤا إلى قوله سمع عليم واقع لهذا الغرض فيصح كون المراد فإن فاؤا أي رجعوا عما استمروا عليه  
بالوطء في المدة تعقيبا على الأيلاء التعقيب الذي كرى أو بعدها تعقيبا على التربص فإن الله غفور  
رحيم لما حدث منهم من العجز على الظلم وعقد القلب به وما فيه من التعسف الذي ينبوع عنه الظاهر  
عني عن رده (قال مالك في الرجل يولي من امرأته فيوقف فيطلق عند انقضاء الأربعة الأشهر ثم  
يراجع امرأته أنه إن لم يصيها حتى تنقضي عدتها فلا يسيل له عليها) وفي نسخة ابن وضاح فلا يسيل له  
إليها ولا رجعة له عليها (الأن يكون له عذر من مرض أو سجن أو ما أشبه ذلك من العذر) الذي  
لا يقدر معه على الجماع فإن ارتجاعه إياها ثابت عليها (فإن مضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك فإنه إن  
لم يصيها حتى تنقضي الأربعة أشهر وقف أيضا فإن لم يقف) بطأ (دخل عليه الطلاق بالأيلاء الأول  
إذا مضت الأربعة الأشهر ولم يكن له عليها رجعة لأنه نكحها ثم طلقها قبل أن يمسه فلا عدة له  
عليها ولا رجعة) كما قال تعالى ثم طلقوهن من قبل أن تمسوهن فالحكم عليهن من عدة تعتدونها  
(قال مالك في الرجل يولي من امرأته فيوقف بعد الأربعة أشهر فيطلق ثم يرجع ولا يمسه حتى تنقضي  
أربعة أشهر قبل أن تنقضي عدتها) لتأخرها بمحل ونحوه (أنه لا يوقف ولا يقع عليه طلاق وإنه إن  
أصابها قبل أن تنقضي عدتها كان أحق بها وإن مضت عدتها قبل أن يصيها فلا يسيل له عليها  
وهذا أحد من ما سمعت في ذلك قال مالك في الرجل يولي من امرأته ثم يطلقها فتنتقض الأربعة  
الأشهر قبل انقضاء عدة الطلاق قال هما طليقتان إن هو وقف ولم يقف وإن مضت عدة الطلاق  
قبل الأربعة الأشهر فليس بالإيلاء بطلاق وذلك أن الأربعة الأشهر التي كانت توقف بعدها مضت  
وليس له يومئذ امرأته) جلة حالية والطلاق إنما يقع على المرأة (ومن حلف أن لا يطأ امرأته يوما  
أو شهرا ثم مكث) بلاوطء (حتى ينقضي أكثر من الأربعة الأشهر فلا يكون ذلك إيلاء) وبه قال  
الجمهور وشذ ابن أبي ليلى والحسن في آخرين فقالوا إن حلف على ترك الوطء يوما أو أقل أو أكثر  
حتى مضت أربعة أشهر فهو مول ظاهر الآية وعكس ابن عمر فقال كل من وقف في عيته وقناوان  
طال فليس بمول وإنما المولى من حلف على ترك الوطء للأبد (أنما يوقف في الإيلاء من حلف على  
أكثر من الأربعة الأشهر فأما من حلف أن لا يطأ امرأته أربعة أشهر أو أدنى) أقل (من ذلك  
فلا أرى عليه إيلاء لأنه إذا دخل) وفي نسخة جاء (الاجل الذي يوقف عنده خرج من عيته ولم يكن  
عليه وقف) لأن المرأة تصير على ترك الوطء أربعة أشهر وبهذا يبقى صبرها أو يقل وهذا هو  
المشهور عن مالك وبه قال الجمهور والشافعي وأحمد وروى عبد الملك يكون مولى بالخلف على  
أربعة أشهر وبه قال الكوفيون وأبو حنيفة ونعمان الأول بما أعطيه الفاء من قوله تعالى فإن فاؤا  
فإن الله غفور رحيم فإن ظاهرها يستلزم تأخير ما بعدها عما قبلها وذلك يؤذن بأن زمن الفينة بعد  
الأربعة وكذلك أن الشرطية فإنها تصير الماضي بعدها مستقبلا فلو طلبت الفينة في الأربعة  
أشهر لبقى معنى الماضي بعدها على ما كان عليه بعد دخولها وهو باطل ورأى في القول الثاني أن  
الفاء مجرد السببية ولا يلزم تأخر المسبب عن سببه في الزمان بل الغالب عليه المقارنة ورأى أيضا



بين أهل الفرائض على كتاب الله  
فما تركت الفرائض فلاولى ذكر  
((باب في ميراث ذوى الارحام))  
حدثنا حفص بن عمرو ثنا شعبة  
عن بديل عن علي بن أبي طلحة عن  
راشد بن سعد عن أبي عامر عن  
المقدام قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من ترك كلاً فإلى  
ورثته قال إلى الله وإلى رسوله ومن  
ترك مالا فلورثته وأنا وارث من  
لا وارث له أعقل له وأرثته والحال  
وارث من لا وارث له يعقل عنه  
ورثته حدثنا سليمان بن حرب  
في آخرين قالوا ثنا حماد بن  
بديل عن علي بن أبي طلحة عن  
راشد بن سعد عن أبي عامر  
الهوزني عن المقدم الكندي  
قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أنا أولى بكل مؤمن من نفسه  
فن ترك ديناً أو ضيعة فإلى ومن  
ترك مالا فلورثته وأنا مولى من لا  
مولى له أرث ماله وأفلت عانه والحال  
مولى من لا مولى له يرث ماله ويفلت  
عانه قال أبو داود ورواه الزبيدي  
عن راشد عن ابن عائذ عن المقدم  
ورواه معاوية بن صالح عن راشد  
قال سمعت المقدم سمعت أبا داود  
يقول الضيعة معناه عيال حدثنا  
عبد السلام بن عتيق الدمشقي  
ثنا محمد بن المبارك ثنا اسمعيل  
ابن عياش عن يزيد بن حجر عن  
صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه  
عن جده قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول أنا وارث  
من لا وارث له أفلت عانبه وأرث  
ماله والحال وارث من لا وارث له  
يفلت عانبه ويرث ماله حدثنا  
مسدد ثنا يحيى ثنا شعبة  
وثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا وكيع

حذف كان بعد ان أى فان كانوا أفاذا كانوا أول مثله في قوله ان كنت قلته فقد علمته والقريضة  
المعينة لذلك ما دللت عليه اللام من قوله للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فالتربص  
إذا مقصور عليهم الا غير ورد بان الذى فى اللام الحلف على ترك الوطء تلك المدة والقبضه أمر يكون  
بعدها فليس مقصورا عليها (قال مالك من حلف لامرأته أن لا يطأها حتى تنظم ولدها فان ذلك  
لا يكون ابلاء) لانه انما قصد عدم ضرر ولده لا الامتناع من الوطء (وقد بلغنى ان علي بن أبي طالب  
سئل عن ذلك فلم يره ابلاء) أتى به تقوية لقوله وان لم يتفرد به

((ابلاء العبد)) بالجمع وفي نسخة العبد بالافراد

(مالك انه سأل ابن شهاب عن ابلاء العبد فقال هو فحوا ابلاء الحر وهو عليه واجب) كالحر (وابلاء  
العبد شهران) وبه أخذ مالك لكنه قال أكثر من شهرين وقيل أجله كالحر وبه قال الشافعي وأبو  
حنيفة ووجه المشهور انه معنى يتعلق به حكم البيئونة فوجب نقصانه فيه عن الحر أصله الطلاق  
قاله القاضي عبد الوهاب

((ظهار الحر))

بكسر المجهمة لغة مصدر ظاهر مفاعلة من الظهر فيصح أن يراد به معان مختلفة ترجع الى الظهر  
معنى ولفظا بحسب اختلاف الأغراض فيقال ظاهرت فلانا اذا قابلت ظهرك بظهره حقيقة واذا  
غابته أيضا وان لم تدبره حقيقة باعتبار ان المغاينة تقتضى هذه المقابلة وظاهرته اذا نصرته لانه  
يقال قوى ظهره اذا نصره وظاهر من امرأته اذا قال أنت على كظهر أى وظاهر بين ثوبين اذا  
ليس أحدهما فوق الآخر على اعتبار جعل ما يلي كل منهما الاخر ظهرا للشوب وغاية ما يلزم كون  
لفظ الظهر في بعض هذه التراكيب مجازا وذلك لا يمنع الاشتقاق منه ويكون المشتق مجازا أيضا  
وقد قيل الظهر هنا مجاز عن البطن لانه انما يركب البطن فكظهر أى أى بطنها بعلاقة المجاورة ولانه  
عموده لكن لا يظهر ما هو الصارف عن الحقيقة من النكاح ذكره بعض المحققين وقال غيره  
مأخوذ من الظهر لان الوطء ركوب وهو غالب انما يكون على الظهر ويؤيده ان عادة كثير من  
العرب وغيرهم انى النساء من قبل ظهورهن ولم تكن الانصاف تفعل غيره استبقاء للحياء وطلباً  
للاستر كراهة لاجتماع الوجوه حينئذ والاطلاع على العورات وأما المهاجرون فكأنوا يأتونهم من  
قبل الوجه فتزوج مهاجري أنصارية فراودها على ذلك فامتنعت فأرسل الله نساؤكم حرث لكم  
الآية على أحد الوجوه في سبب نزولها (مالك عن سعيد) بكسر العين وقيل بسكونها ابلايا (ابن  
عمرو) بفتح العين (ابن سليم) بضم السين (الزرقى) بضم الزاى وقص الراى بالقاف الانصاري وثقه  
ابن معين وابن حبان وقال مات سنة أربع وثلاثين ومائة (انه سال القاسم بن محمد عن رجل طلق  
امرأته ان هو تزوجها) أى علق طلاقها على تزوجه اياها (فقال القاسم بن محمد ان رجلاً جعل  
امرأة عليه كظهر أمه ان هو تزوجها فأمره عمر بن الخطاب ان هو تزوجها أن لا يقربها حتى يكفر  
كفارة المتظاهر) فقام القاسم تعليق الطلاق على تعليق الظهار في اللزوم بجماع ما بينهما من  
المنع من المرأة (مالك انه بلغه أن رجلاً سأل القاسم بن محمد وسليمان بن يسار عن رجل تظاهر من  
امرأة قبل أن ينكحها فقالا ان نكحها فلا يجزئها حتى يكفر كفارة المتظاهر) فوافق سليمان بن  
يسار على وقوع الظهار المعلق (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال فى رجل تظاهر من أربعة  
نساء بكافة واحدة) بأن قال أنتن على كظهر أى (انه ليس عليه الا كفارة واحدة) لا أربع  
كفارات (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثل ذلك) الذى قاله عروة (قال مالك وعلى ذلك  
الامر عندنا) وهو المشهور في المذهب وفيه قول ضعيف بالعدد (قال الله تبارك وتعالى فى كفارة  
المتظاهر) وفي نسخة فى كتابه والذين يظهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا (فصير رقية) أى



ابن الجراح عن سفيان جيعا عن  
ابن الأصم عن مجاهد بن  
وردان عن عروة عن عائشة رضي  
الله عنها ان مولى للنبي صلى الله  
عليه وسلم مات وترك شيئا ولم يدع  
ولدا ولا جيعا فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم أعطوا ميراثه رجلا من  
أهل قريته قال أبو داود وحديث  
سفيان أتم وقال مسدد قال فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم ههنا أحد  
من أهل أرضه قالوا نعم قال فأعطوه  
ميراثه وحديثنا عبد الله بن سعيد  
الكندي ثنا الهاربي عن جبريل  
ابن أحر عن عبد الله بن بريدة عن  
أبيه قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
رجل فقال ان عندي ميراث رجل  
من الأزد وليست أحد اذ ديا أدفعه  
اليه قال اذهب فالتمس اذ ديا حولا  
قال فأتاه بعد الحول فقال يا رسول  
الله لم أحد اذ ديا أدفعه اليه قال  
فاذهب فالتمس اذ ديا حولا قال فأتاه  
بعد الحول فقال يا رسول الله لم أحد  
اذ ديا أدفعه اليه قال فانطلق فانظر  
أول خراعى تلقاه فادفعه اليه فلما  
ولى قال على الرجل فلما جاء قال  
انظر كبر خراعة فادفعه اليه  
حدثنا الحسين بن أسود الجعفي  
ثنا يحيى بن آدم ثنا شريك عن  
جبريل بن أحر عن أبي بكر عن ابن  
بريدة عن أبيه قال مات رجل من  
خزاعة فأتى النبي صلى الله عليه  
وسلم عبراته فقال التمسوا له وارثا  
أو ذراحم فلم يجدوا له وارثا ولا  
ذراحم فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أعطوه الكبر من  
خزاعة قال يحيى قد سمعته مرة  
يقول في هذا الحديث انظروا أكبر  
رجل من خزاعة حدثنا موسى  
ابن اسمعيل ثنا حماد أنا عمرو

اعتاقها وبشرط انها مؤمنة لانه تعالى قيد بذلك في كفارة القتل فيجعل المطلق هنا على ذلك المقيد  
عند الأئمة الثلاثة وخالف أبو حنيفة لان اختلاف الأسباب يقتضي اختلاف الأحكام لاجل  
اصلاح الحكمة والقتل مباح للظهار وهذا ظاهر يبادى الرأى لكن يرد ما في الصحيح في حديث  
السوداء ان سيداها قال للنبي صلى الله عليه وسلم على رقبة ولم يذكروا ماذا أفأعتقها فلم يأذن له  
حتى قال أين الله تعالى فقالت في السماء قال ومن أنا قالت رسول الله فقال أعتقها فانها مؤمنة (من  
قبل أن يتماسا) ذلكم نوعظون به والله بما تعملون خير (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من  
قبل أن يتماسا) بالوطء والاستمتاع بقبلة أو مباشرة جلالة على عمومه عند أكثر العلماء وبعضهم  
حمله على الوطء فله أن يقبل ويباشرو بطأ في غير الفرج (فمن لم يستطع) الصيام (فاطعام ستين  
مسكينا) عليه من قبل أن يتماسا حلالا للمطلق على المقيد لكل مسكين مد وثلاثين مده صلى الله  
عليه وسلم ولا خلاف عند المالكية ان هذا العدد معتبر فلا يجوز ما دونه ولو دفع اليهم مقدار  
طعام الستين وقاله الشافعي وقال أبو حنيفة ان أطعم مسكينا واحدا ستين يوما جزاء لانه سد ستين  
خلة وهو مقصود الشرع ورد بأن الله تعالى نص على عدد المساكين فلا يترك النص الصريح  
لاستنباط معنى منه لانه فرع يكر على أصله بالطلاق فهو أولى بالطلاق (قال مالك في الرجل  
يتظاهر من امرأته في مجالس متفرقة قال ليس عليه الا كفارة واحدة فان تظاهرت كفرت ثم تظاهر  
بعد أن يكفر فعليه الكفارة أيضا) لانه ظاهر مستأنف (ومن تظاهر من امرأته ثم مسها قبل أن  
يكفر ليس عليه الا كفارة واحدة) وان فعل حراما اذ لا يلزم منه تعددها (ويكف عنها حتى يكفر)  
لانه صلى الله عليه وسلم قال لرجل تظاهر من امرأته وواقعها لا تقر بها حتى تكفر رواه أبو داود  
 وغيره (وليس يغفر الله) يتب اليه ويندم (وذلك أحسن ما سمعت) وتكفم عليه الكفارة حينئذ  
مطلقا بقيت المرأة في عصمته أم لا قامت بحقة في الوطء أم لا لانه حق لله تعالى بخلاف ما إذا لم يوطأ  
 وطلقها أو مات ولم تقم بحقة في الوطء عند بعضهم فلا تجب الكفارة لانه حق آدمي وحق الله أو كذا  
(والظهار من ذوات المحارم من الرضاة والنسب سواء) لانه تشبيه من تحل بمن تحرم فهو شامل  
 لمن حرمت بالرضاة (وليس على النساء ظهار) فاذا تظاهرت المرأة من زوجها لم يلزمها شيء لان  
 الله تعالى اغماجه للرجال فلا مدخل فيه للنساء (قال مالك في قول الله تبارك وتعالى والذين  
 يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا قال سمعت ان تفسير ذلك أن يتظاهر الرجل من امرأته ثم  
 يجمع) يضم فسكون فكسر يعزم ويهيم (على امساكها واصابتها) الذي هو خلاف قصد الظهار  
 من وصف المرأة بالتحريم (فان أجمع) عزم وصمم (على ذلك فقد وجبت عليه الكفارة) لان دخول  
 الفاء في خبر المستند الموصول دليل على الشرطية كقولك الذي يأتي فيله درهم فبانتفاء العود ينتفي  
 الوجوب وهو ظاهر ولذا قال (وان طلقها ولم يجمع بعد تظاهرها منها على امساكها واصابتها فلا  
 كفارة عليه) لا وجوب ولا غيره وان كان لا يلزم من انتفاء الوجوب انتفاء الجواز لان الوجوب اما  
 أخص أو حقيقة أخرى لكن أكثر أهل المذهب على ان الجواز ينتفي بانتفاء العود (قال مالك فان  
 تزوجها بعد ذلك) الطلاق (لم يمسها حتى يكفر كفارة المتظاهر) لعموم الآية (قال مالك في الرجل  
 يتظاهر من أمة انه ان أراد أن يصيبها فعليه كفارة الظهار قبل أن يوطأها) لانه فرج حلال فيصوم  
 بالتحريم فدخلت في قوله تعالى من نسائهم اذ لا شأنها من النساء لغة وانما خصها بالزوجات العرف  
 وقد أخرج ابن الأعرابي في معجمه من طريق همام سئل قتادة عن رجل تظاهر من مريته فقال  
 قال الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار مثل ظهار المرأة وقال الحنفى والشافعي اغما  
 الظهار من الزوجة لا لانه لا يمس من النساء أى عرفا وقول ابن عباس الظهار كان طلاقا ثم  
 أحل بالكفارة فكما لاحظ للائمة في الطلاق لاحظ لها في الظهار (ولا يدخل على الرجل ابلا في



ابن دينار عن عروسة عن ابن عباس ان رجلا مات ولم يدع وارثا الا غلاما له كان أعتقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له أحد قالوا لا الا غلاما كان أعتقه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه له

((باب ميراث ابن الملاءنة))

\* حدثنا ابراهيم بن موسى الرازي ثنا محمد بن حرب حدثني عمرو بن روبة التغلبي عن عبد الواحد بن عبد الله المصري عن واثله بن الاسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة تحرز ثلاثة موارد عتيقها واقبها وولدها الذي لا عنت عنه \* حدثنا محمود ابن خالد وموسى بن عامر قال ثنا الوليد أنا ابن جابر ثنا مكحول قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاءنة لأمه ولورثتها من بعدها \* حدثنا موسى ابن عامر ثنا الوليد أخبرني عيسى أبو محمد عن العلاء بن الحرث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ((باب هل يرث المسلم الكافر))

\* حدثنا مسدد ثنا سفيان عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن اسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم \* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله أين تنزل غدا في حجة قال وهل نزل لنا عقيل من لا ثم قال نحن نازلون بخيف بني كنانة حيث تقامت قريش على الكفر يعني

تظاهروا الا أن يكون مضارا لا يريد أن يفي من تظاهروا (فدخل عليه الايلاء) (مالك عن هشام بن عروة انه سمع رجلا يسأل عروة بن الزبير عن رجل قال لامرأته كل امرأه أنكها عليك ما عشت) بكسر التاء (فهى على كظهر أمي فقال عروة بن الزبير يحزبه عن ذلك عتق ربة) ان وجدها والا فالصوم ثم الاطعام فالمعنى تحزبه كفارة واحدة

((ظهار العبد))

(مالك انه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد فقال نحو ظهار الحر) بجامع التكليف (قال مالك يريد انه يقع عليه كما يقع على الحر) كالطلاق (وظهار العبد عليه واجب وصيام العبد في الظهار شهران) كالحر لانه منكر من القول وذو رقة لم يجعل على النصف من الحر وتعين عليه الكفارة به عند مالك وأبي حنيفة والشافعي نعم قال مالك ان أذن له سيده في الاطعام أجزأه (قال مالك في العبدية ظاهر من امرأته انه لا يدخل عليه الايلاء وذلك انه لو ذهب يصوم صيام كفارة المظاهر) شهرين (دخل عليه طلاق الايلاء قبل أن يفرغ من صيامه) لان ايلاء العبد شهران وأجله شهران فلو أفطر ساهيا أو لمرض لا ينقض أجله قبل تمام كفارته وهو بعض ما يعذر به العبد في عدم دخول الايلاء عليه هكذا وجهه الباجي وهو أحسن من توجيه ابن عبد البر بأنه مبني على لزوم الطلاق بمجرد مضى الشهرين لانه خلاف المعروف من مذهب مالك

((ما جاء في الخيار))

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) المدني الفقيه المعروف بربيعة الرأي القائل فيه مالك ذهب حلاوة الفقه منذ مات ربيعة (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (عن) عمته (عائشة أم المؤمنين) انها قالت كان في بريرة) بفتح الواو حدة وكسر الراء واسكان القصبة فراء ثانية فيها تأنيث بريرة فبعل من البربر وهو ثور الاراك قبل اسم أبيها صفوان وان له حجة وقيل كانت نبطية وقيل قبطية وقيل حبشية مولاة عائشة وكانت تخدمها قبل أن تشتريها قبل وكانت مولاة لقوم من الانصار وقيل لآل عتبة بن أبي لهب وقيل لبني هلال وقيل لآل أبي أحمد بن جحش قال في الاصابة وفيه نظر فالذي هو مولاة لهم انما هو زوجها والثاني خطأ فان مولى عتبة سأل عائشة عن حكم هذه المسئلة فذكرت له قصة بريرة أخرجه ابن سعد وأصله عند البخاري وأخرج أبو عمر عن زيد بن واقد أن عبد الملك بن مروان قال كنت أجالس بريرة بالمدينة فكانت تقول لي اني أرى فيك خصالا وانك خلقي ان تلي هذا الامر فان وليته فاحذر الدماء فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الرجل لا يدفع عن باب الجنة بعد أن ينظر اليه على محبة من دم يريه من مسلم بغير حق انتهى فاشت بريرة الى زمن يزيد بن معاوية (ثلاث سنين) أي علم ببيها ثلاثة أحكام من الشريعة قال عياض المعنى انها شرعت في قصتها وما يظهر فيها مما سوى ذلك كان قد علم من غير قصتها وقال ابن عبد البر قد أكره الناس في تشقيق المعاني من حديث بريرة وتخرجهما فلمحمد بن جرير في ذلك كتاب ولحمدا ابن خزيمة فيه كتاب والجماعة في ذلك أبواب وأكثر ذلك تكاف واستنباط محتمل لا يستغني عن دليل والذي قصدته عائشة هو عظم الامر في قصتها وكران العربي ان ابن خزيمة استخرج منه ما ينف عن مائتين وخمسين فائدة وجمع بعض الأئمة قوائد هذا الحديث فزادت على ثلثمائة تلخصها في قص الباري ووقع في رواية يزيد بن هرون عن عروة عن بريرة قالت كان في ثلاث سنين أخرجه الناس وقال انه خطأ يعني والصواب عن عروة عن عائشة ولأبي داود من وجه آخر عن عائشة أربع سنين وزادوا أمرها أن تعد عدة الحرائر (فكانت إحدى السنين الثلاث انها أعتقت) بضم الهمزة وكسر الفوقية والذي أعتقها عائشة كما يأتي في كتاب العتق في حديث عائشة وابن عمر (نخبر) بضم الخاء (في) فراق (زوجها) وفي البقاء معه على عصمته وفي رواية الدارقطني من طريق أبيان بن صالح



المحصب وذلك ان بني كنانة خالفت

قريشا على بني هاشم ان  
لا يبايعوهم ولا يبايعوهم ولا  
يؤوهم قال الزهري والخلف الوادي  
\* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا  
حماد عن جبيب المعلم عن عمرو  
ابن شعيب عن أبيه عن جده  
عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يتوارث أهل  
ملتين شتى \* حدثنا مسدد ثنا  
عبد الوارث عن عمرو الواسطي  
ثنا عبد الله بن بريدة ان أخوين  
اختصما الى يحيى بن عمر مودى  
ومسلم فوثق المسلم منه ما وقال  
حدثني أبو الاسود ان رجلا حدثه  
ان معاذ حدثه قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول  
الاسلام يزيد ولا ينقص فوثق  
المسلم \* حدثنا مسدد ثنا يحيى  
ابن سعيد عن شعبة عن عمرو بن  
أبي حكيم عن عبد الله بن بريدة عن  
يحيى بن عمر عن أبي الاسود  
الدبلي ان معاذ أتى عيراث مودى  
وارثه مسلم فعناه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم

((باب في أسلم على ميراث))

\* حدثنا حجاج بن أبي يعقوب ثنا  
موسى بن داود ثنا محمد بن مسلم  
عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء  
عن ابن عباس قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم كل قسم قسم في  
الجاهلية فهو على ما قسم وكل قسم  
أدركه الاسلام فهو على قسم  
الاسلام

((باب في الولاء))

\* حدثنا قتيبة بن سعيد قال مالك  
عرض على نافع عن ابن عمر ان  
عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين  
أرادت أن تشري جارية تعتقها

عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة اذهبي فقد عتق  
معدن بضعك وزاد ابن سعد عن الشعبي مرسلا فاختارى وانما خبرت لتضربها بالمقام تحته من جهة  
أنها تتغير به وانك لست بسيدة منه عنهما وأنه لا ولاية له على ولده وغير ذلك وهذا بخلاف ما اذا عتقت  
تحت حر فلا خيار لها لان الكمال الحادث لها حاصل له فأشبه ما اذا أسلمت كناية تحت مسلم فلو عتق  
بعضها فلا خيار لبقاء النقصان وأحكام الرق وفيه ان يبيع الامة المتزوجة ليس بطلاق اذ لو طلقت  
بمجرد البيع لم يكن للتخيير فائدة واليه ذهب الجمهور وقال بعض الصحابة والتابعين البيوع طلاق لظاهر  
قوله تعالى والمحصنات من النساء الامام ملكة أيمانكم واحتج الجمهور بحديث الباب ومن حيث  
النظر انه عقد على منفعة فلا يبطل ببيع الرقبة كافي العيين المؤخرة والاية تزلت في المسيبات فهن  
المراد بملك العيين على ما ثبت في الصحيح من سبب نزولها وليس في هذا الحديث تصريح بأن زوج بريرة  
عبد أو حر حين عتقت وفي البخاري عن ابن عباس كان زوج بريرة عبدا يقال له مغيث كافي أنظر  
اليه يطوف خلفها ويبيكى ودموه تسيل على لحية فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعباس يا عباس  
ألا تعجب من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لورا جعته قالت  
يا رسول الله تأمرني قال انما أشفع قالت لا حاجة لي فيه وفي الصحيحين والسنن الاربعة عن الاسود  
عن عائشة انه كان حرا وبه غسل الحنفية لقولهم ثبت الخيار للامة اذا عتقت مطلقا كانت تحت  
حرا أو عبدا وتعقب بأن حديث الاسود اختلف فيه على راويه هل هو من قول الاسود أو رواه عن  
عائشة أو هو قول غيره قال ابراهيم بن أبي طالب أحد الحفاظ من طبقة مسلم خالف الاسود الناس  
في زوج بريرة وقال الامام أحمد انما يصح انه كان حرا عن الاسود وحده وصح عن ابن عباس وغيره  
انه كان عبدا ورواه علماء المدينة وأداروى علماء المدينة شيئا وعملا وبه فهو أصح شئ واذا عتقت  
الامة تحت الحر فعقدها المتفق على صحته لا يفسخ بأمر مختلف فيه وقال البخاري قول الاسود  
منقطع وقول العباس وابنه عبدا أصح وقال الدارقطني لم يختلف على عروة عن عائشة انه كان عبدا  
وكذا قال جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن عائشة وأبو الاسود أسامة اللبثي عن القاسم وأما  
ما أخرجه قاسم بن أصبغ قال أخبرنا أحمد بن يزيد المعلم ثنا موسى بن معاوية عن جرير عن هشام  
عن أبيه عن عائشة كان زوج بريرة حرا فهو وهم من موسى أو من أحد فان الحفاظ من أصحاب  
هشام ثم أصحاب جرير قالوا كان عبدا ولم يختلف على ابن عباس انه كان عبدا وبه جزم الترمذي  
عن ابن عمر وحديثه عند الشافعي والدارقطني وغيرهما وأخرج النسائي بسند صحيح عن صفية  
بنت أبي عبيد قالت كان زوج بريرة عبدا قال النووي ويؤيد ذلك قول عائشة كان عبدا ولو كان  
حرا لم يخبرها فاختبرت وهي صاحبة القصة بانه كان عبدا ثم عالت بقولها ولو كان حرا لم يخبرها وهذا  
لا يكاد أحد يقول الا توقيفا وقول من قال كان عبدا قبل العتق حرا عنده لان الرق يعقبه الحرية  
لا العكس فلا منافاة بين الروايتين تعقب بان محل الجمع المذكور اذا تساوت الروايتان في القوة امام  
التفرد في مقابلة الجمع فالمنفردة شاذة والشاذ مردود ولهذا لم يعتبر الجمهور الجمع بينهما إذ كرمع  
قولهم لا يصار الى الترجيح مع امكان الجمع بينهما لان محله عندهم ما لم يظهر الغلط في احدهما وقد  
روى الترمذي عن ابن عباس انه كان عبدا أسود يوم أعتقت وهذا يبطل الجمع ومغيث بضم الميم  
وكسر المعجمة واسكان التحيبة آخره مثلثة كما جزم به ابن ما كولا وغيره وهو أثبت ممن قال معتب  
بفتح العيين المهملة وشدد الفوقية آخره موحدة (و) السنة الثانية (قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم) حين أرادت عائشة أن تشريها وقال أهلها الولاء لنا (الولاء لمن أعتق) وفي رواية انما الولاء  
و بأنى ان شاء الله ثم رجه في كتاب الولاء (و) السنة الثالثة (دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
حجرة عائشة (والبرمة) بضم الموحدة واسكان الراء قال ابن الاثير هي القدر مطلقا وجعلها برم وهي



فقال أهلها نبيها علي أن ولاها  
لنا فذكرت عائشة لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقال لا يمنعك ذلك  
فإن الولاء لمن أعتق وحدثنا عثمان  
ابن أبي شيبة ثنا وكيع بن  
الجراح عن سفيان الثوري عن  
منصور عن إبراهيم عن الأسود  
عن عائشة قالت قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الولاء لمن  
أعطى الثمن وولى النعمة وحدثنا  
عبد الله بن عمرو بن أبي الجراح أبو  
معمر ثنا عبد الوارث عن حسين  
المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده ابن رثاب بن حسيبة  
تزوج امرأة فولدت له ثلاثة غلمة  
فمات أمهم فورتها ربا عنها وولاه  
مواليها وكان عمرو بن العاص  
عصبة بنينا فخرجهم إلى الشام  
فأتوا فقدم عمرو بن العاص ومات  
مولى لها وترك مالا فخاصمه اخوته  
إلى عمر بن الخطاب فقال عمر قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما أحرز الولد أو الولد فهو لعصبة  
من كان قال فكتب له كتابا فيه  
شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد  
ابن ثابت ورجل آخر فلما استخلف  
عبد الملك اختصموا إلى هشام بن  
اسماعيل أو اسمعيل بن هشام فرفعهم  
إلى عبد الملك فقال هذا من القضاء  
الذي ما كنت أراه قال فقضى لنا  
بكتاب عمر بن الخطاب فحسن فيه  
إلى الساعة

(باب الرجل يسلم على يد الرجل)  
حدثنا خالد بن خالد بن موهب  
الرملي وإشام بن عمار قال ثنا  
يحيى قال أبو داود وهو ابن حمزة  
عن عبد العزيز بن عمر قال سمعت  
عبد الله بن موهب يحدث عمر بن  
عبد العزيز عن قبيصة بن ذؤيب

في الأصل المتقدمة من الجور المعروف بالحجاز (تفوز) بالقاء (لحم) وفي رواية التيسى والبرمة على  
النار وكذا ابن وهب وزاد قدما بطعام (فقرب) بضم القاف وكسر الراء الثقيلة قدم (إليه خبر وأدم  
من آدم البيت) بضم الهمزة واسكان المهملة جمع ادم وهو ما يؤكل مع الخبز أي شيء كان والاضافة  
للتخصيص (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم أربمة) على النار (فيها لحم) والهمزة للتقرير  
(فقالوا بلى يا رسول الله ولكن ذلك لحم تصدق) بضم التاء والصاد وكسر الدال المشددة (به على  
بريرة وأنت لا تأكل الصدقة) لحرمها عليك (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو عليها) وفي  
رواية لها (صدقة وهو لنا هدية) حيث أهدته لنا لأن الصدقة يسوغ للفقير التصرف فيها بالاهداء  
والبيع وغير ذلك كتصرف المالك في أملاكهم وأفاد أن التحريم إنما هو على الصفة لا على العين فإذا  
تغيرت صفة الصدقة تغير حكمها فيجوز للغني ولو هاشميا كلها وشراؤها وسأل الأبي هل من ذلك  
ما يتفق من زول المرابطين ببعض أحياء العرب فيضيفونهم بحرام أو الغالب عليه الحرام فيجعلون  
بعض فقرائهم يقبل ذلك منهم صدقة ثم يهبه لهم قال وكان شيخنا أبو عبد الله يعني ابن عرفة يقول  
لا ينبغي ذلك لأنه تحصيل نعم إذا تحققت المفسدة بعدم الإكل جاز ومن المصالح المجوزة للكل  
خوفهم أن لم يأكلوا عدم قبوله في رد ما يهبوه من أموال الناس ولكن الأولى تقليل الإكل قال  
عباس وفيه أن سؤال الرجل عما يرى في بيته ليس بمدوم ولا مناف لمكارم الأخلاق وقوله في  
حديث أم زرع ولا يسأل عما عهد ليس من هذا وإنما ذلك أن يقول فيما عهد أين هو وما صنع به  
واما شيء يجده فيقول ما هذا فليس منه مع أن سؤاله صلى الله عليه وسلم إنما كان ليعين لهم  
حكم ما جهلوا لأنه علم أنهم لم يقدموا له ادم البيت دون سيد الأدم إلا ما اعتقدوه فكان كذلك  
فبين لهم حكمه وأخرجه البخاري في النكاح عن عبد الله بن يوسف في الطلاق عن اسمعيل ومسلم  
في الزكاة والعتق من طريق ابن وهب الثلاثة عن مالك به (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه  
كان يقول في الأمة تكون تحت العبد فتعتق الأمة إن لها الخيار ما لم يمسه) فان مسها سقط  
خيارها (قال مالك وإن مسها زوجها فزعمت أنها جهلت إن لها الخيار فأناتهاهم ولا تصدق بما  
أدعت من الجهالة ولا خيار لها بعد أن يمسه) لاشتهار الحكم (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن  
الزبير أن مولاة لبني عدي من قريش يقال لها زبراء) بزاي مفتوحة فموجدة ساكنة فراء فألف  
ممدودة كما ضبطها ابن الأثير (كانت تحت عبد وهى أمة يومئذ فعتقت قالت) زبراء (فأرسلت إلى  
حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخلت فقالت اني مخبرتك) بضم الميم واسكان المجمة  
فموجدة (خبروا ولا أحب أن تصنع شيئا إن أمرتك بذلك ما لم يمسه فزوجك فان مسك فليس لك من  
الامر شيء) أي سقط خيارك (قالت) زبراء (فقلت هو الطلاق ثم الطلاق ثم الطلاق فقارفته ثلاثا)  
لكرهتها البقاء معه قال أبو عمر لا أعلم لابن عمرو حفصة في ذلك مخالفا من الصحابة وقدروى في  
قصة بريرة من فوجادليل واضح على ما ذهب إليه روى سعيد بن منصور عن ابن عباس لما خبرت  
بريرة وأبى زوجها فبقيها في سكك المدينة ودموعه تسيل على لحية فكلم الناس له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أن يطلب إليها فقال لها صلى الله عليه وسلم زوجك وأبوك ذلك فقالت أنا امرأتى  
قال إنما أنا شافع قالت فلا حاجة لي فيه واختارت نفسها وكان اسمها مغيثا صيدا لآل المغيرة من  
بنى مخزوم (مالك أنه بلغه عن سعيد بن المسيب أنه قال أيعار رجل زوج امرأة وبه جنون أو ضرر  
فإنما تخبر فإن شاءت قرت) بقيت عنده (وإن شاءت فارقت) لما ينالها من الضرر وتخبرها بنفسه  
(قال مالك في الأمة تكون تحت العبد ثم تعتق قبل أن يدخل بها أو يمسه) إذا اختارت  
نفسها فلا صداق لها (لبقا بضعها) وهي تطليقة (واحدة زوال الضرر بها) (وذلك الامر عندنا)  
بالمدينة (مالك عن ابن شهاب أنه سمعه يقول إذا خير الرجل امرأته فاختارته) أي الرجل (فليس



قال هشام عن عبيد الله بن عمار قال  
 يا رسول الله وقال يزيد ان عبيد  
 قال يا رسول الله ما السنة في الرجل  
 يسلم على يد الرجل من المسلمين  
 قال هو أولى الناس بمحبته ومحبة  
 ((باب في بيع الولاء))

حدثنا حفص بن عمر ثنا شعبه  
 عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر  
 قال سمى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن بيع الولاء وعن هبته  
 ((باب في المولود يستحل ثم يموت))  
 حدثنا حسين بن معاذ ثنا عبد  
 الأعلى ثنا محمد بن يحيى بن اسحق  
 عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن  
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال اذا استحل المولود وورث  
 ((باب نسخ ميراث العدة بعد عيراث  
 الرحم))

حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت  
 حدثني علي بن حسين عن أبيه عن  
 علي بن زيد النخعي عن عكرمة عن ابن  
 سيرين قال قالوا الذين عاهدتكم  
 على الحرب فآتوهم نصيبهم كان الرجل يحالف  
 بغيره وسلم الرجل ليس بينهما نصيب فيرث  
 أحدهما الآخر ففسخ ذلك الا نقال  
 فقالوا وأولو الارحام بعضهم أولى  
 ببعض حدثنا هرون بن عبد الله  
 ثنا أبو اسامة حدثني ادريس  
 ابن يزيد ثنا طلحة بن مصرف  
 عن سعيد بن جبير عن ابن عباس  
 في قسوله والذين عاهدتكم فآتوهم  
 نصيبهم قال كان المهاجرون  
 حين قدموا المدينة تورث الانصار  
 دون ذوي رحمة للاخوة التي آتت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بينهم فلما نزلت هذه الآية ولكل  
 جعلنا موالى مما ترك قال نسختها  
 والذين عاهدتكم فآتوهم  
 نصيبهم من النصرة والنصيحة

ذلك بطلاق قال مالك وذلك أحسن ما سمعت  
 لانها ردت ما جعلها لها (قال مالك في الخيرة اذا خيرها  
 زوجها فاخترت نفسها فقد طلقت ثلاثا وان قال زوجها لم أخيرك الا واحدة فليس له ذلك وذلك  
 أحسن ما سمعت) فهي بخلاف المملكة (وان خيرها فقالت قد قبلت واحدة وقال لم أرد هذا انما  
 خيرتك في الثلاث جميعا انما لم تقبل الا واحدة أقامت عنده على نكاحها ولم يكن ذلك فراقا ان شاء  
 الله عز وجل) أتى به تبركا اذا الحكم عنده ما ذكر

### ((ما جاء في الخلع))

بضم المجهمة وسكون اللام مأخوذ من الخلع بفتح الخاء النزاع بينه لاني كلا من الزوجين لباس  
 للآخر في المعنى قال تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن فكانت عفاقة الاخر نزاع لباسه وضم  
 مصدره تفرقة بين الحسى والمعنوى وذكر أبو بكر بن دويد في أماليه ان أول خلع كان في الدنيا  
 ان عامر بن الظرب بفتح الظاء المجهمة وكسر الراء وموحدة زوج بنته لابن أخيه عامر بن الحرث بن  
 الظرب فلما دخلت عليه نفرت منه فشكل الى أبيها فقال لا أجمع عليك فراق أهلك ومالك وقد  
 خلعها منك بما أعطيتها قال فرغم العلماء ان هذا كان أول خلع في العرب (مالك عن يحيى بن سعيد)  
 ابن قيس بن عمرو الانصارى (عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الانصارى المدنية  
 (انما أخبرت عن حبيبة) بفتح المهملة وموحدة بين يمينها تحتية ساكنة (بنت سهل) بن ثعلبة بن  
 الحرث بن زيد بن ثعلبة (الانصارى) البخارى صحابية (انما كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس)  
 بفتح الثين المجهمة والميم المثناة فأنفقهالة الانصارى الخرزجى خطيب الانصار من كبار  
 الصحابة بشرة النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة واستشهد بالجماعة ونفذ خالد بن الوليد وصيته بعد  
 موته بتمام رآه بعضهم (وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى) صلاة (الصبح فوجد حبيبة  
 بنت سهل عند بابها في الغلس) بفتح المجهمة واللام بفتح الطلام (فقال لها رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من هذه فقالت أنا حبيبة بنت سهل يا رسول الله قال ماشأئت) أمرت (حالك) قالت  
 لا أنا ولا ثابت بن قيس (زوجها) وفي رواية الديلمي وابن سعد ان ثابتا كان في خلقه شدة ففرضها  
 (فلما جاء زوجها ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل فذكرت  
 ماشأئت الله ان تذكر) في شكواها منك ولم يفصح له به دفعا لنفرتة وفي رواية عن ابن عباس أول خلع  
 كان في الاسلام امرأة ثابت بن قيس أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا يجتمع  
 رأسى ورأس ثابت أبدا انى رفعت جانب الحياء فرأيت به أقبل في عدة فاذا هو أشدهم سوادا  
 وأقصرهم قاما وأقصهم وجها فقال أتردين عليه حديثه قالت نعم وان شاء ردت (فقال يا رسول  
 الله كل ما أعطاني عندي) وفي حديث عمر بن الخطاب وكان زوجها على حديثه فخل (فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ثابت خذ منها) أمر ارشاد واصلح لا أمر ايجاب زاد في رواية ابن سعد  
 فردت عليه حديثه (فاخذ منها) زاد في رواية وطلقها تطلقه (وجلس في بيت أهلها) زاد في  
 رواية ابن سعد فكان ذلك أول خلع في الاسلام قال وتزوجها به ثابت أبي بن كعب وهذا الحديث  
 أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان وصححه من طريق مالك به وتابعه يزيد بن  
 هرون عند الدارمى وابن سعد والدارمى وأوردى عند ابن أبي عاصم وحامد بن زيد عند ابن سعد ثلاثتهم  
 عن يحيى بن سعيد بن وهب وفي البخارى عن ابن عباس تسمية امرأة ثابت حبيبة أخت عبد الله بن أبي  
 وكذا عند النسائي بلفظ حبيبة بنت أبي ابن سلول وفي ابن ماجه والبيهقى عن ابن عباس انما حبيبة  
 بنت سلول واختلف في سلول هل هي أم أبي أو امرأته وجع بالحل على التعدد وانما قصصتان  
 لشهرة الخبرين وصحة الطريقتين واختلاف السياقين وفي البزار عن عمر أول مخطئة في الاسلام  
 حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس ومقتضاه ان ثابتا تزوج حبيبة قبل حبيبة والنسائي



والرفادة ويوصى له وفيه يذهب  
الميراث \* حدثنا أحمد بن حنبل  
وعبد العزيز بن يحيى المعنى قال  
أحد ثنا محمد بن سلمة عن ابن  
اسحق عن داود بن الحصين قال  
كنت أقرأ على أم سعد بنت الربيع  
وكانت يتيمة في حجر أبي بكر فقراءت  
والذين عاقدت أيمانكم  
فقات لا تقرأ والذين عاقدت  
أيمانكم اغارزت في أبي بكر وابنه  
عبد الرحمن حين أبي الاسلام  
خاف أبو بكر أن لا يورثه فلما  
أسلم أمر الله تعالى نبيه عليه  
السلام أن يؤتيه نصيبه زاد عبد  
العزيز قسماً أسلم حتى حل على  
الاسلام بالسيف \* حدثنا أحمد

ابن محمد ثنا علي بن حسين عن  
أبيه عن يزيد النخعي عن عكرمة  
عن ابن عباس والذين آمنوا  
وهاجروا والذين آمنوا ولم يهاجروا  
فكان الاعرابي لا يرث المهاجر  
ولا يرث المهاجر فتسختها فقال  
وأولوا الارحام بعضهم أولى  
ببعض

### ﴿باب في الحلف﴾

\* حدثنا عثمان بن أبي شيبة  
ثنا محمد بن بشر وابن غنيم وأبو  
اسامة عن زكريا عن سعد بن  
ابراهيم عن أبيه عن جابر بن مطعم  
قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا حلف في الاسلام وأيمان  
حلف كان في الجاهلية لم يزد  
الاسلام الا شدة \* حدثنا مسدد  
ثنا سفيان عن عاصم الاحول  
قال سمعت أنس بن مالك يقول  
حالف رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بين المهاجرين والانصار في  
دارنا فقبل له أليس قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا حلف في

والطبراني عن الربيع بنت معوذان ثابت بن قيس ضرب امرأته فكسريد ها وهي جيلة بنت عبد الله  
ابن أبي قاتى أخوها يشتكى الى النبي صلى الله عليه وسلم ولدا رقطى واليهي بسند قوي عن أبي  
الزبير ان ثابت بن قيس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي اسلول فيجتمل انه كان عنده زينب  
وأختها أو عمتها جيلة واحدة بعد أخرى أو ان اسمها زينب ولقبها جيلة فان لم يعمل بهذا الاحتمال  
فالوصول المعتضد بقول أهل النسب ان اسمها جيلة أصح وبه جزم الدمياطى وقال انها شقيقة  
عبد الله بن أبي أمهم ما خولة بنت المنذر وفي النسائي وابن ماجه نسبه امرأته ثابت مريم المغالبة  
بفتح الميم وخفة المعجمة نسبة الى مغالة امرأته من الخزرج ولدت لعمر بن مالك بن النجار ولده عديا  
فينو عدي بن النجار يعرفون كلهم ببني مغالة قال في الاصابة وما ذكره ابن عمر من تعدد المختلعات  
من ثابت ليس ببعيد (مالك عن نافع عن مولاة) أمه (اصفية بنت أبي عبيد) بضم العين زوج ابن  
عمر (اختلعت من زوجها بكل شيء لها فلم يذكر ذلك عبد الله بن عمر) لعموم قوله تعالى فلا جناح  
عليهما فيما اقتدت به (قال مالك في المفتدية التي تفتدى من زوجها انه ان) وفي نسخة اذا (علم أن  
زوجها أضربها وضيق عليها وعلم أنه ظالم لها) حتى اقتدت منه (مضى الطلاق ورد عليها امالها)  
جبراعليه (فهذا الذي كنت أسمع) من العلماء (والذي عليه أمر الناس عندنا) بالمدينة (ولا  
بأن تفتدى المرأة من زوجها بأكثر مما أعطاه) لعموم الآية وقد أقر النبي صلى الله عليه  
وسلم قول زوجة ثابت وان شاء رزته

### ﴿طلاق المختلعة﴾

(مالك عن نافع ان ربيع) بضم الراء وقع الموحدة وثقل التعنية وعين مهمله صحابية لها آحاد  
ورعا غزت مع النبي صلى الله عليه وسلم كافي الصحیح (بنت معوذ) بشد الواو مفتوحة على الاشهر  
وجزم بعضهم بالكسرو وهو ابن الحرث الانصاري التجاري شهيد راو كان ممن قتل أبا جهل ثم قاتل  
حتى استشهد ببدر (ابن عقراء) بنت عبيد التجارية الصحابية وهي أم معوذ ومعاذ وعوف وأولاد  
الحرث واليهما بنسبون ولها خصوصية لم توجد لغيرها هي ان صحابية لها سبعة بنين هؤلاء الثلاثة  
واخوتهم لامهم اياس وخالد وطافل وطامر أولاد البكير بن يليل الليثي شهيد السبعة بدوام النبي  
صلى الله عليه وسلم (جاءت هي وعمها الى عبد الله بن عمر فأخبرته انها) أي الربيع (اختلعت من  
زوجها في زمان عثمان بن عفان) أي خلافته (فبلغ ذلك عثمان بن عفان فلم ينكره) بل قضى  
عليها فأخرج ابن سعد من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت قلت لزوجي  
أختلعت منك بجميع ما أملاك قال نعم فدفعته اليه كل شيء غير درعي فخاصني الى عثمان فقال له شرطه  
فدفعته اليه وأخرجه من وجه آخر أنه منه وقال فيه الشرط أملاك خذ كل شيء حتى عقاص رأيتها  
قال وكان ذلك في حصار عثمان يعني سنة خمس وثلاثين (وقال عبد الله بن عمر عدتها عدة  
المطلقة) اذا خلع طلاق بعوض (مالك انه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن مهاب  
كانوا يقولون عدة المختلعة مثل عدة المطلقة ثلاثة قروء) ان لم تكن حاملا أو آيسة (قال مالك في  
المفتدية انما لا ترجع الى زوجها الا بنكاح جديد) لان طلاق الخلع بائن (فان هونكها) عقد  
عليها بعد الخلع (فقارها قبل أن يمسه الم يكن له عليها عدة من الطلاق الا آخر) الواقع بعد طلاق  
الخلع (وتبنى على عدتها الاولى) لعدم المسيس (وهذا أحسن ما سمعت في ذلك) لقوله تعالى ثم  
طلقوهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها فإنه شامل لهذه السورة (قال  
مالك اذا اقتدت المرأة من زوجها بشيء على أن يطلقها فطلقها طلاقا متابعا انسا) بلا فاصل وهو  
بمعنى متتابع (فذلك ثابت عليه) لازم له (فان كان بين ذلك صمات) بضم الصاد مصدر (فما  
أتبعه بعد الصمات فليس بشيء) لانها بانبت بما قبله فلا يلحقها طلاقه



الاسلام فقال حالف رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين  
والانصار في دارنا من ثين أو ثلاثا  
((باب في المرأة ترث من

دية زوجها))

حدثنا أحمد بن صالح ثنا  
سفيان عن الزهري عن سعيد  
قال كان عمر بن الخطاب يقول  
الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية  
زوجها شيئا حتى قال له الضحاك بن  
سفيان كتب الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان أورت امرأة  
أشيم الضبابي من دية زوجها  
فرجع عمر قال أحمد بن صالح ثنا  
عبد الرزاق بهذا الحديث عن معمر  
عن الزهري عن سعيد وقال فيه  
وكان النبي صلى الله عليه وسلم  
استعمله على الاعراب

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((كتاب الخراج والامارة

والنفى))

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن  
مالك عن عبد الله بن دينار عن  
عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ألا كلكم راع  
وكلكم مسؤول عن رعيته فالأمر  
الذي على الناس راع عليهم وهو  
مسؤول عنهم والرجل راع على أهل  
بيته وهو مسؤول عنهم والمرأة  
راعية على بيت زوجها وولده وهي  
مسؤولة عنهم والعبد راع على مال  
سيده وهو مسؤول عنه فكلكم  
راع وكلكم مسؤول عن رعيته

((باب ما جاء في طلب الامارة))

حدثنا محمد بن الصباح البزاز  
ثنا هشيم أنا يونس ومنصور  
عن الحسن بن عبد الرحمن بن  
سورة قال قال لي النبي صلى الله  
عليه وسلم يا عبد الرحمن بن سورة

((ما جاء في اللعان))

مصدر لآعن مما عي لا قيامي والقياس الملاعنة من اللعان وهو الطرد والابعاد يقال منه اللعان أي  
لعن نفسه ولاعن اذا فاعل غيره منه ورجل لعنة بضم اللام وقع العين كهمزة اذا كان كثير اللعان  
اغيره ويسكون العين اذا لعنه الناس كثيرا الجمع لعن كصرد ولاعنته امرأته ملاعنته ولعانا فاعلا عينا  
والله تعالى لعن بعض بعضا ولاعن الحياكم بينهم ما لعنا حكم وفي الشرع كلمات معلومة جعلت حجة  
للمضطر الى قذف من اطلع فراشه وألحق العار به أو الى ولد ومميت لعانا لا اشتمالها على كلمة اللعان  
تسمية لكل باسم البعض ولان كلاما من المتلاعنين يبعد عن الآخر بها اذ يحرم النكاح بها أبدا  
واختير لفظ اللعان على لفظي الشهادة والغضب وان اشتملت عليهما الكلمات أيضا لان اللعان كلمة  
غريبة في قيام الحجج من الشهادات والايان والشئ يشهر بما يقع فيه من الغريب وعليه جرت  
أسماء السور ولان الغضب يقع في جانب المرأة وجانب الرجل أقوى ولان اعانه متقدم على لعانها  
والسبق والتقديم من أسباب الترجيح (مالك عن ابن شهاب ان سهل بن سعد) بن مالك (الساعدي)  
الخزرجي الصحابي ابن الصحابي (أخبره ان عويمرا) بضم العين وقع الواو تصغير عامر بن الحرث بن  
زيد بن الجدين عجلان (العجلاني) بفتح العين وسكون الجيم نسبة الى جده هذا وفي رواية القعني  
عويمر بن أشقر وفي الاستيعاب عويمر بن ايض قال الحافظ فلهل أباه كان يلقب أشقرا وايض  
وفي الصحابة عويمر بن أشقر آخر ما زنى روى له ابن ماجه حديثا في الاضاحي (جاء الى عاصم بن عدي)  
ابن الجدين العجلاني (الانصاري) شهد أحداثا في خلافة معاوية وقد جاز المائة وهو ابن عم  
والد عويمر زاذ في رواية الاوزاعي وكان أي عاصم سبيد بن عجلان (فقال له يا عاصم أرايت رجلا)  
أي أخبرني عن حكم رجل (وجد مع امرأته رجلا) أجنبيها منها (أي قتلها) بجملة الاستفهام  
الاستخباري أي أيقول الرجل (قتلونه) قصاصا لقوله تعالى النفس بالنفس ولمسلم عن ابن عمر  
فقال أرايت ان وجد مع امرأته رجلا فان تكلم تكلم بأمر عظيم وان سكنت سكنت عن مثل ذلك  
وله عن ابن مسعود ان تكلم جلد عوه وان قتل قتلوه وان سكنت سكنت على غيب وفي رواية عن  
ابن عباس لما نزل والذين يرمون المحصنات الآية قال عاصم بن عدي ان دخل رجل منايته فرأى  
رجلا على بطن امرأته فان جاء بأربعة رجال يشهدون بذلك فقد قضى الرجل حاجته وذهب وان  
قتله قتل به وان قال وجدت فلانا معها ضرب وان سكنت سكنت على غيب (أم كيف) مفعول به لقوله  
(يفعل) أي أي شئ يفعل وأم تحتمل الاتصال يعني اذا رأى الرجل هذا المشكر الشنيع والامر  
القطيع وتارت عليه الغيرة أيقوله قتلونه أم يصبر على ذلك الشناق والعار ويحتمل الانقطاع  
سأل أولا عن القتل مع القصاص ثم اضرب عنه الى سؤال آخر لان أم المنقطعة متضمنة لما يلي  
الهمزة والهمزة تستأنف كلاما آخر المعنى أيصبر على العار أو يحدث الله له امر آخر فلا قال  
(سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله  
عليه وسلم) فقال يا رسول الله كذا في رواية الاوزاعي بخذف المفعول لدلالة السابق عليه (فكره  
رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل) المذكورة وعابها قال عياض يحتمل انه كره قذف الرجل  
امرأته بلا بينة لا اعتقاده الحد لان ذلك كان قبل نزول حكم اللعان بدليل قوله صلى الله عليه وسلم  
لهلال بن أمية البينة أو الحد في ظهورك ويحتمل انه كره السؤال لفتح النازلة وهذا ستر المسلم أو  
لما كان نهى عنه من كثرة السؤال وقد نهى عن كثرة سد الباب سؤال أهل التشبيب أو لما في  
كثرتهم من التضييق في الاحكام التي لو سكتوا عنهم لم يلزمهم وزك لا جتهادهم فيها كما قال ان كوفي  
ما تركتم فاعلموا ذلك من كان قبلكم لكثرة سؤالهم أنبياءهم ولقوله أعظم الناس جرما من سأل عما  
لم يحرم فحرم من أجل مسئلته قال المازري اما اذا كانت المسائل مضطرا اليها فلا بأس بالسؤال



## لا تسأل الامارة فانك اذا اعطيتها

عن مسئلة وكلت فيها الى نفسك  
وان اعطيتها من غير مسئلة  
أعنت عليها \* حدثنا وهب بن  
بقية ثنا خالد بن اسمعيل بن  
أبي خالد عن أخيه عن بشر بن  
قرة الكندي عن أبي بردة عن أبي  
موسى قال انطلقت مع رجلين الى  
النبي صلى الله عليه وسلم فتشهد  
أحدهما ثم قال جئنا لتستعين بنا  
على عملك وقال الا نرسل قول  
صاحبه فقال ان اخونكم عندنا  
من طلبه فاعتذر أبو موسى الى  
النبي صلى الله عليه وسلم وقال لم  
أعلم لما جاء آلهم بـ... عنهما  
على شيء حتى مات

((باب في الضرب ببولي))

\* حدثنا محمد بن عبد الله الهجري  
ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا  
عمران القطان عن قتادة عن أنس  
ان النبي صلى الله عليه وسلم  
استخاف ابن أم مكتوم على  
المدينة مرتين

((باب في اتخاذ الوزير))

• حدثنا موسى بن طاهر المري  
ثنا الوليد ثنا زهير بن محمد  
عن عبد الرحمن بن القاسم عن  
أبيه عن عائشة قالت قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد الله  
بأمر خير اجعل له وزير صدق ان  
نسى ذكره وان ذكره أعانه واذا  
أراد به غير ذلك جعل له وزير سوء  
ان نسى لم يذكره وان ذكره لم يعنه  
((باب في العرافة))

\* حدثنا عمرو بن عثمان ثنا  
محمد بن حرب عن أبي سلمة سليمان  
ابن سليم عن يحيى بن جابر عن صالح  
ابن يحيى بن المقدم عن جده  
المقدم بن معد بكرب ان رسول

عنها وقد كان يسأل عن الاحكام فلا يكره وعاصم انما سأل لغيره من غير حاجة وان كان السؤال  
على وجه التعنيت فهذا الذي يكره (حتى كبر) بضم الموحدة عظم (على عاصم ما سمع من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى أهله جاءه عويم فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله  
عليه وسلم) جوابا عن السؤال (فقال عاصم لعويم لم تأتي بخير قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المسئلة التي سألته عنها) زاد في رواية وطأها (فقال عويم والله لا أنتهي حتى أسأل عنها) قال ابن  
العربي الخاسرة في السؤال يحتمل انه ما بين المقدمات تخاف الانتهاء الى المكروه وكذلك اتفق  
والبلاء موكل بالمنطق فانه قال الذي سألت عنه وقع قال عياض ويحتمل انه علم الحكم وسأل عن  
جواز امر يصلى الى شفاء عليه وازالة غيرته ويحتمل انه سأل عن هذا اذا فعله وقال ابن دقيق  
العدي في الاستعداد وعلم التوازل قبل وقوعها وعليه حل الفقهاء ما يفرضونه قبل وقوعه ومن  
السلف من كره الحديث بالشئ قبل وقوعه ورآه من باب التكليف (فأقبل عويم حتى أتى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس) بفتح السين وسكونها (فقال يا رسول الله رأيت رجلا) فيه  
ان الاستفهام بأريأت عن المسائل كان في العصر النبوي والسؤال عما يشكك (وجد مع امرأته  
رجلا أبقته فقتلونه) قيل فيه انه لاحد في التعريض ولا حجة فيه لانه لم يسمه ولا أشار اليه (أم  
كيف يفعل) زاد في حديث ابن عمر عندهم لم فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجبه فلما كان  
بعد ذلك أتاه فقال ان الذي سألت عنه قد ابتليت به فأترل الله عز وجل هؤلاء الآيات في سورة  
النور والذين يرمون أزواجهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل) بضم الهمزة وكسر  
الزاي وفي رواية تزل بلا همزة وفي رواية الاوزاعي قد أنزل الله القرآن (فيلت في صاحبك) زوجتك  
خولة بنت قيس على المشهور وأبنت عاصم بن عدي المذكور وأبنت أخيه وأخرج ابن مردويه  
مرسلان عاصم المازلت والذين يرمون المحصنات قال يا رسول الله أين لا حدنا أربعة شهداء  
فابتلى به في بنت أخيه وفي سنده ضعف وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل لما سأل عاصم عن ذلك  
ابتلى به في أهل بيته فأتاه ابن عمه تحتة ابنه عمه وماها بن عمه المرأة والزوج والخليل ثلاثهم  
بنو عم عاصم وعند ابن مردويه من مرسل ابن أبي ليلى ان الرجل الذي رمى عويمرا أنه به  
شريك بن محمدا وهو يشهد هذه الرواية لانه ابن عم عويمر لان شريك بن عبدة بن مغيرة  
ابن الجعد بن الجهمان ومحمدا بفتح السين واسكان الحاء المهملتين والمذام شريك بن وهب بن حشبة أو  
بمانيه وعند ابن أبي حاتم من مرسل مقاتل فقال عويمر لعاصم يا ابن عم اقسم بالله لقد رأيت شريك  
ابن محمدا على بطنها وانما الحبلى وماقرتها منذ أربعة أشهر ولا مانع أن يتهم شريك بكل من  
أمرأتى عويمر وهلال فلا عارض ما في الصحيح ان هلالا قذف امرأته بشريك بن محمدا (فأذهب  
فأت بها) زاد في رواية الاوزاعي فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملاعنة (قال سهل  
قتلنا) زاد ابن اسحق في روايته عن ابن ثهاب بعد العصر قال الدارقطني ولم يقله أحد من  
أصحابه غيره وفي رواية ابن جريج قتلا عن أبي المسجد (وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله  
عليه وسلم) وفي حديث ابن عمر عندهم سلم قتلاهن أي الآيات عليه ووعظه وذكره وأخبره  
ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها  
فوعظها وذكرها وأخبرها ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت كلا والذي بعثك  
بالحق انه لكاذب فبدا بالرجل فتشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة  
الله عليه ان كان من الكاذبين ثم ثنى بالمرأة فتشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة  
أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين ثم فرق بينهما (فلما فرغ من تلاعتهما قال عويمر  
كذبت عليهما يا رسول الله ان أمكنها) شرط قدم عليه الجواب في رواية الاوزاعي ان حبستها



الله صلى الله عليه وسلم ضرب على منكبه ثم قال له أفطنت يا قديم ان مت ولم تكن أميرا ولا كاتباً ولا عريفا \* حدثنا مسدد ثنا بشر بن المفضل ثنا غالب عن رجل عن أبيه عن جده أنهم كانوا على منهل من المناهل فلما بلغهم الاسلام جعل صاحب الماء لقومه مائة من الابل على أن يسلموا فأسلموا وقسم الابل بينهم وبدا له ان يرجعها منهم فإرسل ابنه الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقل له ان أبي يقرئك السلام وأنه جعل لقومه مائة من الابل على أن يسلموا فأسلموا وقسم الابل بينهم وبدا له ان يرجعها منهم أفهو أحق بها أم هم فان قال لك نعم أولا فقل له ان أبي شيخ كبير وهو عريف الماء وأنه يسألك أن تجعل لي العرافة بعده فأتاه فقال ان أبي يقرئك السلام فقال وعليك وعلى أبيك السلام فقال ان أبي جعل لقومه مائة من الابل على أن يسلموا فأسلموا وحسن اسلامهم ثم بدا له ان يرجعها منهم أفهو أحق بها أم هم فقال ان بدا له ان يسلمها لهم فيسلمها وان بدا له ان يرجعها فهو أحق بها منهم فان هم أسلموا فلهم اسلامهم وان لم يسلموا فلولوا على الاسلام فقال ان أبي شيخ كبير وهو عريف الماء وأنه يسألك ان تجعل لي العرافة بعده فقال ان العرافة حق ولا بد للناس من العرافاء ولكن العراف في النار ((باب في اتخاذ الكتاب))

\* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا نوح بن قيس عن يزيد بن كعب عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن

فقد ظلمتها (فطلقها ثلاثا) ظن أنه ان اللعان لا يحرمها عليه فقال هي طالق ثلاثا (قبل أن يأمره صلى الله عليه وسلم) بطلاقها وبتمسك القائل لا تقع الفارقة بين المتلاعنين الا بإيقاع الزوج فان لم يوقعه لم ينقص التلاعن من العصمة شيئا وهو قول عثمان البتي محجبا بأن الفارقة لم تذكر في القرآن وان ظاهر الاحاديث ان الزوج هو الذي طلق ابتداء ورده ابن عبد البر بأنه قول لم يتقدمه اليه أحد من الصحابة على أن البتي قد استحب للملاعن أن يطلق بعد اللعان ولم يستحبه قبله فدل على أن اللعان عنده قد أحدث حكما وقال النووي قوله كذب عليها ان أمسكتها كاذم مستنقل وقوله فطلقها أي ثم عقب ذلك بطلاقها لانه ظن ان اللعان لا يحرمها عليه فأراد تحريمها بالطلاق الثلاث فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها أي لا ملك لك عليها فلا يقع طلاق وتعقبه الحافظ بأنه يوهم ان قوله لا سبيل لك عليها وقع عقب قول الملاعن هي طالق ثلاثا وأنه موجود كذلك في حديث سهل الذي شرحه وليس كذلك فان قوله لا سبيل لك عليها لم يقع في حديث سهل وإنما وقع في حديث ابن عمر عقب قوله الله أعلم أن أحدا كما كاذب لا سبيل لك عليها وقال الخطابي لفظ فطلقها يدل على وقوع الفارقة باللعان ولو لا ذلك لصارت في حكم المطلقات وأجمعوا على انها ليست في حكمهن فلا يكون له مراجعتها ان كان الطلاق رجعيا ولا ان يخطبها ان كان بائنا وإنما اللعان فرقة فسخ (قال مالك قال ابن شهاب فكانت تلك) أي الفارقة بينهما (بعد) بضم الدال أي بعد ذلك (سنة المتلاعنين) فلا يجتمعان بعد الملاعنة أبدا فحرم عليه بمجرد اللعان تحريم ما يؤيد اظاهرا وباطنا سواء صدقت أو صدق ووطؤها على الأمين لحديث البيهقي المتلاعنان لا يجتمعان أبدا وظاهره يقتضي توقف ذلك على تلاعنهما معا وقد قال مالك يقع التحريم بلعان المرأة وقال الشافعي وسحنون بفراغ الزوج لاني التلعان المرأة انما تشرع لدفع الحد عنها بخلاف الرجل فانه يزيد على ذلك في حقه في النسب والحق والود والفرش وتظهر فائدة الخلاف في التوارث لومات أحدهما بعد فراغ الرجل وفيما اذا علق طلاق امرأته بفراق أخرى ثم لاعن الأخرى وقال أبو حنيفة لا تقع الفارقة حتى يوقعها الحاكم اظاهرا أحاديث اللعان ويكون فرقة طلاق وعن أحمد روايتان وقد زاد سويد بن سعيد عن مالك وكانت حاملا فأنكر حملها وكان ابنها يدعى اليها ثم جرت السنة في الميراث أي برثها ورث منه ما فرض الله لها قال ابن عبد البر وهذه الالفاظ لم يروها عن مالك فيما علمت غير سويد اهـ لكن ولو انفرد به سويد عن مالك فله أصل فقد رواه يونس عند مسلم وابن جرير عند البخاري عن ابن شهاب عن سهل مثل رواية سويد وفي رواية الأوزاعي انها جاءت بالولد على الصفة التي تصدق عويمر ونحوه في رواية ابن جرير وفي حديث سهل هذا ان الآيات نزلت بسبب قصة عويمر وفي البخاري عن ابن عباس أن هلال بن أمية قد قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشر يث بن محمما فقال صلى الله عليه وسلم البينة أو حدى في ظهرك فقال يا رسول الله اذارأى أحدا نامع امرأته رجلا ينطق بلفظ البينة فجعل صلى الله عليه وسلم يقول البينة والاحدى في ظهرك فقال هلال والذي بعثك بالحق اني لصادق وليس نزلن الله ما يرى ظهري من الحد فتزل جبريل وأنزل الله والذين يرمون أزواجهن حتى يبلغ ان كان من الصادقين الحديث وفيه انهما تلاعنوا وان الولد جاء على صفة شريك فقال صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن وفي مسلم عن أنس وكان هلال أول رجل لاعن في الاسلام قال الحافظ اختلف الأئمة في هذا الموضع فمنهم من رجح نزولها في شأن عويمر ومنهم من رجح نزولها في شأن هلال ومنهم من جمع بأن أول من وقع له ذلك هلال وصادف محي عويمر أيضا فتزلت في شأنهما معا واليه جرح النووي وسبقه الخطيب فقال لعلهما اتفق لهما ذلك في وقت واحد ويؤيده ان القائل في قصة عويمر عاصم بن عدي وفي قصة هلال سعد بن عبادة كافي أبي داود وغيره لما نزلت



ابن عباس قال السجّل كتاب كان

للنبي صلى الله عليه وسلم

((باب في السعاية على الصدقة))

\* حدثنا محمد بن ابراهيم  
الاسباطي ثنا عبد الرحيم بن  
سليمان عن محمد بن اسحق عن  
عاصم بن عمرو بن قتادة عن محمود بن  
ليث عن رافع بن خديج قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول العامل على الصدقة بالحق  
كأن غاري في سبيل الله حتى يرجع  
إلى بيته \* حدثنا عبد الله بن  
محمد النخعي ثنا محمد بن سلمة عن  
محمد بن اسحق عن يزيد بن أبي  
حبيب عن عبد الرحمن بن شماسة  
عن عتبة بن عامر قال سمعت  
رسول الله عليه السلام قال  
لا يدخل الجنة صاحب مكس  
\* حدثنا محمد بن عبد الله القطان  
عن ابن مغراء عن ابن اسحق قال  
الذي يعشر الناس يعني صاحب  
المكس

((باب في الخليفة يستخلف))

\* حدثنا محمد بن داود بن سفيان  
وسلمة قال ثنا عبد الرزاق أنا  
معمر بن الزهري عن سالم عن  
ابن عمر قال قال عمر إن لا أستخلف  
فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لم يستخلف وإن أستخلف فإن أبا  
بكر قد استخلف قال فوالله ما هو  
إلا أن ذكر رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأبا بكر فعملت أنه  
لا بدل برسول الله صلى الله عليه  
وسلم أحدا وإنه غير مستخلف

((باب في البيعة))

\* حدثنا حفص بن عمر ثنا  
شعبة عن عبد الله بن دينار عن  
ابن عمر قال كنا نبايع النبي صلى  
الله عليه وسلم على السمع والطاعة

والذين يرمون المحصنات الآية قال سعد بن عباد لورأيت لكاع قد تفخذها رجل لم يكن لي أن  
أهيه حتى آتي بأربعة شهداء ما كنت لأتني بهم حتى يفرغ من حاجته فالبشوا الإيسير حتى  
جاء هلال بن أمية الحديث ولا مانع أن تعدد القصص ويعد النزول وروى البزار عن حذيفة قال  
قال صلى الله عليه وسلم لا يكره لورأيت مع أم رومان رجلا ما كنت فاعلا به قال كنت فاعلا به ثم  
قال فأنت يا عمر قال كنت أقول لعن الله إلا بعد قال فنزلت ويحتمل أن النزول سبق بسبب هلال فلما  
جاء وعمر لم يكن علم بما وقع لهلال أهله صلى الله عليه وسلم بالحكم ولذا قال في قصة هلال فنزل  
جبريل وفي قصة عويمر قد أنزل الله فيك فيقول بأن معناه ما أنزل في قصة هلال وبهذا أجاب ابن  
الباغ في الشامل ويؤيده قول أنس أن هلال أول من لاقى وجع القرطبي إلى تجويز نزول  
الآية مرتين قال وهذه الاحتمالات وإن بعدت أولى من تغليب الرواة الحفاظ وقد أنكر جماعة  
ذكر هلال بن أمية فمن لا عن كافي عبد الله بن أبي صفره أخى المهلب فقال هو خطأ والصحيح أنه  
هو عمر قال القرطبي وسبقه إلى نحوه الطبري وقال ابن العربي هو وهم من هشام بن حسان وعليه  
دار حديث ابن عباس وأنس بذلك وقال عياض في المشارق لم يقله غيره وإنما القصة لعويمر  
الجلاني قال ولكن في المدونة في حديث الجلاني ذكر شمر بن ثوبان قال النوري في مبهماته اختلفوا في  
الملاء عن علي ثلاثة أقوال عويمر وهلال وعاصم قال الواحدى أظهرهما عويمر وكلام الجميع  
متعقب أما قول ابن أبي صفره فدعوى مجردة وكيف يجوز بخط حديث ثابت في الصحيحين مع  
إمكان الجمع وماتسبه للطبري لم أجده فيه وأما قول ابن العربي وعياض تفرد به هشام بن حسان  
فقد ورد فقد تابعه عباد بن منصور عند أبي داود والطبري وجرير بن حازم عن أيوب عند الطبري  
وأما جنوح النوري كالواحدى للترجيح فمردود لان الجمع الممكن أولى من الترجيح وقوله وقيل  
عاصم فيه نظر لان عاصم لم يلاق قط وإنما سأل لعويمر ووقع من عاصم ظيهر ما وقع من سعد بن  
عبادة أى من الاستشكال اه بعض اختصاره وقال غيره تعقب حكاية النوري الخلف بأن  
ملاء عويمر وهلال ثبتا فكيف يختلف فيهما وإنما المختلف فيه سبب نزول الآية في أيهما كما  
سبق وقوله في التمهيد باتفقوا على أن الموجود زانيا ثم يكمنوع اذ لم يوجد زانيا وانما هم  
اعتقدوا ذلك ولم يثبت عليه فصواب العبارة اتفقوا على أن المرعى به ثم يكمنوع وأفاد عياض عن  
ابن جرير الطبري أن قصة اللعان كانت في شعبان سنة تسع من الهجرة وفي حديث سهل فوائده  
كثيرة غير ما مر ذكره منها في التمهيد وأخرجه البخاري هنا عن اسمعيل وقيل في الإطلاق عن  
عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى ثلاثتهم عن مالك بن نباله الأوزاعي وقيل عن البخاري وابن  
جرير في الصحيحين ويونس عند مسلم الأربعة عن ابن شهاب نحوه (مالك عن نافع عن عبد الله بن  
عمران رجلا) هو عويمر الجلاني (لا عن امرأته) زوجته خولة بنت قيس الجلانية (في زمن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتقل) بالفقنونة ساكنة ففوقه فقام فلام أى تبرأ وفي رواية  
وانتهى بالياء بدل اللام (من ولدها) وفي رواية ابن بكير فانتنى بالفاء فقال الطيبي الفاء سيديية أى  
الملاءمة كانت سببا لانتفاء الرجل من ولد المرأة والحاقه بها وتعقبه الحافظ بأنه إن أراد أنها سبب  
ثبوت الانتفاء فيجدوا إن أراد أنها سبب وجود الانتفاء فليس كذلك فإنه إن لم يتعرض لنفي الولد في  
الملاءمة لم ينتف (ففرق) بشد الرا (رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما) أى المتلاعنين تنفد  
لما أوجب الله من المباحة بينهما بنفس اللعان وبظاهره تمت الحنفية إن مجرد اللعان لا يحصل به  
التفريق ولا بد من حكم ما كرهه الجمهور على أن المراد الاقناء والاختبار عن حكم الشرع بدليل  
قوله في الرواية الأخرى لا سبيل لك عليها قال مالى قال لا مال لك إن كنت صدقت عليها فهو بما  
استخلفت من فرجها وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك كافي الصحيحين من رواية سعيد بن جبير



وبلقنا فيها استطعت \* حدثنا  
أحمد بن صالح ثنا ابن وهب  
حدثني مالك عن ابن شهاب عن  
عروة أن عائشة رضي الله عنها  
أخبرته عن بيع النساء قالت ما من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يد  
امرأة قط إلا أن يأخذ عليها فإذا  
أخذ عليها فأعطته قال أذهبي فقد  
باعتك \* حدثنا عبيد الله بن  
عمر بن ميسرة ثنا عبد الله بن  
يزيد ثنا سعيد بن أبي أيوب  
حدثني أبو عقيل زهرة بن معبد  
عن جده عبد الله بن هاشم وكان  
قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم  
وذهبت به أمه زينب بنت جحيد  
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقلت يا رسول الله بابعده فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم هو  
صغير فصع رأسه

((باب في إرزاق العمال))

\* حدثنا زيد بن أنحزم أبو  
طالب ثنا أبو حاتم عن عبيد  
الوارث بن سعيد عن حسين المعلم  
عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال من  
استعملناه على عمل ففرقناه رزقا  
فأخذ بعد ذلك فهو غلول  
\* حدثنا أبو الوليد الطيالسي  
ثنا ليث عن بكير بن عبد الله بن  
الأنجح عن بسر بن سعيد عن ابن  
الساعدى قال استعملني عمر على  
الصدقة فلما فرغت أمرني بعمالة  
فقلت إنما عملت لله قال خذ ما  
أعطيت فاني قد عملت على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فصماني \* حدثنا موسى بن  
مروان الرقي ثنا المعافى ثنا  
الأوزاعي عن الحرث بن يزيد عن  
جبير بن نفير عن المستورد بن

عن ابن عمر ولهما أيضا من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني  
الجهلان وقال الله يعلم أن أحدا كاذب فهل منك كاذب فأيما ثلاث مرات قال عياض ظاهر أنه  
صلى الله عليه وسلم قال ذلك بعد الفراغ من اللعان ففيه عرض التوبة على المذنب ولو بطريق  
الاجمال وقال الداودي قاله قبل اللعان تحذيرا لهما (والحق الولد بالمرأة) فترث منه ما فرض الله  
لها ونفاه عن الرجل فلا توارث بينهما وما وزعم الدارقطني أن مالكاً نفرد به هذه الزيادة ونهض بانها  
زيادة حافظ غير منافية فوجب قبولها على أن أقدمت من أوجه أخرى في حديث سهل وغيره  
والحديث رواه البخاري هنا عن يحيى بن بكير وفي الفرائض عن يحيى بن قرعة ومسلم عن يحيى  
التميمي وسعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد خستم عن مالك به وأخرجه أصحاب السنن الأربعة  
من طريق مالك وتابعه عبيد الله بن عمر عن نافع في الصحيحين وغيرهما نحوه وتابعه في شيء نافع  
سعيد بن جبير عن ابن عمر عند الشيخين وغيرهم نحوه (قال مالك قال الله تبارك وتعالى والذين  
برموا) يقدفون (أزواجهم) بالزنا (ولم يكن لهم شهداء) يشهدون على تصديق قولهم (إلا  
أنفسهم) بالرفع بدل من شهداء أو نعت على أن الاعمى غير (فشهادة أحدهم) مبتدأ (أربع  
شهادات) نصب على المصدر (بالله أنه من الصادقين) فيماری به زوجته من الزنا (والخامسة أن  
لعنه الله عليه أي كان من الكاذبين) في ذلك وخبر المبتدأ أنه العذاب أي حد القذف وقرأ  
الاخوان وحفص برفع أربع على أنه خبر شهادة كافي السمين (ويدرا) أي يدفع (عنها العذاب)  
أي حد الزنا لم يخلف (أن تشهد أربع شهادات بالله أنه من الكاذبين) فيمارها به من الزنا  
(والخامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين) في ذلك قال القرطبي في المفهم لفظ أشهد  
في الآية والحديث بمعنى الحلف قال الشاعر

وأشهد عند الله أني أحبها \* فهذا لها عندى فاعند هالبا

وهذا مذهب الجمهور أعني أن شهادات اللعان أيمان وقال أبو حنيفة هي شهادات حقيقة من  
المتلاعنين على أنفسهم وينبغي على الخلاف هل يتلاعن الفاسقان والعبدان فعند الجمهور يصح  
وعنده لا يصح وأما المذهب به فهو لفظ الله دون زيادة عليه لنص الآية والحديث وذكر عياض  
الخلاف هل يزيد الذي لا اله الا هو اه والقول بالاقتصار نص مالك في المدونة وبالزيادة قوله في  
الموازية قال الحمي ومافي المدونة أحسن لانه نص القرآن ولان في البخاري أمرهما أن يتلاعنا  
بما في القرآن (قال مالك السنة عندنا أن المتلاعنين لا يتناكحان أبدا) بل يتأبدان الصريح قال ابن  
عبد البر أبدي له بعض أصحابنا فائدة وهي أن لا يجتمع ملعون مع غيره ملعون لان أحدهما  
ملعون في الجملة بخلاف ما إذا تزوجت المرأة غير الملاعن فإنه لا يتحقق وعورض بأنه لو كان كذلك  
لا تمتنع عليهما معا التزوج لانه يتحقق أن أحدهما ملعون وأجيب بأن في هذه الصورة افتراقا في  
الجملة (وان أكذب نفسه) بعد الاتعان (جلد الحد) للقذف (والحق به الولد) لثبوت النسب ولم  
ترجع اليه أبدا إذا حرمة المؤبد باللعان لا ترتفع بالكذب (وعلى هذا السنة عندنا التي لا شك  
فيها ولا اختلاف) وفي بعض طرق حديث سهل إشارة إليها (وإذا فارق الرجل امرأته فراقا باتا  
ليس له عليها فيه رجعة) عطف بيان لباتا (ثم أنكر حملها لا عنها إذا كانت حاملا وكان حملها  
يشبه أن يكون منه إذا ادعته) أي ادعت أنه منه (مالم يأت دون ذلك من الزمان الذي يشك فيه  
فلا يعرف أنه منه قال فهذا الأمر عندنا والذي سمعت) زاد في نسخة من أهل العلم (وإذا قذف  
الرجل امرأته بعد أن يطلقها ثلاثا وهي حامل) حال كونه (يهرج حملها ثم يزعم أنه وأهاترقى قبل  
أن يفارقها جلد الحد) لانه قذف أجنبية (ولم يلاعنها) لان شرطه أن يكون لزوجته (وان أنكر  
حملها بعد أن يطلقها ثلاثا لا عنها) بالشرط الذي قاله فوقه (وهذا الذي سمعت) من العلماء (والعبد



شداد قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من كان لنا عاملا فليكتسب زوجة فان لم يكن له خادم فليكتسب خادما فان لم يكن له مسكن فليكتسب مسكنا قال قال أبو بكر أخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ غير ذلك فهو غال أو سارق

((باب في هدايا العمال))

\* حدثنا ابن السرح وابن أبي خلف لفظه قال ثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن أبي حنيفة الساعدي أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من الأزد يقال له ابن اللثية قال ابن السرح ابن اللثية على الصدقة فجاء فقال هذا لكم وهذا أهدي لي فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال ما بال عامل ينعه فيبي فيه يقول هذا لكم وهذا أهدي لي ألا جلس في بيت أمه أو أبيه فينظر أهدى له أم لا لا باني أحد منكم شيء من ذلك إلا جاءه يوم القيامة أن كان بعيرا فرعاه أو بقرة فلها خوار أو شاة تبعه ثم رفع يديه حتى رأيت عفرة أبطينه ثم قال اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت

((باب في غلول الصدقة))

\* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير عن مطرف عن أبي الجهم عن أبي مسعود الأنصاري قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم ساعيا ثم قال انطلق أبا مسعود ولا القينسك يوم القيامة تجني على ظهورك بعير من ابل الصدقة ففرغ قد غلته قال اذا لا أنطلق قال اذا لا أكرهك

((باب فيما يلزم الامام من أمر الرعية))

بغزلة الحرف في قدفه وامانه) اعموم قوله والذين يرمون أزواجهم اذ هو شامل للعبد (يجري مجرى الحرفي ملاعنة) بضم الميم قال في المغرب لعنه لعنا ولاعنه ملاعنة ولعنا ولاعنا ولاعنا والعن بعضهم بعضا (غير انه ليس على من قدف مملوكا كحد) وانما عليه الادب كقدف الكفاية ان لم يلاعنها (والامة المسلمة والحررة والنصرانية واليهودية تلاعن الحر المسلم اذا تزوج احداهن فأصابها وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه والذين يرمون أزواجهم) فلم يخص حرمة من أمة ولا مسلمة من كفاية (فهن من الأزواج) لشمول الآية لهن (وعلى هذا الامر عندنا) بالمدينة (والعبد اذا تزوج المرأة المسلمة أو الامة المسلمة أو الحررة النصرانية أو اليهودية لاعنها لان عموم الآية شامل لهن) قال مالك في الرجل يلاعن امرأته فينزع بكسر الزاي يرجع (ويكذب نفسه بعد عين أو يمينين مالم) أي مدة كونه لم (يلعن في الخامسة انه) بكسر الهمزة (اذ نزع) رجع (قبل أن يلعن جلد الحاد) لانه قدفها (ولم يفرق بينهما) لان الفرقه مختصة بلعانها (وفي الرجل يطلق امرأته فاذا مضت الثلاثة الاشهر قالت المرأة أنا حامل) منك (قال ان أنكروا زوجها حملها لاعنها) لذفيه (وفي الامة المملوكة يلاعنها زوجها ثم يشترها انه لا يطؤها وان ملكها) الواو للعال (وذلك ان السنة مضت ان المتلاعنين لا يتراجعا أبدا) وقد قال صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان أبدا (واذا لاعن الرجل زوجته قبل أن يدخل بها فليس لها الا نصف الصداق) وان كان اللعان فمخالكن لما لم يعلم صدق الزوج واحتمل انه أراد تحريمها واسقاط حقها في نصف الصداق اتم في ذلك وألزم نصفه أو مراعاة للقول بأنه طلاق

في ميراث ولدا للملاعنة

(مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير كان يقول في ولدا للملاعنة) بفتح العين وكسرها وهي التي وقع اللعان بينها وبين زوجها (وولد الزنا انه اذا مات ورثته أمه حقها) بالنصب بدل من ضمير ورثته (في كتاب الله تعالى) الثلث أو السدس (و) ورث (اخوته لأمه حقوقهم) السدس للواحد والثلث للآخرين فصاعدا (ورث البقية موالى أمه ان كانت مولاة) أي معتقة (وان كانت عريية) أي حرة أصلية (ورثت حقها وورث اخواتها لأمه حقوقهم) السدس (وكان ما بقي للمسلمين) يجعل في بيت مالهم (قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا) وبه قال جمهور العلماء وأكثر فقهاء الامصار وسبق قريبا قول سهل بن سعيد ثم جرت السنة في مسيراتها اتمارتها وورث منها ما فرض الله تعالى ولا ي داود من مرسل مكحول ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاعنة لأمه ولو ورثته من بعدهم وانخرج أصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم عن وائلة مرفوعا تخوذ المرأة ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت فيه وفي اسناده عمر بن روية بضم الراء وسكون الواو واحدة مختلف فيه ووثقه أحمد بدولة شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر وهذه الترجمة ومدلولها بلفظه مرافي آخر الفرائض لانه محله وأعادها هنا تقيما لحكم اللعان

((طلاق البكر))

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان) بلفظ تنبيه ثوب القرضي العامري المدني من ثقات التابعين (عن محمد بن اياس بن البكير) بضم الموحدة وفتح الكاف اللبني المدني تابعي ثقة ووههم من ذكره في الصحابة (انه قال طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بداه أي ينكحها فجاءت فتقي فذهبت معه أسأل) زادني روايته (فسأل عبد الله بن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقالا لا ترى أن ننكحها حتى ننكح زوجها غيرك) لا طلاق الآية (قال فانما طلاق اياها واحد فقال ابن عباس انك أرسلت من يدك ما كان لك من فضل) زيادة على الواحدة بايقاعك



\* **حدثنا سليمان بن عبد**  
**الرحمن الدمشقي ثنا يحيى بن**  
**جزء حدثني ابن أبي مرزوق**  
**القاسم بن مخيمرة أخبره أن أبا**  
**الازدي أخبره قال دخلت على معاوية**  
**فقال ما أتعت منك أبافلان وهي**  
**كله تقواها العرب فقلت حديثا**  
**سمعت أبا بكر بن عبد الله بن**  
**صلى الله عليه وسلم يقول من ولاه**  
**الله عز وجل شيئا من أمر المسلمين**  
**فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم**  
**وفقرهم احتجب الله عنه دون**  
**حاجته وخلته وفقره قال فجعل**  
**رجلا على حوائج الناس \* حدثنا**  
**سلمة بن شبيب ثنا عبد الرزاق**  
**أنا معمر بن همام بن منبه قال**  
**هذا ما حدثنا أبو هريرة قال**  
**رسول الله صلى الله عليه وسلم ما**  
**أوتيكم من شيء وما أمركم به**  
**أنا إلا خازن أضاع حيث أمرت**  
**\* حدثنا النفيلي ثنا محمد بن**  
**سلمة عن محمد بن اسحق عن محمد بن**  
**عمر بن عطاء عن مالك بن أوس**  
**ابن الحدثان قال ذكر عمر بن**  
**الخطاب يوم القي فقال ما أنا بأحق**  
**بهذا القي منكم وما أحد منا بأحق**  
**به من أحد إلا أنا على منازلنا**  
**من كتاب الله عز وجل وقسم**  
**رسول الله صلى الله عليه وسلم**  
**الرجل وقدمه والرجل وبلاه**  
**والرجل وعياله والرجل وحاجته**  
**((باب في قسم القي))**  
**\* حدثنا هرون بن زيد بن أبي**  
**الزرقاء ثنا أبي ثنا هاشم بن سعد**  
**عن زيد بن أسلم أن عبد الله بن عمر**  
**دخل على معاوية فقال حاجتك يا أبا**  
**عبد الرحمن فقال عطاء المحروين**  
**فاني رأيت رسول الله صلى الله**  
**عليه وسلم أول ما جاءه شيء بدأ**

**الثلاث (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن بكير) بضم الموحدة وقع الكاف (ابن عبد الله**  
**ابن الأشج) مولى بني مخزوم المدني زيل مصر من الثقات مات سنة عشرين ومائة وقيل بعدها (عن**  
**الذعمان بن أبي عياش) بختانية ومجعة (الانصاري) الزرقى أبي سلمة المدني ثقة (عن عطاء بن**  
**يسار) الهلالي المدني ثقة فاضل صاحب عبادة ومواعظ (أنه قال جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو**  
**ابن العاصي) العجاني ابن العجاني (عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسها قال عطاء فقلت اغما**  
**طلاق البكر واحدة فقال لي عبد الله بن عمرو بن العاصي اغما أنت قاص) بشدا الصاد المهملة**  
**صاحب قصص ومواعظ لا تعلم غوامض الفقه (الواحدة تينها) تجعلها باثنا فلا يعيدها إلا بعد**  
**جديد وصادق (والثلاث تحرمهما حتى تنكح زوجا غيره) لا طلاق الآية (مالك عن يحيى بن سعيد**  
**عن بكير بن عبد الله بن الأشج) بمجعة نجيم (أنه أخبره عن معاوية بن أبي عياش) بختانية ومجعة**  
**(الانصاري) الزرقى (أنه كان جالسا مع عبد الله بن الزبير) العجاني ابن العجاني (وعاصم بن عمر)**  
**ابن الخطاب ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ومات سنة سبعين وقيل بعدها (قال فجاءهما**  
**محمد بن اياس بن البكير) الليثي (فقال ان رجلا من أهل البادية طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل**  
**بها فإذا تريان فقال عبد الله بن الزبير ان هذا الامر) بالنصب بدل من اسم الإشارة ويروى ان**  
**هذا الامر بالرفع على الخبر دخلت عليه اللام وعلى الاول فالخير (مالنا فيه قول فاذهب الى عبد الله**  
**ابن عباس وأبي هريرة فاني تركتهما عند عائشة فسلهما) بفتح السين واسكان اللام مخففا**  
**فاسألهما (ثم اتنا فأخبرنا بحوائجهم) لك لتعلمه (فذهب فاسألهما فقال ابن عباس لابي هريرة أفته**  
**يا أبا هريرة فقد جاءتك معضلة) بكسر المعجمة أي شديدة (فقال أبو هريرة الواحدة تينها والثلاثة**  
**تحرمها حتى تنكح زوجا غيره وقال ابن عباس مثلي ذلك) وسبق مثله عن ابن عمرو بن العاصي**  
**(قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا) بالمدينة (والثيب اذا ملكها الرجل فلم يدخل بها ثم تجرى**  
**مجرى البكر) اذا فارق بينهما والمدار على وقوع ذلك قبل الدخول (الواحدة تينها والثلاثة**  
**تحرمها حتى تنكح زوجا غيره) بشروطه**

### ((طلاق المريض))

**(مالك عن ابن شهاب عن طلحة بن عبد الله بن عوف) الزهري المدني القاضي ابن أخى عبد**  
**الرحمن يلقب طلحة الندي ثقة مكثر فقيه تابعي مات سنة سبع وتسعين وهو ابن اثنتين وسبعين**  
**(قال) ابن شهاب (وكان) طلحة (أعلمهم بذلك) الخبر المذكور (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن**  
**ابن عوف) كلاهما روى للزهري (ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته) تماضر بضم الفوقية**  
**فيم فالف فضاء مجعة فراء بنت الاصبع الكلبية العجائية أم ابنه أبي سلمة (البنة وهو مريض)**  
**ثم مات (فوريها عثمان بن عفان منه بعد انقضاء عدتها) قال الواقدي هي أول كلبية نكحها**  
**قرشي ولم تلد له غير أبي سلمة وروى بسند له مرسل ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عبد الرحمن**  
**الى بني كلب وقال ان استجابوا لك فزوج ابنة ملكهم أو سيدهم فلما قدم دعاهم الى الاسلام**  
**فاستجابوا وأقام من أقام منهم على اعطاء الجزية فزوج عبد الرحمن بن عوف تماضر بنت الاصبع**  
**ابن عمرو بن ثعلبة ملكهم ثم قدم بها المدينة (مالك عن عبد الله بن الفضل) بن العباس بن ربيعة**  
**ابن الحرث بن عبد المطلب الهاشمي المدني تابعي صغير ثقة من رجال الجميع (عن الاعرج) عبد**  
**الرحمن بن هرم (ان عثمان بن عفان ورث نساء ابن مكمل) بضم الميم وسكون الكاف وكسر**  
**الميم الثانية فلام اسمها عبد الله بن مكمل بن عوف بن عبد الحرث بن زهرة بن كلاب بن ذكوان**  
**الطبري وعمرو بن شبة في الصحابة واستدركه ابن قتيوب وقال أكثر ما يأتي في الرواية ان مكمل غير**  
**مسمى وسماه بعضهم عبد الرحمن وهو وهم اغما عبد الرحمن ابنه وهو شيخ للزهري كافي الاصابة**



بالهردين \* حدثنا ابراهيم بن

موسى الرازى أنا عيسى ثنا

ابن أبي ذئب عن عمن القاسم بن

عباس عن عبد الله بن نيار

عن عروة عن عائشة رضى الله

عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم

أتى بظبية فيها خرزف قسمها للحررة

والامة قالت عائشة كان أبى

رضى الله عنه يقسم للعمر والعبد

\* حدثنا سعيد بن منصور ثنا

عبد الله بن المبارك وثنا ابن

المصنف قال ثنا أبو المغيرة جميعا

عن صفوان بن عمرو عن عبد

الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه

عن عوف بن مالك أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم كان إذا أتاه

الأنبياء قسمه في يومه فأعطى أهل

حظين وأعطى العرب حظا زاد ابن

المصنف فدعينا وكنت أدعى قبل

عمار فدعيت فأعطاني حظين

وكان لى أهل ثم دعى بعدى

عمار بن يامر فأعطى حظا واحدا

((باب فى أرزاق الذرية))

\* حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان

عن جعفر عن أبيه عن جابر بن

عبد الله قال كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم يقول أنا أولى

بالؤمنين من أنفسهم من ترك مالا

فلا هـ له ومن ترك ديناً أو ضياعاً

فالى وعلى \* حدثنا حفص بن

عمر ثنا شعبة عن عدى بن

ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة

قال قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم من ترك مالا فلورثته ومن ترك

كلاً فالينا \* حدثنا أحمد بن حنبل

ثنا عبد الرزاق عن معمر عن

الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن

عبد الله عن النبي صلى الله عليه

وسلم كان يقول أنا أولى بكل

ونسأؤه كن ثلاثا كإرواء عبد الرزاق (وكان طلقهن وهو مريض) ثم مكث بعد طلاقه ستين  
فورثنهن عثمان بعد انقضاء العدة كإرواء أيضا عبد الرزاق فلم يمنعهن طلاقه الميراث لوقوعه في  
المرض ففضى بذلك عثمان ولم ينكره أحد عليه (مالك أنه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول  
بلغنى ان امرأه عبد الرحمن بن عوف) فمأض الكلية (سأله أن يطلقها فقال اذا حضت ثم  
طهرت فأذنبى) بذال مجمة والمدأعلىنى (فلم تحض حتى مرض عبد الرحمن بن عوف فلما  
طهرت آذنته) بعد الا ان أعلته ذلك برسول بعثته اليه (فطلقها البتة) ثلاثا (أو طليقة لم يكن  
بقي له عليها من الطلاق غيرها) شك الراوى (وعبد الرحمن يومئذ مريض فورثها عثمان بن عفان  
منه بعد انقضاء عدها) لاتصال مرضه الذى طلق فيه بموته وهذا البلاغ أخرجه بخوة ابن سعد  
عن يزيد بن هرون عن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم عن أبيه عن جده قال كان فى قماض سوء خلق  
وكانت على طليقتين فلما مرض عبد الرحمن جرى بينه وبينها نكاح فقال والله لئن سألتينى الطلاق  
لا طلقنك فقات والله لا سألتنك فقال أما لأفأعلىنى اذا حضت وطهرت اذا فلما حضت وطهرت  
أرسلت اليه تعلم فمرسولها يعض أهدله فقال أين تذهب قال أرسلتنى فمأض الى عبد الرحمن  
اعلم انها قد حضت ثم طهرت فقال ارجع اليها فقل لها لا تفعل فوالله ما كان ليرد قسمه فقالت  
والله وانى لأرد قسمي فأعلمه فطلقها وعنده عن محمد بن مصعب عن الاوزاعي عن الزهري عن  
طلحة بن عبد الله ان عثمان ووث فمأض من عبد الرحمن وكان طلقها فى مرضه طليقة وكانت  
آخر طلاقها وعن أيوب عن نافع وسعد بن ابراهيم انه طلقها ثلاثا فورثها عثمان منه بعد انقضاء  
العدة وأخرج ابن سعد عنها ثم تزوجت بعد موت عبد الرحمن الزبير بن العوام فأقام عندها سبعة  
ثم لم يلبث ان طلقها فكانت تقول للنساء اذا تزوجت أحدا كن فلا يغرنك السبع بعد ما صنع بي  
الزبير (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة والموحدة  
الثقيلة الانصارى المدنى الثقة الفقيه (قال كانت عند جدى حبان) بن منقذ بذال مجمة  
الانصارى المازنى الصحابى (امرأتان هاشمية وانصارية فطلق الانصارية وهى مرضع ففرت  
بها سنة ثم هلك) مات (ولم تحض) لاجل الرضاع (فقالت أنا أثرته لم أحض فاختصما) أى هى  
والهاشمية (الى عثمان بن عفان ففضى اها بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن  
عمك هو أشار علينا بهذا يعنى) بابن عمها (على بن أبي طالب) قال ذلك تطيبا لخاطرهما قال أبو عمر  
ذكر مالك هذا الاثر هنا ولا دخل له فى الباب وانما موضعه فى جامع الطلاق (مالك انه سمع ابن  
شهاب يقول اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا وهو مريض فانها رثته) لقضاء عثمان به (قال مالك وان  
طلقها وهو مريض قبل أن يدخل بها فله نصف الصداق) كفى القرآن (ولها الميراث ولا عدة  
عليها) كما قال الله تعالى (وان دخل بها ثم طلقها فلها المهر كله) لتكملة بالدخول (والميراث والبكر  
والثيب فى هذا عندنا سواء) اذا لافرق

((ما جاء فى منعة الطلاق))

(مالك انه بلغه ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته) هى فمأض (فتبع بوليدة) أمة سوداء  
أخرج ابن سعد عن ابن عمر عن محمد بن اسحق عن سعد بن ابراهيم عن أبيه عن أم كلثوم جدته قالت  
لما طلق عبد الرحمن امرأته الكلبية فمأض منعتها بجارية سوداء وزادنى رواية كفى الاستدكار  
فمنها ثمانون دينارا (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لكل مطلقه منعة) جبرالما  
ناله من كسر الطلاق (الا التى تطلق وقد فرض لها صداق ولم تنس) هى أى لم يطأها زوجها  
(ففسبها) كافيا (نصف ما فرض لها) لانه لم يحصل لها كبير كسر وبضعها باق (مالك عن  
ابن شهاب انه قال لكل مطلقه منعة) لقوله تعالى حق على المتقين حق على المحسنين (قال مالك



مؤمن من نفسه فأبمارجل مات  
وترك دينه فإلى وممن ترك مالا  
فلورثته

«باب متى يفرض للرجل  
في المقاتلة»

• حدثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى  
عن عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر  
أن النبي صلى الله عليه وسلم عرضه  
يوم أحد وهو ابن أربع عشرة  
فلم يجزه وعرضه يوم الخندق وهو  
ابن خمس عشرة فأجازه

«باب في كراهية الافتراض في  
آخر الزمان»

\* حدثنا أحمد بن أبي الخوارى  
ثنا سليم بن مطير شيخ من أهل  
وادي القرى قال حدثني أبي مطير أنه  
خرج حاجا حتى إذا كان بالسويداء  
إذا أنار رجل قد جاء كأنه يطلب  
دواء أو حضضا فقال أخبرني من  
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في حجة الوداع وهو يخطب الناس  
ويأمرهم وينهاهم فقال يا أيها  
الناس خذوا العطاء ما كان عطاء  
فاذا تجاحفت قريش على الملائك  
وكان على دين أحدكم فدعوه

\* حدثنا هشام بن عمار ثنا سليم  
ابن مطير من أهل وادي القرى  
عن أبيه أنه حدثه قال سمعت رجلا  
يقول سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في حجة الوداع يأمر  
الناس ونهاهم ثم قال اللهم هل  
بلغت قالوا اللهم نعم ثم قال إذا  
تجاحفت قريش الملائك فيما بينهم  
وعاد العطاء أو كان رشافد دعوه  
فقبل من هذا قالوا هذا ذوالزوائد  
صاحب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم

«باب في تدوين العطاء»

\* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا

و بلغني عن القاسم بن محمد مثل ذلك) الذي قاله ابن شهاب (وليس للمتعة عندنا أحد معروف  
في قلبها ولا كثيرها) بل كما قال الله على الموسع قدره وعلى المقتر قدره  
«ما جاء في طلاق العبد»

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة النون عبد الله بن ذكوان (عن سليمان بن يسار)  
بفتحيه ومهملة خفيفة الفقيه (ان نفيها) بضم النون وفتح الفاء مصغر (مكاتبها كان لام سلمة)  
هند بنت أبي أمية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم أو عبد لها) شك الراوي ويأتي في رواية ابن  
المسيب ومحمد بن إبراهيم الجرم بأنه مكاتب (كانت تحتها امرأة حرة فطلقها اثنتين ثم أراد أن  
يراجعها) ظنا منه أنه كالحرة (فأمره أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتي عثمان بن عفان) أمير  
المؤمنين (فيسأله عن ذلك فلقبه عند الدرج) بفتح الدال والراء ووجيم موضع بالمدينة (أخذنا يزيد  
ابن ثابت فسألها ما فابتدراه جميعا فقالا حرمت) بفتح ضم (عليك حرمت عليك) مرين بالتأكيـ  
د حتى تشكح زوجا غيرك (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب) بفتح الياء وكسر هاء (ان نفيها  
مكاتبها كان لام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأة حرة تطلقين فاستفتى عثمان بن  
عفان فقال حرمت عليك) قبل زوج (مالك عن عبد ربه بن سعيد) بن قيس الانصاري أخى يحيى  
(عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي) تيم قريش المدني (ان نفيها مكاتبها كان لام سلمة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم استفتى زيد بن ثابت فقال اني طلق امرأة حرة تطلقين فقال زيد بن ثابت  
حرمت عليك) حتى تشكح زوجا غيرك (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا طلق العبد  
امرأته تطلقين فقد حرمت عليه حتى تشكح زوجا غيره) ثم يطلقها وتعتد (حرة كانت أو أمة) لان  
المنظور اليه في الطلاق الزوج (وعدة الحرة ثلاث حيض وعدة الامة حيضتان) وان كان زوجها  
حرا لان العبرة في العدة المرأة (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من أذن لعبد أن  
يتزوج) بتزوج (فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره) ولو سبده (من طلاق شيء) لان الله جعله للزوج  
المسلم المكاف (فاما ان يأخذ الرجل أمة غلامه أو أمة وليدته) جاريته (فلا جناح) لاثم  
(عليه) لان له انتزاع مال رقيقه

«نفقة الامة اذا طلقت وهي حامل»

(مالك ليس على حرو ولا على عبد طلاقا لو كره) طلاقا بائنا (ولا على عبد طلاق حرة طلاقا بائنا) أي  
بائنا بالثلاث أو بالخلع (نفقة وان كانت حاملا) لان انفاق العبد على ولده انفاق لمال السيد فيما  
لا يعود على سيده منه منفعة ولا ولد الامة رقيق السيد هاء وليس على الحر أن ينفق على ملك  
غيره ولا ينقض بالنفقة على الزوجة الامة لانها في مقابلة الاستمتاع فهي من باب المعاوضات فان  
قبل هنا موجبان الابوة والملك فلم يختص أحدهما بذلك دون الآخر أجيب بأن من انواع اعد  
الاخذ بأقوى الموجبين واسقاط ما عداه ولاشك ان موجب الملك أقوى لان السيد ينصرف فيه  
مالا ينصرف الاب من تزويج ونزع مال وحوز ميراث وأخذ قيمة جراح وهفوعنها ولا فكلم للاب  
معه حرا أو عبدا له أو لغيره ومحل عدم النفقة (ان لم يكن له) أي زوج الامة حرا أو عبدا وزوج  
الحرة العبد (عليها الرجعة) فحبس النفقة لان الرجعية في حكم الزوجية (وليس على حرا أن يسترضع  
لابنه وهو عبد قوم آخرين) بل رضاعه عليهم لانه ملكهم (ولا على عبد أن ينفق من ماله على من  
لا يملك سيده) لانه انفاق لماله بلا فائدة (الا باذن سيده) فيجوز

«عدة التي تفقد زوجها»

(مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أجمعا امرأة فقدت) بفتح  
الفاء ومضارعه بكسرها عذمت (زوجها فلم تدركه) هو فاتها تنتظر أربع سنين (من العجز عن



أبراهيم يعني ابن سفيان ثنا ابن  
 شهاب عن عبد الله بن كعب بن  
 مالك الانصاري ان جيشا من  
 الانصار كانوا بأرض فارس مع  
 أميرهم وكان عمر يعقب الجيوش  
 في كل عام فتشغل عنهم عمر فلما مر  
 الاجل قفل أهل ذلك الثغر فاشتد  
 عليهم ونواعدهم وهم أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقالوا يا عمر انك غفلت عنا وتركنا  
 فينا الذي أمر به رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من عقاب بعض  
 الغزاة بعضا \* حدثنا محمود بن  
 خالد ثنا محمد بن عائد ثنا  
 الوليد ثنا عيسى بن يونس  
 حدثني فيما حدثته ابن لعدى بن  
 عدى الكندي ان عمر بن عبد  
 العزيز كتب ان من سأل عن  
 مواضع التي فهو ما حكم فيه عمر بن  
 الخطاب رضي الله عنه فراه  
 المؤمنون عدلا موافقا لقول  
 النبي صلى الله عليه وسلم جعل الله  
 الحق على لسان عمر وقلبه فرض  
 الاعطية وعقد لاهل الاديان  
 ذمة بما فرض عليهم من الجزية  
 لم يضرب فيها بخمس ولا مفسم  
 \* حدثنا أحمد بن يونس ثنا  
 زهير ثنا محمد بن اسحق عن  
 مكحول عن غضيف بن الحرث  
 عن أبي ذر قال سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول ان الله  
 وضع الحق على لسان عمر به  
 (باب في صفات رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من الاموال)  
 \* حدثنا الحسن بن علي ومحمد  
 ابن يحيى بن فارس المعنى قال ثنا  
 بشر بن عمر الزهراني حدثني مالك  
 ابن أنس عن ابن شهاب عن مالك  
 ابن أوس بن الحارث قال أرسلني

خبره لانها غاية أمد الحمل ولانها المدة التي تبلغها المكاتب في بلاد الاسلام سيرا ورجوعا وضعف  
 الاول بقول مالك لو أقامت عشرين سنة ثم رقت يستأنف لها الاجل وبانها اذا كانت صغيرة أو  
 آيسة أو الزوج صغير انضرب الاربع ولا حمل هنا والثاني بقول مالك أيضا تستأنف الاربع من  
 بعد الياس وأنها من يوم الرفع ولورجع الكاشف بعد سنة انتظرت عام الاربع ولو كانت العلة  
 كونها أمد الكشف لم تنتظر تمامها وقيل لأجله الا الاتباع واستحسن (ثم تعد أربعة أشهر  
 وعشرا) سواء كان بنى بها أم لا (ثم تحل) للزوج وروى نحوه عن عثمان وعلى قيل وأجمع الصحابة  
 عليه ولم يعلم لهم مخالف في عصرهم وعليه جماعة من التابعين (قال مالك وان تزوجت بعد انقضاء  
 عدتها فدخل بها أو زوجها أولم يدخل بها فلا سبيل لزوجها الاول اليها) اذا جاء أو ثبت انه حي لان  
 الحاكم أباح للمرأة الزواج مع امكان حياته فلم يكشف الغيب أكثر مما كان يظن (قال وذلك  
 الامر عندنا) فالعقد بمجرد يقينها ثم رجوع مالك عن هذا قيل مونه بعام وقال لا يقينها على الاول  
 الادخول الثاني غير عالم بحياته كذات الوليين وأخذ به ابن القمام وأشهب قال في الكافي وهو  
 الاصح من طريق الاثر لانها مسألة قلد نافية عمر وليست مسألة تنظر (وان أدركها زوجها قبل أن  
 تتزوج فهو أحق بها) بلانزاع وأرلى ان أدركها في العدة (وأدركت الناس) العلماء (ينكرون  
 الذي قال) أي تقول (بعض الناس) عن عمر بن الخطاب انه قال يخبر زوجها الاول اذا جاء فوجدها  
 تزوجت (في) أخذ (صدقاها أو في امرأته) فانه لا وجه لتخييره (قال مالك وبلغني أن عمر بن الخطاب  
 قال في المرأة يطلقها زوجها وهو غائب عنها ثم راجعها فلا تبلغها رجعتة وقد بلغها طلاقه اياها  
 فتزوجت انه) بكسر الهمزة مقول عمر (ان دخل بها زوجها الاخر) بكسر الخاء أي الثاني (أولم  
 يدخل فلا سبيل لزوجها الاول الذي كان يطلقها اليها) بل تقوت بمجرد عقد الثاني (قال مالك وهذا  
 أحب ما سمعت الى في هذا وفي المفقود) أن مجرد العقد فوت وهذا مذهب في الموطأ ومذهبه في  
 المدونة انها انما تقوت بدخول الثاني فيهما لا بعقد وهو المشهور في المذهب ورأى اللخمي انها  
 لا تقوت بدخول وفسق بينها وبين امرأة المفقود بانه لم يكن في هذه أمر ولا قضية من حاكم  
 بخلاف امرأة المفقود

(ما جاء في الاقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض)

(مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر) كذا في رواية يحيى وظاهرها الارسال اذا نافع لم يدرك ذلك  
 وليس عمر اذ قد رواه غيره في الموطأ كعبي النيسابوري واسمعييل وغيرهما مالك عن نافع عن ابن  
 عمر انه (طلق امرأته) هي آمنة بنت عبد الله بن عمر وكسر الميم بنت غفار بكسر الميم وتخفيف الفاء  
 وبالراء كما ضبطه ابن نقطة وعزاه لابن سعد وكرانه وجدته كذلك بخط الحافظ أبي الفضل بن ناصر  
 أو بنت عمار بفتح العين المهملة والميم المشددة قال الحافظ والاول أولى وفي مسند أحمد اسمها النوار  
 فمكن ان اسمها آمنة ولقبها النوار صحابة (وهي حائض) جلة حالية زاد الليث عن نافع عن ابن  
 عمر تطبيقه واحدة أخرجه مسلم وقال جود الليث في قوله تطبيقه واحدة قال عياض يعني أنه حفظ  
 وأنقن ما لم يتقنه غيره ممن لم يفسركم الطلاق وعن غلط وروهم وقال طلقها ثلاثا (على عهد النبي  
 صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) عن حكم طلاق  
 ابنه على هذه الصفة زاد الشيخان من رواية سالم عن أبيه فتغيط رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 ابن العربي يحتمل ان سؤال عمر لان النازلة لم تكن وقعت فسأل ليعلم الحكم ويحتمل ان عليه  
 من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء والحيض ليس بقرة  
 فيفتقر الى بيان الحكم فيه ويحتمل أن يكون سمع النبي والاولى (فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم) لعمر (مره) أصله أمره به من بين الاولى للوصل مضومة تبعا لله من مثل افعل



الى عمر بن الخطاب تعالى النهار فحسبه  
فوجدته جالساً على سرير مفضيا  
الى رماله فقال حين دخلت عليه  
يا مال انه قد دفن أهل أبيات من  
قومك وقد أمرت فيهم شيء فأقسم  
فيهم قلت لو أمرت غيري بذلك  
فقال خذ به فجاءه برقا فقال يا أمير  
المؤمنين هل لك في عثمان بن  
هشام وعبد الرحمن بن عوف  
والزبير بن العوام وسعد بن أبي  
وقاص قال نعم فاذن لهم فدخلوا ثم  
جاءه برقا فقال يا أمير المؤمنين هل  
لك في العباس وعلى قال نعم فاذن  
لهم فدخلوا فقال العباس يا أمير  
المؤمنين اقض بيني وبين هذا يعني  
علياً فقال بعضهم أجل يا أمير  
المؤمنين اقض بينهما وأرحهما قال  
مالك ابن أوس خيل الى انهما قدما  
أولئك النفر لذلك فقال عمر رجسه  
الله انشدا ثم أقبل على أولئك  
الرهط فقال انشدكم بالله الذي بأذنه  
تقوم السماء والأرض هل تعلمون  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا نورث ما تركنا صدقة قالوا نعم  
ثم أقبل على علي والعباس رضي  
الله عنهما فقال انشدكم بالله الذي  
بأذنه تقوم السماء والأرض هل  
تعلمان ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لا نورث ما تركنا  
صدقة فقالا نعم قال فان الله خص  
رسوله صلى الله عليه وسلم  
بخاصة لم يخص بها أحدا من  
الناس فقال الله وما آفاه الله على  
رسوله منهم فما أوجفتم عليه من  
خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط  
رسوله على من يشاء والله على كل شيء  
قدير فكان الله آفاه على رسوله بنى  
التصريف والله ما استأثر بها عليكم  
ولا أخذها بونكم فكان رسول

والثانية فاء الكلمة ساكنة تبدل تخفيفاً من جنس حركة سابقة فيها قال أو مر فاذا وصل الفعل  
بما قبله زالت همزة الوصل وسكنت الهمزة الأصلية كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة لكن  
استعملتها العرب بلا همزة فقالوا امر لكثرة الدور لأنهم حذفوا أول الهمزة الثانية تخفيفاً ثم حذفوا  
همزة الوصل استغناء عنها التحريك ما بعدها أي مر ابنك عبد الله (فليراجعها) والامر للوجوب عند  
مالك وجعاً وصحة صاحب الهداية من الخفيفة والندب عند الأئمة الثلاثة ولا حجة لهم في أنه  
انما أمره بالرجعة أبوه وليس له أن يضع الشرع لأنه أمره بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وهو مبلغ  
عنه وأما استدلالهم بقوله تعالى فامسكوهن معروف وغيرهما من الآيات المقتضية للتخيير بين  
الامسك بالرجعة أو الفراق بتركها فيجمع بينهما وبين الحديث بحمل الامر فيه على الندب جمعاً  
بينهما فليس بناهض اذا الاصل في الامر الوجوب فيحمل عليه ويخص عموم الآيات بمن لم يطلق في  
الحيض (ثم أمسكها) أي يديم امساكها والا فالرجعة امسك وفي رواية يحيى التميمي ثم ليركها  
ولا يجعل ثم ليسكها باعادة اللام مكسورة ويجوز تسكينها كقراءة ثم ليقتضوا أنفسهم فالكسر على  
الاصل في لام الامر فراق بينهما وبين لام التأكيذ والسكون للتخفيف اجراء للمنفصل بحرى المتصل  
وفي رواية ثم ليدعها (حتى تطهر ثم تحيض) حيضة أخرى (ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد) أي بعد  
الطهر من الحيض الثاني (وان شاء طلق) وفي رواية امسك طلقها (قبل أن يمسه) ولا يجعل يمسه  
أي يحامها فيكره في طهر مس فيه للتيسر اذا لا يدري أحلت فتنة سد بالوضع أو لا فبالاقرء وقد  
يظهر الحمل فيندم على الفراق وقد ذهب بعض الناس الى جبره على الرجعة كما طلق في الحيض فان  
قبل لم أمره أن يؤخر الطلاق الى الطهر الثاني أجيب بان حيض الطلاق والطهر التالي له بمنزلة قرء  
واحد فلو طلق فيه لصار كوقع طلقين في قرء واحد وليس ذلك بطلاق السنة وبانه عاقبه بتأخير الطلاق  
تغليظاً عليه جزاء بما فعله من الحرام وهو الطلاق في الحيض وهذا معترض بان ابن عمر لم يعلم بالتصريح  
ولم يحققه وحاشاه من ذلك فلا وجه لعقوبته قاله المازري وأجيب بان تغليظه صلى الله عليه وسلم  
دون ان يعذره يقتضي ان ذلك في الظهور لا يكاد يخفى على احد وبان ابن عمر وان لم يتعمد فرط بترك  
السؤال قبل الفعل مع تمكنه منه فعوقب على تركه السؤال وليكون ذلك زجراً لغيره بعده وقيل  
انما أمره بالتأخير لئلا يصير الرجعة مجرد غرض الطلاق لوطق في أول الطهر الاول بخلاف الطهر  
الثاني وكما ينهي عن التكاح لمجرد الطلاق ينهي عن الرجعة له واعترض بانه يلزم ان لا يطلق أحد  
قبل الدخول لانه يصير كمن نكح للطلاق لا للتكاح وقيل لبطل مقامه معها والظن بان عمر انه  
لا يمنعها حقها في الوطء فلعنه اذا وطئ تطيب نفسه وبمسكها فيكون ذلك حرصاً على رفع الطلاق  
وحضاً على بقاء الزوجية حكى ذلك المازري أيضاً قال ابن عبد البر رواه يونس بن جبير وأنس بن  
سيرين وسالم عن ابن عمر بلفظ حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها ثم ان شاء أمسكها فلم يقولوا  
ثم تحيض ثم تطهر كما قال نافع نعم رواية الزهري عن سالم موافقة لرواية نافع كما نبه عليه أبو داود  
وزيادة الثقة مقبولة خصوصاً اذا كان حافظاً ولفظ رواية الزهري عن سالم عن أبيه في العيصين  
مره فليراجعها حتى تحيض حيضة مستقبلة سوى حيضتها التي طلقها فيها فان بداله أن يطلقها  
فليطلقها طاهر من حيضتها قبل أن يمسه (فتلك العدة التي أمر الله) أي أذن (أن يطلق لها  
النساء) في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وفي رواية لمسلم قال ابن عمر قرأ النبي صلى الله عليه وسلم  
يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن قال عياض أي في استقبال عدتهن وهذه  
قراءة ابن عمر وابن عباس وفي قراءة ابن مسعود قبل طهورهن قال القشيري وغيره وهذه القراءة  
على التفسير لا على التلاوة وهي تصح ان المراد بالاقرء الاطهار اذا لا يستقبل في الحيض عدة عند  
الجميع ولا يجترى بها عند أحد من الطائفتين زاذ في رواية سالم في الصحيح وكان عبد الله طلقها



تطبيقه واحدة فثبت من طلاقها وراجعها عبد الله كما أمره صلى الله عليه وسلم وفيه أن الطلاق يقع في الحيض والآن لم يكن للأمر بالمراجعة فائدة قال الباقي إذا المراجعة لا تستعمل غالباً إلا بعد طلاق يعتد به فهو حجة على من لا يعتد بخلافهم وهم هشام بن الحكم وابن علبسة وداود في قولهم لا يقع الطلاق على الحائض وفي بعض طرق الحديث فثبت من طلاقها والذي حسب جندب النبي صلى الله عليه وسلم لأنه شورى في المسئلة وأفتى فيها فقال إن يعتد بها ابن عمر طلاقه من غير أمره صلى الله عليه وسلم ومن جهة القياس إن الزام الطلاق تغليظ ومنعه تخفيف لأنه لا يلزم الصبي ولا المجنون ولا النائم ويلزم السكران لأنه عاص فاذا ألزم من أوقعه على الوجه المأمور به كان الزامه لمن أوقعه على الوجه الممنوع أخرى وقال أبو عمر جهور العلماء أن الطلاق في الحيض واقع وإن كرهه جميعهم ولا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والجهل الذين يرون الطلاق لغير السنة لا يقع وروى ذلك عن بعض التابعين وهو شاذ ولم يعرج عليه أحد من العلماء وقد سئل ابن عمر أي يعتد بتلك الطلقة قال نعم وروى ذلك عنه من طرق وفي بعضها قال فيه آيات إن عجزوا استصحب أي عجز عن فرض آخر فلم يأت به أكان يعتذر وكان إذا سئل يقول إن طلقت امرأتك وهي حائض مرة أو مرتين فإن الله أمر أن تراجعها وإن طلقتها ثلاثاً فعدت حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيره فلو كان غير لازم لم يلزمه ثلاثاً كان أو واحدة ومن جهة النظر إن الطلاق ليس من القرب كالصلاة فلا تقع إلا على سبيلها وانما هو زوال عصمة فان أوقعه على غير سبيله أثم ولزمه ومحال أن يلزم المطيع المتبع للسنة طلاقه ولا يلزم العاصي فيكون أحسن حالاً من المطيع وقد قال تعالى ومن يعتد حدود الله فقد ظلم نفسه أي عصي ربه وفارق أمر الله وكذلك المطلق في الحيض وقال النووي أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائض بغير رضاها فان طلقها أثم ووقع وشذبه بعض أهل الظاهر فقال لا يقع لأنه لم يؤذن فيه فاشبهه طلاق الأجنبية والصواب الأول وبه قال العلماء كافة لا أمره عليه السلام بالمراجعة فلو لم يقع لم تكن رجعة وزعم أن المراد الرجعة اللغوية وهي الرد إلى حالها الأول غلط لأن الحل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية كما تقرر في الأصول ولأن ابن عمر صرح بأنه حسبها عليه طلاقه اه وقد روى الدارقطني فقال عمر يا رسول الله أفصفت بذلك الطلقة قال نعم فهذا نص في موضع النزاع فيجب المصير إليه وما في مسلم عن أبي الزبير عن ابن عمر فقال صلى الله عليه وسلم لم يراجعها فرددناها وقال إذا طهرت فليطاق أو عسل وزاد النسائي وأبو داود وفيه ولم يرها عله أبو داود فقال روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة وأحاديثهم كلهم على خلاف ما قال أبو الزبير وقال ابن عمر لم يقلها غير أبي الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه وقال الخطابي لم يروا أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا وقال الشافعي نافع أثبت من أبي الزبير والاثبت أولى أن يؤخذ به إذا تخالفوا وقد وافق نافعاً غيره من أهل الثبوت وحل قوله لم يرها شيئاً على أنه لم يرها شيئاً صواباً فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله أو في جوابه لم يصنع شيئاً أي شيئاً صواباً وقال الخطابي لم يرها شيئاً فحرم معه المراجعة وقد تابع أبا الزبير عبد الله ابن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال صلى الله عليه وسلم ليس ذلك بشيء رواه سعيد بن منصور وهو قابل للتأويل وهو أولى من تغليظ بعض الثقات قال ابن دقيق العيد ويتعلق بالحديث مسألة أصولية وهي أن الأمر بالأمر بالشئ هل هو أمر بذلك الشئ أم لا فإنه صلى الله عليه وسلم قال لعمر مرة فأمره بأمره وأطال في فتح الباري الكلام في هذه المسئلة والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر مكلفاً آخر بفعل شيء فالمكلف الأول مبلغ محض والثاني مأثور من قبل الشارع كاهنا وإن توجه من الشارع أن يأمر غير مكلف كحديث مروا أولادكم بالصلاة لسبع لم يكن الأمر بالشئ إلا بالشيء لأن الأولاد غير مكلفين فلا يتجه عليهم

الله صلى الله عليه وسلم بأخذ منها نفقة سنة أو نفقته ونفقة أهله سنة ويجعل ما بقى أسوة المال ثم أقبل على أولئك الرهط فقال أنشدكم بالله الذي بأذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمون ذلك قالوا نعم ثم أقبل على العباس وعلى رضى الله عنهما فقال أنشدكم بالله الذي بأذنه تقوم السماء والأرض هل تعلمان ذلك قالوا نعم فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فثبتت أنت وهذا إلى أبي بكر تطلب أنت ميراثك من ابن أخيك وتطلب هذا ميراث امرأتك من أبيها فقال أبو بكر وجهه الله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا صدقة والله يعلم أنه لصديق بار راشد تابع للحق قولها أبو بكر فلما توفى قلت أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم وولي أبي بكر فوليتهم أماً شاء الله أن إليها فثبتت أنت وهذا وأنا أتابع جميع وأمر كما واحد فأتبعها فقالت إن شيئاً أن أدفعها إليك على أن عليك عهد الله أن تليها بالذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يليها فأخذتها مني على ذلك ثم جئتني لأقضي بينكما بغير ذلك والله لا أقضي بينكما بغير ذلك حتى تقوم الساعة فان عجزتما عنها فرددناها إلى حدثنا محمد ابن عبيد ثنا محمد بن ثور عن معمر عن الزهري عن مالك بن أوس بهذه القصة قال وهما يعني علياً والعباس رضى الله عنهما يختصمان فيما أفاض الله على رسوله من أموال بني النضير قال أبو داود أراد أن لا يقع عليه



حدثنا هاشم بن أبي شيبه  
 وأحمد بن عبد المعنى أن سفيان  
 ابن عيينه أخبرهم عن عمرو بن دينار  
 عن الزهري عن مالك بن أوس بن  
 الحدثان عن عمرو قال كانت أموال  
 بني النضير مما أفاء الله على رسوله  
 مما لم يوجب المسلمون عليه بخيل  
 ولا ركاب كانت لرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم خالصا ينفق على أهل  
 بيته قال ابن عبدة ينفق على أهله  
 قوت سنة فبقي جعل في الكراع  
 وعدة في سبيل الله عز وجل قال  
 ابن عبدة في الكراع والسلاح  
 \* حدثنا مسدد ثنا اسمعيل بن  
 ابراهيم أنا أيوب عن الزهري  
 قال قال عمرو ما أفاء الله على رسوله  
 منهم فإا أوجبتم عليه من خيل  
 والركاب قال الزهري قال عمر هذه  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خاصة قرى عربية فذلك وكذا  
 وكذا ما أفاء الله على رسوله من  
 أهل القرى فله وللرسول ولذي  
 القربى واليتامى والمساكين وابن  
 السبيل وللفقراء الذين أخرجوا  
 من ديارهم وأموالهم والذين  
 نبوا الدار والايان من قبلهم  
 والذين جاؤا من بعدهم فاستوعبت  
 هذه الآية الناس فلم يبق أحد  
 من المسلمين الا له فيها حق قال  
 أيوب أو قال حظ البعض من  
 تملكون من أرفائكم \* حدثنا  
 هشام بن عمار ثنا حاتم بن اسمعيل  
 ح وثنا سليمان بن داود المهرى  
 أنا ابن وهب أخبرني عبد العزيز  
 ابن محمد ح وثنا نصر بن علي  
 ثنا صفوان بن عيسى وهذا لفظ  
 حديثه كلهم عن اسامة بن زيد  
 عن الزهري عن مالك بن أوس بن  
 الحدثان قال كان فيما خرج به عمر

الوجوب وان توجه الخطاب من غير الشارع بأمر من له عليه الأمر أي بأمر من لا أمر للدول  
 عليه لم يكن الأمر بالشيء أمرا بالشيء أيضا بل هو متعدي بأمره للدول أن يأمر الثاني وفي الحديث  
 فواند غير ما ذكر وأخرجه البخاري عن اسمعيل ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه  
 الليث وعبيد الله بن عمر عند مسلم كلاهما عن نافع وتابعه سالم عن ابن عمر في العيصين وله طرق  
 أخرى فيهما وفي غيرهما (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين  
 أنها انتقلت) أي نقلت (حفصة ابنة) شقيقها (عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) لما طلقها  
 المنذر بن الزبير بن العوام (حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة) لتنام عندها إذا اقراء  
 الاطهار كادل عليه حديث ابن عمر (قال ابن شهاب فذكر ذلك لعمر بنت عبد الرحمن)  
 الانصارية أحد المكثرين عن عائشة (فقلت صدق عروة) فيما روى عن عائشة (وقد جادلها)  
 خاصمها بشدة (في ذلك ناس فقالوا ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه) والمطلقات يتربصن  
 بأنفسهن (ثلاثة قروء) غضى من حين الطلاق جمع قروء بفتح القاف (فقلت صدقتم) في أنه قاله  
 ولكن (تدرون) [بحذف همزة الاستفهام أي تعلمون (ما الاقراء) جمع قروء بالضم مثل قفل  
 وأقفال (انما الاقراء الاطهار) قال أبو عمر لم تختلف العلماء ولا الفقهاء ان القروء لغة يقع على  
 الطهر والحيضة انما اختلفوا في المراد في الآية فقال جمهور أهل المدينة الاطهار وقال العراقيون  
 الحيض وحديث ابن عمر يدل للدول لقوله ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء طلق قبل أن يمسه فقلت  
 العدة التي أمر الله فأخبر ان الطلاق للعدة لا يكون الا في طهر فهو بيان لقوله تعالى فطلقوهن  
 لعدتهن وقرئ قبل عدتهن أي لاستقبالها ونهى عن الطلاق في الحيض لانها لا تستقبل العدة  
 في تلك الحيضة عند الجميع والقول بان القروء مأخوذ من قرأت الماء في الحوض ليس بشيء لان  
 القروء مهموز وهذا ليس بمهموز وقال الأصمعي أصل القروء الوقت يقال أقرأت التجمود اذا طلعت  
 لوقتها وقال عياض اختلف السلف ومن بعدهم من العلماء واللغويين في معنى الآية هل هو  
 الحيض أو الطهر أو مشترك فتكون حقيقة فيهما أو حقيقة في الحيض مجاز في الطهر أو المراد به  
 الانتقال من حال الى حال دون كونه اسماء للطهر أو الحيض فعنى ثلاثة قروء ثلاث انتقالات واذا  
 علم ما هو مشتق منه انضغ فقبل من الوقت فيصنع الامر من وقيل من الجمع فهو ظاهر في الاطهار  
 وقيل من الانتقال من حال الى حال فيكون ظاهرا في الطهر والحيض جميعا لكن الثلاث انتقالات  
 انما تستقيم بالانتقال من الطهر الى الحيض لا عكسه لان الطلاق في الحيض لا يجوز وبعضه ان  
 براءة الرحم انما تعرف بالانتقال من الطهر الى الحيض ولذا كان استبراء الاماء بالحيض لان مجبته  
 غالب دليل على براءة الرحم ولا يدل مجي الطهر على براءته اذ قد تحمّل في آخر حيضها فكانت  
 الثلاث في الحرائر كالواحدة في استبراء الاماء الاما حكمه القاضي اسمعيل عن أبي عبيدة وهذا  
 اختيار الطبري والشافعي ومحقق أصحابنا المتأخرين وهو حسن دقيق (مالك عن ابن شهاب انه قال  
 سمعت أبا بكر بن عبد الرحمن يقول ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا) وفي نسخة ذلك  
 (يريد قول عائشة) انما الاقراء الاطهار ولا يرد عليه قوله صلى الله عليه وسلم فقلت العدة اذ لو أراد  
 الاطهار لقال فذلك كما زعم المخالف لانه أنت باعتبار الحالة أو العدة (مالك عن نافع) مولى ابن  
 عمر (وزيد بن أسلم) مولى عمر (عن سليمان بن يسار أن الاحوص) بالحاء والصاد المهملتين ابن  
 عبد بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ذكر ابن الكلبي والبلاذري انه كان عاملا معاوية على  
 البحرين وسمى مروان بن الحكم في قصة برت له ومقتضاه أن يكون له حبيبة وانه عمر لان أباه مات  
 كافرا ومن ولده منصور بن عبد الله بن الاحوص له ذكر بالشام في أيام بني مروان وكان ابنه  
 عبد الله عاملا أيضا معاوية على بعض الشام وفي رواية ابن عيينه عن الزهري عن سليمان بن يسار



ان الاحوص ابن فلان أو فلان بن الاحوص قال ابن الخذاء الاقوى ان القصة للاحوص وهو ابن عبدو بمحتمل أن يكون لولده عبد الله ولم يسم في رواية الزهري قاله في الاصابة لكن هذا الاحتمال انما هو على رواية الزهري لا الموطأ لقوله الاحوص (هناك) مات (بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وقد كان طلقها) زاد في رواية ابن أبي شيبة طلبة أو تطليقتين (فكتب معاوية بن أبي سفيان) صخر بن حرب زاد ابن أبي شيبة فسأل عنها فضالة بن عبيدوم من هناك من الصحابة فلم يجد عندهم فيها علما فبعثوا كتابا (الى يزيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكذب اليه زيدانها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها) مثل سلم وزناومعنى أى انقطعت العلاقة بينهما (ولا ترثه ولا يرثها) لو كانت هي الميتة ففي هذا أيضا ان الاقراء الاطهار (مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وأبي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار) والاربعة من فقهاء المدينة السبعة أو العشرة (وابن شهاب انهم كانوا يقولون اذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها ولا ميراث بينهما ولا رجعة له عليها) لان الاقراء الاطهار (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا طلق الرجل امرأته قد دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها) فلا رث ولا رجعة (قال مالك وهو الامر عندنا) بالمدينة وقال به جمع كثير من الصحابة والتابعين والشافعي وذهب جمع من الصحابة والتابعين وأبو حنيفة الى ان الاقراء الحيض وعن أحمد القولان واحتجوا بأنه يلزم القائلين بأنها الاطهار مخالفة القرآن لاعتدادها عندهم بطهر الطلاق وان قل فيكون عدم اقراء بن ونصفا والله تعالى جعلها ثلاثة واذا كانت الحيض كانت ثلاثة قروء كاملة لحرمه الطلاق في الحيض وحل هذا الاعتراض ابن شهاب على ان قال الطهر الذي يقع فيه الطلاق لا يعتد به وهو مذهب انفرده دون جميع من قال الاقراء الاطهار واجاب بعض اصحابنا بأن القروء هو الانتقال من حال الى حال فابقي من الطهر الذي وقع فيه الطلاق فيه الانتقال من حال الى حال قائما وقعت العدة بثلاثة اطهار كاملة واجاب غيره بأنه لا يبعد تسعة اثنين وبعض الثالث ثلاثة قال تعالى الحج أشهر مكملة وما الحج الا شهران وعشرة أيام قاله المازري (مالك عن الفضيل) يضم القاء مصغر (ابن أبي عبد الله) المذني الثقة (مولى المهري) بفتح الميم وسكون الهاء (ان القادم بن محمد وسالم بن عبد الله كانوا يقولان اذا طلقت المرأة قد دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت منه وحلت) لمن يتزوجها لان الاقراء الاطهار واحتج به بعضهم بقوله ثلاثة قروء اذ لو اريد الحيض لقال ثلاث بلات لانها تحذف من المؤن وتدخل مع المذكر وغلطه المازري بأن العرب تراعى في العدد اللفظ مرة كقولهم ثلاثة منازل والمعنى أخرى كقول عمر بن أبي ربيعة

فكان مجنى دون من كنت اتقى \* ثلاث شصوص كاهبان وجوذر

فأنت على معنى الشصوص واكثر الامام من هذه الآثار تقوية لمذهبها الاطهار واحتجاج القائل بأنها الحيض قال به نحو خمسة عشر من الصحابة معارض بقول عائشة وغيرها من الصحابة انها الاقراء وعائشة مقدمة في الفقه لاسيما في احوال النساء (مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب وابن شهاب وسليمان بن يسار انهم كانوا يقولون عدة المختلعة ثلاثة قروء) لان الخلع طلاق فدخل في الآية (مالك انه سمع ابن شهاب يقول عدة المطلقة الاقراء وان تباعدت) لا طلاق الآية (مالك عن يحيى بن سعيد عن رجل من الانصار) يحتمل انه زوج الربيع بنت معوذ وانه غيره (ان امرأته سأله الطلاق فقال لها اذا حضت فاذا نيتي) بالمدا عليني (فلما حضت آذنته فقال اذا طهرت فاذا نيتي فلما طهرت آذنته فطلقها قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك) أي طلاقها في طهر لم يمس فيه لواقعة حديث ابن عمر

رضي الله عنه انه قال كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث صفايا بنو النضير وخيبر وفدك فاما بنو النضير فكانت حبسا لنوابه واما فدك فكانت حبسا لابناء السبيل واما خيبر فخرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء جزأين بين المسلمين وجزأ نفقة لاهله فما فضل عن نفقة أهله جعله بين فقراء المهاجرين \* حدثنا يزيد بن خالد ابن عبد الله بن موهب الهمداني ثنا الليث بن سعد عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها أخبرته ان فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت الى أبي بكر الصديق رضي الله عنه تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وسلم مما آفاه الله عليه بالمدينة وفدك وما بقي من خمس خيبر فقال أبو بكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا فورت ما تركنا صدقة انما بأكلى آل محمد من هذا المال واني والله لا أغرب شيئا من صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حالها التي كانت عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا عملن فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبى أبو بكر رضي الله عنه أن يدفع الى فاطمة عليها السلام منها شيئا \* حدثنا هرون بن عثمان الحمصي ثنا أبي ثنا شعيب بن أبي حمزة عن الزهري حدثني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته بهذا الحديث قال وفاطمة عليها السلام حينئذ تطلب صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي بالمدينة وفدك



وما بقي من خمس خير قالت عائشة  
رضي الله عنها فقال أبو بكر عليه  
السلام ان رسول الله قال لا نورث  
ما تركنا صدقة وانما يأكل آل محمد  
في هذا المال يعني مال الله ليس  
لهم ان يزيدوا على المأكل  
فحدثنا حجاج بن أبي يعقوب ثنا  
يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا  
أبي عن صالح عن ابن شهاب قال  
أخبرني عروة أن عائشة رضي الله  
عنها أخبرته بهذا الحديث قال فيه  
فأبي أبو بكر رضي الله عنه عليها  
ذلك وقال لست تارك شيئا كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل  
به الا عملت به اني أخشى ان تترك  
شيئا من أمر ما ان أزيغ فاما  
صدقة بالمدينة فدفعها عمر الى  
علي وعباس رضي الله عنهم فغلبه  
علي عليها وأما خبر بروفة ذلك  
فأمسكهما عمر وقال هما صدقة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كانتا لحقوقه التي تعرفه ونوائيه  
وأمرهما الى من ولي الأمر قال  
فهما علي ذلك الى اليوم \* حدثنا  
محمد بن عبيد ثنا ابن نور عن  
معمر عن الزهري في قوله فما  
أوقفتم عليه من خيل ولا ركاب  
قال صالح النبي صلى الله عليه وسلم  
أهل ذلك وقرى قد سماها لا  
أحفظها وهو محاصر قوما آخرين  
فأرسلوا اليه بالصالح قال فما أوقفتم  
عليه من خيل ولا ركاب يقول  
بغير قتال قال الزهري وكانت بنو  
النضير للنبي صلى الله عليه وسلم  
خالصا لم يقصوها عنوة افتتحوها  
على صلح فقسما النبي صلى الله  
عليه وسلم بين المهاجرين لم يوط  
الا نصار منها شيئا الا رجلين كانت  
بهما حاجة \* حدثنا عبد الله

### ((عدة المرأة اذا طلقت فيه))

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (وسليمان بن يسار)  
بقتية ومهملة خفيفة (انه) أي يحيى (معهما) القاسم وسليمان (بذكر ان أن يحيى بن سعيد  
ابن العاصي) الاموي أخا عمرو والاشدق تابعي ثقة مات في حدود الثمانين (طلق ابنة عبد الرحمن  
ابن الحكم) بن العاصي أخى مروان قال في المقدمة هي عمرة فيما أظن (البنة فانتقلها) أي نقلها  
أبوها (عبد الرحمن بن الحكم) فأرسلت عائشة أم المؤمنين الى مروان بن الحكم عم المصلحة (وهو  
يومئذ أمير المدينة) من جهة معاوية (فقات اتق الله) يا مروان (واردد المرأة الى بيتها) تعتد فيه  
(فقال مروان) مجيبا للعائشة (في حديث سليمان) بن يسار (ان عبد الرحمن غلبني) فلم أقدر على  
منعها (وقال مروان في حديث القاسم) مجيبا للعائشة أيضا (أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس)  
حيث لم تعتد في بيت زوجها وانتقلت الى غيره (فقات عائشة) لمروان (لا يضرك أن لا تذكر  
حديث فاطمة) لانه لا حاجة فيه للتعميم لانه كان لعلة ويجوز انتقال المطلقة من منزلها بسبب وفي  
البخاري عاتت عائشة أي على فاطمة بنت قيس أشد العيب وقالت ابن فاطمة كانت في مكان وحش  
تخيف على ناحيتها فذلك أرخص له النبي صلى الله عليه وسلم في الانتقال وفي النسائي عن سعيد  
ابن المسيب انها كانت اسنة ولا بي داود عن سليمان بن يسار انما كان ذلك من سوء الخلق (فقال  
مروان) لعائشة (ان كان بك الشر) أي ان كان عندك ان سبب خروج فاطمة بنت قيس ما وقع  
بينها وبين أقارب زوجها من الشر (فحسبك) أي يكفيك في جواز انتقال عمرة (ما بين هذين) عمرة  
ويحيى بن سعيد (من الشر) المحوز لا انتقال وهذا أخرجه البخاري عن اسمعيل عن مالك به (مالك  
عن نافع ان بنت سعيد بن زيد بن عمرو) بفتح العين (ابن نقييل) بضم النون وفتح الفاء العدوي  
أحد العشرة) كانت تحت عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان) الاموي لقبه المطرف بسكون  
الطاء المهملة وفتح الراء ثقة مات بمصر سنة ست وتسعين (فطلقها البنة فانتقلت) من بيتها (فأنكر  
ذلك) الانتقال (عليها عبد الله بن عمر) لخالفه القرآن (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر طلق  
امرأته في مسكن حفصة) أخته (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) لم وكان طريقه الى المسجد فكان  
يسلك الطريق الاخرى من ادبار البيوت كراهية (بجففة الياء) أي يستأذن عليها) من شدة  
ورعه (حتى راجعها) لعصمته (مالك عن يحيى بن سعيد ان سعيد بن المسيب سئل عن المرأة  
يطلقها زوجها وهي في بيت بكراء على من الكراء) في مدة العدة (فقال سعيد على زوجها قال)  
السائل (فان لم يكن عند زوجها) ثمن للكراء (قال) سعيد (فعلينا قال فان لم يكن عندها قال فعلى  
الامير) من بيت المال

### ((ما جاء في نفقة المطلقة))

(مالك عن عبد الله بن يزيد) بقتية فزاي الخزومي المدني الا عور الثقة المتوفى سنة ثمان وأربعين  
ومائة (مولى الاسود بن سفيان) الصحابي (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف) القرشي  
الزهري اسمعيل أو عبد الله أو اسمه كنيته (عن فاطمة بنت قيس) بن خالد القرشية الفهرية أخت  
الفضال بن قيس وكانت أسن منه يقال بعشر سنين كانت من المهاجرات الاول ذات جمال وعقل  
وفي بيتها اجتمع أهل الشورى لما قتل عمر قدمت على أخيها الكوفة وهو أميرها فروى عنها الشعبي  
قصة الجساسة بطولها فانفردت بها مطولة وتابها جابر وغيره (ان أبا عمرو) بفتح العين (ابن  
حفص) بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي الخزومي سكن المدينة قال النسائي  
اسمه أحد وقال الاكثر عبد الحميد قال عياض وهو الأشهر وقيل اسمه كنيته وامه درة بنت خراعي  
الثقفية خرج مع علي الى اليمن في العهد النبوي فمات هناك ويقال بسيل رجع الى أن شهد فتوح



الشام وفي النسائي عن نائمة بن مهي سمعت عمر يقول اني اعدت ذر لكم من عزل خالد بن الوليد فقال أبو عمرو بن حفص عزلت عنا غلاما استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قوله أبا عمرو ابن حفص هكذا رواه مالك وابن شهاب وغيرهما وقلبه بعض الرواة فقال ان أبا حفص بن عمرو وبعضهم قال أبا حفص بن المغيرة قال العلماء والمحفوظ الاول (طلقها) قال عياض كذا الصحيح عند الجميع طلقها وان اختلفوا في صفته هل البتة أو الثلاث أو آخره الثلاث وما يرويه بعض الروايات انه مات عنها مؤول (البتة) قال في المفهم يعني بها آخره الثلاث تطلقا كما جاء مفسرا في الرواية الاخرى يعني في مسلم من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة عن فاطمة ان أبا عمرو وطلقها آخره ثلاث تطلقا قال وليس المراد انه طلق بلفظ البتة وانما هي آخره الثلاث البتة لانها طلاقه بنت العصمة حتى لم يبق منها شيئا ولما كملت هذه الطلقة الثلاثة عبر عنها في بعض الروايات بالثلاث يعني رواية مسلم من طريق الشعبي عنها قالت طلقني بعل ثلثا قال والرواية المفسرة قاضية على غيرها وهي الصحيحة (وهو غائب بالشام) كذا يحيى وسقط عند النيسابوري وغيره بالشام وفي مسلم من طريق ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان أبا عمرو بن حفص بن المغيرة خرج مع علي بن أبي طالب الى اليمن فأرسل الى فاطمة بنت قيس بتطبيقه كانت بهيت من طلاقها (فأرسل اليها وكيله بشعير) بالرفع فاعل لانه المرسل كذا قال السيوطي تبع للنووي وفي مسلم من طريق أبي بكر بن الجهم سمعت فاطمة بنت قيس تقول أرسل الى زوجي أبو عمرو وعياش بن أبي ربيعة بطلاق وأرسل معه بخمسة أصع من تمر وخمسة أصع من شعير فقلت أما لي نفقة الا هذا ولا أعطني منزلكم قال لا وصرح هذا ان وكيله بالنصب مفعول فاعله يعود على الزوج قال القرطبي فيه العمل بالوكالة وشهرتهم عندهم وكان ارسال هذا الشعير ممتعة فحسبتها هي النفقة الواجبة عليه (فخطبته) ورأت انها تستحق أكثر فأخبرها الوكيل بالحكم (فقال والله مالك علينا من شيء) فلم تقبل ذلك منه فشددت عليها ثيابها (فجاءت رسول الله) وفي نسخة الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فذكرت ذلك له فقال وفي رواية لمسلم فقال كم طلقك فقلت ثلاثا قال صدق (ليس لك عليه نفقة) لانك بائن ولا حمل بك (وأمرها أن تعتد في بيت أم شريك) القرشية العامرية وقيل الانصارية اسمها غزية وقيل غزيلة يعني معجزة مضومة فيهما ثم زاي فيهما وتحتية ولام على الثاني وذكرها بعضهم في أزواجه صلى الله عليه وسلم (ثم قال تلك امرأة بغشاها أصحابي) أي يلون بها ويردون عليها ويرزونها بالصلاحيها وكانت كثيرة المعروف والنفقة في سبيل الله والتضييف للغرباء من المهاجرين وغيرهم وفيه جواز نظر الفقهاء اذ لا يؤمن ذلك من تكرورهم اليها ومنع المرأة من التعرض لموضع يشق عليها فيه التعرض من ينظر اليها لانها الواقامت لشيء عليها التحفظ لكثرة تكرورهم اليها وطول اقامتهم وحديثهم عندها قاله عياض (اعتدى عند عبد الله بن أم مكتوم) القرشي العامري أسلم قد عاى والاشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة واسم امه عائكة بنت عبد الله المخزومية وكان امه عمر اوقيل الحصين فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبيد الله ولا يعتنق انه كان له اسمان شهد القادسية في زمن عمر استشهد بها وقيل رجع الى المدينة فمات بها (فانه رجل أعشى تضعين ثيابك عنده) ولا يراك وفي مسلم من وجه آخر عن أبي سلمة عنها عنه صلى الله عليه وسلم فانك اذا وضعت خمارك لم يرك وأخذ منه جواز نظر المرأة من الرجل مالا يجوز أن ينظر منها كراستها وموضع الخصر منها وعورض عمارواه أبو داود والترمذي وحسنه عن نيهان عن أم سلمة انه صلى الله عليه وسلم قال لها ولجونة وقد دخل عليهما ابن أم مكتوم احتجبا منه فقالا انه أعشى فقال صلى الله عليه وسلم أفعميا وان أنما السما تبصرانه وأجاب عياض بانه تغلظ على أزواجه في الحجاب لحرمتن فكما غلظ الحجاب على الرجال فبهن غلظ عليهن أن

ابن الجراح ثنا جابر بن عمر بن المغيرة قال جمع عمر بن عبد العزيز بنى مروان حين استخلف فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له فذلك فكان ينفق منها ويعود منها على صغير بنى هاشم ويزوج فيها أعجم وان فاطمة سألته أن يجعل لها فاني فكانت كذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مضى لسبيله فلما ان ولّى أبو بكر رضى الله عنه عمل فيها بما عمل النبي صلى الله عليه وسلم في حياته حتى مضى لسبيله فلما ان ولّى عمر عمل فيها بما عمل حتى مضى لسبيله ثم أقطعها مروان ثم صارت لعمر بن عبد العزيز قال يعني عمر ابن عبد العزيز فرأيت أمرا منه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة عليها السلام ليس لي بحق وأنا أشهدكم أي قد رددتها على ما كانت يعني على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم • حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا محمد بن الفضيل عن الوليد بن جيع عن أبي الطفيل قال جاءت فاطمة رضى الله عنها الى أبي بكر رضى الله عنه تطلب ميراثها من النبي صلى الله عليه وسلم قال فقال أبو بكر عليه السلام سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله عز وجل اذا أطمع نيا طعمة فهي للذي يقوم من بعده • حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنسب ورثتي دينارا ما تركت بعد نفقة نسائي وموتة فاملي فهو صدقة • حدثنا عمرو بن مزيق أنا شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي



البحري قال سمعت حديثاً من رجل فأجهني قلت اكتبه لي فاتي به مكتوباً مذكراً دخل العباس وعلي علي عمرو وعنده طلحة والزبير وعبد الرحمن وسعد وهما يختصمان فقال عمر لطلحة والزبير وعبد الرحمن وسعد ألم تعلموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مال النبي صلى الله عليه وسلم صدقة إلا ما أطعمه أهله وكساهم أنا لا نورث قالوا بلى قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق من ماله على أهله ويتصدق بفضله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فولياها أبو بكر سنتين فكان يصنع الذي كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر شيئاً من حديث مالك بن أوس حدثنا القعني عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت ان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أردن أن يبعثن عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق فيسألنه عن من من النبي صلى الله عليه وسلم فقالت لهن عائشة أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركناه فهو صدقة حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا إبراهيم بن حرة ثنا حاتم بن اسمعيل عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب بإسناده نحوه قلت ألا تتقين الله ألم تسمعن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا نورث ما تركناه فهو صدقة وإنما هذا المال لآل محمد لنا بتم ولضيفهم فإذا مت فهو إلى ولي الأمر من بعدى

(باب في بيان مواضع قسم الخمس)

ينظرون إلى الرجال ولا خلاف أن على المرأة أن تغض بصرها كما على الرجل غضه كما نص الله وإنما خص ابن أم مكتوم بذلك لأنه لا يدري ما ينكشف منها ألا ترى قوله تضعين ثيابك وإذا وضعت ثيابك لم ير ذلك فلا يخشى لعناه ما يخشى من غيره من النظر لتردده للمجاورة والملازمة ولما عليها من المشقة في التحرز من النظر إليها وإلى هذا أشار أبو داود وغيره قال الزاوي ويحتمل أنه أباح لها الاعتداد عند ابن أم مكتوب لضرورة رزقها إلى ذلك ولا ضرورة بأزواجه صلى الله عليه وسلم في النظر إليه مع أن قوله تعالى يا نساء النبي لستن كأحد من النساء يدل على صحة ما قاله أبو داود ومن وافقه (فإذا حلت فاذنبي) عبد الله المزني أعلمني وفي رواية لمسلم لا تقويني بنفسك وفي أخرى له وأرسل إليها أن لا تسبقيني بنفسك قيل فيه جواز التعريض واستبعدة عياض بأنه ليس في قوله آذني ولا تسبقيني بنفسك غير أمرها بالتربص دون سمية زوج والتعريض إنما هو من الزوج أو نائبه أما المجهول فلا تعريض فيه ولا مواعدة ولو أن الولي أو أجنبياً قال لها إذا حلت زوجتك أولاً لا تزوجي أحداً حتى تشاوريني لم يكن تعريضاً ولا مواعدة في العدة ولكن الحديث حجة في منع التعريض والمواعدة والخطبة في العدة أذ لم يفعل صلى الله عليه وسلم شيئاً من ذلك ورده الزاوي والابن بأن الله قد أباح التعريض في القرآن قال الزاوي والترك لا يدل على المنع لأنه قد يكون للمعنى من المعاني أو لعدم الحاجة إليه في ذلك الوقت أو لمعنى عادي أو طبيعي وقال ابن عبد البر كره جماعة أن يقول لا تقويني بنفسك والحديث يرد عليه ونظر فيه الابن بأنه إنما كره هذا من الخاطبة لنفسه أو لمن وكاه ولم يكن صلى الله عليه وسلم خاطباً لنفسه ولا غيره (قالت فلما حلت ذكرت له ان معاوية بن أبي سفيان) صخر ابن حرب الأموي والقول بأنه غيره قال النووي غلط صريح (وأباجهم) بفتح الجيم مكبر على المعروف ولا ينكر فيه التصغير واسمه حذيفة القرقي العدوي وهو صاحب الأبخانية وذكره الناس كلهم ولم ينسبوه إلا يحيى الأنديسي فقال (ابن هشام) وهو غلط ولا يعرف في الصحابة أحد يقال له أبوجهم بن هشام ولم يوافق يحيى على ذلك أحد من رواة الموطأ ولا غيرهم قاله عياض كابن عبد البر إلا أنه قال اسمه عامر بن حذيفة بن غانم العدوي ويقال اسمه عبيد بن حذيفة قال وفي رواية ابن القاسم ابن هشام كرواية يحيى (خطباني) وفي رواية لمسلم خطبني خطاب منهم معاوية وأبوجهم (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما أبو الجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه) بفوقية قفاي ما بين المنكب والعنق أي أنه كثير الأسفار أو كثير الضرب للنساء ووجه النووي والقرطبي لقوله في رواية لمسلم أما أبوجهم فرجل ضرب للنساء في أخرى له وأبوجهم فيه شدة على النساء أو يضرب النساء أو نحو هذا وفيه جواز ضربهن لاخباره عنه بهذه الصفة ولم ينه فاعله كان يؤدبهن فيما أمر الله به وضربهن اليسير للدب جائز لأنه إنما دمه بكثرته وتركه أفضل لأنه خلقه صلى الله عليه وسلم ولا خلاف في ضربهن كما أمر الله به للشوز ومنع الاستمتاع ولا خلاف أن الإفراط ومجاوزة الحد في أدبهن منوع والمداومة عليه مكروهة وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن ذلك في حديث آخر أذ ليس من مكارم الأخلاق وفيه جواز المبالغة في الكلام واستعمال المجاز وإنما ليست كذبا ولا توجب الخنث في الإيمان للعلم بأنه كان يضع العصا عن عاتقه في حال نومته وأكله وغيرهما ولكنه لما كثر جله للعصا أطلق عليه هذا اللفظ مجازاً قاله عياض وغيره (وأما معاوية ففصلوا) بضم المهملة فقير (الأمال له) وفي رواية لمسلم ان معاوية ترب خفيف الحاذ بالفوقية والراء أي فقير يقال رجل ترب أي فقير وفيه مراعاة المال لاسم في الزوج لأن به يقوم بحقوق المرأة وجواز ذكر عيوب الرجل لضرورة الاستشارة (انكحني أسامة بن زيد) الحب ابن الحب العجاني ابن العجاني الخليل كل منهما للإشارة بالنص النبوي قال عياض فيه إشارة المستشار بغير من استشير فيه قيل



## وسهم في القوي

وجواز الخطبة على الخطبة اذا لم تكن مرا كنة ونكاح من ليس بكف لان اسامة مولى وهى  
 قرشية اه ويرد على قوله بغير من استشير فيه رواية مسلم من وجه آخر خطبها معاوية وأبوجهم  
 واسامة فقال امام معاوية فربل تلب لا مال له وأما أبوجهم فربل ضربا للنساء ولكن اسامة (قالت  
 فكرهته) اشدة سواده ولانه مولى واسلم فقالت يدها هكذا اسامة اسامة (ثم قال انكحى  
 اسامة بن زيد) واسلم فقال لها صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله خير لك (فكرهته  
 فجعل الله في ذلك خيرا واعتبطت به) بغين معجمة وفتح القوية والموحدة أى حصل لى منه ما قرت  
 عيني به وما يغبط فيه ويتقنى لقبولى نصيحة سيد أهل الفضل وانقيادى لشارته فكانت عاقبته  
 جيدة وفي رواية لمسلم فتزوجته فشرفى الله بآبى زيد وكرمنى الله بآبى زيد وفي الحديث ان البائن  
 الحائل لا نفقة لها كقوله تعالى وان كن أولات حمل فانفقوا عليهن حتى يرضعن حلهن نفقهن وهن لولم  
 يكن حاملات فلا نفقة لانتفاء شرطها وهن نص الحديث واليه ذهب مالك والشافعى ولها السكنى  
 عندهما لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وقال ابن عباس وأجد لا نفقة لها ولا  
 سكنى لقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس في بعض طرق الحديث في مسلم لا نفقة ولا سكنى  
 وانقلها الى بيت ابن أم مكتوب وقال عمرو أبو حنيفة لها السكنى والنفقة لانها محبوسة بسببه  
 وقوله تعالى أسكنوهن فحبب النفقة قياسا على السكنى وقد قال عمر لا تترك كتاب الله وسنة نبينا  
 لقول امرأه لا ندري حفظت أو نسيت لها السكنى والنفقة قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا  
 يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة أخرجه مسلم قال الدارقطنى قوله سنة نبينا غير محفوظ لم  
 يذكرها جماعة من الثقات قال اسمعيل القاضي الذي في كتاب ربنا انما هو النفقة لاولات الحمل  
 وبحسب الحديث لها السكنى لانها موجودة في كتاب الله في قوله أسكنوهن الآية فلا حجة لأهل  
 الكوفة في قول عمرو والنفقة انتهى وقد أجيب عن قولهم انها محبوسة بسببه بأن حبسها صيانة  
 للنسب لا للزوج اذ لو كان له لكان له اسقاطه وليس له ذلك وعن القياس على السكنى بالفرق بان  
 النفقة سببها التمكن وهو منتف وزعم السكنى سببها الحبس عن التصرف وهو موجود وانما نقل صلى  
 الله عليه وسلم فاطمة لان مكانها كان وحشا يخاف عليها منه كافي حديث عائشة عند البخارى  
 وفي مسلم عن فاطمة نفسها قلت يا رسول الله زوجى طلقنى ثلاثا وأخاف أن يقتلهم على فأمرها  
 فتولت وقال ابن المسيب لانها كانت اسنة استطالت على اجائها بلسانها فأمرها بالانتقال عنهم  
 وقيل لان البيت لم يكن لزوجها ولو سقطت السكنى لم يقصرها عليه السلام على بيت معين قال في  
 المفهم الاولى التعليل الاول بانها خافت عورة المنزل ويكون فيه دليل على ان المعتدة انتقل لذلك  
 وأما تعليل ابن المسيب فلا ينبغي أن يقال فيمن رغب العجوبة في زواجها واختاره المصطفى لحبه  
 وابن حبه اذ لو كان كذلك لم يرغبوا فيها ولا اختارها لاسامة حسب ابن المسيب قوله تلك امرأه  
 لسنة أى سببها اللسان وانما كانت ساطة وانما استطالت بلسانها على اجائها فأمرها أن تنتقل  
 وان هذا الخشن من القول وبينها وبينه موقف بين يدي الله تعالى كذا قال وقد استطال على ابن  
 المسيب وهو لا يقول ذلك بالظن ولم ينفرد به بل وافقه سليمان بن يسار عند أبي داود بل في بعض  
 طرق الحديث ان عائشة قالت لفاطمة أخرجن هذا اللسان وقد ترجم البخارى حكم المرأة المطلقة  
 اذا خشى عليها في مسكن زوجها أن يقتلهم أو يذو على أهله وأورد فيه أن عائشة أنكرت ذلك  
 أى عدم السكنى قال الحافظ أخذ البخارى الترجمة من مجموع ما ورد في قصة فاطمة فربل الجواز  
 على أحد الأمرين اما خشية الاقحام عليها وأما أن يقع منها على أهل مطلقها فخش في القول ولم  
 ير أن بينهما معارضة لاحتمال وقوعهما معا في شأنها اه وقد تقدم قول مروان لعائشة ان كان بل  
 الشروان معناه ان كان سبب خروجها ما وقع بينهما وبين أقارب زوجها من الشر نعم ليس المراد



الزهرى عن سعيد بن المسيب  
أخبرني جبير بن مطعم قال لما كان  
يوم خيبر وضع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم سهم ذي القربى في بني  
هاتم وبني المطلب وترك بني نوفل  
وبني عبد شمس فانطلقت أنا  
وعثمان بن عفان حتى أتينا النبي  
صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول  
الله هؤلاء بنو هاتم لا نذكر فضلهم  
للموضع الذي وضعك الله به منهم  
فقال اخواننا بني المطلب أعطيتهم  
وتركتنا وقرابتنا واحدة فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أنا وبني المطلب لا نفرق في جاهلية  
ولا اسلام وانما نحن وهم شئ واحد  
وشبك بين أصابعه حديثا حسين  
ابن علي الجلي ثنا وكيع عن  
الحسن بن صالح عن السدي في  
ذي القربى قال هم بنو المطلب  
حدثنا أحمد بن صالح ثنا عيسى  
ثنا يونس عن ابن شهاب أخبرني  
يزيد بن هرم أن نجيدة الحروري  
حين حج في قننه ابن الزبير أرسل  
الى ابن عباس يسأله عن سهم ذي  
القربى ويقول لمن تراه قال ابن  
عباس لقربي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قسمه لهم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وقد كان عمر عرض  
علينا من ذلك عرضا رأينا دون  
حقنا فرددناه عليه وأبينا أن  
نقبله \* حدثنا عباس بن عبد  
العزيز ثنا يحيى بن أبي بكر ثنا  
أبو جعفر الرازي عن مطرف عن  
عبد الرحمن بن أبي ليلى قال سمعت  
عليما يقول ولا في رسول الله صلى  
الله عليه وسلم خمس الخمس فوضعه  
مواضعه حياة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وحياة أبي بكر وحياة عمر  
فأني عيال فدعاني فقال خذ فقلت

بأسنطاطها السب ولا الشتم بل كثرة الكلام وعدم المسامحة ولا ينافي ذلك رغبة الصحابة في زواجها  
لأنه لا دينها وجاهها ونسبها وسابقهم الا سلام وفي ذلك كانوا يرغبون وهذا الحديث رواه مسلم عن  
يحيى وأبو داود عن القعني كلاهما عن مالك بن نافع عن اسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن يزيد عن  
أبي داود وتابعه في شيخه أبو حازم ومحمد بن عمرو ويحيى بن أبي كثير والزهرى وغيرهم عن أبي سلمة  
بنحوه وبعضهم يزيد على بعض في الحديث عند مسلم وغيره (مالك أنه سمع ابن شهاب يقول المبتوتة  
لا تخرج من بيتها حتى تحل) بانقضاء العدة لنص الآية (ولست لها نفقة الا أن تكون حاملا فينفق  
عليها حتى تضع حملها) لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ودليل  
خطابه لانقضاء أن لم تكن حاملا وهو نص حديث فاطمة (قال مالك وهذا الامر عندنا) بالمدينة وفي  
مسلم ان مروان أرسل الى فاطمة في قصة بن ذؤيب يسأها عن الحديث فحدثته به فقال مروان لم  
يسمع هذا الحديث الا من امرأة سناخذ بالعصمة التي وجد الناس عليها فقالت فاطمة بيني وبينكم  
كتاب الله قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الآية قالت هذا لمن كانت له مراجعة فأى أمر يحدث  
بعد الثلاث فكيف تقولون لانقضاء لها اذا لم تكن حاملا فعلا لم تحبسوها أى سناخذ بالامر الذي  
اعتصم الناس به وعملوا عليه وروى بالقضية وله معنى مقبوه والصواب الاول ولا حجة لها في قولها  
ان الآية في الرجعية لان في المطلقات رجعية أو غيرها وقوله لا تدرى لعل الله يحدث به ذلك  
أمر ليس فيه حجة لان هذه العلة لم تأت للاخراج وانما جاءت للنهي عن تعدى حدود الله في  
الزيادة في الطلاق على واحدة قاله عياض قال الزاوي وفيه تقديم عمل أهل المدينة على خبر  
الاحاد لانه جعل ما وجد عليه الناس عصمة ورجع خبر فاطمة أى فهمها اياه على العموم لان  
اخراجها كان لعله ولذا قالت عائشة ما لفاطمة بنت قيس خبر ان تذكر هذا الحديث رواه مسلم  
وغيره

((عدة الامة من طلاق زوجها))

(قال مالك الامر عندنا في طلاق العبد) وكذا الحر (الامة اذا طلقها وهي أمة ثم عتقت بعد)  
بالضم أى بعد الطلاق (فعدتها عدة الامة لا يغير عدتها) بالنصب مفعول فاعله (عتقها) سواء  
(كانت له عليها رجعة أو لم يكن له عليها رجعة لا تنتقل عدتها) لعدة الحرية بالعتق (ومثل ذلك  
الحديث على العبد ثم يعتق بعد أن يقع عليه الحد) أى يلزمه (فانما حده حده) نصف حد الحر  
للزومه له حال العبودية فلا ينقله عتقه (والحر يطلق الامة ثلاثا وتعد حيزتين) لان زواج الحر  
لها لا ينقلها لحكم الحرائر (والعبد يطلق الحرية تطبيقين وتعد ثلاثة قروء) فكل على حكمه  
(والرجل يكون تحت الامة) أى متزوجا بها (ثم يبتاعها ثم يعتقها انها تعد عدة الامة حيزتين)  
لان فسخ النكاح صادفها وهي أمة فلم ينقلها العتق بعده لعدة الحرية (مالم يصمها) بجماعها (فان  
أصاها بعد ملكه اياها قبل عتاقها) انهدمت عدتها ففسخ النكاح بالملك فاذا أعتقها (لم يكن له  
عليها الا الاستبراء بحیضة) واحدة عند المدنيين

((جامع عدة الطلاق))

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (وعن يزيد) بقتية قرأى (ابن عبد الله بن قسيط) بقاف  
ومهملة مصغر (البثى) المدني كلاهما (عن سعيد بن المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب أمة  
امرأة طلقت فحاضت حیضة أو حیزتين ثم رفعتها حیزتها) أى لم تأتها (فانها تنظر تسعة أشهر)  
أبان الحيضة (فان باق) ظهر (بها حمل فذلك) أى لا تحل الا بوضعه كله (والا اعتدت بعد  
التسعة الا ثمر ثلاثة أشهر ثم حلت) للزواج (مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان  
يقول الطلاق للرجال والعدة للنساء) وهذا مما لا خلاف فيه (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن  
المسيب انه قال عدة المستحاضة سنة) ان لم تميز بين الدمين بلا خلاف فان ميزت فعدتها بالاقرار



لا بالسنة على المشهور وقول ابن القاسم وقال ابن وهب بالسنة مطلقا وهما روايتان عن مالك  
(مالك الامر عندنا في المطلقة التي تزفها حبضتها حتى يطلقها زوجها انها تنتظر تسعة اشهر) كما قال  
عمر (فان لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة اشهر) بعد التسعة (فان حاضت قبل ان تستكمل الاشهر  
الثلاثة استقبلت الحيض) لانها صارت من ذوات القروء (فان مرت بها تسعة اشهر قبل ان  
تحيض) حيضة ثانية (اعتدت ثلاثة اشهر فان حاضت الثانية قبل ان تستكمل الاشهر الثلاثة  
استقبلت الحيض فان مرت بها تسعة اشهر قبل ان تحيض اعتدت ثلاثة اشهر فان حاضت الثالثة  
استكملت عدة الحيض) وحلت (فان لم تحض استقبلت ثلاثة اشهر ثم حلت) للزواج (ولزوجها  
عليها في ذلك) أي مدة الانتظار والاستقبال (الرجعة قبل ان تحل) لبقاء عدتها (الا ان يكون  
قدت طلاقها) فلا رجعة له (مالك السنة عندنا ان الرجل اذا طلق امرأته وله عليها رجعة فاعتدت  
بعد عدتها ثم ارجعها ثم فارتها قبل ان يمسا انما لا تبني على ما مضى من عدتها) لان الرجعة تهدم  
العدة اذ الرجعية كالزوجة في العدة (وانما تستأنف من يوم طلقها عدة مستقبلة وقد ظلم زوجها  
نفسه وأخطأ في ذلك) (ان كان ارجعها ولا حاجة له بها) وقيد ابن القصار وتبعه جماعة بما اذا  
لم يرد رجعتها التطويل عليها فبني على عدتها الاولى ان لم يمسا وورده ابن عرفة بنص الموطأ هذا  
أي لان قوله وقد ظلم نفسه يفيد انه اثم وانما ياثم اذا قصد الضر وزعم ان معناه تحمّل مشقة  
او تجاعها حياء من أهله ثم يبدوله فيطلقها ولا يلزم من عدم الحاجة الاضرار بخلاف عكسه  
بعيد متعسف وقد روى ابن جرير عن ابن عباس كان الرجل يطلق امرأته ثم يراجعها قبل انقضائها  
عدتها ثم يطلقها يفعل ذلك يضارها ويضلها فانزل الله واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن  
فأمسكنهن بمعروف أو محرور ولا تمسكنهن ضررا لعتقدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم  
نفسه الآية نفيه ان الرجعة تنفذ على هذا الوجه ويكون ظالم الماوروي ابن جرير عن السدي قال  
ترأت في رجل من الانصار يدعي ثابت بن يسار طلق امرأته حتى اذا انقضت عدتها الا يومين أو  
بلا نارا رجعا ثم طلقها مضارة فانزل الله ولا تمسكنهن ضررا لعتقدوا (قال مالك والامر عندنا  
ان المرأة اذا أسلمت وزوجها كافر ثم أسلم فهو أحق بما اقامت في عدتها) لما مر في النكاح انه  
صلى الله عليه وسلم أقر صفوان بن أمية على امرأته فاخته بنت الوليد وبين اسلاميهما شهر  
وأفرغ كرمه بن أبي جهل على زوجته أم حكيم لاسلامه في عدتها (فان انقضت عدتها) قبل  
اسلامه (فلا سبيل له عليها وان تزوجها بعد انقضائها) بمهر وولي وشهود (لم يعد ذلك  
طلاقا) فبقى معه على عصمة كاملة (وانما انفصها منه الاسلام بغير طلاق) فان كان طلقها ثم  
راجعها قبل الاسلام ثم أسلم بقيت عنده على طليقتين قاله أبو عمر

((ما جاء في الحكمين))

(مالك انه بلغه) مما جاء في طرق ثابتة رواها عبد الرزاق وغيره عن عبيدة السلماني (ان علي بن أبي  
طالب قال في الحكمين اللذين قال الله تبارك وتعالى وان خفتم شقاق بينهما) أصله شقاقا بينهما  
فأضيف الشقاق الى الطرفين على سبيل الاتساع كقوله تعالى بل مكر الليل والنهار أصله بل مكر في  
الليل والشقاق العداوة والخلاف لان كلا منهما يفعل ما يشق على صاحبه أو يعيل الى شق أي ناحية  
غير شق صاحبه والضمير للزوجين وان لم يجزلهما ذكر لذكر ما يدل عليهما (فانهما يحكما من أهله)  
رجلا يصلح للحكومة والاصلاح بينهما (وحكما من أهلها) لان الاقارب أعرف ببواطن الاحوال  
وأطالب للصلاح ونفوس الزوجين اسكن اليهما فيبرزان ما في ضمائرهما من الحب والبغض واردة  
العصبة والفرقة ويخلو كل حكم منهما بصاحبه ويفهم مراده ولا يخفى حكم عن حكم شيئا اذا اجتمعا  
(ان يريد اى الحكمين) (اصلا حايقوق الله بينهما) أي الزوجين أي بقدر ههما على ما هو الطاعة

لا أويده قال خذنه فأنتم أحق به  
قلت قد استغنيا عنه فخذله في بيت  
المال حدثنا عثمان بن أبي شيبة  
ثنا ابن غير ثنا هاشم بن البريد  
ثنا حسين بن ميمون عن عبد الله  
ابن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي  
ليلى قال سمعت عليا عليه السلام  
يقول اجتمع أنا والعباس  
وفاطمة وزيد بن حارثة عند النبي  
صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول  
الله ان رأيت أن توليني حقنا من  
هذا الخس في كتاب الله فأقمه  
حياتك كي لا ينزعني أحد بعدك  
فأفعل قال ففعل ذلك قال فقامت  
حياة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم ولانيه أبو بكر رضي الله  
عنه حتى كانت آخر سنة من سني  
عمر رضي الله عنه فانه أتاه مال  
كثير فعزل حقنا ثم أرسل الى قتات  
بنا عنه العام غني وبالمسلمين اليه  
حاجة فأرده عليهم فرد عليهم  
ثم لم يدعني اليه أحد بعد عمر  
فلقيت العباس بعد ما خرجت من  
عند عمر فقال يا علي حرمتنا القداة  
شيئا لا يرد علينا أبدا وكان رجلا  
داهيا حدثنا أحمد بن صالح ثنا  
عنبه ثنا يونس عن ابن شهاب  
أخبرني عبد الله بن الحرث بن نوفل  
الهاشمي ان عبد المطلب بن ربيعة  
ابن الحرث بن عبد المطلب أخبره  
ان أبا ربيعة بن الحرث وعباس  
ابن عبد المطلب والاعبد المطلب  
ابن ربيعة وللفضل بن عباس اتيا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولا  
له يا رسول الله قد بلغنا من السن  
ما ترى وأحببنا ان نتزوج وأنت  
يا رسول الله أبر الناس وأوصلهم  
وليس عندنا أبوينا ما يصدقان عنا  
فأستعملنا يا رسول الله صلى



الصدقات فتنوذا بالسلم ما يودى  
العمال ولنصب ما كان فيها من  
مرفق قال فأتى علي بن أبي طالب  
وفهن علي تلك الحال فقال لانا ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا  
والله لا نستعمل منكم أحدا على  
الصدقة فقال له ربيعة هذا من  
أمرنا قد نلت صوره رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فلم تحسدك  
عليه فأتى علي رداؤه ثم اضطلع  
عليه فقال أنا أبو حسن القرم  
والله لا أريم حتى يرجع اليكما انما  
يجواب ما بعثنا به الى النبي صلى  
الله عليه وسلم قال عبد المطلب  
فانطلقت أنا والفضل الى باب  
حجرة النبي صلى الله عليه وسلم حتى  
وافق صلاة الظهر فقامت فصلينا  
مع الناس ثم أمرت أنا  
والفضل الى باب حجرة النبي صلى  
الله عليه وسلم وهو يومئذ عند  
زينب بنت جحش فقمنا بالبواب حتى  
أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاخذ بأذني وأذن الفضل ثم قال  
أنرجا ما نصرنا ثم دخل فأذن  
لي والفضل فدخلنا فتواكلنا  
الكلام قليلا ثم كلمته أوكله  
الفضل فحدثني ذلك عبد الله قال  
كله بالامر الذي أمرنا به أبوانا  
فصكت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ساعة ورفع بصره قبل سقف  
البيت حتى طال علينا أنه لا يرجع  
الينا شيئا حتى رأينا زينب تلعب من  
وراء الحجاب بيدها تريد أن لا تبجلا  
وان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في أمرنا ثم خفض رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رأسه فقال لنا  
ان هذه الصدقة انما هي أوساخ  
الناس وانها لا تحل لحمد ولا لآل  
محمد لا بدوا الى نوفل بن الحرث

من اصلاح أو فراق (ان الله كان عليهما) بكل شئ (خيرا) باليوطن كالظواهر (ان اليهما) أي  
الحكمين (الفرقة بينهما والاجتماع) فيمضي على الزوجين ما اتفق الحكماء عليه (قال مالك وذلك  
أحسن ما سمعت من أهل العلم ان الحكمين يجوز) ينقد (قواهما بين الرجل وامرأته في الفرقة)  
اذا اتفقا عليهما (والاجتماع) كذلك بغير توكيل ولا اذن من الزوجين خلافا لمن قال وعليه ان شافعي  
ان الزوج يוכל حكمه في الطلاق أو الخلع وتوكل هي حكمها في بذل العوض وقبول الطلاق به  
ويفرقان بينهما ان رأياه صوابا

((عين الرجل بطلاق ما لم ينكح))

استعمل ما في العاقل على لغة (مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب) الذي جعل الله الحق على لسانه  
وقلبه مما روى عنه بسند فيه ضعف وانقطاع لكنه يعتضد بما صح عنه من علق ظهرا امرأته على  
تزوجها انه لا يقر بها حتى يكفر فيقاس عليه تعليق الطلاق أشار له أبو عمر (وعبد الله بن عمرو وعبد  
الله بن مسعود وسالم بن عبد الله) بن عمر (والقاسم بن محمد) بن الصديق (وابن شهاب) الزهري  
(وسليمان بن يسار) المدني (كافوا يقولون اذا حلف الرجل بطلاق المرأة) المعينة (قبل أن  
ينكحها ثم أثم) أي حدث (ان ذلك لازم له اذ انكحها) من باب ازوم الطلاق المعلق وبه قال جماعة  
آخرون وهو المشهور عن مالك وقال الجمهور وأحد الشافعي ومالك في رواية ابن وهب والخزومي  
لا يقع وقال أبو حنيفة وأصحابه يقع مطلقا لان التعليق بالشرط عين فلا تتوقف صحته على وجود  
مالك المحلل كاليمين بالله تعالى والمسئلة من الخلافات الشهيرة قال ابن عبد البر وروى أحاديث  
كثيرة في عدم الوقوع الا انها معلولة عند أهل الحديث ومنهم من يصح بعضها وأحسنها ما رواه  
الترمذي وقاسم بن أصبغ من فروع الطلاق الا بعد نكاح ولا يرداود لا طلاق الا فيما يملك قال  
البخاري وهو أصح شئ في الطلاق قبل النكاح وأجيب عنه ما بانا نقول بموجبها لان الذي دلا عليه  
انما هو انتفاء وقوع الطلاق قبل النكاح ولا نزاع فيه وانما النزاع في التزامه قبل النكاح وروى ابن  
خزيمة والبيهقي عن سعيد بن جبيرة قال سئل ابن عباس عن الرجل يقول ان تزوجت فلانة فهي طالق  
فقال ليس بشئ انما الطلاق لما ملك قالوا فان مسعود كان يقول اذا وقت وقتا فهو كما قال فقال يرجع  
الله أبا عبد الرحمن لو كان كما قال لقال الله اذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن وروى الطبراني عن  
ابن جريج قال بلغ ابن عباس ان ابن مسعود يقول ان طلق ما لم ينكح فهو بائن فقال ابن عباس  
أخطأ في هذا انه تعالى يقول اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن يغسوهن ولم يقل اذا  
طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن اه ولا حجة في الآية لانا نقول بموجبها فليست من محل النزاع (مالك  
انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول فبين قال كل امرأة أنكحها فهي طالق انه اذا لم يسم  
قبيلة) بعينها (أو امرأة بعينها فلا شئ عليه) للعرج والمشفقة ورعا أداه الى الغت (قال مالك وهذا  
أحسن ما سمعت) في ذلك وانما لم يلزمه حكم اليمين وان أتى لنفسه التسري لان كل أحد لا يقدر  
عليه ولان الزوجة اضبط لماله من السرية (قال مالك في الرجل يقول لامرأته أنت الطلاق وكل  
امرأة أنكحها فهي طالق وماله صدقة ان لم يفعل كذا وكذا) لشيء عينه (فخنت قال اماناؤه  
فطلاق) وفي نسخة فطلق (كما قال) لوقوعه على المحل (وأما قوله كل امرأة أنكحها فهي طالق فانه  
اذا لم يسم امرأة بعينها) كزينة (أو قبيلة) كتيمة (أو أرضا) كمن الارض الفلانية (أو نحو هذا)  
بلدا كصر (فليس يلزمه ذلك ولا تزوج ما شاءه واماله فليصدق بثلثة) ليس عليه غيره

((أجل الذي لا يمس امرأته))

(مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول من تزوج امرأة فلم يستطع أن يمسها)  
لا اعتراض ونحوه (فانه يضرب له أجل سنة) بالاضافة وتنوين أجل فسنة بالنصب (فان مسمها والا



فذهب له نوقل بن الحرث فقال يا نوقل

أنك عبد المطلب فأنكفني نوقل

ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم

ادعوا لي محبة بن جزة وهو رجل

من بني زبيد كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم استعمله على

الاخماس فقال رسول الله صلى الله

عليه وسلم لمحبة أنكف الفضل

فأنكفه ثم قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم قم فاصدق عنهما من

الخمس كذا وكذا لم يسمه لي عبد الله

ابن الحرث حدثنا أحمد بن صالح

ثنا عنبسة بن خالد ثنا يونس عن

ابن شهاب أخبرني علي بن حسين

ان حسين بن علي أخبره ان علي بن

أبي طالب قال كانت لي شارب من

نصيب من المغنم يوم بدر وكان

رسول الله صلى الله عليه وسلم

اعطاني شارب من الخمس يومئذ

فلما أردت ان ابني بفاطمة بنت

رسول الله صلى الله عليه وسلم

واعدت رجلا صواغما من بني قينقاع

ان يرثني معي فأتني بأخرا أردت

ان أبيع من الصواغين فأستعين

به في ولية عرسي فينا أنا أجمع

لشارف مناعا من الاقناب والغرائر

والخيال وشارف مناعا الى

جنب جيرة رجل من الانصار

أقبلت حين جئت ما جئت فاذا

بشارف قد اجبت أسفهم ما بقرت

خواصرهما وأخذ من اكبادهما

فلم أملك عيسى حين رأيت ذلك

المنظر فقلت من فعل هذا قالوا فعله

حزة بن عبد المطلب وهو في هذا

البيت في شرب من الانصار غنمه

قينة وأصحابه فقالت في غنائها

\* أيا جزل شرف النوا \*  
فوثب الى السيف فاجتب أسفهما  
وبقر خواصرهما وأخذ من

فرق بينهما) رفعا للضرر (مالك انه سأل ابن شهاب متى يضرب له الاجل آمن يوم يني بها أم من يوم  
ترافعه) المرأة (الى السلطان) أي الحاكم (قال بل من يوم ترافعه) ترافعه (الى السلطان) الحاكم  
(قال مالك فاما الذي قدم من امر أنه ثم اعترض عنها) منعه عن جاءها مانع (فاني لم أسمع انه يضرب  
له اجل ولا يفرق بينهما) مالم تضرر فلها التطبيق بالضرر كما بين في الفروع

(جامع الطلاق)

(مالك عن ابن شهاب انه قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من ثقيف اسلم) هو  
غيلان بن غنم مجمة (وعنده عشرين نسوة) فاسلمن معه (حين أسلم الثقي) ظرف لقال (أسلم) وفي  
رواية اختر (منهن أربعا وفارق سائرهن) أي باقين قال ابن عبد البر هكذا رواه جماعة الموطأ  
وأكثر رواة ابن شهاب ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عثمان بن محمد بن أبي سويد  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لغيلان بن سلمة الثقي حين أسلم فذكره ووصله معمر عن  
ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر ويقولون انه من خطأ معمر مما حدث به بالعراق اه وقد رواه  
الترمذي وابن ماجه من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه قال الترمذي سمعت محمد بن  
إسماعيل يقول هذا غير محفوظ والصحيح ما روى شبيب وغيره عن الزهري قال حدثت عن عثمان  
ابن محمد بن أبي سويد الثقي فذكره اه وقد حدث به جماعة من أهل البصرة عن معمر ويقال  
ان معمر احدث بالبصرة أحاديث وهم فيها وقد كشف مسلم في كتاب التمييز عن علته وبينها بيان  
شافيا فقال كان عند الزهري في قصة غيلان حديثان أحدهما مرفوع والآخر موقوف فأدرج  
معمر المرفوع على اسناد الموقوف فأما المرفوع فرواه عقيل عن الزهري قال بلغنا عن عثمان بن  
محمد بن أبي سويد ان غيلان فذكره وأما الموقوف فرواه الزهري عن سالم عن أبيه ان غيلان  
طلق نساءه في عهد عمر وقسم ميراثه بين بناته الحديث اه أي أدرجه في أوله هو في مسند اسحق بن  
راهويه عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ان غيلان أسلم وتحتة عشرين نسوة فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم اختر منهن أربعا فلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بناته فبلغ ذلك عمر  
فقال والله اني لأظن الشيطان فيما يترق من السمع سمع عونتك فقد فقه في نفسك ولا أراك تمكث  
الا قليلا وايم الله لترجعن في مالك واتراجعن نساءك أولا وورثتهن منك ولا آمرن بغيرك فيرجعن كما  
يرجم قبر أبي رغال ومات غيلان في آخر خلافة عمر (مالك عن ابن شهاب انه قال سمعت سعيد بن  
المسيب) التابعي ابن الصحابي (وحيد) يضم الحاء (ابن عبد الرحمن بن عوف) الزهري تابعي ابن  
صحابي (وعبد الله) يضم العين (ابن عبد الله) بقضها (ابن عتبة) يضمها وفوقية ساكنة (وسليم) ابن  
ابن يسار كلهم يقول سمعت أبا هريرة يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول ايم الله امرأة طلاقها زوجها  
أطليقة أو تطليقتين ثم تركها حتى تحل) بالخروج من العدة (وتنكح زوجها غيره فيموت عنها) الزوج  
الثاني (أو يطلقها ثم ينكحها زوجها الاول فانها تكون عنده على ما بقي من طلاقها) واحدة أو  
ثنتين (قال مالك وعلى ذلك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها) بدار الهجرة وبه قال الجمهور من  
الصحابة والتابعين والأئمة الثلاثة لان الزوج الثاني لا يهدم مادون الثلاث لانه لا يمنع رجوعها  
للاول قبله وقال أبو حنيفة وبعض الصحابة والتابعين يهدم الثاني مادون الثلاث كما يهدم الثلاث  
فاذا عادت للاول كانت معه على عصمة كاملة (مالك عن ثابت بن عياض) (الاحنف) الاعرج  
العدوي مولا هم تابعي ثقة (أنه تزوج أم ولد لعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) العدوي وأمه ابنة  
بنت لبابة الانصارية ولدت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فأحضره جده أبو أمه عنده صلى الله  
عليه وسلم فأنكحه ومصر رأسه ودعاه بالبركة فكان لبيبا عاقلا وزوجه معه عمر بنته فاطمة واستشهد  
أبوه بالجمامة وولي هو امرأة مكة ليزيد بن معاوية ومات سنة بضع وستين وقيل كان اسمه محمدا



أجابهما قال علي فأنطلقت حتى  
ادخل علي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وعنده زيد بن حارثة قال  
فعرف رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الذي لقيت فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مالك قال قلت  
يا رسول الله ما رأيت كالיום عدا  
حجرة علي ناقتي فاجتب أسنمهما  
وبخر خواصرهما وها هو ذا في بيت  
معك شرب فدعا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بردائه فارداه ثم انطلق  
يمشي واتبعته أنا وزيد بن حارثة حتى  
جاء البيت الذي فيه حجرة فاستأذن  
فأذن له فاذا هم شرب فطفق رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يلوم حجرة  
فيما فعل فاذا حجرة ثل حجرة عيناه  
فتنظر حجرة إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ثم صعد النظر فنظر إلى  
ركبته ثم صعد النظر فنظر إلى سريره  
ثم صعد النظر فنظر إلى وجهه ثم قال  
حجرة وهل أنتم إلا عبيد لابي فعرف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ثل  
فكف رسول الله صلى الله عليه  
وسلم على عقبيه القهقري فخرج  
وخرجنا معه حدثنا أحد بن  
صالح ثنا عبد الله بن وهب حدثني  
عياض بن عتبة الحضرمي عن  
الفضل بن الحسن الضمري أن  
أم الحكم أوصباعة ابنتي الزبير  
ابن عبد المطلب حدثته عن  
أحدهما أنها قالت أصاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم سياف فذهبت  
أنا وأختي وفاطمة بنت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فشكونا إليه  
ما نحن فيه وسألناه أن يأمر لنا بشئ  
من السبي فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم سبقكن يتامى بدر  
ولكن سأدلكن على ما هو خير لكن  
من ذلك تكبرن الله على أن تركن

فغيره عمر (قال) ثابت (قد عانى) ابنه (عبد الله بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) وأمه فاطمة بنت  
عمر (بختته فدخلت عليه فاذا سباط موضوعه) جمع سوط (واذا قيدان من حديد وعيدان له  
قد أجلبهما عنده فقال طلقها والوالذي يحلف به) وهو الله سبحانه (فعلت بك كذا وكذا)  
ضربتك بالسباط وقيدتك بالقيدين (قال) فقلت هي الطلاق الفاسخ خرجت من عنده فأدركت عبد  
الله بن عمر (ابن عم أبيه) بطريق مكة قال فأخبرته بالذي كان من شأني فتغيظ عبد الله بن عمر وقال  
ليس ذلك بطلاق (لأن كراه) وإنما لا تحرم عليك فارجع إلى أهلنا قال فلم تقررنى نفسي حتى أتيت  
عبد الله بن الزبير وهو يومئذ بمكة (خليفة زاذني نسخة أمير عليها) فأخبرته بالذي كان من شأني  
وبالذي قال لي عبد الله بن عمر قال فقال لي عبد الله بن الزبير لم تحرم عليك فارجع إلى أهلنا وكتب  
إلى جابر بن الأسود الزهري وهو أمير المدينة (من جهة ابن الزبير) يأمر أن يعاقب عبد الله بن  
عبد الرحمن (يعززه على ما فعل) (وأن يخلي بيني وبين أهلي) زوجتي (قال) فقدمت المدينة فجهزت  
صفي (فأعل بنت عبيد) (امرأة عبد الله بن عمر امرأتني حتى أدخلتها علي بعلم عبد الله بن عمر)  
زوجها (ثم دعوت عبد الله بن عمر يوم عرسى لوامتي بخاءني) وقد روى أحد وأبو داود وابن ماجه  
وصححه الحاكم عن عائشة مرفوعا لا طلاق ولا عتاق في أغلاق أي أكرام بكسر الهمزة وسكون  
المهملة وقاف سمي به لأن المكره كان يغلق عليه الباب ويضيق عليه حتى يطلق فلا يقع طلاقه  
وزعم أن المراد بالأغلاق الغضب ضعف بأن طلاق الناس غالبا أغما هو في حال الغضب فلو جاز  
عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول كنت غضبان فلا يقع علي طلاق وهو باطل  
وقد صح عن ابن عباس وعائشة أنه يقع طلاق الغضبان وأفي به جمع من الصحابة وقد قال الأئمة  
الثلاثة وغيرهم لا يقع طلاق المكره لقوله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان فنفى الكفر  
بالإيمان فكذا الطلاق إذا لم يرد به بقلبه ولم ينو به بقصده لم يلزمه ولحديث تجاوز الله لامني عن  
الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه وقال أبو حنيفة وأصحابه يصح طلاق المكره ونكاحه وعتقه  
وتدبيره لا يبعه (مالك عن عبد الله بن دينار) مولى ابن عمر (أنه قال سمعت عبد الله بن عمر قرأ يا أيها  
النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل) بضم القاف والباء وباء كانها (عدتهن) أي في استقبال  
عدتهن (قال مالك يعني بذلك أن يطلق في كل طهر مرة) لا أكثر وكأنه أتى بكل يشمل ما إذا كان  
الطهر عقب حيض طلق فيه وراجعها لأنه يصدق عليه أنه طلق لاستقبال العدة وإن الأمر في  
الحديث بأن يسكنها حتى تحيض ثم تطهر للزبد للوجوب قال القشيري وغيره وهذه القراءة على  
التفسير لا التلاوة وهي تصحح أن المراد بالاقراء الاطهار إذا لا يستقبل في الحيض عند الجميع ولا  
يجزى بها عند أحد من الطائفتين قاله عياض وتقدم أن في مسلم في بعض طرق حديث ابن عمر وقرأ  
النبي صلى الله عليه وسلم فطلقوهن في قبل عدتهن (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال كان  
الرجل إذا طلق امرأته ثم ارتجعه قبل أن تنقض عدتها كان ذلك له وإن طلقها ألف مرة فعهد)  
بقض الميم قصد (رجل إلى امرأته فطلقها حتى إذا شارفت) قاربت (انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها  
ثم قال لا والله لا أولئك) أضمت إلى (ولا تحلين أبدا) لغيري (فأرسل الله تبارك وتعالى الطلاق) أي  
الطلاق الذي يراجع بعده (مرتان) أي ثنتان (فامسك) فعليكم أمسا كهن بعده (بمعروف)  
من غير ضرار (أو تسريح) إرسالهن (باحسان فاستقبل الناس الطلاق جديدا من يومئذ) أي  
من يوم نزول الآية (من كان طلق منهم أولم يطلق) وهذا امرسل تابع مالك على إرساله عبد الله بن  
ادريس وعبد بن سليمان وجرير بن عبد الحميد وجعفر بن عون كلهم عن هشام عن أبيه عن سلا  
ووصله الترمذي والحاكم وغيرهما من طريق علي بن شبيب وابن مردويه من طريق محمد بن اسحق  
كلاهما عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت كان الناس والرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها



سلاة ثلاثا وثلاثين تكبيراً وثلاثاً

وثلاثين تسبيحة وثلاثا وثلاثين تحميدة  
ولا اله الا الله وحده لا شريك له  
له الملك وله الحمد وهو على كل شيء  
قدير قال عباس وهما ابتاعا النبي  
صلى الله عليه وسلم \* حدثنا يحيى  
ابن خلف ثنا عبد الله بن علي عن سعيد  
بن الجري عن أبي الورد عن  
ابن عبد الله قال قال لي علي رضي الله  
عنه ألا أحدثك عن وعن فاطمة  
بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وكانت من أحب أهل البيت اليه قلت بلى  
قال انها جرت بالرحى حتى أثرت في يدها  
واستفتت بالقرية حتى أثرت في غورها  
وكنيت البيت حتى اغبرت ثيابها  
فأتى النبي صلى الله عليه وسلم  
خدم فقلت لو أتيت أباك فسألتيه  
خادماً فأتته فوجدت عنده خادماً  
فخرجت فأتتها من القيد فقال  
ما كان حاجتك فسكنت فقلت أنا  
أحدثك يا رسول الله جرت بالرحى  
حتى أثرت في يدها وجلت بالقرية  
حتى أثرت في غورها فلما ان جاء  
الخدم أمرها ان تأتلك فتستخدم  
خادماً يقيم احراماً في فيه قال اتى  
الله يا فاطمة وأدى فريضة فربك  
واعلمى عمل أهلك فاذا أخذت  
مضجك فسبحي ثلاثاً وثلاثين  
واحدى ثلاثاً وثلاثين وكبرى أربعاً  
وثلاثين فذلك مائة فهي خير لك من  
خادم قالت رضيت عن الله عز وجل  
وعن رسوله صلى الله عليه وسلم  
\* حدثنا أحمد بن محمد المروزي ثنا  
عبد الرزاق أنا معمر بن الزهري  
عن علي بن حسين هذه القصة قال  
ولم يخدمها \* حدثنا محمد بن عيسى  
ثنا عتبة بن عبد الواحد القرني  
قال أبو جعفر يعني ابن عيسى كنا  
نقول انه من الأبدان قبل أن نسمع

وهي امرأته اذا ارتجعتها وهي في العدة وان طلقها مائة مرة وأكرحتي قال رجل لامرأته والله  
لا طلقك فتبينني مني ولا أويلك أبا قالت وكيف ذلك قال أطلقك فكلما هممت عدتلك أن تنقضي  
راجعتك فذهبت المرأة فأخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكت حتى نزل القرآن الطلاق  
مرتان فامسك بعروفي أو تسريحاً بحسان قال الترمذي والمرسل أصح وفي المستندون صحيح  
الموصول قال ابن عبد البر أجمعوا على ان قوله أو تسريحاً بحسان هي الثالثة التي قال الله فان طلقها  
فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وعند ابن أبي شيبة عن أبي رزين جابر بن جابر قال قال رسول الله  
أرأيت قول الله الطلاق مرتان فأتين الثالثة فقال صلى الله عليه وسلم فامسك بعروفي أو تسريحاً  
بحسان (مالك عن ثور) بثلاثة (ابن زيد الديلي) بكسر المهملة وسكون التحيمة (ان الرجل كان  
يطلق امرأته ثم راجعها ولا حاجة له بها ولا يريد امساكها كيما تطول بذلك عليها العدة ليضارها  
فأنزل الله تبارك وتعالى ولا تمسكوهن ضراراً (مفعول له) (لتعتدوا) عليهن (ومن يفعل ذلك فقد  
ظلم نفسه) بتعريضها الى عذاب الله (يعظم الله بذلك) ووردها بنكحها من طريق العوفي عن ابن  
عباس عند ابن جرير قال ابن عبد البر أفاده هذا وما قبله ان زول الا يتبين في معنى واحد متقارب  
وذلك حبس الرجل المرأة ومراجعتها بقصد الاضرار (مالك انه بلغه) أسنده ابن أبي شيبة عن  
حاتم بن اسمعيل عن عبد الرحمن بن حرمة (ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن طلاق  
السكران فقال اذا طلق السكران جاز طلاقه واذا قتل قتل به قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا) وبه  
قال جماعة من التابعين وجع من العجوبة والآفة الاربعه فيصح عنه مع انه غير مكلف تغليظا عليه  
ولان صحته من قبيل ربط الاحكام بالاسباب (مالك انه بلغه) أسنده ابن أبي شيبة عن سفيان عن  
أبي الزناد (ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا لم يجد الرجل ما ينفق على امرأته فرق بينهما) للضرر  
فقلت سنة فقال سنة هذا بقية خبر ابن أبي شيبة (قال مالك وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا)  
المدينة (عدة المتوفى عنها زوجها)

(مالك عن عبد الله بن سعيد بن قيس) بن عمرو الانصاري أني يحيى مات سنة تسع وثلاثين ومائة  
وقيل بعدها في الموطأ ثلاثة أحاديث مرفوعة هذا ثالثها (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف  
(انه قال سئل) بالبناء للمجهول وفي البخاري ان السائل رجل قال الحافظ لم أقف على اسمه (عبد  
الله بن عباس وأبو هريرة) وكان هو وأبو سلمة عند ابن عباس كافي الصحابين (عن المرأة الحامل  
يتوفى عنها زوجها) وللبخاري عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة جابر بن جابر الى ابن عباس وأبو هريرة  
عنده فقال أفتي في امرأة ولدت بعد زوجها باربعين ليلة (فقال ابن عباس آخر الاجلين) عدتها  
وبالنصب أي تبرئ من آخر الاجلين أربعة أشهر وعشراً ان ولدت قبلها فان مضت ولم تلد تبرئت  
حتى تلد جميعاً بين آبي البقرة والطلاق (وقال أبو هريرة اذا ولدت فقد حلت) تخصيصاً لآية البقرة  
بآية الطلاق (فدخل أبو سلمة بن عبد الرحمن) مع كريب أو وحده لاقتائه بالحل معارضاً لابن  
عباس (على أم سلمة) هند بنت أبي امية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألهما عن ذلك فقالت  
أم سلمة ولدت سبعة) بضم السين المهملة وفتح الموحدة واسكان التحيمة فعين مهملة فهاء تأتيت ابنة  
الحارث (الاسلمية) العجائية (بعد وفاة زوجها) سعد بن خولة في حجة الوداع كافي مسلم وغيره عن  
سبعة انها كانت تحت سعد بن خولة وهو من بني عامر بن لؤي وكان من شهداء بدر فقتل في غمها في  
حجة الوداع (بنصف شهر) وللبخاري عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أم سلمة فوضعت بعد  
موته بأربعين ليلة وفي مسلم عن الزهري عن عبيد الله عن سبعة فلم تنشب أن وضعت وفي مصنف  
عبد الرزاق عن عروة بسبع ليل وعنه ابراهيم التيمي بسبع عشرة ليلة أو قال بعشرين ليلة وعن  
عكرمة بن خميس وأبو بدير بن عوف يقول بعضهم مكثت سبع عشرة ليلة ومنهم من يقول







الواحد من سعيد يعني ابن بشير عن قتادة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا غزا كان له سهم صاف يأخذه من حيث شاء فكانت صفية من ذلك السهم وكان إذا لم يغز بنفسه ضرب له سهمه ولم يخبر به أحدنا عن علي ثنا أبو أحمد أنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كانت صفية من الصفي \* حدثنا سعيد بن منصور ثنا يعقوب بن عبد الرحمن الزهري عن عمرو بن أبي عمير عن أنس بن مالك قال قدمنا خيبر فلما فتح الله تعالى الحصن ذكر له جمال صفية بنت حيي وقد قتل زوجها وكانت عروسا فاصطفاه رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه فخرج بها حتى بلغنا سد الصهباء حلت فيني بها \* حدثنا مسدد ثنا حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال صارت صفية لدحية الكلابي ثم صارت لرسول الله صلى الله عليه وسلم \* حدثنا محمد بن خالد الباهلي ثنا بهز بن أسد ثنا حماد أنا ثابت عن أنس قال وقع في سهم دحية بخارية جميلة فاشترها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة آرس ثم دفعها إلى أم سليم تصنعها وتمسكها قال حماد وأحسبه قال وثقت في يدها صفية بنت حيي \* حدثنا داود بن معاذ ثنا عبد الوارث ح وثنا يعقوب ابن إبراهيم المعنى قال ثنا ابن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال جمع السبي يعني بخير فجاء دحية فقال يا رسول الله أعطني جارية من السبي قال أذهب فخذ جارية فأتته صفية بنت حيي فجاء

له كان قام لحاجة والافقد كان جالساً عند ابن عباس لما استفتى كافي البخاري وغيره (فقال أنا مع ابن أخي يعني أباسمه) قاله على عادة العرب إذ ليس ابن أخيه حقيقة (فبعثوا كريبا) بضم الكاف وفتح الراء واسكان التحيه وموحدة (مولي عبد الله بن عباس) وفي البخاري فأرسل ابن عباس غلامه كريبا (إلى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يسألهما عن ذلك) ولا معارضة بين هذا وبين ما مر أن أباسمه دخل عليهم فأسألهما الاحتمال أنه دخل معه أو بعده حتى يسمع منها بلا واسطة ولا بين كون الاختلاف في السابق بين أبي هريرة وبين ابن عباس وهما يئسهما وبين أبي سلمة لأن أصل الاختلاف بينهما وأبو هريرة وافق أباسمه فلا معارضة بهذين الاخرين كما ظن أبو هريرة (فجاءهم) كريبا (فأخبرهم أنهم أقات تولدت سيعة الاسمية بعد وفاة زوجها بليال فذكرت) بسكون التاء سيعة (ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم) لما قال لها أبو السنا بل ما أنت بنا كح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشروني رواية للبخاري فخطبها أبو السنا بل فأتت أن تنكحه فقال والله ما يصلح أن تنكحين حتى تعتدي آخر الاجلين فكتبت قريبا من عشرين ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم (فقال قد حلت فانكحي من شئت) لانه قضاء عدتك بوضع الحمل فيبين مراد الله فلا معنى لمن خالفه وفيه ان الحجة عند التنازع السنة فيما لا نص فيه من الكتاب وفيما فيه نص اذا احتمل التخصيص لان السنة تبين مراد الكتاب قال الشافعي من عرف الحديث قويت حجة ومن نظري في التصديق طبعه ومن حفظ القرآن نيل قدره ومن لم يصن نفسه لم يصن العلم وفيه ان المناظرة وطلب الدليل وموقع الحجة كان قد عاين زمن الصحابة ولا ينكره الا جاهل وان الكبير لا يرتفع على الصغير ولا يمنع اذا علم أن ينطق بما علم ورب صغير السن كبير العلم وجلالة أبي سلمة وانه كان يفتي مع الصحابة وهو القائل لورفت بن عباس لا استخراج منه علماء وليس هذا الحديث عند الفقهي وابن بكير في الموطأ وهو عند غيرهما وقد أخرجه النسائي عن قتيبة ومن طريق القاسم كلاهما عن مالك بن نافع عن عبد الوهاب الثقفي وزيد بن هرون والليث الثلاثة عن يحيى بن سعيد عن مسلم فأنلا غير ان الليث قال فأرسلوا إلى أم سلمة ولم يسم كريبا وله طرق في العيصين والسنن (قال مالك وهذا الامر عندنا الذي لم يزل) أي استمر (عليه أهل العلم عندنا) انما تحل بوضع الحمل وأجمع عليه جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى في الامصار الا ما روى عن علي من وجه منقطع ان عدتها آخر الاجلين وما جاء عن ابن عباس هناك جاء عنه انه رجع إلى حديث أم سلمة في قصة سيعة قال ابن عبد البر ويحتمل ان أصحابه عكرمة وعطاء وطاوسا وغيرهم على أن عدتها الوضع وعليه العلماء كافة وقد روى عبد الرزاق عن ابن مسعود من شاء باهله أو لا عنته ان الآية التي في سورة البقرة والذين يتوفون منكم قال وبلغه ان عليا قال هي آخر الاجلين فقال ذلك اه وفي البخاري عن ابن مسعود أنجهلون عليها التخليط ولا تجعلون عليها الرخصة سورة النساء القصري بعد الطولي ومراعاة انها مخصصة لها لانه قد احتج للقائل بآخر الاجلين بأنهم ما عدت ان يجتمعان بصفتين وقد اجتمعنا في المتوفى زوجها عنهما فلا تخرج من عدتها الا يقين وهو آخر الاجلين واجيب بأنه ما كان المقصود الاصل من العدة براءة الرحم ولا سيما من تحيض حصل المطلوب بالوضع وحديث سيعة من آخر حكمه صلى الله عليه وسلم لانه بعد حجة الوداع والله أعلم

في مقام المتوفى عنها زوجها في يدها حتى تحل

(مالك عن سعيد) بكسر العين ايحي وقال أكثر الرواة سعيد بسكون العين قال ابن عبد البر وهو الأشهر (ابن امحق بن كعب بن عمرة) بضم المهملة واسكان الجيم الباقى المدني حليف الانصار



رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله أعطيت دحية قال يعقوب صفيه بنت حبي سيدة قريظة والنضير ما تصلح الا لك قال ادعوهما فلما نظر اليها النبي صلى الله عليه وسلم قال له خذ جارية من السبي غيرها وان النبي صلى الله عليه وسلم اعنتها وتزوجها بعد ثمانية عشر شهرا قال بن ابراهيم ثنا قرة قال سمعت يزيد بن عبد الله قال كنا بالمر بدخا رجل اشعث الرأس بيده قطعة اديم احمر فقلنا كائنك من اهل البادية فقال اجل قلنا ناولنا هذه القطعة الا اديم التي في يدك فناولناها فقرأناها فاذا فيها من محمد رسول الله الى بنى زهير بن اقيش انكم ان شهدتم ان لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله واقم الصلاة وآتيتم الزكاة وأديتم الخس من المعنم وسلم النبي صلى الله عليه وسلم وسلمهم الصقي أنتم آمنون بأمان الله ورسوله فقلنا من كتب لك هذا الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

((باب كيف كان اخراج اليهود من المدينة))

حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ان الحكم بن نافع حدثهم قال أنا شعيب عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه وكان أحد الثلاثة الذين تيب عليهم وكان كعب بن الأشرف يهودا النبي صلى الله عليه وسلم ويحرض عليه كفار قريش وكان النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة وأهلها اخلاط منهم المشركون والمشركون يعبدون الاوثان واليهود وكانوا يؤذون

من الثقات مات بعد الاربعين ومائة (عن عنه زينب بنت كعب بن عجرة) صحابيه تزوجها أبو سعيد الخدري كذا في الخبر يدعيه ابن الامين وابن قسطنطين وكرها غيرهما في التابعين وابن حبان في الثقات وروى عنه ابنا أخويه اسعد بن اسحق وسليمان بن محمد ابنا كعب بن عجرة (ان الفريضة) بضم الفاء وفتح الراء وسكون التنية وفتح العين المهمله كما عند الاكثر ومنها بعض الرواة عند النسائي الفارعة وبعضهم عند الطحاوي الفرعة (بنت مالك بن سنان) الهذلي (وهي اخت أبي سعيد) سعد بن مالك (الخدري) الهذلي الشهير وامها حبيبة بنت عبد الله بن أبي (أخبرتم) أي زينب (انما جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله أن ترجع الى أهلها في بني خدره) بضم الخاء واسكان الدال من الانصار (فان زوجها خرج في طلب ابي عبد) بضم الباء جمع عبد (له ابقوا حتى اذا كانوا بطرف القدوم) قال ابن الاثير بالتخفيف والتشديد موضع على ستة أميال من المدينة (لحقهم فقتلوه قالت) الفريضة (فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أرجع الى أهلي في بني خدره فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا) في (نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) أرجعي الى أهلك (قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة) بضم الحاء واسكان الجيم (ناداني) دعاني (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بنفسه (أو امرني فتوديت) دعيت (له) شكت (فقال كيف قلت فرددت) أعدت (عليه القصة التي ذكرت) أي ذكرته له أولا (من شأن زوجي فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب) المكتوب من العدة (أجله) بأن ينتهي (قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا) قالت فلما كان عثمان بن عفان (أي وجد من خلاته) (أرسل الى فسألني عن ذلك فأخبرته فتابعه وقضى به) لانهم لا يعدلون عن حديثه صلى الله عليه وسلم وفيه قبول خبر الواحد وجوب العمل به وغير ذلك ورواه أبو داود عن القعني والترمذي من طريق معن والنسائي من طريق ابن القاسم الثلاثة عن مالك به ورواه الناس عن مالك حتى شيخه الزهري أخرجه ابن منسدة من طريق يونس عن ابن شهاب حدثني من يقال له مالك بن أنس فذكره وتابع مالك عليه شعبة وابن جريح ويحيى بن سعيد الانصاري ومحمد بن اسحق وسفيان وزيد بن محمد عند الترمذي وأبي داود والنسائي وأبو مالك الاخر عن ابن ماجه سبعهم عن سعد بن اسحق نحوه (مالك عن حميد) بضم الحاء (ابن قيس المكي عن عمرو) بفتح العين (ابن شعيب) ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي (عن سعد بن المسيب ان عمر بن الخطاب كان يرد المتوفي عنهن أزواجهن من البيداء بمنعهن الحج) والبيداء بالمد طرف ذي الحليفة (مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان السائب بن خباب) بمجمة وموحدين المدني أبا مسلم ويقال أبا عبد الرحمن المدني صاحب القصورة التي استعمله عليها عثمان ورزقه دينارين في كل شهر فتوفي عن ثلاثة رجال مسلم وبكير وعبد الرحمن ذكره عمر بن شبة وهو صحابي مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة وغفل ابن حبان فذكره في ثقات التابعين كما بينه في الاصابة (توفي وان امرأته) أم مسلم كما قال الباجي (جاءت الى عبد الله بن عمر فذكرت له وفاة زوجها وكرت له من ثلثهم بقناة) بفتح القاف والنون بزنة حصة موضع بالمدينة (وسأله هل يصلح لها أن تبيت فيه فنهاها عن ذلك فكانت تخرج من المدينة صراقتصيح في حرثهم قتل) تقيم (فيه يوما حتى تدخل المدينة اذا أمست فتبيت في بيتها) فيباح لها الخروج في حوائجها نهارا (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان يقول في المرأة البسودية) قال الباجي المراد بها كنة العمود (يتوفي عنها زوجها انها تنقوى) بالفوقية (حيث انتوى أهلها) قال الباجي أي تنزل حيث نزلوا من اتويت المنزل (قال مالك وهذا الامر عندنا) لثلاثين عليها وعليهم انقطاعها عنهم وانقطاعهم عنها فان ارتحلوا فبقيت عند من نزل زوجها (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا تبيت المتوفى عنها ولا الميتة



الافى بينها) وفي مسلم عن جابر طلقت خالتي فأرادت أن تجذفها فزجرها رجل أن تخرج فأمرها  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال بلى فخذى ففعلت فانك عسى أن تصدق أو تفعل على معروف فقال عياض  
فيه حجة لمالك والليث في جواز خروج المعتدة شهرا وانما يلزمها الزوم من زوالها بالليل وسواء عند  
مالك الرجعية والميتوة وقد احتج أبو داود بهذا الحديث على خروجها شهرا كقولنا وجه دلالة  
أن الجذ إذا نجا يكون شهرا عرفا وشهرا لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن جذ إذا الليل ولا نخل  
الانصار ليست من البعد بحيث يحتاج الى الميت فيها إذا خرجت شهرا  
(عدة أم الولد إذا توفي عنها سبدها)

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (أنه قال سمعت القاسم بن محمد) بن الصديق (يقول ان يزيد  
ابن عبد الملك) بن مروان أحد ملوك بني أمية (فرق بين رجال وبين نسايم وكن أمهات أولاد  
رجال حكموا) ما تواعنهن (فزوجوهن) أي الرجال (بعد حيضة أو حيضتين) بعد موت ساداتهم  
وأوتحتهم لثلاث والتويع أي ان منهن من تزوج بعد حيضة ومنهن من تزوج بعد حيضتين  
(فقال القاسم بن محمد سبحان الله) تعجبنا من هذا الحكم مستدلا على إبطاله بقوله (يقول الله تبارك  
وتعالى في كتابه والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ما هن من الأزواج) فما عليهن عدتهن انما  
عليهن الاستبراء بحيضة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال عدة أم الولد إذا توفي عنها  
سبدها حيضة) وتسميتها عدة تجوز عن الاستبراء (مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد) بن  
أبي بكر (انه كان يقول عدة أم الولد إذا توفي عنها سبدها حيضة) لانها ليست من الأزواج فلم  
تدخل في الآية (قال مالك وهو الامر عندنا) بدار الهجرة (فان لم تكن من تحيض فعدتها ثلاثة  
أشهر) على القاعدة في استبراء من لا تحيض

(عدة الامة إذا توفي عنها سبدها أو زوجها)

قال أبو عمر لا أعلم أحدا من الرواة قال سبدها إلا يحيى ولا خلاف ان الامة إذا مات سبدها لعدة  
عليها انما عليها الاستبراء بحيضة (مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا  
يقولان عدة الامة إذا مات عنها زوجها شهران وخمس ليال) نصف عدة الحرة (مالك عن ابن  
شهاب مثل ذلك) شهران وخمس ليال (مالك في العبد يطلق الامة طلاقا لم يمتها فيه له عليها فيه  
الرجعة) بأن طلقها واحدة (ثم يموت وهي في عدتها من الطلاق انما تعتد عدة الامة المتوفى عنها  
زوجها شهرين وخمس ليال) فتنقل لعدة الوفاة للامة لان الموجب وهو الموت لما نقلها صادفها  
أمة فتعد عدتها في الوفاة (وانما ان عتقت وله عليها رجعة ثم لم تختر فراقه بعد العتق حتى يموت  
وهي في عدتها من طلاقه اعتدت عدة الحرة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا) لان  
الموجب وهو الموت لما نقلها صادفها حرة فتعد عدتها كما أفاده قوله (وذلك انما انما وقعت عليها  
عدة الوفاة بعد ما عتقت فعدتها عدة الحرة وهذا الامر عندنا) فلو كان الطلاق بائنا لم ينقلها وموتها  
في عدتها على المذهب

(ما جاء في العزل)

هو الاثر خارج الفرج (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ المدني الفقيه (عن محمد بن  
يحيى بن جابر) بفتح المهملة والموحدة قال ابن عبد البر هذا من رواية النظر عن النظر والكبير  
عن الصغير (عن ابن محيريز) بضم الميم ومهملة وراوى آخره مصنفه عبد الله بن محيريز بن جنادة  
ابن وهب الجعفي بضم الجيم وفتح الميم فهو له المسكى كان يتما في حجر أبي مخذولة ثم نزل بيت المقدس  
تأبى ثقة عابد مات سنة تسع وتسعين وقيل قبلها (انه قال دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد الخدري)  
سعد بن مالك بن سنان (جلست اليه فسالته عن العزل) أهوجا زام لا (فقال أبو سعيد الخدري)

النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه  
فأمر الله عز وجل نبيه بالصبر  
والعفو ففهم أنزل الله ولتسمع  
من الذين أوثوا الكتاب من قبلكم  
الآية فلما أبي كعب بن الأشرف  
أن يفرغ عن أذى النبي صلى الله  
عليه وسلم أمر النبي صلى الله عليه  
وسلم سعد بن معاذ أن يبعث رطبا  
يقتلونه فبعث محمد بن مسلمة وذكر  
قصة قتله فلما قتلوه فرغت اليهود  
والمشركون فعدوا على النبي صلى  
الله عليه وسلم فماتوا طرق صاحبنا  
فقتل فذكرهم النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم الذي كان يقول ودعاهم بغيره  
النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن  
يكتب بينه وبينهم كتابا يثبتون إلى  
ما فيه فكتب النبي صلى الله عليه  
وسلم بينه وبينهم وبين المسلمين  
عامه صحيفة حدثنا مصرف بن  
عمرو الأباي ثنا يونس بن  
بكير قال ثنا محمد بن اسحق حدثني  
محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت  
عن سعيد بن جبير وعكرمة عن ابن  
عباس قال لما أصاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قريشا يوم  
بدر وقدم المدينة جمع اليهود في  
سوق بني قينقاع فقال يا معشر  
يهود اسلموا قبل أن يصيبكم مثل  
ما أصاب قريشا أو أيا محمد لا يفرنك  
من نفسك انك قتلت نضرا من  
قريش كانوا أغمارا لا يعرفون  
القتال انك لو قاتلنا لعرفت أننا نحن  
الناس وانك لم تلق مثلنا فأنزل الله  
عز وجل في ذلك للذين كفروا  
سنگدون قرا أمصرف إلى قوله فقة  
تقاتل في سبيل الله يسدروا أخرى  
كافرة حدثنا مصرف بن عمرو  
ثنا يونس قال ابن اسحق حدثني  
مولى زيد بن ثابت حدثني ابنه



محيصة عن أبيها محيصة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ظفرتم به من رجال يهود فاقبلوه فوثب محيصة على شنيعة رجل من تجار يهود كان يلبسهم فقتله وكان حويصة إذ ذاك لم يسلم وكان أسن من محيصة فلما قتله جعل حويصة يضربه ويقول يا عدو الله أما والله لأربنهم في بطنك من ماله **حدثنا قتيبة بن سعيد أنا الليث عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال يينا نحن في المسجد إذ خرج النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انطلقوا إلى يمدن فخرجنا معه حتى جئناهم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فناداهم فقال يا معشر يهود أسلموا تسلموا فقالوا قد بلغت يا أبا القاسم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أريد ثم قالها الثالثة اعلوا إنما الأرض لله ورسوله وإني أريد أن أجعلكم من هذه الأرض فمن وجد منكم بماله شيئا فليبعه والافاعلوا إنما الأرض لله ورسوله صلى الله عليه وسلم **(باب في خبر النضير)** **حدثنا محمد بن داود بن سفيان ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن كفار قريش كتبوا إلى ابن أبي ومن كان يعبد معه الأوثان من الأوس والخزرج ورسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ بالمدينة قبل وقعة بدر أنكم أوتيت صا حينا وانا نقسم بالله لتقاتلن أو لتخرجن أو لتسببن اليكم بأجمعنا حتى تقتل مقاتلتكم وتسيب نساءكم فلا يفلح ذلك عبيد****

نخرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق بضم الميم وسكون الصاد وفتح الطاء المشالة المهملتين وكسر اللام فقاتل لقب جذعة بن سعد الخزاعي مهي بذلك لحسن صوته وكان أول من غنى من خراعة وهي غزوة المريسي بضم الميم وفتح الراء وسكون القحصة وكسر الهاء حلة واسكان القحصة الثانية وعين مهمل ما لبني خراعة وفيها سنة ست أو خمس أو أربع خلاف وسيم انه صلى الله عليه وسلم بلغه ان بني المصطلق يجمعون له وقائدهم الحرث بن أبي ضرار فخرج اليهم حتى لقيهم على ماء لهم يقال له المريسي بضم الميم وفتح الراء فتراخف الناس واقتتلوا فهرزهم الله وقتل منهم ونقل صلى الله عليه وسلم نساءهم وأبناءهم وأموالهم كذا ذكر ابن اسحق بأسانيد مرسله والذي في الصحيح عن ابن عمر يدل على انه أعار عليهم على حين غفلة وانظر ان النبي صلى الله عليه وسلم أعار على بني المصطلق وهم غارون وأنعامهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم الحديث قال الحافظ فيجمل انهم حين الايقاع ثبوا قليلا فلما كثر فيهم القتل انهم زموا بأن يكونوا مادهمهم وهم على الماء ثبوا ونصافوا ووقع القتال بينهم ثم وقعت الغلبة عليهم (فأصبنا سبياً من سبي العرب) أي نساء أخذنا منهن وفي رواية لمسلم فسيبنا كرائم العرب (فأصبنا النساء) أي جماعهن (واشدت) قويت (علينا العزبة) بضم المهملة واسكان الزاي فقد الأزواج والنكاح وهذا يشبه عطف العلة على المعلول وفي رواية اسمعيل بن جعفر وطالت علينا العزبة قال القرطبي أي تعذر علينا النكاح لتعذر أسبابه لان ذلك لطول الإقامة لان غيبتهم عن المدينة لم تطل اه وفيه نظر فقد ذكر ابن سعد وغيره ان غيبتهم في هذه الغزوة كانت ثمانية وعشرين يوماً (وأحبينا القداء) ولمسلم ورغبنا في القداء (فأردنا أن نعزل) خوفاً من الحمل المانع من القداء الذي أحببنا (فقلنا انزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا) أي بيننا وأظهر زائدة (قبل أن نسأله) عن الحكم لانه وقع في نفوسهم انه من الوأد الخفي كالفرار من القدر قاله المازري في رواية وكنا نعزل ثم سألنا فجمع بينهم ما بأن منهم من سأل قبل العزل ومنهم من سأل بعده وبأن معنى نعزل عز مناعليه فيرجع معناها إلى الأولى (فسألتاه عن ذلك) زادني رواية جوهرية عن مالك فقال أو أنكم اتفعلون قالها ثلاثا وظاهره انه صلى الله عليه وسلم ما طلع على فعلهم فيش كل مع قول جابر في الصحيح كان نعزل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل لان العصابي إذا قال كنا نفعل على عهد النبي بكون مرفوعاً لان الظاهر اطلاع عليه وأجيب بأن دواعيهم كانت متوفرة على سؤاله عن أمور الدين فاذا علموا شيئاً وعلموا انه لم يطلع عليه بادروا إلى السؤال عن حكمه فيكون الظهور من هذه الحثية (فقال ما عليكم) بأس (أن لا تفعلوا) أي ليس عدم الفعل واجبا عليكم أو لازمة أي لا بأس عليكم في فعله وحكي ابن عبد البر عن الحسن البصري أن معناه النهي أي لا تفعلوا العزل (ما من نسمة) بفتحات أي نفس (كائنة) أي فاركونها في علم الله (اليوم القيامة) أي كائنة أي موجودة في الخارج سواء عزلتم أم لا فلا فائدة في العزل فانه ان كان خلقها سبقكم الماء فلا ينفعكم الحرص وقد خلق الله آدم من غير ذك ولا أنثى وخلق حواء من ضلع منه وعيسى من غير ذك وعند أحد والبرار وصحبه ابن جبان عن أنس ان رجلاً سأل عن العزل فقال صلى الله عليه وسلم لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لا يخرج الله منها ولداً أو يخرج الله منها ولداً يخلق الله نفساً هو خالقها وفي مسلم عن جابر ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية هي خادمتنا وسأيتنا وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تحملي فقال اعزل عنها ان شئت فانه سيأتينا ما قدر لها فلبث الرجل ثم أنه قال ان الجارية قد حبلت فقال قد أخبرتك ان سيأتينا ما قدر لها وفي رواية له فقال أنا عبد الله ورسوله قال أبو عمر في حديث الباب انهم انطلقوا على رطاء ما وقع في



الله بن أبي ومن كان معه من عبدة  
 الاوثان اجتمعوا القتل النبي صلى  
 الله عليه وسلم فلما بلغ ذلك النبي  
 صلى الله عليه وسلم لقيهم فقال لقد  
 بلغ وعيسى قد قرئ منكم المبالغ ما  
 كانت تكيدكم بأكثر مما تريدون  
 أن تكيدوا به أنفسكم تريدون أن  
 تقتلوا أبناءكم واخوانكم فلما سمعوا  
 ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم  
 تفرقوا فبلغ ذلك كفار قريش  
 فكذبوا كفار قريش بعد وقعة بدر  
 إلى اليهود دانكم أهل الخلق  
 والحصون وانكم لتقاتلون صاحبنا  
 أولئك من كذا وكذا ولا يحول  
 بيننا وبين خدم نساءكم منى وهى  
 الخلائيل فلما بلغ كتابهم النبي  
 صلى الله عليه وسلم اجتمعت بنو  
 النضير بالغدير فأرسلوا إلى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم اخرج  
 الينا فى ثلاثين رجلا من أصحابك  
 ليخرج منا ثلاثون رجلا حتى نلتقى  
 بمكان المنصف فيسعدنا وامنك فان  
 صدقوك وآمنوا بآمنائك فلما  
 كان الغد غدا عليهم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بالكتاب  
 فحصرهم فقال لهم انكم والله  
 لا تأمنون عندى الا بعد  
 تماهرونى عليه فأبوا أن يعطوه  
 عهدا فقاتلهم يومه ذلك ثم غدا  
 الغد على بنى قريظة بالكتاب  
 وترك بنى النضير وعلمهم إلى أن  
 يعاهدوه فعاهدوه فانصرف عنهم  
 وغدا على بنى النضير بالكتاب  
 فقاتلهم حتى نزلوا على الجلاء  
 فحلفت بنو النضير واجتلموا ما أكلت  
 الابل من أمتعتهم وأبواب بيوتهم  
 ونخشبها فكان فخل بنى النضير  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خاصة أعطاه الله إياها وخصه بها

سها منهم من النساء وانما يكون ذلك بعد الاستبراء بشرط أن تكون الامة كابية فان كان سبي  
 بنى المصطلق كابيائ لا من العرب من تمود وتصر فذال وان كن وثنيات لم يحل وطو هن بالملك  
 الا بعد الاسلام عند الجهور واقوله تعالى ولا تنكروا للمشركات حتى يؤمن وقد روى عبد الرزاق  
 عن الحسن قال كنا نغزو مع الصحابة فاذا أراد أحدهم أن يصيب الجارية من النى أمرها  
 فغسلت ثيابها واغتسلت ثم علمها الاسلام ثم أمرها بالهلافة واستبرأها بحيضة ثم أصابها اه بعناه  
 وأجيب أيضا بأنهم أسلموا ولا يصح لقوله وأحبنا الله اذ لا يقال هذا فيمن أسلم ورد بأن  
 الاسلام لا يمنع ملك السبا بل يستقر بعد الاسلام فيجوز قدأوه وبيعوه ولو أسلم وبأنه كان يجوز أول  
 الاسلام وطء الامة المشركه ثم نسخ ولا يصح لاحتماله إلى دليل ويحتمل ان السؤال وقع عن  
 وطء من أسلم منهم ولو بقي الحديث على ظاهره في الوطء قبل الاسلام لبقى أيضا على ظاهره في  
 القدوم عليه قبل الاستبراء وهو ممنوع اتفاقا فلا بد من تأويل الامر من وحديث الحسن برفع  
 الاشكال عنه ما عاوفيه جهة للجهور في منع بيع أم الولد لا متناعهم من الفداء للمسلم والفداء  
 ببيع والاجماع عليه وهى حامل خوف رق الولد وانما الخلاف في بيعها بعد الوضع والجهور على  
 المنع وفيه استرقاق جميع العرب كقريش وبه قال الجهور ومالك والشافعي في الجديد وقال في القديم  
 وأبو حنيفة وابن وهب لا يجزى عليهم الرق لشرفهم فان أسلموا أو اقلوا وأخرج البخارى في العتق  
 عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نافع عن جعفر بن ربيعة عن عبد الشين وروياه جميعا  
 عن شيخهما عبد الله بن محمد بن اسماء عن عمه جويرية بن أسماء عن مالك عن الزهري عن ابن محيريز  
 عن أبي سعيد أخبره انه قال أصبنا سببا أو كما نعرل ثم سأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 ذلك فقال لنا وأنتكم لتفعلون ثلاثا ما من نسمة كائنه إلى يوم القيامة الا وهى كائنه قال ابن عبد البر  
 وما أظن أحدا رواه عن مالك بهذا الاسناد غير جويرية اه لكنهم ليست بشاذة عن مالك فهو  
 عنده بالاسنادين وقد تابعه شعيب عن عبد الجارى في البيع ويونس عنده في القدر وعقيل  
 عنده ٣ كلهم عن الزهري عن ابن محيريز به (مالك عن أبي النضر) بمجمعة سالم بن  
 أبي أمية (مولى عمر بن عبد الله) بضم العينين انقرضى النسي (عن عامر بن سعد بن أبي وقاص)  
 الزهري المدينى مات سنة أربع ومائة (عن أبيه انه كان يعزل) لانه كان يرى الرخصة فيه (مالك  
 عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن ابن أبي أفلح) هو عمر بضم العين ابن كثير بن أفلح المدينى  
 الثقة (مولى أبي أيوب الانصارى عن أم ولد لابي أيوب الانصارى انه كان يعزل) لانه كان يرى  
 الترخيص فيه كزيد وجابر وابن عباس وسعد قال ابن عبد البر وهو قول جمهور الفقهاء (مالك عن نافع  
 عن عبد الله بن عمر انه كان لا يعزل وكان يكره العزل) وبضرب بعض ولده اذ فعله لانه طريق إلى  
 قطع النفس ولذا قال صلى الله عليه وسلم حين سئل عنه ذلك الواد الخنى رواه مسلم وغيره وكذا روى  
 عن عمرو عثمان انه ما كرهه واختلف فيه عن علي (مالك عن حمزة) بفتح الحجة واسكان الهم  
 (ابن سعيد) بكسر العين (المدينى) الانصارى المدينى (عن الجاج بن عمرو) بفتح العين (ابن غزيرة)  
 بفتح العين المجمة وكسر الزاى وشذ التنية الانصارى المازنى المدينى صحابي شهد صفين مع علي  
 (انه كان جالساً عند زيد بن ثابت) الانصارى (جاء ابن تهمد) بانقاف المفتوحة ضبطه ابن  
 الخذاء وجوز انه قيس بن قهد العكابي قال في التبصرة وفيه بعد ولعل وجهه قوله (رجل من أهل  
 اليمن) فان قيس العكابي من الانصار فيبعد أن يقال فيه ذلك وان كان أصل الانصار من اليمن  
 (فقال يا أبا سعيد) كنية زيد (ان عند جوارى) بفتح الجيم جمع جارية (لى ليس نساءنى اللاتنى  
 أكن) بضم الهمزة وكسر الكاف أضم الى (بأعجب الى منهم وايس كاهن يعجبني أن تحمل منى)  
 لاني قد أحتاج للبيع وهو ذلك (أفأعزل فقال زيد أفته يا جاج قال فقلت بغض الله لك انما تجلس

فقال وما آفأ الله على رسوله منهم  
فأوجفتم عليه من خيل ولا  
ركاب يقول بغير فقال فاعطى النبي  
صلى الله عليه وسلم أكثرها المهاجرين  
وقسمها بينهم - ثم رقى - منهم الرجلين  
من الانصار وكانا ذوى حاجة لم يقدم  
لاحد من الانصار غيرهما وبقي  
منهم اربعة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم التي في أيدي بني فاطمة  
رضي الله عنها - حدثنا محمد بن  
يحيى بن فارس ثنا عبد الرزاق  
أنا ابن جريج عن موسى بن عقبة  
عن نافع عن ابن عمر عن ران يهود  
النضير وقرينة حارث بن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فأجلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم - لم يبق النضير  
وأقر قرينة ومن عليه - حتى  
حارث بن قرينة بعد ذلك فقتل  
رجالهم - ثم رقى - نساءهم وأولادهم  
وأموالهم - بين المسلمين لابعضهم  
لحقه وارسول الله صلى الله عليه  
وسلم فأمنهم وأسأوا وأجلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم - لم يهود  
المدينة كلهم بنى قينقاع وهم قوم  
عبد الله بن سلام ويهود بنى حارثة  
وكل يهودى كان بالمدينة

((باب في حكم أرض خيبر))

حدثنا هرون بن زيد بن أبي الزرقاء  
ثنا أبي ثناء حماد بن أبي سلمة عن  
عبيد الله بن عمر قال أحسبه عن  
نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قاتل أهل خيبر فغلب  
على النخل والأرض وأجلاهم إلى  
قصرهم فصالحوه على أن لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم الصفراء  
والبيضاء والخلقة وأهم ما حلت  
ركابهم على أن لا يكتموا ولا يغيبوا  
شيئا فان فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد  
فغيبوا مسكالحى بن أخطب وقد

عندك لتعلم منك) ما زيدة فهذه (قال أخته قال فقلت هو حزنك) أى محل زرعك الولد (ان شئت  
سقيته وان شئت أعطشته) منعه السقى (قال وكنت أسمع ذلك من زيد فقال زيد صدق) لانه يرى  
سقه (مالك عن جريد بن قيس المكي عن رجل يقال له ذيف) بذا ل محبة بوزن عظيم المسدنى مولى  
ابن عباس قال أبو جعفر مات سنة تسع ومائة (انه قال سئل ابن عباس عن العزل قد عا جارية له  
فقال أخبرهم) أى السائلين (فكانها استصبت فقال هو ذلك اما أنا فافعله يعنى انه يعزل) وروى  
انه تناهى رجلان عند عمر فقال ما هذه المناجاة قال ان اليهود تترغم ان العزل المؤودة الصغرى  
فقال على لا تكون مؤودة حتى يمر عليهم التارات السبع ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين  
الاية فقال عمر لعلى صدقت أطال الله بقاءه فقل انه أول من قالها فى الاسلام لكن هذا الخبر  
خلاف ما روى ابن المسيب ان عمرو عثمان كانا يكرها ان العزل قاله أبو عمر (قال مالك لا يعزل  
الرجل) ماء (المرأة) أى عنها فنصب على التوسع (الحرمة الاباذنها) لان الجماع من حقها ولها  
المطالبة به وليس الجماع المعروف الا ما لا عزل فيه فهو من تمام لذتها ولحقها فى الولد وقد روى ابن  
ماجه عن عمر نهى صلى الله عليه وسلم عن العزل عن الحرمة الاباذنها لكن فى اسناده ابن لهيعة (ولا  
بأس بأن يعزل أمته) المملوك كذا (بغير اذنها) اذ لاحق لها فى وطء ولا استيلاد (ومن كانت تحت  
أمة قوم) أى متزوجا بها (فلا يعزل الاباذنهم) لحقهم - فى الولد قال عياض ورأى بعض شيوخنا  
اذنها أيضا لحق الزوجية وقال الباجى وقيل لا يعزل عنها الاباذنها أيضا وعندي ان هذا صحيح لان  
لها بالعقد حق فى الوطء فلا يجوز عزله عنها الاباذنها واذن مولاها لحقه فى الولد ووافق أبو حنيفة  
وأحمد على ذلك وذهب الشافعية الى الكراهة مطلقة فى كل حال وفى كل امرأة وان رضيت لانه  
ما ربق الى قطع النسل ولا يحرم فى مملوكه ولا زوجته الامه رضيت أم لا لان عليه ضرورى أمته  
بصبر ورزقها أم ولد وفى زوجته الرقيقة بمصبر ولدها رقيقا وأما الحرمة فان أذنت لم يحرم والا فوجهان  
أصحهما الا يحرم قال فى الفتح وينتزع من حكم العزل حكم معاملة المرأة اسقاط النطفة قبل نفخ  
الروح فن قال بالمنع فى هذه أولى ومن قال بالجواز فيمكن أن يلحق به هذا ويمكن أن يفرق بأنه  
أشد لان العزل لم يقع فيه تعاطى السبب ومعاملة السقط يقع بعد تعاطى السبب ويلحق به  
تعاطى المرأة ما يقطع الحبل من أصله وأفتى بعض متأخري الشافعية بمنعه وهو مشكل على  
القول باباحة العزل مطلقا

((ما جاء فى الاحداد))

قال ابن بطال الاحداد بالمهمة امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب  
وغيرهما وكل ما كان من دواهي الجماع قال المازرى الاحداد الامتناع من الزينة يقال أحدث  
المرأة فهي محدو حدث فهي حاد اذا امتنعت من الزينة وكل ما يصاغ من حد كيفما تصرف فهو  
بمعنى المنع قاله اب حداد لمنعه الداخل والخارج والسمان حداد وما نزل عليه اثنتان عشرة عشر قال  
الكفار ما رأينا سمانين بهذا العدد فقال الصحابة لا تقاس الملائكة بالحدادين يعنون السمانين  
ومنه معنى الحديد لا امتناعه عن مجاوله وللأمتناع به ومنه تحديد النظر لا امتناع قلبه فى الجهات  
قال النابغة

الاسلميان اذ قال الاله \* قم فى البرية فاحددها عن القند

أى فامنعها (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) بفتح المهمة وسكون الزاى  
(عن جريد بن نافع) الانصارى أبى أدهم المذنبى التاهى (عن زينب بنت أبي سلمة) بن عبد الاسد  
الخرومية الصحابية زينة صلى الله عليه وسلم ماتت سنة ثلاث وسبعين (انها أخبرته) أى جريدا  
(عن الاحاديث الثلاثة) التى يقيمها حيث (قالت زينب دخلت على أم حبيبة) رملة (زوج النبي



كان قتل قبل خبير كان أحق له معه

يوم بنى النضير حين أجليت النضير  
فيه حليهم قال فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم لسبعة آبن مسكن حي  
ابن أخطب قال أذهبت له الحروب  
والنفقات فوجدوا المسكن فقتل  
ابن أبي الحقيق وسبى نساءهم  
وذراهم وأراد أن يجلبهم فقالوا  
يا محمد دعنا نعمل في هذه الأرض  
ولنا الشطر ما بهالك ولكم الشطر  
وكان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يعطى كل امرأة من نسائه  
ثمانين وسقا من تمر وعشرين وسقا  
من شعير حدثنا أحمد بن حنبل  
ثنا يعقوب بن إبراهيم ثنا أبي  
عن ابن أبي عمير حدثني نافع مولى  
عبد الله بن عمر عن عبد الله بن  
عمران عمر قال أياها الناس ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان عامل يهود خيبر على أنا  
فخرجهم إذا شئنا فن كان له مال  
فليحق به فاني فخرجهم ودفأ خرجهم  
حدثنا سليمان بن داود المهرري  
أنا ابن وهب أخبرني أسامة بن زيد  
الليثي عن نافع عن عبد الله بن عمر  
قال لما فتحت خيبر سألت يهود  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن يقرهم على أن يعسوا على  
النصف مما خرج منها فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أقرم فيها  
على ذلك ما شئنا فكانوا على ذلك  
وكان التمر يقسم على السهمان من  
نصف خيبر وياخذ رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الخمس وكان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أطعم كل امرأة من أزواجه من  
الخمس مائة وسق تمر وعشرين  
وسقا شعيرا فلما أراد عمر إخراج  
اليهود أرسل إلى أزواج النسي

صلى الله عليه وسلم حين توفي أبوها أبو سفيان) صخر (بن حرب) سنة اثنين وثلاثين عند الجمهور  
وقيل سنة ثلاث ووقع عند البخاري في الجنازة من رواية ابن عيينة لما جاءني أبي سفيان من  
الشام قال الحافظ وفيه نظر لانه مات بالمدينة بالانحلاف بين أهل الاخبار ولم أرفى شيء من طرق  
هذا الحديث قبيح بذلك إلا في رواية ابن عيينة هذه وأظن أوهمه ما لابن أبي شيبة والدارمي من  
طريق شعبة عن نافع جاءني لاني أم حبيبة أو حليم لها فحدثت بصفرة فاطخت به ذراعاها ورواه  
أحمد بلفظ ان حليم لها مات بلانحلاف الحليم على الأخ أقرب من إطلاقه على الأب فتوى  
الظن ان القصة تعدت ازنيب مع أم حبيبة لما جاءها من أخيها من الشام سنة ثمان عشرة  
أو تسع عشرة ثم عند وفاة أبي سفيان بالمدينة لا مانع من ذلك (فدعت أم حبيبة بطيب) أي  
طلبت طيبا (فيه صفرة خلوق) بوزن صبور نوع من الطيب (أو غيره) برفعها وجرهما روايتان  
اقتصر النووي على الأولى (فذهبت به جارية) بالنصب قال الحافظ لم أعرف اسمها (ثم مضت)  
أم حبيبة (بعارضيها) أي جاني وجهها وحصل العارضين فاحسب تجوز الظاهر انها جعلت  
الصفرة في يدها ومسحتها بعارضيها والباء للاستعانة ومسح يتعدى بنفسه وبالباء  
تقول مضت برأسي ورأسي وفي الأكمال قال ابن دريد العارضان صفحتا العنق وما بعد الاسنان  
وفي كتاب العين عارضة الوجه ما يبدو منه ومبسم الفم والثنايا والمراد هنا الأول وفي المفهم  
العوارض ما بعد الاسنان أطلقت على الحدين هنا مجازا لأنهما عليهما فهو من مجاز المجاورة أو  
تسمية الشيء بما كان من سببه زاد في رواية لهما وذراعيها (ثم قالت والله مالي بالطيب حاجة) وفي  
رواية بزيادة من (غير اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله  
واليوم الآخر) نفي معنى النهي على سبيل التأكيذ (أن تحدد) يضم أوله وكسر الحاء من الرباعي ولم  
يعرف الاصمعي سواه وحكى غيره فتح أوله وضم ثانيه من الثلاثي يقال حدث المرأة وأحدثت عيني  
(على ميت فوق ثلاث ليال) فلما أن تحدد على القريب ثلاثا فأقل فان مات في بقية يوم أو بقية ليلة  
ألفت تلك البقية وحدثت الثلاث من الليلة المستقبلة قاله القرطبي والمصدر المنسب من أن تحدد  
فاعل يحل وفوق ظرف زمان لانه أضيف الى زمان (الاعلى زوج) ايحاب للنفي والجار والمجرور  
متعلق بتحدد فالاستثناء مفرغ (أربعة أشهر وعشرا) أي أيامها عند الجمهور فلا تحل حتى تدخل  
الليلة الحادية عشر فانت العدد لارادة المدة أو أريد الايام بلياليها خلافا للادراعي وغيره انهم اعشرون  
ليال فحصل في اليوم العاشر ولولا الاتفاق على وجوب احداث الموتى عنها لكان ظاهرا الحديث  
الاباحه لانه استثنى من عموم الخطر وأشار الباجي الى انه من عموم الامر بعد الخطر فيصم على  
الندب عند من يقول ذلك من الاصوليين وليس الحديث من ذلك اذ ليس فيه أمر بعد خطر انما هو  
استثناء من الخطر واختلف في الحامل يزيد عليها هل عليها الاحداث في الزيادة حتى تضع أولا يلزمها  
احداث في الزيادة اظاهرا الحديث قاله عياض (قالت زينب) بالسند السابق وهذا الحديث انشائي (ثم  
دخلت على زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي أخوها) عبد الله بن جحش كما  
سمي في كثير من الموطآت كابن وهب وغيره عند الدارقطني وأبي مصعب عند ابن حبان لكن  
استشكل بان عبد الله استشهد بأحد وزينب حينئذ صغيرة جدا لان أباهما مات بعد بدروان أمها  
حلت بوضعها وتزوج صلى الله عليه وسلم أمها وهي صغيرة وأجيب بأن ابن عبد البر وغيره حكوا ان  
زينب ولدت بأرض الحبشة ومقتضاه أن يكون لها عند وفاة عبد الله بن جحش أربع سنين ومثلها  
يضبط ذلك ويعمره ويجوز أن يراد بالانح عبيد الله المصغر الذي تنصروا مات بأرض الحبشة فتزوج  
صلى الله عليه وسلم بعده أم حبيبة فان زينب ابنة أبي سلمة كانت ميمزة لما جاء خبر وفاته وقد يحزن  
المروء على قريبه الكافر لا سيما إذا تذكر سوء مصيره ولعل ما وقع في تلك الموطآت عبد الله بالنكبر





ونهون الصبر عما منعت منه وهو الا كتمال في العدة ولذا قال (وقد كانت احدا كن في الجاهلية  
 ترى بالبعرة) بفتح الموحدة والعين وتسكن واحدة البعر والجمع ابعار وجميع ذى الخلف والظلف  
 وفي ذكر الجاهلية اشارة الى ان الاسلام صار بخلافه لكن التقدير بقوله (على رأس الحول)  
 استقر في الاسلام مدة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا  
 الى الحول ثم نسخ بقوله يترى بانفسهن أربعة أشهر وعشرا والناصح مقدم تلاوة متأخر زولا  
 ولم يوجد في سورة واحدة الا في هذه وأما من سورتين فوجود قاله عياض وقال غيره مثله سيقول  
 السفها مع قوله قد رى قلب وجهك في السماء والحديث يدل على النسخ وقيل هو حص للزوج  
 على الوصية بنسب السنة لمن لا رث واختلف كيف كان قبل النسخ فقيل كانت النفقة والسكنى  
 من مال الميت فنسخت النفقة بآية الموارث والحول بالأربعة وعشرو قيل كانت مخيرة في المقام  
 فلها النفقة والخروج فلا شيء لها وقال مجاهد كانت تعتد عند أهل زوجها سنة واجبة فانزل الله  
 متاعا الى الحول غير اخراج فان خرجن فلا جناح عليكم والعدة عليها باقية فجعل لها تمام الحول  
 وصية ان شامت سكنت وان شامت خرجت (قال جدي بن نافع) بالاسناد السابق (قلت لزيب)  
 بنت أبي سلمة (وما) معنى قوله صلى الله عليه وسلم (ترى بالبعرة على رأس الحول فقالت زيب  
 كانت المرأة) في الجاهلية (اذ اتوفى عنها زوجها دخلت حفشا) بكسر الحاء المهملة وسكون الفاء  
 وشين معجمة يتارديتا كإياتي وفي رواية النسائي عمدت الى شرييت لها فجلست فيه (ولبت شمر  
 ثابها) اردأها وهذه تفسر للرواية الاخرى في الصحيحين ثم أحلاسها بمثلين جمع جلس بكسر  
 فسكون ثوب أو كساء رقيق يجعل على ظهر الدابة تحت البردعة (ولم تمس) بفتح أوله وسكون  
 الميم وفي رواية ولم تمس بفتحهم بالادغام (طيبا ولا شيا) تنزيب به (حتى غرهما سنة) من موت  
 زوجها (ثم توتى) بضم أوله وفتح ثالثة (بدابة حمار) بالجر والتثنية بدل (أو شاء أو طبر) بأو  
 للتثنية واطلاق الدابة عليهم ما حقيقة لغوية قال المحمد الدابة مادب من الحيوان وغلب على  
 ما ركب ويقع على المذكور (فتنقض به) بفاء فتوقية فقاء ثانية ساكنة فتوقية أخرى فضاء  
 معجمة ثقيلة (فقلما تنقض بشئ) مما ذكر وما مصدرية أي اقتضاها بشئ (الامات ثم تخرج  
 قطعى) بضم الفتوقية وفتح الطاء (بعرة) من بعرا لابل أو الغنم (فترى بها) امامها فيكون ذلك  
 أحلا لاها كذا في رواية ابن المباحثون عن مالك وفي رواية ابن وهب عنه من وراء ظهرها  
 اشارة الى أن ما فعلته من التربص والصبر على البلاء الذي كانت فيه هي بالنسبة الى فقد زوجها  
 وما يستحقه من المراعاة كما يرون الراى بالبعرة بها (ثم تراجع) بضم الفتوقية فراء فالف فجم  
 مكسورة فهملة (بعد) أي بعد ما ذكر من الاقتضا والرى (ما شاءت من طيب أو غيره) مما  
 كانت ممنوعة منه في العدة وهذا التفسير لم تسنده زيب وساقه شعبة عن جدي بن نافع مرفوعا  
 ولفظه في الصحيحين عن زيب عن أمها ان امرأة توفى زوجها فخافوا على عيبتها فأبوا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الكحل فقال لا قد كانت احدا كن تكون في شريتها في أحلامها  
 أو شريتها فإذا كان حول فركب رمت بعرة فخرجت افلا أربعة أشهر وعشرا قال الحافظ  
 حديث الباب لا يقتضى الادراج في رواية شعبة لانه من أحفظ الناس فلا يقتضى على روايته  
 برواية غيره بالاحتمال اه وقد ورد عليه ان ذلك ليس بالاحتمال فقد صرح هو في شرحه  
 تبع الغير بان مما يعرف به الادراج محجى رواية مينة للقدر المدرج وما هنا من ذلك فان رواية  
 مالك عن شعبة عن جدي بنت ان التفسير من زيب وكون شعبة من الحفاظ لا يقتضى انه لا يروى  
 ما فيه المدرج فلم تزل الحفاظ يروونه كثيرا كابن شهاب وغيره (قال مالك الحفش البيت الردي)  
 وللقعني عنه الصغير جدا وهما بمعنى فرداه له لصغره ولابن القاسم عنه الحفش الخص وهو يضم

ابن مجمع يذكر عن عمه عبد  
الرحمن بن يزيد الانصاري عن  
عمه مجمع بن جارية الانصاري  
وكان أحد القراء الذين قرأوا  
القرآن قال سمعت خبيراً على أهل  
الحديبية يقسمها رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على ثمانية عشر  
مماً ما وكان الجيش ألفاً وخمسمائة  
فيهم مائة ثلثمائة فارس فأعطى  
الفارس مائة مائة وأعطى الراجل  
سهما \* حدثنا حسين بن علي  
البحلي ثنا يحيى بن يحيى عن ابن آدم  
ثنا ابن أبي زائدة عن محمد بن  
إسحق عن الزهري وعبد الله بن  
أبي بكر وبعض ولد محمد بن مسلمة  
قالوا بقيت بقية من أهل خيبر  
تخصروا فأسألو رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أن يحقن دماءهم  
ويسيرهم ففعل فسمع بذلك أهل  
فدك فقتلوا على مثل ذلك فكانت  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
خاصة لأنه لم يوجد عليها بخيل  
ولأركاب \* حدثنا محمد بن يحيى  
ابن فارس ثنا عبد الله بن محمد  
عن جويرية عن مالك عن الزهري  
أن سعيد بن المسيب أخبره أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اقتح بعض خيبر عنوة قال أبو  
داود قرأ على الحرث بن مسكين  
وأنا شاهد أخبركم ابن وهب قال  
حدثني مالك عن ابن شهاب أن  
خبير كان بعضها عنوة وبعضها  
صلحاً والكثيرة أكثرها عنوة  
وفيها صلح قلت لمالك وما الكثيرة  
قال أرض خيبر وهي أربعون ألف  
هذق \* حدثنا ابن السرح ثنا  
ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد  
عن ابن شهاب قال بلغني أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اقتح خيبر

المجتمعة ومهمة ولا شافى الدليل الشعث البناء وفي المعلم الحفش البيت الحفير وفي الحديث أنه قال  
في الذي بعثه ساعياً على الزكاة هلا فعد في حفش أمه ينظر هل يهدي إليه أم لا وقبل الحفش  
البيت الدليل القصير السهل شبيه به لضيقه والتفحش الانضمام والاجتماع زاد عياض وقبل  
الحفش شبه القفة من الخوص تجمع المرأة فيه غزلها وأسبابها (و) معنى (تقتض) مسح به جلدها  
كالنشرة قال ابن وهب معناه مسح يدها عليه أو على ظهره وقيل معناه مسح به ثم تقتض أي  
تغسل بالماء العذب والاقتضاض الاغتسال بالماء العذب للأنقاء حتى تصبح كالفضة وقال الاخفش  
معناه تنظف وتنقي مأخوذ من الفضة تشبهاً بنقاها وبياضها وقال ابن قتيبة سألت الجازيين  
عن الاقتضاض فقالوا كانت المعتدة لا تغسل ولا تمس طيباً ولا تقلم ظفرها ولا تزيل شعراً ثم تخرج  
بعد الحول في أثر منظر ثم تقتض أي تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها وتبذره فلا يكاد  
يعيش وهذا أخص من تفسير مالك لأنه أطلق الجلد وهذا قيد بجلد القبل وهذا النسائي يقتض  
بقاف ذو حدة مهمة مخففة وهي رواية الشافى قال ابن الأثير هو كناية عن الاسراع أي تذهب  
بعد وسرعة نحو منزل أبيهم الكثرة حياها بقبح منظرها أو أشد شوقها إلى التزويج لبعدها  
به قال والمشهور في الرواية الفاء والفوقية والضاد المجمة وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله  
ابن يوسف ومسلم عن يحيى وأبو داود عن القعنبي والترمذي من طريق معن بن عيسى وأبو داود  
والترمذي أيضاً والنسائي من طريق ابن القاسم خمسة عن مالك به وتابعه جماعة وله طرق  
عندهم (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (عن صفية بنت أبي عبيد) زوجة سيده (عن عائشة  
وحفصة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم) هكذا البصري وأبي مصعب وطائفة بالواو ولابن بكير  
والقعنبي وآخرين عن عائشة أو حفصة على الشك وكذا رواه عبد الله بن دينار والليث بن سعد  
كلاهما عن نافع بالشك ورواه يحيى بن سعيد عن نافع عن صفية عن حفصة وحدها ورواه عبيد  
الله عن نافع عن صفية عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه ذلك كله مسلم (ابن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر) نفي بمعنى النهي والتقييد  
بذلك خرج مخرج الغالب كما يقال هذا طريق المسلمين مع أنه يسلكه غيرهم فالكفاية كذلك عند  
الجمهور وهو المشهور عن مالك وقال أبو حنيفة والكوفيون ومالك في رواية وابن نافع وابن كنانة  
وأشهب وأبو ثور لا أحداد عليهم الظاهر الحديث وأجيب بأنه للغالب أولان المؤمنة هي التي تنتفع  
بالخطاب وتنفاد فهذا الوصف لتأكيد التحريم وتغليظه وقد خالف أبو حنيفة فاعده في إنكاره  
المفاهيم (أن تحذ على ميت فوق ثلاث ليال الاعلى زوج) فأنما تحذ عليه أربعة أشهر وعشراً كما  
زاده في رواية يحيى بن سعيد عن نافع عن مسلم والحديث يعم كل زوجة صغيرة أو كبيرة حرة أو أمة  
مدخولاً أم لا عند الجمهور وقال أبو حنيفة لا أحداد على صغيرة ولا أمة زوجة وعموم الحديث  
وجه عليه في الوجه الذي يلزمها العدة يلزمها الأحاد ولهذا الوجه اعتدت غير المدخول بها في  
الوفاة استظهاراً لوجه الزوج بعد موته اذ لو كان حياً لبين أنه دخل بها كما لا يحكم عليه بالدين حتى  
تستظهر له بيمين الطاب قالوا وهي الحكمة في جعل هذه الوفاة أزيد من عدة المطلقة لأنه لما عدم  
الزوج استظهر له بآتم وجوه البراءة وهي الأربعة أشهر وعشراً لأنه الأمر الذي يبين فيه الحمل  
فيعد الرابع ينفع فيه الروح وزيدت العشر حتى تبين حركته ولذا جعلت عدتها بالزمان الذي  
يشترك في معرفته الجميع ولم توكل إلى أمانة النساء فتجعل بالاقراء كالمطلقات كل ذلك حوطة  
للميت لعدم المحامي عنه ولزمت هذه الوفاة الصغيرة لأن كون الزوجة صغيرة نادر فقلهن الحكم  
وعمنهن الحوطة ثم قوله الاعلى زوج ايجاب بعد النفي فيقتضي حصر الأحاد في المتوفى عنها فلا  
أحداد على مطلقة عند الأكثر ومالك والشافى رجعية كانت أو بائة أو مثله واستصحب أحمد



عنوة بعد القتال ونزل من نزل  
من أهلها على الجلاء بعد القتال  
• حدثنا ابن السرح ثنا ابن  
وهب أخبرني يونس بن يزيد عن  
ابن شهاب قال قال خمس رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خيبر ثم قسم  
سائرهما على من شهدا ومن غاب  
عنهما من أهل المدينة • حدثنا  
أحمد بن حنبل ثنا عبد الرحمن  
عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه  
عن عمرو قال لولا آخر المسلمين  
ما قمت قرية الا قسمتها كما قسم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خيبر

((باب ما جاء في خير مكة))

• حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
يحيى ابن آدم ثنا ابن ادریس  
عن محمد بن اسحق عن الزهري  
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة  
عن ابن عباس ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم طام الفصح جاءه  
العباس بن عبد المطلب بأبي  
سفيان بن حرب فأسلم بمرا الظهران  
فقال له العباس يا رسول الله ان أبا  
سفيان رجل يحب هذا الفخر فلو  
جعلت له شياً قال نعم من دخل دار  
أبي سفيان فهو آمن ومن أغلق  
بابه فهو آمن • حدثنا محمد بن  
عمرو الرازي ثنا سلمة يعني ابن  
الفضل عن محمد بن اسحق عن  
العباس بن عبد الله بن معبد عن  
بعض أهله عن ابن عباس قال لما  
نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مرا الظهران قال العباس قلت والله  
لئن دخل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مكة عنوة قبل ان يأتوه  
فيسبنا منوه انه لهلاك قريش  
فجلست على بغلة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقلت لعل أجد هذا

والشافعي للرجعية وأوجه أبو حنيفة والكوفيون على المثلية وشذا الحسن وحده فقال لا احداد  
على متوفى عنها ولا على مطلقة ولولا الاتفاق على وجوب الاحداد لكان ظاهر الحديث الاباحة  
لانه استثناء من عموم المنع قاله القاضي عياض وأجيب بان حديث التي شكت عنها المتقدم دل  
على الوجوب والالم يمنع التداوي المباح وبان السياق أيضا يدل على الوجوب فان كل ممنوع منه  
اذا دل دليل على جوازه كان ذلك الدليل بعينه دالا على الوجوب ويرتفع ذلك هنا زيادة مسلم في  
بعض طرقه بعد قوله الا على زوج فانها تحدد عليه أربعة أشهر وعشراً فانه أمر بلفظ الخبر اذ ليس  
المراد معنى الخبر فان المرأة قد لا تحدد فهو على حد قوله تعالى والمطلقات يتربصن والمراد به الامر  
اتفاقا وفي المفهم القائل بوجوب الاحداد على المطلقة ثلاثا ان قاضيه على المتوفى عنها فلا يصح  
للحصر الذي اقتضاه الحديث وأيضاً على أن عدة الوفاة تعبدية بمنع القياس وكذا على أنها  
معقولة لوضوح الفرق بان الاحداد انما هو مبالغة في التحرز على المرأة من النكاح بتعاطي أسبابه  
لعدم الزوج وفي الطلاق الزوج حي فهو يهت ويحتاط لنفسه (مالك أنه بلغه ان أم سلمة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم قالت لامرأة حاد) بشد الدال (على زوجها اشتكت عنها) بالثنية (فبلغ  
ذلك) الوجع المفهوم من اشتكت (منها) مبلغا قويا (اكتفى بكعمل الجلاء) بكسر الجيم والمد  
كمل خاص (بالليل وامسح به بالنهار) فاقتها بما أفتاها به صلى الله عليه وسلم كما يأتي (مالك انه  
بلغه عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار انهما كانا يقولان في المرأة يتوفى عنها زوجها انما اذا  
خشيت على بصرها من رمد أو شكو) بفتح فسكون (أصابها انما تكحل وتداوى بدواء أو تكحل  
وان كان فيه طيب) لان الضرورة تبيح المحظور (قال مالك واذا كانت الضرورة) أي وجدت  
(فان دين الله يسر) كما قال تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر فتكحل وان كان فيه طيب  
لا ولا تمسحه نهارا أو أمّا حديث المرأة التي قالت ان ابنتي اشتكت عنها أفأكلمها فقال صلى الله  
عليه وسلم لا قالت اني أخشى أن تنفق عينيها قال وان انفقت رواه قاسم بن أصبغ وابن منده  
باسناد صحيح فاجيب باحتمال انه كان يحصل لها البرء بغير التكحل كالتمسيد بالصبر وبأنه فهم انها  
ذكرت ذلك اعتذارا لأن الخوف ثبت حقيقة اذ لو تحققه لا باحسه لها اذا المنع مع الضرورة خرج  
مرفوع من دينه (مالك عن نافع أن صفية بنت أبي عبيد) الثقفية أدركت النبي صلى الله عليه  
وسلم وأبوها صحابي قاله ابن منده ونفي الدارقطني ادراكها في الاصابة على نفي ادراك السماع منه  
وذكرها الجعفي وابن حبان في ثقات التابعين (اشتكت عنها وهي حاد) بشد الدال بلاها لانه  
نعت للمؤنث لا يشرك فيه المذكر مثل طالق وحائض (على زوجها عبد الله بن عمر) تزوجها في  
خلافة أبيه وأصدقها عمر أربع مائة وزادها ابنه سرامنه مائتي درهم وولدت له واقدا وأبا بكر وأبا  
عبيدة وعبيد الله وعمر وحفصة وسودة (فلم تكحل حتى كادت عيناها ترمضان) بفتح الميم وصاد  
مهملة من باب تعب يحمد الوسخ في موقها والرجل أو مص والمرأة رمضاء ولا منا فاة بين هذا وبين  
ما في الصحيحين ان ابن عمر وجع من الحرج فقبل له ان صفية في السياق فامرع السير وجع جمع تأخير  
وكان ذلك في اماره ابن الزبير لانها عوفيت ثم مات زوجها في حياتها كما صرح به هنا (قال مالك  
تدهن المتوفى عنها زوجها بالزيت والشبرق) بفتح الشين المجهمة ثم موحدة أو تحشية ساكنة دهن  
السمسم (وما أشبه ذلك اذ لم يكن فيه طيب) ما لم تدع الضرورة للطيب والاجاز كما قدمه وهو  
المعتمد في المذهب (ولا تلبس المرأة الحاد على زوجها شيئا من الخلى) بفتح فسكون (خاتما ولا  
خلخالاً) بفتح الخاء واحد خلخال النساء والخلخل لغة فيه أو مقصور منه قال

• براءة الجيد صموت الخلخل • قاله الجوهرى (ولا غير ذلك من الخلى) كسوار وخرص وقرط  
ذهبا كان كله أو فضة قال الباجي ويدخل فيه الجوهر والياقوت (ولا تلبس شيئا من العصب) بفتح

حاجة يأتي أهل مكة فيضربهم بمكان

رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ليخرجوا إليه فيستأمنوه فاني لا  
أسير سمعت كلام أبي سفيان  
وبديل بن ورقاء قلت يا أباحنظلة  
فعرف صوتي فقال أبو الفضل قلت  
نعم قال مالك فذاك أبي وأمي قلت  
هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والناس قال فما الحيلة قال فركب  
خيلتي ورجع صاحبه فلما أصبح  
غدوت به على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فأسلم قلت يا رسول الله  
ان أبا سفيان رجل يحب هذا الفخر  
فاجعل له شيئا قال نعم من دخل دار  
أبي سفيان فهو آمن ومن أغلق  
عليه داره فهو آمن ومن دخل  
المسجد فهو آمن قال فتفرق الناس  
الى دورهم والى المسجد \* حدثنا  
الحسن بن الصباح ثنا اسمعيل  
يعني ابن عبد الكريم حدثني  
ابراهيم بن عقيل بن معقل عن أبيه  
عن وهب قال سألت جابر اهل غنموا  
يوم الفتح شيئا قال لا \* حدثنا  
مسلم بن ابراهيم ثنا سلام بن  
مسكين ثنا ثابت البناني عن  
عبد الله بن رباح الانصاري عن  
أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه  
وسلم لما دخل مكة مرح الزبير بن  
العوام وأبا عبيدة بن الجراح وخالد  
ابن الوليد على الخيل وقال يا أبا  
هريرة ائتني بالانصار قال  
اسلكوا هذا الطريق فلا تترقب  
لكم أحد الا أنتم فنادى مناد  
لا قرش بعد اليوم فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من دخل  
دار فهو آمن ومن ألقى السلاح  
فهو آمن وعمد صناديد قرش  
فدخلوا الكعبة فقص بهم وطاف  
النبي صلى الله عليه وسلم وصلى

العين وسكون الصادقين وموعدة قال ابن الاثير وروى عنه يعصب غزله أي يجمع ويشد ثم  
يصبغ ويضع فيأتي موشيا لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذ الصبغ يقال يرد عصب بالتنوين  
والإضافة وقيل هي برود مخططة والعصب القتل والعصاب الغزال (الا أن يكون عصباً غليظاً)  
فتلبسه لانه لا كبير زينة فيه جلا لحديث أم عطية في الصحيحين مرفوعاً لا تحدا امرأة على ميت  
فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشراً ولا تلبس ثوباً مصبوغاً الا ثوب عصب ولا تنكحل ولا  
تمس طيباً الا اذا ظهرت نبذة من قسط أو اظفار على الغليظ دون الرقيق لان علة المنع الزينة وهي  
موجودة في الرقيق (ولا تلبس ثوباً مصبوغاً بشئ من الصبغ) بكسر فسكون بأحر أو أصفر أو  
غيرهما (الا بالسواد) فيجوز قال الباجي يعني به الاسود الغرابي لا السماوي فانه يجعل به اه  
ونحن الاسود بغير ناصعة البياض فانه يزيمها فيمنع عليها البسه قال ابن المنذر خص كل من يحفظ عنه  
العلم في البياض من الحرير وغيره (ولا تمتشط) بشئ كطيب وحناء الا بالاسدر وما أشبهه مما لا يخنثر  
في رأسها (مالك انه بلغه) أو صله أبو داود والنسائي من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن  
أبيه عن المغيرة بن الفضال عن أم حكيم بنت أسيد عن أمها عن أم سلمة (أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي حادة على أبي سلمة) عبد الله بن عبد الاسد المخزومي (وقد جعلت  
على عينيها) بالثنية (صبرا) بفتح الصاد المهملة وكسر الواو الموحدة في الاشهر الدوام المرو سكون الباء  
للتخفيف لغة قليلة وقيل لم تسمع في السعة وحكى ابن السيد في المثلث جواز التخفيف كظا ثره  
بسكون الباء مع كسر الصاد وقصها فيكون فيه ثلاث لغات (فقال ما هذا يا أم سلمة قالت انما هو صبر  
يا رسول الله قال اجعله بالليل وامسح به بالنهار) زاد أبو داود ولا تمتشطى بالطيب ولا بالحناء فانه  
خضاب قلت فبأي شئ امتشط يا رسول الله قال بالسدر وتلفين به رأسك (قال مالك الاخذاد على  
الصبيبة التي لم تبلغ الحيض كهيئته على التي قد بلغت الحيض تحتجب ما تحتجب المرأة البالغة اذا  
هلك زوجها) لانه بالوجه الذي يلزمها العدة يلزمها الاخذاد وروى قال الجمهور وقال أبو حنيفة  
لا اخذاد عليها لقوله لا يحل لامرأة الصبيبة ان تسمى امرأة واجب على تسليمه بأنه خرج مخرج  
الغالب (وتحدا الامه اذا توفي زوجها شهراً ونحوه ليل مثل) أي قدر (عدتها) لانها زوجة  
فتملأ بالحديث (وليس على أم الولد اخذاد اذا هلك عنها سيدها ولا على أمة) قنة (عموت عنها  
سيدها اخذاد) وقد كان يطوؤها (واغما الاخذاد على ذوات الأزواج) لقوله في الحديث الا على  
زوج (مالك انه بلغه ان أم سلمة تزوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول تجمع الحاد رأسها) أي  
شعره أي تمتطه (بالسدر والزيت) الذي لا طيب فيه

### كتاب الرضاع

بفتح الراء وكسر هاء اسم لمن الشدي وشرب لبنه وهذا القائل الموافق للغة والافه واسم لحصول  
ابن امرأة أو ما حصل منه في جوف طفل والاصل في تحريمه قبل الاجماع قوله تعالى وأمهاتكم  
اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وحديث يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة

((بسم الله الرحمن الرحيم رضاعة الصغيرة))

بفتح الراء وكسر هاء (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري (عن عمرة  
بنت عبد الرحمن) ابن سعد بن ذرارة الانصارية (ان عائشة أم المؤمنين أخبرتها ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان عندها في حجرها (وانها سمعت صوت رجل) قال الحافظ لم أعرف اسمها  
(استأذن في بيت حفصة) أم المؤمنين بنت عمر والجملة في محل برصفة رجل (قالت عائشة) مزيدة  
علم الحكم (قلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك) الذي فيه حفصة (فقال رسول الله



خلف المقام ثم أخذ يجنبني الباب  
فخرجوا فبايعوا النبي صلى الله  
عليه وسلم على الاسلام  
(باب ما جاء في خبر الطائف)

\* حدثنا الحسن بن الصباح ثنا  
إسماعيل يعني ابن عبد الكريم  
حدثني إبراهيم يعني ابن عقيل بن  
منبه عن أبيه عن وهب قال سألت  
جابر عن شأن ثقيف اذ بايعت  
قال اشترطت على النبي صلى الله  
عليه وسلم أن لا صدقة عليها ولا  
جهاد وأنه سمع النبي صلى الله عليه  
وسلم بعد ذلك يقول سيتصدقون  
ويجاهدون اذا أسلموا \* حدثنا  
أحمد بن علي بن سويد بن منبجوف  
ثنا أبو داود عن حماد بن سلمة  
عن جيسد عن الحسن بن  
عقيل بن أبي العاص ان وفدا  
ثقيف لما قدموا على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنزلهم المسجد  
ليكون أرق لقلوبهم فاشترطوا  
عليه أن لا يحشروا ولا يعشروا  
ولا يجبوا فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لكم ان لا تحشروا ولا  
تعشروا ولا خير في دين ليس فيه  
ركوع

(باب في حكم أرض اليمن)

\* حدثنا هناد بن السري عن  
أبي اسامة عن مجاهد عن الشعبي  
عن عامر بن مهران قال خرج رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقالت لي  
همدان هل أنت آت هذا الرجل  
ومر نادنا فان رضيت لنا شيئا  
قبلناه وان كرهت شيئا كرهناء  
قلت نعم فثبت حتى قدمت على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فرضيت أمره وأسلم قومي وكتب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هذا الكتاب الى عمرو بن

صلى الله عليه وسلم أراه) بضم الهمزة اظنه (فلا نالهم لحفصة من الرضاة فقالت عائشة) من باب  
الالتفات ومقتضى السياق فقلت (يا رسول الله لو كان فلان حيا لعنهما) اللام بمعنى عن أي عن  
عنها (من الرضاة دخل على) بثـ اليا أي هل كان يجوز ان يدخل على قال الحافظ لم أقف على  
اسم عم عائشة أيضا وهم من فسر به أفلح أخي أبي القعيس والد عائشة من الرضاة وأما أفلح فهو  
أخوه وهو عمها من الرضاة وقد عاش حتى جاء ليستأذن على عائشة فامتنعت فأمرها صلى الله  
عليه وسلم أن تأذن له كما يأتي والمذكور هنا عمها أخو أبي بكر من الرضاة أرضعتهما امرأة  
واحدة وقيل هما واحد وغلطه النووي بأن عمها في حديث أبي القعيس كان حيا والآخر كان  
ميتا كما يدل له قولها لو كان حيا وانما ذكرت ذلك في العم الثاني لأنها جوزت تبديل الحكم فسألت  
مرة أخرى قال الحافظ ويحتمل انها ظنت انه مات بعد عهد ذهابه ثم قدم بعد ذلك فاستأذن  
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) أي كان يجوز دخوله عليك وعالله بقوله (ان الرضاة  
تحرم) بضم أوله وشذرا المفسرة (ما تحرم الولادة) أي مثل ما تحرمه فيه مضائق من  
سائر الاحكام وفيه ان قيل الرضاة يحرم اذ لم يسأل عن عدة الرضاة بل جعله عاما لا يقتضي  
وأطلق في التعليل وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف وإسماعيل ومسلم عن يحيى وأبو داود  
والترمذي والنسائي من طريقين معن أربعة منهم عن مالك بن (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن  
عائشة أم المؤمنين انها قالت جاء عمي من الرضاة) هو أفلح كما في الرواية التالية لهذه (يستأذن)  
يطلب الاذن (على) في الدخول (فأبيت) امتنعت (أن آذن) بالمد (له على) للتردد في أنه محرم  
وعلى التحريم على الاباحة (حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأنها جوزت تغير الحكم  
بالنسخ أو نسبت والافكان بكيفية أسألهما عن عمها الاول في قصة حفصة السابقة فهذا ما يرجح  
انهما اثنان ويرد القول بأنهما واحد قال عباس وهو الاشبه به على ان بعضهم يرجح انهما واحد  
وأجاب عن هذا فقال لعل عم حفصة بخلاف عم عائشة أفلح اما بان يكون أحدهما شقيقا والآخر  
لاب أو لام أو يكون أحدهما أقرب في العمومة والآخر أبعد أو يكون أحدهما أرضعته زوجة  
أخيه في حياته والآخر بعد موته فاشكل الأمر عليها في حديث حفصة حتى سألت عن حكم ذلك  
وحقيقته (عن ذلك) سقطت في نسخة (جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال  
انه عمل فأذن له) في الدخول عليك (قالت فقلت يا رسول الله انما أرضعتني المرأة) أي امرأته أخيه  
(ولم ير ضعتي الرجل) الذي هو أخوه حتى يكون عمي وفي رواية للشعبي فان أخاه أبا القعيس ليس هو  
أرضعتني ولكن أرضعتني امرأة أبي القعيس (فقال انه عمل فليج) بالجيم يدخل عليك لان سبب  
اللعن هو ماء الرجل والمرأة معا فوجب أن يكون الرضاة منهن ما ولذا قال ابن عباس اللقاح واحد كما  
يأتي (قالت عائشة وذلك بعد ما ضرب علينا الجباب) آخر سنة خمس أي حكمه أو آيته (وقالت  
عائشة يحرم من الرضاة ما يحرم) بفتح أوله وضم ثلثه فيهما (من الولادة) كذا رواه هشام عن  
أبيه موقوفات قدم مرفوعة عن عمر عنها ويأتي عن سليمان وعروة عن عائشة مرفوعة أيضا  
وللبخاري عن شعيب عن الزهري عن عروة فلذلك كانت تقول عائشة قد كره فكانه كان يحدث به  
بالوجهين وفي مسلم عن عزال بن مالك عن عروة عن عائشة ان عمها من الرضاة أفلح استأذن  
عليها فحجبتة فقال صلى الله عليه وسلم لا تحجبني عنه فانه يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب  
قال القرطبي فيه دليل على جواز الرواية بالمعنى أو قال صلى الله عليه وسلم اللفظين في وقتين قد تابع  
مالك في رواية هذا الحديث عن هشام عبد الله بن عمرو ولم يسم العم وكذا تابعه حماد بن زيد عن  
هشام بهذا الاسناد ان أخا أبي قعيس استأذن عليها فذكر فخره وأبو معاوية عن هشام بهذا  
الاسناد فخره غير انه قال استأذن عليها أنو القعيس كما في مسلم قال عباس المعروف بأخو أبي

قال ويحدثنا مالك بن مرة الزهاري  
 الى الحسن جميعا فاسلم عن  
 فوخيان قال قبيل لعن انطلق  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فخدمه الايمان على قرينك ومالك  
 فقد هو كتب له رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم  
 من محمد رسول الله لعن ذي خيوان  
 ان كان صادقا في أرضه وماله  
 ورفيقه فله الايمان وذمة الله وذمة  
 محمد رسول الله وكتب خالد بن سعيد  
 بن العاص حدثنا محمد بن أحمد  
 القرشي وهرون بن عبد الله أن  
 عبد الله بن الزبير حدثهم ثنا فرج  
 ابن سعيد حدثني عمي عن ثابت  
 ابن سعيد عن أبيه سعيد بن أبيض  
 عن جده أبيض بن جهم انه كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في الصدقة حين وفد عليه فقال  
 يا أخا سبأ لا بد من صدقة فقال اغما  
 زرنا القطن يا رسول الله وقد  
 تبددت سبأ ولم يبق منهم الا قليل  
 بما رب فصالح نبي الله صلى الله عليه  
 وسلم على سبعين حلة من قيمة وفاز  
 المعافر كل سنة عن بني من سبأ  
 بما رب فلم ير الوادودن احتج قبض  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وان العمال انتفضوا عليهم بعد  
 قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فيما صالح أبيض بن جهم رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في الحلل  
 السبعين فرد ذلك أبو بكر على  
 ما وضعه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم حتى مات أبو بكر فلما مات  
 أبو بكر رضي الله عنه انتفض ذلك  
 وصارت على الصدقة  
 (باب اخراج اليهود من جزيرة  
 العرب)

حدثنا سعيد بن منصور ثنا

القبيس كافي الاحاديث الاخر وهو شبه عند أهل الصنعة يعني المحدثين وقال غيره هو وهم من أبي  
 معاريف فقد خالفه حماد بن زيد وهو أحفظ منه لحديث هشام (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن  
 الزبير عن عائشة أم المؤمنين انها أخبرته ان أفلم) بفتح الهمزة واسكان الفاء وقع اللام وجاء مهملة  
 صحابي قال ابن منده عداة في بني سليم وقال أبو عمر يقال انه من الاشعريين وفي رواية لمسلم أفلم  
 ابن قيس وفي أخرى له استاذن على عمي أبو الجعد قال في الاصابة وكانها كتبه أفلم (أخا أبي  
 القبيس) بضم القاف وقع العين المهملة وسكون التنية وسين مهملة واسمه وانل بن أفلم الاشعري  
 كما عند الدارقطني وقيل اسمه الجعد كافي المقدمة وأخا بالنصب بدل من أفلم وهذا هو الصواب  
 المشهور ولا يخالفه رواية عزال بن مالك عن عروة عن عائشة أفلم بن أبي القبيس بلواز أن  
 يكون أبو القبيس ابن أبي القبيس وقول محمد بن عمرو عن عروة استاذن أبو القبيس أظنه وهما  
 فابن شهاب لا يقاس به حفظا وانما فلا حجة فيما خالفه قاله أبو عمر (جاء) حال كونه (يستأذن  
 عليها هو) أي أفلم (عمها) أي عائشة (من الرضاعة) وهو التفات والافتقار السياق على وهو  
 عمي وفي رواية معمر عن الزهري عنده لم وكان أبو القبيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة  
 وكان استأذنه (بعد أن أنزل الحجاب) أي آتته أو حكمه (قالت) عائشة (فايت) امتنعت (أن  
 آذن) بالمد (له) في الدخول (على) للتردد في أنه محرم وغلبت التحريم على الاباحة زاد في رواية عزال  
 ابن مالك عن عروة عند البخاري فقال أتخصيبن مني وأنا عمك فقلت وكيف ذلك قال أرضعتك  
 امرأة أخي بلبن أخي (فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته بالذي صنعت) من منع أفلم  
 وقوله أتخصيبن الخ (فأمرني أن آذن) بالمد (له) في الدخول (على) بشد الباء وزاد في رواية لهما  
 قلت اغما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل قال تربت يدك أو عيذك وفي رواية عزال صدق أفلم  
 انذني له واسلم لا تحجبني منه فانه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب واستشكل عمله صلى الله  
 عليه وسلم بمجرد دعوى أفلم دون بينة وأجيب باحتمال اطلاعه على ذلك وفيه ان لبن الفصل يحرم  
 حتى تثبت الحرمة من جهة صاحب اللبن كائنت في جانب المرضعة وان زوج المرضعة بمنزلة الوالد  
 للرضيع وأخاه بمنزلة العم فانه صلى الله عليه وسلم أثبت عموم الرضاع وألحقها بالنسب لان سبب  
 اللبن هو ماء الرجل والمرأة معا فوجب أن يكون الرضاع منهما وهذا مذهب الاثنية الاربعة  
 بكه هو الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار وقال قوم منهم ربيعة وداود وأتباعه الرضاعة من  
 قبل الرجل لا تحرم شيئا لقوله تعالى وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ولم يذكر  
 البنات كاذ كرهنا في تحريم النسب ولا ذكر من يكون من جهة الاب كالعمة كاذ كرهنا في النسب  
 قال المازري ولا حجة في ذلك لانه ليس بنص وذكر الشئ لا يدل على سقوط الحكم مما سواه وهذا  
 الحديث نص في الحرمة فهو أولى أي أحق أن يقدم اه واحج بعضهم لذلك بأن اللبن لا ينفصل  
 عن الرجل واغما ينفصل عن المرأة فكيف ينشر الحرمة الى الرجل وأجيب بانه قياس في مقابلة  
 النص فلا يلتفت اليه لاسما وقد قالت له عائشة هذا القياس اغما أرضعتني المرأة ولم يرضعني  
 الرجل فقال انه هلك فليج عليك كما هو وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى  
 كلاهما عن مالك بن أنس بن شبيب عن أبيه عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن ابن شهاب  
 عن عروة وتابعه في شيخه عزال بن مالك عند الشيخين نحوه (مالك عن ثور بن زيد الديلي) بكسر الهمزة  
 المهملة وسكون الباء قال أبو عمر لم يسمع ثور من ابن عباس بينهما عكرمة والحديث محفوظ لعكرمة  
 وغيره (عن عبد الله بن عباس انه كان يقول ما كان في الحلين وان كان مصة واحدة فهو يحرم)  
 تمسك به يوم الاحاديث وعليه جمهور العلماء من الصحابة والتابعين والائمة كعلي وابن مسعود وابن  
 عمر ومالك وأبي حنيفة والاوزاعي والثوري وهو مشهور مذهب أحمد وشمسكو أيضا بقوله تعالى



سفيان بن عيينة عن سليمان

الاحول عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اوصى بثلاثة فقال اخرجوا المشركين من جزيرة العرب واجيزوا الوفد بنحوهما كنت اجيزهم قال ابن عباس وسكت عن الثالثة اوقال فأنسيتها \* حدثنا الحسن بن علي ثنا أبو طاصم وعبد الرزاق قالا أنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول أخبرني عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب فلا أنزل فيهم الا مسلما \* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا أبو أحمد محمد بن عبد الله ثنا

سفيان عن أبي الزبير عن جابر عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعناهم والاول اتم \* حدثنا سليمان ابن داود العنكي ثنا جريج عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكون قبلتنا في بلد واحد \* حدثنا محمود بن خالد ثنا عمر يعني ابن عبد الواحد قال قال سعيد يعني ابن عبد العزيز جزيرة العرب ما بين الوادي الى أقصى اليمن الى تخوم العراق الى البحر قال أبو داود قرئ على الحرث ابن مسكين وأنا شاهد أخبرني أشهب بن عبد العزيز قال قال مالك عمرو أجلي أهل نجران ولم يحل من تبعاء لانها ليست من بلاد العرب فاما الوادي فاني أرى انما يحل من فيها من اليهود انهم لم يروها من أرض العرب \* حدثنا ابن المرح ثنا ابن وهب قال قال مالك قد أجلي عمر رجه الله يهود نجران وفذل

وأما انكم اللاتي أرضعنكم والمصة فوجب تسمية المرأة أمامن الرضاعة وتعتقب بانه انما يكون دليلا لو كان اللفظ واللاتي أرضعنكم أمهاتكم فيثبت كونها أمما بما قل من الرضاعة وأجيب بان مفهوم الثلاثة وأمها انكم اللاتي أرضعنكم محرمات لا بلى انهن أرضعنكم فتعود الى معنى ما قالوه وتوجب تعليق الحكم بما يسمى رضاعا وذهبوا الى اعتبار ثلاث رضعات لحديث عائشة مرفوعا لا تحرم المصة والمصتان وحديث أم الفضل مرفوعا لا تحرم الرضعة والرضعتان والمصة والمصتان رواهما مسلم فنص الحديث على عدم الحرمة بالرضعة والرضعتين فلو سلم ان ظاهر القرآن الاطلاق فالحديث مبين له وبيانه أحق أن يتبع والحديث انما الرضاع ما قفق الامعاء وحديث انما الرضاع ما أنشرا اللحم يروى بالراء أي شده وأبقاه من نشر الله الميت اذا أحياه وبالزاي زاد فيه وعظمه من النشز وهو الارتفاع والمصة والمصتان لا يفتقان الامعاء ولا ينشران العظم وتعتقب بان للمصة الواحدة نصيبا فيهما وأما الحديث فلهله كان حين يعتبر في التحريم العشر والعدد قبل نسخه وأما دعوى وقفه فغير مسلمة لانه جاء مرفوعا من طرق صحاح كما قال عياض واعل أيضا بالاضطراب ورد فلما احتل رجعا الى ظاهر القرآن ومفهوم الاخبار وتزيل النبي صلى الله عليه وسلم اياه منزلة النسب وليس لذلك عدد الا مجرد الوطء فكذلك الرضاع وقياسا على تحريم الوطء بالصهر وغير ذلك وقال الشافعي لا يحرم بأقل من خمس رضعات لحديث عائشة الا آتى ويحى الكلام فيه (مالك عن ابن شهاب عن عمرو) بفتح العين (ابن الشريد) بفتح المعجمة الثقفي أبي الوليد الطائفي من ثقات التابعين (ان عبد الله بن عباس سئل عن رجل كانت له امرأتان) وفي رواية قتيبة ومعن عن مالك بسنده جارياتان (فأرضعت احدهما غلاما وأرضعت الاخرى جارية) أي بتناصيرة (ف قيل له هل يتزوج الغلام الجارية فقال لا) يتزوجها (اللقاح واحد) بفتح اللام قال الهروي قال الليث اللقاح اسم ماء الفحل كانه أراد أن ماء الفحل الذي حملنا منه واحد والابن التي أرضعت كل واحدة منهما ماء الفحل ويحتمل أن يكون اللقاح بمعنى الالتحاق يقال ألقي الناقة القاحا ولقحا كما يقول اعطى اعطاء وعطاء والاصل فيه لا بلى ثم يستعار للنساء اه وهذا الحديث رواه الترمذي عن قتيبة ومن طريق معن كما سمعنا عن مالك به (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا رضاعة الا لمن أوضع في الصغر ولا رضاعة لكبير) أي لا تحرم شيئا لقوله تعالى يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فأشعر بجعل تمامها الى الحولين ان الحكم بعدهما بخلافه لان الولد يستغنى غالبا عن اللبن ولا يشبعه بعدهما الا اللحم والخبز ونحوهما والى هذا ذهب الجمهور ومنهم مالك في رواية ابن وهب لكن روى غيره عنه زيادة أيام يسيرة بعدهما وزيادة شهر وشهرين وثلاثة لاقتغار الطفل بعد الحولين الى مدة يحال فيها فطامه لان العادة انه لا يظم دفعة واحدة بل على التدريج فحكم رضاعه في تلك المدة حكم الحولين ولذا قال المازري ان الخلاف عن مالك في تحديد الزيادة خلاف في حال القدر الذي جرت العادة فيه باستغنائه بالطعام وقال أبو حنيفة أقصى الرضاع ثلاثون شهرا ورده المازري بان قوله تعالى وحله وفصاله ثلاثون شهرا يتضمن أقل الحمل وأكثر الرضاع فلا معنى لاعتباره في الرضاع وحده وقال زفر ثلاث سنين (مالك عن نافع ان سالم بن عبد الله بن عمر أخبره ان عائشة أم المؤمنين أرسلت به وهو يرضع) بفتح الضاد وماضيه رضع بكسرها وأهل نجد يفتخون الماضي ويكسرون المضارع قاله الجوهرى (الى أختها أم كلثوم) بضم الكاف (بنت أبي بكر الصديق) التسمية تابعة مات أبوها وهي حل فوضعت بعد وفاته وقصبتها بذلك صحبة في الموطأ وغيره أرسلت حديثا فذكرها بسببه ابن منده وابن السكن في العمارة فوهما (فقال أرضعيه عشر رضعات حتى يدخل على) قال السيوطي هذه خصوصية لازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة دون سائر النساء قال

((باب في إيقاف أرض السواد

وأرض الغنوة))

حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس  
ثنا زهير ثنا سهل بن أبي صالح  
عن أبيه عن أبي هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم منعت  
العراق فقيرها ودرهمها ومنعت  
الشام مديها ودينارها ومنعت  
مصر اربها ودينارها ثم عدت من  
حيث بدأت ثم قالها زهير ثلاث  
مرات شهد على ذلك لعلم أبي هريرة  
ودمه حدثنا أحمد بن حنبل ثنا  
عبد الرزاق ثنا معمر عن همام  
ابن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أبما قرية أتيتوها وأقيم فيها  
فسمهمكم فيها وأبما قرية عصت  
الله ورسوله فإن خسر الله وللرسول  
ثم هي لكم

((باب في أخذ الجزية))

حدثنا العباس بن عبد العظيم  
ثنا سهل بن محمد ثنا يحيى بن أبي  
زائدة عن محمد بن اسحق عن عاصم  
ابن عمر عن أنس بن مالك وعن  
عثمان بن أبي سليمان عن النبي  
صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن  
الوليد إلى أكيذر دومة فأخذ فأتوه  
به فلقن له دمه وصالحه على الجزية  
حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي  
ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن  
أبي وائل عن معاذ بن النبي صلى  
الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن  
أمره أن يأخذ من كل عالم يعني  
مختلاد يثارا أو عدله من المعافري  
ثياب تكون باليمن حدثنا النفيلي  
ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن  
ابراهيم عن مسروق عن معاذ عن  
النبي صلى الله عليه وسلم مثله

عبد الرزاق في مصنفه عن معمر أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال كان لأزواج النبي صلى الله عليه  
وسلم رضعات معلومات وليس أسائر النساء رضعات معلومات ثم ذكر حديث عائشة هذا وحديث  
حفصة الذي بعده وحينئذ فلا يحتاج إلى تأويل الباسي وقوله الله لم يظهر لعائشة النسخ بخمس  
لا بعد هذه القصة اه وبه يرد إشارة ابن عبد البر إلى شذوذ رواية نافع هذه بأن أصحاب عائشة  
الذين هم أعلم بهم ممن نافع وهم عروة والقاسم وعمره ورواها خمس رضعات فوهم من روى عنها  
عشر رضعات لأنه صح عنه أن الخمس نسخت العشر ومحال أن تعمل بالمتسوخ كذا قال وهو سهو  
لأن نافعا قال إن سألنا أخبره عن عائشة وكل منهن مائة حجة حافظ وقد أمكن الجمع بأن خصوصية  
للزوجات الشريقات كما قاله طاوس فلا وهم ولا شذوذ (قال سالم فأرضعتني أم كلثوم ثلاث  
رضعات ثم مرضت فلم ترضعني غير ثلاث مرات فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم  
تتم لي عشر رضعات) التي تجعلني محرما لعائشة وللزوجات الشريقات في شدة الحجاب ما ليس  
لغيرهن (مالك عن نافع أن صفية بنت أبي عبيد) الثقفية زوجة مولا (أخبرته أن حفصة أم  
المؤمنين أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد) بسكون العين (إلى أختها فاطمة بنت عمر بن الخطاب  
ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها) إذا بلغ (وهو صغير يرضع) متعلق بقوله أرسلت أو بقوله  
ترضعه لا يدخل عليها كما هو ظاهر جدا (ففعلت) أي أرضعته عشر أركان يدخل عليها (لأنها  
خالته) من الرضاعة (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه أخبره أن عائشة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يدخل عليها من أرضعته أخواتها وبنات أخوها ولا يدخل عليها من  
أرضعه نساء أخواتها) لأن الموضع إنما هو المرأة والرجل لم يرضع فلا يحرم عند جماعة كابن عمر  
وجابر وجماعة من التابعين وداود وابن علقمة كما حكاه أبو عمر فأنالوا وجنتهم أن عائشة كانت تفتق  
بخلاف حديث أبي القعيس يعني والعبرة عند قوم برأي الصحابي إذا خالف مرويه قال ولا حجة في  
ذلك لأن لها أن تأذن لمن شئت من محارمها وتجب من شئت ولكن لم يعلم أنها تجت من ذكر  
الأنجب واحد كما علمنا المرفوع بخبر واحد فوجب علينا العمل بالسنة إذ لا يضرها من خالفها اه  
وقد نسب المازوي لعائشة القول بأن لبن الفضل لا يحرم واستبعد الزواوي مع مشافهة النبي  
صلى الله عليه وسلم إياها بأنه يحرم في حديث أفصح السابق ومحال أن لا يصدر منها مخالفة لأن  
التأويل في حقها لا يصح مع مشافهته فأما غيرها فقد يتأول لمعارضه أو غيرها كذا قال والاستاد  
إليه الصحيح بلا شك وكثيرا ما يخالف الصحابي مرويه لدليل قام عنده فيحصل أنها فهمت أن ترخصه  
لها في أفصح لا يقتضي تعميم الحكم في كل غل لأن له أن يخص ما شاء بما شاء أو فهمت غير ذلك وقد  
كانت عائشة تتم في السفر مع أنهاروت القصر (مالك عن ابراهيم بن عقبة) باللقاف المدني (أنه سأل  
سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال سعيد كل ما كان في الحولين وإن كان قطرة واحدة) وضمت  
لحوف الطفل (فهو يحرم) بشد الرأء المكسورة (وما كان بعد الحولين فأنما هو طعام يأكله) فلا  
يحرم (قال ابراهيم بن عقبة ثم سألت عروة بن الزبير فقال مثل ما قال سعيد بن المسيب) لموافقة  
اجتهاده لاجتهاده (مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول لارضاعه)  
محرم (الاما كان في المهد) وهو ما يهد للصبي لينام فيه (والاما بنت اللحم والدم) فريض الكبر  
لا يحرم لأنه لا ينبت شيئا منهما ولذا رقتني عن ابن عباس مرفوعا لارضاع الاما كان في الحولين  
وللترمذي وحسنه لارضاع الاما فتنق الامعاء وكان قبل الحولين ولا يداود عن ابن مسعود موقوفا  
لارضاع الاما شد العظم وأبنت اللحم ورواه مرفوعا لارضاع ما أنشز العظم وقتق الامعاء (مالك  
عن ابن شهاب أنه كان يقول الرضاعة قليلها وكثيرها تحرم) تنشر الحرمة على ظاهر القرآن  
والاحاديث كما قال به جمهور العلماء من الصحابة والتابعين والائمة مع علمهم حديث المصنفين وإذا



حدثنا العباس بن عبد العظيم  
ثنا عبد الرحمن بن هاني أبو نعيم  
الثخفي أنا شريك عن إبراهيم  
ابن مهاجر عن زياد بن حدير قال  
قال علي بن ربيعة لنصارى بني  
تغلب لاقتلن المقاتلة ولا سبعين  
الذرية فاني كتبت الكتاب بينهم  
وبين النبي صلى الله عليه وسلم علي  
أن لا ينصروا أبناءهم قال أبو داود  
هذا حديث منكر بلغني عن أحمد  
أنه كان ينكر هذا الحديث إنكاراً  
شديداً قال أبو علي ولم يقرأه أبو  
داود في العرضة الثانية حدثنا  
مصرف بن عمرو واليحيى ثنا يونس  
يعني ابن بكير ثنا أسباط بن نصر  
الهمداني عن اسمعيل بن عبد  
الرحمن القرشي عن ابن عباس  
قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أهل نجران على أئني حلة  
النصف في صفر والبقية في رجب  
يؤدونها إلى المسلمين وعارية ثلاثين  
درعاً وثلاثين فرساً وثلاثين بعيراً  
وثلاثين من كل صنف من أصناف  
السلاح يغزون بها المسلمون  
ضامنون إياها حتى يردوها عليهم إن  
كان باليمن كيداً وغدره على أن  
لا يهدم لهم بيعة ولا يخرج لهم قس  
ولا يفتنوا عن دينهم ما لم يحدوا  
حدثنا أبو بكر قال قال اسمعيل  
فقد أكلوا الربا

(باب في أخذ الجزية من الجوس)  
حدثنا أحمد بن سنان الواسطي  
ثنا محمد بن بلال عن عمران  
القطاني عن أبي جرة عن ابن  
عباس قال إن أهل فارس لما مات  
نبيهم كتب لهم إبليس الجوسية  
حدثنا مسدد بن مسرهد ثنا  
سفيان عن عمرو بن دينار سمع  
بجالة يحدث عن ابن أبي

تركوا ذلك لم يسترب أنه لعدة من نسخ أو معارض فوجب تركه وإن صح أسناده ويرجع إلى ظاهر  
القرآن والأحاديث المطلقة وللقاعد التي هي أصل في الشريعة أنه متى حصل اشكال في قصة أو  
تعارض مبيح ومانع فالأخذ به أحق لأنه أحوط (والرضاعة من قبل الرجال) بكسر القاف وقع  
الباء أي جهنم (تحرم) تنشر الحرمة لنصه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتعليقه بأن الرضاعة  
تحرم ما تحرم الولادة ولا عطر بعد عروس فلا عبرة بمخالفة الظاهرية وابن عليه (قال يحيى وسمعت  
مالك يقول والرضاعة قليلها) ولو مصصة (وكثيرها إذا كان في الحولين تحرم فأما ما كان بعد الحولين)  
ولو يوم على ظاهره أو ما قارب ما وفيه روايات عن مالك تقدمت (فإن قليله وكثيره لا يحرم شيئاً  
وانما هو بمنزلة الطعام) وهو لا يحرم

(ما جاء في الرضاعة بعد الكبر)

(مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاعة الكبير) هل تؤثر التحريم (فقال أخبرني عروة بن الزبير)  
قال ابن عبد البر هذا حديث يدخل في المسند أي الموصول للقاء عروة عائشة وسائر أزواجه صلى  
الله عليه وسلم ولقائه سهلة بنت سهيل وقد وصله جماعة منهم معمر وعقيل ويونس وابن جرير عن ابن  
شهاب عن عروة عن عائشة (عن ابن أبي حذيفة) اسمه مهشم وقيل هشيم وقيل هاشم (ابن عتبة بن  
ربيعه) بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي العبشي كان طوالاً حسن الوجه (وكان من أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم) السابقين إلى الإسلام قال ابن اسحق أسلم بعد ثلاثة وأربعين  
إنساناً وهاجر الهجرتين وصلى إلى القبلتين (وكان قد شهد بدرًا) وسائر المشاهد واستشهد يوم  
اليمامة وهو ابن ست وخمسين سنة (وكان تبنى سالمًا) الفارسي المهاجري الأنصاري (الذي يقال  
له سالم مولى أبي حذيفة) قال البخاري كان مولى امرأة من الأنصار قال ابن حبان يقال لها بلي  
ويقال ثبينة بضم المثناة وفتح الموحدة وسكون التثنية وفتح القوقية بنت يعار بفتح التثنية  
والمهملة المخففة فألف فراء ابن زيد بن عبيد وكانت امرأة أبي حذيفة وبها جازم ابن سعد وقيل  
اسمها سلمى وقال ابن شاهين سمعت ابن أبي داود يقول هو سالم بن معقل مولى فاطمة بنت يعار  
الأنصارية أعتقه سائبة فوالى أبا حذيفة فبناه أي اتخذها ابناً وشهد اليمامة وكان معه لواء  
المهاجرين فقطعت عينه فأخذ به يساره فقطعت فاعتقه إلى أن صرع فقال ما فعل أبو حذيفة قيل  
قتل قال فأصبحوني بحبيبه فأرسل عمر ميراثه إلى معتقه ثبينة فقالت إنما أعتقه سائبة فجعله في  
بيت المال رواء ابن المبارك وذكر ابن سعد أن عمر أعطى ميراثه لأمه فقال كلبه وكان ذلك ترك  
إلى أن تولى عمرو الأقاليم كانت في خلافة أبي بكر (كاتبني) أي اتخذ (رسول الله صلى الله عليه  
وسلم زيد بن حارثة) الكلبي ابناً (وانكح) أي زوج (أبو حذيفة سالمًا وهو يرى أنه ابنه) المتبنى  
المذكور (أنكحه) أعاده لطول الكلام بالفصل بقوله وهو الخ وهذا حسن موجود في القرآن  
كقوله ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتون على الذين كفروا  
فلما جاءهم ما هفروا كفروا به فأعاد لما جاءهم طول الكلام وقوله أبعدهم أنكم إذا متم وكنتم  
زبابة عظاماً أنكم يخرجون فأعاد أنكم (بنت أخيه فاطمة) وفي رواية يونس وشعيب وغيرهما عن  
الزهري أنه قال ابن عبد البر والصواب فاطمة (بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهي يومئذ من  
المهاجرات الأولى) الفاضلات (وهي من أفضل أبيي قريش) جمع أيم من لأزواجها بكر أو ثيباً  
زاد في رواية شعيب عن الزهري وكان من بني رجل في الجاهلية دماء الناس إليه وورث ميراثه  
(فلما أنزل الله تبارك وتعالى في كتابه في زيد بن حارثة ما أنزل فقال ادعوهم لأنهم هو أقطر) أعدل  
(عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم) بنو عمكم (رد) بالبناء للمفعول (كل

الشعنا قال كنت كاتباً لمحمد بن معاوية عمه الا حنف بن قيس اذا جاءنا كتاب عمر قبل موته بسنة اقبلوا كل سائر وفرقوا بين كل ذي محرم من الجوس وانهم وهم عن الزمعة وقتلنا في يوم ثلاثة سواحر وفرقنا بين كل رجل من الجوس وحرمة في كتاب الله وصنع طعاما كثيرا فقدماهم فعرض السيف على نخذه فأكلوا ولم يرضوا بالقوا وقربل أو بعل بن من الورق ولم يكن عمر أخذ الجزية من الجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر \* حدثنا محمد بن مسكين البجلي ثنا يحيى بن حسان ثنا هشيم أنا داود بن أبي هند عن قيس بن عمرو عن بحالة ابن عبدة عن ابن عباس قال جاء رجل من الاسيديين من أهل البحرين وهم مجوس أهل هجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فحكى عنده ثم خرج فسأله ما قضى الله ورسوله فيكم قال شرقت منه قال الاسلام أو القتل قال وقال عبد الرحمن بن عوف قبل منهم الجزية قال ابن عباس فأخذ الناس بقول عبد الرحمن بن عوف وتركوا ما سمعت أنا من الاسيدي ((باب التشديد في جباية الجزية)) \* حدثنا سليمان بن أبي داود المهرى أنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان هشام بن حكيم ابن حزام وجد رجلا وهو على حص شمس ناسا من القبط في أداء الجزية فقال ما هذا سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا

واحد من أولئك إلى أبيه) الذي ولده (فان لم يعلم أبوه رد إلى مولاه) وفي رواية شعيب بن لم يعلم له أب كان مولى وأخاف الدين (بغاة سملة) بفتح المهملة وسكون الهاء (بنت سميل) بضم السين مصغر ابن عمرو بفتح الهمزة أسلمت قد عابكم (وهي امرأة أبي حذيفة) وهاجرت معه إلى الحبشة فولدت له هالة محمد أوهى ضرة معتقة سالم الانصارية (وهي من بني عامر بن أوى) فهي قرشية عامرية وأبوها صحابي شهير (الذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أنا كنانة) نعتقد (سالم ولد) بالتبني (وكان يدخل على وأنا فضل) بضم الفاء والضاد المجهمة قال ابن وهب أي مكشوفة الرأس والصدر وقيل على ثوب واحد لا زار تحته وقيل متوشحة بثوب على عاتقها خالفت بين طرفيه قال ابن عبد البر أصحها الثاني لان كشف الحرة الصدر لا يجوز عند محرم ولا غيره (وليس لنا الايت واحد) فلا يمكن الاحتجاب منه زاد في رواية شعيب وقد أنزل الله فيه ما علمت (فماذا ترى في شأنه) ولمسلم عن القاسم عن عائشة فقالت اني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه وله من وجه آخر عن القاسم عنها فقالت ان سالم لم يبلغ ما يبلغ الرجال وعقل ما عقلوه وأنه يدخل علينا واني أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئا ولا منافاة فان سملة ذكرت السواكين للنبى صلى الله عليه وسلم واقصر كل راو على واحد (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعته خمس رضعات) قال ابن عبد البر وفي رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن ابن شهاب باسناده عشر رضعات والصواب رواية مالك وتابعه يونس خمس رضعات (فيحرم لبنها) زاد في مسلم فقالت كيف أرضعته وهو رجل كبير فقبس صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت انه رجل كبير وكان قد شهد بدر اوفى لفظ له أرضعته تحرمي عليه ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة فرجعت اليه فقالت اني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة قال أبو عمر صفة رضاع الكبير أن يحلب له اللبن ويسقاه فأما أن تلقمه المرأة ثديا فلا ينبغي عند أحد من العلماء وقال عياض ولعل سملة حلبت لبنها فشر به من غير أن يمسه ثديا ولا التقت بشرتاها اذ لا يجوز رؤية الثدي ولا مسه ببعض الاعضاء قال النووي وهو حسن ويحتمل انه عني عن مسه للساجدة كما خص بالرضاعة مع الكبر وأيده بعضهم بأن ظاهر الحديث أنه رضع من ثديها لانه تبسهم وقال قد علمت انه رجل كبير ولم يأمرها بالحلب وهو موضع بيان ومطلق الرضاع يقتضي مص الثدي فكانه أباح لها ذلك لما تقر في نفسه هما انه ابنها وهي أمه فهو خاص بها لهذا المعنى وكانهم رحمهم الله لم يقفوا في ذلك على شيء وقدر روى ابن سعد عن الواقدي عن محمد بن عبد الله بن أخي الزهري عن أبيه قال كانت سملة تحلب في مسعط أو ناء قدر رضعته فيشر به سالم في كل يوم حتى مضت خمسة أيام فكان بعد ذلك يدخل عليها وهي حاسر رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لسملة (وكانت تراه ابنا من الرضاعة) لقرله صلى الله عليه وسلم أرضعته تحرمي عليه (فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين) فمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال (الاجانب) فكانت تأمر أختها أم كلثوم (بضم الكاف من الكاشمة وهي الحسن) ابنة أبي بكر وبنات أخيها (عبد الرحمن) ان يرضعن من أحببت أن يدخل عليهما من الرجال) قال ابن المواز ما علمت من أخذ به طامما الا عائشة ولو أخذ به في رفع الحجاب أخذتم أعياه وتركه أحب إلى الباجي وانه قد لا يجاع على انه لا يحرم يعني والخلاف انما كان أولا ثم انقطع القرطبي في قول ابن المواز ما انظر فحديث الموطأ نص في انها أخذت به في رفع الحجاب خاصة ألا ترى قوله من تحب أن يدخل عليها من الرجال اه ولا تظر فراد ابن المواز بالعموم في كل الناس لا خاص بسملة وقال ابن العربي ذهب إلى قولها ان رضاع الكبير يحرم عطاء واللبث حديث سملة هذا ولعمرك الله انه لقوى ولو كان خاصا بسالم لقال له لا ولا يكون لاحد بعد ذلك كما قال لابي بردة في الجذعة اه وليس بالازم وقال أبو عمر قال به قوم منهم عطاء



(باب في تعشير أهل الذمة إذا

اختلفوا بالتجارات)

حدثنا مسدد ثنا أبو الأحوص ثنا عطاء بن السائب عن حرب ابن عبيد الله عن جده أبي أمية عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما العشور على اليهود والنصارى وليس على المسلمين عشور \* حدثنا محمد بن عبيد المصاري ثنا وكيع عن سفيان عن عطاء بن السائب عن حرب بن عبيد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بعناه قال خراج مكان العشور \* حدثنا محمد بن بشار ثنا عبد الرحمن ثنا سفيان عن عطاء عن رجل من بكر بن وائل عن خاله قال قلت يا رسول الله أعشروا قومي قال إنما العشور على اليهود والنصارى \* حدثنا محمد بن إبراهيم البرازي ثنا أبو نعيم ثنا عبد السلام عن عطاء بن السائب عن حرب بن عبيد الله بن عمير الثقفي عن جده رجل من بني تغلب قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأسلمت وعلمني الإسلام وعلمني كيف آخذ الصدقة من قومي من أسلم ثم رجعت إليه فقلت يا رسول الله كل ما علمتني قد حفظته إلا الصدقة فأعشروهم قال لا إنما العشور على النصارى واليهود \* حدثنا محمد بن عيسى ثنا أشعث بن شعبة ثنا أوطاة ابن المنذر قال سمعت حكيم بن عمير أبا الأحوص يحدث عن العرياض ابن سارية السلمي قال زلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم خيبر ومعه من معه من أصحابه وكان صاحب خيبر رجلا مarda منكرا فأقبل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال

والليث وروى عن علي ولا يصح عنه وروى ابن وهب عن الليث أكره رضاع الكبير أن أحل منه شيئا وروى عبد الله بن صالح أن امرأة جاءت إلى الليث فقالت أريد الحلي وليس لي محرم فقال أذهب إلى امرأة رجل ترضعك فيكون زوجها بالك قصصين معه وحدث عائشة هذا وقتها وعملها به (وأي) امتنع (سائر) أي باقي (أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهم بتلك الرضاة أحد من الناس) زاد أبو داود حتى يرضع في المهد (وقلن) لعائشة (لا والله ما نرى) نعتقد (الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم سهلة بنت سهيل الأرخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في رضاة سالم وحده) لأنها قضية في عين لم تأت في غيره واحتفت بها قرينة النبي وصفات لا توجد في غيره فلا يقام عليه قال المازري وأنها أن تجيب بأنه ورد من آخر فهو نافع لما عداه مع ما لا مهمات المؤمنين من شدة الحكم في الحجاب والتغليظ فيه كذا قال وفيه نظر لا يخفى (لا والله لا يدخل علينا بهذه الرضاة) أحذف على هذا كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاة الكبير فأجازته عائشة ومنعه باقيهن وفي مسلم عن ابن أبي مليكة أنه سمع هذا الحديث من القاسم عن عائشة قال فكنت سنة أو قرىبا منها لا أحدث به رهبة ثم لقيت القاسم فأخبرته قال حدثتني أن عائشة أخبرته قال أبو عمر هذا يدل على أنه حديث ترك قديما ولم يعمل به ولا تلقاه الجمهور بالقبول على عمومته بل تلقوه على أنه خصوص وقال ابن المنذر لا يبعد أن يكون حديث مهلة منسوخا وقد روى البخاري بعضه عن شعيب عن الزهري عن عروة عن عائشة ورواه أبو داود والبرقاني تامة نحوه ومسلم من طرق عن القاسم عن عائشة ومن طرق عن زينب بنت أم سلمة عن أمها أنها قالت لعائشة أنه يدخل عليك الغلام الأبقع الذي ما أحب أن يدخل علي فقالت عائشة أمالك في رسول الله أسوة قد كرت الحديث بنحوه وفي بعض طرقه عن زينب أن أمها قالت أبي سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل عليهم أحد بتلك الرضاة وقلن لعائشة والله ما نرى هذا الأرخصة الخ (مالك) عن عبد الله بن دينار قال جاء رجل (لم يسم) إلى عبد الله بن عمرو أنامعه عند دار القضاء (بالمدينة) يسأل عن رضاة الكبير فقال عبد الله بن عمرو جاء رجل (قال أبو عمر هو أبو عيسى بن جابر الأنصاري ثم الحارثي البدر) إلى عمر بن الخطاب فقال اني كانت لي وليدة (أمة) وكنت أطوها فعمدت (بفتح الميم قصدت) امرأتى إليها فأرضعتها (لحرمها علي) فدخلت عليها فقالت دونك فقد والله أرضعتها) فحرمت عليك (فقال عمر أو جعها) أي أمرتك (وأنت جارية بنت) طاهها وهذا معنى إيجاعها (فإنما الرضاة رضاة الصغير) كذا أت عليه الأحاديث والتزييل (مالك) عن يحيى بن سعيد (الأنصاري) قال أبو عمر منقطع يتصل من وجوه منها ما رواه ابن عيينة وغيره عن سهيل بن أبي خالد عن أبي عمر والشيباني (أن رجلا سأل أبا موسى) عبد الله بن قيس (الاشعري) بالكوفة (فقال اني مصصت) بكسر الصاد الأولى وفتحها واسكان الثانية فمربت شر بارفقا (عن) وفي نسخة من (امرأتى من ثديي البنا) مفعول مصصت لأنه يتعدى بنفسه وقوله عن أو من متعلق مقدم عليه أي لبننا ناشعا عن أو من امرأتى (فذهب في بطني فقال أبو موسى لا أراها) ضم الهمزة أظنها (الأقدحرت عليك) لظاهر قوله تعالى وامهاتكم اللاتي أرضعنكم (فقال عبد الله بن مسعود انظر) نظرتا مل (ما) زاد في نسخة (ذاتني) به الرجل فقال أبو موسى فماذا تقول أنت فقال عبد الله بن مسعود لا رضاة) محرمة (الاما كان في الحلين) لقوله تعالى حلوا من كاملين لمن أراد أن يتم الرضاة فجعل أنماها حواين يمنع أن الحكم بعدهما كحكمهما فتشفي رضاة الكبير وفي الصحيحين مر فوأنما الرضاة من الجماعة وفي الحديث لا رضاة إلا ما شدد العظم وأثبت اللحم أو قال أنشرا العظم رواه أبو داود عن ابن مسعود موقوفا ومر فوأنما صحيح أبو عمر رفعه وفي الترمذي وقال حسن مر فوأنما الرضاة إلا ما تقي الامعاء وكان قبل الحلين وكل ذلك ينفي رضاة الكبير

يا محمد ألكم أن تذهبوا جرننا أو  
 تأكلوا جرننا وتضر بوانساءنا  
 فغضب يعني النبي صلى الله عليه  
 وسلم وقال يا ابن عوف اركب  
 فرسك ثم ناد الا ان الجنة  
 لا تحل الا لمؤمن وان اجتمعوا  
 للصلاة قال فاجتمعوا ثم صلى  
 النبي صلى الله عليه وسلم ثم قام  
 فقال أيحسب أحدكم متكئا على  
 أريكته قد يظن ان الله لم يحرم  
 شيئا الا ما في هذا القرآن الاواني  
 والله قد أمرت ووعظت ونهيت  
 عن أشياء انما المثل هذا القرآن  
 أو أكثر وان الله عز وجل لم يحل  
 لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب  
 الا باذن ولا ضرب نساءهم ولا  
 أكل ثمارهم اذا أعطوكم الذي  
 عليهم حدثنا مسدد وسعيد بن  
 منصور قال ثنا أبو عوانة عن  
 منصور عن هلال عن رجل من  
 ثقف عن رجل من جهينة قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لعلمكم تقاسلون قوما فتظهرون  
 عليهم فيتقونكم بأموالهم دون  
 أنفسهم وأبنائهم قال سعيد بن  
 حديثه فيصالحونكم على صلح ثم  
 اتفقا فلا تصيبوا منهم فوق ذلك  
 فانه لا يصلح لكم \* حدثنا سليمان  
 ابن داود المهرى أنا ابن وهب  
 حدثني أبو صخر المديني ان  
 صفوان بن سليم أخبره عن عدة  
 من أبناء أصحاب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن آبائهم دنية عن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 ألا من ظلم معا هذا أو انتقصه أو  
 كلفه فوق طاقته أو أخذ منه  
 شيئا بغير طيب نفس فانا نجعله  
 يوم القيامة  
 (باب في الذي يسلم في بعض السنة

لان رضاعه لا ينفى جوعه ولا يفتق امعاءه ولا يشد عظمه الى آخره (فقال أبو موسى) زادي رواية  
 ابن عيينة (يا أهل الكوفة لا تسألوني عن شيء ما كان) أي وجد (هذا الخبر) يفتح الحاء عند جهور  
 أهل الحديث وقطع به ثعلب وبكسر هاء وقدمه الجوهري والمجد أي العالم (بين أظهركم) أي بينكم  
 وأظهر زائد وأتى الامام بهذين الاثرين بعد حديث مهله فلاشارة الى أن العمل على خلافه فهو  
 خصوصية لها أو منسوخ وهذا مذهب الجمهور بل ادعى البايعي الاجماع عليه بعد الخلاف كما مر  
 (جامع ما جاء في الرضاة)

(مالك عن عبد الله بن دينار) المديني مولى ابن عمر (عن سليمان بن يسار وعن عروة بن الزبير)  
 كلاهما (عن عائشة) قال ابن عبد البر هذا غلط من يحيى أي زيادة الواو لم يتابعه أحد من رواة  
 الموطأ عليه والحديث محفوظ في الموطأ وغيره عن سليمان عن عروة عن عائشة (أم المؤمنين أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة) من تحريم النكاح  
 ابتداء ودواما ونشر الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضة فيحرم عليهم اهو وفروعه من نسب ورضاع  
 ويحرم عليه جميع أولادها ما تقدم وما تأخر ويحرم عليه هي وأخواتها من نسب ورضاع ويصير  
 ابنا لزوجها صاحب اللبن فيحرم هو وأصوله وفروعه من نسب ورضاع الى آخر ما بين في الفقه ومن  
 جواز النظر والخلو والمسافرة دون سائر أحكام النسب كبراث ونفقة وعتيق بالملك ورد شهادة  
 وهذا الحديث رواه الترمذي من طريق يحيى القطان ومعن القزاز كلهم ما عن مالك بسنده  
 المذكور بلفظ ان الله حرم من الرضاة ما حرم من الولادة اه فلعل مالك أحدث به باللفظين (مالك  
 عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل) بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الاسدي أبي  
 الاسود بن عروة الثقة العلامة (قال اخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين) رضى الله عنها  
 (عن جدامة) بضم الجيم وقص الدال المهملة على الصحيح عن مالك كما قال مسلم وهو قول الجمهور وحق  
 قال الدارقطني من قالها بالمجعة فقد صحف وقال البايعي بالمهملة رواية يحيى وقال أبو ذر عنه سمعني  
 منه موطأ أبي مصعب بالمجعة قال المازري وهي لغة مالم يندق من السفل في قول أبي حاتم وقال غيره  
 اذا تحاثت البرغاب في الغربال من قصبه فهو جدامة (بنت وهب) بن محصن ويقال بنت جندل  
 ويقال بنت جندب (الاسدية) لها سابقة وهجرة زادي رواية لمسلم أخت عكاشة أي أخته لأمه  
 على المختار خلافا لمن قال له أختي عكاشة فتكون بنت أخيه (انها) أي جدامة (أخبرتها) أي عائشة  
 قال ابن عبد البر كل الرواة رويوه هكذا الا بأعاصير العقدي فجعله عن عائشة لم يذكر جدامة وكذا رواه  
 القعنبي في غير الموطأ ورواه فيه كسائر الرواة عن عائشة عن جدامة في روايتها عنها حرص عائشة  
 على العلم وبحثها عنه (انها سمعت رسول الله) وفي رواية مسلم حضرت رسول الله في اناس (صلى الله  
 عليه وسلم يقول لقد هممت) أي قصدت (ان أنهي عن الغيلة) بكسر الغين المجعة وبالهاء اسم من  
 الغيل يقصها والغبال بكسر هاء والغيلة بالفتح والهاء المرة الواحدة وقيل لا تفتح الغين الا مع حذف  
 الهاء وذ كر ابن السراج الوجهين في غيلة الرضاع اما غيلة القتل فبالكسر لا غير وفي رواية لمسلم عن  
 الغيال وهو صحيح أيضا قاله عياض (حتى ذكرت ان الروم) بضم الراء نسبة الى روم بن عيصوب  
 اسحق (وفارس) لقب قبيلة ليس بأب ولا أم وانما هم اخلاط من تغلب اصططوا على هذا الاسم  
 (يصنعون ذلك فلا يضروا أولادهم) وفي رواية لمسلم فتظرت في الروم وفارس فاذا هم يفتلون  
 أولادهم فلا يضروا أولادهم ذلك شيئا يعني لو كان الجماع حال الرضاع أو الاوضاع حال الحمل مضرا  
 لضرا أولاد الروم وفارس لانهم يصنعون ذلك مع كثرة الاطباء فيهم فلو كان مضرا المنعوم منه  
 لخبئوا لا أنهي عنه قال عياض ففيه جوازه اذ لم يضره عنه لانه رأى الجمهور لا يضره وان أضر  
 بالقبيل لان الماء بكثرة اللبن وقد يغيره والاطباء يقولون في ذلك اللبن انه داء والعرب يتقيسه ولانه



هل عليه جزية

\* حدثنا عبد الله بن الجراح عن  
جرير عن قابوس عن أبيه عن ابن  
عباس قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ليس على المسلم  
جزية \* حدثنا محمد بن كثير قال  
سئل سفيان عن تفسير هذا فقال  
إذا أسلم فلا جزية عليه  
(باب في الامام يقبل هدايا

المشركين)

\* حدثنا أبو نوبة الربيع بن نافع  
ثنا معاوية يعني ابن سلام عن  
زيد انه سمع أبا سلام قال حدثني  
عبد الله الهوزني قال اقيت بالالا  
مؤذن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بحلب فقلت يا لال حدثني  
كيف كانت نفقة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ما كان له شيء  
كنت أنا الذي ألي ذلك منه منذ  
بعثه الله إلى أن توفي وكان إذا  
أتاه الإنسان مسلماً فرآه عارياً  
يأمرني فأطلقني فأستقرض  
فاشتري له البردة فأكسوه وأطعمه  
حتى اعترضني رجل من المشركين  
فقال يا لال ان عندي سعة فلا  
تستقرض من أحد الا مني ففعلت  
فلما أن كاني ذات يوم توضأت ثم  
قمت لاؤذن بالصلاة فإذا المشرك  
قد أقبل في عصابة من التجار فلما  
رأني قال يا حبشي قلت يا لباله  
فتجهمني وقال لي قولاً غليظاً وقال  
لي أنتدري كم ينسلون بين الشاهر  
قال قلت قريب قال انما ينسلون بينه  
أربع فأخذني بالذي علي من  
فأردك زعي الغنم كما كنت قبل  
ذلك فأخذني نفسي ما بأخذني  
أنفسي الناس حتى اذا صليت  
الغنة وجع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إلى أهله فاستأذنت

قد يكون عنه حل ولا يعرف فيرجع إلى ارضاع الحامل المتفق على مضرته وأخذ الجوارز أيضاً من  
حديث سعد بن أبي وقاص عنده مسلم ان رجلاً قال اني أعزل عن امرأتى فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لم تفعل ذلك فقال اشفق على ولدها أو على أولادها فقال لو كان ذلك ضاراً فإرس  
والروم قال الباجي لعلى الغيلة انما تصرف في النادر فلذا لم ينف عنها فقابل الناس للمشفقة على من له  
زوجه واحدة قال عياض وفيه انه صلى الله عليه وسلم كان يجتهد في الاحكام واختلف الاصوليون  
فيه قال الابي ووجه الاجتهاد انه لما علم برأى أو استفاضه انه لا يضر فارس والروم فاس العرب  
عليهم للاشتراك في الحقيقة ورواه مسلم عن يحيى وخلف بن هشام كلاهما عن مالك بهو تابعه  
سعيد بن أبي أيوب ويحيى بن أيوب كلاهما عن محمد بن عبد الرحمن نحوه عنده مسلم أيضاً وأخرجه  
أحمد والاربعة من طريق مالك وغيره ولم يخرج البخاري ولا يخرجه عن جدامة (قال مالك الغيلة  
أي عيس الرجل امرأته وهي ترضع) انزل أو لانه ان لم ينزل فقد تنزل المرأة فيضرب اللبن وقيل ان لم  
ينزل فليس بغيلة قال ابن عبد البر تفسير مالك هو قول أكثر أهل اللغة وغيرهم وقال الاخفش  
هي ارضاع المرأة ولدها وهي حامل لانها اذا حملت فسد اللبن فيفسد جسم الصبي ويضعف حتى  
ربما كان ذلك في عقله وفي حديث مرفوع ان الغيلة لتدرك الفارس فتعثره عن فرسه أو قال عن  
سرجه أي يضعف فيسقط عنه وقال الشاعر

فوارس لم يغالوا في رضاع \* فتنبوا في أ كفه السيف

ولو كان ما قاله الاخفش حقاً لنهاى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ارشاداً لانهم رؤف بالمومنين اه وفي  
الابي اخرج من قال انها وطء المرضع بأن ارضاع الحامل مضر ودليله العيان فلا يصح حل الحديث  
عليه لان الغيلة التي فيه لا تضر وهذه تضر وقال ابن القيم والخبر يعني حديث الباب لا ينافيه خبر  
لا تغيلوا أولادكم سراً فان هذا كالمشورة عليهم والارشاد لهم إلى ترك ما يضعف الولد وبغيلة فان  
المرأة المرضع اذا باشرها الرجل حرك منها دم الطمث وأهاجبه للخروج فلا يبقى اللبن على اعتداله  
وطيب ريحها وربما جعلت الموطوءة فيكون من أضر الامور على الرضيع لان جهه الدم حيثئذ  
تنصرف في تغذية الجنين فيصير لبنها ردياً فيضعف الرضيع فهذا وجه الارشاد لهم إلى تركه ولم  
يحرمه عليهم ولا نهى عنه لانه لا يقع دائماً لكل مولود (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم)  
اهمله وزاى (عن عمرة بنت عبد الرحمن) الانصارية (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم  
انها قالت كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات وصفها بذلك تحرزها من شدة في وصوله  
قاله القرطبي (يحرم من ثم نسخت بمعلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو) ولا ين  
وضاح وهي أي الخمس لانها أقرب (فما يقرأ من القرآن) المنسوخ والمعنى ان العشر نسخت  
بخمسة ولكن هذا النسخ تأخر حتى توفي صلى الله عليه وسلم وبعض الناس لم يبلغه النسخ فصارت له  
قراً ناقلاً بلغه ترك فالعشر على قولها منسوخة بالحكم والتلاوة والخمس منسوخة بالتلاوة فقط  
كآية الرجم ومن يحتج به على العشرة بعد الظهر عليها ويكون من يقرأها لم يبلغه النسخ وليس  
المعنى ان تلاوتها كانت ثابتة وتركوها لان القرآن محفوظ قاله أبو عبد الله الابي وقال ابن عبد البر  
وبه عمل الشافعي لقوله لا يقع التحريم الا بخمس رضعات تصل إلى الجوف وأجيب بأنه لم يثبت  
قراً ناوهي قد أضافته إلى القرآن واختلف عنها في العمل به فليس نسنة ولا قرآن وقال المازري  
لا حجة فيه لانه لم يثبت الا من طريقها والقرآن لا يثبت بالاحاد فان قيل اذا لم يثبت انه قرآن بقي  
الاحتجاج به في حدود الرضعات لان المسائل العملية يصح التسليم فيها بالاحاد قبل هذا وان قاله  
بعض الاصوليين فقد أنكره حذاقهم لانهم لم ترفع فليس بقرآن ولا حديث وأيضاً لم تذكره على انه  
حديث وأيضاً ورد بطريق الاحاد فيما جرت العادة فيه التواتر فان قيل انما لم ترفعه أول النبوة

عليه فأذن لي فقلت يا رسول الله  
 بأبي أنت إن المشرك الذي كنت  
 أتدين منه قال لي كذا وكذا وليس  
 عندك ما تقضي عني ولا عندى  
 وهو فاضحى فأذن لي فأتى إلى  
 بعض هؤلاء الأحياء الذين قد  
 أسلموا حتى يرزق الله رسوله صلى  
 الله عليه وسلم ما يقضى عني  
 فخرجت حتى إذا أتيت منزلي  
 فجعلت سيقى وجراي ونعلى ومجنى  
 عند رأسي حتى إذا انشقق عمود  
 المصباح الأول أردت أن أنطق فإذا  
 إنسان يسبح يدعوا بلال أحب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فأنطلقت حتى أتيت فإذا أربع  
 ركائب مناخات عليهن أجمالهن  
 فاستأذنت فقال لي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أبشر فقد جاءك  
 الله بقضائك ثم قال ألم تر أن الركائب  
 المناخات الأربع فقلت بلى فقال  
 إن لك وقاهن ومن وما عليهن فإن  
 عليهن كسوة وطعاما هداهن  
 إلى عظيم فلك فاقبضن واقض  
 دينك ففعلت فذكر الحديث ثم  
 انطلقت إلى المسجد فإذا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قاعد في  
 المسجد فسلمت عليه فقال ما فعل  
 ما قبلك قلت قد قضى الله كل شئ  
 كان على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فلم يبق شئ قال أفضل شئ  
 قلت نعم قال انظر أن تريحي منه  
 فاني لست بداخل على أحد من  
 أهلي حتى تريحي منه فلما صلى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم العتمة  
 دعا في فقال ما فعل الذي قبلك قال  
 قلت هو معي لم يأتنا أحد فبات  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 المسجد فوقف الحديث حتى إذا  
 صلى العتمة يعني من العتمة دعا في

لأنه نسخ قلنا قد أجبت أنفسكم والمنسوخ لا يعمل به وكذا قول عائشة وهي مما ينسب من القرآن أي  
 من القرآن المنسوخ فلما أرادت من القرآن الثابت لا شتهر عند غيرهما من الصحابة كما اشتهر سائر  
 القرآن ولذا قال (مالك وليس العمل على هذا) بل على التعريم ولو بمصحة وصلت للجوف عملا بظاهر  
 القرآن وأحاديث الرضا وغيره من الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة وعلماء الامصار حتى  
 قال الليث أجمع المسلمون أن قليل الرضا وكثيره يحرم في المهد ما يضطر الصائم حكا في التهيد  
 ومن المقرر أنه إذا كان علماء الصحابة وأئمة الانصار وجهابذة المحدثين قد تركوا العمل بحديث  
 مع روايتهم له ومعرفتهم به كهذا الحديث فأنما تركوه لعلة كسبح أو معارض بوجوب تركه فيرجع إلى  
 ظاهر القرآن والاخبار المطلقة وإلى قاعدة هي أصل في الشريعة وهي أنه متى حصل اشتباه في  
 قصة كان الاحتياط فيها باللزمة وأنه متى تعارض مانع ومبيح قدم المانع لأنه أحوط وبم هذا  
 يندفع تشييب بعض الشافعية على مالك في عدم قوله بهذا الحديث مع أنه رواه وأطال بعض  
 المالكية في الرد على ذلك البعض بما رأيت الاضراب عن كلا مذهبهما أولى لما في كل منهما من  
 الاستطالة في الكلام للحمية المذهبية وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى وأبو داود عن القسبي  
 والترمذي من طريق معن والنسائي من طريق ابن القاسم الأربعة عن مالك بن نافع ومحمد بن  
 اسحق عن عبد الله بن أبي بكر فهو عند ابن ماجه وتابعه يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرة لم يروه  
 عند مسلم والله أعلم وأسأله العانة على التمام خالص الوجهه بحجاء أفضل الامام

### (كتاب البيوع)

جمع بيع وجمع لاختلاف أفعاله كبيع العيين وبيع الدين وبيع المنفعة والصحيح والفاقد وغير  
 ذلك وهو لغة المبادلة ويطلق أيضا على الشراء قال الفرزدق

إن الشباب لرايح من باعه • والشيب ليس لبائعه تجار

يعني من اشتراه ويطلق الشراء أيضا على البيع ومنه ومرو به ثمن بخس معنى البيع بيعا لأن البائع  
 يبدعه إلى المشتري حالة العقد غالبا كما يسمى صفقة لأن أحد المتبايعين يصفق يده على يد صاحبه  
 لكن رد الاخذ بأن البيع بائى والبائع وأوى تقول بعث الشئ بالضم أبوعه بوعا إذا قسمته بالبائع  
 واسم الفاعل من باع باع بالهمز وتحريكه لحن وادم المفعول مبيع وأصله مبيع ومبيوع والمخدوف منه  
 واو مفعول لانها زائدة فهي أولى بالحدف قاله الخليل وقال الاخفش المكدوف عين الكلمة  
 الازهرى كلاهما صواب المازنى كلاهما حسن وقول الاخفش أقيس قال ابن العربي في القيس  
 البيع والشكاح عقدان يتعلق بهما قوام العالم لأن الله خلق الإنسان محتاجا إلى الغذاء مفتقرا إلى  
 النساء وخلق له ما في الارض جميعا ولم يتركه سدى يتصرف باختياره كيف شاء فيجب على كل مكلف  
 أن يتعلم ما يحتاج اليه لأنه يجب على كل أحد أن لا يفعل شيئا حتى يعلم حكم الله فيه وقول بعضهم  
 يكفي ربح العبادات ليس بشئ إذا لا يخلو مكلف غالبا من بيع أو شراء

(بسم الله الرحمن الرحيم ما جاء في بيع العربان)

ضم العين وسكون الراء ويقال عربون وعربون بالفتح والضم وباللهمة بدل العين في الثلاث  
 والراء ساكنة في الكل قال ابن الأثير قيل معنى بذلك لأن فيه اعرا بالعقد البيع أي اصلاحا وازالة  
 فساد لئلا يملكه غيره باشرائه وفي الذخيرة العربان اخوة أول الشئ (مالك عن الثقة عنده) قال ابن  
 عبد البر تكلم الناص في الثقة هنا والاشبه القول بأنه الزهرى عن ابن لهيعة أو ابن وهب عن  
 ابن لهيعة لأنه سمعه من عمرو وسمعه منه ابن وهب وغيره اه وقال في الاستذكار الاشبه أنه ابن  
 لهيعة ثم أخرجه من طريق ابن وهب عن مالك عن عبد الله بن لهيعة عن عمرو بن وهب وقال رواه حبيب



قال مالك عن مالك بن عبد الله بن عامر الأسدي عن عمرو بن عبد الوحيب مروي كذبوه اه ورواية حبيب بن عبد الله بن ماجه وأشبهه من ذلك انه عمرو بن الحارث المصري فقد رواه الخطيب من طريق الهيثم بن عمار أبي بشر الرازي عن مالك عن عمرو بن الحارث (عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي صدوق مات سنة ثمان في عشرة ومائة (عن أبيه) شعيب بن أبي صدوق (عن جده) أي شعيب وهو عبد الله لانه ثبت مع شعيب منه أو ضميره لعمر وروى يحمل على الجسد الأعلى وهو الهادي عبد الله بن عمرو ولذا اخرج الاكثر هذه الترجمة خلافا لمن زعم انها منقطعة لان جده عمرو ومحمد ليس بهما في ولا رواية له بناء على عود الضمير لعمر ورواه الجدا لادني (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن أبيه عن يبيع العربان) يضم فسكون وقد أخرجه الامام أحمد وأبو داود وابن ماجه من طريق مالك به ومن قال حديث منقطع أو ضعيف لا يلتفت اليه ولا يصح كونه منقطعا بحال اذ هو ماسقط منه الراوي قبل الهادي أو ما لم يتصل وهذا متصل غير ان فيه روايا مبهما (قال مالك و) تفسير (ذلك فيما نرى) يضم النون نظن (والله أعلم أن يشتري الرجل) أو المرأة (العبد أو الوليدة) الأمة (أو يتكاري الدابة ثم يقول للذي اشترى منه أو تكاري منه أعطيك ديناراً أو درهماً أو أكثر من ذلك أو أقل على اني ان أخذت السلعة) المبتاعة (أو ركبت ما تكاريه منك) والذي أعطيتك هو من ثمن السلعة أو من كراء الدابة وان تركت) يضم التاء (ابتياع السلعة أو كراء الدابة فما أعطيتك لك باطل بغير ثمن) أي لا رجوع لي به عليك وهو باطل عند الفقهاء لما فيه من الشرط والغرر وأكل أموال الناس بالباطل فان وقع فسخ فان مضى لانه مختلف فيه فقد أجازوه أحد وروى عن ابن عمرو جماعة من التابعين اجازته ويرد العربان على كل حال قال ابن عبد البر ولا يصح ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من اجازته فان صح احتمل انه يحسب على البائع من الثمن ان تم البيع وهذا جائز عند الجميع (قال مالك والامر عندنا أنه لا بأس بأن يبتاع) بالبناء للفاعل أي المبتاع المفهوم من يبتاع وللمفعول فقوله (العبد التاجر الفصيح) بالرفع والنصب (بالاعبد من الحبشة أو من جنس من الاجناس ليسوا مثله في الفصاحة ولا في التجارة والنفاذ) بالذال المجعلة المضى في أمره (والمعرفة) بالانخذ والعطاء (لا بأس بهذا أن يشتري منه العبد بالعبد أو بالاعبد إلى أجل معلوم اذا اختلف فيان) ظهر (اختلافه فان أشبه بعض ذلك بعضا حتى يتقارب فلا يأخذ منه اثنين بواحد إلى أجل وان اختلفت اجناسهم) باليباض والسواد ونحوهما (ولا بأس بأن يبيع ما اشترى من ذلك قبل أن تستوفيه) أي قبضه (اذا انتقدت عنه من غير صاحبه الذي اشترى منه) لان النهي انما هو عن بيع الطعام قبل قبضه (ولا ينبغي أن يستثنى جنين في بطن أمه اذا بيعت لان ذلك ضرر لا يدري أذكر هو أم أنثى أم حسن أم قبيح أو ناقص أو تام أو حي أو ميت وذلك يضع) ينقص (من ثمنها) وصح النهي عن بيع الغرر (قال مالك في الرجل يبتاع العبد أو الوليدة بمائة دينار إلى أجل ثم يندم البائع فيسأل المبتاع) المشتري (أن يقبله بعشرة دنانير يدفعها اليه نقدا أو إلى أجل ويعود) يزيل (عنه المائة دينار التي له لا بأس بذلك) أي يجوز لانه يبيع مستأنف واقالة لانهم فيها الرجوع سلعة اليه بما اشترى اياه من الزيادة وليس في ذلك ذهب بأكثر منه ولا إلى أجل قاله أبو عمر (وان ندم المبتاع فسأل البائع أن يقبله في الجارية أو العبد يزيد عشرة دنانير نقدا أو إلى أجل أبعد من الاجل الذي اشترى اليه العبد أو الوليدة فان ذلك لا ينبغي) لا يجوز (وانما كره ذلك لان البائع كانه باع منه مائة دينار له إلى سنة قبل أن يفعل) السنة (بجاريته بعشرة دنانير نقدا أو إلى أجل أبعد من السنة) لان الاقالة يبيع (فدخل في ذلك يبيع الذهب بالذهب إلى أجل) وهو ممنوع (والرجل يبيع الجارية بمائة دينار إلى أجل ثم يشتريها بأكثر من ذلك الثمن الذي باعها به إلى أبعد من ذلك الاجل الذي باعها اليه ان

قال ما فعل الذي قبلك قال قلت قد أراحك الله منه يا رسول الله فكبر وحمد الله شفقاً من أن يدركه الموت وعنده ذلك ثم أتبعته حتى جاء أزواجه فسلم على امرأة امرأته حتى أتى بيته فهذا الذي سألتني عنه \* حدثنا محمود بن خالد ثنا مروان بن محمد ثنا معاوية بن معني اسناد أبي توبة وحديثه قال عند قوله ما يقضى عني فسكت عني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتمرتها \* حدثنا هرون بن عبد الله ثنا داود ثنا عمران عن قتادة عن يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عياض بن حماد قال أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم ناقة فقال أسلمت فقلت لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني خيمت عن زيد المشركين ((باب اقطاع الارضين)) \* حدثنا عمرو بن مرزوق أنا شعيب بن عمار عن علقمة بن وائل عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطعه أرضاً بمضرموت \* حدثنا حفص بن عمر ثنا جامع ابن مطر عن علقمة بن وائل باسناد مثله \* حدثنا مسدد ثنا عبد الله بن داود عن قطر حدثني أبي عن عمرو بن حريث قال خط لي رسول الله صلى الله عليه وسلم داراً بالمدينة بموس وقال أريدك أريدك \* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقطع بلال بن الحارث المزني معادن القبلية وهي من ناحية الفرع فملك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة إلى اليوم \* حدثنا العباس

ابن محمد بن عاصم وغيره قال العباس  
ثنا الحسين بن محمد أنا أبو  
أويس ثنا كثير بن عبد الله بن  
عوف المزني عن أبيه عن جده  
أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع  
بلال بن الحارث المزني معادن  
القبيلة جلس بها وغورها وقال  
غيره جلسها وغورها وحيث يصلح  
الزروع من قدس ولم يعطه حق  
مسلم وكتب له النبي صلى الله  
عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم  
هذا ما أعطى محمد رسول الله بلال  
ابن الحارث المزني أعطاه معادن  
القبيلة جلس بها وغورها وقال  
غيره جلسها وغورها وحيث  
يصلح الزروع من قدس ولم يعطه  
حق مسلم قال أبو أويس وحدثني  
ثور بن زيد مولى بني الدليل بن بكر  
ابن كنانة عن عكرمة عن ابن  
عباس مثله \* حدثنا محمد بن  
النضر قال سمعت الحنظلي قال  
قرأته غير مرة يعني كتاب قطيعة  
النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو  
داود وحدثنا غير واحد عن حسين  
ابن محمد أنا أبو أويس حدثني  
كثير بن عبد الله عن أبيه عن  
جده أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أقطع بلال بن الحارث المزني  
معادن القبيلة جلس بها وغورها  
قال ابن النضر ويحرسها وذات  
النصب ثم اتفقا وحيث يصلح  
الزروع من قدس ولم يعط بلال بن  
الحارث حق مسلم وكتب له النبي  
صلى الله عليه وسلم هذا ما أعطى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال  
ابن الحارث المزني أعطاه معادن  
القبيلة جلس بها وغورها وحيث  
يصلح الزروع من قدس ولم يعطه  
حق مسلم قال أبو أويس حدثني ثور بن

ذلك لا يصلح) لا يجوز (وتفسير ما كره من ذلك أن يبيع الرجل الجارية إلى أجل ثم يبتاعها إلى  
أجل أبعد منه يبيعها بثلاثين دينارا إلى شهر ثم يبتاعها بستين دينارا إلى سنة أو إلى نصف سنة  
فصار) آل أمره (أن رجعت إليه سلطته بعينها وأعطاه صاحبه) الذي كان اشترى منه (ثلاثين  
دينارا إلى شهر بستين دينارا إلى سنة أو إلى نصف سنة فهذا لا ينبغي) أي يحرم لأن بيعه للربا  
وهذا قول جمهور أهل المدينة وأبي حنيفة وأحد وغيرهم بناء على قطع الذرائع بما يغلب على الظن  
أن المتبايعين قصد إليه وأبي ذلك إلا كثروا الشافعي حيث لا قصد لأن تهمة المسلم بما لا يصلح  
حرام فلا يفسخ مظاهره حلال بالظن وأما حديث أن أم ولد زيد بن أرقم قالت لعائشة أتتني بعت زيد  
عبدًا إلى العطاء ثمان مائة فأحتاج إلى غنمه فاشتريته منه قبل الأجل بثمان مائة فقالت بئس  
ما شريت وبئس ما اشتريت أباغى زيد أنه قد أبطل جهاده معه صلى الله عليه وسلم أن لم يبق فقلت  
أن أخذت الثمان مائة قالت فن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وإن بقيتم فلكم رؤس أموالكم  
لا تظلمون ولا تظلمون فضعفوا فظه منكر لأن العمل الصالح لا يحبطه الاجتهاد بل الردة ومحال  
أن عائشة تلزم زيد التوبة برأيها وزعم أنه توقيف لا يصح ولو ثبت عن عائشة احتمال أنها أنكرت  
المبيع إلى العطاء لأنه مجهول وإذا اختلف الصحابة رجع إلى القياس وهو منع زيد لأن السلطنة  
المشترأة إلى أجل حال للمشتري فله بيعها بما شاء ممن شاء قاله أبو عمر ملخصا

((ما جاء في مال المملوك))

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن) أباه (عمر بن الخطاب قال من باع عبدا وله مال) أي للعبد  
ففي إضافته المال إليه أنه يملك حتى ينتزعه السيد لكنه إذا باعه قبل الانتزاع (فماله للبائع) نظرا  
إلى أنه كاه مال فباع بعضه وهذا قال مالك وأحد والشافعي في القديم وقال في الجديد كلبي حنيفة  
لا يملك العبد شيئا أصلا لأنه مملوك فلا يجوز أن يكون ماله كما قالوا بالإضافة للاختصاص والانتفاع  
للمالك بحمل الدابة وسرج الفرس ويبدل له قوله فماله للبائع فأضاف الملك إليه وإلى البائع  
في حالة واحدة ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد كله مملوكا لثنين في حالة واحدة فثبت أن إضافة  
المالك إلى العبد مجاز أي للاختصاص وإلى المولى حقيقة أي للمالك كذا قيل وفيه نظر فإن  
الاستثناء بقوله (إلا أن يشترطه المبتاع) فيكون له بدل على نفسه عاك وهذا رواه البخاري عن  
عبد الله بن يوسف وأبو داود عن القعني كلاهما عن مالك موقوفا ورواه سالم عن أبيه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أخرجه البخاري ومسلم من طريق الزهري عنه قال ابن عبد البر وهو أحمد  
الأحاديث الأربعة التي اختلف فيها سالم ونافع فرفعها سالم ووقفها نافع اه ومر في الصلاة  
والثاني وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما أي يديه والثالث الثامن كابل مائة لا تكاد  
تجد فيها راحلة والرابع فيما سقت السماء والعميون العشر فرفع الأربعة سالم ووقفها نافع ورجع  
مسلم والنسائي رواية نافع هنا وإن كان سالم أحفظ منه نقله البيهقي عنهما وكذا رويها  
الدارقطني ونقل الترمذي في الجامع عن البخاري أن رواية سالم أصح وفي التمهيد أنها الصواب وفي  
العلل للترمذي عن البخاري تصحهما جميعا وله أشبه لأن ابن عمر إذا رفعه لم يذكر أباه وهي  
رواية سالم وإذا وقفه ذكر أباه وهي رواية نافع فحصل أن ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه  
وسلم فحدث به سالمًا وسمعه من أبيه عمر موقوفا فحدث به نافعًا فصحت رواية سالم ونافع جميعا وهذا  
هو المحفوظ عنه ما رواه النسائي من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن  
عمر مرفوعا وسفيان ضعيف قال المزني والمحفوظ أنه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بلا واسطة ورواه محمد بن اسحق وغيره عن نافع عن ابن عمر عن أبيه مرفوعا أخرجه النسائي وقال  
هذا خطأ والصواب وقفه (قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا) بالمدينة (أن المبتاع) المشتري



فوجد من مكرمه عن ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله  
زاد ابن النضر وكتب أبي بن كعب  
• وحدثننا قتيبة بن سعيد الثقفي  
ومحمد بن المتوكل العسقلاني المعنى  
واحدان محمد بن يحيى بن قيس  
المازني حدثهم أخبرني أبي عن  
قائمة بن شراحيل عن معمر بن قيس  
عن سمير قال ابن المتوكل بن عبد  
المدان عن أبيض بن جال أنه وفد  
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فاستقطعه الملح قال ابن المتوكل الذي  
أرب فقطعه له فلما انولى قال رجل  
من المجلس أتدري ما قطعت له إنما  
قطعت له الماء العذ قال فانتزع منه  
قال وسألته عما يحكى من الأراك  
قال ما لم تله خفاف وقال ابن المتوكل  
أخفاف الأبل • حدثنا هرون بن  
عبد الله قال قال محمد بن الحسن  
الخزرجي ما لم تله أخفاف الأبل  
يعنى أن الأبل تأكل منتهى رؤسها  
ويحكي ما فقه • حدثنا محمد بن  
أحمد القرظي ثنا عبد الله بن  
الزبير ثنا فرج بن سعيد حدثني  
عمر ثابت بن سعيد عن أبيه عن  
جده عن أبيض بن جال أنه سأل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن حى الأراك فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا حى فى الأراك  
فقال أراك فى حظارى فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم لا حى فى  
الأراك قال فرج بن يحيى بحظارى  
الأرض التى فيها الزرع المحاط عليها  
• حدثنا عمر بن الخطاب أبو  
حفص ثنا القريابي ثنا أبان  
قال عمرو وهو ابن عبد الله بن أبي  
حازم قال حدثني عثمان بن أبي  
حازم عن أبيه عن جده عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم

(أن اشترط مال العبد فهو له نقدا كان أو ديناً أو عرضاً) مما باطل لا الحديث لأن ماله تبع فهو  
غير منظور إليه وكأنه لم يجعل له حصه من الثمن وقال الخنفى والثاقفى لا يصح هذا البيع لما فيه  
من الربا ويرد عليهم ما الحديث وسواء كان (يعلم أو لا يعلم) مما بظاهر الحديث خلافاً لمن قال لا بد  
أن يكون معلوماً (وأن كان للعبد من المال أكثر مما اشترى به) مباقة فأولى أن كان قدوة أو أقل  
وسواء كان (نقداً أو ديناً أو عرضاً) دليل (ذلك أن مال العبد ليس على سيده فيه زكاة) فهو  
ملك (و) أنه (أن كانت للعبد جارية استعمل فرجها بملكها أياها) فلو لم يكن ملك لم تحل له إذ لا يجوز  
للرجل وطء ملك الغير (وأن حق العبد أو كاتب تبعه ماله) أن لم ينتزعه السيد قبلهما (وإذا فاس  
أخذ الغرماء) أصحاب الديون (ماله ولم يتبع) بالبناء للمفعول (سيده بشئ من دينه) وحاصله أنه  
استدل بانقياس على هذه المسائل لما أفاده إطلاق الحديث وجرى عليه عمل المدينة ومراعاة  
التقوية وأن كان كل واحد من الثلاثة دليلاً مستقلاً عنه

### (العهد)

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن حزم) بمهمله وزاى (أن أبان) بفتح  
الهمزة وخفة الواحدة (ابن عثمان) بن عفاى الأموى المدنى (وهشام بن اسمعيل) بن هشام بن  
الوليد بن المغيرة الخزرجى ولى المدينة لعبد الملك بن كره ابن جبال فى الثقات (كانا يذكران فى  
خطبتهما) أى كل واحد إذا خطب (عهدة الرقيق فى الأيام الثلاثة من حين يشتري العبد أو  
الوليدة) أى الأمة (وعهدة السنة) فالعمل بهما أمر قائم بالمدينة قال الزهرى والقضاة منذ  
أدركنا يقضون بها وروى ابن أبي شيبة عن الحسن البصرى عن سمرة مرفوعاً عهدة الرقيق ثلاث  
وروى أبو داود عن الحسن بن عتبة بن عامر مرفوعاً عهدة الرقيق ثلاثة أيام ولم يسمع الحسن من  
عقبه وفى سماعة من سمرة خلاف ولذا ضعف بعضهم حديث عقبه لكن اعترض بحديث سمرة  
وبعمل المدينة (قال مالك ما أصاب العبد أو الوليدة فى الأيام الثلاثة) من كل حادث (من حين  
يشترى حتى تنقضى الثلاثة فهو من البائع) أى ضمانه عليه فلما اشترى رده (وأن عهدة السنة  
من الجنون والجذام والبرص) فهى قليلة الضمان كثيرة الزمان عكس الأولى (فإذا مضت السنة  
فقد برئ البائع من العهدة كلها) وانما يقضى بهما أن شرطاً أو اهتيدافى رواية أهل مصر عن  
مالك وروى المدنيون عنه يقضى بهما مطلقاً (وأن باع عبداً أو وليدة من أهل الميراث أو غيرهم  
بالبراءة فقد برئ من كل عيب ولا عهدة عليه إلا أن يكون علم عيباً فكه) عن المشتري (فإن كان  
علم عيباً فكه لم تنفعه البراءة وكان ذلك البيع مردوداً) أى لرده (ولا عهدة عندنا إلا فى الرقيق)  
والمراد بها كونه فى ضمان البائع بعد العقد

### (العيب فى الرقيق)

(مالك عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر باع غلاماً له بثمانمائة درهم وباعه  
بالبراءة) من العيوب (فقال الذى ابتاعه عبد الله بن عمر بالغلام داء) بالمد مرض (لم يسمه لى  
فاختصها إلى عثمان بن عفان فقال الرجل باعنى) ابن عمر (عبد الله بن عمر) لم يسمه لى وقال عبد الله  
بعت بالبراءة فقضى عثمان على عبد الله بن عمر أن يحلف له لقد باعه العبد وما به داء يعلمه فأبى عبد  
الله أن يحلف وارجع العبد فصح (العبد) عند فباعه عند الله بعد ذلك بالثمن وخمسة مائة درهم  
هو ضه الله لإجلاله أن يحلف وإن كان صادراً فضعف عنه أولاً (قال مالك الأمر بالجمع عليه عندنا  
أن كل من ابتاع وليدة فحمت) منه (أو عبداً فأعتقه وكل أمر دخله الفوت) مصدر فوات (حتى  
لا يستطيع رده) كالعتق والابلاذ المذكورين لا فاته المقصود (فقامت البينة أنه قد كان به عيب  
عند الذى باعه أو علم ذلك باعتراف من البائع أو غيره) كشهادة ذى المعرفة بخدمه (فإن العبد أُر

ثقيفا فلان مع ذلك مضرك  
 في خيل عبد النبي صلى الله عليه  
 وسلم فوجدني الله صلى الله عليه  
 وسلم قد انصرف ولم يفتح لي  
 حصر يومئذ عهد الله وذمته ان  
 لا يفارق هذا القصر حتى ينزلوا  
 على حكم رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فلم يفارقهم حتى نزلوا على  
 حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فكتب اليه حصر ابا عبد فان ثقيفا  
 قد نزلت على حكمك يا رسول الله  
 وانا مقبل اليهم وهم في خيل فامر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بالصلاة جامعة فدعا لاجس عشر  
 دعوات اللهم بارك لاجس في  
 خيلها ورجالها وانا والقوم فتكلم  
 المغيرة بن شعبه فقال يا بني الله ان  
 حصرنا اخذ عمتي ودخلت فيما دخل  
 فيه المسلمون فدعاه فقال يا حصر  
 ان القوم قد اسلموا اسرروا دماءهم  
 واموالهم فادفع الى المغيرة عتمته  
 فدفعها اليه وسأل نبي الله صلى الله  
 عليه وسلم مال بني ساهم قد هربوا  
 هن الاسلام وتركوا ذلك الماء  
 فقال يا بني الله اترتبته انا وقومي  
 قال نعم فانزله واسلم يعني المسلمين  
 فانوا حصرنا فسالوه ان يدفع اليهم  
 الماء فابى فانوا النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقالوا يا بني الله اسلمنا وانا  
 حصرنا يدفع اليها ماءنا فابى علينا  
 فاتاه فقال يا حصر ان القوم اذا  
 اسلموا اسرروا اموالهم ودماءهم  
 فادفع الى القوم ماءهم قال نعم يا بني  
 الله فرأيت وجه رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يتغير عند ذلك  
 حرة حياء من اخذ هذه الجارية  
 واخذ الماء حدثنا سليمان بن  
 داود المهرى انا ابن وهب حدثني  
 سيرة بن عبد العزيز بن الربيع

الوليدة يقوم به العيب الذي كان به يوم اشتراه فيرد من البائع للمشتري (من الثمن قدر ما بين قيمته  
 صحها وقيمتها وبه ذلك العيب) له ذلك على البائع (والامر للمجتمع عليه عندنا في الرجل يشتري العبد  
 ثم يظهر) بطلع (منه على عيب يرد منه) أي يوجب له رده (وقد حدث به عند المشتري عيب آخر  
 انه ان كان الذي حدث به مفسدا مثل القطع أو العور) يقتضين فقد بصر احدي عيبيه (أو ما أشبه  
 ذلك من العيوب المفسدة) المتوسطة (فان الذي اشترى العبد بخير النظرين) أحبهما اليه (ان  
 أحب أن يوضع عنه من ثمن العبد بقدر العيب الذي كان بالعبد يوم اشتراه وضع عنه) ولزمه (وان  
 أحب أن يغرم) بفتح الراء يدفع (قدر ما أصاب العبد من العيب) الحادث (ثم يرد العبد له ذلك)  
 وخير المشتري دون البائع لسبق عيبه (وان مات العبد عند الذي اشتراه أقيم) أي قوم (العبد وبه  
 العيب الذي كان به يوم اشتراه) وبين صفة التقويم بقوله (فينظر كم غنمه فان كانت قيمة العبد يوم  
 اشتراه بغير عيب مائة دينار وقيمتها يوم اشتراه وبه العيب ثمانون دينار ووضع عن المشتري ما بين  
 القيمة) وهي العشرون في مثاله (وانما تكون القيمة يوم اشترى العبد) ولو زادت أو نقصت بعده  
 (والامر للمجتمع عليه عندنا ان من رد وليدة من) أجل (عيب وجد بها وكان قد أصابها) قبل  
 علمه بالعيب (انما ان كانت بكر افعليه مانقص من ثمنها وان كانت ثيبا فليس عليه في اصابتها شيء  
 لانه كان ضامنا لها) واصابة الثيب من الخفيف (والامر للمجتمع عليه عندنا فحين باع عبدا أو  
 وليدة أو حيوانا بالبراءة) من العيوب سواء كان البائع (من أهل الميراث أو غيرهم فقد برئ من  
 كل عيب فيما باع) عائد على العبد والوليدة قال أشهب لمالك انك ذكرت البراءة في الحيوان قال  
 انما أريد العبد ونحو ذلك فبين مالك ان الحيوان دخل في درج الكلام قاله أبو عبد الملك وقال ابن  
 عبد البر أفتى به مرة في سائر الحيوان ثم رجع الى تخصيصها بالرقيق (الا أن يكون علم في ذلك عيبا  
 فكتمه فان كان علم عيبا فكتمه) عن المشتري (لم ينفعه تبرئته وكان ماباع مردودا عليه) أي ثبت  
 للمشتري رده وأعاد هذا وان قدمه قريبا لنسبته لعمل المدينة فلان تكرار (قال مالك في الجارية  
 تباع بالجاريةتين ثم يوجد باحدى الجاريةتين عيب يرد منه قال تقام) أي تقوم (الجارية التي  
 كانت قيمة الجاريةتين فينظر كم غنمها ثم تقام) تقوم (الجاريةتان بغير العيب الذي وجد باحدهما  
 تقامان بغير عيبين سالتين ثم يقسم ثمن الجارية التي بيعت بالجاريةتين عليهم ما بقدر ثمنها حتى يقع  
 على كل واحدة منهما حصتها على المرتفعة) التي لا عيب فيها (بقدر ارتفاعها) زيادتها في الثمن  
 لعدم العيب (وعلى الاخرى) المعيبة (بقدرها ثم ينظر الى التي بها العيب فيرد بقدر الذي وقع عليها  
 من تلك الحصة ان كانت كثيرة أو قليلة) يعني لا فرق (وانما يكون قيمة الجاريةتين عليه يوم قبضهما  
 قال مالك في الرجل يشتري العبد فيؤجره بالاجارة العظيمة أو الغلة القليلة ثم يجسده عيبا يرد منه)  
 أي من أجله (انه يرد به ذلك العيب ويكون له اجارته وغلته) ولو كثرت والتقييد بالقليلة انما وقع  
 في السؤال (وذلك الامر الذي كانت عليه الجماعة) العلماء (ببلدنا) المدينة (وذلك لو أن رجلا  
 ابتاع عبدا فبني له دارا قيمة بنائها ثمن العبد اضعا فثم يوجد به عيب يرد منه رده ولا يحسب للعبد  
 عليه اجارة) أي أجرة (فيما عمل له فكذلك يكون له اجارته اذا أجره من غيره لانه ضامن له) ومن  
 عليه الغرم له الغنم (وهذا الامر عندنا) بالمدينة وقد روى أبو داود وغيره عن عائشة ان رجلا  
 ابتاع غلاما فقام عنده ماشاء الله ثم وجد به عيبا فخاصه الى النبي صلى الله عليه وسلم فردده عليه  
 فقال الرجل قد استغل غلامي فقال صلى الله عليه وسلم الخراج بالضم (والامر عندنا فحين  
 ابتاع) اشترى (رقيقا في صفقة واحدة) أي عقد واحد (فوجد في ذلك الرقيق عبدا مسروقا أو  
 وجد به عيب منهم عيبا انه ينظر فيما وجد مسروقا أو وجد به عيبا فان كان هو وجه) أي أعلى  
 وأحسن (ذلك الرقيق أو أكثره ثمنًا أو من أجله اشترى وهو الذي فيه الفضل) الزيادة لو سلم من



الغيب (فيمارى الناس كان ذلك البيع مردودا كاه) ولا يجوز التمسك بالباقي بمحضته من الثمن (وان كان الذى وجد مرسوقا أو وجد به الغيب من ذلك الرقيق فى الشيء اليسير منه ليس هو وجه ذلك الرقيق ولا من أجله اشترى ولا فيه الفضل فيمارى الناس) أهل الخبرة بذلك (رد ذلك الذى وجد به الغيب أو وجد مرسوقا بعينه بقدر قيمته من الثمن الذى اشترى به أو ذلك الرقيق وتمسك بالباقي بثمنه)

((ما يفعل فى الوليدة اذا بيعت والشرط فيها)) جلة حاله أى والحال انه فيها الشرط (مالك عن ابن شهاب ان عبيد الله) بضم العين (ابن عبيد الله) بفقهها (ابن عتبة) بضمها (واو اسكان) القوية (ابن مسعود أخبره ان عبد الله بن مسعود ابتاع جارية من امرأته زينب) بنت معاوية (ابنة عبد الله بن معاوية ويقال بنت أبي معاوية) (الثقبة) صحابية ولها رواية عن زوجها (واشترطت عليه ان اذا انعمت افهى لى بالثمن الذى تبيعها به فسأل عبد الله بن مسعود عن ذلك عمر بن الخطاب) مفعول سأل (فقال عمر بن الخطاب لا تقربها وفيها شرط لاحد) منافض لمقتضى العقد لانك لم تحكها فلا يحل لك قربانها (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا يبطأ الرجل وابدة الاوليدة ان شاء باعها وان شاء وهبها وان شاء أمسكها وان شاء صنع بها ما شاء) كعتق وكاتبه وتدير والمراد ان لا يشوب ملكها شيء (قال مالك فممن اشترى جارية على شرط انه لا يبيعها ولا يهبها أو ما أشبه ذلك) من الشروط المناقضية لعقد البيع (فانه لا ينبغي) لا يجوز (للمشتري أن يبطأها وذلك أنه لا يجوز له أن يبيعها ولا أن يهبها اذا كان لا يعلم ذلك منها فلم يملكها ملكا تاما لانه قد استثنى) اشترط (عليه فيها ما ملكه بيد غيره فاذا دخل هذا الشرط) فى عقد البيع (لم يصلح) من اصلاح ضد الفساد (وكان يبيعها مكروها) أى ممنوعا لفساده بالشرط المناقض لمقتضى العقد وعليه حل خبرهم صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط زاد ابن وهب فى روايته للموطأ قال مالك وان اشترىها بشرط فوطئها فحملت فللبائع قيمتها يوم باعها وتحل لسيدها فيما يستقبل

((التمسك أن يبطأ الرجل وليدة وله الزوج))

(مالك عن ابن شهاب ان عبد الله بن عامر) بن كريز بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف القرطبي ولد فى عهده صلى الله عليه وسلم وأتى به اليه فتفل عليه وعوذه قال ابن حبان له محبة وكان جوادا شجاعا ميمونا ولله ابن خاله عثمان البصرة سنة تسع وعشرين فافتتح خراسان وكرمان وغيرهما وله فى الجود اخبار كثيرة ولا رواية له فى الكتب الستة مات بالمدينة سنة سبع أو ثمان وخمسين وأبوه صحابي من مسلمة الفتح وعاش حتى قدم البصرة على ابنه وهو أميرها (أهدى لعثمان بن عفان) أمير المؤمنين ذى النورين (جارية وله ازواج ابناؤها) عبد الله (بالبصرة) فقال عثمان لا أقربها) طهرته (حتى يفارقها زوجها اذا رضى ابن عامر زوجها فقارقتها) طلقها فأتى عثمان بعد العدة (مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عبد الرحمن بن عوف ابتاع وليدة) جارية من عاصم بن عدي كفى رواية سيفيان عن ابن شهاب (فوجدها ذات زوج فردها) لانه غيب

((ما جاء فى عمر المال يباع أصله))

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع بخلاف قدره بتر) بضم الهمزة وشدة الموحدة وتخفيفها والتأخير التلخيص وهو أن يشق طلع الاناث ويؤخذ من طلع الذكرك فيدرفيه ليكون ذلك باذن الله أجود مما لم يؤبر وهو خاص بالنخل وأطلق به ما انه قد من عمر غيرها (فقرها) بثلاثة وفى رواية فقرتم بثلاثة وتاء تانيث (للبيع) لا للمشتري ويترك فى النخل الى الجذاذول كليهما السقي مالم يضر بالا آخر ففعل الشارع التمر مادام مستكنا فى الطلع كالولد

الطهني عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل فى موضع المسجد تحت دومة فأقام ثلاثا ثم خرج الى تبوك وان جهينة لحقه بالرحبة فقال لهم من أهل ذى المروة فقال بنو رفاعه من جهينة فقال قد أقطعها النبي رفاعه فاقترحها فتم من باع ومنهم من أمسك فعدل ثم سألت أبا عبد العزيز عن هذا الحديث فحدثني ببعضه ولم يحدثني به كله \* حدثنا حسين بن علي ثنا يحيى بنى ابن آدم ثنا أبو بكر بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير نخلا \* حدثنا حفص بن عمرو وموسى بن اسمعيل المعنى واحدا قالنا عبد الله بن حسان العنبري حدثني جدناى صفية ودحيبة ابنتا عليهما وكانتا ربيعتي قبلت بنت مخزومة وكانت جدة أيهما انها أخبرتهما قالت قد مناعا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت تقدم صاحبي يعنى حريث بن حسان واغد بكر بن وائل فباعه على الاسلام عليه وعلى قومه ثم قال يا رسول الله اكتب بيننا وبين بني عسيم بالدهناء لا يجاوزها الينامهم أحد الا مسافرا ومجاورا فقال اكتب له يا علام بالدهناء فلما رأته قد أمره بها انخص بي وهى وطنى ودارى فقلت يا رسول الله انه لم يسألك السوية من الارض اذ سألك انما هى هذه الدهناء عندك مقبدا للجل ومرعى الغنم ونساء عسيم وأبنائها ورا ذلك فقال أمسك يا غلام صدقت المسكينة المسلم أخو المسلم يسعها الماء والشجر وينعاقان

الغيب (فيمارى الناس كان ذلك البيع مردودا كاه) ولا يجوز التمسك بالباقي بمحضته من الثمن (وان كان الذى وجد مرسوقا أو وجد به الغيب من ذلك الرقيق فى الشيء اليسير منه ليس هو وجه ذلك الرقيق ولا من أجله اشترى ولا فيه الفضل فيمارى الناس) أهل الخبرة بذلك (رد ذلك الذى وجد به الغيب أو وجد مرسوقا بعينه بقدر قيمته من الثمن الذى اشترى به أو ذلك الرقيق وتمسك بالباقي بثمنه)

((ما يفعل فى الوليدة اذا بيعت والشرط فيها)) جلة حاله أى والحال انه فيها الشرط (مالك عن ابن شهاب ان عبيد الله) بضم العين (ابن عبيد الله) بفقهها (ابن عتبة) بضمها (واو اسكان) القوية (ابن مسعود أخبره ان عبد الله بن مسعود ابتاع جارية من امرأته زينب) بنت معاوية (ابنة عبد الله بن معاوية ويقال بنت أبي معاوية) (الثقبة) صحابية ولها رواية عن زوجها (واشترطت عليه ان اذا انعمت افهى لى بالثمن الذى تبيعها به فسأل عبد الله بن مسعود عن ذلك عمر بن الخطاب) مفعول سأل (فقال عمر بن الخطاب لا تقربها وفيها شرط لاحد) منافض لمقتضى العقد لانك لم تحكها فلا يحل لك قربانها (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا يبطأ الرجل وابدة الاوليدة ان شاء باعها وان شاء وهبها وان شاء أمسكها وان شاء صنع بها ما شاء) كعتق وكاتبه وتدير والمراد ان لا يشوب ملكها شيء (قال مالك فممن اشترى جارية على شرط انه لا يبيعها ولا يهبها أو ما أشبه ذلك) من الشروط المناقضية لعقد البيع (فانه لا ينبغي) لا يجوز (للمشتري أن يبطأها وذلك أنه لا يجوز له أن يبيعها ولا أن يهبها اذا كان لا يعلم ذلك منها فلم يملكها ملكا تاما لانه قد استثنى) اشترط (عليه فيها ما ملكه بيد غيره فاذا دخل هذا الشرط) فى عقد البيع (لم يصلح) من اصلاح ضد الفساد (وكان يبيعها مكروها) أى ممنوعا لفساده بالشرط المناقض لمقتضى العقد وعليه حل خبرهم صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط زاد ابن وهب فى روايته للموطأ قال مالك وان اشترىها بشرط فوطئها فحملت فللبائع قيمتها يوم باعها وتحل لسيدها فيما يستقبل

((التمسك أن يبطأ الرجل وليدة وله الزوج))

(مالك عن ابن شهاب ان عبد الله بن عامر) بن كريز بن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف القرطبي ولد فى عهده صلى الله عليه وسلم وأتى به اليه فتفل عليه وعوذه قال ابن حبان له محبة وكان جوادا شجاعا ميمونا ولله ابن خاله عثمان البصرة سنة تسع وعشرين فافتتح خراسان وكرمان وغيرهما وله فى الجود اخبار كثيرة ولا رواية له فى الكتب الستة مات بالمدينة سنة سبع أو ثمان وخمسين وأبوه صحابي من مسلمة الفتح وعاش حتى قدم البصرة على ابنه وهو أميرها (أهدى لعثمان بن عفان) أمير المؤمنين ذى النورين (جارية وله ازواج ابناؤها) عبد الله (بالبصرة) فقال عثمان لا أقربها) طهرته (حتى يفارقها زوجها اذا رضى ابن عامر زوجها فقارقتها) طلقها فأتى عثمان بعد العدة (مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عبد الرحمن بن عوف ابتاع وليدة) جارية من عاصم بن عدي كفى رواية سيفيان عن ابن شهاب (فوجدها ذات زوج فردها) لانه غيب

((ما جاء فى عمر المال يباع أصله))

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع بخلاف قدره بتر) بضم الهمزة وشدة الموحدة وتخفيفها والتأخير التلخيص وهو أن يشق طلع الاناث ويؤخذ من طلع الذكرك فيدرفيه ليكون ذلك باذن الله أجود مما لم يؤبر وهو خاص بالنخل وأطلق به ما انه قد من عمر غيرها (فقرها) بثلاثة وفى رواية فقرتم بثلاثة وتاء تانيث (للبيع) لا للمشتري ويترك فى النخل الى الجذاذول كليهما السقي مالم يضر بالا آخر ففعل الشارع التمر مادام مستكنا فى الطلع كالولد

على الفتاوى حديثنا محمد بن بشر

حدثني عبد الحميد بن عبد الواحد  
حدثني أم جنوب بنت غيلة عن  
أمها سودة بنت جابر عن أمها  
عقيلة بنت أسمر بن مضر عن  
أيها أسمر بن مضر عن قال أتيت  
النبي صلى الله عليه وسلم فباعتته  
فقال من سبق إلى ما لم يسبقه إليه  
مسلم فهو له قال فخرج الناس  
يتعابون يتخاطون \* حدثنا أحمد  
ابن حنبل ثنا حماد بن خالد عن  
عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن  
عمران النبي صلى الله عليه وسلم  
أقطع الزبير حفر فرسه فأجرى  
فرسه حتى قام ثم رمى بسوطه  
فقال أعطوه من حيث بلغ السوط  
(باب في أحياء الموات)

\* حدثنا محمد بن المثنى ثنا عبد  
الوهاب ثنا أيوب عن هشام  
ابن عروة عن أبيه عن سعيد بن  
زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من أحيأ أرضاً ميتة فهي له  
وليس أحرق ظالم حق \* حدثنا  
هناد بن السري ثنا عبدة عن  
محمد بن عيسى ابن اسحق عن يحيى بن  
عروة عن أبيه عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال من أحيأ أرضاً  
ميتة فهي له وذ كرمه قال فلفس  
أخبرني الذي حدثني هذا الحديث  
ان رجلين اختصما إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم غرس أحدهما  
فخسلاً في أرض لا تخرق قضى  
لصاحب الأرض بأرضه وأمر  
صاحب الخمل ان يخرج نخله منها  
قال فلفس رأيتها وانما تضرب  
أصولها بالفوس وانما الخمل عم  
حتى أخرجت منها \* حدثنا أحمد  
ابن سعيد الدارمي ثنا وهب عن  
أبيه عن ابن إسحق بإسناد موثق

في بطن الحامل اذا بيعت كان الحمل تابعاً لها فاذا ظهر فغير حكمه ومعنى ذلك ان كل ثمر بارز يرى  
في شجره اذا بيعت أصول الشجر لم تدخل هذه الثمار في البيع (الا أن يشترط المبتاع) أي المشتري  
ان الثمرة تكون له ويوافقها البائع على ذلك فيكون للمشتري فان قيل اللفظ مطلق فمن أين يفهم  
ان المشتري اشترط الثمرة لنفسه أجيب بأن تحقيق الاستثناء يبين المراد وبأن لفظ الافتعال يدل  
أيضاً عليه كما قال كسب لعياله واكتسب لنفسه ومفهوم الحديث ان لم تؤبر فالثمر للمشتري وفي  
جواز شرطها البائع لنفسه ومنعه قولاً الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة هي للبائع ابرت أولم تؤبر  
وللمشتري مطالبة بقلها عن الخمل في الحال ولا يلزمه الصبر إلى الجسد اذ وان شرط ابقاء اليه  
فسد البيع لانه شرط لا يقتضيه العقد قال وتعلق الحكم بالأبارام للتمسك به على ما لم يؤبر أو لغير  
ذلك ولم يقصده نفي الحكم عما سوى المذكور وفيه ان ذلك يحتاج إلى دليل وقد رده بعضهم بأن  
التنبيه انما يكون بالادنى على الأعلى وبالمشكل على الواضح وما ذكر خارج عن الوجهين ورواه  
الابن بأن المذكور في الأصول انه يكون أيضاً بالادنى على الأعلى وحاصل ما أخذ المذهبين ان  
مالك والشافعي استعمال الحديث لفظاً وليس لأى منطوقاً ومفهومهما يسمى في الأصول دليل  
الخطاب وهو مفهوم الخاتمة الثابت منه نقيض حكم المنطوق للمسكوت عنه غير ان الشافعي  
استعمله بالاختصاص ومالكاً بخصه بالمشتري كما مروا أبو حنيفة استعماله لفظاً ومعقولاً وتسميه  
الأصوليون معقول الخطاب وهو التنبيه على مساواة حكم المسكوت عنه للمنطوق وفيه جواز  
تذكير الخمل قال عياض ولا خلاف فيه وقد قال صلى الله عليه وسلم لا نصاب ولا هلكم أن لا تفعلاوا  
فتركوا التذكير فقصت الثمار فقال أنتم أعلم بأمر دنياكم وما حدثتكم به عن الله فهو حق  
ورواه البخاري هنا وفي الشروط عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى بن كليم ما عن مالك به ورواه  
أبو داود والنسائي في الشروط وابن ماجه في التجارات كلهم من طريق مالك بن أنس

(التمهيد عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها)

(مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار) منفرداً عن  
الخمل نهى تحريم (حتى يبدو) بلا همز أي يظهر (صلاحها) ويقع في بعض كتب الحديثين بالالف  
في الخط وهو خطأ لانهم اتحدف في مثل هذا الناصب وانما اختلف في مثل زيد يبدو والاختيار  
حذفها أيضاً قاله عياض (نهى البائع) لتلاياً كل مال أخيه بالباطل اذا هلك الثمرة كما أشار إليه  
في الحديث بعده (و) نهى (المبتاع) أي المشتري وفي نسخة المشتري لتلاياً يضيع ماله فان بدا  
الصلاح جاز وبه قال الجمهور وحكم الحنفى البيع حالة الاطلاق قبل بدو الصلاح وبعده وأبطل  
شرط الإبقاء قبله وبعده وبدو الصلاح في بعض حائظ كاف في بيع جيعه وفي بيع ما جاوره لا ما بعد  
عنه على المشهور وانما كفي بدو صلاح بعضه لان الله امتن علينا بجعل الثمار لا تطيب دفعة واحدة  
اطالة لمن التفكه فلما اعتبر الجميع لا أدى إلى أن لا يباع شيء قبل كمال صلاحه أو تباع الحبة بعد  
الحبة وفي كل منهما حرج عظيم ويجوز البيع قبل الصلاح بشرط القطع اذا كان المقطوع منتفعاً به  
كالصبرم اجاماً فان كان على التبقية منع اجاماً وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن  
يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن أنس بن عبيد الله وموسى بن عقبة كلاهما عن نافع بن  
وأيوب ويحيى بن سعيد والفضالة الثلاثة عن نافع بن عوف ومسلم (مالك عن حماد الطويل)  
الخراعي البصري (عن أنس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) تحريماً (عن بيع  
الثمار حتى ترهى) بضم الفوقية من أرهى بالياء قال الطبري أرهى الخمل بدو صلاحه وفي رواية  
ترهى بالواو وصوبها بعضهم وأنكر الياء وصوب الخطابي الياء ونفي ترهى بالواو قال ابن الأثير  
والصواب الروايتان على اللغتين يقال زهايزهوا اذا ظهرت ثمرته وأرهى يزهى اذا احمر واصفر



(فقبل له يارسول الله وما ترضى فقال حينئذ) بشد الرأى وهذا صريح في الرفع ورواه بعضهم عن  
 جهم موقوفاً على أنس والصواب رفعه وفي رواية قتيبة عن مالك فقال حق ترضى قال حق فحمار  
 بفتح الفوقية وسكون المهملة فيم فأف فراء مشددة (وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت  
 إذا منع الله الثمرة) بأن تلفت (فيهم يأخذ أحدكم مال أخيه) بحذف ألف ما الاستفهامية عند  
 دخول حرف الجر مثل قواهم فيم وعلام وحتام ولما كانت الاستفهامية متضمنة للهمزة ولها صدور  
 الكلام انبغى أن يقدر أيم والهمزة لا تنكاراً للمعنى لا ينبغي أن يأخذ أحدكم مال أخيه باطلاً  
 لأنه إذا تلفت الثمرة لا يبقى للمشتري في مقابلة ما دفعه ثمن وفيه إجراء الحكم على الغالب لأن تطرق  
 التلف إلى ما بدأ صاحبه يمكن وعدم تطرقه إلى ما لم يبدأ صاحبه يمكن فإبطال الحكم بالغالب في  
 الحالين وصرح مالك برفع هذا وتابعه الدراوذي عن جهم وقال الدارقطني خالف مالك جماعة منهم  
 ابن المبارك وهشيم ومروان بن معاوية وزيد بن هرون فقالوا فيه قال أنس رأيت أن منع الله  
 الثمرة الخ قال الحافظ وليس فيه ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعاً لأن مع الذي رفعه زيادة علم على  
 ما عند الذي وقفه وليس في رواية من وقفه ما ينبغي رواية من رفعه وقدرى مسلم من طريق أبي  
 الزبير عن جابر ما يقوى رواية الرفع في حديث أنس ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو  
 بعث من أخيك ثمر إذا أصابته عاهة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً تأخذ مال أخيك بغير حق وقال  
 ابن خزيمة رأيت مالك بن أنس في المنام فآخبرني أنه مرفوع اهـ وقد رواه البخاري في الزكاة عن  
 قتيبة عن عبد الله بن يوسف ومسلم من طريق ابن وهب كلاهما عن مالك به ورواه البخاري في  
 الزكاة عن قتيبة عن مالك مختصراً بدون قوله وقال رأيت أن منع الخ فكان مالك كما حدث به علي  
 الوجهين والبخاري اختصره (مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة) بعهدة ومثله  
 الانصاري (عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زراوة من سلاوة ابن عبد البر من طريق  
 خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت عن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة (أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تجو من العاهة) وذلك عند طلوع الثريا (قال مالك  
 وبيع الثمار قبل بدو صلاحها من بيع الثمر) المنهى عنه فلما أباح صلى الله عليه وسلم بيعها بعد  
 بدو صلاحها علم أنها خرجت من الفرور والغالب حينئذ سلامتها فإن أصابها جاشحة فهي نادرة  
 لا حكم لها فاه أبو عمر (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن خارجة بن زيد بن ثابت)  
 الانصاري أحد الفقهاء (عن) أبيه (زيد بن ثابت) الصحابي (أنه كان لا يبيع غنائه حتى تطلع  
 الثريا) النجم المعروف لأنما تجو من العاهة حينئذ في أبي داود عن أبي هريرة مرفوعاً إذا طلع النجم  
 صباحاً رفعت العاهة عن كل بلدة والنجم الثريا ولا جـ دو الهم في عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن بيع الثمار حتى يؤمن عليها العاهة قبيل ومثي ذلك يا أبا عبد الرحمن قال إذا طلعت  
 الثريا وطلوعها صباحاً يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر وابتداء نضج  
 الثمار وهو المعبر في الحقيقة وطلوع النجم علامته وقديسه بقوله في رواية البخاري من  
 طريق الليث عن أبي الزناد عن خارجة عن أبيه فزاد على ما هنا فيبين الأصفر من الأحمر (قال  
 مالك والامر عندنا في بيع البطيخ) بكسر الباء وتقديم الطاء عليها (والقثاء) بكسر القاف  
 أكثر من ضهاؤه واسم لما يقول له الناس الخبار والعجور والفقوس وبعضهم يطلقه على نوع يشبه  
 الخبار (والخرز) بكسر المعجمة وسكون الراء وموحدة مكسورة فزاد صنف من البطيخ معروف  
 شبيه بالحنظل أملس مدرر الرأس وبقيل الجلد قاله البوني (والجزر) بفتح الجيم وكسر هالقه  
 الواحدة جزرة معروف قال أبو عمر الجزر ليس في أكثر الموطآت لأنه باب آخر من بيع الغائب  
 والمغيب في الأرض (انبيعه إذا بدأ صاحبه حلال جائز) هما بمعنى حسنة اختلاف اللفظ (ثم

إلا أنه قال عند قوله مكان الذي  
 حدثني هذا فقال رجل من أصحاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم واكثر  
 ظني أنه أبو سعيد الخدري فأنا  
 رأيت الرجل يضرب في أصول  
 النخل \* حدثنا أحمد بن عبدة  
 الأعمى ثنا عبد الله بن عثمان  
 ثنا عبد الله بن المبارك أنا  
 نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن  
 عروة قال أشهد أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قضى أن الأرض  
 أرض الله والعباد عباد الله ومن  
 أحيامونا فهو أحق به جاءنا بهذا  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم الذين  
 جاؤا بالصلوات عنه \* حدثنا أحمد  
 ابن حنبل ثنا محمد بن بشر ثنا  
 سعيد عن قتادة عن الحسن عن  
 معمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال من أحاط حائطاً على أرض  
 فهي له \* حدثنا أحمد بن عمرو بن  
 السرح أنا ابن وهب أخبرني  
 مالك قال هشام العرق الظالم أن  
 يغرس الرجل في أرض غيره  
 فيستحقها بذلك قال مالك والعرق  
 الظالم كل ما أخذوا حفر وغرس  
 بغير حق \* حدثنا سهل بن بكر  
 وثيب بن خالد عن عمرو بن يحيى  
 عن العباس الساعدي عن ابن  
 سهل بن سعد عن أبي جهم  
 الساعدي قال غزوت مع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم نيل فلما  
 أتى وادي القري إذا امرأة في  
 حديقته لها فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لا تحبها خرصوا  
 غرس رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عشرة أوسق فقال للمرأة  
 أحصى ما يخرج منها فأبينا نوبكا  
 فاهدى ملك أبله إلى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بقله بفضاء

وكساة برودة وكتب له يعني بصره  
قال فلما أتينا وادي القسري  
قال للمرأة كم كان حديثك قالت  
عشرة أو سق خرص رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اني متجمل  
الى المدينة فمن اراد منكم ان  
يتجمل معي فليجمل فحدثنا عبد  
الواحد بن غياث ثنا عبد  
الواحد بن زياد ثنا الاعمش عن  
جامع بن شداد عن كلثوم عن  
زينب انها كانت تقفلى رأس رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وعنده  
امرأة عثمان بن عفان ونساء من  
المهاجرات وهن يشكين منازلهن  
انها تضيق عليهن ويخرجن منها  
فامر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان تورث دور المهاجرين  
النساء فمات عبد الله بن مسعود  
فورثته امرأته دارا بالمدينة

((باب في الدخول في أرض الحراج))

حدثنا هرون بن محمد بن بكار بن  
بلال أنا محمد بن عيسى يعني ابن  
مطيع ثنا زيد بن واقد حدثني  
أبو عبد الله عن معاذ انه قال من  
عقد الجزية في عنقه فقد برئ مما  
عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حدثنا حيوة بن شريح الحضرمي  
ثنا ببيعة حدثني عمارة بن أبي  
الشعثاء حدثني سنان بن قيس  
حدثني شبيب بن نعيم حدثني يزيد  
ابن خبير حدثني أبو الدرداء قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
أخذ أرضا يجزيها فقد استقال  
هجرته ومن زرع صغارا كفر من عنقه  
فجعله في عنقه فقد دلى الاسلام  
ظهرة قال فجمع مني خالد بن معدان  
هذا الحديث فقال لي أشيب  
ثنا قلت نعم قال فاذا قدمت

يكون للمث - ترى ما يثبت حتى ينقطع ثم يركب (وليس في ذلك وقت بوقت وذلك ان  
وقته معروف عند الناس ورجع دخلته العاهة فقطعت ثمرة قبل أن يأتي ذلك الوقت) المعلوم  
للناس (فاذا دخلته العاهة يجامحة تبلغ الثلث فصاعدا كان ذلك موضوعا عن الذي ابتاعه)  
اشترى فان نقصت عن الثلث لم يوضع لجريان العادة ان الهواء لا بد أن يرى بعض الثمرة ويأكل  
الطير منها ونحو ذلك فقد دخل المبتاع على اصابة اليسير واليسير الحق ما دون الثلث وروى ابن  
وهب مرفوعا اذا باع المرء الثمرة فأصابته عاهة فذهبت ثلث الثمرة فقد وجب على صاحب المال  
الضياع وعمل به وقاله كثير من الصحابة وان كان ظواهر الاحاديث وضع الجامحة مطلقا كما قال  
الشافعي ((ما جاء في بيع العربية))

برنة فعيلة قال الجمهور ورجعني فاعلة لانها عريت باعرا مالها أي افرادها من باقي التخل فهي  
عارية وقيل بمعنى مفهولة من عراه يعرفه اذا أتاه لان مالها يعرفها أي يأتيها فهي معروفة  
وجمعها عرايا وهي لغة التخله وفسرها مالك فقال العربية أن يعرف الرجل الرجل فخله ثم ينادي  
بدخوله عليه فرخص له أن يشترى ما منه بقر أسنده ابن عبد البر وعلقه البخاري وهو في المدونة من  
رواية ابن القاسم وقال الباسي العربية التخله الموهوب ثمرها وفي البخاري عن سعيد بن جبيرة العرايا  
غريوب فخلها قال الابي واطلاق روايات الحديث باضافة البيع اليها يمنع تفسيرها بأنها هبة الثمر  
أو انها التخله فالصواب تفسيرها بأنها ما مضى من ثمر التخل كما دل عليه كلام الباسي (مالك عن نافع  
عن عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص) بمرة مفتوحة  
قبل الراء من الارخاص (لصاحب العربية) بفتح المهملة وشدة التحتية الرطب أو العنب على الشجر  
(أن يبيعها بخمرها) بفتح المهملة قال النووي وهو أشهر من كسرهما فن فتح قال هو مصدر رأى  
اسم للفعل ومن كسر قال هو اسم للشيء المخروص وقال القرطبي الرواية بالكسر مرغا صلها انه يروى  
بالوجهين واسكان الراء فمهملة زائدة في رواية القعني عن مالك عند الطبراني كينلا ولمسلم من رواية  
يحيى بن سعيد عن نافع باسناده رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخمرها عرايا كأولها وطبا  
والحديث رواه البخاري عن القعني ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه يحيى بن سعيد  
الانصاري عند الشيخين وعبد الله وأيوب عند مسلم ومومي بن عقبة عند البخاري ثلاثهم عن  
نافع وفيه من اطائف الاسناد صحابي (مالك عن داود بن الحصين) بهما من مصغر  
الاموي مولا هم أبي سليمان المدني ثقة الا في عكرمة وروى رأى الخوارج لكن لم يكن داعية  
ووثقه ابن معين والنسائي والبخلي وكفي برواية مالك عنه وثيقا (عن أبي سفيان) قيل اسمه وهب  
وقيل قزمان (مولى) عبد الله (بن أبي أحمد) اسمه عبد بلاضافة ابن جحش الاسدي الصحابي أخى  
زينب أم المؤمنين (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص) بمرة قبل الراء  
الساكنة من الارخاص وفي رواية رخص بشدة الخاء من الترخيص (في بيع) ثمر (العرايا) جمع  
عربية (بخمرها فيما دون خمسة أوسق) جمع وسق بفتح الواو على الافصح وهو ستون صاعا (أو في  
خمس أوسق يشند داود) شيخ الامام هل (قال) شيخه أبو سفيان (خمس أوسق أو دون خمسة  
أوسق) وبسبب هذا الشك اختلف قول الامام فقصر في المشهور والحكم على خمسة أوسق فأقل  
اتباعا لما وجد عليه العمل ولان الخمسة أول مقادير المال الذي يجب فيه الزكاة من هذا الجنس  
فقصر الرفق على شرائها فإزاد عليها خرج الى المال الكثير الذي يطلب فيه التجرع ما فيه من  
المزانية وعنه أيضا قصر الجواز على أربعة فأقل عملا بالحق لان الخمسة شذ فيها والعرايا رخصة  
أصلها المنع في قصر الجواز على الحق وسبب الخلاف ان النهي عن المزانية وقع مقرونا بالرخصة  
في العرايا في الصحيح نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر بالتمر ورخص في العربية أن تباع بخمرها



فبسطه فليكتب الى بالحديث قال  
فكتبه فلما قدمت سألني خالد  
ابن معدان القرطاس فاعطيته  
فلما قرأه ترك ما في يديه من الارصين  
حين سمع ذلك قال أبو داود هذا  
يزيد بن خيرا يزني ليس هو صاحب  
شعبة

((باب في الارض يحميها

(الامام أو الرجل)

• حدثنا ابن السرح أنا ابن  
وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب  
عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن  
عباس عن الصعب بن جثامة أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
لاحى الله ورسوله قال ابن  
شهاب وبلغني أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم حى النقيع • حدثنا  
سعيد بن منصور ثنا عبد العزيز  
ابن محمد عن عبد الرحمن بن الحرف  
عن ابن شهاب عن عبيد الله بن  
عبد الله عن عبد الله بن عباس  
عن الصعب بن جثامة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم حى النقيع  
وقال لاحى الله عز وجل

((باب ما جاء في الركاز))

• حدثنا مسدد ثنا سفيان عن  
الزهري عن سعيد بن المسيب  
وأبي سلمة ميمنا أباه ربة يحدث  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في  
الركاز الخمس • حدثنا يحيى بن  
أيوب ثنا عباد بن العوام عن  
هشام عن الحسن قال الركاز الكثر  
العادي • حدثنا جعفر بن  
مسافر ثنا ابن أبي فديك ثنا  
الزمي عن عمته فريية بنت عبد  
الله بن وهب عن أمها كريمة بنت  
المقداد عن ضباعة بنت الزبير بن  
عبد المطلب بن هاشم أنها أخبرتها  
قالت ذهب المقداد لحاجته فيبيع

ياكلها أهلها فعلى الأول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التمريم وعلى الثاني يجوز للشك في قدر  
التمريم قال عياض والتحديد انما هو اذا اشترى بخرصها اما بعين أو عرض فجازلهم واغبره وان  
أكثر من خمسة قال وفي الحديث دلالة ان الرخصة انما هي فيما يكال فيخرج به لاحد القولين يعني  
المشهور بتعميمها في التمريم وكل ما يبس ويدنر كالزبيب وغيره قال القرطبي وهو الاول لان النص  
انما هو في التمريم واتفقوا على الحاق الزبيب به ولا سبب للاحاقه الا انه في معنى التمريم لم يلق به كل ما  
يبس ويدنر وروى محمد بن قيس عن علي بن النضر عن الزبيب وهذا الحديث مخصص لعموم الاحاديث ورواه  
البخاري عن ابن عبد الله بن عبد الوهاب الجبلي وفي محل آخر عن يحيى بن قزعة ومسلم عن القعنبى  
ويحيى التميمي الاربعه عن مالك بن (قال مالك وانما تباع العربا بخرصها من التمريم يخرى ذلك)  
بالبناء للمجهول (ويخرص) يخرز (في رؤس الخيل) بأن يقول الخارص هذا الرطب الذي على  
الخيل اذا يبس يصير ثلاثة أو سق مثله فيشترى المعري من أهرا هاله بثلاثة غرا يعطيها له عند  
الجداد عند مالك وأصحابه وقال الشافعي وأحمد لا يجوز الا بالنقد (وانما رخص فيه) وان منع  
أصله فانها كما قال عياض مستثناة من أصول أربعة ممنوعة المزابنة وهو ظاهر الاحاديث وربما  
الفضل والنساء والعود في الهبة (لانه أنزل بمنزلة التولية) لما اشتراه بما اشتراه (والاقالة) للبيع  
(والشرك) بكسر فسكون أى شريك غيره فيما اشتراه بما اشتراه وكل من الثلاثة معروف فكذا  
العريه تجوز للمعروف أى لتيممه لان المعري بالفتح يلزمه القيام بها وحراستها وجميع سواقتها  
وعليه في ذلك كلفة فرخص المعري أن يشترى بالكفيل تلك الموثوق قبل علة ذلك رفع الضرر عن  
المعري لتضرره بدخول المعري عليه في يستأنه واطلاعه على أهله وعلاه مالك وابن القاسم بكل  
واحد منهم ما على البدلية فقال في المدونة يجوز للمعري شراء عريته بالوجهين اما رفع الضرر واما  
لارفق في كفايته وقيل علته استخلاص الرقبة (ولو كان) ما ذكر من الثلاث مسائل المقيس عليها  
(بمنزلة غيره من البيوع ما أشرك أحد أحد في طعامه حتى يستوفيه) انتهى عن ذلك (ولا آفاله  
منه ولا ولاه أحد حتى يقبضه المبتاع) انتهى الا ترى عن بيع الطعام قبل قبضه بخوار  
المذكورات للمعروف

((الجانحة في بيع الثمار والزروع))

الجانحة لغة المصيبة المستأصلة جمعها جوائح وعرفا ما أنلف من مجوز عن دفعه عادة قدرا من ثمر  
أو نبات (مالك عن أبي الرجال) اقب بذلك لانه كان له أولاد عشرة رجالا كاملين وكنيته في الاصل  
أبو عبد الرحمن (محمد بن عبد الرحمن) الانصارى (عن أمه عمرة) بفتح فسكون (بنت عبد  
الرحمن) الانصارى (انه سمعها تقول) مرسل وصله البخاري ومسلم بعناه كما يأتي من عائشة (ابتاع  
رجل غر حائط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعالجه وقام فيه حين تبيير له النقصان فسأل  
مبتاع الثمرة (رب الحائط) البستان ولم يسم واحد منهما (أن يضع) يسقط (له) لاجل النقص  
شيأ من ثمنه (أو أن يقيه خلف أن لا يفعل) الوضع ولا الاقالة (فذهبت أم المشتري الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نأى) بالهمز وشد اللام  
حلف مبالغافي انتهى (أن لا يفعل خيرا فسمع بذلك رب الحائط فأثنى) هو (رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال يا رسول الله هوله) قال مالك في العتية لا أدري قوله هوله هل الوضعية أو الاقالة  
وهذا الحديث وصله الشيخان بعناه من طريق يحيى بن سعيد الانصارى عن أبي الرجال عن  
عمرة عن عائشة قالت سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم واذا  
أحد هما يستوضع الآخر ويسترفقه في ثمن وهو يقول والله ما فعل نخرج عليه ما صلى الله عليه  
وسلم فقال ابن المتألى على الله لا يفعله المعروف فقال يا رسول الله أنا وله أى ذلك أحب وجمع

الخبية فاذا سجد يخرج من حجر  
دينار ثم لم يزل يخرج ديناراً ديناراً  
حتى أخرج سبعة عشر ديناراً ثم  
أخرج ناقة حراء يعني فيها دينار  
فكانت ثمانية عشر ديناراً فذهب  
بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
فأخبره وقال له خذ صدقتها فقال  
له النبي صلى الله عليه وسلم هل  
هويت إلى الجحيم قال لا فقال له  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بارك  
الله لك فيها

### (باب نبش القبور)

حدثنا يحيى بن معين ثنا  
وهب بن جرير ثنا أبي سمعت  
محمد بن اسحق يحدث عن اسمعيل  
ابن أمية عن يحيى بن أبي يعير قال  
سمعت عبد الله بن عمرو يقول  
سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول حين خرجنا معه إلى  
الطائف فررنا بقبر فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم هذا قبر أبي  
رغال وكان بهذا الحرم يدفع عنه  
فما خرج أسابته النقرة التي  
أصاب قوم هذه المكان فدفن  
فيه وآية ذلك أنه دفن معه عصن  
من ذهب إن أتم نبشتم عنه  
أصبغوه معه فابتدوه الناس  
فاستخرجوا العفن

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(أول كتاب الجنائز)

(باب الامراض المكفرة

للذنوب)

حدثنا عبد الله بن محمد النخيلي  
ثنا محمد بن سلمة عن محمد بن اسحق  
قال حدثني رجل من أهل الشام  
يقال له أبو منظور عن عمه قال  
حدثني عمي عن عامر الرام أخى  
الحضر قال أبوداود قال النخيلي هو  
الحضر ولكن كذا قال قال

عباس بنه وبين رواية الموطأ بأن يكون سبع أصواته ما ولم يشين كلامهم ما جاءت أم المشتري  
فأخبرته فخرج (مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى بوضع الجائحة قال مالك وعلى ذلك الأمر  
عندنا والجائحة التي توضع عن المشتري الثلث فصاعداً ولا يكون مادون ذلك جائحة) لدخول  
المشتري على رعى الهوام وأكل الطير ونحو ذلك واليسير مادون الثلث كما مر قريباً

(ما يجوز من استثناء الثمر)

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن القاسم بن محمد كان يبيع ثمر حائطه ثم يستثنى منه) ولم  
يبين قدر ما كان يستثنى (مالك عن عبد الله بن أبي بكر أن جده محمد بن عمرو بن حزم باع ثمر حائطه  
يقال له) أى يسمى الحائط (الافراق) بفتح الهمزة وسكون الفاء وآخره فاف موضع بالمدينة  
(بأربعة آلاف درهم واستثنى منه ثمانية دراهم ثمر) وهى دون الثلث (مالك عن أبي الرجال  
محمد بن عبد الرحمن بن حارثة أن أمه حمزة بنت عبد الرحمن كانت تبيع ثمرها وتستثنى منها) ولم  
يبين قدر ما كانت تستثنى (قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع ثمر حائطه أن له أن  
يستثنى من ثمر حائطه ما بينه وبين ثلث الثمر لا يجاوز ذلك) يتعداه (وما كان دون الثلث فلا بأس  
بذلك) أى يجوز (وأما الرجل يبيع ثمر حائطه ويستثنى من ثمر حائطه ثمر نخلة أو نخلات يختارها  
ويسمى عددها فلا أرى بذلك بأساً) شدة أى يجوز (لأن رب الحائط إنما استثنى شيئاً من ثمر حائط  
نفسه) فهو عالم به (وأما ذلك شئ أحببه) أى منه (من حائطه وأمسكه لم يبيعه وباع من حائطه  
ما سوى ذلك) وهذا صريح في أن المستثنى مبيع

(ما يكره من بيع الثمرة)

(مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار) مرسل قال ابن عبد البر رحمه الله داود بن قيس عن زيد عن  
عطاء عن أبي سعيد الخدري أنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الثمر بالتمر مثلاً مثل) مصدر  
في موضع الحال أى موزوناً وفي رواية بالرفع (فقبل له أن ما ملك على خير) سواد بن غزيرة كذا أتى  
(بأخذ الصاع) من الثمر الجيد (بالصاعين) من الثمر الرديء (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ادعوه لى فدعى له فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أخذ الصاع بالصاعين فقال يا رسول الله  
لا يبيعوننى الجنيب) بفتح الجيم وكسر الزون واسكان القمية فوحدة نوع من جيد الثمر (بالجمع)  
بفتح الجيم وسكون الميم ثم ردى مجموع من أنواع مختلفة (صاعاً بصاع فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم) لا تفعل (بيع الجمع) الثمر الرديء (بالدراهم ثم ابتع) اشترى (بالدراهم) ثمر (جنيباً) فلا  
يدخله الربا فيها عفاً فعل وعذره فلم يعنفه ولم يرد فعله السابق لانه فعله باجتهاد قبل نزول آية الربا  
وقبل أن يتقدم إليه صلى الله عليه وسلم بالنهى عن التفاضل ولذا سأله عن فعله ليعلم بما أحدث الله  
فيه ولم يأمره بفعله وجاء عن بلال وأبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم أمر برد هذا البيع قاله ابن  
عبد البر أى برده مثله بعد نزول النهى عن التفاضل فلا يخالف ما قبله بناء على تعدد القصة كذا أتى عنه  
في نأليه (مالك عن عبد الحميد) بالمهمل ثم الميم رواه يحيى وابن نافع وابن يوسف وقال جمهور رواة  
الموطأ عبد الحميد بضم الميم وهو المعروف وكذا ذكره البخارى والعقيلي وهو الصواب والحق  
الذى لا شك فيه والاول غلط قاله أبو عمر (ابن مهبل) بالنصب غير زوج الثريا بنت عبد الله الذى  
يقول فيه عمر بن ربيعة

أما المنكح الثريا بمهبل \* عمر لا الله كيف يلتقيان

هى شامية إذا ما استقلت \* ومهبل إذا استقل عيان

(ابن عبد الرحمن بن عوف) الزهرى ثقة حجة روى عنه مالك وابن عيينة وسليمان بن بلال

والدراوردي



والدراوردي وله مر فوطاني الموطا هذا الحديث الواحد (عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد) بكسر  
 العين سعيد بسكونه ابن مالك بن سنان (الحدري) الصحابي ابن الصحابي (وعن أبي هريرة) عبد  
 الرحمن بن صخر أو عمرو بن عامر قولان مرجحان قال أبو عمرو ذكروا أبي هريرة لا يوجد في غير رواية  
 عبد المجيد وإنما المحفوظ عن أبي سعيد كما رواه قتادة عن ابن المسيب عنه ويحيى بن أبي كثير عن  
 أبي سلمة وعقبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد أنه وهو زيادة من ثقة غير منافية فليست بشاذة كما  
 ادعاه بقوله المحفوظ اذ يقابله الشاذ ولذا لم يلتفت الشيخان لذلك ورويا الحديث ومن اقتصر على أبي  
 سعيد فقد قصر فلا يقضى به على من ذكرهما وكان أباعرا استشعر هذا به ذلك فقال في  
 الاستدكار الحديث محفوظ عن أبي سعيد وأبي هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل  
 رجلا) هو سواد بن حفصة الواو ابن غزية بجمتين بوزن عطية كما سماه الدراوردي عن عبد المجيد  
 عند أبي عوانة والدارقطني (على خير) أي جعله أميرا عليها (بغاة بترجيب) بجمع مفتوحة  
 وفوق مكسورة وتحتية ساكنة فوحدة نوع من أعلى الترقيل الكيس وقيل الطيب وقيل  
 الصاب وقيل الذي خرج منه حشفة ورديه وقيل الذي لا يخطأ بغيره (فقال له رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أكل ترخيب هكذا فقال لا والله يا رسول الله أنا لأأخذ الصاع من هذا) الجنب  
 (بالصاعين) من الجمع كإزادة سليمان بن بلال عن عبد المجيد عند الشيخين (والصاعين) من  
 الجنب (بالثلاثة) من الجمع وفي رواية بالثلاث بدون تاؤه ما جاز أن لان الصاع يذ كروبووث  
 (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل بيع الجمع) بفتح فسكون التمر الردي المجموع من  
 أنواع مختلفة (بالدراهم ثم ابتع) اشتر (بالدراهم) تمرا (جنبا) ليكون صفتين فلا يدخله  
 الربا فليس هذا حيلة في بيع الربوي بجنسه متفاضلا لأنه حرام بل توصل إلى تحصيل ثلثه وفي رواية  
 سليمان بن بلال فقال لا تفعلوا ولكن مثلوا أو بيعوا هذا واشتروا منه من هذا وكذلك  
 الميزان قول ابن عبد البر كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر آخره وكذلك الميزان  
 سوى مالك وهو أمر بجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه وأجروا على أن التمر بالتمر لا يجوز بيع  
 بعضه ببعض إلا ما لا يخل سواء الطيب والدون وأنه كاه على اختلاف أنواعه واحد وأما سكوت  
 من سكت من الرواة عن فسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع وقد ورد الفسخ من طريق  
 أخرى عند مسلم فقال هذا الربا فرده ويحتمل تعدد القصة وإن التي لم يقع فيها الرد كانت قبل تحريم  
 ربا الفضل اه واحج بالحديث من أجاز بيع الطعام من رجل بقدر يباع منه بذلك النقد  
 طعاما قبل الافتراق وبعده لأنه لم يخص فيه ببيع الطعام ولا مبياعه من غيره وبه قال الحنفى  
 والشافعى ومنعه المالكية وأجابوا بأن الحديث مطلق لا يشمل ما ذكرنا فإذا عمل به في صورة سقط  
 الاحتجاج به فيما عداها بإجماع الأصوليين وبأنه صلى الله عليه وسلم لم يقل وابتع من اشترى الجمع  
 بل خرج الكلام غير متعرض لعين البائع من هو فلا يدل على المدعى وقال ابن عبد البر يبيع التمر  
 الجمع بالدراهم وشراء الجنب بها من رجل واحد في وقت واحد يدخله ما يدخل الصنف في بيع  
 الذهب بدراهم ويشتري بها ذهبا من رجل واحد في وقت والمرعى في ذلك كلمة واحدة فمالك يكره  
 ذلك على أصله وكل من قال بالذرائع كذلك وغيره مراعى السلامة في ذلك لا يفسح بيعا قد انعقد إلا  
 يقين وقصد اه وذكريهم ان الشافعية استدلو به على جواز الحيلة في بيع الربوي بجنسه  
 متفاضلا بأن يبيعه من صاحبه بدراهم أو عرض ويشتري منه بالدراهم أو يقرض كل منهما  
 صاحبه ويريه أو يتواهب أو يهب الفاضل مالكة لصاحبه بعد شرائه منه ما عداه بما يساويه فكل  
 هذا جاز إذ لم يشترط في بيعه وأقراضه وهبته ما يفعله إلا آخرتهم هي مكروهة إذ أنوب بذلك لان  
 كل شرط أفيد التصريح به العقد يكره إذا فواه كالزواج بشرط أن يطلق لم يقع فان قصد ذلك

ابراهيم بن عبد الرحمن السكسكي  
عن ابي بردة عن ابي موسى قال  
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم  
غير مرة ولا مرتين يقول اذا كان  
العبد يعمل عملا صالحا فشفعه عنه  
مرض أو سدد فكتب له كصالح  
ما كان يعمل وهو صحيح مقيم  
\* حدثنا سهل بن بكار عن ابي  
عوانة عن عبد الملك بن عمير عن  
ام العلاء قالت عادي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأنا مريضة  
فقال يا أم العلاء أبشري فان مرض  
المسلم يذهب الله به خطايه كما  
يذهب النار خيث الذهب والفضة  
\* حدثنا مسدد ثنا يحيى ح  
وثنا محمد بن بشار ثنا عثمان  
ابن عمرو قال أبوداود وهذا لفظ  
ابن بشار عن أبي عامر الجزار عن  
ابن أبي مليكة عن عائشة قالت  
قلت يا رسول الله اني لاعلم أشد آية  
في القرآن قال آية يا عائشة قالت  
قول الله تعالى من يعمل سوءا  
يجزه قال اما علمت يا عائشة ان  
المؤمن تصيبه النكبة أو الشوكة  
فيكافأ بأسوأ عمله ومن حوسب  
عسذب قالت أليس الله يقول  
فسوف يحاسب حسابا يسيرا قال  
ذاكم العرض يا عائشة من نوقش  
الحساب عذب \* حدثنا عبد  
العزيز بن يحيى ثنا محمد بن سلمة  
عن محمد بن اسحق عن الزهري  
عن عروة عن اسامة بن زيد قال  
خرج رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يهود عبد الله بن أبي في مرضه  
الذي مات فيه فلما دخل عليه  
صرف فيه الموت قال قد كنت  
أنهال عن حب يهود قال فقد  
أبغضهم أسعد بن زرارة فلهما  
مات أنا وابنه فقال يا رسول الله ان

نحو  
قال مالك  
في رطب  
يا بسط  
بركة حرام

كره ثم هذه الطرق ليست جلا في بيع الربوي بجنسه متفاضلا لانه مرام بل جيل في عليك لتحصيل  
ذلك في التعبير بذلك تسامح اه ورواه البخاري هنا عن قتيبة وفي الوكالة عن عبد الله بن يونس  
وفي المغازي عن اسمعيل ومسلم عن يحيى كلهم عن مالك به وتابعه سليمان بن بلال عند الشيخين  
(مالك عن عبد الله بن يزيد) بجنبة قبيل الزاي الخزومي مولا هم المديني زاد الشافعي وأبو  
مصعب وغيرهما مولى الاسود بن سفيان (ان زيدا أبا عياش) بجنبة ومحمد كنيته واسم أبيه  
عياش المديني تابعي صدوق نقل عن مالك انه مولى سعد بن أبي وقاص وقيل انه مولى بني مخزوم قال  
أبو عمر زعم بعضهم انه مجهول لا يعرف ولم يذكر الا في هذا الحديث ولم يرو عنه الا عبد الله بن  
يزيد هذا الحديث فقط وقيل بل روى عنه أيضا عمران بن أنس وقيل ان أبا عياش هو ابن عياش  
الزرق واسمه عند طائفة زيد بن الصامت صحابي صغير حفظ عنه صلى الله عليه وسلم وشهد عنه  
بعض مشاهده اه (أخبره انه سأل سعد بن أبي وقاص عن) بيع (اليضاء) أي الشعر كما ورد  
بوجه آخر ولا خلاف فيه عن مالك ووههم وكيع فقال عنه الذرة ولم يقله غيره واليضاء عند العرب  
الشعر والسمة عندهم البرقاله أبو عمر (بالسنة) بضم السين واسكان اللام حب بين الحنطة والشعر  
ولا قشر له كقشر الشعر فهو كالحنطة في ملاسته وكالشعر في طبعه وبرودته قاله الأزهرى وقال  
الجوهري قيل انه ضرب من الشعر لا قشر له ويكون في الغور والجاز (فقال له سعد أيتما أفضل)  
قال مالك أي أكثر في الكيل ويدل له احتياج سعد (فقال اليضاء) أي الشعر (فنهأ عن ذلك) أي  
بيعهما متفاضلا لتقاربهما في المنفعة والخلفة وغيرهما (وقال سعد) محبا لفتواه بالمنع (سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن اشتراء التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
من حوله كافي رواية (أينقص الرطب اذا بيع فقالوا نعم فنهأ عن ذلك) لعدم التماثل فقام سعد  
ماسئل عنه من الشعر والسنة على ما سئل عنه المصطفى من التمر بالرطب يجامع تقارب المنفعة  
(ما جاء في المزابنة والمحاولة)

بضم الميم مفاعلة من الرين وهو الدفع الشديد ومنه الزبانية ملائكة النار لانهم يزبون الكفرة  
فيها أي يدفعونهم ويقال للعرب زبون لانها تدفع ابناءها للبوت وناقه زبون اذا كانت تدفع خالها  
عن الحلب معنى به هذا البيع المخصوص لان كل واحد من المتبايعين يزبن أي يدفع الآخر عن  
حقه بما يزداد منه فاذا وقف أحدهما على ما يكرهه تدافعا فيحرص أحدهما على فسخ البيع والا آخر  
على امضائه والمحاولة بالمهولة والقاف مفاعلة من الحقل وهو الحث وقال بعض اللغويين اسم  
للزراع في الارض وللارض التي يزرع فيها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا نصار ما تصنعون  
بما قلتم أي عزارعكم (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى  
عن المزابنة) بضم الميم وفتح الزاي والموحدة قال القرأز أصله ان المقبون يريد فسخ البيع والغابن  
لا يريد فسخه فيزبان عليه أي يتدافعا زاد ابن بكير وحده والمحاولة (والمزابنة بيع الثمر) بفتح  
المثناة والميم الرطب على التخل ولا بن بكير بيع الرطب (بالتمر) بالفوقية وسكون الميم اليابس  
(كيلا) نصب على التمييز أي من حيث الكيل وليس قيدا في هذه الصورة بل جرى  
على ما كان من عادتهم فلا مفعول له أوله مفعول ولكنه مفعول موافقة لان المسكوت عنه  
أولى بالمنع من المنطوق (وبيع الكرم) بفتح الكاف وسكون الراء ثمر العنب والمراد العنب  
نفسه وفي مسلم من رواية عبيد الله عن نافع وبيع العنب (بالزبيب كيلا) ووقع في رواية اسمعيل  
عن مالك وبيع الزبيب بالكرم كيلا من باب القاب فالاصل ادخال الباء على الزبيب كما رواه  
الجمهور زاد في رواية أيوب عن نافع ان زادا في وان نقص فعلى قال ابن عبد البر هذا التفسير اما  
مرفوع أو من قول الصحابي الراوى فيسلم له لانه أعلم به وفيه جواز تهمة العنب كرمه وحديث



عبد الله بن أبي قيس مات فأعطى  
قبضاً أ كفه فيه فزرع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قبضه فأعطاها  
أباه

((باب في عيادة الذي))

\* حدثنا سليمان بن حرب ثنا  
جابر عن ثابت عن أنس أن غلاماً  
من اليهود كان مريضاً فأتاه النبي  
صلى الله عليه وسلم لم يعودته فوجد  
عند رأسه فقال له أسلم فظنراني  
أبيه وهو عند رأسه فقال أطمع  
أبا القاسم فأسلم فقام النبي صلى  
الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله  
الذي أنقذني من النار \* حدثنا  
أحمد بن حنبل ثنا عبد الرحمن  
ابن مهدي عن سفيان عن محمد بن  
المسكدر عن جابر قال كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يعودني ليس  
برا كب بقل ولا برزون

((باب في فضل العيادة))

\* حدثنا محمد بن عوف الطائي  
ثنا الربيع بن روج بن خليل ثنا  
محمد بن خالد ثنا الفضل بن  
دلهم الواسطي عن ثابت البناني  
عن أنس قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من نواضاً فاحسن  
الوضوء ودعأ أخاه المسلم محسباً  
بوعده من جهنم مسيرة سبعين  
خريفاً قلت يا أبا حمزة وما الخريف  
قال العام \* حدثنا محمد بن كثير  
أنا شعبه عن الحكم عن عبد الله  
ابن نافع عن علي قال ما من رجل  
يهود مريضاً محسباً إلا خرج معه  
سبعون ألف ملك يستغفرون  
له حتى يصبح وكان له خريف من  
الجنة ومن أتاه مصححاً خرج معه  
سبعون ألف ملك يستغفرون له  
حتى يمسي وكان له خريف من  
الجنة \* حدثنا عثمان بن أبي

النهي عن تسميته به للتزويه وعبر به هناليان الجواز قيل وهذا على أن التفسير مرفوع أما على أنه  
من قول الصحابي فلا وأخرجه البخاري عن اسمعيل وعبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى ثلاثهم  
عن مالك بن نافع وأيوب عن الشخين وعبد الله والليث ويونس والضحال وموسى بن عقبة كلهم  
عن نافع عن مسلم نحوه (مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان) وهب أو قرمان بضم القاف  
وسكون الزاي (مولى) عبد الله (بن أبي أحمد) عبد بن محسن الأسدي (عن أبي سعيد الخدري  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع المزانية والمحاقلة) بضم الميم فحاء مهملة فالف فقفاف  
مأخوذة من الحقل وهو الحث وموضع الزرع (والمزانية اشتراء الثمر) بالمثلثة (بالتمر) بالفوقية  
(في رؤس النخل) زاد ابن مهدي عن مالك عند اسمعيل كذا وهو موافق لحديث ابن عمر  
فوقه ومروانه ليس بيقيد (والمحاقلة كراء الأرض بالحنطة) وما في معناه من جميع الطعام على  
اختلاف أنواعه وتفسيرها بذلك يحيى على أن الحقل الأرض التي تزرع تكبر ما تصنعون بحقلكم  
أي عزارعكم ومنه المثل لا تنبت البقلة إلا الحقل وهذا التفسير ما مرفوع أو من قول أبي سعيد  
فيسلم له لأنه أعلم به ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم من طريق ابن وهب كلاهما عن  
مالك بن (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن  
المزانية والمحاقلة والمزانية اشتراء الثمر) بالمثلثة وفتح الميم (بالتمر) بالفوقية وسكون الميم فهي في  
النخل (والمحاقلة اشتراء الزرع بالحنطة) أي القمح وبه عبر في رواية عقيل عن الزهري عند مسلم  
(واستكراء الأرض بالحنطة) أي القمح وبه عبر في مسلم وهو عنده مرسل أيضاً من رواية عقيل  
فهو متابع لمالك قال ابن عبد البر هذا الحديث مرسل في الموطأ عند جميع الرواة وكذا رواه أصحاب  
ابن شهاب عنه وقد روى النهي عنهما جماعة منهم جابر وابن عمرو أبو هريرة ورافع بن خديج  
وكلهم مع من ابن المسيب وقد رواه ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن طارق عن سعيد بن  
المسيب عن رافع بن خديج قال نهي صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزانية وقال ابن رزق ثلاثة  
رجل له أرض فهو يزرعها ورجل منع أرضاً فهو يزرع ما منع ورجل استكرى أرضاً يذهب أو فضة  
أه وأخرجه الخطيب عن أحمد بن أبي طيبة عيسى بن دينار الجرجاني عن مالك عن الزهري عن  
ابن المسيب عن أبي هريرة موصولاً والجرجاني وإن كان صدوقاً لكن له أفراد (قال ابن شهاب  
فسألت سعيد بن المسيب عن استكراء الأرض بالذهب والورق) الفضة (فقال لا بأس بذلك) أي  
يجوز وعليه نص الحديث كما رأيت (قال مالك نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزانية) في  
الاحاديث المذكورة قال عياض ما فسر به الحديث المزانية هو أحد أنواعها وفسرها الموطأ  
بما هو أوسع فقال (وتفسير المزانية أن كل شيء من الجراف الذي لا يعلم كبله ولا وزنه ولا عدده)  
إشارة إلى أن قوله في الحديث كسلاً خرج على الغالب أو مفهوم موافقة وانها ليست مقصورة على  
النخل (أبيع شيء مسمى من الكيل أو الوزن أو العدد) فحاصله ما قاله المازري أنها بيع مجهول  
بمجهول من جنسه ويبيع معلوم بمجهول من جنسه فيشمل تفسير الحديث فإن كان الجنس ربوباً  
حرم البيع لا رباً والمزانية أما الربا فلعدم تحقق المساواة والشك في الربا كتحققه وأما المزانية  
فلوجود معناها لأن كلام المتبايعين يدفع الآخر لئلا شرط اتحاد الجنس لأن به ينصرف الغرض  
إلى القلة والكثرة فكل واحد يقول ما أخذت أكثر وقد غبت صاحبي وإن كان الجنس غير ربوي  
حرم البيع للمزانية فقط لكن إن تحقق الفضل فيما ليس بربوي جاز وبشدة وإن المقبوض وعيب  
الفضل اظهروه له وتعقب أبو عبد الله الأبي قول عياض تفسير الحديث أحد أنواع المزانية بأنه  
أن عني أنه لا يتناول الأبيع المعلوم بالمجهول لقوله كيلاً بأنه يتناول بيع المجهول بالمجهول بقياس  
الأولى وإن عني أنه لا يتناول إلا الربوي فأنما ذلك من حيث اللفظ وأما من حيث المعنى فيتناول

شبهة ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش  
عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي  
لبي عن علي عن النبي صلى الله  
عليه وسلم بعناه لم يذكر الخريف  
قال أبو داود رواه منصرف ورعن  
الحكم كما رواه شعبه

((باب في العيادة مرارا))

• حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
عبد الله بن غير عن هشام بن عروة  
عن أبيه عن عائشة قالت لما  
أصيب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وماه رجل في الأكل فضرب عليه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خيه في المسجد ليعوده من قريب  
((باب العيادة من الرمد))

• حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي  
ثنا حجاج بن محمد عن يونس بن  
أبي إسحق عن أبيه عن زيد بن  
أرقم قال عاذني رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من وجع كان يعينني  
((باب الخروج من الطاعون))

• حدثنا القعنبى عن مالك عن ابن  
شهاب عن عبد الحميد بن عبد  
الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد  
الله بن عبد الله بن الحرث بن نوفل  
عن عبد الله بن عباس قال قال  
عبد الرحمن بن عوف سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا  
سمعت به بارض فلا تقدموا عليه  
وإذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا  
فراراً منه

((باب الدعاء للمريض بالشفاء عند  
العبادة))

• حدثنا هرون بن عبد الله ثنا  
مكي بن إبراهيم ثنا الجعيد عن  
عائشة بنت سعد أن أباها قال  
اشكيت بمكة فجاءني النبي صلى  
الله عليه وسلم يهودني ووضع يده  
على جبهتي ثم مسح صدري وبطني

غيره لتقرر معنى المزابنة فيه بالمعنى الذي قررره المازرى في الوجه الثاني المتقدم فتفسير العلماء  
المزابنة ليس بأعم من تفسير الحديث بل هو مساو له وهو ما مرفوع فلا معدل عنه أو من الراوى  
وله مزية وبسط الامام هذا فقال (وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المصبر) بشد  
الموحدة المجموع بعضه فوق بعض (الذي لا يدركه من الخطئة أو التمر أو ما أشبه ذلك من  
الاطعمة أو يكون للرجل السلامة من الخطئ) بفتح المجهمة والموحدة ما يسقط من ورق الشجر (أو  
النوى) للبلح (أو القصب أو العصفور) ثبت معروف (أو الكرسف) بالضم القطن (أو الكنان)  
بفتح الكاف معروف وله بزر يعصر ويستصح به قال ابن دريد الكنان عربى معى بذلك لأنه يمكن  
أى يسود إذا ألقى بعضه على بعض (أو القفر) بفتح القاف وبالزاي معرب قال الليث وهو ما يعمل  
منه لا يرسم ولذا قال بعضهم القفر لا يرسم مثل الخطئة والدقيق (أو ما أشبه ذلك من السلع  
لا يدركه كيل شئ من ذلك ولا وزنه ولا عدد فيقول الرجل لرب تلك السلعة كل) بكسر الكاف  
(سلعة هذه) بنفسك (أو من يكيلها أو وزن من ذلك ما يوزن أو عدد منها ما كان بعدد فما  
نقص من كذا أو كذا أصالة تسمية بسمها أو وزن كذا أو كذا أو عدد كذا أو كذا فما نقص من ذلك  
فعلى غرمه) بضم فكوى أى دفعه (لك حتى أوفيك تلك التسمية فما زاد على التسمية فهو لى  
أخمن ما نقص من ذلك على أن يكون لى ما زاد فليس ذلك بيعاً) شرعياً جائزاً (ولكنه المخاطرة)  
المستفادة من لفظ المزابنة قال ابن حبيب الزين الخطر وقيل الدفع كأنه دفع عن البيع الشرعى  
وعن معرفة التساوى (والفرر) ما أول ما قبله فهو لغة الخطر (والقمار) بكسر القاف المقابلة  
مبتدأ خبره (يدخل هذا لأنه لم يشتر منه شيئاً أخرجه ولكنه ضمن له ما به من ذلك الكيل أو  
الوزن أو العدد على أن يكون له ما زاد على ذلك فإن نقصت تلك السلعة من تلك التسمية أخذ من  
مال صاحبه ما نقص بغير عن ولا به طيبة بها نفسه) فهو من أكل المال بالباطل (فهذا يشبهه  
القمار وما كان مثل هذا من الأشياء فذلك يدخله ومن ذلك أيضاً أن يقول الرجل للرجل له الثوب  
أخمن لك من ثوبك هذا كذا أو كذا ظاهرة) بكسر الظاء المجهمة ما يظهر للعين وهى خلاف بطانة  
(قلنوة) بفتح القاف واللام واسكان النون وضم السين وقع الواو مفردة قلانس (قدرك كل ظاهرة  
كذا أو كذا الشئ بسمه فما نقص من ذلك فعلى غرمه حتى أوفيكه وما زاد فى أو أن يقول الرجل  
للرجل أخمن لك من ثيابك هذه كذا أو كذا بصاد زرع) بفتح الذال المجهمة واسكان الراء وقيل (كل  
قبض كذا أو كذا فما نقص من ذلك فعلى غرمه وما زاد على ذلك فى أو أن يقول الرجل للرجل له  
الجلود من جلود البقر أو الابل أقطع جلودك هذه نعالاً على امام) بكسر الهمزة أى مثال (يريه آياه  
فما نقص من مائة) أى حقيقة وصفة (زوج فعلى غرمه وما زاد فهو لى ما ضمنت لك وما يشبه ذلك  
أن يقول الرجل للرجل عنده حب البان) بضم معروف وهو الخلاف بخفة اللام قال الصغاني  
وشد هام من لحن العوام (اعصر حبك هذا فما نقص من كذا أو كذا أو طلاف على أن أعطيكه وما زاد  
فهو لى فهذا كله وما أشبهه من الأشياء أو ضارعه) شابهه فهو مساو حسنه اختلاف اللفظ والعرب  
تفعل ذلك لأننا كبداً من المزابنة التى لا تصلح ولا تجوز وكذلك أيضاً إذا قال الرجل للرجل له الخطئ أو  
النوى أو الكرسف أو الكنان أو القصب) بالاضاد المجهمة الساكنة ثبت معروف (أو العصفور) اتباع  
منك هذا الخطئ بكذا أو كذا أصاعاً من خبط يخط مثل خبطه أو هذا النوى بكذا أو كذا أصاعاً من نوى  
مثله وفى العصفور الكرسف والكنان والقصب مثل ذلك فهذا كله يرجع الى ما رصفناه من  
المزابنة) فلا يجوز شئ من ذلك لدخوله تحت نهيته صلى الله عليه وسلم عنها قال فى الاستذكار يشهد  
قول مالك لغة العرب فى المزابنة من الزين وهو المقامرة والدفع والمغالبة وفى معنى ذلك الزيادة  
والنقص حتى قال بعض اللغويين القصر مشتق من انقمار لزيادته ونقصانه فانزابة والقمار



## ﴿جامع بيع الثمر﴾

(قال مالك من اشترى ثمر من فحل مسماء أو حائط مسمى أو لبنا من غنم مسماء أنه لا بأس بذلك) أي يجوز (إذا كان يأخذ عاجلا بشرع المشتري في أخذه عند دفعه الثمن) يئلك للتجبل (وإنما مثل ذلك بمنزلة راوية بنت دينار أو دينار بن ويعطيه ذهبه ويشترط عليه أن يكبل له منها فهذا لا بأس به فإن اشقت الراوية فذهب زيتها فليس للمبتاع الإذنه ولا يكون بينهما بيع وأما كل شيء كان حاضرا يشتري على وجهه مثل اللبن إذا حلب والرطب يستجني) بين التا كيد أي يجني (فيأخذ المبتاع يوما بيوم فلا بأس به فإن قضي قبل أن يستوفي المشتري ما اشتري رد عليه البائع من ذهبه بحساب ما بقي له أو يأخذه منه المشتري سلعة بما بقي له يتراضيان عليهما ولا يفارقه حتى يأخذها فإن فارقه فإن ذلك مكروه لأنه يدخله الدين بالدين وقد نهي) صلى الله عليه وسلم (عن الكالئ بالكائ) بالله جزوه والدين بالدين (فإن وقع في بيعهما أجل فانه مكروه ولا يحل فيه تأخير ولا نظرة) بفتح فكسر تأخير (ولا يصلح إلا بصفة معلومة أني أجل مسمى فيه من ذلك البائع للمبتاع ولا يسمي ذلك في حائط بعينه ولا في غنم بأعيانها أو سئل مالك عن الرجل يشتري من الرجل الحائط فيه ألوان) أنواع (من الفحل من الجوة) نوع من أجود ثمر المدينة (والكيس) نوع من الثمر ويقال من أجوده (والعذق) بفتح المهملة واسكان المهملة وقاف أنواع من الثمر ومنه عذق ابن الحبيبي وعذق ابن طاب وعذق ابن زيد قاله أبو حاتم (وغير ذلك من ألوان الثمر فيستثنى البائع منها ثمر الخلة أو الفسلات يختارها من فحلها فقال مالك ذلك لا يصلح لانه إذا صنع ذلك ترك ثمر الخلة من الجوة ومكبله ثمرها خمسة عشر صاعا وأخذ مكانها ثمر فحل من الكيس ومكبله ثمرها عشرة أصوع) جمع قلة اصاع ويجمع كثرة على صبعان وفي نسخة أصع جمع أيضا الصاع على القلب كما قيل دار وادر بالقلب قاله القاسمي وجعله أبو حاتم من خطا العوام قال ابن الأنباري وأيس بخطأ في القياس وإن لم يسمع من العرب لكنه قياس ما نقل عنهم من نقل الهمة من موضع العين إلى موضع الباء فيقولون أبا روابار (وإن أخذ الجوة التي فيها خمسة عشر صاعا وترك التي فيها عشرة أصوع) وفي نسخة أصع (من الكيس فكانه اشترى الجوة بالكيس متفاخلا) فيدخل في النهي عن ذلك (وذلك مثل أن يقول الرجل للرجل بين يديه) أي عذده (صبرة من الثمر قد صبر) بالشديد (الجوة فجعلها خمسة عشر صاعا وجعل صبرة الكيس عشرة أصع وجعل صبرة العذق اثني عشر صاعا أعطى صاحب الثمر ديناراً على أنه يختار فيأخذ أي تلك الصبر شاء فهذا لا يصلح) لأن الخبر يعد منتقلا (وسئل مالك عن الرجل يشتري الرطب من صاحب الحائط فيسلفه الدينار ما ذله إذا ذهب رطب ذلك الحائط قال مالك يحاسب صاحب الحائط ثم يأخذ منه ما بقي له من ديناره إن كان أخذ بثلاثي دينار رطباً أخذ ثلث الدينار الذي بقي له وإن كان أخذ ثلاثة) نصب على التوسع أي ثلاثة (أرباع دينار رطباً) مفعول أخذ (أخذ الربع الذي بقي له أو يتراضيان بينهما فيأخذ بما بقي له من ديناره عند صاحب الحائط ما بذله إن أحب أن يأخذ ثمر أو سلعة سوى الثمر أخذها بما فضل له فإن أخذ ثمر أو سلعة أخرى فلا يفارقه حتى يستوفي ذلك منه) لا يلزم عليه بيع الدين بالدين (وإنما هذا بمنزلة أن يكرى الرجل الرجل راحلته بعينها أو يواجر غلامه الحياط أو النجار أو العمال) بالشديد (غير ذلك من الأعمال أو يكرى مسكنه وينسلف اجارة ذلك الغلام أو كراء ذلك المسكن أو تلك الراحلة ثم يحدث في ذلك حدث بموت أو غير ذلك فيرد الرب الراحلة أو العبد أو المسكن إلى الذي سلفه ما بقي من كراء الراحلة أو اجارة العبد أو كراء المسكن يحاسب صاحبه بما استوفى من ذلك إن كان استوفى نصف حقه رد

ثم قال اللهم اشهد سعداً وأخماً

هجرته

﴿باب الدعاء للمريض عند العيادة﴾

\* حدثنا الربيع بن يحيى ثنا شعبه ثنا يزيد أبو خالد عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من عاد مريضاً لم يحضر أجره فقال عنه سبع مرار أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك إلا قال الله من ذلك المريض \* حدثنا يزيد بن خالد الرملي ثنا ابن وهب عن حي ابن عبد الله عن الجبلي عن ابن عمر وقال قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا جاء الرجل يودع مريضاً فليقل اللهم اشف عبدك يسكا لك عدواً أو عشي لك إلى جنازة

﴿باب كراهية تمني الموت﴾

\* حدثنا بشر بن هلال ثنا عبد الوارث عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدعون أحدكم بالموت فضررت به ولكن ليقول اللهم احيني ما كانت الحياة خيراً لي وثوقي إذا كانت الوفاة خيراً لي \* حدثنا محمد بن بشر ثنا أبو داود ثنا شعبه عن قتادة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقسین أحدكم الموت فذكر مثله

﴿باب موت القيامة﴾

\* حدثنا محمد بن داود ثنا يحيى عن شعبه عن منصور عن عيسى بن سلمة أو سعد بن عبيدة عن عيسى بن خالد السلمي عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال مرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال مرة عن عبيد قال موت القيامة أخف

(باب فضل من مات في الطاعون)

حدثنا القعني عن مالك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحرث بن عتيك وهو جد عبد الله بن عبد الله أبو أمه أنه أخبره أن جابر بن عتيك أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء بهود عبد الله بن ثابت فوجدته قد غاب فصاح به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غلبنا عتيك يا أبا الربيع فصاح النسوة وبكين فجعل ابن عتيك يسكنهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن فإذا وجب فلا تبكين يا كيسة قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال الموت قالت ابنته والله إن كنت لأرجو أن تكون شهيدا فأنك قد كنت قضيت جهازك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل قد أوقع أجره على قدر نيتيه وما تعدون الشهادة قالوا القتل في سبيل الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله المطعون شهيد والغرق شهيد وصاحب ذات الجنب شهيد والمبطون شهيد وصاحب الحريق شهيد والذي يموت تحت الهدم شهيد والمرأة تموت بجميع شهيدة

(باب المريض يؤخذ من أطقاره

وعائته)

حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا إبراهيم بن سعد أنا ابن شهاب أخبرني عمر بن جارية الثقفي حليف بني زهرة وكان من أصحاب أبي هريرة عن أبي هريرة قال ابتاع

عليه النصف الباقي الذي عنده وإن كان أقل من ذلك أو أكثر فبضاب ذلك رد إليه ما بقي له وهذا كله ظاهر غني عن شرحه (ولا يصلح التسليف في شيء من هذا يسلف فيه بعينه إلا أن يقبض المسلف) بكسر اللام (ماسلف فيه عند دفعه الذهب إلى صاحبه يقبض العبد أو الراحلة أو المسكن أو يبدأ فيما اشترى من الرطب فبأخذ منه عند دفعه الذهب إلى صاحبه لا يصلح أن يكون في شيء من ذلك أجل ولا تأخير وتفسير ما كره من ذلك أن يقول الرجل للرجل أسلفك في راحلتك فلانة) المعينة واطلاقها على غير الانس أنكره بعضهم ورد بأن في الحديث مات فلانة لثاة (أركبها في الحج وبينه وبين الحج أجل) أي مدة (من الزمان أو يقول مثل ذلك في العبد أو المسكن فإنه إذا صنع ذلك كان أغا يسلفه ذهباً على أنه إن وجد تلك الراحلة صحيحة لذلك الأجل الذي سمى له فهي له بذلك الكراء وإن حدث بها حدث من موت أو غيره رد عليه ذهبه وكانت عليه على وجه السلف عنده وانما فرق بين ذلك القبض) فاعل فرق (من قبل ما استأجر أو استكرى فقد خرج من الغرر والمسلف الذي يكره وأخذ أحرار معلوما) بخلاف من لم يقبض (وانما مثل ذلك أن يشتري الرجل العبد أو الوليدة فيقبضهما) بالنصب (ويؤخذ أثمانهما) بالجمع كراهة توالي تثنتين (فإن حدث بهما حدث من هذه السنة أخذ ذهبه من صاحبه الذي ابتاع منه فهذا لا بأس به وبهذا مضت السنة في بيع الرقيق ومن استأجر عبداً بعينه أو تكارى راحلة بعينها إلى أجل يقبض العبد أو الراحلة إلى ذلك الأجل فقد عمل بما لا يصلح له هو قبض ما استكرى أو استأجر ولا هو سلف في دين يكون ضامنا على صاحبه حتى يستوفيه) بيان لنفي الصلاح

(بيع الفاكهة)

(قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن من ابتاع شيئا من الفاكهة رطبها أو يابسها) بخفضهما (فإنه لا يبيعه حتى يستوفيه) لانه من الطعام وقد نهى عن بيعه قبل استيفائه كما يأتي (ولا يباع شيء منها بعضه ببعض) بدل من الشيء (الأيديد) لا يدخله ربا النساء (وما كان منها مما يبيس فيصير فاكهة يابساً يدخر ويؤكل فلا يباع بعضه ببعض الأيديد) مناجزة (ومثلا بئيل) أي متساويا (إذا كان من صنف واحد) لدخول ربا الفضل والنساء (فإن كانا من صنفين مختلفين فلا بأس بأن يباعا) (أو كانا من صنف واحد) أي مناجزة (ولا يصلح إلى أجل) ربا النساء (وما كان منها لا يبيس ولا يدخر وانما يؤكل رطباً كهيئة البطيخ والقلع والخربز) بكسر المعجمة وزاي آخره نوع من البطيخ (والجزر والأترج) يضم الهمزة وشدة الجيم فاكهة معروفة الواحدة أترجة وفي لغة ضعيفة ترنج قال الأزهري والاولى هي التي تكلم بها الفقهاء وارتضاء الصويون (والمسوز) الفاكهة المعروفة الواحدة موزة (والرمان) فعال ونونه أصلية ولذا ينصرف فان سمى به امتنع جلا على الأكثر الواحدة رمانة (وما كان مثله وإن يبيس لم يكن فاكهة بعد ذلك وليس هو مما) وفي نسخة مثل ما (يدخر ويؤكل) فاكهة فأراه خفيفاً أن يؤخذ منه من صنف واحد أو صنفين

بيد فاذا لم يدخل فيه شيء من الأجل فإنه لا بأس به) أي يجوز

(بيع الذهب بالورق عينا ونبرا)

حالان من الذهب والتبر ما كان من الذهب غير مضروب فان ضرب دنانير فهو عين (مالك عن يحيى ابن سعيد) الانصاري (انه قال) من سلا ورواه ابن وهب عن الليث بن سعد وعمر بن الحرث عن يحيى بن سعيد أنه حدثهما أن عبد الله بن أبي سلمة حدثه أنه بلغه أن رسول الله قد كره قبل أن يشبه عبد الله هو الهذلي يروي عن ابن عمر وغيره وزعم البخاري أنه والله عبد العزيز بن أبي سلمة قاله أعلم قاله أبو عمر (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم السعد بن سعد بن أبي وقاص وسعد ابن عباد كرواه يعقوب بن شيبة وغيره بأسناد صحيح عن فضالة قال كنا يوم خيبر ففعل صلى الله



عن الحارث بن عاصم بن نوفل خبيبا  
وكان خبيب هو قتل الحارث بن  
عاصم يوم بدر فلبث خبيب عندهم  
أسيرا حتى أجمعوا قتله واستعار  
من ابنه الحارث موسى يستعدها  
فأعانه فدرج بن لها وهي فافلة  
حتى أنه فوجده مخليا وهو على  
نخذه والموسى بيده فقرعت قرعة  
عرفها فقال أتحشبن أن أقتلهما  
كنت لأفعل ذلك قال أبوداود روى  
هذه القصة شعيب بن أبي حمزة  
عن الزهري أخبرني عبيد الله بن  
عباس أن ابنه الحارث أخبرته  
أنهم حين أجمعوا به - منى لقتله  
استعار منها موسى يستعدها  
فأعانه

((باب حسن الظن بالله عند

الموت))

حدثنا مسدد ثنا عيسى  
ابن يونس ثنا الاعمش عن أبي  
سفيان عن جابر بن عبد الله قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول قبل موته ثلاث قال  
لا يموت أحدكم الا وهو يحسن  
الظن بالله

((باب تطهير ثياب الميت))

حدثنا الحسن بن علي ثنا ابن  
أبي مريم أنا يحيى بن أيوب عن  
ابن الهادي عن محمد بن إبراهيم  
عن أبي سلمة عن أبي سعيد  
الخدري أنه لما حضره الموت دعا  
بثياب جدد فلبسها ثم قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول الميت يبعث في ثيابه التي  
يموت فيها

((باب ما يستحب أن يقال عند

الميت من الكلام))

حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان  
عن الاعمش عن أبي رائل عن أم

عليه وسلم على الغنائم سعد بن أبي وقاص وسعد بن عباد (أن يبيعا آنية من المغنم) أي مغنم  
خبيبر (من ذهب أو فضة فباعا كل ثلاثة بأربعة عينا أو كل أربعة بثلاثة عينا) شذ الرأوى (فقال  
لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أريتم أفردا) ما بعتما وفيه أمر الامام ببيع المغنم اذا رأى ذلك  
ويقسم الثمن وانما ورد البيع ولم يأمر عاملا على خبيبر لما باع صاعدين بجمع بصاع من خبيبر بالرد  
لاحتمال ان مبيع الآنية موجود معلوم بخلاف مبيع الجع أولم يتقدم نهى قبل بيع الخبيبر  
فلا يفسخ بخلاف الآنية وانما بيعت قبل كسرها لان المشتري لا بد له من كسرها ولا يفيها  
للاستفاد بها الحديث الذي يشرب في آنية الفضة فانما يجزى بطنه نار جهنم (مالك عن موسى  
ابن أبي عمير) المديني ثقة له في الموطأ من فروع الحديث الواحد (عن أبي الجباب) بضم المهملة  
وموحدين بينهما ألف (سعيد) بكسر العين (ابن يسار) المديني ثقة متقن (عن أبي هريرة أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما) أي زيادة فيحرم  
الربا في الذهب والفضة لعل الثمنية الغالبة قال يويان المتحد جندهما كذهب بذهب وفضة بفضة  
يحرم فيهما التفاضل وكذا النساء والتفرق قبل التقابض وقد زاد في حديث علي عن ابن ماجه  
وصححه الحاكم عقب قوله لا فضل بينهما فن كانت له حاجة بورق فليصرفها بذهب ومن كانت له  
حاجة بذهب فليصرفها بالورق والصرف هاء وهاء وهذا رواه مسلم من طريق ابن وهب عن مالك  
وتابعه سليمان بن بلال عن موسى بن عبيد الله أيضا ورواه النسائي من طريق مالك وغيره (مالك  
عن نافع) أمولى ابن عمر (عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل) أي الاحال كونها متماثلين أي متساويين أي مع  
الحلول والتقابض في المجلس (ولا تشفوا) بضم القوية وكسر الشين المججمة وضم الفاء المشددة  
من الاشفاق أي لا تفضلوا (بعضها على بعض) والشف بالكسر الزيادة (ولا تتبعوا الورق بالورق)  
بكسر الراء فيهما الفضة بالفضة (الا) حال كونها (متلا بمثل) بكسر الميم أي متماثلين (ولا  
تشفوا) أي لا تفضلوا (بعضها على بعض ولا تتبعوا منها شيئا غائبا) أي مؤجلا (بناجز) بنون وجيم  
وزاى أي يحاضر فلا بد من التقابض في المجلس وفيه ان الزيادة وان قلت حرام لان الشفوف  
الزيادة القليلة ومنه شفاقة الاناء وهي البقية القليلة من الماء ولا خلاف في منع الصرف المؤخر الا  
في دينار في ذمة آخذ صرفه الا أن أوفى دينار في ذمة وصرفه في ذمة أخرى فيتفاضل معا فذهب  
مالك وأصحابه الى جواز الصورتين بشرط حلول مافي الذمة وأن يتناجزا في المجلس وأجاز أبو حنيفة  
وأصحابه الصورتين وان لم يحل مافي الذمة فيهما امر اعاة لبراءة الذمم وأجاز الشافعي وابن كنانة وابن  
وهب الصورة الاولى دون الثانية قاله عياض ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن  
يحيى كلاهما عن مالك به ورواه الترمذي والنسائي أيضا من طريق مالك (مالك عن جند بن قيس  
المكي) أي صفوان القاري الاعرج من رجال الجماعة (عن مجاهد) بن جبر بفتح الجيم وسكون  
الموحدة أبي الحاج الخزومي مولا هم المكي امام في التفسير وفي العلم مات سنة احدى أو اثنتين أو  
ثلاث أو أربع ومائة وله ثلاث وثلاثون سنة (انه قال كنت مع عبد الله بن عمر) بن الخطاب (بغاه  
صانع) هو وردان الرومي كما أخرجه ابن عبد البر من طريق ابن عيينة عن وردان انه سأل ابن عمر  
(فقال يا أبا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (اني أحوغ الذهب) أجمع له حليا (ثم أبيع الشيء) المصوغ  
(بأكثر من وزنه فاستفضل) أسبق في السبق للأكد (من ذلك قدر عمل يدي فنهاه عبد الله عن  
ذلك) للربا (بفعل الصانع يردد) يعيد (عليه المسئلة) المذكورة (وعبد الله ينهاه عن ذلك حتى  
انتهى الى باب المصعد أو الى دابة يريد أن يركبها) شذ الرأوى (ثم قال عبد الله بن عمر الدينار  
بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل) زيادة (بينهما هذا عهد) أي وصية (بيننا) صلى الله عليه وسلم

سلة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حضرتم الميت فتولوا خير فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون فلما مات أبو سلة قالت يا رسول الله ما أقول قال فولي اللهم اغفر له وأعقبنا عقي صالحا قال فأعقبني الله تعالى به محمد صلى الله عليه وسلم

((باب في التلقين))

• حدثنا مالك بن عبد الواحد المديني ثنا الفضال بن مخلد ثنا عبد الحميد بن جعفر حدثني صالح بن أبي عريب عن كثير بن مرة عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة • حدثنا مسدد ثنا بشر ثنا عمار بن غزوة ثنا يحيى بن عمار قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضوا موتاكم قول لا إله إلا الله

((باب في قبض الميت))

• حدثنا عبد الملك بن حبيب أبو عمروان ثنا أبو إسحق يعني الفزاري عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن قبيصة بن ذؤيب عن أم سلة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي سلة وقد شق بصره فأغمضه فصيح ناس من أهله فقال لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون ثم قال اللهم اغفر لأبي سلة وارفع درجاته في المهديين وأخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله رب العالمين اللهم افسح له في قبره ونور له فيه

((باب الاسترجاع))

• حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا

(البناء وعهدنا إليكم) وقد بلغنا ثم قال أبو عمرو قوله الدينار بالدينار الخ إشارة إلى جئنا الأصل لا إلى المضروب دون غيره بدليل إشارة ابن عمر الحديث على سؤال الصائغ له عن الذهب المصوغ وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم الفضة بالفضة والذهب بالذهب مثلا مثل وزن بوزن ولا أعلم أحدا حرم التفاضل في المضروب من الذهب والفضة المدرهمة دون التبر والمصوغ منهما إلا ما جاء عن معاوية والاجماع على خلافه قال وفي قوله نبينا نصريح بالمراد في قوله في رواية ابن عيينة هذا عهد صاحبنا يقول الشافعي يعني به أباه عمر غلط على أصله لأن صاحبنا يحمل يحتمل أنه أراد النبي صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر ويحتمل أنه أراد عمر فلما قال مجاهد عن ابن عمر عهد نبينا فسر ما أجمل وردان وهذا أصل ما يعقده الشافعي في الآثار لكن الغلط لا يسلم منه أحد وانما دخلت الدخلة على الناس من جهة التقليد لانه إذا تكلم العالم عند من لا ينعم النظر بشئ كتبه وجعله دينار دبه ما خالفه دون معرفته وجهه فيقع الخلل اه (مالك انه بلغه عن جده) وصله مسلم من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن سليمان بن يسار عن (مالك بن أبي عامر) ان عثمان بن عفان قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا الدينار بالدينار بن ولا الدرهم بالدرهمين) فيحرم ربا الفضل ولو قل فيحتمل أن يكون الذي بلغه ابن وهب أو مخزومة بن بكير (مالك عن زيد بن أسلم) العدوي مولا هم المدني (عن طاه بن يسار) بقتية ومهمل خفيفة (ان معاوية بن أبي سفيان) حضر بن حرب (باعت سقاية) بكسر السين قبل هي البرادة يرد فيها الماء تعلق (من ذهب أو ورق) قضية (بأكثر من وزنها) قال ابن حبيب زعم أصحاب مالك ان السقاية قلادة من ذهب قيمها جواهرها يس كقالبها والقلادة لا تسمى سقاية بل هي كأس كبيرة يشرب بها ويكال بها وأما القلادة وهي العقد التي تعلقها المرأة على عنقها فتغيرها ابتاعها معاوية بثمانية دينار فيها ذهب وجوهر من أولو ياقوت وزبرجد فقام عباد بن الصامت وأخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن ذلك (فقال أبو الدرداء) عويمر وقيل عامر بن قيس الانصاري صحابي جليل عابد أول مشاهير أجدات في خلافة عثمان وقيل عاش بعد ذلك (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا الامثلة) أي سواء في القدر (فقال معاوية ما أرى بمثل هذا بأسا) امالانه حمل النهي على المسبوك الذي به التعامل وقيم المتلفات أو كان لا يرى ربا الفضل كابن عباس (فقال أبو الدرداء من يعذوني) بكسر الهمزة (من معاوية) أي من يلومه على فعله ولا يلومني عليه أو من يقوم به ذري إذا جازيته بصنعه ولا يلومني على ما أفعله به أو من ينصرتي يقال عذرتك إذا نصرتك (أنا أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن رأيه) أنف من رد السنة بالرأي وصدر العلماء تضيق عن مثل هذا وهو عندهم عظيم رد السن بالرأي (لا أسا كنك بأرض أنت بها) وجاز لا مرأ أن يهجر من لم يسمع منه ولم يطعه وأيس هذا من الهجرة المكروهة ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم أمر الناس أن لا يكلموا كعب بن مالك حين تخلف عن غزوة تبوك وهذا أصل عند العلماء في مجانبته من ابتدع وهجرته وقطع الكلام عنه وقد رأى ابن مسعود رجلا يضحك في جنازة فقال والله لا أكلم أبدا قاله أبو عمرو (ثم قدم أبو الدرداء) من الشام (على عمر بن الخطاب) المدينة (فذكر ذلك له فكتب عمر بن الخطاب إلى معاوية أن لا يبيع ذلك الامثلة مثل وزن بوزن) بيان للمثل قال أبو عمرو لا أعلم ان هذه القصة عرضت لمعاوية مع أبي الدرداء الا من هذا الوجه وانما هي محفوظة لمعاوية مع عباد بن الصامت والطرف متوازية بذلك عنهما اه والاسناد صحيح وان لم يرد من وجه آخر فهو من الافراد الصحيحة والجمع ممكن لانه عرض له ذلك مع عباد وأبي الدرداء (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الامثلة مثل أي متساويا (ولا تشفوا) أي تفضلوا بعضها على بعض ويطلق الشف بالذهب الامثلة مثل



حماد أنا ثابت بن عمر بن  
أبي سلمة عن أبيه عن أم سلمة  
قالت قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إذا أصابت أحدكم مصيبة  
فليقل أنا لله وأنا إليه راجعون  
اللهم عندك احتسب مصيبي  
فأجرتني فيما أوأبدل لي بها خيرا منها  
(باب الميت يسجي)

\* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا  
عبد الرزاق ثنا معمر بن  
الزهرى عن أبي سلمة عن عائشة  
أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى  
في ثوب حبرة

(باب القراءة عند الميت)

\* حدثنا محمد بن العلاء ومحمد بن  
مكي المروزي المعنى قالا ثنا ابن  
المبارك عن سليمان التيمي عن  
أبي عثمان وليس بالنهدي عن  
أبيه عن معقل بن يسار قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم اقرأوا  
على موتاكم

(باب الجلوس عند المصيبة)

\* حدثنا محمد بن كثير ثنا سليمان  
ابن كثير عن يحيى بن سعيد عن عمرة  
عن عائشة قالت لما قتل زيد بن  
حارثة وجعفر وعبد الله بن رواحة  
جلس رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في المسجد يعرف في وجهه  
الحزن وذكر القصة

(باب التعزية)

\* حدثنا يزيد بن خالد بن عبد الله  
بن موهب الهمداني ثنا الفضل  
عن ربيعة بن سيف المعافري عن  
أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد  
الله بن عمرو بن العاص قال قبرنا مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يعني ميتا فلما فرغنا أنصرف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وانصرفنا معه فلما حاذى بابا وقف

لغة أيضا على النقص وهو من أسماء الأضداد (ولا تبيعوا الورق بالورق) أي الفضة (الامثلة بمثل)  
بكسر فسكون فيهما (ولا تشفوا) تزيدوا (بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالذهب أحدهما  
عائب) عن المجلس (والآخر ناجز) أي حاضر وهذا تقدم مر فوعا عن أبي سعيد وذکر هذا  
الموقوف إشارة لاستمرار العمل به ولزيادة قوله (وان استنظرك إلى أن يلج) يدخل (بيته فلا تنظره)  
لا تؤخره (انني أخاف عليكم الرماء) بفتح الراء والميم والمد (والرماء هو الربا) أي الزيادة والتأخير وفي  
رواية الأرماء يقال أرمى على الشيء وأرمي إذا زاد عليه (مالك بن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن  
عمران بن عمرو بن الخطاب قال لا تبيعوا الذهب بالذهب الامثلة بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا  
تبيعوا الورق بالورق الامثلة بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض) أعاده لإفادة أنه رواه عن شيخين ولم  
يجمعهما لاختلاف إفظهما في قوله (ولا تبيعوا منها شيئا غائبا ناجزا) فان نافع قال ولا تبيعوا الورق  
الخ ومالك يحافظ على ألفاظ شيوخته وان اتحد معناه واللفظ الثاني طبق المرفوع السابق والاول  
بعناه (وان استنظرك) طلب تأخيرك (إلى أن يلج بيته فلا تنظره) أي أخاف عليكم الرماء (بالمد  
(والرماء هو الربا) الظاهر ان هذا التفسير من ابن عمر لا نفاق نافع وابن دينار وعليه فقيه حرمه ربا  
النساء أي التأخير وان قل وهو المشهور ومذهب المدونة وخفف القليل مالك في الموازية (مالك أنه  
بلغه عن القاسم بن محمد) بن الصديق (أنه قال قال عمر بن الخطاب الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم  
والصاع) المكبال المعروف (بالصاع) من الرويات كالقمح (ولا يباع كائى) بالهمز رأي  
موجب (بناجر) أي حاضر (مالك عن أبي الزناد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول لا ربا الا في ذهب  
أو فضة أو ما يكال أو يوزن مما يؤكل أو يشرب) كما أشير إلى ذلك في الحديث النبوي (مالك عن  
يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قطع الذهب والورق من الفساد في الأرض) وجاء عن  
ابن المسيب وعطاء بن أبي رباح في قوله تعالى وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ولا  
يصلحون ان افسادهم كان قطع الذهب والفضة وعن زيد بن أسلم في قوله تعالى أو أن نفعل في  
أموالنا ما نشاء قال قطع الدينار والدراهم وقال غيره هو الجنس الذي كانوا يبيعونه وروى ابن أبي  
شيبه أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن كسر سكة المسلمين الخائفة بينهم الامن بأمن قال أبو عمر  
اسناده لين (قال مالك ولا بأس بان يشتري الرجل) أو المرأة (الذهب بالفضة والفضة بالذهب  
جزا إذا كان تبرا أو حليا) بفتح فسكون مفرد حلي بضم فكسر (قد صيغ فاما الدراهم المعدودة  
والدينار المعدودة فلا ينبغي) لا يحل (لاحد ان يشتري من ذلك جزا فاحتي يعلم ويعد) كل منهما  
(فان اشترى ذلك جزا فافا عا براد به الغرر حين يترك عده ويشتري جزا فوا ليس هذا من بيع  
المسلمين) فيحرم لحصول الغرر من جهتي الكمية والآحاد لانه يرغب في كثرة آحاده ليسهل الشراء  
بما هكذا عا لله الامرى وعبد الوهاب وعاله ابن مسلة بكثرة ثمن العين فيكثر الغرر ويرد بجواز بيع  
الحلى والاولو وغيرهم جزا فاك قال (فاما ما كان يوزن من التبر والحلى فلا بأس أن يباع ذلك جزا فاك  
واعما يبتاع ذلك جزا فاك) حال كونه (كهينة الخطئة والتبر ونحوهما من الاطعمة التي يباع جزا فاك  
ومثلها يكال فليس بابتاع ذلك جزا فاك بأس) أي يجوز اذا كان التعامل بالوزن لعدم قصد افراده  
حينئذ (قال مالك من اشترى مصحفا أو سيفا أو خنما وفي شيء من ذلك ذهب أو فضة بدنانير أو  
دراهم) متعلق باشتري (فان ما اشترى من ذلك وفيه الذهب بدنانير فانه ينظر الى قيمته فان كان قيمته  
ذلك الثلثين وقيمة ما فيه من الذهب الثلث فذلك جائز لا بأس به اذا كان ذلك يدا بيد ولا يكون فيه  
تأخير) بيان ايديده وظاهره انه ينظر في الثلث وغيره الى قيمة المحلى مصوغا وكذا هو ظاهر الموازية  
وقال الباسي ظاهر المذهب ان النظر في ذلك بالوزن (وما اشترى من ذلك بالورق مما فيه الورق نظر  
الى قيمته) مصوغا (فان كان قيمة ذلك الثلثين وقيمة ما فيه من الورق الثلث فذلك جائز لا بأس به)

تأكيدها نزل أو معناه بلا كراهة (إذا كان ذلك يدايد) أي مناجزة (ولم يزل على ذلك أمر الناس عندنا) بالمدينة

((ما جاء في الصرف))

(مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحذقان) بفتح المهملةتين والمثلثة ابن عوف (النصري) بفتح النون واسكان المهملة من بني نصر بن معاوية أبي سعيد المدني له رؤية وأبوه صحابي وقال أحمد بن صالح إن لمالك صحبة وقال سلمة بن وردان رأيت جماعة من الصحابة فعده فيهم وذكر الواقدي أنه ركب الخيل في الجاهلية وروى أنس بن عبياض عن سلمة بن وردان عن مالك بن أوس قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال وجبت وجبت صحبه أحمد بن صالح قال في الاستيعاب لا أحفظ له خبر في صحبه أكثر من هذا وأما روايته عن عمر فأشهر من أن تذكر وروى عن العشرة والعباس اه وقال البخاري وابن معين وأبو حاتم الرازي وابن حبان لا يصح له صحبة قال ابن حبان من زعم أن له صحبة فقد وهم قال ابن مندة وحديث سلمة عنه كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم وهم صوابه عن أنس بن مالك أي كما رواه أبو يعلى من طريق ابن أبي فديك عن سلمة عن أنس وذكره ابن البرقي فمن رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له عنه رواية وابن سعد فيمن أدركه ورآه ولم يحفظ عنه شيئا وذكره أيضا في الطبقة الأولى من التابعين وقال كان قد عايناه لكنه تأخر إسلامه ولم يبلغنا أن له رؤية ولا رواية مات سنة اثنين وتسعين في قول الجمهور وقيل سنة إحدى وهو ابن أربع وتسعين (أنه القس صرفا) بفتح الصاد واسكان الراء من الدراهم وفي رواية للبخاري أنه قال من عنده صرف فقال طلبة آنا ولمسلم من يصطرف الدراهم (بمائة دينار) ذهبا كانت معه (قال) مالك (فدعاني طلبة بن عبيد الله) بضم العين أحد العشرة (فتراوضنا) باسكان الضاد المعجمة أي تجار بنا حديث البيع والشراء وهو ما بين المتبايعين من الزيادة والنقصان لأن كل واحد يروض صاحبه وقيل هي المواضع بالسلعة بأن يصف كل منهما سلعته للآخر (حتى اصطرف مني) ما كان مني (فأخذ الذهب بقلبيها في يده) والذهب يذكر ويؤنث فلا حاجة إلى أنه ضم الذهب معنى العدد وهو المائة فأنه لذلك (ثم قال حتى) أي اصبر إلى أن (يأتيني خازني) لم يسم (من الغابة) بغين معجمة فألف فوحدة موضع قرب المدينة به أموال لاهلها وكان لطلبة بها مال فخل وغيره وانما قال ذلك طلبة لظنه جوازه كسائر البيوع وما كان بلغه حكم المسئلة قال المازري وأنه كان يرى جواز المواعدة في الصرف كما هو قول عندنا أو أنه لم يقبضها وانما أخذها بقلبيها (وعمر بن الخطاب يسمع) ذلك (فقال عمر لمالك بن أوس والله لا تفارقه حتى تأخذ منه عوض الذهب) وفي رواية والله لتعطينه ورقه وهذا خطاب لطلبة وفيه تفقد عمر أحوال رعيته في دينهم والاهتمام بهم وتأكيده الأمر باليمين وإن الخليفة أو السلطان إذا سمع أو رأى ما لا يجوز وجب عليه النهي عنه والارشاد إلى الحق (ثم قال) مستند لا على المنع بالسنة لأنها الحجة عند التنازع (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب بالوزن) بفتح الواو وكسر الراء أي الفضة هكذا رواه أكثر أصحاب الزهري كمالك ومعه رواه ابن عيينة لم يقولوا الذهب بالذهب في كل حديث عمروهم الحجة على من خالفهم وهو المناسب لسياق القصة ربا في جميع الأحوال (الاهاء وهاء) بالمد وفتح الهمزة فيهما على الأفصح الأشهر اسم فعل بمعنى خذ يقال هاء درهمها أي خذ درهمها فنصب درهمها باسم الفعل كما ينصب بالفعل وبالفعل يقول المحدثون وأنكره الخطابي وقال الصواب المد ويحوز كسر الهمزة فتحوات وسكونها نحو خوف وأصلها هاء بالكاف فقلت همزة وليس المراد أنها من نفس الكلمة وانما المراد أصلها في الاستعمال وهي حرف خطاب قال ابن مالك وحققها أن لا تقع بعد الالها لا يقع بعدها خذ فاذا وقع قدر قول قبله يكون به محكما أي لا مقولا

فإذا نحن بأمرأة مقبلة قال أظننه عرفها فلما ذهبت إذا هي فاطمة عليها السلام فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أخرجك يا فاطمة من بيتك فقالت أتيت يا رسول الله أهلي هـ هذا البيت فرحت إليهم ميتهم أو عزيتهم به فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلعلك بلغت معهم الكدى قالت معاذ الله وقد سمعتك تذكر فيهما ما تذكر قال لو بلغت معهم الكدى فذكرت شيئا في ذلك فسألت ربيعة عن الكدى فقال القبور فيما أحسب

((باب الصبر عند الصدمة))

حدثنا محمد بن المثنى ثنا عثمان بن عمر ثنا شعبة عن ثابت عن أنس قال أتى نبي الله صلى الله عليه وسلم على امرأة تبكي على صبي لها فقال لها اتقي الله واصبري فقالت وما تبالي أنت عصيتني فقبل لها هذا النبي صلى الله عليه وسلم فأنته فلم تجد على بابها وبوابين فقالت يا رسول الله لم أعرفك فقال إنما الصبر عند الصدمة الأولى أو عند أول صدمة ((باب البكاء على الميت))

حدثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا شعبة عن حاصم الاحول قال سمعت أبا عثمان عن أسامة بن زيد أن ابنه رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلت إليه وأنام معه وسعد وأحسب أبا أنس بن أبي أنس قد حضر فاشهدنا فأنزلنا رسولنا يقرأ السلام وقال قل لله ما أخذ وما أعطى وكل شيء عنده إلى أجل فأرسلت تقسم عليه فأتاها فوضع الصبي في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونفسه تقفع ففاضت



عنده من المتعاقدين هاء وهاه قال الطيبي فاذن محله النصب على الحال والمستثنى منه مقدر يعني  
 يبيع الذهب بالورق ربا في جميع الحالات الاحال الحضور والتقابض فكفى عنه بقوله هاء وهاه لانه  
 لازمه وقال الابي محله النصب على الظرفية (والرب بالبر) بضم الموحدة القمع وهي الخنطة أي يبيع  
 أحدهما بالآخر (ر بالالا) مقولا عنده من المتعاقدين (هاء) من أحدهما (وهاه) من الآخر  
 أي خذ (والتم بالتم) أي يبيع أحدهما بالآخر (ربا) بالتثوين من غير همز (الاهاء وهاه) من  
 المتعاقدين (والشعر بالشعر) بفتح الشين على المشهور وقد تكسر قال ابن مكي كل فعل وسطه  
 حرف حلق مكسور يجوز كسر ما قبله في لغة تميم قال وزعم الليث ان قوما من العرب يقولون ذلك  
 وان لم تكن عينه حرف حلق نحو كبير وجليل وكريم أي يبيع الشعر بالشعر (ر بالالا) مقولا عنده  
 من المتعاقدين (هاء وهاه) أي يقول كل واحد منهما للآخر خذ وظاهره ان البر والشعر صنفان  
 وبه قال أبو حنيفة والشافعي وفتحاهما المحدثين وغيرهم وقال مالك والليث ومعظم علماء المدينة  
 والشام من المتقدمين انهما صنف واحد زاد مسلم من حديث أبي سعيد والملح بالملح والذهب  
 بالذهب والفضة بالفضة ومثله عنده من حديث عبادة في حديث الباب ان النساء يمتنعن في ذهب  
 بورق وهما جنسان مختلفان يجوز التفاضل بينهما اجماعا ونصا فإحدى أن لا يجوز في ذهب بذهب  
 ولا ورق بورق لحمة التفاضل فيهما اجماعا ونصا أي فليس حديث عمر بقاصر عن حديث غيره  
 فتجب المناجزة في الصرف ولا يجوز التأخير ولو كانا بالجلس لم يتفرقا عنه مالك ومحمد بن قول عمر  
 عنده لا تفارقه حتى تأخذ منه ان ذلك على الفور لا على التراخي وهو المعقول من لفظه صلى الله  
 عليه وسلم هاء وهاه وقال أبو حنيفة والشافعي يجوز التقابض في الصرف ما لم يفترقا وان طالت  
 المدة وانه لا يملك مكان آخر واحتجوا بقول عمر وجعلوه نفسا بالمارواه وبقوله وان استنظروا الى  
 ان يلج بيته فلا تنظروا قالوا فاعلم منه ان المراسي الاقتراح قاله أبو عمر قال الابي المناجزة قبض  
 العوضين عقب العقد وهي شرط في تمام الصرف لافي عقده فليس لاحدهما أن يرجع وصرح بانها  
 شرط المازري وابن محرز واختار شيخنا يعني ابن عرفة انها ركن لتوقف حقيقته عليها وليست  
 بخارجة وظاهر كلام ابن القصار انها ليست بركن ولا شرط وانما التأخير مانع من تمام العقد فان  
 قبل لا يصح انما شرط لان الشرط عقليا كالحياة للعلم أو شرعا كالوضوء للصلاة شرطه أن يوجد  
 دون المشروط والمناجزة لا توجد دون عقد الصرف فإصروا تأخيرها أجيب بانها انما هي شرط  
 في الصرف الصحيح وهو متأخر عن هذا وذهب الجمهور الى أن التحريم انما يختص بالاستة المذكورة  
 الذهب والفضة والبر والشعر والتمز والملح المعنى فيها فقياس عليها ما وجد فيه ذلك المعنى ثم اختلف  
 في تعيينه فقال مالك والشافعي العلة في النقدين الثمنية لانهما اثمان المبيعات وقيم المتلفات فلا  
 يقاس عليهما شيء من الموزون لعدم العلة في شيء منها والقياس انما هو على العلة لا على الاسماء  
 والعلة في الاربع عند مالك الاقباط والادخار والاصلاح وعند الشافعي الطعنة فنص صلى  
 الله عليه وسلم على أعلى القوت وهو البر وعلى أدناه وهو الشعر تنبيهها بالطرفين على الوسط الذي  
 بينهما ما كملت وارزود دخن وذرة واذا أريد ذكر شيء جملة فربما كان ذكر طرفيه أدل على  
 استيعابه من اللفظ الشامل لجمعه كقولهم مطرنا السهل والجبل وضربتة الظهر والبطن وذكر  
 التمر وان كان مقننا لالاق فيه ضربا من التفكه حتى انه يؤكل لاهل جهة الاقباط تنبيهها على ان  
 ذلك المعنى لا يخرج عن باب ولا يدخل ما شابهه وهو الزبيب ولم يعلم ان هذه الاقوات لا يصلح  
 اقباطها بالاصح حتى انها دونها تكاد أن تلحق بالعدم ذكر الملح ونبه به على ما هو مثله في الاصلاح ولا  
 يقتات منفردا وفي الحديث فوائد كثيرة وأخرجها البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به  
 ونابه الليث وابن عيينة عندهم وغيره ورواه الاربعة من طريق مالك وتبعه جماعة عندهم (قال

عبد الله بن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال له سمعنا هذا قال انها رجة  
 وضعها الله في قلوب من يشاء وانما  
 يرحم الله من عباده الرعاة  
 \* حدثنا شيبان بن فروخ ثنا  
 سليمان بن المغيرة عن ثابت البناني  
 عن أنس بن مالك قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ولد لي الليلة  
 غلام فسميته باسم أبي ابراهيم  
 فذكر الحديث قال أنس لقد رأيته  
 يكيد بنفسه بين يدي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فدمعت عينا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال تدمع العين ويحزن القلب  
 ولا نقول الا ما يرضى ربنا انابك  
 يا ابراهيم لمخزونون

((باب في النوح))

\* حدثنا مسدد ثنا عبد الوارث  
 عن أيوب عن حفصة عن أم عطية  
 قالت ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نهانا عن النباحة \* حدثنا  
 ابراهيم بن موسى أنا محمد بن  
 ربيعة عن محمد بن الحسن بن عطية  
 عن أبيه عن جده عن أبي سعيد  
 الخدري قال لعن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم الناحية والمستعنة  
 \* حدثنا هناد بن السرى عن  
 عبدة وأبي معاوية المعنى عن  
 هشام بن عروة عن أبيه عن ابن  
 عمر قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان الميت يعذب ببكاء  
 أهله عليه فذكر ذلك لعائشة  
 فقالت وهل تعني ابن عمر انما  
 النبي صلى الله عليه وسلم على قبر  
 فقال ان صاحب هذا العذب وأهله  
 يكون عليه ثم قرأت ولا تزروا زرة  
 وزر أخرى قال عن أبي معاوية  
 علي بن قيس بن جهمي \* حدثنا عثمان  
 ابن أبي شيبة ثنا جهم بن منصور

عن ابراهيم عن يزيد بن اوس قال دخلت على ابي موسى وهو ثقبيل فذهبت امرأته لتبكي اوتهم به فقال لها ابراهيم موسى اما سمعت ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت بلى قال فسكنت فلما مات ابو موسى قال يزيد لقيت المرأة فقلت لها ما قول ابي موسى لك اما سمعت ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سكت قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا من حلق ومن سلق ومن خرق حدثنا مسدد ثنا حميد بن الاسود ثنا الجراح حامل لعمر بن عبد العزيز على الزبدة حدثني اسيد بن ابي اسيد عن امرأة من المبيعات قالت كان فيما اخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المعروف الذي اخذ علينا ان لا نعصيه فيه وان لا نخمش وجهها ولا ندعو ويلا ولا نشق جيبا وان لا نشر شعرا ((باب صنعة الطعام لاهل الميت)) حدثنا مسدد ثنا سفيان حدثني جعفر بن خالد عن ابيه عن عبد الله بن جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لاهل جعفر طعاما فانه قد اتاهم امر شغلهم

((باب في الشهيد يغسل))

حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا معن ابن عيسى ح وثنا عيسى بن عبد الرحمن بن مهدي عن ابراهيم بن طهمان عن ابي الزبير عن جابر قال روى رجل بسهم في صدره اوتى خلقه فمات فادرج في ثيابه كما هو قال ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا يزيد ابن ايوب ثنا علي بن طاصم عن عطاء بن السائب عن سعيد بن

مالك اذا اضطرر الرجل دراهم دينار) وفي نسخة دينار (ثم وجد فيها درهما زائفا) أي بردينا (فارادده انتقض صرف الدينار ورد اليه ورقه) فضسته (وأخذ اليه ديناراه وتفسير ما كره من ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالورق وبالاهارها) أي خذ (وقال عمر بن الخطاب) راوى الحديث (وان استنظرت الى أن يلج بينه فلا تنظره وهو اذا ارد عليه درهما من صرف بعد ان يفارقه كان بمنزلة الدين أو الشئ المستأجر فلذلك كره) أي منع (ذلك وانتقض الصرف وانما أراد عمر بن الخطاب أن لا يباع الذهب والورق والطعام كله عاجلا بأجل) أي مؤخر (فانه لا ينبغي أن يكون في شئ من ذلك تأخير ولا نظرة) أي تأخير فحسن العطف اختلاف العبارة والعرب تفعل ذلك للتأكيذ (وان كان من صنف واحد او كان مختلفة أصنافه) حرمة ربا النساء اجماعا ونصا

((المراطة))

مفاعلة من الرطل ولم أحد لغويا ذكرها وانما يذكر رطل وهي عرفا يبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزنا وهي المذكورة في حديث أبي سعيد السابق لا يبيعوا الذهب بالذهب الحديث قاله الابي (مالك عن يزيد بن عبد الله بن قسيط) بقاف ومهملة مصغرا (انه رأى سعيد بن المسيب يراطل الذهب بالذهب) وبين الصقة بقوله (فيفرغ ذهبه في كفة الميزان) بكسر الكاف والضم لغة واما كفة غير الميزان فقال الاصمعي كل مستدير فبالكسر نحو كفة الله وهو ما انفرد منها وكفة الصائغ وهي حبالته وكل ما استطيل فبالضم فهو كفة الثوب حاشيته وكفة الرمل وقيل بالوجهين في الجميع (ويفرغ صاحبه الذي يراطله ذهبه في كفة الميزان الاخرى فاذا اعتدل لسان الميزان أخذ واعطى) فقصور المراطة بالكفتين وفي حديث القلادة في مسلم اترع ذهبها واجعله في كفة وفي جوارها بالصنجة قولان والجواز أصوب قاله المازري وسمع ابن القاسم لا بأس بالصنجة في كفة واحدة ابن رشد هو أصوب لتيقن المساواة به من الكفتين اذ قد يكون في الميزان غبن ومهم أشمب وابن نافع لا بأس في المراطة بالشاهين اذا كان عدلا ونقل ابن حجر عن مالك يجوز في المراطة ان يزن ذهبه في الشاهين بمقياس ثم وزن ذهبك وزنة ثانية بذلك العيار وفي تلك الكفة بعينها قال الابي فهذا نص أو ظاهر في ان الشاهين الصنجة واما انه ميزان العود المسمى بالقرسطون فلا وان قال شيخنا انه يغلب على ظني انه مراد بالشاهين فان اللغة لا تفسر بغلبة الظن ويبعد أيضا تفسير الشاهين بالوزن المسمى بالرمانة عرفا (قال مالك الامر عندنا في بيع الذهب بالذهب والورق بالورق مراطة) أي وزنا انه لا بأس بذلك أي يجوز (أن يأخذ أحد عشر دينارا بعشرة دنانير يدا بيد) أي مناجزة (اذا كان وزن الذهبين سواء عينا بعين) لا تتقاء التفاضل (وان تفاضل) أي زاد (العدد) فاعل تفاضل (والدراهم أيضا في ذلك بمنزلة الدنانير) انما ينظر الى وزنها اذا بيعت مراطة (قال مالك من راطل ذهباً بذهب أو ورقاً بورق فكان بين الذهبين فضل) أي زيادة مثقال فأعطى صاحبه من قيمته الورق أو من غيرها أثنته على معنى الورق وهو الفضة أي من غير الفضة كالعرض فلا يأخذها فان ذلك قبيح ليس بحسن لحرمة (وذريعة) بذال مجعنة وسيلة (الى الربالا انه اذا جازله أن يأخذ المثلثال بفضة حتى كانه اشتراه على خدته) أي وحده (جازله أن يأخذ المثلثال بفضة مرارا) قصدا (لان يجوز ذلك البيع بينه وبين صاحبه ولو انه باعه ذلك المثلثال مفردا ليس معه غيره) صفة كاشفة لمفرد (لم يأخذ بعشر الثمن الذي أخذه به لان) أي لاجل ان (يجوز له البيع فذلك الذريعة) الوسيلة (الى احوال الحرام والامر المنهي عنه) فلذلك منع (قال مالك في الرجل) مثلا (يراطل الرجل ويعطيه الذهب العتيق) بضمين جمع عتيق كبرد وبريد كافي المصباح (الجبار ويجعل معها تبرا ذهابا غير جيدة وبأخذ من صاحبه ذهباً كوفية مقطعة وتلك الكوفية



مكرهه عند الناس فينبأ بها ذلك مثلاً على أن ذلك لا يصلح) لحرمته (وتفسير ما كره من ذلك)  
 أي بيان وجه منعه (أن صاحب الذهب الجيد أخذ قرض) أي زيادة (عبرون ذهبه في التبر الذي  
 طرح مع ذهبه ولو لا فضل ذهبه على ذهب صاحبه لم يرا طله صاحبه بغيره ذلك إلى ذهبه الكوفية  
 فامتنع) لدوران الفضل من الجانبين (وانما مثل ذلك) أي صفته بمعنى قياسه (كمثل رجل أراد  
 أن يبتاع ثلاثة أصوع) وفي نسخة أصع وكل جمع لصاع (من تمر عجوة بصاعين ومد من تمر كيس  
 فقبل له هذا لا يصلح) للتفاضل (فجعل صاعين من كيس وصاعاً من حشف) ردي التمر (يريد أن  
 يبيع بذلك بيعه) لا اتحاد الكيل (فذلك لا يصلح لأنه لم يكن صاحب العجوة يعطيه صاعاً من العجوة  
 بصاع من حشف ولكنه انما أعطاه ذلك لفضل الكيس) فاعتقر ذلك للفضل فنع (أو أن يقول  
 الرجل للرجل يعني ثلاثة أصوع من البيضاء) أي الخنطة كما يفهم من باقي الكلام فليس المراد  
 بها هنا الشعير وان سبق عن ابن عمر أنه اسم له عند العرب فزاده بعضهم لأنه نفسه عبر في موضع  
 آخر بقوله عرب الحجاز اه فلا ينافي أن غيرهم يطلق البيضاء على الخنطة وفي القاموس البيضاء  
 الخنطة (بصاعين ونصف من خنطة شامية) وهي السمراء (فيقول هذا لا يصلح إلا بمثل  
 فيجعل صاعين من خنطة شامية وصاعاً من شعير يريد أن يبيع بذلك البيع فيما بينهم ما فهذا لا يصلح  
 لأنه لم يكن يعطيه بصاع من شعير صاعاً من خنطة بيضاء لو كان ذلك الصاع منفرداً وانما أعطاه  
 إياه لفضل الشامية على البيضاء) فاعتقر أخذ الشعير للفضل (فهذا لا يصلح وهو مثل ما وصفنا  
 من التبر فكل شيء من الذهب والورق والطعام كله الذي لا ينبغي أن يصلح أن يبتاع وفي نسخة يباع  
 (الامتلا على فلا ينبغي أن يجعل مع الصنف الجيد من المرغوب فيه الشيء) نائب فاعل يجعل  
 (الردي والمخوط ليجاز) بالجيم (البيع ويستحل بذلك ما نهى عنه من الأمر الذي لا يصلح إذا  
 جعل ذلك مع الصنف المرغوب فيه وانما يريد صاحب ذلك أن يدرك) يصل (بذلك فضل جودة  
 ما يبيع فيعطى الشيء الذي لو أعطاه وحده لم يقبله صاحبه ولم يهزم) بفن الادغام بذلك (وانما يقبله  
 من أجل الذي يأخذه معه لفضل سلعة صاحبه على سلعة فلا ينبغي لشيء من الذهب والورق  
 والطعام) نهى لها والمراد أعيانها وهو من البلاغة (أن يدخله شيء من هذه الصفة) فهو حرام  
 (فإن أراد صاحب الطعام الردي أن يبيعه بغيره فليبيعه على حديثه ولا يجعل مع ذلك شيئاً فلا بأس  
 به إذا كان كذلك) لعدم الربا

### ((العينة وما يشبهها))

بكسر العين البيع المتجسس به على دفع عين في أكثر منها وروي أحمد في الزهد عن ابن عمر أني علينا  
 زمان وما يرى أحد منا أنه أحق بالدينار والدرهم من أخيه المسلم ثم قال سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول إذا الناس تبايعوا بالعينة وانبعوا أذئاب البغور وكوا الجهاد في سبيل الله أنزل  
 الله بهم بلا فلا يرفعهم عنهم حتى يراجعوا دينهم سمع ابن القبطان (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع) اشترى (طعاماً فلا يبيعه) مجزوم بلا الناهية وفي  
 رواية فلا يبيعه بالرفع على أنه نافية وهو أبلغ في النهي من صريح النهي (حتى يستوفيه) أي يقبضه  
 والحق مالك بالابتاع سائر عقود المعاوضة كأخذ مهر أو صلحاً فلا يجوز بيعه قبل قبضه فلو ملك  
 بلا معاوضة كهبة وصدقة وسلف جاز قبل قبضه والحق بالبيع دفعه عوضاً كدفعه مهر أو خلعاً  
 أو هبة أو اباً أو اجارة أو صلحاً عن دم فيمنع ذلك قبل قبضه وأما دفعه قرضاً أو قضاء عن قرض فيجوز  
 وعموم قوله طعاماً يشمل الربوي وغيره وهو المشهور وفي أن المانع معلل بالعينة وبذلك عليه ادخال  
 مالك أحاديثه تحت الترجمة وما في مسلم عن طاوس قلت لابن عباس لم نهى عن بيعه قبل قبضه قال  
 ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام من جأ بالهزم وعدمه أي مؤخر يعني أنهم يقصدون الدفع

جبر عن ابن عباس قال أمر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بقتلي أحد  
 أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن  
 يدفنوا بدمائهم وثيابهم \* حدثنا  
 أحمد بن صالح ثنا ابن وهب ح  
 وثنا سليمان بن داود المهرى أنا  
 ابن وهب وهذا اللفظ أخبرني  
 أسامة بن زيد الليثي أن ابن شهاب  
 أخبره أن أنس بن مالك حدثهم  
 أن شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا  
 بدمائهم ولم يصل عليهم \* حدثنا  
 عثمان بن أبي شيبة ثنا زيد بن  
 ابن الحباب ح وثنا قتيبة بن سعيد  
 ثنا أبو صفوان يعني المرواني عن  
 أسامة عن الزهري عن أنس المعنى  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 مر على حزة وقد مثل به فقال لو لا  
 أن تجد صفة في نفسها لتركه  
 حتى تأكله العافية حتى يحشر من  
 بطونها وقلت الثياب وكثرت القتلى  
 فكان الرجل والرجلان والثلاثة  
 يكفنون في الثوب الواحد \* زاد  
 قتيبة ثم يدفنون في قبر واحد فكان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يسأل أجهم أكثر قرأنا في مقدمته إلى  
 القبلة \* حدثنا عباس العنبري  
 ثنا عثمان بن عمر ثنا أسامة  
 عن الزهري عن أنس أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم مر بحمزة وقد  
 مثل به ولم يصل على أحد من  
 الشهداء غيره \* حدثنا قتيبة بن  
 سعيد ويريد بن خالد بن موهب أن  
 الليث حدثهم عن ابن شهاب عن  
 عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن  
 جابر بن عبد الله أخبره أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان  
 يجمع بين الرجلين من قتلى أحد  
 ويقول أيهما أكثر أخذ القرآن  
 فإذا أشير إلى أحد هما قدمه في

اللعن وقال أنا شهيد على هؤلاء  
يوم القيامة وأمر بدقهم بدمانهم  
ولم يفسدوا حديثنا سليمان بن  
داود المهرى ثنا ابن وهب عن  
الليث بن سعد الحديث بعناه قال  
يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في  
ثوب واحد

((باب في ستر الميت عند غسله))  
حدثنا علي بن مسلم الرمي ثنا  
سجاج عن ابن جريح قال أخبرني  
عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم  
ابن ضمرة عن علي أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال لا تبرز فخذاك  
ولا تنظرن إلى فخذي ولا ميت  
حدثنا النقبلي ثنا محمد بن سلمة  
عن محمد بن اسحق حدثني يحيى بن  
عباد عن أبيه عباد بن عبد الله بن  
الزبير قال سمعت عائشة تقول لما  
أرادوا غسل النبي صلى الله عليه  
وسلم قالوا والله ما ندري أن نجرد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من ثيابه كما نجرد موتانا أم نغسله  
وعليه ثيابه فلما اختلفوا أتى الله  
عليهم النوم حتى ماتهم رجل إلا  
وذقته في صدره ثم كلهم مكلم من  
ناحية البيت لا يدرون من هو أن  
غسلوا النبي صلى الله عليه وسلم  
وعليه ثيابه فقاموا إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فغسلوه  
وعليه قبضه يصبون الماء فوق  
القبض ويدلونه بالقبض دون  
أيديهم وكانت عائشة تقول لو  
استقبلت من أمرى ما استدبرت  
ماغسله إلا ساورة

((باب كيف غسل الميت))  
حدثنا القعنبي عن مالك ح  
وثنا مسدد ثنا حماد بن زيد  
المعنى عن أيوب عن محمد بن  
سيرين عن أم عطية قالت دخل

ذهب في أكثر منه والطعام معلل أو تعبدى غير معلل قولان وأخرجني البخاري عن عبد الله بن  
يوسف والقعنبي ومسلم عن القعنبي ويحيى الثلاثة عن مالك بن أنس واتباعه جماعة عن نافع بن (مالك عن  
عبد الله بن دينار) العدوي مولى ابن عمر من الثقات الإثبات (عن عبد الله بن عمران رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه) للعينه أولان للشارع غرض في  
ظهوره للفقراء أو تقوية قلوب الناس لاسيما من الشدة والمسغبة وانتفاع الكيال والجمال فلوا ببع  
بيعه قبل قبضه لباعه أهل الأموال بعضهم من بعض من غير ظهور فلا يحصل ذلك الغرض وقال  
محمد بن عبد السلام الصحيح عند أهل المذهب أن النهي عنه تعبدى وظاهر الحديث قصر النهي  
على الطعام ربويا كان أم لا وعليه مالك وأحد وجاعة فيجوز فيما عداه إذ لو منع في الجميع لم  
يكن لذكر الطعام فائدة ودليل الخطاب كالتص عند الأصوليين ومنعه أبو حنيفة إلا فيما لا ينقل  
كالغبار تعلقا بقوله حتى يستوفيه فاستثنى ما لا ينقل لتعذر الاستيفاء فيه ومنع الشافعي بيع كل  
مشتري قبل قبضه لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن ربح ما لم يقم وأجيب بقصره على الطعام  
لحديث ابن عمر لأنه دل بالمفهوم على أن غير الطعام بخلافه ويحمله على بيع الخباز فلا يبيع المشتري  
قبل أن يختار وأما قول ابن عباس عند الشيخين وأجيب كل شيء مثله أي الطعام فأنما هو أخبار  
عن رأيهم ليس بمرفوع وشهد عثمان البتي فأجاز ذلك في كل شيء وهو مخالف للإجماع وللحديث  
فلا يلتفت إليه وتابع مالك عليه إسماعيل بن جعفر عن ابن دينار عن مسلم (مالك عن نافع عن  
عبد الله بن عمر أنه قال كفا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبتاع) نشتري (الطعام فيبعث)  
صلى الله عليه وسلم (علينا من يأمرنا) محله نصب مفعول يبعث (بانتقاله) أي نقله (من المكان  
الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه) أي غيره (قبل أن يبيعه) لأن نقله يحصل قبضه وهذا قد خرج  
مخرج الغالب والمراد القبض وقرئ مالك في المشهور عنه بين الخراف فأجاز بيعه قبل قبضه لأنه  
مرئى فيكفى فيه التخلية وبين المكيل والموزون فلا بد من الاستيفاء وقد روى أحمد عن ابن عمر  
مرفوعا من اشترى بكيل أو وزن فلا يبعه حتى يقبضه ففى قوله بكيل أو وزن دليل على أن ما خالفه  
بخلافه وجعل مالك رواية حتى يستوفيه تفسير الرواية حتى يقبضه لأن الاستيفاء لا يكون إلا  
بالكيل أو الوزن على المعروف لغة قال تعالى الذين إذا اكتبوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم  
أو وزنوهم يخسرون وقال فأوف لنا الكيل وقال وأوفوا الكيل إذا كنتم والحديث أخرجه مسلم  
عن يحيى عن مالك بن أنس (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (ان حكيم بن حزام) بعلمه وزاى ابن خويلد  
ابن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي ابن أخي خديجة أم المؤمنين أسلم يوم الفتح وصحب له  
أربع وسبعون سنة ثم عاش إلى سنة أربع وخمسين أو بعدها وكان عالما بالنسب (ابتاع طعاما  
أمر به عمر بن الخطاب للناس فباع حكيم الطعام قبل أن يستوفيه) يقبضه (فبلغ ذلك عمر بن  
الخطاب فرد عليه وقال لا تبع طعاما بعتته حتى تستوفيه) وفائدة ذكره بعد المرفوع مع قيام  
الحجة به اتصال العمل به فلا يتطرق إليه احتمال نسخ (مالك أنه بلغه) وصله مسلم بعناه عن طريق  
الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة (ان صكوكا)  
جمع صك ويجمع أيضا على صكاك وهو الورقة التي يكتب فيها ولي الأمر برزق من الطعام لمستحقه  
(أخرجت للناس في زمان) إمامة (مروان بن الحكم) على المدينة من جهة معاوية (من طعام  
البحار) يبيع فالفقراء موضع ساحل البحر يجمع فيه الطعام ثم يفرق على الناس بصكاك (فتابع  
الناس تلك الصكوك بينهم قبل أن يستوفوها) يقبضوها (فدخل زيد بن ثابت ورجل من أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو أبو هريرة كفا في مسلم (فقال لا تحل) تجيز (بيع الربا) ولمسلم عن  
أبي هريرة أحلت بيع الربا (بأمر وان) وفيه أن الترك فعل لأنه لم يحل وأما ترك النهي وهذا



اغلاظ في الانكار وقد كان زيد من يفتي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا ان ابا هريرة  
كان مفتيا على الامراء وغيرهم وقيل لم يكن مفتيا قال القوطي وهو باطل وكيف لا يكون مفتيا  
وهو من أكثر الصحابة ملازمة تلذذته صلى الله عليه وسلم واحفظهم لحديثه واغزوهم علما (فقال  
مروان أعوذ بالله) أعظم به من ان أحل الربا ولمسلم فقال مروان ما فعلت (وما ذاك فقالا هذه  
الصكوك نباعها الناس ثم باعوها قبل أن يستوفوها) ولمسلم فقال أبو هريرة أحلت بيع الصكوك  
وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفي (فبعث مروان الخرس  
يتبعونها ينتزعونها من أيدي الناس ويردونها إلى أهلها) أصحابها واحتج به بعضهم على فسح  
البيعتين معالانه لو كان انما يفسخ البيع الثاني فقط لقال ويردونها إلى من ابتاعها من أهلها قال  
عياض ولا حجة فيه لاحتمال أن يريد بأهلها من يستحق رجوعها إليه والنهي انما هو عن بيعه من  
مشتريه لا عن بيعه ممن كذب له لانه بمنزلة من رفعه من موضعه أو من وهب له وفي مسلم خطيب  
مروان الناس فنهاهم عن بيعها قال سليمان فنظرت إلى حرس يأخذونها من أيدي الناس (مالك  
انه بلغه أن رجلا أراد أن يبتاع طعاما من رجل إلى أجل فذهب به الرجل الذي يريد أن يبيعه  
الطعام إلى السوق فجعل يري به الصبر) بضم الصاد وقع الباء جمع صبرة (ويقول له من أيها تحب ان  
أبتاع) اشترى (لك فقال المبتاع) أي الذي يريد أن يشتري فذكر ذلك له فقال عبد الله بن عمر  
(أي يعني ماليس عندك) وقد نهى عنه (فأتى عبد الله بن عمر فقال للمبتاع لا تتبع منه ماليس عنده  
وقال للبائع لا تتبع ماليس عندك) وكأنه استنبط ذلك من حديثه في النهي عن بيع الطعام قبل قبضه  
بطريق الأولى أو بلغه حديث حكيم بن حزام قلت يا رسول الله يا بني الرجل فيسألني من البيع  
ماليس عندي ابتاع له من السوق ثم أبيع منه فقال لا تتبع ماليس عندك رواه أصحاب السنن  
(مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع جيل) بفتح الجيم وكسر الميم واسكان التخمية ولام (ابن عبد  
الرحمن) المؤذن المدني أمه من ذرية سعد القرظ وكان يؤذن ومع ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز  
وعنه مالك بواسطة يحيى وبلا واسطة والصواب ان اسم أبيه عبد الرحمن كما هنا وقيل اسمه عبد  
الله بن سويد أو سودة ذكره ابن الخزاز (يقول لسعيد بن المسيب اني رجل أبتاع من الارزاق التي  
تعطى) بتخية أو فوقية (الناس) بالرفع نائب فاعل يعطى بتخية والنصب على انه المفعول الثاني  
لنعمطى بفوقية ونائب الفاعل ضمير هي الناس (بالجار) مجيم محل معلوم بالساحل (ما شاء الله) في  
الذمة بدليل قوله (ثم أريد أن أبيع الطعام المضمون على إلى أجل فقال له سعيد أريد أن توفيهم من  
تلك الارزاق التي ابتعت فقال نعم فنهاه عن ذلك) زاد غير يحيى في الموطأ قال مالك وذلك رأيي أي  
خوفهم الناس في ذلك حتى يشترط القبض من ذلك الطعام أو يبعه قبل أن يستوفيه فنع من ذلك  
للذريعة التي يخاف منها التطرق إلى المحذور وان قلت قاله البوني (قال مالك الامر المجتمع عليه  
عندنا الذي لا اختلاف فيه) تأكيده لما قبله (انه من اشترى طعاما برا أو شعيرا أو سلنا أو ذرة)  
بذال مججمة (أو دخنا) مجملة (أو شيئا من الحبوب القطنية) السبعة (أو شيئا مما يشبه القطنية  
مما تجب فيه الزكاة) كتمر وزبيب وزيتون (أو شيئا من الادم) بضعين جمع ادم بزنة كتاب  
وكتب ودليل انه بلفظ الجمع توكيده بقوله (كلها) دون كله (الزيت والسمن والعسل والخل  
والجن) بضم الجيم وسكون الباء على الاجود وضمها للاتباع والتثميل وهي أقلها ومنهم من خصه  
بالشعر (واللبن والشرق) بتخية وموحدة بدلها نسختان دهن السهم قال البوني وهو السيرج  
أيضا بالجيم (وما أشبه ذلك من الادم فان المبتاع لا يبيع شيئا من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه)  
عملا بهوم الحديث فانه شامل للطعام الربوي وغيره وجمع بينهما للشارة إلى أن الروايتين بمعنى  
واحد أولان كل رواية أفادت معنى لانه قد يستوفيه بالكيل بأن يكيله البائع ولا يقبضه المشتري

علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته فقال  
اغسلنها ثلاثا أو خمساً أو أكثر من  
ذلك ان رأيتن ذلك عيأ وسدر  
واجعلن في الاسرة كافورا أو شيئا  
من كافور فاذا فرغتن فاذهني فلما  
فرغنا آذناه فأعطانا حقوه فقال  
أشعرن اياه قال عن مالك يعني  
ازاره ولم يقل مسدد دخل علينا  
\* حدثنا أحمد بن عبدة وأبو كامل  
ان يزيد بن زريع حدثهم ثنا  
أيوب عن محمد بن سيرين عن  
حفصة أخته عن أم عطية قالت  
مشطناها ثلاثة قرون \* حدثنا  
محمد بن المنثري ثنا عبد الأعلى ثنا  
هشام عن حفصة بنت سيرين عن  
أم عطية قالت وضفنا رأسها  
ثلاثة قرون ثم ألقيناها خلفها  
مقدم رأسها وقرينها \* حدثنا أبو  
كامل ثنا اسمعيل ثنا خالد عن  
حفصة بنت سيرين عن أم عطية  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لهن في غسل ابنته ان  
عيامنها ومواضع الوضوء منها  
\* حدثنا محمد بن عبيد ثنا حماد  
عن أيوب عن محمد عن أم عطية  
بمعنى حديث مالك زاد في حديث  
حفصة عن أم عطية بنحو هذا  
وزادت فيه أو سبعاً أو أكثر من  
ذلك ان رأيتن \* حدثنا هدي بن  
خالد ثنا همام ثنا قتادة عن  
محمد بن سيرين انه كان يأخذ  
الغسل عن أم عطية يغسل بالسدر  
مرتين والثالثة بالماء والكافور  
(باب في الكفن)

\* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد  
الرزاق أنا ابن جريج عن أبي  
الزبير انه سمع جابر بن عبد الله  
يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم

بل يحبس به عنده لينقذه الثمن مثلاً أو ان الاستيفاء أكثر معنى من القبض لانه اذا قبض البعض وحبس البعض لأجل الثمن صدق عليه القبض في الجملة بخلاف الاستيفاء  
 (( ما يكره من بيع الطعام الى أجل ))

(مالك عن أبي الزناد انه سمع سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار يريان أن يبيع الرجل) أو المرأة (حنطة يذهب الى أجل ثم يشتري بالذهب ثم اقبل أن يقبض الذهب) من مشتري الحنطة للتممة (مالك عن كثير) بلفظ ضد قليل (ابن فرقد) بفتح الفاء واسكان الراء وقاف ودال مهملة المدنى تزيل مصر من الثقات (انه سأل أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الرجل يبيع الطعام من الرجل) أي اليه (يذهب الى أجل ثم يشتري منه بالذهب ثم اقبل أن يقبض الذهب فذكره ذلك ونهى عنه) منعه (مالك عن ابن شهاب بمثل ذلك) انه كرهه (قال مالك وانما نهى سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وأبو بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن حزم) بمهملة وزاى (وابن شهاب عن أن لا) زائدة للتأكيدهما وما منعك أن لا تسجد (يبيع الرجل حنطة يذهب ثم يشتري الرجل بالذهب ثم اقبل أن يقبض الذهب من يبعه) بشد الياء (الذي اشترى منه الحنطة فاما أن يشتري بالذهب التي باع بها) أي الذهب لانه يؤتى ويذكر (الحنطة الى أجل) ثم (من غير بائعه) المعبر عنه قبله يبعه بالتثقيب لانه يقال لغة بائع ويباع (الذي باع منه الحنطة قبل أن يقبض الذهب ويحبل الذي اشترى منه التمر على غيره الذي باع منه الحنطة بالذهب التي له عليه في غن التمر فلا بأس بذلك) لعدم التهمة (وقد سألت عن ذلك غير واحد من أهل العلم فلم يروا به بأساً) والمعنى انهم وافقوه على ما أداه اليه اجتهاده لانه قلدهم

### (( السلفة في الطعام ))

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال لا بأس بأن يسلف الرجل الرجل) فاعل ومفعول (في الطعام الموصوف بسعة معلوم الى أجل مسمى مالم يكن في زرع لم يبد) أي يظهر (صلاحه أو غير لم يبد صلاحه) أي يظهر وأصله قوله صلى الله عليه وسلم من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم رواه الشيخان وغيرهما (قال مالك الامر عندنا فيمن سلف في طعام بسعة معلوم الى أجل مسمى قبل الاجل فلم يجز المبتاع عند البائع وفاء) بالمد (بما ابتاع منه فأقاله فانه لا ينبغي) لا يجوز (له أن يأخذ منه الاورقه) فضته (أو ذهبه أو الثمن الذي دفع اليه بعينه وانه لا يشتري منه بذلك الثمن شيئاً حتى يقبضه منه وذلك انه اذا أخذ غير الثمن الذي دفع اليه أو صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو يبيع الطعام قبل أن يستوفي) يقبض (وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل أن يستوفي) فيدخل فيه ذلك (فان ندم المشتري فقال للبائع أظني وأتظون) بضم الهمزة وسكون النون وكسر المعجمة أو خرك (بالثمن الذي دفعك اليك فان ذلك لا يصلح وأهل العلم ينهون عنه وذلك انه لما حبل الطعام للمشتري على البائع أخر عنه حقه على أن يقبضه فكان ذلك يبيع الطعام قبل أن يستوفي) وهو منهي عنه (وتفسير ذلك ان المشتري حين حل الاجل وكره الطعام أخذ به دينار الى أجل وليس ذلك بالاقالة وانما الاقالة مالم يرد فيه البائع ولا المشتري فاذا وقعت فيه الزيادة بنسيئة) تأخير (الى أجل أو بشئ يزداده أحدهما على صاحبه أو بشئ يقتضيه أحدهما فان ذلك ليس بالاقالة وانما نصير الاقالة اذا فعل ذلك بيبعا وانما أخص في الاقالة والشركة والتولية) في قوله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه الا أن يشرك فيه أو يوليه أو يقيه له رواه أبو داود وغيره (مالم يدخل شيئاً من ذلك زيادة أو نقصان أو نظرة) أي تأخير (فان دخل ذلك زيادة أو نقصان أو نظرة صار بيعاً يحله ما يحل البيع ويحرمه ما يحرم البيع) فيشترط له شروطه وانقضاء مواعينه والاقالة في الطعام بشرطه جائزة باتفاق

وسلم انه خطب يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل وقبر ليلاً فزجر النبي صلى الله عليه وسلم ان يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه الا أن يضطر انسان الى ذلك وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه \* حدثنا أحمد ابن حنبل ثنا الوليد بن مسلم ثنا الاوزاعي ثنا الزهري عن القاسم ابن محمد عن عائشة قالت أدرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب حبرة ثم أخر عنه \* حدثنا الحسن بن الصباح البزار ثنا اسمعيل يعني ابن عبد الكريم حدثني ابراهيم بن عقيل بن معقل عن أبيه عن وهب يعني ابن منبه عن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا توفي أحدكم فوجد شيئاً فليكفن في ثوب حبرة \* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال أخبرني أبي أخبرني عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب عمانية بيض ليس فيها قبض ولا عمامة \* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا حفص عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مثله زاد من كوسف قال قد ذكر لعائشة قولهم في ثوبين وبرد حبرة فقالت قد آتني بالبرد ولكنهم ردوه ولم يكفوه فيه \* حدثنا أحمد بن حنبل وعثمان ابن أبي شيبة قالوا ثنا ابن ادريس عن يزيد يعني ابن أبي زياد عن مفسم عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب نجرانية الحلة ثوبان وقبضه الذي مات فيه قال أبو



داود قال عثمان في ثلاثة أبواب

حله حراما، وقبضه الذي مات فيه  
(باب كراهية المغالاة في

الكفن)

حدثنا محمد بن عيسى بن الحاربي

ثنا عمرو أبو مالك الجنبى عن

إسماعيل بن أبي خالد عن عامر عن

علي بن أبي طالب قال لا تغالوا في

كفن فاني سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم يقول لا تغالوا في

الكفن فإنه يسلبه سليمان وما

حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان

عن الأعمش عن أبي وائل عن

خباب قال إن مصعب بن عمير

قتل يوم أحد ولم يكن له الاغرة كنا

إذا غطيناها رأسه خرج رجلاه

وإذا غطينا رجليه خرج رأسه

فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم غطوا بها رأسه واجعلوا على

رجليه من الاذخر \* حدثنا

أحمد بن صالح حدثني ابن وهب

وحدثني هشام بن سعد عن حاتم بن

أبي نصر عن عباد بن نسي عن

أبيه عن عباد بن الصامت عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

خير الكفن الحلة وخير الاضحية

الكبش الاقرن

(باب في كفن المرأة)

حدثنا أحمد بن حنبل ثنا

يعقوب بن إبراهيم ثنا أبي عن

ابن اسحق حدثني فوح بن حكيم

الثقي وكان قارئ القرآن عن رجل

من بني عروة بن مسعود يقال له

داود قد ولدته أم حبيبة بنت أبي

سفيان زوج النبي صلى الله عليه

وسلم عن ليلى بنت قاف الثقفية

قالت كنت فحين غسل أم كلثوم

بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

عند وفاتها فكان أول ما أعطانا

مالك وأبي حنيفة والشافعي واختلف في سبب الجواز فأكثر أهل المذهب أنها يبيع لاحد له  
فيما جازون الى مخصص يخرجها من بيع الطعام قبل قبضه والمخصص استثناء لها في الحديث الذي  
ذكرته واليه أشار الامام كما ترى وقال جماعة أنها لا يبيع فلا حاجة للاعتذار وليس الجواز عندها  
ولا رخصة ومثله وورق قول مالك جواز التولية والتمركه ومنعهما الشافعي وأبو حنيفة ومالك  
قول بمنع التمركه وانفق المذهب على جواز التولية لأنها معروفة كالأقوال للحديث (قال مالك من  
سلف في حنطة شامية فلا بأس أن يأخذ بمحولة بعد محلول) بفتح فكسر أي محلول (الاجل) لا قبله  
(وكذلك من سلف في صنف من الاصناف فلا بأس أن يأخذ بخيرها من سلف) لأنه حسن قضاء  
(فيه أو أدنى) لأنه حسن اقتضاء (بعد الاجل) لا قبله (وتفسير ذلك أن يسلف الرجل في حنطة  
محولة فلا بأس أن يأخذ شعيرة أو شامية وإن سلف في غير محولة فلا بأس أن يأخذ) بدله (صجانيا  
أو) عمرا (جمعا) بفتح فكسر ردينا (وإن سلف في زبيب أجرة فلا بأس أن يأخذ أسود) لأن ذلك  
كله حسن اقتضاء (إذا كان ذلك كله بعد محلول الاجل إذا كانت مكيلة ذلك سواء بمثل كيل  
ما سلف فيه) فحاصله ان الجواز مقيد بقيدين بعد المحلول وقدر الكيل فلا يضر اختلاف الصفة  
(بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما)

(مالك أنه بلغه ان سليمان بن يسار قال قتي) بفتح فكسر فرغ (علق حمار سعد بن أبي وقاص)  
مالك الزهري (فقال لغلامه خذ من حنطة أهلك فاتبع بها شعيرة ولا تأخذ الا مثله) لأنه يرى  
اتحادهما جنسا (مالك عن نافع عن سليمان بن يسار أنه أخبره ان عبد الرحمن بن الاسود بن  
عبد يغوث) بن وهب بن عبد مناف بن زهرة الزهري ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومات  
أبوه في ذلك الزمان فلذلك عد في الصحابة وقال الهجري من كبار التابعين (قتي علف دابته فقال  
لغلامه خذ من حنطة أهلك طعاما فاتبع بها شعيرة ولا تأخذ الا مثله) لاتحاد جنسهما (مالك أنه بلغه  
عن القاسم بن محمد عن ابن معيقب) بضم الميم وقع المهمة واسكان التهمة وكسر القاف وسكون  
الياء الثانية وموحدة ابن أبي فاطمة (الدومي) حليف بني عبد شمس ومعيقب من السابقين  
الاوabin هاجر الهجرتين وشهد المشاهد وولي بيت المال لعمر ومات في خلافة عثمان أو على وله  
ولدان الحرث ومحمد ورواي عنه (مثل ذلك) قال أبو عمر كذا رواه يحيى وابن عفير وابن بكير عن ابن  
معيقب ورواه القعنبي وطائفة فقالوا عن معيقب (قال مالك وهو الامر عندنا) بالمدينة ان البر  
والشعيرة جنس واحد لتقارب المنفعة وبهذا قال أكثر الشاميين أيضا وقد يكون من خبر الشعيرة  
ما هو أطيب من خبر الحنطة فلم ينفرد بذلك مالك حتى يشنع عليه بعض أهل الظاهر والله حسيبه  
ويقول القط أفقه من مالك فإنه إذا رميت له لقمتان احدهما مشعيرة فإنه يذهب عنها ويقبل على  
لقمة البر قال الابي وما حكاه ابن رشد عن السيوري وغيره عن عبد الحميد الصائغ انه حلف بالمشي  
الى مكة ليضال من مالكا في المسئلة فيالغرة ولا يردان حلقه على غلبة الظن وهو من الغموس لأنه  
انما حلف على أن يخالفه وقد فعل (قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا أن لا تباع الحنطة بالحنطة  
ولا التمر بالتمر ولا الحنطة بالتمر ولا الزبيب ولا الحنطة بالزبيب ولا مئى من الطعام كله الا يدايد)  
أي مناجزة وان جاز الفضل في مختلف الجنس (فان دخل شيئا من ذلك الاجل لم يصح وكان حراما  
ولا) يباع (مئى من الادم كلها الا يدايد) للاجتماع على حرمة وباللنساء قال عياض وشاذ ابن حلية  
وبعض السلف فأجازوا النسبة مع الاختلاف ولو بلغتهم السنة ما خالفوها افضلهم وعلمهم وقد  
انعقد الاجماع بعد ذلك على المنع (قال مالك ولا يباع مئى من الطعام والادم اذا كان من صنف  
واحد اثنان بواحد) أي متفاضلا (لا يباع مد حنطة بمدى حنطة) بالثنية (ولا مد تمر بمدى)  
بالثنية (تمر ولا مد زبيب بمدى زبيب ولا ما أشبه ذلك من الحبوب والادم كلها اذا كان من صنف

رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقاء ثم الدرع ثم الخمار ثم المخفة ثم أدرجت بعد في الثوب الآخر قالت ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس عند الباب معه كفنها يناولناها ثوبا ثوبا

((باب المسك للميت))

حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا المستقر بن الريان عن أبي نصره من أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيب طيبكم المسك

((باب التجمل بالحنارة))

حدثنا عبد الرحيم بن مطرف الرواسي أبو سفيان وأحمد بن حباب قال ثنا عيسى قال أبو داود هو ابن يونس عن سعيد بن عثمان البلوي عن عروة وقال عبد الرحيم عروة بن سعيد الانصاري عن أبيه عن الحصين بن حوحيان طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعودوه فقال اني لا أرى طلحة الا قد حدث فيه الموت فاذنوني به وعملوا فانه لا ينبغي لحيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله

((باب في الغسل من غسل الميت))

حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر ثنا زكريا ثنا مصعب بن شيبة عن طلحة بن حبيب العنزي عن عبد الله بن الزبير عن عائشة انها حدثته ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربع من الجنابة ويوم الجمعة ومن الطهارة وغسل الميت حدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن أبي ذئب ثنا ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس عن عمرو بن عمير عن أبي هريرة ان رسول الله صلى

واحد وان كان يد ايده مبالغة لربا الفضل (انما ذلك بمنزلة الورق بالورق والذهب بالذهب لا يحل في شيء من ذلك الفضل) الزيادة ولو قلت (ولا يحل الا مثلا بمثل) أي متساويا (ويد ايده) أي مناجزة (واذا اختلف ما يكال أو يوزن مما يؤكل أو يشرب فبان) أي ظهر (اختلافه فلا بأس أن يؤخذ منه اثنان بواحد ايده) لا مؤخر (ولا بأس أن يؤخذ صاع من غريب صاعين من حنطة وصاع من غريب صاعين من زبيب وصاع من حنطة بصاعين من سم) لا اختلاف الصنف في الجميع كما قال (فاذا كان الصنفان من هذا مختلفين فلا بأس باثنين منه بواحد أو أكثر من ذلك يد ايده فان دخل ذلك) أي مختلف الصنف (الاحل فلا يحل) وأصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلا بمثل سواء بسواء يد ايده فاذا اختلفت هذه الاصناف فيبيعوا كيف شئتم اذا كان يد ايده رواء مسلم وغيره عن عبادة ورواه مسلم وأحمد عن أبي سعيد وفيه من زادوا واستراد فقد أروى والا تخذوا المعطى سواء (ولا تحل صبرة الحنطة بصبرة الحنطة) لعدم تحقق المماثلة في هذا الصنف (ولا بأس بصبرة الحنطة) أي بيعها (بصبرة التمر يد ايده وذلك انه لا بأس أن يشتري الحنطة بالتمر جزافا) مثلاً الجيم والكسر أفصح (وكل ما اختلف من الطعام والادم فيان اختلافه) ظهر كقمح وغرلا ان لم يبين كقمح وشعير وملت (فلا بأس أن يشتري بعضه ببعض جزافا يد ايده فان دخله الاجل فلا خيف فيه) أي يمنع للنسيئة (وانما اشتراء ذلك جزافا كاشتراء بعض ذلك بالذهب والورق جزافا وذلك انك تشتري الحنطة بالورق جزافا والتمر بالذهب جزافا فهذا لال لا بأس به) لا كره ولا خلاف أولى (ومن صبر) بالتثقيل (صبرة طعام وقد علم كيلها ثم باعها جزافا وكنتم المشتري كيلها فان ذلك لا يصلح) لان من شرط بيع الجزاف أن لا يعرفه أحد المتبايعين (فان أحب المشتري أن يرد ذلك الطعام على البائع رده بما) أي بسبب ما (كتمه كيله وغيره وكذلك كل ما علم البائع كيله وعدده من الطعام وغيره ثم باعه جزافا ولم يعلم المشتري ذلك فان المشتري ان أحب أن يرد ذلك على البائع رده) وان أحب لم يرد (ولم يرل أهل العلم ينهون عن ذلك ولا خيف في خبر قرص بقرص ولا عظيم) أي كبير (بصغير اذا كان بعض ذلك أكبر من بعض فاما اذا كان يصري أن يكون مثلا بمثل) بكسر فسكون فيهما أي متساويا (فلا بأس به) أي يجوز (وان لم يوزن) مبالغة (ولا يصلح مدزبد) بضم الزاي (ومد ابن عدي زيد وهو مثل الذي وصفنا من التمر الذي يباع صاعين من كيس وصاعا من حشفت بثلاثة أصوع من عروة حين قال اصاحبه ان صاعين من كيس بثلاثة أصوع من العروة لا يصلح) للربا (فجعل ذلك ايجزيبه) فلا ينفعه ذلك (وانما جعل صاحب اللبن اللبن مع زبده لياخذ فضل زبده) أي زيادة (على زبده صاحبه حين أدخل معه اللبن) وذلك ممنوع (والدقيق بالحنطة مثلا بمثل لا بأس به وذلك انه أخلف الدقيق فباعه بالحنطة مثلا بمثل) فلذا جاز (ولو جعل نصف المدة من دقيق ونصفه من حنطة فباع ذلك بمد من حنطة كان ذلك مثل الذي وصفنا لا يصلح) لا يجوز (لانه انما أراد أن يأخذ فضل حنطته الجيدة حين جعل معها الدقيق فهذا لا يصلح) لا يجوز

((جامع بيع الطعام))

(مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي حريم) الخراحي مولا لهم ويضال مولى ثقيف قال أبو حاتم شيخ مدني صالح وقال يحيى القطان لا بأس به وذكريا بن حبان في الثقات (انه سأل سعيد بن المسيب فقال اني رجل ابتاع الطعام) وقوله (يكون من الصكوك) جمع صك (بالجار) يجمع الساحل المعروف ساقط للذكر وان القاسم والقعبي قاله أبو عمر (فربما ابتعت منه بدينار ونصف درهم أفأعطي بالنصف طعاما فقال سعيد لا ولكن أعط أنت درهمًا وخذ بقية طعاما) نصب



الله عليه وسلم قال من غسل الميت  
فليغتسل ومن حمله فليستوضأ  
\* حدثنا محمد بن يحيى عن  
سفيان عن سهيل بن أبي صالح عن  
أبيه عن اسحق بن عمار عن  
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه  
وسلم بعناه قال أبو داود هـ إذا  
منوخ ميت أحد بن حنبل  
وسئل عن الغسل من غسل  
الميت فقال يحجز به الوضوء قال  
أبو داود أدخل أبو صالح بينه  
وبين أبي هريرة في هذا يعني اسحق  
مولي زائدة قال وحديث مصعب  
فيه خصال ليس العمل عليه

((باب في تهويل الميت))

\* حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان  
عن عاصم بن عبيد الله عن القاسم  
عن عائشة قالت رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقبل عثمان  
ابن مظعون وهو ميت حتى رأيت  
الدموع تسيل

((باب في الدفن بالليل))

\* حدثنا محمد بن حاتم بن زريع  
تنا أبو نعيم عن محمد بن مسلم عن  
عمرو بن دينار أخبرني جابر بن عبد  
الله أو سمعت جابر بن عبد الله قال  
رأى ناس نارا في المقبرة فأنوها  
فأذا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في القبر وإذا هو يقول ناولوني  
صاحبكم فإذا هو الرجل الذي كان  
يرفع صوته بالذكر

((باب في الميت يحمل من أرض

إلى أرض))

\* حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان  
عن الأسود بن قيس عن نبيع عن  
جابر بن عبد الله قال كنا حملنا القتلى  
يوم أحد لندفنه فجاء منادى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال إن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يأمركم

بقية على التوسع (مالك أنه بلغه أن محمد بن سيرين كان يقول لا تبعوا الحب في سنبله حتى يبيض)  
أي يشتد حبه وفي الصحيح عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التخل حتى يزهو وعن  
السنبل حتى يبيض وبأمن العاهة نهى البائع والمشتري قال عياض فرق صلى الله عليه وسلم فأجاز  
بيع الثمار بأول الطيب ولم يحجزه في الزرع حتى يتم طيبه لأن الثمار تؤكل غالباً من أول الطيب  
والزرع لا يؤكل غالباً إلا بعد الطيب (قال مالك من اشترى طعاماً بسعر معلوم إلى أجل مسمى فلما  
حل الأجل قال الذي عليه الطعام أصاحبه ليس عندي طعام فيهني الطعام الذي لك على إلى أجل  
فيقول صاحب الطعام هذا لا يصلح) لا يجوز (لأنه قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع  
الطعام حتى يستوفى) أي يقبض (فيقول الذي عليه الطعام لغريمه فيهني طعاماً إلى أجل حتى  
أقضيته فهذا لا يصلح لأنه إنما يهبط به طعاماً ثم يرد إليه فيصير الذهب الذي أعطاه من الطعام  
الذي كان له عليه ويصير الطعام الذي أعطاه محلاً فيأبى به ما ويكون ذلك إذا فعلاه بيع الطعام  
قبل أن يستوفى) فلم يخرجنا عن النهي بهذه الحيلة (قال مالك في رجل له على رجل طعام ابتاعه  
منه ولغريمه على رجل طعام مثله ذلك الطعام فقال الذي عليه الطعام لغريمه أحيلت على غريم  
لي عليه مثل الطعام الذي لك على بطعامك) متعلق بأحيلت (الذي لك على قال مالك إن كان الذي  
عليه الطعام إنما هو طعام ابتاعه فأراد أن يحيل غريمه بطعام ابتاعه فإن ذلك لا يصلح) لا يجوز  
من الإصلاح ضد الفساد (وذلك بيع الطعام قبل أن يستوفى) فيدخل في النهي عنه (فإن كان  
الطعام سلفاً محلاً فلا بأس أن يحيل به غريمه لأن ذلك ليس ببيع ولا يحل بيع الطعام قبل أن  
يستوفى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) كما مر مسنداً (غير أن أهل العلم قد اختلفوا)  
أي اتفقوا (على أنه لا بأس بالشرك) التثنية لغيره في بعض ما اشتراه (والتولية) لما اشتراه بما  
اشتراه (والأقالة في الطعام وغيره وذلك أن أهل العلم أنزلوه) أي المذكور من الثلاث (على وجه  
المعروف) فأجازوا ذلك قبل القبض في الطعام (ولم ينزلوه على وجه البيع) لأنه كان يمنع وهذا  
ظاهر في أن الأقالة حل ببيع لا ببيع ومرفى كلام الإمام ما يشير إلى أنها بيع وهما قولان (وذلك مثل  
الرجل يسلط الدراهم النقص فيقضي دراهم وأزنة فيها فضل) زيادة (فصل لذلك) لأنه حسن  
قضاء (ويجوز) جمع بينهما تقوية (ولو اشترى منه دراهم نقصاً وأزنة لم يحل ذلك) لربا الفضل  
(ولو اشترط عليه حين أسلفه وأزنة وإنما أعطاه نقصاً لم يحل ذلك) للشرط وهو عين الربا (ومما  
يشبه ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزابنة وأرخص في بيع العرايا بخيرها  
من القم) بفتح الخاء وكسر هاء (وإنما فرق بين ذلك أن بيع المزابنة بيع على وجه المكابسة  
والعجالة وإن بيع العرايا على وجه المعروف لا مكابسة فيه) أي مغالبة (ولا ينبغي أن يشتري  
رجل طعاماً بربع أو ثلث أو كسر) بكسر الكاف وسكون السين أي قطعة (من درهم على أن  
يعطى بذلك طعاماً إلى أجل ولا بأس أن يبتاع الرجل طعاماً بكسر) قطعة (من درهم إلى أجل ثم  
يعطى درهماً) وأخذ ما بقي له من درهمه سلعة من السلع لأنه أعطى الكسر) القطعة (التي  
عليه فضة وأخذ ببقية سلعة فهذا لا بأس به) أي يجوز لأنهما صفتان لم يدخلهما شيء يمنع (ولا  
بأس بأن يضع الرجل عند الرجل درهماً ثم يأخذ منه بربع أو ثلث أو بكسر معلوم سلعة معلومة  
فإذا لم يكن في ذلك سعر معلوم وقال الرجل آخذ منك بسعر كل يوم فهذا لا يحل لأنه ضرر يقل مرة  
ويكثر مرة ولم يتفرقا على بيع معلوم) بيان للفرق للعهل بما يأخذ كل يوم سعره بخفض السعر  
وارتفاعه (ومن باع طعاماً جزافاً ولم يستثن منه شيئاً ثم بدله أن يشتري منه شيئاً فلا يصلح له أن  
يشتري منه شيئاً إلا ما كان يجوز له أن يشتري منه وذلك الثلث فادونه فإن زاد على الثلث صار  
ذلك إلى المزابنة وإلى ما بكرة) أي يمنع (فلا ينبغي) لا يجوز (أن يشتري منه شيئاً إلا ما كان يجوز

ان تدفنوا القليل في مضاجعهم  
فرددناهم

((باب في الصفوف على الجنائز))  
• حدثنا محمد بن عبيد ثنا حماد  
عن محمد بن اسحق عن يزيد بن أبي  
حبيب عن مرثد البزفي عن مالك  
ابن هيرة قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما من مسلم يموت  
فيصلى عليه ثلاثة صفوف من  
المسلمين الا اوجب قال فكان مالك  
اذا استقل اهل الجنائز جزأهم  
ثلاثة صفوف للحديث

((باب اتباع النساء الجنائز))  
• حدثنا سليمان بن حرب ثنا  
حماد عن أيوب عن حفصة عن  
أم عطية قالت نهيانا ان نتبع  
الجنائز ولم نعزم علينا  
((باب فضل الصلاة على الجنائز  
وتشييعها))

• حدثنا مسدد ثنا سفيان  
عن معمر بن أبي صالح عن أبي  
هريرة يرويه قال من تبع جنازة  
فصلى عليها فله قيراط ومن تبعها  
حتى يفرغ منها فله قيراطان  
أصغرهما مثل أحد أو أحدهما  
مثل أحد • حدثنا هرون بن  
عبد الله وعبد الرحمن بن حسين  
الهروي قال ثنا المقرئ ثنا  
حيوة حدثني أبو صفرو وهو جيد  
ابن زياد ان يزيد بن عبد الله بن  
قسيط حدثه ان داود بن عامر بن  
سعد بن أبي وقاص حدثه عن أبيه  
انه كان عند ابن عمر بن الخطاب اذ  
طلع خباب صاحب المقصورة فقال  
يا عبد الله بن عمر ألا تسمع ما يقول  
أبو هريرة انه سمع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول من خرج مع  
جنازة من بيتها وصلى عليها فذكر  
معنى حديث سفيان فأرسل ابن

له أن يستثنى منه هو (لا يجوز له أن يستثنى منه الا الثالث فنادونه) ومراده وجه الله زيادة  
الايضاح والبيان (وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة وحاصله ان ما جاز ان يستثنى  
جاز ان يشتري وهو الثالث فأقل

### ((الحكمة والترص))

بضم الحاء وسكون الكاف اسم من احتكر الطعام اذا حبسه ارادة للغلاء والحقير بفقيرين واسكان  
الثاني لغة بمعناه والترص الانتظار فكانه عطف تقدير (مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال  
لا حكمة في سوقنا لا يعمد بكسر الميم يقصد (رجال باليد هم فضول) زيادات عن أقواتهم (من  
اذهب) جمع ذهب كاسباب وسبب (الى رزق من رزق الله نزل بساكتنا فيحتكرونها علينا) بحسبونه  
عنا الى أن يغلو السعر (ولكن ايعاجالب جلب على عمود كبده) قال ابن الاثير تبعه الهروي أراد به  
ظهره لانه يمسك البطن ويقويه فصار كالعمود له وقيل أراد انه يأتي به على تعب ومشقة وان لم يكن  
ذلك الشيء على ظهره وانما هو مثل وقال غيره ما يريد بكبده الحاملة لان الجالب انما يحمل على  
دوابه لا على ظهره (في الشتاء والصيف) قال عيسى يعني في قلب الشتاء وشدة برده وقلب الصيف  
وشدة حره (فذلك ضيف) بضاد مججمة (عمر) أي لا حرج عليه في امساك ما جلب (فليبع كيف  
شاء) الله (وليس لك كيف شاء) الله لا يمتنع الناس عن الجلب فان نزل بالناس حاجة ولم يوجد عند  
غيره جبر على بيعه بسعر الوقت لرفع الضرر عن الناس قاله عياض والقرطبي (مالك عن يونس بن  
يوسف) بن حماس بكسر المهملة وخفة الميم فالف فهملة قال ابن حبان ثقة من عباد أهل المدينة  
لمح مرة امرأة فداها الله فاذهب عينيه ثم دعا الله فردهما عليه (عن سعيد بن المسيب ان عمر بن  
الخطاب مر بمخاطب بن أبي بلتعة) بفتح الموحدة وسكون اللام وفتح الفوقية والمهملة عمرو بن عمر  
الكنعي حليف بني أسد شهد بدرا اتفاقا ومات في سنة ثلاثين عن خمس وستين سنة (وهو يبيع زيبا  
له بالسوق) بأرخص مما يبيع الناس (فقال له عمر بن الخطاب اما أن تزيد في السعر) بأن يبيع بمثل  
ما يبيع أهل السوق (واما أن ترفع من سوقنا) لثلاث ضربا أهل السوق والى هذا ذهب جماعة ان  
الواحد والاثنين ليس لهم البيع بأرخص ما يبيع أهل السوق دفعا للضرر وقال بذلك القاضي عبد  
الوهاب قال ابن رشد في البيان وهو غلط ظاهر اذ لا يلام أحد على المسامحة في البيع والخطيئة  
فيه بل يشكر على ذلك ان فعله لوجه الناس ويؤجر ان فعله لوجه الله تعالى (مالك انه بلغه ان عثمان  
ابن عفان كان يهوى عن الحكمة) لقوله صلى الله عليه وسلم من احتكر طعاما فهو خاطئ أخرجه  
مسلم وأبو داود عن معمر بن عبد الله ورواه الترمذي وصححه وابن ماجه عن معمر أيضا فروقا  
بلفظ لا يحتكر الا خاطئ ولقوله صلى الله عليه وسلم من احتكر على المسلمين طعامهم ضرب به الله  
بالجذام والافلاس رواه ابن ماجه بأسناد حسن عن عمرو له وللمالك بأسناد ضعيف عن عمر  
مرفوعا الجالب مرزوق والمحتكر ملعون

### ((ما يجوز من بيع الحيوان بعضه ببعض والسلف فيه))

(مالك عن صالح بن كيسان) المدني ثقة ثبت فقيه (عن حسن بن محمد بن علي بن أبي طالب) المدني  
ثقة فقيه وأبوه ابن الحنفية (ان علي بن أبي طالب باع جلاله يدعى عصيفيرا) بلفظ تصغير عصفور  
(بعشرين بعيرا) صفارا (الى أجل) لاختلاف المنافع (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر اشترى  
راحلة) مر كبا من الابل ذكر كان أو أنثى وقيل هي الناقة التي تصلح أن ترحل وجمعها راحل  
(باربعة أبعرة) جمع بعير يقع على الذكر والأنثى (مضمونة) عليه في ذمته (توفيها صاحبها بالربذة)  
بفتح الراء والموحدة والذال المجمة تربية قرب المدينة (مالك انه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان  
اثنين بواحد الى أجل فقال لا بأس بذلك) أي يجوز (قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا انه لا بأس



عمر إلى عائشة فكانت تعلق أبو

هريرة • حدثنا الوليد بن شعاع  
السكوني ثنا ابن وهب أخبرني  
أبو صخر عن شريك بن عبد الله بن  
أبي عمر عن كريب عن ابن عباس  
قال سمعت النبي صلى الله عليه  
وسلم يقول ما من مسلم يموت فيقوم  
على جنازة أربعين رجلا  
لا يشركون بالله شيئا إلا شفّعوا فيه  
«(باب في النار يتبع بها الميت)»

• حدثنا هرون بن عبد الله ثنا  
عبد الصمد بن عثمان بن المثنى  
ثنا أبو داود قال ثنا حرب يعني  
ابن شداد ثنا يحيى حدثني ثابت بن  
عمير حدثني رجل من أهل المدينة  
عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لا تتبع  
الجنازة بصوت ولا نار زاد هرون  
ولا عشي بين يديها

«(باب القيام للجنازة)»

• حدثنا مسدد ثنا سفيان  
عن الزهري عن سالم عن أبيه عن  
عامر بن شعيب عن أبيه عن النبي صلى  
الله عليه وسلم لم إذا رأيت الجنازة  
فقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع

• حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير  
ثنا سهيل بن أبي صالح عن ابن  
أبي سعيد الخدري عن أبيه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا تبعتم الجنازة فلا تجلسوا حتى  
توضع قال أبو داود وروى هذا  
الحديث الثوري عن سهيل عن  
أبيه عن أبي هريرة قال فيه حتى  
توضع بالأرض ورواه أبو معاوية  
عن سهيل قال حتى توضع في اللحد  
وسفيان أحفظ من أبي معاوية  
• حدثنا مؤمل بن الفضل  
الحدادي ثنا الوليد ثنا أبو  
هريرة عن يحيى بن أي كبر عن

بالجل) ذكر الأبل (بالجل مثله وزيادة دراهم يدايد) أي مناجزة لانه بيع لاسلف فيه (ولا  
بأس بالجل) أي يبعه (بالجل مثله وزيادة دراهم بالجل يدايد) أي مناجزة لانه بيع  
مستقل (والدراهم إلى أجل ولاخير في الجل بالجل مثله وزيادة دراهم الدراهم نقدا والجل إلى  
أجل) أي لا يجوز (وان أخرت الجل والدراهم فلاخير في ذلك أيضا) أي لا يجوز (ولا بأس بأن  
يتباع البعير النجيب) بيمين وزن كريم ومعناه (بالبعيرين أو بالأربعة من الخولة) بالفتح الجماعة  
(من حاشية الأبل) أي دونها (وان كانت من نعم واحدة فلا بأس بأن يشتري منها اثنان بواحد  
إلى أجل إذا اختلفت فبان اختلافها) ظهر (وان أشبه بعضها بعضا واختلفت أجناسها أولم  
تختلف فلا بد من اثنان بواحد إلى أجل وهو غير) أي بيان (ما كره من ذلك أن يؤخذ البعير  
بالبعيرين ليس بينهم ما تفاضل في نجابة ولا رحلة) أي جل (فإذا كان هذا على ما وصفت لك فلا يشتري  
منه اثنان بواحد إلى أجل) ووجه تفرقة هذه ان اختلاف المنافع يصير الجنس الواحد جنسين  
ويتضح معه ان القصد بالمبايعه حصول النفع والغرض لا الزيادة في السلف وأيضا فاختلاف  
الجنس ليس القصد الا بالمنافع لانها التي غلقت وأما الذوات فلا يملكها الا خاقها وان كانت المنافع  
هي المقصودة من دابة الجل والمقصود من آخر من جنسها الجري صار ذلك بمنزلة دابة وثوب فان  
اتفقت منافع الجنس لم يجوز لانه ان قدم الأقل سلف بزيادة وان قدم الاكثر فضعان يجعل لانه  
أعطاه أحد الثوبين على أن يكون الآخر في ذمته إلى أجل وسلفه ليتنفع بالضمان وهو ممنوع  
فلو تحقق السلف دون منفعة لا محقة ولا مقدرة جاز قاله عياض وقد روى أحمد والأربعة وقال  
الترمذي حسن صحيح وصححه غيره أيضا عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع  
الحيوان بالحيوان نسيئة فمعلق به الخنق والخنبي فنعوا بيع الحيوان بالحيوان وجعلوه نامضا  
للغير الصحيح انه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرا وردوا عمار وحله مالك على مئذ الجنس جمع بينهما  
وهو أرجح اذ لا يثبت النسخ بالاحتمال (ولا بأس بأن يبيع ما اشتريت منها قبل أن تستوفيه من غير  
الذي اشتريته منه) لاختصاص النهي بالطعام كما هو صريح الاجاديت (إذا اتفقت غنمه) لا يجوز جل  
(ومن سلف في شيء من الحيوان إلى أجل مسمى فوصفه وحلله) أي وصفه فالعطف مساو (ونقد  
غنه فذلك جائز وهو لازم للبائع والمبتاع على ما رصفنا وحلبا ولم ير ذلك من عمل الناس الجائر بينهم  
والذي لم ير عليه أهل العلم ببلدنا) المدينة

• «(ما لا يجوز من بيع الحيوان)»

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نهى تحريم (عن بيع  
حبل الجبل) بفتح الحاء والموحدة فيهما الا ان الاول مصدر جعلت المرأة والثاني اسم جمع حابل  
كظالم وظلمة وكاتب وكتبة وقال الاخفش هو جمع حابلة ابن الانباري التاء في الحيلة للمبالغة  
كقولهم منجرة أبو عبيد والحبل مختص بالآدميات ولا يقال في غيرهم من الحيوان الا جل الا  
ما في الحديث ورواه بعضهم بسكون الباء في الاول وهو غلط قاله عياض (وكان) بيع الجبل  
(بيعا يتباعه أهل الجاهلية كان الرجل) منهم (يتباع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاي وهو البعير  
ذكر كان أو أنتى (إلى أن تنجب) بضم الفوقية وسكون النون وقع الفوقية الثانية أي نلدوهو  
من الأفعال التي لم تسمع إلا بمبذبة للمفعول فخرجن وزهى علينا أي تكبر (الناقصة) مرفوع  
بإسناد تنجب إليها أي تضع ولدها فولد هانتاج بكسر النون من تسمية المفعول بالمصدر (ثم ينتج الذي  
في بطنها) أي ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلدو علة النهى ما في الأجل من الغرر وهذا التفسير  
من قول ابن عمر كما جزم به ابن عبيد البر وغيره لما في مسلم من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر  
قال كان أهل الجاهلية يتباعون لحم الجزور إلى جبل إلى جبل والحيلة ان تنجب الناقصة ثم تحبل

عبيد الله بن مقسم حدثني جابر قال  
 كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم اذ  
 مرت بنا جنازة فقام لها فلما ذهبنا  
 لتصل اذ اهاى جنازة يهودى فقلنا  
 يا رسول الله اغاهاى جنازة يهودى  
 فقال ان الموت فزع فاذا رايتم  
 جنازة فقوموا \* حدثنا القعنبي  
 عن مالك عن يحيى بن سعيد عن  
 واقد بن عمرو بن سعيد بن معاذ  
 الانصاري عن نافع بن جبير بن  
 مطعم عن مسعود بن الحكم عن  
 علي بن ابي طالب ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قام في الجنازة  
 ثم قعد بعد ذلك حدثنا هشام بن هرام  
 المدائني انا حاتم بن اسعد يـ  
 ثنا ابو الاسباط الحارثي عن  
 عبيد الله بن سليمان بن جنادة بن  
 ابي أمية عن ابيه عن جده عن  
 عباد بن الصامت قال كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقوم في  
 الجنازة حتى توضع في اللحد فربه  
 حبر من اليهود فقال هكذا يفعل  
 فلما صلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال اجلسوا خالفوهم

((باب الركب في الجنازة))

\* حدثنا يحيى بن موسى البلخي  
 انا عبد الرزاق انا معمر عن  
 يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة بن  
 عبد الرحمن عن ثوبان ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أتى بدابة  
 وهو مع الجنازة فأتى ان يركبها  
 فلما انصرف أتى بدابة فركب فقبل  
 له فقال ان الملائكة كانت تمشي  
 فلم أكن لاركب وهم يمضون  
 فلما ذهبوا ركبنا حدثنا عبيد  
 الله بن معاذ ثنا ابي ثنا شعبة  
 عن مالك مع جابر بن سمرة قال صلى  
 النبي صلى الله عليه وسلم على ابن  
 الدرداء ولحقه شهود ثم أتى بفارس

التي تجت فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه فسر مالك والشافعي وغيرهما وقيل هو بيع  
 ولد ولد الناقة الحامل في الحال بأن يقول اذا تجت هذه الناقة ثم تجت التي في بطنها فقد بعته ولدها  
 فهي عنه لانه يبيع ما ليس بمالك ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه فهو غرر وبه فسر أحمد وأبو حنيفة  
 وجماعة من اللغويين وهو أقرب الى اللفظ لكن الاول أقوى لانه تفسير ابن عمر وابن عباس مخالفا  
 للظاهر فان ذلك هو الذي كان في الجاهلية والنهي وارد عليه ومذهب المحققين من أهل  
 الأصول تقديم تفسير الراوي اذ لم يخالف الظاهر قال الطيبي فان قيل تفسيره مخالف لظاهر  
 الحديث فكيف يقال اذ لم يخالف الظاهر وأجاب باحتمال ان المراد بالظاهر الواقع فان هذا  
 البيع كان في الجاهلية بهذا الاجل فليس التفسير حلالا للفظ بل بيان للواقع ومحصل هذا  
 الخلاف كما قال ابن التين هل المراد البيع الى أجل أو بيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل  
 ولادة الام أو ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول أو بيع جنين الجنين  
 فصارت أربعة أقوال اه وقال المبرد هو عندى بيع جبل الكرمه والحبله الكرمه لانها  
 تحبل بالغنم كما جاء في حديث آخر عنى عن بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه ويكون هذا أصلا في منع  
 البيع ثم إلى أجل مجهول قال السهيلي وهو غريب لم يسبقه اليه أحد في تأويل الحديث وأخرجه  
 البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك له وتابعه الليث عن نافع عن مسعود بن هرون ذكر التفسير  
 وعبيد الله عن نافع كاعلم (مالك عن ابن مهاب عن سعيد بن المسيب انه قال لا ربا في الحيوان)  
 المختلف جنسه كقوله يبيع يدايد فان بيع الى أجل واختلف صفاته جازوا لا منع عند مالك وأجازوه  
 الشافعي مطلقا وهو ظاهر قول ابن المسيب لانه صلى الله عليه وسلم أمر بعض أصحابه ان يعطى بعيرا  
 في يعيرن الى أجل فهو مخصص لعموم حرمة الربا وأوجب بحمله على مختلف الصفه والمنافع جمع  
 بين الأدلة ومنه أبو حنيفة اتفقت الصفات أو اختلفت لقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا  
 والربا هو الزيادة وهذه زيادة (واعلم ان من الحيوان عن ثلاثة المضامين) جمع مضمون يقال ضمن  
 الشيء بمعنى تضمنه ومنه قولهم مضمون الكتاب كذا وكذا (والملاقح) جمع ملقوح (وحبل الحبله)  
 وهذا أخرجه البراء والطبراني في الكبير عن ابن عباس والبراء عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن المضامين والملاقح وحبل الحبله واسناده قوى وصححه بعضهم (والمضامين يبيع ما في  
 بطون اناث الابل) لان البطن قد ضمن ما فيه (والملاقح يبيع ما في ظهور الجمل) جمع جمل ذكر  
 الابل لانه الذي يلقح الناقة ولذا سميت النخلة التي يلقح بها الثمار غلا ووافق الامام على هذا التفسير  
 جماعة من الأصحاب وعكسه ابن حبيب فقال المضامين ما في الظهور والملاقح ما في البطون وزعم ان  
 تفسير مالك مقلوب وتعقب بأن مالك كاعلم منه باللغة (قال مالك لا ينبغي ان يشتري أحد شيئا من  
 الحيوان بعينه) أي المعين كجمل وحصان معينين (اذا كان غائبا عنه وان كان قد رآه ورضيه  
 على ان ينقذه لا قريبا ولا بعيدا) قيد في المنع وجوز في المدونة النقد فيما قرب لان الغالب  
 السلامة بخلاف البعيد فيخشى دخول بيع وسلف وهو غرر (واعلم كره ذلك لان البائع ينفع  
 بالثمن ولا يدري هل توجد تلك السلعة على ما رآها المبتاع أم لا فذلك كره ذلك لتردد الثمن بين  
 السلفه والثمنه (ولا بأس به اذا كان مضمونا موصوفا) مفهوم قوله أولا بعينه على ان ينقذه  
 لزوال علة التردد

((بيع الحيوان باللحم))

(مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان  
 باللحم) نهى تحريم للتفاضل في الجنس الواحد فهو من المزابنة اذ لا يدري هل في الحيوان مثل  
 اللحم الذي أعطاه أو أقل أو أكثر قال ابن عبد البر لا أعلمه يتصل من وجه ثابت وأحسن أسانيد



فعل حتى ركبته فجعل يتوفى به  
ومن نسي حوله

((باب المشي أمام الجنائز))

• حدثنا القعني ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز • حدثنا وهيب بن بكرة عن خالد عن يونس عن زياد بن جبير عن أبيه عن المغيرة بن شعبه قال واحسب أن أهل زياد أخبروني أنه رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال الراكب يسير خلف الجنائز والمائمي يمشي خلفها وإمامها وعن عيناها وعن يسارها قريبا منها والسقط يصلي عليه ويدعي لوالديه بالمغفرة والرحمة

((باب الامراع بالجنائز))

• حدثنا مسدد ثنا سفيان بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يبل به النبي صلى الله عليه وسلم قال أمر هو بالجنائز فان تلك صالحة فغير تقدموها إليه وان تلك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم • حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا شعبه عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه أنه كان في جنازة عثمان ابن أبي العاص وكنا غشي مشيا خفيفا فلحقنا أبو بكر فرفع سوطه قال لقد رأيتنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نرمل رملا • حدثنا حميد بن مسعدة ثنا خالد بن الحرث ح وثنا إبراهيم ابن موسى ثنا عيسى بن يحيى بن يونس عن عيينة بهذا الحديث قال في جنازة عبد الرحمن بن سمره وقال فجعل عليهم بغلته وأهوى بالسوط • حدثنا مسدد ثنا أبو عوانة عن يحيى الجعفي قال أبو داود

مرسل سعيد هذا ولا خلاف عن مالك في إرساله ورواه يزيد بن مروان عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد وهذا السناد موضوع لا يصح عن مالك ولا أصل له في حديثه ورواه أبو داود في المراسيل عن القعني عن مالك به مرسلًا وصححه الحاكم وله شاهد آخر به التزاور من حديث ابن عمر (مالك عن داود بن الحصين) (عهم مئتين مصغر) (انه سمع سعيد بن المسيب يقول من ميسر) أي قمار (أهل الجاهلية يبيع الحيوان باللحم بالشاة والشاين) قال أبو عمر هذا من القمار والمزابنة لقوله ميسر وهو القمار قال اسمعيل انما دخل ذلك في المزابنة لانه لو ضمن له من جزوره أو شاته المعبنة أوطا لا فإزاد فله وماتقص فعلية كان هو المزابنة فلما منع ذلك لم يجز اشتراء الجزر ولا الشاة بلحم لانه يصير إلى ذلك المعنى (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول نهى عن بيع الحيوان باللحم) بالبناء للمفعول للعلم بالنهي صلى الله عليه وسلم (قال أبو الزناد فقلت لسعيد بن المسيب أرايت رجلا) أي أخبرني الحكم عن رجل (اشترى شاة) بشين مججمة وألف وراء وفاء المسنة من النوق والجمع الشرف مثل بازل وبزل بعشر شياه (فقال سعيدان كان اشتراها ليضرها فلا خير في ذلك) أي لا يجوز إذا كانه اشتراها بلحم فان لم يرد فخرها جاز لان الظاهر أنه اشترى حيوانا بحيوان فوكل إلى نيته وأمانته قاله اسمعيل القاضي (قال أبو الزناد وكل من أدركت من الناس ينهون عن بيع الحيوان باللحم وكان ذلك يكتب في عهد العمال) جمع حامل (في زمان أبان بن عثمان) بن عفان (وهشام بن اسمعيل) الخزومي (ينهون عن ذلك) فبدل على شهرة ذلك بالمدينة

((بيع اللحم باللحم))

(قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في لحم الأبل والبقر والغنم وما أشبه ذلك من الوحوش) كالأظباء والمها (أنه لا يشتري بفضه بعض الأمثلة على وزن بوزن) جمع بينهما للتأكيذ (يدأيد) أي مناجزة (ولا بأس به وان لم يوزن إذا تحرى أن يكون مثلاً على يدأيد ولا بأس بلحم الحيتان بلحم البقر والأبل والغنم وما أشبه ذلك من الوحوش كلها اثنين بواحد أو أكثر من ذلك يدأيد فان دخل ذلك الأجل فلا خير فيه) (لر بالنساء) وأرى لحوم الطير كلها مخالفة للحوم الأنعام والحيتان فلا أرى بأساً بأن يشتري بعض ذلك ببعض متفاضلاً (لاختلاف الصنف) يدأيد ولا يباع شيء من ذلك إلى أجل) (لر بالنساء)

((ما جاء في ثمن الكلب))

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن أبي بكر بن عبد الرحمن) بن الحرث بن هشام بن المغيرة الخزومي الفقيه اسمه كنيته على الصحيح وقبل اسمه المغيرة ولا يصح وكان يقال له راهب قرش أكثر صلاته وعبادته كان يصوم الدهر لا يفطرمات فجأة بالمدينة سنة أربع وتسعين (عن أبي مسعود) عتبة بالقاف ابن عمرو (الانصاري) يعرف بالبدرى لانه كان يسكن بدرًا واختلف في شهوده بدرًا قال ابن عبد البر وقع في نسخة يحيى ومن أبي مسعود بالواو هو وهم بين وغلط واضح لا يعرج على مثله ولا يلتفت إليه لانه من خطأ البدو سوء النقل والحديث محفوظ في جميع الموطآت ورواه ابن شهاب كاهم لابي بكر عن أبي مسعود اما لابن شهاب عن أبي مسعود فلا (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب) المنهى عن اتخاذها اتفاقا للورود النهي عنه وعن بيعه والامر بقتله ومن لا ثمن له لا قيمة له اذا قتل والمأذون في اتخاذها ككتاب الصيد والحراسة على المشهور للحديث ولان اباحة المنفعة لا تبطل البيع كام الولد ينتفع بها ولا تباع وعلة المنع عند من قال بنجاسته كالشافعي بنجاسته فلا يباع مطلقا كما لا تباع العذرة وروى عن مالك أيضا وبه قال قال منصور وأبو حنيفة وصاحباه يجوز بيع الكلاب التي ينتفع بها لانه حيوان منتفع به حراسة

وهو يحيى بن عبد الله التيمي عن  
 أبي ماجدة عن ابن مسعود قال  
 سألتنا نبينا صلى الله عليه وسلم عن  
 المشي مع الجنائز فقال مادون  
 الخيط ان يكن خيرا تجل اليه  
 وان يكن غير ذلك فبعد الادل النار  
 والجنائز متبوعة ولا تتبع لبس  
 منها من يقدمها  
 ((باب الامام يصلي على من قتل  
 نفسه))

حدثنا ابن نفييل ثنا زهير ثنا  
 سمك حدثني جابر بن سمرة قال  
 مرض رجل فصبح عليه فجاءه  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال انه قد مات قال وما يدريك  
 قال انارأيت قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم انه لم يميت قال فرجع  
 فصبح عليه فقالت امرأته انطلق  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فأخبره فقال الرجل اللهم العنه  
 قال ثم انطلق الرجل فقرأه فدفن  
 نفسه بعشقص فانطلق الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم فأخبره انه  
 قد مات فقال ما يدريك قال رأيت  
 يصر نفسه بعشقص معه قال أنت  
 رأيت قال نعم قال اذا لا أصلي عليه  
 ((باب الصلاة على من قتله  
 الحدود))

حدثنا أبو كامل ثنا أبو عوانة  
 عن أبي بشر حدثني نفر من أهل  
 البصرة عن أبي برزة الأسلمي ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم  
 يصل على ماعز بن مالك ولم ينه عن  
 الصلاة عليه

((باب الصلاة على الطفل))

حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا  
 يعقوب بن ابراهيم بن سعد ثنا  
 أبي عن ابن اسحق حدثني عبد الله  
 ابن أبي بكر عن عمر بن عبد

واصبابا حتى قال سمعون أبيه وأخيه  
 الحديث النسائي عن جابر بن  
 باتفاق أئمة الحديث (وهو البغوي) بفتح الموحدة و كسر الموحدة وشدة التفتية فاعلى فاعلى  
 يستوى فيه المذكر والمؤنث (وحلوان الكاهن) بضم الحاء المهملة وسكون اللام مصدر حلونه  
 اذا أعطيته الى هنا الحديث وفسره الامام بقوله (يعني بمهر البغوي ما تعطاه المرأة على الزنا) وهو  
 حرام اجماعا وسعى مهر الشبهة بالمهر في الصورة (وحلوان الكاهن رشوته) بكسر الراء وقحها ووضفها  
 (و) هي (ما يعطى على ان يتكهن) قال أبو عبيد وأصله من الخلاوة شبه ما يعطى الكاهن بشئ  
 حلولا خذاه اياه من لادون كلفه يقال حلوت الرجل اذا أطعمته الحلوة وسلته اذا أطعمته العسل  
 والحلوان أيضا الرشوة والحلوان في غير هذا ما يأخذ الرجل لنفسه من مهر ابنته وهو عيب عند  
 النساء قالت امرأته قد سح زوجها \* لا يأخذ الحلوان من بناتنا \* وحكى ابن عبد البر والمأزري  
 وغيرهما الاجماع على حرمة ما يأخذ الكاهن لانه باطل كذب كاه قال تعالى تنزل على كل أقال أثيم  
 وهو من أكل أموال الناس بالباطل قال الخطابي الكاهن الذي يدعي مطالعة علم الغيب ويخبر  
 الناس عن الكوائن وكان في الجاهلية كهنة يدعون معرفة كثير من الامور فمنهم من يزعم  
 ان له تابعا من الجن يدعي اليه الاخبار ومنهم من يدعي انه يدرك الامور بفهم أعطيه ومنهم من  
 يسمى عرافا وهو من يزعم انه يعرف الامور بقدومات يستدل بها على مواضعها كاشئ يسرق فيعرف  
 المظنون به السرقة والمرأة تنهم فيعرف من صاحبها وغو ذلك ومنهم من يسمى المنجم كاهنا  
 والحديث شامل لهؤلاء الكاهن وأخرجه البخاري هنا عن عبد الله بن يوسف وفي الاجارة عن قتيبة  
 ابن سعيد ومسلم في البيع عن يحيى الثلاثة عن مالك به وتابعه ابن عيينة في الصحيحين والليث في مسلم  
 كلاهما عن ابن شهاب وأخرجه أصحاب السنن (قال مالك اكره عن الكاهن الضاري) المجترى  
 المولع بالصبيد (وغير الضاري لنبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب) وأطلق  
 فشمها واختلف في ان الكراهة على بابها وبؤيده رواية ابن نافع عنه لا بأس ببيعه في الميراث  
 والمغانم والدين أو على التحريم وهو المشهور عن مالك المعتمد في مذهبه خلافا لثنا هير بعضهم  
 كالحق طي في المفهم الكراهة ولا خلاف عن مالك ان من قتل كلب صيدا وماشيه أو زرع فعليه قيمته  
 ومن قتل مالم يؤذن فيه لاثم عليه وأسقطها الشافعي وأحمد فيهما ما أوحيها أبو حنيفة فيهما  
 ((السلف وبيع العروض بعضها ببعض))

(مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف) مجتمعين اثمهما الربا وقد وصله  
 أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي من طريق أبي يوب السخيتاني عن عمرو بن شعيب  
 عن أبيه عن جده به ورواه الطبراني في الكبير من حديث حكيم بن حزام زيادة ومروان بن ربيع  
 وبيع ما ليس عندك وبيع ما لم تملك (قال مالك وتفسير ذلك ان يقول الرجل للرجل آخذ سلعة منك  
 بكذا على ان تسلفني كذا وكذا فان عقد بيعهما على هذا فهو غير جائز) أي حرام لانها مهمما على  
 قصد السلف بزيادة فاذا كان البائع هو دافع السلف فكانه أخذ الثمن في مقابلة السلعة والانتفاع  
 بالسلف وان كان هو المشتري فكانه أخذ السلعة بمادفعه من الثمن بالانتفاع بالسلف (فان ترك  
 الذي اشترط السلف) مع البيع (ما اشترط منه) أي السلف (كان ذلك البيع جائزا) لا انتفاء  
 النجاسة (ولا بأس بان يشتري الثوب من الدكان أو الشطوي) بفتح الشين المهملة والطاء المهملة  
 نسبة الى شطا قرية بأرض مصر (أو القصبي) بفتح القاف والصاد المهملة وموحدة قال المجد  
 القصب ثياب ناعمة من كان الواحدة قصبي (بالا ثواب من الازبي) بكسر الهمزة واسكان  
 الفوقية وراء قصبة فوحدة ثياب تعمل بازبي قرية من مصر (أو القسي) بفتح القاف وكسر



الرحمن عن عائشة قالت مات

ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن عاتكة عشرة أشهر وأسلم يصل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم \* حدثنا هناد بن السري ثنا محمد بن عبيد عن وائل بن داود قال سمعت النبي قال لما مات ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في المقاعد قال أبو داود قرأت على سعيد بن يعقوب الطائفي حدثكم ابن المبارك عن يعقوب بن القعقاع عن عطاء ابن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم على ابنه ابراهيم وهو ابن سبعين ليلة ((باب الصلاة على الجنائز في المسجد))

\* حدثنا سعيد بن منصور ثنا فلج بن سليمان عن صالح بن عجلان ومحمد بن عبد الله بن عباد عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت والله ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل ابن البيضاء الا في المسجد \* حدثنا هرون بن عبد الله ثنا ابن أبي قديش عن الضحاك يعني ابن عثمان عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة قالت والله لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابني بيضاء في المسجد سهيل وأخيه \* حدثنا مسدد ثنا يحيى عن ابن أبي ذئب حدثني صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه

((باب الدفن عند طلوع الشمس وعند غروبها))

\* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا موسى بن علي بن رباح

السبن المهمة الثقيلة وبالياء نوع من الثياب فيه خطوط من حرر منسوبة إلى قيس قرية بمصر على ساحل البحر (أو الزينة) بكسر الزاى وسكون التحتية وقع القاف وتاء تأنيث نسبة إلى زينة محلة بنيسابور وقال البوني ثياب تعمل بالصعيد غلاظ رديئة ونقله أبو عمر عن ابن حبيب (أو الثوب الهروي) بفحش نسبة إلى هراة مدينة بخراسان (والمروى) يقع فسكون نسبة إلى مرو بلدة بفارس وينسب اليها إلا أنه زيادة زاي على خلاف القياس ولذا أنظر القائل ومروزي جاء في الأناهي \* والثوب مروى على القياس

(بالملاحف البمانية) جمع ملحفة بكسر الميم الملاء التي يلحف بها (والشقائق) من الثياب وهي الأزرا الضيقة الرديئة قاله البوني كابن عبد البر عن ابن حبيب (وما أشبه ذلك الواحد بالاثني أو الثلاثة يدايد أو إلى أجل وإن كان من صنف واحد فإن دخل ذلك نسبة فلا خير فيه) لا يجوز (ولا يصلح حتى يختلف فيبين) بالنصب يظهر (اختلافه) ظهورا واضحا (فإذا أشبه بعض ذلك بعضا وإن اختلف أسماءه فلا يأخذ منه اثنين) واحد إلى أجل وذلك إن يأخذ الثوبين من الهروي بالثوب من المروى أو القومى) يضم القاف وسكون الواو فها قال في القاموس ثياب بيض (إلى أجل أو يأخذ الثوبين من القومى) يضم القاف والقاف بينهما راء ساكنة ثم موحدة وباء نسبة إلى فرق قال المجد كنفذ موضع ومنه الثياب الفرقية أو هي ثياب بيض من كان (بالثوب من الشطوى) فإذا كانت هذه الأصناف على هذه الصفة فلا يشتري منها اثنين (واحد إلى أجل) وحاز يدايد (ولابأس أن يبيع ما اشتريت قبل أن تستوفيه من غير صاحبه) أى لغير (الذي اشتريت منه إذا نكحت عنه) منه

### ((السلف في العروض))

(مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سبائب) سبن مهمة أوله وموحدة آخره شقق رقيقة جمع سبة بالكسر وسببية ويجمع أيضا على سبوب كافي القاموس وقال أبو عمر السبائب هي اسم السكتان وغيره وقبل شقق السكتان وغيره وقبل الملاحف (فأراد أن يبيعها قبل أن يقبضها فقال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك قال مالك وذلك فيما يرى) تظن (والله أعلم أنه إنما أراد أن يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به) فيتم مان على السلف بزيادة وجعل العقد على السبائب محلا بينهما (ولو أنه باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن بذلك بأس) أى يجوز لا تنفاه التهمة قال أبو عمر مذهب ابن عباس أن العرض كالأطعام يمنع بيعه قبل قبضه لأنه عنده من ربح مالم يضمن خلاف ما ظنه مالك وقد صح أن ابن عباس قال واحسب أن كل شيء بمنزلة الطعام لكن حجة مالك ومن وافقه كاجود داود أنه صلى الله عليه وسلم خص الطعام فأدخل غيره في معناه ليس بأصل ولا قياس لأنه زيادة على النص بغير نص والله أحل البيع مطلقا إلا ما خصه على لسان رسوله أو ذكره في كتابه وحديث حكيم رفعه إذا ابتعت شيئا فلا تبعه حتى تقبضه إنما أراد الطعام بدليل رواية الحفظ حديث حكيم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له إذا ابتعت طعاما فلا تبعه حتى تقبضه اه (فالامر عندنا فمن سلف في رقيق أو ماشية أو عروض فإذا كان كل شيء من ذلك موصوفا سلف فيه إلى أجل فحل الأجل فإن المشتري لا يبيع شيئا من ذلك من الذي اشتراه منه بأكثر من الثمن الذي سلفه فيه قبل أن يقبض ما سلفه فيه وذلك أنه إذا فعل ذلك فهو الربا) بعينه (صار المشتري أن أعطى الذي باعه دنانير أو دراهم فانتفع بها فلما حلت عليه السلعة التي باعها ولم يقبضها المشتري باعها من صاحبها بأكثر مما سلفه فيها فصار) الامر (أن رد إليه ما سلفه وزاده من عنده) وذلك الربا (ومن سلف ذهبا أو ورقا في حيوان أو عروض) بالجمع وفي نسخة

قال سمعت أبي يحدث أنه سمع  
عقبة بن عامر قال ثلاث ساعات  
كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ينهانا أن نصلي فيهن أو نقبر  
فيهن موتانا حين تطلع الشمس  
بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم  
الظهيرة حتى يغيب وحين تضيف  
الشمس للغروب حتى تغرب أو كما  
قال

((باب إذا حضر جنازة رجال ونساء  
من يقدم))

حدثنا يزيد بن خالد بن موهب  
الرملي ثنا ابن وهب عن ابن  
جريح عن يحيى بن سليم حدثني  
عمار مولى الحرث بن نوفل أنه  
شهد جنازة أم كلثوم وابنها فجعل  
الغلام مماليا إلى الإمام فأنكرت  
ذلك وفي القوم ابن عباس وأبو  
سعيد الخدري وأبو قتادة وأبو  
هريرة فقالوا هذه السنة

((باب أين يقوم الإمام من الميت  
إذا صلى عليه))

حدثنا داود بن معاذ ثنا عبد  
الوارث عن نافع أبي غالب قال كنت  
في سكة المريد فمرت جنازة معها  
ناس كثير قالوا جنازة عبد الله بن  
مسيرة فقبضت فإذا أنا برجل عليه  
كساء رقيق على برية على رأسه  
خرقة تقيه من الشمس فقلت من  
هذا الدهقان قالوا هذا أنس بن  
مالك فلما وضعت الجنازة قام أنس  
فصلى عليها وأنا خلفه لا يحول  
بينى وبينه شيء فقام عند رأسه  
فكبر أربع تكبيرات لم يطل ولم  
يسرع ثم ذهب بعد فقالوا يا أبا  
حمزة المرأة الانصارية فقربوها  
وعليها نعل أخضر فقام عند  
جهرتها فصلى عليها نحو صلواته على  
الرجل ثم جلس فقال السلامين

عرض (إذا كان موصوفاً إلى أجل مسمى ثم حل الأجل فإنه لا بأس أن يبيع المشتري تلك السلعة  
من البائع) أي له (قبل أن يحل الأجل أو بعدما يحل بعرض من العروض بعجل ولا يؤخره) جمع  
بينهم ما تأكدوا أن اتحد معناه (بالغما بلغ ذلك العرض إلا الطعام فإنه لا يحل أن يبيعه حتى  
يقبضه) لأنه من ذلك (وللمشتري أن يبيع تلك السلعة من غير صاحبه) أي لغير (الذي ابتاعها  
منه يذهب أو يورق أو عرض من العروض يقبض ذلك ولا يؤخره لأنه إذا أخر ذلك قبح) حرم (ودخله  
ما يكره) أي يحرم (من الكالي بالكالي) بالهمز أي التأخير ومنه بلغ بك أكل العمر أي أطوله  
وأشده قال الشاعر

تعففت عنها في العصور التي خلت فكيف التصابي بعدما كاد العمر

(والكالي بالكالي أن يبيع الرجل ديناله على رجل يدين على رجل آخر) وقيل مأخوذ من  
الكال وهي الحفظ والطلاق هذا الاسم على الدين مجاز لأنه مأكول لا كالي فأنما الكالي صاحبه  
لان كالا من المتبايعين بكالا صاحبه أي يحرسه لأجل ماله قبله فعلاقة المجاز الملازمة أي كون كل  
منهما لازماً للآخر إذ يلزم من الحافظ محفوظ وعكسه وقد جاء فاعل بمعنى مفعول كذا فق أي  
مدفوق أو هو مجاز في الاستناد إلى ملابس الفعل أي كالي صاحبه كعيشة راضية أو مجاز بالحذف  
أي من يبيع مال الكالي بالكالي وقد روى الدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث عبد العزيز  
الدروري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع  
الكالي بالكالي قال الحاكم صحيح على شرط مسلم قال الحافظ وهو وهم فان راويه موسى بن عبيدة  
الربذي لا موسى بن عقبة وقال أحمد ليس في هذا حديث يصح لكن الإجماع على أنه لا يجوز بيع  
الدين بالدين (ومن سلف في سلعة إلى أجل وتلك السلعة مما لا تؤكل ولا تشرب فان المشتري يبيعها  
من شاء بنقد أو عرض قبل أن يستوفيها من غير صاحبها الذي اشتراها منه ولا ينبغي) لا يجوز  
(له أن يبيعها من الذي ابتاعها منه إلا بعرض يقبضه ولا يؤخره) لما مر بيانه (وان كانت السلعة  
لم تحل فلا بأس أن يبيعها من صاحبها بعرض يخالف لها بين) أي ظاهر (خلافه يقبضه ولا  
يؤخره) لما مر (قال مالك فممن سلف دنائير أو دراهم في أربعة أثواب موصوفة إلى أجل فلما حل  
الأجل تقاضى صاحبها) طامها منه (فلم يجد لها عنده ووجد عنده ثياباً دونها من صنفها فقال له  
الذي عليه الأثواب أعطيكها ثمانية أثواب من ثيابي هذه أنه لا بأس بذلك إذا أخذت تلك الأثواب  
التي يعطيه قل أن يفتقراً فان دخل ذلك الأجل فان ذلك لا يصلح) لا يجوز (وان كان ذلك قبل  
محل) أي حلول (الأجل فإنه لا يصلح أيضاً إلا أن يبيعه ثياباً ليست من صنف الثياب التي سلفه  
فيها) فيجوز

((بيع النحاس والحديد وما أشبههما مما يوزن))

(قال مالك الأمر عندنا فيما كان مما يوزن من غير الذهب والفضة من النحاس والشبه) بفض  
المججمة والموحدة أعلى النحاس بشبه الذهب (والرصاص) بفض الرصاص والقطعة منه رصاصه  
(والآلنك) بهمة وفون وكاف وزان أفلس الرصاص الخالص ويقال الأسود وقيل وزن فاعل  
إذا ليس في العربي فاعل يضم العين وأما الآلنك والآلنك فممن خفف وآمل وكابل فأعجميات  
(والحديد) المعدن المعروف (والقضب) بالنحاس الضاد المججمة (والتين) المأكول (والكرسف)  
القطن (وما أشبه ذلك مما يوزن فلا بأس أن يؤخذ من صنف واحد اثنان بواحد أو بواحد ولا بأس  
بأن يؤخذ رطل حديد برطل حديد ورطل صفر برطل صفر) يضم الصاد وتكسر النحاس الجيد  
(ولا أخير فيه اثنان بواحد من صنف واحد إلى أجل فاذا اختلف الصنفان من ذلك فبان  
اختلافهما فلا بأس أن يؤخذ منه اثنان بواحد إلى أجل فان كان الصنف منه يشبه الصنف



زياديا بأجرة هكذا كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يصلي على  
الجنابة كصلاته يكبر عليها  
أربعاً ويقوم عند رأس الرجل  
وعجيرة المرأة قال نعم قال يا أبا جزة  
غزوت مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال نعم غزوت معه  
حينئذ خرج المشركون فمأوا  
علينا حتى رأينا خيلنا وراء ظهورنا  
وفي القوم رجل يحمل علينا  
فيسدقنا ويحطمنا فهزمهم الله  
وجعل يحاربهم فيبايعونه على  
الاسلام فقال رجل من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم ان على  
نذرا ان جاء الله بالرجل الذي كان  
منذ اليوم يحطمننا لاضررب عنقه  
فسكت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وجي بالرجل فلما رأى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال يا رسول  
الله ثبت الى الله فأمسك رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا يبايعه  
ليفي الآخر بنذره قال فجعل الرجل  
يتصدى لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم ليأمره بقتله وجعل يهاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
يقتله فلما رأى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم انه لا يصنع شيئا يبايعه  
فقال الرجل يا رسول الله نذري  
فقال اني لم أمسك عنه منذ اليوم  
الا لتوفي بنذرك فقال يا رسول الله  
الا أمضت الى فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم انه ليس لني ان  
يومض قال أبو غالب فسألت عن  
صنيع أنس في قيامه على المرأة  
عند عجزتها فحدثني انه انما كان  
لانه لم تكن النعوش فكان يقوم  
الامام حبال عجزتها يستريحها من  
القوم حدثنا مسدد ثنا يزيد بن  
زريع ثنا حسين المعلم ثنا عبد

الاخر وان اختلفا في الاسم مثل الرصاص والآل (نك) بفتح الهمزة الاولى واسكان الثانية وضم  
النون (والشبه والصفر) فانهما شديدا الشبه (فاني أكره ان يؤخذ منه اثنان بواحد الى أجل)  
لاتحاد الصنف حقيقة (وما اشتريت من هذه الاصناف كلها فلا بأس ان يبيعه قبل أن يقبضه  
من غير صاحبه الذي اشترته منه اذا قبضت عنه اذا كنت اشترته كمالا أو وزنا فان اشترته  
جزافا فبيعه من غير الذي اشترته منه بنقد أو الى أجل وذلك ان ضمانه منك اذا اشترته جزافا)  
لدخوله في ملكك بالعقد (ولا يكون ضمانه منك اذا اشترته وزنا حتى ترضه وتستوفيه) يقبضه  
(وهذا أحب ما سمعت الى في هذه الاشياء كلها وهو الذي لم يزل عليه أمر الناس عندنا) بالمدينة  
(والأمر عندنا فيما يكال أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب مثل العصفرة والنوى) للتمر (والخط)  
بفتحين ما يخط بالعصا من ورق الشجر ليلف للدواب (والكتم) بفتحين نبت فيه حرة يخط  
بالوسمة ويختضب به للسواد وفي كتب الطب الكتم من نبات الجبال ورقه كورق الآس يختضب  
به مدقوقا وله ثمر كقدر الفلفل ويسود اذا نضج وقد يعصر منه دهن يستعمل به في البوادي (وما  
أشبه ذلك انه لا بأس بان يؤخذ من كل صنف منه اثنان بواحد لا بد ولا يؤخذ من صنف منه  
واحد) بالجر صفة صنف (اثنان بواحد الى أجل فان اختلف الصنفان في ان اختلفا فهما فلا بأس  
بان يؤخذ منهما اثنان بواحد الى أجل وما اشترى من هذه الاصناف كلها فلا بأس بان يباع قبل  
أن يستوفي اذا قبضت عنه من غير صاحبه) أي لغير (الذي اشتراه منه) لانه فيمنع لما امر (وكل شيء  
يقتفع به الناس من الاصناف كلها وان كانت الحصاة) بالماء صغار الحصاة يقتفع بها في فرش  
كمسجد (والقصة) بفتح القاف والمهولة الجص بلغة الحجاز (وكل واحد منهما مثليه) مثني (الى  
أجل فهو ربا وواحد منهما مثله) بالافراد (وزيادة شيء من الاشياء الى أجل فهو ربا) فان كان نقدا  
جاز ((المنهي عن بيعتين في بيعة))

(مالك انه بلغه) وصلة الترمذي وقال حسن صحيح والنسائي عن أبي هريرة (ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نهى عن بيعتين) بفتح الموحدة كما ضبطه غير واحد وظاهره انه الرواية ويجوز  
كسرهما على ارادة الهيئة وقيل انه الاحسن (في بيعة) قال الباجي معناه انه يتناول عقد البيع  
بيعتين على ان لا يتم منهما الا واحدة مع لزوم العقد كثوب بدینار وآخر بدینار ينخرن آيم ما شاء  
وقد لزمهما ذلك أو لزم أحدهما فهذا لا يجوز كان أحدهما بنقداً واحداً أو بنقدين مختلفين قال  
مالك ومعنى الفساد فيه أن يقدر أنه أخذ أحدهما بدینار ثم تركه وأخذ الثاني بدینارين فصار الى  
أن باع ثوبا بدینارين ودينارين وأما ان كان ثمن واحد مثل أن يبيع أحدهما من النوعين  
ينخرن آيم ما شاء وقد أزمهما ذلك أو أزم أحدهما فيجوز (مالك انه بلغه أن رجلا قال لرجل ابتع لي  
هذا البعير بنقدي حتى أتباعه منك الى أجل فاستل عن ذلك عبد الله بن عمر فذكره ونهى عنه)  
أدخل هذا تحت الترجمة لان مبتاعه بالنقد انما أتباعه على انه قد أزم مبتاعه لأجل بأكثر من  
ذلك الثمن فتضمن بيعتين ببيعة النقد وبيعة الاجل وفيها مع ذلك بيع مال ليس عندك لانه باع منه  
البعير قبل أن يملكه وسلف بزيادة كانه أسلفه ما نقده بالثمن المؤجل وهذا كله يمنع الجواز والعينة  
فيها أظهر قاله الباجي (مالك انه بلغه ان القاسم بن محمد سئل عن رجل اشترى سلعة بعشرة دنانير  
نقداً أو بخمسة عشر دینار الى أجل فذكره ذلك ونهى عنه) من باب سد الذريعة كما أوضحه حيث  
(قال مالك في رجل ابتاع سلعة من رجل بعشرة دنانير نقداً أو بخمسة عشر دینار الى أجل) حال  
كونها (قد وجبت للمشتري بأخذ الثمن انه لا ينبغي ذلك لانه ان أخر العشرة كانت خمسة عشر الى  
أجل وان نقداً العشرة كان انما اشترى بها الخمسة عشر التي الى أجل) لجواز ان من له الخيار اخذ  
أولا انقاد البيع بأحد الثمن ثم به الله فلم يظهره وعدي الى الآخر هذا لا يكاد يسلم منه الى الترجيح

الله بن بريدة عن معمر بن جندب  
قال صليت وراء النبي صلى الله  
عليه وسلم على امرأة ماتت في  
نفاها فقام عليها للصلاة وسطها  
(باب التكبير على الجنائز)

حدثنا محمد بن العلاء قال أنا  
ابن ادريس قال سمعت أبا إسحق  
عن الشعبي أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لم يمر بقرط  
فصفوا عليه وكبر عليه أربعاً  
فقلت للشعبي من حدثك قال الثقة  
من شاهده عبد الله بن عباس  
حدثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا  
شعبة ح وثنا محمد بن المثني ثنا

محمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو  
ابن مرة عن ابن أبي ليلى قال كان  
زيد يعني ابن أرقم بكبر على جنازة  
أربعاً وأنه كبر على جنازة خسا  
فسألته فقال كان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يكبرها قال أبو داود  
وأنا الحديث ابن المثني أتقن

(باب ما يقرأ على الجنائز)  
حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان  
عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن  
عبد الله بن عوف قال صليت مع  
ابن عباس على جنازة فقرا بقائحة  
الكتاب فقال إنما من السنة  
(باب الدعاء للميت)

حدثنا عبد العزيز بن يحيى  
الحراشي حدثني محمد يعني ابن سلمة  
عن محمد بن إسحق عن محمد بن  
إبراهيم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
عن أبي هريرة قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا  
صليتم على الميت فأخلصوا له  
الدعاء حدثنا أبو معمر عبد الله  
ابن عمرو ثنا عبد الوارث ثنا  
أبو الجلاس عن عتبة بن سيار حدثني  
علي بن شماغ قال شهدت مروان

في أفضل الأمرين فنع للذريعة وهذا إذا كان على الإلزام لهما أولاً لحديثهما فإن كان كل بالخيار لم  
ينعقد بينهما بيع (قال مالك في رجل اشترى من رجل سلعة بدينار نقداً أو بشاة موصوفة إلى  
أجل) حال كونه (قد وجب عليه) أي لزمه (بأحد الثمنين أن ذلك مكروه لا ينبغي لأن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قد نهى عن بيعتين في بيعه وهذا من بيعتين في بيعه) فيمنع لذلك (قال مالك في  
رجل قال لرجل اشترى منك هذه البجوة خمسة عشر صاعاً أو الصبغة عشرة أصوع) على لزوم  
البيع بأحدهما (أو الخنطة المحمولة خمسة عشر صاعاً أو الشامية عشرة أصع بدينار) حال كونه (قد  
وجب لي أحدهما) أي لزمته (أن ذلك مكروه لا يحل وذلك أنه قد أوجب له عشرة أصع صبغانياً  
فهو يدعها ويأخذ خمسة عشر صاعاً من البجوة) ومن خبرين أمرين عد منتقلاً (أو يجب عليه) وفي  
نسخة له (خمس عشرة صاعاً من الخنطة المحمولة فيدعها ويأخذ عشرة أصع من الشامية فهذا أيضاً  
مكروه لا يحل) لجواز أنه رضي بأحدهما ثم انتقل إلى الآخر فباع الأول قبل استيفائه (وهو  
أيضاً شبه مائة من مائة من بيعتين في بيعه) والشبه ظاهر (وهو أيضاً مائة من مائة من بيعتين في بيعه) ان يباع من  
صنف واحد من الطعام اثنان بواحد (لما علم أن الخير بعد منتقلاً

(بيع الغرر)

الغرر اسم جامع لبياعات كثيرة كجهل ثمن ومثل في ماء وطير في الهواء وعرفه المازري بأنه  
ما تردد بين السلامة والعطب وتعبه ابن عرفة بأنه غير جامع لخروج الغرر الذي في فاسد بيع  
الجزاف وبيعين في بيعه وعرفه بأنه ما شك في حصول أحد عوضيه والمقصود منه غالباً (مالك  
عن أبي حازم) سلمة (بن دينار) الملقب بأحد الأعلام (عن سعيد بن المسيب) مرسلات اتفاق رواية  
مالك فمأملت ورواه أبو حذافة عن مالك عن نافع عن ابن عمر وهذا منكر والصحيح ما في الموطأ  
ورواه ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد وهو خطأ وليس ابن أبي حازم بحجة إذا خالفه غيره  
وهو ابن الحديث ليس يحافظ وهذا الحديث محفوظ عن أبي هريرة ومعلوم أن ابن المسيب من كبار  
رواته قاله ابن عبد البر وقد رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن  
أبي هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر) لأنه من أكل أموال الناس  
بالباطل على تقدير أن لا يحصل المبيع وقد نهى صلى الله عليه وسلم على هذه العلة في بيع الثمار قبل  
بدو صلاح بقوله أو أريت أن منع الله الثمر فبأكل أحدكم مال أخيه قاله المازري وقيل علة  
ما يؤدي إليه من التنازع بين المتبايعين ورد بان كثيراً من صور بيع الغرر عوى من التنازع كبيع  
الآبق والثمر قبل بدو صلاح وقيل العلة الغرر لاشتماله على حكمة هي عجز البائع عن التسليم  
وهو ما أشار إليه المازري من ذهب المال باطلاً على تقدير عدم الحصول وهذا كتعليل القصر  
بوصف السفر لاشتماله على حكمة درء المشقة وكان بعضهم يشكر على فقهاء وقته يقول تعلوه  
بالغرر ولا تعرفون وجه العلة فيه قال المازري أجعوا على فساد بيع الغرر كجنتين والطير في الهواء  
والسهل في الماء وعلى صحة بعضها كبيع الحبة المشوة وإن كان حشوها لا يرى وكراء الدار شهراً  
مع احتمال نقصانه ونعامة ودخول الحمام مع اختلاف إشتهام فيه والشرب من فم الشفاء مع  
اختلاف الشرب واختلافه في بعضها فوجب أن يفهم أنهم إنما منعوا ما أجعوا على منعه بقوة  
الغرر وكونه مقصوداً أو ما أجازوا ما أجعوا على جوازه ليسارته مع أنه لم يقصد وتدعو الضرورة  
إلى العفو عنه وإذا ثبت ما استنبطناه من هذين الأصلين وجب رد المسائل المختلف فيها بين فقهاء  
الأمصار إليها فالجيز رأي الغرر قليل لا يقصد والمانع رآه كثيراً مقصوداً اهـ وسبقه لنعوه الباجي  
فإن شك في يسارة الغرر فالمنع أقرب لظاهر الحديث ولأن شرط البيع علم صفة المبيع والغرر يمنع  
ذلك فالشك في يسارته شك في الشرط قاذح نعم يحتمل أن يقال أنه مانع والشك في المانع لا يقدح ويرد



سأل أبا هريرة كيف سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يصلي على الجنابة قال أمع الذي قلت قال نعم قال كلام كان بينهما قبل ذلك قال أبو هريرة اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتها للإسلام وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلايتها جئناك شفعا فاعفله **حدثنا موسى بن مروان الرقي ثنا شعيب بن أبي إسحق عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا وزكريانا وإنا نأشاهدك نأرغابنا اللهم من أحببتنا فاحبه على الإيمان ومن توفيتنا فماتتوفه على الإسلام اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفلنا بعده **حدثنا عبد الرحمن ابن إبراهيم الدمشقي ثنا الوليد بن عثمان إبراهيم بن موسى الرازي أنا الوليد وحديث عبد الرحمن أنهم ثنا مروان بن جناح عن يونس بن ميسرة بن حليس عن وائلة بن الأسقع قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل من المسلمين فسمعته يقول اللهم إن فلان بن فلان في ذمتك فقه فتنه القبر قال عبد الرحمن في ذمتك وجبل جوارك فقه من فتنه القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفاء والحمد اللهم فاعفله وارحمه إنك أنت الغفور الرحيم قال عبد الرحمن عن مروان بن جناح****

(باب الصلاة على القبر)

**حدثنا سليمان بن حرب ومسلمة قال ثنا حماد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة أن امرأ**

الجواز أن أكثر البياعات لا تخلو عن قليل غرر والقاعدة أنه إذا شئت في صورة أن تعلق بأكثر نوعها وأكثر نوعها اليسير المغتفر يعارضه أن أكثر صور الفساد لا تخلو عن غرر كثير فليس الحاقه بصورة الجواز أولى من الحاقه بصورة المنع قاله أبو عبد الله التونسي واعترض على المازري في قيد البسار بالضرورة وأجاب عنه غيره بما في إيراد طول (قال مالك ومن الغرر والمخاطرة أن يعمد بكسر الميم يقصد الرجل) حال كونه قد ضلت دابته أو أبق غلامه وغن الشيء من ذلك المذكور من دابة وغلام (خسوف دينار وفيه قول وجعل أنا آخذ منك بعشرين دينارا فان وجدته المبتاع ذهب من البائع ثلاثون دينارا وان لم يجد ذهب البائع من المبتاع بعشرين دينارا) وذلك من أكل المال بالباطل (وفي ذلك أيضا عيب آخر أن تلك الضالة ان وجدت) بالبناء للمفعول وكذا (لم يدور أودت أم قصت أم ما حدث بها من العيوب فهذا أعظم المخاطرة) فلذلك فسد البيع وضممانه من بانه ويضخ وان قبض (قال مالك والامر عندنا ان من المخاطرة والغرر اشتراء ما في بطون الاناث من النساء والدواب لانه لا يدري أيخرج أم لا يخرج فان خرج لم يدور أيكون حسنا أم قبيحا أم تاما أم ناقصا أم ذكرا أم أنثى وذلك كله يتفاضل لانه ان كان على كذا فقيمته كذا وان كان على (صفة كذا فقيمته كذا) وهذا الخلاف فيه لانه غرر مجهول وقد نهي صلى الله عليه وسلم عن الغرر وعن بيع الملامسة والخصاة وحبل الحبل وفي حديث وعن يبيع ما في بطون الاناث قاله أبو عمر (قال مالك ولا ينبغي بيع الاناث واستثناء ما في بطونهم وذلك) أي وجه المنع (أن يقول الرجل للرجل غن شاتي الغزيرة) كثيرة اللبن (ثلاثة دنائير فهي لك دينارين ولي ما في بطنها فهذا مكروه) أي حرام (لانه غرر ومخاطرة) اما على ان المستثنى مبيع فبين واما على انه مبيع فلان الجملة المرئية اذا استثنى منها مجهول متناهى الجهالة أثر ذلك في باقي الجملة جهة التمتع صحة عقد البيع عليه اقاله البايجي (ولا يحل بيع الزيتون بالزيت ولا الجملان) بضم الجيمين بينهما الامساك كنه ثم لا م فالف فنون السهم في قشره قبل أن يحصد (بدهن الجملان ولا الزبد بالسن لان المزانية تدخله) اذا يدور هل يخرج مثل ما أعطى أم لا (ولان الذي يشتري الحب وما أشبهه بشئ مسمى مما يخرج منه لا يدري أي يخرج منه أقل من ذلك أو أكثر) فهذا غرر ومخاطرة وبهذا قال أكثر العلماء والشافعي وأحمد (ومن ذلك أيضا اشتراء حب البان بالسليخة) بفتح السين المهمة والحاء المحجمة قال المجدد عن غير البان قبل أن يزيت (فذلك غرر لان الذي يخرج من حب البان هو السليخة) وذلك مجهول (ولا بأس بحب البان بالبان المطيب لان البان المطيب قد طيب ونش) بضم النون وبالشين المحجمة أي خلط يقال دهن منشوش أي مخلوط (وتحول عن حال السليخة) أي صفتهما فيجوز كلهم طبخ بما بل فيجوز يدايد متفاضلا ومتساويا (قال مالك في رجل باع سلعة من رجل على انه لا نقصان على المبتاع ان ذلك بيع غير جائز وهو من المخاطرة) أي الغرر (وتفسير ذلك انه كانه استأجره بربح ان كان) أي وجد (في تلك السلعة وان باع برأس المال أو بنقصان فلا شيء له وذهب عناؤه) بالمدة تبعه (باطلا وللمبتاع في هذا أجرة بمقدار) وفي نسخة بقدر (ما فاج من ذلك) أي أجرة مثله (وما كان في تلك السلعة من نقصان أو ربح فهو للبائع وعليه) لبقاء السلعة على ملكه لفساد البيع (وانما يكون ذلك اذا فأت السلعة وبيعت فان لم تفت فسخ البيع بينهما) لفساده بمجهول الثمن (وأما أن يبيع رجل من رجل سلعة يبت ببيعها) أي عقدا على اللزوم والقطع (ثم يندم المشتري فيقول للبائع ضع) اسقط (عني فيأبى) يمتنع (البائع ويقول بيع فلا نقصان عليك فهذا لا بأس به لانه ليس من المخاطرة) لوقوعه بعد بئ البيع (وانما هو شيء وضعه له) أي لاجله (وليس على ذلك عقدا ببيعها وذلك الذي عليه الامر عندنا) وهو هذه اختلف قول مالك في القضاء بها فقال مالك في كتاب ابن مزين وذلك انه لازم ووجهه انه حله بما وعده على بيع سلعة فلهذه ذلك وقال ابن وهب بنقصه بحسب ما يشبهه

سوداء أو رجلا كان يقيم المسجد  
ففقده النبي صلى الله عليه وسلم  
فسأل عنه فقيل مات فقال ألا  
أدفعوني به قال دلوني على قبره  
فدلوه فمضى عليه

((باب في الصلاة على المسلم عوت  
في بلاد الشرك))

\* حدثنا القعني قال قرأت على  
مالك بن أنس عن ابن شهاب عن  
سعيد بن المسيب عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهي للناس التجاشي في اليوم الذي  
مات فيه وخرج بهم إلى المصلى  
فصف بهم وكبر أربع تكبيرات  
\* حدثنا عباد بن موسى ثنا  
اسماعيل يعني ابن جعفر عن إسرائيل  
عن أبي إسحق عن أبي بردة عن  
أبيه قال أمرنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أن نتطرق إلى أرض  
البحاثي فذكر حديثه قال التجاشي  
أشهد أنه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأنه الذي بشر به عيسى بن  
مريم ولولا ما أتاه من الملك لآتته  
حتى أحمل نعليه

((باب في جمع الموتي في قبر والقبر  
يعلم))

\* حدثنا عبد الوهاب بن نجدة ثنا  
سعيد بن سالم ح وثنا يحيى بن  
الفضل التميمي ثنا حاتم  
يعني ابن اسمعيل بمخاضه عن كثير بن  
زيد المدني عن المطلب قال لما مات  
عثمان بن مظعون أخرجه بجنائزه  
فدفن أمر النبي صلى الله عليه وسلم  
رجلا أن يأنيه بحجر فلم يستطع حمله  
فقام إليه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وحمر عن ذراعيه قال كثير  
قال المطلب قال الذي يخبرني عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
كانني أنظر إلى بياض ذراع رسول

من عن السلامة أن نقص من ثمنها وقال أشهب يرضيه بحسب ما نوى وقال ابن حبيب جعله مالك مرة  
إجارة فاسدة أي كاهنا ومرة بيعا فاسدا وبه قال ابن الماجشون وابن القاسم وأصبح وبه أقول  
وهو القياس اذ لو وطئ الميحد ولو كان إجارة لحدوه في ضمانه من يوم القبض وأجاب ابن زرقون  
بأنه إنما يحد على أنها إجارة فاسدة مراعاة للقول أنه يبيع فاسدا ولا سم البيع الذي قصده

((الملازمة والمنازمة))

(مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة والموحدة الثقيلة (وعن أبي الزناد) عبد الله بن  
ذكوان كلاهما (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم (عن أبي هريرة) أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن بيع (الملازمة) مفاعلة من اللبس (و) عن (المنازمة) بضم الميم وذل  
معجمة (قال مالك والملازمة أن يلبس) بضم الميم وكسر هاء من بابي نصر وضرب أي عس (الرجل  
الثوب) بيده (ولا يشتره) بقرده (ولا يتبين) يظهر له (ما فيه) أو يتناعه لئلا يعلم ما فيه والمنازمة  
أن يبيد بكسر الباء يطرح (الرجل إلى الرجل ثوبه) وينبذ إليه الآخر ثوبه على غير تأمل منهما  
ينظر ولا تقلب (ويقول كل واحد منهما هذا) على الإلزام من غير نظر ولا تراص بل بما فعلا  
من منازمة أو ملازمة (فهذا الذي نهى عنه من الملازمة والمنازمة) فلو جعله على أنه بالخيار  
أذا زال الظلام ونشر الثوب فإن رضى أمسكه جاز كما قال عياض وغيره وهو المسمى بالبيع على  
خيار الرؤية نص على جوازه الإمام في المدونة وفي الباجي فإن لم يمنع البائع من تقلبته وقع  
المشترى بلمسه فليس يبيع ملازمة ولا يمنع صحته اه وتفسير مالك في الصحيحين عن أبي سعيد قال  
نهى صلى الله عليه وسلم عن الملازمة والمنازمة في البيع والملازمة لمس الرجل ثوب الآخر بيده  
بالليل أو بالنهار ولا يقلبه إلا بذلك والمنازمة أن يبيد الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر إليه ثوبه  
ويكون ذلك بينهما عن غير نظر ولا تراص ولمسلم عن عطاء بن ميناء عن أبي هريرة نهى عن الملازمة  
والمنازمة أما الملازمة فإن يلبس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمنازمة أن يبيد كل واحد  
منهما ثوبه إلى الآخر ولم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه وهذا التفسير أقدم بلفظ الملازمة  
والمنازمة لأنهما مفاعلة فتستدعي وجود الفعل من الجانبين وظاهره أنه مرفوع لكن للنسائي  
ما يشعر بأنه كلام من دونه صلى الله عليه وسلم ولفظه وزعم أن الملازمة أن يقول الرجل للرجل  
أبيعك ثوبي بشو بلا ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر ولكن يلمسه لمسا والمنازمة أن يقول أنبيد  
ما معي وتبيد ما معك ليشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر  
ونحو ذلك فالأقرب أنه من الصحابي لأنه يبعد أن يعبر عنه صلى الله عليه وسلم بلفظ زعم وقيل المنازمة  
نبذ الحصاة والصحيح أنها غيره قال ابن عبد البر تفسير مالك وتفسير غيره قريب من السواء وكان يبيع  
الملازمة والمنازمة وبيع الحصاة يروى في الجاهلية فمنه صلى الله عليه وسلم عنها قال والحصاة أن  
تكون ثياب مبسوطة فيقول المبتاع للبايع أي ثوب من هذه وقعت عليه الحصاة التي أرمى بها  
فهو لي بكذا فيقول البائع نعم فهذا وما كان مثله غروقا وهذا الحديث رواه البخاري عن اسمعيل  
ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به بدون تفسيره (قال مالك في الساج) بضم الميم وجيم الطيلسان  
الأخضر أو الأسود (المدرج في جرابه) بكسر الجيم ولا تنفع أو فقه الغيبة فيما حكاه عياض وغيره  
المزود أو الوعاء (أو الثوب القبطي) بضم القاف ثياب تنسب إلى القبط بالكسر نصاري مصر على  
غير قياس وقد تكسر القاف في النسبة على انقياس (المدرج في طيه) أنه لا يجوز بيعهما حتى ينشرا  
وينظر إلى ما في أجوافهما) أي ما لم يظهر منهما حالة الطي تشبهما بجوف الحيوان (وذلك أن يبيعهما  
من بيع الغرور وهو من الملازمة) المنهى عنها فيمنع اتفاقا فان عرف طوله وعرضه ونظر إلى شيء منه  
واشتري على ذلك جاز فان خالف كان له القيام كالعيب (وبيع الأعدال على البرنامج) بفتح الباء



الله صلى الله عليه وسلم حين حضر  
عنه ماتم حملها فوضعها عند رأسه  
وقال أنعلمهم أقرباً أخى وأدفن اليه  
من مات من أهلى

((باب في الخفار بحمد العظم هل  
يتسكب ذلك المكان))

\* حدثنا القعنبى ثنا عبيد  
العزير بن محمد عن سعد بن عيسى ابن  
سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن  
عن عائشة أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال كسر عظم الميت  
ككسره حياً

((باب في اللحد))

\* حدثنا اسحق بن اسحق بن عمار  
حكاه بن سالم عن علي بن عبيد  
الاعلى عن أبيه عن سعيد بن  
جبير عن ابن عباس قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم للحدلما  
والشق لغيرنا

((باب كم يدخل القبر))

\* حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير  
ثنا اسمعيل بن أبي خالد عن عامر  
قال غسل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم على والفضل واسامة بن زيد  
وهم أدخلوه قبره قال وحدثني  
مرحب أبو ابن أبي مرحب أنهم  
أدخلوا معهم عبيداً الرحمن بن  
عوف فلما فرغوا على قال انما بلى  
الرجل أهله \* حدثنا محمد بن  
السباع أنا سفيان عن ابن  
أبي خالد عن الشعبي عن أبي  
مرحب أن عبد الرحمن بن عوف  
نزل في قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
قال كافي أنظر إليهم أربعة

((باب في الميت بدخل من قبل  
رجليه))

\* حدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا  
أبي ثناء شعبة عن أبي اسحق قال  
أوصى الخثر أن يصلى عليه

وكسر الميم وبكسرهما وقال الفاكهاني وبناه بفتح الميم ولم يذكر عياض غير الكسر معرب  
برنامه بالفارسية معناه الورقة المكتوب فيها ما في العدل (مخالف لبيع الساج في جرابه والتوب في  
طيه وما أشبه ذلك فرق بين ذلك في الحكم) الأمر (المعمول به ومعرفة ذلك في صدور الناس) أى  
متقدمهم (وما مضى من عمل الماضين فيه وأنه لم يزل) أى استمر (من يبيع الناس الخائز  
والخائز بينهم التي لا يرون بها بأساً) شدة لانها جائزة (لان بيع الاعمال على البرنامج على غير نشر  
لا يراد به الغرر وليس يشبه الملامسة) لكثرة ثياب الاعمال وعظم المؤنة في فتحها ونشرها  
والفرق ان يبيع البرنامج يبيع على صفة والساج في الجراب والقبطى المطوى يبيع على غير صفة  
ولا رؤية قاله ابن حبيب

((بيع المراجعة))

(قال مالك الأمر المجتمع عليه عند نافي البز) بوحدة مفتوحة وزاى الثياب أو متاع البيت من  
الثياب ونحوها وبأثمة البزاز (يشترى الرجل ببلد ثم يقدم به ببلد آخر فيبيعه مرابحةً له لا يحسب  
فيه أجر السامرة) جمع ميسار المتوسط بين البائع والمشتري (ولا أجر الطي ولا الشد ولا النفقة  
ولا كراء البيت) لانه لا عين له قائمة ولا يختص بالمبيع غالباً (فأما كراء البز في جلانه) بضم الحاء  
أى جلته (فانه يحسب في أصل الثمن ولا يحسب فيه ربح) لانه لا عين له قائمة (الأن يعلم) بضم أوله  
أى يخبر (البائع من يساومه بذلك كله فان ربحه) بالتقيل والجمع على معنى من (بعد العلم به فلا  
بأس به) أى يجوز (وأما القصارة والحياطة والصباغ وما أشبه ذلك) كطرز وقل وكد وطرية  
من كل ماله عين قائمة في المبيع ويختص به غالباً (فهو بمنزلة البز يحسب فيه الربح كما يحسب في البز)  
زيادته بذلك (فان باع البز ولم يبين شيئاً مما سميت) بضم تاء المتكلم (انه لا يحسب له فيه ربح فان  
فان البز فان الكراء يحسب ولا يحسب عليه ربح فان لم يفت البز فالبيع مفروح بينهما ما إلا أن  
يتراضيا على شئ مما يجوز بينهما) فلا يفسخ (قال مالك في الرجل يشتري المتاع بالذهب أو بالورق)  
الفضة (والصرف يوم اشتراه عشرة دراهم بدنانير فيقدم به ببلد فيبيعه مرابحةً أو يبيعه حيث  
اشتراه) أى في المحل الذى اشتراه (به مرابحة على صرف ذلك اليوم الذى باعه فيه) وقد اختلف  
الصرف في وقت البيع والشراء (فانه ان كان ابتاعه بدراهم وباعه بدنانير أو ابتاعه بدنانير وباعه  
بدراهم وكان المتاع لم يفت فالمبتاع بالخيار ان شاء أخذه وان شاء تركه) وليس للبائع أن يلزمه  
ايامه ما نقد لان المتاع لم يرد الشراء بهذه (وان فات المتاع كان للمشتري بالثمن الذى ابتاعه به  
البائع ويحسب للبائع الربح على ما اشتراه به على ما ربحه المتاع) وقال في المدونة يضرب له الربح  
على ما هو أفضل للمشتري وقال في الموازية الا ان يحصى ذلك أكثر مما رضى به ولم يجعل مالك في هذا  
قيمة كما جعل في مسألة الزيادة في الثمن (واذا باع رجل سلعة قامت عليه بمائة دينار) صفة سلعة  
مرابحة (بعشرة احدى عشر ثم جاءه بعد ذلك اتم قامت عليه بتسعين ديناراً وقد فاتت السلعة خير  
البائع فان أحب فله قيمة سلعته يوم قبضت) أى قبضها المشتري منه لانه يشبهه البيع الفاسد كما  
روى عن مالك فعليه بذلك ووافقه ابن القاسم في المدونة وروى فيهما على عن مالك له قيمتها يوم باعها  
أى لانه عقد صحيح (الا أن تكون القيمة أكثر من الثمن الذى وجب له به البيع أول يوم فلا يكون له  
أكثر من ذلك وذلك مائة دينار وعشرة دنانير) الذى وقع عقد البيع عليه ما لا يراى عليها (وان  
أحب ضرب له الربح على التسعين الآن يكون الذى بلغت سلعته من الثمن أقل من القيمة فيخير  
في الذى بلغت سلعته وفي رأس ماله وربحه وذلك تسعة وتسعون ديناراً) لا يراى عليها (وان باع  
رجل سلعة مرابحة فقال قامت على بمائة دينار) غاطا على نفسه (ثم جاءه بعد ذلك) العلم (أنها  
قامت بمائة وعشرين ديناراً خير المتاع فان شاء أعطى البائع قيمة السلعة يوم قبضها وان شاء

عبد الله بن يزيد فسلم عليه ثم  
أدخله القبر من قبل رجل القبر  
وقال هذا من السنة

((باب الجوارح عند القبر))

حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
جرير عن الأعمش عن المنهال بن  
عمرو عن زاذان عن البراء بن  
عازب قال خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في جنازة  
رجل من الأنصار فأنهينا إلى  
القبر ولم يهد به بغلس النبي صلى  
الله عليه وسلم مستقبل القبلة  
وجلسنا معه

((باب في الدعاء للميت إذا وضع في  
قبره))

حدثنا محمد بن كثير قال ثنا  
مسلم بن إبراهيم ثنا همام عن  
قتادة عن أبي الصديق عن ابن  
عمران النبي صلى الله عليه وسلم  
كان إذا وضع الميت في القبر قال  
بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى  
الله على رسول الله وسلم هذا القبر  
مسلم

((باب الرجل يموت له قرابة مشرك))

حدثنا مسدد ثنا يحيى عن  
سفيان بن عيينة عن أبي إسحاق عن  
ناجية بن كعب عن علي بن عليه  
السلام قال قلت للنبي صلى الله عليه  
وسلم إن عملي الشيخ الضال قدمنا  
قال أذهب فوار أباك ثم لا تجدن  
شيأ حتى تأتيني فذهبت فوارينه  
وجنته فأمرني فأغتسلت ودهاني

((باب في تعميق القبر))

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن  
سليمان بن المغيرة حدثهم عن حميد  
بن عيسى عن هلال بن هشام بن عامر  
قال جاءت الأنصار إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يوم أحد فقالوا  
أصابنا قرح وجهك فكيف تأمرنا

أعطى الثمن الذي ابتاع به على حساب ما ربحه بالغ ما بلغ إلا أن يكون ذلك أقل من الثمن الذي  
ابتاع به السلعة فليس له أن ينقص رب السلعة من الثمن الذي ابتاعها به لأنه كان قد رضى  
بذلك) فيلزمه ما رضى به المحجة البيع (وإنما جاء رب السلعة يطلب انقضاء) الزائد الذي غلط فيه  
(فليس للمبتاع في هذا حجة على البائع بأن يضع) يسقط (من الثمن الذي ابتاع به البرنامج)  
قال الباجي كذا وقع في الموطأ ورواية علي في المدونة على لفظ التخيير ولا معنى له إلا أن يكون بمعنى  
أنه يندب للمبتاع أن لا ينقصه شيئاً فإن السلعة أن كانت قائمة فلهمشتري ردها أو يضرب له  
الربح على مائة وعشرين وإن فاتت فالتقمة إلا أن تكون أقل من المائة وربحها فلا ينقص أو  
يكون أكثر من مائة وعشرين وربحها فلا يزداد على ذلك

((البيع على البرنامج))

(قال مالك الأمر عندنا في القوم يشترى السلعة بالبر أو الرقيق فيسمع به الرجل فيقول لرجل منهم  
البر الذي اشتريت من فلان قد بلغتني صفته وأمره فهل لك أن أريحك في نصيبك كذا وكذا) شيء  
يسميه (فيقول نعم فيرجعه ويكون شركاً للقوم) بحصة من باع منهم (مكانه) أي بنفس العقد قبل  
فتح المتاع قاله الباجي وإذا نظروا إليه رأوه فيها واستغلوهم في نسخة بافراذ نظروا رأي واستغلو  
وهي أنسب (قال مالك ذلك لازم له ولا خيار له فيه إذا كان ابتاعه على برنامج وصفه معلومة)  
يذكرها ولو اقتصر على قوله بلغتني صفته وأمره لم يصح لأن للمبتاع أن يدعي من الصفة ما شاء ولم  
يقع بينهم ما يبيع على صفة معينة فلم يجز ذلك ففيه اختصار قاله الباجي والاختصار إنما وقع فيما هو  
صورة سؤال والا فالأمام قيد للزوم وتبقى الخيار بقوله إذا كان ابتاعه الخ وهو حاصل معنى  
ما بسطه الباجي (قال مالك في الرجل يقدم له) بفتح الدال (أصناف من البر يخرجه السوام) جمع  
سائم (ويقرأ عليهم برنامجهم ويقول في كل عدل كذا وكذا لمطه) بكسر فسكون ملأه يلقفها  
(بصرية) بفتح الباء وكسر هاء نسبة إلى البصرة البلد المعروف (وكذا وكذا ربطة) بفتح الراء واسكان  
التخية وفتح الطاء المهملة كل ملأه ليست لفقتين أي قطعيتين والجمع رباط مثل كلبة وكلاب وربط  
أيضا مثل غرة وغرو قد يسمى كل ثوب رقيق ربطة (سارية) بهملة فأنف فوحدة مفتوحة نوع  
رقيق من الثياب قيل أنه نسبة إلى سابور كورة من كور فارس (ذرعها) قياسها (كذا وكذا ويسمى  
أهم أصنافاً من البر بأجناسه ويقول اشتروا مني على هذه الصفة) على وجه المراجعة (فيشترون  
الأعدال على ما وصف لهم ثم يقضونهم فيستغلوهم) يستكثرون منها (ويندمون قال مالك ذلك  
لازم لهم إذا كان موافقاً للبرنامج الذي باعهم عليه) قال الباجي يريد وقد اشتروا منه على وجه  
المراجعة فأما على غير وجهها ففي العتية عن ابن القاسم عن مالك لا أحب ذلك وهذا يدخله الخديعة  
(وهذا الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا يجيزونه بينهم إذا كان المتاع موافقاً للبرنامج ولم يكن  
مخالفاً له) قال أبو عمر يبيع البرنامج من يبيع المراجعة وهو يبيع المشاع على الصفة العشرة أحد  
عشر ونحو ذلك أجاز له مالك وأكثر أهل المدينة لفعل الصاحب بذكره آخرون لأن الصفة إنما  
تكون في المضمون وهو السلم

((بيع الخيار))

بكسر المعجمة اسم من الاختيار وهو طلب خير الأمرين من أمضاء البيع أو رده (مالك عن نافع عن  
عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان) تنبيه متبايع وفي رواية لغير مالك  
البيعان تنبيه بيع (كل واحد منهما بالخيار) خبر كل أي محكوم له بالخيار على صاحبه والجملة خبر  
قوله المتبايعان (مالم يتفرقا) بفوقية قبل الفاء وللنساء يفترقان بتقديم الفاء ونقل ثعلب عن  
المفضل بن سلمة أفتروا بالكلام وتفرقا بالابدان ورده ابن العربي بقوله تعالى وما تفرق الذين أوتوا



قال اخبروا واوسموا واجعلوا  
الرجلين والثلاثة في القبر قبل فاجهم  
بقدم قال أكثرهم قرأنا قال أصيب  
أبي يومئذ عامر بين اثنين أو قال  
واحد \* حدثنا أبو صالح يعني  
الانطاكي أنا أبو اسحق يعني  
الفراري عن الثوري عن أيوب  
عن جدين هلال باسناده ومعه  
زاد فيه وأعمقوا \* حدثنا موسى بن  
إسماعيل ثنا جرير ثنا جند  
يعني ابن هلال عن سعد بن هشام  
ابن عامر \* إذا

((باب في نسوية القبر))

\* حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان  
ثنا حبيب بن أبي ثابت عن أبي  
وائل عن أبي هياج الأسدي قال  
بعتني على قال أبعثك على ما بعثني  
عليه رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أن لا أدع قبرا مشرفا  
الأسوينه ولا تغتالا الاطمينه  
\* حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح  
ثنا ابن وهب حدثني عمرو بن  
الحريث أن أبا علي الهمداني حدثه  
قال كنا مع فضالة بن عبيد بن روم  
من أرض الروم فتوفي صاحب لنا  
فأمر فضالة بقبيره فسوى ثم قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يأمر بتسويتها قال أبو داود  
رود من جزيرة في البحر \* حدثنا  
أحمد بن صالح ثنا ابن أبي قديك  
أخبرني عمرو بن عثمان بن هانئ  
عن القاسم قال دخلت على عائشة  
فقلت يا أمه اكشفي لي عن قبر  
النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه  
رضي الله عنهم ما فكشفت لي عن  
ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لا طمسة  
مبطوحة ببطحاء العرصة الجراء  
قال أبو علي يقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم مقدم وأبو بكر هند

الكتاب فانه ظاهر في التفرق بالكلام لانه بالاعتقاد وأجيب بانه من لازمه في الغالب لان من  
خالف آخر في عقيدته كان مستدعيا لمفارقة اياه بيده قال الحافظ ولا يخفى ضعف هذا الجواب  
والحق حمل كلام المفضل على الاستعمال بالحقيقة وانما استعمل أحدهما في موضع الآخر  
انما (الابيع الخيار) مستثنى من قوله ما لم يتفرقا قال عياض وهذا أصل في جواز بيع المطلق  
والمقيد قال الأبي يعني بالمطلق المسكوت عن تعيين مدة الخيار فيه وبالمقيد ما عين فيه أمد الخيار  
وانما يكون أصلا في بيع الخيار على أن الاستثناء من مفهوم الغاية أي فان تفرقا فلا خيار والافي  
بيع شرط فيه الخيار وقيل انما الاستثناء من الحكم والمعنى المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا الا في بيع  
شرط فيه عدم الخيار فذوق المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وقيل المعنى الا يبيع جري فيه  
الخيار بأن يقول أحدهما للآخر في المجلس اختر فيضار فيلزم بالعقد ويسقط خيار المجلس فعلى  
هذين لا يكون أصلا في بيع الخيار انتهى قال الباجي والاول أظهر لان الخيار اذا أطلق مشرعا فهم  
منه اثباته لا قطعه قال ابن عبد البر اجماع العلماء على ثبوت هذا الحديث وقال به أكثرهم ورده  
مالك وأبو حنيفة وأصحابهم ما ولا أعلم أحدا رده غيرهم قال بعض المالكية رفعه مالك باجماع أهل  
المدينة على ترك العمل به وذلك عنده أقوى من خبر الواحد كما قال أبو بكر بن عمرو بن حزم اذا  
رأيت أهل المدينة أجمعوا على شيء فاعلم أنه الحق وقال بعضهم لا تصح هذه الدعوى لان سعيد بن  
المسيب وابن شهاب روى عنهما انصار ترك العمل به وهما من أجل فقهاء المدينة ولم يرو عن أحدهما  
أهلها انصار ترك العمل به الا عن مالك ورعيه بخلاف عنه وأنكر ابن أبي ذئب وهو من فقهاء ثماني  
عصر مالك عليه ترك العمل به حتى جرى منه في مالك قول خشن حمله عليه الغضب لم يستحسن مثله  
منه وهو قوله من قال البيعان بالخيار حتى يتفرقا استتيب فكيف يصح لاحد أن يدعي اجماع أهل  
المدينة في هذه المسئلة قال هذا البعض وانما معنى ما (قال مالك وليس لهذا عندنا ممدع معروف ولا  
أمر معمول به فيه) أي ليس للخيار عندنا بثلاثة أيام كما حمله الكوفيون والشافعي بل هو على  
حال المبيع انتهى وفي قوله لا أعلم من رده غيرهم قصور كبير من مثله فقد نقل عياض وغيره عن  
معظم السلف وأكثر أهل المدينة وفقهائها السبعة وقيل الا ابن المسيب وقيل له قولان في خيار  
المجلس لان الأصل في العقود للزوم اذ هي أسباب لتحصيل المقاصد من الاعيان وترتب المسببات  
على أسبابها هو الأصل فالبيع لازم تفرقا أم لا وأجيب عن الحديث بحمل المتبايعان على  
المتشاغلين بالبيع فان باب المفاعلة شأنها اتحاد الزمان كما مضاربة ويكون الافتراق بالا قول  
كقوله تعالى وان يتفرقا يغن الله كلاما من سعته وليس من شرط الطلاق التفرق بالاديان فكما ان  
المتضاربين صدق عليهم ما حاله المباشرة اللفظ حقيقة فكذلك المتبايعان ويكون الافتراق مجازا  
بين الأدلة ولان ترتيب الحكم على الوصف يدل على عليه ذلك الوصف لذلك الحكم فوصف المفاعلة  
هو علة للخيار فاذا انقضت بطل الخيار بطلان سببه وحمل المتبايعين على من تقدم منه البيع مجاز  
كتمية الخبر فمعا والانساق نطفة ولا يرد انما كذا بالمجاز وهو حمل الافتراق على الاقوال وانما  
هو حقيقة في الاجسام لانه راجع على المجاز الثاني لا اعتضاده بالقياس والقواعد سلمنا عدم الترجيح  
فليس أحد المجازين بأولى من الآخر فالحديث يحمل فيسقط به الاستدلال وهذا يمكن الاقتصار  
عليه في الجواب وأجيب أيضا بانه معاوض بنبيه صلى الله عليه وسلم عن بيع المقر وهذا منه لان  
كل واحد لا يدري ما يحصل له هل الثمن أو المثلون وهو أيضا خيار مجهول العاقبة فيبطل بخيار  
الشرط اذا كان كذلك ولان الأمر في قوله أو فوالا المقود للوجوب وهو ينافي الخيار وقول أبي عمر  
لا حجة في الآية لان الأمر بالوفاء به من العقود ما وافق السنة لا ما خالفها كما لو عقد على الربا  
فيه نظر فليس هذا ما خالفها فان من جملة الاجوبة ان ما يكالم بأخذ بالحديث مع انه رواه لان

رأسه وهو رضى عن رجله وأسه هند  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أبو بكر رضى الله عنه  
عمر رضى الله عنه

باب الاستغفار عند القبر  
للصبي

حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي  
ثنا هشام عن عبد الله بن محمد  
عن هاني مولى عثمان عن عثمان  
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم  
إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه  
فقال استغفروا لأخيك وسلموا له  
بالتبئيت فإنه لا تنسى قال أبو  
داود مجبر بن ريسان

باب كراهية الذبح عند القبر  
حدثنا يحيى بن موسى البلخي  
ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن  
ثابت عن أنس قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا عفرني  
الاسلام قال عبد الرزاق كانوا  
يعفرون عند القبر بقرعة أو شاة  
باب الميت يصلي على قبره  
بمحدثين

حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث  
عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي  
الخبر عن عقبة بن عامر أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم خرج يوماً  
فصلى على أهل أحد صلواته على  
الميت ثم انصرف حدثنا الحسن  
ابن علي ثنا يحيى بن آدم ثنا  
ابن المبارك عن حيوة بن شريح  
عن يزيد بن أبي حبيب عن  
الحديث قال إن النبي صلى الله  
عليه وسلم صلى على قتلى أحد  
بعد ثمان سنين كالمودع للأحياء  
والأموات

باب البناء على القبر

حدثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد

في بعض طرقه عن أبي داود والنسائي والترمذي المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يفترا قالوا  
أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستفيله فهذه الزيادة تسقط خيار  
المجلس إذا لو كان مشروعا لم يحجج للاستقالة قاله القرطبي وهذا أشبه الأجوبة وقول عياض الزيادة  
قوية في وجوب خيار المجلس رده الأبي بأن الميت بقوية لأنه لم يكره قيامه من جهة أنه قصد أخذ  
الخيار حتى يكون حجة في إثباته وإنما كره له القيام من جهة أنه قصد به قطع طلب الإقالة في المجلس  
فإن زيادة تسقط خياره إذا لو ثبت لم يحجج إلى طلب الإقالة وأجيب أيضا بحمل الحديث على الاستحباب  
لهذه الزيادة واستبعده القرطبي وقال محمد بن الحسن عن أبي حنيفة معنى الحديث إذا قال بعثك  
فله أن يرجع ما لم يقل المشتري قد قبلت وليس المراد ظاهره أرايت لو كان في سفينة أو قيد أو سجن  
كيف يفترقان وقد أكثر المازري وغيره من الأجوبة عن الحديث واختلاف القائلين به فقال  
الأوزاعي هو أن يتوارى أحدهما عن صاحبه وقال الليث هو أن يقوم أحدهما وقال الباقر هو  
افتراقهما عن مجلسهما وفي الصحيحين قال نافع وكان ابن عمر إذا اشترى شيئا يهجه فارق صاحبه وفي  
الترمذي كان إذا ابتاع يباعوه وقاعد قام ليحب له وعند ابن أبي شيبة إذا باع انصرف ليحب البيع  
قال أبو عمر فعله وهو راوى الحديث يدل على أنه فهم من النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يفعل  
انتهى ولادلالة فيه لذلك لا احتمال أنه بحسب فهمه من اللفظ لا من نفس المصطفى وأخرجه  
البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه يحيى القطان وأيوب  
والليث في الصحيحين وعبيد الله وابن جريج عندهم مسلم كلهم عن نافع بن عوف وتابعه نافع عبد الله بن  
دينار عن ابن عمر عند الشافعي وجاء أيضا من حديث حكيم بن حزام عند البخاري (مالك أنه بلغه)  
وصلة الشافعي والترمذي من طريق ابن عيينة عن عوف بن عبد الله (إن عبد الله بن مسعود كان  
يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبعأ) زيدت ما على أي لزيادة التعميم قاله الكرماني  
(يبعين) بفتح الموحدة وشدة التهمة تنبيه ببيع (تبايعا) ثم تخالفا (فالقول ما قال البائع أو يتراد أن)  
قال ابن عبد البر جعل مالك حديث ابن مسعود كالمفسر لحديث ابن عمر إذ قد يختلفان قبل  
الافتراق والترادفان يكون بعد تمام البيع في مكانه عنده منسوخ لأنه لم يدرك العمل عليه وقد ذكر  
له حديث ابن عمر فقال لعله مما ترك ولم يعمل به قال وحديث ابن مسعود منقطع لا يكاد يتصل بخرجه  
أبو داود وغيره بأسانيد منقطعة انتهى وسبقه إلى ذلك الترمذي فقال عوف لم يدرك ابن مسعود  
(قال مالك فبئس باع من رجل سلعة فقال البائع عند مواعبة البيع أبيعك على أن تستشير فلانا فان  
رضي فقد جازا البيع وإن كره فلا بيع بيننا فبئس باعان على ذلك ثم يندم المشتري قبل أن يستشير  
البائع فلانا) الذي أراد (أن ذلك البيع لازم لهم ما على ما وصفوا ولا خيار للمبتاع وهو لازم له أن  
أحب الذي اشتراه البائع) الخيار (أن يحيزه) بشرط أن يكون حاضر أو قريب الغيبة فإن  
بعثت فسد البيع لأنه شراء معين يستحق قبضه إلى أجل بعيد قاله الباجي (قال مالك الأمر عندنا  
في الرجل يشترى السلعة من الرجل فيختلفان في الثمن) قبل قبض السلعة وفواتها (فيقول البائع  
بعثكها بعشرة دنانير ويقول المبتاع ابتعتها منك بخمسة دنانير أنه يقال للبائع ان شئت فاعطها  
المشتري ما قال وان شئت فاحلف بالله ما بعثت سلعة منك إلا بما قلت فان حلف قبل للمشتري أما أن  
تأخذ السلعة بما قال البائع وأما أن تحلف بالله ما اشتريتها إلا بما قلت فان حلف برئ منها وذلك)  
أي وجه حلفهما جميعا (أن كل واحد منهما مامدع على صاحبه) فيبدأ البائع بالبين وقيل يبدأ  
المبتاع وهو شذوذ وبالاول قال أبو حنيفة والشافعي فإن اختلفا بعد قبض السلعة وقبل فواتها  
تخالفوا وتفاضلوا واه ابن القاسم وأشهب فان فاتت بزيادة أو نقص أو حواله سوق فالقول قول  
المبتاع ورواه ابن القاسم



## ((ما جاء في الربا في الدين))

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة الذون عبد الله بن ذكوان (عن بسر) بضم الموحدة وسكون السين المهملة (ابن سعيد) بكسر العين المدة في العابد الحافظ الثقة النابغ الصغير (عن عبيد) بضم العين وفتح الباء بلاضافة (أبي صالح) كنيته (مولى السفاح) لقب أول خلفاء بني العباس وهو عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس (أنه قول بعث برأى من أهل دار فخلت) محلى بالمدينة فيه البرازون (أبى أجل ثم أردت الخروج إلى الكوفة فعرضوا على أن أضع عنهم) أسقط (بعض الثمن وينقدوني) يجعلوا لي باقيه بعد الوضع قبل الأجل (فألت عن ذلك زيد بن ثابت) الصحابي العالم الشهير (فقال لا أمر لك أن تأكل هذا) أنت (ولا تأكله) للذين اشتروه لمنع وضع وتجعل قال الباجي من له مائة مؤجلة فأخذ خمسين قبل الأجل على أن يضع خمسين لم يجز لأنه اشترى مائة مؤجلة بخمسين مجلة فدخله النساء والتفاضل في الجنس الواحد (مالك عن عثمان ابن حفص بن غلطة) بفتح الحاء المهملة واللام والدال المهملة الانصاري الزرقى الثقة الصالح قاضي المدينة (عن ابن شهاب) محمد بن مسلم شيخ الامام روى عنه هنا واسطة (عن سالم بن عبد الله عن أبيه) عبد الله بن عمر انه سئل عن الرجل يكون له الدين على الرجل إلى أجل فيضع عنه صاحب الحق ويجهله الآخر (الباقى بعد الوضع) فكره ذلك عبد الله بن عمرو ونهى عنه (لمنع وضع وتجهل) وبه قال الحكم بن عتيبة والشعبي ومالك وأبو حنيفة وأجاز ابن عباس ورواه من المعروف وحكاه اللخمي عن ابن القاسم قال ابن زرقون وأراه وهما وعن ابن المسيب والشافعي القولان واحتج المجيز بخبر ابن عباس لما أمر صلى الله عليه وسلم باخراج بين النصير قالوا ناعلى الناس ديون لم تحمل فقال ضعوا رءسها لو وأجاب المانعون باحتمال ان هذا الحديث قبل نزول تحريم الربا (مالك عن زيد بن أسلم انه قال كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل الحق إلى أجل فإذا حل الأجل قال أقتضى أم تربي) بضم فسكون أي تريد حتى أصبر عليك (فأذا قضى أخذوا لآزاده في حقه وأخر عنه) بمعنى زاده (في الأجل) ولا خلاف ان هذا الربا الذي حرمه الله تعالى ولم تعرف العرب الربا الا في النسبة فقل انقرآن بذلك وزاده صلى الله عليه وسلم بيانا وحرم وبالفصل كما مر (قال مالك والامم المكروه الذي لا اختلاف فيه عندنا أن يكون للرجل على الرجل الدين إلى أجل فيضع عنه الطالب ويجهله المطلوب وذلك عندنا بمنزلة الذي يؤخر دينه بعد محله) أي حلوه (عن غريمه ويريد الغريم) المدين (في حقه فهدا الربا بعينه لا شئ فيه) لانه يدخله ربا النساء والتفاضل في الجنس الواحد كما مر (قال مالك في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار إلى أجل فإذا حلت قال له الذي عليه يعني سلعة يكون ثمنها مائة دينار نقد ابعثه وخمسين إلى أجل هذا بيع لا يصح) أي فاسد (ولم ير أهل العلم ينهون عنه وانما كره ذلك لانه انما يعطيه عن ماباعه بعينه ويؤخر عنه المائة الاولى إلى الأجل الذي ذكره آخر مرة ويرداد عليه خمسين دينارا في) أي بسبب (تأخير عنه فهذا مكروه) أي حرام (لا يصح) لفساده (وهو أيضا يشبه حديث زيد بن أسلم في بيع أهل الجاهلية انهم كانوا اذا حلت ديونهم قالوا للذي عليه الدين اما أن تقضى واما أن تربي فان قضى أخذوا والازادوهم في حقوقهم وزادوهم في الأجل) ويدخل في ذلك أيضا بيع وسلف لانه ابتاع السلعة بمائة مجلة وخمسين مؤجلة ليؤخره التي حلت ووجوه من الفساد كثيرة فان وقع فسخ فان فات فاقبحة كما قاله مالك قاله الباجي وقال ابن عبد البر كل من قال بقطع الذرائع يذهب إلى هذا ومن قال لا يلزم المتبايعين الا ما ظهر من قوالهم ولم يظن بها سوء أجاز

## ((جامع الدين والحول))

بكسر الحاء وفتح الواو أي القبول للدين على غير المدين وقوله تعالى لا يغيثون عنها حولا أي تحولا

الزقاق أنا ابن جريح أخبرني أبو الزبير انه سمع جارا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقعد على القبر وان يقصص وينهى عليه حدثنا مسدد وعثمان بن أبي شيبة قال ثنا حفص بن غياث عن ابن جريح عن سليمان بن موسى وعن أبي الزبير عن جابر هذا الحديث قال أبو داود قال عثمان أبو يزاد عليه وزاد سليمان بن موسى أو ان يكتب عليه ولم يذكر مسدد في حديثه أبو يزاد عليه قال أبو داود خفي على من حديث مسدد عرف وان حدثنا القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله اليهود اتخذوا قبورا يبيعون بها

((باب كراهية القعود على القبر)) حدثنا مسدد ثنا خالد ثنا سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لان يجلس أحدكم على جرة فحرق ثيابه حتى تخلص إلى جلده خبيره من أن يجلس على قبر حدثنا ابراهيم بن موسى الرازي أنا عيسى ثنا عبد الرحمن يعني ابن يزيد بن جابر عن بشر بن عبد الله قال سمعت رائدة بن الاسقع يقول سمعت أبا هريرة الغسوي يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها

## ((باب المشي في الحدابين))

## ((القبور))

حدثنا سهل بن بكر ثنا الاسود ابن شيبان عن خالد بن مسير السدوسي عن بشر بن نمير عن

بشير مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان اسمه في الجاهلية زحم  
ابن معبدتها جبر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما اسمك قال  
الله عليه وسلم فقال ما اسمك قال زحم قال بل أنت بشير قال بينما  
أنا أماني رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبور المشركين فقال  
لقد سبق هؤلاء خيرا كثيرا ثلاثا  
ثم من قبور المسلمين فقال لقد أدرك  
هؤلاء خيرا كثيرا وحانت من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نظرة  
فأدار رجل يمشي في القبور عليه  
نعلاق فقال يا صاحب السبطين  
ويحك أنت سببتك فنظر الرجل  
فلما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم خلعهما فرمى بهما \* حدثنا  
محمد بن سليمان الأنباري ثنا  
عبد الوهاب يعني ابن عطاء عن  
سعيد عن قتادة عن أنس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه قال إن  
العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه  
أصحابه أنه ليسمع قرع نعالهم  
(باب تحويل الميت من موضعه  
للأمر يحدث)

حدثنا سليمان بن حرب ثنا  
جابر بن زيد عن سعيد بن زيد أبي  
مسلمة عن أبي بصرة عن جابر قال  
دفن مع أبي رجل فكان في نفسه  
من ذلك حاجة فأخرجته بعد ستة  
أشهر فما أنكرت منه شيئا  
الاشبهات كن في حبسته مما يلي  
الارض  
(باب التناء على الميت)

يقال حال من مكانه جولا وعاد في حبها عودا (مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مطل الغني) القادر على أداء ما عليه ولو فقيرا قال عياض المطل  
منع قضاء ما استحق أدائه زاد القرطبي مع التمكن من ذلك وطلب صاحب الحق حقه والجمهور أنه  
مضاف للفاعل وبعضهم جعله مضافا إلى المفعول وإن الغني هو المملوك عياض وهو بعيد قال  
الابن وعليه والتقدير أن يطل بضم الباء فالصدد مبنى للمفعول وفي صحة بناءه كذلك خلاف في  
العربية انتهى والمعنى أنه يجب وفاء الدين وإن كان صاحبه غنيا ولا يكون غناه سببا لتأخير عنه  
وإذا كان ذلك في حق الغني فالفقير أولى وأصل المطل المدّة قول مطلّت الحديدة أمطلها مطلقا إذا  
مددته التطول قاله ابن فارس وقال الأزهري المطل المدافعة (ظلم) يحرم عليه قال القرطبي والظلم  
وضع الشيء في غير محله والمأطل وضع المنع موضع القضاء انتهى ونخرج بالغني المعسر فليس بظلم لأنه  
اغماغل ما يجب من انتظاره قال مهتزون وأصبح تردّد شهادة المأطل لأنه ظلم وقال ابن عبد الحكم  
لا ترد في الأكل اختلاف في أنه جرحه أو حتى يكون ذلك عادة وفي القح فقط مطل يشعر بتقديم  
الطلب فيؤخذ منه أن الغني لو أخر الدفع مع عدم طلب صاحبه الحق لم يكن ظالما وهو المشهور  
وقضية كونه ظلما أنه كبيرة لكن قال النووي مقتضى مذهبنا اعتبار تكراره وورده السبكي بأن  
مقتضاه عدمه لأن منع الحق بعد طلبه وانتفاء العذر عن أدائه كالتغيب والغصب كبيرة لا يشترط  
فيه التكرار وفيه الزجر عن المطل (وإذا اتبع) بضم الهزة وسكون الفوقية وكسر الموحدة  
مبنيا للمفعول على المشهور رواية وافقة قاله النووي وعياض وقول القرطبي عند الجميع مردود  
بقول الخطابي أكثر المحدثين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف وقال عياض شدد هاء بعض  
المحدثين والوجه اسكانها يقال تبعته فلا يجرى أتبعه تباعه بالفتح إذا طلبته وأتبعه بفتح  
والمعنى إذا أحيل (أحدكم) فقه من معنى أحيل فعدي بعلي في قوله (علي ملي) بالهمز مأخوذ من  
الاملاء يقال ملأ الرجل بضم اللام أي صار مليئا وقال الكرماني ملي كفي لفظا ومعنى قال الحافظ  
فاقتضى أنه بغير همز وليس كذلك فقد قال أنه في الأصل بالهمز ومن رواه بتر كما فقد سهل انتهى  
وذكر غيره أن الرواية بالوجهين (فليتبع) باسكان الفوقية على المشهور رواية ولغة ورواه بعضهم  
بشدّها والاول أجود كما قاله القرطبي وقد رواه أحمد عن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي الزناد  
بلفظ إذا أحيل أحدكم علي ملي فليتسل واليهيقي من طريق أبي بن منصور عن ابن أبي الزناد  
عن أبيه وأشار إلى تفرد به على بذلك ولم ينفرد به كما ترى لكن الظاهر أنهما بالفتح فقد رواه البخاري  
عن محمد بن يوسف عن الثوري بلفظ الجادة وابن ماجه عن ابن عمر بلفظ إذا أحلت علي ملي  
فأتبعه وهذه شد التاء خلاف الأصل لا استصحاب عند الجمهور ورواهم من نقل فيه الإجماع وقيل  
أمر اباحة وإرشاد وهو شاذ وحمله أكثر الخبابة وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على الوجوب  
واله مال البخاري وهو ظاهر الحديث وأجاب الجمهور بأن الصارف له عنه إلى التذنب أنه راجع  
لمصلحة دينية لما فيه من الإحسان إلى المهيمل بتخصيل مقصوده من تحويل الحق عنه وترك  
تكليفه التخصيل والإحسان مستحب وبأن الصارف كونه أمر بعدنمى وهو بيع المكالي بالكالي  
فيكون للأباحة أو التذنب على المرجح في الأصول وإذا اتبع بالواو لا كثر رواة الموطأ فلا تعلق  
للجملة الثانية بالاولى وللتيسر وغيره فإذا اتبع بالتاء فقيه اشعار بأن الأمر بقبول الحوالة معلل  
بكون مطل الغني ظلما قال ابن دقيق العيد ولعل السبب فيه أنه إذا تقرّر أنه ظلم فالظاهر من حال  
المسلم الاحتراز عنه فيكون ذلك سببا للأمر بقبول الحوالة عليه لأن به يحصل المقصود من غير ضرر  
المطل ويحتمل أن يكون ذلك لأن الممل لا يتعدى استيفاء الحق منه إذا امتنع بل يأخذ الحاكم  
قهره عليه ويؤفقه في قبول الحوالة عليه بتخصيل الغرض من غير مفسدة في الحق قال والمعنى



سراشال وجدت ثم قال ابعضكم  
على بعض شهداء

((باب في زيارة القبور))

\* حدثنا محمد بن سليمان الانباري  
ثنا محمد بن عيسى عن عن يزيد بن  
كيسان عن أبي حازم عن أبي  
هريرة قال أتى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قبر أمه فبكى وأبكى من  
حوله فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم استأذنت ربي تعالى  
على أن أستغفر لها فلم يؤذن لي  
فاستأذنت أن أزور قبرها فأذن لي  
فزوروا القبور فإنها تذكركم بالموت  
\* حدثنا أحمد بن يونس ثنا  
معروف بن واصل عن محارب بن  
دثار عن ابن بريدة عن أبيه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهيكم عن زيارة القبور فزوروها  
فان في زيارتها ذكر

((باب في زيارة النساء القبور))

\* حدثنا محمد بن كثير أنا شعبة  
عن محمد بن حمادة قال سمعت أبا  
صالح يحدث عن ابن عباس قال  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
زارات القبور والمتصدين عليها  
المساجد والسر

((باب ما يقول اذا زار القبور

أومر بها))

\* حدثنا الحسن بن علي عن مالك عن  
العلامة عبد الرحمن عن أبيه عن  
أبي هريرة أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم خرج إلى المقبرة فقال  
السلام عليكم دار قوم مؤمنين  
وانا ان شاء الله بكم لاحقون

((باب المحرم يموت كيف يصنع به))

\* حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان  
حدثني عمرو بن دينار عن سعيد بن  
جبير عن ابن عباس قال أتى النبي  
صلى الله عليه وسلم رجل وقصته

الاول أرجح لمافيه من بقاء معنى التعليل بأن المطل ظلم وعلى الثاني تكون العلة عدم وفاة الحق  
لا الظلم وقال غيره قديحى ان في كل منهما بقاء التعليل بأن المطل ظلم لانه لا بد في كل منهما من  
حذف به يحصل الارتباط فيقدر في الاول مطل الغنى ظلم والمسلم في الظاهر يجنبه فمن اتبع الخ  
وفي الثاني مطل الغنى ظلم والظلم تزيه الحكم ولا تقره فمن اتبع على ملى فليتبسع ولا يخشى من  
المطل انتهى والظلم حرام قليله وكثيره وأعظمه الشرك بالله قال تعالى ان الشرك اظلم عظيم  
كن كيف شئت فان الله ذوكرم \* لا تجزعن فاني ذاك من باس  
الا اثنان فلا تقر بهما أبدا \* الشرك بالله والاضرار للناس

وقال تعالى وقد خاب من حبل ظلما أى خاب من رجسة الله بحسب ما ارتكب من الظلم وقال ومن  
يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا وفي الحديث القدسي يا عبادي اني حرمت الظلم عليكم فلا تظالموا وقال  
صلى الله عليه وسلم لي الواحد يحل عرضه وعقوبته أى مطل الغنى يبيع الظلم منه بأن يقال ظلمي  
ومطلني وعقوبته بالضرب والنهن ونحوهما اذا دلوا أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم  
عن يحيى كلاهما عن مالك به ورواه بقية السنة (مالك عن موسى بن ميسرة انه سمع رجلا يسأل  
سعيد بن المسيب فقال اني رجل أبيع بالدين فقال سعيد لا تبسع الا ما آويت الى رحلك قال الباجي  
لما علم انه يدان الناس خاف عليه العينة للذريعة أن يبيع ما لم يملكه أو ما يشتره بعد موافقة  
المبتاع منه على بيعه ثم يتفقان عليه وربما يولي قبضه هذا المبتاع الاخير فيكون كأنه أسلفه  
عنه الذي ابتاعه به في غنه الذي باعه منه به وهو أكثر منه (قال مالك في الذي يشتري السلعة من  
الرجل على أن يوفيه تلك السلعة الى أجل مسمى اما السوق برجوتها فبفتح النون أى رواجه  
ليربح في السلعة وفي نسخة تفاقها أى السلعة به (واما الحاجة) له بالسلعة (في ذلك الزمان الذي  
اشترط عليه) أن يوفيه ما اياه فيه (ثم يخلفه البائع عن ذلك الاجل فيريد المشتري رد تلك السلعة  
على البائع او ذلك ليس للمشتري وان البيع لازم له) لانه بمنزلة الدين (وان البائع لو جاء بتلك  
السلعة قبل محل الاجل لم يكره) أى يجبر (المشتري على أخذها) لان له غرض في التأخير الذي  
وقع البيع عليه (قال مالك في الذي يشتري الطعام فيكأله ثم يأتيه من يشتره منه فيضرب) أى يعلم  
(الذي يأتيه انه قد كأله لنفسه واستوفاه) قبضه (فيريد المبتاع أن يصدقه ويأخذه بكيله انه  
ما يبيع على هذه الصفة بنقد) أى مجالا (فلا بأس به) أى يجوز ومثل الكيل الوزن (وما يبيع  
على هذه الصفة الى أجل فانه مكروه حتى يكأله المشتري الا آخر لنفسه) وفي الحديث من ابتاع  
طعاما فلا يبيعه حتى يكأله (واما كره الذي الى أجل لانه ذريعة) بذال مجمعة وسيلة (الى الربا) يريد  
انه لم يصدقه الا من أجل الاجل فكانه أخذ للاجل غناقا له أبو عمر (وتخوف) بفوقية والرفع  
عطف على ذريعة (أن يدار) من الادارة (ذلك على هذا الوجه بغير كيل ولا وزن) فيؤدي  
الى تعداد البيع للطعام قبل القبض (فان كان الى أجل فهو مكروه) أى ممنوع (ولا اختلاف  
فيه عندنا) بالمدينة (قال مالك لا ينبغي أن يشتري دين على رجل غائب) ان لم يكن به بينة لانه  
غمر كسراء الا أتى ولعله ينكر فيبطل وان نفذ كان أشد لانه يكون تارة يباع وتارة سلفا قاله الباجي  
(ولا حاضر الا باقرار من الذي عليه الدين ولا على ميت وان علم الذي ترك الميت وذلك ان اشتراه  
ذلك غمر) لانه (لا يدري أيتم أم لا يتم وتفسير ما كره من ذلك) أى بيان وايضا وجه الكراهة  
بمعنى المنع (انه اذا اشتري دين على غائب أو ميت انه لا يدري ما يلحق الميت من الدين الذي لم يعلم به  
فان لحق الميت) أى كان عليه (دين ذهب الثمن الذي أعطى المبتاع باطلا) وقد نهى عن اضاعه  
المال (وفي ذلك أيضا عيب آخر انه اشترى شيئا ليس بمضمون له وان لم يتم ذهب نفسه باطلا فهذا غمر  
لا يصلح) فهو يبيع فاسد (واما فرق بين أن لا يبيع الرجل الا ما عنده) ويمنع ببيع ما ليس عنده

راسلته فبات وهو محرم فقال  
كفنوه في ثوبيه واغسلوه بماء  
وسدروا لا تخمروا رأسه فان الله  
يبعثه يوم القيامة بلبى قال أبو  
داود سمعت أبا عبد الله بن حنبل يقول في  
هذا الحديث خمس سنن كفنوه في  
ثوبيه أى يكفن الميت في ثوبين  
واغسلوه بماء وسدروا أى ان في  
الفسلات كلها سدرا ولا تخمروا  
رأسه ولا تقربوه طيبا وكان  
الكفن من جميع المال \* حدثنا  
سليمان بن حرب ومحمد بن عيسى  
المعنى قال ثنا جاد عن عمرو  
وأيوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن  
عباس نحوه قال وكفنوه في ثوبين  
قال أبو داود قال سليمان قال أيوب  
ثوبيه وقال عمرو وثوبين وقال ابن  
عيسى قال أيوب في ثوبين وقال  
عمرو في ثوبيه زاد سليمان وحده  
ولا تحنطوه \* حدثنا مسدد ثنا  
جاد عن أيوب عن سعيد بن جبيرة  
عن ابن عباس معنى سليمان في  
ثوبين \* حدثنا عثمان بن أبي  
شيبه ثنا جرير عن منصور عن  
الحكم عن سعيد بن جبيرة عن ابن  
عباس قال وقصت برجل محرم  
ناقته فقتلته فأتى به رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال اغسلوه  
وكفنوه ولا تقطروا رأسه ولا  
تقربوه طيبا فانه يبعث به

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((كتاب الإيمان والنذور))

((باب التغليظ في الإيمان

الفاجرة))

\* حدثنا محمد بن عيسى وهناد بن  
السري المعنى قال ثنا أبو معاوية  
ثنا الأعمش عن شقيق عن عبد  
الله قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من حلف على عين هو

(وبين أن يسلف) أى يسلم (الرجل في شئ ليس عنده) فيجوز (أصله) أى بناؤه الذي بني عليه  
(ان صاحب العينة) بكسر العين واسكان التختية وبالنون (انما يحمل ذهبه التي يريد أن يتناع بها  
فيقول هذه عشرة دنانير فماتريد ان اشترى لثامها فكم كانه يبيع عشرة دنانير نقد بخمسة عشر  
دينارا الى أجل فلهذا كره هذا) سد الذريعة (وانما تلك الدخلة) مثلث الدال المهملة وسكون  
المججمة كفى اقاموس أى النية الى التوصل الى الربا (والداسة) بضم الدال التدلّيس قال الباجي  
روى جعفر بن أبي وحشية عن يوسف بن ماهد عن حكيم بن حزام سألت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقلت يا رسول الله يا نبي الرجل يسألني البيع ليس عندي ما أبيع منه ثم أتباعه من السوق  
فقال لا تبع ما ليس عندك وهذا أحسن أسانيد هذا الحديث وأما السلم فله حكمه ولا يصح  
الامو جلا واذا يجوزنا السلم الحال حمل الحديث ان يبيع ما ليس عنده هو ان يبيعه شيئا معينا ويضمن  
خروجه من ماله ثوبيه

((ما جاء في الشركة والتولية والاقالة))

قال المحدثون والشركاء بالشركة بكسرهما وضم الثاني معنى وقد اشترى كواشرا وكاشرا أحدهما الآخر  
والشرك بالشركة وكسرهما والمشاركة والجمع اشراك وشركاء وهى شركة جمعها شركاء وشرك في  
البيع والميراث كعلمه شركة بالكسر (قال مالك في الرجل يبيع البرا المصنف) بضم الميم وقح الصاد  
والنون الثقيلة المجموع من أصناف (ويستثنى ثيابا برقومها) جمع رقم (انه ان اشترط ان يختار من  
ذلك الرقم فلا بأس به) أى يجوز ان لم يكن الاكثر (وان لم يشترط ان يختار منه حين استثنى فافى  
أراه) أعقده (شريكاً في عدد البرا الذي اشترى) منه فان كان ثلاثين ثوبا واستثنى منها عشرة كان  
له ثلثها وللشريك الثلثان (وذلك ان الثوبين يكونان رقما سواء وبينهما تفاوت في الثمن) فلذا جعل  
شريكاً (والامر عندنا انه لا بأس بالشركة) بكسر فسكون من اطلاق اسم المصدر واردة المعنى  
الحاصل به أى الشريك لغيره فيما اشترى بما اشترى (والتولية) لغيره فيما اشترى بما اشترى  
(والاقالة منه في الطعام وغيره قبض ذلك أو لم يقبض اذا كان ذلك بالنقد ولم يكن فيه ربح) أى  
زيادة (ولا وضعية) أى نقص (ولا تأخير للثمن) لان الثلاثة من عقود المكارمة فاستثنت من بيع  
الطعام قبل قبضه كما استثنى بيع العربية من بيع الرطب بالتمر وللحديث الوارد باستثنائها كما مر  
(فان دخل ذلك ربح أو وضعية أو تأخير من واحد منهما صار بيعا يحل له ما يحل للبيع ويحرمه  
ما يحرم البيع وليس بشركة ولا تولية ولا اقالة) حين دخلها ذلك لان من سنة هذه العقود الثلاثة  
ان يتساوى البيع الاول والثاني (قال مالك من اشترى سلعة برأ أو رقيقا فابت به) وفي نسخة فبت  
شراءه وأخرى يبيعه من اطلاق البيع على الشراء (ثم سأله رجل ان يشركه ففعل ونقدا) بالتثنية  
أى المشتري ومن شركة (الثن صاحب السلعة جميعا) تأكيده لغير التثنية (ثم أدرك السلعة شئ  
ينزعها من أيديهما) بان استخفت (فان المشترك) بلفظ اسم المفعول (ياخذ من الذي أشركه الثمن)  
لان عهدة الشريك على من شركه (ويطلب الذي أشرك يبيعه) بكسر التختية الثقيلة بمعنى بائعه  
(الذي باعه السلعة) بالثن كله لان عهدة عليه (الا ان يشترط المشترك على الذي أشركه بحضرة  
البيع وعند مبايعة البائع الاول وقبل ان يتفاوت ذلك ان عهدة على الذي ابتعت) بضم تاء  
المتكلم (منه) فلا عهدة على المشترك بالكسر عملا بشرطه (وان تفاوت ذلك وفات البائع الاول  
فشرط الآخر) الذى أشرك غيره (باطل وعليه العهدة) ووافق الامام على هذا أصبغ وقال عيسى  
عن ابن القاسم العهدة في الشركة والتولية اذا كانت بحضرة البيع انما أيداع على البائع الاول وقبل  
غير ذلك (قال مالك في الرجل يقول للرجل اشتر هذه السلعة بيني وبينك وانقذ عني وأنا أبيعها لك  
ان ذلك لا يصح حين قال انقذ عني وأنا أبيعها لك وانما ذلك سلف بسلفه اياه على ان يبيعهاله) قال



فيها فاجري بقطع له مال امرئ مسلم  
 لقي الله وهو عليه غضبان فقال  
 الاشعث في والله كان ذلك كان  
 بيني وبين رجل من اليهود ارض  
 فجعلني فقدمته الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال لي النبي صلى الله  
 عليه وسلم ألك بينة قلت لا قال  
 لليهودي احلف قلت يا رسول الله  
 اذا يحلف ويذهب بما لي فانزل  
 الله تعالى ان الذين يشتركون به  
 الله الى آخر الآية \* حدثنا محمود  
 ابن خالد ثنا الفريابي ثنا الحرث  
 ابن سليمان حدثني كردوس عن  
 الاشعث بن قيس ان رجلا من  
 كندة ورجلا من حضرموت  
 اختصما الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم في ارض من اليمن فقال  
 الحضرمي يا رسول الله ان ارضي  
 اغتصبنيها ابو هذا وهو في يده قال  
 هل لك بينة قال لا ولكن احلفه  
 والله ما يعلم انها ارضي اغتصبنيها  
 ابو فتبها الكندي لليمن فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يقطع احدكم الا بعين الا لقي الله  
 وهو اجدم فقال الكندي هي  
 ارضه \* حدثنا هناد بن السري  
 ثنا ابو الاحوص عن ممالك عن  
 علقمة بن وائل بن حجر الحضرمي  
 عن ابيه قال جاء رجل من  
 حضرموت ورجل من كندة الى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال الحضرمي يا رسول الله ان  
 هذا غلبني على ارض كانت لابي  
 فقال الكندي هي ارضي في يدي  
 ازرعها ليس له فيها حق قال فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي  
 ألك بينة قال لا قال فلما بينته قال  
 يا رسول الله انه فاجر لا يبالي ما حلف  
 ليس يتورع من شيء فقال النبي

الباجي فان وقع هذا فالسلعة بينهما وليس عليه بيع حظ المسلف من السلعة الا ان يستأجره بعد  
 ذلك استجارا حيا مستأنفا وعليه ما أسلفه نقد او ان كان قد باع فله أجر مثله في بيع نصيب  
 المسلف ولو ظهر عليه قبل النقد لاسلك المسلف فلم ينقد عنه وهما في امر كان يبيع كل نصيبه  
 أو يستأجر على بيعه (ولو ان تلك السلعة هلكت أو فانت أخذ ذلك الرجل الذي نقد الثمن من  
 شريكه ما نقد عنه فهو من السلف الذي يجز منه) فلذا منع قال ابو عمر اخلف قول مالك فيمن  
 أسلف رجلا سلفا لشاركه وذلك على وجه الرق والمعروف فمكرهه مرة وأجازة مرة واختاره ابن  
 القاسم فان كان انقاد بصيرته با تجارة امتنع لانه سلف برفعا (ولو ان رجلا ابتاع سلعة فوجبت له  
 ثم قال له الرجل امرئ كني بنصف هذه السلعة وأنا أبيعها لك جميعا كان ذلك حلالا لا بأس به)  
 لاشدة ولا حرج لعله (وتفسير ذلك) أي بيانه (ان هذا بيع جديد باعه نصف السلعة على ان يبيع  
 له النصف الآخر) واجتماع البيع والاجارة جائز عند مالك وأصحابه لان جماعة قد ان مبنيان على  
 اللزوم فلا يتنافيان وممنوع عند الشافعي والكوفي لان الثمن عندهم مجهول لا يعلم مبلغه من  
 مبلغ عن الاجارة حين العقد ولان الاجارة يبيع منافع فصار بيعتين في بيعه  
 ((ما جاء في افلاس الغريم))

يقال افلس الرجل كأنه صار الى حال ليس له فلس كما يقال له افهر اذا صار الى حال يقهر عليه  
 وبعضهم يقول صار ذا فلس بعد ان كان ذا درهم ودينار فهو مفلس والجمع مفاليس وحقيقته  
 الانتقال من حالة اليسر الى حالة العسر كذا في المصباح وفي المفهم المفلس لغة من لا عين له ولا  
 عرض وشرا من قصر ما بيده عما عليه من الديون (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري  
 (عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام) القرشي الخزومي الفقيه التميمي الواسطي ولا يه  
 رؤية فهو صحابي من حيثها تابعي كبير من حيث الرواية ووجه من فضلاء الصحابة سأل عن كيفية  
 الوحي كما مر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن عبد البر هكذا في جميع الموطآت وجميع  
 الرواة عن مالك مرسل الا عبد الرزاق يخلف عنه فوصله عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر عن  
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا اختلف أصحاب الزهري عنه في ارساله ووصله ورواية  
 من وصله صحيحة فقد رواه عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم وبشير بن نهشل وهشام بن يحيى كلاهما عن أبي هريرة عن فروع الثلاثة في الفلاس دون ذكر  
 حكم الموت والحديث محفوظ لابي هريرة لا يرويه غيره فيما علمت اه ملخصا (قال أئمة) مركبة من أي  
 وهي اسم ينوب مناب حرف الشرط ومن ما المبهمة المزينة قال الطيبي من المقدمات التي يستغنى  
 بها عن تفصيل غير حاصر او عن تطويل غير محل (وجمل) بجره باضافة أي اليه ورفعه بدل من أي  
 وليس المبدل منه على نية الطرح وما رائدة وذكره غالي والمراد انسان (باع متاعا فافلس الذي  
 ابتاعه) اشتراه وقوله (منه) كذا يصح وسقط غيره (ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجده)  
 أي متاعه (بعينه فهو أحق به) من الغرماء لان المفلس يمكن ان تطرأ له ذمة بخلاف الميت  
 ولذا قال (وان مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه اسوة الغرماء) وبهذا قال مالك واجدل نصه  
 صلى الله عليه وسلم على الفرق بين الفلاس والموت وهو قاطع لموضع الخلاف وقال الكوفيون ليس  
 أحق به فيهم ما وقال الشافعي هو أحق به فيهم ما الحديث أبي داود وابن ماجه وغيرهما عن أبي المعتمر  
 عمرو بن نافع عن عمر بن خليفة الزرقى قال أتينا أبا هريرة في صاحب لنا أفلس فقال أبو هريرة  
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمارجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه اذا وجدته  
 بعينه وأجيب بان أبا المعتمر ليس بمعروف يحمل العلم وقد قال أبو داود عقب روايته من يأخذهم اذا  
 أبو المعتمر من هو يعني انه لا يعرفه وفي التقرير بان مجهول الحال فحديث التفرير في أرجح فوجب

صلى الله عليه وسلم ليس لك منه  
الا ذاك فانطلق ليحلف له فلما أذبر  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
امانئ حلف على مال اياك كله ظالما  
ليامنين الله عز وجل وهو عنه  
معرض حدثنا محمد بن الصباح  
البرار ثنا يزيد بن هرون أنا  
هشام عن محمد بن سيرين عن  
هراق بن حصين قال قال النبي صلى  
الله عليه وسلم من حلف على عين  
مصبورة كاذبا فليتبوأ وجهه  
مقعدة من النار

((باب في تعظيم العين عند منبر النبي  
صلى الله عليه وسلم))

حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
ابن غير ثنا هاشم بن هاشم أخبرني  
عبد الله بن نسطاس من آل كثير  
ابن الصلت انه سمع جابر بن عبد  
الله قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا يحلف أحد عند  
منبري هذا على عين آتمة ولو على  
سوال أخضر الا تبوأ مقعدة من  
النار أو وجبت له النار

((باب الحلف بالانداد))

حدثنا الحسن بن علي ثنا  
عبد الرزاق أنا معمر عن  
الزهري عن حميد بن عبد الرحمن  
عن أبي هريرة قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من حلف فقال  
في حلفه واللات فليقل لا اله الا  
الله ومن قال لصاحبه تعال أقامرك  
فليتصدق بشئ

((باب في كراهية الحلف بالآباء))

حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير  
ابن عبيد الله بن عمر عن نافع عن  
ابن عمر عن عمر بن الخطاب ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أدركه وهو في ركب وهو يحلف  
بأبيه فقال ان الله ينهانا ان

العمل به وتقدمه ولو سلم صلاحه للبيعة فقد قال المازري انه لم يذكر فيه بيعا فيعمل على انه في  
الودائع أو غصبا أو نعديا وأيضا فانه لم يذكر فيه لفظه صلى الله عليه وسلم ولو ذكره لا يمكن فيه  
الذأويل وقال بعض أصحابنا لعنه لما تبين فله قام وطالب فلسه فبادر الموت ووجه الفرق بين  
الفلس والموت من جهة المعنى ان ذمة المشتري عينت في الفلس فصار البائع بمنزلة من اشترى  
سلعة فوجد بها عيبا فله ردها واسترجاع شئته ولا ضرر على بقية الغرماء ببقاء ذمة المشتري وفي  
الموت وان عينت الذمة أيضا لكنها ذهبت رأسا فلا تختص البائع بسلعته عظم الضرر على بقية  
الغرماء لخرب ذمة الميت وذهابها وانما يكون لب السلعة استرجاعها في الفلس اذا لم يعطه  
الغرماء الثمن فان أعطوه فذلك لهم لان استرجاعها انما كان لعلة وقد زالت وقال الشافعي لا يسقط  
حقه في استرجاعها ولو دفع له الغرماء الثمن لانه قد يطرأ غريم فلا يرضى ما صنع هؤلاء اهـ ولانه  
ليس للمفلس ولا ورثته أخذها لان الحديث جعل صاحبها أحق بهم منهم والغرماء أبعدهم من ذلك  
وانما الخيار لصاحب السلعة ان شاء أخذها وان شاء تركها وحاصص بثنائها وبه قال أحمد وأبو ثور  
وجاعة قال ابن عبد البر هذا الحديث صحيح ثابت من رواية الجازيين والبصريين وأجمع على  
القول بجملة فقهاء المدينة والجاز والبصرة والشام وان اختلفوا في بعض فروعه ودفعه  
الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وهو مما يبعد عليهم من السنن التي ردوها بغير سنة صاروا اليها  
وادخلوا النظر حيث لا مدخل له مع صحيح الاثر وحقهم ان السلعة مال المشتري وثمان في ذمته  
فقرمائه أحق بها كسائر ماله وهذا ما لا يخفى على أحد لولا ان صاحب الشريعة جعل لصاحب  
السلعة اذا وجدها بعينها أخذها وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون  
لهم الخيرة من أمرهم فلا وربك لا يؤمنون الاية ولو جازم مثل رده هذه السنة المشهورة عند علماء  
المدينة وغيرهم بامكان الوهم والغلط فيها الجاز ذلك في سائر السنن حتى لا تبقى سنة الا قليل مما أجمع  
عليه وهذه السنة أصل برأسها فلا يبدل ان رد الى غيرها لان الاصول لا تنقاس وانما تنقاس  
المفروع رد على أصولها ولا أعلم للكوفيين سلفا الا ما رواه قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي قال  
هو في السوة الغرماء اذا وجدها بعينها وأحاديث خلاص عن علي ضعيفة ليس في شئ منها اذا انفرد  
حجة وروى مثله عن ابراهيم التيمي وليس في قوله حجة على الجمهور اذا الواجب عليه الرجوع للسنة  
فكيف يقاد ويتبع (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن أبي بكر بن محمد بن عمرو) بفتح  
العين (ابن حزم) بالله حلة والزاي (عن عمر بن عبد العزيز) بن مروان الاموي الخليفة العادل  
(عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) بن المغيرة المخزومي وفي هذا السند أربعة من  
التابعين يروى بعضهم عن بعض (عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيعارجل  
أفلس فأدرك) أي وجد (الرجل) الذي باعه أو اقضه (ماله بعينه فهو أحق به من غيره) من  
غرماء المفلس وبهذا قال الجمهور وخالف الخنيفة فقالوا انه كالغرماء لقوله تعالى وان كان ذو عسرة  
فنزرة الى ميسرة فاستحق النظرة اليها بالآتي وليس له الطالب قبلها ولان العقد يوجب ملك الثمن  
للبائع في ذمة المشتري وهو الدين وذلك وصف في الذمة فلا يتصور قبضه وحملوا حديث الباب على  
المغضوب والعواري والاجارة والرهن وما أشبهها فان ذلك ماله بعينه فهو أحق به وليس المبيع مال  
البائع ولا متاعا له وانما هو مال المشتري اذ هو قد خرج عن ملكه وعن ضمانه بالمبيع والقبض  
واستدل الطحاوي لذلك بحديث سمرة بن جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صرف  
له متاع أو ضاع له متاع فوجدته في يد رجل بعينه فهو أحق به ويرجع المشتري على البائع بالثمن رواه  
ابن ماجه والطبراني وأجيب بان في سنده الجراح بن أرطاة وهو كثير الخطأ والتدليس قال ابن معين  
ليس بالقوي وان روى له مسلم فقرون بغيره ولنا انه وقع النص في حديث الباب انه في صورة البيع





القوم ان يحلفوا وحلفت انه اني  
نحلي سبيله فأتينا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فاخبرته ان القوم  
تخرجوا ان يحلفوا وحلفت انه  
اني قال صدقت المسلم اخو المسلم  
((باب الرجل يحلف ان لا يتأدم))  
\* حدثنا موسى بن عيسى ثنا  
يحيى بن العلاء عن محمد بن يحيى بن  
حيان عن يوسف بن عبد الله بن  
سلام قال رأيت النبي صلى الله عليه  
وسلم وضع تمره على كسرة فقال  
هذه ادام هذه \* حدثنا هرون بن  
عبد الله ثنا عمرو بن حفص ثنا  
أبي عن محمد بن أبي يحيى عن  
يزيد الاور عن يوسف بن عبد  
الله بن سلام مثله

((باب الاستثناء في اليمين))

\* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا  
سفيان عن أيوب عن نافع عن ابن  
عمر يبلغ به النبي صلى الله عليه  
وسلم قال من حلف على عين فقال  
ان شاء الله فقد استثنى  
((باب في القسم هل يكون يمينا))  
\* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا  
سفيان عن الزهري عن عبيد الله  
عن ابن عباس ان أبا بكر أقسم  
على النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
له النبي صلى الله عليه وسلم لا تقسم  
\* حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا  
عبد الرزاق قال قال ابن يحيى كتبه من  
كتابه أنا معمر عن الزهري عن  
عبيد الله عن ابن عباس قال كان  
أبو هريرة يحدث ان رجلا أتى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
اني أرى الليلة فذ كرؤيا فعبها  
أبو بكر فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم أصبت بعضا وأخطأت بعضا  
فقال أقسمت عليك يا رسول الله  
بأبي أنت تحدثني ما الذي أخطأت

غيرته نفي ضرره (وقال مالك فمن اشترى جارية أو دابة فولدت عنده ثم أفلس المشتري فان الجارية  
أو الدابة وولدها للبائع الا ان يرغب الغرماء في ذلك ويعطونه) حصه (كاملا ويعتكون ذلك) فان  
فات الولد يبيع فلما لك في الموازية له أخذ الام بجميع الثمن أو يسلمها ويخاص الغرماء وله في العتية  
يقسم الثمن على الام والولد فيأخذ الام حصتها ويخاص بما أصاب الولد  
((ما يجوز من السلف))

(مالك عن زيد بن أسلم) العدوي مولى عمر المدي العالم الثقة المتوفى سنة ست وثلاثين ومائة (عن  
عطاء بن يسار عن أبي رافع) اسلم أو ابراهيم أو ثابت أو هرمن أو سنان أو صالح أو يسار أو عبد  
الرحمن أو يزيد أو فرمان أقوال عشرة قال ابن عبد البر أشهر ما قيل في اسمه اسلم القبطي (مولى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم) اسلم قبل يدر ولم يشهدا وشهدا أحدا وما بعدا وقيل كان مولى  
العباس فوجهه للنبي صلى الله عليه وسلم فأعتقه وروى عنه أحاديث ومات في أول خلافة علي  
علي العجيج (انه قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الأبي السنين في استسلف للطلب  
وقد تكون للتحقيق وهي هنا كذلك لانه اخبار عن ماض (بكر) بفتح الموحدة وسكون الكاف  
وهو الفتى من الابل كالغلام من الذكور والقلوص القبيصة من النوق كالجارية من الإناث وفيه  
جواز أخذ الدين للضرورة وقد كان يكرهه صلى الله عليه وسلم والافقد خيرا فاختار التقليل من  
الدينا والقناعة قاله في الاكمال وفي المفهم فان قيل كيف عمر ذمته بالدين وقد كان يكرهه وقال في  
حديث اياكم والدين فانه شين وفي آخر فانه هم بالليل ومدة بالنهار وكان كثيرا ما يهزمه حتى قيل  
ما أكثر ما يستعبد من المغرم فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب أو كذب بانه اغتاتدين لضرورة  
ولا خلاف في جوازه لها فان قيل لا ضرورة لان الله خيرها أن تكون بطعام مكة له ذهبارواه  
الترمذي ومن هو كذلك فأين الضرورة أجيب بانه لما خيره اختار الاقلال من الدينا والقناعة  
وما عدل عنه زهدا فيه لا يرجع اليه فالضرورة لازمة وأيضا فالدين اغما هو مذموم تلك اللوازم  
المذكورة وهو معصوم منها وقد يجب وان كان لغیر ضرورة كرهه لا حديث المذكور ولم يلقه من  
تعريض النفس للمدلة وأما السلف بالنسبة الى معطيه فستحب لانه من الاعانة على الخير وأخرج  
البراز عن ابن مسعود قرض مرتين يعدل صدقة مرتين وفي حديث آخر درهمهم الصدقة بعشرة  
ودرهم القرض بسبعين (بخاءه ابل من الصدقة) أي الزكاة (قال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان أقضي الرجل بكرا) أي بكرا مثل بكرة الذي تسلفه منه ولم يسم ذلك الرجل وفي  
مسند أحمد انه اعزاني وفي أوسط الطبراني عن العرباض ما يفهم انه هولكن في الناسي والحاكم  
ما يقتضي انه غيره فكان القصة وقعت لاعرابي ووقع هو للعرباض (فقلت لم أجد في الابل الا  
جلا خيارا رابعا) بتخفيف الياء والاثني رابعة وهو ما دخل في السنة السابعة قال الهروي اذا ألقى  
البعير رابعة في السنة السابعة فهو رابعي ورابعيات الاسنان الاربعة التي تلي الثنايا من جانبها  
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطه) بهزمة قطع وكسر الطاء (اياها فان خيار الناس أحسنهم  
قضاء) للدين قال البوني أظنه أراد ان الله يوفق لهذا خيار الناس اه قال بعض العارفين وهو  
الكرم الخفي الا لاحق به صدقة السرفان المعطى له لا يشعر بانه صدقة سر في علانية ويورث ذلك  
حسبه ووداد في نفس المقتضى له وتحقق نعمته عليه في ذلك ففي حسن القضاء فوائد جمة قال  
الباجي ولا يشكل الحديث بان الصدقة لا تحل له صلى الله عليه وسلم فكيف يقضى منها امالان  
هذا قبل تحريرها عليه كما قيل وامالانها بلغت محلها للفقراء وفقوهم ثم صارت له صلى الله عليه وسلم  
اشراء أو غيره وامالان استقرضه انما كان لواحد من أهل الصدقة وكان من الغارمين فيكون  
فضل الشيء صدقة عليه فلا يقال كيف قضى من ابل الصدقة أجود مما يستحقه الغريم مع انه



قال النبي صلى الله عليه وسلم  
لا تقسم \* حدثنا محمد بن يحيى  
أنا محمد بن كثير أنا سليمان بن  
كثير عن الزهري عن عبيد الله  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله  
عليه وسلم هذا المبدأ كبر القسمة زاد  
فيه ولم يخبره

((باب فمن حلف على طعام  
لا يأكله))

\* حدثنا مؤمل بن هشام ثنا  
إسماعيل عن الحريري عن أبي  
عثمان أو عن أبي السليل عنه  
عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال نزل  
بنا أضياف لنا قال وكان أبو بكر  
يتحدث عند رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بالليل فقال لا أرجع  
اليك حتى تفرغ من ضيافته  
هؤلاء من قراهم فأتاهم بقراهم  
فقالوا لا نطعمه حتى يأتي أبو بكر  
فخاف فقال ما فعل أضيافكم أفرغتم  
من قراهم قالوا لا قلت قد أنتمهم  
بقراهم فأبوا قالوا والله لا نطعمه  
حتى يحيى فقالوا صدق قد أتانا به  
فأينما حتى يحيى قال فامنعكم قالوا  
مكانك قال والله لا أطعمه الليلة قال  
فقالوا ونحن والله لا نطعمه حتى  
أطعمه قال ما رأيت في الشر كالليلة  
قط قال فربوا طعامكم قال فقرب  
طعامهم قال بسم الله فطعم وطعموا  
فأخبرت أنه أصبح فقد أعلى النبي  
صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي  
صنع وصنعوا قال بل أنت أبرهم  
وأصدقهم \* حدثنا ابن المثنى  
ثنا سالم بن نوح وعبد الأعلى عن  
الحريري عن أبي عثمان عن عبد  
الرحمن بن أبي بكر هذا الحديث  
فخوه زاد عن سالم في حديثه قال ولم  
يلغني كفارة

((باب الممين في قطيعه الرحم))

لا يجوز لناظر الصدقات تبرعه منها وعن أبي هريرة أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم بتقاضاه  
فأغلظ له فهم به بعض أصحابه فقال صلى الله عليه وسلم دعوه فان لصاحب الحق مقالاً ثم قال أعطوه  
سناً مثل سنة قالوا يا رسول الله لا نجد إلا أمثل من سنة قال اشتروه فأعطوه أياه فان خبركم أحسنكم  
قضاء فيتمثل أن ذلك كله قضية واحدة فحفظ أبو وافع أن أصله من أبل الصدقة وحفظ أبو هريرة  
الشراء اه ملخصاً وحديث أبي هريرة في العيصين واللفظ لمسلم وفيه جواز قرض الحيوان ولا خلاف  
بين الكفاية فيه ومنعه الكوفيون والحديث يرد عليهم ولا يصح دعوى النسخ بالدليل وبأني له مزيد  
والحديث رواه مسلم من طريق ابن وهب عن مالك بن نافع عن محمد بن جعفر عن زيد بن عثمة عن غيره قال  
فان خير عباد الله أحسنهم قضاء كافي مسلم أيضاً ورواه أصحاب السنن أيضاً (مالك عن جيد) يضم  
المهملة (ابن قيس المكي عن مجاهد) بن جبر المكي (أبو قال استسلف عبد الله بن عمر من رجل  
دراهم ثم قضى دراهم خيراً منها) أفضل صفة (فقال الرجل يا أبا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (هذه  
خير من دراهمي التي أسلفتك) أي فهل علمت ذلك ويجوز لي أخذها (فقال عبد الله بن عمر قد  
علمت) أنها خير (ولكن نفسي بذلك طيبة) فيعلم لك وهذا حسن قضاء ومعروف (قال مالك لا بأس  
بأن يقبض) يضم أوله من أقبض (من أسلف) بالبناء للمفعول (شيئاً من الذهب أو الورق أو  
الطعام أو الحيوان من) أي لمن (أسلفه ذلك أفضل) مفعول يقبض (مما أسلفه إذا لم يكن ذلك  
على شرط منهما) وقت السلف (أو عادة) جارية بذلك (فان كان ذلك على شرط أو وائي) يفتح  
الواو واسكان الهمزة قضية أي مواعدة (أو عادة فذلك مكروه) أي حرام (ولا تخير فيه) لمنعه  
(وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى جلاً رباعياً خياراً مكان بكر استسلفه) فأواد جواز  
القضاء بأفضل صفة على وجه المعروف كانت قيمة تلك الفضيلة قليلة أو كثيرة إذ لا شك أن قيمة الجمل  
الموصوف عباد كرازيد بكثير من قيمة البكر (وان عبد الله بن عمر استسلف دراهم فقضى خيراً منها  
فان كان ذلك على طيب نفس من المتسلف ولم يكن ذلك على شرط ولا وائي ولا عادة كان ذلك  
حلالاً لا بأس به) ما لم يكن في مقابلة تلك الفضيلة نقص من وجه آخر كان يسلفه عشرة رديئة  
فيقضية ثمانية جيدة أو يكون له عشرة مسكوكات رديئة فيقضية عشرة جيدة فلا يجوز لانه مباينة  
قاله الباجي ((مالاً يجوز من السلف))

(مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال في رجل أسلف رجلاً طعاماً على أن يعطيه أياه في بلد آخر ففكره  
ذلك عمر بن الخطاب وقال فأي الجمل) يفتح فسكون (يعني جلالة) يريد أنه ازداد عليه في القرض  
حله فيمنع ذلك اتفاقاً لانه سلف جرم منفعه وبروي فأي الجمال يريد الثمان قاله الباجي (مالك أنه بلغه  
أن رجلاً أتى عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن اني أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت عليه أفضل  
مما أسلفته فقال عبد الله بن عمر فذلك الربا) لوجود الشرط (فقال كيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن)  
فما فعلت (فقال عبد الله بن عمر السلف على ثلاثة أوجه سلف تسلفه تريد به وجه الله) أي الثواب  
من الله (فلا وجه الله وسلف تسلفه تريد به وجه صاحبك) المتسلف أي الحبب اليه والخطوة  
(فلا وجه صاحبك وسلف تسلفه لتأخذ خبيثاً بطيب) أي حراماً بديل حلال (فذلك الربا) المحرم  
بالقرآن (قال فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن قال أرى أن تشق الصحيفة) التي كتبت  
على الرجل المتسلف (فان أعطاك مثل الذي أسلفه قبلته) كما قال تعالى وان تبتم فلنكم رؤوس  
أممكم لا تظلمون ولا تظلمون (وان أعطاك دون الذي أسلفته فأخذته أجرة) لانه حسن  
اقتضاء (وان أعطاك أفضل مما أسلفته) في الصفة (طيبة به نفسه فذلك شكر شكره لك ولك  
أجر ما أظنونه) أخرته قال الباجي من شرط زيادة في السلف وكان مؤبداً لانه أن يبطل القرض  
حله ويتجمل قبض ماله والأفضل له أن يسقط الشرط ويبقى على أصله دون شرط (مالك عن نافع



\* حدثنا محمد بن المنهال ثنا  
يزيد بن زريع ثنا حبيب المعلم  
عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن  
المسيب أن أخوين من الانصار  
كان بينهما ميراث فسأل أحدهما  
صاحبه القسمة فقال ان عدت  
تسألني عن القسمة فكل مال لي في  
رتاج الكعبة فقال له عمران  
الكعبة غنية عن مالك كفر عن  
يمينك وكلهم أخاك سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول لا عین  
عليك ولا نذر في معصية الرب وفي  
قطيعة الرحم وفيما لا تمك  
\* حدثنا المنذر بن الوليد ثنا عبد  
الله بن بكر ثنا عبيد الله بن  
الاخفس عن عمرو بن شعيب عن  
أبيه عن جده قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا نذر ولا عین  
فيما لا يملك ابن آدم ولا في معصية  
الله ولا في قطيعة رحم ومن حلف  
على عين فرأى غيرها خيرا منها  
فليدها وليأت الذي هو خير فان  
تركها كفرتها  
(باب فيمن يحلف كاذبا متعمدا)  
\* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا  
حماد أنا عطاء بن السائب عن أبي  
يحيى عن ابن عباس أن رجلا من  
اختصم إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم فسأل النبي صلى الله عليه  
وسلم الطالب البيعة فلم تكن له بيعة  
فاستغلف المطالب خلف بالله  
الذي لا اله الا هو فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بلى قد فعلت  
ولكن غفرلك باخلاص قول لا اله  
الا الله قال أبو داود يراهم هذا  
الحديث انه لم يأمره بالكفارة  
(باب الرجل يكفر قبل ان يحنث)  
\* حدثنا سليمان بن حرب ثنا حماد  
ثنا غيلان بن جرير عن أبي بردة

انه سمع عبد الله بن عمر يقول من أسلف سلفا فلا يشترط الا قضاءه) أي يمنع أن يشترط غيره  
(مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول من أسلف سلفا فلا يشترط أفضل منه وان كانت  
قبضة من علف) ما علف للبهايم (فهو ربا) والمعنى وان كان المشترط شيئا قليلا لا حدا قال أبو عمر  
هذا كله يقتضي انه لا ربا في الزيادة الا أن تشترط والوأي والعادة من قطع الذرائع وفي الحديث  
دع ما يربيك الى ما لا يربيك وقال أبو عمر اتركوا الربا والوأي والعادة هنا من الريبة (قال  
مالك الامر المجمع عليه عندنا ان من استسلف شيئا من الحيوان بصفة وتحلية) عطف مساو  
معلومه فانه لا بأس بذلك وعليه أن يرد مثله (الا ما كان من الولائد) الاماء جمع وليدة وهي الامه  
(فانه يخاف في ذلك الذريعة) الوسيلة (الى احلال ما لا يحل) من طرية الفروج (فلا يصلح) سلف  
الاماء (وتفسر بما كره من ذلك أن يستسلف الرجل الجارية فيصيبها ما بداله ثم يردّها الى صاحبها  
بعينها) لان القرض لا ينافي ود العين فلو مقترض رد عين ما اقترض (فذلك لا يحل ولا يصلح ولم يزل  
أهل العلم ينهون عنه ولا يرخصون فيه لاحد) فان أمن ذلك جاز كاقراضها الذي يحرم منها  
أولا امرأة أو اوصغرا قرضها له وليته أو كانت في سن من لا تشتهى وهذا بناء على عكس العلة  
ومذهب المحققين انعكاسها اذا كانت بسيطة غير مركبة وانعكاسها هو انتفاء الحكم لا تنقائها فان  
وقع قرض الجارية على الوجه الممنوع فان لم يطأ فسخ وردت الى ربها وان وطئت فقبل تحجب القيمة  
وقيل المثل قاله الابي واقصر أبو عمر عن مالك على القيمة قال ويمنع قرض الاماء قال الجمهور ومالك  
والشافعي لان الفروج لا تستباح الا بشكاح أو ملك بعد لازم والقرض ليس بعقد لازم لان  
المقترض يرد متى شاء فأشبه الجارية المشتراة بالخيار ولا يجوز وطؤها باجماع حتى تنقضي أيام الخيار  
فيلزم العقد فيها أو أجاز داود والمزني وابن جرير استقراض الاماء لان ملك المقترض فيجوز له  
فيه التصرف كله وكما جاز بيعه جاز قرضه وأجاز الجمهور استقراض الحيوان والسلم فيه الحديث  
أبي رافع وأبي حنيفة صلى الله عليه وسلم ودية العمد ودية شبه العمد المجمع على ثبوتها وذلك  
اثبات الحيوان بالصفة في الذمة فكذلك القرض والسلم ومنع ذلك الكوفيون وأبو حنيفة لان  
الحيوان لا يوقف على حقيقة وصفه وادعوا نسخ حديث أبي رافع بحديث ابن عمر انه صلى الله  
عليه وسلم قضى في الذي أعتق نصيبه في عبد مشترك بقية نصف شريكه ولم يوجب عليه نصف  
عبد مثله وقال داود وطائفة من الظاهرية لا يجوز السلم الا في المكبل والموزون انتهى عن يبيع  
ماليس عند البائع والحديث من أسلم فليسلم في كبل معلوم وموزون معلوم الى أجل معلوم نقص  
المكبل والموزون من سائر ما ليس عند البائع وقال الطحاويون معنى ماليس عنده من الاعيان  
وأما المضمون فلا وقد أجاز أصحاب أبي حنيفة أن يكتب عبده على مملوك بصفة وأجاز الجميع  
النكاح على حيوان موصوف وذلك تناقض منهم اه بعض اختصار وليس في حديث ابن عمر  
دلالة على نسخ حديث أبي رافع لانصا ولا ظاهرا ولا ذاقا لعباس لا يصح دعوى النسخ بلا دليل  
(ما ينهي عنه من المساومة والمبايعه)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع) بالجرم على النهي  
وفي رواية لا يبيع بائناات البنا على الخبر مراد به النهي وهو أبلغ في النهي من النهي الصريح  
(بعضكم على بيع بعض) عدى يعلى لانه ضمن معنى الاستعلاء ويأتي تفسيره بالسوم ويؤيده  
حديث أبي هريرة في مسلم مرفوعا لا يبيع المسلم على سوم المسلم ولا يبيع المسلم على سوم المسلم ولا يبيع  
بين المسلم وغيره عند الجمهور خلافا للوزاعي وغيره بل لانه أمرع امتثالا لافذ كالمسلم أو الاخ في  
الرواية الاخرى لا يبيع على بيع أخيه لا مفسهوم له لانه كرا ولا نه خرج مخرج الغالب قال الابي  
النكاح اذا كان الاول فاسقا تجوز الخطبة على خطبته قال ابن عرفة وكذا اعتدى في السوم اذا



عن أبيه ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال اني والله ان شاء الله  
 لا أحلف على عين فاري غيرها خيرا  
 منها الا كفرت عن عيني وأنت  
 الذي هو خير أو قال الا أنت الذي  
 هو خير وكفرت عيني \* حدثنا  
 محمد بن الصباح البزار ثنا هشيم  
 أنا يونس ومنصور عن الحسن  
 عن عبد الرحمن بن سمرة قال قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم يا عبد  
 الرحمن بن سمرة اذا حلفت على عيني  
 فرأيت غيرها خيرا منها فأت الذي  
 هو خير وكفر عيني \* قال أبو داود  
 وميمت أحمد يرخص فيها الكفارة  
 قبل الحنث \* حدثنا يحيى  
 ابن خلف ثنا عبد الله بن علي  
 ثنا سعيد بن قتادة عن الحسن  
 عن عبد الرحمن بن سمرة فهو قال  
 فكفر عن عيني ثم أت الذي هو  
 خير قال أبو داود وأحمد  
 موسى الأشعري وعدي بن حاتم  
 وأبي هريرة في هذا الحديث روى  
 عن كل واحد منهم في بعض الرواية  
 الحنث قبل الكفارة وفي بعض  
 الرواية الكفارة قبل الحنث  
 ((باب كم الصاع في الكفارة))  
 \* حدثنا أحمد بن صالح قال قرأت  
 على أنس بن عياض حدثني عبد  
 الرحمن بن حرملة عن أم حبيب  
 بنت ذؤيب بن قيس المزنية وكانت  
 تحت وعمل منهم من أسلم ثم كانت  
 تحت ابن أخ لصفية زوج النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال ابن حرملة  
 فوهبت لنا أم حبيب صاعا حدثنا  
 عن ابن أخي صفية عن صفية انه  
 صاع النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال أنس بن خنيسه أو قال خنيسه  
 فوجدته مدين ونصفا بعد هشام  
 ((باب في الرقية المؤمنة))

كان كسب الاول سرا ما جاز السوم على سومه وقياسا على ما قاله ابن العربي في النجش ان السلعة  
 اذا لم تبلغ قيمتها جاز السوم على سومه فقبل له بفرق بأن الثاني في السوم سلم حقه في الزيادة بخلاف  
 مسألة النجش فلم يقبل الفرق قال ابن عبد البر هكذا رواه يحيى وابن القاسم وابن بكير وجماعة  
 مختصرا وزاد ابن وهب والقعنبي وعبد الله بن يوسف وسليمان بن برد في هذا الحديث عن مالك  
 بسنده ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها الى الاسواق قال وهي زيادة محفوظة من حديث مالك وغيره  
 عن نافع عن ابن عمر اه وأصله لا تلقوا الخذفت احدي التامين والسلع بكسر السين جمع سلعة  
 وهي المتاع ويهبط بضم أوله وقع نالته أي ينزل ورواه البخاري عن اسمعيل ومسلم عن يحيى  
 التميمي عن مالك به مختصرا ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به تاما (مالك عن أبي  
 الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأخرج) عبد الرحمن (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال لا تلقوا) بفتح التاء واللام والقاف وأصله لا تلقوا الخذفت احدي التامين أي  
 لا استقبلوا (الركبان) الذين يحملون المتاع الى البلد قبل أن يقدموا (للبيع) أي لعل بيعها  
 كما قال في الحديث قبله ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها الى الاسواق ولا خلاف في منعه قرب المصير  
 وأطرافه وفي حقه عيل وفرع من يومين روايات عن مالك حكاه في العارضة وحكي ابن عبد البر  
 ونجاش عن مالك جوازه على ستة أميال قال الأبي والمذهب منعه كما يفيد كلام شيخنا يحيى ابن  
 عرفة وقال البايع يمنع التلقي فيما قرب أو بعد قال المازري انتهى عنه معقول المعنى لما فيه من  
 الضرر بالغير ولا تعارضه لا يبيع حاضر لباد المقتضى عدم الاستقصاء للجانب والتلقي يقتضي  
 الاستقصاء له لانها من باب واحد لان الاحكام مبنية على المصالح ومنها تقديم مصلحة الجماعة  
 على الواحد ولذا قدمت مصلحة أهل الحاضرة على مصلحة الواحد الجالب فهما متماثلان  
 لا متعارضان أبو عمر أريد بالنهي نهي أهل السوق لأرب السلعة عند مالك ومذهب الشافعي  
 عكسه وأجاز أبو حنيفة والأوزاعي التلقي إلا أن يضر بالناس (ولا يبيع) محذور بلا الناحية وفي  
 رواية لا يبيع بالرفع على انها نافية (بعضكم على بيع بعض) قال البايع أي لا يشتري قال ابن حبيب انما  
 النهي للمشتري دون البائع قال أبو عبيد وغيره لان البائع لا يكاد يدخل على البائع وانما المعروف  
 زيادة المشتري على البائع قال البايع ويحتمل حملة على ظاهره فبمع البائع أيضا أي يبيع على  
 بيع أخيه اذا ركن المشتري له وانما حل ابن حبيب على ما قاله لان الارخاص مستحب مشروع فاذا  
 أتى من يبيع بارخص من يبيع الاول لم يمنع وقد منع من تلقى السلعة وفيه اترخاص على متلقيها غير  
 ان فيه اعتلا على أهل الاسواق الذين هم أعم نفعا للمصلين وللضعيف الذي لا يقدر على التلقي  
 وقال عياض الاولى حملة على ظاهره وهو أن يعرض سلعته على المشتري برخص ليرزقه في شراء  
 سلعة الا سأل راكن الى شراؤها قال الأبي البيع حقيقة انما هو اذا انعقد الاول فلما عذرت  
 الحقيقة حل على أقرب المجاز اليه او هو المراكنة واذا كانت العلة ما تؤدي اليه من الضرر فلا فرق  
 بين السوم على السوم والبيع على البيع في الصورة التي ذكرها وهي أي يعرض بائع سلعته على  
 مشتررا كن للاول وكثيرا ما يظن أهل الاسواق اليوم براكن صاحب الحانوت المشتري فيشتري  
 الا أن يمانونه سلعة نظيرها بحيث يراها المشتري (ولا تاجفوا) بخذفت احدي التامين بن وقع  
 الجيم وضم السين المجهمة بأنني تفسيره (ولا يبيع) بالجرم نهي وفي رواية لا يبيع بالرفع نهي بعينه  
 (حاضر لباد) أي لا يكون ميسارا لئلا يهمل ابن عباس في الصحيحين قال ابن عبد البر حملة مالك على  
 أهل العمود خاصة البعدين عن الحاضرة الماطلين بالسعر فيما يجلبونه من فوائد البادية يروى  
 شراء واختا فبده بهذه القيود لان الغرض من الحديث ارفاق أهل الحضر بأهل البادية مما ليس  
 فيه ضرر ظاهر على أهل البادية وهذا انما يحصل بمجموع تلك القيود ويانه اذا لم يكونوا أهل



حدثنا مسدد ثنا يحيى عن  
الطحاوي عن صفوان بن يحيى بن  
أبي كثير عن هلال بن ميمونة عن  
عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم  
السلمي قال قلت يا رسول الله جارية  
لي صككتها صكة فغضب ذلك علي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقلت أفلا أعنتها قال انتني بها  
قال فحنت بها قال أين الله قالت في  
السماء قال من أنا قالت أنت رسول  
الله قال اعتقها فإنها مؤمنة  
حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا  
جاء عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة  
عن الشريد أن أمه أوصته أن  
يعتق عنارقة مؤمنة فأتي النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول  
الله إن أمي أوصت أن أعتق عنها  
رقبة مؤمنة وعندي جارية سوداء  
فوبية فذكر نحوه قال أبو داود  
خالد بن عبد الله أرسله لم يذكر  
الشريد

(باب الاستثناء في الجين بعد

السكوت)

حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا  
شريك عن معاذ عن عكرمة أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
والله لا أغزون قريشا والله لا أغزون  
قريشا والله لا أغزون قريشا ثم  
قال إن شاء الله قال أبو داود وقد  
أسند هذا الحديث غير واحد عن  
شريك عن معاذ عن عكرمة عن  
ابن عباس حدثنا محمد بن العلاء  
أنا ابن بشر عن مسعر عن معاذ  
عن عكرمة يرفعه قال والله  
لا أغزون قريشا ثم قال إن شاء الله  
ثم قال والله لا أغزون قريشا إن شاء  
الله ثم قال والله لا أغزون قريشا ثم  
سكت ثم قال إن شاء الله قال أبو  
داود زاد فيه الوليد بن مسلم عن

عمود فهم أهل بلاد والغالب أنهم يعرفون السعر فلهـم أن يتوصلوا إلى تخصيصه بأنفسهم  
وبغيرهم وكذا أن كان الذي جلبوه اشتروه فهم فيه تجار يقصدون الربح فلا يحال بينهم وبينه  
ولهـم أن يتوصلوا إليه بالسجاسة وغيرهم وأما أهل العمود الموصوفون بالقيود المذكورة فإن  
باع لهم السجاسة أو غيرهم ضم بأهل الحضر في استخراج غاية الثمن فيما أصله على أهل العمود  
بلا ثمن وقصد الشارع أرفاق أهل الحاضرة به وأجاز أبو حنيفة بيع الحاضر للبادي الحديث  
الدين النصيحة ولا حجة فيه لانه عام ولا يبيع حاضر لباد خاص والخاص يقضى على العام لانه كانه  
استثنى منه فيستعمل الحديثان (ولا تصروا) بضم التاء وقع الصاد والراء المشددة بعدها واو  
الجمع ونصب (الابل) على المفعولية (والغنم) عطفت عليه على الصحيح المشهور في الرواية  
وعزاه عياض لضبط المتقنين من شيوخه قال وكان شيخنا ابن عتاب يقر به للطلبة فيقول هو  
مثل فلا تزكوا أنفسكم وهو حسن وقيدناه في غير مسلم بفتح التاء وضم الصاد ونصب الابل على  
المفعولية أيضا وضم التاء وحذف الواو ورفع الابل على أنه مفعول مالم يسم فاعله واشتقاقه على  
الاول من التصرية مصدر صرى بشد الراء وبالالف يصرى تصرية إذا جمع يقال صريت الماء في  
الحوض أي جعلته ومنه صرى الماء في الطهر إذا حبسه سنين لا يتزوج فالتصرية في صرف الفقهاء  
جمع اللين في الضرع اليومين والثلاثة حتى يعظم فيظن المشتري أنه لكثرة اللين والمصرارة المذكورة  
في بعض طرق الحديث هي الناقة أو الشاة المفعول بها ذلك وتسمى أيضا الحفلة في بعض طرقه يقال  
ضرع خاقل أي عظيم وأما على الضبط الثاني فهو من الصر الذي هو الربط والصواب الاول من  
التصرية لا من الصر قال أبو عبيد إذ لو كان من الصر لقيل ناقة أو شاة مصرورة وإنما هي مصراة  
وقال الشافعي التصرية أن تربط أخلاف الناقة أو الشاة ويترك حلبها اليوم واليومين فيزيد  
المشتري في ثمن المايرى من ذلك قال الخطابي والذي قاله أبو عبيد جيد وما قاله الشافعي صحيح لأن  
العرب نصر ضرع المحلوات أي تربطها فسمى ذلك الرباط صرارا واستشهد بقول العرب العبد  
لا يحسن الكروا غما يحسن الحلب والصر وبقول مالك بن نويرة

قلت لقومي هذه صدقاتكم مصررة أخلافها لم تجرد

قال ويحتمل أن تكون مصراة مصرورة أبدا أحدى الرايين ياء كما قال تعالى وقد خاب من دساها  
كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد قال الأبي وما ذكر أبو عبيد يرجع إلى أنه من التصرية  
ولذا أنكر أن يكون من الصر الذي هو الربط والنهي لحق الغير (فمن ابتاعها بعد ذلك) المذكور  
وهو التصرية أو بعد العلم بهذا النهي (فهو بخير النظرين) أفضل الرايين (بعد أن يحلبها) بضم  
اللام من باب نصر وفي رواية يحلبها بفوقية قبل اللام المكسورة (إن رضى بها) أي المصراة  
(أمسكها) ولا شيء له (وإن سخطها) كرهها (ردها وصاعا من تمر) نصب على أن الواو بمعنى مع أو  
لما تطلق الجمع لا مفعولا معه لأن جمهور النحاة على أن شرط المفعول معه أن يكون فاعلا فحوت أنا  
وزيد أو الجملة شرطينان عطفت الثانية على الاولى فلا محل لهما من الأعراب إذ هما تفسيريتان  
أني جماليان المراد بالظن ما هو كما قال مالك إنما خص القمل لأنه غالب عيش أهل المدينة فكذلك  
في كل بلد إنما يقضى بالصاع من غائب عيشهم وفي رواية لابي داود ومسلم وصاعا من طعام زاد في  
رواية مسلم وعلقها البخاري وهو بالخيار ثلاثة أيام وحله الجمهور على الغالب هو أن التصرية إنما  
تظهر بثلاثة أيام وهو في معنى ثلاث حلبات لأن الاولى هي الدلسة والثانية ظهرت وبالثالثة  
تحقق لان الثانية يظن أنها لا اختلاف المرعى والمراح أو لا اختلاف في الضرع بامساكها مدة  
التسويق كما قال ابن عبيد البر هذا حديث صحيح أصيل في النهي عن النجس والدلسة بالعيب وأصل  
في الرد به وأن يبيع المعيب صحيح ويخير المشتري ومما قال به حديث المصراة مالك في المشهور عنه وهو



((باب النهي عن النذر))

حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
عمر بن منصور عن عبد الله بن  
عمر الهمداني عن عبد الله بن عمر  
قال أخذ رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ينهي عن النذر ويقول لا يرد  
شيأ وانما يستخرج به من الخيل

((باب ما جاء في النذر في المعصية))

حدثنا القعنبي عن مالك عن طلحة  
ابن عبد الملك الايلي عن القاسم عن  
عائشة رضي الله عنها قالت قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
نذر ان يطيع الله فليطعه ومن  
نذر ان يعصى الله فلا يعصه  
حدثنا اسمعيل بن ابراهيم أبو  
معمر ثنا عبد الله بن المبارك  
عن يونس عن الزهري عن أبي حنيفة  
عن عائشة رضي الله عنها ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في  
معصية وكفارته كفارة عمن  
حدثنا أحمد بن محمد المروزي ثنا  
أيوب بن سليمان عن أبي بكر بن  
أيوب عن أبي أيوب عن سليمان بن بلال  
عن ابن أبي حنيفة ومومي بن عقبة  
عن ابن شهاب عن سليمان بن  
أرقم ان يحيى بن أبي كثير أخبره  
عن أبي سلمة عن عائشة عليها  
السلام قالت قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا نذر في معصية  
وكفارته كفارة عمن قال أبو داود  
سمعت أحمد بن حنبل يقول  
أفسدوا علينا هذا الحديث قيل  
له وضح أفساد عندك هل رواه  
غير ابن أبي أيوب قال أيوب كان  
أمثله منه يعني أيوب بن سليمان بن  
بلال وقد رواه أيوب قال أبو داود  
سمعت أحمد بن حنبل يقول قال  
ابن المبارك يعني في هذا الحديث

تخصيص مذهب به قال الشافعي والليث وأحمد واسحق وأبو ثور وأهل الحديث قال ابن  
القاسم قلت لما لك أناخذ بهذا الحديث قال نعم أولاخذ في هذا الحديث رأي وقوله في المعصية عنه  
ليس بالثابت ولا الموطأ عليه الله أعلم بحديثه عن مالك وزاد أبو حنيفة وأصحابه الحديث وأقوا بأشياء  
لا معنى لها الا مجرد الدعوى فقالوا انه منسوخ بحديث الخراج بالضممان والغلة بالضممان قالوا  
والمستهلكات انما تضمن بالمثل أو القيمة من ذهب أو فضة فهذا بين نسخه وقوله وصاعا من تمر  
منسوخ بتعريم الرباعي حديث التمر بالتمر وبالاهاء وهاء قال أبو عمر حديث المصراة صحيح في أصول  
السنة وذلك ان لبن التصرية اختلط باللبن الطاري في ملك المشتري فلم ينهأ تقويم ما لا باع منه لان  
ما لا يعرف غير ممكن فحكم صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر فطعم النزاع بحكمه في الجنين بغرة قطعا  
للمصومة اذ يمكن أن يكون حيا حين ضرب بطن أمه فقيمة الدية أو ميتا فلا شيء فيه فقطع النزاع  
بالغرة وبحكمه في الأصابع والاسنان بأن الصغير فيها كالكبير اذ لا يوقف لصحة تفضيل بعضها  
على بعض في المنفعة وكذا الموضحة حكم في صغيرها وكبيرها بحكم واحد وفي المعلم قال أبو حنيفة  
والكوفيون انه منسوخ لحديث الخراج بالضممان وبالأصول التي خالفته وهي ان اللبن مثلي فيلزم  
مثله فان تعذر قيمته والمثل هنا تعذر له تعذر معرفة قدره فكان فيه القيمة بالعين لا مثله ولانه لما عدل  
عن المثل الى غيره فمضى به عن البيع فهو طعام بطعام الى أجل ولان لبن الناقة أثقل من لبن الشاة  
ولبن النوق في نفسه يختلف بالقلّة والكثرة والصاع محدود فكيف يصح أن يلزم متلف القليل مثل  
ما يلزم متلف الكثير ولان اللبن غلة فهو للمشتري كسائر الغلات فانها لا ترد في العيب والحديث اما  
منسوخ بحديث الخراج بالضممان أو منسوخ لمعارضته هذه الاربع قواعد الكلية والجواب  
أننا ننعى ان اللبن خراج فلم يدخل في الحديث وبأنه عام والمصراة خاص والعام يرد الى الخاص فلا  
تعارض ولا نسخ وعن القاعدة الاولى بأنه صلى الله عليه وسلم رأى ان اللبن انما يرد للقوت وقال  
قوتهم التمر فلذا حكم به حتى لو كان غالب قوت بلد غيره لقضى بذلك الغير وقد جعل الشرع الدية  
على أهل الايل الايل والذهب الذهب والورق الورق ما ذاك الا لانه غالب كسبهم وأيضا لو كان  
المردود لبنا لدخل التفاضل والمراينة ادما في الضرر لا يتحقق تقديره بالصاع ولو رد جميع ما خلب  
خليف ان فيه شيأ مما هو غلة وحدث عند المشتري فكيف تصح الاقالة وعن الثانية بأنها  
ليست مبايعة حقيقية حتى يقال انها طعام بطعام الى أجل وانما هو حكم أوجبته الشرع ليس  
باختيارهما فيتهما وعن الثالثة بما قال بعض العلماء انما قضى بالصاع المحدود عن اللبن المختلف  
قدره بالقلّة والكثرة وفقا للخصام وسد الذريعة التنازع وكان صلى الله عليه وسلم حرصا على رفع  
التنازع عن أمته كفضائه بالغرة في الجنين ولم يفرق بين ذكره وأنثى مع اختلافهما في الدية وحددية  
الخراج بقدر محدود مع اختلاف قدرها في الصغير والكبير فقد نعم الموضحة جلدة الرأس وقد  
تكون مدخل مسألة ولهذا أمثلة كثيرة وعن الرابع بأن الغلة ما نشأ والشيء في يد المشتري  
وهذا كان وهو في يد البائع وكان الاصل رده بعينه لكن لما استحال رده بعينه لاختلاطه بما حدث  
عند المشتري وجب رد العوض وقدر معلوم رفعا للنزاع اه ملخصا في المفهم قد يجاب عن الجميع  
من حيث الجملة بأن حديث المصراة أصل منفرد بنفسه مستثنى من تلك القواعد الكلية كما  
استثنى ضرب الدية على العاقلة ودية الجنين والعريّة والقراض من اصول ممنوعة للعاجزة الى هذه  
المستثنيات ولو سلم معارضته بأصول تلك القواعد فلا نسلم تقديم القياس على الحديث لانه صلى  
الله عليه وسلم قال لمعاذيكم تحكم قال بكاتب الله قال فان لم تجدوا قال بسنة رسول الله قال فان لم تجدوا قال  
أجهد رأيي اه وفي الحديث فوائد كثيرة غير ما مر وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف  
ومسلم عن يحيى كذا هذه عن مالك به (قال مالك وتفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما



حدثنا أبو سلمة قيس بن ذريح عن أبي سلمة قال  
 الزهري لم يسمعه من أبي سلمة قال  
 أحمد بن محمد المروزي إنما الحديث  
 حديث علي بن المبارك عن يحيى  
 ابن أبي كثير عن محمد بن الزبير عن  
 أبيه عن عمران بن حصين عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن  
 سليمان بن أرقم وهم فيه وجعله عنه  
 الزهري وأرسله عن أبي سلمة عن  
 عائشة رجمها الله **حدثنا** مسدد  
 ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري  
 أخبرني عيسى بن عبد الله بن زحران أبا  
 سعيد أخبره أن عيسى بن مالك  
 أخبره أن عقبة بن عامر أخبره أنه  
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن  
 أخت له نذرت أن تحج حافية غير  
 مخففة فقال هي وهافت فتشورت وتركب  
 وتصب ثلثة أيام **حدثنا** حاج بن  
 أبي يعقوب ثنا أبو النضر ثنا  
 شريك عن محمد بن عيسى الرحمن  
 مولى آل طلحة عن كريب عن ابن  
 عباس قال جاء رجل إلى النبي صلى  
 الله عليه وسلم فقال يا رسول الله  
 إن أختي نذرت يعني أن تحج  
 ماشية فقال النبي صلى الله عليه  
 وسلم إن الله لا يصنع شفاء أختك  
 شيئا فلتحج راكبة ولتكفر عن  
 عيها **حدثنا** محمد بن المثني ثنا  
 أبو الوليد ثنا همام عن قتادة  
 عن عكرمة عن ابن عباس أن  
 أخت عقبة بن عامر نذرت أن تعشي  
 إلى البيت فأمرها النبي صلى الله  
 عليه وسلم أن تركب وتمشي هديا  
**حدثنا** مسلم بن إبراهيم ثنا  
 هشام عن قتادة عن عكرمة عن  
 ابن عباس أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم لما بلغه أن أخت عقبة بن  
 عامر نذرت أن تحج ماشية قال إن  
 الله تعالى عن نذرهما ما فلتترك

نرى) يضم النون تظن (والله أعلم) برادرسوله (لا يبيع بعضكم على بيع بعض) أي يحرم (أنه إنما  
 نهى أن يسوم الرجل على سومة أخيه) ففسره بالسوم من المشتري للرواية المصروفة بذلك وخبر  
 ما فسرته بالوارد وإن كان لا مانع من أنه البائع أيضا بجماع أن عسلة النهي دفع الضرر فلا فرق بين  
 البيع على البيع والسوم على السوم وفيه بما (أذا ركن البائع إلى السائم) أي المشتري (وجعل  
 يشترط وزن الذهب) أو الفضة (ويشترى من العيوب وما أشبه هذا مما يعرف به أن البائع قد أراد  
 مبايعته السائم فهذا الذي نهى عنه والله أعلم) لا قبل الركون فيجوز كقَالَ (ولا بأس بالسوم  
 بالسلعة توقف البيع فيسوم ما غير واحد) أي أكثر من واحد فإذا كان النهي إنما هو بعد الركون  
 جاز هذا وهو المزايدة (ولو ترك الناس السوم عند أول من يسومها أخذت بشبه الباطل من الثمن  
 ودخل على الباعة في سلعتهم المكره) وهو الخس ونقص الثمن (ولم يزل الأمر عندنا على هذا)  
 أي بيع المزايدة قبل الركون ونحوه ففسره أبو حنيفة وقال سفيان الثوري معناه أن يقول  
 عندي خبر منه وقال الشافعي معناه أن يبيع سلعة فيقبضها ولم يفرقها وهو مغتبط بها فبأنه من  
 يعرض عليه سلعة أرشد أي أحسن منها فيبيع صاحبه لأن الخيار قبل التفريق ومذهب  
 الفقهاء في ذلك متقاربة قاله أبو عمر رحمه الله على أنه نهى البائع لكن تفسير الشافعي على قوله خيار  
 المجلس (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى) نحرى (عن  
 الخس) بفتح النون وسكون الخيم وفتحها وبالشين المعجمة وهو لغة تنفير الصيد واستنارته من مكانه  
 ليصاد يقال نجشت الصيد أنجسته نجشا ومنه قيل للصائد نجش لأنه يشير الصيد قال الباقى فكان  
 غيره للسلعة يشير الزيادة فيها وشرعا (قال) مالك (والخس أن تعطيه بسلعته) أي فيها (أكثر من  
 ثمنها وليس في نفسك اشتراؤها فيقتدي بك غيره) وقال إلا أكثره وإن يزيد في السلعة ليغتر به غيره  
 وهذا أعم من تفسير مالك لدخول إعطائه مثل ثمنها أو أقل ونحوه من تفسير مالك قال الأبي  
 والمذهب النهي عنه قال ابن العربي وعندى أن بلغها الناجش قيمتها ورفع الغبن عن صاحبها جاز  
 وهو ما جاور واستبعده ابن عبد السلام بأنه أنلاف المال المشتري ابن عرفة وكان سوق الكتبيين  
 بنونس رجل مشهور بالصلاح عارف بقيمة الكتب يستفتح للدلائل ما يبتون غلبته ولا يقرض له في  
 الشراء وهذا الفعل جائز على ظاهر تفسير مالك وقول ابن العربي لا على قول الأكثر وهذا الحديث  
 رواه البخاري هنا عن القعني وفي ترك الحيل عن قتيبة بن سعيد ومسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك به  
 (جامع البيوع)

(مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمران رجلا) هو حبان بن منقذ كرواه ابن الجارود  
 والحاكم وغيرهما وصدر به عياض وجزم به النووي في شرح مسلم وهو بفتح المهملة والموحدة  
 الثقيلة ومنقذ بذال محجمة قبلها قاف مكسورة الانصاف وقيل هو أبو منقذ بن عمرو كافي ابن ماجه  
 وتاريخ البخاري قال ابن عبد البر وهو أصح وتبعه النووي في مهماته (ذكر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أنه يخذع) يضم القنة وسكون المعجمة وفتح المهملة أي يراد به المكره (في البيوع) من  
 حيث لا يعلم ويبدى له غير ما يكتنم قال عياض وفي الحديث أنه الذي ذكر ذلك لأنه لم يقد القميز  
 والنظر لنفسه بالكلية فاعل ذلك كان يعثره أحيانا ويبين ذلك إذا اتبه اه وعند الشافعي وأحمد  
 وابن خزيمة والدارقطني أن حبان بن منقذ كان ضريرا وكان قد شفع في رأسه مأمومة وقد ثقل  
 لسانه وعند الدارقطني وابن عبد البر من طريق محمد بن اسحق قال حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن  
 عمه واسع بن حبان أن جده منقذ بن عمرو كان قد اتى عليه سبعون ومائة سنة فكان إذا بايع غبن  
 قد كثر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال الحديث وأخرج ابن عبد البر من طريق ابن اسحق عن نافع  
 عن ابن عمران منقذ أسفع في رأسه مأمومة في الجاهلية فخلت لسانه فكان يخذع في البيع



قال أبو داود ورواه سعيد بن أبي عسروبة نحوه وخالد بن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه \* حدثنا محمد بن خالد ثنا عبد الرزاق أنا ابن جريج أخبرني سعيد بن أبي أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أخبره أن أبا الخير حدثه عن عتبة بن عامر الجهني قال نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله فأمرتني أن أستغني لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستغنيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لتمشي ولتركب \* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا وهيب ثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب إذا هو برجل قائم في الشمس فسأل عنه قالوا هذا أبو أمرائيل نذوان يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم قال مروءة فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه \* حدثنا مسدد ثنا يحيى عن جند الطويل عن ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يهادي بين ابنيه فسأل عنه فقالوا نذران عشي فقال إن الله لعني عن تعذيب هذا نفسه وأمره أن يركب

((من نذران يصلي في بيت

المقدس))

\* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا حماد أنا حبيب المعلم عن عطاء ابن أبي رباح عن جابر بن عبد الله أن رجلا قام يوم الفتح فقال يا رسول الله إن نذرت لله أن فح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين قال صل ههنا ثم أعاد عليه قال صل ههنا ثم أعاد عليه فقال

(فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بايعت فقل لا خلاية) بكسر الخاء الموحدة وخفة اللام وموحدة أي لا خديعة في الدين لأن الدين النصيحة فلا تنفى الجنس وخبر لا خلاية محذوف قال التوربشتي لقنه النبي صلى الله عليه وسلم هذا القول ليلفظ به عند البيع ليطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة فيم البرى له كما يرى لنفسه وكان الناس في ذلك الزمان أخوانا لا يغبنون أخاهم المسلم وينظرون له أكثر ما ينظرون لأنفسهم اه زاذني رواية ابن عبد البر من طريق نافع ثم أنت بالخيار ثلاثا من بيعك قال في الإكمال جعل له عهدة الثلاث لأن أكثر مبايعته كانت في الرقيق ليتبصر ويثبت عيبه وروى أنه جعل له مع ذلك خيار ثلاثة أيام فيما اشتراه (فكان الرجل إذا بايع يقول لا خلاية) أي معناه الذي يقدر عليه من النطق ففى مسلم من طريق اسمعيل بن جعفر عن ابن دينار يقول لا خيابة قال عياض بالتحنية لأنه كان ألتخ يخرج اللام من غير مخرجها ولبعضهم لا خيابة بالنون وهو تحيف وفي بعض روايات مسلم لا خيابة بالذال الموحدة اه وفي رواية أبي عمر من طريق نافع قال ابن عمر فمعهته يقول إذا باع لا خيابة لا خيابة وعند الدارقطني والبيهقي بإسناد حسن ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال فإن رضيت فأمسك وإن منحت فاردد فبقي حتى أدرك زمن عثمان وهو ابن مائة وثمانين سنة فكثير الناس في زمان عثمان فكان إذا اشترى شيئا فقبل له أنه غبت فيه رجع به فيشهد له الرجل من الصحابة بأن النبي صلى الله عليه وسلم جعله بالخيار ثلاثا فيرد له دراهمه وروى الترمذي عن أنس أن رجلا كان في عقله ضعف وكان يبيع وان أهله أنوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ااجر عليه فدعاه فمها فقال يا رسول الله انى لا أصبر على البيع فقال إذا بايعت فقل لا خلاية وأنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليال قال ابن عبد البر قال بعضهم هذا خاص بهذا الرجل وحده جعل له الخيار ثلاثة أيام اشترطه أو لم يشترطه لما كان فيه من الخوص على المبيعة مع ضعف عقله ولسانه وقبل انما جعل له أن يشترط الخيار لنفسه ثلاثا مع قوله لا خلاية فيكون عاما كسائر مشروطى الخيار اه وقد استدلل أحدو البغداديون من المالكية على القيام بالغبن غير المعتاد وحده بالثلث لا أقل لأنه غبن يسير انتصب له التجار فهو كالمدخل عليه وأبى ذلك الجمهور والائمة الثلاثة وقالوا لا رد بالغبن ولو خالف العادة وتحاذب الطريقان قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فقال الأقل الغبن المخالف للعادة من ذلك وقال الجمهور قد استثنى منه التجارة عن تراض وههنا عن تراض وكذلك تجاذبوا فهم الحديث فقال البغداديون وأحد فيه الخيار للمغبون وقال الجمهور هي واقعة عين وحكاية حال لا يصح دعوى العموم فيها على أنه لم يجعل الخيار إلا بشرط فالحديث حجة لعدم القيام بالغبن إذ لو كان ثابتا لم يأمره بالشرط بان يقول لا خلاية فلو قيلت هذه اللفظة اليوم في العقد ثم ظهر الغبن فقال إلا أكثر لا يوجب قولها قياما بالغبن ثم اختلفوا فقال بعضهم لا لأنها كانت خاصة بذلك الرجل وله صلى الله عليه وسلم أن يخص من شاء بما شاء وقبل انما أمره أن يشترط ويصدره بهذه الكلمة حضامن عامه على النصيحة والحرص من الخلاية فقد روى أنه قال له قل لا خلاية واشترط الخيار ثلاثة أيام وليعلم صاحبه أنه ليس من ذوى البصيرة في البيع فينظر له كما ينظر لنفسه وقال أحد توجب القيام بالغبن لقائلها إذ كانه شرط أن لا يزيد الثمن عن ثمن المشتل ولا أن تنقص السلعة ثمنه وان قالها البائع صار بمنزلة من شرط وصفا في المبيع فبان خلافه وفي الحديث حجة لامضاء يبيع من لا يحسن النظر لنفسه وشراؤه قبل الخرج عليه وأخرجه البخارى هنا عن عبد الله بن يوسف وفي ترك الخيل عن اسمعيل كلاهما عن مالك به وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق مالك وتابعه اسمعيل بن جعفر وسفيان وشعبة الثلاثة عن ابن دينار عن مسلم (مالك عن يحيى بن سعيد انه مع سعيد بن المسيب يقول إذا جئت أرضا يوفون المكيال والميزان فأطل المقام) بضم الميم

شأنك اذن \* حدثنا محمد بن خالد  
 ثنا أبو عاصم ح وثنا عباس  
 العنبري ثنا روح عن ابن جريح  
 أخبرني يوسف بن الحكم بن أبي  
 سفيان انه سمع حفص بن عمر بن  
 عبد الرحمن بن عوف وعمر اوقال  
 عباس بن حنة أخبراه عن عمر بن  
 عبد الرحمن بن عوف عن رجال من  
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 بهذا الخبر زاد فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم والذي بعث محمد  
 بالحق لو صليت ههنا لاجزأ عنك  
 صلاة في بيت المقدس قال أبو داود  
 رواه الانصاري عن ابن جريح  
 فقال جعفر بن عمرو قال عمرو بن  
 حنة وقال أخبراه عن عبد الرحمن  
 ابن عوف وعن رجال من أصحاب  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 ((باب في النذر فيما لا يملك))  
 \* حدثنا سليمان بن حرب ومحمد بن  
 عيسى قال ثنا جاد عن أيوب  
 عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن  
 عمران بن حصين قال كانت  
 الأعضاء لرجل من بني عجيل  
 وكانت من سوابق الحاج قال فأمر  
 فأق النبي صلى الله عليه وسلم  
 وهو في وثاق والنبي صلى الله عليه  
 وسلم على حمار عليه قطيفة فقال  
 يا محمد علام تأخذني وتأخذ سابقه  
 الحاج قال تأخذك بجربة حلفائك  
 ثقيف قال وكان ثقيف قد أمروا  
 رجلين من أصحاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال وقد قال فيها قال وأنا  
 مسلم أوقال وقد أسلمت فلما مضى  
 قال أبو داود ففهم هذا من محمد بن  
 عيسى ناداه يا محمد يا محمد قال وكان  
 النبي صلى الله عليه وسلم رحيمًا  
 رفيقًا فرجع اليه قال ما شأنك قال  
 لني مسلم قال لو قلتها وأنت ذلك

الاقامة (بها واذا جئت أرضا ينقصون المكيال والميزان فأقلل المقام بها) لان ظهور المنكر  
 وعمومه مما يحذر تجبيل عقوبته قالت أم سلمة يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون قال نعم اذا  
 كثرت الخبث فكيف مع قلة الصالحين أو عدمهم قاله الباجي وفي الاستذكار هذا يقتضي انه لا ينبغي  
 المقام بأرض يظهر فيها المنكر ظهورا لا يطاق تغييره والمقام بموضع يظهر فيه الحق والامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر في الاغلب اذا وجد مرغوب فيه وأما بخس المكيال والميزان فحرام قال تعالى  
 ولا تبخسوا الناس أشياءهم وقال تعالى ويل للمطففين الآيات قال قتادة في هذه الآية ابن آدم  
 أوف كما تحب أن يوفي لك وأعدل كما تحب أن يعدل عليك ومرا ابن عمر على رجل يكيل كيلا يعتدي  
 فيه فقال له ويلك ما هذا فقال أمرنا الله بالوفاء فقال ابن عمر ونهى عن العدوان وقال الفضيل بن  
 عياض بخس المكيال والميزان سواد الوجه غدا في القيامة وقال صلى الله عليه وسلم يامعشر التجار  
 ان التجار يحشرون يوم القيامة فجارا الا من برو صدق وقال صلى الله عليه وسلم التجار هم الفجار  
 قالوا أليس قد أحل الله البيع قال بلى ولكنهم يحلفون فيأثمون ويخونون فيكذبون وقال صلى الله  
 عليه وسلم الحلف منقعة للسلامة منقعة للبركة وفي رواية الامين الكاذبة وقال صلى الله عليه وسلم  
 يامعشر التجار ان الشيطان والاثم يحضران معكم فشربوه بالصدقة روى الاربعاء قاسم بن أصبغ  
 بإسناديه (مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع محمد بن المنكدر) بن عبد الله التيمي المدني القاضل  
 التابعي الثقة (يقول) أخرجه البخاري وابن ماجه من طريق أبي غسان محمد بن المنكدر عن جابر  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (أحب الله) بفتح الهمزة والموحدة الثقيلة دعاء أو خبر ولفظ  
 البخاري وابن ماجه رحم الله لکن رواه البيهقي من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ أحب الله  
 (عبدا) أي انسانا (سمعا) بفتح فسكون من السحاحة وهي الجود صفة مشبهة تدل على الثبوت  
 (ان باع) بأن يرضى بقليل الربح (سمعا ان ابتاع سمعا ان قضى) أي أدى ما عليه طيبة به نفسه  
 ويقضى أفضل ما يجد ويجمل القضاء (سمعا ان اقتضى) أي طلب قضاء حقه برفق ولين قال  
 الطيبي رتب المحبة عليه ليدل على السهولة والتساهل في التعامل سبب لاستحقاق المحبة ولكونه  
 أهلا للرحمة وفيه فضل المسامحة وعدم احتقار شيء من أعمال الخير فاعلمها تكون سببا لمحبة الله  
 التي هي سبب للسعادة الابدية ثم لفظ البخاري رحم الله عبدا سمعا اذا باع واذا اشترى واذا قضى  
 واذا اقتضى وبمثل لفظ الموطأ رواه ابن ماجه لكن بلفظ رحم بدل أحب ولفظ اذا بدل ان في  
 الكل وهو يحتمل الدعاء والخبر كما مر ويؤيد الخبر قوله في رواية الترمذي من طريق عطاء بن السائب  
 عن ابن المنكدر في هذا الحديث غفر الله لرجل ممن كان قبلكم كان سهلا اذا باع ~~ال~~ قال  
 الكرماني وغيره قرينة الاستقبال المستفادة من اذا تجعله دعاء وتقديره يكون رجلا سمعا وقد  
 يستفاد العموم من تقييده بالشرط وفي العيصين عن حذيفة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 تلقى الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم فقالوا أعلمت من الخير شيئا فقال ما أعلم قيل انظر قال  
 كنت أمر قتياني أن ينظروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر قال فتجاوزوا عنه وفي رواية لمسلم فقال  
 الله أنا أحق بذلك منك تجاوزوا عن عبدى ولهما أيضا فادخله الله الجنة قال ابن حبيب في الواضحة  
 تستحب المسامحة في البيع والشراء وليس هي ترك المكايسة فيه انما هي ترك الموازنة والمضاجرة  
 والكرارة والرضا بيسير الربح وحسن الطلب قال ويكره المدح والذم في التبايع ولا يفسخ به وبأثم  
 فاعله لشبهه بالخديعة (قال مالك في الرجل يشتري الابل أو الغنم أو البئر) بالموحدة والزاي (أو  
 الرقيق أو شيئا من العروض جزا فانه لا يكون الجراف في شيء مما بعد عسدا) وفي نسخة عسدا قال  
 الباجي يريد ما الغالب أن يسهل عدده لقلته ولا يتقدر بكيل ولا وزن وقال المازري ان حمل على  
 ظاهره فرق بينه وبين المكيل والموزون بتعذر آلتهم ما في بعض الاوقات ولكن في عسده حذاف



أمرنا أفعلت كل الفلاح  
قال أبو داود ثم رجعت إلى حديث  
سليمان قال يا محمد إني جالس  
فاطميني إني ظمآن فاستقي  
قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
هذه حاجتك أو قال هذه حاجته  
قال فقودي الرجل بعد بالرجلين  
قال وحسن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم العصابة لرجله قال فأغار  
المشركون على مخرج المدينة  
فذهبوا بالعصابة قال فلما ذهبوا  
بها وأمرها امرأة من المسلمين قال  
فكانوا إذا كان الليل يربحون  
أبلهم في أفئنتهم قال فتوموا ليلة  
وقامت المرأة فجعلت لاتضع يدها  
على بعير إلا رغا حتى أتت على  
العصابة قال وفاتت على ناقة ذلول  
محرسة قال فركبتها ثم جعلت لله  
عليها أن يهاها الله لتخرجها قال  
فلما قدمت المدينة عرفت الناقة  
ناقة النبي صلى الله عليه وسلم  
فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم  
بذلك فأرسل إليها فحجى بها وأخبر  
بنذرها فقال بئس ما جزيتي أو  
جزتها إن الله أنجهاها عليها لتخرجها  
لأوفاء لنذر في معصية الله ولا فيما  
لا يملك ابن آدم قال أبو داود والمرأة  
هذه امرأة أبي ذر  
((ما يؤمر به من الوفاء به من النذر))  
\* حدثنا داود بن رشيد ثنا شعيب بن  
اسحق عن الأوزاعي عن يحيى بن  
أبي كثير قال حدثني أبو قلابة قال  
حدثني ثابت بن الضجالي قال نذر  
رجل على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أن يخرأبلا بيوانة فأتى  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني  
نذرت أن أخرأبلا بيوانة فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم هل كان  
فيما نذرت من أوثان الجاهلية يعبد

المتأخرين بالمعدود المقصود آخاذه كالرفيق والأنعام وما تقارب جاز الجزاف في كثيره مشقة  
عدده دون يسيره (قال مالك في الرجل يعطي الرجل السلعة يبيعها له) الحال أنه (قد قوماها  
صاحبها قيمة فقال إن بعتها بهذا الثمن الذي أمرت به فذلك دينار أو شيء يسير له يراضيان عليه  
وان لم تبعها فليس لك شيء أنه لا بأس بذلك) أي يجوز وقوله (إذا سمى ثمنها يبيعها به وسعى أجرا معلوما  
إذا باع أخذها وان لم يبيع فلا شيء له) زيادة إيضاح لما قبله (ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل إن  
قدوت على غلامي الأبق أو جئت بحملي الشارد فذلك كذا وكذا) شيء يسير (فهذا من باب  
الجعل) الذي قال الجمهور ويجوز في الأبق والضوال والأصل فيه قوله تعالى ولمن جاء به حل بعير  
(وليس من باب الإجارة ولو كان من باب الإجارة لم يصلح) بل يفسد لأن من شرطها علم الثمن  
وأوضح ذلك فقال (فأما الرجل يعطي السلعة فيقال له بعتها ولك كذا وكذا في كل دينار شيء  
يسير) كان يقول لك في كل دينار درهمان (فإن ذلك لا يصلح لأنه كلما نقص دينار من ثمن السلعة  
نقص من حقه الذي سعى له) وفي نسخة سماء (فهذا غرر) لأنه لا يدري كم جعل له (والإجارة يبيع  
منافع فلا يجوز أن يكون البذل فيها إلا معلوما عند الجمهور وقال الظاهرية وبعض السلف يجوز  
جهل البذل فيها كن يعطي حماره لمن يسقى عليه أو يعمل به بنصف ما يروى بسقيه على ظهره كل  
يوم قياسا على القراض والمساقاة قالوا وقد جاء القرآن بجواز الرضاع وما يأخذ هذه الصبي في اليوم  
والليلة من لبنها غير معلوم لا اختلاف أحوال الصبيان واختلاف ألبان النساء قاله أبو عمر (مالك  
عن ابن شهاب أنه سأل عن الرجل يشكاري الدابة ثم يكرها باكر مما تكارها به فقال لا بأس بذلك)  
لأن المكثري مالك منافع الأصل فله التصرف فيها كيف شاء

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((كتاب القراض))

هكذا في نسخ صحيحة مقروءة تقدمه على المساقاة وفي نسخ تأخيرها عنها وعن كراء الأرض والخطب  
سهل  
أهل الحجاز يسمونه القراض وأهل العراق يسمونه المضاربة ولا يقولون قراضا البتة وأخذوا ذلك  
من قوله تعالى وإذا ضرب بتم في الأرض وقوله تعالى وآخرون يضربون في الأرض وقوله في الخبر  
لو جعلته قراضا يقتضي أنه لغة الحجاز والمعروف عندهم وكان في الجاهلية فأقر في الإسلام وعمل  
به صلى الله عليه وسلم لخديجة قبل البعثة ونقلته الكافة عن الكافة كما نقلت الديعة ولا خلاف في  
جوازه (مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه) أسلم العدوي مولى عمر ثقة مخضرم مات سنة ثمانين  
وقيل بعد سنة ستين وهو ابن أربع عشرة ومائة سنة (أنه خرج عبد الله) بفتح العين العنابي  
المشهور أحد العبادلة (وعبيد الله) بضم العين (ابن عمر بن الخطاب) قال في الإصالة ولد مضموم  
العين في عهده صلى الله عليه وسلم فقد ثبت أنه غزاه في خلافة أبيه كما قال (في جيش إلى العراق)  
للعزرو وكان من شجعان فريش وفرسانهم وقتل مع معاوية بصيفين في ربيع الأول سنة ست  
وثلاثين (فلما قفلا) رجعا من الغزو (مرا على أبي موسى) عبد الله بن قيس (الاشعري وهو  
أمير البصرة) من جهة عمر (فرحب بهما) قال مرحبا (وسهل) ثم قال لو أفدركما على أمر أنفعكما  
به (لوالتمني فلا جواب لها وفي نسخة تفعلت فهي الجواب) ثم قال بلى ههنا مال من مال الله أريد أن  
أبعث به إلى أمير المؤمنين) عمر رضي الله عنه (فاسلفكاه) بضم الهمزة أقرضكاه (فتبنا عان به  
مناعا من متاع العراق ثم تبعناه بالمدينة فتؤديان راس المال إلى أمير المؤمنين ويكون لكما الربح)  
قال الباجي لم يرد بأسلافهم ما أحرز المال في ذمتهم ما وانما أراد نفعهما ومن مقتضاه ضمانهما لأنه انما

قالوا لا قال هل كان فيها عييد من  
أعبادهم قالوا لا قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أوف بنذر  
فانه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا  
فيما لا يملك ابن آدم \* حدثنا مسدد  
ثنا الحارث بن عبيد أبو قدامة  
عن عبيد الله بن الاخنس عن  
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
ان امرأة أتت النبي صلى الله  
عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني  
نذرت أن أضرب على رأسك  
بالدف قال أوف بنذر قال قلت اني  
نذرت أن أذبح بكماء كذا وكذا  
مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية  
قال اصنم قالت لا قال لوئن قالت لا  
قال أوف بنذر

((باب فمن نذر أن يتصدق بماله))  
\* حدثنا سليمان بن داود وابن  
المرح قال ثنا ابن وهب أخبرني  
يونس قال ابن شهاب فأخبرني  
عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب  
ابن مالك ان عبيد الله بن كعب  
وكان قائد كعب من بني عن  
كعب بن مالك قال قلت يا رسول  
الله ان من توبتي ان اتخلى من  
مالي صدقة الى الله والى رسوله قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أمسك عليك بعض مالك فهو خير  
لك قال قلت اني أمسك سهمي  
الذي بخير \* حدثنا محمد بن يحيى  
ثنا حسن بن الربيع ثنا ابن  
ادريس قال قال ابن اسحق حدثني  
الزهري عن عبد الرحمن بن عبد  
الله بن كعب عن أبيه عن جده  
في قصته قال قلت يا رسول الله ان  
من توبتي الى الله أن أخرج من  
مالي كله الى الله والى رسوله صدقة  
قال لا قلت فنصفه قال لا قلت فثلثه  
قال نعم قلت فاني سأمسك سهمي

يجوز السلف المنفعة المتسلف فان قصد المتسلف نفع نفسه معه لم يجوز (فقالا ودنا) احبنا (ذلك  
ففعول وكتب الى عمر بن الخطاب أن تأخذ منهما المال فلما قدما باعا فارحا فلما قدما ذلك الى عمر  
وأخبراه أوبلغه من غيرهما (قال أكل الجيش أسلفه مثل ما أسلفكم قال لا فقال عمر بن الخطاب)  
أنتم (ابنا أمير المؤمنين فأسلفكم) محاباة له (أديا المال ورجحه) احتياطا للمسلمين لانه مالههم قاله  
أبو عمر (فأما عبيد الله) المكبر (فكنت) أدبا ولشدة ورعه (وأما عبيد الله فقال ما ينبغي لك يا أمير  
المؤمنين هذا) الفعل (لوقض هذا المال أو هلك لضعفائه) لانه سلف (فقال عمر ادياه) قال عيسى  
كراهة لتفضيل أبي موسى لولديه ولم يكن يلزمهم اذ ذلك وهذا على قولنا ان أبا موسى تسلف المال  
وكان يده على معنى الوديعة وأسلفهما اياه وان قلنا كان يده للتخية والا صلاح فلعمرك تعقب ذلك  
كالمبضع يشتري لنفسه فلاذى أبضعه تعقبه ولو تلف المال ولم يكن عندهما وفاء لضعفائه أبو موسى  
قاله الباجي (فكنت عبد الله ورجحه عبيد الله) أعاد عليه قوله المذكور وفيه احتجاج الابن على  
الاب وانه ليس بعفوق ولا هضم من حق الابوة ولا حق الخلافة وجواز الاحتجاج حيث لا نص  
(فقال رجل من جلساء عمر) يقال انه عبد الرحمن بن عوف (يا أمير المؤمنين لو جعلته قراضا)  
اشارة الى عرض ما رآه من المصلحة وان لم يسأله عمر وكذا المقتي يجوز أن يتدبى الحكم بالفتوى اذا  
عرف من حاله استشارته قاله الباجي (فقال عمر قد جعلته قراضا) أي أعطيته حكمه (فأخذ عمر  
رأس المال ونصف ربحه) جعله في مال المسلمين (وأخذ عبيد الله وعبيد الله ابنا عمر نصف ربح  
المال) وكأنه جعل كذلك قطعا للفرع اذ ليس من القراض في شيء وانما ساق مالك هذا الحديث  
اعلاما بان القراض كان معمولا به من عهد عمر وقيل هو أول قراض في الاسلام وقيل أوله ان عمر  
أخرج من السوق من لا يعلم البيع وكان فيهم يعقوب مولى الخرقه فأعطاه عثمان مالا قراضا  
وأجلسه في السوق فان كان محفوظا فعنه ان عثمان كان يعلم ويراعى أحواله ولا ينبغي أن يظن  
بعثمان في فضله وورعه الا ذلك ولا أصل للقراض في كتاب ولا سنة الا انه كان في الجاهلية فافرق في  
الاسلام وأجمع على جوازه بالذناير والدراهم قاله أبو عبد الله مالك (مالك عن العلاء بن عبد الرحمن)  
الخرقي بضم المهملة وفتح الراء وقاف المدني الصدوق (عن أبيه) عبد الرحمن بن يعقوب الجهني  
التابعي الثقة (عن جده) يعقوب المدني مولى الخرقه مقبول تابعي كبير (ان عثمان بن عفان  
أعطاه) أي يعقوب (مالا قراضا يعمل فيه على ان الربح بينهما) قال أبو عمر أجمع العلماء على ان  
القراض سنة معمول بها وقال عمرو ابنه وعائشة وابن مسعود انهم رآوا في أموال البتامي لانا كلها  
الزكاة وكانوا يضاربون بأموال البتامي وروى ذلك من فوار وهو حديث من سئل وروى عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جده قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس وقال ألا من ولي مال  
يتيم فليجعله فيه ولا يتركه قتا كله الزكاة

### ((ما يجوز في القراض))

(قال مالك وجه القراض المعروف الجائر أن يأخذ الرجل المال من صاحبه على أن يعمل فيه ولا  
ضمان عليه) لانه أمين (ونفقة العامل في المال في سفره من طعامه وكسوته وما يصلح به بالمعروف  
بقدر المال اذا شخص) بفتح الشين وانما المجهتين والصاد المهملة أي سافر (في المال اذا كان  
المال يحمل ذلك) لان قل (فان كان مقيما في أهله فلا نفقة له من المال ولا كسوة) وان كان  
يتعب في الشراء والبيع نظرا لانه مقيم (ولا بأس أن يعين المتقارضان) رب المال والعامل (كل  
واحد منهما صاحبه على وجه المعروف اذا صح ذلك منهما) بان كان بالشرط ولم يكن لابقاء  
المال بيده (ولا بأس بان يشتري رب المال من قارضه بعض ما يشتري من السلع اذا كان ذلك  
محميا على غير شرط) بان لا يتوصل به الى أخذ شيء من الربح قبل المقاسمة أو غير ذلك سواء اشترى



((باب في قضاء النذر عن الميت))  
 \* حدثنا القعني قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله بن عباس ان سعد بن عبادَةَ استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضه عنها \* حدثنا عمرو بن عون أنا هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان امرأَةً رَكَبَتِ البحرَ فنذرت ان الله نجاها ان تصوم شهراً فنجها الله فلم تصم حتى ماتت فجاءت بنتها أو أختها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تصوم عنها \* حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير بن عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن بريدة عن أبيه بريدة ان امرأَةً أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كنت تصدقت على أبي بوليدة وانها ماتت وزككت تلك الوليدة قال قد وجب أجرها ورجعت اليك في الميراث قال وانها ماتت وعليها صوم شهر فذكر

نحو حديث عمرو

((باب من نذر نذراً لا يطيقه))

\* حدثنا جعفر بن مسافر التميمي عن ابن أبي فديك قال حدثني طلحة بن يحيى الانصاري عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن بكير ابن عبد الله بن الأشج عن كريب عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر نذراً لم يسمه فبكفارته كفارة يمين ومن نذر نذراً في معصية فبكفارته كفارة يمين ومن نذر نذراً لا يطيقه فبكفارته كفارة يمين قال أبو داود وروى

بنقداً ولا جمل (قال مالك فممن دفع إلى رجل وإلى غلام له ما لا قراضاً يعملان فيه جميعاً ان ذلك جائز لا بأس به لان الربح مال لغيره) لان العبد ملك (لا يكون) الربح (للسيد حتى ينتزعه منه وهو بمنزلة غيره من كسبه) يكون له حتى ينتزعه

((ما لا يجوز في القراض))

(قال مالك اذا كان رجل على رجل دين فيأله ان يقره) يضم أوله وكسر القاف يقيه (عنده قراضاً ان ذلك يكره) كراهة منع (حتى يقبض ماله ثم يقارضه بعد) بالضم (أو يمسك وانما ذلك مخافة ان يكون أعسر ماله فهو يريد ان يؤخر ذلك على ان يزيد فيه) فيكون ذريعة للربا ووافقه الشافعي على الحكم وعمله بان ما في الذمة لا يعود أمانة حتى يقبض (قال مالك في رجل دفع إلى رجل ما لا قراضاً فهلك بعضه قبل ان يعمل فيه ثم عمل فيه فربح فأراد ان يجعل رأس المال بقية المال بعد الذي هلك منه قبل ان يعمل فيه قال لا يقبل قوله ويجبر رأس المال من ربحه) ومفهومه لو صح التلف قبل الشروع في العمل لم يكن رأس المال الا ما بقي وهو ما نقله ابن حبيب عن أصحاب مالك كلهم وقال عيسى هو أحب إلى ابن عبد البر وعليه جمهور الفقهاء وهو أولى بالصواب وفي المدونة عن ابن القاسم لا يكون كذلك حتى يقبض منه المال ثم يرد قراضاً ثانياً ولا فهو على الاول يجبر التلف بالربح (ثم يقتسمان ما بقي بعد رأس المال على شرطهما من القراض) من نصف وغيره (ولا يصلح القراض الا في العين من الذهب والورق) لانها قيم المتلفات وأصول الاثمان ولا يدخل أسواقها تغير وما يدخله تغير الاسواق لا يجوز القراض به (و) لذا (لا يكون في شيء من العروض والسلع ومن البيوع) الممنوعة (ما يجوز) أي يضي (اذا تفاوت أمره وتفاخش رده) كبيع حب أفرق قبل يسه وبيع ثمر بعد ان أزهى يؤخذ كيلاً بعد ان يثمر قال ابن مزين وانما خرج مالك من ذكر القراض الى ذكر البيوع غشياً لان للقراض مكروها كالبيوع فكروه القراض اذا فات بالعمل رد الى قراض مثله كالقراض بالعروض أو الضمان أو الى أجل وحرام القراض اذا فات بالعمل رد الى أجرة مثله (فأما الربا فانه لا يكون فيه الا الرد أبداً ولا يجوز منه) وفي نسخة فيه (قليل ولا كثير ولا يجوز فيه ما يجوز في غيره لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه وان تبتم رجعتن عن الربا فلكم رؤس) أصول (أموالكم لا تظلمون) بزيادة (ولا تظلمون) بنقص فلم يبح فيه شيئاً قال أبو عمر هذه مسألة وقعت هنا من رواية يحيى وهو قول صحيح

((ما يجوز من الشرط في القراض))

(قال مالك في رجل دفع إلى رجل ما لا قراضاً وشرط عليه أن لا يشتري بما الى السلعة كذا وكذا) لسلعة يسميها (أو ينهاء أن يشتري سلعة باسمها قال مالك من اشترط على من قارض أن لا يشتري حيواناً أو سلعة باسمها فلا بأس بذلك) لانه قد أتى كثيراً مما يجز فيه (ومن اشترط على من قارض أن لا يشتري السلعة كذا وكذا فان ذلك مكروه) للتعبير (الا أن تكون السلعة التي أمره أن لا يشتري غيرها) وقوله (كثيرة) ثابت لابن وضاح عن يحيى ساقط لانه (موجودة لا تخلف في شتاء ولا صيف فلا بأس بذلك) فان تعذرت لقلتها منع وان نزل فسخر به قال الشافعي وأجازها أبو حنيفة (قال مالك في رجل دفع إلى رجل ما لا قراضاً واشترط عليه فيه شيئاً من الربح خالصاً دون صاحبه فان ذلك لا يصلح وان كان درهماً واحداً) اذ لعل ذلك العددي يستغرق الربح ولانه تدخله الجهة التي الاجزاء المشتركة ولا يجوز (الا أن يشترط نصف الربح) للعامل (ونصفه لصاحبه أو ثلثه أو ربه أو أقل من ذلك أو أكثر فاذا سمى من ذلك قليلاً أو كثيراً فان كل شيء سمى من ذلك حلال وهو قراض المسلمين) الجاري بينهم (ولكن ان اشترط ان له من الربح درهماً واحداً فافوقه خالصاً له دون صاحبه وما بقي من الربح فهو بينهم ما نصفين وان ذلك لا يصلح وليس على ذلك قراض المسلمين)

هذا الحديث وكبيع وغيره عن  
عبد الله بن سعيد أو قفوه على ابن  
عباس \* حدثنا هرون بن عباد  
الازدي ثنا أبو بكر يعني ابن  
عباس عن محمد بن مولى المغيرة قال  
حدثني كعب بن علقمة عن أبي  
الحسير عن عقبة بن عامر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كفارة النذر كفارة اليمين \* حدثنا  
محمد بن عوف ان سعيد بن الحكم  
حدثهم أنا يحيى بن أيوب حدثني  
كعب بن علقمة أنه سمع ابن شماس  
عن أبي الحسير عن عقبة بن عامر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله  
\* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى  
عن عبيد الله حدثني نافع عن ابن  
عمر عن عمر رضي الله عنه أنه قال  
يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية  
أن أعتكف في المسجد الحرام  
ليلة فقال له النبي صلى الله عليه  
وسلم أوف بنذرك

آخر كتاب الايمان والنذور

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((كتاب البيوع))

((باب في التجارة بخاطها الحلف

واللغو))

\* حدثنا مسدد ثنا أبو معاوية عن  
الاعمش عن أبي وائل عن قيس بن  
أبي غرزة قال كنا في عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نسهر السجاسة  
فربنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فسمانا باسم هو أحسن منه فقال  
يا معشر التجار ان البيع يحضره  
اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة  
\* حدثنا الحسين بن عيسى  
السطامي وحامد بن يحيى وعبد  
الله بن محمد الزهري قالوا ثنا  
سفيان عن جامع بن أبي راشد وعبد  
الله بن أعين وعاصم عن أبي

يشبه التعديل لعدم الصلوح أي لمخالفة سنة القراض

((ما لا يجوز من الشرط في القراض))

((قال مالك لا ينبغي لصاحب المال أن يشترط لنفسه شيئا من الربح خالصا دون العامل ولا ينبغي  
للعامل أن يشترط لنفسه شيئا من الربح خالصا دون صاحبه)) فان وقع ذلك فقال مالك وأصحابه  
في الموازية ان ترك ذلك مشروطه قبل العمل جاز وما بعده فروى يحيى عن ابن القاسم أن  
أسقطه مشروطه صح ونماديا عليه وأنكره يحيى بعد العمل (ولا يكون مع القراض بيع ولا كراء  
ولا عمل ولا سلف ولا مرفق) بفتح الميم وكسر الفاء وعكسه ما يرتفق به (يشترط أحدهما لنفسه  
دون صاحبه إلا أن يعين أحدهما صاحبه على غير شرط على وجه المعروف اذا صح ذلك منهما ولا  
ينبغي للمتقارضين أن يشترط أحدهما على صاحبه زيادة من ذهب ولا فضة ولا شيء من الأشياء  
يزداده أحدهما على صاحبه فان دخل القراض شيء من ذلك صار اجارة ولا تصلح الاجارة إلا بشئ  
تأبى له معلوم) لا نهى بيع منافع فيشترط لها شروط البيع (ولا ينبغي) أي يحرم (الذي أخذ المال)  
أي العامل (أن يشترط مع أخذه المال أن يكافئ) من أسدى إليه معروفًا يخص به فلو كافأ  
لمعروف أسدى إليه في مال القراض على وجه التجارة والنظر جاز (ولا يولى من سلعته) أي  
القراض المشتراة بماله (أحدا) غيره بمثل ما اشتراها به اذا كان يرجو فيها النماء لتعلق حق رب  
المال بالربح فيها وقيد بمحض الوضعية والاجاز (ولا يولى شيئا منها لنفسه) يستقل به (فاذا  
وفر) بفتح الفاء أي زاد (وحصل عزل رأس المال ثم اقتسم المال) أي ربحه (على شرطهما)  
ان كان ربح (فان لم يكن للمال ربح أوردخلته وضعية) نقص (لم يلحق العامل من ذلك شيء لانهما  
اتفق على نفسه ولا من الوضعية) لانه ليس بمضمون عليه (وذلك على رب المال في ماله) دون  
العامل ولا شيء للعامل أيضا (والقراض جائز على ما تراضى عليه رب المال والعامل من نصف  
الربح أو ثلثه أو أقل من ذلك أو أكثر) أعاده لانه قد مره غير مقصود (ولا يجوز للذي يأخذ المال  
قراضا أن يشترط أن يعمل فيه سنين لا ينزع منه و) كذلك (لا يصلح لصاحب المال أن يشترط  
أنك) يا عامل (لا ترده إلى سنين لأجل بسميانه لان القراض لا يكون إلى أجل) لا يكون لأحدهما  
فسخه قبله ووافقه الشافعي وأجاز أبو حنيفة في أحد قوليه وأصحابه (واكن يدفع رب المال ماله  
إلى الذي يعمل له فيه فان بدا لأحدهما أن يترك ذلك والمال ناض لم يشتر به شيئا تركه) لان عقده  
غير لازم باجماع (وأخذ صاحب المال ماله وان بدا الرب المال أن يقبضه بعد أن يشتري به سلعة  
فليس ذلك له حتى يباع ويصير عينا) لتعلق حق العامل بالربح (فان بدا للعامل أن يردده وهو عرض  
لم يكن له حتى يبيعه فيرده عينا كما أخذه) لتعلق حق ربه بذلك وحاصله ان لكل فسخه قبل العمل  
لا بعده حتى يعود عينا كما أخذه (ولا يصلح لمن دفع إلى رجل مالا قراضا أن يشترط عليه الزكاة في  
حصته من الربح خاصة لان رب المال اذا اشترط ذلك فقد اشترط لنفسه فضلا) زيادة (من الربح  
ثابتا فيما سقط عنه من حصة الزكاة التي تصيبه) تلزمه (من حصته) ولانه لا يدري كم يكون  
المال حين وجوب الزكاة وربما هلك كله أو بعضه (ولا يجوز لرجل ان يشترط على من قارضه  
أن لا يشتري الا من فلان لرجل بسميه فذلك غير جائز لانه يصير له أجيرا) وفي نسخة رسول (بأجر  
ليس بمعروف) وسواء كان ذلك الرجل مومرا لا تعدم عنده السلع أو معسرا فان وقع فسخ فان فات  
صح بما يصح به القراض الفاسد قاله ابن نافع وأجاز أبو حنيفة (قال مالك في الرجل يدفع إلى رجل  
مالا قراضا ويشترط على الذي دفع إليه المال الضمان قال لا يجوز لصاحب المال أن يشترط في  
ماله غير ما وضع القراض عليه وما مضى من سنة المسلمين فيه) ولا خلاف بينهم ان القراض على  
الامانة لا على الضمان (فان غم المال على شرط الضمان كان قد ازداد في حقه من الربح من أجل



وأنزل عن قيس بن أبي غرزة عنه  
قال يحضره الخلف والكذب وقال  
عبد الله الزهري اللغو والكذب  
((باب في استخراج المعادن))

\* حدثنا عبد الله بن مسleme القعني  
ثنا عبد العزيز بن عيسى بن محمد عن  
همرو بن عيسى بن أبي عمرو عن عكرمة  
عن ابن عباس أن رجلا لم يزر غريبا  
له عشرة دنانير فقال والله لا أفارقك  
حتى تقضي أوتأبني بحميل  
فحمل بها النبي صلى الله عليه وسلم  
فأتاه بقدر ما وعدة فقال له النبي  
صلى الله عليه وسلم من أين  
أصبحت هذا الذهب قال من معدن  
قال لا حاجة لنا فيه ليس فيها خير  
فقضاها عنه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم

((باب في اجتناب الشبهات))  
\* حدثنا أحمد بن يونس قال ثنا  
أبو شهاب ثنا ابن عون عن  
الشعبي قال سمعت النعمان بن  
بشير ولا أسمعه أحد بعده يقول  
سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول إن الخلال بين وإن  
الحرام بين وبينهما أمور مشبهات  
أحيانا يقول مشبهه وسأضرب  
لكم في ذلك مثلا إن الله  
حبيبي وإن حبي الله محرم وإنه  
من برع حول الحبي يوششك أن  
يخالطه وإنه من بخالط الرئيسة  
يوششك أن يحسره \* حدثنا إبراهيم  
ابن موسى الرازي أنا عيسى  
ثنا زكريا عن عامر الشعبي قال  
سمعت النعمان بن بشير قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول - هذا الحديث قال وبينهما  
مشبهات لا يعلمها كثير من الناس  
فمن اتقى الشبهات استبرأ عرضه  
ودينه ومن وقع في الشبهات وقع في

موضع الضمان) وذلك لا يجوز (وإنما يقتسمان الربح على ما لو أعطاه على غير ضمان وإن تلف  
لم أر على الذي أخذه ضمانا لأن شرط الضمان في القراض باطل) فإن دفع على الضمان فسخ ما لم  
يعمل فإن عمل بطل الشرط ورد إلى قراض مثله عند مالك وعنه إلى أجرة مثله وقاله الشافعي وقال  
أبو حنيفة القراض جائز والشرط باطل (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا واشترط عليه  
أن لا يتاع به إلا بخلا أو دواب لا جمل أنه يطلب ثمر التخل أو نسل الدواب ويحبس رقابها قال مالك  
لا يجوز هذا وليس هذا من سنة المسلمين في القراض) وبه قال سائر الفقهاء فإن وقع لم يصح وله أجر  
مثله فيما اشتراه والدواب والتخل لرب المال قاله أبو عمرو ولا يجوز (الا أن يشترى ذلك ثم يبيعه  
كإيبيع غيره من السلع) لأن الذي يعامل عليه في القراض هو التجارة دون السقي والقيام على  
الدواب لأنها تنمو بالأعمال ولأن العامل قد يرجع ببيع الرقاب فيكون ممنوعا منه وهو المقصود  
بالقراض قاله الباغي (ولا بأس أن يشترط المقارض على رب المال غلاما يعينه به على أن يقوم  
معه الغلام في المال إذا لم يعد) بفتح فسكون (أن يعينه في المال لا يعينه في غيره)

### ((القراض في العروض))

(قال مالك لا ينبغي لأحد أن يقارض أحد إلا في العين لأنه لا ينبغي المقارضة في العروض لأن  
المقارضة في العروض إنما تكون على أحد وجهين) كل منهما ممنوع (أما أن يقول له صاحب  
العرض خذ هذا العرض فيه فما خرج من ثمنه فاشتر به وبيع على وجه القراض فقد اشترط  
صاحب المال فضلا لنفسه من يبيع سلعته وما يكفيه من مؤنتها) ووافق الشافعي وأجاز أبو  
حنيفة (أو) يجعل العرض نفسه رأس مال وهو الوجه الثاني بأن (يقول اشتر بم هذه السلعة وبيع  
فإذا فرغت فابتع لي مثل عرضي الذي دفعت إليك فإن فضل شيء فهو بيني وبينك) فلا يجوز  
وأجاز ابن أبي ليلى (و) وجه المنع أنه (لعل صاحب العرض أن يدفعه إلى العامل في زمان هو فيه  
ناقض) راجح (كثيرا الثمن ثم يردده العامل حين يردده وقد رخص) بضم الحاء (فيشتره بثلاث ثمنه أو أقل  
من ذلك فيكون العامل قد ربح نصف ما نقص من ثمن العرض في حصته من الربح أو يأخذ  
العرض في زمان ثمنه فيه قليل فيعمل فيه حتى يكتر المال في يديه ثم يغلو ذلك العرض ويرفع ثمنه  
حين يردده فيشتره بكل ما في يديه فيذهب عمله وعلاجه) عطف تفسير (باطلا) بلا شيء (فهذا غرر  
لا يصلح) فيفسخ قبل العمل (فإن جهل ذلك) واستمر (حتى يفضى) بفتح الضي (العمل) نظرا إلى قدر  
أجر الذي دفع إليه القراض في بيعة أياه وعلاجه فيعطاه ثم يكون المال قراضا من يوم نض المال  
واجتمع عينا) تفسير لنض (ويرد إلى قراض مثله) وهذا بيان شافئ لكرهه القراض بالعروض  
لا يشك على من له أدنى تأمل قاله أبو عمرو

### ((الكره في القراض))

(قال مالك في رجل دفع إليه مال قراضا واشترى به متاعا فحمله إلى بلد لتجارة فبارك كسده) عليه  
وخاف النقصان أن يباعه فتسكارى عليه) أكرى على حسله (إلى بلد آخر فباع بنقصان فاعترق  
الكره أصل المال كله قال مالك إن كان فيما يباع وفاء للكره فسيئله ذلك) أي طريقه (وإن بقي  
من الكره شيء بعد أصل المال كان على العامل ولم يكن على رب المال منه شيء يتبع به) بيان  
(ذلك أن رب المال إنما أمره بالتجارة في ماله) الذي دفعه إليه (فليس للمقارض) بفتح الراء أي  
العامل (أن يتبعه بما سوى ذلك من المال) أي ماله الذي لم يقارض به (ولو كان ذلك يتبع به رب  
المال لكان ذلك ديناً عليه من غير المال الذي قارضه فيه فليس للمقارض أن يحمل) بكسر الميم  
أي يجعل (ذلك على رب المال) لأنه إنما أطلق يده على رأس مال القراض دون غيره  
((التعدي في القراض))

الحرام **حدثنا محمد بن عيسى ثنا**  
**هشيم** أنا **عبد بن راشد** قال  
**سمعت** **سعيد بن أبي خيرة** ثنا **الحسن**  
**منذ** أربعين سنة عن **أبي هريرة**  
**قال** قال **النبي صلى الله عليه وسلم**  
**وحدثنا** **أوهب بن ببيعة** أنا **خالد**  
**عن داود** يعني **ابن أبي هند** وهذا  
**لفظه** عن **سعيد بن أبي خيرة** عن  
**الحسن** عن **أبي هريرة** أن **رسول**  
**الله صلى الله عليه وسلم** قال **ليأتين**  
**على الناس زمان لا يبقى أحد إلا**  
**أكل الربا** فإن لم يأكله أصابه من  
**بخاره** قال **ابن عيسى** أصابه من  
**غباره** **حدثنا محمد بن العلاء** أنا  
**ابن إدريس** أنا **عاصم بن كليب**  
**عن أبيه** عن **رجل من الأنصار**  
**قال** خرجنا مع **رسول الله صلى الله**  
**عليه وسلم** في جنازة فرأيت **رسول**  
**الله صلى الله عليه وسلم** وهو على  
**القبر** يوصي **الحافر** أوسع من قبل  
**رجليه** أوسع من قبل رأسه فلما  
**رجع** استقبله داعي امرأة فغاء  
**وجي** بالطعام فوضع يده ثم وضع  
**القوم** فأكلوا فأنظرنا **رسول**  
**الله صلى الله عليه وسلم** يلوذ لقمة  
**في فمه** ثم قال **أجد لحم شاة** أخذت  
**بغير إذن أهلها** فأرسلت المرأة  
**بإرسول الله** أني أرسلت إلى النقيب  
**بشئ** لي شاة فلم أجد فأرسلت إلى  
**جاري** قد اشترى شاة أن أرسل بها  
**إلي** بثمن فلم يوجد فأرسلت إلى  
**امرأته** فأرسلت إلى بها فقال **رسول**  
**الله صلى الله عليه وسلم** **أطعميه**  
**الأسارى**

(باب في آكل الربا وموكله)

**حدثنا أحمد بن يونس** ثنا **زهير**  
**ثنا** **سماك** حدثني **عبد الرحمن بن**  
**عبد الله بن مسعود** عن **أبيه** قال  
**لئن** **رسول الله صلى الله عليه وسلم**

(قال **مالك** في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا فعمل فيه فربح ثم اشترى من ربح المال أو من جلته)  
**أصله** و**ربحه** (جارية) للقراض أو على وجه السلف منه فوطئها (فحملت منه ثم نقص المال قال  
**ان كان له**) أي العامل (مال أخذت قيمة الجارية من ماله فيجبر به المال) أي نقصانه (فان كان  
**فضل** بعد وفاة) رأس (المال) لربه (فهو وبينهما على القراض الأول) من نصف أو غيره (وان لم يكن  
**له** وفاة بيعت الجارية حتى) للتعليل أي لأجل أن (يجبر المال من غمها) الذي يبعث به (قال **مالك** في  
**رجل دفع** إلى رجل مالا قراضا فتعدى فاشترى به سلعة وزاد في غمها من عنده قال **مالك** صاحب المال  
**بالحيار** ان يبعث السلعة بربح أو بضيعة) نقص (أو لم تبع) أصلا (ان شاء أن يأخذ السلعة أخذوها  
**قضاء** ما أسلفه فيها) أي زاده من عنده (وان أبي) امتنع من أخذها بذلك (كان المقارض  
**شريكا** بحصته من الثمن في الثمن) أي الزيادة (والنقصان بحساب ما زاد العامل فيها من عنده)  
**متعلق** بشريكا (قال **مالك** في رجل أخذ من رجل مالا قراضا ثم دفعه إلى رجل آخر فعمل فيه قراضا  
**بغير** إذن صاحبه انه ضامن للعمال ان نقص فعليه النقصان) لانه متعدد اذ ليس له دفعه لغيره قراضا  
**(وان ربح** فلصاحب المال شرطه من الربح ثم يكون للذي عمل شرطه مما بقى من المال) بعد  
**أخذه** به رأسه وما شرطه من الربح قال **أبو عمر** لا أعلم خلافا في هذا الا أن المرنى قال ليس للثاني  
**الا** أجر مثله لانه عمل على فساد مال القراض وهو أصل الشافعي في الجديد وقوله في القديم كمالك  
**(قال** **مالك** في رجل تعدى فسلف مما يديه من القراض مالا فابتاع به سلعة لنفسه ان ربح فالربح  
**على** شرطه ما في القراض وان نقص فهو ضامن للنقصان) لتعديه (قال **مالك** في رجل دفع إلى رجل  
**مالا** قراضا فاستسلف منه المدفوع اليه المال) أي العامل (مالا واشترى به سلعة لنفسه ان صاحب  
**المال** بالحيار ان شاء شركه في السلعة على قراضها وان شاء خلى بينه وبينها وأخذ منه رأس ماله  
**وكذلك** يفعل بكل ما تعدى) بلا خلاف أعلمه سواء اشتراها للتجارة أو الفينة ومعنى المستلتمين  
**متقارب** بل واحد قاله **أبو عمر** رعايته ان الثانية أوضح

(ما يجوز في النفقة في القراض)

(قال **مالك** في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا اذا كان المال كثيرا يحمل النفقة فاذا شخص) بنقصات  
**سافر** (فيه العامل فان له أن يأكل منه ويكتسب بالمعروف من قدره) وفي نسخة ابن وضاح من  
**قدر** المال (ويستأجر من المال اذا كان كثيرا لا يقوى عليه) وحده (بعض) مفعول يستأجر  
**(من يكفيه** بعض مؤنته) مفعول يكفى (ومن الاعمال أعمال لا يعملها الذي يأخذ المال) أي  
**العامل** (وليس مثله يعملها من ذلك تقاضى الدين) طلبه ممن هو عليه (ونقل المتاع وشده واشباه  
**ذلك** فله أن يستأجر من المال من يكفيه ذلك وليس للمقارض) بالفتح (أن يستنفق) بسين الطلب  
**أي** يطلب أن ينفق (من المال ولا يكتسب منه) ومنعه من طلب ذلك أبلغ من منعه من فعله فهو  
**قوله** تعالى ولا تقربوا الزنا فإنه أبلغ من لا تزوا وقول الشاعر

يا عاذلاني لا تزدد ملامتي \* ان العواذل لسن لي بأمر

**أبلغ** من لا تلنني (ما كان) أي مدة كونه (مقما في أهله انما تجوز له النفقة اذا شخص) سافر  
**(في** المال وكان المال يحمل النفقة فان كان انما يتجر في البلد الذي هو به مقيم فلا نفقة له من المال  
**ولا** كسوة) وكذا اذا كان المال قليلا فلا كسوة ولا نفقة قرب السفر أو بعد قاله **مالك** أيضا  
**نقله** **الباقى** (قال **مالك** في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا فخرج به وعمل لنفسه قال يحمل النفقة  
**من** مال القراض ومن ماله على قدر حصص المال) واختلف في مطلق عقد القراض هل يقتضي  
**السفر** بالمال فمشهور المذهب انه مباح لقوله تعالى وآخرون يضربون في الأرض أي يسافرون فلا  
**ينافيه** مطلق عقد القراض وبه قال **الشافعي** وقال **ابن حبيب** لا يسافر الا باذن رب المال وعن **أبي**



كل الربا وموكله وشا هسده  
وكاتبه

((باب في وضع الربا))

\* حدثنا مسدد ثنا أبو الأحوص  
ثنا شبيب بن غرقدة عن سليمان  
ابن عمرو عن أبيه قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في حجة  
الوداع يقول الا ان كل ربا من ربا  
الجاهلية موضوع لكم رؤس أموالكم  
لا تظلمون ولا تظلمون الا وان كل  
دم من دم الجاهلية موضوع وأول  
دم أضع منه ادم الحرث بن عبيد  
المطلب كان مسترضعا في بني ليث  
فقتلته هذيل

((باب في كراهية اليمين في البيع))

\* حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح  
ثنا ابن وهب ح وثنا أحمد بن  
صالح ثنا عنبسة عن يونس عن  
ابن شهاب قال قال ابن المسيب ان  
أبا هريرة قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول الحلف  
منفقة للسلعة محقة للبركة قال ابن  
السرحد للكسب وقال عن سعيد بن  
المسيب عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم

((باب في الربحان في الوزن

بالاجر))

\* حدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا  
أبي ثنا سفيان عن مالك بن  
حرب حدثني سويد بن قيس قال  
جلبت أنا ومحرمه العبدى برا  
من هجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عشي  
فساومنا بسر أويل فبعناه وثم رجل  
برق بالاجر فقال له رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وزن وأرجح \* حدثنا  
حفص بن عمرو ومسلم بن إبراهيم  
المعنى قريب قال ثنا شعبه عن  
سماك بن حرب عن أبي سفيان

حنيفة القولان والمشهور ان ذلك سواء في قليل المال وكثيره وقال مصنون لا يسافر بالقليل سفرا  
بعيدا الا باذن ربه قاله الباجي

((مالا يجوز من النفقة في القراض))

(قال مالك في رجل معه مال قراض فهو يستنق) بسين التأكيد (منه ويكتسى انه لا يهب منه  
شيأ) لانه لا يتعدى النفقة الى التفضل على الناس (ولا يعطى منه سائلا) الدراهم أو الثياب وأما  
الكسوة والقطعة للسائل المتكفف فيجوز (ولا) يعطى (غيره) شيأ (ولا يكافئ فيه أحدا) أسدى  
اليه معروف أسدى اليه في مال القراض على وجه النظر والتجارة  
جاء وهذا فعله بغير شرط وممرانه لا يجوز له اشتراط ذلك في عقد القراض فلا يظن انه هو (فاما ان  
اجتمع هو وقوم فجاءوا بطعام وجاء هو بطعام) على عادة الفقهاء في السفر (فأرجو أن يكون ذلك  
واسعا) أي جائزا وان كان بعضه أكثر من بعض (اذالم يتعدان يتفضل عليهما فان تعد ذلك)  
بأن أتى بأمر مستنكر (أو ما يشبهه بغير اذن صاحب المال فعليه) أي يجب (أن يتصل ذلك من  
صاحب المال فان حلل له ذلك فلا بأس به وان أبي أن يحلله) يسأله (فعليه ان يكافئه بمثل ذلك  
ان كان ذلك شيأ له مكافأة) وهو ما قصد به التفضل لان قل كالعادة

((الدين في القراض))

(قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فاشترى به سلعة ثم باع السلعة  
بدين) باذن رب المال (فربح في المال ثم هلك الذي أخذ المال قبل أن يقبض المال ان أراد  
ورثته) أي العامل (ان يقبضوا ذلك المال وهم على شرط أبيهم من الربح فذلك لهم) الى تمام  
العمل (اذا كانوا أمنا على ذلك) عاملين بالعمل (فاذا كرهوا ان يقتضوه وخلوا بين صاحب المال  
وبينه لم يكفوا ان يقتضوه) وان كانوا أمنا (ولا شئ عليهم ولا شئ لهم اذا أسلموه الى رب المال)  
لان القراض انما انعقد في منفعة وأمانته لا في ذمته فاذا مات لم يلزم ذلك ماله (فان اقتضوه فلهم  
فيه من الشرط) على جزء الربح (والنفقة مثل ما كان لا يبيعهم في ذلك هم فيه بمنزلة أبيهم) وانما  
خيروا لانه ثبت لمورثهم حق في الربح ومن مات عن حق فلو ارثه (فان لم يكونوا أمنا على ذلك) أي  
لم يعملوا بالعمل (فان لهم ان يأثروا بأمين) عامل بالعمل (فيقتضى ذلك المال فاذا اقتضى جميع المال  
وجميع الربح كانوا بمنزلة أبيهم) فلهم جزء الربح الذي كان شرطه (قال مالك في رجل دفع الى  
رجل مالا قراضا على ان يعمل فيه فباع به من دين فهو ضامن له ان ذلك لازم له ان باع بدين فقد  
ضمنه) اذ ليس له ان يبيع بدين الا باذن رب المال وقال أبو حنيفة له ذلك عطى العقد الا ان  
ينهاه صاحب المال

((البضاعة في القراض))

(قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا واستلف من صاحب المال سلفا أو استلف منه)  
أي العامل (صاحب المال سلفا أو ابضع معه صاحب المال بضاعة يبيعها له أو يدنانير يشتري له  
بها سلعة قال مالك ان كان صاحب المال انما ابضع معه وهو يعلم انه لو لم يكن ماله عنده ثم سأله مثل  
ذلك فعله لآخاه) بالمداخلة ومودة بينهما (أو لیسارة) سهولة (مؤنة ذلك عليه ولو أبي ذلك عليه لم  
ينزع ماله) المجهول قراضا (منه) أو كان العامل انما استلف من صاحب المال أو جعل له بضاعة  
وهو يعلم انه لو لم يكن عنده ماله فعل له مثل ذلك ولو أبي ذلك عليه لم يردد عليه ماله فاذا صح ذلك منهما  
جميعا وكان ذلك منهما على وجه المعروف ولم يكن ذلك شرطا في أصل (عقد) القراض فذلك جائز  
لا بأس به) كانه أراد لا كراهة فيه ونا كيد الجواز (وان دخل ذلك شرط أو خيف ان يكون  
انما صنع ذلك العامل لصاحب المال ليقر) بضم أوله يبقى (ماله في يديه أو انما ابضع ذلك رب

ابن عميرة قال أن النبي صلى الله عليه وسلم  
الله عليه وسلم بمكة قبل أن يهاجر  
بهذا الحديث ولم يذكر بن بآخر  
قال أبو داود رواه قيس كما قال  
سفيان والقول قول سفيان  
حدثنا ابن أبي رزمة سمعت أبي  
يقول قال رجل لشعبة خالفك  
سفيان قال دمعتي وبلغني عن  
يحيى بن معين قال كل من خالف  
سفيان فالقول قول سفيان  
حدثنا أحمد بن حنبل ثنا وكيع  
عن شعبة قال كان سفيان أحفظ  
مني

((باب قول النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم المكيال مكيال المدينة))  
حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
ابن دكين ثنا سفيان عن حنظلة عن  
طاوس عن ابن عمر قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الوزن وزن  
أهل مكة والمكيال مكيال أهل  
المدينة قال أبو داود وكذا رواه  
الفرجاني وأبو أحمد عن سفيان  
وافقه ما في المتن وقال أبو أحمد  
عن ابن عباس مكان ابن عمر ورواه  
الوليد بن مسلم عن حنظلة قال  
وزن المدينة ومكيال مكة واختلف  
في المتن في حديث مالك بن دينار  
عن عطاء عن النبي صلى الله عليه  
وسلم في هذا

((باب في التشديد في الدين))  
حدثنا سعيد بن منصور ثنا  
أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق  
عن الشعبي عن سمعان عن سمرة  
قال خطبنا رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال ههنا أحد من بني  
فلان فلم يجبه أحد ثم قال ههنا  
أحد من بني فلان فلم يجبه أحد ثم  
قال ههنا أحد من بني فلان فقام  
رجل فقال أنا يا رسول الله فقال

المال لأن يمسك العامل ماله ولا يرد عليه فان ذلك لا يجوز في القراض وهو مما ينهى عنه أهل  
العلم) لأن شرط ذلك زيادة على المعلوم فيعود مجعولا لأن العمل في البضاعة له أجر يستحقها  
العامل فيها ((السلف في القراض))

(قال مالك في رجل أسلف رجلا مالا ثم سأله الذي تسلف المال أن يقره عنده قراضا قال مالك  
لا أحب ذلك حتى يقبض ماله منه ثم يدفعه إليه قراضا) إن شاء (أو يمسكه) وقدم ذلك معلا في  
ترجته مالا يجوز في القراض (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا فأخبره أنه قد اجتمع عنده  
وسأله أن يكتبه عليه سلفا فقال لا أحب ذلك حتى يقبض منه ماله ثم يسلفه إياه إن شاء أو يمسكه  
وإنما ذلك) أي عدم محبته (مخافة أن يكون قد نقص فيه فهو يحب أن يؤخره عنه إلى أن يزيده  
فيه ما نقص منه فذلك مكروه ولا يجوز ولا يصلح) قال الباجي علاه بأنه سلف جرثوما ويدخله أيضا  
فسخ الدين في الدين لأن القراض بعض التعلق بذمته إذ لو ادعى الخسارة ولم يبين وجهها فقال بعض  
أصحابنا يضمن ولو ادعى التبرئة لم يضمن فإذا أسلفه إياه تعلق بذمته على غير الوجه الذي كان  
متعلقا به فهو من فسخ الدين في الدين

((الحاشية في القراض))

(قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا فعمل فيه فربح فأراد أن يأخذ حصته من الربح  
وصاحب المال غائب قال لا ينبغي له أن يأخذ شيئا إلا بحضور صاحب المال وإن أخذ شيئا فهو  
ضامن له حتى يحسب مع المال إذا اقتسماه) لأنه لا يجوز اتفاقا أن يكون أحد مقاسما لنفسه عن  
نفسه ولا أخذ الها ومطيا لها (قال مالك لا يجوز للمتقارضين أن يقاسبا ويتفاسلا والمال غائب  
عنهما حتى يحضر المال فيستوفي صاحب المال رأس ماله) عينا أو سلعة إن اتفقا على ذلك حكاه  
ابن حبيب عن مالك يريد سلعة يجوز سلم رأس المال فيها (ثم يقسمان الربح على شرطهما) فيه  
(قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا فاشترى به سلعة وقد كان عليه دين فطلبه غراموه  
فأدركوه ببلد غائب عن صاحب المال وفي يده عرض مبيعين) ظاهر (فضله) زيادته (فأرادوا  
أن يباع لهم العرض فباعوا خذون حصته من الربح فقال لا يؤخذ من ربح القراض شيء حتى يحضر  
صاحب المال فباعوا خذ ماله ثم يقسمان الربح على شرطهما) لأن العامل لا يملك حصته من الربح إلا  
بعد المقاصة (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا فحرقه فربح ثم عزل رأس المال وقسم  
الربح فأخذ حصته وطرح) التي (حصته صاحب المال في المال بحضوره شهود) وفي نسخة شهداء  
(أشهدهم على ذلك قال لا يجوز فسخه الربح إلا بحضور صاحب المال وإن كان أخذ شيئا رده حتى  
يستوفي صاحب المال رأس ماله ثم يقسمان ما بقي بينهما من الربح على شرطهما) ولا ينفعه  
الاشهاد لأنه أشهد على مالا يجوز له فعله فان تجر فيه فخصه رب المال في ذلك الربح وهو قطعة من  
مال القراض (قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا فعمل فيه فجاءه فقال هذه حصتك من  
الربح وقد أخذت لنفسك مثله ورأس مالك وأفرغني قال لا أحب ذلك حتى يحضر المال كله  
فيحاسبه حتى يحصل رأس المال ويعلم أنه وافر) أي كامل (ويصل إليه ثم يقسمان الربح بينهما  
ثم يرد إليه المال) إن شاء (أو يجبه) بمنعه عنه (وإنما يجب حضور المال مخافة أن يكون العامل  
قد نقص فيه فهو يحب أن لا يترع منه وإن يقره في يده) يبقيه عنده لئلا ينشاع عنه أنه نقص مال  
القراض فينفر من معاملته

((جامع ما جاء في القراض))

(قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا فباع به سلعة فقال له صاحب المال بعها وقال الذي  
أخذ المال لا أرى وجهه يبيع) للكساد في تلك السلعة (فاختلفا في ذلك قال لا ينظر إلى قول واحد



منهم ما يسأل عن ذلك أهل المعرفة والبصر) بفحش الخبيرة (بتلك السلعة فان رأوا وجه يبيع  
بيعت عليهم ما وان رأوا وجه انتظارا انتظروها) لان القراض قد لزم بالشراء والعمل فليس لهما  
الانفكاك منه الا على الوجه المعهود ولذا لو كان المال دينادين به العامل باذن رب المال ثم  
أراد أحدهما تحجيل بيعه فالقول قول الآتي منهما لانه المعهود من التجارة وقال الكوفيون  
والشافعي تباع السلعة في الوقت لان لكل واحد منهما عنده نقض القراض عند العمل وبعده لانه  
عقد غير لازم (قال مالك في رجل أخذ من رجل مالا قراضا فعلم فيه ثم سأله صاحب المال عن ماله  
فقال هو عندي وافر) أي كامل (فلا يأخذه به قال قدها) عندي منه كذا وكذا المال بسميه وانما  
قلت ذلك لكي تتركه عندي قال لا ينتفع بانكاره بعد اقراره انه عنده ويؤخذ باقراره على نفسه  
ولا خلاف في هذا وقد أجمعوا على أن الرجوع في حقوق الناس بعد الاقرار لا ينفع الرجوع (الا ان  
يأتي في هلاك ذلك المال بأمر يعرف به قوله) فيصدق في دعوى الهلاك (فان لم يأت بأمر معروف  
أخذ باقراره ولم ينفعه انكاره) بل يكون ندما (وكذلك أيضا لو قال رجعت في المال كذا وكذا  
فسأله رب المال أن يدفع اليه ماله ورجعه فقال ما رجعت فيه شيئا وما قلت ذلك الا لان تقرره في يدي  
فذلك لا ينفعه ويؤخذ بما أقربه الا ان يأتي بأمر يعرف به قوله وصدقه) كاشتهار بوار ما تجر  
فيه بين الناس (فلا يلزمه ذلك) لظهور صدقه (قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فرجع  
فيه رجعا فقال العامل قارضتك على ان لي الثلثين وقال صاحب المال قارضتك على أن لك الثلث  
قال مالك القول قول العامل وعليه في ذلك اليمين اذا كان ما قال يشبه قراض مثله وكان ذلك فهو  
مما يتقارض عليه الناس) بيان للشبه وكذا ان أشبه قول كل واحد منهما القول للعامل بيمينه  
وان أشبه صاحب المال وحده فالقول قوله بيمينه (وان لم يشبه العامل بان جاء بأمر يستنكر  
ليس على مثله يتقارض الناس لم يصدق ورد الى قراض مثله) واذ ان لم يشبه واحد منهما  
يردان الى قراض المثل بعد ايمانهما (قال مالك في رجل أعطى رجلا مائة دينار قراضا فاشترى بها  
سلعة ثم ذهب لي يدفع الى رب السلعة المائة دينار فوجدها قد سرقت فقال رب المال بيع السلعة  
فان كان فيها فضل كان لي وان كان فيها نقصان كان عليك لانك أنت ضيعت وقال المقارض) بالفتح  
(بل عليك وفاء حق هذا) لاني (انما اشتريتها بمالك الذي أعطيتني قال مالك يلزم العامل المشتري  
أداء ثمنها الى البائع) لانه الذي تولى الشراء منه (ويقال لصاحب المال القراض) بالخفض بدل  
(ان شئت فأد المائة الدينار الى المقارض) بالفتح (والسلعة بينكما وتكون قراضا على ما كانت  
عليه المائة الاولى وان شئت فأبرأ من السلعة) وتكون خسارة المائة عليك (فان دفع المائة  
الدينار الى العامل كانت قراضا على سنة القراض الاول) أي طريقته على ما شرط من الرجوع  
(وان أبي) امتنع (كانت السلعة للعامل وكان عليه ثمنها) وتمت خسارة المائة على رب المال  
(قال مالك في المتقارضين اذا انفصلا فبقى بيد العامل من المتاع الذي يعمل فيه خلق) بفتح المعجمة  
واللام أي بالي (القربة أو خلق الثوب أو ما أشبه ذلك) كالغرارة والاداة (قال مالك كل شيء من  
ذلك كان تافها) بالفوقية والفاء أي قليلا (لا خطر) لاشأن (له فهو للعامل ولم أسمع أحدا أفتى  
برذلك) لانه مما لا يلتفت اليه غالبا خصوصا من رب المال لاسيما اذا ربح (وانما يرد من ذلك  
الشيء الذي له ثمن وان كان شيئا له اسم مثل الدابة أو الجمل أو الشاذ كونه) بشين وذال معجمتين  
مفتوحتين وضم الكاف ثياب غلاظ مضرية تعمل باليمن (أو أشباه ذلك بماله ثمن فاني أرى أن  
يرد ما بقي عنده من هذه الا ان يتحلل صاحبه من ذلك) ووافقه الليث وقال أبو حنيفة والشافعي يرد  
قليل ذلك وكثيره واحتج به بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم باعائشة اياك ومحقرات الذنوب فان  
لها من الله طابوا ولا حجة فيه كما لا يخفى والله تعالى أعلم

صلى الله عليه وسلم ما منعك ان  
تجيبني في المرتين الاولين اما اني لم  
أفوه بكم الا خيرا ان صاحبكم  
ما سوري به فلقدر آيته أدى  
عنه حتى ما أحسد يطلبه بشئ  
حدثنا سليمان بن داود المهری  
أنا وهب حدثني سعيد بن أبي  
أيوب انه سمع أبا عبد الله القرمي  
يقول سمعت أبا بردة بن أبي موسى  
الاشعري يقول عن أبيه عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه  
قال ان أعظم الذنوب عند الله ان  
يلقاه بها عبد بعد الكبر التي هي  
الله عنها ان يموت رجل وعليه دين  
لا يدع له قضاء \* حدثنا محمد بن  
المتوكل العسقلاني ثنا عبد  
الرزاق أنا معمر عن الزهري  
عن أبي سلمة عن جابر قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يصلي على رجل مات وعليه دين  
فأتى عيت فقال أعليه دين قالوا نعم  
دينار ان قال صلوا على صاحبكم  
فقال أبو قتادة الانصاري هما على  
يا رسول الله قال فصلي عليه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فلما فتح الله  
على رسوله صلى الله عليه وسلم  
وسلم قال أنا أولى بكل مؤمن من  
نفسه فمن ترك ديناً فلي فضاؤه  
ومن ترك مالا فلي ورثته \* حدثنا  
عثمان بن أبي شيبة وقيس بن سعيد  
عن شريك عن معاذ عن عكرمة  
رفعه قال عثمان وثنا وكيع عن  
شريك عن معاذ عن عكرمة عن  
ابن عباس عن النبي صلى الله  
عليه وسلم مثله قال اشترى من غير  
تبعاء وليس عنده ثمنه فأرجع فيه  
فباعه فتصدق بالرجع على أرامل  
بن عبد المطلب وقال لا اشترى  
بعدها شيئا الا وعندي ثمنه

حدثنا عبد الله بن مسleme القعنبى  
عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج  
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال مثل الغنى ظم  
واذا اتبع أحدكم على ملي فلينبع  
(باب في حسن القضاء)

حدثنا القعنبى عن مالك عن زيد  
ابن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي  
رافع قال استسلف رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بكر اخاه ابل من  
الصدقة فأمرني أن أقضى الرجل  
بكره فقلت لم أجد في الأبل إلا جلا  
خيارا رابعا فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم أعطه اياه فان خيار  
الناس أحسنهم قضاء حدثنا  
أحمد بن حنبل ثنا يحيى عن  
مسعر عن مجارب قال سمعت جابر  
ابن عبد الله قال كان لى على النبي  
صلى الله عليه وسلم دين فقضاني  
وزادني

## (باب في الصرف)

حدثنا القعنبى عن مالك عن ابن  
شهاب عن مالك بن أوس عن عمر  
رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق  
ربا إلا هاهنا وهاهنا والبر بالبر بالاهاه  
وهاهنا والتمر بالتمر بالاهاه وهاهنا  
والشعير بالشعير بالاهاه وهاهنا  
حدثنا الحسن بن علي ثنا بشر  
ابن عمر ثنا همام عن قتادة عن  
أبي الخليل عن مسلم المكي عن أبي  
الاشعث الصنعاني عن عباد بن  
الصامت أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال الذهب بالذهب  
نبرها وعينها والفضة بالفضة نبرها  
وعينها والبر بالبر مدي بمدى والشعير  
بالشعير مدي بمدى والتمر بالتمر  
مدي بمدى والمالح بالمالح مدي بمدى

بسم الله الرحمن الرحيم  
(كتاب المساقاة)

مفاعلة من السقي لانه معظم عملها وأصل منفعتها وأكثرها مؤنة والبعل يجوز مساقاته ولا سقي  
فيه لأن ما فيه من المون يقوم مقام السقي والمفاعلة ما للواحد نحو عاقلة الله أو لوطظ العقد وهو  
منهما فيكون من التعبير بالمتعلق عن المتعلق وهي مستثناة من الخابرة وهي كراء الأرض بما يخرج  
منها ومن يبيع الثمرة والأجارة بها قبل طيبها وقبل وجودها ومن الأجارة الجهولة ومن يبيع الغرر  
إلى غير ذلك قاله عياض وبحث في الأول بأن الأرض غير مكتراة في المساقاة إنما المكترى العامل  
ولذا قالوا في حدها أنها أجارة على العمل في حائط وشبهه بجزء من ربحه واجيب بأن اليأس الذي  
يدخل في المساقاة فيه كراء الأرض بما يخرج منها وذلك كاف في الاستثناء (مالك عن ابن شهاب  
عن سعيد بن المسيب) قال ابن عبد البر أرسله جميع رواية الموطأ وأكثراً أصحاب ابن شهاب ورواه  
منهم طائفة منهم صالح بن أبي الأخضر أي وهو ضعيف فزاد عن أبي هريرة (أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ليهود خيبر) بوزن جعفر مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع وفحل كثير على  
ثمانية برد من المدينة إلى جهة الشام (يوم اقتح خيبر) في صفر سنة سبع عند الجهور وبعد  
ما حاصرها بضع عشرة ليلة ومن قال سنة ست بناء على أن ابتداء التاريخ من شهر الهجرة الحقيقي  
وهو ربيع الأول وفي الصحيحين عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خيبر أراد إخراج  
اليهود منها فسأله أن يقرهم على أن يكفوه العمل وأهم نصف الثمر فقال صلى الله عليه وسلم  
(أقرم فيهما ما أقرم الله) عز وجل لا دلالة فيه لمن قال يجوز المساقاة مدة مجهولة لانه محمول على  
مدة العهد لانه كان عازما على إخراج الكفار من جزيرة العرب كعبته استقبال الكعبة فإنه كان  
لا يتقدم في شيء إلا بوحى فذكر ذلك لليهود منتظرا للقضاء فيهم إلى أن حضرته الوفاة فأتاه الوحي  
فقال لا يبقين دينان بأرض العرب فلما بلغ عمر ذلك فخص عنه حتى أتاه الثبت فأجلهم أولان ذلك  
كان خاصا به صلى الله عليه وسلم ينتظر قضاء الله وقيل لأنهم كانوا عبيدا له كما قال ابن شهاب ويجوز  
بين السيد وعبد ما لا يجوز بين الأجنبيين إذ السيد أخذ ما بيده عند الجميع قاله ابن عبد البر وقال  
الباجي أنه بين لهم ولم يبينه الراوى لأن ظاهره المساقاة أوله كان بعد وصف العمل والاتفاق  
منه على معلوم بعادة أو غيرها قال عياض وقيل ليس المقصود بهذا الكلام عقد المساقاة وإنما  
المقصود به أنها ليست مؤكدة وإن لنا إخراجكم قال القرطبي ويحتمل أنه حد أجل فلم يسمعه  
الراوى فلم ينقله اه وفيه بعد مع الاستغناء عنه بغيره (على أن الثمر) بثلاثة (بيننا وبينكم)  
نصفين كما في الصحيحين عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها  
من غرأ وزرع قال عياض هو مفسر للإيهام في حديث الموطأ فان المساقاة لا تجوز مبهمة والجزء  
فيها ما يتفقان عليه قل أو أكثر (قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن  
رواحه) بفتح الراء ابن ثعلبة بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي الشاعر أحد السابقين شهد  
بدر واستشهد بعثته وكان ثالث الأمر في جادى الأولى سنة ثمان وفيه أن كان لا تقتضى  
التكرار لانه إنما بعثه عاموا واحد أو قتل بعده بأشهر كما رأيت (فيحرص بينه وبينهم ثم يقول إن شئتم  
فلكم) وتضمنون نصيب المسلمين (وإن شئتم فلي) وأضمن نصيبكم (فكانوا يأخذونه) وعن جابر  
حرص ابن رواحة أربعين ألف وسق ولما خيره هم أخذوا الثمرة وأدوا عشرين ألف وسق قال ابن  
مزين سألت عيسى عن فعل ابن رواحة أي يجوز للمتساقين أو الشريكين فقال لا ولا يصلح قسمه  
إلا كيلا إلا أن تختلف حاجتهم ما إليه فيقتسمانه بالحرص قتل أول حرص ابن رواحة للقسمة خاصة  
وقال الباجي يحتمل أنه حرصها بتمييز حق الزكاة لأن مصرفها غير مصرف أرض العنوة لانه يعطىها



فن زاد أو زاد فقدا ربي ولا بأس  
بيدع الذهب بالفضة والفضة  
أكثرهما يدايد واما نسيئة فلا ولا  
بأس بيدع البر بالشعير والشعير  
أكثرهما يدايد واما نسيئة فلا قال  
أبو داود وروى هذا الحديث سعد بن  
أبي عروبة وهشام الدستوائي عن  
قادة عن مسلم بن يسار بإسناده  
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا  
وكيع ثنا سفيان عن خالد عن  
أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني  
عن عباد بن السامت عن النسي  
صلى الله عليه وسلم بهذا الخبر يزيد  
وينقص وزاد قال فإذا اختلفت  
هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم  
إذا كان يدايد

﴿باب في حلية السيف تباع

بالدراهم﴾

حدثنا محمد بن عيسى وأبو بكر  
ابن أبي شيبة وأحمد بن منيع قالوا  
ثنا ابن المبارك ج وثنا ابن العلاء  
أنا ابن المبارك عن سعيد بن  
يزيد حدثني خالد بن أبي عمران عن  
حنش عن فضالة بن عبيد قال أتى  
النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر  
بقلادة فيها ذهب وخرز قال أبو  
بكر وابن منيع فيها خرز معلقة  
بذهب ابتاعها رجل بتسعة دنانير  
أو بسبعة دنانير فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم لا حتى تميز بينه  
وبينه فقال انما أردت التجارة  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
لا حتى تميز بينهما قال فردده حتى ميز  
بينهما وقال ابن عيسى أردت التجارة  
قال أبو داود وكان في كتابه التجارة  
حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث  
عن أبي شجاع - سعيد بن يزيد  
عن خالد بن أبي عمران عن حنش  
الصنعاني عن فضالة بن عبيد قال

الامام للمستحق من غنى وقبر فسلم مما خافه عيسى وانكره وقوله ان شئتم الخ حله عيسى على انه  
أسلم اليهم جميع الثمرة بعد ان حرص ليضمنوا حصص المسلمين ولو كان بهذا معناه لم يجوز لانه يبيع الثمر  
بالثمر بالحرص في غير العربية وانما معناه حرص الزكاة فكأنه قال ان شئتم ان تأخذوا الثمرة على  
ان تؤدوا زكاتها على ما نرسنه والا فأنما اشتريها من النبي بما يشترى به فيخرج بهذا ان حرص وذلك  
معروف لمعرفتهم بسعر الثمر وان جعل على حرص القصة لا اختلاف الحاجة فعناء ان شئتم هذا  
النصيب فلكم وان شئتم فلي بين ذلك أن الثمرة مادامت في رؤس النخل ليس بوقت قصه ثمر المساقاة  
لان على العامل جذها والقيام عليها حتى يجري فيها الكيل أو الوزن فثبت بهذا ان ان حرص قبل  
ذلك لم يكن للقصة الا معنى اختلاف الاغراض وقال ابن عبد البر ان حرص في المساقاة لا يجوز عند  
جميع العلماء لان المساقين ثمر يربحان لا يقسمان الا بما يجوز به يبيع الثمار بعضها ببعض والا  
دخلته المزابنة قالوا وانما بعث صلى الله عليه وسلم من يحرص على اليهود لاحصاء الزكاة لان  
المساكين ليسوا شركاء معينين فلترك اليهود وأكلها رطباً والتصرف فيها أضرب ذلك سهم المسلمين  
قالت عائشة انما أمر صلى الله عليه وسلم بالحرص لكي تحصى الزكاة قبل ان تؤكل الثمار  
تفرق وفيه جواز المساقاة وبه قال الجمهور والائمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ومنعها  
أبو حنيفة مستنداً بوجوه أولها نهي صلى الله عليه وسلم عن المخاربة وهي مشتقة من خير  
أي نهى عن الفعل الذي وقع في خير من المساقاة فحديث الجواز منسوخ وتعقب بان العرب كانت  
تعرف المخاربة قبل الاسلام وهي عندهم كراء الارض بما يخرج منها مأخوذة من الخبرة التي  
هي العلم بالخفيات وقيل الخبر الطرث والمخاربة مشتقة منه ومنه معنى الزارع خبراً وياً  
في الصحابين عن ابن عمر ما مل صلى الله عليه وسلم أهل خير بشرط ما يخرج منها من غرا وزرع  
ثم كان الامر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدا ومن خلافة عمر ثم أجلاهم عمر الى تيماء واربحاء  
وكذا عمل به عثمان والخلفاء بعدهم أفتراهم كانوا يجهلون حديث النهي عن المخاربة أو يدعي  
نسخ الحديث وقد عمل به الصحابة والعمل بالمنسوخ حرام اجماعاً ثانياً ان يهود خير كانوا عبيدا  
للمسلمين ويجوز مع العبد ما يمنع مع الاجنبي والذي قدره لهم صلى الله عليه وسلم من شطر الثمر  
والزرع هو قوت لهم لان نفقة العبد على المالك وتعقب بانهم لو كانوا عبيدا امتنع ضرب الجزية  
عليهم وانما راجعهم الى الشام وفيهم في اقطار الارض لانه اضاعة المال المسلمين وبان ابن رواحة  
قال لهم ان شئتم فلكم وتضمنون نصيب المسلمين وان شئتم فلي واضمن نصيبكم والسيد على قوله  
لا يصح ضمانه عن عبده لانه لا يملك عندهم اذ ماله للسيد فهذا يدل على انهم كانوا مالكيين ثالثها  
نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر والاجرة هنا فيها غرر ولا يدري هل تسلم الثمرة أم لا  
وعلى سلامتها لا يدري كيف تكون وما مقدارها وأجيب بأن حديث الجواز خاص والنهي عن  
الغرر عام والخاص يهدم على العام رابعها ان الخبر اذا ورد على خلاف القواعد رد اليها وحديث  
الجواز على خلاف ثلاث قواعد يبيع الغرر والاجرة بمجهول ويباع الثمرة قبل بدو صلاحها  
والكل حرام اجماعاً وأجيب بأن الخبر انما يجب رده الى القواعد اذا لم يعمل به اما اذا عمل به قطعنا  
بازادة معناه فيعتقد ولا يلزم الشارع اذا شرع حكماً ان يشرعه مثل غيره بل له ان يشرع ماله  
تظير وما لا تظيره فدل ذلك على انها مستثناة من تلك الاصول للضرورة اذ لا يقدر كل أحد على القيام  
بشجره ولا زرعه خامسها ان ذلك لا يجوز قياساً على نهي الماشية ببعض غنائمها وأجيب  
بأن الماشية لا يتعدى بيعها عند الجزع عن القيام بها بخلاف الزرع الصغير والثمر (مالك عن  
ابن شهاب عن سليمان بن يسار) مرسل في جميع الموطآت وجاء عن ابن عباس ومعاوية  
سليمان منه صحيح قاله أبو عمر وقد وصله أبو داود وابن ماجه من حديث ميمون بن مهران عن

اشترى يوم خيبر ثلاثة باقى عشر  
دينار وافيه ذهب وخرز فقصاتها  
فوجدت فيها أكثر من اثني عشر  
دينار فذكرت ذلك للنبي صلى  
الله عليه وسلم فقال لا تباع حتى  
تفصل \* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا  
الليث عن ابن أبي جعفر عن  
الجراح أبي كثير حدثني حنش  
الصنعاني عن فضالة بن عبيد  
قال كنا مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يوم خيبر نبيع  
اليهود الاوقية من الذهب بالدينار  
قال غير قتيبة بالدينارين والثلاثة  
ثم اتفقا فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا تبعوا الذهب بالذهب  
الا وزن بوزن

باب في اقتضاء الذهب من

الورق

\* حدثنا موسى بن اسماعيل ومحمد  
ابن محبوب المعنى واحد قال ثنا  
جاء عن ممالك بن حرب عن سعيد  
ابن جبير عن ابن عمر قال كنت  
أبيع الابل بالبيع فأبيع بالدينارين  
وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم  
وأخذ الدينارين أخذ هذه من هذه  
وأعطى هذه من هذه فأبى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو  
في بيت حفصة فقالت يا رسول الله  
رويتك أسألك أنى أبيع الابل  
بالبيع فأبيع بالدينارين وأخذ  
الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ  
الدينارين أخذ هذه من هذه وأعطى  
هذه من هذه فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا بأس ان تأخذها  
بسعريومها ما لم تفرقا وينكحائى  
\* حدثنا حسين بن الاسود ثنا  
عبيد الله أنا امير ائيل عن ممالك  
باسناده وبعناه والاول اتم لم يذكر  
بسعريومها

مقسم عن ابن عباس وأبو داود من طريق ابراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن جابر (ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة الى خيبر فيعرض بينه وبين يهود خيبر)  
لهم يزق الزكاة من غيرها لاختلاف المصرفين أو للقسمة لاختلاف الحاجة كما هو فيه جواز  
التعرض لذلك وبه قال الاكثر ولم يحزه سفيان الثوري بحال وقال انما على رب الحائط اخراج عشر  
ما يصير بيده وقال الشعبي الخرمي اليوم بدعة كان يرى نسخته بالنهي عن المزابنة وأجازة داود  
في النخل خاصة ودفع حديث ابن المسيب عن عتاب بن أسيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعثه وأمره ان يخرص العنب ويؤدى زكاته زيبيا كما يؤدى زكاة النخل ثم رابا أنه مرسل لان عتابا  
مات قبل مولد ابن المسيب وبأنه انفرده به عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سعيد وليس  
بالقوى قاله ابن عبد البر ودعوى الارسل بمعنى الانقطاع مبنى على قول الواقدي ان عتابا مات يوم  
مات أبو بكر الصديق لكن ذكر ابن جرير الطبري انه كان عاملا لعمر على مكة سنة احدى وعشرين  
وقد ولد سعيدا سنتين مضتا من خلافة عمر على الاصح فسماعه من عتاب ممكن فلا انقطاع وأما  
عبد الرحمن بن اسحق فصدوق احتج به مسلم وأصحاب السنن (قال في معجمه حليا) ضبط بفتح  
فمكون على انه مفرد وبضم فكسر وشدا الياء على الجمع (من حلى نسا ثم فقالوا هذا لك وخفف  
عنا وتجاوز في القسم) اجله وانغض فيه قال الباجي رابا انه ان يستزله كما قال تعالى ود كثير من  
أهل الكتاب لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا وقال تعالى ودوا لو تكفرون كما كفروا ولم  
يعاقبهم امثالا لقوله فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره (فقال عبد الله بن رواحة يا معشر يهود  
والله انكم لمن أبغض خلق الله الى) قتلتم أنبياء الله وكذبتم على الله كما زاده في حديث جابر (وما ذاك)  
أى البغض (بجامل على ان أحيف) بفتح الهمزة وكسر الحاء أجور (عليكم) لانه يكون ظلما وفي  
الحديث الظلم ظلمات يوم القيامة وفيه ان المؤمن وان أبغض في الله لا يحمله البغض على ظلم  
من أبغض (فأما ما عرضتم من الرشوة) بتثنية الراء (فانها صحت) أى حرام (وانا لانا كلها)  
لحرمتها بلا خلاف بين المسلمين قال جماعة من المفسرين في قوله تعالى في اليهود سمعوا عن الكذب  
أكلون للصحة انه الرشوة في الحكم وقيل كل ما لا يحل كسبه (فقالوا هذا) العدل (قامت  
السموات) فوق الرأس بغير عمد (والارض) استقرت على الماء تحت الاقدام قال أبو عمر فيه دليل  
على ان الرشوة عند اليهود حرام لقولهم هذا لولا حرمة في كتابهم ما عيرهم الله بقوله أكلون  
للسحت وهو حرام عند جميع أهل الكتاب وفيه ان ما يأخذه الحاكم أو الشاهد على الحكم بالحق  
أو الشهادة به رشوة وكل رشوة صحت وكل صحت حرام لا يحل للمسلم أكله بلا خلاف بين المسلمين  
والعمل بخبر الواحد لا يلزم به الحكم ما بعث صلى الله عليه وسلم ابن رواحة وحده (قال مالك  
اذا ساق الرجل النخل وفيها البياض فما زدرع) أى زرع (الرجل الداخل) أى عامل المساقاة  
(في البياض فهو له) لقوله صلى الله عليه وسلم على ان الثمر بيننا وبينكم فلم يشترط الانصف الثمر  
وذلك وقت تبين الحقوق فظاهره ان ذلك جبيع ما يكون له وأيضا فالارض بيد العاملين وانما الرجاء  
ما مرطه دون سائر ما بأيديهم ولذا انفر دوا عسا كنها ومن ارعها وغير ذلك وما جاء انه صلى الله عليه  
وسلم أعطاها على ان يعملوها ويرزعوها ولهم شرط ما يخرج منها يحتمل ان يكون في عقد بين قاله  
الباجي (فان اشترط صاحب الارض انه يزرع في البياض لنفسه فذلك لا يصلح لان الرجل الداخل  
في المال يسقى لرب الارض فذلك زيادة زاده عليه) والزيادة ممنوعة (وان اشترط الزرع بينهما فلا  
بأس بذلك اذا كانت المؤنة كلها على الداخل في المال البذر والسقي والعلاج كله) بيان للمؤنة لما  
جاء انه صلى الله عليه وسلم عاملهم في البياض والسواد على النصف (فان اشترط الداخل في المال على  
رب المال ان البذر عليه فذلك غير جائز لانه قد اشترط على رب المال زيادة زاده عليه) وهي



(باب في الحيوان بالحيوان)

نسبته

\* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا حماد عن قتادة عن الحسن عن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسبته

(باب في الرخصة)

\* حدثنا حفص بن عمر ثنا حماد ابن سلمة عن محمد بن اسحق عن يزيد ابن أبي حبيب عن مسلم بن جبير عن أبي سفيان عن عمرو بن حريث عن عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ان يجهز جيشا فتفدت الابل فأمره ان يأخذ في قلاص الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعير ين الى ابل الصدقة

(باب في ذلك اذا كان يدايد)

\* حدثنا يزيد بن خالد الهمداني وقتيبة بن سعيد الثقفي ان الليث حدثهم عن أبي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى عبدا بعبدين

(باب في الثمر بالتمر)

\* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الله بن يزيد ان زيدا أبا عياش أخبره انه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضا بالسلت فقال له سعد أيهما أفضل قال البيضا فنهاه عن ذلك وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن شراء التمر بالطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أينقص الرطب اذا ييس قالوا نعم فنهاه عن ذلك قال أبو داود رواه اسمعيل بن أمية فحرم مالك \* حدثنا الربيع بن نافع أبو توبة ثنا معاوية يعني ابن سلام عن يحيى

مجموعة (وانما تكون المساقاة على ان الداخل في المال المؤنة كلها والنفقة ولا يكون على رب المال منها شيء فهذا الوجه المساقاة المعروف) الذي لا يجوز غيره (قال مالك في العين تكون بين الرجلين فينقطع ماؤها فيريد أحدهما ان يعمل في العين ويقول الآخر لا أجدها أعمل به انه يقال للذي يريد ان يعمل في العين اعمل وانفق ويكون لك الماء كله نسقي به حتى يأتي صاحبك بنصف ما أنفقت فإذا جاء بنصف ما أنفقت أخذ حصته من الماء وانما أعطى الاول الماء كله لانه أنفق ولو لم يدرك شيئا يعمل به لم يعلق) بفتح اللام أي لم يلزم (الاخر من النفقة شيء) لان انفاقه لم يقد شيئا (واذا كانت النفقة كلها والمؤنة على رب الحائط ولم يكن على الداخل في المال شيء الا انه يعمل بسببه انما هو أجبر ببعض الثمرة فان ذلك لا يصلح لانه لا يدري كم اجارته اذا لم يسم له شيئا يعرفه ويعمل عليه لا يدري أينقل ذلك أم يكثر) فهي اجارة فاسدة (قال مالك وكل مقارض) بكسر الراء (أو مساق فلا ينبغي له ان يستثنى من المال ولا من النخل شيئا بدون صاحبه وذلك انه يصير أجيرا بذلك يقول أساقبك على أن تعمل لي في كذا وكذا نخلة تسقيها وتأربها) بضم الموحدة وكسر هاء تلحقها وتصلحها (وأفارضك في كذا وكذا من المال على أن تعمل لي عشرة دنائير است مما أفارضك عليه فان ذلك لا ينبغي ولا يصلح) لخلاف سنة المساقاة والقراض كما أفاده بقوله (وذلك الامر عندنا) بالمدينة (والسنة في المساقاة التي يجوز لب الحائط ان يشترطها على المساق) بفتح القاف (شد الحائط) بالشين المنقوطة وهو الاكثر عن مالك أي تحصين الزروب ويروى عنه بالسين المهملة يعني شد الثمة قاله أبو عمرو ونقل في المشارق عن يحيى الاندلسي ان ما خطر برزب فبالجمجمة وما كان يجردار فبالهمزة والحظائر بالطاء المججمة جمع حظيرة هي العيذان التي بأعلى الحائط لتتبع من الترسور عليه وقال ابن قتيبة هو حائط البستان الباسجي مثل أن يسترخي رباط الحظيرة فيشترط على العامل شدة (وخم العين) بالخاء المعجمة وشدة الميم تنقيتها والخموم النقي ورجل مخموم القلب أي نقيه من الغل والحسد (وسرو) بفتح المهملة وسكون الراء ثم واو أي كنس (الشرب) بفتح المعجمة والراء وموحدة جمع شربة وهي حياض يستنقع فيها الماء حول الشجر وقال ابن حبيب تنقية الحياض التي تكون حول الشجر وتحصين حروفها ونجى الماء اليها الباسجي وروى سوق الشرب وهو جلب الماء الذي يسقي به (وابار) بكسر الهمزة وشدة الموحدة (النخل) أي تذكيرها (وقطع الجريد) من النخل اذا كسرت وقد يفعل مثله بالاشجار لقطع قضبان الكرم (وجد الثمر) أي قطعه (هذا واشباهه) كرم القف وهو الخوض الذي فيه الدلو ويجري منه الى الضفيرة (على ان للمساق شطر) أي نصف (التمر أو أقل من ذلك أو أكثر اذا تراضيا عليه غير ان صاحب الاصل لا يشترط ابتداء عمل جديد) بالجيم (يحدثه العامل فيها من ثم يحرثها أو عين يرفع رأسها أو غراس يغرسه فيها يأتي بأصل ذلك من عنده أو ضفيرة) بالضاد المعجمة موضع يجتمع فيه الماء كالصهر يج وقال الباسجي هي عيذان تنسج وتضفر وتطين ويجتمع فيها الماء كالصهر يج (ينبها تعظم فيها نفقته) فيمنع اشتراط هذا (وانما ذلك بمنزلة ان يقول رب الحائط لرجل من الناس ابن لي ههنا بيتا أو احفر لي بئرا أو أجر لي عينا أو اعمل لي عملا بنصف ثمر حائطي هذا قبل أن يطيب ثمر الحائط ويحصل بيعه فهذا بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها) فيمنع كذلك لدخوله في النهي (فأما اذا طاب الثمر وبدأ صلاحه) تفسير لطيبه (وحصل بيعه ثم قال رجل لرجل اعمل لي بعض هذه الاعمال لعمل بسمي له بنصف ثمر حائطي هذا فلا بأس بذلك) أي يجوز (و) وجهه انه (انما استأجره بشيء معروف معلوم قدر آه ورضيه) فهي اجارة صحيحة (فأما المساقاة فانه ان لم يكن للحائط) أي البستان (ثمر أو قل ثمره أو فسد فليس له الا ذلك وان الاجير لا يستأجر الا بشيء مسمى لا تجوز الاجارة الا بذلك وانما الاجارة بيع من البيوع) لانها بيع منافع

ابن أبي كثير أنا عبد الله بن أبي  
عياش أخبرني أنه سمع سعد بن أبي  
وقاص يقول نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر  
نسبة قال أبو داود ورواه عمران بن  
أبي أنس عن مولى لبني مخزوم عن  
سعد بن وهب \* حدثنا أبو بكر بن  
أبي شيبة ثنا ابن أبي زائدة عن  
عبيد الله عن نافع عن ابن عمران  
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع الثمر بالتمر كسلا وعن بيع  
العنب بالزبيب كسلا وعن بيع  
الزروع بالخضرة كسلا

((باب في بيع العرايا))

\* حدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن  
وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب  
أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت  
عن أبيه أن النبي صلى الله عليه  
وسلم رخص في بيع العرايا بالتمر  
والرطب \* حدثنا عثمان بن أبي  
شعبة ثنا ابن عيينة عن يحيى بن  
سعيد عن بشير بن يسار عن سهل  
ابن أبي حنيفة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر  
بالتمر ورخص في العرايا أن تباع  
بخرصها يأكلها أهلها وطبا

((باب في مقدار العرية))

\* حدثنا عبد الله بن مسلمة ثنا  
مالك عن داود بن الحصين عن مولى  
ابن أبي أحمد قال أبو داود وقال لنا  
القعنبي فيما قرأ على مالك عن أبي  
سفيان وأبيه قزمان مولى ابن أبي  
أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رخص في بيع  
العرايا دون خمسة أوسق أو في  
خسة أوسق ثنا داود بن الحصين  
((باب تفسير العرايا))

\* حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني  
ثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن

(أما يشتري منه عمله ولا يصلح ذلك إذا دخله الغرر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع الغرر) وقد علم أن الإجارة بيع قال ابن عبد البر أراد مالك الفرق بين المساقاة والأجارة وأن  
المساقاة أصل في نفسها كالقراض لا يقاس عليها شيء من الإجازات والأجارة عنده وعند جمهور  
الفقهاء بيع وقالت الظاهرية ليست من البيوع لأنها منافع لم تخلق وقد نهى صلى الله عليه وسلم  
عن بيع ما لم يخلق وإنما ليست عينا وليست البيوع إلا في الأعيان قالوا فالإجارة بيع منفرد بسنة  
كالساقاة والقراض (قال مالك السنة في المساقاة عندنا أنها تكون في أصل كل نخل أو كرم) ثم  
العنب (أوزيتون أو رمان أو فرسك) بكسر الفاء واسكان الراء وكسر الميم - ملة وكاف الخوخ أو  
ضرب منه أحر أجرد أو ما ينفلق عن فواه (أو ما أشبه ذلك من الأصول جائز لأبى بن علي أن لرب  
المال نصف الثمر أو ثلثه أو ربعه أو أكثر من ذلك أو أقل) فالشرط علم قدر الجزء قل أو أكثر  
(والمساقاة أيضا تجوز في الزرع إذا خرج) من الأرض (واستقل فجوز صاحبه عن سقيه وعمله  
وعلاجه فالمساقاة في ذلك أيضا جائزة) ومنعها الشافعي إلا في النخل والكرم لأن ثمرها بائن من  
شجره يحيط النظر به قال ابن عبيد البر وهذا ليس بين لأن الكمثرى والتين وحب الملوك والرومان  
والأترج وشبه ذلك يحيط النظر بها وإنما العلة أنه ان المساقاة إنما تجوز فيما يخص والخمر لا تجوز  
إلا فيما وردت به السنة فأخرجته عن المزابنة كما أخرجت العرايا عنها النخل والعنب خاصة (ولا  
تصلح المساقاة في شيء من الأصول مما تحل فيه المساقاة إذا كان فيه ثمر قد طاب وبدل أصله وحل  
بيعه) لعدم الضرورة الداعية لجواز البيع حيثئذ (وأما ينبغي أن يساقى من العام المقبل وأما  
مساقاة ما حل بيعه من الثمار إجارة لأنه إنما يساقى صاحب الأصل ثمره فإدخاله على أن يكفيه  
أياه ويجزئه) يقطعه (عنزلة الدنانير والدراهم يعطيه أياها وليس ذلك بالمساقاة وإنما المساقاة ما بين  
أن يجزئ النخل إلى أن يطيب الثمر ويحل بيعه) وليس ذلك أيضا بالإجارة قال مالك أن وقعت فسخ  
العقد ما لم يفت ولا تكون إجارة لأن المساقاة تضمن أن على العامل النصفة على رقيق الحائط  
وجميع المؤن وإن لم يكن ذلك معلوما ولا يجوز ذلك في الإجارة (ومن ساقى ثمر في أصل قبل أن يبدو  
صلاحه ويحل بيعه فتلك المساقاة بعينها جائزة) قال أبو عمر كل من أجاز المساقاة إنما أجازها فيما  
لم يخلق أو فيما لم يبد صلاحه والمساقاة والقراض أصلا من مخالفات البيوع وكل أصل في نفسه يجب  
تسليمه وأجازها أصحابنا لأن الإجارة (ولا ينبغي أن تساقى الأرض البيضاء وذلك أنه يحل لصاحبها  
كرؤها بالدينار والدراهم وما أشبه ذلك من الأغنياء المعلومه) يريد إلا الطعام أو ما ينبت منه فإن  
مذهب منعهما (فأما الذي يعطى أرضه البيضاء بالثلث أو الربع مما يخرج منها فذلك مما يدخله  
الغرر لأن الزرع يقل مرة ويكثر مرة وربما هلك وأسا فيكون صاحب الأرض قد ترك كراء معلوما  
يصلح أن يكرى أرضه به وأخذ أمره أغررا لا يدري أين أم لا فهذا مكروه أي حرام) وقد نهى صلى  
الله عليه وسلم عن المخاربة وهي كراء الأرض بجزء مما يخرج منها (وأما مثل ذلك مثل رجل  
استأجر أجير السفر بشيء معلوم ثم قال الذي استأجره أجير هل لك أن أعطيك عشر ما أربح  
في سفرى هذا إجارة لك فهذا لا يحل ولا ينبغي) لأنه ترك العقد الصحيح إلى عقد فاسد (ولا ينبغي  
لرجل أن يؤجر نفسه ولا أرضه ولا سفينته إلا بشيء معلوم لا يزول) ينتقل (إلى غيره) وبه قال  
الجمهور وأجاز طائفة من التابعين ومن بعدهم أن يعطى سفينته ودابته وأرضه بجزء مما يربزه  
الله قياسا على القراض (وأما فرق) بالتشديد أي الشرع (بين المساقاة في النخل) فيجوز (والأرض  
البيضاء) فيمنع (أن صاحب النخل لا يقدر على أن يبيع ثمرها حتى يبدو صلاحه) للنهي عنه  
(وصاحب الأرض يكرها وهي أرض بيضاء لا شيء فيها) لعدم النهي (والأمر عندنا في النخل  
أيضا أنها تساقى السنين الثلاث والأربع وأقل من ذلك وأكثر وذلك الذي سمعته) فيجوز سنين



الحرف من عبد الله بن سعيد  
 الانصاري انه قال العربية الرجل  
 يعري الرجل النخلة أو الرجل  
 يستثنى من ماله النخلة أو الاثنين  
 يأكلها فيبيعها بقر أو حدثنا هناد  
 ابن السري عن عبدة عن ابن  
 امحق قال العرايات يرب الرجل  
 للرجل النخلات فيشق عليه ان  
 يقوم عليها فيبيعها بمثل خرصها  
 ((باب في بيع الثمار قبل ان يبدو  
 صلاحها))

\* حدثنا عبد الله بن مسلمة الفغفي  
 عن مالك عن نافع عن عبد الله بن  
 عمر ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن بيع الثمار حتى  
 يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري  
 \* حدثنا النقيبى عبد الله بن محمد  
 ثنا ابن عليه عن أيوب عن نافع  
 عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم نهى عن بيع النخل  
 حتى يزهو وعن السبيل حتى يبيض  
 ويامن العاهة نهى البائع  
 والمشتري \* حدثنا حفص بن  
 عمر القرى ثنا شعبه عن يزيد بن  
 خير عن مولى لقريش عن أبي  
 هريرة قال نهى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن بيع الغنم  
 حتى تقسم وعن بيع النخل حتى  
 تحرز من كل عارض وان يصلى  
 الرجل بغير حزام \* حدثنا أبو

بكر محمد بن خلاد الباهلي ثنا يحيى  
 ابن سعيد عن سليم بن حيان أنا  
 سعيد بن ميناء قال سمعت جابر بن  
 عبد الله يقول نهى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ان تباع الثمرة حتى  
 تشقق قبيل وما تشقق قال تحمار  
 وتصفار وبؤ كل منها \* حدثنا  
 الحسن بن علي ثنا أبو الوليد عن  
 جاد بن سلمة عن حميد عن أنس ان

معلومة عند الجمهور ولا مدة مجهولة خلافا للتأهية وطائفة تعلقا بظاهر قوله أفرمكم ما أفرمكم الله  
 ومهرت الاجوبة عنه (وكل شئ مثل ذلك من الاصول بمنزلة النخل يجوز فيه لمن ساقى من السنين  
 مثل ما يجوز في النخل) من المدة المعلومة قلت أو كثرت ما لم تكثر جدا (قال مالك في المساقى)  
 بكسر القاف (انه لا يأخذ من صاحبه الذي ساقاه شيئا من ذهب ولا ورق يزداده ولا طعام ولا  
 شيئا من الاشياء لا يصلح ذلك) لا يجوز (و) كذلك (لا ينبغي أن يأخذ المساقى) بفتح القاف  
 (من رب الحائط شيئا يزيد اياه من ذهب ولا ورق ولا طعام ولا شئ من الاشياء والزيادة فيما  
 بينهما) على جزئه المعلوم (لا يصلح) لانه يعود الجزء مجهولا ولا خلاف في ذلك (والمقارض أيضا  
 بهذه المنزلة لا يصلح) لانه (اذا دخلت الزيادة في المساقاة أو المقارضة صارت اجارة وما دخلته  
 الاجارة فانه لا يصلح ولا ينبغي أن تقع اجارة بأمر غرر لا يدري أيكون أم لا أو يقل أو يكثر)  
 فتفسد الاجارة (وفي الرجل يساقى الرجل الارض فيها النخل أو الكرمة أو ما أشبه ذلك من  
 الاصول فتكون فيها الارض البيضاء قال مالك اذا كان البياض تبع للاصل وكان الاصل أعظم  
 ذلك وأكثر فلا بأس بمساقاته وذلك ان الاصل أعظم ذلك وأكثر فلا بأس بمساقاته وذلك ان يكون  
 النخل الثلثين أو أكثر ويكون البياض الثلث أو أقل من ذلك وذلك ان البياض حينئذ تبع للاصل  
 وعلى ذلك تأويل الحديث في المدونة فقال مالك وكان البياض في خير يسير بين أضعاف السواد  
 والمتهور ما قال هنا الثلث يسير وعليه فيجوز دخوله في عقد المساقاة والغاؤه للعامل سواء كان  
 بين أضعاف السواد أو انفر دناجيه من الحائط فيهما وفيها مالك الغاؤه للعامل وهو أحب الى  
 واعترض بأنه صلى الله عليه وسلم لم يبلغه للعامل وهو انما يفعل الرجوع وأجلب عبد الحق بأن في  
 حديث آخر الغاؤه الباجي وحكم ما منع مساقاته حكم البياض مع الشجرة (واذا كانت الارض  
 البيضاء فيها نخل أو كرم أو ما يشبه ذلك من الاصول فكان الاصل الثلث أو أقل والبياض الثلثين  
 أو أكثر جاز في ذلك الكراء وحرمت فيه المساقاة) قال الباجي يريد اذا جعلا ما اذا أفردت النخل  
 بالمساقاة فيجوز (وذلك ان من أمر الناس أن يساقوا الاصل وفيه البياض وتكرى الارض وفيها  
 الشئ اليسير من الاصل أو يباع المصنف أو السيف وفيهما الخلية من الورق بالورق) متعلق ببيع  
 (أو القلادة) ما يعلق في العنق (أو الخاتم وفيهما الفصوص) جمع فص مثلث الفاء (و) فيها  
 (الذهب) تباع (بالدنانير ولم تزل هذه البيوع جائزة ببايعها الناس ويتنازعونها ولم يأت في ذلك شئ)  
 نص من سنة ولا كتاب (موصوف موقوف عليه اذ لو بلغه كان حراما أو قصر عنه كان حلالا)  
 وحينئذ فيرجع الى عمل المدينة كما قال (والامر في ذلك عندنا الذي عمل به الناس وأجازوه فيما  
 بينهم انه اذا كان الشئ من ذلك الورق أو الذهب تبع لما هو فيه) من الجوهر ونحوه (جازيعة  
 وذلك أي يكون النصل أو المصنف أو الفصوص قيمة الثلثان أو أكثر والخلية قيمتها الثلث أو أقل)  
 قسین ان التبعية بالثلث فأقل

#### ((الشرط في الرقيق في المساقاة))

(مالك ان أحسن ما سمع في عمال الرقيق في المساقاة يشترطهم المساقى) بفتح القاف (على صاحب  
 الاصل انه لا بأس بذلك) قال الباجي يريد الذين كانوا أعماله وقت المساقاة وقد قال مالك في المدونة  
 لا يجوز لصاحب الحائط أن يشترط اخراجهم الا أن يكون قد أخرجهم قبل ذلك فعلى هذا يكون  
 اشتراط العامل اهم على وجه رفع اللباس ويحتمل أن يكون على وجه اقرار رب الحائط انهم في  
 حائطه عند عقد المساقاة (لانهم عمال المال فهم بمنزلة المال لا منفعة فيهم للداخل) يريد ان ظهور  
 المال وقوته يعلمهم ولهم فيه تأثير فكانوا بمنزلة المال الذي فيه صلاح الحائط اه (الا انه يخفف عنهم  
 المؤنة وان لم يكونوا في المال اشتدت) قويت (مؤنته) لعدم المساعد (وانما ذلك بمنزلة المساقاة في

النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد \* حدثنا أحمد ابن صالح ثنا عنبسة بن خالد حدثني يونس سألت أبا الزناد عن بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه وما ذكر في ذلك فقال كان عسرة ابن الزبير يحدث عن سهل بن أبي حنيفة عن زيد بن ثابت قال كان الناس يتبايعون الثمار قبل أن يبدو صلاحها فإذا جدد الناس وخضر تقاضى بهم قال المبتاع قد أصاب الثمر الدمان وأصابه قشام وأصابه مراض طاهات يخضبون بها فلما كثرت خصومتهم عند النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كالمشورة يشير بها فامالوا فلا يتبايعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها لكثرة خصومتهم واختلافهم \* حدثنا اسحق بن اسمعيل الطالقاني ثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ولا يباع الا بالدينار أو الدرهم الا العربا (باب في بيع السنين) \* حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قال ثنا سفيان عن حماد الاعرج عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين ووضع الجوايح \* حدثنا مسدد ثنا جاد عن أيوب عن أبي الزبير وسعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المعاومة وقال أحدهما بيع السنين (باب في بيع الغرر)

العين والنضج) بالاضاد المجهمة أي الماء الذي يحمله الناضج وهو الجمل (ولن تجد أحدا يساقى في أرضين) بالثنية (سواء) بالجر صفة أي مستويين (في الاصل والمنفعة أحدهما بعين واحدة) بواو فألف فثلاثة فنون فهاهنا لا تنقطع (غزيرة) كثيرة الماء (والاخرى) تسقى (بنضج على شئ واحد) كعبير (لحفة مؤنة العين وشدة مؤنة النضج قال وعلى هذا الامر عندنا والواحدة الثابت) أي الدائم (مازها التي لا تغور ولا تنقطع) قال الباجي الرواية المشهورة عن يحيى وغيره واحدة بناء بنقطتين وهو خلاف ما قال أبو عبيد في الغريبين وصاحب العين انه بالمثلثة بمعنى الدائم ولم يذكره بقوية اه وفي البارع استوثق من الماء اذا استكثر بناء مثناة (وايس للمساقى) بالنضج (أن يعمل بعمل المال في غيره) الباجي يريد من وجدته في الحائط من رقيق وعمال فان كان للعامل استعمالهم فيما شاء (ولا ان يشترط ذلك على الذي ساقاه) فان استعمالهم في غيره بالشرط منع ولم يفسد بشرط فسدت لانها زيادة فان قامت بالعمل رد الى أجر مثله (ولا يجوز للذي ساقى) أي العامل (أن يشترط على رب المال رقيقا يعمل بهم في الحائط ليسوا فيه حين ساقاه اياه) لانه زيادة (و) كذا (لا ينبغي لرب المال أن يشترط على الذي دخل في ماله بمساقاة) أي العامل (أن يأخذ من رقيق المال أحدا يخرج منه من المال وانما مساقاة المال على حاله الذي هو عليه) لان المساقاة مبنية على منافاة ازدياد أحدهما على ما عقدا الا أن مال الكاجر للعامل شرط اليسير كعبود اية في الحائط الكبير لا الصغير لان فيه شرط جميع العمل حيث (فان كان صاحب المال يريد أن يخرج من رقيق المال أحدا فيخرج منه قبل المساقاة أو يريد أن يدخل فيه أحدا فيقبل ذلك قبل المساقاة ثم يساقى بعد ذلك ان شاء) يخرج من الخطر (ومن مات من الرقيق أو غاب أو مرض فعلى رب المال أن يخلفه) يأتي بيده لان ذلك من جنس ما يلزم العامل الاتيان به لانه انما يساقى ليسقى الحائط على صفته التي كان عليها ثم على العامل ما زاد فاذا لم يكونوا معه لم يمكنه عمل ما زاد على عملهم

((بسم الله الرحمن الرحيم))  
((كتاب كراء الارض))

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ المدني المعروف بربيعة الراي (عن حنظلة بن قيس) ابن عمرو بن حصن (الزرقى) الانصارى التابعي الكبير قيل وله رواية (عن رافع بن خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة واسكان التحيبة وجيم ابن رافع بن عدي الانصارى الاوسى أول مشاهده أحد ثم الحنظلي مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين وقيل قبل ذلك (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع) جمع مزرعة وهي مكان الزرع وظهوره منع كرائها مطلقا واليه ذهب الحسن وطاوس وأبو بكر الاصح قال لانها اذا استؤجرت وخربت لعلها يحترق زرعها فيردها وقد زادت وانتفع ربحها ولم يتفقد المستأجر ومن حجتهم حديث العيصين وغيرهما مرفوعا من كانت له أرض فليرزقها فان لم يستطع أن يرزقها وعجز عنها فليعطيها أخاه المسلم ولا يؤجرها فان لم يفعل فليمسك أرضه (قال حنظلة فساءلت رافع بن خديج) أنهى عن كرائها (بالذهب والورق) الفضة (فقال) وفي رواية للشيخين قال لا انما نهى عنه بعض ما يخرج منها (اما بالذهب والورق فلا بأس به) يحتمل انه قال ذلك اجتهدا أو علم ذلك بالنص على جوازه وقد روى أبو داود والنسائي بإسناد صحيح عن ابن المسيب عن رافع قال نهى صلى الله عليه وسلم عن الحاقلة والمزابنة وقال انما يرزق ثلاثة رجل له أرض ورجل منع أرضا ورجل أكرى أرضا بذهب أو فضة وهذا يرجح ان ما قاله رافع مرفوع لكن بين النسائي من وجه آخر ان المرفوع منه النهى عن الحاقلة والمزابنة وان بقيته مدرج من كلام ابن المسيب وقد تأول مالك وأكثرا أصحابه أحاديث المنع على كرائها بالطعام أو بما



حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة

قالا ثنا ابن ادريس عن عبيد الله  
عن أبي الزناد عن الاصرح عن أبي  
هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى عن بيع الغرور زاد عثمان  
والخصاء \* حدثنا قتيبة بن سعيد  
وأحمد بن عمرو بن السرح وهذا  
لفظه قالا ثنا سفيان عن الزهري  
عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي  
سعيد الخدري ان النبي صلى الله  
عليه وسلم نهى عن بيعتين وعن  
لبنين أما البيعتان فالامانة  
والمناذرة وأما اللبستان فاشتمال  
الصماء وان يحتجب الرجل في ثوب  
واحد كاشفا عن فرجه أو ليس  
على فرجه منه شيء \* حدثنا  
الحسن بن علي ثنا عبد الرزاق  
أنا معمر عن الزهري عن عطاء  
ابن يزيد الليثي عن أبي سعيد  
الخدري عن النبي صلى الله عليه  
وسلم هذا الحديث زادوا اشتمال  
الصماء يشتمل في ثوب واحد يضع  
طرفي الثوب على عاتقه الايسر  
ويبرز شقه الايمن والمناذرة ان  
يقول اذا نبذت هذا الثوب فقد  
وجب البيع والامانة ان يمس  
بيده ولا ينشره ولا يقلبه اذامه  
وجوب البيع \* حدثنا أحمد بن  
صالح ثنا عتبة ثنا يونس عن  
ابن شهاب قال أخبرني عامر بن  
سعيد بن أبي وقاص ان أبا سعيد  
الخدري قال نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يعني حديث سفيان  
وعبد الرزاق جميعا \* حدثنا  
عبد الله بن مسلمة عن مالك عن  
نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
بيع جبل الحبل \* حدثنا أحمد بن  
حنبل ثنا يحيى عن عبيد الله عن

تنبه كقطن وكان الاخشب الخطب وأجازوا كراءها بما سوى ذلك لحديث أحمد وأبي داود  
وابن ماجه عن رافع مرفوعا من كانت له أرض فليزرعها أو يزرعها أخاه ولا يكرهاه ثلث ولا ربع  
ولا بطعام مسهي وتأولوا النهي عن المحاقلة بأنها كراء الأرض بالطعام وجعلوه من باب الطعام  
بالطعام نسبة لان اشافي يقدر انه باق على مذهب الأرض كانه باعه بطعام فصار بيع طعام بطعام  
لاجل وأجاز الشافعي وأبو حنيفة كراءها بكل معلوم من طعام وغيره ما في الصحيح عن رافع بعد  
قوله اما بالذهب والورق فلا بأس به انما كان الناس يؤاخذون على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم على الماذيات واقبال الجداول في ذلك هذا ما رواه مسلم هذا فلذلك زجر عنه صلى الله عليه وسلم  
واما بشيء معلوم مضمون فلا بأس به ان علة النهي الغرور واما بالذهب أو ورق فلم ينه عنه فكلهما  
ما في معناهما من الاثمان المعلومة والمذايات بكسر الذا لوقتها معربة لا عربية مسايل الماء  
السكرار سمى بذلك ما ينبت على الخافقين مجازا للمباورة وأجاز أحمد كراءها بجزء مما يزرع فيها  
لحديث المساقاة وقال انه أصح من حديث رافع لا اضطراب ألفاظه وبأنه يرويه مرة عن عمومته  
ومرة بالواسطة ورد بأنه يمكن أنه سمعه من عمومته ومن المصطفى فكان يرويه بالوجهين وأما  
اختلاف ألفاظه فمن الرواة وليس فيها ما يتدافع بحيث لا يمكن الجمع وشرط الاضطراب أن يتعذر  
الجمع وقد جمع بينهما بما يطول ذكره وأخرجها البخاري ومسلم وغيرهما وحديث الباب رواه  
مسلم عن يحيى عن مالك بن نافع عن ربيعة عن ربيعة عن يحيى بن سعيد عن حنظلة في الصحيحين  
وغيرهما (مالك عن ابن شهاب انه قال سألت سعيد بن المسيب عن كراء الأرض بالذهب والورق  
فقال لا بأس به) كافي حديث رافع لانه ان كان مرفوعا فهو نص في محل النزاع وان كان موقوفا فهو  
أعلم بما سمع لانه روى حديث النهي عن كراء المزارع أشار اليه الباجي فقال لم ينقل رافع لفظ النبي  
صلى الله عليه وسلم وانما أخبر عنه وهو الذي أخبر بجوازه بالذهب والورق (مالك عن ابن  
شهاب انه سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن كراء المزارع فقال لا بأس به بالذهب والورق قال ابن  
شهاب فقلت له أرايت) أخبرني (الحديث الذي يذكر عن رافع بن خديج) ان النبي صلى  
الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع كانه فهمه على العموم حتى بالذهب والورق (فقال) سالم  
(أكثر رافع) أي أتى بكثير موهم اغتراب المرادو كانه لم يبلغه اخبار رافع بجوازه بالذهب والورق  
(ولو كانت لى مزرعة) أرض تزرع (أكريتها) بالذهب والورق وفي البخاري في المغازي  
عن جويرية عن مالك عن الزهري ان سالم بن عبد الله أخبره قال أخبر رافع بن خديج عبد الله بن  
عمران عيه وكانا شهدا خبرا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع  
قلت لسالم فتسكرها قال نعم ان رافعا أكثر على نفسه وفي مسلم وأبي داود والنسائي من طريق  
ابن شهاب أخبرني سالم ان عبد الله كان يكرى أرضه حتى بلغه ان رافع بن خديج نهى عن كراء  
الأرض فلقبه فقال ما هذا قال سمعت عبيد الله وكان قد شهدا خبرا ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن كراء الأرض فقال عبد الله قد كنت أعلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ان  
الأرض تكرى حتى خشى عبد الله ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد أحدث في ذلك شيئا  
لم يكن عمله فترك كراء الأرض وفي الصحيحين عن نافع ان ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد  
النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وصدر من اماره معاوية ثم حدث عن رافع  
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع فذهب الى رافع فذهب معه فسأله فقال  
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كراء المزارع فقال ابن عمر قد علمت انا كنا نكرى مزارعنا  
بما على الاربعاء وبشيء من التبن والاربعاء بالمد جمع ربيع وهو النهر الصغير وحاصله انه أنكر  
على رافع اطلاق النهي لان النهي عنه هو الكراء الفاسد الذي كانوا يكرونه بما ينبت على

نافع من ابن هجران النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال جبريل الحيلة ان تنج الناقة ثم تحمل التي تحت

((باب في بيع المضطر))

\* حدثنا محمد بن عيسى ثنا هشيم أنا صالح بن عامر كذا قال محمد ثنا شيخ من بني عقيم قال خطبنا علي بن أبي طالب أو قال قال علي قال ابن عيسى هكذا ثنا هشيم قال سياتي على الناس زمان عضوض بعض المومنين على ماني يديه ولم يؤمر بذلك قال الله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم ويباع المضطرون وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطرو وبيع الغرور وبيع الثمرة قبل ان تدرك ((باب في الشركة))

\* حدثنا محمد بن سليمان المصيصي ثنا محمد بن الزبرقان عن ابن حبان التميمي عن أبيه عن أبي هريرة رفعه قال ان الله يقول أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما

((باب في المضارب يخالف))

\* حدثنا مسدد ثنا سفيان عن شبيب بن غرقدة حدثني يحيى عن عروة يعني البارقي قال أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دينارا يشتري به أضحيه أو شاة فاشترى شاتين فباع أحدهما بدينار فأتاه بشاة ودينار فدعاه بالبركة في بيعه فكان لو اشترى ترابا لرج فيه \* حدثنا الحسن بن الصباح ثنا أبو المنذر ثنا سعيد أخو حماد ابن زيد ثنا الحارث بن عيسى عن أبي ليلى حدثني عروة البارقي بهذا الخبر ولفظه مختلف \* حدثنا محمد

الأربعة أو بعض التبعين وهو مجهول مع أنه مخبرة لا بالذهب والورق ونحوهما ونزل ابن عمر الكراء نورا كأيدي على ذلك قوله حتى خشي الخ وقد اختلف هل علة النهي لاشتراطهم ناحية منها أو لاشتراطهم ما زرع على الجداول والسواقي أو لأنهم كانوا يكرونها على الجزاء أو بالطعام والأوسق من التمر وهذا كله من الغرور والخطر أو لقطع الخصومة والنزاع كما جاء عن زيد بن ثابت أنه قال يغفر الله لرافع بن خديج أنا والله كنت أعلم منه بالحديث انما جاء رجلان من الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تذاقتهما فقال ان كان هذا شأنكم فلا تنكروا المزارع فسمع قوله لا تنكروا المزارع أخرجه الطحاوي فكان فيه تأديب أولاد الرقيق والمواساة كما قال ابن عباس في الصحبين ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عنه وفي الترمذي لم يحرم المزارعة ولكن قال ان يبيع أحدكم أخاه خيره من أن يأخذ شيئا معلوما (مالك أنه بلغه ان عبد الرحمن بن عوف نكاري أرضا فلم تزل في يديه بكرا حتى مات قال ابنه) أبو سلمة أو حميد (فما كنت أراها) بضم الهمزة أظنها (الا) مملوكة (لنا من طول ما مكثت في يديه حتى ذكرها لنا عند موته فأمر بقضاء شيء كان عليه من كراها ذهب أو ورق) بالشد من الراوي (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان يكرى أرضه بالذهب والورق) والقصة بهذا وما قبله ان العمل على تخصيص حديث النهي (سئل مالك عن رجل أكرى مزرعة بمائة صاع من غرأ وما يخرج منها من الحنطة أو من غير ما يخرج منها) وهو مما تنبته أو من الطعام كلبن وعسل (فكره ذلك) كراهة منع جلا لأحاديث المنع على ذلك الا انه استثنى ما يطول مقامه فيها قال ابن سعد لا يبيع لم يجر كراؤها بالحب والحب والعود والصندل والجذوع وكل هذه الاشياء مما تنبته الأرض فقال هذه الاشياء مما يطول مكثها ووقتها فلا بأس فيها

((كتاب الشفعة))

بضم المعجمة وسكون الفاء وحكى ضمها أو قال بعضهم لا يجوز غير السكون وهي لغة الضم على الاشهر من شفعت الشيء فمتمته فهو ضم نصيب الى نصيب ومنه شفع الاذان وقيل من الشفع ضد الوتر لانه ضم نصيب شريكه الى نصيبه وهذا قريب مما قبله وقيل من الزيادة لانه يريد ما يأخذه منه الى ماله وقيل في قوله تعالى من يشفع شفاعته حسنة ان معناه من يرد عمل صالحا الى عمله وقيل من الشفاعة لانه يشفع بنصيبه الى نصيب صاحبه وقيل لأنهم كانوا في الجاهلية اذا باع الشريك حصته أتى الماور شافعا الى المشتري ليؤليه ما اشتراه وهذا أظهر وشرا استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بشن

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((ما يقع فيه الشفعة))

تقدم غير ما مر ان الامام تارة يقدم البسمة على كتاب وتارة يؤخرها عنه تفننا (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب) بن حزن الخزومي (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري قال ابن عبد البر مرسل عن مالك لا كثر رواية الموطأ وغيرهم ووصله عنه عبد الملك بن الماجشون وأبو طاصم النخيل ويحيى بن أبي قتيلة وابن وهب بخلاف عنه فقالوا عن أبي هريرة وذكر الطحاوي ان قتبية وصله أيضا عن مالك قاله أعلم وكذا اختلف فيه رواية ابن شهاب فرواه ابن امحس عنه عن سعيد وحدثه عن أبي هريرة ويونس عنه عن سعيد وحدثه عن سلا ورواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر قال أجد رواية معمر حسنة وقال ابن معين رواية مالك أحب الى وأصح بعني عن سلا عن سعيد وأبي سلمة وأسند هذه الروايات كلها في التمهيد ثم قال كان ابن شهاب أكثر الناس



ابن كثير القندي أنا سفيان

حدثني أبو حصين عن شيخ من  
أهل المدينة عن حكيم بن حزام أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعث معه دينار يشتري له أضيعة  
فاشترى ديناراً وباعها بدينارين  
فرجع فاشترى له أضيعة بدينار  
وجاء بدينار إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم فتصدق به النبي صلى الله  
عليه وسلم ودعاه أن يبارك له في  
تجارته

((باب في الرجل يتجر في مال الرجل  
بغير إذنه))

حدثنا محمد بن العلاء ثنا أبو  
اسامة ثنا عمر بن حنظلة أنا سالم  
ابن عبد الله عن أبيه قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول من استطاع منكم أن يكون  
مثل صاحب فرق الارز فليكن  
مثله قالوا من صاحب فرق الارز  
يا رسول الله قد كره حديث الغار  
حين سقط عليهم الجبل فقال كل  
واحد منهم اذكروا أحسن عملكم  
قال وقال الثالث اللهم انك تعلم اني  
استأجرت أجيراً بفرق أرز فلما  
أمسيت عرضت عليه حقه فأبى  
أن يأخذه وذهب فمترته له حتى  
جئت له بقرار وعاء فلقيني فقال  
أعطني حتى فقلت اذهب إلى تلك  
البقرور عاتها فخذها فذهب  
فاستأفها

((باب في الشركة على غير رأس

مال))

حدثنا عيسى بن معاذ ثنا  
يحيى ثنا سفيان عن أبي إسحق  
عن أبي عبيدة عن عبد الله قال  
اشتركت أنا وعمار وسعد فها نصيب  
يوم يدور قال فجاء سعد بأسيرين  
ولم أجن أنا وعمار بشئ

بمنا عن هذا الشأن فربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث به مرة عنهم ومرة عن أحد منهم بقدر  
نشاطه حين تحدثه وربما أدخل حديث بعضهم في بعض كما صنع في حديث الألف وغيره وربما  
كسل فأرسل وربما أشرح فوصل فلذا اختلف أصحابه عليه اختلافاً كثيراً اهـ ومثله يقال في  
مالك ورواية معمر في العيصين (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة) بين الشركاء  
(فيما) أي في كل مشترك مشاع قابل للشفعة (لم يقسم) بالفعل (بين الشركاء) فإذا وقعت الحدود  
جمع حدودها ما تميز به الاملاك بعد القسمة وأصل الحد المنع فتعديده الشيء يمنع خروج شيء منه  
ويمنع دخوله فيه زاد في حديث جابر عند البخاري وصرفت الطرق بضم الصاد المهملة وكسر الراء  
مخففة ومثقلة أي بنت مصارفها وشوارعها (بينهم) أي الشركاء (فلا شفعة فيه) لأنه لا محل لها  
بعد تعبير الحقوق بالقسمة فصارت غير مشاعة وهذا الحديث نص في ثبوت الشفعة في المشاع  
وصدوره يشعر بثبوتها في المنقولات وسبقاقه يشعر بانحصارها بالعقار وهو مشهور مذهب مالك  
والشافعي وأحمد لأنه أكثر الأنواع ضرراً والمراد العقار المحتمل للشفعة فلا يَحْتَمِلُهَا لاشفعة  
فيه لأن بقية تبطل منفعتها وعن مالك رواية بالشفعة احتمال القسمة أم لا وليبهي عن ابن  
عباس مرفوعاً الشفعة في كل شيء ورجاله ثقات لكن أعلى بالارسال إلا أن له شاهداً من حديث  
جابر باسناد لا بأس به وشذوذاً فأخذ بظاهره فقال بالشفعة في كل شيء حتى الثوب ونقله بعض  
الشافعية عن مالك ورد بأنه لا يعرف عند أصحابه وجه الجمهور على العقار لحديث الباب ونحوه  
وهو أصلي في ثبوت الشفعة وأخرجه مسلم عن أبي الزبير عن جابر بلفظ قضى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بالشفعة في كل شيء لم يقسم ربة أو حائط ولا محل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان  
شاء أخذ وان شاء ترك فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به والربعة بفتح الراء تأنيث الربع وهو المنزل  
والحائط والبستان وفيه أنه لا شفعة للجار لأنه حصر الشفعة فيما لا يقسم فاقسم لاشفعة فيه وقد  
صار جاراً به قال الجمهور وأثبتها أبو حنيفة والشافعية وفيون الجار ولو اقتصر على قوله فإذا  
وقعت الحدود ودل كان قويا في الرد عليهم لكن ضم إليه قوله وصرفت الطرق فقال الجمهور المراد  
بها التي كانت قبل القسم وقال الحنفية المراد صرف الطرق التي يشترك فيها الجار ويبقى النظر  
في أي التأويلين أظهر واحتجوا أيضاً بحديث الجار أحق بشفعة رواء البخاري وأبو داود  
والنسائي مرفوعاً ولا حجة فيه لاحتمال أن المراد أنه أحق بقوله وسئلته وهو أولى إذ حله على  
الشفعة يستلزم أن الجار أحق من الشريك ولا قائل به والعصبة بفتحين وصناد أو صين أي  
بسبب قربه من غيره واحتجوا أيضاً بحديث أبي داود والترمذي مرفوعاً جار الدار أحق بدار  
الجار وأجيب بأنه لم يبين ما هو أحق هل بالشفعة أو غيرها من وجوه الرقي والمعروف فلا حجة  
فيه ولا احتمال أن يريد بالجار الشريك والمخالط كما قال الأعشي يخاطب بزوجته

أجار تأنيدي فالتطابق فسميها جارة لأنها مخالطة وأقوى حججهم حديث أصحاب السنين عن  
جابر مرفوعاً الجار أحق بشفعة جاره ينتظرهما وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً فإنه بينهما  
يكون أحق وثبه على الاشتراك في الطريق لكنه حديث ضعيف كما قال أحمد وابن معين والبخاري  
والترمذي وابن عبد البر وغيرهم وبالجملة فأحاديث الشفعة ليس فيها ما يعارض حديث الباب لأنه  
ظاهر أو نص في نفي الشفعة للجار بخلاف تلك فيستطرق إليها الاحتمالات وزعم بعضهم أن قوله  
فإذا وقعت الحدود الخ مدرج لأن الأول كلام تام والثاني مستقل ولو كان الثاني مرفوعاً لقل وقال  
وإذا وقعت الخ ونعقب بأن الإدراج لا يثبت بالاحتمال العقلي والشهوى والأصل أن كل ما ذكر في  
الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل كعبي ورواية مبينة للتصديق المدرج أو استحالة أن  
النبي صلى الله عليه وسلم يقول وقد قوت حديثنا إجماع أهل المدينة عليه كما قال مالك وعلي ذلك

حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان  
عن عمرو بن دينار قال سمعت ابن  
عمر يقول ما كنا نرى بالمزارعة  
بأسا حتى سمعت رافع بن خديج  
يقول ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهى عنها فذكرته لطاوس  
فقال قال ابن عباس ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها  
ولكن قال لان يبيع أحدكم أرضه  
خير من أن يأخذ خراجها وما  
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا  
ابن عيسى ح وثنا مسدد ثنا  
بشر المعنى عن عبد الرحمن بن  
اسحق عن أبي عبيدة بن محمد بن  
عمار عن الوليد بن أبي الوليد عن  
عروة بن الزبير قال قال زيد بن ثابت  
يفقر الله لرافع بن خديج أنا والله  
أعلم بالحديث منه إنما أتاه  
رجلان قال مسدد من الانصار ثم  
اتفقا فداقتلا فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان كان هذا  
شأنكم فلا تذكروا المزارعة  
مسدد فسمع قوله لا تذكروا المزارعة  
حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
يزيد بن هرون أنا ابراهيم بن  
سعد عن محمد بن عكرمة بن عبيد  
الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن  
أبي ليبة عن سعيد بن المسيب عن  
سعد قال كنا نكري الأرض بما  
على السواقي من الزرع وما يسعد  
بالماء منها فنهاى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن ذلك وأمرنا أن  
نكريم بالذهب أو فضة حدثنا  
ابراهيم بن موسى الرازي أنا  
عيسى ثنا الاوزاعي ح وثنا  
قتيبة بن سعيد ثنا ليث كلاهما  
عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن  
واللفظ للاوزاعي حدثني حنظلة بن

السنة التي لا اختلاف فيها عندنا) وقال أحدنا اذا اختلفت الاحاديث فاطلح فيما عمل به اهل  
المدينة (مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن الشفعة هل فيها من سنة فقال نعم الشفعة)  
ثابتة (في الدور والارضين ولا تكون الا بين الشركاء) لا بالجوار بالسنة العجيبة لانه اذا لم تثبت  
الشفعة للشريك ذاق قسم وضرب الحدود فالجار الملاصق الذي لم يقسم ولا ضرب الحدود أبعد من  
ذلك (مالك انه بلغه عن سليمان بن يسار مثل ذلك) الذي قاله ابن المسيب (قال مالك في رجل اشترى  
شقصا) بكسر الميم واسكان القاف وصاد مهملة قطعة (مع قوم في أرض بحيران) متعلق باشترى  
(عبد أو وليدة) أي أمة بدل من حيوان (أو ما أشبه ذلك من العروض بخاء الشريك يأخذ  
بشفعته بعد ذلك فوجد العبد أو الوليدة قد هلكا ولا يعلم أحد قدر قيمته ما فيقول المشتري قيمة العبد  
أو الوليدة مائة دينار ويقول صاحب الشفعة الشريك قيمته ما خسون ديناراً قال مالك يختلف  
المشتري ان قيمة ما اشترى به مائة دينار ثم بعد حلقه (ان شاء ان يأخذ صاحب الشفعة) بما حلف  
عليه المشتري (أخذ أو يترك الا أن يأتي الشفيع بينة ان قيمة العبد أو الوليدة دون ما قال  
المشتري) فيأخذها بما شهدت به البينة وهذا قال الجمهور والشافعي والكوفيون لان الشفيع  
طالب أخذوا المشتري مطلوب مأخوذ فوجب ان القول قوله بيمينه لانه مدعى عليه والشفيع  
مدعى حيث لا بينة والاعمال بها قاله أبو عمر (ومن وهب شقصا في دار أو أرض مشتركة فأتاه  
الموهوب له بها قددا أو عرضا فان الشركاء يأخذونها بالشفعة ان شاءوا ويدفعون الى الموهوب له  
قيمة مثوبته) أي ما أثاب به (دنانير أو دراهم) وان شاءوا سلموا لانه حق لهم (ومن وهب هبة في دار  
أو أرض مشتركة فلم يثبت) بضم اوله (منها) أي بدلها (ولم يطالبها فأراد شريكه ان يأخذها بقيمتها  
فليس ذلك له ما) أي مدة كونه (لم يثبت عليها فان أثبت فهو للشفيع بقيمة الثواب) الذي حصل ان  
علم بينة أو حلف كفاؤه (وفي رجل اشترى شقة صافي أرض مشتركة ثم ان إلى أجل فأراد الشريك  
ان يأخذها بالشفعة قال مالك ان كان مليا فله الشفعة بذلك الثمن الى ذلك الاجل وان كان مخوفا ان  
لا يؤدي الثمن الى ذلك الاجل) لانه عديم (فان جاءهم بحميل) ضامن (ملى) غنى (ثقة مثل الذي  
اشترى منه الشقة في الأرض المشتركة فذلك له) والا فلا شفعة (ولا تقطع شفعة الغائب غيبته)  
بارفع فاعل (وان طالت غيبته وليس لذلك عندنا حلق) اذا انتهى (اليه الشفعة) لعذره بالغيبة  
حقه باق فاما ان كان حاضرا فهل حقه باق مطلقا حتى يصرح بالاسقاط وهو قول لمالك قال الا بهر  
وهو القياس لانه حق ثبت له فلا يبطله سكوته أو لا شفعة له بعد سنة رواه أشهب عن مالك وبانفع فيه  
حتى قال اذا غربت الشمس من آخر أيام السنة فلا شفعة لكن المعتمد مذهب المدونة ان ما جازها له  
حكمها وفيه انه الشهر والشهران او ثلاثة أشهر او اربع خلاف (قال مالك في الرجل يورث الأرض  
نفران من ولده ثم يولد لاحد النفر) اولاد (ثم يملك الاب) الذي ولد (فيبيع احد ولد الميت حقه في تلك  
الأرض فان أخا البائع) الذي هو ولد الميت (أحق بشفعته من عمومته شركاء أبيه) لانه شريك  
لاخيه دون عمومته (وهذا الامر عندنا) بالمدينة (والشفعة بين الشركاء على قدر حصصهم يأخذ  
كل انسان منهم بقدر نصيبه ان كان قليلا قليلا وان كان كثيرا فبقدره وذلك اذا اشاحوا فيها)  
فاذا كانت دار بين ثلاثة لأحدهم النصف وأخر الثلث وآخر السدس فباع صاحب النصف فان  
لصاحب الثلث ثلثي النصف ولصاحب السدس ثلثه فيصير له ثلث الدار ولذلك ثلثاها وهذا هو  
المشهور وقيل على عدد الرؤس (فاما ان يشتري رجل من رجل من شركائه حقه) نصيبه في المكان  
(فيقول أحد الشركاء أنا آخذ من الشفعة بقدر حصتي ويقول المشتري ان شئت ان تأخذ  
الشفعة كلها أسلمتها اليك وان شئت ان تدع) تترك (فدع فان المشتري اذا خيره في هذا وأسلمه اليه  
فليس للشفيع الا أن يأخذ الشفعة كلها أو يسلمها اليه فان أخذها فهو أحق بها والا فلا شيء له)



قيس الانصاري قال سألت رافع  
ابن خديج عن كراء الارض بالذهب  
والورق فقال لا بأس بهذا انما  
كان الناس يؤجرون على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بما على الماذيات وأقبال الجداول  
وأشياء من الزرع فبذلك هذا  
ويسلم هذا ويسلم هذا ويملك هذا  
ولم يكن للناس كراء الا هذا فلذلك  
وجرعه فامشي مضمون معلوم  
فلا بأس به وحديث ابراهيم أتم  
وقال قتيبة عن حنظلة عن رافع  
قال أبو داود ورواه يحيى بن سعيد  
فخوه عن حنظلة حدثنا قتيبة بن  
سعيد عن مالك عن ربيعة بن أبي  
عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس  
انه سأل رافع بن خديج عن كراء  
الارض فقال نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن كراء الارض  
فقلت أبا الذهب والورق فقال اما  
بالذهب والورق فلا بأس به

(باب التشديد في ذلك)

\* حدثنا عبد الملك بن شعيب بن  
الليث حدثني أبي عن جدي الليث  
حدثني عقيل عن ابن شهاب  
أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر أن  
ابن عمر كان يكرى أرضه حتى  
بلغه ان رافع بن خديج الانصاري  
كان ينهى عن كراء الارض فلقبه  
عبد الله فقال يا ابن خديج ماذا  
تحدث عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في كراء الارض قال رافع  
لعبد الله بن عمر سمعت عني وكانا  
قد شهدنا دراجا يحدثان أهل الدار  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهى عن كراء الارض قال عبد الله  
والله لقد كنت أعلم في عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان الارض  
تكرى ثم خشى عبد الله ان يكون

لتضر والمشتري يتبع بعض ما اشترى (قال مالك في الرجل يشتري الارض فيعمرها) بضم الميم  
(بالاصل يضعه فيها أو البقر يحفرها) بكسر الفاء (ثم يأتي رجل فيدرك فيها حقاً فيريد ان يأخذها  
بالشفعة انه لا شفعة له فيها الا أن يعطى قيمة ما عمره) فائمه (كان أحق  
بشفعته والا فلا حق له فيها) بل للمشتري لانه فعل بوجه جائز في ملك صحيح (ومن باع حصته من  
أرض أو دار مشتركة فلما علم ان صاحب الشفعة يأخذ بالشفعة استقال المشتري) طلب منه  
الاقالة (فأقاله قال ليس ذلك له والشفيع أحق به بالثمن الذي كان باعها به) ان شاء (ومن اشترى  
شفعة في دار أو أرض وحيواناً وعروضاً في صفقة واحدة فطلب الشفيع شفعة في الارض أو  
الدار أو فيهما) فقال المشتري خذ ما اشتريت جميعاً فاني انما اشتريته جميعاً (فليس له ذلك) قال مالك  
بل يأخذ الشفيع شفعة في الارض أو الدار أو فيهما (بمحصلها من ذلك الثمن) وبيان ذلك انه  
(يقام) أي يقوم (كل شيء اشتراه على حدته) بكسر الحاء أي متميز عن غيره (على الثمن الذي اشتراه  
به ثم يأخذ الشفيع شفعة بالذي يصيبها من القيمة من رأس الثمن ولا يأخذ من الحيوان والعروض  
شيئاً) اذا لا شفعة فيها (الا أن يشاء ذلك) فبأخذ لا بالشفعة اذا لا شفعة في حيوان وعرض بل لان  
المشتري أراد ذلك فان لم يشأ لم يملك المشتري الحيوان والعروض (ومن باع شفعة من أرض  
مشتركة فسلم بعض من له فيها الشفعة للبائع وأبى بعضهم الا أن يأخذ بشفعته ان من أبى أن يسلم  
أخذ بالشفعة كلها وليس له أن يأخذ بقدر حقه ويترك ما بقى) لضرر المشتري بذلك (وفي نقره شركاء  
في دار واحدة فباع أحدهم حصته وشركاؤه غيب) جميع غائب (كلهم الارجل لا تعرض على  
الحاضر ان يأخذ بالشفعة أو يترك فقال أنا آخذ بحصتي وأترك حصص شركائي حتى يقدموا فان  
أخذوا فذلك وان تركوا أخذت جميع الشفعة قال مالك ليس له الا ان يأخذ بذلك كله أو يترك فان  
جاء شركاؤه أخذوا منه أو تركوا) ان شاؤا (فأذا عرض) هذا التخيير (عليه) أي الرجل الحاضر  
(فلم يقبله فلا أرى له شفعة) فان قبله فله الشفعة

(ملا يقع فيه الشفعة)

(مالك عن محمد بن عمار) بضم العين ابن عمرو بن حزم الانصاري المدني صدوق (عن أبي بكر)  
ابن محمد بن عمرو (بن حزم) فنسبه الى جده الاعلى لشهرته به (ان عثمان بن عفان) ذا النورين  
(قال اذا وقعت الحدود في الارض فلا شفعة فيها) بنص النبي صلى الله عليه وسلم (ولا شفعة في يثرب ولا  
في فحل النخل) كما أفاده الحديث السابق (قال مالك وعلى هذا الامر عندنا) بالمدينة (ولا شفعة في  
طريق صلح القسم فيها) أي الطريق لانه يذكروني ثوث (أولم يصلح) لانه تبع لما قد قسم (والامر  
عندنا انه لا شفعة في عروسة) بفتح فسكون أي ساحة (دار) قسمت بيوتها (صلح القسم فيها أولم  
يصلح) لانها تبع (قال مالك في رجل اشترى شفعة من أرض مشتركة على انه فيها بالخيار  
فأراد شركاء البائع ان يأخذوا ما باع شركاءهم بالشفعة قبل ان يختار المشتري ان ذلك لا يكون حتى  
يأخذ المشتري ويثبت له البيع فاذا وجب) أي ثبت (له البيع فله الشفعة) لان بيع الخيار منحل  
فلا ثبت شفعة حتى يلزم (وقال مالك في الرجل يشتري أرضاً فكتف يديه حيناً) زماناً (ثم يأتي رجل  
فيدرك فيها حقاً غير ان له الشفعة ان ثبت حقه وان ما أغلت الارض من غلة فهي للمشتري  
الاول الى يوم ثبت حق الآخر لانه قد كان ضمنها الوهلك ما كان فيها من غراس أو ذهب به سبيل)  
مطر شديد ومن عليه الضمان له الغلة (فان طال الزمان أو هلك) مات (الشهود أو مات البائع أو  
المشتري أو هما حيوان ففسد البيع والاشتراء اطول الزمان فان الشفعة تنقطع ويأخذ حقه  
الذي ثبت له وان كان أمره على غير هذا الوجه في حداته) قرب (العهد وقربه) عطف تفسير  
لحداته (وانه يرى ان البائع غيب) بالتحليل (الثمن وأخفاه) عطف تفسير (ليقطع بذلك حق

رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أحدث في ذلك شيئا لم يكن عليه  
فترك كراه الأرض قال أبو داود ورواه  
أبو بوعبيد الله وكثير بن فرقد  
ومالك عن رافع عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ورواه الأوزاعي عن  
حفص بن غياث عن نافع عن رافع  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وكذلك رواه زيد بن أبي أنيسة  
عن الحكم عن نافع عن ابن عمر أنه  
أتى رافعا فقال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال نعم وكذا  
قال عكرمة بن عمار عن أبي  
النجاشي عن رافع قال سمعت النبي  
عليه السلام ورواه الأوزاعي عن  
أم النجاشي عن رافع بن خديج عن  
عمه ظهير بن رافع عن النبي صلى  
الله عليه وسلم **حدثنا عبيد الله**  
**ابن عمر بن ميسرة ثنا خالد بن**  
**الحارث ثنا سعيد بن يعقوب بن**  
**حكيم عن سليمان بن يسار أن رافع**  
**ابن خديج قال كنا نأخذ على عهد**  
**رسول الله صلى الله عليه وسلم**  
**فذكر أن بعض عهده أتاه فقال**  
**نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم**  
**عن أمر كان لنا نافع وطوا عيسى**  
**الله ورسوله أنفع لنا وأنفع قال قلنا**  
**وما ذاك قال قال رسول الله صلى**  
**الله عليه وسلم من كانت له أرض**  
**فليزرعها أخاه ولا يكارها بثلاث**  
**ولا بربع ولا بطعام مسمى **حدثنا****  
**محمد بن عبيد ثنا حماد بن زيد**  
**عن أيوب قال كتب إلى يعلى بن**  
**حكيم أني سمعت سليمان بن يسار**  
**يعني أسناد عبيد الله وحديثه**  
****حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا****  
**وكيع ثنا عمرو بن ذر عن مجاهد**  
**عن ابن رافع بن خديج عن أبيه**  
**قال جاءنا أبو رافع من عند رسول**

صاحب الشفعة فومت الأرض على قدر ما يرى أنه عنها فيصير عنها إلى ذلك) أي ما قومت به (ثم ينظر  
إلى ما زاد في الأرض من بناء أو غراس) بالكسر فعال بمعنى مفعول مثل كتاب وبساط ومهاد بمعنى  
مبسوط ومكتوب ومجود (أو عمارة فتسكون على ما يكون عليه من ابتاع) اشترى (الأرض ثم  
معلوم ثم بنى فيها وغرس ثم أخذها صاحب الشفعة بعد ذلك) أي يكون له حكمه (والشفعة ثابتة  
في مال الميت كما هي) ثابتة (في مال الحي فإن نشئ أهل الميت أن ينكسر مال الميت فهو وباعوه  
فليس عليهم فيه شفعة ولا شفعة عندنا في عبد ولا وليدة ولا بعير ولا بقرة ولا شاة ولا في شيء من  
الحيوان) كفرس وبغل وحمار (ولا ثوب ولا ثياب) لان أصول الكتاب والسنة تشهد  
أن لا يحل إخراج ملك من يد مالك ملكا صحيحا إلا بحجة لا معارض لها والمشتري ذلك شراء صحيحا  
قد ملكه فكيف يؤخذ عنه بغير طيب نفس (انما الشفعة فيما يصلح أن ينقسم) بأن يقبل القسمة  
(وتقع فيه الحدود من الأرض فامام لا يصلح فيه القسمة فلا شفعة فيه) انباء الحديث فلا يتعدى إلى  
غيره (ومن اشترى أرضا فيه شفعة لناس حضور فليرفعهم إلى السلطان فاما ان يستحقوا) ان  
يأخذوا باستحقاقهم الشفعة (واما ان) يتركوا غنيمته (يسلم له السلطان) ما اشترى (فان تركهم فلم  
يرفع أمرهم إلى السلطان وقد علموا باشتراؤه فتركوا ذلك حتى طال زمانه ثم جاؤا يطلبون شفعتهم  
فلا أرى ذلك لهم) والطول بسنة وما قاربها كافي المدونة وفي أنه الشهر والشهران أو ثلاثة أشهر  
أو أربع خلاف والله سبحانه وتعالى أعلم

(( كتاب الاقضية ))

(( اسم الله الرحمن الرحيم ))

(( الترغيب في القضاء )) بالحق

(مالك عن هشام بن عروة) بن الزبير بن العوام (عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة) عبيد الله بن  
عبد الأسد المخزومي الصحابي (عن) أمها (أم سلمة) هند بنت أبي أمية (زوج النبي صلى الله عليه  
وسلم) قال أبو عمر هذا حديث لم يختلف في أسناده (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) وفي  
رواية في الصحيح انه سمع خصومة بباب حجرته فخرج اليهم وفي أخرى جلبة خصام يفتح الجيم واللام  
والموحدة اختلاط الاصوات وفي أبي داود عن عبد الله بن نافع مولى أم سلمة عنها قالت أتى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم رجلان يختصمان في موارث لهما فلم يكن لهما بينة الادعاءهما فقال  
صلى الله عليه وسلم (انما أنا بشر) يقتضين الخلق يطلق على الواحد والجماعة بمعنى انه منهم والمراد  
انه مشارك لهم في أصل الخلق ولوزاد عليهم بالمرابا التي اختص بها في ذاته والخصر مجاوزي لانه  
حصن خاص أي باعتبار علم البواطن ويسمى عند علماء البيان قصر قلب لانه أتى به للرد على من  
زعم ان من كان رسولا يعلم كل غيب حتى لا يخفى عليه المظالم وهو ذلك فأشار إلى ان الوضع  
البشري يقتضي ان لا يدرك من الامور الا ظواهرها فانه خلق خلقا لا يسلم من قضايا تحجب عنه  
حقائق الاشياء فاذا ترك على ما جبل عليه من القضايا البشرية ولم يؤيد بالوحي السماوي طرأ عليه  
ما يطرق على سائر البشر زاد في رواية في الصحيح مثلكم (وانكم تختصمون الي) فيها ينسبكم لانه الامام  
فلا يصلح ان يحكم الا هو أو من قدمه لذلك قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون الاية وقال وان احكم بينهم  
بما أنزل الله الاية وقال انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق الاية قاله الباجي (ثم تردونه الي) ولا أعلم باطن  
الامر (فعل بعضكم ان يكون ألحن) بالحاء المهملة أي أبلغ وأعلم (بجنته) وفي رواية للجاري أبلغ  
وهو بعنا لانه من اللحن يفتح الحاء الفطنة أي أبلغ وأفصح وأعلم في تقرير مقصوده وأعلم ببيان  
دليله وأقدر على البرهنة على دفع دعوى خصمه بحيث يظن ان الحق معه وهو كاذب هذا ما عليه



الله صلى الله عليه وسلم فقال فيها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
أمر كان يرفق بنا وطاعة الله  
وطاعة رسوله أرفق بنا أنا ان  
يزرع أحسننا إلا أَرْضاءك رقبتهما  
أو منجبه بمنعهما رجل \* حدثنا محمد بن  
كثير أنا سفيان عن منصور عن  
مجاهد أن أسيد بن ظهير قال جاءنا  
رافع بن خديج فقال ان رسول الله  
بهاكم عن أمر كان لكم نافعاً  
وطاعة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أنفع لكم ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بهاكم عن الحقل  
وقال من استغنى عن أرضه  
فليمخها أخاه أو ليدع قال أبو  
داود وهكذا رواه شعبه ومفضل  
ابن مهلهل عن منصور قال شعبه  
أسيد بن أخى رافع بن خديج  
\* حدثنا محمد بن بشر ثنا يحيى  
ثنا أبو جعفر الخطمي قال بعثني  
عمي أنا وغلامه إلى سـ عبيد بن  
المسيب قال فقلنا له شيء بلغنا عنك  
في المزارعة قال كان ابن عمر لا يرى  
بها بأساً حتى بلغه عن رافع بن  
خديج حديث فأتاه فأخبره رافع ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى  
بني حارثة فرأى زرعاً في أرض ظهير  
فقال ما أحسن زرع ظهير قالوا ليس  
لظهير قال أليس أرض ظهير قالوا  
بلى ولكنه زرع فلان قال فخذوا  
زرعكم وردوا عليه النفقة قال  
رافع فأخذنا زرعنا وردنا إليه  
النفقة قال سـ عبيد أفقر أخاك أو أكره  
بالدراهم \* حدثنا مسدد ثنا  
أبو الأحوص ثنا طارق بن عبد  
الرحمن عن سـ عبيد بن المسيب عن  
رافع بن خديج قال سمى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة  
والمزابنة وقال انما يزرع ثلاثة

أكثر الشراخ وجوز بعضهم انه من الحسن بسكون الحاء وهو الصرف عن الصواب أي يكون  
أجوز عن الاعراب بالجمة وتعسفه لا يخفى وجلة ان يكون خبرا من فيسئل رجل عدل أي كائن أو  
أن زائدة أو المضاف محذوف أي اعمل وصف بعضهم ان يكون ألحن بحجته (من بعض) فيغلب  
خصمه وهو كاذب وفي رواية للجاري فأحسب انه صدق (فأقضى) فأحكم (له) أي للذي غلب  
بحجته على خصمه فلا حاجة إلى قوله في الاستدكار فأقضى له أي عليه وان كان الواقع ان الحق  
لخصمه لكنه لم يظن لحجته ولم يقدر على معارضته (وانما أقضى على نحو ما أسمع) لبناء أحكام  
الشريعة على الظاهر وفي رواية على نحو بالتشوين مما أسمع (منه) ومن في جملة مني لاجل أو بمعنى  
على أي أقضى على الظاهر من كلامه وتعلل به أحسن ما لك في المشهور عنه ان الحاكم لا يقضى بعلمه  
لاخباره صلى الله عليه وسلم بأنه لا يحكم إلا بما سمع في مجلس حكمه ولم يقل على نحو ما علمت وقد قيل  
في قوله وفصل الخطاب انه البينة أو الاقرار والعلة في منع القضاء بالعلم التهمة وقدرت عائشة انه  
صلى الله عليه وسلم بعث أباجهم على صدقة فلا حاء رجل في فريضة فوقع بينهم شجاج فأثروه صلى  
الله عليه وسلم فأخبروه فأعطاهم الارش ثم قال اني خاطب الناس ومخبرهم أنكم رضيت أرضيتهم قالوا  
نعم فصعد المنبر فخطب وذكر القصة وقال أرضيتهم قالوا لا فهمهم المهاجرون فزل صلى الله عليه وسلم  
فأعطاهم ثم صعد فقال أرضيتهم قالوا نعم فهذا بين أنه لم يأخذهم بما علم من رضاهم الاول وقال  
الشافعي وجماعة يقضى بعلمه مطلقاً لانه قاطع بحجة ما يقضى به اذا حقق علمه وليست الشهادة عنده  
كذلك اذا علمها كاذبة أو واهمة وقال أبو حنيفة في المال فقط دون الحسد ودون غيرها وأجروا على  
انه يجرح ويعدل بعلمه (فن قضيت له شيء من حق أخيه) بحسب الظاهر وليس كذلك في الباطن  
وفي رواية يحق مسلم وذكره ليكون أهول على المحكوم له لان وعيد غيره معلوم عند كل أحد وذكر  
المسلم تنبيه على انه في حقه أشد وان كان الذمي والمعاهد كذلك (فلا يأخذن منه شيئاً) فاعلمنا قطع له  
قطعة من النار أي ما له الى النار فاطلق عليه ذلك لانه سبب في حصول النار له فهو من مجاز  
التشبيه كقوله تعالى انما يكادون في بطونهم ناراً قال السبكي هذه قضية شرطية لا تستدعي وجودها  
بل معناها بيان أن ذلك جائز الوقوع قال ولم يثبت لنا قط انه صلى الله عليه وسلم حكم بحكم ثم بان  
خلافه لا بسبب تبين حجة ولا غيرها وقد صان الله أحكام نبيه عن ذلك مع أنه لو وقع لم يكن فيه محذور  
وفي رواية في الصحابين فليأخذها أو ليركها وأيس الأمر للتخيير بل لا تهدد كقوله فن شاء فليؤمن  
ومن شاء فليكفر وقال ابن الزين هو خطاب للمضي له ومعناه أنه أعلم بنفسه هل هو محق أو مبطل  
فان كان محققاً فليأخذ وان كان مبطلاً فليترك لان الحكم لا ينقل الاصل عما كان عليه وفيه  
دلالة قوية لمذهب الاثنية الثلاثة والجمهور ان الحكم فيما باطن الامر فيه بخلاف الظاهر لا يحل  
الحرام ولا عكسه فاذا شهد شاهد زور لانيان عمال فحكم به القاضي اظاهر العدالة لم يحل له ذلك  
المال وان شهدا بقتل لم يحل للولي قتله مع علمه بكذبهما وان شهدا عليه انه طلق امرأته لم يحل  
لمن علم كذبهما ان يتزوجها بعد الحكم بالطلاق وقال أبو حنيفة يحل الحرام في العقود كسكاح  
وطلاق وبيع وشراء فاذا ادعت امرأة على رجل انه تزوجها وأقامت شاهدي زور وحل له وطؤها  
أو ادعاء الرجل وهي تجحد أو تعدد رجلان شهادة الزور انه طلق زوجته فيصل لأحدهما  
بعد العدة تزوجها مع علمه بكذبه وان تزوجها لم يطلقها لان حكم الحاكم لما أعلمها بالازواج  
اجماعاً كان الشهود وغيرهم سواء وهذا بخلاف الاموال وتغيب بان هذا خلاف الحديث في  
الصحيح فن حق الرجل عصمة زوجته التي لم يطلقها وخلاف لاجماع من قبله ومخالف لقاعدة اتفق  
هو وغيره عليها وهي أن الابضاع أولى بالاحتياط من الاموال هذا وقال النووي رحمه الله ملخصاً  
لكلام من تقدمه كابن عبد البر والباجي وعياض وغيرهم معنى الحديث التنبيه على حالة البشرية

رجل له أرض فهو يزرعها لود رجل  
منع أرضا فهو يزرع مامع ورجل  
استكرى أرضا بذهب أو فضة  
قرأت على سعيد بن يعقوب  
الطالقاني قلت حدثكم ابن المبارك  
عن سعيد أبي شجاع حدثني عثمان  
ابن سهل بن رافع بن خديج قال اني  
ليتيم في حجر رافع بن خديج وجمعت  
معته فجاءه أخي عمران بن سهل  
فقال أكرينا أرضا قلانة بمائتي  
درهم فقال دعه فان النبي صلى  
الله عليه وسلم نهى عن كراء  
الأرض \* حدثنا هرون بن عبد  
الله ثنا الفضل بن دكين ثنا  
بكير يعني ابن عامر عن ابن أبي نعم  
حدثني رافع بن خديج انه زرع أرضا  
فمر به النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو يسقيها فسأله لمن الزرع ولمن  
الأرض فقال زرعى بذرى وعملى  
لى الشطر ولبنى فلان الشطر فقال  
أرى يتمازج الأرض على أهلها  
وخذ نفقتك

((باب في زرع الأرض بغير إذن

صاحبها))

\* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا  
شريك عن أبي إسحق عن عطاء  
عن رافع بن خديج قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من زرع فى  
أرض قوم بغير إذنهم فليس له من  
الزرع شئ وله نفقته

((باب في المخارة))

\* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا  
إسماعيل بن وهب ثنا مسدد بن حماد  
وعبد الوارث حدثناهم كلهم عن  
أيوب عن أبي الزبير قال عن حماد  
وسعيد بن ميناء ثم اتفقوا عن جابر  
ابن عبد الله قال نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن المخارة  
والمزانية والمخارة والمعاومة قال

وان البشر لا يعلمون من الغيب وبواطن الأمور شيئا الا ان يطلعهم الله على شئ من ذلك وانه يجوز  
عليه في أمور الأحكام ما يجوز عليهم وانه انما يحكم بين الناس في الظاهر مع امكان انه في الباطن  
بخلافه ولكنه انما كلف بالحكم بالظاهر ولو شاء الله لا طاعة على باطن أمر الخصمين في حكم فيه  
يبقى نفسه من غير حاجة الى شهادة أو عين ولكن لما أمر الله أمته بالتباعد والاعتقاد باقواله  
وأحكامه أجرى له حكمهم في عدم الاطلاع على باطن الأمور ليكون حكم الامم في ذلك حكمه  
فأجرى الله أحكامه على الظاهر الذي يستوى فيه هو وغيره ليصح الاعتقاد به وتطيب نفوس العباد  
للاقتداء بالأحكام الظاهرة من غير نظر الى الباطن فان قيل هذا الحديث ظاهره انه قد يقع منه صلى  
الله عليه وسلم حكم في الظاهر بخلاف الباطن وقد اتفق الاصوليون على انه صلى الله عليه وسلم لا يقر  
على خطأ في الأحكام فالجواب انه لا تعارض بين الحديث وقاعدة الاصوليين لان مرادهم فيما  
حكم فيه باجتهاده أما اذا حكم فيما خالف ظاهره باطنه فانه لا يسمى بالحكم خطأ بل بالحكم صحيح بناء  
على ما استقر به التكليف وهو وجوب العمل بشاهد من ملاحق كانا هدى زور وفح ذلك  
فالتقصير منهما ومن ساعدهما وأما الحكم فلا حيلة له في ذلك ولا عتب عليه بسببه بخلاف ما اذا  
أخطأ في الاجتهاد فان هذا الذي حكم به ليس هو حكم الشرع اه وقال القرطبي في المفهم قد  
أطلع الله نبيه صلى الله عليه وسلم في مواطن كثيرة على بواطن كل من يتخاصم اليه فيحكم يخفى ذلك  
لكن لما كان ذلك من جملة مجراته لم يجعل الله ذلك طريقا عاما ولا قاعدة كلية لا انبياء ولا غيرهم  
لا استمرار العادة بان ذلك لا يقع لهم وان وقع فنادر وتلك سنة الله ولن تجد لسنة الله تبديلا فن  
خصائمه ان يحكم بالباطن أيضا وان يقتل بعلمه وأجبت الامم على انه ليس لاحد ان يقتل بعلمه  
الا النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد شاهدت بعض المخربين سمعت منهم انهم يعرضون عن  
القواعد الشرعية ويحكمون بالخواطر القلبية ويقولون الشاهد المتصل بى أعدل من الشاهد  
المتفصل عني وهذه مخرفة أبرزتم ازندقه يقتل صاحبها قطعاً وهذا خير البشر يقول في مثل هذه  
المواطن انما أنا بشر معتز بالصور عن ادراك الغيبات وعاملا بما نصبه الله تعالى له من اعتبار  
الايام والبيئات اه وقد زاد في أبي داود عن عبد الله بن نافع مولى أم سلمة عنها فبكى الرجلان  
وقال كل منهما لصاحبه حتى لك فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم أما اذا فعلتما فاقتما وتوخيا  
الحق ثم استهما ثم تحاللا وتوخيا أي اقصد الحق في القضية ثم استهما أي اقترعا ليهما ظهور سهم كل  
واحد منكما وفي الحديث فوائد كثيرة غير ما سبق وأخرجه البخاري في الشهادات وفي الأحكام عن  
القاضي عن مالك بن نافع عن سفيان عن البخاري ووكيع وأبو معاوية وعبد بن سليمان عن مسدد  
أربعة عن هشام بن عمار عن الزهري عن عروة في الصحيحين وغيرهما (مالك عن يحيى بن سعيد) بن  
قيس بن عمرو الانصاري (عن سعيد بن المسيب) بن حزن القرشي المخزومي التابعي ابن الصحابي  
حفيد الصحابي (ان عمر بن الخطاب) أمير المؤمنين رضي الله عنه (اختصم اليه مسلم ويهودى) لم  
يسميا (فراى عمر أن الحق لليهودى ففضى له) لوجوب ذلك عليه (فقال له اليهودى والله لقد  
قضيت بالحق فضر به عمر بن الخطاب) لانه كره مدحه له في وجهه (بالدرة) بكسر الدال المهملة آلة  
يضر بها (ثم قال وما يدريك فقال لليهودى انما نجد في الكتب) انه ليس قاض يقضى بالحق الا  
كان عن يمينه ملك وعن شماله ملك (وهما جبريل وميكائيل) (يسددانه) يسين ودالين مهملات  
(ويوفقانه للحق مادام مع الحق فاذا نزل الحق عرجا) الى السماء (وتركاه) قال أبو عمر ليس هذا  
عندى بجواب لقوله وما يدريك ولكن لما علم ان عمر كره مدحه له أخبره انه يجد في كتبه ما ذكره في  
رواية فقال لليهودى والله ان الملكين جبريل وميكائيل ليسكما بل بلسانك وانما عن يمينك  
وشمالك فضر به عمر بالدرة وقال لا أم لك وما يدريك قال لا نعم ما مع كل قاض يقضى بالحق مادام



عن حماد وقال أحدهما والمهاجرة  
وقال الآخر يسع السنين ثم اتفقوا  
وعن الثناور رخص في العراق  
\* حدثنا أبو حفص عمر بن يزيد  
السبباري ثنا عباد بن العوام  
عن سفيان بن حسين عن يونس  
ابن عبيد عن عطاء عن جابر بن  
عبد الله قال نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن المزانية والمحاولة  
وعن الثناور الا ان تعلم \* حدثنا  
يحيى بن معين ثنا ابن رجا يعني  
المسكي قال ابن خيثم حدثني عن أبي  
الزبير عن جابر بن عبد الله قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول من لم يذر المخارة فليؤذن  
بحرب من الله ورسوله \* حدثنا  
أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عمر بن  
أيوب عن جعفر بن برقان عن  
ثابت بن الجراح عن زيد بن ثابت  
قال نهى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن المخارة قلت وما المخارة  
قال أن يأخذ الأرض بنصف أو  
ثلث أو ربع

((باب في المساقاة))

\* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى  
عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر  
أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل  
أهل خيبر بشرط ما يخرج من ثمر  
أوزرع \* حدثنا قتيبة بن سعيد  
عن الليث عن محمد بن عبد الرحمن  
يعني ابن عجاج عن نافع عن ابن عمر  
أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع  
إلى يهود خيبر ثلث خيبر وأرضها  
على أن يعتلوها من أموالهم وأن  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث  
ثمرتها \* حدثنا أبو بكر بن محمد  
الرقبي ثنا عمر بن أيوب ثنا جعفر  
ابن برقان عن ميمون بن مهران  
عن مضم عن ابن عباس قال

مع الحق فإذا ترك الحق عرجا وتركاه فقال عمرو والله ما أزال إلا بعدت وفيه كراهة المدح في الوجه  
وانه لا مرج في تأديب فاعله وان الراضي به ضعيف الرأي ومع صلى الله عليه وسلم رجلا مدح  
رجلا فقال أمالوا سمعته لقطعت ظهره وقال صلى الله عليه وسلم المدح في الوجه هو الذبح ووضح  
قوله صلى الله عليه وسلم احثوا في وجوه المداحين التراب وهذا عندهم في المواجعة وروى ابن أبي  
شيبه عن فروغان سأل القضاء وكل إلى نفسه ومن يجبر عليه نزل عليه ملك يسدده

((الشهادات))

جمع شهادة وهي مصدر شهد يشهد قال الجوهري الشهادة خبر قاطع والمشاركة المعاينة مأخوذة  
من الشهود أي الحضور لان الشاهد من شاهد ما غاب عن غيره وقيل مأخوذة من الاعلام (مالك  
عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن حزم) بهجمة وزاى ساكنة الانصاري  
(عن أبيه) أبي بكر اسمه وكنيته واحد وقيل كنيته أبو محمد ثقة عابد (عن عبد الله بن عمرو) بفتح  
العين (ابن عثمان) الاموي يلقب المطراف يسكنون الطاء المهملة وفتح الراء ثقفة شريف تابعي مات  
بمصر سنة ست وتسعين (عن أبي عمرة الانصاري) قال أبو عمر هكذا رواه يحيى وابن القاسم وأبو  
مصعب ومصعب الزبيري وقال القعنبي ومعه بن عيسى ويحيى بن بكير عن ابن أبي عمرة وكذا قال ابن  
وهب وعبد الرزاق عن مالك وميمون فقالا عن عبد الرحمن بن أبي عمرة فرفعا الاشكال وهو الصواب  
وعبد الرحمن هذا من خيار التابعين اهـ وما صوبه رواية الاكثر عن مالك كافي الاصابة وليس  
اسم أبي عمرة عبد الرحمن كما زعم بعض اغفاه واسم ابنته واما أبو قيس بشير وقيل بشير وقيل  
عمرو وقيل ثعلبة صحابي شهد بدوا وغيرهما كما بسطه في الاصابة فعلى رواية الاكثر يكون في الاسناد  
أربعة تابعيون وعلى رواية الأقل فاعفاه ثلثة تابعيون وصحابي عن صحابي وهما أبو عمرة (عن  
زيد بن خالد الجهني) بضم الجيم وفتح الهاء المدني الصحابي المشهور مات بالكوفة سنة ثمان وستين أو  
سبعين وله خمس وثلاثون سنة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا) بفتح الهمزة وخفة اللام  
سرف افتتاح معناه التنبية فيدل على تحقيق ما بعده وتوكيده قال الطيبي صدر الجملة بالكلمة التي  
من طلائع القسم ايذا بنا بعظم الحديث به (أخبركم بخبر الشهاداء) جمع شهداء قالوا أخبرنا قال (الذي  
يأتي بشهادته قبل أن يسئلها) بالبناء للمجهول (أو يخبر بشهادته قبل أن يسئلها) شك الراوي أو  
يس بشك وانما هو تنويع أي يأتي الحاكم بشهادته قبل أن يسئلها في محض حق الله المستدام  
تحريره كطلاق رعتي ووقف أو يخبرهم ارجلا لا يعلمها وهذا يوجب اليه كلام الباجي وقال ابن عبد  
البر قال ابن وهب قال مالك تفسير هذا الحديث ان الرجل يكون عنده شهادة في الحق لرجل لا يعلمها  
فيخبره بشهادته ويرفعها إلى السلطان زاد يحيى بن سعيد اذا علم انه ينتفع بها الذي له الشهادة وهذا  
لان الرجل رجلا نسي شاهده فظل مغمو لا يدري من هو فإذا أخبره الشاهد بذلك فرج كربته وفي  
الحديث من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة والله في  
عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ولا يعارض هذا حديث خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم  
الذين يلونهم ثم يحيى قوم يطؤون الشهادة قبل أن يسئلوها لان النخعي قال معنى الشهادة هنا اليمين  
أي يختلف قبل أن يستخلف واليمين قد تسمى شهادة قال تعالى فشهادة أحدكم أربع شهادات بالله  
اهو قال النووي في معنى الحديث تأريلا أن أحدهما حمله على من عنده شهادة لانسان بحق ولا يعلم  
ذلك الانسان انه شاهد فيأتي اليه فيخبره بأنه شاهد له وجوبا لانها أمانة عنده والثاني حمله على  
شهادة الحسية في غير حق الا دميين المختصة بهم فمن علم شيئا من هذا النوع وجب عليه رفعه إلى  
القاضي واعلامه به والشهادة وحكي ثالث انه مجاز ومبلة في أداء الشهادة بعد طلبها الا قبله كما  
يقال الجواد يعطى قبل السؤال أي يعطى من يعاقب السؤال بلا توقف قال العلماء وليس في هذا

افتتح رسول الله صلى الله عليه

وسلم خيبر واشترط ان له الارض وكل صفراء وبيضاء قال اهل خيبر نحن اعلم بالارض منكم فاعطاناها على ان لكم نصف الثمرة ولنا نصف فزعم انه اعطاهم على ذلك فلما كان حين يصرم النخل بعث اليهم عبد الله بن رواحة فحزرو عليهم النخل وهو الذي يسميه اهل المدينة الخرص فقال في ذه كذا وكذا قالوا كثر علينا يا ابن رواحة فقال فانا انا انا خزانة النخل واعطيتكم نصف الذي قلت قالوا هذا الحق به تقوم السماء والارض قدر ضيقنا ان نأخذ به الذي قلت \* حدثنا علي بن سهل الرملي ثنا زيد بن أبي الزرقاء عن جعفر بن برقان باسناده ومعناه قال فحزرو وقال عند قوله وكل صفراء وبيضاء يعني الذهب والفضة \* حدثنا محمد بن سليمان الانباري ثنا كثير يعني ابن هشام عن جعفر بن برقان ثنا ميمون عن مقيم ان النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح خيبر فذكره وحديث زيد قال فحزرو النخل وقال فانا انا انا خزانة النخل واعطيتكم نصف الذي قلت ((باب في الخرص))

\* حدثنا يحيى بن معين ثنا حجاج عن ابن جريج قال اخبرني عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فيخرس النخل حين يطيب قبل ان يؤكل منه ثم يخبرهم وديا خذونه بذلك الخرص أو يدفعونه اليهم بذلك الخرص لكي تخصي الزكاة قبل ان تؤكل الثمار وتفرق \* حدثنا ابن أبي

الحديث مناقضة للحديث الاخر في ذم من يأتي بالشهادة قبل ان يستشهد في قوله صلى الله عليه وسلم يشهدون ولا يستشهدون لعله على من معه شهادة لا آدمي عالم بها يشهد ولا يستشهد أو على من يتعصب شاهدا وليس من أهل الشهادة أو على من يشهد لقوم بالجنة أو النار من غير توقيف وهذا ضعيف والاصح الاول اه ووجه ضعفه ان الذم ورد في الشهادة بدون استنهاض والشهادة على المغيب مذمومة مطلقا هي باسئسها أو دونها والحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به وأبو داود والترمذي والنسائي من طريق مالك به (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ المدي منقطع وقد رواه المسعودي وعبد الرحمن بن عبد الله وهو ثقة عن اقامه بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود والمسعودي وهو ثقة عابروا له البخاري والاربعة (قال قدم على عمر بن الخطاب رجلا من أهل العراق) لم يسم (فقال لقد جئتكم لامر ماله رأس ولا ذنب) قال الباجي أي ليس له أول ولا آخر والعرب تقول هذا جئتكم لا أول له ولا آخر يريدون كثرته وقد تقول ذلك في الامر المبهم لا يعرف وجهه ولا يمتد ليصلاحه (فقال عمر بن الخطاب ماهو) الامر (فقال شهداء الزور ظهرت بأرضنا) العراق (فقال عمر أوقد كان ذلك) يدل على انه لم يتقدم علمه به لان جميع الصحابة عدول به - يدل الله اياهم بقوله كنتم خير أمة أخرجت للناس وقوله محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار الآية (قال نعم فقال عمرو والله لا يؤسر رجل في الاسلام بغير الطول) أي لا يجبس والاسر الجبس أو لا يملك ملك الاسير لا قامة الحقوق عليه الا بالعبادة الذين جيعهم عدول وبالعديل من غيرهم فمن لم يكن صحابيا ولم تعرف عدالته لم تقبل شهادته حتى تعرف عدالته من فسقه اه وقال أبو عمر هذا يدل على ان عمر رجح عما كتب به الى أبي موسى وغيره من عماله المسلمون عدول بعضهم على بعض الا خصما أو ظنينا منهما أخرجه البرار وغيره عن عمر من وجوه كثيرة (مالك انه بلغه) أخرجه البرار وقاسم بن ثابت وغيرهما من طرق كثيرة من رواية الجازيين والعراقيين والشاميين والمصريين (أن عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (قال لا تجوز شهادة خصم) في امر جسيم مثله يورث العداوة على خصمه في ذلك الامر وفي غيره فان خصم في سبب كسوب قليل الثمن وما لا يوجب عداوة جازت شهادته عليه في غير ما خصمه فيه قاله ابن كنانة وقال يحيى بن سعيد وابن وهب الخصم هذا الوكيل على خصومه لا تقبل شهادته فيما يخصه فيه والوجهان محتملان قاله الباجي ٢ ولا ظنين بالظلم المجهمة أي منهم

((القضاء في شهادة الحدود))

(مالك انه بلغه عن سليمان بن يسار) المدي الفقيه (وغيره انهم سئلوا عن رجل جلد) ضرب (الحد تجوز شهادته فقال نعم اذا ظهرت منه التوبة) في غير ما حد فيه (مالك انه سمع ابن شهاب يسأل عن ذلك فقال مثل ما قال سليمان بن يسار قال مالك وهذا الامر عندنا) بالمدينة وعزاه ابن عبد البر لعمر وابن عباس وطاوس وعطاء بن يحيى بن سعيد وربيعه وابن قسيط ورواية عن سعيد بن جبيرة ومجاهد والائمة الثلاثة واسحق وأبي ثور وقال وروى هريرة عن طريق ليس فيه حجة (وذلك لقول الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات) العفيفات بالزنا (ثم لم يؤنبا بأربعة شهداء) على زناهن برؤيتهن (فاجلدوهم) أي كل واحد منهم (ثمانين جلدة ولا تقبلوا منهم شهادة) في شيء (أبدا وأولئك هم الفاسقون) لا تباينهم كبيرة (الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا) عملهم (فان الله غفور) لهم قد فهم (رحيم) بهم بالهامهم التوبة فيها ينتهى فسقهم وتقبل شهادتهم وقال أبو حنيفة وأكثر أهل العراق واشوري لا تقبل شهادتهم أبدا تاب أولم يتب والاستثناء راجع الى قوله فان الله غفور ورحيم فالواقف بته بينه وبين ربه (قال مالك فالامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان الذي يجلد الحد ثم تاب وأصلح عمله تجوز شهادته) في غير ما حد فيه (وهو أحب ما سمعت الى في ذلك)



لأنه ظاهر الآية ونخصيص الاستثناء بالجملة الأخيرة لا ينهض

((القضاء باليمين مع الشاهد))

(مالك عن جعفر) الصادق (ابن محمد عن أبيه) محمد بن علي بن الحسين (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد) قال ابن عبد البر مرسل في الموطأ ووصله عن مالك جماعة فقالوا عن جابر منهم عثمان بن خالد العثماني وأبو عبد الله بن موسى الكوفي وأبو جعفر عن أبيه عن جابر جماعة حفاظ ونسجته مسلم من حديث ابن عباس وله طرق عن أبي هريرة وزيد بن ثابت وعمر بن شبيب عن أبيه عن جده وكأها متواترة وقال به الجمهور والائمة الثلاثة وقال أبو حنيفة والثوري والاوزاعي وجماعة لا يقضى باليمين مع الشاهد في شيء من الأشياء حتى قال محمد بن الحسن يفسخ القضاء به لأنه خلاف القرآن وهذا جهل وعناد وكيف يكون خلافه وهو زيادة بيان كسكاح المرأة على عمتها وعلى خالتها مع قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وكالمسح على الخفين وتحريم الحرام الأهلوية وكل ذي ناب من السباع مع قوله قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما الآية فكذلك ما قضى به صلى الله عليه وسلم من اليمين مع الشاهد وقد أجمعوا على القضاء بأقرار المدعي عليه وقضوا بيمينه كقول المدعي عليه عن اليمين وليس ذلك في الآية وبما قد القسط ونصب اللبس والجذوع الموضوع في الحيطان وليس ذلك في شيء من القرآن واليمين مع الشاهد أولى بذلك لأنه بالسنة ومن حجتهم أن اليمين إنما جعلت للنفي لا للإثبات والجواب أن الوجه الذي علمنا منه أنها للنفي هو الذي علمنا منه القضاء باليمين مع الشاهد اه ملخصا والمراد بالقرآن قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل أحدا منهما فقد كراهما الأخرى قال الحفاظ وأغما تم الجملة به على أصل مختلف فيه بين الفريقين وهو أن الخبر إذا تضمن زيادة على ما في القرآن هل يكون نسخا والسنة لا تنسخ القرآن عند الكوفيين أولا لا يكون نسخا بل زيادة مستقلة بحكم مستقل إذا ثبت بسنده وجب القول به وإليه ذهب أهل الجواز مع قطع النظر عن ذلك لا تنهض الجملة بالآية لأنها نصير معارضة للنص بالرأي وهو غير معتبر به وأجاب عنه الأماما عيلي بما حاصله أنه لا يلزم من النص على الشيء نفيه عما عداه وقول بعض الحنفية الزيادة على القرآن نسخ وأخبار الآحاد لا تنسخ المتواتر وأغما تقبل زيادة الآحاد إذا كان الخبر بها مشهورا رديان النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا وبان النسخ والمنسوخ لا بد أن يتوارد على محل واحد وهذا غير محقق في الزيادة على النص غاية أن تسمية الزيادة كالنخصيص نسا اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة لكن تخصيصه بما جاز وكذلك الزيادة كقوله وأحل لكم ما وراء ذلكم وأجمعوا على تحريم نكاح العمة مع بنت أخيها وسند الإجماع السنة وكذا قطع رجل السارق في المرة الثانية وأمثلة ذلك كثيرة وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على القرآن بأحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها زيادة عما في القرآن كالوضوء بالنيء من الفقهه ومن التي وكذا المضمضة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء واستبراء المسبية وترك قطع سارق ما يسرع إليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة ولا قود الأبالسة ولا جعة الأفي مصر جامع ولا تقطع الأيدي في الغزو ولا يرث الكافر المسلم ولا يؤكل الطافي من السمك ويحرم كل ذي ناب من السباع ومخالب من الطير ولا يقبل الوالد بالولد ولا يرث القاتل من القاتل وغير ذلك من الأمثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب وأجابوا بأنها أحاديث شهيرة فوجب العمل بها الشهورتم فيقال لهم وحديث الشاهد واليمين جاء من طرق كثيرة مشهورة بل ثبت من طرق صحيحة متعددة منهم ما أخرجه مسلم عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد وقال في التمييز أي قال مسلم في كتابه التمييز حديث

خلف ثنا محمد بن سابق عن  
أبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير  
عن جابر قال أنه أفاء الله على رسوله  
خير فأقرهم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كما كانوا جعلها بينه  
وبينهم فبعث عبد الله بن رواحة  
فخرصها عليهم \* حدثنا أحمد  
ابن حنبل ثنا عبد الرزاق ومحمد  
ابن بكر قال ثنا ابن جريج أخبرني  
أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله  
يقول خرصها ابن رواحة أربعين  
ألف وسق وزعم أن اليه ودلما  
خيرهم ابن رواحة أخذوا القر  
وعليهم عشرون ألف وسق

((باب في كسب المعلم))

\* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة  
ثنا وكيع ومحمد بن عبد الرحمن  
الرواسي عن مغيرة بن زياد عن  
عبادة بن نسي عن الأسود بن زغبة  
عن عبادة بن الصامت قال علمت  
ناسا من أهل الصفة الكتاب  
والقرآن فأهدى إلى رجل منهم  
قوسا فقلت ليست بمال وأوى عنها  
في سبيل الله عز وجل لا آتين  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلا سأله فأنته فقلت يا رسول الله  
رجل أهدي إلى قوسا من كنت  
أعلمه الكتاب والقرآن وأبست  
بمال وأرى عنها في سبيل الله قال  
إن كنت تحب أن تطوق طوقا من  
من نار فاقبلها \* حدثنا عمرو بن  
عثمان وكثير بن عبيد قال ثنا  
بهيبة حدثني بشر بن عبد الله بن  
يسار قال عمرو حدثني عبادة بن  
نسي عن جنادة بن أبي أمية عن  
عبادة بن الصامت نحو هذا الخبر  
والأول أنم فقلت ما ترى فيها  
يا رسول الله فقال جرة بين كنفك  
فقدتها أو تعلقها

حدثنا مسدد ثنا أبو عوانة  
عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن  
أبي سعيد الخدري أن رهطاً من  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم انطلقوا في سفرة سافروها  
فنزحوا إلى من أحياء العرب  
فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم  
قال فلدغ سيد ذلك الحق فشفوا له  
بكل شيء لا ينفعه شيء فقال بعضهم  
لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين نزلوا بكم  
لعل أن يكون عند بعضهم شيء  
ينفع صاحبكم فقال بعضهم إن  
سيدنا لدغ فهل عند أحد منكم  
يعني رقية فقال رجل من القوم  
إني لأرقى ولكن استضعفناكم  
فأيتهم أن تضيفونا ما أبارق حتى  
تجعلوا لي جعلاً فجعلوا له قطيعاً من  
الشاة فأناه فقرأ عليه بأم الكتاب  
وبتفلس حتى برأ كأنما أنشط من  
عقال فأوفاهم جعلهم الذي  
صالحوه عليه فقالوا اقسموا فقال  
الذي رقى لا تنفعوا حتى تأتي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فتستأمره  
فعدوا على رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فذكروا له فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من أين  
علمتم أنها رقية أحسنتم واضربوا  
لي معكم بسهم \* حدثنا الحسن  
ابن علي ثنا يزيد بن هرون أنا  
هشام بن حسان عن محمد بن سيرين  
عن أخيه معبد بن سيرين عن أبي  
سعيد الخدري عن النبي صلى الله  
عليه وسلم هذا الحديث \* حدثنا  
عيسى بن الله بن معاذ ثنا أبي ثنا  
شعبة عن عبد الله بن أبي السفر  
عن الشعبي عن خارجة بن  
الصلت عن عمه أنه مر بقوم فأتوه  
فقالوا انك جئت من عند هذا

صحيح لا يرتاب في صحته وقال ابن عبد البر لا مطعن لاحد في صحته ولا اسناده وأما قول الطحاوي  
أن قيس بن سعد لا يعرف له رواية عن عمرو بن دينار فلا يقدر في صحته لأنهما تابعيان ثقتان مكان  
وقد سمع قيس من أقدم من عمرو وبمثل هذا لا ترد الاخبار الصحيحة ومنها حديث أبي هريرة أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد أخرجه أصحاب السنن ورجالهم مديون ثقات  
ومنها حديث جابر عند الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوانة مثل حديث أبي هريرة  
وفي الباب عن ثمان وعشرين من الصحابة فيم الحسان والضعاف وبدون ذلك ثبت الشهرة ودعوى  
نسخه مردودة لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقال الشافعي القضاء بشاهد ويمين لا يخالف ظاهر  
القرآن لأنه لم يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه يعني والخالف لذلك لا يقول بالمفهوم فضلاً عن  
مفهوم العدد اهـ (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (أن عمر بن عبد العزيز) الإمام  
العادل قال مالك في المدونة كان صاحب المال في الخلافه ازداد صلاحاً وخيراً (كتب إلى عبد الحميد  
ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب) العدوي أبي عمر المدني تابعي صغير ثقة مات بحران في زمن  
هشام (وهو عامل) أمير (على الكوفة) من جهته (أن أقض باليمين مع الشاهد) عملاً بالحديث  
(مالك أنه بلغه أن أبا سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف الزهري (وسليمان بن يسار) سئلا هل يقضي  
باليمين مع الشاهد فقالا نعم والقصد من ذلك وسابقه بعد الحديث المرفوع اتصال العمل به فلا ينطرق  
إليه دعوى النسخ (قال مالك مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يخالف صاحب الحق  
مع شاهده ويستحق حقه فإن نكل وأبى أن يخلف أحلف) يضم الهمزة وسكون الحاء وكسر اللام  
(المطلوب) فإن حلف سقط عنه ذلك الحق وإن أبى أن يخلف ثبت عليه الحق لصاحبه (بمجرد  
نكوله) وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة (بإجماع القائلين باليمين مع الشاهد وحرم به عمرو بن  
دينار) راوى حديث ابن عباس قاله أبو عمر (ولا يقع ذلك في شيء من الحدود) فلا تثبت إلا بشاهدين  
(ولا في نكاح) فأما يثبت بشاهدين ولا يخلف إذا قام عليه شاهد به (ولا في طلاق ولا في عتاقه)  
وان أزمته اليمين لرد شاهدها (ولا في سرقة ولا في قربة) بفتح الفاء وكسر الراء وشذ الياء كذا  
ضبط بالقلم في نسخة صحيحة والذي في اللغة القربة بالكسر والسكون الكذب (فإن قال قائل فإن  
العتاقه من الأموال) فثبت بالشاهد واليمين (فقد أخطأ) لأنه (ليس ذلك على ما قال ولو كان ذلك  
على ما قال لحلف العبد مع شاهده إذا جاء بشاهد أن سيده أعنته) مع أنه لا يخلف وإنما يخلف  
السيد كما يجيء (وان العبد إذا جاء بشاهد على مال من الأموال ادعاه حلف مع شاهده واستحق  
حقه كما يخلف الحر) لأن الشهادة على المال تخرجه من ممتول إلى ممتول آخر والرقبة في العتق  
لا تخرج إلى ممتول قاله الباجي (فالسنة عندنا أن العبد إذا جاء بشاهد على عتاقه استخلف سيده  
ما أعنته وبطل ذلك عنه) يعني أنه لا شيء عليه ويستمر مملوكاً له (وكذلك السنة عندنا أيضاً في  
الطلاق إذا جاءت المرأة) أو غيرها (بشاهد) واحد (إن زوجها طلقها أحلف زوجها ما طلقها فإذا  
خلف لم يقع عليه الطلاق فسنة الطلاق والعتاق في الشاهد الواحد واحد وإنما يكون اليمين على  
زوج المرأة وعلى سيد العبد) فإن نكلاً حبساً كارجع إليه مالك واختاره ابن القاسم والأكثر  
وكان يقول تطلق الزوجة ويعتق العبد وبه قال أشهب وهو ظاهر قوله هنا إذا حلف لم يقع عليه  
الطلاق وعلى المذهب فقال مالك يجبس أبداً حتى يخلف واختاره سحنون وقال ابن القاسم إن  
طال حبسه خلى عنه والطول سنة (وإنما العتاقه حد من الحدود) لأنها تعلق بها حق الله عز وجل  
ولو اتفق السيد والعبد على إبطالها لم يكن لهم ما ذلك وذكر الله الطلاق ثم قال تلك حدود الله فلا  
تبدوها فجعله من الحدود (لا يجوز فيها شهادة النساء) لأنه إذا عتق العبد ثبتت حرمة ووقعت له  
الحدود ووقعت عليه (الحدود كالحر الأصل) (وان زنى وقد أحصن ورجم وان قتل العبد) الذي



الرجل بخير فارق لنا هذا الرجل  
فأتوه برجل معنوه في القبور فرفاه  
بأم القرآن ثلاثة أيام غسوة  
وعشبة كلما ختمها جمع براقه ثم  
تفسل فكأنما نشط من عقاب  
فأعطوه شيئا فأتى النبي صلى الله  
عليه وسلم فذكره له فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم كل فاعمرى  
لمن أكل برقية باطل لقد أكلت  
برقية حق

((باب في كسب الجاهل))

\* حدثنا موسى بن اسمعيل أنا  
أبان عن يحيى عن إبراهيم بن عبد  
الله يعني ابن قارظ عن السائب بن  
يزيد عن رافع بن خديج أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال كسب  
الجاهل خبيث وثمان الكلب خبيث  
ومهر البغي خبيث \* حدثنا  
عبد الله بن مسلمة القعنبي عن  
مالك عن ابن شهاب عن ابن  
محيصة عن أبيه أنه استأذن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في اجارة الجاهل فنهاه عنها فلم يزل  
يسأله ويستأذنه حتى أمره أن اعطيه  
ناضحا ورقيقا \* حدثنا مسدد  
ثنا يزيد بن زريع ثنا خالد بن  
عكرمة عن ابن عباس قال احتجم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واعطى الجاهل أجره ولو علمه خبيثا  
لم يعطه \* حدثنا القعنبي عن مالك  
عن حميد الطويل عن انس بن  
مالك أنه قال حجم أبو طيبة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فأمر له  
بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا  
عنه من خراجه

((باب في كسب الاماء))

\* حدثنا عيسى بن عبد الله بن معاذ ثنا  
أبي ثنا شعبة عن محمد بن حمادة  
قال سمعت أبا حازم سمع أبا هريرة

تخبر (قيل به) فأنله (وثبت له الميراث بينه وبين من يوارثه) من عصبته وغيرهم (فإن احتج بحجج  
فقال لو أن رجلا أعتق عبده وجار رجل بطالب سيد العبد بين له عليه فشهد له على حقه ذلك  
رجل وامرأتان فإن بذلك ثبت) الرجل الطالب (الحق على سيد العبد حتى ترد عناقته إذا لم يكن  
سيد العبد مال غير العبد يريد) هذا المحتج (أن يحيز بذلك) الاحتجاج (شهادة النساء في العتاقة  
فإن ذلك ليس على ما قال) لأن الشهادة انما تناولت اثبات الدين فرد العتق لاجله (واغما مثل ذلك  
الرجل يعتق عبده ثم يأتي طالب الحق على سيده بشاهد واحد فيحلف مع شاهده ثم يستحق حقه  
ويرد بذلك عتاقه العبد) لثبوت الدين لانه مال بشاهد وعين (أو يأتي الرجل قد كانت بينه وبين  
سيد العبد مخالطة وملاسة) في الاموال (فيزعم ان له على سيد العبد ما لا فيقال لسيد العبد احلف  
ما عليك ما ادعى فان) حلف برئ وان (نكل وأبى أن يحلف) تفسير لنكل (حلف صاحب الحق  
وثبت حقه على سيد العبد فيكون ذلك يرد عتاقه العبد إذا ثبت المال على سيده) وليس له غيره قال  
الباجي مثله في العتية والمجموعة وفي كتاب ابن مزين عن ابن القاسم لا ترد بذلك عتاقة عبدا ولا  
باقراره ان عليه ديننا (وكذلك الرجل يشكح الامة) أي يتزوجها (فتكون امرأته فيأتى سيد الامة  
الى الرجل الذي يتزوجها فيقول ابنت مني جارية فلانة أنت وفلان بكذا وكذا دينارا فينكر ذلك  
زوج الامة فيأتى سيد الامة برجل وامرأتين فيشهدون على ما قال فيثبت بيعه ويحق حقه) ثمنه  
الذي شهدوا به (وتحرم الامة على زوجها) الملكة نصفها (ويكون ذلك فراقا بينهما) لأن الملك يشكح  
النكاح (وشهادة النساء لا تجوز في الطلاق) وانما جازت هنا في المال وجرى الفراق فوقع تبعا (ومن  
ذلك أيضا الرجل يفترى على الرجل الحرف فيقع عليه الحد فيأتى رجل وامرأتان فيشهدون ان الذي  
افترى عليه عبدا مملوكا فيضع) يسقط (ذلك الحد عن المفترى بعد ان يقع عليه) أي يثبت لانه  
لا يحد فاذف عبد (وشهادة النساء لا تجوز في القرية) وانما جازت هنا لدفع الحد بالاشبهة (ومما  
يشبه ذلك أيضا ما يفترق فيه القضاء وما مضى من السنة ان المرأتين تشهدان على استئلال  
الصبي) أي خروجه حيا من بطن أمه فيجب بذلك ميراثه (حتى يرث ويكون ماله لمن يرثه ان مات  
الصبي وليس مع المرأتين شهدتا برجل ولا عين) وكذا في كل ما لا يظهر للرجال (وقد يكون  
ذلك في الاموال العظام) الكثيرة (من الذهب والورق والرابع والحوائط) البساتين (والرقيق  
وماسوى) أي غير (ذلك من الاموال ولو شهدت امرأتان على درهم واحد أو أقل من ذلك أو أكثر  
لم تقطع شهدتهما شيئا) أي لا يعمل بها (ولم تجز الا أن يكون معهما شاهد أو عين) فيقضى باليمين  
مع شهادة المرأتين خلافا لاشافى قال لان شهادة النساء لا تجوز دون الرجال وانما حلف في اليمين  
مع الشاهد للحديث (قال مالك ومن الناس) كإبراهيم النخعي والحنابلة وعطاء وابن شبرمة وأبي  
حنيفة والكوفيون والثوري والاوزاعي والزهرى يخلف عنه (من يقول لا تكون اليمين مع  
الشاهد الواحد) أي لا يقضى بها في شيء من الاشياء (ويحتج بقول الله تبارك وتعالى وقوله الحق)  
الصدق الواقع لا محالة (واستشهدوا ثم يدين من رجالكم فان لم يكونا) أي الشاهدان (رجلين  
فرجل وامرأتان) يشهدون (من رضون من الشهداء) لدينه وعدا لله (يقول) ذلك المحتج بيانا  
لوجه احتجاجه من الآية (فإن لم يأت برجل وامرأتين فلا شيء له ولا يحلف مع شاهده) لظاهر  
الآية وتقدم رده بأنه لم يمنع أقل مما نص عليه والمخالف لا يقول بالمفهوم فضلا عن مفهوم العدد  
(قال مالك فمن الجملة على من قال ذلك القول ان يقال له أرايت) أخبرني (لو أن رجلا ادعى على  
رجل ما لا أليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فان حلف بطل) سقط (ذلك) الحق (عنه)  
باتفاق (وان نكل عن اليمين حلف صاحب الحق أن حقه) أي ما ادعى به (الحق) أي باق لم يقبضه  
(وثبت حقه على صاحبه فهذا ما) أي شيء (لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا يبلد من

قال نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الاماء **•** حدثنا هرون بن عبد الله ثنا هاشم بن القاسم ثنا عكرمة حدثني طارق ابن عبد الرحمن القرشي قال جاء رافع بن رفاعه الى مجلس الانصار فقال لقد نسيانا نبي الله صلى الله عليه وسلم اليوم فذكر اشياء ونسي عن كسب الامه الامامات يسدها وقال هكذا بأصابه نحو الحبر والغزل والنفس **•** حدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن أبي فديك عن عبيد الله يعني ابن هدير عن أبيه عن جده رافع هو ابن خديج قال نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الامه حتى يعلم من أين هو

((باب في عيب الفعل))

**•** حدثنا مسدد بن مسرهد ثنا اسمعيل عن علي بن الحكم عن نافع عن ابن عمر قال نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عيب الفعل

((باب في الصانع))

**•** حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا جاد أنا محمد بن اسحق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي ماجدة قال قطعت من أذن غلام أو قطع من أذني فقدم علينا أبو بكر حاجبا فاجتمعنا اليه فرفعنا الى عمر بن الخطاب فقال عمران هذا قد بلغ القصص ادعوا الى حجاما ليقتص منه فلما دعى الحجام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اني وهبت لحاتني غلاما وأنا أرجو ان يبارك له اها فيه فقلت لها لا تسلميه حجاما ولا صائغا ولا قصا **•** حدثنا يوسف بن موسى ثنا سلمة ابن الفضل ثنا ابن اسحق عن

البلدان) قال ابن عبد البر مذهب الكوفيين أن المدعى عليه اذا تكلم عن العيب حكم عليه بالحق دون رد اليمين على المدعى ولا يظن بمالك مع علمه باختلاف من مضى أنه جهل بهذا وانما أتى بما لا يختلف فيه كأنه قال ومن يحكم بالنكول خاصة أخرى ان يحكم بالنكول **•** وعين الطالب ومالك كالأزبين وطائفة من العراقيين لا يقضى بالنكول حتى ترد اليمين ويحلف الطالب وان لم يدع المطلوب الى يمينه لحديث القسامة أنه صلى الله عليه وسلم رد اليمين على اليهود اذا أتى الانصار منها اه وبه سقط قول فضيل الباري ان احتجاج مالك هذا منتهى ولا يرد على الخفية لانهم لا يقولون رد اليمين (فبأي شيء أخذ هذا) قيل أخذ من حديث الاشعث بن قيس كان بيني وبين رجل خصومة في شيء فاخترنا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال شاهدك أو يمينه فقلت اذا يحلف ولا يأتى الحديث في الصحيحين وروى وائل بن حجر نحو هذه القصة وزاد فيها ليس لك الا ذلك رواه مسلم وأصحاب السنن في الحصر دليل على رد اليمين والشاهد واجب بان المراد بقوله صلى الله عليه وسلم شاهدك يثبت سواء كانت رجلين أو رجلا وامرأتين أو رجلا وعين الطالب وانما خص الشاهدين بالذكر لانه الاكثر الاغلب فالمدعى شاهدك أو ما يقوم مقامهما ولو لم يرد ذلك رد الشاهدين واليمين لكونه لم يذ كر لزم رد الشاهد والمرأتين لانه لم يذ كر فوضع التأويل المذكور وثبت الخبر باعتبار الشاهد واليمين فدل على ان لفظ الشاهدين غير مراد بل المراد ههنا أو ما يقوم مقامهما (أو في أي موضع من كتاب الله وحده فاذا أقر) اعترف (بهذا) لانه لا يستطيع انكاره (فليقر) بهذا الادغام وفي نسخة فليقر بالادغام (باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله) لانه لا ينافيه اذا يلزم من النص على تضييقه مما عداه وغايته ما في ذلك عدم التعرض له لا التعرض لعدمه والحديث قد تضمن زيادة مستقلة على ما في القرآن بحكم مستقل ولم يغير حكم الشاهدين ولا الشاهد والمرأتين بل زاد عليهم ما حكاهما آخر ويلزم الخالف أنه لا يثبت حكم بحديث صحيح ولا قياس لانه كاه زيادة على القرآن فان لم يكن ذلك زيادة لانه لا ينافيه فكذا الشاهد واليمين (وانه ليكني من ذلك) في الاحتجاج على الخالف (مامضى من السنة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد ومعارضته بالرأي والاستنباط لا تعتبر (ولكن المرء قد يحب أن يعرف وجه الصواب وموقع الحق) فلذا ذكرته (في هذا بيان ان شاء الله) للتبرك وقد تعسفوا الجواب عن الحديث بان المراد قضى بيمين المنكر مع الشاهد الطالب والمراد ان الشاهد الواحد لا يكفي في ثبوت الحق فوجب اليمين على المدعى عليه بحمله على صورة مخصوصة وهي ان رجلا اشترى من آخر عبدا مثلا فادعى المشتري أن به عيبا وأقام شاهدا واحدا فقال البائع بعه بالبراءة خلف المشتري أنه ما اشترى بالبراءة وأبطلهما ابن العربي بانه جهل باللغة لان المعية تقتضي أن يكون من شئين في جهة واحدة لافي المتضادين والثاني أيضا بانها صورة نادرة لا يحمل عليها الخبر قال الحافظ وفي كثير من الأحاديث ما يبطل هذا التأويل اه وأجابوا أيضا باحتمال ان الشاهد خزيمة بن ثابت لانه جعل شهادته بشهادتين وأبطله البناحي بانه لو كان ذلك لم يكن لليمين وجهه قال وانما كان ذلك لخزيمة خصوصا للنبي صلى الله عليه وسلم ألا ترى أن خزيمة لم يشهد بأمر شاهده وانما شهد بما سمعه منه اعلمه بصدقه وهذا باتفاق لا يتعدى الى غيره صلى الله عليه وسلم

((القضاء، فمن هلك وله دين وعليه دين له فيه شاهد واحد))

(مالك في الرجل يهلك وله دين عليه شاهد واحد وعليه دين للناس اهتم فيه شاهد واحد قنأبي) غنم (ورثته أن يحلفوا على حقوقهم) مع شاهدهم (قال فان الغرماء) أصحاب الديون (يحلفون) يأخذون حقوقهم فان فضل فضل) عن الديون (لم يكن للورثة منه شيء وذلك ان الايمان عرضت عليهم قبل فتر كوها) قال ابن زرقون لا أعلم خلافا في المذهب اذا كان في الحق فضل ان



العلاء بن عبيد الرحمن عن ابن  
ماجدة السهمي عن عمر بن النبي  
صلى الله عليه وسلم نحوه حدثنا  
الفضل بن يعقوب ثنا عبد  
الاعلى عن محمد بن اسحق ثنا  
العلاء بن عبد الرحمن عن ابن ماجدة  
السهمي عن عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم مثله

((باب في العبد يباع وله مال))

\* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا  
سفيان عن الزهري عن سالم عن  
أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من باع عبدا وله مال فإله  
البائع إلا أن يشترط المبتاع ومن باع  
فخلام مؤبرا فالثمرة للبائع إلا أن  
يشترط المبتاع \* حدثنا القعني  
عن مالك عن نافع عن ابن عمر  
بقصة العبد وعن نافع عن ابن عمر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بقصة التخل \* حدثنا مسدد ثنا

يحيى عن سفيان حدثني سلمة بن  
كهيل حدثني من سمع جابر بن عبد  
الله يقول قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال  
فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع  
((باب في التلق))

\* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن  
مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض  
ولا تلقوا السلع حتى يربط بها  
الأسواق \* حدثنا الربيع بن  
نافع أبو ثوبة ثنا عبيد الله يعني  
ابن عمرو الرقي عن أيوب عن ابن  
سبير عن أبي هريرة أن النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن تلقي  
الجلب فإن تلقاه متلق فاشتره  
فصاحب السلعة بالخيار إذا وردت

تبدأ الورثة باليمين فإن لم يكن فيه فضل فقال مالك تبدأ الورثة وقال محمد وسحنون تبدأ الغرماء  
(الآن تقول لم نعلم لصاحبنا) أي مورثنا (فضلا ويعلم أنهم اغتاروا بالإيمان) أولا (من أجل  
ذلك فاني أرى أن يحلفوا ويأخذوا ما بقي بعد دينه) وروى عنه ابن وهب أن لهم ذلك مطلقا  
((القضاء في الدعوى))

(مالك عن جميل) بفتح الحميم وكسر الميم (ابن عبد الرحمن المؤذن) المذني أمه من ذرية سعد القرظ  
وكان يؤذن معهم ويقال اسم أبيه عبد الله بن سويد أو سودة والصواب عبد الرحمن قاله ابن  
الحذاء (أنه كان يحضر عمر بن عبد العزيز وهو يقضي بين الناس فإذا جاءه الرجل يدعي على الرجل  
حقا نظرفان كانت بينهما مخالطة أو ملازمة أحلف الذي ادعى عليه وإن لم يكن شيء من ذلك  
لم يحلفه قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا) وقال به الفقهاء السبعة وغيرهم (أنه) أي الشان  
(من ادعى على رجل يدعي نظرفان كانت بينهما مخالطة) مثل التجار ومن نصب نفسه للشراء  
والبيع (أو ملازمة أحلف المدعي عليه فإن حلف بطل ذلك الحق عنه) أي لم يتوجه عليه (وإن  
أبى أن يحلف وودع اليمين على المدعي فحلف طالب الحق أخذ حقه) وذهب الأئمة الثلاثة وغيرهم  
إلى توجه اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما مخالطة أم لا لعدم حديث ابن عباس في العيصين  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعي عليه لكن حمله مالك وموافقه على ما إذا  
كانت خلطة ثلاثا يتدل أهل السلفية أهل الفضل بتعليقهم مرارا في اليوم الواحد فاسترطت  
الخلطة لهذه المفسدة واستدل ابن عبد البر بذلك بقوله تعالى إن كان قبضه قدم من قبل فصدقت  
الآيات وقال ابن عباس لما أتى يعقوب بن قيس يوسف ولم يرفه خرقا كذبهم وقال لو أكله السبع  
لخرق قبضه وقال الشعبي كان في قبض يوسف ثلاث آيات فزاد حين أتى على وجه أبيه فأردت  
بصير أو هذا أصل في ثبوت الخلطة

((القضاء في شهادة الصبيان))

(مالك عن هشام بن عروة أن) عمه (عبد الله بن الزبير) الصحابي أمير المؤمنين (كان يقضي  
بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح) قال أبو عمر اختلف عن ابن الزبير في ذلك والاصح أنه كان  
يجيزها إذا جئ بهم في حال نزول النازلة وروى مثله عن علي من طرق ضعيفة (قال مالك الأمر  
عندنا المجتمع عليه) بالمدينة (أن شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجراح ولا تجوز على  
غيرهم) أي الكبار (وإنما تجوز شهادتهم فيما بينهم من) أي في (الجراح وحدها لا تجوز في غير  
ذلك) من الأموال وغيرها (إذا كان ذلك قبل أن يفتروا أو يخبوا) بخاء معجمة فوحدتين  
يخدعوا من الخب بالكسر الخداع (أو يعلموا فإن افتروا فلا شهادة لهم) أي لا تقبل (الآن يكون  
قد أشهدوا دول على شهادتهم قبل أن يفتروا) فتقبل بيباق الشروط المذكورة في الفروع  
و بإجازتها قال معاوية وعمر بن عبد العزيز وابن المسيب وعروة وأبو جعفر محمد بن علي والشعبي  
وابن أبي ليلى وابن شهاب والنخعي بخلاف عنه ولم يجزها الجمهور والأئمة الثلاثة وحمل مالك قول  
ابن عباس بعدم إجازتها على شهادتهم على الكبار

((ما جاء في الحنف على منبر النبي صلى الله عليه وسلم))

(مالك عن هاشم بن هاشم) ويقال فيه هشام بن هشام (ابن عتبة) بضم المهملة واسكان الفوقية  
فوحدة (ابن أبي وقاص) مالك الزهري المذني ثقة من رجال الجميع وعمر طويلا ومات سنة بضع  
وأربعين ومائة قال ابن عبد البر وزعم بعضهم أنه مجهول وليس بشيء فقد روى عنه مالك وشجاع بن  
الوليد وأنس بن عياض ومكي بن إبراهيم وغيرهم ومن روى عنه وجلائ ارتفعت عنه الجهالة  
لمالك عنه مرفوعا هذا الحديث الواحد (عن عبد الله بن نسطاس) بكسر النون ومهملة ساكنة

السوق قال أبو علي سمعت أبا داود  
يقول قال سفيان لا يبيع بعضكم  
على بيع بعض يقول ان عندى  
خير منه بعشرة

((باب فى النهى عن النجس))

حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح  
ثنا سفيان عن الزهري عن سعيد  
ابن المسيب عن أبي هريرة قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم  
لا تباحشوا

((باب فى النهى ان يبيع حاضر لباد))

حدثنا محمد بن عيسى ثنا ابن  
ثور عن معمر عن طاوس عن  
أبيه عن ابن عباس قال نهى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن يبيع حاضر لباد فقلت ما يبيع  
حاضر لباد قال لا يكون له سمارا  
حدثنا زهير بن حرب ان محمد بن  
الزبرقان اباهما حدثهم قال  
زهير وكان ثقة عن يونس عن  
الحسن عن أنس بن مالك ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع  
حاضر لباد وان كان أخاه أو أباه  
(سمعت) حفص بن عمر يقول  
حدثنا أبو هلال ثنا محمد بن  
أنس بن مالك قال كان يقال لا يبيع  
حاضر لباد وهى كلمة جامعة لا يبيع  
له شيئا ولا يتبع له شيئا \* حدثنا  
موسى بن اسمعيل ثنا حماد عن  
محمد بن اسحق عن سالم المكي ان  
اعرابيا حدثه انه قدم بمكة فلو به  
على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فنزل على طلحة بن عبيد الله  
فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى ان يبيع حاضر لباد ولكن  
اذهب الى السوق فانظر من يبايعك  
فشاورني حتى آمرك أو أنهالك  
\* حدثنا عبد الله بن محمد النخعي  
ثنا زهير ثنا أبو الزبير عن جابر

المدني مولى كندة وثقه النسائي كذا فى التقریب وفى الاستذكار انه ذهلى تابعى ثقة قال مصعب  
أبو نسطاس مولى أبي بن خلف أدرك الجاهلية اه وعليه فيكون مولى قريش (عن جابر بن  
عبد الله الانصاري) الخرزجي الصحابي ابن الصحابي رضى الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال من حلف على منبري) قال مالك يريد عند منبري وهو الاق في موضعه الذي كان في زمن  
النبي صلى الله عليه وسلم في وسط المسجد وهو بعيد من القبلة والمحراب لانه زيد في المسجد فكانت  
اليمن عند منبره أولى لانه موضع مصلاه صلى الله عليه وسلم وأما القبلة والمحراب فشيئ بنى بعده  
(آغا) بالمدوك كسر المثلثة قال ابن عبد البر كذا رواه يحيى ورواه القعنبي وابن القاسم وابن بكير  
والاكثر عن مالك بسنده بلفظ من حلف على منبري هذا يمين آغا والمعنى واحد وفيه اشتراط  
الاثم فلا يقع الوعيد الا مع تعدد الائم في اليمين واقتطاع حق المسلم بها زاد في رواية ابن أبي شيبة من  
هذا الوجه ولو على سؤال أخضر (تبوأ) أى اتخذ (مقعد من النار) وعيد شديد يفيد ان ذلك  
من الكبائر العظيمة وفيه اشارة الى معنى القصص في الذنب وجزائه أى كما انه قصص الائم في اليمين  
الكاذبة في ذلك المكان العظيم كذلك يقصد في جزائه التبرؤ قال أبو عمر مذهبنا أى أهل السنة في  
الوعيد انه لا يتحكم بل ان شاء الله غفر وان شاء عذب لقوله تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر  
مادون ذلك لمن يشاء وقال الشاعر

واني وان أوعدته أو وعدته \* لخلف ايعادى ومنجز موعدى

فدح نفسه بالخلاف الوعيد ولو كان كذبا ممدوح به نفسه وقد قال تعالى وعد غير مكذوب وقال انه  
كان صادق الوعد فوصف الوعد بالصدق والكذب وفى الحديث حجة لقول الجمهور ومالك  
والشافعي بوجوب التغليظ بالمكان فى المدينة عند المنبر وبمكة بين الركن والمقام وبغيرهما  
بالمسجد الجامع خلافا للحنفية والحنابلة وجماعة انه لا يغلق به وأخرجه أبو داود والنسائي وابن  
ماجه من طريق مالك وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم وله شاهد عن أبي أمامة بن  
ثعلبة مرفوعا من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة يستحل بها مال مسلم فعليه لعنة الله والملائكة  
والناس أجمعين أخرجه النسائي رجال ثقات (مالك عن العلاء بن عبد الرحمن) بن يعقوب الجهنى  
أحد الثقات الاثبات تابعى صغير رأى أنسا ومات سنة تسع وثلاثين ومائة (عن معبد بن كعب  
السلمي) يفحصين نسبة الى بنى سلمة من الانصار المدنى التابعى الثقة قال ابن عبد البر وقول بعض  
الرواة محمد بن كعب القرظى خطأ اغما هو معبد بن كعب بن مالك الانصاري (عن أخيه عبد الله  
ابن كعب بن مالك الانصاري) المدنى الثقة ويقال له رؤية مات سنة سبع أو ثمان وتسعين وأبوه  
صحابي شهير أحد الثلاثة الذين خلفوا (عن أبي أمامة) ليس هو الباهلى اغما هو الانصاري أحد  
بنى حارثة قيل اسمه اياس بن ثعلبة وقيل ثعلبة بن سهل قاله أبو عمرو وفى الاصابة اسمه عند الاكثر  
اياس وقيل عبد الله وبه جزم أحمد بن حنبل وقيل ثعلبة وقيل سهل ولا يصح غير اياس وهو ابن  
أخت أبي بردة بن نيار روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث منها فى مسلم والسنن وروى عنه  
جماعة خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم فرد من أجل أمه فوجد هامات فصلى عليها أخرجه  
أبو أحمد الحاكم (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتطع) اقتل من القطع (حق امرئ  
مسلم) جرى على الغالب وكذلك الذم والمعاهد (بيمينه) بحلفه الكاذب (حرم) منع (الله عليه  
الجنة وأوجب له النار) ان استحل أو ان لم يعف عنه أو هو وعيد شديد ويجوز تخلفه كما مر (قالوا  
وان كان الحق شيئا يسيرا رسول الله قال وان كان قضيا) فعيل بمعنى مفعول أى غصنا مقطوعا  
(من أراك) شجر يستاك بقضبانة الواحدة أراكه ويقال هى شجرة طويلة ناعمة كثيرة الورق  
والأغصان ولها غمر فى عناف يدعى البربر بموحدة وزان أمير علا العنقود الكف (وان كان



قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد وذروا الناس يرزق الله بعضهم من بعض (باب من اشترى مصراة ففكرها) \* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلقوا الركبان للبيع ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تصروا الابل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها فان رضىها أمسكها وان منخطها ردها وصاعا من تمر \* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا حماد عن أيوب وهشام وجيب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام ان شاء ردها وصاعا من طعام لا مهر \* حدثنا عبد الله بن محمد التميمي ثنا المكي يعني ابن ابراهيم ثنا ابن جريج حدثني زياد أن ثابتا مولى عبد الرحمن بن زيد أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى غنما مصراة احتلبها فان رضىها أمسكها وان منخطها ففي حلبها صاع من تمر \* حدثنا أبو كامل ثنا عبد الواحد ثنا صدقة بن سعيد عن جيع بن عمير التميمي قال سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع محفلة فهو بالخيار ثلاثة أيام فان ردها رد معها مثل أو مثلي لئلا يفتن بها (باب في النهي عن الحكرة) \* حدثنا وهب بن بقية أنا خالد عن عمرو بن يحيى عن محمد بن عمرو ابن عطاء عن سعيد بن المسيب عن

قضييا) وفي رواية وان كان سوا (من اراد وان كان قضييا من اراد قالها ثلاث مرات) زيادة في التفسير ثلاثا وان بالشئ اليسير ولا فرق بين قليل الحق وكثيره في التحريم اما في الاثم فالظاهر انه ليس من اقتطع القناطير المقتطعة من الذهب والفضة كن اقتطع الدرهم والدرهمين وهذا خرج مخرج المبالغة في المنع وتعميم الامر ونهوه به بدليل تأكيد تحريم الجنة وإيجاب النار وأحدهما يستلزم الآخر والحال يقتضي هذا التأكيدي لان فاعل ذلك أبلغ في الاعتداء الغاية حيث اقتطع حق امرئ لم يكن له فيه سبيل واستحق بجرمة واجبة الرعاية وهي حرمة الاسلام وأقدم على اليمين الفاجرة واختلف هل قوله مسلم قيد فلو اقتطع حق كافر لا يستحق هذا الوعيد أو ليس بقيد بل ورد لبيان ان رعاية حق المسلم أشد لان حرمة حق المسلم أقوى وقيل انما ذكره للدلالة على ان حق الكافر أوجب رعاية فان ارضاه المسلم بادخاله الجنة يوم القيامة أمر ممكن فيجوز أن يرضى الله خصمه فيعفو عنه ظلمه وأما ارضاء الكافر بذلك فغير ممكن فيكون الامر صعبا فاذا كان حق من يتصور الخلاص من ظلمه واجب الرعاية فحق من لا يتصور أولى وقال عياض الحديث خرج مخرج الغالب فالمسلم وغيره سواء وقال النووي هما سواء في حرمة القطع فاما في العقوبة فيذهب عن ان حق الكافر أخف قال الابي واختاره الشيخ يعني ابن عرفة ووجهه بما ثبت من رفع درجة المسلم على الكافر بدليل انه يقتل به وغير ذلك قال أبو هريرة ان اليمين الغموس وهي اليمين الصبر التي يقتطع بها مال مسلم من الكبار لئلا يكل ما أوعده الله أو رسوله عليه فهو من الكبار ولا كفارة في ذلك وعليه أن يؤدي ما اقطعه من المال ثم يتوب الى الله ويستغفره عند مالك وأبي حنيفة وجهور فقهاء الامصار وقال الشافعي والاوزاعي ومعمرو طائفة يكفر بعد خروجه مما عليه ويدل للاول ما جاء عن ابن مسعود قال كنا نعد من الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذبا اه وهذا الحديث تابعه مالك عليه اسمعيل بن جعفر عن العلاء عن مسلم ورواه النسائي وابن ماجه من طريق مالك وغيره

(جامع ما جاء في اليمين على المنبر)

(مالك عن داود بن الحصين) عهملين مصفرا (أنه سمع أبا غطفان) عجمية فهمة ففاء مفتوحات قبل اسمه سعد (ابن طريف) بفتح المهملة وكسر الراء وقيل ابن مالك (المري) بضم الميم وتشديد الراء المدني التابعي الثقة (يقول اختصم زيد بن ثابت الانصاري) العاصبي الشهير (و) عبد الله (ابن مطيع) بن الاسود الهمداني المدني له رؤية وكان رأس قر يش يوم الحرة وأمره ابن الزبير على الكوفة ثم قتل سنة ثلاث وسبعين (في دار كانت بينهما الى مروان بن الحكم وهو أمير على المدينة) من جهة معاوية (فقضى مروان على زيد بن ثابت باليمين على المنبر) النبوي أي عنده (فقال زيد بن ثابت احلف له مكاني) أي فيه (قال) أبو غطفان (فقال مروان لا والله) لا تحلف (الا عند مقاطع الحقوق قال فجعل زيد بن ثابت يحلف ان حقه الحق) أي باق لم يقبضه (ويأبى ان يحلف على المنبر قال فجعل مروان بن الحكم يجيب من ذلك) أي امتناع زيد مع علمه انها تعلق بالمكان قال مالك كره زيد صبر اليمين وقال الشافعي بلغني أن عمر حلف على المنبر في خصومة كانت بينه وبين رجل وان عثمان بردت عليه اليمين على المنبر فاقسدى منها وقال أخاف أن توافق قدر بلاه فيقال يمينه قال الشافعي واليمين على المنبر مما لا خلاف فيه عندنا في قديم ولا حديث فعاب قولنا هذا عائب ترك فيه موضع حجتنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والآثار بعده من الصحابة وزعم ان زيد بن ثابت لا يرى اليمين على المنبر وانما روي عنه ذلك وخالفناه الى قول مروان فامنع زيد لولم يعلم ان اليمين على المنبر حق أن يقول مقاطع الحقوق مجلس الحكم وقد قال له أعظم من هذا أن تحل الر بيا مروان فقال أعوذ بالله قال والناس يتبايعون الصكوك قبل أن يقبضوها

معمر بن أبي معمر أحد بني عدى  
ابن كعب قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا يحتكر إلا خاطئ  
فقلت لسعد بن خالد تحتكر قال  
ومعمر كان يحتكر قال أبو داود  
كان سعد بن المسيب يحتكر  
النوى والخطوط والبز وسعت أحد  
ابن يونس يقول سألت سفيان عن  
كيس القت فقال كانوا يكسرون  
الحكرة وسألت أبا بكر بن عياش  
فقال اكبه \* حدثنا محمد بن  
يحيى بن فياض ثنا أبي ح وثنا  
ابن المشي ثنا يحيى بن الفياض  
ثنا همام عن قتادة قال ليس في  
التمر حكرة قال ابن المشي قال عن  
الحسن قلنا له لا تقل عن الحسن  
قال أبو داود هذا الحديث عندنا  
باطل قال أبو داود وسألت أحمد  
ما الحكرة قال ما فيه عيش الناس  
قال أبو داود قال الأوزاعي المحتكر  
من يعترض السوق

((باب في كسر الدراهم))

\* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا معمر  
سمعت محمد بن قضاة يحدث عن  
أبيه عن علقمة بن عبد الله عن  
أبيه قال نهى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أن تكسر سكة المسلمين  
الجائزة بينهم إلا من بأس

((باب في التسعير))

\* حدثنا محمد بن عثمان الدمشقي  
ابن سليمان بن بلال حدثهم حدثني  
الغلام عبد الرحمن عن أبيه  
عن أبي هريرة أن رجلا جاء فقال  
يا رسول الله سمع فقال بل أدعو  
ثم جاء رجلا فقال يا رسول الله  
سمع فقال بل الله يخفف ويرفع  
واني لأرجو أن ألقى الله وليس  
لأحد عندي مظنة \* حدثنا  
عبد بن أبي شيبة ثنا هفان

في بيت مروان الحرس ينزعونها من أيدي الناس فإذا لم يشكر مروان على زيد هذا فكيف يشكر  
عليه في نفسه أن يقول لا يلزمني اليمين على المنبر فقد كان زيد من أعظم أهل المدينة عند مروان  
وأرفعهم منزلة ولكن علم زيد أن ما قضى به مروان حق وكره أن يصبر عينه على المنبر قال وقد روى  
الذين خالفوا حديثا يثبتونه عندهم عن منصور وعاصم الأحول عن الشعبي أن عمر جلب قوما من  
اليمين فادخلهم الجحر فاحلفهم فإذا ثبت هذا عن عمر فكيف أنكروا علينا أن يحلف من بمكة بين  
الركن والمقام ومن بالمدينة على المنبر ونحن لا نجلب أحدا من بلادهم ولولم نخرج عليهم بأكثر من  
روايتهم وبما احتجوا به علينا من زيد لكانت الحجة بذلك لازمة فكيف والحجة ثابتة عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه بعده نقله في التهديد وفي فتح الباري وجدت لمروان سلفا فخرج  
الكرابيبي بسند قوي عن سعيد بن المسيب قال ادعى مدعي على آخر أنه غصب له بصيرا فخاصمه إلى  
عثمان فامر به أن يحلف عند المنبر فقال احلف له حيث شاء فأبى عليه عثمان أن يحلف إلا عند  
المنبر فغرم له بصيرا مثل غيره ولم يحلف (قال مالك لا أرى أن يحلف) بالتثنية (أحد على المنبر على  
أقل من ربع دينار وذلك ثلاثة دراهم) وقال الشافعي لا يحلف في أقل من عشرين دينارا فصاعدا  
والحاصل أن الجمهور اتفقوا على التغليظ بالمكان في الدماء والمال الكثير لا في القليل واختلفوا في  
حد القليل والكثير

((ملا يجوز من غلق الرهن))

قال الجوهري وغيره غلق الرهن يغني مجمة مفتوحة ولا هم مكسورة وقاف يغلق بفتح أوله واللام  
غلقا بفتح الغين واللام أي استحققه المرتهن إذا لم يغلق في الوقت المشروط (مالك عن ابن شهاب)  
الزهري (عن سعيد بن المسيب) بكسر الباء وفتحها قال أبو عمر أرسله رواية الموطأ إلا معن بن  
عيسى فوصله عن أبي هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغلق) بفتح الباء واللام  
(الرهن) الرواية برفع القاف على الخبر أي ليس يغلق أي لا يذهب ويتلف باطلا وقال النجاشي لم يوجد  
له مخلص وقال زهير

وفارقتك برهن لا فكاله \* يوم الوداع فأمسى الرهن قد غلغا

وقال قعنب بن حزمة الغطفاني

بانت سعاد وأمسى درهما عدي \* وغلقت عندها من قبلك الرهن

قال أبو عبيد لا يجوز أغرة غلق الرهن إذا ضاع أو انما يقال غلق إذا استحققه المرتهن فذهب به قال  
وهذا كان من فعل الجاهلية فباطله صلى الله عليه وسلم بقوله لا يغلق الرهن (قال مالك وتفسير ذلك  
فيما نرى) بضم النون نظن (والله أعلم) بمراد نبيه (أن يرهن الرجل الرهن عند الرجل بالشئ وفي  
الرهن فضل) زيادة (عمار بن بهز يقول الراهن للمرتهن أن يجتلك بمقتضى أجل يسهيه له) أخذت  
رهني (والأقوال الرهن لك بمارهن فيه قال فهذا لا يصلح ولا يحل وهذا الذي نهى عنه) بالبناء  
للمفعول (وان جاء صاحبه بالذي رهن به بعد الأجل فهو) أي الرهن له أو يباع فبأخذ حقه ويرد  
ما فضل (وأرى هذا الشرط منفسضا) لا عبرة به بنصوه فسر طائوس والقصي وشرع القاضي  
وسفيان الثوري والزهري وأبو عبيد هذا ومعن بن عيسى الذي وصله عن مالك ثقة لكن أخشى  
أن علي بن عبد الجبار وبه عن مجاهد بن موسى عن معن أخطأ في وصله لكن تابعه أبو بكر بن  
جعفر عن مجاهد والاصح إرساله وإن وصل من جهات كثيرة فكأنها معلقة وزاد فيه بعض الرواة له  
غمة وعليه غرمه واختلف في رفع هذه الزيادة وانها من كلام ابن المسيب له كلام ابن عبد البر  
ملخصا وذكر صاحب الدر المنضد أن لا نافية أو ناهية فعليه تكسر القاف لا انتفاء الساكنين  
لكنه لم يفسح بأنه روى بالوجهين وقد أفصح أبو عمر بأن الرواية بالرفع خبر وهو أبلغ في النهي من



((القضاء في رهن الثمر والحيوان))

(مالك فمن رهن حائطا) يستأنا (له الى أجل مسمى فيكون) يوجد (ثم ذلك الحائط قبل ذلك الاجل ان الثمر ليس برهن مع الاصل) سواء حدثت أو كانت موجودة حين الرهن مزهية أو غير مزهية (الا ان يكون اشترط ذلك المرتهن في رهنه) فيكون رهنا (وان الرجل اذا اوتهن الجارية وهي حامل أو حلت بعد اوتهائه اياها ان ولدها) يكون رهنا (معها وفرق بين الثمر وبين ولد الجارية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد أبرت) بضم النخلة وكسر الموحدة خفيفة وفتحيلة (فثمرها للبائع الا ان يشترطه المبتاع) كما مر مسندا (والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان من باع وليدة) أمة (أو شيئا من الحيوان وفي بطنها جنين ان ذلك الجنين للمشتري اشترطه المشتري أو لم يشترطه فليست النخل مثل الحيوان) لا فراق حكميهما (وليس الثمر مثل الجنين في بطن أمه) زاد في الموازية ولو شرط ان الامة رهن دون ما نلد لم يجوز (ومما يبين ذلك ايضا ان من أمر الناس أن يرهن الرجل ثمر النخل ولا يرهن النخل وليس يرهن أحد من الناس جنينا في بطن أمه من الرقيق ولا من الدواب) لقوة الغرور وان جاز أصله في الرهن

((القضاء في الرهن من الحيوان))

(مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرهن انه ما كان من أمر يعرف هلاكه من أرض أو دار أو حيوان) من كل ما لا يغاب عليه (فهو في يد المرتهن وعلم هلاكه فهو من الرهن وان ذلك لا ينقص من حق المرتهن شيئا) وكذا اذا ادعى ابا القبيصة وهروب الحيوان فلا ضمان ما بين يديه كذبه كدعواه ذلك بحضرة عدول فأنكروه (وما كان من رهن جهل في يد المرتهن فلا يعلم هلاكه الا بقوله) كتياب وعروض وعين وحلي وكل ما يكال أو يوزن مما يغاب عليه (فهو من المرتهن) قال عنه ابن القاسم الا ان تقوم بينة بهلاكه فلا يضمن (وهو) حيث لا بينة (لقيمته ضامن) فان اتفقا على وصفه حكم بقرينة تلك الصفة (ويقال) اذا اختلفا (له وصفه فاذا وصفه أحلف على صفته) أنها كما وصف (و) على (تسمية ما) أي الدين الذي (له فيه) أي في الرهن أي في مقابله قال الباجي يريد اذا اختلفا في قدر الدين (ثم يقومه أهل البصر) أي الخبرة (بذلك) الوصف الذي حلف عليه (فان كان فيه) أي قيمة الرهن (فضل) زيادة (مما سمى فيه المرتهن أخذه الراهن وان كان) قيمة الرهن (أقل مما سمى) المرتهن من الدين (حلف الراهن على ما سمى المرتهن وبطل عنه الفضل) الزائد (الذي سمى المرتهن فوق قيمة الرهن وان أبي الراهن أن يحلف أعطى) أي لزمه أن يعطى المرتهن (ما فضل بعد قيمة الرهن فان قال المرتهن لا أعلم لي بقيمة الرهن حلف الراهن على صفة الرهن) لان المرتهن صار مدعيا على الراهن (وكان ذلك له اذا جاء بالامر الذي لا يستنكر) بأن أشبه ما قال فان لم يشبه فله مرتهن أن يرجع فيقول أنا انما اذعيت الجهل بتحقيق الصفة فأنا أصفه بصفة لا أشك أنها أفضل من صفة الرهن وهي دون صفة الراهن بكثير فيحلف على ذلك ويسقط عن نفسه ما يستنكره الباجي (وذلك) كاه (اذا قبض المرتهن الرهن ولم يضعه على يدي غيره) فان كان يدي غيره فلا ضمان على المرتهن وان لم تقم بينة قال ابن عبد البر اذا اختلف في مبلغ الدين فلا خلاف في مذهب مالك ان القول للمرتهن فيما بينه وبين قيمة الرهن وقال أبو حنيفة والشافعي القول للراهن مع عينه ولا ينظر الى قيمة الرهن لان المرتهن مدع قال اسمعيل القاضي واجبة لمالك قوله عز وجل فان لم تجدوا كتابا فخر من مقبوضة فجعل الرهن بدلا من الشهادة لان المرتهن أشد وثيقة بحقه فكانه شاهد له لانه يني عن مبلغ الدين وما جاوز قيمته فلا وثيقة فيه فكان القول فيه قول الراهن قال ووافق مالك على الفرق بين ما يغاب عليه فيه منه الا لينة وبين

قوله فان لم تجدوا التلاوة ولم تجدوا اه

ثنا جاد بن سلمة أنا ثابت عن أنس وقتادة وحيد عن أنس قال قال الناس يا رسول الله غسلا السد عرسه مر لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو المسعر المقاض الباسط الرازق واني لا رجوان القى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال ((باب في النهي عن الغش))

حدثنا أحمد بن محمد بن حنبل ثنا سفیان بن عيينة عن العلاء عن ابيه عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل يبيع طعاما فسأله كيف تبيع فأخبره فأوحى اليه أدخل يدك فيه فأدخل يده فيه فاذا هو مبسول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا من غش حدثنا الحسن بن الصباح عن علي بن يحيى قال كان سفیان يكره هذا التفسير ليس منا ليس مثلنا

((باب خيار المتبايعين))

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يفترقا الا بيع الخيار حدثنا موسى بن اسميل ثنا جاد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بعناه قال أو يقول أحدهما لصاحبه اختر حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث عن ابن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا الا ان يكون صفقة

خيار ولا يحمل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله بحد ثنا مسدد ثنا حماد عن جيل بن مرة عن أبي الوضي قال غزونا غزوة لنا فزلنا منزلا فباع صاحب لنا فرسا بعلام ثم أقام بقبه يومهما ولبسهما فلما أصبحا من الغد حضر الرحيل قام الى فرسه يسرجه فقدم فأتى الرجل وأخذته بالبيع فأبى الرجل ان يدفعه اليه فقال بيني وبينك أبو برزة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم فأبى أبو برزة في ناحية العسكر فقال له هذه القصة فقال أترضيان ان أقضي بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا قال هشام بن حسان حدث جيل انه قال ما أراكم افرقتما بحد ثنا محمد بن حاتم الجرجاني قال مروان الفزاري أنا عن يحيى بن أيوب قال كان أبو زرعة اذا بايع رجلا خيره قال ثم يقول خيرني ويقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفرقن اثنان الا عن تراض بحد ثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحرف عن حكيم بن حزام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وان كتما وكذبا محقت البركة من بيعهما قال أبو داود وكذلك رواه سعيد بن أبي هريرة وحماد واما همام فقال حتى يتفرقا أو يختارا ثلاث مرار

((باب في فضل الاقالة))

بحد ثنا يحيى بن معين ثنا حفص

مالا يغاب عليه فلا ضمان الا ان يظهر كذبه الا وراعي وجاعة وروى عن علي وقال جماعة هو مضمون مطلقا وقال أبو حنيفة وجاعة الرهن مضمون بقيمة الدين وما زاد عليه فهو أمانة وقال الشافعي وأحمد وجهه والمحدثين الرهن كله أمانة لا يضمن الا بما تضمن به الودائع من التعدي والتضييع سواء كان حليا أو حيا وانما يغاب عليه أو لا يغاب عليه والدين ثابت على حاله للحديث له غنمه وعليه غرمه قالوا له غنمه أي غلته ونجاسه وعليه غرمه أي فكاهه ومنه مصيبته والمرتهن ليس يتعدى في حبه وانما يضمن من تعدي وقال الحنفية غنمه ما فضل من الدين وغرمه ما نقص منه وقال المالكية غرمه نفقته لا فكاهه ومصيبته واذا كان له الخراج والغلة وهو غنمه كان الغرم ما قبل ذلك من النفقة

((القضاء في الرهن يكون بين الرجلين))

(مالك في الرجلين يكون لهما رهن بينهما فيقوم أحدهما ببيع رهنه وقد كان الاخر انظره) أخره (بحقه سنة قال ان كان يقدر على ان يقسم الرهن) بأن لا ينقص قيمته بالقسمة (ولا ينقص حق الذي أنظره بحقه ببيع له نصف الرهن الذي كان بينهما فأوفى حقه) فان قصر عنه طلبه ببقية حقه ولم يكن له في بقية الرهن شيء (وان خيف أن ينقص حقه ببيع الرهن كله فأعطى الذي قام ببيع رهنه حقه من ذلك فان طابت نفس الذي أنظره بحقه أن يدفع نصف الثمن الى الراهن) فعل (والا حلف المرتهن أنه ما أنظره الا ليقف لي رهنه على هيئته) صفته (ثم أعطى حقه عاجلا) لحلفه (مالك في العبد رهنه سيده وللعبد مال ان مال العبد ليس برهن الا أن يشترطه المرتهن) اتفاقا وقد اتفقوا على أن مال العبد لا يدخل في بيعه الا بشرط فالرهن أخرى واختلف فيما يستفده العبد المرهون فقال ابن القاسم وأشهب لا يكون ما وهب له ولا خراجه رهننا وقال يحيى بن عمر ذلك كله رهن معه والصواب الاول قاله أبو عمر

((القضاء في جامع الرهون))

(مالك فيمن ارتهن متاعا فهلك المتاع عند المرتهن وأقر الذي عليه الحق بتسليمه الحق واجتمعا) توافق الراهن والمرتهن (على التسليم وتداويا) تحالفا (في الرهن فقال الراهن قيمته عشرون دينارا وقال المرتهن قيمته عشرة دنانير والحق الذي للرجل) المرتهن (فيه عشرون دينارا قال مالك يقال للذي بيده الرهن صفة فاذا وصفه أحلف عليه) لان الراهن خالفه في الوصف وادعى أفضل منه (ثم أقام) قوم (ذلك الصفة أهل المعرفة بها فان كانت القيمة أكثر مما رهن به قيل للمرتهن اردد الى الراهن ببقية حقه وان كانت القيمة أقل مما رهن به أخذ المرتهن ببقية حقه من الراهن وان كانت القيمة بقدر حقه فالرهن بما فيه) لان الرهن شاهد على نفسه (والامر عندنا في الرجلين يختلفان في الرهن برهنه أحدهما صاحبه فيقول الراهن رهنك بعشرة دنانير ويقول المرتهن ارتهنته منك بعشرين دينارا والراهن ظاهر بيد المرتهن) أو يبدأ من لانه حائر للمرتهن (قال يحلف المرتهن حتى يحيط ببقية الرهن فان كان ذلك لازية فيه ولا نقصان عما حلف ان له فيه أخذ المرتهن بحقه وكان أولى بالتبذنه باليمين) على الراهن (لتبضسه الرهن وجازته اياه) ولانه شاهد له (الا أن يشاء رب الرهن أن يعطيه حقه الذي حلف عليه ويأخذ رهنه) فله ذلك (وان كان الرهن أقل من العشرين التي سمى أحلف المرتهن على العشرين التي سمى ثم يقال للراهن اما أن تعطيه الذي حلف عليه وتأخذ رهنك واما ان تحلف على الذي قلت انك رهنته به ويطلب منك ما زاد المرتهن على قيمة الرهن فاذا حلف الراهن بطل ذلك عنه وان لم يحلف لزمه غرم) أي دفع (ما حلف عليه المرتهن فان هلك الرهن وتناكر الحق فقال الذي له الحق) أي المرتهن (كانت له في نفسه عشرون دينارا وقال) الراهن (الذي عليه الحق لم يكن لك فيه الا



عن الأعمش عن أبي صالح عن  
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من أقال مسلماً أقاله  
الله عزته

((باب فمن باع بيعتين في بيعه))

\* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن  
يحيى بن زكريا عن محمد بن عمرو  
عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال  
قال النبي صلى الله عليه وسلم من  
باع بيعتين في بيعه فله أوكسهما  
أو الربا

((باب النهي عن العينة))

\* حدثنا سليمان بن داود المهری  
أخبرنا ابن وهب أخبرني حيوة بن  
سريح ح وثنا جعفر بن مسافر  
التنيسي ثنا عبد الله بن يحيى  
البرلسي ثنا حيوة بن سريح عن  
أصحق أبي عبد الرحمن قال سليمان  
عن أبي عبد الرحمن الخراساني أن  
عطاء الخراساني حدثه أن نافعا  
حدثه عن ابن عمر قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا  
تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب  
البقر ورؤيتهم بالزعرور تركتم الجهاد  
سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى  
ترجعوا إلى دينكم قال أبو داود  
الأخبار جعفر وهذا لفظه

((باب في السلف))

\* حدثنا عبد الله بن محمد الثقفي  
ثنا سفيان عن أبي فحج عن عبد  
الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن  
عباس قال قدم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم المدينة وهم  
يسلفون في القمار السنة والسنتين  
والثلاثة فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من أسلف في عمر فليسلف  
في كيسل معلوم ووزن معلوم إلى  
أجل معلوم \* حدثنا حفص بن عمر  
ثنا شعبه ح وثنا ابن كثير أنا

عشرة دنانير وقال الذي له الحق) أي المرتهن (قيمة الرهن عشرة دنانير وقال الذي عليه الحق)  
أي الراهن (قيمة عشرون ديناراً) فتناكراني أصل الحق وفي قيمة الرهن (قيس للذي له الحق)  
وهو المرتهن (صفه) لأنه الغارم (فإذا وصفه أحلف) أنه (على صفته) التي وصفها (ثم أقام تلك  
الصفة أهل المعرفة بها فإن كانت قيمة الرهن أكثر مما ادعى فيه المرتهن) وهو العشرون ديناراً  
(أحلف على ما ادعى ثم أعطى الراهن ما فضل من قيمة الرهن وإن كانت قيمته أقل مما يدعى فيه  
المرتهن أحلف على الذي زعم أنه له فيه) وهو العشرون (ثم قاصه بما بلغ الرهن) من القيمة (ثم  
أحلف الذي عليه الحق على الفضل الذي بقي للمدعي عليه بعد مبلغ ثمن الرهن وذلك) أي وجه  
حلف الراهن (أن الذي بيده الرهن) وهو المرتهن (صار مدعياً على الراهن) بما بقي له والمدعي  
عليه يحلف (فإن حلف بطل عنه بقية ما حلف عليه المرتهن مما ادعى فوق قيمة الرهن وإن نكل  
الراهن لزمه ما بقي من حق المرتهن بعد قيمة الرهن) قال الباجي ذكر الموطأ يعين على المرتهن  
أحدهما على صفة الرهن والثانية على إثبات دينه فيحتمل أنهما يلزمانه منفصلين لأن الأولى  
تجب قبل وجوب الثانية لأن قيمة الرهن إن كانت أقل مما أقربه الراهن فلا معنى ليمين المرتهن  
ويحتمل أن يريد ذكر ما تناوله العيين من المعنيين المذكورين ولا يلزمه أن يفرقهما بل يجمعهما في  
يمين واحدة وهذا معنى قول مالك وأكثر أصحابه عندي والله أعلم

((القضاء في كراء الدابة والتعدي بها))

(مالك الأمر عندنا في الرجل يستكرى الدابة إلى المكان المسمى ثم يتعدى) يتجاوز (ذلك) المكان  
(أن رب الدابة بخير فإن أحب أن يأخذ كراء دابته إلى المكان الذي تعدي بها إليه أعطى ذلك) أي  
كراء المثل فيما تعدي لا على قدر ما تكارى قاله الإمام في المدونة (ويقبض دابته وله الكراء الأول)  
أيضا (وإن أحب رب الدابة فله قيمة دابته) يوم التعدي (من المكان الذي تعدي منه المستكرى)  
وله الكراء الأول فقط دون ما زاد وهذا التصيير إذا تغيرت بالزائد أو حبسها حتى تغير سوقها أو مالو  
ردها بحالها فأغار بها كراء ما تعدي فيه مع الكراء الأول ومحل كونه له الكراء الأول بتمامه  
(أن كان استكرى الدابة البدأة) أي الذهاب (فإن كان استكرى أهاذاها ورجعها ثم تعدي  
حين بلغ البلد الذي استكرى إليه فأغار الب الدابة نصف الكراء الأول) ثم بخير بعد ذلك على ما تقدم  
(وذلك أن الكراء نصفه في البدأة ونصفه في الرجعة فتعدي المتعدي بالدابة ولم يجب عليه إلا  
نصف الكراء) هذا إذا كانت قيمة الذهاب والرجوع سواء فإن اختلفت لرغبة الناس في أحدهما  
لزم التقويم (ولو أن الدابة هلكت حين بلغ بها البلد الذي استكرى) الدابة (إليه لم يكن على  
المستكرى ضمان) لأنه فعل مأكروها عليه (ولم يكن للمكرى إلا نصف الكراء) إذا أكرى  
ذهاً أو أياها (قال وعلى ذلك أمر أهل التعدي والخلاف) أي الخلاف (لما أخذ الدابة عليه) كان  
يحميها غير مأكروها عليه أو يزيد أو على قدر ما أكرىها ما بين في الفروع وبسطه الباجي  
(وكذلك أيضاً من أخذ ما لا قراضاً من صاحبه فقال له رب المال لا تشتر به حيواناً ولا سلعة كذا  
وكذا السلعة سميها إنهاء عنها ويكره أن يضع ماله في ما يشتري الذي أخذ المال) أي حامل القراض  
(الذي نهى عنه يريد بذلك أن يضع المال ويذهب بربح صاحبه فإذا صنع ذلك قرب المال بالخيار أن  
أحب أن يدخل معه في السلعة على ما شرط بينهما من الربح فعل وإن أحب فله رأس ماله) حال  
كونه (ضامناً) أي مضموناً (على الذي أخذ المال وتعدي) تخبره في أمرين وزاد الإمام في الواضحة  
ثالثاً يبيع السلعة عليه فإن كان فضل فعلي القراض وإن كان نقص ضمن أي اتعديه قال فان لم يعلم  
بذلك حتى باع السلعة ضمن إن بيعت بنقص وبيع فعلي القراض (وكذلك الرجل يضع معه الرجل  
بضاعة فبأمره صاحب المال أن يشتري له سلعة باسمها فيضاعف فيشتري ببضاعته غير ما أمر به

شعبة أخبرني بهذا وأوصى الله بن

مجاله قال اختلف عبد الله بن شداد وأبو بردة في السلف في عثوني إلى ابن أبي أوفى فسأله فقال إن كنا نسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في الخنطة والشعر والتمر والزبيب زاد ابن كثير إلى قوم ما هو عندهم ثم اتفقا وسألت ابن أبي أوفى فقال مثل ذلك حدثنا محمد بن بشار ثنا يحيى وابن مهدي قال ثنا شعبة عن عبد الله بن أبي الجحادة وقال عبد الرحمن عن أبي الجحادة هذا الحديث قال عند قوم ما هو عندهم قال أبو داود الصواب ابن أبي الجحادة وشعبة أخطأ فيه حدثنا محمد بن المصنف ثنا أبو المغيرة ثنا عبد الملك بن أبي غنبة حدثني أبو اسحق عن عبد الله بن أبي أوفى الأسلي قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الشام فكان يأبينا أنباط من أنباط الشام فنسلفهم في البر والزيت سعرا معلوما وأجلا معلوما فقبل له ممن له ذلك قال ما كنا نسألهم

((باب في السلم في غرة بعينها))

حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان عن أبي اسحق عن رجل فخراني عن ابن عمر أن رجلا أسلف رجلا في نخل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال بم تسهل ماله أورد عليه ماله ثم قال لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه

((باب السلف يحول))

حدثنا محمد بن عيسى ثنا أبو بدر عن زياد بن خيثمة عن سعد بن الطائي عن عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري قال قال

وبتعدى ذلك فإن صاحب البضاعة عليه بالخيار أن يحب أن يأخذ ما اشترى بماله أخذه وإن أحب أن يكون المبيع معه ضامنا لئلا يأخذ ما له فذلك له (فإن علم به بعد بيع السلعة والمشهور عن مالك أن كان في مخرج فلصاحب البضاعة ونقص فعلى المبيع معه ((القضاء في المستكرهه)) من النساء

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (أن عبد الملك بن مروان) الأموي (قضى في امرأة أصيبت) جومعت (مستكرهه بصداقها) متعلق بقضى (على من فعل ذلك بها) وبه قال الجمهور (مالك) الأمر عندنا في الرجل يغتصب المرأة بكرا كانت أو ثيبا أنها إن كانت حرة فعليه صداق مثلها وإن كانت أمة فعليه ما نقص من ثمنها والعقوبة في ذلك على المعتصب) رواه يحيى والقاضي ولم يروه ابن بكير ولا ابن القاسم ولا مطرف ورووا كلهم (ولا عقوبة على المعتصب في ذلك كله) إلا القاضي فلم يروه ولا يخلو أن لا يخلو أنه لا أحد عليها ولا عقوبة وإذا صح كراهها واستغاثتها وإن كانت بكرا فيها يظهر من دمها ونحو ذلك ما يضح به أمرها يخرج أبو بكر بن أبي شيبة أن امرأة استكرهت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدرأ عنها الحد وعن أبي بكر وعمر والخلفاء وفقهاها الجاهل والعراق مثل ذلك وأجمعوا على أن المعتصب المستكره عليه الحدان شهدت البينة عليه بما يوجبها أو أقرها أو أقرها بالعقوبة والصداق عند مالك والليث والشافعي والزهري وقادة وقال أبو حنيفة والثوري وابن شبرمة والحكم وحاد عليه الحد ولا صداق وهكذا على مذهبيهم إذا قطع السارق لا غرم عليه والصحيح وجوب المصداق والغرم وحد الله لا يسقط حد آدمي وهو ما حقان أوجبهما الله ورسوله قاله أبو عمر (وإن كان المعتصب عبدا فذلك على سيده) يعني أنها جناية في رقبته فليس يده أن يفتكها بالجناية ما بلغت (إلا أن يشاء أن يسلمه) فلا شيء عليه ويكون مملوكا لمن جنى عليها قال الباكي هذا إذا ثبت ذلك ببينة قال مالك في الموازية ما لم يمه من صداق الحرة ونقص الأمة في رقبته ويقبل إقراره بغير قهر وهي متعلقة به تدمي فاما بعد فلا يقبل قوله فيما يلحق برقبته ووجهه أن كل موضع تستحق فيه الصداق بعينها فإنما تستحقه في رقبته العبد اه وروى ابن أبي شيبة أن عبدا استكره امرأة فوطئها فاختصما إلى الحسن وهو قاض يومئذ فضر به الحد وقضى بالعبد للمرأة قال أبو عمر أسلمه بعينته

((القضاء في استهلاك الحيوان والطعام وغيره))

(مالك) الأمر عندنا في استهلاك شيئا من الحيوان بغير إذن صاحبه أن عليه قيمته يوم استهلكه ليس عليه أن يوجد مثله من الحيوان ولا يكون له أن يعطى صاحبه فيما استهلك شيئا من الحيوان ولكن عليه قيمته يوم استهلكه القيمة أعدل ذلك فيما بينهما في الحيوان والعروض) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيمن أعتق شركا له في عبد بقيمة شركه دون حصته من عبد مثله وقيمة العدل في الحقيقة مثل وهذا هو الصحيح المشهور عن مالك وعنه أيضا كابي حنيفة والشافعي وداود لا يقضى بالقيمة في شيء إلا عند عدم المثل لظاهر قوله تعالى وإن طاقتم فعاقبوا غسل ما عوقبتم به والحديث عائشة ما رأيت صانعا مثل صفة صنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فبعثت به ففرت فكسرت الأنا فقال أنا مثل أنا وطعام مثل طعام وفي رواية فقال غارت أمكم كلوا وجلس الرسول والقصة حتى فرغوا فدفع القصة القصعة إلى الرسول وجلس المكسورة وأجاب أبو عمر بأن حديث الشفص أصح من حديث القصعة فهو أولى والباكي بأن بيوت أمهات المؤمنين وما فيها من أنا وطعام له صلى الله عليه وسلم فيفعل في ذلك ما شاء ويرضى من ذلك بما شاء (ومن استهلك شيئا من الطعام بغير إذن صاحبه فاعلم أن عليه قيمته مثل طعامه بمكيلته من صنفه) إن علمت مكيلته والقيمة لأنه لو دفع إليه مثل خبزها لم يأمن التفاضل من الطعام (وإنما الطعام بمنزلة



رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من أسلم في شيء فلا يهرقه إلى  
غيره

((باب في وضع الجائحة))

• حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا  
الليث عن بكير عن عباس بن عبد  
الله عن أبي سعيد الخدري أنه قال  
أصيب رجل في عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في غمار ابتاعها  
فكثرت دينه فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ألم تصدقوا عليه  
فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك  
وفادينه فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس  
لكم الا ذلك • حدثنا سليمان بن  
داود المهرى وأحمد بن سعيد  
الهمداني قالا أنا ابن وهب قال  
أخبرني ابن جريج ح وثنا محمد بن  
معمر ثنا أبو عاصم عن ابن جريج  
المعنى ان أبا الزبير المكي أخبره عن  
جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ان بعثت من  
أخيك غمرا فأصابته جائحة فلا  
يحمل لك ان تأخذ منه شيئا ثم تأخذ  
مال أخيك بغير حق

((باب في تفسير الجائحة))

• حدثنا سليمان بن داود المهرى  
أنا ابن وهب أخبرني عثمان بن  
الحكم عن ابن جريج عن عطاء قال  
الجائحة كل ظاهر مفسد من مطر  
أو برد أو جراد أو دج أو حريق  
• حدثنا سليمان بن داود أنا ابن  
وهب أخبرني عثمان بن الحكم عن  
يحيى بن سعيد أنه قال لا جائحة فيما  
أصيب دون ثلث رأس المال قال  
يحيى وذلك في سنة المسلمين

((باب في منع الماء))

• حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
جرير عن الأعمش عن أبي صالح

الذهب والفضة) وعليه في ذلك كله مثله اتفاقا (وليس الحيوان بمنزلة الذهب في ذلك ففرق بين ذلك  
السنة والعمل المعمول به وإذا استودع الرجل مالا فابتاع به لنفسه ورجع فيه فان ذلك الربح له  
لانه ضامن للمال حتى يؤديه الى صاحبه) هذا قول مالك وجماعة وقال أبو حنيفة وآخرون يتصدق  
بالربح ولا يطيب له وقال الشافعي اذا اشترى بـل بغير عينه وقصد المغصوب أو الوديعة فالربح له  
وان اشترى بالمال بعينه خير به بين أخذ المال والساعة والربح له وقالت طائفة الربح على كل حال  
أرب المال ((القضاء فيمن ارتد عن الاسلام))

(مالك عن زيد بن أسلم) مرسل عند جميع الرواة وهو موصول في البخاري والسنن الا رباع من  
طريق أبي يونس عن عكرمة عن ابن عباس (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غير دينه) أي  
انتقل من دين الاسلام الى غيره بقول أو فعل وعنادي على ذلك (فاضربوا عنقه) أي بعد  
الاستنابة وجوبا كما جاء عن الصحابة أو هو على ظاهره لكن في الزنادقة اذا ظهر عليهم كما قال  
الامام (ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى) يضم النون تظن (والله أعلم) بما أراد دينه  
(من غير دينه) فاضربوا عنقه انه من خرج عن الاسلام) اذ هو الدين المعبر (الى غيره) مثل  
الزنادقة واشباههم) من كل من أمر من الكفر دينه غير الاسلام من يهودية أو نصرانية أو  
مجوسية أو صابئة أو عبادة شمس أو قمر أو نجم (فان أولئك اذا ظهر عليهم قتلوا ولم يستنابوا لانه  
لا تعرف قوتهم) ذلك (انهم كانوا يسرون الكفر ويعلنون) يظهرون (الاسلام فلا أرى ان  
يستتاب هؤلاء ولا يقبل منهم قولهم) أي تلفظهم بالاسلام اذ كانوا يقولونه قبل الظهور عليهم فلم  
يخرجوا بعده عما كانوا عليه فينتقم قتلهم وقال الشافعي تقبل قوتهم ولا يبي حنيفة القولان (وأما  
من خرج من الاسلام الى غيره وأظهر ذلك فانه يستتاب) ثلاثة أيام بلا جوع ولا عطش (فان تاب  
والا قتل) بضرب عنقه (وذلك لو أن قوما كانوا على ذلك رأيت أن يدعوا الى الاسلام ويستنابوا  
فان تابوا قبل) بموحدة (ذلك منهم وان لم يتوبوا) لم يسلموا (قتلوا ولم ين) يضم اليا ويقع النون مبنى  
للمجهول ويقع اليا وكسر النون للفاعل أي لم يرد النبي صلى الله عليه وسلم (والله أعلم من خرج  
من اليهودية الى النصرانية ولا من النصرانية الى اليهودية ولا من غير دينه من أهل الاديان كلها)  
الى غيره (الا الاسلام من خرج من الاسلام الى غيره وأظهر ذلك فذلك الذي عني) بالبناء للمفعول  
أو الفاعل (به) أي الحديث المذكور (والله أعلم) وروى ابن عبد الحكم ان للامام قتل الذي اذا  
غير دينه على ظاهر الحديث لان الذمة انما انعقدت له على أن يبقى على ذلك الدين فلما خرج عنه  
عاد كالحربي وروى المزني عن الشافعي أن الامام يخرج من بلد له أو الحرب وعلاه بما ذكر  
ويستثنى من عموم الحديث من غير دينه ظاهر الكفر مع الاكراه لقوله تعالى الا من أكره وقلبه  
مطمئن بالايمان وشعل عمومه الرجل وهو اجاع والمرأة وعليه الاثثة الثلاثة والجمهور وخصه  
الحنفية بالذکر للنهي عن قتل النساء فكما لا تقتل في الكفر الاصل لا تقتل في الكفر الطارئ ولان  
من الشرطية لا تعم المؤنث وتعم بان ابن عباس راوى القصة قال قتل المرتدة وقتل أبو بكر في  
خلافة امرأه ارتدت والصحابة متوافرون فلم يشكر عليه أحد وفي حديث معاذ لما بعثه النبي صلى  
الله عليه وسلم الى اليمن قال وأما رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عادوا لا فاضرب عنقه وأما  
امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت لا فاضرب عنقها وسنده حسن وهو نص في موضع  
النزاع فيجب المصير اليه وفي حديث قصة روى البخاري وغيره عن عكرمة قال أتى علي بن زنادقة  
فاحرقهم فبلغ ذلك ابن عباس فقال لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا تعذبوا بعباد الله وقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه زاد أحمد  
وأبو داود والنسائي فبلغ ذلك عليا فقال ويح أم ابن عباس وهو محتمل انه لم يرض اعتراضه عليه

عن أبي هريرة قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يمنع فضل  
الماء ليعن به الكاذب \* حدثنا أبو  
بكر بن أبي شيبة ثنا وكيع ثنا  
الأعمش عن أبي صالح عن أبي  
هريرة قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ثلاثة لا يكاههم الله يوم  
القيامة رجل منع ابن السبيل  
فضل ماء عنده ورجل حلف على  
سلمة بعد العصر يعني كاذباً ورجل  
بايع اماماً فان أعطاه وفي له وان لم  
يعطه لم يف له \* حدثنا عثمان بن  
أبي شيبة ثنا جرير عن الأعمش  
باسناده ومعهناه قال ولا يركبهم  
ولهسم عذاب اليم وقال في السلمة  
بالله لقد أعطى بها كذا وكذا  
فصدقه الا آخر فأخذها \* حدثنا  
عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا  
كهيم عن سيار بن منظور رجل  
من بني فزارة عن أبيه عن امرأة  
يقال لها بسم الله عن أبيه قالت  
استأذن أبي النبي صلى الله عليه  
وسلم فدخل بيته وبين قيسه  
فجعل يقبل ويلتزم ثم قال يا بني الله  
ما الشئ الذي لا يحمل منعه قال  
الماء قال يا بني الله ما الشئ الذي  
لا يحمل منعه قال الملح قال يا بني الله  
ما الشئ الذي لا يحمل منعه قال أن  
تفعل الخير خير لك \* حدثنا علي بن  
الحسين اللؤلؤي أنا جرير بن  
عثمان عن حبان بن زيد السمرعي  
عن رجل من قرن ح وثنا مسدد  
ثنا عيسى بن يونس ثنا جرير  
ابن عثمان ثنا أبو خداس وهذا  
لفظ علي عن رجل من المهاجرين  
من أصحاب النبي صلى الله عليه  
وسلم قال غزوت مع النبي صلى الله  
عليه وسلم ثلاثاً أمهسه يقول  
المسلمون شركاً في ثلاث في الكاذب

ورأى أن النبي للتنزيه لأن علياً كان يرى جواز التحريق وكذا خالد بن الوليد وغيرهما تشديداً  
على الكفار ومبالغة في النكابة والنكال ولا يعارض ذلك ما روى فيبلغ ذلك علياً فقال صدق ابن  
عباس لأن تصديقه من حيث التنزيه لكن قال أبو عمر قدروا بنا من وجوه أن علياً اغتأ حرقهم  
بعد قتلهم روى العقيلي عن عثمان الأنصاري قال جاء ناس من الشيعة إلى علي فقالوا يا أمير  
المؤمنين أنت هو قال من أنا قال أنت هو قال ويلكم من أنا قالوا أنت ربنا قال ويلكم ارجعوا  
وتوبوا فأبوا فاضرب أعناقهم ثم قال يا قنبر اثنى بحزم الخطب فخر لهم في الأرض أخذوا فأحرقهم  
بالنار ثم قال لما رأيت الأمر أمراً منكراً \* اجبت ناري ودعوت قنبراً

(مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد) بالتنوين بلاضافة (القاري) بتشديد الضمة  
نسبة إلى القارة بطن من خزاعة بن مدركة (عن أبيه) محمد المدني الثقة (أنه قال قدم علي عمر بن  
الخطاب رجل من قبل) بكسر الخاف وقع الموحدة أي جهة (أبي موسى) عبد الله بن قيس  
(الاشعري) فسأله عن الناس فأخبره ثم قال له عمر هل كان فيكم من مغربة) بضم الميم وقع المجمة  
وكسر الراء وقعها مثقلة فيهما ثم موحدة فتاء تأنيت مضاف إلى (خير) أي هل من حاله حاملة  
لخير من موضع بعيد (فقال نعم رجل كفر بعد إسلامه قال فما فعلتم به قال قربناه فصرنا عنقه)  
بلا استنابة أخذنا بظاهر الحديث وبأنه صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة أمر بقتل قوم ارتدوا كابن  
خطل ولم يذكروا استنابة وما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل أبا موسى على اليمن ثم  
أتبعه معاذ بن جبل فوجد عنده رجلاً مقيداً في الحديد فقال ما هذا قال كان يهودياً فأسلم ثم ارتد  
فقال معاذ لا أنزل حتى يقتل قضاء الله ورسوله وبه قال عبد العزيز بن أبي سلمة ولا جهة فيه لأنه  
روى أن أبا موسى قد استنابه شهرين ولا جهة في حديث الفتح كما لا يخفى والجمهور على الاستنابة  
على الاختلاف في قدرها (فقال عمر أفلأجستهوه ثلاثاً) من الأيام وكذا قال عثمان وعلي وابن  
مسعود وقبل استنابة مرة واحدة وقيل شهر أو قبل ثلاثة جمع وقيل غير ذلك قال الباجي يحتمل أنه  
أخذ الثلاث من قوله تعالى غموا في داركم ثلاثة أيام ولأن الثلاث جعلت أصلاً في معاني كالمصراة  
واستظهار المستحاضة وعهدة الرقيق وغير ذلك (وأطعمتموه كل يوم رغيفاً) يريد أن لا يوسع عليه  
توسعة احسان قال ابن القاسم في المدونة ليس العمل على قول عمر ولكن يطعم ما يقوته ويكفيه ولا  
يجوع واغنا يطعم من ماله قال ابن مزين يعني في غير توسع ولا تفكك قال مالك في الموازية يقوت من  
انطعام ما لا يضره واغنا أراد ابن القاسم أن لا يجعل الرغيف حداً واغنا أشار عمر إلى قلة مؤنته  
ورزقته في ماله أن كان وبيت المال أن لم يكن ولم يرد به الحد (واستبنموا له له يتوب وراجع أمر  
الله) يرجع إلى الإسلام احتج أصحابنا على وجوب الاستنابة بقول عمر هذا وأنه لا يخاف له قال  
الباجي ولا يصح إلا أن ثبت رجوع أبي موسى ومن وافقه إلى قول عمر (ثم قال عمر اللهم إني لم  
أحضر) قتله بلا استنابة (ولم أمر به ولم أرض) به (اذ بلغني) فيه تصريح بخطا فاعله ولا يكون ذلك  
إلا بنص أو إجماع وقد قال سفيان أن أبا بكر استناب أهل الردة وروى عيسى عن ابن القاسم في  
العتية أن أبا بكر استناب أم قرفة لما ارتدت فلم تنب فقتلها فلعل عمر علم بانعقاد الإجماع على ذلك  
ومن أبي بكر فأنكر على أبي موسى تغيير ذلك والأفأبوموسى مجتهد فاذا حكم باجتهاده فيما لا نص  
فيه ولا إجماع لم يبلغ عمر من الإنكار عليه هذا الحد ولولم يجوز لأبي موسى ذلك ما جاز لعمر أن  
يؤليه الحكم حتى يطالعه على قضيته وفي هذا من فساد الأحوال وتوقف الأحكام ما لا يخفى قاله  
الباجي

(مالك عن سهيل) بضم السين وقع الهاء مصغراً (ابن أبي صالح السمان) بائع السمن (عن أبيه) أبي  
صالح ذكر أن المدني (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر أو عمرو بن عامر (أن سعد بن عبادة)



(باب في بيع فضل الماء)

حدثنا عبد الله بن محمد النخعي ثنا داود بن عبد الرحمن العطار عن عمر بن دينار عن أبي المنهال عن أبياس بن عبد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع فضل الماء

(باب في ثمن السور)

حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي وثنا الربيع بن نافع أبو نوبة وعلى ابن بحر قال ثنا عيسى وقال إبراهيم أنا عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب والسور حدثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق ثنا عمر ابن زيد الصنعاني أنه سمع أبا الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الهر

(باب في أثمان الكلاب)

حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا سفيان عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن حدثنا الربيع بن نافع أبو نوبة ثنا عبيد الله يعني ابن عمرو عن عبد الكريم بن قيس بن جبر عن عبد الله بن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وإن جاء يطلب ثمن الكلب فلم لا كفه ترابا حدثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا شعبة أخبرني عن ابن أبي جهم عن أبيه قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب حدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب حدثني معروف عن سفيان الجذامي

بضم المهملة وقع الموحدة سيد الخرج (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت) أي أخبرني (أن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله) بفتح الهمزة الأولى وضم الثانية (حتى أتى بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) زاد في رواية سليمان بن بلال قال أي سعد كلاً والذي بعثن بالحق إن كنت لا عاجله بالسيف قبل ذلك قال صلى الله عليه وسلم والله ما يقول سيدكم أنه لغيري وأنا أغير منه والله أغير مني زاد في حديث المغيرة بن شعبه من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا شخص أغير من الله ولا شخص أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث المرسلين مبشرين ومنذرين ولا شخص أحب إليه المدحة من الله من أجل ذلك وعد الله الجنة رواه مسلم وأخرج أحمد عن ابن عباس لم تزلت والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا منهم شهادة أبداً قال سعد بن عباد وهو سيد الانصار أهكذا أنزلت يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ألا تسمعون ما يقول سيدكم قالوا يا رسول الله لا تله فانه رجل غيور والله ما تزوج امرأته قط فاجتبر رجل منا أن يتزوجها من شدة غيرة فقال سعد والله يا رسول الله اني لا أعلم انما حق وانها من الله ولكن تعجبت اني لو وجدت لك عاقداً فخذها رجل لم يكن لي أن أهيبه ولا أحركه حتى أتى بأربعة شهداء فقال لا أتى بهم حتى يقضى حاجته الحديث وفي حديث الباب النهي عن إقامة حد بغير سلطان ولا شهود وقطع الذريعة الى سفك الدم بمجرّد الدعوى وأخرجه مسلم من طريق اسحق بن عيسى عن مالك به وتابعه عبد العزيز الدراوردي وسليمان بن بلال كلاهما عن سهيل بن يزيد رواه امام مسلم أيضاً وشع ابن عبد البر على البزار في زعمه تفرد مالك به وانه لم يروه غيره ولا تابعه أحد عليه قال فهذا يدل على تحامل البزار فيما ليس له به علم وكاتبه مملوء من مثل هذا ولو سلم تفرد مالك به كما زعم ما كان في ذلك شيء فأكثر السنن والاحاديث قد انفرد بها الثقات وليس ذلك بضائر لشيء منها ومضى الحديث مجمع عليه ونطق به الكتاب والسنة فأى انفراد في هذا وليت كل ما انفرد به المحدثون كان مثل هذا (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سعيد بن المسيب أن رجلاً من أهل الشام يقال له ابن خبيري) بفتح الخاء المعجمة واسكان التثنية وقع الموحدة فراء قضية آخره (وجد مع امرأته رجلاً فقتله أو قتلها معا) ثنا الراوي وفي نسخة قتلها بالافراد (فأشك على معاوية بن أبي سفيان) حضر بن حرب (القضاء فيه فكتب الى أبي موسى الأشعري يسأل له على بن أبي طالب عن ذلك) ولم يكتب الى علي لما كان بينهما ولا لأنه لم يدخل تحت طاعته (فسأل أبو موسى عن ذلك علي بن أبي طالب فقال له علي ان هذا شيء ما هو بأرضي) أي العراق (عزمت عليك أخبرني فقال أبو موسى كتب الى معاوية بن أبي سفيان أن أسألك عن ذلك فقال علي أنا أبو الحسن) زاد في رواية القوم (ان لم يأت بأربعة شهداء) يشهدون على معاينة الوطء كالمرود في المكحلة (فليوط) يسلم الى أولياء المقتول يقتلونه قصاصاً (برمته) بضم الراء وتكرر قطعة من جبل لانهم كانوا يعودون القاتل الى ولي المقتول بجبل ولذا قيل القود قال ابن عبد البر وعلى هذا جماعة الفقهاء لان الله حرم دماء المسلمين تحريم ما طلقا فن ثبت عليه قتل مسلم وادعى انه كان يجب قتله لم يقبل منه حتى يثبت دعواه لانه يرفع بها عن نفسه القصاص وكذا كل من لزمه حق لا دى لم يقبل قوله في المخرج منه الا بيينة تشهد له بذلك وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال سألت رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل يجدمع امرأته رجلاً أقتله فقال صلى الله عليه وسلم لا الا بالبينة التي ذكر الله وروى أهل العراق ان عمر أهدر دمه ولا يصح عنه اغنا أهدر دم الذي أراد اغتصاب الجارية الهذلية فغضب كبده فمات ذكره معمر عن الزهري عن القاسم بن محمد عن ابن عمر وتابع مالك ابن جريح والثوري ومعمر عن يحيى بن سعيد رواه عبد الرزاق

ان علي بن رباح اللخمي حدثه انه  
مع ابا هريرة يقول قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يحل ثمن  
الكاتب ولا حبلوان الكاهن ولا  
مهر البغي

((باب في ثمن الخمر والميتة))

حدثنا احمد بن صالح ثنا عبد  
الله بن وهب ثنا معاوية بن  
صالح عن عبد الوهاب بن بخت  
عن ابي الزناد عن الاعرج عن  
ابي هريرة ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال ان الله حرم الخمر  
ومنها وحرم الميتة ومنها وحرم  
الخنزير وعنه \* حدثنا قتيبة بن  
سعيد ثنا الليث عن يزيد بن ابي  
حبيب عن عطاء بن ابي رباح عن  
جابر بن عبد الله انه سمع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول عام  
الفصح وهو بمكة ان الله حرم بيع  
الخمر والميتة والخنزير والاضنام  
فقبل يارسول الله ارايت شعوم  
الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن  
بها الجلود ويستصبح بها الناس  
فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل  
الله اليهود ان الله لما حرم عليهم  
شعومها اجعلوا له ثم باعوه فأكلوا  
عنه \* حدثنا محمد بن بشار ثنا  
ابو عاصم عن عبد الحميد بن جعفر  
عن يزيد بن ابي حبيب قال كتب  
الى عطاء عن جابر نحوه لم يقل هو  
حرام \* حدثنا مسدد ان بشر بن  
المفضل وخالد بن عبد الله حدثاهم  
المعنى عن خالد الخذاء عن بركة قال  
مسدد في حديث ابن عبد الله عن  
بركة بن الوليد عن ابن عباس قال  
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جالسا عند الركن قال فرقع بصره  
الى السماء ففصل فقال لعن الله

((القضاء في المنبوذ))

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن سنيين) بضم السين المهملة وفتح النون واسكان التثنية  
ونون (أبي جيلة) بفتح الجيم وكسر الميم (رجل من بني سليم) بضم السين قبل اسم أبيه فرقد حكا  
ابن حبان صحابي صغير له في البخاري حديث واحد من طريق الزهري عن أبي جيلة انه أدرك  
النبي صلى الله عليه وسلم وخرج معه عام الفتح ولذا ذكره ابن منده وأبو نعيم وأبو عمر في الصحابة  
وذكره ابن سعد في الطبقة الاولى من التابعين وقال له أحاديث وقال العجلي تابعي ثقة (انه وجد  
منبوزا) بذيال مجهولة أي لقيطاً قال الحافظ ولم يسم وفي رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن  
الزهري عن أبي جيلة انه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وانه وجد منبوزا (في  
زمان) خلافة (عمر بن الخطاب) قال فحنت به الى عمر بن الخطاب فقال ما جعلك على أخذ هذه النسمة  
بفتحتين روى أشهب عن مالك انه سمع أن يكون ولده أتى به ليفرض له في بيت المال الباسي  
ويحتمل انه خاف التمسارع الى أخذ الاطفال من غير بندصرصا على أخذ النفقة لهم وموالاتهم  
ويحتمل انه سأله لئلا ينفق مديونية أبو عمر انما أنكر عمر عليه لظنه انه يريد أن يلبى أمره  
ويأخذ ما يفرض له يصنع به ما شاء اهـ وقيل اتهمه بأنه زنى بأمه ثم ادعاه قال الحافظ وهو بعيد  
وما تقدم أولى (فقال وجدتموها ضائعة وأخذتموها لوجوب ذلك على) (فقال له عمر يفة) بفتح فكسر  
جمعه عرفاء أي من يعرف أمور الناس حتى يعرف بها من فوقه عند الحاجة لذلك قال الحافظ واسم  
عريف عمر سنان فمما ذكره الشيخ أبو حامد الاسفرايني (يا أمير المؤمنين انه رجل صالح) لايتهم  
(فقال عمر أكل ذلك) هو (قال نعم فقال عمر بن الخطاب اذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته)  
من بيت المال بدليل رواية البيهقي ونفقته في بيت المال قال أبو عمر حكمه بأنه حر يقضى أن  
لاولاء عليه لاحد الا ولاه على حرقوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق فتنى الولاء عن غير  
المعتق ولذا (قال مالك الامر عندنا في المنبوذ انه حر وان ولاه للمسلمين هم برئونه ويعقلون عنه)  
وقال محمد قال مالك لو علم ان عمر قاله ما خواف قال الباسي الحديث صحيح لا شك فيه ولكن لفظه  
يحتمل التأويل اذ له انه أراد أن يتولى تربيته والقيام بأمره لان ملته قطه أحق به من غيره فان  
زوجه منه غيره رد اليه ان كان قويا على مؤنته قاله ابن القاسم وان كانا سواء أو متقاربين فالاول  
أول وان خيف أن يضيع عند الاول فالثاني أولى الا طول مكثه عند الاول ولا ضرر فهو أحق  
قاله أشهب وخرج قاسم بن أصبغ والبيهقي حديث سنيين بأنهم ألفاظا من حديث مالك قال وجدت  
منبوزا على عهد عمر فذكره عمر بن أبي رباح فأرسل الى بخت والعريض عنده فلما رآني مقبلا قال  
عسى الغور أبوسا كانه اتهمه فقال له عريضة يا أمير المؤمنين انه غير منهم فقال عمر على ما أخذت  
هذه النسمة قلت وجدت نفسا بمضيعة فحنت أن يأخذني الله عليها فقال عمر هو حر ولك ولاؤه  
وعلينا نفقته قال أبو حمزة قوله عسى الغور أبوسا مثل للعرب اذا توقعت شرا قال ابن الكاكي  
الغور مكان معروف فيه ماء لبنى كلب كان فيه ناس يقطعون الطريق وكان من مريته واصلون  
بالحراسة وأول من تكلم بهذا المثل الزبارة بفتح الزاي وشدة الموحدة والمد اذ بعثت قصير اللخمى  
بفتح القاف وكسر الصاد المهملة وكان يطالبها بدم جدية بن البرش فتواطأ هو وعمر وابن أخت  
جدية على ان قطع أنف قصير فأظهرا انه هرب منه الى الزبارة فأمنت اليه ثم أرسلته تاجر فرجع  
اليها برجح كثير مرارا ثم رجع المرة الاخيرة ووجهه الرجال في الاعمال فنظرت الى الجبال فغشى  
رويد التل من عليها فقات عسى الغور أبوسا أي لعل الثمر يأتكم من قبل الغور وكان قصير  
أعياها انه يملك في هذه المرة طريق الغور فلما دخلت لاجال قصرها خرج الرجال من الاعمال  
فهلكت وقال الاصمعي الغور تصغير غارد خله قوم يبيتون فيه فامار عليهم وقيل وجدوا فيه عدوا



لهم فقتلهم فيه والابوس البائس قال أبو عبيد وقول الكلابي أشبه بالصواب اه ونصب أبو س  
بتقدير يكون أبو ساجع بؤس وهو الشدة وفيه ثبت عمر في الأحكام وإن الحاكم إذا توقف في أمر  
أحدهم قدح ذلك فيه ورجوع الحاكم إلى قول أمينه وإن الشاء على الرجل في وجهه عند الحاجة  
لا يكره وأما يكره الاطناب والاكتفاء بواحد في التزكية وعليه إلا أكثر من ثلاثة منزلة الحكم ولا  
يشترط فيه العدد والمرجع عند المالكية والشافعية وهو قول محمد بن الحسن اشتراط اثنين  
كاشهادة واختاره الطحاوي إذ ليس في القصة أنه لم يشهد له إلا عريفه وحده وفي المظالم من  
البخاري أن عمر لما اتهم أباجية شهده جماعة بالستر واستثنى كثير منهم بظان الحاكم لأنه ينزل  
منزلة الحاكم لأنه نائبه والحاكم لا يشترط تعدد وقيل لا يقبل أقل من ثلاثة لحديث مسلم فيمن  
تحل له المسئلة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحج يشهدون له فإذا كان هذا في حق الحاجة فغيرها أولى  
وتابع مالك يحيى بن سعيد الانصاري عن ابن شهاب به عند البيهقي وعلقه البخاري في الشهادات  
(القضاء بالحق الولد بأبيه)

(مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان  
عتبة) بضم المهملة واسكان الفوقية (ابن أبي رقاد) مالك الزهري مات على شركه كما جزم به  
الدمياطى والسفياقي وغيرهما قال في الإصابة لم أر من ذكره في الصحابة إلا ابن منده واشتد انكار  
أبي نعيم عليه في ذلك وقال هو الذي كسر رباعية النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد ما علمت له إسلاما  
بل روى عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب ومقسم بن عتبة أنه صلى الله عليه وسلم دعا على  
عتبة يومئذ أن لا يحول عليه الحول حتى يموت كافرا فما حال عليه الحول حتى مات كافرا إلى النار  
وروى الحاكم بإسناد فيه مجاهد عن حاطب بن أبي بلتعة أنه لما رأى ما فعل عتبة قال يا رسول الله  
من فعل بك هذا قال عتبة قلت أين توجه فإشارته إلى حيث توجه فضيت حتى ظفرت به فصرخته  
بالسيف فطرحته رأسه فنزلت فاخذت رأسه وسيفه وجئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فنظر إلى ذلك ودعا إلى فقال رضى الله عنك مرتين وهذا لا يصح لأنه لو قتل يومئذ كيف كان يوصى  
أخاه سعدا وقد يقال له ذلك قبل وقوع الحرب احتياطا وبالجملة فليس في شيء من الآثار  
ما يدل على إسلامه بل فيه ما يصرح بموته على الكفر فلا معنى لإرادته في الصحابة وقد استدلل ابن  
منده بما لا دلالة فيه على إسلامه وهو قوله كان عتبة بن أبي رقاد (عهد) بفتح العين وكسر الهماء  
أى أوصى (إلى أخيه سعد بن أبي رقاد) أحد العشرة وأول من رمى بسهم في سبيل الله وأحد  
من فداه صلى الله عليه وسلم لم يابيه وأمه ووى ابن اسحق عنه ما حرصت على قتل رجل قط حرصى  
على قتل أخى عتبة لما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقد كفا في منه قوله صلى الله عليه وسلم  
اشتد غضب الله على من دمي وجه رسول الله (ابن ولادة) بفتح الواو وكسر اللام أى جارية  
(زمنة) بفتح الزاى وسكون الميم وقد تفتح وصوبه الوقشي وزمنة بن قيس العامري والد سودة  
أم المؤمنين ولم تسم الوليدة نعم ذكر مصعب الزبيري وابن أخيه الزبير بن عكر في نسب قريش أنها  
كانت أمه عمانية وأما ابنها فمحباب صغير قال ابن عبد البر لم يختلف النسابون أن اسمه عبد الرحمن  
قال في الإصابة وخط ابن منده ونسبه أبو نعيم في نسبه فجعله من بني أسد بن عبد العزى وليس  
كذلك ووهم ابن قانع فجعله المخاصم لسعد بن أبي رقاد وكأنه انقلب عليه فإنه المخاصم فيه لا المخاصم  
فإنه عبد بن غير أضافه بالزراع (مضى) أى ابنى (فأقبضه) بهزة وصل وكسر الموحدة (الملك) وأصل  
هذه القصة أنه كانت لهم في الجاهلية أماء يرتين وكانت ساداتهن تأنين في خلال ذلك فإذا أنت  
أحدهن بولد فربما يدعيه السيد وربما يدعيه الزاني فإن مات السيد ولم يكن ادعاء ولا أنكره فادعاء  
ورثته لحق به إلا أنه لا يشار له مستحقه في ميراثه إلا أن يستحقه قبل الفسخ وإن كان أنكره السيد

اليهود ثلاثا أن الله حرم عليهم  
الشحوم فباعوها وأكلوا ثمنها  
وإن الله إذا حرم على قوم أكل  
شيء حرم عليه شئ منه ولم يقل في  
حديث خالد بن عبد الله رأيت  
وقال قاتل الله اليهود \* حدثنا  
عثمان بن أبي شيبة قال ثنا ابن  
ادريس وروى كيع عن طعمة بن  
عمرو الجعفي عن عمرو بن بيان  
التغلبى عن عروة بن المغيرة بن  
شعبة عن المغيرة بن شعبة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من باع الحمر فليشقص الحنازير  
\* حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا  
شعبة عن سليمان عن أبي الضمى  
عن مسروق عن عائشة قالت لما  
رأت الآيات الاواخر من سورة  
البقرة خرج رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقرأهن علينا وقال  
حرمت التجارة في الحمر \* حدثنا  
عثمان بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية  
عن الأعمش بإسناده ومعناه قال  
الآيات الاواخر في الزبا

(باب في بيع الطعام قبل أن  
يستوفى)

\* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن  
مالك عن نافع عن ابن عمر أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى  
يستوفيه \* حدثنا عبد الله بن  
مسلمة عن مالك عن نافع عن ابن  
عمر أنه قال كذا في زمن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يتبايع الطعام  
فيبعث علينا من يأمرنا بآتيه  
من المكان الذي ابتعناه فيه إلى  
مكان سواء قبل أن يبيعه يعنى  
حزافا \* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا  
يحيى عن عبيد الله أخبرني نافع عن  
ابن عمر قال كانوا يتبايعون الطعام

جزافا باهلي السوق قيس رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ان يبيعه  
 حتى ينقلوه \* حدثنا أحمد بن  
 صالح حدثنا ابن وهب ثنا عمرو بن  
 المنذر بن عبيد المديني ان القاسم  
 ابن محمد حدثه ان عبد الله بن عمر  
 حدثه ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نهى ان يبيع أحد طعاما  
 اشتراه بكيل حتى يستوفيه  
 \* حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا  
 أبي شيبة قالوا ثنا وكيع عن  
 سفيان عن ابن طاوس عن أبيه  
 عن ابن عباس قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من ابتاع  
 طعاما فلا يبيعه حتى يكثله زاد أبو  
 بكر قال قلت لابن عباس لم قال ألا  
 ترى انهم يتبايعون بالذهب والطعام  
 مرجا \* حدثنا مسدد وسليمان  
 ابن حرب قالوا ثنا حماد بن وثان  
 مسدد ثنا أبو عوانة وهذا لفظ  
 مسدد عن عمرو بن دينار عن  
 طاوس عن ابن عباس قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
 اشترى أحدكم طعاما فلا يبيعه حتى  
 يقبضه قال سليمان بن حرب  
 يستوفيه زاد مسدد قال وقال ابن  
 عباس وأحسب ان كل شيء مثل  
 الطعام \* حدثنا الحسن بن علي  
 ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن  
 الزهري عن سالم عن ابن عمر قال  
 رأيت الناس يضر بون على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
 اشترىوا الطعام جزافا ان يبيعه  
 حتى يبلغه الى رحله \* حدثنا محمد  
 ابن عوف الطائي ثنا أحمد بن  
 خالد الوهبي ثنا ابن اسحق عن  
 أبي الزناد عن عبيد بن حنين عن  
 ابن عمر قال ابتعت زيتا في الاسواق  
 فلما أمت وجبته لقيني رجلا

لم يلحق به وكان لزمنة بن قيس أمة على ما وصف وعلمنا خبره وهو يلزمها فظهر بها حمل كان يظن  
 انه من عتبة أخى سعد فعهد عتبة الى أخيه سعد قبل موته ان يستلم الحمل الذي بامه زمعة  
 (قالت) عائشة (فلما كان عام الفتح) لمكة برفع عام اسم كان وفي رواية بنصبه بتقدير في (أخذ سعد  
 وقال) هو (ابن أخى) عتبة وفي رواية معمر عن الزهري فلما كان يوم الفتح رأى سعد العلامة فعرفه  
 بالشبه فاحتضنه اليه وقال ابن أخى ورب الكعبة (قد كان عهد) أوصى (الى فيه) فاحتج باستلحاق  
 عتبة على عادة الجاهلية (فقام اليه عبد) بلاضافة (ابن زمعة) بن قيس القرشي العامري أسلم  
 يوم الفتح روى ابن أبي عاصم بسند حسن عن عائشة تزوج صلى الله عليه وسلم سودة بنت زمعة فجاء  
 أخوها عبد بن زمعة من الجرح فدخل يحمي التراب على رأسه فقال بعد ان أسلم اني لسفيه يوم  
 أحث التراب على رأسي ان تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم سودة أختي قال ابن عبد البر كان  
 من سادات الصحابة رضي الله عنهم (فقال أخى وابن وليدة أبي) أي جاريته (ولدت على فراشه) من  
 أمته المذكورة كأنه مع ان الشرع أثبت حكم الفرائض فاحتج به وقد كانت عادة الجاهلية الحاق  
 النسب بالزنا وكفوا يستأجرون الاماء للزنا فن اعترفت الام انه له لحق ولم يقع الحاق ابن وليدة  
 زمعة في الجاهلية اما لعدم الدعوى واما لان الام لم تعترف لعتبة وقيل كانت موالى الولائد  
 يخرجون للزنا ويضر بون علي بن الضراب وكانت وليدة زمعة كذلك قال الحافظ والذي  
 يظهر من سياق القصة انها كانت أمة مستقرشة لزمعة قرني بها عتبة وكانت عادة الجاهلية في  
 مثل ذلك ان السيد اذا استلمه لحقه وان نفاه انتفى عنه وان ادعاه غيره رد ذلك الى السيد أو  
 القافة فظهر بها حمل ظن انه من عتبة فاختصم فيها (فتساقا) أي تدافعا بعد تحاصرها  
 وتلذذها في الولد أي ساق كل منهما صاحبه فيما ادعاه (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
 سعد يا رسول الله) هذا (ابن أخى) عتبة (قد كان عهدا لي) بشد الباء (فيه) وللقعني عهدا الى انه  
 ابنه زاد في رواية الليث انظر الى شبهه (وقال عبد بن زمعة) هو (أخى وابن وليدة أبي ولد على  
 فراشه) وللقعني فظهر صلى الله عليه وسلم الى ابن وليدة زمعة فاذا هو أشبه الناس بعتبة بن أبي  
 وقاص (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هاتك) زاد القعني هو أخوك (يا عبد بن زمعة) بضم  
 الدال على الاصل ويروي بفتحها ونصب نون ابن على الوجهين وسقط في رواية النسائي اذا النداء  
 فبني على ذلك بعض الخلفاء فقال انما ملكه اياما لانه ابن أمة أبيه لا أنه ألحقه به قال عياض وليس  
 كازعم فالرواية انما هي بالياء وعلى تسليم اسقاطها فبعد هذا علم والعلم يحذف منه حرف النداء  
 ومنه يوسف أعرض عن هذا اه ورواية القعني مريحة في رد هذا الزعم ولذا قالت طائفة هولاء  
 أي هو أخوك كما ذهبت قضي في ذلك بعلمه لان زمعة كان صهره فقراشه كان معروفا عنده صلى  
 الله عليه وسلم لا يجر دعوى عبد على أبيه بذلك ولم يثبت اقراره به ولا تقبل دعوى أحد على غيره  
 ولا لاستلحاق عبد له لان الاخ لا يصلح استلحاقه عند الجمهور وفي القضاء بالعلم خلاف قاله ابن عبد  
 البر على ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم الحكم بعلمه وقال الطحاوي معنى هولاء أي يبدل تمنع  
 منه من سواك كما قال في اللقطة هي لك أي يبدل تدفع غيرك عنها حتى يأتي صاحبها لا على انها ملك  
 ولا يجوز ان ينسب له صلى الله عليه وسلم ان يجعله ابنا لزمعة ثم يأمر أخته ان تحجب منه ولما  
 كان لعبد شريك فيما ادعاه وهو أخته ولم يعلم منها تصديقه ألزم عبدا ما أقرب به على نفسه دون  
 أخته اذ لم تصدقه فلم يجعله أخا لها وأمرها بالاحتجاب منه اه وفيه نظر لانه خلاف المتبادر  
 ونص زيادة القعني هو أخوك وقياسها على اللقطة فاسد لانها لا للغير بخلاف هذا وقوله ولا  
 يجوز الخ ممنوع وسنده ان لا زوج منع زوجته من رؤية أخيه او كذا قوله لم تصدقه فانه أقر قوله  
 أخى وابن وليدة أبي وقال هو أخوك وقال ابن جرير أي هو لك عبد ابن أمة أي لك بكل أمة



فاعطاني به رجلا حسنا فاردت ان

أضرب على يده فأخذ رجلا من  
خلق بدرعي فالتفت فاذا زيد بن  
نابت فقال لا تبعه حيث ابتعته  
حتى نحوزه الى رحلك فان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نهى ان  
تباع السلم حيث يتباع حتى  
نحوزها التاجر الى رحالهم

((باب في الرجل يقول في البيع

لا خلاية))

حدثنا عبد الله بن مسleme عن  
مالك عن عبد الله بن دينار عن  
ابن عمران رجلا ذكر لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه يتخذه في  
البيع فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا بايعت قتل لا خلاية  
فكان الرجل اذا بايع يقول لا خلاية

حدثنا محمد بن عبد الله الاوزي  
وابراهيم بن خالد ابو ثور الكلبي  
المعنى قال ثنا عبد الوهاب قال  
محمد عبد الوهاب بن عطاء انا

سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك  
ان رجلا على عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان يتباع وفي عقده  
ضعف فأتى أهله نبي الله صلى الله  
عليه وسلم فقالوا يا نبي الله اهر  
على فلان فانه يتباع وفي عقده  
ضعف فدعا النبي صلى الله عليه  
وسلم فنهاه عن البيع فقال يا نبي الله  
اني لا أصبر عن البيع فقال صلى الله  
عليه وسلم ان كنت غير تارك البيع  
قتل هاء وهاء لا خلاية قال ابو ثور

عن سعيد

((باب في العربان))

حدثنا عبد الله بن مسleme قال  
قرأت على مالك بن أنس انه بلغه  
عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
جدته انه قال نهى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن بيع العربان

ولدت من غير سيدها فولد لها عبد قال ابو عمر يريد لانه لم ينقل في الحديث اعتراف سيدها بانه كان  
يلمهم اولاشهده عليه والاصول تدفع قول ابنه عليه فلم يبق الا القضاء بانه عبد تبع لامة لكنه  
خلاف ظاهر الحديث لانه صلى الله عليه وسلم لم ينكر قوله أخى وابن وليدة أبي اه وأيضا فبرده  
زيادة القعبي فانما زيادة ثقة غير منافية فتقبل وقد خرجها البخاري وقال الباجي لا يصح بعد  
الاقرار بالاخوة ارادة ما قاله الطبري وقوله هو لك يا عبد ليس فيه انه أطلقه بزمعة لانه لم يصفه اليه  
وانما اضافته الى عبد لانه أقر بحريته واخوته فقال له أنت أعلم بما تدعيه فيما يخصك وعبد انفراد  
بغيراث وزمعة لانهما كانا كافرين وسودة أخته مسلمة فلا يحل لعبد بيعه ولا يثبت بذلك بنوته  
لزمعة وقال المزني يحتمل وهو الاصح عندي انه صلى الله عليه وسلم أجاب عن المسئلة فاعلمهم  
بان الحكم كذلك اذا ادعى صاحب فراش وصاحب زنا لانه ما قبل على عتبه قول أخيه سعيد  
ولا على زمعة انه أولادها هذا الولدان كل واحد منهما أخبر عن غيره والاجماع على انه لا يقبل  
اقرار أحد على غيره وقد حكى الله مثل ذلك في قصة دارد والملائكة اذ دخلوا عليه الآية ولم  
يكونوا خصمين ولا كان لاحدهما تسع وتسعون نعمة ولكنهم كلوه على المسئلة ليعرف بها ما أرادوا  
تعريفه واعترضه ابن عبد البر بان الحكم على المسئلة حكم فيما دنا فيه التنازع بين يديه صلى الله  
عليه وسلم وابن العربي بانه كيف يقال لم يحكم بينهم وقد مكن عبدا من اخوة الغلام (ثم قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش) أل للعهد أي الولد للحالة التي يمكن فيها الاقتراض أي تأتي  
الوطء فالحررة فراش بالعقد عليها مع امكان الوطء والحمل فلا يفتنى عن زوجها سواء أشبهه أم لا  
وتجوز بينهما الاحكام من ارث وغيره الا بلعان والامة ان أقر سيدها بوطئها أو ثبت بينه عند  
الجازين وقال الكوفيون ان أقر بالولد وقدروا مضافا أي صاحب الفراش وهو الزوج واحتجوا  
بقول جرير

بانت تعانقه وبات فراشها \* خلق العباءة في الدماء قبلا

أي صاحب فراشها يعني زوجها قال عياض والفراش وان صح التعبير به عن الزوج والزوجة فان  
المراد هنا الفراش المعهود كالمزور وقد قبل أي وجزم به الباجي ان إطلاق الفراش على الزوج  
لا يعرف في اللغة المازري والفرق بين الحررة والامة في ذلك ان الحررة لما كانت لا تراد الا للوطء جعل  
العقد عليها بمنزلة الوطء والامة تشتري لوجوه كثيرة فلا تكون فراشا حتى يثبت الوطء قال وشذ  
أبو حنيفة في الامة فقال لا تكون فراشا الا بولد استلقه فالتاده بعده فهو له ان لم ينفه واحتج بان  
الامة لو صارت فراشا بالوطء لصارت فراشا بالملك وتعلق بها أحكام الحررة على صاحب الفراش وما  
قاله لا يصح لان الحررة لما لم تراد الا للوطء جعل الشرع العقد فيها بمنزلة الوطء بخلاف الامة وتنازع  
الفريقان الحديث فقال المالكية وموافقوهم هو رد على الحنفية فانه ألحق الولد بزمعة ولم يثبت  
انما ولدت منه قبل ذلك وقالت الحنفية هو يرد عليك لانه ألحقه بزمعة ولم يذكر انه اعترف بوطئها  
والجواب حله على ان زمعة عرف ووطؤه لها باعترافه عنده صلى الله عليه وسلم أو باستفاضة وهذا  
التأويل اضطرنا اليه ما ذكرتم من اتفاقنا جميعا على منع الحاق الولد بأبيه الا ان يثبت سببه  
واختلاف في السبب قلنا ثبوت الوطء وقلتم استلحاق ولد سابق ومعلوم انه لم يكن ولد سابق وثبوت  
الوطء لا يعلم عدمه فامتنع تأويلكم وأمكن تأويلنا فوجب حمل الحديث عليه اه ثم اللفظ عام  
ورد على سبب خاص والمعتبر عموم عند الاكثر نظر الظاهر اللفظ وقيل يقصر على السبب لو رده  
فيه وهو ما كتبت عن غيره وصورة السبب التي ورد عليها العام قطعية الدخول فيه عند الاكثر  
لو رده فيها فلا تخص منه بالاجتهاد قال اتق السبكي وهذا ينبغي عندي ان يكون اذا دلت قرآن  
حالية أو مقالية على ذلك أو على ان اللفظ العام شمله بطريق لا محالة والا فمقتضى النزاع الخصم في

قال مالك وذلك فماترى والله أعلم  
ان يشتري الرجل العبد أو يتكاري  
الدابة ثم يقول أعطيتك ديناراً على  
انى ان تركت السعة أو الكراء  
فما أعطيتك لك

((باب فى الرجل يبيع ماله عند))  
\* حدثنا مسدد ثنا أبو عوانة  
عن أبي بشر عن يوسف بن ماهد  
عن حكيم بن حزام قال قال رسول الله  
يا بني الرجل فيريد منى البيع ليس  
عندي أفتأعه له من السوق  
قال لا تبع ماله عندك \* حدثنا  
زهير بن حرب ثنا أحمد بن حنبل  
أبواب حديثي عمرو بن شعيب  
حدثني أبي عن أبيه حتى ذكر عبد  
الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا يحل سلف وبيع  
ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم  
تفهم ولا يبيع ماله عندك  
((باب فى شرط فى بيع))

حدثنا مسدد ثنا يحيى بن ابن  
سعيد عن زكريا ثنا عامر عن  
جابر بن عبد الله قال بعته يعنى  
بعيره من النبي صلى الله عليه وسلم  
واشترطت حملته الى أهلى قال فى  
آخره ترانى اغنما كسنتك لاذهب  
بجملتك خذ جملتك وغنمه فها لك  
((باب فى عهدة الرقيق))

\* حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا  
أبان عن قتادة عن الحسن بن  
عقبة بن عامر ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال عهدة الرقيق  
ثلاثة أيام \* حدثنا هرون بن  
عبد الله حدثني عبد الصمد ثنا  
همام عن قتادة باسناداه ومعناه  
زاد ان وجدناه فى الثلاث ليالى رد  
بغير بينة وان وجدناه بعد الثلاث  
كله بينة انه اشتراه وبه هذا  
الداء قال أبو داود وهذا كلام قتادة

دخوله وضاع تحت اللفظ العام ويدعى انه قد قصد المنكح بالعام اخراج السبب ويأتى انه ليس  
داخل في الحكم فان الحنفية القائلين ان ولد الامه المستقرشة لا يلحق سيدها مالم يقربه نظر الى ان  
الاصل فى الاطلاق الاقرار لهسم ان يقولوا فى قوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وان كان واردا  
فى أمية فهو وارد لبيان حكم ذلك الولد وبيان حكمه اما بالثبوت أو بالاتفاق فاذا ثبت ان الفراش  
هى الزوجة لانها التى يتخذها الفراش غالباً وقال الولد للفراش كان فيه حصر ان الولد للحره  
ويعتضى ذلك لا يكون للامه فكان فيه بيان الحكمين جميعاً فى السبب عن السبب واثباته لغيره  
ولا يلحق دعوى القطع هنا وذلك من جهة اللفظ وهذا فى الحقيقة نزاع فى ان اسم الفراش هل هو  
موضوع للحره والامه الموطوءة أو للحره فقط فالحنفية يدعون الثانى فلاعموم عندهم له فى الامه  
فتخرج المسئلة حينئذ من باب ان العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب نعم تركيب الحديث  
يقضى انه أطلقه به على حكم السبب فيلزم ان يكون مراد من قوله للفراش فليتبناه لهذا البص فانه  
نفس جداً وبالجملة فهذا اصل فى الحاق الولد بصاحب الفراش وان طرأ عليه وطء محرم اه  
(وللعاهر) الزانى اسم فاعل من عهر الرجل المرأة اذا ناهى الله بوزوعه هرت هى وتعهرت اذا زنت  
والعهر الزنا ومنه الحديث اللهم أبدل العهر بالعفة قاله عياض (الحجر) أى الخبيثة ولاحق له فى  
الولد والعهر يقول فى حرمان الشخص له الحجر وبقيته التراب ونحو ذلك ويريدون ليس له الا الخبيثة  
وقيل هو على ظاهره أى الرجم بالحجارة وضعف بأنه ليس كل زان يرحم بل المحصن وأيضاً فلا يلزم  
من رجه نفى الولد والحديث انما هو فى نفيه عنه وقال الباجى يريد الرجم وان كان لا يرحم زانى  
المشركين لكن اللفظ خرج على العموم ولما قصد عيب الزنا أخبر بأشداً حكمه ((الطهارة)) كان  
أبو العيناء الشاعر الاعمى كثير الدعاية رشيداً لا تتزاع من الآيات والاحاديث قوله ولد فأتى  
بعض من يريد دعائه فهناه بالولد ووضع بين يديه حجر او ذهب فلما تحرك أبو العيناء وجد الحجر بين  
رجليه فقال من وضع هذا فليل فلان فقال عرض بي والله ابن الفاعلة قال صلى الله عليه وسلم  
الولد للفراش وللعاهر الحجر وله سبب غير قصة ابن زمعة روى أبو داود وغيره من طريق حسين  
المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال لما فحمت مكة قام رجل فقال ان فلان ابني فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم لا دعوة فى الاسلام ذهب أمر الجاهلية الولد للفراش وللعاهر الاثب قيل  
وما الاثب قال الحجر وسقط قوله وللعاهر الحجر من رواية ابن عيينة عن الزهري هذا الحديث قال  
ابن عبد البر والقول قول مالك وقد اتقنه وجوده وهذه اللفظة ثابتة عند ابن عيينة عن ابن شهاب  
عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة (ثم قال) صلى الله عليه وسلم (اسودة بنت زمعة) أم المؤمنين  
(احتجبت منه) أى من عبد الرحمن (لما) بكسر اللام وخفة الميم أى لاجل ما (رأى) وللتبسي رآه  
(من شبهه) الدين (بعينه بن أبي وقاص قالت) عائشة (فأراها) عبد الرحمن (حتى أتى الله عز وجل)  
أى مات قال عياض وغيره قيل هو على وجه التنبؤ لاسمى فى حق أزواجه صلى الله عليه وسلم  
وتغليظ أمر الحجاب عليهن وزيادتهن فيه على غيرهن قال القرطبي فهو كقوله لام سلمة وميمونة وقد  
دخل عليهما ابن أم مكتوم احتجياً منه فقالتا انه أعمى فقال أفعيا وان أتما اسماء بصرانه وقال  
لقاطية بنت قيس انتقل الى بيت ابن أم مكتوم تضعين ثيابك عنده فانه لا يرأى فأباح لها ما منعه  
لازواجه وقال المزني لو ثبت انه أخوها ما أمرها ان تحتجب منه لانه بعث بصلته الارحام وقد قال  
لعائشة فى عهدها من الرضا عهده انه عمل فليج عليك ولكنه لم يصح انه أخوها لعدم البينة أو اقراره من  
يلزمه اقراره وزاده بهذا فى القلوب شبهه بعينه أمرها بالاحتجاب قال فى الاستدكار وجواب المزني  
هذا أصح فى النظر وأجرى على القواعد من قول سائر أصحاب الشافعى انه أخوها لانه أطلقه  
بفراش زمعة ونفى بالولد للفراش وما حكم به فهو الحق لا شك فيه ولكنه بين بأمرها بالاحتجاب



«باب من اشترى عبدا فاستغله

ثم وجده عبدا»

حدثنا أحمد بن يونس ثنا ابن أبي ذئب عن محمد بن خفاف عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضممان حدثنا محمود بن خالد الفريابي عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد الغفاري قال كان بيني وبين أناس شركاء في عبد فاقوت به وبعضنا فائب فأغل على غيلة فخاصني في نصيبه إلى بعض القضاة فأمرني أن أرد الغلة فأبيت عروة بن الزبير فخذته فأتاه عروة فخذته عن عائشة عليها السلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخراج الضمان حدثنا إبراهيم بن مروان ثنا أبي ثنا مسلم بن خالد الزنجي ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا ابتاع غلاما فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجده عيبا فخاصه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرده عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استغل غلامي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضممان قال أبو داود وهذا أسناده ليس بذلك

«باب إذا اختلف البيعان

والبيع قائم»

حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي عن أبي حميس أخبرني عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال اشترى الأشعث رقيقا من رقيق الخس من عبد الله بعشرين ألفا فأرسل عبد الله إليه في غنم فقال اغنا أخذتهم بعشرة

حكما آخرانه يجوز للرجل أن يمنع زوجته من رؤية أخيها وقال الكوفيون جعل الزنا حكم الحريم فمنها من رؤية أخيها في الحكم لانه ليس بأخيها في غير الحكم لانه من زنا في الباطن وهذا قول فاسد لانهم نسبوا له أن جعله أخاها من وجهه وغير أخيها من وجهه وهذا لا يعقل ولا يجوز اضافته إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكيف يحكم بشبهه عتبه في الباطن وقد قال في الملاعة ان بعات به على شبه الذي رمت به فهو له غيات به كذلك فلم يلتفت إليه وأمضى حكم الله فيه وفي التمهيد وقالت طائفة كان ذلك منه لقطع الذرية بعد حكمه بالظاهر فكانه حكم بحكمين حكم ظاهر وهو الولد للفراش وحكم باطن وهو الاحتجاب لأجل الشبه كانه قال لسودة ليس لك بأخ إلا في حكم الله بان الولد للفراش فاحتجبي منه لشبهه بعتبه وقال ذلك بعض أصحاب مالك وضارعه فيه قول العراقيين اه وقال الباغي ليس هذا من معنى الذرائع وانما هو لو صح ما تأوله من تغليب الخطر على الإباحة وهو وجه قال به كثير من العلماء كالامة بين شر يكين تحرم على كل منهما تغليب الخطر وقد وقع في مسند أحمد وسنن النسائي انه صلى الله عليه وسلم قال لسودة ليس لك بأخ وقال المنذري انها زيادة لم تثبت وأعلمها البيهقي وقال معنى قوله ليس لك بأخ أي شبيها فلا يخالف قوله لعبد هو أخوك قال في الفتح أو معناه بالنسبة للميراث من زمعة لانه مات كافرا وخلف عبد بن زمعة والولد المذكور وسودة فلاحق لها في ارثه بل حازه عبد قبل الاستحقاق لأن ابن المذكور شارك في الارث دون سودة فلذا قال لعبد هو أخوك وقال لسودة ليس لك بأخ اه واحتج الشافعي وموافقوه بالحديث على صحة استحقاق الاخ لأخيه إذا لم يكن وارث غيره لان زمعة لم يستحق ولا اعترف بالوطء فليس الاستحقاق أخيه وأبي ذلك مالك والجمهور لان فيه اثبات حقوق على الاب بغير اقراره وقد أبي الله ذلك ورسوله قال تعالى ولا ترزأوا زرة وذر أخرى وقال صلى الله عليه وسلم لا يي رمة في ابنته انك لا تحبني عليه ولا يحبني عليك قال عياض والجواب انه بقي وجه ثالث وهو ان يكون ثبت عنده وطء زمعة باستفاضة أو غيرها فلا يحتاج إلى اعتراف وانما يصعب هذا على الحنفية القائلين لا يثبت الفراش الا بولد سابق ولا ولد سابق هنا وأيضا فان هذا القائل يشترط ان لا يكون وارث غيره فان كان فحق يوافق جميع الاولاد وعبد ثم وارث غيره وهي سودة ولم تستحق معه فقط تعلقه بالحديث وأجاب أصحابه بان زمعة مات كافرا وسودة مسلمة لا ترث منه فصار كما اعدم وعبد كانه كل الورثة ورده أصحابنا بانها وان منعت الميراث فهي ابنته فلا بد من رضاها اذا يلحق أخوها عليها من لم ترضه قال واحتج به أحمد والثوري والاوزاعي والكوفيون ان الزنا يحرم الحلال ويجعلوا الامر بالا احتجاج واجبا وهو أحد قول مالك والصحيح من قوله وقول الشافعي ان الزنا لا يحرم حلالا لا ما جرى من قولهم لا يحل للزاني تكاح من خلقت من مائه الفاسد وأحلها ابن الماجشون طرد الأصل وابطال الحكم الحرام اه قال ابن العربي القائلون بوجوب احتجابها لا يليق بمراتبهم لاسيما المزني في جعله انه صلى الله عليه وسلم لم يحكم بينهم وقد مكن عبدا من اخوة الغلام وحجب سودة عن الخلطة المختصة بالاخوة ولم يراع شبيها ولوراء عامرا في الاطلاق واحتج به بعض المالكية لقاعدة من قواعدهم ان الفرع اذا أشبه أصلين ودار بينهما يعطى حكمهما بين حكمين اذ لو أعطى حكم أحدهما لزم الغاء شبهه بالآخر والفرس انه أشبهه وبيانه من الحديث انه أعطى حكم الفراش فألحق النسب ولم يحضه فأمرها بالا احتجاب لأشبهه ولم يحضه فألحق الولد للفراش واعترضه ابن دقيق العيد بان صورة النزاع في القاعدة انما هي اذا دار الفرع بين أصلين شرعيين يقتضي المشرع الحاقه بكل منهما والشبه هنا لا يقتضي المشرع الحاقه بعتبه فأمرها بالا احتجاب احتياطا ورشادا إلى مصلحة وجودية لا على الوجوب بالحكم الشرعي اه ورواه البخاري في البيع عن يحيى بن قزعة وفي الوصايا وقع مكة عن القعني وفي الفرائض عن عبد الله بن يوسف وفي الاحكام عن اسمعيل الاربعة عن مالك به وتابعه الليث في الصبي وابن عيينة ومعه عند مسلم

آلاف فقال عبد الله فاخر رجلا  
يكون بيني وبينك قال الاشعث  
أنت بيني وبين نفسك قال عبد الله  
فاني سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول اذا اختلف  
اليبعان وليس بينهما ما ينسب فهو  
ما يقول رب السبعة أو يتنازعا  
حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي  
ثنا هشيم أنا ابن أبي ليلى عن  
القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه  
أن ابن مسعود باع من الاشعث  
ابن قيس رقيقا فذكر معناه  
والكلام يزيد وينقص

((باب في الشفعة))

حدثنا أحمد بن حنبل ثنا  
أحمد بن إبراهيم عن ابن جريج  
عن أبي الزبير عن جابر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الشفعة في كل شرك رابعة أو حائط  
لا يصلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه  
فإن باع فهو وأحق به حتى يؤذنه  
حدثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد  
الرزاق ثنا معمر عن الزهري  
عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن  
جابر بن عبد الله قال انما جعل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت  
الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة  
حدثنا محمد بن يحيى بن فارس  
ثنا الحسن بن الربيع ثنا ابن  
أدریس عن ابن جريج عن ابن  
شهاب عن أبي سلمة أو عن سعيد  
ابن المسيب أو عنهما جميعا عن أبي  
هريرة قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا قسمت الارض  
وحدثت فلا شفعة فيها \* حدثنا  
عبد الله بن محمد النفيلي ثنا  
سفيان عن ابراهيم بن ميسرة سمع  
عمر بن الشريد سمع أبا رافع سمع

ثلاثهم عن ابن شهاب قال ابن عبد البر حديث الولد للفراس من أصح ما يروى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم جاء عن بضعة وعشرين نفسا من الصحابة (مالك عن يزيد) بضمية فرأى (ابن عبد الله بن  
الهاد) بلايا عند كثيرين وبالباء وصح (عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التميمي) تيم قريش (عن  
سليمان بن يسار) بضمية مفتوحة ومهولة خفيفة (عن عبد الله بن أبي أمية) واسمه حذيفة  
وقيل سهل بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي صحابي صغير أخى أم سلمة أم  
المؤمنين قال الواقدي مات صلى الله عليه وسلم وله ثمان سنين قال الخطيب في المتفق ذكره غير  
واحد من أهل العلم وانه غير عبد الله بن أبي أمية الذي استشهد بالطائف لأن هذا قد روى  
عنه عروة انه أخبره قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في بيت أم سلمة في ثوب واحد ملتصقا  
به أخرجه الخطيب وغيره وعروة وكذا سليمان بن يسار ولد ابنة صلى الله عليه وسلم عدة فلا يصح  
أن يقول عروة أخبرني يزيد الا كبرولا ان سليمان يحكي عنه ما وقع في خلافة عمر وانكار بعضهم  
أن يكون لام سلمة أخ غير الذي استشهد بالطائف وترجع الخطيب له بأن أهل النسب لم يذكروه  
ليس بشئ فالمثبت مقدم على النافي لو كان والا فعدم الذكر لا يقتضي النفي ويلزم على الانكار رد  
الاسانيد الصحيحة بلا مستند وتجويز بعضهم انه في الأصل عن ابن عبد الله ممنوع فالأصل خلافه  
(ان امرأة هلك) مات (عنها زوجها فاعتدت أربعة أشهر وعشر ثم تزوجت حين حلت) بحسب  
الظاهر (فمكثت عند زوجها أربعة أشهر ونصف شهر ثم ولدت ولدا تاما فجاء زوجها الى عمر بن  
الخطاب فدكر ذلك له) لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر (فدعا عمر نسوة من نساء الجاهلية قدما  
بضم ففتح والمد جمع قديمة أي مسنات لهن معرفة) فسألهن عن ذلك) ليعلم هل يصح خفاء الحمل  
على المرأة مع تيقنها انقضاء العدة (فقال امرأة منهن أنا أخبرك عن) حال (هذه المرأة هلك  
عنها زوجها حين حلت منه فاهربقت) صبت بكثرة (عليه) أي الحمل (الدما) بالرفع نائب الفاعل  
(فخس) بفتح الفاء وضم الحاء المهملة وفتحها وشين معجمة قال أبو عبيد الهروي أي يئس (ولدها في  
بطنها) فلم تحرك أضعفه وقال غيره معناه ضم ونقص (فلما أصابها) وطأها (زوجها الذي نكحها)  
عقد عليها (وأصاب الولد) مفعول فاعله (الماء تحرك الولد) في بطنها (وكبر) بكسر الباء لا تعاشه  
بالماء (فصدقه عمر بن الخطاب وفرق بينهما) لانه تزوج في العدة (وقال عمر أما) بخفة الميم (انه لم  
يبلغني عنكما الاخير) للعذر المذكور (وألقى الولد بالاول) الميت لانه ولده اذا الولد للفراس (مالك  
عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سليمان بن يسار) المدني (ان عمر بن الخطاب كان يلبط)  
بضم الباء وكسر اللام يلبط أي يلحق (أولاد الجاهلية عن ادعاهم في الاسلام) اذا لم يكن هناك  
فراس لان أكثر أهل الجاهلية كانوا كذلك وأما اليوم في الاسلام بعد ان أحكم الله شريعته فلا  
يلحق ولد الزنا مدعيه عند أحد من العلماء كان هناك فراس أم لا قاله أبو عمر (فأقرب رجلان كلاهما  
يدعي ولدا لمرأة فدا عمر قائفا) بقاف ثم فاء (فقطرا لهما فقال القائف لقد اشتر كافي فضر به) أي  
القائف (عمر بالدرة) بكسر المهملة وشد الراء لانه كان يظن ان ماء من لا يجتمعان في ماء واحد  
استدل لا بقوله تعالى انا خلقناكم من ذكر وأنثى ولم يقل من ذكرين لانه لم يرقوله شيئا كازعمه بعض  
من لا يرى القافة فان قضاء عمر بالقافة أشهر من ان يحتاج الى شاهد الا ترى انه حكم بقول القائف  
وقال وال أم ما شئت قاله الباقى (ثم دعا المرأة فقال أخبريني خبرك فقالت كان هذا) تشير (لأحد  
الرجلين يا بني وهي) التفات والأصل وأنا (في أبل لاهلها فلا يفارقها حتى يظن) هو (وتظن) هي  
(انه قد استمر) أي دام وثبت (بها جمل) بفتح المهملة والموحدة أي حلت بالولد (ثم انصرف عنها  
فاهربقت) بضم الهمزة هي (عليه دما ثم خلف عليها هذا تعني الاخر فلا أدري من أم ما هو)  
أي الولد (قال) سليمان (فكبر القائف) مروراً بما وافقه قوله (فقال عمر للغلام وال أم ما) أي



الرجلين (سنت) و به قال ابن القاسم ورواه عن مالك أنه يولي إذا بلغ من شاء منهما وله موالاة ما جعلا ويكون ابناهما عند ابن القاسم (مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب أو عثمان بن عفان) شهد الراوي (قضى أحدهما في امرأة غرت رجلا بنفسها وذكرت انها حرة) وهي أمة (فتزوجها فولدت له أولادا فقضى أن يقدى ولده بمثلهم) قال أبو عمر قد روى ذلك عن عمرو عثمان جيعا وولد المغرور عن عند الجمهور وقال أبو ثور وداود رقيق ولا قيمة فيهم على أحد قال الطحاوي وهو القياس لكنهم تركوه لاتفاق الصحابة على أنهم أحرار وعلى الأب قيمتهم أبو عمر لا دخل للقياس فيما يخالف السلف فاتباعهم خير من الابتداع (قال مالك والقيمة عدل) من المثل (في هذا أن شاء الله) وعليه اعتمد أهل مذهبه وقال مرة عليه المثل ثم رجع

((القضاء في ميراث الولد المستحق))

(مالك الأمر عندنا في الرجل يهلك بكسر اللام يموت (وله بنون فيقول أحدهم قد أقر) اعترف (أبي أن فلانا ابنه أن ذلك النسب لا يثبت بشهادة إنسان واحد) بل بشهادة اثنين فأكثر (ولا يجوز أقرار الذي أقر إلا على نفسه في حصته من مال أبيه يعطى الذي شهد) أي أقره بالاخوة (قدر ما يصيبه من المال الذي بيده ونفسه بذلك) أي بيانه وإيضاحه بالمثال (أن يهلك الرجل ويترك ابنين له ويترك ست مائة دينار ف يأخذ كل واحد منهما ثلث مائة دينار ثم شهد) يقر (أحدهما بأن أباه الهالك أقر أن فلانا ابنه فيكون على الذي شهد) أي أقر (للذي استلحق) بالبناء للفاعل أو للمفعول أي المقربة (مائة دينار وذلك نصف ميراث المستحق) بفتح الحاء (الولحق) وفي إطلاق الاستلحاق عليه تجوز عن المقربة لأن الاستلحاق مخصوص بالأب (ولو أقره إلا آخر أخذ المائة الأخرى فاستكمل حقه وثبت نسبه) إذا كان الآخر من أهل العدل ووافقه على هذا ابن حنبل وقال ابن كنانة والكوفيون يلزمه أن يعطيه نصف ما بيده لأنه أقر أنه تربيته فلا يستأثر عليه بشئ وقال الليث والشافعي لا يلزمه شئ لأنه أقره بما لا يستحقه إلا من جهة النسب وهو لا يثبت بواحد إذا كان ثم من الورثة من يدفعه فان شاء أن يعطيه أعطاه (وهو أيضا بمنزلة المرأة تقر بالدين على أبيها أو على زوجها وينكح ذلك الورثة فعليها أن تدفع إلى الذي أقرت له بالدين قدر الذي يصيبها من ذلك الدين لو ثبت على الورثة كلهم أن كانت المقربة (أمرأة ورثت الثمن دفعت إلى الغريم ثمن دينه وإن كانت ابنة ورثت النصف دفعت إلى الغريم نصف دينه على حساب هذا يدفع إليه من أقر من النساء) وعلى هذا أصحابه بإجاز ومصر والعراق وحكي ابن حبيب أن أصحابه كلهم يرونه وهما منه لأنه لا ميراث إلا بعد قضاء الدين قال أبو عمر بل أصحابه كلهم على ما قال وأنكر المناخرون قول ابن حبيب بقول مالك قال أحد وجهه أن أقرار المقر بمنزلة البينة ولو شهدت البينة بالدين لم يلزم المشهود عليه إلا مقدار حصته من الميراث وكذلك في الوصية وأيضا فقد أجمعوا أنه لو شهد رجلان عدلان من الورثة بالدين قبلت شهادتهما وكان على كل وارث قدر ارثه وقال الكوفيون لو كانا غير هذين لزمهما الدين كله في حصته ما ولم يلزم سائر الورثة شئ فكيف تقبلون شهادة جريها إلى نفسه أو دفع عنها (فإن شهد رجل) من الورثة وهو عدل (على مثل ما شهدت به المرأة أن لفلاق على أبيه ديننا أحلف صاحب الدين مع شهادة شاهده وأعطى الغريم حقه كله وإيس هذا بمنزلة المرأة لأن الرجل تجوز شهادته ويكون على صاحب الدين مع شهادة شاهده أن يخاف ويأخذ حقه كله فإن لم يخلف أخذ من ميراث الذي أقره قدر ما يصيبه من ذلك الدين لأنه أقر بحقه وأنكر) باقي (الورثة وجاز عليه إقراره) لا عليهم وكذا لو كان المقر غير عدل وله أن يخلف من الورثة من يدعي عليه علم ذلك وقال ابن الماجشون وطائفة من الكوفيين وغيرهم يلزم المقر بالدين أدأوه كله من حصته لأنه لا يحصل له الارث وعلى

واحد (باب في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه))

\* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك ح وثنا النضلي ثنا زهير المعنى عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل أفلس فأدركه الرجل متاعه بعينه فهو أحق به من غيره \* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء \* حدثنا سليمان بن داود ثنا عبد الله يعني ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكر معنى

حديث مالك زاد وان كان قضى  
من غنما شيئاً فهو اسوة الغرماء  
فيها \* حدثنا محمد بن عوف ثنا  
عبد الله بن عبد الجبار يعني  
الجباري ثنا اسمعيل يعني ابن  
عياش عن الزبيدي عن الزهري  
عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن  
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه  
وسلم نحوه قال فان كان قضاء من  
غنما شيئاً فبأبى فهو اسوة الغرماء  
وأما امرئ هلك وعنده متاع  
امرئ بعينه اقتضى منه شيئاً أولم  
يقتض فهو اسوة الغرماء قال أبو  
داود حديث مالك أصح \* حدثنا  
محمد بن بشر ثنا أبو داود ثنا  
ابن أبي ذئب عن أبي المعتمر عن  
عمر بن خالد قال أئبنا أبا هريرة في  
صاحب لنا أفلس فقال لا قضين  
فيكم بقضاء رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من أفلس أو مات فوجد  
رجل متاعه بعينه فهو أحق به  
(باب فيمن أحيا حسيماً)

\* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا  
جراح وثنا موسى ثنا أبان  
عن عبيد الله بن حميد بن عبد  
الرحمن الجبيري عن الشعبي قال  
عن أبان أن عامر الشعبي حدثه  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال من وجد دابة قد عجز عنها  
أهلها أن يعلفوها فسيبوها  
فأخذها فأحياها فهي له قال في  
حديث أبان قال عبيد الله فقلت  
عمن قال عن غير واحد من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو  
داود وهذا حديث جراح وهو أبين  
وأنتم \* حدثنا محمد بن عبيد عن  
جراح يعني ابن زيد عن خالد الحذاء  
عن عبيد الله بن حميد بن عبد  
الرحمن عن الشعبي برفع الحديث

أبيه دين وجعلوا الجاحد كالفاسد لبعض مال الميت وقد أجمعوا على أداء الدين بما بقي بعد  
الغصب والسرقه

### (القضاء في أمهات الأولاد)

(مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله) بن عمر (عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال ما بال) أي  
حال وشأن (رجال يطؤون ولا تدهم) إمامهم جمع وليدة (ثم يعزلوه) قال الباغي يحتمل أن يريد  
العزل المعروف أي عزل الماء مع الجماع يصيبه خارج الفرج ويحتمل أن يريد اعترافهن في الوطء  
وإزالتهن عن حكم التامري انتفاء من الولد (لأننا نبنى وليدة يعترف سيدها أن قد ألم بها) أي وطئها  
(الآن ألحقته بولدها) عملاً بحديث الولد للفراش (فأعزلوا بعد) بضم الدال (أو أتركوا) لا ينفعكم  
العزل لأن الماء سباق قد ينزل منه ولا يشعربه وبهذا أخذ الأئمة الثلاثة ما لم يدع الاستبراء بعد  
العزل وقال بعض أصحاب الشافعي لا ينفعه الاستبراء لأن الحامل تحيض وقال ابن عباس وزيد بن  
ثابت والكوفون لا يلحق به إلا أن يدعيه سواء أقربوطها أم لا كانت ممن تخرج أم لا (مالك عن  
نافع عن صفينة بنت أبي عبيد) بضم العين الثقفية زوج ابن عمر (أما أخبرته) أي نافعا أن عمر بن  
الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولا تدهم ثم يدعونهم (بفتح الياء والدال يتركونهم) (يخرجون) أي  
ثم يتوقفون فيما ولدن (لأننا نبنى وليدة يعترف سيدها أن قد ألم بها) جامعها والجملة صفة وليدة (الآن  
ألحقته بولدها) عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر فان عمر من جملة  
من رواه عنه كما أخرجه النسائي (فأرسلوه بعد) أي بعد سماعكم قولي (أو أمسكوهن)  
عن الأرسال فلا ينفعكم ذلك بعد الاعتراف بالوطء (مالك الأمر عندنا في أم الولد إذا جنت جناية  
ضمن سيدها ما بينهما) أي الجناية (وبين قمتها) أي أم الولد أي يلزمه فداؤها بالقل من أرض  
الجناية أو قيمتها جبراً عليه (وليس له أن يسلمها في الجناية) لاجتماع العصابة على منع بيعهن في غير  
الدين وعليه جماعة الفقهاء من التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعي وليس عليه أن يحمل من  
جنايتها أكثر من قيمتها لأنه ظلم له

### (القضاء في عمارة الموات)

قال الجوهري الموات بالضم الموات وبالفتح مال الروح فيه والأرض التي لا مالك لها من الآدميين  
ولا يتفجع بها أحد والموتان بالتحريك خلاف الحيوان يقال اشترى الموتان ولا يشترى الحيوان أي اشترى  
الأرضين والدور ولا تشترى الرقيق والدواب وقال القراء الموتان من الأرض التي لم تكن بعد وفي  
الحديث موتان الأرض لله ورسوله فمن أحيا منها شيئاً فهو له (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه)  
مرسل باتفاق الرواة واختلف فيه على هشام فروثه طائفة مرسلات كما رواه مالك وهو أصح وطائفة  
عنه عن أبيه عن سعيد بن زيد وطائفة عن هشام عن وهب بن كيسان عن جابر وطائفة عنه عن  
عبد الله بن عبد الرحمن بن رافع عن جابر وبعضهم يقول عن هشام عن عبيد الله بن أبي رافع عن  
جابر واختلف فيه أيضاً على عروة فرواه ابنه يحيى عنه عن صحابي لم يسمه ورواه جابر عنه فقال  
وأكثر ظني أنه أبو سعيد الخدري ورواه الزهري عنه عن عائشة فهذا الاختلاف على عروة يدل  
على أن الأصح الأرسال وهو أيضاً صحيح مسند وهو حديث تلقاه بالقبول فقهاء المدينة وغيرهم قاله  
ابن عبد البر فصححه من الوجهين وقد رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حسن غريب والنسائي  
وصححه الضعفاء في الأحاديث المختارة من طريق أبيوب عن هشام عن أبيه عن سعيد بن زيد (أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أحيا أرضاً ميتة) بالفتح شديد قال الحافظ العراقي ولا يقال  
بالتحفيف لأنه إذا خفف تحذف منه تاء التأنيث والميتة والموات والموتان بفتح الميم والواو والأرض  
التي لم تعمر ميتة بذلك تشبيهها بالميتة التي لا يتفجع بها لعدم الانتفاع بها بزرع أو غرس أو بناء



الى النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قال من ترك دابة هذه فاحياها  
رجل فهي لمن احياها

((باب في الرهن))

\* حدثنا هناد عن ابن المبارك  
عن زكرياء عن الشعبي عن أبي  
هريرة عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال ابن الدريجليب بنفقة اذا  
كان مريها والظاهر يركب  
بنفقة اذا كان مريها وعلى  
الذي يركب ويحلب النفقة قال  
أبو داود وهو عندنا صحيح

((باب في الرجل يأكل من

مال ولده))

\* حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان  
عن منصور عن إبراهيم عن حمارة  
ابن عمار عن عتبة أم سالت  
عائشة رضي الله عنها في جري يتم  
أفأكل من ماله فقالت قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان من  
أطيب ما أكل الرجل من كسبه  
ولده من كسبه \* حدثنا عبيد  
الله بن عمر بن ميسرة وعثمان بن  
أبي شيبة المعنى قال ثنا محمد بن  
جعفر عن شعبة عن أبيه عن  
حمارة بن عمار عن أمه عن عائشة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قال ولد الرجل من كسبه من  
أطيب كسبه فكلوا من أموالهم  
\* حدثنا محمد بن المنهال ثنا يزيد  
ابن زريع ثنا حبيب المعلم عن  
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال يا رسول الله ان لي مالا  
وولدا وان والدي يحتاج مالي قال  
أنت ومالك لوالدك ان أولادكم من  
أطيب كسبكم فكلوا من كسب  
أولادكم

أولادها (فهو له) بمجرد الاحياء ولا يحتاج لاذن الامام في البعثة من العماره اتفاقا قال مالك  
معنى الحديث في ذباني الارض وما بعد من العمران فان قرب فلا يجوز احياؤه الا باذن الامام وقال  
أشهب وكثير من أصحابنا وغيرهم يحيمهم من شاء بغير اذنه قاله منصور وهو قول أحمد وداود  
وأصحق والشافعي قالوا عطية رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل من احياها وانا أثبت من  
عطية من بعده من سلطان وغيره واستحب أشهب اذنه ثلاثا يكون فيه ضرر على أحد وقال  
أبو حنيفة لا يحيم الا باذن السلطان قربت أو بعدت وصار الخلاف هل الحديث حكم أو فتوى  
فن قال بالاول قال لا بد من الاذن ومن قال بالثاني قال لا يحتاج اليه وهذا نظير حديث من قتل  
قتيلا فله سلبه وروى أبو داود من طريق ابن أبي مليكة عن عروة قال أشهد ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قضى ان الارض لله والعباد عباد الله ومن احياها وانا فهو أحق به جاءنا بهذا عن  
النبي صلى الله عليه وسلم الذين جاؤا بالصلاة عنه وروى ابن عبد البر والبيهقي وابن الجارود من  
طريق الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العباد عباد الله  
والبلاد بلاد الله فمن احياها من موات الارض شيئا فهو له (وليس لعرق) بكسر العين وسكون الراء  
والتنوين (ظالم) صفة للعرق على سبيل الاتساع كان العرق بغرسه صار ظالما حتى كان الفعل له  
قال ابن الاثير هو على حذف مضاف فجعل العرق نفسه ظالما والحق لصاحبه أو يكون الظالم من  
صفة العرق اه أي لذي عرق ظالم وروى بالاضافة والظالم صاحب العرق وهو الغارس لانه تصرف  
في ملك الغير فليس له (حق) في الابقاء فيها (قال مالك والعرق الظالم كل ما احتضر) بضم التاء وكسر  
الفاء أي حفر (أو أخذ أو غرس بغير حق) وظاهر هذا ان الرواية بالتنوين وبه جزم في تهذيب  
الامم والالفاظ فقال واختار مالك والشافعي تنوين عرق وذ كرنصه هذا ونص الشافعي بضمه  
وبالتنوين جزم الازهري وابن فارس وغيرهما وبالغ الخطابي غلط من رواه بالاضافة وليس كما قال  
فقد ثبتت ووجهها ظاهر فلا يكون غلطا فالحديث يروى بالوجهين وقال القاضي عياض أصل العرق  
الظالم في الغرس بغرسه في الارض غير ربح اليه وجبها به وكذلك ما أشبهه من بناء أو استنباط ماء  
أو استخراج معدن سميت عرقا لثبوتها في الاحياء بعرق الغرس وفي المتن قال عروة وربيعة  
العروق أربعة عرقان ظاهران البناء والغرس وعرقان باطنان المياه والمعادن فليس للظالم في  
ذلك حق في بقاء أو انتفاع فمن فعل ذلك في ملك غيره ظالما فله ان يأمره بقلعه أو يخرج منه ويدفع  
اليه قيمته مقلوعا وما لا قيمة له بقي لصاحب الارض على حاله بلا عوض اه وروى أصحق بن راهويه  
وابن عبد البر في التهذيب عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول من احياها وانا من الارض في غير حق مسلم فهو له وليس لعرق ظالم  
حق وكثير ضعيف لكن شاهد حديث الباب (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن سالم بن  
عبد الله) بن عمر (عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال من احيا أرضا ميتة فهي له) والميتة الخراب  
التي لا عمارة بها واحياؤها عمارة بها سميت عمارة الارض بحياة الابدان وتعطلها واخلوها عن العمارة  
بفقد الحياة وزوالها عنها فائدة ذكر الموقوف عقب المرفوع مع ان الجهة به الاشارة الى عدم  
تطرق نسخه ولذا أكد حيث قال (مالك وعلى ذلك الامر عندنا) بالمدينة

((القضاء في المياه))

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن حزم) الا نصاري (أنه بلغه ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) وفي نسخة قضى (في سبيل مهور) بفتح الميم واسكان الهاء  
وضم الزاي وسكون الواو آخره راء (ومذنب) بضم الميم وفتح الذال المعجمة ونحبه ما كنهه وكون  
مكسورة وموحدة وادبان بسلام بالمطرب بالمدينة يتنافس أهل المدينة في سبلها (بمسك) سبلها

(باب في الرجل يجده من ماله عند

رجل)

حدثنا عمرو بن عوف أنا هشيم عن موسى بن السائب عن قتادة عن الحسن بن عمار بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به ويتبع البيع من باعه

(باب في الرجل يأخذ حقه

من تحت يده)

حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير ثنا هشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن هذاهم معاوية جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان أباسفيا ن رجلا شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وبني فهل علي من جناح أن آخذ من ماله شيئا قال خذ ما يكفينا وبنيك بالمعروف حدثنا خشيش بن أصرم ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت هذاهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان أباسفيا ن رجلا ممسك فهل علي من حرج ان أنفق على عياله من ماله بغير إذنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حرج عليك ان تنفق عليهم بالمعروف حدثنا أبو كامل ان يزيد بن زريع حدثهم ثنا جندب يعني الطويل عن يوسف بن ماهك المدني قال كنت أكتب لفلان نفقة أيام كان وليهم فغالطوه بألف درهم فأداهم إليهم فأدركت لهم من ماله مئتي دينار قلت أقبض الألف الذي ذهبوا به منك قال لا حدثني أبي انه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أد

فهو مبنى للمفعول أي بمسكه الأعلى أي الأقرب إلى الماء فيسقي زرعه أو حديثه (حتى الكعبين) هكذا ضبط في نسخة صحيحة بالبناء للمجهول فان كان رواية والافصح ضبطه للفاعل وهو الأعلى في قوله (ثم يرسل الأعلى) الماء (على الأسفل) إلا بعد منه عن الماء قال ابن عبد البر لا أعلم ينصل من وجه من الوجوه مع انه حديث مدني مشهور عند أهل المدينة مستعمل عندهم معروف بمعول به قال وسئل البزار عنه فقال استأخفظ فيه بهذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا ثبت اه وهو تصير شديد من مثلها فله اسناد موصول عن عائشة عند الدارقطني في الغرائب والحاكم وصحها وأخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده واسناده حسن وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث ثعلبة بن أبي مالك القرظي وقال البيهقي انه مرسل ثعلبة من الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة قال الباقى اختلف أصحابنا في معنى الحديث فروى ابن حبيب عن ابن وهب ومطرف وابن الماجشون يرسل صاحب الحائط الأعلى جميع الماء في حائطه ويسقي حتى إذا بلغ الماء في الحائط إلى كعب من يقوم فيه أغلق مدخل الماء وروى عيسى في المدينة عن ابن وهب يسقي الأول حتى يروى حائطه ثم يسلك بعذريه ما كان من الكعبين إلى أسفل ثم يرسل وروى زياد عن مالك يحري الأول من الماء في ساقيته إلى حائطه قدر ما يكون الماء في الساقية حتى يروى حائطه أو يفي الماء فإذا روى أرسله كله قال ابن مزين هذا أحسن ما سمعت وقال ابن كثة بلغنا انه إذا سقى بالسيل الزرع أمسك حتى يبلغ الماء ثمالة النعل وإذا سقى التخل والشجر وماله أصل حتى يبلغ الكعبين وأحب البناء أن يسلك في الزرع وغيره حتى يبلغ الكعبين لانه أبلغ في الري (مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة النون عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع) بضم أوله مبني للمفعول خبر بمعنى النهي (فضل الماء) زاد في رواية أحمد بعد أن يستغنى عنه (للمنع) مبني للمفعول أيضا (به الكلا) بفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصورة اسم لجميع النبات ثم الاخصر منه يسمى الرطب بضم الراء وسكون الطاء والكلا اليابس يسمى خشيشا ومنه يقال للنافع أحشت ولدها إذا ألقته بإسا وحشت يد فلان إذا يست ومعه الحديث ان من سبق لماء بفلاة وكان حول ذلك الماء كلا لا يوصل إلى رعيه الا اذا كانت المواشي ترد ذلك الماء فمنه صاحب الماء أن يمنع فضله لانه اذا منعت منه منعت من رعي ذلك الكلا والكلا لا يمنع لما فيه من الاضرار بالناس قاله عياض قال القرطبي واللام للعاقبة مثلها في قوله تعالى والنقطة ال فرعون الآية والحديث حجة لنا في القول بسد الذرائع لانه انما ينهي عن منع فضل الماء لما يؤدي اليه من منع الكلا اه وسبقه إليه الباقى وقد ورد التصريح في بعض طرق الحديث بالنهي عن منع الكلا فصح ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غفار عن أبي هريرة مرفوعا لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا الكلا فيهرز المال وتجوع العيال وهو محمول على غير المملوك وهو الكلا الثابت في المواشي فنه مجرد ظلم اذا الناس فيه سواء أما الكلا الثابت في أرضه المملوكة له بالاحياء ففيه خلاف صحح ابن العربي وغيره الجواز وهو رواية ابن القاسم عن مالك في العتيسة ومطرف عنه في الواضحة وأنكرها أشهب فلم يجز بيع الكلا بمال وان كان في أرضه ومرجه وجاء قال مالك في المجموعة والواضحة معنى الحديث في آبار الماشية التي في الفلوات وفي كتاب ابن مذكون عن ابن القاسم وأشهب ذلك في الأرض ينزلها للرعي لا للعمارة فهو والناس في الرعي سواء ولكن يذون بما لهم الباقى بئر الماشية ما حفرها الرجل في غير ملكه في البراري والقفار لشرب ماشيته ويبع فضلها للناس فاتفق مالك وأصحابه أنه لا يمنع فضلها قال



الامانة الى من ائتمنك ولا تخن من  
خائنك \* حدثنا محمد بن العلاء  
وأحمد بن ابراهيم قالنا طلق  
ابن غنام عن شريك قال ابن العلاء  
وقيس عن أبي حصين عن أبي  
صالح عن أبي هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أدالامانة الى من ائتمنك ولا تخن  
من خائنك

((باب في قبول الهدايا))

\* حدثنا علي بن بحر وعبد الرحيم  
ابن مطرف الرازي قالنا ثنا  
عيسى وهو ابن يونس بن أبي اسحق  
السبيعي عن هشام بن عروة عن  
أبيه عن عائشة رضي الله عنها  
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يقبل الهدية ويثيب عليها \* حدثنا  
محمد بن عمرو الرازي ثنا سلمة  
يعني ابن الفضل حدثني محمد بن  
اسحق عن سعيد بن أبي سعيد  
المقبري عن أبيه عن أبي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وأيم الله لا أقبل بعدوي هذا  
من أحد هدية الا أن يكون  
مهاجرا قريبا أو انصاريا أو دوسيا  
أو ثقبيا

((باب الرجوع في الهبة))

\* حدثنا مسلم بن ابراهيم ثنا أبان  
وهمام وشعبة قالوا ثنا قتادة عن  
سعيد بن المسيب عن ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال العائذ في هبته كالعائذ في قبته  
قال همام وقال قتادة ولا نعلم التي  
الاحرام \* حدثنا مسدد ثنا  
يزيد يعني ابن زريع ثنا حسين  
المعلم عن عمرو بن شعيب عن  
طاوس عن ابن عمرو بن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا يحل لرجل ان يعطي عطية أو

مالك في المدونة لا يباع بئر المشية ما حفر منها في جاهلية ولا اسلام وان حفر في قرب ابن القاسم  
يرد قرب المنازل اذا حفرها للصدقة فافضل منها قال الناس فيه سواء اما من حفرها لبيع ما لها  
أو سقى ماشيته لا للصدقة فلا بأس ببيعها اه والنهي للتحريم عند مالك والشافعي والليث  
والاوزاعي وقال غيرهم هو من باب المعروف والحديث رواه البخاري في الشرب عن عبد الله بن  
يوسف وفي ترك الخيل عن اسمعيل ومسلم في البيع عن يحيى ثلاثهم عن مالك به (مالك عن أبي  
الرجال) بالجيم (محمد بن عبد الرحمن) بن حارثة الانصاري (عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن) بن  
سعيد بن زرارة الانصارية (أنها أخبرته) مرسل او وصله أبو قرة موسى بن طارق وسعيد بن عبد  
الرحمن الجمحي كلاهما عن مالك عن أبي الرجال عن أمه عن عائشة (أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال لا يمنع) بالبناء للمفعول (نقع بئر) بفتح النون واسكان القاف ومهملة زاد بعض الرواة  
عن مالك يعني فضل ما لها قال الهروي قيل له نقع لانه ينقع به أي يروى به يقال نقع باري وشرب  
حتى نقع قال الباجي ويروى وهو ما قال مالك في المجموعة وغيرهما معناه فضل ماء قال أبو الرجال  
النقع والرهو هو الماء الواقف الذي لا يسقى عليه أو يسقى وفيه فضل وقال ابن حبيب عن مطرف  
عن مالك معناه البئر بين الشريكين يسقى هذا اليوم وهذا اليوم ويستغنى أحدهما يومه أو بعضه عن  
السقي فيريد صاحبه السقي به فلا يس له منعه مما لا ينفعه حبه ولا يضره تركه فان احتاج من  
لا شريك له الى فضل ما لها فلا الا أن تنهار بئر فيدخل في الحديث ويسقى بفضل ماء جاره ان زرع  
أو غرس على أصل ماء فانهار وخيف على زرعه أو غرسه وشنع في اصلاح ما تنهار وفضل عن  
حاجة صاحب الماء

((القضاء في المرقق))

بفتح الميم وكسر القاء وبفتحها وكسر الميم ما ارتفق به وبهما قرئ ويحيى لكم من أمركم مرققا ومنه  
مرقق الانسان (مالك عن عمرو) بفتح العين (ابن يحيى المازني) بكسر الزاي من بني مازن بن  
التجار الانصاري الثقة المتوفى بعد الثلاثين ومائة (عن أبيه) يحيى بن عمار بن أبي حسن واصله  
نعم بن عبد عمرو الانصاري المدني التابعي الثقة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر)  
خبر يعني النهي أي لا يضر الانسان أخاه فينقصه شيئا من حقه (ولا ضرر) بكسر أوله فعال أي  
لا يجازي من ضربه بادخال الضرر عليه بل يعفو والضرر فعل واحد والضرر فعل اثنين فالاول  
الحاق مفسدة بالغير مطلقا والثاني الحاقها به على وجه المقابلة أي كل منهما ما يقصد ضرر صاحبه  
بغير جهة الاعتداء بالمثل قال ابن عبد البر قيل هما بمعنى واحد للتأكيد وقيل هما بمعنى القتل  
والقتال أي لا يضره ابتداء ولا يضره ان ضربه وليصبر فليس مفاعلة وان انتصر فلا يعتدي كما قال  
صلى الله عليه وسلم ولا تخن من خائنك يريد بأكثر من انتصافك منه ولما صبر وغفران ذلك لمن  
عزم الامور وقال ابن حبيب الضرر عند أهل العربية الاعم والضرر الفعل أي لا تدخل على  
أحد ضررا بحال وقال الخشن الضرر الذي لك فيه منفعة وعلى جارك فيه مضرة والضرر ما ليس  
لك فيه منفعة وعلى جارك فيه مضرة وهذا وجه حسن في الحديث وهو لفظ عام ينصرف في أكثر  
الامور والفقهاء يترعون به في أشياء مختلفة وقال الباجي اخبر ابن حبيب انه قال لفظان بمعنى  
واحد للتأكيد ويحتمل ان يريد لا ضرر على أحد أي لا يلزمه الصبر عليه ولا يجوز له اضراره بغيره  
وليس استيفاء الحقوق في القصاص وغيره من هذا الباب لان ذلك استيفاء لحق أو ردع عن  
استدامة ظلم فما أحدثه الرجل بعرضه مما يضر بجيرانه من بناء حمام أو فرن نظيرا أو سبلان ذهب  
أو فضة أو عمل حديد أو رحي فلهم منعه قاله مالك في المجموعة اه وفيه إشارة الى ان في الحديث  
حدقا أي لا لحق أو الحاق أو لا فعل ضرر أو اضرار بأحد أي لا يجوز شرعا للمو جب خاص فقبض

يحب هبة فيرجع فيها الا الوالد فها  
يعطى ولده ومنه من الذي يعطى  
العطية ثم يرجع فيها كمثل الكلب  
ياكل فاذا اشبع فاء ثم عاد في قبشه  
\* حدثنا سليمان بن داود المهرى  
انا ابن وهب اخبرني اسامة بن  
زيدان عمرو بن شعيب حدثه عن  
أبيه عن عبد الله بن عمرو عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
مثل الذي يسترد ما وهب كمثل  
الكلب يقي فبا كل قبشه فاذا  
استرد الواهب فليوقف فليعرف  
بما استرد ثم ليدفع اليه ما وهب  
(باب في الهدية لقضاء الحاجة)

\* حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح  
ثنا ابن وهب عن عمر بن مالك عن  
عبد الله بن أبي جعفر عن خالد بن  
أبي عمران عن القاسم عن أبي  
امامة عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال من شفع ل أخيه بشقاعة  
فأهدى له هدية عليها فضلها فقد  
أتى بابا عظيما من أبواب الربا

(باب في الرجل يفضل بعض ولده

في التحل)

\* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا هشيم  
انا يسار وانا مغيرة وانا داود عن  
الشعبي ومجالد واسمعييل بن سالم  
عن الشعبي عن النعمان بن بشير  
قال انخطني أبي فحلفا قال اسمعيل بن  
سالم من بين القوم محلة غلامه  
قال فقالت له أمي عمرة بنت ربيعة  
انت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فأشهد فأتى النبي صلى الله عليه  
وسلم فأشهد فذ ك ذلك له فقال  
اني فحلت ابني النعمان فحلا وان  
عمرة سألتني ان أشهدك على ذلك  
قال فقال ألك ولد سواء قال قلت نعم  
قال فكلهم أعطيت مثل ما أعطيت  
النعمان قال لا قال فقال بعض

النبي بالشري لانه بحكم القدر لا يتقن ونخص منه ما ورد لحوقه باهله ككذو وعقوبة جان وذبح ما كول  
فانهم اضرروا لاحق باهله وهي مشروعة اجاعا وفيه تحريم جميع أنواع الضرر الابدليل لان النكوة  
في سياق النبي تعم ثم لا خلاف عن مالك في ارسال هذا الحديث كافي التمهيد ورواه الدرر اوردى عن  
عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري موصولا بزيادة ومن ضار اضر الله به ومن شاق شاق  
الله عليه أخرجه الدارقطني والبيهقي وابن عبد البر والحاكم ورواه أحمد بن حنبل ثقات وابن ماجه  
من حديث ابن عباس وعبد بن الصامت وأخرجه ابن أبي شيبة وغيره من وجه آخر أقوى منه  
وقال النووي حديث حسن وله طرق يقوى بعضها بعضها وقال العلائي له شواهد وطرق يرتقى  
بجمعها الى درجة الصحة وذكر أبو الفتح الطائفي في الاربعين له ان الفقه يدور على خمسة  
أحاديث هذا أحدها ومن شواهد حديث ملعون من ضار أخاه المسلم أو ما كره أخرجه ابن عبد  
البر عن الصديق مرفوعا وضعف اسناده وقال لكنه مما يخاف عقوبة ما جاء فيه قال وروى عبد  
الرزاق عن معمر بن جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا لا ضرر ولا ضرار وللرجل ان  
يغرر خشبة في جدار أخيه وجابر ضعيف اه أي فلا يعتبر بزيادته في هذا الحديث وللرجل الخ  
فالزيادة انما تقبل من الثقة ان لم يخالف من هو أوثق منه كما تقرروا في الانكار انما هو ورواه في  
حديث لا ضرر ولا ضرار اذ هو حديث آخر مستقل عن أبي هريرة وهو التالي (مالك عن ابن  
شهاب) محمد بن مسلم الزهري وقال خالد بن مخلد عن مالك عن أبي الزناد يلى الزهري (عن  
الاعرج) عبد الرحمن بن هرم وقال بشر بن عمرو هشام بن يوسف عن مالك عن الزهري عن أبي  
سلمة يلى الاعرج وكذا قال معمر ورواه الدارقطني في الغرائب وقال المحفوظ عن مالك الاول أي  
ما في الموطأ وبه جزم ابن عبد البر ثم أشار الى احتمال انه عند الزهري عن الجميع (عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع) بالرفع خبر بمعنى النهي وفي رواية بالجزم على ان  
لانهية ولا جد لا يمنع بزيادة فون التوكيد وهي تؤكده رواية الجزم (أحدكم جاره) الملاصق له  
(خشبة) بالتسوية مفرد وفي رواية بالهاء بصيغة الجمع وقال المزني عن الشافعي عن مالك خشبة  
بالتسوية وقال عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن مالك خشبة بالتسوية قال ابن عبد البر  
والمعنى واحد لان المراد بالواحدة الجنس قال الحافظ وهذا الذي يتعين للجمع بين الروايتين والا  
فقد يختلف المعنى لان أمر الخشبة الواحدة أخف في مساحمة الجار بخلاف الخشب الكثير وروى  
الطحاوي عن جماعة من المشايخ أنهم روه بالافراد وأنكره عبد الغني بن سعيد فقال كل الناس  
يقولونه بالجمع الا الطحاوي فقال خشبة بالتوحيد ويرد عليه اختلاف الرواية المذكورة  
الا ان أراد خاصا من الناس كالذين روى عنهم الطحاوي فله اتجاه اه وفي المفهم انما اعتنى  
الائمة بضبط هذا الحرف لان الواحدة تخف على الجار أن يسمح بها بخلاف الخشب الكثير لما فيه  
من ضرره ورجع ابن العربي رواية الافراد لان الواحدة مرفق وهي التي يحتاج للسؤال عنها وأما  
الخشب فكثير يوجب استحقاق الحائط على الجار ويشهد له وضع الخشب يعني فلا يندبه الشرع الى  
ذلك وفيه نظر (يغررها) أي الخشبة أو الخشب وللقعني ان يغرر خشبة (في جداره) أي الواحد  
المنهي تنزيها فيستحب ان لا يمنع ولا يقضي عليه عند الجمهور ومالك وأبي حنيفة والشافعي في  
الجديد جمع بينهما وبين قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرئ من مال أخيه الا ما أعطاه عن  
طيب نفس منه رواه الحاكم باسناد على شرط الصحيحين القروطي واذ لم يجز للمالك على اخراج  
ملكه بعوض فاحرى بغير عوض ابن العربي وبطل على انه للندب ان مثل هذا التركيب جاء للندب  
في قوله صلى الله عليه وسلم اذا استأذنت أحدكم امرأته الى المسجد فلا يمنعها وقال الشافعي في  
القديم وأحمد واسحق وابن حبيب وأصحاب الحديث يجيزون امتنع لان الاصح في الاصول ان



هؤلاء المحدثين ههنا خبر وقال

بعضهم هذا الجنة فأشهد على هذا  
غيري قال مغيرة في حديثه أليس  
استرك ان يكونوا لك في البر والطف  
سواء قال نعم قال فأشهد على هذا  
غيري وذكر مجاهد في حديثه ان  
لهم عليك من الحق ان تعدل بينهم  
كما ان لك عليهم من الحق ان يبروك  
قال أبو داود في حديث الزهري  
قال بعضهم أكل بنيك وقال بعضهم  
ولذلك وقال ابن أبي خالد عن الشعبي  
فيه ألك بنون سواء وقال أبو  
الفضي عن النعمان بن بشير ألك  
ولد غيره \* حدثنا عثمان بن أبي  
شيبه ثنا جرير عن هشام بن  
عروة عن أبيه حدثني النعمان بن  
بشير قال أعطاه أبو غلام فقال له  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما هذا الغلام قال غلامي أعطانيه  
أبي قال فكل اخوتك أعطى كما  
أعطاك قال لا قال فاردده \* حدثنا  
سليمان بن حرب ثنا حماد عن  
حاجب بن الفضل بن المهلب عن  
أبيه قال سمعت النعمان بن بشير  
يقول قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اعدلوا بين أولادكم اعدلوا  
بين أبنائكم \* حدثنا محمد بن رافع  
ثنا يحيى بن آدم ثنا زهير عن  
أبي الزبير عن جابر قال قالت امرأة  
بشير أفعل ابني غلامك فأشهدني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال ان ابنه فسلان سألتني ان  
أفعل ابنها غلاما وقالت أشهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال له اخوة فقال نعم قال فكلهم  
أعطيت ما أعطيت قال لا قال فليس  
يصلح ههنا وان لا أشهد الا على

صيغة لا تفعل للصرح فالاذن لازم بشرط احتياج الجار وان لا يضع عليه ما ينضرب به المالك وان  
لا يقدم على حاجة المالك ولا فرق بين أن يحتاج في وضع الجذع الى ثقب الجسد أو لا لا فرق بين  
الجذع بسد المنقح ويتوى الجدار واشترط بعضهم تقدم استئذان الجار في ذلك لرواية أحمد عن  
عبد الرحمن بن مهدي عن مالك من سأله بجاره وكذا ابن حبان من طريق الليث عن مالك ومثله  
في رواية ابن عيينة وعقيل عند أبي داود وزياد بن سعد عند أبي عوانة الثلاثة عن الزهري وجزم  
الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نصه في البويطي قال البيهقي لم نجد في السنن  
العجوة ما يعارض هذا الحكم الا عمومات لا ينكر أن يخصها وقد حمله الراوي على ظاهره وهو أعلم  
بالمراد بما حدث به بشير الى قوله (ثم يقول أبو هريرة) بعد روايته لهذا الحديث بحفاظة على  
العمل به وحضاه عليه لما آراههم توقفوا عنه في الترمذي انه لما حدثهم بذلك طأ طوارؤهم وفي أبي  
داود فنكسوا رؤوسهم فقال (مالي أراكم عنها) أي عن هذه السنة أو المقالة (معرضين) انكارا لما  
رأى من اعراضهم واستقلالهم ما معهم وانه وهدم اقبالهم عليها بل طأ طوارؤهم (والله لا رمين  
بها) أي لا صرخن بهذه المقالة (بين أكتافكم) رويناه بالفوقية جمع كنف وبالنون جمع كنف  
بفضها وهو الجانب وهذا بين في انه حمله على الوجوب قاله ابن عبد البر أي لا شيعن هذه المقالة  
فيكم ولا قرعنكم بها كما يضرب الانسان بالشئ بين كنفه فيستيقظ من غفلته أو الضهير للخشبة  
والمعنى ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لا جعلن الخشبة بين رقابكم كارهين وأراد بذلك  
المبالغة قاله الخطابي وبهذا التأويل جزم امام الحرمين تبعنا غيره وقال ان ذلك وقع من أبي هريرة  
حين كان يلى امره المدينة لكن عند ابن عبد البر من وجه آخر لا رمين بها بين أعينكم وان كرهتم  
وهذا يرجع التأويل الاول وقال الطيبي هو كناية عن الزامهم بالجملة القاطعة على ما ادعاه أي  
لا أقول الخشبة ترى على الجدار بل بين أكتافكم لما وصى به صلى الله عليه وسلم من بر الجار  
والاحسان اليه وجل أثقاله وهذا من أبي هريرة ظاهر في أنه يرى الوجوب وبه جزم ابن عبد البر  
وقال القرطبي انه الظاهر وقول الباغي يحتمل ان مذهبه التذنب اذ لو كانت عنده للوجوب لو يجر  
الحكام على تركه ولحكم بذلك لانه كان مستخلفا بالمدينة فيه نظر لانه انما كان يلى امره المدينة  
نيابة عن مروان في بعض الاحيان فلهذا لم يترافع اليه حين توابته ولم يوجع الحكام لعدم علمه بانهم  
لم يحكموا به واستدل المهلب وتبعه عياض بقول أبي هريرة هذا على ان العمل كان في ذلك العصر  
على خلاف مذهبه لانه لو كان على الوجوب لما جهل الصحابة تأويله ولا أعرضوا عنه لانهم  
لا يعرضون عن واجب فدل على أنهم جعلوا الامر على الاستصحاب وتعقبه الحافظ فقال ما أدري  
من أين له ان المعارضين صحابة وانهم عدد لا يحجل مثلهم الحكم ولم لا يجوز ان الذين خاطبهم أبو  
هريرة لم يكونوا فقهاء بل هو المتعين اذ لو كانوا صحابة أو فقهاء ما واجههم بذلك اهـ والحديث رواه  
البخاري في المظالم وأبو داود في القضاء عن القعني ومسلم في البيوع عن يحيى التميمي كلاهما عن  
مالك به (مالك عن عمرو بن يحيى المازني) الانصاري (عن أبيه) عن يحيى بن عماره بضم العين  
وخفة الميم (ان الفضال بن خليفة) بن ثعلبة الانصاري الاشجلى قال أبو حاتم شهد غزوة بني  
النضير وله فيها ذكر وليست له رواية وقال ابن شاهين سمعت ابن أبي داود يقول هو الذي قال صلى  
الله عليه وسلم فيه يطلع عليكم رجل من أهل الجنة ذو مسحة من جبال زنته يوم القيامة زنة أحد  
فطلع الفضال بن خليفة وكان يتم بالنفاق ثم تاب وأصلح كافي الاصابة (سابق خليجائه) قال الجحد  
الخليج النهر وسرم من البحر والفضة والجليل (من العربض) بضم العين المهملة وقع الراوي اسكان  
الضبة وضاد مججمة وادب بالمدينة به أموال لاهلها (فأراد ان يمر به في أرض محمد بن مسلمة)  
الانصاري أكبر من اسمه محمد من الصحابة وكان من الفضلاء مات بعد الاربعين (فأبى) امتنع

حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا  
جاء عن داود بن أبي هند وحبيب  
المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لا يجوز لامرأة امر  
في مالها اذا مالان زوجها عصمتها  
حدثنا أبو كامل ثنا خالد يعني  
ابن الحرث ثنا حسين عن عمرو  
ابن شعيب ان أباه أخبره عن عبد  
الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لا يجوز لامرأة  
عطية الا باذن زوجها

حدثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا  
همام عن قتادة عن النضر بن  
أنس عن بشير بن خيثم عن أبي  
هريرة عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال العمري جائزة حدثنا  
أبو الوليد ثنا همام عن قتادة  
عن الحسن عن سمرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم مثله حدثنا  
موسى بن اسمعيل ثنا أبان عن  
يحيى عن أبي سلمة عن جابر بن  
الله صلى الله عليه وسلم كان يقول  
العمري لمن وهبت له حدثنا  
مؤمل بن الفضل الحراني ثنا  
محمد بن شعيب أخبرني الأوزاعي  
عن الزهري عن عروة عن جابر  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
من أعمر عمرى فهو له ولعقبه  
برئها من يرثه من عقبه حدثنا  
أحمد بن أبي الخوارى ثنا الوليد  
عن الأوزاعي عن الزهري عن  
أبي سلمة وعروة عن جابر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم بعناه قال  
أبو داود وهكذا رواه الليث بن  
سعد عن الزهري عن أبي سلمة عن

(محمد فقال له الضحاك لم لا يثنى) تمنعني وهو لك منفعة تشرب به أولا وآخرا ولا يضرك) قال  
الباجي يحتمل انه شرط له ذلك وهو على وجه المعارضة لا يجوز له ان يشرى به أولا وآخرا  
ويحتمل ان يريد ان ذلك حكم الماء على ما مر ان الاعلى أولى حتى يروى (فأبى محمد فحكم فيه  
الضحاك عمر بن الخطاب) أمير المؤمنين (قد عاين ابن الخطاب محمد بن مسلمة فأمره أن يخلى سيده  
فقال محمدا) أفعلى ذلك (فقال عمر لم تمنع أخاك) في الاسلام والعصبة (ما ينفعه وهو لك نافع) لانك  
(تسقى به أولا وآخرا وهو لا يضرك) فقال محمدا) أرضى بهذا (والله) أكده بالقسم (فقال عمر  
والله ليمرن به ولو على بطنك) الباجي فيه اعتبار المقاصد لا الالفاظ ان كانت عين عمر على معنى  
الحكم عليه اذا خلاص ان عمر لا يستخير ان يمر به على بطن محمد ويحتمل ان يريد ان خالفت  
حكمي عليك وحاربت وأدت الحاربة الى قتلك واجرائه على بطنك لفعلت ذلك نصرة للحكم بالحق  
والاول اظهر (فأمره عمر ان يمر به) أى يجريه في أوض محمد (ففعل الضحاك) ذلك أى أجراه  
قال الباجي يحتمل قول عمرو وجهين أحدهما أنه على ظاهره ولمالك فيه ثلاثة أقوال أحدها  
المخالفة له على الاطلاق وهى رواية ابن القاسم لحديث لا يحل من أحدكم ماشية أخيه بغير اذنه واللبس  
محدد ويخلفه غيره والارض التى عرفها بالساقية لا يعتاض منها والثاني الاخذ بقوله مطلقا  
وهى رواية زياد عنه فى النوادر والثالث الموافقة له على وجه وذلك على وجهين أحدهما مخالفة  
أهل زمن مالك لزمن عمر كفى رواية أشهب عنه كان يقال تحدث للناس أفضية بقدر ما يحدثون  
من القصور وأخذ به من يوثق برأيه فلو كان الشأن معسدا لافى زماننا كاعتداله فى زمن عمر رأيت  
ان يقضى له بأجر مائه فى أرضك لانك تشرب به أولا وآخرا ولا يضرك ولكن فسد الناس  
واستحقوا التهمة فأخاف أن يطول وينسى ما كان عليه جرى هذا الماء وقد يدعى به جاول دعوى  
فى أرضك والثاني ان محمد انما صار له أرضه بأحيائه لها بعد ان أحيا الضحاك أرضه على ما قال  
أشهب ان أحيت أرضك بعد أحياء عينه وأرضه قضى عليك بعمره فى أرضك وأجر مائه فيها الى  
أرضه وان كانت أرضك قبل عينه وأرضه فليس له ذلك ويحتمل ان عمر لم يقض على محمد بذلك  
وانما حلف عليه ايرجع الى الفضل ثقة انه لا يحتمل اهـ ملخصا (مالك عن عمرو بن يحيى المازنى  
عن أبيه) يحيى بن عمارة بن أبي حسن (انه) أى يحيى (قال كان فى حائط جده) جدي يحيى وهو أبو  
حسن واسمه تميم بن عبد عمرو الانصارى العكابي (ربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة أى جدول  
وهو النهر الصغير (لعبد الرحمن بن عوف) الزهري أحد العشرة (فأراد عبد الرحمن أن يحوله الى  
ناحية) جهة (من الحائط هى أقرب الى أرضه) أى أرض عبد الرحمن ليكون أسهل فى سقيها  
من البعيد (فتعه صاحب الحائط) أبو الحسن (فحكم عبد الرحمن بن عوف عمر بن الخطاب  
فقضى لعبد الرحمن بن عوف بقوله) لانه حل حديث لا يمنع أحدكم جاره على ظاهره وعداه الى  
كل ما يحتاج الجار الى الانتفاع به من دار جاره وأرضه روى ابن القاسم عن مالك ليس العمل على  
حديث عمر هذا ولم يأخذه وروى زياد عنه ان لم يضرب به قضى عليه وقال الشافعى فى كتاب الرد  
لم يرد مالك عن العصابة خلاف عمر فى ذلك ولم يأخذه ولا بشئ مما فى هذا الباب بل رد ذلك برأيه قال  
ابن عبد البر وليس كازعم لان محمد بن مسلمة والانصارى صاحب عبد الرحمن كان رأيه ما خلاص  
رأى عمر وعبد الرحمن واذا اختلفت العصابة رجع الى النظر وهو يدل على ان دماء المسلمين وأموالهم  
من بعضهم على بعض حرام الا بطيب نفس من المال خاصة وحديث ان غلاما استشهد يوم أحد  
فجعلت أمه تمسح التراب عن وجهه وتقول هنيئلك الجنة فقال صلى الله عليه وسلم وما يدريك ان الله  
كان يتكلم فيما لا يعنيه ويمنع ما لا يضركه ضعيف ومشهور ومذهب مالك أن لا يقضى بشئ مما فى  
هذا الباب لحديث لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه وهو قول أبي حنيفة وروى



(باب من قال فيه ولعقبه)

حدثنا محمد بن يحيى بن فارس  
ومحمد بن المثنى قال ثنا بشر بن  
عمر ثنا مالك يعني ابن أنس عن  
ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر  
ابن عبد الله أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال أيما رجل أعمر  
عمري له ولعقبه فأنها للذي يعطها  
لا ترجع إلى الذي أعطها لأنه  
أعطى عطاء وقعت فيه الموارث  
حدثنا حجاج بن أبي يعقوب ثنا  
أبي عن صالح عن ابن شهاب  
باسناده ومعناه قال أبو داود وكذلك  
رواه عقیل وزید بن أبی حبيب  
عن ابن شهاب واختلاف على  
الأوزاعي في إقطعه عن ابن شهاب  
ورواه فليح بن سليمان مثل حديث  
مالك حدثنا أحمد بن حنبل ثنا  
عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري  
عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله  
قال أنما العمري التي أجاز رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي  
لك ولعقبك فأما إذا قال هي لك  
مأعشت فأما ترجع إلى صاحبها  
حدثنا إسحاق بن إسماعيل ثنا  
سفيان عن ابن جريج عن عطاء  
عن جابر أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لا تقبوا ولا تعمروا فمن  
أقرب شياً أو أعمره فهو لورثته  
حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
معاوية بن هشام ثنا سفيان عن  
حبيب يعني ابن أبي ثابت عن حميد  
الأعرج عن طارق المكي عن جابر  
ابن عبد الله قال قضى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في أمر أم من  
الانصار أعطها ابنها حديقة من  
فحل فانت فقال ابنها أنما أعطيتها  
حياتها وله أخوة فقال رسول الله

أصبح عن ابن القاسم لا يؤخذ بقضاء عمر على محمد في الخليج وأما تحويل الربيع فيؤخذ به لأن  
مجرأ ثابت لابن عوف في الخياط وأنما حوله لناحية أخرى أقرب إليه وأرق لصاحب الخياط  
أه ومران هذا قول الشافعي في القديم ومشهور قوله في الجديد أن لا يقضى بشئ من ذلك  
(القضاء في قسم الأموال)

(مالك عن ثور) بثلاثة (ابن زيد الديلي) بكسر الدال واسكان التنية (أنه قال بلغني) قال أبو عمر  
تفرد بوجه إبراهيم بن طهمان وهو ثقة عن مالك عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس (أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال أيما) أي مبتدأ في معنى الشرط وزيدت ما لتوكيده وزيادة التمهيم  
(دار أو أرض قسمت في الجاهلية) هي ما قبل البعثة وقبل ما قبل الفتح لقول ابن عباس سمعت أبي  
يقول في الجاهلية أسقني كاساً لها قالوا ابن عباس أنما ولد في الشعب (فهو على قسم الجاهلية)  
قال الباجي يحتمل أن يريد تقدم قسمها في الجاهلية وهو الظاهر من تأويل ابن نافع وغيره من  
أهلنا ويحتمل أن يريد استحققت سهامها في الجاهلية بأن مات ميت فورثه ورثته قبل أن يسلموا  
فأراد صلى الله عليه وسلم ترك رد ما سلف من فعلهم وأمضاها على ما وقعت ولذا لا يرد تبرعاتهم  
وأنكحتهم الفاسدة بل يحكم الإسلام الملك الواقع بها قال وقوله (وأما دار أو أرض أدركها  
الإسلام فلم تقسم) الفاء للحال على ما أفاده بعضهم أن الفاء تنجي له وفي نسخة ولم تقسم (فهو على  
قسم الإسلام) يحتمل التأويلين والظاهر أن ما كان مشتركاً فدخل عليه الإسلام قبل القسم فهو  
على حكم الإسلام مثل أن يرثوا داراً في الجاهلية ثم يسلموا وقبل قسمها فيقتسمونها على موارث  
الإسلام قال عيسى عن ابن القاسم عن مالك أن هذا في الجوس والفرس والفرازة وكل من ليس  
له كتاب وأما اليهود والنصارى فأنما يقسمونها على مقتضى شرعهم يوم وراثتها ودليل ذلك ذكره  
الجاهلية وروى مطرف وابن الماجشون وأشهب وابن نافع عن مالك أنه في الكفار كلهم أهل  
كتاب أم لا وبه قال أبو حنيفة والشافعي قال ابن عبد البر ورواه أصبغ عن ابن القاسم وهو قول  
الليث والأوزاعي والجمهور وهو أولى لاستعمال الحديث على عمومته ولأن الكفر لا يفرق  
أحكامه فمن أسلم أنه يقر على نكاحه وفي الحرية عند مالك فلا وجه للفرق بين أحكامهم إلا ما  
خصته السنة من أكل ذبائح الكتابيين ونكاح نسائهم ومحال أن يقسم المؤمنون ميراثهم على  
شريعة الكفر (مالك في هلك) مات (ورث أموالاً) أرضين وما فيها من شجر (بالعالية والسافلة)  
جهتان بالمدينة (أن البعل) ما يشرب بعروقه من غير سقي ولا سماء قاله الأصمعي وقيل هو ما سقته  
السماء أي المطر (لا يقسم مع النضج) بالضاد المعجمة أي الماء الذي يحمله الناضج وهو البعير  
لأنهما جنسان لا يجمعان في القسم يريد بالقرعة التي تكون بالجبر (الآن برضى أهله بذلك) أي  
قسمها بينهم بالقرعة أو يقسمها من أضاعة دون قرعة (وان البعل يقسم مع العين إذا كان يشبهها)  
لأنهما يزكبان بالعشر بخلاف النضج الذي يزكي بنصفه وهذا مشهور المذهب (وان الأموال إذا  
كانت بأرض واحدة والذي بينهما متقارب فإنه يقام كل مال منها ثم يقسم) وفي نسخة بينهم (بينهم  
والمساكن والدور بهذه المنزلة) لأن جمعها للقسم أقل ضرراً وإذا قسمت كل دار فسد كثير من  
منافعها ولذا ثبتت الشفعة في الأملاك وقال أبو حنيفة والشافعي يقسم لكل إنسان نصيبه من  
كل دار ومن كل أرض لأن كل بقعة ودار تعتبر بنفسها ولتعلق الشفعة بها دون غيرها

(القضاء في الضواري والخرية)

الضواري بالضاد المعجمة قال الباجي يريد العوادي وهي البهائم التي ضريت أو كل زروع الناس  
قال مالك في المدونة في الأبل والبقر والرمث التي تعد في زروع الناس قد ضريت ذلك تغرب ونباع  
في بلد لا زرع فيه ابن القاسم وكذا الغنم والدواب إلا أن يحبسها أهلها عن الناس قال أبو عمر

صلى الله عليه وسلم هي لها جبانها  
وموتها قال كنت تصدقت بها  
عليها قال ذلك أبعداك

((باب في الرقي))

حدثنا أحمد بن حنبل ثنا هشيم  
أنا داود عن أبي الزبير عن جابر  
قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم العـمري جائرة لأهلها  
والرقي جائرة لأهلها \* حدثنا  
عبد الله بن محمد النفيلي قال  
قرأت على معقل عن عمرو بن  
ديار عن طاوس عن جعفر عن  
عبد الله بن زيد بن ثابت قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من أعمر شياً  
فهو أعمره بحياه ومماته ولا ترقبوا  
فن أقرب شياً فهو وسيله \* حدثنا  
عبد الله بن الجراح عن عبد الله بن  
موسى عن عثمان بن الأسود عن  
جهاهد قال العـمري أن يقول  
الرجل للرجل هـولك ما عشت فإذا  
قال ذلك فهو له ولورثته والرقي  
أن يقول الإنسان هـولاً آخر مني  
ومنك

((باب في تضمين العارية))

حدثنا مسدد بن مسرهد ثنا  
يحيى عن ابن أبي عروبة عن قتادة  
عن الحسن بن ممره عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال على اليد ما أخذت  
حتى تؤدى ثم إن الحسن بن نسي قال  
هو أمينك لأضمان عليه \* حدثنا  
الحسن بن محمد وسلف بن شبيب  
قالا ثنا يزيد بن هـرون ثنا  
شريك عن عبد العزيز بن رفيع  
عن أمية بن صفوان بن أمية عن  
أبيه أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم استعار منه أدراعاً يوم حنين  
فقال أغضب يا محمد فقال لا بل  
عارية مضمونة قال أبو داود وهذه  
رواية يزيد بن عباد في روايته

الحريسة المحروسة في المروحي (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن حرام) بفتح المهملة (ابن  
سعد) يسكون العين ويقال ابن ساعدة (ابن محيصة) بضم الميم وقع المهملة وشدة الضميمة وقد  
تسكن ابن مسعود بن كعب المزرجي التابعي الثقة جده صحابي معروف بأبوه قبل له محبة أو رؤية  
وروايته مرسله قال ابن عبد البر هكذا رواه مالك وأصحاب ابن شهاب عنه مرسله ورواه عبد الرزاق  
عن معمر عن الزهري عن حرام عن أبيه ولم يتابع عبد الرزاق على ذلك وأنكر عليه قوله عن  
أبيه وقال أبو داود قال محمد بن يحيى الذهلي لم يتابع معمر على ذلك فجعل الخطأ من معمر والحديث  
من مراسيل الثقات وتلقاه أهل الجواز وطائفة من العراق بالقبول وجرى عمل أهل المدينة عليه  
(إن ناقة للبراء بن عازب) بن الحرث بن عدي الانصاري الاوسى صحابي ابن صحابي نزل الكوفة  
واستصغريوم بدرومات سنة اثنين وسبعين (دخلت حائط رجل فأفسدت فيه فقضى) حكم (رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل الحوائط) البساتين (حفظها بالنهار) فلا ضمان على أهلها  
فيما أفسدت المواشي بالنهار إن سرحت بعد المزارع ولا راعي معها فإن كان معها وهو قادر على  
دفعها ضمن (وإن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن) قال الباجي أي مضمون (على أهلها) زاد  
الرافعي كقولهم سر كاتم أي مكتوم وعيشة راضية أي مرضية اه فيضمنون قيمة ما أفسدته ليلاً  
وإن كان أكثر من قيمة الماشية وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا ضمان فيهما لحديث  
جرح الهما جبار وقال الليث وعطاء يضمن فيه ما قال أبو عمر الحديث موافق لقوله تعالى وداود  
وسليمان إذ يحكمان في الحرت إذ نفشت فيه غنم القوم وأمر الله نبيه بالاعتداء بهما فحين أمره  
بالاعتداء بهما في قوله فبهما هم اقتدوا ولا خلاف بين علماء التأويل واللغة أن النفس لا يكون إلا ليلاً  
والهمل بالنهار وقال معمر وابن جريح بلغنا أن حرثهم كان عتياً قال الباجي وليس هذا بين لأنه لم  
يصرح في الآية بالحكم ولو صرح أنه ضمن أهل الماشية التي نفشت لم يكن فيه نفي الحكم عن  
الرابعة نهاراً إلا من دليل الخطاب أي المفهوم فكيف والآية لم تتضمن تفسيراً ولا بياناً وإنما ذلك  
قول المفسرين ولا حجة فيه (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب)  
ابن أبي بلتعة المدني التابعي الثقة مات سنة أربع ومائة وأبوه له رؤية وعدوه في كبار ثقات  
التابعين وجده بدرى شهر (إن رقية لحاطب مر قوا ناقة لرجل من مزينة) بضم الميم وقع الزاي  
قبيلة من العرب ينسبون إلى جدتهم العليا مزينة بنت كلب بن وبرة (فانصروها) أي ففروها  
(فرغ ذلك إلى عمر بن الخطاب) زاد في رواية ابن وهب فاعترف العبيد أي بالسرقه (فأمر عمر كثير)  
بفتح الكاف وكسر المثناة (ابن الصلت) بن معدي كرب الكندي المدني التابعي الكبير الثقة  
وهـم من جعله صحابياً (أن يقطع أيديهم) زاد ابن وهب في موطنه ثم أرسل وراه بعد أن ذهب  
بهم (ثم قال عمر أراك) أظنك (تجميعهم) ولابن وهب وقال والله لو لا أظن أنكم تستعملونهم  
وتجميعونهم حتى لو أن أحدهم وجد ما حرم الله عليه فأكله لقطع أيديهم (ثم قال عمر)  
لحاطب (والله لا غرم لك غرم ما شق عليك) قال الباجي لعله أداه اجتهداه إليه على وجه الأدب  
لإجاعته رقيقه وأحواجه لهم إلى السرقه ولعله قد كرر نبيه إياه عن ذلك وحده في قوتهم حدالم  
عنته ولعله ثبت ذلك بينة أو بدعوى المزني معرفة حاطب ذلك وطلب عينه فشكل وحلف المزني  
فغرم حاطباً وترك قطع العبيد للجوع وقول أصبح جمع بين القطع والغرم غلظه الداودي وقال إنما  
أمر به ثم عذرهم بالجوع وهذا معلوم من عمر أنه لم يقطع سارقاً عام إلى مادة (ثم قال) عمر (للمزني كم  
عن ناقك فقال المزني قد كنت والله أمتنعها من أربع مائة درهم فقال عمر) لحاطب (أعطه ثمان  
مائة درهم) اجتهدا منه خوفاً فيه ولذا قال (مالك ليس العمل على هذا في تضعيف القيمة ولكن  
مضى أمر الناس عندنا على أنه إنما يغرم الرجل قيمة البعير أو الدابة يوم يأخذها) فلا يعمل بفعل



بواسطة علي غير هذا \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا جرير عن عبد العزيز بن ربيع عن أناس من آل عبد الله بن صفوان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا صفوان هل عندك من سلاح قال طارية أم غصبا قال لا بل عارية فأعاره مابن الثلاثين إلى الأربعين درعا وغزا رسول الله صلى الله عليه وسلم حنيناً فلما هزم المشركون جمعت دروع صفوان ففقد منها أدراعا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصفوان أنا قد فقدت من أدراعتك أدراعا فهل نغرم لك قال لا يا رسول الله لأن في قلبي اليوم مالم يكن يومئذ \* حدثنا مسدد ثنا أبو الأحوص ثنا عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن أناس من آل صفوان قال استعار النبي صلى الله عليه وسلم قد كرم عناه \* حدثنا عبد الوهاب بن عتبة الحوطي ثنا ابن عباس عن شرحبيل بن مسلم قال سمعت أبا امامة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله عز وجل قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث لا تنفق المرأة شيئا من بيتها إلا بأذن زوجها قبل يا رسول الله ولا الطعام قال ذاك أفضل أموالنا ثم قال العارية مؤداة والمنهية مردودة والدين مقضى والزعيم غارم \* حدثنا إبراهيم بن المستر ثنا حبان بن هلال ثنا همام عن قتادة عن عطاء بن أبي رباح عن صفوان بن يحيى عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتتكم رسل فاعطوهم ثلاثين درعا وثلاثين بعيرا قال قلت يا رسول

عمر هذا فانهم لو أجمعوا على ترك العمل بحديث عنه صلى الله عليه وسلم لتركوه وعلم أنهم لم يتركوه إلا لأمر يجب المصير إليه قال ابن عبد البر أجمع العلماء أنه لا يغرم من استلم شيئا لا مثله أو قيمته وأنه لا يعطى أحد بدعواه لحديث لو أعطى قوم بدعواه لم يدرى قوم دماء قوم وأموالهم ولكن البينة على المدعي وهذا صدق المزدني فيما ادعاه من غن ناقته وأجمعوا على أن إقرار العبد على سيده في ماله لا يلزمه وهذا أغرمه ما اعترف به عبيده وهو خبر دفعه الأصول من كل وجه اه ومر عن الباجي جواب بعض هذا ترجيا وقال ابن مزين سألت أبا بصير عن قول مالك ليس العمل على تضعيف القيمة أكان مالك يرى الغرم على السيد بالتضعيف فقال لا تنس على السيد في ماله ولا في رقاب العبيد الذين وجب عليهم القطع وانما غرمها في مال العبيد ان كان لهم مال والا فلا تنس وانما يكون في رقابهم مرقعة لا قطع فيها فيضرب سبدهم بين أسلامهم واقسكا بهم

((القضاء فيمن أصاب شيئا من البهائم))

(مالك الأمر عندنا فيمن أصاب شيئا من البهائم أن على الذي أصابها قدر ما نقص من غناها) أن لم تنلف منفعتها المقصودة منها من عمل أو غيره والأفعليه قيمته ما به قال الليث وقال الشافعي انما عليه ما نقص منها وقال أبو حنيفة في عين الدابة والبقرة ربع غناها وفي شاة الغناب ما نقصها قال الطحاوي وهذا استحسن والقياس إيجاب النقصان لكنهم تركوا القياس لقضاء عمر في عين دابة بربع قيمتها بمحض من الهبة من غير خلاف (مالك في الجمل يصول) يثب (على الرجل قبضه على نفسه فيقتله أو يعقره) بكسر قوائمه (فانه ان كانت له بينة على أنه أراد به وصال عليه فلا غرم عليه) كالمقصده رجل يقتله فجز عن دفعه إلا بضربه فقتله كان هدر او اذا سقط الاكثر فالأقل أولى (وان لم تقم له بينة الامقانة) أي دعواه (فهو ضامن للجمل) لانه لا يؤخذ بدعواه على غيره

((القضاء فيما يعطى العمال))

بضم العين جمع عامل أي الصناع وفي نسخة الغسال (مالك فيمن دفع إلى الغسال ثوبا يصبغه) مثلث الباء (فصبغه فقال صاحب الثوب لم أمرك بهذا الصبغ) الأحمر مثل لابل أسود (وقال الغسال بل أنت أمرتني بذلك فان الغسال مصدق في ذلك) حيث لا بينة لأن ربه مقر بان ذنبه للصباغ في العمل وادعى أنه لم يصبغه بل ما أمره به ليضحي عمله باطلا وقال الحنفى والشافعي القول لصاحب الثوب لاعتراف الصباغ بأنه لربه وأنه أحدث فيه حدثا ادعى أنه واجازته عليه فان أقام بينة والا حلف صاحبه وضمنه ما أحدث فيه (والحنابلة مثل ذلك) يصدق اذا قطع الثوب قبضا وقال لربه أمرتني به وقال صاحبه أمرتك قبضا مثالا (والصانع مثل ذلك) اذا صاغ الفضة أساورا وقال صاحبها بل خلخل (ويحلفون على ذلك الآن بأنوا بما لا يستعملون في مثله فلا يجوز قولهم في ذلك ويحلف صاحب الثوب فان ردها) أي البين (وأبي أن يحلف حلف الصباغ) وكان القول قوله (مالك في الصباغ يدفع إليه الثوب فيعطى به) أي يدفعه إلى رجل آخر وهذا ظاهر وهو الذي في النسخ القديمة ولم يفهمه من زاد في المتن في دفعه إلى رجل آخر لانه عين قوله فيعطى به (حتى يلبسه الذي أعطاه إياه أنه لا غرم على الذي لبسه) لأن الخطأ ليس منه (ويغرم الغسال لصاحب الثوب وذلك اذا لبس الثوب الذي دفع إليه على غير معرفة بأنه ليس له) بل ظن أنه ثوبه (فان لبسه وهو يعرف أنه ليس ثوبه فهو ضامن له) لانه المباشر

((القضاء في الحماله والحول))

(مالك الأمر عندنا في الرجل يحمل الرجل على الرجل يدين له عليه أنه ان أفلس الذي أحبل عليه أو مات فلم يدع وفاء فليس للمعتال على الذي أحاله نسي وأنه لا يرجع على صاحبه الأول) أي المحبل (وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة وتقدم في جامع الدين واليبيع في رواية

قال بل مؤداة

((باب فيمن أفسد شيئا يغرم مثله))

\* حدثنا مسدد ثنا يحيى ح

وثنا محمد بن المثني ثنا خالد بن

جديد عن أنس أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم كان عند بعض

نساءه فأرسلت إحدى أمهات

المؤمنين مع خادمها فصعة فيها

طعام قال فصربت بيدها فكسرت

الفصعة قال ابن المثني فأخذ النبي

صلى الله عليه وسلم الكسرتين

فضم أحدهما إلى الأخرى فجعل

يجمع فيها الطعام ويقل غارت

أمكم زاد ابن المثني كلوا فأكلوا

حتى جاءت فصعتهما التي في بيتها

ثم رجعا إلى لفظ مسدد وقال كلوا

وحبس الرسول والفصعة حتى

فرغوا فدفع الفصعة الصحيحة إلى

الرسول وحبس المكسورة في بيته

\* حدثنا مسدد ثنا يحيى عن

سفيان حدثني قتيبة العاصمي عن

جسرة بنت دجاجة قالت عائشة

رضي الله عنها ما رأيت صانعا

طعاما مثل صفية صنعت لرسول

الله صلى الله عليه وسلم طعاما

فبعثت به فأخذني فكلت فكسرت

الأناء فقلت يا رسول الله ما كفارة

ما صنعت قال أناء مثل أناء وطعام

مثل طعام

((باب في الموائمي تفسد زرع قوم))

\* حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت

المروزي ثنا عبد الرزاق أنا

معمر بن الزهري عن حرام بن

محبة عن أبيه أن ناقة للبراء بن

عازب دخلت حائط رجل فأفسدته

فقضى رسول الله صلى الله عليه

وسلم على أهمل الأموال حفظها

بالتجار وعلى أهل الموائمي حفظها

يحيى حديث مطل الغني ظلم إذا اتبع أحدكم على ملي فليتبّع وهو عند جماعة من رواة الموطأ  
هنا وهو شرحه هناك قاله أبو عمر (فأما الرجل يجهل له الرجل يدين له على رجل آخر ثم يهلك المجهل  
أو يفسد فان الذي يجهل له) بضم التاء مبنى للمفعول (يرجع على غيره الأول) لأنه لم يفتقر إلى حقه  
عن ذمة المجهل عنه إلى ذمة المجهل وانما هو وثيقة فان أفسد الجبل أو مات لم يبتل حقه على  
الغريم قاله الباجي

((القضاء فيمن ابتاع ثوبا وبه عيب))

(مالك إذا ابتاع الرجل ثوبا وبه عيب من عرق أو غيره) حال كونه (قد علمه البائع فشهد عليه بذلك  
أو أقربه فأحدث فيه الذي ابتاعه حدثا من تقطيع ينقص من ثمن الثوب ثم علم المبتاع بالعيب  
فهو رده على البائع) لأنه مداس ان شاء المبتاع (وليس على الذي ابتاعه غرم في تقطيعه إياه) وان  
شاء أبقاه ورجع بقيمة العيب وإذا رجع بالثمن كله ولا يرد ما نقصه فعليه فيه ان كان مما جرت  
العادة به ويشتري له غالباً ولا أكثر من ربيع بالثمن كله ولا يرد ما نقصه فعليه فيه ان كان مما جرت  
بقيمة العيب قاله ابن القاسم في المدونة (وان ابتاع رجل ثوبا وبه عيب من عرق بنار أو عوار) بفتح  
العين برنة كلام في لغة بضمها العيب من شق وخرق بمججمة وغير ذلك (فزعم الذي باعه أنه لم يعلم  
بذلك و) المال أنه (قد قطع الثوب) بالنصب فاعله (الذي ابتاعه أو صبعه فالمبتاع بالخيار ان شاء  
أن يوضع عنه قدر ما نقص الخرق أو العوار من ثمن الثوب ويمسك الثوب) بيقينه عنده (فعل وان  
شاء أن يغرم) يدفع (ما نقص التقطيع أو الصبغ من ثمن الثوب ويرده فهو في ذلك بالخيار) تأكيد  
لما قبله (فان كان المبتاع قد صبغ الثوب صبغاً يزيد في ثمنه فالمبتاع بالخيار ان شاء أن يوضع عنه  
قدر ما نقص العيب من ثمن الثوب) ويمسك به لان الصبغ عين ماله (وان شاء أن يكون شريكاً  
للذي باعه الثوب فعل) بأن يرد عليه ويقومه معيباً غير مصبوغ ثم يقومه مصبوغاً فيكون  
المبتاع شريكاً بما زاده الصبغ كما قال (وينظر كم ثمن الثوب وفيه الخرق أو العوار فان كان ثمنه  
عشرة دراهم وثمان مازاد فيه الصبغ خمسة دراهم كان شريكاً في الثوب لكل واحد منهما ما قدر  
حصته فيكون لصاحبه ثلثاه وللმبتاع الذي رده ثلثه فعلى حساب هذا يكون مازاد الصبغ في ثمن  
الثوب) أي قيمته يوم الحكم

((مالا يجوز من العمل))

بضم النون وان كان الحاء المهملة مصدراً فحله اذا أعطاه بلا عوض وبكسر النون وقع الحاء جمع  
فحله قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي هبة من الله لهن وفريضة عليكم (مالك عن ابن  
شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن حميد) بضم الحاء (ابن عبد الرحمن بن عوف) القرشي الزهري  
أحمد الثقات الاثبات (وعن محمد بن النعمان بن بشير) الانصاري أبي سعيد التابعي الثقة (انما  
حدثناه) أي ابن شهاب (عن النعمان بن بشير) الخزرجي سكن الشام ثم ولي امرأة الكوفة ثم قتل  
بمحرم سنة خمس وستين وله أربع وستون سنة صحابي وأبواه صحابيان هكذا رواه أكثر أصحاب  
الزهري وأخرجه النسائي من طريق الاوزاعي عن ابن شهاب ان محمد بن النعمان وحيد بن  
عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد جملته من مسند بشير فشد بذلك والمحفوظ انه عنهما عن  
النعمان (انه قال ان أباه بشير) بن سعد بن ثعلبة بن الجلاس بضم الجيم وخفة اللام آخره مهملة  
الخرزجي البصري وشهد غيرها ومات في خلافة أبي بكر سنة ثلاث عشرة ويقال انه أول  
من بايع أبا بكر من الانصار وقبل عاش إلى خلافة عمر وقد روى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير  
من التابعين منهم عروة بن الزبير عنده مسلم وأبي داود والنسائي وأبو الصفي عنده النسائي وابن  
حبان وأحمد والطحاوي والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي وعبد الله بن عتبة بن



بالليل \* حدثنا محمود بن خالد  
ثنا القريابي عن الإوزاعي عن  
الزهري عن حرام بن محبصة  
الانصاري عن البراء بن مازب  
قال كانت له ناقة ضارية فدخلت  
حائطاً فأسدت فيه فحكم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فيها فقصي  
ان حفظ الحوائط بالنهار على  
أهلها وان حفظ الماشية بالليل  
على أهلها وان على أهل الماشية  
ما أصابت ماشيتهم بالليل

آخر كتاب البيوع

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((كتاب الاقضية))

((باب في طلب القضاء))

\* حدثنا نصر بن علي أنا فضيل  
ابن سليمان ثنا عمرو بن أبي عمرو  
عن سعيد المقبري عن أبي هريرة  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال من ولي القضاء فقد ذبح بغير  
سكين \* حدثنا نصر بن علي أنا  
بشر بن عمر عن عبد الله بن جعفر  
عن عثمان بن محمد الاخشي عن  
المقبري والاعرج عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
من جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح  
بغير سكين

((باب في القاضي يخطئ))

\* حدثنا محمد بن حسان السهمي  
ثنا خلف بن خليفة عن أبي  
هاتم عن ابن بريدة عن أبيه عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال  
القضاة ثلاثة واحد في الجنة  
واثنان في النار فاما الذي في الجنة  
فرجل عرف الحق فقصي به ورجل  
عرف الحق بخافي الحكم فهو في  
النار ورجل قضى للناس على جهل  
فهو في النار \* حدثنا عبيد الله  
ابن عمر بن ميسرة ثنا عبد العزيز

مسعود عند أبي عوانة وعامر الشعبي في الصحيحين وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وغيرهم  
(أبي به) ولمسلم من طريق الشعبي عن النعمان انطلق أبي يحملي (الى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم) ولابن حبان فأخذ بيدي وأنا غلام وجمع بينهما بانه أخذ بيده فمشى معه بعض الطريق  
وحمله في بعض الضعف سنة أو عبر عن استباده أيام الحبل (فقال اني لمحت) بفتح النون المهملة  
واسكان اللام أي أعطيت (ابني هذا) النعمان (غلاماً) لم يسم (كان لي) وفي الصحيحين عن  
الشعبي عن النعمان أعطاني أبي عطية فقات عمر بنت رواحة لا أرضى حتى تشهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فأتاه فقال اني أعطيت ابني من عمرة عطية وسلم والنسائي سألت أمي أبي  
بعض الموهبة لي من ماله فالتوى بها سنة أي مطلقاً ولا بن حبان حواين وجمع بأن المدة أزيد من  
سنة فخر الكسرتارة وأغنى أخرى قال ثم بداه فوهبها لي فقات له لا أرضى حتى تشهد النبي صلى  
الله عليه وسلم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) زادني رواية للشيخين فقال ألك ولد سواء قال  
نعم قال (أكل ولدك) بهمزة الاستفهام الاستخباري والنصب بقوله (فمخلة) أعطيته (مثل هذا)  
ولمسلم أكلهم وهبت له مثل هذا (قال لا) وفي رواية ابن القاسم في الموطأ للدارقطني عن مالك قال  
لا والله يا رسول الله وقال مسلم لما رواه من طريق الزهري أما يونس ومعه مرققا لأهل بنيك وأما  
الليث وابن عيينة فقالا لا كل ولدك قال الحافظ ولا منافاة بينهما لان لفظ ولد يشمل الذكور والانات  
وأما لفظ بنين فان كانوا ذكورا فظاهر وان كانوا إناثاً ذكورا فلي سبيل التغليب ولم يذكر ابن  
سعد لبشر ولد غير النعمان وذكره بنتا اسمها آية بموحدة تصغير أبي (فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فارتجعه) بهمزة وصل مجزوم أمر ازادني رواية للبخاري فرجع فرد عطيته أي الغلام  
وهو مافي أكثر الروايات عن النعمان ومثله في حديث جابر في مسلم وفي رواية لابن حبان والطبراني  
عن الشعبي ان النعمان خطب بالكوفة فقال ان والدي أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان  
عمرة بنت رواحة نفست بغلام واني سميت النعمان وانما أتت ان تريه حتى جعلت له حديقه من  
أفضل ما هو لي وانها قالت أشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قوله لا أشهد على جور وجمع  
ابن حبان بالحمل على واقعيتين احدهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقه والاخرى بعد  
ان كبر النعمان وكانت عبداً قال الحافظ ولا بأس بجمعه لكن يبعد ان ينسب بشير بن سعد مع  
جلالته حكم المسئلة حتى يعود الى النبي صلى الله عليه وسلم فيشهد على العطية الثانية بعد قوله في  
الاولى له لا أشهد على جور وجوز ان حبان ان بشيرا ظن نسخ الحكم وقال غيره انه حل الامر على  
كراهة التنزيه أو ظن انه لا يلزم من الامتناع في الحديقه الامتناع في العبد لان عن الحديقه  
قالوا أكثر من عن العبد قال وظهر لي وجه في الجمع سايم من هذا الخلدش ولا يحتاج الى جوابه وهو  
ان عمرة لما امتنعت من تريته الا ان يهب له شيئاً وهي الحديقه تطيبها لخطرها ثم بداه فارتجعه  
لانه لم يقبضها منه أحد غيره فعادته عمرة في ذلك فطلها سنة أو ستين ثم طابت نفسه أن يهب له  
بدل الحديقه غلاماً ورضيت عمرة به لكن خشيت ان يرتجعه أيضاً فالت أشهد على ذلك النبي صلى  
الله عليه وسلم تريد تثبيت العطية وأمن رجوعه فم أويكون مجيئه لاشهاد على النبي صلى الله عليه وسلم  
مرة واحدة وهي الاخيرة وغاية ما فيها ان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو كان النعمان يقض  
تارة بعض القصص ويقض بعضها أخرى فسمع كل مارواه فاقصر عليه وفي رواية للشيخين قال  
لا تشهدني على جور وفي أخرى لا أشهد على جور ولمسلم فقال فلا تشهدني اذا فاني لا أشهد على جور  
وله أيضاً أشهد على هذا غيري وفي حديث جابر فليس يصلح هذا وان لا أشهد الا على حق وللنسائي  
وكره أن يشهد له ولمسلم اعدوا بين أولادكم في العمل كما يحبون أن يعدلوا بينكم في البر ولا جدان  
لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم فلا تشهدني على جور أو يسرك أن يكونوا اليك في البر سواء قال

يعني ابن محمد اخبرني يزيد بن عبد  
الله بن الهادي عن محمد بن ابراهيم  
عن بسر بن سعيد عن أبي قيس  
مولى عمرو بن العاص عن عمرو  
ابن العاص قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اذا حكم الحاكم  
فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم  
فاجتهد فأخطأ فله أجر فحدث به  
أبا بكر بن حزم فقال هكذا حدثني  
أبو سلمة عن أبي هريرة \* حدثنا  
عباس العنبري ثنا عمر بن يونس  
ثنا ملازم بن عمرو حدثني موسى  
ابن نجدة عن جده يزيد بن عبد  
الرحمن وهو أبو كثير قال حدثني  
أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال من طاب قضاء المسلمين  
حتى يناله ثم غلب عدله جورده فله  
الجنة ومن غلب جورده عدله فله  
النار \* حدثنا ابراهيم بن حمزة  
ابن أبي يحيى الرملي ثنا زيد بن  
أبي الزرقاء ثنا ابن أبي الزناد  
عن أبيه عن عبيد الله بن عبد الله  
ابن عتبة عن ابن عباس قال ومن  
لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم  
الكافرون الى قوله الفاسقون  
هؤلاء الآيات الثلاث نزل في  
اليهود خاصة في قريظة والتضير  
((باب في طاب القضاء

والسمع اليه))

\* حدثنا محمد بن العلاء ومحمد بن  
المثنى قال أنا أبو معاوية عن  
الاعمش عن رجاء الانصاري عن  
عبد الرحمن بن بشر الازرق قال  
دخل رجلان من أبواب كنيسة  
وأبومعود الانصاري جالس في  
حلقة فقالا لأرجل بنفسي بيننا  
فقال رجل من الحلقة أنا فأخذ أبو  
مسعود كفا من حصي فسرماه به  
وقال مه انه كان يكره التسمع الى

نعم قال فلا اذا ولا في داود ان لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم كما ان لك عليهم من الحق أن يبرؤا  
والناساني الأسويت بينهم وله ولا بن حبان سويت بينهم واختلاف الالفاظ في هذه القصة الواحدة  
يرجع الى معنى واحد وتعدله من أوجب التسوية في عطية الاولاد كطاوس وسفيان الثوري  
وأحمد واسحق البخاري وبعض المالكية والمشهور عن هؤلاء انه باطلة وعن أحمد نصح وعنه  
يجوز التفاضل لسبب كان يحتاج الولد لمأنته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف يجب  
التسوية ان قصد بالتفضيل الاضرار واحتجوا أيضا بانها مقدمة لواجب لان قطع الرحم والعقوق  
محرمان فالموذي اليهما حرام والتفضيل يؤدي اليهما ثم اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن  
الحسن وأحمد واسحق وبعض المالكية والشافعية العدل أن يعطى الذكر حظين كالميراث لانه حظ  
الانثى لو أبقاه الواهب حتى مات وقال غيرهم لا فرق بين الذكر والانثى وفارق الارث بأن الوارث  
راض بما فرض الله له بخلاف هذا وبأن الذكر والانثى انما يختلفان في الميراث بالعصوبة أما بالرحم  
المحددة فهما قايها سواء كالاخوة والاخوات من الام والهبة للاولاد امر بهما صلة للرحم وظاهر  
الامر بالتسوية يشهد لهذا القول واستأنسوا به حديث ابن عباس رفعه سقوا بين اولادكم في  
العطية فلو كنت مفضلا أحد الفضل النساء أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه  
واستأنسوا به حسن وقال الجمهور والتسوية مستحبة فان فضل بعضا صرح وكرهه ونهت المبادرة الى  
التسوية أو الرجوع جلالا لمر على التدب والنهي على التنزيه وأجابوا عن حديث النعمان  
بأجوبة أحدها ان الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ولذا منعه فلا حجة فيه على منع  
التفضيل حكاه ابن عبد البر عن مالك وتعقبه بأن كثيرا من طرق حديث النعمان صريح بالبعضية  
وقال القرطبي ومن أبعد التأويلات ان النهي انما يشاغل من وهب جميع ماله لبعض ولده كما  
ذهب اليه سحنون وكأنه لم يسمع في نفس هذا الحديث ان الموهوب كان غلاما وأنه وهب له ماله  
أمه الهبة من بعض ماله وهذا يعلم منه بالقطع انه كان له مال غيره ثانيا ان العطية المذكورة لم  
تتجز وانما جاء بشير يستشير النبي صلى الله عليه وسلم فأشار عليه بأن لا يفعل قتل حكاه  
الطحاوي وأكثر طرق الحديث ينابذه ثالثها ان النعمان كان كبيرا ولم يقبض الموهوب بخار لا يه  
الرجوع ذكره الطحاوي وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث خصوصا قوله ارجعه فانه يدل على  
تقدم وقوع القبض والذي تطاقت عليه الروايات انه كان صغيرا وكان أبوه قابضه لصغره فأمر  
برد العطية بعدما كانت في حكم المقبوض رابعها أن قوله ارجعه دليل على الهبة اذ لو لم تصح الهبة  
ما صرح الرجوع وانما أمر به لان الوالد له أن يرجع فيما وهبه لولده وان كان الافضل خلاف ذلك  
لكن استحباب التسوية يرجع على ذلك وفي الاحتجاج بذلك نظروا الذي يظهر ان معنى ارجعه أي  
لا تعض الهبة ولا يلزم من ذلك تقدم صحتها خامسها أن قوله أتمده على هذا غيري اذن بالاشهاد  
عليه وانما امتنع لانه الامام فكانت له قال لا أتمده لان الامام ليس من شأنه الشهادة وانما شأنه  
الحكم حكاه الطحاوي وارتضاء ابن القصار وتعقب بأنه لا يلزم من ان الامام ليس من شأنه  
الشهادة أن يمتنع من تحملها ولا من أدائها اذا وجبت عليه وقد صرح المصنف بهذا ان الامام اذا  
شهد عند بعض نوابه جاز وأما قوله ان أتمده صيغة اذن فليس كذلك بل هو للتوبيخ كما يدل عليه  
الفاظ الحديث وبه صرح الجمهور في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله أتمده صيغة أمر والمراد به نفي  
الجواز وهو كقوله لعائشة اشترطى لهم الولاء سادسها دل قوله الأسويت بينهم على ان الامر  
للاستحياء والنهي للتنزيه وهذا جيد لولا ورود تلك الالفاظ الزائدة على هذه اللفظة ولا سيما تلك  
الرواية وردت بعينها بصيغة الامر حيث قال سويت بينهم سابعها في مسلم عن ابن سيرين ما يدل على ان  
المحفوظ في حديث النعمان فاربوا بين اولادكم لا سورا وتعقب بان المخالفين لا يوجبون للمقاربة كما



الحكم • حدثنا محمد بن كثير أنا

امراة بن ثناء عبد الاعلى عن  
بلال بن أنس بن مالك قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول من طلب القضاء واستعان  
عليه وكل اليه ومن لم يطلبه ولم  
يستعن عليه أنزل الله ملكا يسدده  
• حدثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى  
ابن سعيد ثنا قرة بن خالد ثنا  
حميد بن هلال حدثني أبو بردة قال  
قال أبو موسى قال النبي صلى الله  
عليه وسلم إن نستعمل أو  
لا نستعمل على عملنا من أراد

((باب كراهية الرشوة))

• حدثنا أحمد بن يونس ثنا ابن  
أبي ذئب عن الحرث بن عبد  
الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله  
ابن عمرو قال لعن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الراشي والمرشي  
((باب في هدايا العمال))

• حدثنا مسدد ثنا يحيى عن  
اسماعيل بن أبي خالد حدثني قيس  
قال حدثني عدي بن عميرة الكندي  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال يا أيها الناس من عمل منكم لنا  
على عمل فكنتمنا منه فخطأ فافوقه  
فهو غلب يأتى به يوم القيامة فقام  
رجل من الانصار اسود كاني أنظر  
اليه فقال يا رسول الله اقبل عني  
عملك قال وما ذلك قال سمعتك تقول  
كسدا وكذا قال وأنا أقول ذلك من  
استعملناه على عمل فليات بقليله  
وكثيره فأتى منه أخذ وما من  
عنه انتهى

((باب كيف القضاء))

• حدثنا عمرو بن عون قال أنا  
شريك عن سماعة عن حنش عن  
علي عليه السلام قال بعثني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن

لا يجزى التسوية ثامنها التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بر الوالدين فربنه على  
ان الامر للندب وتعقب بان اطلاق الجور على عدم التسوية والمفهوم من قوله لا أشهد الا على حق  
يدل للوجوب وقد قال في آخر الرواية التي فيها التشبيه فلا اذا الكن في القهيد يحتمل انه أراد بقوله الا  
على حق الحق الذي لا تقصير فيه عن أعلى مراتب الحق وان كان مادونه حقا وقال غيره الجور الميل  
عن الاعتدال فالمكروه أيضا جور اه ناسها عمل أبي بكر وعمر بعده صلى الله عليه وسلم على  
عدم التسوية قرينه ظاهرة في أن الامر للندب فأبو بكر لم يخل عائشة دون سائر ولده كما يأتي وعمر  
لم يخل ابنه عاصما دون سائر أولاده ذكره الطحاوي وغيره وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بان  
اخوتها كانوا راضين بذلك ويحجب بعثته عن قصة عمر عاصمها ان عقد الاجماع على جواز عطية  
الرجل ماله لغير ولده فمن جاز أن يخرج جميع ولده عن ماله جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم ذكره  
ابن عبد البر رأى عن الشافعي وغيره ولا يخفى ضعفه فانه قياس مع وجود النص وزعم بعضهم ان  
معنى لا أشهد على جور أي لا أشهد على ميل الاباء بعض أولاده وفيه نظروا رده قوله في الرواية  
لا أشهد الا على حق وفيه ان للاب الرجوع فيما وهبه لابنه وكذا اللام عند أكثر الفقهاء لكن قال  
مالك انما يرجع الام اذا كان الاب حيا ومحل رجوع الاب مالم يدان الابن أو ينكح للهبية وقال  
الشافعي له الرجوع مطلقا وفيه نذب التالف بين الاخوة وترك ما يقع بينهم الشكنا، ويورث العقوق  
للاباء وان عطية الاب لابنه الصغير في حجره لا يحتاج الى قبض وان الاشهاد فيها مغن عن القبض  
وكراهة تحمل الشهادة فيما ليس ببيع وان الاشهاد في الهبة مشروع لا واجب وجواز الميل الى  
بعض الاولاد والزوجات دون بعض وأن للامام الاعظم أن يتحمل الشهادة ليعكم بعلمه عند من  
يجيزه أو يؤدبها عند بعض نوابه ومشروعية استفصال الحاكم والمفتي عما يحتمل الاستفصال  
لقوله ألك ولد غيره قال نعم قال أكل ولدنا فحمله قال لا قال لا أشهد ففهم منه انه لو قال نعم لشهد وان  
للامام التكلم في مصلحة الولد والمبادرة الى قبول الحق وأمر الحاكم والمفتي بتقوى الله في كل حال  
قال ابن المنبر وفيه اشارة الى سوء عاقبة الحرص والتسرع لان عمرة لورضيت بما وهبه زوجها الولد  
لم يرجع فيه فلما اشتد حرصها في تثبيت ذلك أفضى الى بطلانه وتعقبه في المصايح بان ابطالها ارتفع  
به جور وقع في القصة فليس من سوء العاقبة في شيء والحديث أخرجه البخاري في الهبة عن عبد الله  
ابن يوسف ومسلم في الوصايا عن يحيى كلاهما عن مالك به وطرقه كثيرة في الصحيحين وغيرهما (مالك  
عن ابن شهاب) الزهري (عن عروة بن الزبير عن) خاتمه (عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم  
انما قالت ان أبا بكر الصديق) عبد الله بن عثمان (كان فلهما) بفتحتين (جاء) بفتح الجيم والدال  
المهملة الثقيلة (عشرين وسقا) من نخله اذا جد أي قطع قاله عيسى فهو صفة للثمرة وقال ثابت  
يعني ان ذلك يجحد منها قال الاصمعي هذه أرض جاد مائة وسق أي يجحد ذلك منها فهو صفة للنخل التي  
وهي أغمرتها يريد نخل لا يجحد منها عشرون (من ماله) يحتمل انه تأول حديث النعمان ببعض الوجوه  
التي تقدمت قاله الباجي (بالقابلة) بمجمة وموحدة وصحف من قالها بفتحة موضع على يده من  
المدينة في طريق الشام ووهبهم من قال من عوالي المدينة كان بها أملا لا لاهلها استولى عليها  
الخراب وغلط القائل انهم أمبر لا مالك له بل لا حظاب الناس ومنافقهم (فلما حضرته الوفاة) أي  
أسبابها (قال والله يا نبية) بنصغير الحنان والشفقة (ما من الناس أحب الى غني بعدى منك)  
بكسر الكاف (ولا أعز) أشق وأصعب (على فقرا بعدى منك) وفيه ان الغني أحب الى الفضلاء من  
الفقر (واني كنت فحلتك جاد عشرين وسقا فلو كنت جادتيه) بفتح الجيم والدال الاولى واسكان  
الثانية قطعته (واحتزته) باسكان الحاء والزاي بينهما فوقية مفتوحة أي حزته (كان لك) لان  
الحيازة والقبض شرط في غنم الهبة فان وهب الثمرة على الكيل فلا تكون الحيازة الا بالكيل

فأضربا فقات يارسول الله ترسلني  
وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء  
فقال إن الله سيهدي قلبك ويثبت  
لسانك فإذا جلس بين يديك  
الحصمان فلا تقضين حتى تسمع من  
الأخر كما سمعت من الأول فإنه  
أخرى إن يتبين لك القضاء قال فما  
زلت قاضيا أو ما شككت في قضاء  
بعد

((باب في قضاء القاضي إذا أخطأ))  
حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان  
عن هشام بن عروة عن عروة  
عن زينب بنت أم سلمة عن أم  
سلمة قالت قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إنما أنا بشر  
وانكم تختصمون إلي ولعل  
بعضكم أن يكون ألحن بحجته من  
بعض فأقضي له على نحو ما أسمع  
منه فمن قضيت له من حق أخيه  
شيء فلا يأخذ منه شيئا وإنما أقطع  
له قطعة من النار حدثنا الربيع  
ابن نافع أبو توبة ثنا ابن المبارك  
عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن  
رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت  
أني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رجلان يختصمان في موارث  
لهم لم تكن لهما بينة الادعواهما  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
قد كرم الله قبلي الرجلان وقال كل  
واحد منهما حتى لك فقال لهما النبي  
صلى الله عليه وسلم أما ذفعلتما  
ما فعلتما فاقسما وتوخيا الحق ثم  
استهما ثم تحالا حدثنا إبراهيم بن  
موسى الرازي أنا عيسى ثنا  
أسامة عن عبد الله بن رافع قال  
سمعت أم سلمة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم بهذا الحديث قال  
يختصمان في موارث وأشياء  
قد درست فقال إنني أقضي بينكم

بعد الحد ولذا قال جدد نبيه واحترته قاله الباجي وقاله أبو عمر اتفق الخلفاء الأربعة على أن الهبة  
لا تصح إلا مقبوضة وبه قال الأئمة الثلاثة وقال أحمد وأبو ثور تصح الهبة والصدقة بلا قبض وروى  
ذلك عن علي بن من وجه لا يصح (وأما هو اليوم مال وارث وأما هو أحوال) عبد الرحمن ومحمد  
(وأخاك) يريد من يرثه بالبنوة لأنه ورثه منهم زوجته أسماء بنت عميس وحبيبة بنت خازجة  
وأبوه أبو قحافة وإن روى أنه رد سده على ولد أبي بكر (فأقدموه على كتاب الله قالت عائشة فقلت  
يا أبت والله لو كان كذا وكذا) كناية عن شيء كثير أزيد مما وهبه لها (لتركتها) اتباعا للشرع  
وطلبا لرضائها (أما هي أسماء) من الأخرى فقال أبو بكر ذو (أي صاحبة) (بطن) بمعنى المكانة في  
بطن حبيبة (بنت خازجة) بن زيد بن أبي زهير بن مالك الأنصاري الخزرجي صحابته بنت صحابي  
شهد به رواه أخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين أبي بكر ويقال إنه أسند شهادة (أراها)  
بضم الهمزة أظنها (جارية) أنثى فلذا قلت أختا فكان كاطن رضى الله عنه سميت أم كلثوم قال  
ابن مزي بن قال بعض فقهاء ثنا وذلك لرؤيا رآها أبو بكر (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن  
عبد الرحمن بن عبد) بدون إضافة (القاري) بشد الباء نسبة إلى القارة بطن من خزيمه (إن عمر  
ابن الخطاب قال ما بال رجال يفعلون) بفتح أوله وثالثه يعطون (أبناءهم فحلا) بضم فسكون عطية  
بلا عوض (ثم يسكنونها) مات ابن أحمدهم قال مالي يمدى لم أعطه أحد أو ان مات هو (أي الأب  
(قال) قرب موته (هو لا بني قد كنت أعطيه أياه) ليحرم باقي ورثته ولا يصح له ذلك لعدم الحوز في  
حياته (من نحل فحله فلم يحجزها الذي نحلها حتى تكون) بالناء أي النحلة وبالياء الذي نحل (إن مات  
لورثته فهو باطل) لأن الحياة شرط في صحة المالك للهبة

((مألا يجوز من العطية))

(مالك الأمر عندنا فمن أعطى أحدًا عطية لا يريد ثوابها) ممن أعطاه الله بل أراد ثواب الله تعالى  
(فاشهد عليها فإنها ثابتة للذي أعطيتها) للزومها بالقول لكن إن ماتتم بالحياة كما قال (الآن يموت  
المعطي) بكسر الطاء (قبل أن يقبضها الذي أعطيتها) فتبطل كالهبة (قال وإن أراد المعطي  
أمسكها بعد أن أشهد عليها فليس ذلك له إذا قام عليه بها صاحبها أخذها) جبراع عليه (ومن  
أعطى عطية ثم نكل الذي أعطى) قال الباجي يريد أنكر ذلك (بخاء الذي أعطى بها شاهد يشهد  
له أنه أعطاه ذلك عرضا كان ذلك أروفا وأرجوا أنا أحلف الذي أعطى مع شهادة شاهد  
فإن أبي الذي أعطى أن يحلف حلف المعطي) بالكسر ويرى (وإن أبي أن يحلف أيضا أدى إلى  
المعطي) بفتح الطاء (ما ادعى عليه) لأن نكوله بمنزلة شاهد ثان (إذا كان له شاهد واحد فإن لم يكن  
له شاهد فلا شيء له) لأنهم مجرد دعوى (ومن أعطى عطية لا يريد ثوابها) ممن أعطاه الله (ثم مات  
المعطي) بفتح الطاء قبل أن يقبضها (فورثته بمنزلة) فلهم طابع من المعطي لأنه حق ثبت لمورثهم  
(وإن مات المعطي) بالكسر (قبل أن يعطي المعطي) بالفتح (عطية فلا شيء له وذلك أنه أعطى)  
بضم الهمزة (عطاء لم يقبضه) قبل موت من أعطاه فبطلت لعدم الحوز (فإن أراد المعطي أن  
يسكها) الحال أنه (قد أشهد عليها حين أعطاه فليس ذلك له إذا قام صاحبها أخذها) جبراع عليه  
ومما صاحبها لأنه ملكها ولم يبق إلا الحوز

((القضاء في الهبة))

(مالك عن داود بن الحصين) بهما تين مصغر (عن أبي غطفان) بفتح الهمزة والطاء المهملة والقاء  
يقال اسمه سعد (ابن طريف) بفتح الهمزة وكسر الراء (المري) بضم الميم وشد الراء بالانقط (إن عمر  
ابن الخطاب قال من وهب هبة لصلته ورحم أو على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها) أي لا يجوز له ذلك ولا  
يعمل برجوعه (ومن وهب هبة يرى أنه إنما أراد بها الثواب) أي الجزاء عليها من وهبها له فهو على



هبة يرجع فيها إذا لم يرص منها) من الموهوب له ومحل رجوعه ما لم ينفك كما قال (مالك الأمر المخرج عليه عندنا أن الهبة إذا تغيرت عند الموهوب له للشواب زيادة أو نقصان فإن على الموهوب له أن يعطي صاحبها) أي الواهب (قيمتها يوم قبضها) لغواتها  
 ((الاعتصار في الصدقة))

(مالك الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه أن كل من تصدق على ابنه بصدقة قبضها الابن) الكبير الرشيد (أو كان في حجر أبيه) أصغر أو غيره (فأشهد) الأب (له على صدقته فليس له أن يعتصر) أن يرجع (شيأ من ذلك لأنه لا يرجع في شيء من الصدقة) ولو على ولده أو موم قوله صلى الله عليه وسلم العائد في صدقته كالكتاب يعود في قبضه وقوله لا تعد في صدقتك رواها الإمام في الزكاة (والأمر عندنا فمن غفل ولده غفلاً) بضم فسكون (أو أعطاه عطاء ليس بصدقة إن له أن يعتصر ذلك) أي يرجع في هبته لحديث ابن عباس رفعه لا يحل لأحد أن يرجع في هبته إلا الوالد (مالك يستحدث) أي يحدث (الولد ديناً يدينه الناس به ويأمنونه عليه من أجل ذلك العطاء الذي أعطاه أبوه وليس لأبيه أن يعتصر من ذلك شيئاً بعد أن تكون عليه الديون) لأنه ورطه بالهبة حتى إذا ان (أو يعطي الرجل ابنه) الذكر (أو ابنته) الأنثى (فتسكن المرأة الرجل وإنما تسكنه لغناه وللمال الذي أعطاه أبوه) عطف على مع أول أي لغناه بالمال (فيريد الأب أن يعتصر ذلك أو يتزوج الرجل المرأة قد غفلها أبوها التحل أن يتزوجها ويرفع) يزيد (في صداقها لغناها ومالها وما أعطاه أبوها ثم يقول الأب أنا اعتصر ذلك فليس له أن يعتصر من ابنه ولا من ابنته شيئاً من ذلك إذا كان على ما وصفت) لك من أنه هبة ليس بصدقة فله الاعتصار ما لم يداين أو ينسكح لأجلها أما الصدقة فلا رجوع فيها وإن لم يداين ولا ينسكح لأنها إنما يراد بها وجه الله تعالى  
 ((القضاء في العمري))

بضم المهملة وسكون الميم مع القصر وحكى ضم العين والميم وقع الميم واسكان الميم يقال أمهرته داراً أو أرضاً أو ابناً إذا أعطيته أياها وقلت له هي لك عمري أو عمرتك فإذا تمت رجعت إلى قال ليبيد وما المال إلا مهورات ودائع ولا بد يوماً أن ترد الودائع

واصطلاحاً قال الباجي هي هبة منافع الملك عمر الموهوب له أو مدة عمره وعمر عقبه لا هبة الرقبة ابن عبد البر وسواء عند مالك وأصحابه كذلك بلفظ العمري أي كقوله أمهرتك داراً أو الإعتار أو السكنى أو الاعتلال أو الأرفاق أو الألتحال أو نحو ذلك من ألقاظ العطاء (مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن أبي سلمة) أمعيل أو عبد الله أو أمه كنيته (ابن عبد الرحمن) بن عوف الزهري (عن جابر بن عبد الله) الأنصاري الصحابي (ابن الصحابي) (ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمما) من كبة من أي اسم ينوب من باب حرف الشرط ومن ما الزائدة للتعميم (رجل) بجزءه بإضافة أي إليه ورفع بدل من أي وما زائدة وذكره غالي والمراد إنسان (أعمر) بضم أوله مبنى للمفعول (عمري) كعمرك هذه الدار مثلاً (له وعقبه) بكسر القاف ويجوز أسكانه مع فتح العين وكسرها أولاد الإنسان ما تناسلوا (فإن الذي يعطاهما) وفي رواية أعطيها (لا ترجع إلى الذي أعطاهما أبداً) هذا آخر المرفوع وقوله (لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث) مدرج من قول أبي سلمة بين ذلك ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى فممن أعمر عمري له وله عقبه نهى له بركة لا يجوز للمعطي فيها شرط ولا مشيئة قال أبو سلمة لأنه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث فوقعت الموارث شرطه رواه مسلم قال ابن عبد البر جوده ابن أبي ذئب فبين فيه موضع الرفع وجعل سائر من قول أبي سلمة خلاف قول محمد بن يحيى الذهلي أنه من قول الزهري ورواه الليث عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر عن فروما عن أمهر رجلاً عمري له

رأى فيما لم ينزل على فيه \* حدثنا سليمان بن داود المهرى أنا ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال وهو على المنبر يأبى الناس أن يرى أنما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيباً لأن الله كان يريه وأنما هو من الظن والتكلف

((باب كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضي))

\* حدثنا أحمد بن منيع ثنا عبد الله بن المبارك ثنا مصعب بن ثابت عن عبد الله بن الزبير قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الخصمين يقعدان بين يدي الحكم

((باب القاضي يقضي وهو غضبان))

\* حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان عن عبد الملك بن عمير ثنا عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أنه كتب إلى ابنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضي الحكم بين اثنين وهو غضبان

((باب الحكم بين أهل الذمة))

\* حدثنا أحمد بن محمد المروزي حدثني علي بن حسين عن أبيه عن يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال جأؤك فأحكم بينهم ثم أوأعرض عنهم فتحدثت قال فأحكم بينهم بما أنزل الله \* حدثنا عبد الله ابن محمد النخعي ثنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية قال جأؤك فأحكم بينهم أو أعرض عنهم \* وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط الآية قال كان بنو النضير إذا قبلوا

من بني قريظة أدوا نصف الديرة  
واذا قتل بنو قريظة من بني النضير  
أدوا اليهم الديرة كاملة فسوى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم  
(باب اجتهاد الرأي في القضاء)  
حدثنا حص بن عمر عن شعبة  
عن أبي عون عن الحرث بن عمرو  
ابن أخي المغيرة بن شعبة عن أناس  
من أهل حص من أصحاب معاذ  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لما أراد أن يبعث معاذ إلى اليمن  
قال كيف تقضي إذا عرض لك  
قضاء قال أقضي بكتاب الله قال فان  
لم تجد في كتاب الله قال فبسنة رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم  
تجد في سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ولا في كتاب الله قال  
أجتهد رأيي ولا ألو فضرب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال  
الحمد لله الذي وفق رسول رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لما يرضى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حدثنا مسدد ثنا يحيى عن  
شعبة حدثني أبو عون عن الحرث  
ابن عمرو عن أناس من أصحاب  
معاذ عن معاذ بن جبل أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى  
اليمن فذكر معناه

(باب في الصلح)

حدثنا سليمان بن داود المهری  
أنا ابن وهب أخبرني سليمان بن  
بلال ح وثنا أحمد بن عبد الواحد  
الدمشقي ثنا مروان يعني ابن  
محمد ثنا سليمان بن بلال أو عبد  
العزيز بن محمد ثنا الشيخ عن كثير  
ابن زيد عن الوليد بن رباح عن  
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الصلح جائز بين  
المسلمين زاد أحمد الإسناد الحسن

ولعقبه فقد قطع قوله حقه فيها وهي لمن أعمرها ولعقبه أخرجه مسلم فلم يذكر التعليل وله من طريق  
معمر عنه إنما العمري التي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك فاما إذا  
قال هي لك ما عشت فانها ترجع إلى صاحبها قال معمر وكان الزهري يفتي به ولمسلم أيضا من طريق  
أبي الزبير عن جابر بن عبد الله الانصاري معمر بن المهاجر بن فقال النبي صلى الله عليه وسلم امسكوا  
عليكم أموالكم ولا تفسدوها فانه من أعمرها فهي للذي أعمرها حيا وميتا ولعقبه وفيه صحة  
العمري واليه ذهب الجمهور والامام حكي عن داود وطائفة لكن ابن سحزم قال بطلانها وهو شيخ الظاهرية  
ثم الجمهور انما توجه إلى الرقبة كسائر الهبات وقال مالك والشافعي في القديم تتوجه إلى المنفعة  
دون الرقبة ففي رجوعها إليه معقبة أم لا قول مالك أولا مطلقا وقال أبو حنيفة والشافعي في  
الجديد ورجوعها ان لم تعقب لا ان تعقب وهو قول ابن شهاب قيل وهو أسعد بظاهر الحديث  
وأجاب عنه بعض المالكية بأن المراد منه انه اذا أعطى المنافع لرجل ولعقبه فلا يبطل حق عقبه  
بموته بل حتى ينقرض العقب قال ابن عبد البر ومن أحسن ما احتجوا به ان ذلك المعطى المعمر ثابت  
باجماع قبل أن يحدث العمري فلما أحدثها اختلف العلماء فقال بعضهم قد أزال لفظه ذلك ملكه  
عن رقبة ما أعمره وقال بعضهم لم يزل ملكه عن رقبة ماله بهذا اللفظ فالواجب بحق النظر أن  
لا يزول ملكه الا بيقين وهو الاجماع لان الاختلاف لا يثبت به يقين وقد ثبت الاعمال بالثبوت  
وهذا الرجل لم ينو بلفظه ذلك انخراجه عن ملكه وقد اشترط فيه شرط فهو على شرطه الحديث  
المسلمون على شروطهم اهـ وحاصل ما اجتمع من روايات الحديث السابقة ثلاثة أحوال أحدها  
أن يقول هي لك ولعقبك فهذا صريح في اناله ولعقبه لا ترجع إلى المعمر حتى ينقرض العقب عند  
مالك وعند غيره لا ترجع أبدا ثانيا أن يقول هي لك ما عشت فاذا مت رجعت إلى فلهذه عارية  
مؤقتة وهي صحيحة فاذا مات رجعت إلى المعطى وقد بينت هذه والتي قبلها ورواية الزهري وبه قال  
أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية والاصح عند أكثرهم لا ترجع وقالوا انه شرط فاسد  
ملغى والحديث يرد عليهم ثالثها أن يقول أعمركم كما يطلق فرواية أبي الزبير ان حكمها كالاولى  
ثم في رجوعها للمعمر الخلاف فمالك يرجع وغيره لا يرجع وأما الرقبي فنعها مالك وأبو حنيفة وجماعة  
وأجازها الاكثر للنسائي من مرسل عطاء بن رباح عن العمري والرقبي قلنا وما  
الرقبي قال يقول الرجل للرجل هي لك حياتك فان فعلتم فهو جائز وللنسائي أيضا من عطاء  
عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر مرفوعا لا عمري ولا رقبتي ومن أعمركم شيئا أو أرقبته فهو له  
حياته ومماته رجاله ثقات لكن في سماع حبيب له من ابن عمر خلاف فأنبته النسائي في طريقه ونفاه  
في أخرى وجمع بين هذا النقي والاثبات بأن النهي ارشادي لا مسالك المال كافي الحديث الاخر  
السابق فالرقبي بهذا التفسير هي بمعنى العمري وهذه لم ينعها مالك بل ترجع إلى صاحبها وانما منع  
الرقبي بمعنى أن يكون لشخصين داران لكل دار فيقول كل واحد منهما لصاحبه ان مت قبل فلهما  
لي وان مت قبل فلهما لك من المراقبة لان كلا منهما يرقب موت صاحبه وهذا الحديث أخرجه  
مسلم في الوصايا تلوه الفرائض عن يحيى عن مالك به وتابعه جماعة في مسلم أيضا بنحوه (مالك من  
يحيى بن سعيد) الانصاري (عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن الصديق شيخ الامام روى عنه  
هنا بواسطة (انه معمم مكحول) أبا عبد الله الثقة انفعيه المشهور (الدمشقي) بكسر اللام وقع الميم  
ويقال بكسرهما نسبة إلى دمشق البلد المعروف بالشام المتوفى سنة بضع عشرة ومائة (يسأل  
القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها قال القاسم بن محمد) مجيبه (ما أدركت الناس)  
والقاسم أدركه جماعة من الصحابة وكبار التابعين قاله أبو عمر (الا وهم على شروطهم في أموالهم  
وفيما أعطوا) فانما يلزمهم ما أرادوه من تلك المنفعة لا الذات بخلاف ان فهمه من ظاهر قوله



حراماً أو حرم حلالاً أو زاد شيئاً  
ابن داود وقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم المسلمون على شروطهم  
يحدثنا أحمد بن صالح ثنا ابن  
وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب  
أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك  
أن كعب بن مالك أخبره أنه تقاضى  
ابن أبي حذردينا كان له عليه في  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في المسجد فارتفعت أصواتهم حتى  
سمعهم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهو في بيته فخرج إليهم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى  
كشف عن وجهه فنادى كعب  
ابن مالك فقال يا كعب فقال ليس  
يا رسول الله فأشار له بيده أن يضع  
الشر من دينه قال كعب تد  
فعلت يا رسول الله قال النبي صلى  
الله عليه وسلم قم فاقضه

((باب في الشهادات))

حدثنا أحمد بن محمد الهمداني  
وأحمد بن السرح قال أبا ابن وهب  
أخبرني مالك بن أنس عن عبد الله  
ابن أبي بكر أن أباه أخبره أن عبد  
الله بن عمرو بن عثمان بن عفان  
أخبره أن عبد الرحمن بن أبي عمرة  
الأنصاري أخبره أن زيد بن خالد  
الجهني أخبره أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ألا أخبركم بخبر  
الشهداء الذي يأتي بشهادته أو يخبر  
بشهادته قبل أن يستشهدوا أشد عبد  
الله بن أبي بكر أيتها قال قال أبو  
داود قال مالك الذي يخبر بشهادته  
ولا يعلم بها الذي هي له قال الهمداني  
ويرفعها إلى السلطان قال ابن  
السرحداني يأتي بها الإمام والأخبار  
في حديث الهمداني قال ابن السرح  
ابن أبي عمرة لم يقل عبد الرحمن  
((باب فمن يعين على خصومة من

لا ترجع إلى الذي أعطاه أبداً فإنه ليس كذلك لا احتمال أن معناه حتى ينقض العقب (قال مالك  
وعلى ذلك الأمر عندنا) بدار الهجرة مع روايتهم للحديث فهم أدري بمعناه ولم يأخذوا بالتعليل  
الظاهر في ملك الذات لأنه مدرج ليس من قوله صلى الله عليه وسلم (مالك عن نافع عن عبد الله  
ابن عمر وروث حفصة بنت عمر) أم المؤمنين (دارها) بالنصب (قال وكانت حفصة قد أسكنت بنت  
زيد بن الخطاب) دارها المذكورة (ما عاشت فلما توفيت بنت زيد بن الخطاب قبض عبد الله بن عمر  
المسكن ورأى أنه له) لأن الاسكان بمعنى العمور وهي ترجع لوارث المعسر أو المسكن لكن في  
التهذيب هذا ما رواه معمر عن أيوب عن حميد بن أبي ثابت قال سمعت ابن عمر وسأله أعرابي أعطى  
ابنه ناقة له حياته فأنتجها فكانت له فقال ابن عمر هي له حياته وموته قال أقرأت أن كان تصدق  
عليه قال فذلك أبعد له يدل على أن مذهب ابن عمر أن العمري خلاف السكنى وعليه الأكثر  
((القضاء في اللقطة))

اللقطة الشيء الذي يلتقط وهي بضم اللام وفتح القاف على المشهور وعند أهل اللغة والمحدثين وقال  
عياض لا يجوز غيره وقال الزمخشري في الفائق بفتح القاف والعامية تسكنها اه لكن جزم  
الجليس بالسكون قال وأما بالغنح فهو اللاقط وقال الأزهرى ما قاله هو القياس لكن الذي سمع من  
العرب واجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح وفيها لغة ثالثة لقاطه بضم اللام ورابعة لقاطه بفتح  
اللام ووجه بعض المتأخرين فتح القاف في المأخوذ بأنه للمبانغة فيما اختصت به وهو أن كل من  
يراهم يميل لأخذها فسميت باسم الفاعل لذلك (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ المعروف  
بربيعة الرأى بسكون الهمزة (عن يزيد) بتخفيفه قرأى المدني الصدوق (مولي المنبعث) بضم الميم  
وسكون النون وفتح الواو وكسر المهملة بعدها مثناة وهو محابي رزق إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم في حصار الطائف وكان يسمى المضطجع فسماء المنبعث وكان من موالى آل عثمان بن عامر  
ابن معتب ذكره ابن الصق (عن زيد بن خالد الجهني) بضم الجيم وفتح الهاء الصحابي المشهور ورضي  
الله عنه (أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الحافظ زعيم ابن بشكوال وعزاه  
لأبي داود أنه بلال المؤذن ولم أره في شيء من نسخ أبي داود ورواه عنه رواية الشيخين جاء أعرابي  
وبلال لا يوصف بذلك وقيل هو الراوي لرواية الطبراني عن زيد أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
وفيه بعد لما ذكرنا وقد رواه أحمد عن زيد أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أو أن رجلاً سأل على  
الشك وأيضاً في رواية لمسلم عن زيد بن خالد أتى رجلاً وأنامعه فدل أنه غيره ولعله نسب السؤال  
إلى نفسه لأنه كان مع السائل ثم ظهرت إلى تسمية السائل وذلك فيما أخرجه الحميدي والبخاري وابن  
السكن والباوردي والطبراني كلهم من طريق محمد بن معمر الفخاري عن ربيعة عن عقبة بن  
سويد الجهني عن أبيه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة الحديث وهو أولى  
ما قسره به هذا الميم لكونه من ربه زيد بن خالد وروى أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني عن أبي ثعلبة  
الخشني قال قلت يا رسول الله الورق توجد عند القرية قال عرفها حول الحديث وفيه سؤاله عن  
الشاة والبخر وجوابه وهو في أثناء حديث طويل أخرجه النسائي وروى الاسماعيلي في العصابة  
من طريق مالك بن عمير عن أبيه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال إن وجدت  
من يعرفها فادفعها إليه الحديث واسناده واهجد أوروى الطبراني عن الجارود العبدي قال قلت  
يا رسول الله اللقطة نجدها قال أنشدها ولا تكتم ولا تغيب الحديث اه يعني فيجتمل تفسير الميم  
أيضاً بأبي ثعلبة أو عمير والجارود لكن يرجع أنه سويد كونه من ربه زيد الراوي كما قال وان تعقب  
بأنه لا يلزم من كون سويد من ربه زيد أن يكون حديثهما واحداً بحسب الصورة وإن كانا في المعنى  
من باب واحد فإن هذا جود فالحاقه لم يجزم بأنه هو بليل ذكره الروايات المصرحة بغيره وانما

غير ان يعلم امرها

حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير  
 ثنا عمار بن غزبة عن يحيى بن  
 راشد قال جلسنا لعبد الله بن عمر  
 فخرج الينا الخلس فقال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول من حالت شفاعته دون  
 أحد من عبود الله فقد ضاد الله  
 ومن خاسم في باطل وهو يعلم لم  
 ير في خط الله حتى ينزع ومن  
 قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه  
 الله ردغة الخبال حتى يخرج مما  
 قال حدثنا علي بن الحسن بن  
 إبراهيم ثنا عمرو بن يونس ثنا  
 عاصم بن محمد بن زيد العمري  
 حدثني المثنى بن يزيد عن مطرب  
 الوراق عن نافع عن ابن عمر عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم بعناه  
 قال ومن أعان على خصومة بظلم  
 فقد باء بغضب من الله عز وجل  
 (باب في شهادة الزور)

حدثنا يحيى بن موسى البلخي  
 ثنا محمد بن عبيد حدثني سفيان  
 يعني العصفري عن أبيه عن حبيب  
 ابن النعمان الأسدي عن خريم  
 ابن قانك قال صلى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم صلاة الصبح فلما  
 انصرف قام قائما فقال عدلت  
 شهادة الزور بالامراء بالله ثلاث  
 مرار ثم قرأ فاجتنبوا الرجس من  
 الاوثان واجتنبوا قول الزور حنفا  
 لله غير مشركين به  
 (باب من رد شهادته)

حدثنا حفص بن عمر ثنا محمد  
 ابن راشد ثنا سليمان بن موسى  
 عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
 جده ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم رد شهادة الخائن والخائنة  
 وذى الغمر على أخيه ورد شهادة

رجحه بقوله أولى للتعليل المذكور ولا شك انه من وجوه الترجحات عندهم (فسأله عن النقطة)  
 هكذا في أكثر الروايات وفي رواية سفيان الثوري عن ربيعة فسأله عما يلتقطه زاد مسلم من طريق  
 يحيى بن سعيد عن يزيد الذهب والفضة وهو كالمثال والافلا فرق بينهما وبين الجوهر والاولا وغير  
 ذلك مما يستمتع به غير الحيوان في تسميته لقطة واعطاه حكمها وهو (فقال اعرف عفاصها) بكسر  
 العين المهملة ففاء مخففة فألف فصاد مهملة أى وعاءها الذي يكون فيه النفقة جلدا كان أو غيره  
 من العفص وهو الثنى أى لان الوعاء يثنى على ما فيه (ووكاهها) بكسر الواو والثانية وبالهمزة محدودا  
 الخيط الذي يشده به الصرة والكيس ونحوهما زاد مسلم من وجه آخر عن زيد وعددها وكذا في  
 حديث أبي بن كعب اعرف صدق مدعيها عند طلبها وفي وجوب هذه المعرفة وتنبهنا قولان  
 أظهرهما الوجوب لظاهر الامر وقيل يجب عند الالتقاط ويستحب بعده فعلى الوجوب اذا عرف  
 بعض الصفات دون بعض قال ابن القاسم لا بد من ذكر جميعها وكذا قال أصبغ لكن قال لا يشترط  
 معرفة العدد قيل وقول ابن القاسم أقوى لثبوت ذكر العدد في الرواية الاخرى وزيادة الحافظ  
 حجة (ثم عرفها) بكسر الراء الثقيلة أى اذكرها للناس (سنة) بمطان طلبها كالبواب المساجد  
 والاسواق ونحوها يقول من ضاعت له نفقة ونحو ذلك من العبارات ولا بد كرشيا من الصفات  
 قال العلماء يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة ثم في كل اسبوع ثم في كل شهر ولا يشترط ان يعرفها  
 بنفسه بل يجوز توكله قال الحافظ هكذا روى مالك والاكثر عن ربيعة ان التعريف بعد معرفة  
 ما ذكر من العلامات وفي رواية سفيان عن ربيعة عرفها سنة ثم اعرف عفاصها ووكاهها فعمل  
 التعريف يسبق المعرفة ووافقه عبد الله بن يزيد مولى المنبعت عن أبيه عن أبي داود وجمع  
 الثوري بان يكون ما مورب المعرفة في حاله فيعرف العلامات أول ما يلتقط حتى يعلم صدق  
 واصفها اذا وصفها ثم بعد تعريفها سنة اذا اراد ان يقلبها فيعرفها مرة أخرى تعريفا رافيا محققا  
 ليعلم قدرها ووصفها فيردّها الى صاحبها قلت ويحتمل ان يكون ثم في الروايتين معنى الواو فلا تقتضى  
 ترتيبا ولا تقتضى تحاقفا يحتاج الى الجمع ويقويه ان المخرج واحد والقصة واحدة وانما يحسن  
 ما تقدم لو اختلف المخرج فيعمل على تعدد القصة وليس الغرض الا ان يقع التعرف والتعريف مع  
 قطع النظر عن أيهما أسبق ثم انه لم يختلف في حديث زيد ان التعريف سنة واحدة وفي حديث أبي  
 ابن كعب في الصحيحين وجدت صرة في امانة دينار فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها حولا  
 فعرفتها حولا ثم أتيت فقال عرفها حولا فعرفتها حولا ثم أتيت فقال عرفها حولا فعرفتها حولا  
 ثم أتيت فقال اعرف عددها ووكاهها فان جاء صاحبها والا استمتع بها وجمع بينهما  
 بحمل حديث أبي علي مزيد التورع عن التعرف في النقطة والمبالغة في التعقف عنها وحديث  
 زيد على ما لا بد منه أولا احتياجا لالاعراب واستغناء أبي وقال ابن الجوزي يحتمل انه صلى الله  
 عليه وسلم علم ان تعريفها لم يقع على الوجه الذي ينبغي فأمر ثانيا باعادة التعرف كما قال للمسي  
 صلاته ارجع فصل فالتزم فصل قال الحافظ ولا يخفى بعد هذا على مثل أبي مع انه من فقهاء  
 الصحابة وفضلهم رقد حكى صاحب الهداية من الحنفية رواية عندهم ان التعريف مفوض  
 للملقة فعليه ان يعرفها حتى يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك (فان جاء صاحبها)  
 فادها اليه فخراب الشرط محذوف وقد ثبت في البخاري من رواية احمد بن حنبل بن جعفر عن ربيعة  
 بلفظ فان جاء بها فادها اليه وله من رواية سفيان عن ربيعة فان جاء أحد بخبرك بعفاصها  
 ووكاها وبهذا أخذ مالك وأحمد انهما دفعان عرف العفاص والوكاه وقال أبو حنيفة والشافعي  
 ان وقع في نفسه صدقه جاز ان تدفع اليه ولا يجبر على ذلك الا بينة لانه قد يصيب المصنف ووجه  
 الاول ان هذا فائدة قوله اعرف عفاصها الخ وقد حكت هذه النقطة أى الامر بدفعها لمن عرف



القانع لأهل البيت وأجازها  
لغيرهم قال أبو داود والنسائي  
والشعناء \* حدثنا محمد بن خلف  
ابن طارق الرازي ثنا زيد بن  
يحيى بن عبيد الخراشي ثنا سعيد  
ابن عبد العزيز عن سليمان بن  
موسى باسناده قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا تجوز شهادة  
خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية  
ولا ذي غمر على أخيه

((باب شهادة البدوي على  
أهل الأمصار))

\* حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني  
أنا ابن وهب أخبرني يحيى بن  
أيوب وناقص بن يزيد عن ابن  
الهادي عن محمد بن عمرو بن عطاء  
عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة  
أنه سمع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوي  
على صاحب قرية

((باب الشهادة في الرضاع))

\* حدثنا سليمان بن حرب ثنا  
حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي  
مليكة حدثني عتبة بن الحرث  
وحدثني صاحبلي عنه وأنا  
لحديث صاحبلي أحفظ قال تزوجت  
أم يحيى بنت أبي إهاب فدخلت  
عليها امرأة سوداء فرجعت عنها  
أرضعتا جميعا فأثبت النبي صلى  
الله عليه وسلم فذكرت ذلك له  
فأعرض عني فقلت يا رسول الله  
إنها لكاذبة قال وما يدريك وقد  
قالت ما قالت دعها عنك \* حدثنا  
أحمد بن أبي شعيب الخراشي ثنا  
الحرث بن عمير البصري ح وثنا  
عثمان بن أبي شيبة ثنا اسمعيل  
ابن عتبة كلاهما عن أيوب عن  
ابن أبي مليكة عن عبيد بن أبي  
هريرة عن عتبة بن الحرث وقد سمعته

العقاص والوكافي حديث زيد وفي حديث أبي بن كعب أيضا بلفظ فأعطاها إياه عند مسلم وأحمد  
وأبي داود والترمذي والنسائي من طرق فتعين المصير إليها ويخص ذلك من عموم حديث البيهقي  
على المدعي وقول أبي داود أنها غير محفوفة ونسبته من حاول تضعيفها غير صواب بل هي صحيحة  
وابست بشاذة وما اعتدل به بعضهم من أنه وصفها فأصاب فدفعها إليه بخاء آخر فوصفها فأصاب  
لا يقتضي الطعن في الثاني لأنه يصير الحكم حينئذ كدفعها إليه بيهقي بخاء آخر فأقام بيهقي أخرى  
أنه وفي ذلك تفاصيل للمالكية وغيرهم (والا) يحيى صاحبها (فتشأنك) بالنصب أي الزم شأنك  
أي حالك (بها) أي تصرف فيها ويجوز الرفع بالابتداء والخبر بها أي شأنك متعلق بها وفي حديث أبي  
فاسق معهما ولمسلم من طريق ابن وهب عن سفيان وغيره عن ربيعة قال لم يأت لها طاب  
فاستنفقها وفيه أن اللفظ ملكها بعد انقضاء مدة التعريف لأن قوله شأنك لها طاب ويض إلى  
اختياره والامر في قوله فاستنفقها للإباحة وفي اشتراط التلفظ بالملك وكفاية التنية وهو الأرجح دليلا  
ودخولها في ملكه بمجرد الانقضاء أقوال وقد روى الحديث سعيد بن منصور عن الدراوردي عن  
ربيعة بلفظ والاقتصاص معهما ما تصنع مالك وإذا تصرف فيها بعد تعريفها ثم جاء صاحبها ضمنها  
فبردها إن كانت باقية وبدلها إن استلمت عند الجمهور في مسلم وانكسرت ربيعة عندك وله أيضا  
فأعرف عفاها ووكاهها ثم كاهها فان جاء صاحبها فأدناها إليه فظاهره وجوب ردها بعد كاهها فيصير  
على رد البذل أو فيه حذف بدل عليه بقية الروايات والتقدير ثم كاهها إن لم يحيى صاحبها فان جاء  
الخ وأصرح منه رواية أبي داود بلفظ فان جاء صاحبها فأدناها إليه والأفأعرف عفاها ووكاهها ثم  
كاهها فان جاءها غير فأدناها إليه فأمر بأدائها قبل الاذن في كاهها وبعده وفي أبي داود من طريق  
عبد الله بن يزيد عن أبيه عن زيد فان جاء صاحبها فأدفعها إليه والأفأعرف ووكاهها وعفاها ثم  
أقبضها في مالك فان جاء صاحبها فأدفعها إليه (قال) السائل (فضالة الغنم) أي ما حكمها في حذف  
ذلك لأنه لم يبق العلماء الضالة لا تقع إلا على الحيوان وما سواه يقال له لقطه (يا رسول الله قال) هي  
(لك) إن أخذتها فهو إشارة إلى إباحة أخذها كأنه قيل هي ضائعة لعدم الاستقلال معرضة  
للهلكة متروكة بين أن تأخذها أنت فتكون لك (أولاخيك) في الدين إن لم تأخذها والمراد به ما هو  
أعم من صاحبها أو من متلفظ آخر كذا قيل وعورض بأن السلافة تقتضي أن لا يفترق صاحبها  
بالدين العادي فالمراد ملقط آخر (أولالذئب) والمراد به جفس ما يأكل الشاة من السباع وفيه حث  
على أخذها لأنه إذا علم أنه إذا لم يأخذها تعينت للذئب كان ذلك أدعى له إلى أخذها وفي رواية  
للبخاري أخذها فأغماها لك الخ وهو صريح في الأمر بالأخذ فيدل على رد إحدى الروايتين عند  
أحمد بترك التقاط الشاة ونسبته مالك على أنه إذا وجدها في فلاة ملكها ولا يلزمه بدلها ولا  
تعريفها لأن اللام للام بخلاف قوله في غيرها فاستمع بها فان ظاهره أنه ليس على وجه التملك إذ  
لو كان له لم يقتصر على التمتع ولأنه سوى بين الذئب والمتلفظ والذئب لا غرامة عليه فكذلك  
المتلفظ وقال الأكثر يجب تعريفها فإذا انقضت مدة التعريف أكلها إن شاء وغرم لصاحبها  
وقالوا إن اللام ليست للتملك لأنه قال أولالذئب وهو لا يملك باتفاق وقد أجمعوا على أن مالكها لوجاء  
قبل أن يأكلها الواجد لاخذها ويرد بأن اللام للام وأطلقت على الذئب للمشاكلة أو التغليب  
فلا يمنع كونها للتملك وأما الإجماع فليس من محل النزاع فلا يرد نقضها في الفلاة ودخل  
بها العمران أو التقطها في العمران وجب التعريف وصارت لقطه وعليه يحمل حديث عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جده في ضالة الشاة فاجعها حتى يأتيها باغيها رواه أبو داود والترمذي والنسائي  
وأما قول النووي أخرج أصحابنا بقوله في الرواية الأخرى فان جاء صاحبها فأعطاها إياه وأجابوا عن  
روايته مالك بأنه لم يذكر الغرامة ولا يغماها فثبت حكمها بدليل آخر فثبتها الحاقط بأنه يؤهم أن الرواية

من عقبة ولكي تحديث عيسى  
احفظ قد كرمناه

((باب شهادة أهل الذمة وفي  
الوصية في السفر))

\* حدثنا زياد بن أيوب ثنا  
شيم أنا زكريا عن الشعبي  
أن رجلا من المسلمين حضرته  
الوفاة بدقوقاه هذه ولم يجد أحدا  
من المسلمين يشهد به على وصيته  
فأشهر رجلا من أهل الكتاب  
فقد ما الكوفة فأتيا الأشعري  
فأخبراه وقد ما بتركه ووصيته فقال  
الأشعري هذا أمر لم يكن بعد  
الذي كان في عهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فأخلفوهما بعد العصر  
بالله ما خانوا ولا كذبا ولا بدلا ولا  
كنما ولا غيرا وإنما الوصية الرجل  
وتركته فأبى شهادتهما  
\* حدثنا الحسن بن علي ثنا  
يحيى بن آدم ثنا ابن أبي زائدة عن  
محمد بن أبي القاسم عن عبد الملك  
ابن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن  
عباس قال خرج رجل من بني سهم  
مع عقيم الداري وعدى بن بداء فقات  
السهمي بأرض ليس بها مسلم فلما  
قد ما بتركه فقد واجام فضة  
مختوصا بالذهب فأخلفه - جارسول  
الله صلى الله عليه وسلم ثم وجد  
الجام بمكة فقالوا اشتريناه من عقيم  
وعدى فقام رجلان من أولياء  
السهمي فخلقا لشهادتنا أحق من  
شهادتهما وإن الجام لصاحبهم قال  
فنزلات فيهم يا أيها الذين آمنوا  
شهادة بينكم إذا حضر أحدكم  
الموت الآتية

((باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد  
الواحد يجوز له أن يحكم به))

\* حدثنا محمد بن يحيى بن فارس  
ابن الحكم بن نافع حدثهم أنا

الأخرى من روايات مسلم في إذا كرمكم الشاة إذا أكلها المتقط ولم أر ذلك في شيء من روايات مسلم  
ولا في غيره في حديث زيد بن خالد (قال) السائل (فضالة الأبل) ما حكمها (قال مالك ولها) استنهام  
انكارى وفي رواية فغضب حتى احمرت وجنتاه وأوجهه وفي أخرى فتمر وجه النبي صلى الله عليه  
وسلم بشد العين المهمة أى تغير من الغضب وفي أخرى فذرها حتى يلقاها ربه (معها سقاؤها)  
بكسر المهمة والمدحوقها أى حيث وردت الماء شربت ما يكفها حتى ترد ماء آخر وقبل عنقها  
فتشرب من غير ساق يسبقها الطولة (وحدانها) بكسر الحاء المهمة وبالذال المججمة والمدخفاها  
فتقوى بها على السير وقطع البلاد البعيدة قال ابن دقيق العيد لما كانت مستغنية عن الحماقظ  
والمعهد وعن النفقة عليها بما ركب في طبعها من الجلاء على العطش والجفاء عبر عن ذلك بالسقاء  
والحداء مجازا وبالجملة فالمراد النهي عن التعرض لها لأن الأخذ انما هو للعقظ على صاحبها ما يحفظ  
العين أو يحفظ القيمة وهي لا تحتاج إلى حفظ لأنها محفوفة بما خلق الله فيها من القوة والمنعة وما  
يسر لها من الأكل والشرب كما قال (ترد الماء) فتشرب منه بلا تعب (وتأكل من الشجر) بسمولة  
اطواها وطول عنقها (حتى يلقاها ربه) أى مالكةا وفي رواية فذرها حتى يلقاها ربه أو الجهور على  
القول بظاهر الحديث انما لا تلتقط قال العلماء وحكمته ان بقاءها حيث ضلت أقرب إلى وجدان  
مالكها اليها من طلبها لها في رحال الناس وقال الحنفية الأولى أن تلتقط وحمل بعضهم النهي على  
من التقطها لئلا يلفظها فيجوز له وهو قول الشافعية وفيه جواز الالتقاط لاشتماله على مصلحة  
حفظها وصيانتها عن الخونة وتعريفها التصل إلى صاحبها ومن ثم كان الأرجح من مذاهب العلماء  
ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال فتى ربح أخذها وجب أو استحب ومتى ربح تركها  
حرم أو كرمه والافهوجا زرا أخرجه البخارى في اللقطة عن عبد الله بن يوسف وفي المساقاة عن  
اسماعيل ومسلم في القضاء عن يحيى كاهم عن مالك به وتابعه السفينان واسماعيل بن جعفر وسليمان  
ابن بلال في الصحيحين وغيرهما وله طرق عندهم (مالك عن أيوب بن موسى) بن عمرو بن سعيد بن  
العماسي المكي الأموي الثقة المتوفى سنة اثنين وثلاثين ومائة (عن معاوية بن عبد الله بن بدر  
الجهني) بضم الجيم وقع الهاء نسبة إلى جهينة قبيلة من قضاعة (ان أباه) الصحابي قال ابن سعد كان  
اممه عبد العزى فقهره النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ومات في خلافة معاوية وقال ابن حبان  
كان حامل لواء جهينة يوم الفتح وذكر ابن شاهين انه شهد أحدًا وخط له النبي صلى الله عليه وسلم  
خطا وهو أول من خط مسجد بالمدينة (أخبره انه زل منزل) أى موضع نزول (قوم بطريق الشام)  
زلوا فيه ثم ارتحلوا (فوجد صرة) بضم الصاد وشدة الراء جمعها صرر (فيها غنائق دينار) فذكرها  
لعمر بن الخطاب أمير المؤمنين (فقال له عمر عرفها على أبواب المساجد) لانه مظنة طلبها  
(واذ كرها الكل من يأتي من الشام) كأن يقول من ضاع له منكم نفقة (سنة فادامت السنة  
فشا نكبتها) بالنصب والرفع كما رأى تصرف فيها وفائدة ذكره بعد المرفوع الإشارة إلى استقرار  
العمل بان التعريف سنة لا يزيد وانه على أبواب المسجد (مالك عن نافع ان رجلا) لم يسم (وجد  
لقطة فجاء إلى عبد الله بن عمر فقال انى وجدت لقطة فماذا ترى فيها فقال عبد الله بن عمر عرفها قال  
قد فعلت) أى عرفتها (قال زد قال قد فعلت فقال له عبد الله بن عمر لا أمرنا ان نأكلها) أى غلبها  
بلا ضمان (ولو شئت لم تأخذها) وكان يرى كراهة الالتقاط مطلقا

((القضاء في استهلاك اللقطة))

(مالك الأمر عندنا في العبد يجد اللقطة فيسرقها) أى يملكها بالتصرف فيها (فيل ان يبلغ  
الأجل الذي أجل في اللقطة وذلك سنة انما) جنابة (في رقبته) فيغير سيده (امان يعطى سيده عن  
ما استهلك غلامه وامان يسلم اليهم غلامه وان أمسكها حتى يأتي الأجل الذي أجل في اللقطة) في



شعيب بن الزهري عن عمار بن

خزيمة ان عمه حدثه وهو من  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع  
فرسا من اعرابي فاستبذبه النبي  
صلى الله عليه وسلم ليقضيه عن  
فرسه فأمرع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم المشي وأبطأ الاعرابي  
فطفق رجال يعترضون الاعرابي  
فيساومونه بالفرس ولا يشعرون  
ان النبي صلى الله عليه وسلم  
ابتاعه فتأدى الاعرابي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال ان  
كنت مبتاعا هذا الفرس والابنة  
فقام النبي صلى الله عليه وسلم حين  
سمع نداء الاعرابي فقال أوليس  
قد ابتعته منك فقال الاعرابي  
لا والله ما بعته فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم بلى قد ابتعته منك  
فطفق الاعرابي يقول هلم شهيدا  
فقال خزيمة بن ثابت أنا أشهد  
انك قد ابتاعته فأقبل النبي صلى الله  
عليه وسلم على خزيمة فقال بم  
شهد فقال بتصدىقل يا رسول الله  
يفعل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم شهادة خزيمة شهادة رجلين  
(باب القضاء باليمين والشاهد)

حدثنا عثمان بن أبي شيبة  
والحسن بن علي ان زيدا بن الحباب  
حدثهم ثنا سيف المكي قال  
عثمان سيف بن سليمان عن قيس  
ابن سعد عن عمرو بن دينار عن  
ابن عباس ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قضى بين يمين وشاهد  
حدثنا محمد بن يحيى وسلمة بن  
شبيب قال ثنا عبد الرزاق أنا  
محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار  
باسناده ومعاوية قال سلمة في حديثه  
قال عمرو في الحقوق \* حدثنا

الحديث وهو سنة (ثم استهلكها كانت ديناً عليه يتبع به) اذا هتق (ولم يكن في رقبته ولم يكن على  
سبده فيها شيء) وليس لسبده ان يسقطها عنه لان صاحبها لم يسلط يده عليها ولو لا الشبهة لمكانت  
في رقبته وليس له منعه من التعريف لانه لا يقطع من تصرفه لسبده فيعرفها حين تصرفه له  
(القضاء في الضوال)

جمع ضالة مثل دابة ودواب والاصل في الضلال الغيبة ومنه قبل للحيوان الضائع ضالة بالهاء  
لذكر والاثني والجمع الضوال ويقال لغير الحيوان ضائع ولقطة وضل البعير غاب وخفي عن  
موضعه وأضلته بالالف فقدته قاله الازهري (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سليمان  
ابن يسار) بفتح الياء والسين الخفيفة الفقيه (ان ثابت بن الضحاك) بن خليفة (الانصاري)  
الاشهلي الصحابي الشهير المتوفى سنة أربع وستين على الصواب ورواه من قال سنة خمس وأربعين  
(أخبره انه وجد بعيرا بالحرية) بفتح المهملة والراء الثقيلة أرض ذات حجارة سود بظاهر المدينة  
(فقهه) شدة بالعقال وهو الحبل (ثم ذكر كعمر بن الخطاب فامر به عمر بن الخطاب أن يعرفه ثلاث  
مرات فقال له ثابت انه قد شغلني) منعني (عن ضيق) بفتح الصاد عقاري (فقال له عمر أرسله  
حيث وجدته) أي في المكان الذي وجدته فيه (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سعيد  
ابن المسيب) بكسر الياء وقعها (أن عمر بن الخطاب قال وهو مسند ظهره الى الكعبة من أخذ  
ضالة فهو ضال) عن طريق الصواب أو آثم أو ضامن ان هلك عند عبيره عن الضمان  
للمشاكله وذلك أنه اذا التقطها فلم يعرفها فقد أضرب صاحبها وصار سبيبا في تضليله عنها فكان  
مخطئا ضالا عن الحق وأصل هذا حديث مرفوع أخرجه أحمد ومسلم والنسائي عن زيد بن خالد  
الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من آوى ضالة فهو ضال مالم يعرفها فقيده الضلال بعدم  
التعريف فلا حجة لمن كره اللقطة مطلقا في أثر عمر هذا ولا في قوله صلى الله عليه وسلم ضالة المسلم  
حرق النار أخرجه النسائي باسناد صحيح عن الجارود العبدى لان الجاهل هو من جالوسه ما على من لم  
يعرفها جميعا بين الحديثين وحرق بفتح الحاء والراء وقد تسكن أي يؤدي أخذها للتخليك الى النار فهو  
تشبيه بليغ بمحذوف الاداة للمبالغة (مالك أنه سمع ابن شهاب يقول كانت ضوال الابل في زمان عمر  
ابن الخطاب ابلا مؤبلة) كعظمة هي في الاصل الجمولة للقبية كما قال الجوهري وغيره فهو تشبيه  
بليغ بمحذوف الاداة أي كالمؤبلة المقتناة في عدم تعرض أحد اليها واجترأها بالكلا كما أوضحه  
بقوله (تناجح) بمحذوف احدى التامين أي تتناجح بعضها بعضا كالمقتناة (لا يمسكها أحد) للنهي عن  
التقاطها (حتى اذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها) بعد التقاطها خوفا من الخونة (ثم  
تباع فاذا جاء صاحبها أعطى ثمنها) لان هذا أضبط له

(صدقة الحلى عن الميت)

وفي نسخة على بدل عن وكلاهما حسن (مالك عن سعيد) بفتح السين وكسر العين بعدهما تحنية  
قال ابن عبد البر هكذا قال يحيى وابن وهب وابن القاسم وابن بكير والاكثروا قال القسبي سعد أي  
يسكون العين بلا ياء قال والصواب الاول (ابن عمرو) بفتح العين (ابن مريحيل) بضم الشين  
المججمة وفتح الراء واسكان المهملة وكسر الواو واحدة واسكان القبية ولا م (ابن سعيد) هكذا رواه ابن  
وضاح عن يحيى وهو الصواب ومعه انه عبد الله فقال عن سعيد (بن سعد بن عباد) الانصاري  
المدني ثقة عدل من شيوخ الامام له عنه في مرفوع الموطأ هذا الحديث الواحد (عن أبيه) عمرو  
الانصاري الخزرجي الثقة (عن جده) مريحيل مقبول ثقة أو أراد جده الاعلى سعيد بن سعد  
ابن عباد أو جده اعمرو بن مريحيل فيكون منه الاول اذا قال ابن عبد البر هذا الحديث مسند  
لاي سعيد بن سعد بن عباد له صحبة روى عنه أبو امامة بن سهل بن حنيف وغيره ومريحيل ابنه

أحمد بن أبي بكر أبو مصعب  
 الزهري ثنا الدراوردي عن  
 ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن  
 سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن  
 أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال  
 أبو داود وزادني الرية - ح بن  
 سليمان المؤذن في هذا الحديث  
 قال أنا الشافعي عن عبد العزيز  
 قال فذكرت ذلك لسهيل فقال  
 أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة  
 أني حدثته أباه ولا أحفظه قال  
 عبد العزيز وقد كان أصابت  
 سهيلا عدة أذهبت بعض عقله  
 ونسى بعض حديثه فكان سهيل  
 بعد يحدّثه عن ربيعة عنه عن  
 أبيه \* حدثنا محمد بن داود  
 الأسكندراني ثنا زياد بن  
 يونس حدثني سليمان بن بلال عن  
 ربيعة بأسناد أبي مصعب ومعناه  
 قال سليمان فقلت سهيلا فسالته  
 عن هذا الحديث فقال ما أعرفه  
 فقلت له إن ربيعة أخبرني به عنك  
 قال فإن كان ربيعة أخبرك عن  
 حدث به عن ربيعة عن \* حدثنا  
 أحمد بن عبد الله ثنا عمار بن  
 شعيب بن عيسى بن عبد الله بن الزبيب  
 العنبري حدثني أبي قال سمعت  
 جدي الزبيب يقول بعث نبي الله  
 صلى الله عليه وسلم جيشا إلى بني  
 الغنم فأتوا فأساقوا فوهم إلى نبي  
 الله صلى الله عليه وسلم فركبت  
 فسبقهم إلى النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقلت السلام عليك يا نبي الله  
 ورحمة الله وبركاته أنا ناجدك  
 فأخذوا وقد كنا أسلما وخضرمنا  
 آذان النعم فلما قدم بلغني قال  
 لي نبي الله صلى الله عليه وسلم هل

خير نكيران يلقي جده سعد بن عبادة وقد رواه عبد الملك بن عبد العزيز بن أبي سلمة عن مالك عن  
 سعد بن عمرو بن شرحبيل عن أبيه عن جده عن سعد بن عبادة أنه خرج الحديث وهذا يدل على  
 الاتصال وهو الأغلب منه وكذا رواه الدراوردي عن سعد بن عمرو بن شرحبيل عن سعد بن  
 سعد بن عبادة عن أبيه أن أمه توفيت الحديث أخرجه الطبري في التمهيد وانما يتم له أن مافي  
 الموطأ موصول يجعل ضمير جده عائدا على عمرو بن شرحبيل فيكون جده سعد بن عبادة  
 وهو صحابي ابن صحابي أما إذا عاد الضمير على سعد بن عمرو وشيخ مالك فمرسل لأن جده شرحبيل تابعي  
 إلا أن يريد جده الأعلى فيكون موصولا وروح لهذا في فتح الباري بقوله الراوي في الموطأ سعد بن  
 سعد بن عبادة أو ولده شرحبيل مرسل (أنه قال خرج سعد بن عبادة) سيد الخرج أحد النقباء  
 والأجواد المتوفى سنة خمس عشرة بالشام (مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض مغازيه)  
 هي غزوة دومة الجندل وكانت في ربيع الأول سنة خمس كافي طبقات ابن سعد (خضرت أمه)  
 بالنصب مفعول فاعله (الوفاة بالمدينة) وهي عمرة بنت مسعود وقيل بنت سعد بن قيس بن عمرو  
 الخزرجية أسلمت وبايعت (فقبل لها أوصى) بشئ (فقات فيما) أي في أي شئ (أوصى) ولا مال لي  
 (انما المال مال سعد) ابني (فتوفيت قبل أن يقدم سعد) من الغزو (فلما قدم سعد بن عبادة ذكر)  
 بضم الدال وكسر الكاف (ذلك) الذي قالت أمه (له) سعد (فقال سعد يا رسول الله هل ينفعها أن  
 أتصدق عنها) بشئ زادني روايه أنها كانت تحب الصدقة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نعم) ينفعها ذلك عند الله فضلا منه تعالى على المؤمنين أن يدركهم بعد موتهم عمل البر والخير بغير  
 سبب منهم ولا إلهة هم وزر يعمله غيرهم ولا شران لم يكن لهم فيه سبب بسنونه أو يتدعونه فيعمل  
 به بعدهم وقد قام الإجماع على انتفاع الميت بصدقة الحى عنه وكفى به حجة قاله في التمهيد زادني فتح  
 الباري لا سيما إذا كان من الولد وهو مخصص لعوم قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى  
 ويلحق بالصدقة العتق عنه هذا الجهور وخلاف المشهور عند المالكية واختلاف في غير الصدقة  
 من أعمال البر هل يصل إلى الميت كالحج والصوم اه لكن ما قال أنه المشهور وليس بعرف فخص  
 المدونة وغيرها أنه يتطوع عنه بالعتق (فقال سعد حائط) أي بستان (كذا وكذا صدقة عنها) بشئ  
 بكذا وكذا (الحائط سماه) وفي البخاري عن حكرمة عن ابن عباس قال سعد فاني أشهدك أن  
 حائط الخراف صدقة عليها وهو بكسر الميم واسكان الخاء المعجمة آخره فاء اسم الحائط أو وصف  
 له بالقرمى بذلك لما يحترق منه أي يجنى من الثمر وفيه المصارعة إلى عمل البر والمبادرة إلى  
 الولادة وإن أظهار الصدقة قد يكون حبرا من أخفائها إذ اصدقت النية والجهاد في حياة الام وهو  
 محمول على أنه استأذنها وفيه ما كانت العناية عليه من استشارته صلى الله عليه وسلم من أمور  
 الدين وأسسند ابن عبد البر عن أنس قال قال سعد بن عبادة يا رسول الله إن أم سعد كانت تحب  
 الصدقة أفينفعها أن أتصدق عنها قال نعم وعليك بالماء وأخرج أيضا عن سعد بن عبادة  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سعدا أن يسقي عنها الماء وفي رواية للنسائي أنه قال أينفعها أن  
 أعتق عنها فقال صلى الله عليه وسلم أعتق عن أمك وطريق الجمع أنه تصدق عنها بالحائط من تلقاء  
 نفسه والماء والعتق بأمره صلى الله عليه وسلم له بعد سؤاله عنها ما في رواية للنسائي أيضا أن أمي  
 ماتت أفأتصدق عنها قال نعم قلت فأى الصدقة أفضل قال سقي الماء ومرفى النسب ورثي من هذا  
 (مالك عن هشام بن عروة) بن الزبير (عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا)  
 هو سعد بن عبادة كافي الحديث قبله وبه جزم غير واحد (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمي)  
 عمرة البخارية (أفتلت) بفاء ساكنة ففوقية مضمومة فلام مكسورة ففوقيتين أولاها مفتوحة  
 مبنية للمفعول أي أخذت فلتة أي بفتة (نفسها) بالرفع على المشهور وكأول الحافظ نائب الفاعل



لستم بينة على انكم اسلمتم قبل ان  
تؤخذوا في هذه الايام قلت نعم قال  
من بينك قلت سمرة رجل من بني  
العنبر ورجل آخر سماء له فشهد  
الرجل وأبي سمرة ان يشهد فقال  
نبي الله صلى الله عليه وسلم قد أبي  
ان يشهدك فتخلف مع شاهدك  
الا تحرقنا نعم فاستخلفني فخلعت  
بالله لقد اسلمنا يوم كذا وكذا  
وخضر منا آذان النعم فقال نبي  
الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا  
فقا هوهم انصاف الاموال ولا  
تمسوا ذرارهم لولا ان الله لا يحب  
ضلالة العمل عارزيناكم عقالا قال  
الزبيب فدعني أي فقالت هذا  
الرجل أخذ زريتي فأنصرفت الى  
النبي صلى الله عليه وسلم يعني  
فاخبرته فقال لي احبسه فأخذت  
بتليبه وقت معه مكانا ثم نظر  
الى ناني الله صلى الله عليه وسلم  
فأقن فقال ما تريد يا سيرك فارسلته  
من يدي فقام نبي الله صلى الله  
عليه وسلم فقال للرجل ود على هذا  
زريته أمه التي أخذت منها فقال  
يا نبي الله انما اخرجت من يدي قال  
فاختلع نبي الله صلى الله عليه وسلم  
سيف الرجل فأعطانيه وقال  
للرجل اذهب فزده أصعاً من  
طعام قال فرادني أصعاً من شعير  
(باب الرجل يدعي ان شيئاً وليست  
لهما بينة)

حدثنا محمد بن منهل الضمير  
تنا يزيد بن زريع ثنا ابن أبي  
عروبة عن قتادة عن سعيد بن  
أبي بردة عن أبيه عن جده أبي  
مومي الأشعري ان رجلاً ادعى  
بعيراً أوداه الى النبي صلى الله  
عليه وسلم ليست لواحد منهما بينة  
فعله النبي صلى الله عليه وسلم

وروى بالنصب مفعول ثان أي أفلم الله نفسه أي روحها قال الحافظ أو على التمييز ذكره ابن  
قيمه بالقاف وتقديم المثناة وقال هي كلمة يقال ان قتله الحب ولم مات فخافوا المشهور في الرواية  
بالفاء اه زاد في رواية محمد بن بشر وأبي اسامة عن هشام ولم توص ولم يقل ذلك الباقي قاله مسلم  
أي باقي الرواية عن هشام (وأراها) بضم الهمزة أظنها وثبت في رواية محمد بن جعفر بن أبي كثير عن  
هشام عند البخاري وخسة رجال عند مسلم عن هشام بلفظ أظنها وهو يشهد كما قال الحافظ بان  
رواية ابن القاسم عن مالك عند النسائي بلفظ وانما لو تكلمت تعجيف (لو تكلمت تصدقت) ظاهرة  
انها لم تكلم فلم تصدق وفي السابق انها قالت فيما أوصى انما المال مال سعد فالمراد انهم لم تكلم  
بالصدقة ولو تكلمت به تصدقت أو ان سعد اعترف ما وقع منها فان راوى السابق سعيد بن سعد  
أو ولده شرحبيل من سلافة في التقديرين لم يتحد راوى الاثبات وراوى النفي فيمكن الجمع بينهما بذلك  
ولا تنافي بين هذا وبين حديث ابن عباس المتقدم في المنذر ان سعد قال ان أي ماتت وعليها المنذر ولم  
تقضه فقال صلى الله عليه وسلم اقضه عنها الاحتمال انه سأل عن المنذر وعن الصدقة فقال  
(أفأصدق عنها) وفي رواية محمد بن جعفر فهل لها أجر ان تصدقت عنها وليعضهم أنصدق عليها  
وأصرفه على مصلحتها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) زاد اسمعيل بن أبي أويس تصدق  
عنها بالجزم على الامر والنسائي عن سعيد بن المسيب عن سعد بن عبادة قلت فأى الصدقة أفضل  
قال سقى الماء وحر قريبا انه تصدق عنها بجائز وبالعتق أيضا وفيه العمل بالظن الغالب والسؤال  
عن المحتمل وفضل الصدقة وانها تنفع من الميت وهو اجماع كما مر قال ابن المنذر وفيه جواز ترك  
الوصية لانه صلى الله عليه وسلم لم يذم أم سعد على تركها ورد بان الانكار عليها تعذر بموتها وسقط  
التكليف واجيب بان فائدة انكاره لو كان منكرا ايقاظ غيرهما من معمه فلما أقر ذلك دل على  
الجواز كذا في الفتح وفي أصل الدلالة لذلك نظر لقولها انما المال مال سعد في الحديث السابق فهي  
لا مال لها فلا يتأتى ذمها على ترك الوصية ولا عدم الذم وأخرجه البخاري في الوصايا عن اسمعيل  
والنسائي من طريق ابن القاسم كلاهما عن مالك بن نبيه وتابعه محمد بن جعفر عند البخاري في الجناز  
ومحمد بن بشر ويحيى بن سعيد وأبو اسامة وعلي بن مسهر وشعيب بن اسحق كلهم عن هشام عند  
مسلم في الزكاة (مالك انه بلغه) قال ابن عبد البر روى هذا الحديث من وجوه (أن رجلاً من  
الانصار من بني الحارث بن الخزرج) بخاء وزاي منقوطين وراه وجيم وهو عبد الله بن زيد بن  
عبد ربه الانصاري الخزرجي الذي أرى الاذان كافي به في طرق الحديث وهو صحابي وأبواه  
صحبا بيان (تصدق على أبويه بصدقة فهل لك) ماتا (فورثا بينهما المال) الذي تصدق به (وهو فحل)  
بالمجعة (فأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد اجرت) بضم الهمزة وكسر الجيم  
أي أعطاك الله تعالى الآخر (في صدقتك وخذها ميراثك) ففيه جواز تلك الصدقة بالميراث بلا  
كراهة وان ذلك لا يمنع ثوابها اذ هو قد وقع من الجواد الكريم  
(الامر بالوصية)

(مالك من نافع) الثقة المثلث الفقيه المشهور (عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال ما) نافية أي ليس (حق امرئ مسلم) كذا في أكثر الروايات وسقط لفظ مسلم من رواية  
أحمد عن اسحق بن عيسى عن مالك والوصف به خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له أودكر للتهميم  
لتقع المبادرة لامتناله لما يشعر به من نفي الاسلام عن تارك ذلك فان الذي يمثل الامر ويحجب  
الذهبي انما هو المسلم ووصية الكافر جائزة في الجملة اجاب احكام ابن المنذر وبحث فيه السبكي بانها  
شهرت زيادة في العمل بالصالح والكافر لا عمل له بعد الموت وأجاب بأنهم نظروا الى أن الوصية  
بكالاعتاق وهو يصح من المني والحربي (المشني) صفة لامرئ (يوصي فيه) صفة لشيء قال ابن

بينهما \* حدثنا الحسن بن علي ثنا يحيى بن آدم ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن سعيد بن أسامة ومعهنا \* حدثنا محمد بن بشر ثنا حجاج ابن منهل ثنا همام عن قتادة عن معمر بن أسامة عن رجلين ادعيا بعبراء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما شاهدين فقصه النبي صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين \* حدثنا محمد بن المنهال ثنا يزيد بن زريع ثنا ابن أبي عمير عن قتادة عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة عن رجلين اختصما في متاع الى النبي صلى الله عليه وسلم ليس لواحد منهما بينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم استمعا علي العيين ما كانا أحبا ذلك أو كرها \* حدثنا أحمد بن حنبل وسلمة بن شبيب قالا ثنا عبد الرزاق قال أحمد قال ثنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أكره الاثنان العيين أو استحبها فليستهما عليهما قال سلمة قال أنا معمر وقال إذا أكره الاثنان علي العيين \* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا خالد بن الحرث عن سعيد بن أبي عروبة بأسناد ابن منهل مثله قال في دابة وليس لهما بينة فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستهما علي العيين ((باب العيين على المدعى عليه)) \* حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال كتب الى ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالعيين على المدعى عليه ((باب كيف العيين))

عبد البر لم تختلف الرواة عن مالك في هذا اللفظ ورواه أيوب وعبيد الله كلاهما عن نافع عند مسلم بلفظ له شيء يريد أن يوصي فيه ورواه الشافعي عن سفيان عن نافع بلفظ ما حق امرئ يؤمن بالوصية قال أبو عمر فسر ابن عيينة أي يؤمن بانها حق وأخرجه أبو عروبة عن طريق هشام بن الغاز وابن عبد البر عن سليمان بن موسى كلاهما عن نافع بلفظ لا ينبغي لمسلم أن يبيت ليلتين الخ وأخرجه الطبراني من طريق الحسن بن علي عن ابن عمر مثله وأخرجه الاسمعيلى من طريق روح بن عباد عن مالك وابن عوف جميعا عن نافع بلفظ ما حق امرئ مسلم له مال يريد أن يوصي فيه وأخرجه الطحاوي وابن عبد البر من طريق ابن عوف بلفظ لا يحل لامرئ مسلم له مال قال أبو عمر لم يتابع ابن عوف على هذه اللفظة قال الحافظان عنى عن نافع بلفظها مسلم لكن المعنى يمكن أن يتحد كما يأتي وان عنى عن ابن عمر فردود فقد رواه الدارقطني من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعا لا يحل لمسلم يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده قال ابن عبد البر رواية له مال أولى عندي من رواية له شيء لان الشيء يطلق على القليل والكثير بخلاف المال كذا قال وهي دعوى لا دليل عليها وعلى تسليمها فرواية شيء أشمل لانها تعم الممول وغيره كالتخصات اه (بيت) صفة ثانية لمسلم ومنعوله محذوف تقديره آمنا أو ذا كرا أو موهوكا كما حرم به الطبيب والخبر ما دل عليه الاستثناء ويحتمل ان يبيت خبرا مبتدأ بآياله بالمصدر تقديره ما حقه يبتوته ليلتين وهو بهذه الصفة فارتفع الفعل بعد حذف أن كقوله تعالى ومن آياته يريكم البرق كالقاصع والمصابيح والقصر وغيرهما وتعقب بأنه قياس فاسد وفيه تغير المعنى أيضا وانما قدرت أن في الآية لان قوله ومن آياته في موضع الخبر والفعل لا يقع مبتدأ فيقدر أن فيه حتى يكون في معنى المصدر فيصح حينئذ وقوعه مبتدأ فن له ذوق يعلم هذا ويعلم ان ما قاله بغير المعنى ورد بان في رواية النسائي من طريق فضيل بن عياض عن عبيد الله عن نافع بلفظ ان يبيت فصرح بان المصدرية ولم يظهر فساد ولا تغير معنى اذا غايته انه ظرف والاية مبتدأ فاختلاف الاعراب فيه - ما لا يقتضى فساد القياس اذ التنظير من حيث تقدير أن ولو اختلف في الاعراب والفعل مرفوع في الآية والحديث (ليلتين) كذا لا كثر الرواة ولا في عروبة والبيهقي من طريق أيوب ليله أو ليلتين ولمسلم والنسائي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه بيت ثلاث ليل والكان ذكر اليلتين والثلاث لرفع الخرج لتراحم أشغال المرء التي يحتاج الى ذكرها ففصح له هذا القدر ليلتين كرميا يحتاج اليه واختلاف الروايات فيه دال على انه للتقريب لا للتحديد والمعنى لا يعصى عليه زمان ولو قل (الا ووصيته) الواو للحال (عنده مكتوبة) بخطه أو بغير خطه وفيه اشارة الى اغتفار الزمن اليسير وان الثلاثة غاية للتأخير قال الطبيب في تخصيص اليلتين والثلاث بالذ كرتساع في ارادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زمنا ما وقد ساء مخناه في اليلتين والثلاث فلا ينبغي له تجاوز ذلك وفيه ان الاشياء ينبغي أن تضبط بالكتابة لانها أثبت من الضبط بالحفظ لانه يخون غالبا واستدل به على جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولولم يقرن ذلك بالشهادة وخص أحد ومحمد بن نصر ذلك بالوصية لثبوت ذلك فيهادون غيرهما من الاحكام وأجاب الجمهور بان الكتابة تذكر لما فيها من ضبط المشهود به والواو معنى قوله ووصيته عنده مكتوبة أي بشرطها مشهود عليها وتعقب بان اضممار الاشهاد فيه بعد واجيب بانهم احتجوا به بأمر خارج لقوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية فانه يدل على اعتبار الاشهاد في الوصية وقال القرطبي ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق والا فالوصية المشهود بها متفق عليها ولولم تكن مكتوبة اه وقد روى ابن القاسم في المجموعة والعينية اذا وجدت وصية بخط الميت من غير اشهاد وعلم انها خطه بشهادة عدلين لا يثبت شيء منها لانه قد يكتب ولا يعزم واخرج هذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية وبه قال عطاء والزهرى وداود



حدثنا مسدد ثنا أبو الأحوص  
ثنا عطاء بن السائب عن أبي  
يحيى عن ابن عباس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال يعني لرجل  
حلفه احلف بالله الذي لا اله الا  
هو ماله عندك شيء يعني للمدعي  
(باب اذا كان المدعي عليه ذمبا  
أحلف)

حدثنا محمد بن عيسى ثنا أبو  
معاوية ثنا الاعمش عن شقيق  
عن الاشعث قال كان بيني وبين  
رجل من اليهود أرض فحصدني  
فقدمته الى النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم ألك بينة قال لا قال لليهودي  
احلف قلت يا رسول الله اذا يحلف  
ويذهب بما في فأنزل الله ان الذين  
يشترق بعهود الله وأيمانهم الى آخر  
الآية

(باب يحلف الرجل على علمه فيما  
غاب عنه)

حدثنا محمود بن خالد ثنا  
القرطبي ثنا الحرث بن سليمان  
حدثني كردوس عن الاشعث بن  
قيس ان رجلا من كندة ورجلا من  
حضر موت اختصما الى النبي صلى  
الله عليه وسلم في أرض من اليمن  
فقال الحضرمي يا رسول الله ان  
أرضي اغتصبنيها أبو هذا وهي في  
يده قال هل لك بينة قال لا ولكن  
أحلفه والله ما يحسم انها أرضي  
اغتصبنيها أبو فقبها الكندي  
يعني اليمن حدثنا هناد بن السري  
ثنا أبو الأحوص عن سماعة عن  
علقمة بن وائل بن جهم الحضرمي  
عن أبيه قال جاء رجل من  
حضر موت ورجل من كندة الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال الحضرمي يا رسول الله اني

وآخرون واختاره ابن جرير وغيره وذهب الجمهور الى استحبابها حتى نسبته ابن عبد البر الى الإجماع  
سوى من شد وأجابوا عن الآية بأنها منسوخة كما قال ابن عباس عند البخاري وعن الحديث  
بان المراد ما حق الحزم والاحتياط لانه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية ولا ينبغي للمؤمن أن  
يفعل عن ذكر الموت والاستعداد له وبهذا أجاب الشافعي وقال غيره الحق لغة الشيء الثابت  
ويطلق شرعا على ما ثبت به الحكم والحكم الثابت أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا وقد يطلق  
على المباح أيضا لكن بقليل قاله القرطبي قال فان اقترن به على أو نحوها كان ظاهرا في الوجوب  
والافهوعلى الاحتمال وعلى هذا التقدير فلا حجة في الحديث للوجوب بل اقترن هذا الحق بما يدل  
على التنبؤ وهو نفو يرضه الوصية الى ارادة الموصي في رواية له شيء يريد أن يوصي فيه فلو كانت  
واجبة لما علقها بأرادته وأما رواية لا يحل فيتمثل أن راويها ذكرها بالمعنى وأراد بنو الحسل  
ثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح وأجاب أبو ثور بان  
الوجوب في الآية والحديث يختص عن كان عليه حق شرعي يخشى ضياعه على صاحبه ان  
لم يوص به كودبعة ودين الله تعالى أولا دى ويدل على ذلك قوله شيء يريد أن يوصي فيه لانه فيه  
إشارة الى قدرته على تمييزه ولو كان مؤجلا فاذا أراد ذلك ساغله وان أراد أن يوصي به ساغله  
وحاصله يرجع الى قول الجمهور أن الوصية لا تجب لغيرها وانما تجب لعين الخروج من الحقوق  
الواجبة للغير بتمييز أو وصية ومحل وجوبها اذا عجز عن تمييز ما عليه وكان لم يعلم ذلك غيره ممن  
ثبت الحق بشهادته فان قدر أو علم غيره فلا وجوب فعلم انها قد تجب وقد تستحب لمن رجا منها كثرة  
الاجر وقد تنكره في عكسه وتباح فيما استوى الامر ان فيه قهرم كما اذا كان فيها اضرار بالحديث  
الاضرار في الوصية من الكبائر أخرجه النسائي عن ابن عباس تبعا لغيره رفعه برجال ثقات  
وسعيد بن منصور عنه موقوفا باسناد صحيح واحتج ابن بطال تبعا لغيره بأن ابن عمر لم يوص فلو وجبت  
لم يتركها وهو راوي الحديث وتعب بأن العبرة بما روى لا بما رأى على ان الثابت عنه في مسلم  
لم يأت ليلة مندهم فترسل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك الا ووصيتي مكتوبة عندي واحتج  
من قال انه لم يوص بما رواه ابن المنذر وغيره بسند صحيح عن أيوب عن نافع قال قيل لابن عمر ألا  
يوصي قال أما مالي فالله يعلم ما كنت أصنع به وأما رباي فلا أحب أن يشارك ولدي فيها أحد وجمع  
الحفاظ بينه وبين ما رواه مسلم بالحمل على انه كان يكتب وصيته ويتعاهد بها ثم صار ينجز ما كان  
يوصي به معلقا واليه الإشارة بقوله الله يعلم ما كنت أصنع ولعل الحامل له على ذلك حديثه اذا  
أمسيت فلا تنظر الصباح الحديث وفي قوله شيء صحة الوصية بالمنافع وهو قول الجمهور ومنعه  
ابن أبي ليلى وابن شبرمة وداود واتباعه واختاره ابن عبد البر وفيه الخوض على الوصية ومطلقها  
يتناول الصحيح لكن خصها بالسلف بالمريض ولم يقيد به في الخبر لا طراد العادة به وفيه التنبؤ الى  
التأهب للموت والاحتراز قبل الموت لان الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت لانه ما من سن  
يفرض الا وقد مات فيه جمع جم فكل واحد بعينه جائز أن يموت في الحال فينبغي أن يكون  
متأهبا لذلك فيكتب وصيته ويجمع فيها ما يحصل له الاجر ويحيط عنه الزور من حقوق الله وحقوق  
عباده وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نافع عن عبد الله بن عمرو وأيوب  
وأسماء الليثي وبونس وهشام بن سعد كلهم عن نافع عن عبد الله بن عمرو وغيره (قال مالك الامر بالجمع عليه  
عندنا ان الموصي اذا أوصى في صحته أو مرضه بوصية فيها عتاقة) بفتح العين مصدر كالعتق  
(رقيق من رقيقه أو غير ذلك) كوصية بمال (فانه يغير) يبدل (من ذلك ما بداله) لان عقدها  
مفضل (ويصنع من ذلك ما شاء حتى يموت) فاذا مات ولم يبدل لزم في ثلثه (وان أحب أن يطرح)  
يلقى أي يطل (ذلك الوصية ويبدلها) بغيرها (فعل) بل له الرجوع عنها بلا ابدال (الا أن يدبر

هذا أغلبي على أرض كانت لابي  
فقال الكندي هي أرضي في يدي  
أزرعها ليس له فيها حق فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم للعضري ألك  
بينسمة قال لا قال فلان عينه فقال  
يا رسول الله انه فاجر ليس يسألني  
ما خلف ليس يتورع من شيء فقال  
ليس لك منه الا ذلك

((باب كيف يخلف الذمي))

حدثنا محمد بن يحيى ثنا عبد  
الرزاق أنا معمر بن الزهري  
ثنا رجل من مزينة ونحن عند  
سعيد بن المسيب عن أبي هريرة  
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم  
يعني لليهود أنشدكم بالله الذي  
أنزل التوراة على موسى ما تجدون  
في التوراة على من زني \* حدثنا  
عبد العزيز بن يحيى أبو الأصبع  
حدثني محمد بن أبي سلمة عن محمد  
ابن اسحق عن الزهري \* حدثنا  
الحديث وبأسناده قال حدثني  
رجل من مزينة عن من كان يتبع  
العلم ويعتد بساق الحديث \* حدثنا  
محمد بن المني ثنا عبد الأعلى  
ثنا سعيد عن قتادة عن عكرمة  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
له يعني لابن صوريا أذكركم بالله  
الذي نجاكم من آل فرعون  
وأقطعكم البحر وظلل عليكم الغمام  
وأنزل عليكم المن السالوي وأنزل  
عليكم التوراة على موسى أتجدون  
في كتابكم الرجم قال ذكرتني  
بعظيم ولا يسعني ان أكذبك وساق  
الحديث

((باب الرجل يخلف على حقه))

حدثنا عبد الوهاب بن نجدة  
وموسى بن مروان الرقي قال ثنا  
بقيه بن الوليد عن مجمر بن سعيد  
عن خالد بن معدان عن سيف عن

مملوكا) له اني أذكر بنحو أن يقول أنت مدبر (فان در فلا سيدل الى تغيير ماذر) لانه صار فيه عقد  
حرية (وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت بئتين  
الا ووصيته عنده مكتوبة) قال الطيبي والكرمانى ما نافية وله شيء يوصي فيه امرئ يوصي فيه صفة  
لشيء ويبيت بئتين صفة ثالثة والمستثنى خبر ومفعول يبيت محذوف تقديره اذا أكرأ أو آمنوا قال ابن  
التين تقديره موعوكا والاول أولى لان استحباب الوصية لا يختص بالمرضى نعم قال العلماء لا يندب  
أن يكتب جميع الأشياء المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوجاهة له عن قرب (قال مالك فلو  
كان الموصي لا يقدور على تغيير وصيته ولا ما ذكر فيها من العتاقة كان كل موص قد حبس) منع  
(ماله الذي أوصى فيه من العتاقة وغيرها) فدل الحديث على ان عقد الوصية غير لازم (وقد  
يوصي الرجل في صحته وعند سفره) فلو لم يكن له الرجوع لزم الطهر (والأمر الذي لا اختلاف فيه  
انه يغير من ذلك ما شاء غير التدبير) لانه عقد حرية

((جواز وصية الصغير والضعيف والمصاب والسفيه))

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر) محمد بن عمرو (بن حزم) بمهمة وزاى (عن أبيه) أبي بكر  
وكتبه واحد (ان عمرو) بفتح العين (ابن سليم) بضم السين (الزرقى) بضم الزاى نسبة الى بني  
زريق بطن من الانصار من كبار التابعين ويقال له رؤية وأبوه صحابي (أخبره انه قيل لعمر بن  
الخطاب ان ههنا) بالمدينة (غلاما يفاغا) بفتح الفتح والفاء برة كلام مرتقا (لم يحتلم من غسان)  
بفتح الغين المعجمة وشدا السين المهملة قبيلة من الأزد (ووارثه بالشام وهو ذو مال وليس له ههنا الا  
ابنة عمه) فهل يوصي لها (فقال عمر بن الخطاب فليوص لها قال) عمرو (فاوصي لها بما قال له  
بترجشم) بضم الجيم وفتح الشين المعجمة (قال عمرو بن سليم فيبيع ذلك المال بثلاثين ألف درهم وابنة  
عمه) أى الغلام (التي أوصى لها هي أم عمرو بن سليم الزرقى) راوى الخبر المذكور (مالك عن يحيى  
ابن سعيد) الانصارى (عن أبي بكر بن حزم ان غلاما من غسان حضرته الوفاة بالمدينة ووارثه  
بالشام فذكر) بضم الذال (ذلك لعمر بن الخطاب فقيل له ان فلانا يموت أفبوصي قال فليوص قال  
يحيى بن سعيد قال أبو بكر وكان الغلام ابن عشر سنين أو ثنتي عشرة سنة قال فاوصي بترجشم)  
لابنة عمه أم عمرو وكافى الطريق الاولى (فباعها أهلها) أى التي أوصى اليها بها (بثلاثين ألف  
درهم) فبذره وذكر الامام هذه الطريق الثانية لما فيها من بيان سن الغلام ولم يذكر أبو بكر فيها  
من أخبره بذلك وهو عمرو بن سليم فقد حدث به على الوجهين وفيه صحة وصية الصبي المميز وبه قال  
مالك وقيد بما اذا عقل ولم يخط وأحد وقيد بانه سبع وعنه يمشى والشافعي في قول رجه جماعة  
ومال اليه السبكي وأيده بأن الوارث لا حق له في الثالث فلا وجه لمنع وصية الصبي المميز ومنعها  
الحنفية والشافعي في الاظهر عنه وذكر البيهقي عنه انه علق القول به على صحة أثر عمر وهو  
صحح فان رجاله ثقات وله شاهد (مالك الامر عندنا ان الضعيف في عقله والسفيه) المبذر للمال  
(والمصاب) المجنون (الذي يضيئ أحيطا تجوز وصاياهم اذا كان معهم من عقولهم ما) أى تميز  
(يعرفون ما يوصون به فأما من ليس معه من عقله ما يعرف بذلك ما يوصى به وكان مغلوبا على عقله  
فلا وصية له) صححه وحاصله ان المدار على التميز

((الوصية في الثلث لا يتعدى))

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن طامر بن سعد بن أبي وقاص) الزهري المدني  
الثقة المتوفى سنة أربع ومائة (عن أبيه) سعد بن مالك أحد العشرة (انه قال جاءني رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يودني) يدل مهمة يزورني (عام حجة الوداع) سنة عشر هكذا اتفق عليه  
أصحاب الزهري الا ابن عيينة فقال في فتح مكة أنسرحه الترمذي وغيره وانفق الحفافظ على انه وهم



عوف بن مالك أنه حدثهم أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قضى بين رجلين  
فقال المقضى عليه لما أدبر حسبي  
الله ونعم الوكيل فقال النبي صلى  
الله عليه وسلم إن الله يلوم على  
المعزول لكن عليه بالكس فاذا  
غلبك امرؤ فقل حسبي الله ونعم  
الوكيل

((باب في الحبس في الدين وغيره))

حدثنا عبد الله بن محمد النقبلي  
ثنا عبد الله بن المبارك عن وريث  
أبي دليمة عن محمد بن ميمون عن  
عمرو بن الشريد عن أبيه عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لي الواحد بعد يحول عرضه  
وعقوبته قال ابن المبارك يحل  
عرضه بلفظ له وعقوبته يحبس له  
حدثنا معاذ بن أسد ثنا النضر  
ابن شميل أنا هرماس بن حبيب  
رجل من أهل البادية عن أبيه قال  
أنبت النبي صلى الله عليه وسلم  
بغريم لي فقال لي الزمسه ثم قال  
يا أخا بني عيم ما تريد أن تفعل بأسيرك  
حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي  
أنا عبد الرزاق عن معمر عن  
هزبن حكيم عن أبيه عن جده أن  
النبي صلى الله عليه وسلم حبس  
رجلا في نهمه حدثنا محمد بن  
قدامة ومومل بن هشام قال ابن  
قدامة حدثني اسمعيل عن هزبن  
حكيم عن أبيه عن جده قال ابن  
قدامة أن أخاه أوعمه وقال مومل  
أنه قام إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
وهو يخطب فقال جبراني بما أخذوا  
فأعرض عنه مرتين ثم ذكر شيئا  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
خلوا له عن جبرانه لم يذكر مومل  
وهو يخطب

((باب في الوكالة))

منه وقد أخرجه البخاري في الفرائض من طريقه فقال بمكة ولم يذكر الفتح قال الحافظ وقد وجدت  
لابن هبينة مسنداً عند أحمد والبخاري والطبراني والبخاري في التاريخ وابن سعد من حديث عمرو  
ابن القاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة فخلف سعداً امرئاً حيث خرج إلى حنين  
فلما قدم من الجعرانة معتمراً دخل عليه وهو مغلوب فقال يا رسول الله إن لي مالا وإني أودت  
كلالة أفأوصي بما لي الحديث وفيه قلت يا رسول الله أميت أنا بالدار التي خرجت منها ما جراً  
قال إن لا رجوان يرفعك الله حتى ينقض بنا أقواما الحديث فلعل ابن هبينة انتقل ذهنه  
من حديث إلى حديث ويمكن الجمع بين الروايتين بأن ذلك وقع له مرتين مرة عام الفتح ولم يكن  
له وارث من الأولاد أصلاً ومرة عام حجة الوداع وكانت له بنت فقط (من وجع) اسم لكل مرض  
(اشتدني) أي قوى علي وفي رواية أشفيت منه على الموت (فقلت يا رسول الله قد بلغني من الوجع  
ما ترى) أي الغاية (وأنا ذومال) كثير لاق التوبين للكثرة وقد جاء صريحاً في بعض طرقه ذومال  
كثير (ولا يرفق إلا به) قال النووي وغيره معناه لا يرثني من الولد أو من خواص الورثة أو  
من النساء والافق كان لسعد عصبان لأنه من زهرة وكانوا كثيراً قبل معناه لا يرثني من أصحاب  
الفروض أو خصها بالذكور على تقدير لا يرثني ممن أخاف عليه الضياع والجزء إلا به أو ظن أنها  
رثت جميع المال أو استكثر لها نصف التركة قال الحافظ وهذه البنت زعم بعض من أدركناه أن  
اسمها عائشة فإن كان محفووظاً فهي غير عائشة بنت سعد الذي روت هذا الحديث عند البخاري  
في الوصايا والطب وهي تابعة عمرت حتى أدركها مملوك وروى عنها وماتت سنة سبع عشرة ومائة  
لكن لم يذكر أحد من النسابة لسعد ابنة تسمى عائشة غير هذه وذكرها ابن أكرم بناته أم  
الحكم الكبرى وأما بنت شهاب بن عبد الله بن الحرف بن زهرة وذكرها بنات أخرى أمهات من  
من أخوات الإسلام بعد الوفاة النبوية فالظاهر أن البنت هي أم الحكم المذكورة لتقدم تزويج سعد  
بأُمها ولم أر من جوز ذلك وقال في مقدمة الفتح وهم من قال عائشة لأنها أصغر أولاده (فأتصدق  
بثلاثي مائتي) بالتثنية والاستفهام للاستخبار وهكذا رواه الزهري ومثله في رواية عائشة بنت سعد عن  
أبيها في الصحيح وفيه من رواية سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه قلت يا رسول الله أوصي  
بما لي كله وجمع بينهما بأنه سأل أبو له عن الكل ثم عن الثلثين ثم عن النصف ثم عن الثلث وذلك  
مجموع في رواية جرير بن يزيد عن أحمد بن بكر بن مسمار عن النسائي كلاًهما عن عامر بن سعد وكذا  
لهما من طريق محمد بن سعد عن أبيه ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن سعد والمراد  
بالتصدق الوصية وإن احتمل التجيز لاق المخرج متفق فيجعل على التطبيق للجمع بين الروايتين (قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قال) سعد (فقلت فالشطر) بالخفض مطلقاً على ثلثي مائتي أي  
فأتصدق بالنصف وفيه الزمخشري في الفائق بالنصب بفعل مضمر أي اسمي أو أعين الشطر  
ورجح المسهلي في أماليه الجرح قال لأن النصب باختيار أفضل والخفض مردود أي معطوف على  
قوله ثلثي مائتي وروى بالرفع مبتدأ خبره تقديره أتصدق به (قال لا) وفي الصحيح من وجه آخر عن عامر  
عن أبيه قال النصف كثير قلت فالثالث (ثم قال) بعد أن سأل عن الثلث (رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الثلث) بالنصب على الأغراء أو بفعل مضمر نحو عين الثلث وبالرفع خبر مبتدأ محذوف أي  
المشروع الثلث أو مبتدأ محذوف الخبر أي الثلث كاف أو فاعل فعل مضمر أي يكفيك الثلث  
(والثلث كثير) بمثله أي بالنسبة إلى ما دونه ويحتمل أنه مسوق بالنسبة لبيان الجواز بالثلث وإن  
الأولى أن ينقص عنه وهو ما يتدبره الفهم ويحتمل أنه لبيان أن التصديق بالثلث هو الأكمل أي  
كثير أجزؤه وإن معناه كثير غير قليل قال الشافعي وهذا أولى معانيه يعني أن الكثرة أمر نسبي  
وعلى الأول عول ابن عباس فقال لو غرض الناس إلى الربع لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

ثنا حمى ثنا أبي عن ابن اسحق عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يحدث قال أردت الخروج إلى خيبر فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت عليه وقلت له اني أردت الخروج إلى خيبر فقال اذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا فان ابتغى منك آية فضع يديك على رقبته

(( أبواب من القضاء ))

حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا المثني بن سعيد ثنا قتادة عن بشير بن كعب العدوي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دارأتم في طريق فاجعلوه سبعة أذرع \* حدثنا مسدد وابن أبي خلف قالا ثنا سفيان عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استأذن أحدكم أخاه ان يفرز خشبة في جداره فلا يمنعها فتركوا فقال مالي أراكم قد أفرضتم لآلئها بين أكتافكم وهذا حديث ابن أبي خلف وهو أتم \* حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث عن يحيى عن محمد بن يحيى بن حبان عن لوثة عن أبي صرمة قال غير قتيبة في هذا الحديث عن أبي صرمة صاحب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من ضار أخرا لله به ومن شاق شاق الله عليه \* حدثنا سليمان بن داود العمري ثنا حماد ثنا واصل مولى ابن عيينة قال سمعت أبا جعفر محمد بن علي يحدث عن سمرة ابن جندب أنه كانت له عضد من

الثالث والثالث كثير رواه الشيخان وغيرهما وعضد يعني وضاد مجتمعين أي نقص وفي رواية ابن أبي عمير في مسنده كان أحب إلى وللا سماعي كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه قال الثالث والثالث كثير ويؤيده ما في النسائي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد أوصيت بمالي كله قال فماتت كملولك أو من بالعشر فما زال يقول وأقول حتى قال أوص بالثالث والثالث كثير أو كبير يعني بالثلثة أو بالموحدة وكذا وقع في موطأ الترمذي بالشك وكذا في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها قال الحافظ والمخوف في أكثر الروايات بالثلثة اه وبه يعلم تسمي من قال روى بثلثة وبموحدة وكلاهما صحيح لأنه انما جاء عند بعض الرواة بالثالث قال ابن عبد البر هذا الحديث أصل العلماء في قصر الوصية على الثالث لا أصل لهم غيره (انك) بالكسر على الاستئناف وبالفتح بتقدير عرف الجراي لأنك (أن تذر) بفتح الهمزة والذال المحجمة تترك (ورثك) بفتح الميم كورة وأولاد أخيك هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الصحابي وأخوته فعبير بورثة ليدخل البنات وغيرها من يرث لومات اذذاك أو بعد ذلك (أغنياء) بما تترك لهم (خير من ان تذرهم عالة) فقراء جمع عائل وفعله يعيل اذا افتقر (يتكففون الناس) أي يسألونهم بالكفهم يقال تكفف الناس واستكفف اذا بسط كفهم للسؤال أو سأل ما يكف عنه الجوع أو سأل كفا فامن طعام أو المعنى يطلبون الصدقة من أكف الناس ولا ينافي هذا ان قوله وأنا ذومال يؤذن بكثرة فاذا تصدق بثلاثه أو شرطه وأبى ثلثه بين يده وغيرها لا يصيرون عالة لان ذلك خرج على التقدير لان بها المال الكثير انما هو على سبيل التقدير اذ لو تصدق المريض بثلاثه مثلاً ثم طالت حياته ونقص وفي المال فقد تجفف الوصية بالورثة فرد الشارع الامر إلى مني معتدل وهو الثالث وقد روى ان تذر بفتح الهمزة على التعليل وبكسر هاء على الشرطية قال النووي وهما صحيحان وقال القرطبي لا معنى للشرط هنا لانه يصير لا جواب له ويبقى خيراً لرافعه وقال ابن الجوزي سمعناه من رواية الحديث بالكسر وأنكره شيخنا عبد الله بن أحمد يعني ابن الجواب وقال لا يجوز الكسر لانه لا جواب له في الحقيقة خيراً من الفاء وغيرها مما اشترط في الجواب وتعب بانه لا مانع من تقديره وقال ابن مالك جزاء الشرط قوله خير وحذف الفاء جائز كقراءة طاووس وبالسؤالونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير أي فهو خير ومن خص ذلك بالشعر كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها \* فقد بعد عن التحقيق وضيق حيث لا ضيق لانه كثير في الشعر قليل في غيره قال وتفسيره قوله في حديث اللقطة أي في بعض رواياته فان جاء صاحبها والاستماع بها بحذف الفاء وقوله في حديث اللعان البينة والاحد في ظهورك ثم عطف على قوله انك ان تذر ما هو علة للنهي عن الوصية بأكثر من الثالث فقال (وانك ان تنفق نفقة بتغنيها) تطلب (وجه الله) ذاته عز وجل (الا أجرت) بضم الهمزة مبنية للمفعول فهو علة للنهي كأنه قيل لا تفعل لانك ان مت تر كثر ثرك أغنياء وان عشت تصدقت وأنفقت فالأجر حاصل لك في الحالين ونسبه بالنفقة على غيرها من وجوه البر والاحسان (حتى ما تجعل) أي الذي تجعله (في) أي فم (امر أنك) وفي رواية في الصحيح حتى اللقمة ترفعها إلى في امر أنك وقول ابن بطال تجعل بالرفع وما كافة كفت حتى عملها تعقبه في المصابع بأنه لا معنى للتركيب حينئذ ان تأملت بل هي امم موصول وحسن طائفة أي الا أجرت بتلك النفقة حتى بالشئ الذي تجعله في فم امر أنك ولا يرد ان شرط حتى العاطفة على المحرور إعادة الخافض لان ابن مالك قيده بأن لا تمنع من العطف فهو عجت من القوم حتى ينههم ومذهب الكوفيين جواز العطف على الضمير المحفوض بغير إعادة الخافض واختاره ابن مالك لكثرة شواهد نثره ونظمه على انه لو جعل العطف على المنصوب المتقدم أي لن تنفق نفقة حتى الشئ الذي تجعله في في امر أنك لاستقام ولم يرد شي مما تقدم اه ووجه تعلق هذا بالوصية ان



سؤال سعد بن شعير بأنه رغب في كثرة الاجر فلما منعه من الزيادة على الثلث سلاه بأن جميع ما يفعله في ماله من صدقة ناجزة ومن نفقة ولو واجبة يؤجر بها اذا ابتغى بها وجه الله واهله يخص المرأة بالذكور لا سقرار نفقتها دون غيرها قال ابن أبي جرة ويستفاد منه ان اجر الواجب يزاد بالنسبة لان الانفاق على الزوجة واجب وفيه الاجر فاذا نوى به ابتغاء وجه الله ازداد اجره وقال ابن دقيق العيد فيه ان الثواب في الانفاق مشروط بحكمة النية وابتغاء وجه الله تعالى وهذا عسر اذا صار فيه مقتضى الشهوة فان ذلك لا يحصل الغرض من الثواب حتى يبتغى به وجه الله وبتشوق تخليص هذا القصد مما يشوبه قال وقد يكون فيه دليل على ان الواجبات اذا أدبت على قصد أداء الواجب ابتغاء وجه الله أثبت عليها فان قوله حتى ما يجعل لا تخصيص له بغير الواجب ولقطة حتى هنا تقتضي المبالغة في تحصيل الاجر بالنسبة الى المعنى كما يقال جاء الحاج حتى المشاة هذا وقول الزين بن المنير عبر بورثك ولم يقل بذلك مع انه لم يكن له الابنة واحدة لان الوارث حينئذ لم ينفق لان سعد انما قال ذلك بناء على موته من المرض وبقائها بعده حتى ترثه ومن الجائز ان تموت قبله فأجابته صلى الله عليه وسلم بكلام كل مطابق لكل حاله وهو قوله ورثك ولم يخص بنتا من غيرها تعقبه الحافظ بأن قوله ان تذر بنتك ليس متعينا لان ميراثه لم يكن منحصرا فيها قصد كان لا يحبس عتبة بن أبي وقاص أو لاداذ ذلك منهم هاشم بن عتبة الصحابي قتل بصفين فعبر بورثك لتدخل البنت وغيرها ممن برث لومات اذ ذلك أو بعد ذلك قال وقول الفاضل كها في شرح العدة عبر بورثك لانه اطلع على ان سعدا يعيش وبأنيسة أولاد غير البنت فكان كذلك وولده بعد ذلك أربعة بنين لا أعرف أسماءهم قصور شديد فان أسماء هم في رواية هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريق عامر ومصعب ومحمد ثلاثتهم عن أبيهم سعد بن كرم سلم عمر بن سعد في موضع آخر ولما ذكرت الثلاثة في هذا الحديث عند مسلم اقتصر القرطبي عليهم فتعقبه بعض شيوخنا بأن له أربعة ذكور غيرهم عمر و ابراهيم ويحيى وامحق ذكورهم ابن المديني وغيره وفاته ان ابن سعد ذكر له من الذكور غير السبعة أكثر من عشرة وهم عبد الله وعبد الرحمن وعمر و وهراث وصالح وعثمان وامحق الاصغر وعمر الاصغر وعمر بن مصغر وغيرهم وذكر له ثلث عشرة بنتا وكان ابن المديني اقتصر على ذكر من روى الحديث منهم (قال سعد) فقلت يا رسول الله أأخلف) بهمزة الاستفهام ثم همزة مضمومة وفتح اللام المشددة مبنى للمفعول (بعد الصحابي) المنصرفين معك بمكة لاجل مرضي وكانوا يكرهون الإقامة بها لكونهم هاجروا منها وزكوا الله (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك ان تخلف) بعد أصحابك (فعمل عملا صالحا لا زدك به) أي بالعمل (درجة ورفعة) عند الله (ولعلك ان تخلف) بأن يطول عمرك فلا تموت بمكة وفي رواية في الصحيح وعسى الله أن يرفعك أي يطيل عمرك (حتى يتفتح لك اقوام) أي المسلمون بالغنائم بما سيفتح الله على يديك من بلاد الكفر (ويضربك آخرون) وهم المشركون الهالكون على يديك وحينئذ وزعم بن التين ان النفع ما وقع على يديه من الفسوح كالقادسية وغيرها وباضر ما وقع من تأمير ابنه عمر على الجيش الذين قتلوا الحسين ومن معه ورده الحافظ بأنه تكلف بلا ضرورة تحمل على ارادة الضر الحاصل من ولده للمسلمين مع انه وقع منه هو الضر للكفار وأقوى من ذلك ما رواه الطحاوي من طريق كبير بن عبد الله بن الأشج عن أبيه انه سأل عامر بن سعد عن معنى هذا الحديث فقال لما أمر سعد على العراق أتى يقوم اريدوا فاستجابهم قتال بعضهم وامتنع بعضهم فقتلهم فانتفع به من تاب وحصل الضرر للاخريين وهذا من مجزاته صلى الله عليه وسلم واخباره بالغيب فانه عاش حتى فتح العراق وحصل نفع المسلمين به وضر الكفار ومات سنة خمس وخمسين وقيل سنة ثمان وخمسين من الهجرة وهو المشهور فيكون عاش بعد حجة الوداع خسا وأربعين سنة

ثنا المغيرة بن عبد الرحمن حدثني  
 أبي عبد الرحمن بن الحارث عن  
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قضى في السيل المهزور أن يغسل  
 حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الأعلى  
 على الأسفل حدثنا محمود بن خالد  
 أن محمد بن عثمان حدثهم ثنا  
 عبد العزيز بن محمد عن أبي طوالة  
 وعمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي  
 سعيد الخدري قال اختهم إلى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 رجلان في حريم فخلت في حديث  
 أحدهما فأمر بها فذرت  
 فوجدت سبعة أذرع وفي حديث  
 الآخر فوجدت خمسة أذرع فقضى  
 بذلك قال عبد العزيز فأمر  
 بجريده من جريدها فذرت  
 آخر كتاب الاقضية  
 (بسم الله الرحمن الرحيم)  
 (أول كتاب العلم)  
 (الحث على طلب العلم)  
 \* حدثنا مسدد بن مسرهد ثنا  
 عبد الله بن داود سمعت عاصم بن  
 رجاء بن حيوة يحدث عن داود بن  
 جبيل عن كثير بن قيس قال كنت  
 جالساً مع أبي الدرداء في مسجد  
 دمشق فجاءه رجل فقال يا أبا  
 الدرداء اني جئت من مدينة  
 الرسول صلى الله عليه وسلم الحديث  
 بلغني أنك تحدثه عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ما جئت لحاجة  
 قال فاني سمعت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يقول من سلك طريقاً  
 يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً  
 من طرق الجنة وإن الملائكة لتضع  
 أجنحتها رضا الطالب العلم وإن  
 العالم ليستغفر له من في السموات  
 ومن في الأرض والحيات في

(اللهم أمض) بهمة قطع من الأمضاء وهو الإنفاذ أي أتمم (لا تصابي هجرتهم) التي هاجروها من  
 مكة إلى المدينة (ولا تردهم على أعقابهم) بترك هجرتهم ورجوعهم عن مستقيم حالهم قال ابن  
 عبد البر فيه سد الذريعة لأن قوله ذلك لا يتذرع بالمرض أحد لأجل حب الوطن (لكن البائس)  
 بموحدة وهمزة وسين مهملة الذي عليه أثر البؤس أي شدة الفقر والحاجة (سعد بن خولة) بفتح  
 المعجمة واسكان الواو ولا م وتاء تأنيث القرشي العامري وقيل من خلفائهم وقيل من مواليهم  
 وقيل هو فارسي من آل بن حالف بن عامر وشهد بدرا وقال بعضهم في اسمه خولي بكسر اللام وشهد  
 التحية وانتفوا على أنه يسكن الواو وأغرب القابسي فقال بفتحها وفي رواية الصحيح عن سعد بن  
 إبراهيم عن عامر بن سعد قال يرحم الله ابن عفرأ ولا جد والناسي يرحم الله سعد بن عفرأ ثلاث  
 مرات قال الداودي هذا غير محفوظ وقال الدمياطي هو وهم والمعروف ابن خولة قال وأهل الوهم  
 من سعد بن إبراهيم فالزهري أحفظ منه اه وقد وافقه جماعة وقال التيمي يحتمل أن لأمه اسمين  
 خولة وعفرأ قال الحافظ ويحتمل أن أحدهما اسم والآخر لقب أو أحدهما اسم أمه والآخر اسم  
 أبيه أو الآخر اسم جده والآقرب أن عفرأ اسم أمه والآخر اسم أبيه لاختلافهم في أنه خولة أو  
 خولي (برثي) بفتح التحية وسكون الراء وكسر المثلثة يتوابع وتقرن (له) لأجله (رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أن) بفتح الهمزة ولا يصح كسرهما لأنهما شرطية لما يستقبل وهو كان قد (مات بمكة)  
 في حجة الوداع كما في الصحيحين وبه جزم الليث بن سعد في تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب خلافاً لما قال  
 مات في مدة الهدنة مع قريش سنة سبع فتوابع صلى الله عليه وسلم عليه لموته في أرض هاجر منها  
 كما جزم به البخاري وغيره وأنه شهد بدرا خلافاً لما قال لم يهاجر فسبب بؤسه عدم هجرته فأنما بؤسه  
 لأنهم كانوا يكرهون الإقامة في أرض هاجر وأمنها وتركوها مع حبهم فيه والله تعالى فلذا خشى سعد  
 أن يموت بها وتوابع صلى الله عليه وسلم لابن خولة أن مات بها وروى أنه خلف مع ابن أبي وقاص  
 رجلاً وقال إن توفي بمكة فلا تدفنه بها والراء يطلق على التوابع والتعزوت وهذا هو المباح الذي فعله  
 المصطفى ويطلق على ذكر أوصاف الميت الباعثة على تهيج الحزن واللوعة وهذا لا يجوز لما  
 أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم عن عبد الله بن أبي أوفى قال سمى صلى الله عليه وسلم  
 عن المراتي وهو عند ابن أبي شيبة بلفظها نانا نتراني قال ابن عبد البر زعم أهل الحديث أن قوله  
 برثي الخ من كلام الزهري قال الحافظ وكانهم استندوا إلى ما رواه أبو داود الطيالسي عن إبراهيم  
 ابن سعد عن الزهري فإنه فصل ذلك لكن عند البخاري في الدعوات عن موسى بن اسمعيل عن  
 إبراهيم بن سعد البائس سعد بن خولة قال سعد برثي له الخ فهذا صريح في وصله فلا ينبغي الحزم  
 بإدراجه وزاد البخاري في الطب عن عائشة بنت سعد عن أبيها ثم وضع يده على جبهتي ثم مسح وجهي  
 وبطني ثم قال اللهم اشف سعداً وأتم له هجرته قال فهازات أجدر بها ولمسلم قلت فادع الله لي أن  
 يشفيني قال اللهم اشف سعداً ثلاث مرات وفي الحديث استصحب زيارة المريض للامام فمن دونه  
 ويتأكد باشتداد المرض ووضع اليد على جبهته ومسح وجهه والعضو الذي يألمه والفسح له بطول  
 العمر ورجو أن أخبار المريض بشدة مرضه وقوة ألمه إذا لم يقترن بذلك شيء مما يمنع أو يكره من التبرم  
 وعدم الرضا بل لطلب دواء أو دواء وربما استصحب وإن ذلك لا ينافي الاتصاف بالصبر المحمود وإذا  
 جاز ذلك أثناء المرض كان الأخبار به بعد البراءة أجوز وإن أعمال البر والطاعة إذا كان منها  
 ما لا يمكن استندرا كقيام غيره في الثواب والأجر مقامه وربما زاد عليه وذلك أن سعداً خاف أن  
 يموت في الدار التي هاجر منها فيفوت عليه بعض أجر هجرته فأخبره صلى الله عليه وسلم بأنه إن تخلف  
 عن دار هجرته فعمل عملاً صالحاً من حج أو جهاد أو غير ذلك كان له به أجر يعوض ما فاته من الجهة  
 الأخرى والحث على صلاة الرحم والاحسان إلى الأقارب وإن صلتهم أفضل والاتفاق في وجوه



بحقوق المأموال فضل العالم على  
العامة كفضل القمر ليلة البدر  
على سائر النجوم كبرواي العلماء  
ورثة الانبياء واني الانبياء لم يورثوا  
دينارا ولا درهما وورثوا العلم فمن  
أخذه أخذه بحظ وافر \* حدثنا  
محمد بن الوزير بالدمشقي ثنا الوليد  
قال لقيت شعيب بن شيبة فحدثني  
عن عثمان بن أبي سودة عن أبي  
الدرداء يعني عن النبي صلى الله  
عليه وسلم بعناه \* حدثنا أحمد  
ابن يونس ثنا زائدة عن الأعمش  
عن أبي صالح عن أبي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ما من رجل بسلك طريقا  
يطلب فيه علما إلا سهل الله له به  
طريق الجنة ومن أبطأ به سهل الله  
يسرع به نسيه

((باب رواية حديث أهل

الكتاب))

\* حدثنا أحمد بن محمد بن ثابت  
ثنا عبد الرزاق أنا معمر بن  
الزهري أخبرني ابن أبي غسلة  
الأنصاري عن أبيه أنه يثما هو  
جالس عند رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وعنده رجل من اليهود  
مر بجنازة فقال يا محمد هل تتكلم  
هذه الجنازة فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم الله أعلم فقال اليهودي  
إنها تتكلم فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما حدثكم أهل  
الكتاب فلا تصدقوهم ولا  
تكذبوهم وقولوا آمنا بالله ورسوله  
فإن كان باطلا لم تصدقوه وإن كان  
حقا لم تكذبوه \* حدثنا أحمد بن  
يونس ثنا ابن أبي الزناد عن  
أبيه عن خارجة يعني ابن زيد بن  
ثابت قال قال زيد بن ثابت أمرني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم

التخيل لا المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة وقد نسيه على ذلك بأقل الخطوط الدينية العادية  
وهو وضع القيمة في قيم الزوجية إذا لا يكون ذلك غالبا إلا عند الملاعبة والممازحة ومع ذلك فيؤجر  
فأعله إذا قصد به قصد صحيحا فكيف بما فوق ذلك قبل وجواز الوصية بأكثر من الثلث لمن لا وارث  
له لأن مفهوم قوله أن نذر ورثته أغنياء أن من لا وارث له لا يسأل بالوصية بما زاد لأنه لا يترك من  
يخشى عليه الفقر وتعقب بأنه ليس تعليل محض وانما فيه تنبيه على الخط الأنفع ولو كان تعليل  
محضا لا يقتضي جواز الوصية بأكثر من الثلث لمن ورثته أغنياء ولنفذ ذلك عليهم بغير إجازتهم ولا  
قائل به وعلى تقدير أنه تعليل محض فهو للنقص عن الثلث لا للزيادة عليه فكأنه لما شرع الإيصاء  
بالثلث وأنه لا اعتراض فيه على الموصي قال إلا أن الخطاط عنه أولى ولا سيما لمن ترك ورثته  
فقراء وفيه الاستفسار من الحمل إذا احتمل وجوها لأن سعد المانع من الوصية بجميع ماله  
احتمل عنده المنع فيعادونه والجواز فاستفسر عنه والنظر في مصالح الورثة وإن خطاب الشارع  
لواحد يعم من كان بصفته من المكلفين لأطباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وإن كان  
الخطاب انما وقع له بصيغة الأفراد واحتج به من قال بالرد على ذوي الأرحام للحصر في قوله ولا يرثي  
الأبنة في وتعقب بأن المراد من ذوي الفروض كما هو ومن قال بالرد لا يقول بظاهره لأنهم يعطونها  
فرضها ثم يردون عليها الباقي وظاهر الحديث أن ما تراث الجميع ابتداء وأخرجه البخاري في الجنائز  
عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نافع عن جماعة وتابع شيخه الزهري جماعة في الصحابين وغيرهما  
وطرقه كثيرة (مالك في الرجل يوصي بثلث ماله لرجل ويقول غلامي يخدم فلانا ما عاش ثم هو حر)  
بعد موت فلان (فينظر في ذلك فيوجد العبد ثلث مال الميت قال فإن خدeme العبد) وفي نسخة الغلام  
(تقوم ثم يتحصان بحاص الذي أوصى له بالثلث بثلثه ويحاص الذي أوصى له بخدeme العبد بما  
تقوم له من خدeme العبد فيأخذ كل واحد منهم ما من خدeme العبد أو من إجارته إن كانت له إجارة  
بقدر حصته فإذا مات الذي جعلت له خدeme العبد ما عاش حتى العبد) (مالك في الذي  
يوصي في ثلثه فيقول لفلان كذا وكذا ولفلان كذا وكذا يسمى ما لا من ماله فيقول ورثته قد زاد  
على ثلثه فإن الورثة يخبرون بين أن يعطوا أهل الوصايا وصاياهم يأخذوا جميع مال الميت) الباقي  
بعد أعطائهم (وبين أن يسهوا لأهل الوصايا بثلث مال الميت فيسلوا إليهم ثلثه فيكون حقوقهم  
فيه إن أرادوا بالغما بالغ) لأن الورثة كالم يكتنوا الميت من يخص حقوقهم فلا يخصون حصه فاما  
أجازوا فعليه والأدفعوا جميع ماله وهو الثلث وتلقب هذه المسئلة بخلع الثلث ولها صور في الفروع  
((أمر الحامل والمرضى والذي يحضر القتال في أموالهم))

(مالك أحسن ما سمعت في وصية الحامل وفي قضاها في ماله وما يجوز لها أن الحامل كالمرضى  
فإذا كان) (ووجد المرض الخفيف غير الخوف) منه الموت (على صاحبه فإن صاحبه يصنع في ماله  
ما يشاء) كالصحيح (وإذا كان المرض الخوف عليه) الموت منه (لم يجز لصاحبه) شيء (إلا في ثلثه)  
لأن تصرفات المريض إنما هي فيه (قال وكذلك الحامل أول حملها بشر) بكسر فسكون فرح  
(ومرور وليس بمرض ولا خوف لأن الله تعالى قال في كتابه فبشرناها) أي امرأة إبراهيم عليه  
السلام (باصق) تحمل به بعد الكبر وهي ابنة تسع وتسعين سنة ولذا قال التباي ياتي آل الدوانا عجوز  
(ومن وراء) بعد (اصق يعقوب) بن اسحق تعيش إلى أن تراه فجعل أول الحمل بشارة وفرح فليس  
بمرض (وقال) فلما أنشأها (جئت حلا خفيفا) هو النطفة (فرت به) ذهبت وجاءت لنطفته (فلما  
أنقلت) بكبر الوالدة في بطنها واشتقا فأقن يكون بهيمة (دعوا) أي آدم وجواء (الله بهما لن آتيننا)  
ولدا (صالحا) سويا (لنكونن من الشاكرين) لك عليه فسمى أول الحمل خفيفا وآخره ثقيل (قال  
والمرأة الحامل إذا أنقلت لم يجز لها قضاء إلا في ثلثها فأول الأعمام سنة أشهر) وهي مبدأ النقل

فتعلمته كتاب يهود وقال اني والله  
ما آمن يهود على كتابي فتعلمته فلم  
يمر بي الا نصف شهر حتى حدثته  
فكنت أكتب له اذا كتبت وأقرأ  
له اذا كتب اليه

((باب في كتاب العلم))

• حدثنا مسدد وأبو بكر بن أبي  
شيبه قالنا ثنا يحيى عن عبيد الله  
ابن الاخفس عن الوليد بن عبيد  
الله عن يوسف بن ماهك عن عبد  
الله بن عمرو قال كنت أكتب كل  
شيء أحسنه من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أريد حفظه فمضى  
قريش وقالوا أنت تكتب كل شيء  
ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
بشر يتكلم في الغضب والرضا  
فأمسكت عن الكتاب فذكرت  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
فأومأ بأصبعه الى فيه فقال  
اكتب فوالذي نفسي بيده  
ما يخرج منه الا حق • حدثنا  
نصر بن علي أنا أبو أحمد ثنا  
كثير بن زيد عن المطلب بن  
عبد الله بن حنطب قال دخل زيد  
ابن ثابت على معاوية فسأله عن  
حديث فأمر انسايا يكتبه فقال له  
زيد ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أمرنا ان لا نكتب شيئا من  
حديثه فحماه

((باب في التشديد في الكذب على

رسول الله صلى الله عليه وسلم))  
• حدثنا عمرو بن عون أنا وثنا  
مسدد ثنا خالد المعنى عن بيان  
ابن بشر قال مسدد أنا بشر عن  
وبرة بن عبد الرحمن عن عامر بن  
عبد الله بن الزبير عن أبيه قال قلت  
للزبير ما منعك ان تحسب عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كما  
يحديث عنه أصحابه فقال أملا والله

الذي يصيرها كالمريض (قال الله تبارك وتعالى في كتابه والوالدان يرضعن  
(أولادهن حولين) عامين (كاملين) صفة مؤكدة (وقال وحمله وفصاله) من الرضاع (ثلاثون  
شهرا) سنة فأقل مدة الحمل والباقي أكثر مدة الرضاع (فإذا مضت للعامل سنة أشهر من يوم  
جاءت لم يجز لها قضاء) حكم (في مالها الا في الثلث) الى أن تضع (والرجل يحضر القتال اذا زحف  
في الصف للقتال لم يجز له أن يقضي في ماله شيئا الا في الثلث وانه بمنزلة الحامل) لسنة أشهر  
(والمرضى الخوف عليه) الموت (ما كان بذلك الحال) أي مدة كونه بها  
(الوصية للوارث والحيارة))

(سمعت مالك يقول في هذه الآية انها منسوخة قول) بالجريد والرفع أي وهي قول (الله تبارك  
وتعالى) كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت (ان تترك خيرا) أي مالا (الوصية) مرفوع نائب  
فاعل يكتب ومتعلق اذا ان كانت ظرفية ودالا على جوابها ان كانت شرطية وجواب ان فلو وص  
(لوالدين والاقربين) بالمعروف حقا على المتقين (نسخها ما نزل من قسمه القرائن) لانه يشعربانه  
لا يجمع بين الميراث والوصية (في كتاب الله عز وجل) كما قال ابن عباس كان المال للولد وكانت  
الوصية للوالدين والاقربين فتسخ الله من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الانثيين وجعل  
للأبوين لكل واحد منهما السدس وجعل للمرأة الثلث والربع وللزوج الشطر والربع ورواه البخاري  
وابن جرير وهو موقوف لفظا الا انه في تفسيره واخباره كما كان من الحكم قبل نزول القرآن فهو  
في حكم المرفوع بهذا التقدير وقد قال جمهور العلماء كانت الوصية للوالدين والاقربين على ما رآه  
الموصى من المساواة والتفضيل ثم نسخ ذلك بآية القرائن وقيل بحديث لا وصية لوارث وقيل  
بالاجماع على ذلك وان لم يتعين دليله وزعم ابن مريج انهم كانوا مكلفين بالوصية للوالدين والاقربين  
بقدر القريضة التي في علم الله قبل أن ينزلها وشدد امام الحرمين في انكار ذلك عليه وقال طاوس  
وغيره ليست منسوخة بل مخصوصة لان الاقربين أعم من الوارث فكانت الوصية واجبة لجميعهم  
نخص منها من ليس بوارث لآية القرائن والحديث وبقي حق من لا يرث من الاقربين على جاله  
(مالك السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا تجوز وصية لوارث) لما أخرجه أبو داود  
والترمذي وغيرهما عن أبي امامة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته في حجة  
الوداع ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وفي اسناده اسمعيل بن عياش وقد قوى  
حديثه عن الشاميين جماعة منهم أحمد والبخاري وهذا من روايته عن شريح بن مسلم وهو  
شامي ثقة وصرح في روايته بالتصديق عند الترمذي والنسائي وجاء من حديث أنس عند ابن ماجه  
وعلى عند ابن أبي شيبه وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وعن جابر كلاهما عند الدارقطني وقال  
الصواب ارساله ولا يخلو اسناد منها من مقال لكن مجموعها لا يقتضي ان للحديث أصلا بل نسخ  
الشافعي في الام الى ان المتن متواتر فقال وجدنا أهل القبا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم  
بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفصح لا وصية  
لوارث وبأثره عن حفظه عنه ممن لقوه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من  
نقل واحد ونازعه الفخر الرازي في كون هذا الحديث متواترا وعلى تقدير تسليمه فالمشهور من  
مذهبه ان القرآن لا ينسخ بالسنة لكن الجهة في هذا اجماع العلماء على مقتضاه كما صرح به الشافعي  
وغيره وهو قضية نص الموطا والمراد بعدم صحته للوارث عدم اللزوم لان الأكثر على انها موقوفة  
على اجازة الوارث كما قال مالك (الا ان يجزله ذلك ورثة الميت وانه ان أجاز له بعضهم وأبي بعض جاز  
له حق من أجاز منهم ومن أبي أخذ حقه) لان المنع في الأصل لحق الورثة فاذا أجازوه لم يمنع وقد  
روى الدارقطني عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا لا تجوز وصية لوارث الا أن تشاء الورثة ورجاله



لقد كان لي منه وجه ومنزلة ولكي  
سمعتة يقول من كذب على متعمدا  
فلينبأ مقعده من النار  
(باب الكلام في كتاب الله  
بغير علم)

\* حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى  
ثنا يعقوب بن المقرئ ثنا سهل  
ابن مهران ثنا أبو عمران عن  
جندب قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من قال في كتاب الله  
عز وجل برأيه فأصاب فقد أخطأ  
(باب تكرير الحديث)

\* حدثنا عمرو بن مرزوق أنا  
شعبة عن أبي عجيل هاشم بن بلال  
عن سابق بن ناجية عن أبي سلام  
عن رجل خد النبي صلى الله عليه  
وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان إذا حدث حديثا أعاده ثلاث  
مرات

(باب في سرد الحديث)  
\* حدثنا محمد بن منصور الطوسي  
ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري  
عن عروة قال جلس أبو هريرة إلى  
جنب حجرة عائشة رضي الله عنها  
وهي تصلي فجعل يقول أمي يارية  
الحجرة مرتين فلما قضت صلاتها  
قالت ألا تعجب إلى هذا حديثه أن  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يحدث الحديث لو شاء العادان  
يحصيه أحصاه \* حدثنا  
سليمان بن داود المهرى أنا ابن  
وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب  
أن عروة بن الزبير حدثه أن  
عائشة زوج النبي صلى الله عليه  
وسلم قالت ألا يعجبك أبو هريرة  
جاء فجلس إلى جانب حجرتي  
يحدث عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يسميني ذلك وكنت  
أسمع فقام قبل أن أقضي صحبتي ولو

ثقات وإن أعل بأنه قبل أن عطاء هو الخراساني فقد وثقه ابن عبد البر وغيره فهذه الزيادة بحجة  
واضحة على داود والمزني في قولهما أنها باطلة للوارث ولغيره بأزيد من الثالث لو أجازها الورثة  
(وسمعت مالكا يقول في المريض الذي يوصي فبستان وورثته في وصيته وهو مريض ليس له من ماله  
الاثالث) يتصرف فيه (فيأذون له أن يوصي لبعض ورثته أو) لغير وارث (بأكثر من ثلثه أنه ليس  
لهم أن يرجعوا في ذلك) إذا مات من مرضه إلا أن يكون الميراث في عائلته ويخشى من امتناعه قطع  
معروفه عنه لو عاش فله الرجوع (ولو جازاهم ذلك) أي الرجوع (صنع كل وارث ذلك فإذا هلك  
الموصي أخذوا ذلك لأنفسهم ومنعوه الوصية في ثلثه و) منعوه (ما أذن) بالبناء للمجهول (له به في  
ماله قال فاما أن يستأذن وورثته في وصية يوصي بها الوارث في صحته فيأذون له فإن ذلك لا يلزمهم)  
لأنهم أسقطوا قبل الوجوب وقبل جريان سببه (ولو ورثته أن يردوا ذلك أن شاءوا وذلك أن الرجل  
إذا كان صحيحا كان أحق بجميع ماله يصنع فيه ما شاء أن شاء أن يخرج من جميعه خرج) وبين  
الخروج بقوله (يتصدق به أو يعطيه من شاء) فلما لم يكن محبوبا عنه لم يلزمهم أخذوا ما شاءوا  
من أوصى له في الحال بلا استئذان (وإنما يكون استئذانه وورثته جائزا على الورثة إذا أذنا له حين  
يحبب عنه ماله) بسبب المرض القوي (ولا يجوز له شيء إلا في ثلثه وحين هم أحق بثلث ماله منه  
فذلك حين يجوز عليهم أمرهم وما أذنا له به) لكونه بعد جريان السبب فليس من إسقاط الشيء  
قبل وجوبه بلا سبب (فإن سأل) المريض (بعض ورثته أن يهب له ميراثه حين تحضر الوفاة) أي  
أسبابها (فيفعل ثم لا يقضي فيه الهالك شيئا فأنورد) مردود (على من وهبه إلا أن يقول له الميراث  
فلان لبعض ورثته ضعيف قد أحييت أن يهب له ميراثك فأعطاء أباه فإن ذلك جائز إذا سماء الميراث  
له) لأنها هبة لمعين (وإن وهب له ميراثه ثم أنفذ الهالك بعضه وبقى بعض فهو) أي البعض الباقي  
(رد على الذي وهب يرجع إليه ما بقي بعد وفاة الذي أعطيه مالك فحين أوصى بوصية فذكر أنه كان  
قد أعطى بعض ورثته شيئا لم يقبضه) المعطى بالفتح (فأبى الورثة أن يجيزوا ذلك فإن ذلك يرجع إلى  
الورثة ميراثا على كتاب الله تعالى لأن الميراث لم يرد أن يقع شيء من ذلك في ثلثه و) لذلك (لأبصار  
أهل الوصايا في ثلثه شيء من ذلك)

(ما جاء في المؤنث من الرجال ومن أحق بالولد)

نبه بالتعبير بالمؤنث على أنه المراد بالخنث في حديث الباب وهو كافي القهيد من لا أوب له في النساء  
ولا يمتد إلى شيء من أمورهن فيجوز دخوله عليهن فإن فهم معانين من منع دخوله كما منع الخنث  
المذكور في الحديث لأنه حيثئذ ليس ممن قال الله تعالى فيهم غير أولى الأربية من الرجال وقد  
اختلف في معناه اختلافا متعارفا بمعناه يجمعه أنه من لا فهم له ولا همة يتنبه بها إلى أمر النساء ولا  
يشتميهن ولا يستطيع غضبانهن وليس الخنث الذي يعرف فيه الفاحشة خاصة وإنما هو شدة  
التأنيث في الخلقة حتى يشبه المرأة في اللين والكلام والنظرة والنعمة والفعل والعقل سواء كانت  
فيه طامة الفاحشة أم لا (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) هكذا رواه الجمهور عن سلاوة  
سعيد بن أبي مريم عن مالك عن هشام بن أبيه عن أم سلمة أخرجه ابن عبد البر وقال الصواب ما في  
الموطأ ولم يسمعه عروة من أم سلمة وإنما رواه عن بنتها زيب عنها كما رواه ابن عيينة وأبو معاوية  
عن هشام ثم أخرجه من طريقين ورواية ابن عيينة عند البخاري في المغازي ورواية أبي معاوية  
عند مسلم في الاستئذان وله طرق عديدة في الصحيحين وغيرهما كلها عن هشام عن أبيه عن زينب  
عن أم سلمة (إن خنثا) بضم الميم وقع الخلاء المجمة والنوق على الأشهر وكسرها أفصح آخره مثلثة  
وهو من فيه الخنثات أي تكسرولين كالنساء وهو المعروف عندنا اليوم بالمؤنث واسمه هيت كما قال  
ابن جرير عند البخاري وأخرجه ابن جبان عن عائشة بكسر الهاء وسكون التنية ثم فوقه وقبل

أدركته لردت عليه ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لم يكن  
يسرد الحديث مثل سردكم  
(باب التوقي في الفتيا)

\* حدثنا ابراهيم بن موسى الرازي  
ثنا عيسى عن الاوزاعي عن عبد  
الله بن سعد عن الصنابحي عن  
معاوية ان النبي صلى الله عليه  
وسلم نهى عن الغلو طان \* حدثنا  
الحسن بن علي ثنا ابو عبد  
الرحمن المقرئ ثنا سعيد بن  
ابي أيوب عن بكر بن عمرو عن  
مسلم بن يسار ابي عثمان عن ابي  
هريرة قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من أفتى قال وحديثنا  
سليمان بن داود أنا ابن وهب  
حدثني يحيى بن أيوب عن بكر بن  
عمرو عن عمرو بن أبي نعيم عن  
أبي عثمان الطنبذي رضيع  
عبد الملك بن مروان قال سمعت أبا  
هريرة يقول قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من أفتى بغير علم  
كان أمه على من أفتاه زاد سليمان  
المهرى في حديثه ومن أشار على  
أخيه بأمر يعلم ان الرشد في غيره  
فقد خانته وهذا لفظ سليمان

(باب كراهية متع العلم)

\* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا  
حماد أنا علي بن الحكم عن  
عطاء عن أبي هريرة قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلعام  
من نار يوم القيامة

(باب فضل نشر العلم)

\* حدثنا زهير بن حرب وعثمان  
ابن أبي شيبة قال ثنا جرير عن  
الاعمش عن عبد الله بن حبيب الله  
عن سعيد بن جبير عن ابن عباس  
قال قال رسول الله صلى الله عليه

بفتح الهاء وضبطه ابن دوستويه بكسر الهاء وسكون النون وموحدة وزعم ان ما سواه ضعيف قال  
والهيب الا حق وذكر ابن اسحق ان اسمه مانع بفوقية وقيل بنون وفي أن مانع لقب هيت أو عكسه  
أو هما اثنان خلاف وقيل اسمه انه بفتح الهمزة وشذ النون ورجح في الفتح ان اسمه هيت (كان عند  
أم سلمة) هند بنت أبي أمية المخزومي (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) وأخرج أبو يعلى  
وغیره عن الزهري عن عروة عن عائشة ان هيتا كان يدخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم  
وكافوا بعدونه من غير أولى الاربة (فقال لعبد الله بن أبي أمية) المخزومي أني أم سلمة لا يهاو أمه  
عائكة عمته صلى الله عليه وسلم أسلم والنبي صلى الله عليه وسلم ذاهب الى قح مكة فشده وشهد  
حنينا والطائف فاستشهدهم ابيهم أصابه وكان هيت مولى فقال له (ورسول الله صلى الله عليه وسلم  
يسمع يا عبد الله ان قح الله عليكم الطائف غدا) زاد أبو اسامة عن هشام عند البخاري وهو محاصر  
الطائف يومئذ (فأنا أدلك على ابنة غيلان) بفتح الغين المعجمة وسكون القمية ابن سلمة بن معتب  
ابن مالك الثقفي أسلم بعد قح الطائف على عشر نسوة فأمره صلى الله عليه وسلم ان يختار أربعاً  
واسمها بادية موحدة فألف همة فقتية عند الاكثر وقيل بالنون وصوب أبو عمر القمية أسلمت  
وسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستحاضة وتزوجها عبد الرحمن بن عوف فولدت له بركة  
في قول ابن الكلبي (فانها تقبل في أربع) من العكن يضم ففتح جمع عكنة وهي ما انطوى وتثنى من  
لحم البطن معناه (وتدبر ثمان) منها قال مالك والجمهور معناه ان في بطنها أربع عكن ينطف بعضها  
على بعض فاذا أقبلت رؤيت مواضعها بارزة منكسر بعضها على بعض واذا أدبرت كان أطرافها  
عند متقطع جنبها ثمانية ولم يقل ثمانية مع ان واحداً الاطراف مذكر لانه لم يقل ثمانية أطراف  
كما يقال هذا الثوب سبع في ثمان أي شبعة أذرع في ثمانية أشبار فلما لم يذكر الأشبار أنت لتأنيث  
الأذرع التي قبلها أولاً لانه جعل كلاماً من الاطراف عكنة تسوية للجزء بامم الكل قبل وهذا أحسن  
وأما رواية من روى اذا أقبلت قلت تمشي على سنة واذا أدبرت قلت على أربع فكانه يعني ثديها  
ورجليها وطرفي ذلك منها مقبلة ومهجرة وانما نقص اذا أدبرت لان الثديين يحيطان حيث شد وزاد  
الكلبي والواقدي بعد قوله ثمان مع ثغر كالاقصوان ان جلست تثنى وان تكلمت تغت بسين  
رجليها مثل الاناء المكفأ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لقد سلقت النظر فيها يا عبد الله ثم أجلاه  
عن المدينة الى الحبي قال ابن عبد البر قالوا قوله تغت من الغنة لا من الغناء أي تغت في كلامها  
من لينها ورخامة صوتها يقال تغت وتغنى مثل تظن وتظني (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يدخلن هؤلاء) الخشون (عليكم) بالميم في جمع النسوة للتنظيم كقوله

وان شئت حرمت النساء سواكم \* وان شئت لم أطعمن نساء ولا بردا

وقوله \* وكم ذكرتك لو أجرى بكركو \* يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

وفي رواية علي بن النون وفي شرح امالي القالي لابي عبيد البكري كان بالمدينة ثلاثة من الخشون  
يدخلون على النساء فلا يحجبهم هيت وهزم ومانع اه فكانت الإشارة هؤلاء اليهم وذكر عبد الملك  
ابن حبيب عن حبيب كاتب مالك قلت لما لك ان سفيان زاد في حديث ابنة غيلان ان مختاراً يقال له  
هيت فقال مالك صدق وخبره صلى الله عليه وسلم الى الحبي وهو موضع من ذي الحليفة ذات  
الشمال من مسجد هاتل حبيب وقلت لما لك وقال سفيان في الحديث اذا قعدت تثنى واذا تكلمت  
تغتن فقال صدق كذلك هو في الحديث قال ابن عبد البر هذا غير معروف عن مالك ولا سفيان ولم  
يقول في نسق الحديث ان مختاراً عن هيتا انما قاله عن ابن جريج بعد تمام الحديث وأما اذا قعدت  
الخ فلم يقله أحد في حديث هشام ولا يحفظ الا من رواه الواقدي وابن الكلبي فحجب من حبيب  
يحكيه عن سفيان وان مالكاً صدقه فصار رواية عنهما ولم يروه أحد عنهما غير حبيب وهو ضعيف



وسلم تسمعون وينصت منكم وسمع  
 ممن سمع منكم \* حدثنا مسدد  
 ثنا يحيى عن شعبة حدثني عمر  
 ابن سليمان عن ابن ولده عمر بن  
 الخطاب عن عبد الرحمن بن ابان  
 عن أبيه عن زيد بن ثابت قال  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول نصر الله امرأ سمع منا  
 حديثا فحفظه حتى يبلغه قرب  
 حامل فقهه الى من هو أفقه منه ورب  
 حامل فقهه ليس بفقيه \* حدثنا  
 سعيد بن منصور ثنا عبد العزيز  
 ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل  
 يعني ابن سعد عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال والله لان يمدي  
 بهذا رجل واحد خيرا من خير  
 النعم

((باب الحديث عن بني

اسرائيل))

\* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة  
 ثنا علي بن مسهر عن محمد بن  
 عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم حدثوا عن بني اسرائيل ولا  
 حرج \* حدثنا محمد بن المثنى ثنا  
 معاذ حدثني أبي عن قتادة عن  
 أبي حسان عن عبد الله بن عمرو  
 قال كان نبي الله صلى الله عليه وسلم  
 يحدثنا عن بني اسرائيل حتى  
 يصبح ما يقوم الا الى عظم صلاة

((باب في طلب العلم غير الله تعالى))

\* حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا  
 مريج بن عبد النعمان ثنا فليح  
 عن أبي طوالة عبد الله بن عبد  
 الرحمن بن معمر الانصاري عن  
 سعيد بن يسار عن أبي هريرة قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من تعلم علما مما يبتغى به وجه الله  
 عز وجل لا يتعلمه الا يصيب به

من رزق باتفاق لا يكتب حديثه ولا يلتفت اليه وأخرج ابن أبي شيبة عن سعد بن أبي وقاص انه  
 خطب امرأه وهو بمكة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ليت عندي من رآها ومن يخبرني  
 عنها فقال رجل مخنت يدعي هيتا انا انعمنا لك اذا أقبلت قلت غشي على سنة واذا أدبرت قلت غشي  
 على أربع فقال صلى الله عليه وسلم ما أرى هذا الا منكرا ما أراه الا يعرف أمر النساء وكان يدخل  
 على سودة فنهاه أن يدخل عليها فلما قدم المدينة نفاه فكان كذلك حتى أمر عمر فهدف فكان يرخص  
 له يدخل المدينة يوم الجمعة فيتصدق عليه قال ابن وضاح يعني يسأل الناس وهذه المرأة التي  
 خطبها سعد يحتمل انها ابنة غيلان ولم يتزوجها انما تزوجها ابن عوف كما مروى يحتمل انها غيرها وهو  
 ظاهر اختلاف السياق وأخرج المستغفري عن ابن المنكدر ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي هيتا  
 في كلمتين تكلم بها قال عبد الرحمن بن أبي بكر اذا قصت الطائف غدا فاعليكم يا ابنة غيلان فانها  
 تقبل بأربع وتدبر بثمان فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تدخلوا بيوتكم وعند ابن  
 اسحق انه قال لما ولد ابن الوليد ان قصت الطائف فلا تفلتن من ثياب ابنة بنت غيلان فانها تقبل بأربع  
 وتدبر بثمان فقال صلى الله عليه وسلم حين سمع هذا منه الا أرى هذا الخبيث يظن لما سمع ثم قال  
 لنسائه لا يدخلن عليكم فحجب عن بيته صلى الله عليه وسلم وطريق الجمع انه حض كالا من سيده  
 عبد الله بن أبي أمية وخالد وعبد الرحمن بن الصديق عليها ووصفها لهم تلك المحاسن فسمعه  
 المصطفى لما أخبر سيده وابن الصديق وبلغه لما أخبر خالد قال ابن الكلابي ولم يرزل هيت بالمكان  
 الذي نفي اليه حتى ولي أبو بكر فحكم فيه فأبى رده فلما ولي عمر حكم فيه فأبى ثم حكم فيه بعد وقيل انه  
 كبر وضعف واحتاج فأذن له يدخل كل جمعة يسأل ويرجع الى مكانه ونحو هذا من حديث سعد  
 وذكر ابن وهب في جامعه عن سمع أبي معشر قال أمر به صلى الله عليه وسلم فقرب الى عبر جيل  
 بالمدينة عند ذي الحليفة فشفع له ناس من الصحابة فقالوا انه يموت جوعا فأذن له أن يدخل كل جمعة  
 يستطعم ثم يلقى مكانه فلم يرزل هناك حتى مات ويحتمل الجمع بينهما بان الاصل الاذن في دخوله كل جمعة  
 وقع منه صلى الله عليه وسلم بشفاعته الصحابة ثم لما توفي كرم أبو بكر ثم عمر في رده الى المدينة رأسا  
 نظر المن تكلم الى أن تعزيره بالنفي قد استوفى بتلك المدة فامتنع العمران من ذلك لانهم لم يريا نقض  
 فعل المصطفى ولعل عمر زاد في منعه حتى عن يوم الجمعة تقطع طمع من أراد دخاله رأسا الى ان  
 وصف له حاله فأذن له في الدخول يومها فانسب اليه لذلك وان كان أصله منه صلى الله عليه وسلم  
 (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (انه قال سمعت القاسم بن محمد) بن أبي بكر (يقول كانت عند  
 عمر بن الخطاب امرأة من الانصار) هي جيلة بفتح الجيم وكسر الميم بنت ثابت بن أبي الإقح بالقاف  
 واللام والمهملة الانصارية أخت عاصم كان اسمها عاصية فسمهاها النبي صلى الله عليه وسلم جيلة  
 تزوجها عمر سنة سبع (فولدت له عاصم بن عمر بن الخطاب) ولدت في الحياة النبوية ومات صلى الله  
 عليه وسلم وله مستان قاله كاه في الاستيعاب وقال أبو أحمد العسكري ولدت في السادسة فعليه يكون  
 عمر تزوج أمه قبل ذلك وذكر الزبير بن بكار ان عمر تزوجها وانفق عليه شهرا ثم قال حسبك وكان  
 من أحسن الناس خلقا قال ابن سيرين عن رجل حدثه ما رأيت أحدا الا ولا بدان يتكلم ببعض  
 ما لا يريد الا عاصم بن عمر وقال أخوه عبد الله أنا وأخي عاصم لانفتاب الناس وكان طويلا جسيما  
 حتى ان ذراعه يزيد على نحو شبرين وهو جد عمر بن عبد العزيز لأمه (ثم انه فارقها) فتزوجها يزيد  
 ابن جارية بالجيم فولدت له عبد الرحمن (فجاء عمر قباه) بضم القاف والمدمم ذكر (فوجد ابنة عاصمها  
 يلعب بفناء المسجد) أي مسجد قباء وهو ابن أربع سنين كما عند ابن عبد البر وفي تاريخ البخاري ابن  
 ست سنين (فاخذ بعضه فوضعه بين يديه على الدابة فأدركته جدة الغلام) لأمه الشهورس بفتح  
 الشين المهملة وضم الميم وسكون الواو وسين مهملة بنت أبي عامر بن صيفي الانصارية من بني

عمر بن هوف من أول من بايع النبي صلى الله عليه وسلم من نساء الانصار هي وبناتها (فنازعته

يوم القيامة يعني ربحها

((باب في القصاص))

حدثنا محمود بن خالد ثنا أبو

مسهر حدثني عباد بن عباد

الخواص عن يحيى بن أبي عمرو

الشيثاني عن عمرو بن عبد الله

الشيثاني عن عوف بن مالك

الأنصبي قال سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول

لا يقص إلا أميراً أو مأموراً أو مختاراً

حدثنا مسدد ثنا جعفر بن

سليمان عن المعلى بن زياد عن

العلاء بن بشير عن أبي الصديق

الناجي عن أبي سعيد الخدري قال

جلست في عصابة من ضعفاء

المهاجرين وإن بعضهم ليستمر

بعض من العري وقارى يقرأ

علينا أذ جاء رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقام علينا فلما قام

رسول الله صلى الله عليه وسلم

سكت القارى فلم ثم قال ما كنتم

تصنعون قلنا يا رسول الله كان

قارى لنا يقرأ علينا فكاننا نسبح الى

كتاب الله قال فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم الحمد لله الذي جعل

من أمتي من أمرت أن أصبر نفسي

معهم قال فجلس رسول الله صلى

الله عليه وسلم وسطنا ليعدل

بنفسه فبنا ثم قال يسعدكم هكذا

قتلوا وبرزت وجوههم له قال فما

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

هرف منهم أحدا غيري فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم

أبشروا يا معشر صعايلك المهاجرين

بالنور التام يوم القيامة تدخلون

الجنة قبل أغنياء الناس بنصف

يوم وذلك خمسمائة سنة حدثنا

محمد بن المنثري حدثني عبد السلام

عمر بن هوف من أول من بايع النبي صلى الله عليه وسلم من نساء الانصار هي وبناتها (فنازعته

ايام) طلبت أخذه منه فامتنع (حتى أنبا أبابكر الصديق) وهو خليفة (فقال عمر ابني) فأنا أحق

به (وقالت المرأة ابني) فأنا أحق به لأن النساء أعلم بمصالح الصبيان من الرجال (فقال أبو بكر

الصديق خل بينها وبينه فأراجعه عمر الكلام) ونحلى بينهما انقياد اللعق ومات عاصم بالربذة

سنة سبعين عند الواقدي ومن تبعه وقيل سنة ثلاث وسبعين (مالك وهذا الامر الذي أخذه

في ذلك) وهو أن الجدة للام مقدمة في الحضنة على الاب

((العيب في السلعة وضمائها))

(مالك في الرجل يتاع السلعة من الحيوان أو الثياب والعروض فيوجد ذلك البيع غير جائز فيرد

ويؤمر الذي قبض السلعة ان يرد الى صاحبه سلعة قال مالك) فان دخلها زيادة أو نقصان لتغير

سوقها ونحوه (فليس لصاحب السلعة الا قيمتها يوم قبضت منه وليس يوم يرد ذلك اليه) لانه قد

يخالف يوم القبض (وذلك انه ضمها من يوم قبضها) لان ضمان البيع الفاسد بالقبض (فما كان

فيها من نقصان بعد ذلك كان عليه فذلك) أي بسببه (كان غاؤها وزادتها) عطف تفسير (له

وان الرجل يقبض السلعة في زمان هي فيه نافقة) بالقاف راضحة (مرغوب فيها ثم يردّها في زمان

هي فيه ساقطة) بارة كاسدة (لا يردّها أحد فيقبض الرجل السلعة من الرجل فيبيعها بعشرة

دنانير ويمسكها وثمان ذلك) أي العشرة (ثم يردّها وانما ثمانية دينار) لكسادها (فليس له ان يذهب

من مال الرجل بشعة دنانير أو يقبضها منه الرجل فيبيعها بدنانير او يمسكها وانما ثمانية دينار ثم

يردّها وقيمتها يوم يردّها عشرة دنانير فليس على الذي قبضها ان يغرم لصاحبها من ماله تسعة دنانير

انما عليه قيمة ما قبض يوم قبضه) وذلك هو العدل (ومما يبين ذلك ان السارق اذا سرق السلعة

فانما ينظر الى ثمنها يوم يسرقها فان كان يجب فيه القطع) بان بلغ النصاب (كان ذلك عليه وان

استأخر قطعه امان) أي بسبب (سجن يحبس فيه حتى ينظر في شأنه) أيلزمه القطع أم لا (واما ان

يهرب) بضم الراء (السارق ثم يؤخذ بعد ذلك فليس استخار) أي تأخير (قطعه) لواحد من

الامرئين (بالذي يصنع) يسقط (عنه حد قد وجب عليه يوم سرق وان رخصت تلك السلعة بعد

ذلك) مبالغة (ولا بالذي يوجب عليه قطع لم يكن وجب عليه يوم أخذها) لنقص ثمنها عن النصاب

(ان غلت تلك السلعة بعد ذلك) فالعبرة بيوم السرقة

((جامع القضاء وكراهته))

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (ان أبو الدرداء) عومرا بالتصغير وقيل عامر الصحابي الجليل

أول مشاهدته أحدوه هذا منقطع لكن أخرجه الدينوري في المجالسة من وجه آخر عن يحيى بن

سعيد عن عبيد الله بن هبيرة قال (كتب) أبو الدرداء (الى سلمان الفارسي) أبي عبد الله

الرامهرمزي وقيل الاصبهاني ويقال له سلمان الخير أول مشاهدته الخندق (ان هلم الى الارض

المقدسة) زاد الدينوري وأرض الجهاد (فكتب اليه سلمان ان الارض لا تقدرس أحدا) لا تطهره

من ذنوبه ولا ترفع الى أعلى الدرجات (وانما يقدرس الانسان عمله) الصالح في أي مكان (وقد

بلغني انك جعلت طبيبا) أي قاضيا وكان أبو الدرداء جعل قاضيا بالشام وهو أول من ولي القضاء بها

كانه معنى بذلك لانه يبرئ من الامراض المعنوية كما يبرئ المداوي من الحسية واليه يشير قوله

(مداوي فان كنت تبرئ فتعمالك) بكسر النون وقمها والعين مكسورة وبها قرئ أي نعم شيئا

الابراء (وان كنت منطبيا) بموحدين متعاطيا لعلم الطب بدون ابراء (فاحذر ان تقتل انسانا فتدخل

النار) أي تسحق دخولها ان لم يعف عنك (فكان أبو الدرداء اذا قضى بين اثنين ثم أدبرا) وليا (عنه

نظرا اليهما وقال ارجعا الى أعيداعلي قصصكما) لكي أتثبت في الامر (متطيب والله) متعاطي للطب بلا



يعني ابن مطهر ثنا موسى بن  
خلف العمى عن قتادة عن أنس  
ابن مالك قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا أقعد مع قوم  
يذكرون الله تعالى من صلاة الغداة  
حتى تطلع الشمس أحب إلى من  
أن أعتق أربعة من ولد اسمعيل  
ولأن أقعد مع قوم يذكرون الله  
من صلاة العصر إلى أن تغرب  
الشمس أحب إلى من أن أعتق  
أربعة \* حدثنا عثمان بن أبي  
شيبه ثنا حفص بن غياث عن  
الاعمش عن ابراهيم عن عبيدة  
عن عبد الله قال قال لي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اقرأ على سورة  
النساء قال قلت اقرأ عليك وعليك  
أنزل قال اني أحب أن أسمع من  
غيري قال فقرأت عليه حتى إذا  
انتهيت إلى قوله فكيف إذا جئنا  
من كل أمة بشهيد الآية فرفعت  
رأسي فإذا عيناها تمحلتان

آخر كتاب العلم

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((أول كتاب الأثرية))

((باب في تحريم الحجر))

\* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا  
اسماعيل بن ابراهيم ثنا أبو حيان  
حدثني الشعبي عن ابن عمر عن عمر  
قال نزل تحريم الحجر يوم نزل وهي  
من خمسة أشياء من العنب والتمر  
والعسل والحنطة والشعير والحجر  
ما خامر العقل وثلاث وددت أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم  
يفارقنا حتى يهد السافين عهدا  
نتهي إليه الجسد والكلالة  
وأبواب من أبواب الربا \* حدثنا  
عباد بن موسى الخطلي أنا اسمعيل  
يعني ابن جعفر عن ابراهيم عن  
أبي اسحق عن عمرو عن عمرو بن

ابراه (مالك من استعان عبدا بغير إذن سيده في شيء له بال ولمثله اجارة فهو) أي المستعين (ضامن  
لما أصاب العبد أن أصيب العبد بشيء وإن سلم العبد فطلب سيده اجارته لما عمل فذلك لسيده وهو  
الامر عندنا) بد أو الهجرة (مالك في العبد يكون بعضه حرا وبعضه مسترقا) أي رقيقا (أنه يوقف  
ماله بيده وليس له أن يحدث فيه شيئا ولكنه يأكل فيه) ولا بن وضاح منه (ويكتسب بالمعروف) بلا  
سرق (فإذا هلك) مات (فماله الذي بقي له فيه الرق) ولو قل جزؤه (والامر عندنا أن الوالد  
يحاسب ولده بما أنفق عليه من يوم يكون للولد مال) إذا تجب نفقته على ولده الغني عيال (ناضا)  
أي نقدا (كان) المال (أو عرضا أن أراد الوالد ذلك) لأن لم يرد (مالك عن عمر) بضم العين (ابن  
عبد الرحمن) بن عطية (بن دلاف) بفتح الدال مضبوط في النسخ الصحيحة وضبطه بعضهم بضمها  
وآخره فاء (المزني) نسبة إلى مزينة المدني وقد يسقط عطية من نسبه كما هاروي عن أبيه وعن أبي  
امامة في خروج الدابة وعنه مالك وعبيد الله العمري وعبد العزيز بن أبي سلمة وقريش بن حيان  
 وغيرهم وذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحا وكفى برواية مالك عنه توثيقا (عن أبيه) هكذا البعض  
الرواة وبعضهم لم يقل عن أبيه والصواب إثباته قاله ابن الحذاء وقد وصله الدارقطني وابن أبي  
شيبه من طريق عبيد الله بن عمر عن ابن دلاف عن أبيه عن بلال بن الحرث عن عمر (ان رجلا)  
هو الاسيفع (من جهينة) بضم الجيم وقع الهاء قبيلة من قضاة (كان يسبق الحاج فيشترى  
الرواحل) جمع راحلة الناقة الصالحة للرجل (فيغلي) بضم التاء واسكان المعجمة يزيد (بهاثم  
يسرع السير فيسبق الحاج فأفلس) افترق وقل ماله (فرقع أمره إلى عمر بن الخطاب فقال) وفي  
رواية عبد الرزاق قد ار عليه دين حتى أفلس فقام عمر على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال  
لا يغرنكم صيام رجل ولا صلاته ولكن انظروا إلى صدقه إذا حدث وإلى أمانته إذا أوتن وإلى  
ورعه إذا استغنى ثم قال (أما بعد أيها الناس فإن الاسيفع) بضم الهمزة وقع المهملة وبالفاء مصغر  
الجهني أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره (أسيفع جهينة رضى من دينه وأمانته بان يقال سبق  
الحاج) وذلك ليس بدين ولا أمانة والمضى بذلك ذمه تحذير الغيرة وزجره (ألا) بالفتح والتخفيف  
(وأنه قد دان) اشترى إلى أجل مسمى (معرضا) عن قضائه قال الهروي أي اشترى بدين ولم يهزم  
بقضائه (فأصبح قدرين به) بكسر الراء وتحتية ساكنة ونون قال الهروي يعني أحاط بماله الدين  
(فن كان له عليه دين فليأثنا بالغداة نقسم ماله بينهم) أي بين غزواته (وأيكم والدين) أي احذروه  
(فإن أوله هم) أي حزن (وآخره حرب) بفتح الراء وسكونها أخذ مال الإنسان وتركه لأمته له  
(فائدة) أخرج الخطيب البغدادي في كتابه تالي التلخيص عن ابن عمر قال تخرج الدابة من جبل  
جبار في أيام التشريق والناس يعني قال فذلك جاء سابق الحاج بخبر سلامة الناس قال السيوطي  
هذا أصل لقصدوم المبشر عن الحاج وفيه بيان سبب ذلك وأنه كان في زمن عمر بن الخطاب الآن  
المبشر إلا أن يخرج من مكة يوم العيد وحقه أن لا يخرج إلا بعد أيام التشريق لكن خرج ابن  
مردويه في تفسيره عن حذيفة بن أسيد أراه رفعه قال تخرج الدابة من أعظم المساجد حرمه  
فيهم فاهم فعودت بالارض فيهم فاهم كذلك إذ تصدعت قال ابن عيينة فخرج حين يسير الامام  
من جمع وانما جعل سابق الحاج ليخبر الناس ان الدابة لم تخرج فهذا يقتضي ان خروج المبشر يوم  
العيد واقع وموقعه

((ما جاء فيما أفسد العبيد أو جرحوا))

(مالك السنة عندنا في جنابة العبيد أن كل ما أصاب العبد من جرح) بالضم مصدر (جرح) بالفتح  
فعل (به إنسانا أو شئ اختلصه) أخذه بخفية (أو حرسته) فعبلة بمعنى مفعولة أي محروسة  
(احترسها) مراقبها وحرسته الجبل الشاة يدركها الليل قبل رجوعها إلى مأواها فتسرق من الجبل

الخطاب قال لما نزل تحريم الخمر  
قال يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم  
بفساد فأنزلت الآية التي في البقرة  
يسألونك عن الخمر والميسر قل  
فيهما أثم كبير قال فدعى عمر فقرئت  
عليه قال اللهم بين لنا في الخمر بينا  
شفاء فنزلت الآية التي في النساء  
يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة  
وأنتم سكارى فكان منادى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت  
الصلاة ينادى ألا لا يقرب من  
الصلاة سكران فدعى عمر فقرئت  
عليه فقال اللهم بين لنا في الخمر  
بيانا شفاء فنزلت هذه الآية فهل  
أنتم منتهون قال عمر انتهينا وحدثنا  
مسدد ثنا يحيى عن سفيان ثنا  
عطاء بن السائب عن أبي عبد  
الرحمن السلمي عن علي عليه  
السلام أن رجلا من الأنصار دعاه  
وعبد الرحمن بن عوف فسقاها  
قبل أن تحرم الخمر فأمهم علي في  
المغرب فقرأ قل يا أيها الكافرون  
نخلط فيها فنزلت لا تقربوا الصلاة  
وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون  
وحدثنا أحمد بن محمد المروزي  
ثنا علي بن حسين عن أبيه عن  
يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن  
عباس يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا  
الصلاة وأنتم سكارى ويسألونك  
عن الخمر والميسر قل فيهما أثم كبير  
ومنافع للناس نسختها في المائة  
انما الخمر والميسر والانصاب الآية  
حدثنا سليمان بن حرب ثنا  
جماد عن ثابت عن أنس قال كنت  
ساقى القوم حيث حرمت الخمر في  
منزل أبي طلحة وما شربنا يومئذ  
إلا الفضخ فدخل علينا رجل  
فقال ان الخمر قد حرمت ونادى  
منادى رسول الله صلى الله عليه

فلا قطع فيها لان الجبل ليس بحوز (أو غير معلق جده) قطعه (أو أفسده) وان لم يجده (أو سرقه  
مرفها لا قطع عليه فيها) لفقد شرطه (ان ذلك في رقبه العبد لا تعدو ذلك الرقبه قل ذلك أو أكثر)  
عن قيمة رقبته (فان شاء سيده أن يعطى قيمة ما أخذ غلامه أو أفسد أو عقل) أي دية (ما جرح  
أعطاه وأمسك غلامه وان شاء أن يسلمه أسلمه وليس عليه شيء غير ذلك فسيده في ذلك بالخيار)  
بين فدائه وإسلامه

### ((ما يجوز من التحلل))

(مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عثمان بن عفان قال من فحل) أعطى (ولده  
صغيرا لم يبلغ أن يحوز فحله) بكسر الذوق وضعها (فأعلن ذلك له) أظهره (وأشهد عليها) أي  
التحلة (فهي جائزة وان وليها أبوه) له وظاهره ولو نقد الكفن (قال مالك الأمر عندنا أن من فحل  
ابن له صغيرا ذهباً أو ورقاً) فضة (ثم هلك) مات الابن (وهو يليه أنه لا شيء للابن من ذلك إلا أن  
يكون) الاب (عزها بعينها أو دفعها إلى رجل وضعها لابنه عند ذلك الرجل فان فعل ذلك فهو جائز  
للابن) تمام ملكه

### ((كتاب العتق والولاء))

العتق بكسر الميم ملة إزالة الملك يقال عتق عتق عتقا بكسر أوله وتفتح وعتاقا وعتاقه قال  
الزهري مشتق من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق الفرج إذا طار لان الرقيق يتخلص بالعتق  
ويذهب حيث شاء

### بسم الله الرحمن الرحيم من أعتق مملوكا في مملوك

إشارة إلى أن لفظ عبد في حديث الباب المراد به المملوك ذكرنا أو أنثى وهو تبيين لطيف ترجم به  
لان في بعض طرق الحديث بلفظ مملوك وقد أسلفت غير مرة أنه تارة يقدّم الترجمة بكتاب لانه  
يجعلها كالعنوان فيجعل البسملة مبدأ المقصود وتارة يقدم البسملة على كتاب تفننا (مالك عن نافع  
عن عبد الله بن عمر) رضى الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق) يحتمل أن  
من شرطية أو موصولة وعلى التقديرين فهي من صيغ العموم فتتناول كل من يلزمه عتقه وهو  
الحرة المسلم المكاف لا صبي ومجنون وعبد لم يأذن له سيده فان أذن أو أمضاه لزمه وقوم عليه ولا  
كافر لان العتق قرينة وليس من أهلها ولانه ليس بمخاطب بالفروع على الصحيح كذا قاله الأبي  
(ثمركا) بكسر المجمة وسكون الراء وفي رواية أيوب عن نافع شعبة صاعجمه مكسورة وقاف ساكنة  
ومهملة وفي أخرى عن أيوب أيضا وكلاهما في البخاري عن نافع نصيبا والكل بمعنى والشرك في  
الاصل مصدر اطلق على متعلقه وهو العبد المشترك ولا بد من اضماع جزأ مشتركهما أشبه لان  
المشترك هو الجملة (له في عبد) قال الفرطبي العبد لغة المملوك الذي كروا مؤنثه أمة من غير لفظه  
ومع عبدة والمراد به هنا الجنس كقوله تعالى لا آتى الرحمن عبدا فانه يتناول الذكروا لا أنثى قطعا  
أو الحاقا لا أنثى به لعدم الفارق قال عياض وغلط ابن راهويه فقال لا تقويم في عتق الاناث وقوفامع  
لفظ عبد وأنكره عليه حذاق أهل الاصول لان الأمة في معنى العبد فهو من القياس في معنى  
الاصل والقياس في معنى الاصل كالمقصود عليه اه وقد أخرجه مسدد في مسنده من طريق  
عبد الله ومن طريق جويرية بن أسماء كلاهما عن نافع بلفظ من أعتق مملوكا وهو يشمل  
الانثى نصا وأصرح من ذلك ما رواه الدارقطني عن الزهري عن نافع عن ابن عمر من كان له شريك  
في عبد أو أمة (في كان له مال) هو ما يقول والمراد به هنا ما يبيع نصيب الشريك ويبيع عليه في ذلك  
ما يبيع على المفلس قاله عياض وفي رواية ما باللام أي شيء (يلغ عن العبد) أي عن بقيته لانه



وسلم قلنا هذا من ادعى رسول الله

صلى الله عليه وسلم

((باب الغنم بعصر للضم))

حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
وكيع بن الجراح عن عبد العزيز  
ابن عمر عن أبي علقمة مولاهم  
وعبد الرحمن بن عبد الله الغافني  
انهما سمعا ابن عمر يقول قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لعن الله  
الخمر وشاربها وساقيها وبائعها  
ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها  
وحاملها والحاملة اليه

((باب في الخمر تخمّل))

حدثنا زهير بن حرب ثنا وكيع  
عن سفيان عن السدي عن أبي  
هيرة عن أنس بن مالك ان أبا طلحة  
سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن  
أيتام وورثوا خمر قال أهرقها قال  
أفلا جعلها خلاقا لا

((باب الخمر مما هو))

حدثنا الحسن بن علي ثنا يحيى  
ابن آدم ثنا اسرائيل عن ابراهيم  
ابن مهاجر عن الشعبي عن النعمان  
ابن بشير قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان من الغنم خمر  
وان من الخمر خمر وان من العسل  
خمر وان من البر خمر وان من  
الشعير خمر حدثنا مالك بن عبد  
الواحد ثنا معمر قال قرأت على  
الفضيل عن أبي حريز ان عامرا  
حدثه ان النعمان بن بشير قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يقول ان الخمر من العصير  
والزبيب والتمر والحنطة والشعير  
والذرة وانى أنها كم عن كل مسكر  
حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا  
أبان حدثني يحيى عن أبي كثير عن  
أبي هريرة ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال الخمر من هاتين

موسر بحصته والمراد قيمته لان الثمن ما اشترى به واللازم هنا القيمة لا الثمن وقد بين المراد في رواية  
النسائي عن عبيد الله وعمر بن نافع ومحمد بن يحيى عن نافع عن ابن عمر بلفظ وله مال يبلغ قيمة  
انصباؤه شركائه فانه يضمن ان شركائه انصباؤهم ويعتق العبد (قوم) بضم القاف وكسر الواو ثقبه  
(عليه قيمة العبد) بأن لا يراد على قيمته ولا ينقص عنها زاد في رواية لمسلم والنسائي لا وكس ولا  
شطط بفتح الواو وسكون الكاف ومهملة أى نقص وشطط بمجمة ثم مهملة والفتح أى جور وورفع  
في رواية الشافعي والحميدي عن سفيان عن عمرو عن سالم عن أبيه فانه يقوم عليه بأعلى القيمة أو  
قيمة عدل وهو شئ من سفيان وقد رواه أكثر أصحابه عنه بلفظ قوم عليه قيمة عدل وهو الصواب  
والتقييد بقوله يبلغ يخرج ما اذا كان له مال لا يبلغ قيمة النصب فظاهره انه في هذه الصورة لا يقوم  
عليه مطلقا لكن الأصح عند الشافعية وهو مذهب مالك أنه يسرى الى القدر الذي هو موسر به  
تنفيذ المعتق بحسب الامكان قاله الحافظ (فاعطى) بالبناء للفاعل (شركائه) بالنصب هكذا رواه  
الاكثر ولبعضهم بناء أعطى للجهول ورفع شركاؤه (حصصهم) أى قيمة حصصهم فان كان  
الشريك واحدا أعطاها جميع الباقي اتفاقا ولو كان مشتركين ثلاثة فاعتق أحدهم حصته وهي  
الثلث والثاني حصته وهي السدس في تقويم نصيب صاحب النصف بالسوية لتساويهم في  
الاتلاف ولانه لو انفرد لقوم عليه قل نصيبه أو أكثر أو يقوم على قدر الحصص قولان الجمهور على  
الثاني وهو المشهور ومذهب المدونة قال القرطبي وظاهره أنه يقوم كاملا لا اعتق فيه وهو معروف  
المذهب وقيل يقوم على ان بعضه حر والاول أصح لان سبب التقويم جناية المعتق بتفويته نصيب  
شريكه فيقوم على ما كان عليه يوم الجناية كالحكم في سائر الجنايات المقومة قال عياض ولان  
المعتق كان قادرا على أن يدعو شريكه ليبيع جميعه فيحصل له نصف جميع الثمن فلما منعه هذا  
ضمنه مامنه منه (وعتق) بفتح العين (عليه العبد) بعد اعطاء القيمة على ظاهره فلو اعتق  
الشريك قبل أخذ القيمة فقد عتقه على المشهور (والا) أى وان لم يكن له مال (فقد عتق منه  
ما عتق) بفتح العين في الاول ويجوز الفتح والضم في الثاني كذا قال الدراوردي ورده ابن التين بأنه لم  
يقله غيره وانما يقال عتق بالفتح واعتق بضم الهمزة ولا يعرف عتق بضم أوله لان الفعل لازم غير  
متعد اه ثم هذا من لفظه صلى الله عليه وسلم فانه لم يختلف عن مالك في وصلها وكذا عن عبيد  
الله بن عمرو ان اختلاف عليه في اثباتها وحذفها وزعم ابن وضاح وجاعة أنه مدرج من قول نافع  
تعلقا بما في البخاري عن أيوب قال نافع والاف قد عتق منه ما عتق قال أيوب لا أدري انى قاله نافع  
أو نى في الحديث قال الحافظ هذا شئ من أيوب في هذه الزيادة المتعلقة بحكم المعسر هل هي  
موصولة مرفوعة أو مدرجة مقطوعة وقد رواه عبد الوهاب عن أيوب فقال ورعا قال وان لم يكن  
له مال فقد عتق منه ما عتق ورعا لم يقله وأكرهني أنه شئ يقوله نافع من قبله أخرجه النسائي  
ورافق أيوب على الشئ يحيى بن سعيد عن نافع عند مسلم والنسائي ورواهما من وجه آخر عن يحيى  
فخرهما عن نافع أدرجها وجرم مسلم بأن أيوب ويحيى شيكا والذين أثبتوها حفاظ فلم يختلف  
عن مالك في وصلها ولا عن عبيد الله بن عمرو ان اختلاف عليه في اثباتها وحذفها فاثبتها عنه  
كثيرون ولم يذكروا غيرها آخرون أى والجهة فيمن ذكر لافين تركوا أثبتوها أيضا جرير بن حازم عند  
البخاري واسمعيل بن أمية عند الدارقطني ورجح الأئمة رواية من أثبتها مرفوعة قال الشافعي  
لا أحسب عالما بالحديث يشك في أن مالكاً أحفظ لحديث نافع من أيوب لانه كان ألزم له منه حتى  
ولو استويا فشكل أحدهما في شئ لم يشك فيه صاحبه كانت الجهة مع من لم يشك ويؤيده قول  
عثمان الدارمي قلت لابن معين مالك في نافع أحب اليك أو أيوب قال مالك اه وتضمن الحديث أنه  
لا بد من نفوذ عتق نصيب المعتق قال عياض ولا خلاف فيه بين فقهاء الامصار والاماروي عن

((باب النهي عن المسكر))

حدثنا سليمان بن داود ومحمد بن عيسى في آخرين قالوا ثنا حماد يعني ابن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر خمر وكل مسكر حرام ومن مات وهو يشرب الخمر يد منها لم يشربها في الآخرة \* حدثنا محمد بن رافع النيسابوري ثنا إبراهيم بن عمر الصنعاني قال سمعت النعمان يقول عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل شجر خمر وكل مسكر حرام ومن شرب مسكرا بخت صلاته أربعين صباحا فان تاب تاب الله عليه فان عاد الرابعة كان حقا على الله ان يسقيه من طينه الخبال قيل وما طينه الخبال يا رسول الله قال صديد أهل النار ومن سقاها صبغرا لا يعرف حلاله من حرامه كان حقا على الله ان يسقيه من طينه الخبال \* حدثنا قتيبة ثنا اسمعيل يعني ابن جعفر عن داود بن بكر بن أبي الفرات عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أسكر كثيره فقليله حرام \* حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل شراب أسكر فهو حرام قرأت على يزيد بن عبد ربه الجرجسي حدثكم محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري بهذا الحديث بإسناده زاد والبتع نبيذ العسل كان أهل اليمن يشربونه

ربيعه من إبطاله موسرا أو معسرا وهو قول لا أصل له قال القرطبي وكأنه راعى حق الشرب لما يدخل عليه من الضرر بحرية الشقص وهو قياس فاسد الوضع لانه في محل النص ثم يلزمه أن يبطل حكم الحديث أصلا لانه مخالف للقياس لما فيه من إخراج ملك الانسان جبراعليه وقال الحافظ كان ربيعته لم يثبت عنده الحديث قال وفيه حجة على قول ابن سيرين يعتق كله ويكون نصيب من لم يعتق في بيت المال انصر يجه بالتقويم على المعتق وعلى قول أبي حنيفة بخير الشربين أن يقوم نصيبه أو يستسعى العبد في نصيب الشربين ويقال انه لم يسبق الى ذلك ولم يوافق أحد حتى ولا أصحابه قال ابن عبد البر لا خلاف ان التقويم لا يكون الا على الموسر ثم اختلف في وقت العتق فقال الجمهور والشافعي في الأصح وبعض المالكية يعتق في الحال حتى لو أعتق الشربين نصيبه كان لغواو يغرم المعتق حصة نصيبه بالتقويم لرواية أيوب عن نافع عند البخاري من أعتق نصيبا وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتيق والنسائي وابن حبان وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ من أعتق عبدا وله فيه شركاء وله فيه وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته اهـ وتعقب بأنه احتجاج لا يصح لان روايات الحديث وان كثرت ألفاظها فالحديث واحد والجمع بينهما ما برد المطلق الى المقيد أولى من الترجيح فيقيد بقوله فهو عتيق أو فهو حر بما اذا دفع القيمة لشريكه الحديث الباب الظاهر في ذلك وهو المثلث وهو عن مالك وأحمد قول الشافعي وان كانت الواو لا تقتضي ترتيبا لكنهما في سياق الاخبار بالاحكام ظاهرة فيه وقد استدلل من قال بوجوب الترتيب في الوضوء بالآية مع انه ابالوا وروى هذه رواية في البخاري قوم عليه ثم عتق وان أجاز المخالف بأنه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على أداء القيمة لان التقويم يفيد معرفة القيمة وأما الدفع فقد رزأه على ذلك وهو مردود بان جعل العتق متراخيا عن التقويم صريح في أنه لا يعتق في الحال كما قالوا فلو بادر الشربين بعتقه قبل أن يعطيه نفذ كما قلنا ويقويه ان الغرض من التكميل وجبر مالك البعض على أخذ القيمة انما هو تكميم العتق فاذا طلع به نفذ على الأصل من تصرف الشخص في ملكه وفيه رد على من يرى استسعاء العبد وكال عتقه بكل حال لانه انما أوجب عتق ما عتق ورد ما سواه وأما خبر العيصين عن أبي هريرة فهو فوعا من أعتق شقصا له في عبيد فخلاصه في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه فاجبت عنه بأن قوله فان لم يكن له الخ مدرج من قول قتادة كما بين ذلك في روايات أخرى به جزم جمع من الحفاظ حتى بالغ ابن العربي فقال اتفقوا على ان ذكر الاستسعاء ليس من قوله صلى الله عليه وسلم وانما هو قول قتادة وأبي ذلك آخرون منهم البخاري ومسلم فصح كون الجميع مرفوعا وفي ذلك كلام طويل وحديث الباب أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن نافع الليث بن سعد وجري بن حازم وأيوب وعبد الله بن يحيى بن سعيد واسمعيل بن أمية وأبو اسامة وابن أبي ذئب كاهم عن مسلم قال لا كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر بن عبد الله بن عيسى بن رافع عن عائشة رضي الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع فقال كل شراب أسكر فهو حرام قرأت على يزيد بن عبد ربه الجرجسي حدثكم محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري بهذا الحديث بإسناده زاد والبتع نبيذ العسل كان أهل اليمن يشربونه



قال أبو داود سمعت أبا عبد بن حنبل يقول لا إله إلا الله ما كان أثبت ما كان فيهم مثله يعني في أهل حص يعني الجرحسي حدثنا هناد ثنا عبدة عن محمد يعني ابن اسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله البرقي عن ديلم الحميري قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنا بأرض باردة نعالج فيها عملاً شديداً وأنا نتخذ شراباً من هذا القمح نتقوى به على أعمالنا وعلى برد بلادنا قال هل يسكر قلت نعم قال فاجتنبوه قال قلت فإن الناس غير تاركيه قال فإن لم يتركوه فقاتلوهم حدثنا وهيب بن ببيعة عن خالد عن عاصم بن كليب عن أبي بردة عن أبي موسى قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن شراب من العسل فقال ذاك البتع قلت وينتبدون من الشعير والذرة فقال ذاك المزرم قال اخبر قومك أن كل مسكر حرام حدثنا موسى بن أمجبل ثنا حماد عن محمد بن اسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن الوليد بن عبدة عن عبد الله بن عمرو أن نبي الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخمر والميسر والنكوبة والغبراء وقال كل مسكر حرام حدثنا سعيد بن منصور ثنا أبو شهاب عبد رب بن نافع عن الحسن بن عمرو القعني عن الحكم بن عتيبة عن شهر بن حوشب عن أم سلمة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر ومفتري حدثنا مسدد وموسى بن اسمعيل قال ثنا مهدي يعني ابن ميمون ثنا أبو عثمان قال ثنا موسى بن عمرو بن مسلم الأنصاري

ما بقي من العبد على قوم آخرين ليس هم ابتداء العتق ولا أثبتوها أي العتاق التي عبر بها أولاً فلذا أنت (ولا إله إلا الله ولا إله إلا الله) وأما ما صنع ذلك الميت هو الذي أعتق وأثبت (بالبناء للمفعول) (الولاية) بالسنة (فلا يحمل ذلك في مل غيره) وواقفه الجمهور ووجههم مع مفهوم الحديث أن السراية على خلاف القياس فيخص بمورد النص ولأن التقريم سيئله غرامة المتلفات فيقتضي التخصيص بصدد أمر يجعل اتلافاً (إلا أن يوصى بأن يعتق ما بقي منه في ماله وإن ذلك لازم لشركائه وورثته وليس لشركائه أن يأبوا ذلك عليه وهو في ثلث مال الميت لأنه ليس على ورثته في ذلك ضرر) لأنه لم ينفذ عتقه وهو الثلث وحاصله تخصيص التكميل في الحديث بحياة المعتق للبعض أو إيصائه بذلك بعد موته أماناً أو وصى يعتق البعض فلا يكمل للوجبة الوجبة الذي قاله (ولو أعتق رجل ثلث عبده وهو مريض فبعت عتقه أعتق عليه كله في ثلثه وذلك أنه ليس بمنزلة الرجل يعتق ثلث عبده) أي يوصى بعتقه (بعد موته لأن الذي يعتق ثلث عبده بعد موته لو عاش رجع فيه) لأن له الرجوع في الوصية (ولم ينفذ عتقه وأن العبد الذي يبت سيده عتق ثلثه في مرضه يعتق عليه كله إن عاش) أي صح من مرضه دون نظر لثلث (وإن مات أعتق عليه في ثلثه وذلك أن أمر الميت جائز في ثلثه كما أن أمر الحي جائز في ماله كله) لعدم الحجر عليه

((الشرط في العتق))

(مالك من أعتق عبداً له فبعت عتقه) أي تجزئه (حتى تجوز شهادته وتم حرمة ويثبت ميراثه) فليس لسيده أن يشترط عليه مثل ما يشترط على عبده من مال أو خدمته ولا يحمل عليه شيئاً من الرق) أي لا يجزئ به على شيء من أحكامه (لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق) ناجزاً أو معلقاً على شيء وجد عند الجمهور (مركباً) أي شقفاً أي نصيباً له (في عبد) أي رقيق ذكر أو أنثى (قوم) بالبناء للمفعول (قيمة العدل) فلا يراد على قيمته ولا ينقص (فأعطى شركاءه حصصهم) أي قيمتها (وعتق عليه) العبد بعد الإعطاء بالحكم على أصح الروايتين عن الإمام كأيديله لفظ قوم وظاهره العموم في كل من أعتق لكنه مخصوص باتفاق فلا يصح من مجنون ولا مجبور عليه بسفه وفي المجبور عليه بفاس والعبد والمرضى مرض الموت والكافر تفاصيل بحسب ما يظهر لهم من أدلة التخصيص ونخرج بقوله أعتق ما إذا أعتق عليه بأن ورث بعض من يعتق عليه بقرابة فلا سراية عند الجمهور وعن أحمد رواية بالسراية (قال مالك فهو إذا كان له العبد خالصاً) أي لا ميراث له فيه (أحق باستكمال عتاقه) إذا أعتق بعضه (ولا يخطأها بشيء من الرق) لأنه إذا ألزمه تكميله بدفع قيمته لشركائه فأولى إذا كان له كله وأعتق بعضه

((من أعتق رقيقاً لا يملك ما لا غيرهم))

(مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (وعن غيره واحد) كلهم (عن الحسن بن أبي الحسن البصري) واسم أبيه يسار بضم السين ومهملة الأنصاري مولا هم الثقة الفقيه الفاضل المشهور وكان يرسل كثيراً ويذكر أن يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيجوز ويقول حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا أو خطبوا بالبصرة مائة سنة وعشروا مائة وقد قارب التسعين (وعن محمد بن سيرين) الأنصاري أبي بكر بن أبي عمرة البصري ثقة ثبت طاب كبير القدر كان لا يرى الروايات بالمعنى ومات سنة ثمان مائة عام موت الحسن وهما تابعيان فهو مرسل وصله النسائي من طريق قتادة وجند الطويل ومالك بن حرب ثلاثتهم عن الحسن عن عمران بن حصين وابن عبد البر من طريق يزيد بن إبراهيم عن الحسن وابن سيرين عن عمران ومسلم من طريق هشام بن حسان وأبو داود من طريق أيوب ويحيى بن عتيق ثلاثتهم عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين (أن رجلاً) من الأنصار كافي مسلم وأبي داود (في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق عبيداً له

عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق فل الكفر حرام

((باب في الداذي))

حدثنا أحمد بن حنبل ثنا زيد بن الخطاب ثنا معاوية بن صالح عن حاتم بن حريث عن مالك بن أبي هريرة قال دخل علينا عبد الرحمن بن غنم فتذاكرنا الطلاء فقال حدثني أبو مالك الأشعري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس من ناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها

((باب في الإوعية))

حدثنا مسدد ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا منصور بن حبان عن سعيد بن جبير عن ابن عمر وابن عباس قالان شهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الدباء والخنزير والمرق والنخير \* حدثنا موسى بن اسماعيل ومسلم بن إبراهيم المعنى قالان ثنا جابر عن علي بن أبي حكيم عن سعيد بن جبير قال سمعت عبد الله بن عمر يقول حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيذ الجرجة قلت علي ابن عباس قلت أما سمع ما يقول ابن عمر قال وما ذاك قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيذ الجرجة قلت ما الجرجة قال كل شئ يصنع من مدر \* حدثنا سليمان بن حرب ومحمد بن عبيد قالان ثنا حماد بن عسدد ثنا عباد بن عباد عن أبي حمزة قال سمعت ابن عباس يقول وقال مسدد عن ابن عباس وهذا حديث سليمان بن عسدد وقد عبيد القيس على رسول الله صلى الله

سنة عند موته) زاد في رواية لمسلم وأبي داود ولم يكن له مال غيرهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قولاشديد أو فسر في رواية أخرى وهي لو علمت ذلك ما صليت عليه فدعاهم (فأسهم) أي أقرع (رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فاعتق ثلث تلك العبيد) ولمسلم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم اثلاثاً ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة وبه اخرج من أبطال الاستسعاء لانه لو كان مشروعاً لجز من كل واحد منهم عتق ثلثه وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته لورثته الميت وأجاب من أثبتته بأنها واقعة عين فيحتمل أنها قبل مشروع عية الاستسعاء وباحتمال أنه مشروع إلا في هذه الصورة وهي ما إذا أعتق جميع ما ليس له عتقه (قال مالك فبلغني أنه لم يكن لذلك الرجل مال غيرهم) ومعلوم أن بلاغه صحيح وقد رواه مسلم وأبو داود في حديث عمران كاري (مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رجلاً في إمارة أبا) بفتح الهمزة والموحدة فألفقون (ابن عثمان) بن عفان على المدينة (أعتق رقيقاً له كلهم ولم يكن له مال غيرهم فأمر أبا بن عثمان بتلك الرقيق فقسمت اثلاثاً ثم أسهم) أي أقرع (على أيهم يخرج سهم الميت فبعثون فوق السهم على أحد الاثلاث فعتق الثلث الذي وقع عليه السهم) ورق الثلثان عملاً بالحديث وفائدة ذكر هذا عقبه مع أن الحجة به بيان اتصال العمل به فلا يتطرق احتمال نسخه

((مال العبد إذا عتق))

(مالك عن ابن شهاب أنه سمعه يقول مضت السنة أن العبد إذا أعتق) بفتح الهمزة والقوية ونضم الهمزة وكسر القوية لانه يبنى للمفعول إذا كان فيه همزة التعدي (تبعه ماله) إلا أن يستثنيه السيد قبل أن يعتقه قال أبو عمر قالوا لم يكن أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري (قال مالك ومما بين ذلك) وأبدل من هذه الإشارة قوله (أن العبد إذا أعتق تبعه ماله) كما قاله ابن شهاب (وان المكاتب إذا كوتب تبعه ماله وان لم يشترطه) لانه أحرز نفسه وماله بالكتابة (وذلك أن عقد الكتابة هو عقد الولاء إذا تم ذلك) بإداء الكتابة (وليس مال العبد والمكاتب بمنزلة ما كان لهما من ولداً أو أولادهما بمنزلة رقابهما) أي ذواتهما (ليسوا بمنزلة أموالهما لأن السنة التي لا اختلاف فيها أن العبد إذا عتق تبعه ماله ولم يتبعه ولده وان المكاتب إذا كوتب تبعه ماله ولم يتبعه ولده) لأن الأولاد ذوات كالأباء فلا يدخلون في الكتابة ولا العتق للأباء (ومما بين ذلك أيضاً أن العبد والمكاتب إذا أفلسا أخذت أموالهما وأمهات أولادهما ولم تؤخذ أولادهما لأنهم ليسوا بأموال لهما) بل لسا داتهما (ومما بين ذلك أيضاً أن العبد إذا بيع واشترط الذي ابتاعه ماله لم يدخل ولده في ماله) بل هو لبيده (ومما بين ذلك أيضاً أن العبد إذا جرح) إنساناً (أخذ هو وماله) في جنايته ولم يؤخذ ولده (ولو كان كاله لاخذ) وأصل الباب ما رواه أصحاب السنن بإسناد صحيح عن ابن عمر عن فوطان عن عتق عبداً فقال العبد له الآن يستثنيه سيده وسبق في البيع حديث أن ماله للبايع إلا أن يشترطه المبتاع وفرق أصحابنا بأن الأصل أن العبد لا يملك ملكاً تاماً لکن لما كان العتق صورة إحسان إليه ناسب ذلك أن لا يترع منه ما يده تكميله للإحسان ومن ثم صرحت بالكتابة وسأغ له أن يكتسب ويؤدي إلى سيده ولولا أن له تسلطاً على ما يده في العتق ما أغنى عنه ذلك شيئاً

((عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء في العتاق))

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن) أباه (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (قال أجماعاً ولادة) أي أمه (ولدت من سيدها فانه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها) أي أنها لا تورث بعد موته (وهو يستمتع بها) بالوطء ومقدماته والخدمة القليلة (فإذا ماتت فهي حرة) والحررة من رأس المال وبهذا قال عثمان وأكثر التابعين والأئمة الأربعة وجهور الفقهاء لأن عمر لم يأنى عنه فأنه واصل أجماعاً فلا عبرة بنحو الخلاف بعد ذلك ولا يتعين معرفة سند الإجماع وقد تعلق الأئمة بأحاديث أصحابها حديث



أبي سعيد انهم قالوا انما نصيب سبائنا فكتب الاثمان فكيف ترى في العزل هذا لفظ البخاري في البيع قال البيهقي فلو ان الاستيلاء يمنع من نقل المالك لم يكن لغزاهم لاجل محبة الاثمان فائدة وحديث ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد اولاً أمه رواه البخاري عن عمرو بن الحارث وابن حبان عن عائشة وقد عاشت مارية أم ولده ابراهيم بعده فلو انهم اخبروا عن وصف الرق لما صح قوله لم يترك أمه واحتمال انه يجوز عتقها خلاف الاصل ولم ينقل فلا يلتفت اليه ووردت أحاديث أخرى ضعيفة ولا يعارضها حديث جابر كنا نبيع سرار بنات الأمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا نرى بذلك بأساً أخرجه عبد الرزاق وفي لفظ بعنا أمهات الاولاد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فلما كان عمرهما ثماناً انتهينا لانهم لما انتهوا صاروا جاعاً فلا عبرة بنذور المخالف بعده كما مر مع علم سند الاجماع (مالك انه بلغه) مما أسنده عبد الرزاق وغيره من وجوه (ان عمر ابن الخطاب أخته ولادة) أمه (قد ضربها سبدها بناراً وأصابها بها) أي بالنار مثل الراوي ولعبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال أفتدسفيان بن الأسود بن عبد الله أمه له على مقلاة له فاحترق عجزها فأتى عمر (فأعتقها) أي حكم عمر بعنقها الوقوع الحكم بالعنق بالمثل منه صلى الله عليه وسلم في قصة سندر مع سيده زنباع بن سلامة الجذامي أخرجه أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان زنباعاً أباروح وجد غلاماً مع جارية له ففدع أنفه وجبه فأتى العبد النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال لزنباع ما حلك على هذا فذكره فقال للعبد انطلق فأتى عمر ورواه ابن منده ومعه العبد سندر وأنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم أوصني قال أوصي بك كل مسلم وروى البغوي عن سندر انه كان عبد الزنباع بن سلامة الجذامي فذكره وروى ابن ماجه القصة عن زنباع نفسه بسند ضعيف (قال مالك الأمر عندنا انه لا تجوز عتاقه رجل وعليه دين يحيط بماله) أي يستغرقه (وانه لا تجوز عتاقه الغلام) الصبي ولوراهق (حتى يحتمل) أي ينزل في المذام (أو حتى يبلغ مبلغ المحتمل) بأن يبلغ بغير الاحتلام كاسن لان من الرجال من لا يحتمل (وانه لا تجوز عتاقه المولى عليه في ماله) وان بلغ الحلم (حتى يلى ماله) برشده وفك الحجر عنه ((ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة))

(مالك عن هلال بن أسامة) نسب الى بعده وهو ابن علي بن أسامة وهو هلال بن أبي ميمونة يعرف أبوه بكنيته وهو بمأشهر العامري مولاهم المذني مات سنة بضع عشرة ومائة لمالك عنه هذا الحديث الواحد (عن عطاء بن يسار) بقتية ومهملة خفيفة (عن عمرو بن الحكم) قال ابن عبد البر كذا قال مالك وهو وهم عند جميع علماء الحديث وليس في العتابة عمرو بن الحكم وانما هو معاوية بن الحكم كما قال كل من روى هذا الحديث عن هلال أو غيره ومعاوية بن الحكم معروف في العتابة وحديثه هذا معروف وأما عمرو بن الحكم فتابي أنصاري مدني معروف يعني فلا يصح (انه قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ان لي جارية) لم نسلم (كانت ترعى غنماً لي) زادت في رواية في ناحية أحد (فخستها وقد فقدت) فعل ماض تاء مضمومة أو ساكنة كما ضبطه في نسخ مصحفة (شاة من الغنم) وفي نسخة صحيفة وقد فقدت منها شاة (فسألتها عنها فقالت أكلها الذئب فأسففت عليها) أي غضبت (وكنيت من بني آدم) زادت في رواية أسففت كما بأسفون تقديم لعدوه في قوله (فلطمت وجهها) ضربتها عليه بياض كني (وعلى رقبته أفاعتها) بهمزة الاستفهام وفاء فهمزة مضمومة وفي رواية عند أبي عمر من وجه آخر فصككتها صكة ثم انصرفت الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فغظم على فقلت هلا أعتقها قال اتيت بها ففخت بها اليه (فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله فقالت في السماء) قال ابن عبد البر هو على حد قوله تعالى أمنت من في السماء اليه بصعد الكلام الطبيب وقال الباجي لعلها تريد وصفه بالعلق

عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انا هذا الخي من ربيعة قد حال بيننا وبينك كفار مضر وليس نخلص اليك الا في شهر حرام فخرنا بشئ نأخذ به وندعو اليه من وراءنا قال أمركم بأربع وأنها لكم عن أربع الايمان بالله شهادة ان لا اله الا الله وعقد بيبده واحدة وقال مسدد الايمان بالله ثم فسر لها لهم شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة وأن تؤدوا الخس مما غنم وأنها لكم عسسن الدباء والخنم والمزفت والمقبر وقال ابن عبيد النقيب مكان المقبر وقال مسدد والنقيب والمقبر لم يذكر المزفت قال أبو داود أبو جرة نصر بن عمران الضبي \* حدثنا وهيب بن ببيعة عن فوح بن قيس ثنا عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو فد عبد القيس أنها لكم عن النقيب والمقبر والخنم والدباء والمزادة المخنوثة ولكن امرب في سفائك وأوكه حدثنا مسلم بن ابراهيم ثنا أبان ثنا قتادة عن عكرمة وسعيد بن المسيب عن ابن عباس في قصة وفد عبد القيس قالوا فيم نشرب يا نبي الله فقال نبي الله صلى الله عليه وسلم عليكم بأسقية الآدم التي يلاث على أفواهاها \* حدثنا وهيب بن ببيعة عن خالد عن عوف عن أبي القموه زبدين على حدثني رجل كان من الوفد الذين وفدوا الى النبي صلى الله عليه وسلم من عبد القيس يحسب هوف ان اسمه قيس بن النعمان فقال لا تشربوا في قبر ولا مزفت

ولادياه ولا حتم وامر بواني الجلد  
الموكا عليه فان اشتد فاكسروه  
بالماء فان أعياكم فاهـ ريقوه  
\* حدثنا محمد بن بشار ثنا أبو أحمد  
ثنا سفيان عن علي بن بديعة  
حدثني قيس بن حبة النخشي عن  
ابن عباس ان وفد عبد القيس  
قالوا يا رسول الله فيما نشرب قال  
لا تشربوا في الدباء ولا في المسرقة  
ولا في النقيز والتبذوا في الاسقية  
قالوا يا رسول الله فان اشتد في  
الاسقية قال فصبروا عليه الماء  
قالوا يا رسول الله فقال لهم في الثالثة  
أو الرابعة أهرى ريقوه ثم قال ان  
الله حرم على أوحرم الخمر والميسر  
والكوبة قال وكل مسكر حرام قال  
سفيان فسألت علي بن بديعة عن  
الكوبة قال الطيل \* حدثنا مسدد  
ثنا عبد الواحد ثنا اسمعيل بن  
جميع ثنا مالك بن عمير عن علي  
عليه السلام قال نهانا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن الدباء  
والخنم والنقيز والجمعة \* حدثنا  
أحمد بن يونس ثنا معمر بن  
واصل عن محارب بن دثار عن  
ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نهيتكم  
عن ثلاث وأنا أمركم بهن نهيتكم  
عن زيارة القبور فزوروها فان في  
زيارتها ذكر ونهيتمكم عن  
الامرية أن تشربوا الا في ظروف  
الادم فاشربوا في كل وعاء غير ان  
لا تشربوا مسكرا ونهيتكم عن  
لحوم الاضاحي أن لا تأكلوها  
بعيد ثلاث فكلوا واستمتعوا بها في  
أسفاركم \* حدثنا مسدد ثنا  
يحيى عن سفيان حدثني منصور  
عن سالم بن أبي الجعد عن جابر  
ابن عبد الله قال لما نهى رسول

وبذلك بوصف من كان شأنه العلو يقال مكان فلان في السماء يعني علو حاله ورفعة وشرفه  
(فقال من أنا فقالت أنت رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتقها) زاد في رواية  
انهم مؤمنة قال ابن عبد البر هذا الحديث مختصر في رواية يحيى عن مالك ورواه قوم منهم  
عبد الله بن يوسف وابن بكير وقتيبة والشافعي وعبد الله بن عبد الحكم عن مالك بسنده فزادوا  
قلت يا رسول الله أشياء كنا نصنعها في الجاهلية كنا نأتي الكهان فقال صلى الله عليه وسلم  
لا تأتوا الكهان قلت وكنا ننظير قال انما ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصذنكم وقد روى  
مالك بعض هذا الحديث عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن معاوية بن الحكم  
قال قلت يا رسول الله أمور كنا نصنعها في الجاهلية نأتي الكهان قال فلا تأتوها قلت كنا ننظير  
قال ذلك شيء يجده أحدكم فلا يصذنكم فقال في روايته عن ابن شهاب معاوية بن الحكم كما قال  
الناس وانما سمعاهم في روايته عن هلال فرما كان الوهم من هلال الا ان جماعة رَوَوْه عنه فقالوا  
معاوية انتهى مختصا ولا يمنع ذلك تجويز ان الوهم منه لما حدث ما كونه لما حدث غيره وبؤيد ذلك  
ما مر في القرائن ان معن بن عيسى قال لما كان الناس يقولون انك تخطي في أسامي الرجال تقول عمر  
ابن الحكم وانما هو معاوية فقال مالك هذا حفظنا وهكذا وقع في كتابي أخرجه أبو الفضل السلمي  
(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة) بضم العين واسكان الفوقية  
(ابن مسعود) أحد الفقهاء (ان رجلا من الانصار) ظاهره الارسال لكنه محمول على الاتصال  
للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة قاله ابن عبد البر وفيه نظر اذ لو كان كذلك ما وجد مرسل قط  
اذ المرسل ما رفعه التابعي وهو من ابي الصحابي ومثل هذا لا يخطى على ابن عمر فلهذا أراد للقاء  
عبيد الله جماعة من الصحابة الذين رَوَوْا هذا الحديث وقد رَوَاهُ معمر عن ابن شهاب عن عبيد الله  
عن رجل من الانصار انه جاء بأمة له وهذا موصول ورواه الحسين بن الوليد عن مالك عن ابن  
شهاب عن عبيد الله عن أبي هريرة أن رجلا من الانصار (جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بجارية له سوداء فقال يا رسول الله ان علي رقية مؤمنة) نذر عتقها أو وجبت عليه بكفارة قتل  
ونحوه (فان كنت تراها مؤمنة أعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت شهدين أن لا اله  
الا الله قالت نعم قال أنت شهدين ان محمدا رسول الله قالت نعم) أي أشهد بذلك (قال أتوقنين بالبعث  
بعد الموت قالت نعم) أوقن به وفيه أنه لا بد مع الشهادتين من الاقرار بالبعث فمن أنكره فليس  
بمؤمن وعليه الاجماع (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتقها) زاد في رواية فامام مؤمنة قال  
ابن عبد البر وقد جرد يحيى لفظ هذا الحديث ورواه ابن بكير وابن القاسم فلم يذكران كنت تراها  
مؤمنة وقال يا رسول الله علي رقية مؤمنة أفأعتق هذه ورواه القعنبي بلفظ ان رجلا من الانصار  
أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجارية له سوداء فقال يا رسول الله أعتقها فقال لها رسول الله  
الحديث فخلق منه ان علي رقية مؤمنة مع انه فائدة الحديث ورواه المسعودي عن عون بن  
عبد الله عن أخيه عبيد الله عن أبي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجارية  
أعجمية فقال يا رسول الله ان علي رقية مؤمنة أفأعتق هذه فقال لها صلى الله عليه وسلم أين الله  
فأشارت الى السماء فقال لها فن أنا فأشارت اليه والى السماء أي أنت رسول الله قال أعتقها فانها  
مؤمنة أخرجه ابن عبد البر وقال انه خالف حديث ابن شهاب في لفظه ومعناه وجعله عن أبي  
هريرة وابن شهاب يقول رجل من الانصار انه جاء بأمة له سوداء وهو أحفظ من عون فالقول قوله  
انتهى فان كانت القصة تعددت فلا خلاف وان كانت متحدة فيمكن ان لعبيد الله فيه شيخين رجل  
من الانصار رَوَاهُ له عن نفسه وأبو هريرة ورواه عن قصة ذلك الرجل ويؤول قوله قالت نعم علي  
انها قالت بالاشارة أو انه وقع منها الامر ان فقالت نعم باللفظ بين قوله أنت شهدين الخ فأشارت الى



الله صلى الله عليه وسلم عن  
الاوعية قال قالت الانصار انه  
لا بد لنا قال فلاذن \* حدثنا محمد  
ابن جعفر بن زيار ثنا شريك عن  
زياد بن قباض عن أبي عبيد  
عن عبد الله بن عمرو قال ذكر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الاوعية الدباء والختم والمزفت  
والنقير فقال اعرابي انه لا ظروف  
لنا فقال اشربوا ما حل \* حدثنا  
الحسن يعني ابن علي ثنا يحيى بن  
آدم ثنا شريك باسناده قال اجتمعوا  
ما سكر \* حدثنا عبد الله بن محمد  
النفيلي ثنا زهير بن ابوالزبير عن  
جابر قال كان يبدل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم في سقاء فاذا لم يجدوا  
سقاء فبدله في نور من حجارة  
(باب في الخليطين)

حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث  
عن عطاء بن أبي رباح عن جابر  
ابن عبد الله عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم انه نهى أن يتبذ  
الزبيب والتمر جميعا ونهى أن يتبذ  
البسر والربط جميعا \* حدثنا  
موسى بن اسمعيل ثنا أبان حدثني  
يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة  
عن أبيه انه نهى عن خليط  
الزبيب والتمر وعن خليط البسر  
والتمر وعن خليط الزهو والربط  
وقال انبذوا كل واحد على حدة  
قال وحديثي أبو سلمة بن عبد  
الرحمن عن أبي قتادة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث  
\* حدثنا سليمان بن حرب وحفص  
ابن عمر الغري قال ثنا شعبه عن  
الحكم عن ابن أبي ايلي عن رجل  
قال حفص من أصحاب النبي صلى  
الله عليه وسلم عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال نهى عن البلع والتمر

الاسماء حين قوله أين الله ومن أنافذ كركل من الزهري وعون مالم يذكر الا شروا العلم عند الله  
(مالك انه بلغه عن المقبري) بضم الموحدة وقصها كيسان أو ابنه سعيد (انه قال سئل أبو هريرة  
عن الرجل يكون عليه رقة هل يعتق فيها ابن زنا فقال أبو هريرة نعم يجوز به ذلك) لان المدار على  
الايان من غير نظر انساب (مالك انه بلغه عن فضالة) بفتح الفاء والضاد المعجمة (ابن عبيد) بضم  
المعين بغير اضافة (الانصاري) الاوسى (وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) وأول  
مشاهده أحد ثم نزل دمشق وولى قضاءها ومات سنة ثمان وخمسين وقيل قبلها (انه سئل عن الرجل  
يكون عليه رقة هل يجوز له أن يعتق ولد زنا فقال نعم ذلك يجوز عنه) ان كان مؤمنا في القتل  
انصا واجاعا وفي الظهار خلاف

((مالا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة))

(مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر سئل عن الرقة الواجبة هل تشتري بشرط فقال لا) تشتري  
بشرط العتق (قال وذلك أحسن ما سمعت في الرقاب الواجبة انه لا يشتريها الذي يعتقها فيما وجب  
عليه بشرط على أن يعتقها لانه اذا فعل ذلك فليست برقة تامة لانه) أي بانعها (يضع) يسقط (من  
عنها) أي بعضه (للاذي يشترط من عتقها) تحصيل البعض الثواب (ولا بأس) أي يجوز (أن  
يشتري الرقة في التطوع وبشرط أن يعتقها) اذ يجوز أن يشترط جماعة في شراء رقة ويعتقوها  
تطوعا فواحد بشرط العتق أولى (قال مالك ان أحسن ما سمع في الرقاب الواجبة أنه لا يجوز أن يعتق  
فيها نصراني ولا يهودي) ولا غيرهما من الكفار بالاولى (ولا يعتق فيها مكاتب ولا مدبر ولا أم ولد  
ولا معتق الى ستين) أي بعدها لما فيه من عقدا الحرية فلم تكن محررة لما وجب والله تعالى يقول  
فصير رقة (ولا أعمى) ولا نعوه من العيوب المقررة في الفروع (ولا بأس) أي يجوز (أن يعتق  
النصراني واليهودي والمجوسي تطوعا لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه) فاذا القيم الذين كفروا  
فصرب الرقاب حتى اذا تخفتموهم فشدوا الوثاق (فاما ما بعد) أي بعد شد الوثاق (واما فداء)  
عمال أو اسرى مسلمين (فالمن العتاقة) أي الاطلاق بلا شيء (وأما الرقاب الواجبة التي ذكر الله  
في الكتاب) في كفارة الايمان والقتل والظهار (فانه لا يعتق فيها الا رقة مؤمنة) لانه قيد بها في  
كفارة القتل فحمل المطلق على المقيد (وكذلك في اطعام المساكين في الكفارات لا ينبغي أن  
يطعم فيها الا المسلمون ولا يطعم فيها أحد على غير دين الاسلام) من أي دين كان

((عتق الحن عن الميت))

(مالك عن عبد الرحمن بن عمرو بن (أبي عمرة) الانصاري المدني الثقة قسبه الى جده روى عن  
القاسم وعن عمه عبد الرحمن بن أبي عمرة التميمي الكبير وله رواية عن أبي سعيد وما أظنه سمع منه  
ولا أدركه وانما روى عن عمه عنه ويروى عنه مالك هذا الحديث الواحد وعبد الله بن خالد وابن  
أبي الموالي وغيرهم وجده أبو عمرة صحابي قاله ابن عبد البر (ان أمه أرادت أن توصي ثم أخرجت  
ذلك الى ان تصبح فهلكك) ماتت (وقد كانت همت بأن تعتق قال عبد الرحمن) ابنها (فقلت للقاسم  
ابن محمد) ابن الصديق (أينفعها ان أعنتق عنها فقال القاسم) ينفعها (ان سعد بن عباد) سيد  
الخروج (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابي) عمرة بنت مسعود الخزرجية الصحابية  
(هلكك) ماتت وأنا غائب معلن في غزوة دومة الجندل سنة خمس (فهل ينفعها ان أعنتق عنها  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) زادت طائفة من الرواة أعنتق عنها وهذا منقطع لان  
القاسم لم يلق سعدا لكن قصة سعد جاءت من وجوه كثيرة متصلة قاله أبو عمر فلهذا القاسم رواه  
عن عمته عائشة فقد رواه عروة عنها كما مر فربما لكن بلفظ ان أتصدق عنها نعم في رواية النسائي  
من طريق سليمان بن كثير عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ان

والزبيب والتمر \* حدثنا مسدد

ثنا يحيى بن ثابت بن عماره  
حدثني ربيعة عن كبشة بنت أبي  
مريم قالت سألت أم سلمة ما كان  
النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عنه  
قالت كان ينهى عن نبحم النوى  
طبخا أو مخطا الزبيب والتمر  
\* حدثنا مسدد ثنا عبد الله  
ابن داود عن مسعر عن موسى بن  
عبد الله عن امرأة من بني أسد  
عن عائشة رضي الله عنها ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
ينبذ له زبيب فيلقى فيه تمرا وغيره  
فيلقى فيه الزبيب \* حدثنا زياد  
ابن يحيى الحساني ثنا أبو بحر  
ثنا عتاب بن عبد العزيز الحناني  
\* حدثني صفية بنت عطية قالت

دخلت مع نسوة من عبد القيس على  
عائشة فسألناها عن التمر والزبيب  
فقلت كنت أخذ قبضة من تمر  
وقبضة من زبيب فألقيه في إناء  
فأمره ثم أسقيه النبي صلى الله  
عليه وسلم

((باب في نبذ البسر))

\* حدثنا محمد بن بشار ثنا معاذ  
ابن هشام حدثني أبي عن قتادة  
عن جابر بن زيد وعكرمة أنهما كانا  
يكرهان البسر وحده ويأخذان  
ذلك عن ابن عباس وقال ابن  
عباس أخشى أن يكون المسراة  
الذي نهى عنه عبد القيس فقلت  
لقنادة ما المراء قال النبذ في الختم  
والمرقت

((باب في صفة النبذ))

\* حدثنا عيسى بن محمد ثنا ضمرة  
عن الشيباني عن عبد الله بن  
الديلمي عن أبيه قال أتينا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقلت  
يا رسول الله قد علمت من نحن ومن

سعدا قال أفبئزى عنها ان أعتق عنها قال أعتق عن أمك فقد وجد العتق عن الميت في قصة  
سعد من غير طريق مالك أيضا لا كما به منه قول أبي عمر لا يكاد يوجد الا من حديث مالك هذا  
وأكثر الاحاديث في قصة سعد انما هي في الصدقة قال وكل من هذه ما جاز من الميت اجماعا والولاء  
للمعتق عنه عند مالك وأصحابه ولما أعتق عند الشافعي وأصحابه وقال الكوفيون ان كان بامر  
الميت فالولاء له والا فله المعتق قال أعني ابن عبد البر وجدت في أصل سماع أبي بخطه ان محمد بن أحمد  
ابن قاسم حدثهم الى أن قال عن سعد بن عبادة قلت يا رسول الله والذي كانت تصدق من مالي  
وتعتق من مالي حياتها فصدقات أرايت ان تصدق عنها أو أعتقت عنها أن رجوها شيئا قال نعم  
قال يا رسول الله داني على صدقة قال اسق الماء قال فإزالت برارسة عبد المدينه (مالك عن يحيى  
ابن سعيد) الانصاري (انه قال توفي عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) أسلم قبيل فتح مكة وشهد  
اليمامة والفتوح ومات (في يوم نامة) بغاة في طريق مكة سنة ثلاث وخمسين وقيل بعدها  
(وأعتق عنه) شقيقته (عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رقبا كثيرة) لأنها روت قول سعد  
أفأصدق عنها فقال صلى الله عليه وسلم نعم كما مر والعتق من أفضل أنواع الصدقة ومروى رواية  
أعتق عن أمك فلعلمها سمعت ذلك (قال مالك وهذا أحب ما سمعت الى في ذلك) ومن أحسن ما يروى  
في العتق عن الميت ما أخرجه النسائي عن واثلة بن الأسقع قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم  
في غزوة تبوك فقلنا ان صاحبنا قد مات فقال صلى الله عليه وسلم أعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو  
منها عضوا منه من النار ذكره في التمهيد

((فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن زنا))

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) كذا يحيى وأبي  
مصعب ومطرف وابن أبي أويس وروح بن عباد وأرسله الاكثر وكذا حدث به اسمعيل بن اسحق  
عن أبي مصعب مرسل وهو عندنا في موطأ أبي مصعب عن عائشة وزواة أصحاب هشام عنه عن  
أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر قال ابن الجارود لا أعلم أحدا قال عن عائشة غير مالك وزعم قوم انه  
أرسله لما بلغه ان غيره من أصحاب هشام يخالفونه في اسناده قاله ابن عبد البر في فتح الباري ذكر  
الاصحاب على نحو عشر بن نفا ورواه عن هشام عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر وخالف مالك  
فأرسله في المشهور عنه ورواه يحيى الليثي وطائفة فقالت عائشة ورواه سعيد بن داود عن مالك  
عن هشام كرواية الجماعة قال الداوطني الرواية المرسلة عن مالك أصح والمخفوط عن هشام كما قال  
الجماعة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الرقاب أيها أفضل) في العتق والسائل أبو ذر  
كما في الصحيحين عن هشام عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر في حديث فيه قلت فأى الرقاب  
أفضل (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أغلاها ثمننا) بالغين المعجمة ومهملة زوايان قال ابن  
فرقول ومعناها متقارب واسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام أكثرها ثمن وهو بين المراد  
(وأنفسها) بفتح الفاء أي أكثرها رغبة (عند أهلها) لمحبتهم فيها لان عتق مثل ذلك لا يقع الا  
خالصا وهو كقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قال النووي محله والله أعلم فمن أراد  
أن يعتق رقبة واحدة أم لو كان مع الشخص ألف درهم مثلا فأراد أن يشتري بها رقبة فبعثها  
فوجد رقبة بنفسه ورقبتين مفضولتين فالرقبتان أفضل قال وهذا بخلاف الضحية والواحدة  
السجينة فيها أفضل لان المطلوب هنا رقبة وهناك طيب اللحم قال الحافظ والذي يظهر ان ذلك  
يختلف باختلاف الأشخاص فرب شخص واحد اذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به أضعاف ما يحصل  
من النفع بعتق أكثر عددا منه ورب محتاج الى كثرة اللحم لتفرقة على الماويج الذي ينتفعون به  
أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم فالضابط أن مهما كان أكثر نفعا كان أفضل سواء قل أو أكثر واخرج



أبى فحن قال من فحن قال إلى الله  
والرسول فقلنا يا رسول الله إن  
لنا أعنابا ما نصنع بها قال زبواها  
قلنا ما نصنع بالزبيب قال انبذوه  
على غصداً منكم واشربوه على  
عشائكم وانبذوه على عشائكم  
واشربوه على غداً منكم وانبذوه في  
الشناق ولا تنبذوه في القفل فإنه  
إذا تأخر عن عصره صار خسلاً  
\* حدثنا محمد بن المثنى حدثني  
عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي  
عن يونس بن عبيد عن الحسن  
عن أمه عن عائشة رضي الله عنها  
قالت كان يندرس رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في سقاء يوكأ أعلاه وله  
عدلاء يندغدو فيشربه عشاء  
وينبذ عشاء فيشربه غداً  
\* حدثنا مسدد ثنا المعمر قال  
سمعت شبيب بن عبد الملك يحدث  
عن مقاتل بن حبان قال حدثني  
عمرة عن عائشة رضي الله عنها أنها  
كانت تنبذ للنبى صلى الله عليه  
وسلم غدوة فإذا كان من العشي  
فتعشى شرب على عشائه وإن  
فضل شيء صبيته أو فرغته ثم يندب  
له بالليل فإذا أصبح تغدى فشرب  
على غدائه قالت يغسل السقاء  
غدوة وعشبة فقال لها أبي هريرة  
في يوم قالت نعم \* حدثنا محمد  
ابن خالد ثنا أبو معاوية عن  
الاعمش عن عيسى بن أبي هريرة  
البحراني عن ابن عباس قال كان  
ينبذ للنبى صلى الله عليه وسلم  
الزبيب فيشربه اليوم والغدا  
وبعد الغدا إلى مساء الثالثة ثم يأمر  
به فيسقى الخدم أو يهرق قال أبو  
داود معنى يسقى الخدم يادربه  
الفساد

(باب في خرب العسل)

به مالك في أن عتق الرقبة الكافرة إذا كانت أغلى ثمناً من المسئلة أفضل ونخاله أصيب وغيره  
وقالوا المراد أغلى ثمناً من المسلمين انتهى وقال عياض لا خلاف في جواز عتق الكافر لكن الفضل  
التمام إنما هو في عتق المؤمن وعن مالك أن عتق الأغلى ثمناً أفضل وإن كان كافراً يعني لظاهر حديثه  
هذا قال ونخاله غير واحد من أصحابه وغيرهم وهو الأصح قال القرطبي حرمة المسلم ولما يحصل  
منه من المنافع الدينية كالهداة والجهاد وغير ذلك ثم الموضع أن عتق الذكراً أفضل كما دللت عليه  
الاحاديث الصحيحة وفي الترمذي وصححه والنسائي مرفوعاً أي امرئ مسلم أعنتق امرأتين مسلمتين  
كانتا فكاً من النار عظمين منهما به ظم منه وأما امرأة مسلمة أعنتق امرأة مسلمة كانت فكاً من  
النار فجعل عتق الذكراً من آتين ومن جهة المعنى أن منافع الذكراً أفضل كالجهاد والشهادات  
والحكم ولأن الطاعة منهم أوجب وأوجب الرقبة فيهم أكثر حتى أن من الجوارى من لا يرغب في العتق  
وتضيق معه واحتج الآخرون بسراية الحرية فيمن تلد الأنثى كان الزوج حراً أو عبداً أو أجنبياً بأنه  
يقابل ما ذكراً من عتق الأنثى غالباً يستلزم ضياعها وإن في عتق الذكراً من المعاني العامة المذكورة  
مألاً يصلح للأنثى (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه أعنتق ولد زنا وأمه) أي والدته التي زنت به  
(مصير الولد لمن أعنتق)

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزبير بن العوام (عن خالته عائشة زوج النبي صلى  
الله عليه وسلم أنها قالت جاءت بريرة) بفتح الموحدة وراءين بلا نقط بينهما نصية بوزن فعيلة مشتقة  
من البرير وهو غمر الأثر والقبيل كأنها فعيلة من البر بمعنى مفعولة كبرورة أو بمعنى فاعلة كرحمة  
هكذا وجهه القرطبي قال الحافظ الأول أولى لأن النبي صلى الله عليه وسلم غيرهم بجويرية وكان  
اسمها بريرة وقال لا تزكوا أنفسكم فلو كانت بريرة من البر أشارتكم في ذلك وكانت بريرة لناس من  
الأنصار كما عند أبي نعيم وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر ويمكن الجمع وقيل لا لآبي  
أحمد بن حنبل وفيه نظر فإن زوجها مغيث هو الذي كان مولى أبي أحمد وقيل لا لآل عتبة وفيه نظر  
أيضاً لأن مولى عتبة سأل عائشة عن حكم هذه المسئلة فذكرت له قصة بريرة أخرجه ابن سعد  
وكانت بريرة تخدم عائشة قبل أن تعتق كما في حديث الألفك وعاشت إلى خلافة معاوية وتفرست  
في عبد الملك بن مروان أنه يلى الخلافة فيشرته بذلك ورواه هو عنها كما قدمته (فقال أنى كانت  
أهلى) يعني ساداتها والأهل في الأصل الآل (على تسع أواق) بوزن جوارى الأصل أواق في شد  
الباء مخذفت إحدى الباءين تخفيفاً والثانية على طريقة قاص (في كل عام أوقية) بضم الهمزة  
وهي أربعون درهماً وهذا هو المشهور في الروايات ومثله في رواية ابن وهب عن يونس عن الزهري  
عن عروة عند مسلم ووقع في رواية علقها البخاري عن الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة  
عن عائشة أن بريرة دخلت عليها تستعجنها في كتابتها وعليها خمس أواق فجمعت عليها في خمس سنين  
وجزم الاعمش على أنها غلط ويمكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها وبه جزم  
القرطبي وغيره ويذكر عليه قوله في رواية قتيبة عن الليث في العيصين ولم تكن أدت من كتابتها  
شيئاً وأجيب بأنها كانت حصلت الأربع أواق قبل أن تستعين بعائشة ثم جاءتها وقد بقي عليها  
خمس وأجاب القرطبي بأن الخمس هي التي كانت استخفت عليها بمحاول فجومها من جملة التسع  
الأواق ويؤيده قوله في رواية عمرة عن عائشة عند البخاري فقال أهلها أن شئ أعطيت ما تبقى  
(فأعيتني) بصيغة أمر المؤنث من الإعانة ووقع عند بعض رواة البخاري فأعيتني بصيغة الظاهر  
الماضي من الإعياء أي أعجزتني الأواق عن تحصيلها وهو منجبه المعنى وفي رواية حماد بن سلمة عن  
هشام عند ابن خزيمة وغيره فأعيتني من العتق بصيغة الأمر لكن الثابت من مالك وغيره عن  
هشام الأول (فقال عائشة إن أحب أهلك) بكسر الكاف مواليك (أن أهدها) أي التسع

حدثنا أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل ثنا  
 حجاج بن محمد قال قال ابن جريج  
 عن عطاء أنه سمع عبيد بن عمير قال  
 سمعت عائشة رضي الله عنها زوج  
 النبي صلى الله عليه وسلم تخبر أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان  
 يمشي عنده زينب بنت جحش  
 فيشرب عندها عسلا فتواصيت  
 أنا وحفصة أيتنا مدخل عليها  
 النبي صلى الله عليه وسلم فلتقل  
 أني أجد من لاريح مغاير فدخل  
 على أخداهن فقالت له ذلك فقال  
 بل شربت عسلا عند زينب بنت  
 جحش ولن أعود له فزلت لم تحرم  
 ما أحل الله لك تبغي إلى أن تتوبا  
 إلى الله لعائشة وحفصة رضي الله  
 عنهما وإذا أمر النبي إلى بعض  
 أزواجه حديثا لقوله بل شربت  
 عسلا حدثنا الحسن بن علي  
 ثنا أبو أسامة عن هشام عن  
 أبيه عن عائشة قالت كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يحب  
 الخلوة والعسل فذكر بعض هذا  
 الخبر وكان النبي صلى الله عليه  
 وسلم يشتد عليه أن توجد منه  
 الریح وفي الحديث قالت سودة  
 آكلت مغاير قال بل شربت عسلا  
 سقتني حفصة فقلت جرت فحله  
 العرفط بنت من بنت النحل  
 ((باب في النيد إذا غلب))  
 حدثنا هشام بن عمار ثنا  
 صدقة بن خالد ثنا زيد بن واقد  
 عن خالد بن عبد الله بن حسين عن  
 أبي هريرة قال علمت أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم  
 فصين فطره بنيد صنعه في دباء  
 ثم أتيت به فاذا هو ينش فقال  
 اضرب بهذا الحائط فان هذا شراب  
 من لا يؤمن بالله واليوم الآخر

أراق (أهم) ثنا (عنك مدتها) فيه أن العدي الدراهم المعلومة الوزن يكنى من الوزن وان  
 المعاملة حينئذ كانت بالآفاق وزعم بعضهم أن أهل المدينة كانوا يتعاملون بالعدي حتى قدم النبي  
 صلى الله عليه وسلم المدينة فأمرهم بالوزن وفيه نظر لأن قصة بريرة بعد الهجرة بنحو ثمان سنين  
 يمكن احتمال أن قول عائشة أن أعدها أي ادفعها لا حقيقة العدي ويؤيده قولها في رواية عمرة  
 الآية أن أصب لهم ثمنك صبة واحدة (ويكون) بالنصب عطا على أعدها (ولاؤلي) بعد  
 أن أعنتك (فعلت) جواب الشرط قال الحافظ وظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها  
 إذا بذلت جميع مال المكاتبة ولم يقع ذلك اذ لو وقع لكان اللوم على عائشة بطلبها ولا من أعنته  
 غيرها وقد رواه أبو أسامة وهيب كلاهما عن هشام بلفظ يزيل الإشكال فقال بهد قوله  
 أن أعدها لهم عدة واحدة وأعنتك ويكون ولاؤك لي فعلت فعرف بذلك أنها أرادت أن تشتريها  
 شراء صحاح ثم تعنتها إذا عنتي فرع ثبوت الملك ويؤيده رواية الزهري عن عروة عنها فقال صلى الله  
 عليه وسلم ابتاعني فأعتني (فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ذلك) الذي قالته عائشة (فأبوا  
 عليها) أي امتنعوا أن يكون الولاء لعائشة (فجاءت من عند أهلها) إلى عائشة (ورسول الله صلى  
 الله عليه وسلم جالس) عندها (فقالت لعائشة اني قد عرضت عليهم ذلك) بكسر الكاف الذي  
 قلته (فأبوا على إلا أن يكون الولاء لهم) استثناء مفرغ لأن في أبي معنى النفي قال الزمخشري  
 في سورة التوبة فان قلت كيف جازأبي الله إلا كذا ولا يقال كرهت أو أبغضت إلا زيدا قلت قد  
 أجرى أبي مجرى لم يرد إلا ترى كيف قول يريدون أن يطفئوا نور الله بقوله ويأبى الله وكيف أوقع  
 موقع ولا يريد الله إلا أن يتم نوره (فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم) من بريرة على سبيل  
 الاجال (فسألها) أي عائشة وفي رواية للجاري فقال ما شأن بريرة (فأخبرته عائشة) به على سبيل  
 التفصيل ولمسلم من رواية أبي أسامة ولا بن خزيمة واللفظ له من رواية حماد بن سلمة كلاهما عن  
 هشام فجاءتني بريرة والنبي صلى الله عليه وسلم جالس فقالت لي فيما بيني وبينها ما ردا أهلها فقلت  
 لاها الله اذا وفت صوتي وانتهرناها فسمع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فسألتني فأخبرته (فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم خذها) أي اشتريها منهم لرواية البخاري عن الزهري عن عروة  
 عن عائشة فقال ابتاعني وأعتني فهذه مفسرة لقوله خذها وكذا رواية البخاري من وجه آخر عن  
 عائشة دخلت على بريرة وهي مكاتبة قالت اشتريني وأعتقني قلت نعم وقوله في حديث ابن عمر  
 التالي لهذا أرادت عائشة أن تشتري جارية فتعتقها (فأشترطت) بصيغة أمر المؤنث من الشرط  
 (أهم الولاء فاعلم الولاء لمن أعنتي) فعبارة التي للعصروها اثبات الحكم للمد كورون فيه عما عداه  
 ولولا ذلك لما أزم من اثبات الولاء للمعتق نفسه من غيره (ففعلت عائشة) الشرع والعق قال ابن  
 عبد البر وغيره كذا رواه أصحاب هشام وأصحاب مالك عنه عن هشام واستشكل صدور ذلك صلى  
 الله عليه وسلم في البيع على شرط يفسد البيع وخداع البائعين وشرط ما لا يصح ولا يحصل لهم  
 ولذا أنكروا ذلك يحيى بن أكثم وأشار الشافعي في الام إلى تضعيف رواية هشام المصرحة بالاشتراط  
 لانفراد بهادون أصحاب أبيه وروايات غيره قابلة للتأويل وقال غيره ان هشام روى بالمعنى  
 مأمومه من أبيه وليس كما ظن وأثبت الروايات آخرون وقالوا هشام ثقة حافظ والحديث متفق على  
 صحته فلا وجه لرده قال ابن خزيمة وكلام يحيى بن أكثم غلط ثم اختلف في التوجيه فزعم الطحاوي  
 عن المزني عن الشافعي انه بلفظ وأشترطى به - مرة قطع بغير فوقية ومعناه أظهرى لهم حكم الولاء  
 والاشراط الاظهار قال أبو من بن جرير كره لازل من رأس جبل إلى بقعة يقطعها ليتخذ منها  
 قوسا فأمرط فيها نفسه وهو معصم \* وألقى بأسباب له ونوكلا  
 أي أظهر نفسه لما حاول أن يفعل انتهى فانكر غيره هذه الرواية بان الذي في الام ومختصر المزني



﴿باب في الشرب قائما﴾

\* حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا هشام عن قتادة عن ابن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يشرب الرجل قائما \* حدثنا مسدد ثنا يحيى عن معمر بن كدام عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة أن عليا دأبما فشربه وهو قائم قال إن رجلا كان يكره أحدهم أن يشرب هذا وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل مثل ما رأيته في أفعله

﴿باب في الشرب من في السقاء﴾

\* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا حماد أنا قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من في السقاء وعن ركوب الجلالة والمجتمعة

﴿باب في اختناث الاسقية﴾

\* حدثنا مسدد ثنا سفيان عن الزهري مع عبيد الله بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اختناث الاسقية \* حدثنا نصر ابن علي ثنا عبد الاعلى ثنا عبيد الله بن عمر عن عيسى بن عبد الله وجعل من الانصار عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دأب دأوة يوم أحد فقال أخذت قمم الادوة ثم شرب من فيها

﴿باب الشرب من ثلثة القدح﴾

\* حدثنا أحمد بن صالح ثنا عبد الله بن وهب أخبرني قرية بن عبد الرحمن عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من ثلثة القدح وإن ينفخ

وغيرهما عن الشافعي عن مالك كرواية الجمهور واشترطى بالفوقية وقيل إن اللام بمعنى على كقوله وإن أسأتم فلها قاله الشافعي والمزني والطحاوي وغيرهم وقال ابن خزيمة أنه لا يصح وقال النووي هو ضعيف لأنه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط ولو كانت بمعنى على لم ينكره فإن قيل إنما أنكر أرادته الاشتراط في أول الامر فالجواب أن سياق الحديث يأبى ذلك وضعفه أيضا ابن دقيق العيد بان اللام لا تدل بوضعها على الاختصاص النافع بل على مطلق الاختصاص فلا بد في جعلها على ذلك من قرينة وقال آخرون الامر في اشتراطى للإباحة على جهة التنبيه على أنه لا ينفعهم فوجوده وعدمه سواء كأنه قال اشتراطى أو لا تشترطى ويؤيده قوله في رواية عند البخاري اشتراطى ودعيتهم يشترطون ما شاؤوا وقيل كان صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بان اشتراط البائع الولاء باطل واشتم ذلك بحيث لا يخفى على أهل بريرة فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم علم لم يطلانه أطلق الامر يريد التهديد على ما ل الحال كقوله تعالى وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله وكقول موسى ألقوا ما أنتم ملقون فليس بنافعكم فكانه قيل اشتراطى لهم فسيعلون أنه لا ينفعهم ويؤيده أنه وبختمهم في خطبته بأنهم يشترطون ما ليس في كتاب الله مشيرا إلى أنه سبق منه بيان حكم الله بابطاله اذ لو لم يقدم بيان ذلك لبدا ببيان الحكم في الخطبة لا بتوبيخ الفاعل لأنه كان باقيا على البراءة الأصلية وقيل الامر فيه بمعنى الوعيد الذي ظاهره الامر وباطنه النهي كقوله اعملوا ما شئتم وقال الشافعي لما كان من اشتراط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا وكان في المعاصي حدود وأدب كان من أدب العاصين أن تعطل عليهم شروطهم ليرتدعوا عن ذلك ويرتدع غيرهم وذلك من أسير الادب وقيل معنى اشتراطى أترك مخالفتهم فيما شرطوه ولا تظهرى نزاعهم فيما طلبوه مراعاة لتجيز العتق لتشوق الشرع اليه وقد يعبر عن الترك بالفعل كقوله تعالى وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن الله أي يتركهم يفعلون ذلك وليس المراد بالأذن إباحة الاضرار بالسهر قال ابن دقيق العيد وهذا وإن كان محتملا إلا أنه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على المجاز من حيث السياق وقال النووي أقوى الاجوبة أن هذا الحكم خاص بعائشة في هذه القضية وإن سببه المبالغة في الرجوع عن هذا الشرط لمخالفته حكم الشرع وهو كفسخ الحج إلى العمرة كان خاصا بتلك الجهة مبالغة في إزالة ما كفو عليه من منع العمرة في أشهر الحج ويستفاد منه ارتكاب أخف الضررين إذا استلزم إزالة أشدهما وتعقب بأنه استدلال بمختلف فيه على مختلف فيه وتعقبه ابن دقيق العيد بان التخصيص لا يثبت الا بدليل وبأن الشافعي نص على خلاف هذه المقالة وقال ابن الجوزي ليس في الحديث أن اشتراط الولاء واعتق كان مقارنا للعقد فيحمل على أنه كان سابقا عليه فالامر بقوله اشتراطى مجرد وعد لا يجب الوفاء به وتعقب باستدعاءه صلى الله عليه وسلم يأمر شخصاً أن يقدم عليه بأنه لا ينبغي بذلك الوعد وقال ابن خزم كان الحكم ثابتا بجواز اشتراط الولاء لغير المعتق فوقع الامر باشتراطه في الوقت الذي كان جائزا فيه ثم نسخ بالخطبة وقوله إنما الولاء لمن أعتق وتعقب بأنه لا يخفى بعده وسياق طرق الحديث تدفع في وجه هذا الجواب وقال الخطابي وجه الحديث أن الولاء لما كان كسمة النسيب والانسان اذا ولد له ولد ثبت نسبه ولم ينتقل عنه ولو نسب إلى غيره فكذلك اذا أعتق عبد ثبت له ولأؤمه ولو أراد نقل ولائه عنه أو أذن في نقله عنه لم ينتقل لم يعبا باشتراطهم الولاء وقيل اشتراطى ودعيتهم يشترطون ما شاؤوا فحذرك لانه غير قاذح في العقد بل بمنزلة لغو الكلام وأخر اعلامهم ليكون رده وابطالهم قولاً شهيراً بخطبه به على المنبر ظاهر وهو أبلغ في التكبر والكذب في التعبير انتهى وهو يؤول إلى أن الامر بمعنى الإباحة كما تقدم (ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس) خطيباً (فحمد الله وأثنى عليه) بما هو أهله (ثم قال أما بعد) أي بعد الحمد والثناء وفيه الصيام في الخطبة وأبدأوا بالحمد والثناء وأما بعد (فما)

((باب الشرب في آنية الذهب

والفضة))

\* حدثنا حفص بن عمر ثنا شعبه  
عن الحكم عن ابن أبي ليلى قال  
كان حذيفة بالمداين فاستقى  
فأناه دهقان بآنية فضة فرماه به  
وقال اني لم أرمه به الا اني قد نهيت  
فلم ينته وان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن الشراب في آنية  
الذهب والفضة وقال هي لهم في  
الديناولكم في الآخرة

((باب في الكرم))

\* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
يونس بن محمد حدثني قايح عن  
سعيد بن الحرث عن جابر بن عبد  
الله قال دخل النبي صلى الله عليه  
وسلم ورجل من أصحابه على رجل  
من الأنصار وهو يحول الماء في  
حائطه فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ان كان عندك مائات  
هذه الليلة في شئ والا كرعنا قال  
بلى عندي مائات في شئ

((باب في الساقى متى يشرب))

\* حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا  
شعبة عن أبي المختار عن عبد الله  
ابن أبي أوفى ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال ساقى القوم آخرهم  
\* حدثنا القعنبي عن عبد الله بن  
مسلم عن مالك عن ابن شهاب عن  
أنس بن مالك ان النبي صلى الله  
عليه وسلم أتى بلبن قد شيب بقاء  
وعن عيينة اعرابي وعن يساره أبو  
بكر فشرب ثم أعطى الاعرابي  
وقال الايمن فالايمن \* حدثنا  
مسلم بن إبراهيم ثنا هشام عن  
أبي عصام عن أنس بن مالك ان  
النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا

بالقاء في جواب أما وفي رواية التيسى بلافاء على القليل (بال) أى حال (رجال) وفيه حسن  
الادب والعشرة فلم يواجههم بالخطاب ولم يصرح بأسمائهم ولأنه يؤخذ منه تقرير شرع عام  
للمذكورين وغيرهم وللصورة المذكورة وغيرها وهذا بخلاف قصة علي في خطبته بنت أبي جهل  
فكانت خاصة بفاطمة فلذا عينها (يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) أى ليست في حكمه  
وقضائه من كتابه أو سنة رسوله لأن الله لما أمر باتباعه جاز أن يقال لما حكم به حكم الله وقضاه  
وقد أخبر عن الولاء لمن أعتق ولا يعلم ذلك في نص الكتاب ولادلالته قاله ابن عبد البر زاد  
ابن بطلال أو إجماع الأمة وقال ابن خزيمة أى ليس في حكم الله جوازه أو وجوبه لأن كل شرط لم  
ينطق به القرآن باطل لأنه قد يشترط الكفيل فلا يبطل الشرط ويشتري في الثمن شروط من  
أوصافه أو نجومه أو نحو ذلك فلا يبطل وقال القرطبي أى ليس مشروعا في كتاب الله تأصيلا ولا  
تفصيلا ومعنى هذا ان من الأحكام ما يوجد تفصيله في كتاب الله كالوضوء ومنها ما يوجد تأصيله دون  
تفصيله كالصلاة ومنها ما أصله لدلالة الكتاب على أصله السنة والإجماع وكذلك القياس  
الصحيح فكل ما يقتبس من هذه الأصول تفصيله فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلا (ما كان من  
شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) جواب ما الموصولة المقتضية لمعنى الشرط (وان كان مائة  
شرط) قال القرطبي وغيره خرج مخرج التكرير لأن العموم في قوله ما كان الخ دال على بطلان  
جميع الشروط ولو زادت على مائة شرط يعنى ان الشروط الغير مشروعة باطلة وان كثرت ويستفاد  
منه ان الشروط المشروعة صحيحة وقال المازري الشروط ثلاثة شرط يقتضيه العقد كالإسليم  
والتصرف فلا خلاف في جوازه ولزومه وان لم يشترط وشرط لا يقتضيه بل هو مصلح له كرهن  
وجعل فهو جائز ولا يلزم الا بشرط وشرط مناقض للعقد فهذا اضطرب فيه العلماء والمثله وورق  
المذهب بطلان العقد والشرط معا الحديث من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد وما في العقد من  
الجهالة لان الشرط وضع له من الثمن فله حصة من المعاوضة فيجب بطلان ما قبله وهو مجهول  
وجهااته تؤدي الى جهالة ما سواه فيجب فسخ الجميع وقبل يبطل الشرط خاصة (قضاء الله) أى  
حكمه (أحق) بالاتباع من الشروط المخالفة (وشرط الله) أى قوله فأنوا نكم في الدين ومواليكم  
وقوله وما آتاكم الرسول فخذوه الآية قاله الداودي قال عياض والظاهر عندي انه قوله صلى الله  
عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق وقوله مولى القوم منهم وقوله الولاء لجملة كلمة النسب (أو ثقتي)  
أقوى باتباع حدوده التي حدوها فاعمل فيها ما ليس على يابه اذا لم يشاركه بين الحق والباطل وقد جاء  
أفعل لغير التفضيل كثير أو يحتمل ان ذلك ورد على ما اعتقدوه من الجواز (وانما الولاء لمن أعتق)  
ذكرنا كان أو أثنى واحدا أو جمعا لان من للعموم لا لمن أسلم على يديه ولا يخلف خلافا للصفة  
ولا للملتقط خلافا لاصح وفيه جواز السجيع غير المتكلف وانما من عن جميع الكهان وشبهه  
لتكلفه واشتماله على مطوى الغيب وجواز كتابة الأمة كالعبد وكتابة المتزوجة وان لم ياذن  
الزوج وانه ليس له منعها منها ولو كانت تؤدي الى فراقها كما انه ليس للعبد المتزوج منع السيد من  
عتق أمته التي تحته وان أدى الى بطلان نكاحها وجواز سعى المكاتبه وسؤالها واكتسابها  
وتمكن السيد لها من ذلك ومحلها اذا علم حل كسبها والنهي الوارد عن كسب الأمة محمول على من لم  
يعرف حله أو على غير المكاتبه وان للمكاتب أن يسأل من حين الكتابة ولا يشترط عجزه خلافا لمن  
شرطه وجواز السؤال لمن احتاج اليه من دين أو غرم أو نحو ذلك وانه يجوز تعجيل مال الكتابة  
والمساومة في البيع وغيره ونشد يد صاحب السلعة فيها وتصرف المرأة الرشيدة لنفسها في البيع  
وغيره ولو متزوجة خلافا لمن أبى ذلك وان من لا يتصرف بنفسه له أن يقيم غيره مقامه وان العبد  
اذا أذن له في التجارة جاز تصرفه وجواز رفع الصوت عند انكار المنكر وانه يجوز لمن أراد ان



شرب تنفس ثلاثا وقال هو هنا

وأمر أوبرا

((باب في النفخ في الشراب))

حدثنا عبد الله بن محمد الثقفي ثنا ابن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتنفس في الاناء أو ينفخ فيه حدثنا حفص بن عمر ثنا شعبه عن يزيد بن خنير عن عبد الله بن بسر من بني سليم قال جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي قزول عليه فقدم إليه طعاما فذكر حيا آتاه به ثم أتاه بشراب فشرب فناول من على يمينه وأكل ثمرا فجعل يلقي النوى على ظهر أصبعيه السبابة والوسطى فلما قام قام أبي فأخذ بلحما دابته فقال ادع الله لي فقال اللهم بارك لهم فيما رزقهم واغفر لهم وارحمهم

((باب ما يقول اذا شرب اللبن))

حدثنا مسدد ثنا حماد بن ابن زيد ح وثنا موسى بن اسمعيل ثنا حماد بن ابن سلمة عن علي بن زيد عن عمر بن حرملة عن ابن عباس قال كنت في بيت ميمونة فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه خالد بن الوليد فخارًا بضعين مشويين على ثمامتين فتبرق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خالد انا لك تقدره يا رسول الله قال أجل ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلبن فشرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أكل أحدكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيرا منه واذا شربا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فانه ليس شئ يجزى من الطعام والشراب

يشترى للعتق اظهروا ذلك لا يحاب الرقبة ليساهلوه في الثمن ولا بعد ذلك من الزيادة وانكار القول المخالف للشرع وانتم ارايتم الرسول فيه وان الشئ اذا بيع بالنقد فالرغبة فيه أكثر مما اذا بيع بالنسيئة وان المكاتب لو عمل بعض كتابته قبل المحل على ان يضع عنه سيده الباقي لم يجبر وجواز الكتابة على قيمة الرقيق وأقل منها وأكثر لان بين الثمن المنجز والمؤجل فراقا ومع ذلك فقد بذلت عائشة المؤجل ناجزا فدل على ان قيمتها بالتأجيل أكثر مما كوتبت به وكان أهلها باعوه بابه وان المراد بالخبر في قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا القدرة على الكسب والوفاء بما وقعت الكتابة عليه وليس المراد به المال وعن ابن عباس ان المراد بالخبر المال مع انه يقول ان العبد لا يملك قنسب الى التناقض لان المال الذي في يد المكاتب ليس له فكيف يكتبه بماله ومن يقول العبد يملك لا يرد هذا عليه قال الحافظ والذي يظهر انه لا يصح عن ابن عباس أحد الامرين وفيه جواز كتابة من لا سرفه له وقال به الجمهور واختلف عن مالك وأحمد وذلك ان بريرة استعانت على كتابتها فلو كان لها حرفة أو مال لم تلجأ الى الاستعانة لان كتابتها لم تكن حالة وعند الطبري من رواية أبي الزبير عن عروة ان عائشة ابتاعت بريرة مكاتبه وهي لم تقبض من كتابتها شيئا وجواز أخذ الكتابة من مسئلة الناس والرّد على من كره ذلك وزعم انها أوساخ الناس ومشروعية اعانة المكاتب بالصدقة وجواز التأقيت في الديون في كل شهر كذا من غير بيان أوله أو وسطه ولا يكون ذلك مجهولا لانه يبين بانقضاء الشهر الحلال قاله ابن عبد البر ونظريه باحتمال ان قول بريرة في كل عام أو قبة أي في غرته مثلا وعلى تسليمه فيفرق بين الكتابة والديون بان المكاتب اذا عجز رجل لسيدته ما أخذه منه بخلاف الاجنبي وقال ابن بطال لا فرق بين الديون وغيرها وقصة بريرة محمولة على ان الراوي قصر في بيان تعيين الوقت والا يصير الاجل مجهولا وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن البيع الا الى أجل معلوم وفيه غير ذلك وقد ذكر أبو عمران الناس أكثر في حديث بريرة من الاستنباط ففهم من أجاد ومنهم من خلط وأتى بما لا معنى له كقول بعضهم فيه اباحة البكاء في المحبة لبكاء زوج بريرة وذكر في الحديث المتقدم في النكاح أن ابن خزيمة وابن جرير ألف كل منهما كتابا في ذلك قال الحافظ وبلغ بعض المتأخرين فوائده أربع مائة أكثرها مستبعد متكلف كما وقع نظير ذلك للذي صنف في الكلام على حديث المهاج في رمضان فبلغ به ألف فائدة وواحدة وأخرجه البخاري في البيوع عن عبد الله بن يوسف وفي الشروط عن اسمعيل كلاهما عن مالك به وتابعه أبو اسامة وجماعة بكثرة عن هشام في الصحيحين وغيرهما وطرقه كثيرة عندهم (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران عائشة أم المؤمنين) وليحي النيسابوري عن ابن عمر عن عائشة جعله من مسندها وأشار ابن عبد البر في تفرده عن مالك بذلك ورده الحافظ بان الشافعي عن مالك رواه كذلك عند أبي عوانة والبيهقي ويمكن انه لم يرد عن هنا الرواية عنها نفسها بل في السياق شئ مخدوف تقديره عن قصة عائشة في انها (أرادت ان تشتري جارية) هي بريرة (تعتقها) بالرفع وفي رواية لتعتقها بلام وفي أخرى فتعتقها بالفاء بدل اللام فهو بالنصب (فقال أهلها) مواليها (تبتعكها) بكسر الكاف (على ان ولاها لانهذا كرت) عائشة (ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم) بعدما سألتها حين سمع اخبار بريرة لها كما مر (فقال لا يمنعك) بذون التوكيد الثقيلة وليحي النيسابوري بدونها (ذلك) بكسر الكاف وهذا كقوله في رواية الزهري عن عروة ابنا يحيى فأعتق وليس فيها شئ من الاشكال الواقع في رواية هشام السابقة حتى قال الشافعي لعل هشاما أو عروة بين مع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنعك ذلك رأي انه أمرها ان تشتريهم بالولا فلم يقف على ما وقف عليه ابن عمر ورد بان هشام ثقة حافظ حديثه متفق على صحته فلا وجه لردّه فوجب تأويله بما مر (فانما الولاء من أعتق) بلام الاختصاص أي ان الولاء مختص بمن أعتق قاله الكرماني وجوز

((باب ابكاه الا فيه))

\* حدثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى عن ابن جريج أخبرني عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أغلق بابك واذكر اسم الله فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا واطفئ مصباحك واذكر اسم الله وخبرناك ولو بعد تعرضه عليه واذكر اسم الله وأول سقاءك واذكر اسم الله \* حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الخبر وليس بهامه قال فان الشيطان لا يفتح غلقا ولا يحل وكاء ولا يكشف اناء وان الفويسقة تضرم على الناس بينهم أو يوتنهم \* حدثنا مسدد وفضل بن عبد الوهاب السكري قال ثنا حماد عن كثير بن شظير عن عطاء عن جابر بن عبد الله رفعه قال واكفوا صبيانكم عند العشاء وقال مسدد فان للجن انتشارا وخطفة \* حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن أبي صالح عن جابر قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فاستسقى فقال رجل من القوم ألا نسقيك نبيذا قال بلى قال فخرج الرجل يشرب فجاء بقدر فيه نبيذ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألا خمرته ولوان تعرض عليه عودا \* حدثنا سعيد بن منصور وعبد الله بن محمد النفيلي وقيية بن سعيد قالوا ثنا عبد العزيز بن عيسى عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم

غيره ان تكون للاستحقاق كهي في قوله تعالى ويل للمطففين أولئك هم الذين كان يمينهم على ما عاهدوا ان يكونوا من الصادقين أو للصبر وروى كل منهما يتاقي ان يكون الولاء لغير من أعتق قال المازري فيه حجة مالك والشافعي وأحمد انه لا ولا للمنفق اللقيط خلافا لاسحق ولا لمن أسلم على يديه خلافا للحنفية والولاء في جميعهم للمسلمين الا ان يكون لاحدهم وارث وقال أبو حنيفة لكل أحد ان يوالى من شاء فبرئته والحديث حجة على الجميع لان انما للحصر ثبت الحكم للمذكور وتنفيه عما سواه وعبر عنها بعضهم بتحقيق المتصل وتعميق المنفصل قال الابن انما كسبه من ان التي هي حرف نقي والاصل بقاء الحروف على معانيها عند الضم ولما استحال رد النقي الى نفس المثبت لما فيه من التناقض وجب حمله على اثباته للمذكور وتنفيه عما سواه وبه عرف معنى تحقيق المتصل وتعميق المنفصل انتهى والحديث رواه البخاري في العتق والبيع عن عبد الله بن يوسف وفي الفرائض عن قتيبة بن سعيد ومسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك به (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن عمرة بنت عبد الرحمن) الانصارية المدنية المكثرة عن عائشة (ان بريرة جاءت تستعين عائشة أم المؤمنين) تطلب منها الاعانة على ما كوتبت به قال الحافظ صورة سياقه الارسل ولم تختلف الرواة عن مالك في ذلك لكن رواه البخاري من طريق ابن عيينة عن يحيى بن عمرة عن عائشة وفي رواية الامام عيسى عن القطان وعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سماعة عن عمرة بن قيس عن عائشة فظهر أنه موصول وقد وصله ابن خزيمة من طريق مطرف عن مالك فقال عن عائشة ان بريرة جاءت تستعينها في كتابتها (فكانت عائشة ان أحب أهلها) ساداتك (ان أصاب لهم غنك صبة واحدة) أي أدفعه عاجلا في مرة تشيها بأصب الماء وهو انساكاه (وأعتقك) بضم الهمزة والنصب عطف على أصب (فعلت) ذلك (فذكرت) باسكان التاء (ذلك) بريرة لاهلها) لمواليها (فقالوا لا) نبيك بشرط العتق (الا أن يكون لنا ولاؤك) قال مالك قال يحيى بن سعيد (شجخه) (فرعت عمرة) الزعم يستعمل بمعنى القول المحقق أي قالت (ان عائشة ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى ما وأعتقها فانما الولاء لمن أعتق) لا لغيره وظاهره جواز بيع رقبته المكاتب اذا رضى بذلك ولو لم يجر نفسه وهو قول أحمد وربيعة والاوزاعي والليث وأبي ثور واحد قولي مالك والشافعي واختاره ابن جرير وابن المنذر والبخاري وغيرهم على تفاصيل لهم في ذلك ومنعه مالك في المشهور وأبو حنيفة والشافعي في أصح قوليه وأجابوا عن قصة بريرة بانها عجزت نفسها واستندلوا باستعانة بريرة عائشة في ذلك وليس في استعانتها ما يستلزم العجز ولا سيما مع القوم بجواز كتابة من لا مال عنده ولا حرفة له قال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديث بريرة انها عجزت عن اداء النجم ولا أخبرت بانه قد حل عليها شيء ولم يرد في شيء من طرقه استقصا للنبي صلى الله عليه وسلم لها من شيء من ذلك لكن قال القرطبي أشبه ما قيل انما عجزت كافي رواية ابن شهاب عن عروة عن عائشة فان أحبوا ان أقتضى عنك كتابتك لانه لا يقضى من الحقوق الا ما وجبت المطالبة به ومنهم من أول قولها كانت أهلي فقال معناه راضتهم وانفقت معهم على هذا القدر ولم يقع العقد بعد ذلك بيعت فلا حجة فيه على بيع المكاتب قال القرطبي وهو خلاف ظاهر سياق الحديث وقيل الذي اشترته عائشة كتابه بريرة لارقيتها وقد أحازه مالك وقال يودى الى المشتري فان عجز رقبته ومنعه الشافعي وأبو حنيفة ورأياه غرر لانه لا يدري ما يحصل له النجوم أو الرقبة واستبعده القرطبي أيضا وقيل انهم باعوها بشرط العتق واذا وقع البيع بشرط العتق صح على أصح القولين عند المالكية والشافعية وقال الحنفية يبطل وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف وأصحاب السنن الثلاثة من طريق ابن القاسم كلاهما عن مالك به وتابعه سفيان بن عيينة عند البخاري ويحيى القطان وعبد الوهاب الثقفي عند الامام عيسى وجعفر بن عون عند أصحاب السنن أربعة منهم عن يحيى بن



كان يستعذب له الماء من بيوت  
السفيا قال قتيبة عين بينها وبين  
المدينة ثومان

آخر كتاب الاشربة

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((أول كتاب الاطعمة))

((باب ما جاء في اجابة الدعوة))

حدثنا القعني عن مالك عن نافع عن ابن  
عمر عن عبد الله بن دينار عن عمر بن الخطاب عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى  
أحدكم الى الوليمة فليأتها \* حدثنا  
مخالد بن خالد ثنا أبو أسامة عن  
عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعناه زاد فان كان مفطرا فليطعم  
وان كان صائما فليدع \* حدثنا  
الحسن بن علي ثنا عبد الرزاق  
أنا معمر عن أيوب عن نافع عن  
ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا دعا أحدكم أخاه  
فليجب عرسا كان أو نحوه \*  
حدثنا ابن المصنف ثنا بقية  
ثنا الزبيدي عن نافع باسناد  
أيوب ومعناه \* حدثنا محمد بن  
كثير أنا سفيان عن أبي الزبير عن  
جابر قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من دعى فليجب فان  
شاء طعم وان شاء ترك \* حدثنا  
مسدد ثنا درست بن زياد عن  
أبان بن طارق عن نافع قال قال عبد  
الله بن عمر قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من دعى فلم يجب فقد  
عصى الله ورسوله ومن دخل على  
غير دعوة دخل سارقا وخرج  
مغبرا \* حدثنا القعني عن مالك  
عن ابن شهاب عن الأعرج عن  
أبي هريرة أنه كان يقول من  
الطعام طعام الوليمة يدعى لها  
الاغنياء وترك المساكين ومن لم

سعيد فحواه (مالك عن عبد الله بن دينار) العدو مولاهم المدني (عن عبد الله بن عمر) رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء) بفتح الواو ومدودا وأصله من الولي وهو القرب وأما من  
الامارة فالولاء بكسر الواو وقيل فيها بالوجهين ويطلق على معان والمراد به هنا ولأه الانعام بالعتق  
(وعن هبته) أي الولاء وكانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فنهى عن ذلك وهذا الحديث  
من افراد ابن دينار واحتاج الناس فيه اليه كما قال أبو عمرو وغيره حتى قال مسلم الناس كلهم  
عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث وأخرج عنه من طرق سبعة في صحيحه وأورده غيره  
عن خمسة وثلاثين حديثا به عنه قال ابن عبد البر ورواه ابن الماجشون عن مالك عن نافع عن ابن  
عمر وهو خطأ لم يتابع عليه والصواب عبد الله بن دينار ورواه محمد بن سليمان عن مالك عن عبد  
الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب عن عمر بن الخطاب  
أبو علي وابن حبان عن ابن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لجمعة  
كل جمعة النسب لا يباع ولا يوهب قال الابن هذا منه صلى الله عليه وسلم تعريف حقيقة الولاء شرعا  
ولا تجد تعريفات منه والمعنى ان بين المعتق والعتيق نسبة تشبه نسبة النسب وليست به ووجه  
الشبه ان العبد لما فيه من الرق كالمعدوم في نفسه والمعتق صيره موجودا كما ان الولد كان معدوما  
فتسبب الاب في وجوده انتهى وأصله قول ابن العربي معنى الولاء لجمعة كل جمعة النسب ان الله  
أخرجه بالحرية الى النسب حكما كما ان الاب أخرجه بالنطفة الى الوجود حسالا لان العبد كان  
كالمعدوم في حق الاحكام لا يقضى ولا يلى ولا يشهد فأخرجه سيده بالحرية الى وجود هذه الاحكام  
من عدمها فلما شابه حكم النسب أنيط بالعتق فلذا جاء انما الولاء لمن أعتق وألحق برتبة النسب  
فنهى عن بيعه وعن هبته وأجاز بعض السلف نقله ولعله لم يبلغهم الحديث (قال مالك في العبد  
يتناع نفسه من سيده على انه يوالى من شاء ان ذلك لا يجوز) لا يصح (وانما الولاء لمن أعتق) بنص  
الحديث وبهذا قال الاكثر وقيل لا ولا عليه (ولو أن رجلا أذن لمولاه) عتيقه (أن يوالى من  
شاء ما جاز ذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعتق) هكذا ورد أيضا بدون  
انما عند أحد والطبراني والخطيب من حديث ابن عباس (ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن بيع الولاء) بالفتح والمدح ميراث المعتق من العتيق (وعن هبته فاذا جاز له سيده أن يشترط  
ذلك) أي الولاء (له) أي للعبد (أو يأذن له أن يوالى من شاء فقلت الهبة) المنهى عنها فلذا لا يجوز  
(جر العبد الولاء اذا أعتق)

(مالك عن ربيعة بن عبد الرحمن) فروخ المدني (أن الزبير بن العوام) الحواري (اشترى عبدا  
فأعتقه ولذلك العبد بنون) جمع ابن (من امرأة حرة فلما أعتقه الزبير قال هم) أي بنوه (موالى)  
بياء الاضافة (وقال موالى أمهم بل هم موالىنا) لانهم أحرار (فاختصموا الى عثمان بن عفان)  
أمير المؤمنين (فقضى عثمان للزبير بولائهم) دون موالى أمهم (مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب  
سئل عن عبده ولد من امرأة حرة من ولاؤهم فقال سعيد ان مات أبوهم وهو عبد لم يعتق) صفة  
كاشفة لعبده دفع توهم أن اطلاقه عليه باعتبار ما كان (فولاؤهم لموالى أمهم) وان عتق قبل  
الموت لم يكن لهم الولاء (قال مالك ومثل) بفتحين (ذلك ولد الملاءنة من الموالى) صفة لها (ينسب  
الى موالى أمه فيكونون هم مواليه ان مات ورتوه وان جرحه) فبمعنى مفعولة ما فعله  
الانسان من ذنب والمعنى وان جنى جنابة (عقلوا عنه) لانهم مواليه (فان اعترف به أبوه ألحق به  
وصار ولاؤه الى موالى أبيه وكان ميراثه لهم وعقله عليهم ويحسد أبوه الخ) أي سدد القصد  
(وكذلك المرأة الملاءنة) بفتح العين وكسر هاء (من العرب) أي الاحرار اصاله (اذا اعترف  
زوجها الذي لا هم ابولدها صار بمثل) أي صفة (هذه المنزلة الا ان بقية ميراثه بعد ميراث أمه

بأن الدعوة فقد صلى الله ورسوله

((باب في استحباب الولية عند النكاح))

• حدثنا مسدد وقتيبة قال ثنا جاد عن ثابت قال ذكر تزويج زينب بنت جحش عند أنس بن مالك فقال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم على أحد من نسائه ما أولم عليها أولم بشاة • حدثنا حامد بن يحيى ثنا سفيان ثنا وائل بن داود عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم أولم على صفية بسويق وغيره

((باب في كم تستحب الولية))

• حدثنا محمد بن المثنى ثنا عفان بن مسلم ثنا همام ثنا قتادة عن الحسن عن عبد الله بن عثمان الثقفي عن رجل أعور من ثقيف كان يقال له معروف أي يثني عليه خير إن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولية أول يوم حق والثاني معروف واليوم الثالث سمعة ورياء قال قتادة وحديثي رجس أن سعيد بن المسيب دعي أول يوم فأجاب ودعي اليوم الثاني فأجاب ودعي اليوم الثالث فلم يجب وقال أهل سمعة ورياء • حدثنا مسلم بن إبراهيم ثنا هشام عن قتادة عن سعيد بن المسيب بهذه القصة قال فدعي اليوم الثالث فلم يجب وحصب الرسول ((باب الاطعام عند القدوم من السفر))

• حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا وكيع عن شعبة عن محارب بن دثار عن جابر قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة

واخوته لأمه لعمامة المسلمين ما لم يلحق بأبيه) فإن استلحقه ملحق به (واغماووث) بشد الراة (ولد) فاعل (الملاعة الموالاة) بالجر صفة (موالي أمه) مفعول (قبل أن يعترف به أبوه) لأنه لم يكن له نسب ولا عصبية فلما ثبت نسبه (باعتراف أبيه) (صار إلى عصبته) أي عاد إليهم (والأمر المجتمع عليه عندنا في ولد العبد من امرأة معة وأبو العبد حران الجد أب العبد يحر ولا ولد ابنه إلا حر من امرأة معة ترثهم مادام أبوهم عبد فإن عتق أبوهم رجع الولاء إلى مواليه وإن مات وهو عبد كان) أي استمر (الميراث والولاء للعبد وإن) بكسر الهمزة والنون الخفيفة (العبد كان له ابنان حران فأت أحدهما وأبوه عبد بحر) صحب (الجد أبوالأب والولاء والميراث) عطف تفسير (قال مالك في الامة تعتق وهي حامل وزوجها مملوك ثم تعتق زوجها قبل أن تضع حملها أو بعدما تضعه وإن ولدها كان في بطنها للذي أعتق أمه لأن ذلك الولد قد كان أصابه الرق قبل أن تعتق أمه) ثبت لمعتقها فلا ينتقل عنه (وليس هو بمنزلة الذي تحمل به أمه بعد العتاق لأن الذي تحمل به أمه بعد العتاق إذا أعتق أبوه حر ولاه) أي صحبه (قال مالك في العبد يتأذن سيده أن يعتق عبدا له فيأذن له سيده) في عتقه (إن ولده المعتق) بالفتح (لسيد العبد) لأنه المعتق حقيقة (لا يرجع ولاؤه إلى سيده الذي أعتقه وإن عتق) لأنه ثبت لسيدته وهو لا ينتقل

((ميراث الولاء))

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن حزم) الانصاري (عن عبد الملك ابن أبي بكر عبد الرحمن بن الحرث بن هشام) القرشي الخزرجي تابعي صغير (عن أبيه) أبي بكر أحد الفقهاء (ان العاصي بن هشام) أخا الحرث (هلك) قتل يوم بدر كافرا (وترك بنين له ثلاثة اثنان لام) أي شقيقان (ورجل لعله) بفتح العين واللام الثقيلة أي امرأة أخرى والجمع علل إذا كان الأب واحدا والامهات شتى قيل ما أخذ من العلل وهو الشرب بعد الشرب لأن الأب لما تزوج امرأة بعد أخرى صار كأنه شرب مرة بعد أخرى قال الشاعر

أفي الولاء ثم أولاد لو واحدة • وفي العيادة أولاد لعلات

(فهلك أحد اللذين لام وترك مالا وموالي فورثه أخوه لايه وأمه ماله وولاء مواليه) بالنصب بدل من ضمير ورثته (ثم هلك الذي ورث المال وولاء الموالى وترك ابنه وأخاه) لايه (فقال ابنه قد أحرزت) ضمنت وملكت (ما كان أبي أحرز من المال وولاء الموالى فقال أخوه) أخو الميت وهو عم المنازع (ليس كذلك إنما أحرزت المال وأموال الموالى فلا أرايت) أي أخبرني (لو هلك أخي) الأول الذي ورث أبوك منه المال والولاء (اليوم بعد موت شقيقه) الذي هو أبوك (ألست أرثه أنا) دونك لأن الأخ وان لا ب مقدم على ابن الأخ الشقيق (فاختصمنا إلى عثمان بن عفان ففضي عثمان لأخيه بولاء الموالى) دون ابنه وفي هذه القصة اشكال لأن العاصي قتل يوم بدر كافرا فكيف يموت في زمان عثمان ويتحاكم إليه في أرثه والذي يرفع الاشكال ان يكون القتل كما في الارث تأخر إلى زمان عثمان لكن من يقتل يوم بدر كافرا لا يتحاكم في أرثه إلى عثمان في خلافة ثم وجدت ان الذي يتحاكم إلى عثمان ولد العاصي بن هشام فيحتمل انه سعيد الذي ذكره ابن أبي حاتم كذا قال الحافظ في تجميع المنفعة وسهوه ظاهر فانه لم يتخاصم في ارث العاصي وإنما ذكر في صدور الخبر ليبيان انه خلف شقيقين وواحد الام أخرى والذي يتخاصم إلى عثمان اغما هو ابن العاصي وابن ابنه الذي مات أبوه قبل ذلك وقد كان ورث شقيقه ماله وولاء مواليه لموته بلا ولد فاختصمنا في ولاء مواليه دون أرثه ولا ذكر لميراث العاصي أصلا فلا اشكال (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم) بالحاء المهملة والزاي (انه أخبره أبوه انه كان جالسا عند أبيان بن عثمان) بن عفان (فاختصم اليه نفر من جهينة) بضم الجيم وقح الهاء (ونفر من بني الحرث بن الخزرج) بطن من



((باب ما جاء في الضيافة))

عن سعد بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يومه وليلته الضيافة ثلاثة أيام وما بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له أن يشوي عنده حتى يخرج به فريء على الحرث بن مسكين وأنا شاهد أخبركم أشهب قال وسئل مالك عن قول النبي صلى الله عليه وسلم جائزته يوم وليلته فقال بكرمه ويتحفه ويحفظه يوما وليلة وثلاثة أيام ضيافة حدثنا موسى بن اسمعيل ومحمد بن محبوب قال ثنا حماد بن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الضيافة ثلاثة أيام فما سوى ذلك فهو صدقة حدثنا مسدد وخلف ابن هشام قال ثنا أبو عوانة عن منصور عن عامر عن أبي كريمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الضيف حق على كل مسلم فمن أصبح بقائه فهو عليه دين إن شاء اقتضى وإن شاء ترك حدثنا مسدد ثنا يحيى عن شعبة حدثني أبو الجودي عن سعيد بن أبي المهاجر عن المقسدام أبي كريمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعما رجل أضاف قوما فأصبح الضيف محروما فإن نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقرى ليلة من زوجه وماله حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبه بن عامر أنه قال قلنا يا رسول الله اننا نبعثنا فنزل يقوم

الانصار (وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بني الحارث بن الخزرج يقال له ابراهيم بن كليب) بضم الكاف ومضمر (فماتت المرأة وتركها مالا وموالي) عتقاء لها (فورثها ابنها) لم يسم (وزوجها) ابراهيم (ثم مات ابنها فقلت ورثته لنا ولا الموالى) لانه (قد كان ابنها أحرزه) ضمه وحازه (فقال الجهنيون ليس كذلك انما هم موالى صاحبنا فإذا مات ولدها فلنا ولاؤهم ونحن نرثهم فقضى أبان بن عثمان للجهنيين بولاء الموالى) دون ورثته الابن (مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب قال في رجل هلك وترك بنين له ثلاثة وترك موالى أعنتهم هو عتاقه) بفتح العين ووجه من كسرهما (ثم ان الرجلين من بني هلكا) ماتا (وتركا أولاد فقال سعيد بن المسيب يرث الموالى) كذا رواه يحيى وهو خطأ وصوابه الولاء كذا قيل والرواية صواب بتقدير مضاف أى ولأه الموالى وهو بالنصب مفسعول والقاعل الابن (الباقى من) بنسبه (الثلاثة فاذا هلك هو) أى الثالث (فولده وولداخوته في ولأه الموالى شرع) بفتح المعجمة والراء وتسكن للتخفيف وعين مهملة أى (سواء) فهو عطف بيان

((ميراث السائبة وولاء من أعتق اليهودى والنصرانى))

هى أن يقول لعبده أنت سائبة يريد به العتق ولا خلاف في جوازه ولزومه وانما كره مالك العتق بلفظ سائبة لاستعمال الجاهلية لها في الانعام ولقوله انه أمر تركه الناس وتركوا العمل به (مالك انه سأل ابن شهاب عن السائبة فقال يوالى من شاء فان مات ولم يوال أحد اغيرائه للمسلمين وعقله عليهم) ووافقه جماعة من السلف وقال (مالك ان أحسن ما مع في السائبة انه لا يوالى أحد وان ميراثه للمسلمين) وكأنه أعتقه عنهم (وعقله عليهم) واليه ذهب مالك وجماعة من أصحابه وكثير من السلف وقال ابن الماجشون وابن نافع والشافعى وجماعة ولاؤه لمعتقه وقيل يشتري بتركته وقابا فعتق (مالك في اليهودى والنصرانى يسلم عبدا أحدهما فيعتقه قبل أن يباع عليه) فيعتقه عتقه نظر التشوف للشرع للعتق (ان ولأه العبد المعتق) بفتح التاء (للمسلمين وان أسلم اليهودى أو النصرانى بعد ذلك لم يرجع اليه الولاء أبدا) لانه ثبت للمسلمين فلا ينتقل عنهم (ولكن اذا أعتق اليهودى أو النصرانى عبدا على دينهما ثم أسلم المعتق) بالفتح (قبل ان يسلم اليهودى أو النصرانى الذى أعتقه ثم أسلم الذى أعتقه يرجع اليه الولاء لانه قد كان ثبت له الولاء يوم أعتقه) وهو لا ينتقل وانما منع منه قبل اسلامه لانه لا ولأه لكافر على مسلم فلما أسلم وجع له الولاء (وان كان لليهودى أو النصرانى ولد مسلم ورث موالى أبيه اليهودى أو النصرانى اذا أسلم المولى المعتق) بفتح التاء (قبل ان يسلم الذى أعتقه) وهما كافران (وان كان المعتق) بالفتح (حين أعتق) بضم أوله (مسلم لم يكن لولد النصرانى أو اليهودى المسلمين) بالثنية صفة للولدين (من ولأه العبد المسلم متى لانه ليس لليهودى ولا للنصرانى ولا لقولاء العبد المسلم لجماعة المسلمين) لا يختص به المسلم ابن المعتق الكافر

((كتاب المكاتب))

بالفتح من تقع عليه الكتابة وبالكسر من تقع منه وكاف الكتابة تفتح وتكسر قال الراغب اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى كتب عليكم الصيام ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أو بمعنى جمع وضم ومنه كتب على الخط فعلى الاول تكون مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثانى مأخوذة من الخط لوجوده عند عسدها غالبا قال ابن التين كانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم وأول من كوتب في الاسلام أبو المؤمل فقال صلى الله عليه وسلم أعينوا أبا المؤمل فأعين فقضى كتابته وفضلت عنده فضلة فقال له النبي صلى الله

فايقرؤنا فإنا نرى فقال لنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان نزلتم  
بقوم فأمر والكم بما ينبغي للضيف  
فأقبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم  
حق الضيف الذي ينبغي لهم  
(باب نسخ الضيف يأكل من  
مال غيره)

حدثنا أحمد بن محمد المروزي  
حدثني علي بن الحسين بن واقد  
عن أبيه عن يزيد النخعي عن  
عكرمة عن ابن عباس قال  
لأننا كلوا أموالكم بينكم بالباطل  
الآن تكون تجارة بين تراض  
منكم فكان الرجل يخرج  
بأكل عند أحد من الناس بعد  
ما نزلت هذه الآية فتسخ ذلك  
الآية التي في النور قال ليس عليكم  
جناح ان تأكلوا من بيوتكم الى  
قوله أشتنا كان الرجل الغني  
يدعو الرجل من أهله الى الطعام  
قال اني لا أخرج ان أكل منه والتج  
الحرج ويقول المسكين أحق به مني  
فأحل في ذلك ان يأكلوا مما ذكر  
اسم الله عليه وأحل طعام أهل  
الكتاب

(باب في طعام المتبارين)

حدثنا هرون بن زيد بن أبي  
الزرقاء ثنا أبي ثنا جرير بن  
حازم عن الزبير بن جريح قال  
سمعت عكرمة يقول كان ابن  
عباس يقول ان النبي صلى الله  
عليه وسلم نهى عن طعام المتبارين  
ان يؤكل قال أبو داود أكثر من  
رواه عن جرير لا يذكر فيه ابن  
عباس وهرون النخعي ذكر فيه  
ابن عباس أيضا وحامد بن زيد لم  
يذكر ابن عباس

(باب اجابة الدعوة اذا حضرها  
مكره)

عليه وسلم أنفقها في سبيل الله وقال ابن خزيمة  
كانوا يثبتون في الجاهلية بالمدنية وأول من  
كتب في الاسلام من الرجال سلمان ثم بريرة فقول الزباني الكتابة اسلاميه ولم تعرف في  
الجاهلية بخلاف الصحيح

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(القضاء في المكاتب)

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المكاتب عبد مابق عليه من كتابته شيء) ولوقل وقد  
رواه ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال المكاتب عبد مابق عليه درهم وقد  
ورد مرفوعا أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد مابق عليه من كتابته درهم وأخرجه ابن حبان من  
وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في أثناء حديث (مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار  
كانا يقولان المكاتب عبد مابق عليه من كتابته شيء) وقد روى ابن أبي شيبة وابن سعد عن  
سليمان بن يسار قال استأذنت علي عائشة فعرفت صوتي فقالت سليمان فقلت سليمان فقالت ادبت  
مابق عليك من كتابتك قلت نعم الاشياء يسيرا قالت ادخل فانك عبد مابق عليك شيء وروى الشافعي  
وسعيد بن منصور عن زيد بن ثابت المكاتب عبد مابق عليه درهم (قال مالك وهو رأيي) وقوله  
الجهور وكان فيه خلاف عن السلف فمن على اذا أدى الشطر فهو غريم وعنه يعتق منه بقدر  
ما أدى وعن ابن مسعود لو كاتبه على مائتين وقيمته مائة فأدى المائة عتق وعن عطاء اذا أدى  
المكاتب ثلاثة أرباع كتابته عتق وروى النسائي عن ابن عباس مرفوعا المكاتب يعتق منه بقدر  
ما أدى ورجال اسناده ثقات لكن اختلف في ارساله ووصله وجه الجمهور حديث عائشة وهو  
أقوى ووجه الدلالة منه ان بريرة بيعت بعد ان كوتبت ولولا ان المكاتب يصير بنفس الكتابة حرا  
لمنع بيعها وقد ناظر زيد بن ثابت عليا فقال أترجه ولوزني أو تجير شهادته ان شهد فقال على لا فقال  
زيد فهو عبد مابق عليه شيء (قال مالك فان هلك المكاتب وترك مالا أكثر مما بقي عليه من  
كتابته وله ولد ولدوا في زمن (كتابته) أي بعد عقدها (أو) كانوا موجودين قبلها و) كاتب  
عليهم ورثوا مابق من المال بعد قضاء كتابته (مالك عن حميد بن قيس المكي)  
الاعرج القاري (ان مكاتب) اسمه عباد (كان لابن المتوكل هلك بمكة وترك عليه بقية من كتابته  
ودين للناس) عليه (وترك ابنته فأشكك على عامل) أي أمير (مكة) يومئذ (القضاء فيه) لعدم  
علمه به (فكتب الى عبد الملك بن مروان) الخليفة اذ ذاك (يسأله عن ذلك) وأرسله الى الشام  
(فكتب اليه عبد الملك ان ابدأ بدين الناس) فاقضها لهم (ثم اقبض مابق من كتابته) لسيدته  
(ثم اقسم مابق من ماله بين ابنته ومولاه) معتقه الذي كاتبه نصفين قال أبو عمر قضى بذلك معاوية  
قبله ذكر معمر عن قتادة عن معبد الجهني قال سألتني عبد الملك عن المكاتب يموت وله ولد احرار  
فقلت قضى عمر أن ماله كله لسيدته وقضى معاوية ان سيدته يعطى بقية كتابته ثم مابق لولده  
الاحرار ومالك لا يقول بهذا لانه جاء من وجوه ان بقت كانت حرة أمها حرة والمكاتب لا يرثه وارثه  
الحر اذ مات قبل العتق وانما يرثه من معه من ورثته في كتابته والافكاه لسيدته كاقضى به عمر  
وقاله زيد بن ثابت انتهى ملخصا (قال مالك الامر عندنا انه ليس) يجب (على سيد العبد ان يكتبه  
اذا سأله ذلك) وانما يستحب (ولم أسمع ان أحدا من الائمة أكره رجلا على ان يكتب عبده) وفي  
البخاري تعليقا وأخرجه اسمعيل القاضي في أحكام القرآن وعبد الرزاق وغيرهما ان سيرين  
والدهم سأل أنس بن مالك المكاتب وكان كثير المال فأبى فانطلق الى عمر فاستعدها عليه فقال  
عمر لانس كاتبه فأبى فضر به بالدرة وتلاهم فكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا فكتبه أنس وروى ابن



حدثنا موسى بن اسمعيل

حدثنا عن محمد بن سيرين قال قال كاتب أنس أبي علي أربعين ألف درهم وروى اليهقي عن أنس بن سيرين عن أبيه قال كاتب أنس على عشرين ألف درهم قال الحافظ فان كانا محفوظين جمع بينهما بحمل أحدهما على الوزن والاخر على العدد ولا بن أبي شيبة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس قال هذه مكتوبة أنس عندها هذا ما كاتب أنس غلامه سيرين على كذا وكذا ألفا وعلى غلامين بعد لاق مثل عمله فظاهر ضرب عمر لأنس حين امتنع أنه كان يرى وجوب الكتابة إذا سألها العبد وليس ذلك بلازم لاحتمال أنه أدبه على ترك المندوب المؤكد وكذلك ما رواه عبد الرزاق ان عثمان قال لمن سألته الكتابة لولا آية من كتاب الله تعالى ما فعلت لا يدل على أنه يرى الوجوب قال ابن القصار انما اعلا عمر انساب الدولة على وجه النص لأنس واول زمته ما أبي وانما ندبه عمر الى الفضل وكذا قال ابن عبد البر يحتمل ان يكون فعل عمر بأنس على الاختيار والاستحسان لا على الوجوب (وقد سمعت بعض أهل العلم اذا سئل عن ذلك فقبل له ان الله تبارك وتعالى يقول) والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم (فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا) قبل ما لا وقيل صلاحا وقيل غناء وأداء وقيل صدقا وفاقا وقوة قال أبو عمرو دل حديث بريرة انه الكسب لأنه صلى الله عليه وسلم لم يسألها أمه مال أم لا ولم ينهها عن السؤال وقد يكون الكسب بالمسئلة وقد قيل المسئلة آخر كسب المؤمن وقال بعض أهل النظر لا يحتمل ان الخير في الآية المال لأنه لا يجوز لغة ان يقال في العبد مال أو في الامة مال لان المال لا يكون في الانسان انما يكون له وعنده وفي يده لافيه قال وقول من قال يعني ديننا وأمانه وصدقا وفاقا وأولى فظاهر الامر الوجوب كما قال به مسروق وعطاء والضحاك وهر بن دينار وعكرمة وداود واتباعه واختاره ابن جرير وأجيب بأن الامر ليس للوجوب لان الكتابة ما يبيع أو عتق وكلاهما لا يجب والامر جاء في القرآن لغير الوجوب ولذا كان بعض العلماء (يتلوها تين الآية) واذا حلتم فاصطادوا) والصيد بعد الاحلال لا يجب اجماعا فهو أمر اباحة (فان اقضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله) والانتشار والابتغاء لا يجب ان بعد انقضاء الصلاة فهو لا اباحة ولذا (قال مالك وانما ذلك أمر اذن الله فيه للناس وليس بواجب عليهم) لان الكتابة عقد غرر فالاصل ان لا تجوز فلما اذن فيها كان أمر ابعده منع والامر بعد المنع للاباحة ولا يرد عليه انها مستهينة لان استحبابها ثبت بادلة أخرى وقال أبو عمرو لما لم يجب على السيد بيعه باجاعة وفي الكتابة اخراج ملكه عنه بغير رضا ولا طيب نفس كانت الكتابة أخرى ان لا تجب ودل ذلك على ان الآية على التدب لا على الابحباب وقال أبو سعيد الاصفهري القرينة الصارفة له عن الوجوب الشرط في قوله ان علمتم فيهم خيرا فانه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولى ومقتضاه انه اذا رأى عدمه لم يجبر عليه فدل على انه غير واجب وقال القرطبي لما ثبت ان العبد وكسبه ملك للسيد دل على ان الامر بكتابه غير واجب لان قوله خذ كسبي واعتقني بمنزلة اعتقني بلا شيء وذلك لا يجب اتفاقا (قال مالك وسمعت بعض أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) أمر للمولى ان يذلوا لهم شيئا من أموالهم للوجوب عند الاكثر والتدب عند مالك وجماعة لانه في معنى صدقة التطوع والامانة على العتق وكل منهما لا يجب وفي معنى الایمان حظ جزء من ملل الكتابة كما قال (ان ذاك ان يكتب الرجل غلامه ثم يضع) يحط (عنه من آخر كتابته شيئا مسمى) وهو الجزء الاخير لان به يخرج جيرا فظهر غرضه (قال فهذا الذي سمعت من أهل العلم) أي بعضهم كما عبر به أولا (وأدركت حمل التماس على ذلك عندنا وقد بلغني) لعله من نافع أو ابن دينار (ان عبيد الله بن عمر كاتب غلامه على خمسة وثلاثين ألف درهم) فضة (ثم وضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم) فخرج سرا (والامر عندنا ان المكاتب اذا كاتبه سيده تبعه ماله) لانها في معنى العتق وهو يتبعه اذا اعتقه ولم يستثنه (ولم يتبعه

يدخل بيتا من وقا

(باب اذا اجتمع داعيان

أيهما أحق)

حدثنا هناد بن السري عن عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن أبي العلاء الاودي عن جريد بن عبد الرحمن الجبيري عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اجتمع الداعيان فأجب أقربهما بابا فان أقربهما بابا فأقربهما جوارا وان سبق أحدهما فأجب الذي سبق

(باب اذا حضرت الصلاة

والعشاء)

حدثنا أحمد بن حنبل ومسدد المعنى قال أحمد حدثني يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وضع عشاء أحدكم وأقمت الصلاة فلا يقوم حتى يفرغ زاد مسدد وكان عبد الله اذا وضع عشاءه أو حضر عشاءه لم يقم حتى يفرغ وان مع الجماعة وان مع قراة الإمام \* حدثنا محمد بن حاتم بن بزيع ثنا معلى بن يحيى ابن منصور عن محمد بن ميمون عن

جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر  
ابن عبد الله قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا تؤخر الصلاة  
لطعام ولا لغيره \* حدثنا علي بن  
موسى الطوماني ثنا أبو بكر الحنفي  
ثنا الضحالي بن عثمان عن عبد  
الله بن عيسى بن عبد بن عمير قال كنت  
مع أبي في زمان ابن الزبير إلى جنب  
عبد الله بن عمر فقال عباد بن عبد  
الله بن الزبير سمعنا أنه يبدأ بالعشاء  
قبل الصلاة فقال عبد الله بن عمر  
ويحك ما كان عشاؤهم أترأه كان  
مثل عشاء أبيك

((باب في غسل اليدين عند

الطعام))

\* حدثنا مسدد ثنا اسمعيل  
ثنا أيوب عن عبد الله بن أبي  
مليكة عن عبد الله بن عباس أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خرج من الخلاء فقدم إليه طعام  
فقالوا ألا تأتلك بوضوء فقال اغما  
أمرت بالوضوء إذا أتيت الصلاة  
\* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا  
قيس عن أبي هاشم عن زاذان عن  
سليمان قال قرأت في التوراة أن  
بركة الطعام الوضوء قبله فذكرت  
ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال  
بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء  
بعده قال أبو داود وهو ضعيف

((باب في طعام الفجاء))

\* حدثنا أحمد بن أبي مريم ثنا  
عمى يعني سعيد بن الحنك ثنا  
الليث بن سعد أخبرني خالد بن يزيد  
عن أبي الزبير عن جابر بن عبد  
الله أنه قال أقبل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من شعب من الجبل  
وقد قضى حاجته وبين أيدينا تمر  
على نرس أو حنظل فدعونا فكل  
معنا وما من ماء

ولده) لأنهم ذوات آخر (الا ان بشرطهم في كتابته) فيدخلون لانه بالشرط كان الكتابة وقعت  
على الجميع (مالك في المكاتب يكتبه سيده وله جارية بها جمل) بفتح الحاء والموحدة أي حمل (منه)  
لم يعلم به هو ولا سيده يوم كتابته فانه لا يتبعه ذلك الولد لانه لم يكن دخل في كتابته وهو سيده فأما  
الجارية فانها للمكاتب لانها من ماله (مالك في رجل ورث مكاتباً من امرأته) متعلق  
بورث (هو) أي الرجل (وابنها) أي المرأة (ان المكاتب ان مات قبل ان يقضى كتابته اقتسمها  
ميراثه على كتاب الله) للزوج الربع وللأبن الباقي لانه بموته قبل قضاء الكتابة بان انه موروث عن  
المرأة (وان أدى كتابته ثم مات فميراثه لابن المرأة ليس للزوج من ميراثه شيء) لانه انما ورث  
بالولاء وليس للزوج فيه دخل (والمكاتب) بفتح التاء (يكاتب عبده ينظر في ذلك فان كان اغماً أراد  
المحابة) المسامحة مأخوذة من جبروته اذا أعطيته (لعبده وعرف ذلك منه بالتخفيف عنه) في قدر  
الكتابة والبأسية (فلا يجوز ذلك وان كان اغماً كاتبه على وجه الرغبة وابتغاء) طلب (الفضل)  
الزيادة (والعون على كتابته فذلك جائز له) لانه أحرز نفسه وماله بالكتابة فصار كالحرف في تصرفه الا  
في التبرعات والمحابة المؤدية إلى عجزه (مالك في رجل) ولغير يحيى قال مالك لا ينبغي أن يطاء الرجل  
مكاتبته فان جهل و (وطئ مكاتبته له انها ان حملت فهي بالخيار ان شاءت كانت أم ولد) وان كان  
لها مال كثير ظاهر وقوة على السعي للاختلاف فيها فقد قال ابن المسيب اذا حملت بطلت كتابتها  
وصارت أم ولد (وان شاءت قرت على كتابتها) ونفقة على السيد مدة حملها كالمستوتة (فان لم  
تحمل فهي على كتابتها) باقية ويؤدب السيد في وطئ مكاتبته الا أن يعذر بجهل كافي المدونة  
(والامر المجتمع عليه عندنا في العبد يكون بين الرجلين ان أحدهما لا يكاتب نصيبه) أي حصته  
(منه أذن بذلك صاحبه) أي شريكه (أولم يأذن الا ان يكاتباً جميعاً) فيجوز وعلل ما قبل الاستثناء  
بقوله (لان ذلك يعقد له عتقا ويصير اذا أدى العبد ما كوتب عليه الى أن يعتق نصفه ولا يكون  
على الذي كاتب بعضه ان يستمتع بعتقه) لان السراية بالتكميل أو التقويم اغماهي بالعتق الناجز  
لا بالكتابة (فذلك خلاف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركاً) بكسر فسكون  
نصيباً (له في عبق قوم عليه قيمة العدل) أي يلزم لو قيل بالجواز مخالفتة الحديث (فان جهل ذلك)  
أي لم يعلم بكتابة أحد الشريكين نصيبه (حتى يؤدي المكاتب أو قبل ان يؤدي رد عليه الذي كاتبه  
ما قبض من المكاتب فاقسمه هو وشريكه على قدر حصصهما) لانه مملوك لهما (وبطلت كتابته  
وكان عبد الله ما على حاله الأولى) التي قبل الكتابة (قال مالك في مكاتب بين رجلين فأظفروا  
أحدهما بحقه الذي عليه وأبى الآخر ان ينظره) يؤخره (فاقتضى الذي أبى أن ينظره بعض حقه  
ثم مات المكاتب وترك ما ليس فيه وفاء من كتابته قال مالك يتحصن) أي يقتسمان (ما تركه بقدر  
ما بقى لهما عليه يأخذ كل واحد منهما بقدر حصته) بيان للتحصن (فان ترك المكاتب فضلاً)  
زيادة (عن كتابته أخذ كل واحد منهما ما بقى من الكتابة وكان ما بقى بينهما بالسواء) أي بقدر  
حصصهما (فان عجز المكاتب وقد اقتضى الذي لم ينظره أكثر مما اقتضى صاحبه كان العبد بينهما  
نصفين) اذا كان ملكهما له كذلك (ولا يرد على صاحبه فضل ما اقتضى لانه اغماً اقتضى الذي له  
بأذن صاحبه) فكان تركه له (وان وضع عنه أحدهما الذي له ثم اقتضى صاحبه بعض الذي له عليه  
ثم عجز فهو بينهما ولا يرد الذي اقتضى على صاحبه) أي له (شيئاً لانه اغماً اقتضى الذي له عليه) وذلك  
أسقط ماله (وذلك بمنزلة الدين يكون للرجلين بكتاب واحد على رجل واحد فينظره أحدهما ويشع)  
أي يأبى (الا أن يقرض بعض حقه ثم يقرض الغريم فليس على الذي اقتضى ان يرد شيئاً مما أخذ)  
لانه اغماً أخذ ماله

((الحالة في الكتابة))



**(باب في كراهية ذم الطعام)**

حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان  
عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي  
هريرة قال ما عاب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم طعاما قط إلا انشأه  
أكله وإن كرهه تركه

**(باب في الاجتماع على الطعام)**

حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي  
ثنا الوليد بن مسلم قال حدثني وحشي  
ابن حرب عن أبيه عن جده أن  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
قالوا يا رسول الله إنا نأكل ولا نشبع  
قال فلعنكم تفترقون قالوا نعم قال  
فاجتمعوا على طعامكم واذكروا  
اسم الله يبارك لكم فيه

**(باب التسمية على الطعام)**

حدثنا يحيى بن خلف ثنا أبو  
عاصم عن ابن جريج قال أخبرني أبو  
الزبير عن جابر بن عبد الله مع  
النبي صلى الله عليه وسلم يقول  
إذا دخل الرجل بيته فذكر الله  
عند دخوله وعند طعامه قال  
الشیطان لا مبيت لكم ولا عشاء  
وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله  
قال الشيطان أدر كنتم المبيت فإذا  
لم يذكر الله عند طعامه قال أدر كنتم  
المبيت والعشاء حدثنا عثمان بن  
أبي شيبة ثنا أبو معاوية عن  
الأعمش عن خيثمة عن أبي حذيفة  
عن حذيفة قال كنا إذا حضرنا مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
طعاما لم يضع أحدا يده حتى يبدأ  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا  
حضرنا معه طعاما فجاء أعرابي  
كان يبيع فذهب ليضع يده في  
الطعام فأخذه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بيده ثم جاءت جارية  
كانت تبيع فذهبت لتضع يدها في  
الطعام فأخذه رسول الله صلى الله

(مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن العبيد إذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة فإن بعضهم حلاله  
ضامنون) عن بعض وأنه لا يوضع عنهم موت أحد منهم شيء وإن قال أحدهم قد عجزت وألقى يديه  
لم يكن له ذلك (فإن لا صحابة أن يستعملوه ما يطبق من العمل) لا مالا يطبقه (ويتعاونون بذلك في  
كتابتهم حتى يعتق بعته هم أن عتقوا أو يرق برفقهم أن رقوا) وهذا من ثمره كونهم حلاله (والأمر  
المجتمع عليه أن العبد إذا كاتبه سيده لم ينسج) لم يجز (لسيده أن يتحمل له بكتابة عبده أحد) فاعل  
يتحمل (أن مات العبد أو عجز وليس هذا من سنة المسلمين وذلك أنه إن حمل) ضمن (رجل لسيد  
المكاتب بما عليه من كتابته ثم أتبع ذلك سيد المكاتب قبل) بكسر ففتح جهة (الذي تحمل  
له أخذ ماله باطلا) وبين وجه ذلك البطلان بقوله (لا هو) أي المتحمل (إبتاع) اشترى (المكاتب  
فيكون ما أخذ منه من ثمن شيء هو له ولا المكاتب عتق فيكون في ثمن حرمة ثبت له) وهي حرمة  
العتق لو كان (فإن عجز المكاتب يرجع إلى سيده وكان عبدا مملوكا له وذلك أن الكتابة ليست بيد  
نائب يتحمل) يضم أوله مبنى للمجهول (لسيد المكاتب بها غماهي شيء أن أداها المكاتب عتق)  
والأرق والحالة غماهي في الديون السابقة (وإن مات المكاتب وعليه دين لم يخص) بالأدغام  
(الغرماء) مفعول فاعله (سيده بكتابه) أي بما بقي منها أو بما حل من تجومه لأن المبيت يدين  
نائب (وكان الغرماء أولى بذلك من سيده) أي أحق أي أنه حقهم دونه ولو كانت ديننا ثابتا  
لخاصصهم (وإن عجز المكاتب وعليه دين للناس رد عبدا مملوكا سيده وكانت ديون الناس في ذمة  
المكاتب) ويتبعونه إذا عتق (لا يدخلون مع سيده في شيء من ثمن رقبته) لأن معاملتهم له غما  
هي في ذمته لا في رقبته قال أبو عمر على قول مالك أن الحالة لا تصح عن المكاتب الجمهور وأبو  
حنيفة والثاقبي وأحمد وأحسن مالك في احتجاجة لذلك (وإذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة  
ولأرحم بينهم يتوارثون بها فإن بعضهم حلاله عن بعض ولا يعتق بعضهم دون بعض حتى يودوا  
الكتابة كلها فإن مات أحد منهم وترك مالا هو أكثر من جميع ما عليهم أدى عنهم جميع ما عليهم  
وكان فضل المال) أي ما بقي منه (لسيده ولم يكن لمن كاتب معه من فضل المال) أي باقية  
(ثم يتبعهم السيد بحصصهم التي بقيت عليهم من الكتابة التي قضيت من مال الهالك) الميت  
(لأن الهالك إنما كان حيا حين فعلهم فعليهم أن يودوا ما عتقوا به من ماله) لأجل الحالة فإن فضل  
شيء فليس له ملكا (وإن كان للمكاتب ولد حر لم يولد في الكتابة ولم يكاتب عليه لم يرثه لأن المكاتب  
لم يعتق حتى مات) وهو عبد فماله لسيد

**(القطاعة في الكتابة)**

بفتح القاف وكسر هاء اسم مصدر قاطع والمصدر المقاطعة سميت بذلك لأنه قطع طلب سيده عنه عما  
أعطاه أو قطع له بتام حريته بذلك أو قطع بعض ما كان له عنده قاله عياض (مالك أنه بلغه أن أم  
سلمة) هند بنت أبي أمية القرشية المخزومية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) ورضى عنها  
(كانت تقاطع مكاتبها) بكسر الموحدة جمع مكاتب وكانت عدة منهم سليمان وعطاء وعبد الله  
وعبد الملك الأربعة أولاد يسار وكلهم أخذ عنه العلم وعطاء أكثرهم حديثا وسليمان أفقههم  
والآخران قليل الحديث وكلهم ثقة رضا في التمهيد وكانت أيضا نهبان ونفيعا (بالذهب  
والورق) أي تأخذه منهم عاجلا في تطهير ما كاتبهم عليه قال أبو عمرو ذكر مالك هذا عن أم سلمة لأن  
ابن عمر كان ينهى عن القطاعة إلا بالعروض ويراه من باب ضع وتعمل (قال مالك الأمر عندنا في  
المكاتب يكون بين الشريكين فانه لا يجوز لأحدهما أن يقاطعه على حصته إلا باذن شريكه  
وذلك أن العبد وماله بينهما) مناصفة أو غيرها (فلا يجوز لأحدهما أن يأخذ شيئا من ماله إلا باذن  
شريكه) أي يحرم (ولو) وقع ذلك و (قاطعه) أحدهما دون صاحبه ثم حاز (بمهملة وزاي) ذلك

ليستحل الطعام الذي لم يذكرا  
عليه وانه جاء بهذا الاعراب  
يستحل به فاخذت بيده وجاء به هذه  
الجارية يستحل بها فاخذت بيدها  
فوالذي نفسي بيده ان يدها في  
يدي مع ايديهما حدثنا مؤمل بن  
هشام ثنا اسمعيل عن هشام  
يعني ابن ابي عبد الله الدستوائي  
عن بديل عن عبد الله بن عبيد  
عن امرأته منهم يقال لها أم كلثوم  
عن عائشة رضي الله عنها ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أكل  
أحدكم فليذكر اسم الله تعالى فان  
نسى ان يذكر اسم الله تعالى في  
أوله فليقل بسم الله أوله وآخره  
حدثنا مؤمل بن الفضل الطحطافي  
ثنا عيسى ثنا جابر بن صبح  
ثنا المثنى بن عبد الرحمن الخزازي  
عن عمه أمية بن محشي وكان من  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم جالسا ورجل يأكل فلم  
يسم حتى لم يبق من طعامه الا لقمة  
فلما رفعها الى فيه قال بسم الله أوله  
وآخره فضحك النبي صلى الله عليه  
وسلم ثم قال ما زال الشيطان يأكل  
معه فلما ذكر اسم الله عز وجل  
استقام ما في بطنه

((باب ما جاء في الاكل منكثا))

حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان  
عن علي بن الاقر قال سمعت أبا  
جعيفة قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا آكل منكثا حدثنا  
موسى بن اسمعيل ثنا حماد عن  
ثابت البناني عن شعيب بن عبد  
الله بن عمرو عن أبيه قال ما روى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بأكل منكثا ولا بطأ عقبه

ثم مات المكاتب وله مال أو عجز لم يكن لمن قاطعه شيء من ماله) لانه أسقط حقه من المقاطعة (ولم  
يكن له ان يرد ما قاطعه عليه ويرجع حقه في رقبته) اذا لحق له حتى يرجع لانه أسقطه (ولكن من  
قاطع مكاتباً باذن شريكه ثم عجز المكاتب فان أحب الذي قاطعه ان يرد الذي أخذ منه من القاطعة  
و يكون على نصيبه من رقبته المكاتب كان له ذلك) وان أحب لم يرد ولا شيء له في المكاتب (وان مات  
المكاتب وترك مالا استوفى الذي بقيت له الكتابة حقه الذي بقي له على المكاتب من) رأس ماله  
ثم كان ما بقي من مال المكاتب بين الذي قاطعه وبين شريكه على قدر حصصهما في المكاتب (نصفا  
أو ثلثا أو غيرهما) (وان أحدهما قاطعه وتمسك صاحبه بالكتابة) أي لم يقاطعه (ثم عجز المكاتب  
قبل الذي قاطعه ان تثبت ان ترد على صاحبك نصف الذي أخذت ويكون العبد بينكما شطرين)  
ذلك ذلك (وان أبيت بجميع العبد للذي تمسك بالرق خالصا) لا شيء لك فيه (قال مالك في المكاتب  
يكون بين الرجلين في قاطعة أحدهما باذن صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق) من نجوم الكتابة  
(مثل ما قاطعه عليه صاحبه أو أكثر من ذلك ثم عجز المكاتب قال مالك فهو بينهما لانه انما اقتضى  
الذي له عليه) فلا يرجع المقاطع على المتمسك بما زاد (وان اقتضى أقل مما أخذ الذي قاطعه ثم عجز  
المكاتب فأحب الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما تفضله) أي زاد عليه (به ويكون العبد  
بينهما نصفين وذلك له وان أبي بجميع العبد للذي لم يقاطعه) لبقاء حقه (وان مات المكاتب وترك  
مالا فأحب الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما تفضله به ويكون الميراث بينهما فذلك له وان  
كان الذي تمسك بالكتابة قد أخذ مثل ما قاطعه عليه شريكه أو أفضل فالميراث بينهما بقدر ملكهما  
لانه انما أخذ حقه) فلا كلام عليه لمن قاطع (وفي المكاتب يكون بين الرجلين في قاطع أحدهما على  
نصف حقه باذن صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق) ولم يقاطع (أقل مما قاطعه عليه صاحبه ثم عجز  
المكاتب قال مالك ان أحب الذي قاطع العبد أن يرد على صاحبه نصف ما تفضله به كان العبد بينهما  
شطرين) نصفين ان كانا ملكا كذلك (وان أبي ان يرد فلا الذي تمسك بالرق حصة صاحبه الذي كان  
قاطع عليه المكاتب) أي انه يملكها لسقوط حق المقاطع بالمقاطعة وأما هذا القوله (وتفسير ذلك)  
أي بيان وجهه (ان العبد يكون بينهما شطرين في كتابانه جميعا ثم يقاطع أحدهما المكاتب على  
نصف حقه) بأن يكون له مائة فيأخذ خمسين (باذن صاحبه وذلك الربع من جميع العبد ثم عجز  
المكاتب فيقال للذي قاطعه ان تثبت فارد على صاحبك) شريكك (نصف ما تفضله به ويكون  
العبد بينكما شطرين وان أبي كان للذي تمسك بالكتابة ربع صاحبه الذي قاطع عليه المكاتب  
خالصا) لا شريك له فيه (وكان له نصف العبد) أصالة (فذلك ثلاثة أرباع العبد وكان للذي قاطع  
ربع العبد لانه أبي أن يرد ثمن ربه الذي قاطعه عليه) وهذا الوجه وجيه (وفي المكاتب يقاطعه  
سيده فيعتق ويكتب عليه ما بقي من قضاة دينه عليه ثم يموت المكاتب وعليه دين للناس قال  
مالك فان سيده لا يحاص غرماء بالذي له عليه من قضاة ولغيره ان يبدوا عليه) أي انه حق  
لهم (وليس للمكاتب أن يقاطع سيده اذا كان عليه دين للناس فيعتق ويصير لا شيء له لان أهل  
الدين أحق بماله من سيده فليس ذلك بجائز له) لانه يقاطع بأموال الناس (والامر عندنا في الرجل  
يكتب عبده ثم يقاطعه بالذهب فيضع عنه مما عليه من الكتابة على ان يجعل له ما قاطعه عليه انه  
ليس بذلك بأس) أي يجوز (وانما كره ذلك من كرهه لانه أنزله بمنزلة الدين يكون للرجل على الرجل  
الى أجل فيضع عنه) بعضه (وبنقله) الباقي يجعله وهذا ممنوع لضع وتجمل ففاس عليه مسألة  
المكاتب (وليس هذا مثل الدين انما كانت قضاة المكاتب سيده على انه في ان يتجمل العتق  
فيجب) يثبت (له الميراث والشهادة والحدود وتثبت له حرمة العتاق ولم يشتردوا هم بدراهم ولا  
ذهبا بذهب) حتى يكون فيه ضع وتجمل فلا يتم القياس اذا العتق ليس بمال والكتابة ليست بمال



رجلاي **حدثنا ابراهيم بن موسى**  
 الرازي أنا وكيع عن مصعب  
 ابن سليم قال سمعت ابا يقول بعثني  
 النبي صلى الله عليه وسلم فرجعت  
 اليه فوجدته يأكل غرا وهو مغمى  
 ((باب ما جاء في الاكل من اعلى  
 العصفه))

**حدثنا مسلم بن ابراهيم ثنا**  
 شعبة عن عطاء بن السائب عن  
 سعيد بن جبير عن ابن عباس عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا  
 أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من  
 اعلى العصفه ولكن ليأكل من  
 أسفلها فان البركة تنزل من أعلاها  
**حدثنا عمرو بن عثمان الحمصي**  
 ثنا أبي ثنا محمد بن عبد الرحمن  
 ابن عرق ثنا عبد الله بن بسر قال  
 كان للنبي صلى الله عليه وسلم قصعة  
 يقال لها الغراء يحملها أربعة  
 رجال فلما أضهوا وسجدوا انصاه  
 أنواب تلك القصعة يعني وقدر فيها  
 فالتقوا عليها فلما كثروا جئى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لم فقال  
 اعرابى ما هذه الجلسة قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان الله جعلنى  
 عبدا كريما ولم يجعلنى جبارا  
 عنيدا ثم قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كلوا من حوالىها ودعوا  
 ذروتها يارك فيها

((باب ما جاء في الجلوس على مائدة  
 عليها بعض ما يكره))

**حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا**  
 كثير بن هشام عن جعفر بن برقان  
 عن الزهري عن سالم عن أبيه قال  
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن مطعمين عن الجلوس على  
 مائدة يشرب عليها الخمر وان يأكل  
 وهو منبطح على بطنه قال أبو داود  
 هذا الحديث لم يسمعه جعفر من

ثابت انما هي عتق على مال (وانما مثل) أى صفة (ذلك) مثل (وبل قال لغلامه اتنى بكذا وكذا  
 دينار) كتابة عن عدد سهاه (وأنت مرفوض) حظ (عنه من) أى بعض (ذلك فقال ان جئتني  
 بأقل من ذلك فأنت مرفليس هذا ديننا ثابنا ولو كان ديننا ثابنا لخاص به السيد غراما المكاتب  
 اذامات أو أفلس قد دخل معهم في مال مكاتبته) مع انه لا يحصى ولا يدخل  
 ((جراح المكاتب))

(مالك أحسن ما سمعت في المكاتب يخرج الرجل بحرا يقع فيه العقل عليه) أى يلزمه عقل ما جرح  
 (ان المكاتب ان قوى أن يؤدي عقل ذلك الجرح مع كتابته أداءه وكان على كتابته) بقى عليها  
 (وان لم يقو على ذلك فقد عجز عن كتابته) فعادقنا (وذلك انه ينبغي) يجب (أن يؤدي عقل ذلك  
 الجرح قبل الكتابة فان هو عجز عن أداء عقل ذلك الجرح خير سيده فان أحب أن يؤدي عقل  
 ذلك الجرح فعل وأمسك غلامه وصار عبدا مملوكا) لجزءه عن الكتابة (وان شاء أن يسلم العبد  
 الى المجروح أسلمه وايس على السيد أكثر من أن يسلم عبده) وان قصت قيمته عما في الجرح  
 (وفي القوم يتكاتبون جميعا فيخرج أحدهم جرحا فيه عقل قال مالك من جرح منهم جرحا فيه عقل  
 قبل له وللاذين معه في الكتابة ادوا جميعا عقل ذلك الجرح) لانكم حلاء (فان ادوا ثبوا على  
 كتابتهم وان لم يؤدوه فقد عجزوا ويخير سيدهم فان شاء أدى عقل ذلك الجرح ورجعوا عبيدا له  
 جميعا وان شاء أسلم الجراح وحده) لانه الجاني (ورجع الآخرون عبيدا له جميعا بجزهم) الياء  
 سبية (عن أداء عقل ذلك الجرح الذي جرح صاحبهم) الذي معهم في الكتابة لانهم حلاء (مالك  
 الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان المكاتب اذا أصيب بجرح يكون له فيه عقل أو أصيب أحد  
 من ولد المكاتب الذين معه في كتابته فان عقلهم عقل العبيد في قيمتهم) لان المكاتب عبيد ما بقى  
 عليه درهم (وان ما أخذاهم من عقلهم يدفع الى سيدهم الذي له الكتابة ويحسب ذلك للمكاتب  
 في آخر كتابته فيوضع عنه ما أخذ سيده من دية جرحه) لا حراؤه ماله وهو ماله (وتفسير ذلك)  
 أى بيانه وايضا حكمة (انه كان كتابته على ثلاثة آلاف درهم) مثلا (وكان دية جرحه  
 الذى أخذها سيده ألف درهم فاذا أدى المكاتب الى سيده ألف درهم فهو حرا وان كان الذى  
 بقى عليه من كتابته ألف درهم وكان الذى أخذ من دية جرحه ألف درهم فقد عتق) لانه أدى  
 ما عليه (وان كان عقل جرحه أكثر مما بقى على المكاتب أخذ سيده المكاتب ما بقى من كتابته  
 وعتق) المكاتب (وكان ما فضل بعد أداء كتابته للمكاتب ولا ينبغي) لا يجوز (أن يدفع الى  
 المكاتب شئ من دية جرحه فيا كاه) بالنصب (ويستملكه فان عجز رجوع الى سيده أعو أو  
 مقطوع اليد أو معضوب) جهلة فمجمدة أى مقطوع (الجد) والمعنى يرجع بما أصابه من الجرح  
 (وانما كتابته سيده على ماله وكسبه ولم يكاتبه على أن يأخذ ثمن ولده ولا ما أصيب من عقل جسده  
 فيا كاه ويستهلكه) فلذا كان للمكاتب عقل جراحه لانها ليست من كسبه (ولكن عقل جراحات  
 المكاتب وولده الذين ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم يدفع الى سيده) ويحسب ذلك له في آخر  
 كتابته) يخرج حرا

((بيع المكاتب))

هو من مجاز الحذف أى كتابة المكاتب بدليل المسائل التى ذكرها في الترجمة اذ كاه في كتابته  
 لا رقبته ولان أشهر قوله منع بيع رقبته ومرا الجواب عما يقتضيه حديث بريرة (مالك ان أحسن  
 ما سمع) وفي نسخة سمعت (في الرجل يشتري مكاتب الرجل) أى كتابته بدليل قوله (اذا كان كتابته  
 بدنانير أو دراهم الا بعرض من العروض) لا بدقته لا يكون فيه صرف مؤخر (ويجعله ولا يؤخره)  
 أتى به لان التججيل يصدق بما اذا كان معه تأخير قليل (لانه اذا أخره كان ديننا) أى يبيعه (بدن

الزهرى وهو منكر حديثنا هرون  
ابن زيد بن أبي الزرقاء ثنا  
ثنا جعفر انه بلغه عن الزهرى  
بهذا الحديث

((باب الاكل باليمين))

حدثنا أحمد بن حنبل ثنا  
سفيان عن الزهرى أخى  
أبو بكر بن عبيد الله بن  
عبد الله بن عمر عن جده ابن عمر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
إذا أكل أحدكم قلياً كل يمينه وإذا  
شرب فليشرب بيمينه فإن الشيطان  
بأكل شماله ويشرب بشماله  
حدثنا محمد بن سليمان لوين عن  
سليمان بن بلال عن أبي وجزة  
عن عمر بن أبي سلمة قال قال النبي  
صلى الله عليه وسلم ادن بى قسم  
الله وكل يمينك وكل مما يليك  
((باب فى أكل اللحم))

حدثنا سعيد بن منصور ثنا  
أبو معشر عن هشام بن عروة عن  
أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا تقطعوا اللحم بالسكين فإنه من  
صنيع الأجاجم وأنهم سوه فإنه أهنا  
وأمرنا حدثنا محمد بن عيسى ثنا  
ابن عليه عن عبد الرحمن بن اسحق  
عن عبد الرحمن بن معاذ عن  
عثمان بن أبي سليمان عن صفوان  
ابن أمية قال كنت آكل مع النبي  
صلى الله عليه وسلم فآخذ اللحم  
من العظم فقال أدن العظم من فمك  
فإنه أهنا وأمرنا قال أبو دارود  
عثمان لم يسمع من صفوان حدثنا  
هرون بن عبد الله ثنا أبو دارود  
ثنا زهير عن أبي اسحق عن سعيد  
ابن عياض عن عبد الله بن مسعود  
قال كان أحب العراق الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عراق

وقد نهى) بالبناء للمفعول للعلم بالفاعل صلى الله عليه وسلم (عن الكاتى بالكاتى) بالهمزة وهو  
الدين بالدين (وان كاتب المكاتب سيده بعرض من العروض من الابل أو البقر أو الغنم أو الرقيق  
فانه يصلح) يجوز (للمشتري أن يشتريه بذهب أو فضة أو عرض مخالف للعروض التى كاتبه سيده  
عليها يجعل ذلك ولا يؤخره) لئلا يكون ديناً بدين (مالك أحسن ما سمعت فى المكاتب انه اذا بيع  
أى بيعت كتابته لقوله) كان أحق باشتراء كتابته ممن اشتراها اذا قوى أن يؤدى الى سيده الثمن  
الذى باعه به فقد اود ذلك ان اشتراء نفسه عنائه) بفض العين ووهب من كسرها (والعاقبة تبسدى  
على ما كان معها من الوصايا) لتشوف الشرع للعربية أقوى من مطلق الوصية (وان باع بعض من  
كاتب المكاتب نصيبه منه فباع نصف المكاتب أو ثلثه أو ربعه أو سهمها من أسهم المكاتب فليس  
للمكاتب فيما بيع منه شفعة و) رجه (ذلك أنه بصير بمنزلة الفطاعة وليس له أن يقطع بعض من  
كاتبه الا بأذن شر كانه وان ما بيع منه ليست له به حرمة تامة) لعدم خروج حرا (وان ماله محجور  
عنه وان اشتراء بعضه يخاف عليه منه العجز لما يذهب من ماله وليس ذلك بمنزلة اشتراء المكاتب  
نفسه كاملاً) لانه يعتق بمجرد (الا أن يأذن له من بقى له فيه كتابة) باشتراء البعض المبيع من  
كتابته (وان أذناه كان أحق بما بيع منه) من غيره (قال مالك لا يحل بيع نجم من نجوم  
المكاتب) وهو القدر المعين الذى يؤدى المكاتب فى وقت معين رأسه أن العرب كانوا ينون  
أمورهم فى المعاملة على طلوع النجوم والمنازل لكونهم لا يعرفون الحساب يقولون اذا طلع النجم  
الفلانى أدبت حقل فسميت الاوقات بنجوم ما بذلك ثم سمى المؤدى فى الوقت نجماً (وذلك أنه غرر)  
لانه لا يعلم هل يكون له أو لا لانه (ان عجز المكاتب بطل ما عليه وان مات أو أفلس وعليه دينون  
للناس لم يأخذ الذى اشترى نجمة بمحضته مع غرمانه شيئاً) بل يختصون بدونه (واما الذى يشتري  
نجماً من نجوم المكاتب بمنزلة سيد المكاتب فليس له ان يخاص بكتابة غلامه غرماء المكاتب)  
فكذا المشتري منه (وكذلك الخراج أيضاً) المجموع من السيد على العبد كل يوم مثلاً (يجمع له  
على غلامه فلا يخاص بما اجتمع له من الخراج غرماء غلامه) بل يكون لهم دونه (ولا بأس بأن  
يشتري المكاتب كتابته بعين أو عرض مخالف لما كتب به من العين أو العرض أو غير مخالف) بل  
موافق كذهب بذهب أو فرس بفرس (مجمل أو مؤخر) لان الكتابة ليست كالديون الثابتة ولا  
كالعروض المحضة فيجوز فيها ما منع فى ذلك وهو فسخ ما على المكاتب فى شئ مؤخر عليه وفسخ ما  
عليه من ذهب فى ورق وعكسه ومثله التحجيل على اسقاط بعض ما عليه وهو منسحق وتجل وسلف  
يجر منقعة ونحو ذلك وظاهره سواء جعل العتق أم لا وهو قول مالك وابن القاسم ومنعه محضون الا  
بشرط تجليل العتق (قال مالك فى المكاتب يمك) بكسر اللام يموت (ويترك أم ولد ولد الله صفاراً  
منها أو من غيرها فلا يقوون) يقدرون (على السعى ويخاف عليهم العجز عن كتابتهم قال تباع أم  
ولد أبيهم اذا كان فى غنما ما يؤدى به عنهم جميع كتابتهم أمهم كانت أو غير أمهم يؤدى عنهم) غنمها  
للسيد (ويعتقون لان أباهم كان لا يمنع بيعها اذا خاف العجز عن كتابته فهو لاء) بمنزلة (اذا  
خيف عليهم العجز بيعت أم ولد أبيهم فيؤدى عنهم) غنمها (فان لم يكن فى غنما ما يؤدى عنهم ولم تقو  
هى ولا هم على السعى رجوعاً جميعاً رقيقاً لسيدهم) وبطلت الكتابة (والامر عندنا فى الذى يتباع  
كتابة المكاتب ثم يمك المكاتب قبل أن يؤدى كتابته انه يرثه) أى يأخذ ماله (الذى اشترى كتابته  
وان عجزه رقبته) ملكاً (وان أدى المكاتب كتابته الى الذى اشتراها وعتق فولأه للذى عقد  
كتابته) وهو بائنها (ليس للذى اشترى كتابته من ولائه شئ) لانه ثبت للعاقده وهو لا ينتقل

((سعى المكاتب))

(مالك انه باغاه ان عرو بن الزبير وسليمان بن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى بنه ثم



الشاة • حدثنا محمد بن بشار ثنا  
أبو داود بن عبد الله بن أسد قال قال  
النبي صلى الله عليه وسلم يحب  
الذراع قال ومن في الذراع وكان  
يرى أن اليهود هم هموه

((باب في أكل الدباء))

• حدثنا القاسم بن عيسى عن مالك عن  
اسحق بن عبد الله بن أبي طه أنه  
سمع أنس بن مالك يقول أن خباطا  
دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لطعام صنعه قال أنس فذهبت مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى  
ذلك الطعام فقرب إلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم خبز من شعير  
ومر فاقبسه دبا وقد قال أنس  
فرايت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يتبع الدباء من حوالى  
الصفحة فلم أزل أحب الدباء بعد  
يومئذ

((باب في أكل الثريد))

• حدثنا محمد بن حسان السهمي ثنا  
المبارك بن سعيد عن عمر بن سعيد  
عن رجل من أهل البصرة عن  
عكرمة عن ابن عباس قال قال  
أحب الطعام إلى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الثريد من الخبز  
والثريد من الخيس قال أبو داود  
وهو ضعيف

((باب في كراهية التقذول للطعام))

• حدثنا النقيبى ثنا زهير ثنا  
معاذ بن حرب حدثني قبيصة بن  
هلب عن أبيه قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وسأله  
رجل فقال إن من الطعام طعاما  
تخرج منه فقال لا يتخلن في صدرك  
شيئ ضارعت فيه النصرانية

((باب النهى عن أكل الجلالة))

• حدثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا  
عبد الله بن محمد بن اسحق عن ابن

مات هل يسعى بنو المكاتب في كتابة أيهم أم هم عبيد) فلا يسعوا (فقال ليل يسعون في كتابة  
أيهم ولا يوضع) يحط (عنهم موت أيهم شيء) ولو قل هذا ان قدروا على السعى (قال مالك وان  
كانوا صغارا لا يطبقون السعى لم ينظر بهم أن يكبروا) بفتح الباء (وكانوا رقيقا السيد أيهم إلا أن  
يكون ترك المكاتب ما يؤدى به عنهم فجوهم أن يتكفروا السعى) أى يقدروا عليه (فإن كان  
فيما ترك ما يؤدى عنهم أدى ذلك عنهم وزكوا على حالهم حتى يبلغوا السعى فان ادوا) ما بقى  
(عتقوا وان عجزوا راقوا) للسيد (قال مالك في المكاتب عوت ويترك ما لا ليس فيه وفاء الكتابة  
ويترك ولد امه في كتابته وأم راد فآرادت أم ولده أن تسعى عليهم انه) بكسر الهمزة (يدفع  
اليها المال) المتروكة عنه (إذا كانت مأمونة على ذلك) المال بأن لا تضيقه (قوية على السعى  
وان لم تكن قوية على السعى ولا مأمونة على المال لم تعط شيئا من ذلك) ادلا فائدة في الاعطاء  
حينئذ (ووجهته هي وولد المكاتب رقيقا السيد المكاتب) للجز (وإذا كاتب القوم كتابة واحدة  
ولا رحم) أى قرابة (بينهم فجز بعضهم وسعى بعضهم حتى عتقوا جميعا فان الذين سعوا يرجعون  
على الذين عجزوا بحصة ما أدوا عنهم لان بعضهم جلاء عن بعض) أى ضامنون حكما  
((عتق المكاتب اذا أدى ما عليه قبل محله))

(مالك انه سمع ربيعة بن أبي عبد الرحمن) المعروف بالرأى (و) سمع (غيره يذكرون ان مكاتبا  
كان للفراصة) بضم الفاء وفتح الراء فافسوكسرا الفاء الثانية فصاد مهملة (ابن عمر) بضم العين  
مصغر (الحنفى) نسبة الى بنى حنيفة البماي بالميم المدنى الثقة (وانه عرض عليه ان يدفع اليه  
جميع ما عليه من كتابته فأبى الفراصة) امتنع من قبول ذلك (فأتى المكاتب مروان بن الحكم  
بفتحين الاموى (وهو أمير المدينة) من جهة معاوية (فذكر ذلك له فدعا مروان الفراصة  
فقال له ذلك) أى تجعل منه ما كاتبه عليه (فأبى فأمر مروان بذلك المال ان يقبض من المكاتب  
في وضع في بيت المال وقال للمكاتب اذهب فقد عتقت فلما رأى ذلك الفراصة قبض المال) وقد  
سبقه الى الحكم بذلك عمر روى البيهقي في كتاب المعرفة عن أنس بن سيرين عن أبيه قال كاتبني  
أنس بن مالك على عشرين ألف درهم فأتيته بكتابته فأبى أن يقبلها منى الا نجوما فأبى عمر بن  
الخطاب فذكرت ذلك له فقال أراد أنس الميراث وكتب الى أنس ان يقبلها من الرجل فقبلها وقال  
الشافعى روى عن عمر أن مكاتبا لانس جاءه فقال انى أتيت بمكاتبى الى أنس فأبى ان يقبلها فقال  
أنس يريد الميراث ثم أمر أنسان يقبلها أحسبه قال فأبى فقال آخذها فاصبها في بيت المال فقبلها  
أنس وسبقه أيضا عثمان قال أبو عمر أظن مروان بلغه ذلك فقصى به روى عبد الرزاق عن معمر  
عن أيوب عن أبي قلابة قال كاتب عبد على أربعة آلاف أوجسة فجاءها الى سيده فأبى سيده ان  
ياخذها الا فى كل سنة نجوما رجاء ان يرثه فأتى عثمان فدعا فعرض عليه ان يقبلها فأبى فقال  
لا عبد اتقى عبا عليك فأتاه فجعله في بيت المال وكتب له عتقا وقال له ولى اتنى كل سنة فخذ نجوما  
فلما رأى ذلك أخذ ماله وكتب له عتقه (قال مالك فالامر عندنا ان المكاتب اذا دفع جميع ما عليه  
من نجومه قبل محله) أى حلواها (جاز ذلك ولم يكن اسيد له ان يأبى ذلك عليه و) وجهه  
(ذلك انه يضع) يحط (عن المكاتب بذلك كل شرط أو خدمة أو سفر لانه لا تتم عتاقه رجل  
وعليه بقية من رقب ولا تتم حرمة ولا يجوز شهادته ولا يجب ميراثه ولا أشباه هذا من أمره  
ولا ينبغي) لا يجوز (لسيده ان يشترط عليه خدمة بعد عتاقه) بفتح العين (رفى مكاتب  
مرض مرضا شديدا) فو ياتخاف منه الموت (فأراد أن يدفع نجومها كلها الى سيده لان يرثه ورثه  
له امرار وابس معه في كتابته ولله قال مالك ذلك جائز لانه تتم بذلك حرمة وتجاوز شهادته ويجوز  
اعتراؤه بما عليه من ديون الناس وليس لسيده أن يأبى ذلك عليه بأن يقول فرمنى بماله لان

أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عمر  
قال نهى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن أكل الجلالة وألبانها  
حدثنا ابن المثنى حدثني أبو حاتم  
ثنا هشام عن قتادة عن عكرمة  
عن ابن عباس أن النبي صلى الله  
عليه وسلم نهى عن أكل الجلالة  
حدثنا أحمد بن أبي سريح  
أنه أخبرني عبد الله بن جهم ثنا  
عمرو بن أبي قيس عن ابن عمر قال  
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
على الجلالة في الإبل أن يركب  
عليها أو يشرب من ألبانها

((باب في أكل لحوم الخيل))

حدثنا سليمان بن حرب ثنا  
حماد عن عمرو بن دينار عن محمد  
ابن علي عن جابر بن عبد الله قال  
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوم خيبر عن لحوم الجرو وأذن في  
لحوم الخيل حدثنا موسى بن  
إسماعيل ثنا حماد عن أبي الزبير  
عن جابر بن عبد الله قال ذبحنا يوم  
خيبر الخيل والبغال والحمير فنهانا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
البغال والحمير ولم يمتنع عن الخيل  
حدثنا سعيد بن شبيب وحيوة  
ابن شريح الحمصي قال حيوة ثنا  
بقية عن ثور بن يزيد عن صالح بن  
يحيى بن المقصدام بن معاذ بكرب  
عن أبيه عن جده عن خالد بن  
الوليد أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن أكل لحوم  
الخيال والبغال والحمير زاد حيوة  
وكل ذي ناب من السباع قال أبو  
داود وهذا منسوخ قد أكل لحوم  
الخيال جماعة من أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم ابن الزبير  
وفضالة بن عبيد وأنس بن مالك

ذلك من عمرات كتابته له

((ميراث المكاتب إذا عتق))

(مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رجلين فأعتق أحدهما نصيبه فأتى  
المكاتب وترك مالا كثيرا فقال يؤدي) بضم أوله يعطى (إلى الذي غاسل بكتابته) فلم يعتق (الذي  
بقي له) نائب فاعل يؤدي (ثم يقتسمان ما بقي بالسوية) على قدر حصتهما فيه (قال مالك إذا كاتب  
المكاتب فعتق فأنما يرثه أولى الناس من كاتبه من الرجال يوم توفى المكاتب من ولد أو عصبة)  
بيان لأولى (قال وهذا أيضا في كل من) أي رقيق (أعتق) بضم أوله (فأنما ميراثه لأقرب الناس  
من أعتقه من ولد أو من عصبة من الرجال يوم يموت المعتق) بالقح (بعد أن يعتق ويصير)  
بالنصب بالعطف على ما قبله (موروثا بالولاء) للعتق (والأخوة في الكتابة بمنزلة الولد إذا كتبوا  
جميعا كتابة واحدة إذا لم يكن لأحد منهم ولد كاتب عليهم أو ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم ثم  
هلك أحدهم وترك مالا أدى) بضم أوله وكسر الدال (عنهم جميع ما عليهم من كتابتهم وعتقوا)  
لأنهم حلال بجمعة في عقد واحد (وكان فضل المال بعد ذلك لولده) أرثا (دون أخوته) لأن الولد  
يحجب الأخوة

((الشرط في المكاتب))

(قال مالك في رجل كاتب عبده بذهب أو ورق واشترط عليه في كتابته سفرا أو خدمة أو أخصية)  
بأنه بها (أن كل شيء من ذلك مهيأ به ثم قوى المكاتب على أداء نجومه كلها قبل محملها) أي  
حلولها (قال إذا أدى نجومه كلها وعليه هذا الشرط عتق فتمت حرمة) بسبب عتقه (ونظر إلى  
ما شرط عليه من خدمة أو سفرا أو ما أشبه ذلك مما يبالغ به هو بنفسه فذلك موضوع) مخطوط  
ساقط (عنه ليس أسيدته فيه شيء وما كان من أخصية أو كسوة أو شيء يؤديه فأما هو بمنزلة الدنانير  
والدراهم يقوم ذلك عليه فيسد فعه مع نجومه ولا يعتق حتى يدفع ذلك مع نجومه) لأن عقد الكتابة  
وقع عليه أيضا (والأمر المجتمتع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه) تأكيده لما قبله حسنة اختلاف  
اللفظ (أن المكاتب بمنزلة عبد أعتقه سيده بعد خدمة عشرين سنين) مثلا (فإذا هلك سيده الذي  
أعتقه قبل عشرين سنين فإن ما بقي عليه من خدمته لورثته) فيخدمهم إلى غمامها ثم يعتق (وكان  
ولاؤه للذي عقد عتقه ولولده من الرجال أو العصبية) لا للإناث لأنه لا يرثه أنثى (وفي الرجل يشترط  
على مكاتبه أن لا يسافر ولا تنكح ولا يخرج من أرضه إلا بأذني فأن فعلت شيئا من ذلك بغير أذني  
ففعو) ابطال (كتابته يبدى قال مالك ليس محو كتابته بيده أن فعل المكاتب شيئا من ذلك ويرفع)  
المكاتب (سيده ذلك) الأمر (إلى السلطان) فيحكم بعدم بطلان الكتابة (و) أن كان (ليس  
للمكاتب أن ينكح ولا يسافر ولا يخرج من أرض سيده إلا بأذنه) سواء (أشترط ذلك أو لم يشترطه  
) وجه (ذلك أن الرجل يكاتب عبده بمائة دينار) مثلا (وله) أي العبد (ألف دينار أو أكثر من  
ذلك فينطلق فينكح المرأة فيصدقها الصداق الذي يجعف بماله) أي ينقصه نقضا فاحشا  
(ويكون فيه عجزه فيرجع إلى سيده عبد المال له) وذلك خلاف المقصود من الكتابة (أو يسافر)  
السفر البعيد (فعل نجومه وهو غائب فليس ذلك له) أي العبد (ولا على ذلك كاتبه) سيده  
(وذلك بيد سيده أن شاء أذن له وإن شاء منعه) لأن عقد الكتابة لا يتضمن ذلك

((ولاء المكاتب إذا عتق))

(قال مالك أن المكاتب إذا عتق عبده أن ذلك غير جائز له) لأنه من التبرعات وهو ممنوع منها  
فلسيده رده (الإبازن سيده) فيجوز (فإن) أعتق بلاذنه (أو أجاز ذلك سيده له ثم عتق المكاتب  
كان ولاؤه للمكاتب) لأنه ثبت له في وقت أسر فيه ماله وعتقه بأداء الكتابة (وإن مات المكاتب



وأسماء بنته أبي بكر وسويد بن  
غفلة وعلقمة وكانت قريش في  
هـ مدرسون الله صلى الله عليه  
وسلم تذبجها

((باب في أهل الأرنب))

• حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا  
جعاد عن هشام بن زيد عن أنس  
ابن مالك قال كنت غلاما خروا  
فصدت أروبا فشويتها فبعثت معي  
أبو طلحة يعجزها إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم فأبنتها بها • حدثنا  
يحيى بن خلف ثنا روح بن عبادة  
ثنا محمد بن خالد قال سمعت أبي  
خالد بن الحويرث أن عبد الله بن  
عمر وكان بالصفاة قال محمد كان  
عكة وأن رجلا جاء بأرنب قد صاها  
فقال يا عبد الله بن عمرو ما تقول قال  
قد جئ بها إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأنا جالس فلم يأكلها  
ولم ينسها عن أكلها وزعم أنها  
تحبض

((باب في أهل الضب))

• حدثنا حفص بن عمر ثنا  
شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن  
جبير عن ابن عباس أن خالته  
أهدت إلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم سمنا واضبا وأظفا كل  
من الدهن ومن الأظف وتزل  
الاضب تقذوا وكل على مائدة  
ولو كان حراما ما كل على مائدة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
• حدثنا القعني عن مالك عن  
ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل  
ابن حنيف عن عبد الله بن عباس  
عن خالد بن الوليد أنه دخل مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت  
مديونة فأتى بضرب مخوذ فاهوى  
إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بيده فقال بعض النسوة اللاتي في

قبل أن يعتق كان ولا المعنى) بفتح التاء (لسيد المكاتب) لموته وهو عبد (وإن مات المعتق) بالفتح  
(قبل أن يعتق المكاتب ورثه سيد المكاتب) لا هو أرفه (وكذلك أيضا لو كاتب المكاتب عبد أعتق  
المكاتب الآخر) بكسر الخاء (قبل سيده الذي كاتبه فان ولاه لسيد المكاتب) لاله لرقه (ما)  
أي مدة كونه (لم يعتق المكاتب الأول الذي كاتبه فان عتق الذي كاتبه رجع إليه ولاه مكاتبه الذي  
كان عتق قبله) لانه الذي عقده وانما منع منه للرق فلما زال عادله (وإن مات المكاتب الأول قبل  
أن يؤدي أو يعز عن كتابته وله ولد أحرار) صفة ولد لانه يكون واحدا وجما (لم يرثوا ولاه مكاتب  
أبيهم لانه لم يثبت لأبيهم الولاء) لرقه (ولا يكون له الولاء حتى يعتق) لانه لا يكون لرفيق (وفي  
المكاتب يكون بين الرجلين فيترك أحدهما للمكاتب الذي له عليه ويشع الآخر) بمعنى يمنع من  
الترك لا حقيقة الشح (ثم يموت المكاتب ويترك مالا قال مالك يقضى الذي لم يترك له شيئا ما بقي  
له عليه) من رأس المال (ثم يقسمان المال كهيئته) أي صفته (لومات عبدان الذي  
فعل) التارك (ليس بعنافة وانما ترك ما كان له عليه) وذلك لا يستلزم العتق (ومما يبين  
ذلك) يوضحه (أن الرجل إذا مات وترك مكاتباً وترك بنين وجالوا) ترك (نساء ثم أعتق أحد  
البنين نصيبه من المكاتب أن ذلك لا يثبت له من الولاء شيئا ولو كانت عتاقه لثبت الولاء لمن أعتق  
منهم من رجالهم ونسائهم) لأن الولاء لمن أعتق منهم فدل على أنه ترك فقط (ومما يبين ذلك أيضا  
أنهم إذا أعتق أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي أعتق نصيبه ما بقي) نائب فاعل  
يقوم (من المكاتب) فدل على أنه ترك (ولو كان عتاقه قوم عليه حتى يعتق في ماله) أن كان له مال  
(كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا) نصيبا (له في عبد) أي رقيق (قوم عليه  
قيمة العدل) بلا زيد ولا نقص (فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق) وبقي باقيه رقيقا (ومما يبين ذلك  
أيضا أن من سنة المسلمين) طريقته (التي لا اختلاف فيها أن من أعتق شركا له في مكاتب لم يعتق  
عليه في ماله ولو أعتق عليه كان الولاء له دون شركائه) مما لا بالحديث (ومما يبين ذلك أيضا أن  
من سنة المسلمين) طريقته (أن الولاء لمن عقد الكتابة وأنه ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء  
من ولاه المكاتب وإن أعتق نصيبين منهن) ولو كان عتاقه حقيقة لكان لهن ولاه نصيبين إذا  
أعتقن لأن الولاء للمعتقة (انما ولاؤه لولد سيد المكاتب الذكور) أن كانوا (أو عصبة من  
الرجال) أن لم يكونوا لأن الولاء لا يرثه أنثى

((ما لا يجوز من عتق المكاتب))

(مالك إذا كان القوم جميعا في كتابة واحدة لم يعتق سيدهم أحدا منهم دون مؤامرة) أي مشاورة  
(أصحابه الذين معه في الكتابة ورضي منهم) فان رضوا فعلى والأفلا (وإن كانوا أصغارا فليس  
مؤامرة لهم) مشاورتهم (بشيء ولا يجوز ذلك) أي رضاهم (عليهم) لعدم التكليف (و) وجه (ذلك  
أن الرجل) من العبيد (ربما كان يسعى على جميع القوم ويؤدي عنهم كتابتهم لينتم به عتاقهم  
في بعد) بكسر الميم يقصد (السيد إلى الذي يؤدي عنهم وبه نجاةهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك  
عجزا لمن بقي منهم وانما أراد بذلك الفضل والزيادة) عطف تفسير (لنفسه فلا يجوز ذلك على من بقي  
منهم) بل يرد (وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار) جمعها نأ كيدا أو لكل  
واحد معنى فهو تأسيس وقدر شرحه (وهذا أشد الضرر) أقواه فلا يمكن منه فان تحقق نفي  
الضرر جازولذا (قال مالك في العبيد يكتبون جميعا أن سيدهم أن يعتق منهم الكبير القاني  
والصغير الذي لا يؤدي واحد منهما شيئا وليس عند واحد منهما عتق ولا قوة في كتابتهم فذلك جائز  
له) بغير رضاهم لا تنفاه العلة

((جامع ما جاء في عتق المكاتب وأمواله))

بيت ميمونة أخبروا النبي صلى الله عليه وسلم بما يريدان يأكل منه فقال هو ضب فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده قال فقلت حرام هو قال لا ولكنه لم يكن بارض قومي فأجذني أعافه قال خالد فاجد ترثه فأكاته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر \* حدثنا عمرو بن عون أنا خالد عن حصين عن زيد بن وهب عن ثابت بن وديعة قال كما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جيش فأصننا ضبا قال فشويت منها ضبا فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعت بين يديه قال فأخذ عودا فعد به أصابعه ثم قال ان أمة من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض واني لا أدري أي الدواب هي قال فلم يأكل ولم ينه \* حدثنا محمد بن عون الطائي ان الحكم بن نافع حدثهم ثنا ابن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد الخبراني عن عبد الرحمن بن شبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحم الضب

((باب في أكل الحباري))

\* حدثنا الفضل بن سهل ثنا ابراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي حدثني بريد بن عمر بن سفيينة عن أبيه عن جده قال أكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حباري

((باب في أكل حشرات الارض))

\* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا غالب بن حجر حدثني ملقام بن تلب عن أبيه قال صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فلم أسمع لحشرة الارض تحرك بها \* حدثنا ابراهيم بن خالد الكلابي أبو ثور ثنا

(مالك في الرجل يكتب عبده ثم يموت المكاتب ويترك أم ولده وقد بقيت عليه من كتابته بقية ويترك وفاء بما عليه ان أم ولده أمة مملوكة حين لم يعتق المكاتب حتى مات ولم يترك ولدا فيعتقون بأداء ما بقي فاعتق أم ولده أيهم يعتقهم) معطوف على المنفى مسبب عليه فالمعنى انتفى عنها العدم ولد يعتق تبعه اعتقه (وفي المكاتب يعتق عبدا له أو يتصدق ببعض ماله ولم يعلم بذلك سيده حتى يعتق المكاتب) بأداء ما عليه (قال مالك ينفذ) بذا لم يجزعه (أي المكاتب) وليس للمكاتب أن يرجع فيه فان علم سيده المكاتب قبل أن يعتق المكاتب فردد ذلك ولم يجزه) عطف تفسير أرمسا وحسنه اختلاف اللفظ (فانه ان اعتق المكاتب وذلك في يده لم يكن عليه أن يعتق ذلك العبد ولا أن يخرج تلك الصدقة) لان رد السيد ابطال لفعله (الا أن يفعل ذلك طائعا من عند نفسه) فيلزمه لانه ابتداء يعتق أو صدقة

((الوصية في المكاتب))

(مالك ان أحسن ما سمع) وفي نسخة مهمت (في المكاتب يعتقه سيده عند الموت ان المكاتب يقام أي يقوم) على هيئته (صفته) تلك التي لو بيع كان ذلك الثمن الذي يبلغ فان كانت القيمة أقل مما بقي عليه من الكتابة وضع ذلك في ثلث الميت ولم ينظر الى عدة الدراهم التي بقيت عليه وذلك انه لو قتل لم يغرم قاتله الا قيمته يوم قتله ولو جرحه لم يغرم جارحه الا دية جرحه يوم جرحه ولا ينظر في شيء من ذلك الى ما كوتب عليه من الدنانير والدراهم لانه عتق ما بقي عليه من كتابته شيء وان كان الذي بقي عليه من كتابته أقل من قيمته لم يحسب في ثلث الميت الا ما بقي عليه من كتابته وذلك انه انما ترك الميت له ما بقي عليه من كتابته فصارت وصية) أي كوصية أوصى بها فهو تشبيه حدثت أداته اذ فرض المسئلة انه لم يوص وانما تجزعت في مرض موته فحكمه كالوصية (وتفسير ذلك) ايضاحه بالمثال (انه لو كانت قيمة المكاتب ألف درهم ولم يبق من كتابته الا مائة درهم فأوصى سيده له بالمائة درهم التي بقيت عليه حسبت له في ثلث سيده فصار حرا بها) ولا يعطاها ويبقى بعضه رقيقا (قال مالك في رجل كاتب عبده عند موته انه يوم عبدا فان كان في ثلثه سعة لثمن العبد جازله ذلك) وعق (وتفسير ذلك ان يقول قيمة العبد ألف دينار في كتابته سيده على مائتي دينار عند موته فيكون ثلث مال سيده ألف دينار فذلك جائز) لثمن الثالث (واغماهي وصية أوصى بها في ثلثه) لا كتابة حقيقة (فان كان السيد قد أوصى بقوم بوصايا وليس في الثلث فضل عن قيمة المكاتب يدى بالمكاتب لان الكتابة عتاقة والعتاقة تبدي على الوصايا) لتشوق الشرع للعريّة (ثم تجعل تلك الوصايا في كتابة المكاتب يتبعونه بها وتخبر ورثة الموصى فان أحبوا أن يعطوا أهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم) خاصة (فذلك) لهم (وان أبوا أو أسلموا المكاتب وما عليه الى أهل الوصايا فذلك لهم) وانما خبروا (لان الثلث صار في المكاتب ولان كل وصية أوصى بها أحد فقال الورثة الذي أوصى به صاحبنا) أي مورثنا (أكثر من ثلثه وقد أخذ ما ليس له فان ورثته يخبرون فيقال لهم قد أوصى صاحبكم بما قد علمتم فان أحببتم أن تنفذوا) تمضوا (ذلك لاهله على ما أوصى به الميت والا فأسلموا لأهل الوصايا ثلث مال الميت كله) وتعرف هذه المسئلة بمسئلة خلع الثلث وتقدمت وأعادها هنا استظهارا (فان أسلم الورثة المكاتب الى أهل الوصايا كان لأهل الوصايا ما عليه من الكتابة فان أدى) المكاتب (ما عليه من الكتابة أخذوا ذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وان عجز المكاتب كان عبد الا أهل الوصايا لا يرجع الى أهل الميراث لانهم تركوه حين خبروا) فصار لاحق لهم فيه (ولان أهل الوصايا حين أسلم اليهم ضمنوه فلو مات لم يكن لهم على الورثة شيء) من التركة (وان مات المكاتب قبل أن يؤدي كتابته وترك مالا هو أكثر مما عليه فماله لأهل الوصايا) لما حكم له (وان أدى المكاتب ما عليه عتق ورجع ولاؤه الى عصبته الذي عقد



شعبد بن منصور ثنا عبد العزيز  
ابن محمد عن عيسى بن غيلة عن  
أبيه قال كنت عند ابن عمر فسل  
عن أكل القنفذ فتلا قل لا أجد  
فيما أوحى إلى محرم إلا آية قال شيخ  
عنده سمعت أبا هريرة يقول ذكر  
عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
خبينة من الخبائث فقال ابن عمر  
إن كان قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم هذا فهو وكأ قال

((باب ما لم يذكر نحره))

حدثنا محمد بن داود بن صبيح ثنا  
الفضل بن دكين ثنا محمد بن عيسى ابن  
سريك المكي عن عمرو بن دينار عن  
أبي الشعثاء عن ابن عباس قال  
كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء  
ويتركون أشياء فقد رافعت الله  
تعالى نبيه وأزل كتابه وأحل حلاله  
وحرم حرامه فما أحل فهو حلال  
وما حرم فهو حرام وما سكت عنه  
فهو عفو وتلا قل لا أجد فيما أوحى  
إلى محرم إلا آية

((باب في أكل الضبع))

حدثنا محمد بن عبد الله الخزازي  
ثنا جرير بن حازم عن عبد الله  
ابن عبيد عن عبد الرحمن بن أبي  
عمار عن جابر بن عبد الله قال  
سألت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن الضبع فقال هو حرام  
ويجوز فيه كبش إذا صاده المحرم

((باب النهي عن أكل السباع))

حدثنا القعني عن مالك عن ابن  
شهاب عن أبي إدريس الخولاني  
عن أبي ثعلبة الخشني أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
أكل كل ذي ناب من السبع  
حدثنا مسدد ثنا أبو عوانة  
عن أبي بشر عن ميمون بن مهران  
عن ابن عباس قال نهى رسول

كتابه) لأن الولاء لا يتقل (قال مالك في المكاتب يكون لسيده عشرة آلاف درهم فيضع  
يحط عنه عند موته ألف درهم أنه يقوم المكاتب فينظر كم قيمته فإن كانت قيمته ألف درهم فالذي  
وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القيمة مائة درهم وهو عشر القيمة فيوضع عنه عشر الكتابة فيصير  
ذلك إلى عشر القيمة نقدا) يحط عنه (وإنما ذلك كهيئته لو وضع عنه جميع ما عليه ولو فعل ذلك لم  
يحسب في ثلث مال الميت إلا قيمة المكاتب ألف درهم) في الفرض المذكور (وإن كان الذي وضع  
عنه نصف الكتابة حسب في ثلث مال الميت نصف القيمة وإن كان أقل من ذلك) كالثلث (أو أكثر)  
كالثلثين (فهو على هذا الحساب) الذي قلنا (وإذا وضع الرجل من مكاتبه عند الموت) أي موت  
السيّد (ألف درهم من عشرة آلاف درهم) كاتبه عليها (ولم يسم انهما من أول الكتابة أو من آخرها  
وضع عنه من كل مائة عشرة) لأن هذا عدل بينه وبين ورثة سيده (وإذا وضع الرجل من مكاتبه  
ألف درهم من أول كتابته أو من آخرها وكان أصل الكتابة على ثلاثة آلاف درهم قوم المكاتب  
قيمة النقد ثم قسمت تلك القيمة فجعل لثلث ألف التي من أول الكتابة حصتها من تلك القيمة بقدر  
قربها من الأجل وفضلها ثم الألف التي تلي الألف الأولى) أي الثانية فجعل (بقدر فضلها أيضا ثم  
الألف التي تليها) أي الثالثة (بقدر فضلها أيضا حتى يوقى على آخرها بفضل كل ألف بقدر موضعها  
في تجل الأجل ونأخيرها لأن ما) أي الذي (استأخره من ذلك أقل في القيمة) مما يجعل (ثم يوضع في  
ثلث الميت قدر ما أصاب تلك الألف من القيمة على تفاضل ذلك إن قل أو أكثر فهو على هذا الحساب)  
المذكور (وفي رجل أوصى لرجل بربع مكاتب له أو أعنت) وفي نسخ وعنت بالواو (وربعه فذلك  
الرجل) الموصى (ثم بعده) ذلك المكاتب وزلا ما لا كثيرا أكثر مما بقي عليه من الكتابة قال مالك  
يعطى ورثة السيّد والذي أوصى له بربع المكاتب ما بقي لهم على المكاتب) من رأس المال (ثم  
يقسمه) أي المال الذي (فضل فيكون للموصى له بربع المكاتب ثلث ما فضل بعد أداء الكتابة  
ولورثة سيده الثلثان) لأن حصة المخرية الربع لا يؤخذ بها شيء فخرج ذلك إلى النصف والربع  
فالنصف ثلثان والربع ثلث عاير جمع إليه من حصة المخرية (وذلك أن المكاتب عبد ما بقي عليه من  
كتابته شيء فأنما يورث بالرق) أي يؤخذ ما خلفه وتسميته أرنا مجاز (مالك في مكاتب أعنته سيده  
عند الموت) للسيّد (إن لم يحمله ثلث الميت عنت منه قدر ما حل الثلث ويوضع عنه من الكتابة قدر  
ذلك) مثلا (إن كان على المكاتب خمسة آلاف درهم وكانت قيمته ألفي درهم نقدا ويكون ثلث  
الميت ألف درهم عنت نصفه ويوضع عنه شطر الكتابة) أي نصفها (وفي رجل قال في وصيته غلام  
فلان حروكا تبوا فلانا) لعبد آخر (تسدي العتاقة) عند ضيق الثلث (على الكتابة) لأن العتاقة  
تحرر ناجز بخلاف الكتابة

((كتاب المدبر))

أي الذي عاق سيده عنقه على موته مسمى به لأن الموت دبر الحياة ودبر كل شيء ما وراءه يسكون الباء  
وضمها والجارحة بالضم فقط وأنكره بعضهم في غيرها وقيل لأن السيّد دبر أمر ديناه باستخدامه  
واسترقاقه وأمر آخره باعتاقه

((بسم الله الرحمن الرحيم))

((القضاء في ولد المدبرة))

(مالك الأمر عند نافع دبر جارية له فولدت أولاداً بعد تدبيره إياها ثم ماتت الجارية قبل الذي  
دبرها) وخبر الأمر قوله (إن ولدها بمنزلة ما قد ثبت لهم من الشرط مثل الذي ثبت لها) من التدبير  
(ولا يضرهم هلاك أمهم) موتها قبل سيدها (فإذا مات الذي كان دبرها فقد عتقوا إن حلهم) وفي

الله صلى الله عليه وسلم عن كل  
 كل ذي ناب من السبع وعن كل  
 ذي مخالب من الطير \* حدثنا  
 محمد بن المصنف ثنا محمد بن حرب  
 عن الزبيدي عن مروان بن روبة  
 التغلبي عن عبد الرحمن بن أبي  
 عوف عن المقدم بن معديكرب  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال ألا يحل ذوناب من السباع  
 ولا الحمار الأهلي ولا اللقطة من  
 مال معاهد إلا أن يستغنى عنها  
 وأما رجل ضاف قوما فلم يقروه  
 فإن له أن يعقبهم بمثل قراه \* حدثنا  
 محمد بن بشار عن ابن أبي عدي  
 عن ابن أبي عروبة عن علي بن  
 الحكم عن ميمون بن مهران عن  
 سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال  
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يوم خيبر عن كل ذي ناب من  
 السباع وعن كل ذي مخالب من  
 الطير \* حدثنا عمرو بن عثمان  
 ثنا محمد بن حرب حدثني أبو سلمة  
 سليمان بن سليم عن صالح بن يحيى  
 ابن المقدم عن جده المقدم بن  
 معديكرب عن خالد بن الوليد قال  
 غزوت مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم خيبر فأتت اليهود  
 فشكوا أن الناس قد أسر عوالي  
 حظائرهم فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ألا تحل أموال  
 المعاهدين إلا بحفظها وحرام عليكم  
 الحمار الأهلي ونخلها وبغالها وكل  
 ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب  
 من الطير \* حدثنا أحمد بن حنبل  
 ومحمد بن عبد الملك قال ثنا عبد  
 الرزاق عن عمر بن زيد الصنعاني  
 أنه سمع أبا الزبير عن جابر بن عبد الله  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى  
 عن غر الهرة قال ابن عبد الملك عن

نسخة ابن وسعهم (الثالث) لأن المدبر في الثالث (وقال مالك كل ذات رحم فولدها بمنزلة ما كان  
 حرة فولدت بعد عتقها فولدها أحرار وإن كانت مدبرة أو مكاتبه أو معتقة إلى سنين) أي بعد مضيتها  
 (أو مخدمه) لأنسان ثم تمتق بعده (أو بعضها سرا) وبعضها رقيقا (أو مروهنة أو أم ولد فولدت  
 واحدة ممنهن على مثال حال أمه يعتقون بعتقها) إذا عتقت (ويرقون برقها) أي مدة دوامها  
 رقيقه (وفي مدبرة دبرت وهي حامله إن ولدها بمنزلة ما كان ذلك بمنزلة رجل أعتق جارية له وهي حامل  
 ولم يعلم بحملها قال مالك فالسنة فيما إن ولدها بمنزلة ما يعتق بعتقها وكذلك لو أن رجلا ابتاع جارية  
 وهي حامل فالوليدة) أي الأمة (ومافي بطنها من ابتاعها اشترط ذلك المبتاع أولم يشترطه) لأن  
 عقد البيع تناول ذلك شرعا (ولا يحل للبائع أن يستثنى مافي بطنها لأن ذلك غرر يضع من ثمنها ولا  
 يدري أيصل ذلك إليه أم لا وإنما ذلك بمنزلة من باع جنينا في بطن أمه وذلك لا يحل لأنه غرر) وقد  
 نهى صلى الله عليه وسلم عن الغرر وعن بيع الأجنة (وفي مكانب أو مدبر ابتاع أحدهما جارية  
 فوطئها فحملت منه فولدت قال مالك ولد كل واحد منهما من جاريته بمنزلة يعتقون بعتقه ويرقون  
 برقه فإذا أعتق هو) بأداء الكفاية أو موت السيد (فإنما أم ولده مال من ماله تسلم إليه إذا أعتق)  
 فلا تكون أم ولداً لحمل الواقع زمن الكتابة والتدبير لأنه قبل التحرير  
 (جامع ما جاء في التدبير)

(مالك في مدبر قال السيد عجل إلى العتق وأعطيت خمسين دينارا ومنجدة على فقال سيده نعم أنت سر  
 وعليك خمسون دينارا تؤدى إلى في كل عام عشرة دنانير فوضي بذلك العبد ثم هلك السيد بعد ذلك  
 بيوم أو يومين أو ثلاثة قال مالك ثبت له العتق) لأنه فجر عتقه (وصارت الخمسون دينارا دينارا  
 عليه) على نجيبتها (وجازت شهادته وثبتت حرمة وميراثه وحدوده) لأنه صار حرا (ولا يضيع)  
 لا يسقط (عنه موت سيده شيئا من ذلك الدين) لأن تجيز العتق عليه وقع فخرمه (وفي رجل دبر عبدا  
 له قامت السيد وله مال حاضر ومال غائب فلم يكن في ماله الحاضر ما يخرج فيه المدبر) حرام من ثلثه  
 (قال مالك يوقف المدبر بماله ويجمع خراجته حتى يتبين من المال الغائب فإن كان فيما ترك سيده  
 مما يحل له الثالث) من الحاضر والغائب (عتق بماله ويجمع من خراجه) أي يكونان له (وان  
 لم يكن فيما ترك سيده مما يحل له عتق منه قدر) حمل (الثالث وترك ماله في يديه) يتصرف فيه  
 (الوصية في التدبير)

(مالك الأمر المجمع عليه عندنا أن كل عتاقه أعتقها رجل في وصية أو وصى بها في صحة أو مرض أنه  
 يرد لها) أي أنه ذلك (متى شاء ويغيرها متى شاء ما لم يكن تدبيراً فإذا بر فلا سييل) له (الرد مدبر)  
 الحديث المدبر لا يباع ولا يوهب (وكل ولد ولدته أمة أو وصى بعتقها ولم تدبر فإن ولدها لا يعتقون معها  
 إذا عتقت وذلك أن سيدها يغير وصيته إن شاء ويردها متى شاء ولم يثبت لها عتاقه) حتى يكون ولدها  
 بمنزلة ما (وإنما هي بمنزلة رجل قال لجاريته إن بقيت عندي فلانة حتى أموت فهي حرة فإن أدركت  
 ذلك) أي بقيت عنده حتى مات (كان لها ذلك) التحرير (وان شاء قبل ذلك باعها وولدها لأن لم  
 يدخل ولدها في شيء مما جعل لها والوصية في العتاقه) أي بها (مخالفة للتدبير فرق بين ذلك ما مضى  
 من السنة) فينبع (ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موص لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر  
 فيها من العتاقه) وذلك بخلاف المعروف من أن له ذلك (وكان قد حبس) منع (عليه من ماله مالا  
 يستطيع أن ينتفع به) وذلك سرج شديد (مالك في رجل دبر رقيقا له جميعا في صحته وليس له مال  
 غيرهم إن كان دبر بعضهم قبل بعض يدى بالاول) فالاول التالي له سعى أو لا بالنظر لما بعده (حتى  
 يبايع الثالث وإن كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حر وفلان حر) لثلاثة أرقاء (في  
 كلام واحد) منسوق بلا فاصل (إن حدثت في مرضي هذا حدث موت أو دبرهم جميعا في كلمة



أكل الهروأ كل ثمنها

((باب في لحوم الحرم الاهلية))

\* حدثنا ابراهيم بن الحسن المصيصي ثنا حجاج بن عمار عن ابي جريح اخبرني عن عمرو بن دينار اخبرني رجل عن جابر بن عبد الله قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن نأكل لحوم الحرم وأمرنا أن نأكل لحوم الخيل قال عمرو فاخبرت هذا الخبر أبا الشعثاء فقال قد كان الحكم الغفاري فينا يقول هذا وأبي ذلك الخبر يريد أن عباس \* حدثنا عبد الله بن أبي زياد ثنا عبد الله عن اسراييل عن منصور عن عبيد أبي الحسن عن عبد الرحمن عن غالب بن أبيجور قال أصابتنا سنة فلم يكن في مائتي أظمم أهلي الاثني من حروقه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الحرم الاهلية فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أصابتنا السنة ولم يكن في مائتي أظمم أهلي الاثمان الحرم وانك حرمت لحوم الحرم الاهلية فقال أظمم أهلك من سبعين حرك فأنما حرمتها من أجل جوار القرية يعني الجلالة \* حدثنا سهل بن بكر ثنا وهيب عن ابن طاوس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر من لحوم الحرم الاهلية وعن الجلالة وعن ركوها وأكل لحومها

((باب في أكل الجراد))

\* حدثنا حفص بن عمر القرني ثنا شعيب عن أبي بصير قال سمعت ابن أبي أوفى وسألت عن الجراد فقال هزوت مع رسول الله صلى الله

واحدة فحاصوا في الثلث ولم يبدأ أحد منهم قبل صاحبه وانما هي وصية وانما لهم الثلث يقسم بينهم بالخصص ثم يعتق منهم الثلث بالغام بالغ ولا يبدأ أحد منهم اذا كان كله في مرضه لان ذلك ترجيح بالمرجح (وفي رجل دبر غلامه فهلك السيد ولا مال له الا العبد المدبر والعبد مال قال مالك يعتق ثلث المدبر ويوقف ماله بيديه) وذلك خير له من نزع ماله وتركه فقيرا (وفي مدبر كاتبه سيده فأتى السيد ولم يترك مالا غيره قال مالك يعتق منه ثلثه ويوضع عنه ثلث كتابته ويكون عليه ثلثاها وفي رجل أعتق نصف عبده وهو مريض فبعت عتقه نصفه أو بعت عتقه كله وقد كان دبر عبده آخرا قبل ذلك) في صحته (قال مالك يبدأ بالمدبر) في صحته (قيل الذي أعتقه وهو مريض وذلك انه ليس للرجل أن يرد ما دبر ولا أن يتعقبه بأمر يرد به) وانما يجوز اخراجه للعتق أو الكتابة (فاذا عتق المدبر فليكن ما بقي من الثلث في الذي أعتق شرطه حتى يستتم عتقه كله) بالجرنا كيد للضمير (في ثلث مال الميت فان لم يبلغ ذلك فضل الثلث عتق منه ما بلغ فضل الثلث) زيادته (بعد عتق المدبر الاول)

((مس الرجل ولده اذا دبرها))

مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر دبر جاريته فكان يطوؤها وهما مدبرتان مالك عن يحيى بن سعيد ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا دبر الرجل جاريته فان له أن يطأها لانها ان حملت صارت أم ولد تعتق من رأس المال وهو أقوى من عتق المدبرة من الثلث (وليس له ان يبيعهن ولا يهبها) لانه ان عتقها فقد حرة فليس له فسخها (وولدها بمنزلة) للقاعدة

((بيع المدبر))

(مالك الامر المجتمع عليه عندنا في المدبر ان صاحبه لا يبيعه ولا يحوله عن موضعه الذي وضعه فيه) بضم هاء أو صدقة وبهذا قال جمهور العلماء والسلف من الجازيين والشاميين والكوفيين الحديث ابن عمر رفعه المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من اثلث أخرجه الدارقطني وضعفه هو وابن عبد البر وغيرهما وقالوا الصحيح انه موقوف على ابن عمر لانه اعتضد باجاعة أهل المدينة عليه وحديث الصحيحين عن جابر قال اعتق رجل من عبده عن دبر ولم يكن له مال غيره فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فباعه فاشتراه نعيم بن النخام بثمانمائة فدفعها اليه أجيب عنه بأنه انما باعه لانه كان عليه دين ففى رواية النسائي للحديث زيادة وهي وكان عليه دين وفيه فأعطاه فقال اقض دينك ولا يعارضه رواية مسلم فقال ابدأ بنفسك فتصدق عليها لان من جملة صدقة عليه قضاء دينه وحاصل الجواب انها واقعة عين لا عموم لها فحصل على بعض الصور وهو تخصيص الجواز بما اذا كان عليه دين وورد كذلك في بعض طرق الحديث عند النسائي أي فتعين المصير لذلك (وانه ان رفق) بكسر الهاء أي غشي (سيده دين) بعد التدبير (فان غرماء لا يقدرون على بيعه ما عاش سيده فان مات سيده ولادين عليه فهو في ثلثه لانه استثنى عليه عمله ما عاش فليس له أن يتخذه حيا ثم يعتقه على ورثته اذا مات من رأس ماله) لانه يظلمهم لو كان كذلك (وان مات سيده المدبر ولا مال له غيره عتق ثلثه وكان ثلثا لورثته) لان التدبير في الثلث (فان مات سيده المدبر وعليه دين يحيط بالمدبر بيع في دينه لانه انما يعتق في الثلث) والحيط لا ثلث له (فان كان الدين لا يحيط الا بنصف العبد بيع نصفه للدين ثم عتق ثلث ما بقي بعد الدين) وهو سدسه ويرق الثلث للورثة (قال مالك لا يجوز) أي يحرم (بيع المدبر) لان فيه اوقافه بعد جريان شائبة الحرية فيه والشرع متشوق للحرية (ولا يجوز لاحد ان يشتريه) ذكره وان علم من لفظ بيع لقوله (الا ان يشتري المدبر نفسه من سيده فيكون ذلك جائزا له) لانه اذا ملك نفسه عتق ناجزا وهو خير من التدبير (أو يعطى أحد سيده المدبر مالا ويعتقه سيده الذي دبره فذلك يجوز له أيضا) لتجيز العتق (وولاؤه سيده الذي دبره) لانه

عليه وسلم ست أو سبع غزوات  
فكنا نأكله معه \* حدثنا محمد  
ابن الفرغ البغدادي ثنا ابن  
الزبرقان ثنا سليمان التيمي عن  
أبي عثمان النهدي عن سلمان قال  
سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن  
الجسد إذا قال أكثر جنود الله لا  
أكله ولا أحرمه قال أبوداود ورواه  
المعتمر عن أبيه عن أبي عثمان عن  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر  
سلمان \* حدثنا نصر بن علي  
وعلي بن عبد الله قال ثنا زكرياء  
ابن يحيى بن عمار عن أبي العوام  
الجزاري عن أبي عثمان النهدي عن  
سلمان أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم سئل فقال مثله فقال  
أكثر جنود الله قال علي اسمه فأنشد  
يعني أبا العوام قال أبوداود ورواه  
حماد بن سلمة عن أبي العوام عن  
أبي عثمان عن النبي صلى الله عليه  
وسلم لم يذكر سلمان

((باب في الطائفي من السمل))

\* حدثنا أحمد بن عبدة ثنا يحيى  
ابن سليم الطائفي ثنا اسمعيل بن  
أمية عن أبي الزبير عن جابر بن  
عبد الله قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما ألقى البحر أو جزر  
عنه فكلوه ومات فيه وطفا فلا  
تأكلوه قال أبوداود وروى هذا  
الحديث سفيان الثوري وأيوب  
وحمد بن عمار عن ابن الزبير أو قفوه على  
جابر وقد أسند هذا الحديث أيضا  
من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب  
عن أبي الزبير عن جابر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم

((باب في المضطر إلى الميتة))

\* حدثنا موسى بن اسمعيل ثنا  
حماد بن سماعة بن حرب عن جابر

الذي عقد ذلك لا لمن أعطى المال لأنه ليس يبيع وإنما هو على التحيز ولذا كان الولاء له (ولا  
يجوز بيع خدمه المدبر لأنه غرر إذ لا يدري كم يعيش سيده فذلك غرر لا يصلح) من الإصلاح ضد  
الفساد فهو باطل لفساده بالغرر ولذا تعقب من أجاب عن حديث بيع النبي صلى الله عليه وسلم  
المدبر بأنه لم يبيع رقبته وإنما باع خدمته لأن المانع من بيع رقبته لا يجوز بيع خدمته أيضا  
وما روى عن أبي جعفر وإنما باع صلى الله عليه وسلم خدمة المدبر من رجل ضعيف لا جهة فيه وروى  
عنه موصولا ولا يصح به (مالك في العبد يكون بين الرجلين فيدبر أحدهما حصنه أنهما يتقاومانه  
فإن اشتراه الذي دبره كان مدبرا كله وإن لم يشتريه بل اشتراه شريكه (انتقض تدبيره) مراعاة لحق  
الشريك وهذا أمر جريه حكم التقويم فليس يناقض قوله لا يجوز بيع المدبر كما زعم (إلا أن يشاء  
الذي بقي له فيه الرق أن يعطيه شريكه الذي دبره بقيته فإن أعطاه أياه بقيته لزمه ذلك وكان مدبرا  
كله) فإن مات مدبر نصفه عتق نصفه ولم يقوم النصف لأنه صار للورثة (وفي رجل نصراني دبر  
عبداله نصرانيا فأسلم العبد قال مالك يحال بينه وبين العبد) لئلا يستخدم الكافر المسلم (ويخرج  
على سيده النصراني) أي يجعل له عليه خراج (ولا يباع عليه) لأنه جرى فيه عقد حرية  
(حتى يثبت أمره) فإن هلك النصراني وعليه دين قضى دينه من ثمن المدبر إلا أن يكون في ماله  
ما يحمل الدين) يسعه (فيعتق المدبر) من ثلث الباقي

((جراح المدبر))

بكسر الجيم جمع جراحة بالكسر ويجمع أيضا على جراحات (مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز  
الخليفة العادل (قضى في المدبر إذا جرح) أنسابا (أن سيده أن يسلم ما يملك منه) وهو خدمته  
(إلى المجرع فيقتله المجرع ويقاصه بجراحه من دية جرحه) فإن أدى قبل أن يموت سيده رجع  
إلى سيده (مدبر على حاله) (مالك الأمر عندنا في المدبر إذا جرح) مخصا (ثم هلك سيده وليس له مال  
غيره أنه يعتق ثلثه ثم يقسم عقل الجراح أثلاثا فيكون ثلث العقل على الثلث الذي عتق منه  
ويكون ثلثاه على الثلثين للذين بأيدي الورثة إن شأوا أسلموا الذي لهم منه) من العبد وهو الثلثان  
(إلى صاحب الجرح وإن شأوا أعطوا ثلثي العقل وأمسكوا نصيبهم من العبد وذلك أن عقل ذلك  
الجرح إنما كانت جنايته من العبد ولم تكن ديناء على السيد فلم يكن ذلك الذي أحدث العبد  
بالذي يبطل ما صنع السيد من عتقه وتدبيره) عطف تفسير (فإن كان على سيد العبد دين للناس  
مع جناية العبد يبيع من المدبر بقدر عقل الجرح وقدر الدين ثم يبدأ بالعقل الذي كان في جناية  
العبد فيقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيده ثم ينظر إلى ما بقي بعد ذلك من العبد فيعتق ثلثه  
ويبقى ثلثاه للورثة) (ووجه ذلك أن جناية العبد هي أولى من دين سيده) (لتعلقه برقبة العبد  
(وذلك) أي أيضا به بالمثال (أن الرجل إذا هلك وترك عبدا مدبرا قيمته خمسون ومائة دينار وكان  
العبد قد شح رجلا حراما وضعة) أوضحت العظم (عقلها خمسون ديناراً وكان على سيد العبد من  
الدين خمسون ديناراً فإنه يسد أبا الخمر بين ديناراً التي في عقل الشبهة فتقضى من ثمن العبد ثم  
يقضى دين سيده ثم ينظر إلى ما بقي من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثاه للورثة والعقل أوجب)  
أثبت وأحق (في رقبته من دين سيده ودين سيده أوجب) أحق (من التدبير الذي أنما هو  
وصية في ثلث مال الميت فلا ينبغي) لا يصح (أن يجوز ثمن من التدبير وعلى سيد المدبر دين لم  
يقض) جملة حالية (وأنما هو وصية وذلك أن الله تبارك وتعالى قال من بعد وصية يوصي بها  
أودين) والدين مقدم على الوصية أجماعاً (فإن كان في ثلث الميت ما يعتق فيه المدبر كله عتق  
وكان عقل جنايته ديناً عليه يتبع به بعد عتقه وإن كان ذلك العقل الدية كاملة) مبالغة (وذلك  
إذا لم يكن على سيده دين) والأفعلى ما هو (وقال مالك في المدبر إذا جرح رجلاً فأسلمه) أي أسلم



خدمته (سبيده الى المخرج ثم هلك سبيده وعليه دين ولم يترك مالا غيره فقال الورثة نحن نسلمه الى صاحب المخرج) بضم الجيم (وقال صاحب الدين أنا أزيد على ذلك انه اذا زاد الغريم شيئا فهو أولى) أحق (به) ولا يسلم للمخرج (ويحط عن الذي عليه الدين قدر ما زاد الغريم على دية المخرج فان لم يزد شيئا لم يأخذ العبد) بل يسلم الى المخرج ان شاء الوارث (وقال مالك في المدبر اذا جرح شخصا) وله مال فأبى سبيده أن يقتديه فان المخرج يأخذ مال المدبر في دية جرحه فان كان فيه وفاء استوفى المخرج دية جرحه ورد المدبر الى سبيده وان لم يكن فيه وفاء اقتضاه (أخذه) من دية جرحه واستعمل المدبر بما بقي له من دية جرحه) حتى يستوفىها  
 ((جراح أم الولد))

(قال مالك في أم الولد يخرج) شخصا (ان عقل ذلك المخرج ضامن) أي مضمون (على سبيدها في ماله) كقولهم سرّ كاتم أي مكنوم وعيشة راضية أي مرضية (الا أن يكون عقل ذلك المخرج أكثر من قيمة أم الولد فليس على سبيدها أن يخرج) أي يعطى من ماله (أكثر من قيمتها) ووجه (ذلك ان رب) أي سيد (العبد أو الوليدة اذا أسلم غلامه أو وليدته) أمته (يجرح) أي في جرح (اصابه واحد منهما فليس عليه أكثر من ذلك وان كثر) زاد (العقل) عن قيمة كل منهما (فإذا لم يستطع) لم يقدر (سيد أم الولد ان يسلمها لما مضى من السنة) انه يجب عليه فداؤها (فانه اذا أخرج قيمتها فكانت أسلمها فليس عليه أكثر من ذلك) لانه ظلم له اذ هو ليس بجان (وهذا أحسن ما سمعت وليس عليه أن يحمل من جنايتها أكثر من قيمتها) بل انما عليه

الاقل من قيمتها أو أورش ما جنت والله تعالى أعلم بالصواب واليه

المرجع والمآب وله الحمد والشكر على الانعام

واسأله من فضله العون على التمام وأن

يجعله خالصا له بجاه خير الانام

عليه أفضل الصلاة

والسلام

((ثم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع وأوله كتاب الحدود))

ابن مغيرة ان رجلا نزل الحرة ومعه أهله وولده فقال رجل ان ناقة لي ضلت فان وجدتها فأمسكها فوجدناها فلم يجدها صاحبها فرفضت فقالت امرأتها المخرها فأبى فذقت فقالت اسلخها حتى نقدد شحمها ولجها وناكله فقال حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فأناؤه فسأله فقال هل عندك غني يغنيك قال لا قال فكأوها قال فجاء صاحبها فأخبره الخبر فقال هلا كنت لمخرتها قال استحييت منك \* حدثنا هرون بن عبد الله ثنا الفضل ابن دكين ثنا عقبة بن وهب بن عقبة العامري قال سمعت أبي يحدث عن الفجيع العامري انه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما يحل لنا الميتة قال ما طعناكم قلنا نقتبئ ونصطبج قال أبو نعيم فسر له عقبة قدح غدوة وقدح عشيبة قال ذاك وأبى الجوع فأحل لهم الميتة على هذه الحال قال أبو داود الغبوق ممن آخر النهار والصباح من أول النهار

((باب في الجمع بين لونين

من الطعام))

\* حدثنا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة أنا الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وددت ان عندى خبزة بيضاء مسن برة مهراة ملبقة بسمين وابن قحاص رجل من القوم فاتخذته فجاء به فقال في أي شيء كان هذا قال في عكة ضب قال ارفعه

فهرست ماعلى هامش هذا الجزء الثالث من الجزء الاول والثاني من سنن أبى داود

صيفه

- ٥ أول الجزء الثامن عشر أوله باب فى العذر يوقى على غرة ويشبه بهم وفيه من قيسه الجهاد  
١٣ بابا الى تمام النصف الاول على تقسيم غير الخطيب  
٢٣ باب العقيقة  
٢٥ باب اتخاذ الكلب للصيد  
٢٩ الجزء التاسع عشر كتاب الوصايا وفيه ١٤ بابا  
٣٦ كتاب الفرائض وفيه ١٧ بابا  
٤٨ كتاب الخراج والامارة والفقى وفيه الى آخر الجزء ١٣ بابا  
٩٠ أول الجزء العشرين باب التشديد فى جباية الجزية وفيه الى كتاب الجنائز ٣ بابا  
٩٥ باب اقطاع الارضين ١٠٠ باب احياء الموات  
١٠٤ كتاب الجنائز وفيه ٧٧ الى آخره منها ٥٨ بابا الى آخر الجزء ومن الجزء الذى بعده ١٩  
١٠٧ باب فضل العبادة ١٠٧ باب الخروج من الطاعون  
١٣٥ أول الجزء الحادى والعشرين باب فى الحفار يحد العظم هل يشك ذلك المكان  
١٤٢ كتاب الايمان والندور وفيه ٢٢ بابا الى اليسوع  
١٥٨ كتاب اليسوع وفيه ٢٨ بابا الى المزارعة آخر الجزء  
١٧٥ أول الجزء الثانى والعشرين باب التشديد فى ذلك وفيه الى آخر كتاب اليسوع ٥٧ بابا  
١٧٨ باب المخاربة  
١٧٩ باب المساواة  
١٨١ باب كسب المعلم  
١٨٢ كسب الاطباء  
١٨٣ كسب الحمام  
١٨٨ باب فى التسعير  
١٩١ باب فى السلف  
٢٠٢ باب فى الشفعة  
٢٠٥ باب فى الرهن ٢٠٥ باب الرجل يأكل من مال ولده  
٢٠٧ فى قبول الهدايا  
٢١٢ باب فى الرقى  
٢١٤ باب الموامى تفسد زرع قوم  
٢١٥ كتاب الاقضية وفيه ٣٠ بابا الى كتاب العلم  
٢٢١ باب فى الشهادات  
٢٣١ باب فى الوكالة ٢٣٢ أبواب من القضاء  
٢٣٤ كتاب العلم وفيه ١١ بابا الى الامرية  
٢٤١ أول كتاب الامرية وفيه الى آخره ٢٢ بابا  
٢٥٧ أول كتاب الاطعمة وفيه الى آخر الجزء أبواب ٧ و ٤٧ من الجزء الثانى الى كتاب الطب



فهرست الجزء الثالث من شرح الزرقاني على الموطأ أوله كتاب النكاح

مصحفه	مصحفه
٤١ ظهارا لحر	٢ (( كتاب النكاح ))
٤٣ ظهارا لعييد	٣ ما جاء في الخطبة
٤٤ ما جاء في الخيار	٤ استئذان البكر والايمن في أنفسهما
٤٦ ما جاء في الخلع	٥ ما جاء في الصداق والحباء
٤٧ طلاق المختلعة	١٠ ارجاء الستور
٤٨ ما جاء في اللعان	١٠ المقام عند البكر واليب
٥٣ ميراث ولد الملاعة	١٢ ما لا يجوز من الشروط في النكاح
٥٣ طلاق البكر	١٢ نكاح المحلل وما أشبهه
٥٤ طلاق المريض	١٤ ما لا يجمع بينه من النساء
٥٥ ما جاء في متعة الطلاق	١٥ ما لا يجوز من نكاح الرجل أم امرأته
٥٦ ما جاء في طلاق العبد	١٦ نكاح الرجل أم امرأته قد أصابها على وجه ما يكره
٥٦ نفقة الامة اذا طلقت وهي حامل	١٧ جامع ما لا يجوز من النكاح
٥٦ عدة التي نفقت زوجها	١٩ نكاح الامة على الحرة
٥٧ ما جاء في الاقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض	٢٠ ما جاء في الرجل يملك امرأته وقد كانت تحته فقارقتها
٦٢ عدة المرأة في بيتها اذا طلقت فيه	٢٠ ما جاء في كراهية اصابة اختين بملك اليمين والمرأة وابنتها
٦٢ ما جاء في نفقة المطلقة	٢١ النهي أن يصيب الرجل أمة كانت لا يسه
٦٦ عدة الامة من طلاق زوجها	٢٢ النهي عن نكاح اماء أهل الكتاب
٦٦ جامع عدة الطلاق	٢٢ ما جاء في الاحسان
٦٧ ما جاء في الحكمين	٢٣ نكاح المتعة
٦٨ بين الرجل بطلاق عالم ينكح	٢٦ نكاح العبيد
٦٨ أجل الذي لا يمس امرأته	٢٦ نكاح المشترك اذا أسلمت زوجته قبله
٦٩ جامع الطلاق	٢٨ ما جاء في الولعة
٧١ عدة المتوفى عنها زوجها	٣٣ جامع النكاح
٧٣ مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل	٣٥ (( كتاب الطلاق ))
٧٥ عدة أم الولد اذا توفي عنها سيدها	٣٥ ما جاء في البنة
٧٥ عدة الامة اذا توفي عنها سيدها أو زوجها	٣٦ ما جاء في الخلية والبرية واشباه ذلك
٧٥ ما جاء في العزل	٣٧ ما يبين من التملك
٧٨ ما جاء في الاحداد	٣٧ ما يجب فيه تطليقة واحدة من التملك
٨٤ (( كتاب الرضاع ))	٣٨ ما يبين من التملك
٨٤ رضاعة الصغيرة	٣٩ الايلاء
٨٩ ما جاء في الرضاعة بعد الكبر	٤١ ايلاء العبيد
٩٢ جامع ما جاء في الرضاعة	
٩٤ (( كتاب البيوع ))	

مصحف	مصحف
١٣٤ الملامسة والمناذرة	٩٤ ما جاء في بيع العربان
١٣٥ بيع المراجعة	٩٦ ما جاء في مال المملوك
١٣٦ البيع على البرنامج	٩٧ العهدة
١٣٦ بيع الخيار	٩٧ العيب في الرقيق
١٣٩ ما جاء في الربا في الدين	٩٩ ما يفعل في الوليدة اذا بيعت والشرط فيها
١٣٩ جامع الدين والحول	٩٩ النهي أن يطاء الرجل وليدة وله أزواج
١٤٢ ما جاء في الشركة والتولية والاقالة	٩٩ ما جاء في ثمر المال يباع أصله
١٤٣ ما جاء في افلاس الغريم	١٠٠ النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها
١٤٦ ما يجوز من السلف	١٠٣ ما جاء في بيع العرية
١٤٧ ما لا يجوز من السلف	١٠٣ الجائحة في بيع الثمار والزروع
١٤٨ ما ينهى عنه من المساومة والمبايعات	١٠٤ ما يجوز من استثناء الثمر
١٥٢ جامع البيوع	١٠٤ ما يكره من بيع الثمرة
١٥٥ (( كتاب القراض ))	١٠٦ ما جاء في المزاينة والمحاكمة
١٥٥ ما جاء في القراض	١٠٩ جامع بيع الثمر
١٥٦ ما يجوز في القراض	١١٠ بيع الفاكهة
١٥٧ ما لا يجوز في القراض	١١٠ بيع الذهب بالورق عينا ونبرا
١٥٧ ما يجوز من الشرط في القراض	١١٤ ما جاء في الصرف
١٥٨ ما لا يجوز من الشرط في القراض	١١٦ المراطلة
١٥٩ القراض في العروض	١١٧ العينة وما يشبهها
١٥٩ الكراء في القراض	١٢٠ ما يكره من بيع الطعام الى أجل
١٥٩ التعدي في القراض	١٢٠ السلفة في الطعام
١٦٠ ما يجوز من النفقة في القراض	١٢١ بيع الطعام بالطعام لافضل بينهما
١٦١ ما لا يجوز من النفقة في القراض	١٢٢ جامع بيع الطعام
١٦١ الدين في القراض	١٢٤ الحكرة والقربص
١٦١ البضاعة في القراض	١٢٤ ما يجوز من بيع الحيوان بفضه ببعض
١٦٢ السلف في القراض	والسلف فيه
١٦٢ المحاسبة في القراض	١٢٥ ما لا يجوز من بيع الحيوان
١٦٢ جامع ما جاء في القراض	١٢٦ بيع الحيوان باللحم
١٦٤ (( كتاب المساقاة ))	١٢٧ بيع اللحم باللحم
١٦٩ الشرط في الرقيق في المساقاة	١٢٧ ما جاء في ثمن الكلب
١٧٠ (( كتاب كراء الارض ))	١٢٨ السلف وبيع العروض بعضها ببعض
١٧٢ (( كتاب الشفعة ))	١٢٩ السلفة في العروض
١٧٢ ما يقع فيه الشفعة	١٣٠ بيع الثعالب والحديد وما أشبههما مما
١٧٥ ما لا يقع فيه الشفعة	بوزن
١٧٦ (( كتاب الاقضية ))	١٣١ النهي عن بيعتين في بيعة
١٧٦ القرض في القضاء	١٣٢ بيع الغرر



صحيحة	صحيحة
٢١٨ القضاء في الهبة	١٧٩ الشهادات
٢١٩ الاغتصاف في الصدقة	١٨٠ القضاء في شهادة المحدث
٢١٩ القضاء في العمري	١٨١ القضاء باليمين مع الشاهد
٢٢١ القضاء في اللقطة	١٨٤ القضاء فيمن هلك ولمدين وعليه دين له فيه شاهد واحد
٢٢٤ القضاء في استهلاك اللقطة	١٨٥ القضاء في الدعوى
٢٢٥ القضاء في الضوال	١٨٥ القضاء في شهادة الصبيان
٢٢٥ صدقة الحى عن الميت	١٨٥ ما جاء في الحنف على منبر النبي صلى الله عليه وسلم
٢٢٧ الامر بالوصية	١٨٧ جامع ما جاء في اليمين على المنبر
٢٣٠ جواز وصية الصغير والضعيف والمصاب والسفيه	١٨٨ ما لا يجوز من غلق الرهن
٢٣٠ الوصية في الثلث لا يتعدى	١٨٩ القضاء في رهن الثمر والحيوان
٢٣٥ امر الحامل والمرضى والذي يحضر القتال في أموالهم	١٨٩ القضاء في الرهن من الحيوان
٢٣٦ الوصية للوارث والحيازة	١٩٠ القضاء في الرهن يكون بين الرجلين
٢٣٧ ما جاء في المؤنت من الرجال ومن أحق بالولد	١٩٠ القضاء في جامع الرهون
٢٤٠ العيب في السلعة وضمانها	١٩١ القضاء في كراء الدابة والتعدى بها
٢٤٠ جامع القضاء وكراهته	١٩٢ القضاء في المستكرهه
٢٤١ ما جاء فيما أفسد العبيد أو جرحوا	١٩٢ القضاء في استهلاك الحيوان والطعام وغيره
٢٤٢ ما يجوز من النخل	١٩٣ القضاء فيمن ارتد عن الاسلام
٢٤٢ (( كتاب العتق والولاء ))	١٩٤ القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلا
٢٤٥ الشرط في العتق	١٩٦ القضاء في المنبذ
٢٤٥ من أعتق رقيقا لا يملك ما لا غيرهم	١٩٧ القضاء بالحق الولد بابه
٢٤٦ مال العبد اذا عتق	٢٠٣ القضاء في ميراث الولد المستحق
٢٤٦ عتق أمهات الاولاد وجامع القضاء في العتاقه	٢٠٤ القضاء في أمهات الاولاد
٢٤٧ ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبه	٢٠٤ القضاء في عمارة الموات
٢٤٩ ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبه	٢٠٥ القضاء في المياه
٢٤٩ عتق الحى عن الميت	٢٠٧ القضاء في المرقق
٢٥٠ فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن زنا	٢١١ القضاء في قسم الاموال
٢٥١ مصير الولد لمن أعتق	٢١١ القضاء في الضواري والحريسة
٢٥٧ جبر العبد الولاء اذا أعتق	٢١٣ القضاء فيمن اصاب شيئا من البهائم
٢٥٨ ميراث الولاء	٢١٣ القضاء فيما يعطى العمال
٢٥٩ ميراث السائبة وولاء من أعتق اليهودى والنصراني	٢١٣ القضاء في الحماله والقول
٢٥٩ (( كتاب المكاتب ))	٢١٤ القضاء فيمن ابتاع ثوبا به عيب
	٢١٤ ما لا يجوز من النخل
	٢١٨ ما لا يجوز من العطية

صحيفة

صحيفة

٢٦٩ جامع ما جاء في حق المكاتب وأم ولده  
 ٢٧٠ الوصية في المكاتب  
 ٢٧١ (كتاب المدبر)  
 ٢٧١ القضاء في ولد المدبرة  
 ٢٧٢ جامع ما جاء في التدبير  
 ٢٧٢ الوصية في التدبير  
 ٢٧٣ مس الرجل وليدته إذا دبرها  
 ٢٧٣ بيع المدبر  
 ٢٧٤ جراح المدبر  
 ٢٧٥ جراح أم الولد

٢٦٠ القضاء في المكاتب  
 ٢٦٢ الجمالة في الكتابة  
 ٢٦٣ القطاعة في الكتابة  
 ٢٦٥ جراح المكاتب  
 ٢٦٥ بيع المكاتب  
 ٢٦٦ سعي المكاتب  
 ٢٦٧ عتق المكاتب إذا أدى ما عليه قبل محله  
 ٢٦٨ ميراث المكاتب إذا عتق  
 ٢٦٨ الشرط في المكاتب  
 ٢٦٨ ولاء المكاتب إذا عتق  
 ٢٦٩ مالا يجوز من حق المكاتب

(ت)